



لِلْإِمَامِ الْمُطَهَّرِ

مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ

١٥٠ - ٢٠٤

لَا تُظَاهَرُ الرِّسَالَةُ إِلَّا بِمَنْ أَمَرَ
لَا تُبَيِّنُ رَأْيَ مَنْ كَلَّمَ وَتَكَلَّمَ بِأَمْرٍ
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الرِّسَالَةِ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ

بِتَحْقِيقِ

أَبِي الْأَسْبَالِ

لِجَمْعِ مَجْلَدَاتِهِ

مَكْتَبَةُ مُوسَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَأَوَّلَادِهِ بِبَغْدَادٍ



لِلْإِمَامِ الْمُطَهَّرِ
مُحَمَّدِ بْنِ دِيرِ الشَّافِعِيِّ

٢٠٤ - ١٥٠

لَمَّا طُرِقتْ أَرْبَاعُ الشَّافِعِيِّ أَذْمَعْتَنِي،
لَأَنِّي رَأَيْتُكَ كَأَنَّكَ رَسُلُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،
فَأَتَيْتُكَ بِأَكْبَرِ الدُّعَاءِ لَهُ .

عن أصل بخط الربيع بن سليمان
كتبه في حياة المؤلف

بمحقق وشرح

أحمد محمد شاكر

— ١٣٠٩ —

الطبعة الأولى

١٣٥٨ - ١٩٤٠

[جميع الحقوق محفوظة للشارح]

مكتبة المطبوعات الإسلامية

ص . ب . النورية ٧١

هذا السفر القيم يضم بين دفتيه :

١ - المقدمة

٢ - المباحث

٣ - اللوحات المصورة

٤ - كتاب الرسالة مشروحا محققاً :

الجزء الأول ص ٠٠٥ - ٢٠٣

و الثاني ٢٠٤ - ٣٨٧

و الثالث ٣٨٩ - ٦٠١

٥ - الاستدراك ٦٠٣ - ٦٠٨

٦ - جريدة المراجع ٦٠٩ - ٦١٠

٧ - مفاتيح الكتاب :

١ - فهرس الآيات ٦١٢ - ٦٢٠

٢ - و الأجواب ٦٢١ - ٦٢٣

٣ - و الأعلام ٦٢٤ - ٦٤٦

٤ - و الأماكن ٦٤٧ - ٦٤٨

٥ - و الأشياء ٦٤٩ - ٦٥٤

٦ - و المفردات ٦٥٥ - ٦٥٨

٧ - و الفوائد الفنية ٦٥٩ - ٦٦٢

٨ - التهرس على ٦٦٣ - ٦٧٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين . وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً .

هذا كتاب (الرسالة) للشافعي .

وكفى الشافعي مدحاً أنه الشافعي .

وكفى (الرسالة) تزيئاً أنها تأليف الشافعي .

وكفاني خيراً أن أنشر بين الناس علم الشافعي .

[مع إعلامهم بهجة عن تقليده وتقليد غيره ^(١) .

ولو جاز لعل أن يُقلد عالماً كان أولى الناس عندي أن يُقلد : - الشافعي .

هنا أعتقد - غير غالي ولا مسرف - أن هذا الرجل لم يظهر مثله في علماء

السلام ، في فقه الكتاب والسنة ، وتفوذ النظر فيهما ودقة الاستنباط . مع قوة

المعارضة ، ونور البصيرة ، والإبداع في إقامة الحجة وإخفاف مناظره . فصيحُ اللسان ،

ناصح البيان ، في الندوة العليا من البلاغة . تأدب بأدب البادية ، وأخذ العلوم

وإن أرف عن أهل الحضرة ، حتى سما عن كل عالم قبله وبعده . نبغ في الحجاز ،

وكان إلى علمائه مرجع الرواية والسنة ، وكانوا أساطين العلم في فقه القرآن ،

لم يكن الكثير منهم أهل لسن وجدل ، وكادوا يعجزون عن مناظرة أهل الرأي ،

هنا هذا الشاب يناظر وينافح ، ويعرف كيف يقوم بحجته ، وكيف يُلزم أهل

الرأي وجوب اتباع السنة ، وكيف يُثبت لهم الحجة في خير الواحد ، وكيف

(١) اقتباس من كلام الزبيدي في أول مختصره بمحاشية الأم (ج ١ ص ٢) .

يُفَضِّلُ للناس طرقَ فهم الكتاب على ما عَرَفَ من بيان العرب وفصاحتهم ، وكيف يلهم على الناسخ والنسوخ من الكتاب والسنة ، وعلى الجمع بين ما ظاهره التعارض فيهما أو في أحدهما . حتى سماه أهل مكة « ناصر الحديث » . وتواترت أخباره إلى علماء الإسلام في عصره ، فكانوا يفتدون إلى مكة للصحيح ، ينظرونه ويأخذون عنه في حياة شيوخه ، حتى إن أحمد بن حنبل جلس معه مرة ، فجاء أحد إخوانه يعتب عليه أن ترك مجلس ابن عُيينة - شيخ الشافعي - ويجلس إلى هذا الأعرجي ! فقال له أحمد : « اسكت ، إنك إن فأتاك حديثٌ بطلٌ وجدتهُ بنزولٍ ، وإن فأتاك عقلٌ هذا أخافُ أن لا تجده ، مارأيتُ أحدًا أفتى في كتاب الله من هذا الفتى » . وحتى يقول داود بن علي الظاهري الإمام في كتاب مناقب الشافعي : « قال لي إسحق بن راهويه : ذهبتُ أنا وأحمد بن حنبل إلى الشافعي بمكة فسألتهُ عن أشياء ، فوجدتهُ فصيحاً حسنَ الأدب ، فلما فارقتاه أعلني جماعة من أهل الفهم بالقرآن أنه كان أعلم الناس في زمانه بمسألي القرآن ، وأنه قد أوتي فيه فهماً ، فلو كنتُ عرفتهُ لآزمتُهُ . قال داود : ورأيتُه يتأسف على ما فاتته منه » . وحتى يقول أحمد بن حنبل : « لولا الشافعي ما عرفنا قِمة الحديث » . ويقول أيضاً : « كانت أفضيتنا في أيدي أصحاب أبي حنيفة ماتنزع ، حتى رأينا الشافعي ، فكان أفتى الناس في كتاب الله ، وفي سنة رسول الله » . ثم يدخل العراق ، دار الخلافة وعاصمة الدولة ^(١) ، فيأخذ عن أهل الرأي علمهم ورأيهم ، وينظر فيه ، ويجادلهم ويحاجهم ، ويزداد بذلك بصراً

(١) دخل الشافعي بغداد ثلاث مرات ، الأولى وهو شاب سنة ١٨٤ أو قبلها في خلافة هرون الرشيد ، والثانية في سنة ١٩٥ ومكت ستين ، والثالثة سنة ١٩٨ فأقام بها أشهراً ، ثم خرج إلى مصر .

بألفقه ، ونصراً للسنة ، حتى يقول أبو الوليد للكني الفقيه موسى بن أبي الجارود :
 « كنا نتحدث نحن وأصحابنا من أهل مكة أن الشافعي أخذ كتب ابن جريج ^(١)
 عن أربعة أنفس : عن مسلم بن خالد ، وسعيد بن سالم ، وهذان قتيبان ، وعن
 عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد ، وكان أعلمهم بابن جريج ، وعن عبد الله
 بن الحرث الخزرجي ، وكان من الأثبات ، وانهت رئاسة الفقه بالمدينة إلى مالك
 بن أنس ، رحل إليه ولازمه وأخذ عنه ، وانهت رئاسة الفقه بالعراق إلى
 أبي حنيفة ، فأخذ عن صاحبه محمد بن الحسن جهلاً ليس فيها شيء إلا وقد سمعه
 عليه ، فاجتمع له علم أهل الرأي وعلم أهل الحديث ، فتصرف في ذلك ، حتى
 أصل الأصول ، وقصد القواعد ، وأذعن له الموافق والمخالف ، واشتهر أمره ، وعلا
 ذكره ، وارتفع قدره ، حتى صار منه ماصبار .

ثم دخل مصر في سنة ١٩٩ فأقام بها إلى أن مات ، يعلم الناس السنة
 وفقه السنة والكتاب ، وينظر مخالفه ويحاجهم ، وأكثرهم من أتباع شيخه
 مالك بن أنس ، وكانوا متعصبين لمذهبه ، فبهزم الشافعي بطله وهديه وعقله ،
 رأوا رجلاً لم تر الأعين مثله ، فزعموا مجلسه ، يفيدون منه علم الكتاب وعلم
 الحديث ، يأخذون عنه اللغة والأنساب والشعر ، ويفيدون في بعض وقته
 في الطب ، ثم يتعلمون منه أدب الجدل والناظرة ، ويؤلف الكتب بخطه ،
 فيقرؤون عليه ما ينسخونه منها ، أو يملأ عليهم بعضها إملاء ، فرجع أكثرهم عما
 كانوا يتعصبون له ، وتعلموا منه الاجتهاد وتبذوا التقليد ، فلا الشافعي طباقة
 الأرض علماً .

ومات ودفن بمصر ، وقبره معروف مشهور إلى الآن . وعاش ٥٤ سنة ،

(١) انهت رئاسة الفقه بمكة إلى ابن جريج .

ولد سنة ١٥٠ بَنَزَة ، ومات ليلة الجمعة ودفن يوم الجمعة بعد العصر آخر يوم من رجب سنة ٢٠٤^(١) (الجمعة ٢٩ رجب سنة ٢٠٤ يوافق ١٩ يناير سنة ٨٢٠ ميلادية ، ٢٣ طوبة سنة ٤٣٦ قبطية) .

وليس الشافعي ممن يترجم له في أوراق أوكرايس ، وقد ألف العلماء الأئمة في سيرته كتباً كثيرة وافية ، وجد بعضها وقد أكثرها . ولعلنا نوفق إلى أن نجتمع ما تفرق من أخباره في الكتب والنواوين ، في سيرة خاصة به ، إن شاء الله .

أوقد يفهم بعض الناس من كلامي عن الشافعي أنني أقول ما أقول من تهليل أو عصبية ، لما نفاً عليه أكثر أهل العلم من قرون كثيرة ، من تفرقهم شيئاً وأحزاباً علمية ، مبنية على العصبية للذهبية ، مما أضر بالمسلمين وأخرم عن سائر الأمم ، وكان السبب الأكبر في زوال حكم الإسلام عن بلاد المسلمين ، حتى صاروا يحكمون بقوانين تخالف دين الإسلام ، خنسوا لها واستكفوا ، في حين كان كثير من علمائهم يأبون الحكم بشر المذهب الذي يصعبون له ويضعف له الحكم في البلاد . وسأله أن أرى نفسي خلة أنكرها على الناس ، بل أبحث وأجد ، وأتبع الدليل الصحيح حيثما وجد . وقد نشأت في طلب العلم وتحققت على مذهب أبي حنيفة ، ونلت شهادة المالكية من الأزهر الشريف حقيقياً ، ووليت القضاء منذ عشرين سنة أحكم كما يحكم الإخوان بما أذن لنا في الحكم به من مذهب الحنفية . ولكني بجوار هذا بدأت دراسة السنة النبوية أثناء طلب العلم ، من نحو ثلاثين سنة ، فسمعت كثيراً وقرأت كثيراً ، ودرست أخبار العلماء والأئمة ، ونظرت في أقوالهم وأدلتهم ، لم أنصعب لواحد منهم ، ولم أحد عن سنن الحق فيما بدا لي ، فإن أخطأت فسكاً يخطئ الرجل ، وإن أصبت فسكاً يصيب الرجل . أحترم رأيي ورأي غيره ، وأحترم ما أعتمدته حقاً قبل كل شيء وفوق كل شيء . فمن هذا قلت ما قلت واضهدت ما اضهدت في الشافعي ، رحمه الله ورضى عنه .

(١) ذكر للرحوم مختار بإشاً في التوفيقات الالهامية أن الشافعي مات في ٤ شعبان ، وهو خطأ .

كتاب الرسالة

ألف الشافعي كتباً كثيرة ، بعضها كتبه بنفسه وقرأه على الناس أو قرؤه عليه ، وبعضها أملاه إملاء ، وإحصاء هذه الكتب عسير ، وقد قد كثير منها . فألف في مكة ، وألف في بغداد ، وألف في مصر . والذي في أيدي العلماء من كتبه الآن ما ألّفه في مصر ، وهو كتاب (الأم) الذي جمع فيه الربيع بعض كتب الشافعي ، وسماه بهذا الاسم ، بعد أن سمع منه هذه الكتب ، وما فاته سماعه يَن ذلك ، وما وجدته بخط الشافعي ولم يسمعه يئنه أيضاً ، كما يعلم ذلك أهل العلم ممن يقرؤون كتاب (الأم) . و (كتاب اختلاف الحديث) وقد طبع بمطبعة بولاق بمحاشية الجزء السابع من الأم . و (كتاب الرسالة) . وهما مما روى الربيع عن الشافعي منفصلين ، ولم يدخلهما في كتاب (الأم) .

ولتناسبة الكلام عن كتب الشافعي وكتاب الأم خاصة ، يجدر بنا أن نقول كلمة فيما أثاره صديقنا الأديب الكبير الدكتور زكي مبارك حول كتاب (الأم) منذ بضعة أعوام ، فقد تعرض للجدل في هذا الكتاب ، عن غير بيّنة ولا دراسة منه لكتب المحدثين وطرق تأليفهم ، ثم طرق رواية المتأخرين عنهم لما سمعوه ، فأشبهت عليه بعض الكلمات في (الأم) ففتها دليلاً على أن الشافعي لم يؤلف هذه الكتب . واستند إلى كلمة رواها أبو طالب المكي في (قوت القلوب) ، وعلمها عنه الفزالي في الإحياء ، منها : أن كتاب الأم ألّفه البربطي ، ثم أخذه الربيع بعد موته فادّاه لنفسه . ثم جدل الدكتور زكي مبارك في هذا جدلاً شديداً ، وألف فيه كتاباً صغيراً ، أحسن ما فيه أنه مكتوب بقلم كاتب بليغ ، والمجيب على هض كتابه متوافرة في كتب الشافعي نفسها . ولو صدقت هذه الرواية لارتفعت الثقة بكل كتب العلماء ، بل لارتفعت الثقة بهؤلاء العلماء أنفسهم ، وقد رووا لنا العلم والنسبة ، بأسانيد صحيحة اللوثوق بها ، بعد أن هد علماء الحديث سير الرواة وتراجهم ، وهوا رواية كل من حانت حول صدقه أو علمه شبهة ، والربيع الرازي من تهات الرواة عند المحدثين ، وهذه الرواية فيها تهمة له بالبليس والكذب ، وهو أرفع قدراً وأوثق أمانة من أن نطش به أنه يخلس كتاباً ألّفه البربطي ثم ينسب لنفسه ، ثم يكذب على الشافعي في كل ما يروى أنه من تأليف الشافعي ، بل لو صحت عنه بعض هذا كان من أكذب الرضاعين وأجرئهم على الفرية !! وحاشة أن يكون الربيع إلا تهمة أمانة . وقد ردّ مثل هذه الرواية أبو الحسين الرازي الحافظ محمد بن عبد الله بن جعفر التوفي سنة ٣٤٧ ، وهو والله الحافظ تمام الرازي ، فقال : « هذا لا يبل ، بل

البوطي كان يقول: الربيع أثبت في الشافعي مني ، وقد سمع أبو زرعة الرازي كتب الشافعي كلها من الربيع قبل موت البوطي بأربع سنين . - انظر التهذيب للمعالي ابن حجر (٣ : ٢٤٦) .

وقد يظن بعض القارئ أن أفسو في الرد على الدكتور ، وسأذ الله أن أقصد إلى ذلك ، وهو الأخ الصادق الوعد ، ولكن ماذا أصنع ؟ وهو يرى أوثق رواية كتب الشافعي - الربيع للرازي - بالكذب على الشافعي ، ثم يتصر رأيه ، ويسرف في ذلك ، ويغوه قلبه ، حتى يقل عن الأم خلا غير صحيح ، يقتضيه به إلى أن يرى الشافعي نفسه بالكذب ! ! فيزعم في كتابه أن عبارة « أخبرنا » لا تدخل على السماع في الرواية ، وأن الإخبار منه أحيانا النقل والرأي ، ثم يقل عن الأم أن الشافعي قال في (ج ١ ص ١١٧) « أخبرنا هشيم » ويقول : « إن الشافعي لم يقل هشيم ، فقد توفي هشيم ببغداد سنة ١٨٣ والشافعي لما دخل إلى بغداد سنة ١٩٥ » . وأصل هذا الاستدراك السراج البلقيني ، وهو مذكور بمحاشية الأم ، ولكن ليس في كلام الشافعي « أخبرنا هشيم » بل فيه « هشيم » فقط ، وهذا يسمى عند علماء الحديث تطبيقاً ، وذلك أن يروي الرجل عن لم يلقه من الشيخ شيئاً فيذكر اسمه فقط على تقدير « قال » ، أو يقول صريحاً « قال فلان » . وليس بهذا بأس ، بل هو أمر معروف مشهور ، ولا مطن على الراوي به . وقلبك بين البلقيني الأخر ، فإن لكلامه بقية حذفها الدكتور ، وهي : « فلكونه لم يسمع منه يقول بالتطبيق : هشيم ، يعني : قال هشيم » . ولكن الدكتور زك مبارك قاله معنى هذا عند علماء المصطلح ، فحذفه ، ثم زاد فيها قل من الشافعي كلمة « أخبرنا » ليؤيد بها رأيه الذي اتخذه في الاحتجاج له .

* فائدة : أخطأ السراج البلقيني في هذا الموضوع ، في إيهامه أن الشافعي لم يدخل ببغداد إلا سنة ١٩٥ لأنه ثبت أنه دخلها سنة ١٨٤ وسمع من محمد بن الحسن كثيراً من العلم . كما أخطأ أيضاً في حاشية أخرى كتبها بعد هذا الموضوع (الأم ١ : ١١٨) عند قول الشافعي « أخبرنا ابن مهدي » قال : « حكفنا وقع في نسخة الأم أن الشافعي يقول : أخبرنا ابن مهدي ، والشافعي لم يسمع بابن مهدي » . ووجه الخطأ أن الشافعي وابن مهدي تصامرا ، وكلاهما دخل بغداد ، والثالب أن ابن مهدي كان يدخل الحجاز ، والمعروف البديهي عند علماء الحديث أن الراوي العدل إذا قال « حدثنا » أو « أخبرنا » كان الحديث متصلاً ، وأنه إذا قال « من فلان » لمن ثبت ثقافته لياه ولو مرة واحدة حل على الاتصال أيضاً ، لا يخالف أحد منهم في ذلك . (انظر الرسالة رقم ١٠٣٢) ولما اختلفوا فيمن يقول « عن فلان » لشخص عاصره ولم يثبت أنه فيه ولو مرة ، فالتخري لأجله على الاتصال ، ومسلم وأكثر أهل العلم يعملونه متصلاً أيضاً ، وهو الراجح الصحيح . ولا يخالف أحد من العلماء أن الراوي الذي يقول « حدثنا » أو « أخبرنا » لما لم يسمع قائماً هو كذاب وضاع ، فالشافعي الصادق الأمين إذا قال « أخبرنا ابن مهدي » فقد أخبره ، لا يجوز فيه غير هذا .

(وكتاب الرسالة) ألّفه الشافعي مرتين . ولتلك يعده العلماء في فهرس مؤلفاته كتابين : الرسالة القديمة ، والرسالة الجديدة . أما الرسالة القديمة فالراجح

عندى أنه ألّفها في مكة ، إذ كتب إليه عبد الرحمن بن مهدي ^(١) « وهو شاب أن يضع له كتابا فيه معاني القرآن . ويجمع قبول الأخبار فيه ، وحجة الإجماع وبيان التناسخ والتسوخ من القرآن والسنة . فوضع له كتاب الرسالة » ^(٢) . وقال علي بن اللديني : « قلت لحمد بن إدريس الشافعي . أجيب عبد الرحمن بن مهدي عن كتابه ، قد كتب إليك يسألك ، وهو منشوق إلى جوابك . قال : فأجابه الشافعي ، وهو كتاب الرسالة التي كتبت عنه بالعراق ، وإنما هي رسالته إلى عبد الرحمن بن مهدي ^(٣) . وأرسل الكتاب إلى ابن مهدي مع الخبر بن سريج النقال الخوارزمي ثم البغدادي ، وبسبب ذلك سُمي « النقال » ^(٤) .

والظاهر عندى أن عبد الرحمن بن مهدي كان إذ ذاك في بغداد ، دخلها سنة ١٨٠ ، ولكن الفخر الرازي يقول في كتاب مناقب الشافعي (ص ٥٧) : « اعلم أن الشافعي رضى الله عنه صنف كتاب الرسالة ببغداد ، ولما رجع إلى مصر أعاد تصنيف كتاب الرسالة ، وفي كل واحد منهما علم كثير » . وأيّا ما كان قد ذهبت الرسالة القديمة ، وليس في أيدي الناس الآن إلا الرسالة الجديدة ، وهي هذا الكتاب . وقد تبين لنا من استقراء كتب الشافعي الموجودة التي ألف بمصر أنه ألف هذه الكتب من حفظه ، ولم تكن كتبه كلها معه . انظر إليه يقول في كتاب الرسالة (رقم ١١٨٤) . « وغاب عني بعض كتي ، وتحقت بما يعرفه أهل العلم مما حفظت ، فأختصرت خوف طول الكتاب ، فأثبت

(١) عبد الرحمن بن مهدي الحافظ الإمام العلم ، قال الشافعي : لا أعرف له نظيراً في الدنيا .
 حوله سنة ١٣٥ ومات في جمادى الآخرة سنة ١٩٨ . (٢) رواه الخطيب بإسناده في تاريخ بغداد (٢ : ٦٤ - ٦٥) وسأقي في السجلات برقم (٥٢) ورواه أيضا البيهقي بإسناده ، نقله عنه إقوت في معجم الأدباء (٦ : ٣٨٨ - ٣٨٩) . (٣) رواه الحافظ ابن عبد البر بإسناده في الانتقاء (ص ٧٢ - ٧٣) . (٤) الانتقاء (ص ٧٢) والأنايب (ورقة ٥٧٦) ومطبقات الشافعية (١ : ٢٤٩) .

بعض ما فيه السكاية ، دون تقصّي العلم في كل أمره . ويقول في كتاب اختلاف الحديث (ص ٢٥٢) : « وقد حدثني الثقة أن الحسن كان يدخل بينه وبين عبادة حطّان الرقاشي ، ولا أدري أَدْخَلَهُ عبد الوهاب بينهما فزال من كتابي حين حوّلته من الأصل أم لا ؟ والأصل يوم كتبتُ هذا الكتاب فائبٌ حقٌّ » .

والظاهر عندي أيضاً أنه أعاد تأليف كتاب الرسالة بعد تأليف أكثر كتبه التي في (الأم) ، لأنه يشير كثيراً في الرسالة إلى مواضع مما كتب هناك ، فيقول مثلاً (رقم ١١٧٣) : « وقد فسرتُ هذا الحديث قبل هذا الموضع » . وهذه إشارة إلى ما في الأم . (٦ : ٧٧) .

والراجح أنه أملى (كتاب الرسالة) على الربيع إملاءً ، كما يدل على ذلك قوله في (٣٣٧) : « خَفَّفَ فقال : عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرُضَى . قَرَأَ إِلَى : فَاقْرَؤْا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ » . فالنبي يقول « قَرَأَ » هو الربيع ، يسمع الإملاء ويكتب ، فإذا بلغ إلى آية من القرآن كتب بعضها ثم يقول « الآية » أو « إلى كذا » ، فيذكر ما سمع الانتهاء إليه منها ، ولكن هنا صرّح بأن الشافعي قرأ إلى قوله « فَاقْرَؤْا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ » .

والشافعي لم يسم « الرسالة » بهذا الاسم ، إنما يسميها (الكتاب) أو يقول « كتابي » أو « كتابنا » . وانظر الرسالة (رقم ٩٦ ، ٤١٨ ، ٤٢٠ ، ٥٧٣ ، ٦٢٥ ، ٧٠٩ ، ٩٥٣) وكذلك يقول في كتاب (جامع العلم) مشيراً إلى الرسالة « وفيها وصفنا ههنا وفي (الكتاب) قبل هذا » . (الأم ٧ : ٢٥٣) . ويظهر أنها سميت « الرسالة » في عصره ، بسبب إرساله إياها لعبد الرحمن بن مهدي ^(١) .

(١) وقد غلبت عليها هذه التسمية ، ثم غلبت كلمة « رسالة » في عرف المتأخرين على كل كتاب صغير الحجم ، مما كان يسميه المتقدمون « جزءاً » . فهذا اللفظ الأخير غير جيد ، لأن « الرسالة » من « الإرسال » .

وهذا كتاب (الرسالة) أول كتاب ألف في (أصول الفقه) بل هو أول كتاب ألف في (أصول الحديث) أيضاً . قال الفخر الرازي في مناقب الشافعي (ص ٥٧) : « كانوا قبل الإمام الشافعي يتكلمون في مسائل أصول الفقه ، ويستدلون ويعترضون ، ولكن ما كان لهم قانونٌ كلٌّ مرجوع إليه في معرفة دلائل الشريعة ، وفي كيفية معارضتها وترجيحها ، فاستنبط الشافعي علم أصول الفقه ، ووضع للخلق قانوناً كلياً يرجع إليه في معرفة مراتب أدلة الشرع . فثبت أن نسبة الشافعي إلى علم الشرع كنسبة أرسطاطاليس إلى علم العقل » . وقال بدر الدين الزركشي في كتاب البحر المحيط في الأصول (مخطوط) : « الشافعي أول من صنف في أصول الفقه ، صنف فيه كتاب الرسالة ، وكتاب أحكام القرآن ، واختلاف الحديث ، وإبطال الاستحسان ، وكتاب جماع العلم ، وكتاب القياس » . وأقول : إن أبواب الكتاب ومسائله ، التي عرّض الشافعي فيها للكلام على حديث الواحد والحجة فيه ، وإلى شروط صحة الحديث وعدالة الرواة ، وردّ الخبر المرسل والمنقطع ، إلى غير ذلك مما يعرف من القهرس العلمي في آخر الكتاب - : هذه المسائل عندي أدق وأغلى ما كتب العلماء في أصول الحديث ، بل إن المتفقه في علوم الحديث يفهم أن ما كتب بعده إنما هو فروع منه ، وعلة عليه ، وأنه جمع ذلك وصنّفه على غير مثال سبق ، لله أبوه .

و (كتاب الرسالة) بل كتب الشافعي أجمع ، كتب أدب ولغة وثقافة ، قبل أن تكون كتب فقه وأصول ، ذلك أن الشافعي لم تهجته هُجّة ، ولم تدخل على لسانه لكنة ، ولم تحفظ عليه لحن أو سقط . قال عبد الملك بن هشام النحوي صاحب السيرة : « طالت مجالستنا للشافعي فما سمعنا منه لحناً قط ، ولا كلمة غيرهما أحسن منها » . وقال أيضاً : « جالست الشافعي زماناً ، فما :

سمعتُه تكلم بكلمة إلا إذا اعتبرها المعتبر لا يجد كلمة في العربية أحسن منها .
 وقال أيضاً: « الشافعي كلامه لغةٌ يحتجُّ بها » . وقال الزعفراني : « كان قوم من أهل
 العربية يَخْتَلِفون إلى مجلس الشافعي معنا ، ويجلسون ناحية ، قتل رجل من
 رؤسائهم : إنكم لاتتماطون العلم فلم تختلفون معنا ؟ قالوا : نسمع لغة الشافعي .
 وقال الأصمعي : « سمعتُ أشعار هذيل على فتي من قريش ، يقال له محمد بن
 إدريس الشافعي » . وقال ثعلب : « السببُ أن بعض الناس يأخذون اللغة
 عن الشافعي ، وهو من بيت اللغة ١ والشافعي يجب أن يؤخذ منه اللغة ، لأن
 يؤخذ عليه اللغة » . يعني يجب أن يحضروا بألفاظه نفسها ، لا بما نقله فقط . وكفى
 بشهادة الجاحظ في أدبه وبيانه ^(١) ، يقول : « نظرتُ في كتب هؤلاء النُبَّةِ ^(٢)
 الذين نبشوا في العلم ، فلم أرَ أحسنَ تأليفاً من اللطبي » ، كأنَّ لسانه ينظمُ الدرر .
 فكتبه كلها مثلُ رائحة من الأدب العربي النقي ، في الندوة العليا من البلاغة ،
 يكتب على سجيته ، ويُملي بغيره ، لا يتكلف ولا يتصنع ، أفصحُ نثرٍ قرأه
 بعد القرآن والحديث ، لا يساميه قائلٌ ، ولا يدانيه كاتبٌ .

وإني أرى أن هذا الكتاب (كتاب الرسالة) ينبغي أن يكون من الكتب
 المقروءة في كليات الأزهر وكليات الجامعة ، وأن يُختار منه فقرات لطلاب
 الدراسة الثانوية في المآهد والمدارس ، ليفيدوا من ذلك علماً بصحة النظر
 وقوة الحججة ، وبياناً لا يروْنَ مثله في كتب العلماء وآثار الأدباء .
 وقد عني أئمة العلماء السابقين بشرح هذا الكتاب ، كما ظهر لنا من

(١) الجاحظ منو الشافعي ، ولد في أول سنة ١٥٠ التي ولد فيها الشافعي ، وعمر نحواً من
 ضئى عمره ، مات في المحرم سنة ٢٥٥ (٢) « نبذة القوم » بطبع التون والباء : وسطهم .

تراجم بعضهم ومن كتاب (كشف الظنون) ، والذين عرفت أنهم شرحوه
خمساً تقر :

١ — أبو بكر الصيرفي محمد بن عبد الله ، كان يقال : إنه أعلم خلق الله بالأصول بعد
الشافعي ، تفقه على ابن سريج ، مات سنة ٣٣٠ ذكر شرحه في كشف الظنون وطبقات
الشافعية (٢ : ١٦٩ - ١٧٠) والزركلي في خطبة البحر .

٢ — أبو الوليد النيسابوري الإمام الكبير حسان بن محمد بن أحمد بن هرون القزويني
الأموي ، تلميذ ابن سريج ، وشيخ الحاكم أبي عبد الله ، وصاحب المستخرج على صحيح مسلم ،
ولد مد سنة ٢٧٠ ومات ليلة الجمعة ٥ ربيع الأول سنة ٣٤٩ (الطبقات ٢ : ١٩١ - ١٩٢)
ولم يذكر شرحه ، وذكره الزركلي وكشف الظنون .

٣ — الفتح الكبير الشافعي ، محمد بن علي بن إسماعيل ، ولد سنة ٢٩١ ومات في آخر
سنة ٣٦٥ ذكره الزركلي وكشف الظنون والطبقات (٢ : ١٧٦ - ١٧٨) .

٤ — أبو بكر الجوزقي النيسابوري الإمام الحافظ محمد بن عبد الله الشيباني ، تلميذ الأعم
وأبي نعيم ، وشيخ الحاكم أبي عبد الله ، وصاحب السند على صحيح مسلم ، مات في شوال
سنة ٣٨٨ وله ٨٢ سنة (الطبقات ٢ : ١٦٩) ولم يذكر شرحه ، وذكره كشف الظنون .

٥ — أبو محمد الجويني الإمام ، عبد الله بن يوسف ، والد إمام الحرمين ، مات سنة ٤٣٨
(الطبقات ٣ : ٢٠٨ - ٢١٩) ولم يذكر المرح ، وذكره الزركلي وكشف الظنون .

ولعل غيرهم شرحه ولم يصل خبره إلينا . ولكن هذه المصروح التي عرفنا أخبارها لم أسمع
عن وجود شرح منها في أية مكتبة من مكاتب العالم في هذا العصر .

نُسْخُ الْكِتَابِ

لم أرَ نسخةً مخطوطةً من (كتاب الرسالة) إلا أصلَ الربيع ونسخة ابن
جماعة . ولكننا نجد في الساعات - التي سيرها القاري - أن أكثرَ الشيوخ وكثيراً
من السامعين كانت لهم نسخٌ يصححونها على أصل الربيع ، وأن نسخة ابن جماعة
قوبلت على أصول مخطوطة عديدة ، فأين ذهبت كل هذه الأصول ؟ لا أدري .
وقد طبع الكتاب في مصر ثلاث مرات :

١ - الأولى بالطبعة العلمية سنة ١٣١٢ بصحيح (يوسف صالح محمد الجزماوى) ، في (١٦٠ صفحة) يقطع الثمن، وهي طبعة مملوءة بالأغلط . وهي التي نشير إليها بحرف (ج) .
 ٢ - الثانية بالطبعة العرفية سنة ١٣١٥ في (١٤٤ صفحة) يقطع الربيع ، وقد طبعت عن أصل الربيع بالواسطة ، تخلصها أولا (محمد مصطفى الكتائب بالكتبخانة الخديوية سنة ١٣٠٨) ثم نسخت عنها نسخة فرغ منها كاتبها (في يوم الأحد ١٤ صفر سنة ١٣١٠) على قبة ناصرها (الشيخ سليم سيد أحمد إبراهيم شرارة القبانى) ، وهذه النسخة أقل من سابقتها أغلطا في الجزء الأول من تقسيم الربيع ، ثم يظهر أن مصححها عارض بنسخ أخرى أو بالطبعة السابقة ، فكثرت مخالفته لأصل الربيع ، وكثرت فيها الأغلط ، ولكن ميزتها أن فيها كل السمات التي على الأصل ، وإن أخطأ الناس في قراءة كثير منها ، وهو في ذلك معذور .
 وهي التي نشير إليها بحرف (ش) .

٣ - الثالثة بمطبعة بولاق سنة ١٣٢١ على نفقة السيد أحمد بك الحسيني الحامى رحمه الله ، في (٨٢ صفحة) بالقطع الكبير ، وهي مملوءة بالأغلط أيضا ، ومخالفة في كثير من الواضع لأصل الربيع ، ولا أدري عن أي النسخ طبعت ، وإن كنت أظن أن مصححي مطبعة بولاق رجحوا كثيرا إلى نسخة ابن جماعة . وهي التي نشير إليها بحرف (ب) .

وقد ذكرنا في تعليقنا على الرسالة مواضع مخالفة هذه النسخ للأصل ، ليكون القارئ على بينة من أمرها ، فلا يظن أننا أخطأنا في مخالفتها ، أو قصرنا في المبالغة ، وليوقن أن هذه الطبعة أصح الطبعات وأجودها .

ويجمل لي في هذه المناسبة أن أنوه بفضل إخواني (أنجال للرحوم السيد مصطفى البابي الحلبي) إذ ساروا على الخط المثل ، خطه أبيهم رحمه الله ، في إحياء الكتب العربية القيمة ، وإخراجها للناس تملأ العين وتسره القلب ، محافظين على آثار سلفنا الصالح رضى الله عنهم ، فبدلوا ما بدلوا من جهده ومال ، في سبيل إخراج هذا الكتاب ، فكان لي من تشجيعهم وأناتهم عون كبير في تحقيقه وشرحه ، حتى سلخت في ذلك نحو ثلاث سنين ، والحمد لله على توفيقه .

أصل الربيع

من أول يوم قرأتُ في أصل الربيع من (كتاب الرسالة) أيقنتُ أنه مكتوبٌ كله بخط الربيع ، وكلُّا درسته ومارسته ازدادتُ بذلك يقيناً ، فتوقَّعتُ الربيعُ في آخر الكتاب بخطه بإجازة نسخِهِ إذ يقول : « أجاز الربيعُ بن سليمان صاحبُ الشافعي نسخَ كتاب الرسالة ، وهي ثلاثة أجزاء في ذى القعدة سنة خمس وستين ومائتين ، وكتب الربيعُ بخطه »^(١) . - فهم منه أنه كان ضنيناً بهذا الأصل ، لم يأذن لأحدٍ في نسخه من قبلُ ، حتى أذن في سنة ٢٦٥ بعد أن جاوز التسعين من عمره ، وعبارة الإجازة تدلُّ على ذلك ، ولخالقتها للمهود في الإجازات ، إذ يجيزُ العلماء لتلاميذهم الرواية عنهم ، أما إجازة نسخ الكتاب فتشعرُ نادرًا ، لا يكون إلا لِمَنى خاصٍ ، وعن أصلي حجة لاتصل إليه كل يد .

والخابرُ بالخطوط القديمة يجزمُ بأن هذه الإجازة كتبها اليدُ التي كتبتُ الأصل ، وأن الفرق بين الخطين إنما هو فرقُ السنِّ وعلوها ، فاضطربت يدُ الكاتب بعد أن جاوز التسعين ، بما لم يوجد في خطه في فتوته لم يجاوز الثلاثين^(٢) . وقد خشيتُ أن أثق برأيي وحدي في ذلك ، فأردتُ أن أثبتَّ ، فاستشرتُ أجد إخواني ممن لهم خبرةٌ بيعةٌ وعلمٌ بالخطوط ، فوافقني على أن كاتبَ الإجازة وكاتبُ الأصل وكاتبُ عناوين الأجزاء الثلاثة شخصٌ واحدٌ ، لا فرقَ بينها إلا أنه كتبتُ العناوين بالخط الكوفي ، وكتبَ الإجازة وهو شيخ كبير .

(١) انظر صورتها في اللوحة (رقم ٩) وفي (س ٦٠١) من الكتاب .

(٢) ولد الربيع سنة ١٧٤ ومات في ٢٠ شوال سنة ٢٧٠ هـ .

وأنا أرجح ترجيحاً قريباً من اليقين أن الربيع كتب هذه النسخة من إملاء الشافعي ، لما بينتُ فيما مضى ، ولأنه لم يذكر الترحم على الشافعي في أي موضع جاء اسمه فيه ، ولو كان كتبها بعد موته لدعا له بالرحمة ولو مرة واحدة ، كمادة المساء وغيرهم .

وقد حاول الدكتور (ب . موريتس ^(١)) أن يَدْخُلَ الشكَّ على تاريخ هذه النسخة ، فادَّعى في كتاب الخطوط العربية أنها مكتوبة سنة ٣٥٠ تقريباً . فمن ذلك ترددُ بعض إخواني ممن تحدثت إليهم في أن الربيع كتبها ، وزعموا أنها نسخة مكتوبة بعد الربيع بدهر ، وأن ناسخها قلها ونقل نص الإجازة ، ثم لم يبين أنه قلها !! وهذا رأى لا يثبتُ على النقد ، لأن المعروف في نقل الكتب أن الناسخ إذا نسخَ الكتابَ وتاريخَ كتابته وما كُتب عليه من إجازة أو سماعٍ مثلاً - : أثبت أن هذا نص ما كان على النسخة التي ينقل منها . ثم الذي ينقضه قطعاً ارتعاشُ القلم الظاهرُ في كتابة الإجازة ، فلو كانت منقولة عن نسخة أخرى ما افترق خطها عما قبلها ، ولكان الجميعُ على نسق واحد .

وكان مما احتجوا به لرأيهم ورأى الدكتور موريتس أنها مكتوبة على الورق ، وأن الورق لم يكن معروفاً في ذلك العهد كثيراً ، بل كان جُلُّ الكتابة على البردي . وهذا مردود بأن الورق كثروفاً في القرن الثاني من الهجرة . (انظر مثلاً صبح الأضنى ٢ : ٤٨٦) . واحتجوا أيضاً بأن خطها ليس بالقلم الكوفي ، الذي كان يكتب به أهلُ القرن الثاني والثالث . ومن العجب أن هذه الشبهة عرضت أيضاً لبعض العلماء الأقدمين ، وردّها القلقشندي قال : « ذكر صاحبُ

(١) كان مديراً لدار الكتب المصرية من ١٢٥ أكتوبر سنة ١٨٩٦ إلى ٣١ أغسطس سنة ١٩١١ .

إعانة للنشى أن أول ما هل الخط العربى من الكوفى إلى ابتداء هذه الأقلام المستعملة الآن - : فى أواخر خلافة بنى أمية ، وأوائل خلافة بنى العباس . قلت : على أن الكثير من كتّاب زماننا يزعمون أن الوزير أبا على بن مقلّة^(١) هو أول من اجتمع ذلك . وهو غلط ، فانا نجد من الكتب بخط الأولين فيما قبل المائتين مالمس على صورة الكوفى ، بل يتخير عنه إلى نحو هذه الأوضاع المستقرة ، وإن كان هو إلى الكوفى أميلَ قربه من قله عنه « (صبح الأعشى ٣ : ١٥) وكان القلقشندى بهذا يصف نسخة الرسالة ، فى حروفها شبه بالخط الكوفى ، ولم يكن الخط الكوفى مهجوراً فى تلك العصور ، بل كانوا يكتبون به المهارق والوثائق ، وكانوا يتأقنون به فى كتابة المصاحف وغيرها ، ولذلك نرى الربيع يكتب فى عناوين الأجزاء الثلاثة كلمات (الجزء الأول . الجزء الثانى . الجزء الثالث) بالخط الكوفى ، ويكتب تحتها كلمات (من الرسالة رواية الربيع بن سليمان عن محمد بن إدريس الشافعى) بخط وسط بين الكوفى وبين خطه فى داخل الكتاب (انظر اللوحات رقم ٣ ، ٤ ، ٥ ، مقارناً برقم ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩) . والخطوط العربية القديمة التى وجدت فى دور الكتب ودور الآثار تدل على أن هذا الخط كان معروف فى القرن الثانى ، قبل ابن مقلّة ، كما قال القلقشندى . ومن مثل ذلك أن من الأوراق البردية الموجودة بدار الكتب المصرية ورقة مؤرخة سنة ١٩٥ يشبه خطها خط كتاب الرسالة ، بل إن الشبه بينهما قريب جداً ، حتى ليس كاذباً للطلع عليهما أن يظن أن كاتبهما تلمس الخط على معلم واحد ، وهذه الورقة منشورة فى الجزء الأول من كتاب (أوراق البردى العربية) الذى أقره المستشرق جرومان وترجمه الدكتور حسن إبراهيم ، وطبع بدار الكتب

(١) الوزير أبو على محمد بن على بن الحسن ، من وزراء الدولة العباسية ، ولد سنة ٢٧٢

ومات سنة ٣٢٨

سنة ١٩٣٤ هـ (برقم ٥١ في اللوحة رقم ٨) وقد صوّرها ، وصوّرنا قطعة من (ص ٣٦ من الأصل) ووضعناها متجاورتين في صفحة واحدة (لوحة رقم ١٠ ، ١١) ليسهل على القارئ المقارنة بينهما ، ورسمنا سهماً أمام تاريخ ورقة البردي (سنة ١٩٥) . وبما لاشك فيه أن خط الربيع يعتبر من خط أهل القرن الثاني ، لأنه ولد سنة ١٧٤ والشافعي دخل مصر في أواخر سنة ١٩٩ فاتخذ الربيع خادماً له وتلميذاً خاصاً ، وكان الشافعي يقول له : « أنت راوية كتي » . وحين قدم الشافعي مصر كان الربيع مؤذناً بالمسجد الجامع بفسطاط مصر - جامع عمرو بن العاص - وكان يقرأ بالألحان ، ومعنى هذا أنه كان كاتباً قارئاً في أواخر القرن الثاني ، قد تعلم الخط والقراءة صغيراً كما يتعلم الناس .

ثم يرفع كل شك في نسب هذه النسخة احتفالاً للملاء العظاماء ، والأئمة الحفاظ الكبار بها ، منذ سنة ٣٩٤ إلى سنة ٦٥٦ وإثبات خطوطهم عليها ومماعاتهم ، بل إثبات أنهم صححوا نسخهم وقابلوها عليها ، كما ترى فيما يأتي من السماعات والتوقيعات ، ويحرمون على إثبات سماعتهم فيها طلاباً صغاراً ، ثم إسماعيلهم إياها لتبرهن شيوخاً كباراً . وترى الأثر العلمية الكبيرة يتساقون إلى سماعتها ، فيسجلون أسماءهم عليها .

فانك ترى - مثلاً - من أئمة الحفاظ الكبار من أهل العلم ، الذين سمعوا الكتاب في هذه النسخة : الحافظ الجيدى صاحب الجمع بين الصحيحين ، وصديقه الحافظ الأمير ابن ماكولا (في السماعات رقم ٨ - ١١) والحافظ أبا القتيان البهستاني (في رقم ١٢) والحافظ الكبير ابن عساكر صاحب تاريخ دمشق (في رقم ١٨ ، ٢١) والحافظ عبد القادر الراوى (في رقم ٢٢ ، ٢٣) .

والحافظ تاج الدين القرطبي (في رقم ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٧) والحافظ زكي الدين
البرزالي (في رقم ٢٧ ، ٢٨) .

وترى أن أسرة الحافظ ابن عساكر سمع منها في هذه النسخة أحد عشر
رجلا : الحافظ ابن عساكر علي بن الحسن بن هبة الله ، وأخوه محمد وأحمد ،
وابناءه : القاسم والحسن ابنا علي ، وخفيده : محمد وعلي ولدا القاسم ، وأبناء أخيه :
عبد الله وعبد الرحمن ونصر الله وعبد الرحيم : أبناء محمد بن الحسن (انظر
السماعات ١٨ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٢٥) . وأسرة الخشوعي سمع منها مبعة قري :
أولهم طاهر بن بركات بن إبراهيم الخشوعي ، ثم ابنه إبراهيم ، ثم بركات بن
إبراهيم ، ثم أولاده : إبراهيم وأبو الفضل وعبد الله أبناء بركات بن إبراهيم ،
ثم عثمان بن عبد الله بن بركات (انظر السماعات ١٢ ، ١٦ ، ١٨ ،
٢٢ - ٢٨) .

ثم الحافظ ابن عساكر لا يكفي أن يسجل اسمه في السماعات ، فيكتب بخطه
أربع مرات على النسخة : « سمع جميعه وعارض بنسخته علي بن الحسن بن هبة الله »
(انظر التوقيع رقم ٣٩) . وكذلك غيره من الحفاظ والملاء ، مما يظهر من
التوقيعات (٣٢ - ٤٥) .

ثم يطلع الصدر ويملؤه يقيناً أن نجد شهادة بخط أحد الملاء الحفاظ
الأنياب القدماء ، يسجل فيها أن هذه النسخة بخط الربيع ، فرى هبة الله بن
أحمد بن محمد بن الأكفاني (المتوفى في ٦ محرم سنة ٥٢٤ عن ٨٠ سنة) يكتب
خطه ثلاثة عناوين للأجزاء الثلاثة ، يسوق فيها إسناده إلى الربيع ، ثم يكتب
فوق عنوان الأول منها مانصه : « الجزء الأول من الرسالة لأبي عبد الله الشافعي
خط الربيع صاحبه » . ويكتب فوق عنوان الثالث مانصه : « الجزء الثالث

من الرسالة بخط الربيع صاحب الشافى . وأما عنوان الجزء الثانى قوله : « الثانى من الرسالة » ويظهر أن باقى الكلام محمّوً بمرض من عادات الزمان . وتجد صورة عنوان الجزء الأول فى (اللوحة رقم ١) قترى فيها فى الزاوية العليا اليمنى خطَّ الحافظ ابن عساكر ، وبحواره خط شيخه ابن الأكفانى . وقد ظننتُ أولَ الأمر أن هذه الشهادة بخط ابن عساكر ، ثم تبين لى من دراسة خطوط السماعات والعناوين أنها خط ابن الأكفانى .

ثم زرى أيضاً أن هؤلاء الطاء - وهم أقرب منّا عهداً بالربيع - يتكلمون النصّ فى السماعات كلها أو أكثرها على اسم مالك النسخة ، إشارةً إلى شدة العناية بها ، وإشادةً بما لملكها من ميزة وفخر ، أن حاز هذا الأثر الجليل النفيس .

أفيظنُّ ظانٌّ أو يتوهم متوهم أنهم يصنعون كل هذا للنسخة مزيفة مزوّرة ؟! أو يخفى عليهم من شأنها ما لم يخفَ على الدكتور موريتس ، وهم أخبرُ بالخطوط وأعلمُ بالعلم ، وهم يروون الكتاب بأسانيدهم رواية مملعة وقراءة ؟!

وكثيراً ما عجبتُ : لماذا عيّن تاريخها الذى زعم ، سنة ٣٥٠ تقريباً ، ثم تبينتُ من أين الوهم . فوجدتُ فى حاشية نسخة العماد ابن جماعة بحوار الفقرة (١٢٦ من الكتاب) ما نصه : « بلغ مقابلةً على أصلٍ مُمعٍ مرات ، تاريخه من حين نسخ ثلاثمائة وثمان وخمسون سنة » ثم كُتبت بحاشيتها فى مواضع آخر : « بلغ مقابلةً على النسخة المذكورة » . فرجحتُ من هذا أنه رأى هذه الكتابة ، وليس بدار الكتب نسخ قديمة من الرسالة غير أصل الربيع ونسخة ابن جماعة ، فظنَّ أن نسخة ابن جماعة قوبلت على نسخة الربيع ، وأن هذا يدل على أن نسخة الربيع كتبت حول سنة ٣٥٠ ولكن هذا النصّ

لا يؤدى هذا المعنى ، فإن نسخة ابن جماعة ترجّح أنها كُتبت له قُبيل قراءتها على جلدّه سنة ٨٥٦ وقوبلت على نسخة مضى عليها من حين كتابتها إلى حين مقابلة نسخة ابن جماعة عليها ٣٥٨ سنة ، أى أنها كُتبت قُبيل سنة ٥٠٠ فالرقم (٣٥٨) هو عدد السنين التى تفرق بين النسختين ، لاتاريخ النسخة الأولى ، فهى غيرُ نسخة الربيع يقيناً .

وصف النسخة

عدد أوراقها ٧٨ ورقة ، منها ٦٢ ورقة هى أصل الكتاب الذى بخط الربيع ، والباقي أوراقٌ زِيدت فى أوله وآخره ووسطه ، كُتب فيها الساعاتُ وغيرها ، وغُلقت النسخةُ بجلدٍ قديم ، لا أستطيع الجزم بتاريخه ، ولعله فى القرن السادس أو السابع الهجرى . وطول الورقة من أصل الكتاب (٢٥٨ سنتيمتر) وعرضها (١٤ س) والكتابة تملأ الصفحة تقريباً ، فإن طول السطر الواحد (١٢٥ س) وعدد السطور يختلف فى الصفحات ما بين (٢٧ ، ٣٠) سطراً ، تشغل من طولها نحو (٢٤٥ س) . وقد صورنا صوراً منها مصغرة قليلاً إلى نحو الثلثين ، حتى تنسج لها مساحة الورق الذى تطبع عليه ، وهى اللوحات (رقم ٦ - ٩) . والخط مقروء واضح لمن خَبَرَ هذه الخطوط القديمة ، إلا فى بعض المواضع النادرة ، مما يتبين لقارى الكتاب بما علّقنا به عليه .

وقواعد الرسم التى كُتبت بها تختلف كثيراً عن القواعد التى يكتب بها المتأخرون ، وإحصاء ذلك لاتسمه هذه المقدمة ، ولكننا نذكر بعض أنواعها . فمن ذلك أنه يكتب كل ما ينطق ألقا فى أواخر الكلمات بالآلف ، وإن كان مما يكتب بالياء ، إلا كلمة « هكنا » وحرفى « إلى » و « على » فبالياء ، فيكتب مثلاً

« حى » بالألف « حتا » . و « حكى » « حكا » . و « مستفى » « مستفنا » .
و « سوى » « سوا » الخ . وإذا كانت الكلمة تنطق بإمالة الألف لم يكتبها ألفا ،
بل كتبها ياء ، إشارة إلى الإمالة ، مثل « هؤلاء » كتبها « هاولى » وكذلك
« الإيلاء » كتبها « الإيلى » . ويحذف ألف « ابن » مطلقاً ، وإن لم تكن بين
عينين ، فيكتب مثلاً « عن بن عباس » . ويكتب كلمة « ههنا » « هاهنا » .
وكلمة « هكذا » برسمين : الأكثر : « ها كذى » والبعض : « هكذى » .
ويقسم الكلمة الواحدة في سطرين إذا لم يسعها آخر السطر ، فثلاث كلمة « استدلتنا »
كتب الألف وحدها في سطر وباقيها في السطر الآخر (ص ٤٤ من الأصل
س ١٠ ، ١١) وكلمة « زوجها » الزاى والواو في سطر والباقي في سطر (ص
٥٠ س ١٨ ، ١٩) . وهذا كثير فيها .

وأما الثقة بها فاشتمت من ثقة ، دقة في الكتابة ، ودقة في الضبط ،
كمادة للتقنين من أهل العلم الأولين . فإذا اشتبه الحرف للهمل بين الإهمال
والإعجام ، ضبطه بإحدى علامتى الإهمال : إما أن يضع تحته نقطة ، وإما أن يضع
فوقه رسم هلال صغير ، حتى لا يشبه فيتصحف على القارئ . ومن أقوى الأدلة
على عنايته بالصحة والضبط ، أنه وضع كسرة تحت النون في كلمة « النذارة »
(رقم ٣٥ ص ١٤ من الأصل) وهى كلمة نادرة ، لم أجدها في المعاجم إلا في
القاموس ، ونص على أنها عن الإمام الشافى . وهى تؤيد ما ذهبت إليه
من الثقة بالنسخة ، وتدل على أن الربيع كان يتحرى نطق الشافى ويكتب عنه
عن يمينه . ومن الطرائف المناسبة هنا أنى عرضت هذه الكلمة على أستاذنا
الكبير العلامة أمير الشعراء على بك الجارم ، فيما كنت أعرض عليه من على
فى الكتاب ، فقال لى : كأنك بهذه الكلمة جئت بتوقيع الشافى على النسخة .
وقد صدق حفظه الله .

وبما يلاحظ في النسخة أن الصلاة على النبي لم تكتب عند ذكره في كل مرة ، بل كتبت في القليل النادر ، بلفظ « صلى الله عليه » . وهذه طريقة العلماء للتقدمين ، في عصر الشافعي وقبله ، وقد شدد فيها المتأخرون ، وقالوا : ينبغي المحافظة على كتابة الصلاة والتسليم ، بل زادوا أنه لا ينبغي للناسخ أن يتقيد بالأصل إذا لم توجد فيه . وقد ثبت عن أحمد بن حنبل أنه كان لا يكتب الصلاة ، وأجابوا عن ذلك بأنه كان يصلي فقط ، أو بأنه كان يتقيد بما سمع من شيخه فلا يزيد عليه . والذي أختره أو يتقيد الناسخ بالأصل الذي يعتمد عليه في النقل ، أما إذا كتب لنفسه فهو خير ، وليس معنى هذا أن يفعل كما يفعل الكتاب « المجلدون ! ! » في عصرنا ، إذ يذكرون النبي باسمه « محمد » صلى الله عليه وسلم ، ولا يكتبون الصلاة عليه ، بل يذكرونه بصفة النبوة أو الرسالة أو نحوها ، لأن الله سبحانه نهانا عن مخاطبته باسمه : ﴿ لَا تَجْأُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا ﴾ ولأن الله لم يذكرك في القرآن إلا بصفة النبوة أو الرسالة ، أو باسمه الكريم مقرونا بإحداها . وانظر شرح العراقي على مقدمة ابن الصلاح (ص ١٧٤ - ١٧٥) وتدريب الراوى (ص ١٥٣) وشرحنا على أقيسة السيوطي (ص ١٥١) وشرحنا على مختصر علوم الحديث لابن كثير (ص ١٥٨ - ١٥٩) وشرحنا على الترمذى (٢ : ٣٥٤ - ٣٥٥) .

أصحاب النسخة

ثبتت السماعات الآتية ، وعرفت منها أكثر مالكي النسخة من أواخر القرن الرابع إلى منتصف القرن السابع . فأول مالكيها فيما أظن الأحناف : علي وإبراهيم ابنا محمد بن إبراهيم بن الحسين الحنثائي أو أحدهما ، إذ سما فيها الكتاب

من عبد الرحمن بن عمر بن نصر في سنتي (٣٩٤ و ٤٠١) ولكن لم ينص في
سماعاتهما على ذلك (رقم ١ - ٦) . وإنما ظننت ذلك لأن ابني أخيهما الحسين بن
محمد الحنفائي ، وهما عبد الله وعبد الرحمن - : مما فيها على أبي بكر الحداد
سنة ٤٥٧ ونص في السماعات على أنهما صاحبا الكتاب (رقم ٨ - ١١)
فظننت من هذا أن الكتاب كان في ملك عمهما علي وإبراهيم ، ثم انتقل إليهما
بالميراث أو غيره . ولكن سرعان ما انتقل من ملكهما إلى ملك الحافظ هبة الله
بن الأكتفائي ، فسمع فيه على أبي بكر الحداد سنة ٤٦٠ ويظهر أن النسخة
بقيت في ملكه إلى حين وفاته سنة ٥٢٤ أو على الأقل إلى آخر مجلس سمعت
فيه عليه سنة ٥١٩ (رقم ١٩) . ثم لم يتبين لي في ملك من كانت إلى شهر
رجب سنة ٥٦٦ قد كتب الفقيه العالم ضياء الدين علي بن عقيل بن علي التنظلي
(الولود سنة ٥٣٧) أنه سمع الكتاب من أبي الكارم عبد الواحد بن هلال
في سنة ٥٦٣ وأنه نقل سماعه إلى هذه النسخة في رجب سنة ٥٦٦ (رقم ٢٠)
ثم سمعته مرة أخرى على الحافظ ابن حساكر سنة ٥٦٧ ونص في مجلس السماع
على أنه صاحب النسخة (رقم ٢١) ثم كذلك سمعته هو وابنه الحسن في
سنة ٥٧١ على أبي العالی السلمي وأبي طاهر الخشوعي (رقم ٢٢ ، ٢٣) . ثم لم
يتبين أيضا في ملك من كانت ، إلى أن ذكر في سنة ٦٣٥ أنها في ملك الإمام
الحافظ تاج الدين القرطبي ، وتاج الدين القرطبي سمع الكتاب هو وأخوه إسماعيل
قبل ذلك بثمان وخمسين سنة ، فقد سمعاه على أبي طاهر الخشوعي في سنة ٥٨٧
(رقم ٢٤ - ٢٧) فأما أن يكون أبوهما أبو جعفر القرطبي (ولد سنة ٥٢٨ ومات
سنة ٥٩٦) ملك الكتاب فأسمعهما فيه على أبي طاهر ، وإما أن يكون تاج الدين

نفسه ملكها بعد ذلك ثم مُنحت عليه . ثم ثبت ملكها بعد في سنة ٦٥٦ للقاضي محي الدين عمر بن موسى بن جعفر (رقم ٢٨) . وكل هؤلاء الذين ملكوها كانوا في دمشق ، ولم تعرف ما كان من أمرها قبل ذلك من عهد الربيع (المتوفى سنة ٢٧٠) إلى عصر عبد الرحمن بن نصر في آخر القرن الرابع . ولم تعرف أيضاً ما كان من أمرها بعد القاضي محي الدين بن جعفر ، إلى أن دخلت في ملك الأمير مصطفى باشا فاضل ، وانتقلت مع مكتبته كلها إلى دار الكتب المصرية ، فادت إلى بلدها التي فيه أُلِّفَتْ وَكُتِبَتْ

وأُلِّفَتْ عصاها واستقرَّ بها النوى * كما قرَّ عينا بالإياب المسافرُ

نسخة ابن جماعة

لو اهتمت لكاتب أصلاً جيداً للكتاب ، ولكها جاءت بمجوار أصل الربيع ، فكانت فرعاً ضئيلاً ، إذ خالفت في مواضع كثيرة ، وكان الأصل هو الأصل ، وأين الترى من الترياً عُنى كاتبها بتجويد الخط ، ثم عُنى صاحبها بمقابلتها وقراءتها ، ولكنه لم يمتنع ذلك . ولعل عذره أن النسخة التي قابل عليها لم تكن عمدة ، وكتب بحاشيتها تقسيمها إلى أجزاء سبعة ، ولكنه نسى من التقسيم الأول والخامس ! فذكر عند الفقرة (٥٥١) « آخر الجزء الثاني » وعند (٨٢٧) « آخر الجزء الثالث » وعند (١١٢٨) « آخر الجزء الرابع » وعند (١٤٦٢) « آخر الجزء السادس » . وكتب بلاغات بالمقابلات على النسخة القديمة عند الفقرات (١٢٦ ، ٢٧٥ ، ٣٨٣ ، ٥١١ ، ٧٥٨) وسمعت على الجلال ابن جماعة ، جدَّ العماد ، في ستة مجالس ، كُتبت بلاغات أربعة منها بالحاشية

أمام الفترات (٢٠٨، ٥٦٩، ٨٦٣، ١١٧٣) ولم يكتب الخامس ، وأما السادس فيتهى بآخر الكتاب .

وهي مكتوبة على ورق جيد ، بخط نسخي جميل واضح ، مضبوطة مشكولة في الأكثر . وعدد أوراقها ١٢٤ ورقة ، في الصفحة منها ١٩ سطراً ، وطول السطر (١١س) وتشغل السطور من طول الورقة (٥و١٨س) وطول الورقة (٧و٢٤س) وعرضها (٥و١٧س) . وكانت أوراقها أكبر من ذلك ، ولكن لاندرى من الذى أعطاهما لأحد الجلايين ، فانتقص من أطرافها ، حتى أضع بعض ما كتب في حاشيتها . وقد صورنا منها الصفحة الأولى والأخيرة مصغرتين ، في اللوحتين . (١٢ ، ١٣)

وبعد : فلست بمستطيع أن أختم هذه المقدمة قبل أن أؤدى ماوجب على من الشكر لإخواني الذين أثقلوا كاهلى بفضلهم ، بما لقيت من معونتهم في إخراج هذا الأثر الجليل ، والسفر النفيس : ابن عمى السيد محمد السنوسى الأنصارى . والأخ المخلص البار ، صديق وزملى من أول طلب العلم ، العالم المتقن المتفنن ، الشيخ محمد خيس هيبه ، وقد قرأت عليه الكتاب حرقاً حرقاً ، ورجعت إليه في كل مشكل عرض لى فيه . والاخوان الملمان الجليلان : الشيخ محمد نور الحسن ، والشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، أستاذا العربية بكلية اللغة بالأزهر ، وقد عرضت عليهما كثيراً من مشكلات العربية في الكتاب . ثم القائمون على نشر الكتاب (أنجال للرحوم السيد مصطفى الحلبي) وقد أتاحوا لى فرصة إخراجة وتحقيقه وشرحه ، فكانت منة لهم على وعلى كل قارئ ومستفيد .

واليد البيضاء التى لاتنسى ، ما لقيت من معونة أستاذنا العظيم ، العلامة الفيلسوف (الدكتور منصور ضمى بك) للمدير العام لدار الكتب المصرية ، فقد

أمر حفظه الله بأن تُصَوَّرَ لى نسخة الربيع كلها ، وأمر بإعارتى نسخة ابن
جماعة ، وبأن يُسَهَّلَ لى كلُّ ما أريد من مصادر ومراجع . أحسن الله جزاءه ،
ووفقه خلدمة العلم والدين .

ونسأل الله للتدئ لنا بنعمه قبل استحقاقها ، المديهما علينا ، مع تقصيرنا
فى الإتيان على ما أوجب به من شكره بها ، الجاعلنا فى خير أمة أخرجت
للناس : أن يرزقنا فهماً فى كتابه ، ثم سنّة نبيه ، وقولاً وعملاً يؤدى به عنا
حقّه ، ويوجب لنا نافلة مزيده ^(١) . ونسأله سبحانه العصمة والتوفيق ما

كتب
أبو الأشبال
الحمد لله رب العالمين

عن كوبرى القبة ضحوة الجمعة

{ ١٨ ذى القعدة سنة ١٣٥٨ }
{ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٩ }

(١) اقتبس من الرسالة (رقم ٤٧) .

السماعات وما ألحق بها

السماعات المثبتة في أصل الربيع تبدأ من سنة ٣٩٤ وتنتهي في سنة ٦٥٦ وهي متتالية متصلة الأسانيد ، أعنى أن الشيوخ الذين يُقرأ عليهم الكتاب أو يُسمع منهم نجدهم مسموه قبل ذلك من شيوخهم ، وهكذا إلى عبد الرحمن بن عمر بن نصر الشيباني ، أقدم الشيوخ الذين أثبت إسماعهم للكتاب . ثم نسخة ابن جماعة فيها سماع واحد ، سنة ٨٥٦ متصل الإسناد بسماعات الأصل ، كما سيتبين القارئ . وقد جعلت لها كلها أرقامًا متتالية يشار إليها بها .

وسماعات الأصل ثبت بعضها على عناوين الأجزاء الثلاثة التي بخط الربيع (لوحة رقم ٣ ، ٤ ، ٥) وباقيها كتب في أوراق ألصقت بالأصل وألحقت به في أوائل الأجزاء وأواخرها . وأكثرها تكرر إثباته ثلاث مرات في الأجزاء الثلاثة . وقد أثبت كل السماعات مرتبة ترتيب وقوعها التاريخي ، الأقدم فالأقدم . ونوحيًا للاختصار ذكرتُ من كل سماع متكرر واحدًا منه ، مع الإشارة إلى غيره وما فيه من زيادة فأئله إن وجدت . ولم أستثن من ذلك إلا السماعات التي بخط عبد الرحمن بن نصر ، لقيمتها التاريخية أولاً ، ولأنها مصورة في اللوحات على عناوين الربيع ثانيًا ، ولأن صيغتها مختصرة ثالثًا . واستثنيتُ أيضاً بعض السماعات حين وجدتُ ضرورة لذلك . والسماعات هي (رقم ١ - ٢٨) ومن السماعات الأسانيد ، وهي أسانيد كاتبتها من العلماء إلى الربيع راوى الكتاب رقم (٢٩ - ٣١)

ومن السماعات أيضاً نوع مختصر ، يسجل أحد العلماء فيه سماعه بخطه ، كأن يقول « سمع فلان » أو « سماع فلان » ونحو ذلك . وكل الذين كتبوا ذلك ذكرتُ أسماؤهم في مجالس السماع إلا واحداً ، هو أبو القاسم البوري هبة الله بن

معدِّ السِّمَاطِي المتوفى سنة ٥٩٩ (انظر رقم ٤٣) . وقد جمعها كلها من ثنايا السماعات ، وحذفتُ للكرّر منها مع الإشارة إليه ، ورتبتها الأقدم فالأقدم ، وسميتها « التوقيعات » (رقم ٣٢ - ٤٥) .

وبما ألحق بالسماعات في أصل الرّبيع ، مما كتب العلماء بخطوطهم - : أحاديثُ وآثارُ رووها بأسانيدهم ، ذكرتها أيضاً بنصها (رقم ٤٦ - ٥٩) . ثم يتلو ذلك ما كتب على نسخة العماد ابن جماعة ، من أسانيد وفوائد وسامعه على جده (رقم ٦٠ - ٦٨) .

والأعلام المذكورون في هذه السماعات وما ألحق بها يزيدون على ثلاثمائة قسم ، أحصيتهم كلّهم في فهرس في آخر هذه المقدمة . فأما الذين ذكروا في أسانيد الأحاديث والآثار فلم أقصد إلى ذكر تراجمهم ، خشية الإطالة ، ولأنه لا صلة بينهم وبين رواية الكتاب . وأما الآخرون : المذكورون في السماعات والتوقيعات فقد بذلتُ الوسع في البحث عن تراجمهم ، فمن وجدتُ منهم ترجمته ، أشرتُ إليها بإيجاز ، وأحلتُ القارئ إلى موضعها ، ومن لم أجد سكّته عنه ، ولا أدعى في ذلك غاية الكمال ، فما ذلك لأحدٍ من الناس ، ولكنني اجتهدتُ ونجيتُ ، وحسبي هذا أداء للواجب على . وقد تكون ترجمته الرجل ممن لم أجد على طرفِ الثَّامِرِ مِقي ، ثم أخطئها من حيث لأدري . ومن وجدتُ ترجمته وضعتُ صورة نجم (*) بجوار اسمه في الفهرس .

وقد رزمت لكتب التراجم التي رجعت إليها بحروف طلبا للاختصار، وما هو اصطلاحى فيها :

ع	تاريخ دمشق للمافظ ابن عساكر التوفى سنة ٥٩٩ هـ . مخطوط بمكتبة تيمور باشا بدار الكتب المصرية .	
مع	مختصر هذا التاريخ للرحوم الشيخ عبد القادر بن ران	طبع منه ٧ أجزاء بدمشق
ش	شفرات الذهب لابن الصاد الحنطلى التوفى سنة ١٠٨٩	طبع مصر ٨ أجزاء
ك	البنية والنهاية للمافظ ابن كثير التوفى سنة ٧٧٤	طبع منه بمصر ١٣ جزءاً
ح	تذكرة الحفاظ للمافظ الذهبي التوفى سنة ٧٤٨	طبع الهند ٤ أجزاء
ذ	ذبول تذكرة الحفاظ للحسين وابن فهد والسيوطى	طبع مصر ١
ق	طبقات الفراء لابن الجزرى التوفى سنة ٨٣٣	طبع مصر ٢
خ	الوفيات لابن خلكان التوفى سنة ٦٨١	طبع بولاق ٢
ط	طبقات العاقبة لابن السبكي التوفى سنة ٧٧١	طبع مصر ٦
ل	لسان الميزان للمافظ ابن حجر التوفى سنة ٨٥٢	طبع الهند ٦
در	الدرر والكلمة د د د	طبع الهند ٤
ض	الضوء الالامى للخواوى التوفى سنة ٩٠٢	طبع مصر ١٢
س	الأنساب للمافظ السمانى التوفى سنة ٥٦٢	طبع تصوير بأوردية

أصل الربيع

السماعات^(١)

١ — سماع على عبد الرحمن بن عمر بن نصر بخطه سنة ٣٩٤

في الجزء الأول

يقول عبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد^(٢) : إن علي بن محمد بن إبراهيم [١٢]
بن الحسين الحناني^(٣) ، بارك الله فيه ، سمع مني هذا الجزء ، وهو سماعي من أبي علي
الحسن بن حبيب بن عبد الملك الحصري^(٤) ، عن الربيع بن سليمان المرادي ،
في شعبان من سنة أربع وتسعين وثلاثمائة ، فعنا الله بالعلم في الدنيا والآخرة ،
ولا جله حجة ، وحسبنا الله وحده ، بقراءتي عليه من أصل كتابي .

٢ — سماع آخر عليه بخطه سنة ٤٠١

في الجزء الأول

وسمع هذا الجزء مني أبو عبد الله أحمد بن علي الشراي ، وإبراهيم بن محمد [١٢]
بن إبراهيم بن الحسين الحناني^(٥) ، بقراءة أبي بكر محمد بن محمد بن عبد الله الشاشي ،

(١) الأرقام بالمشاية أرقام صحف الأصل وقد حافظنا على ألفاظ السماعات، وإن كانت خطأ،
أو شاذة في الأعراب .

(٢) عبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد البزار للأدب ، مات في ١٩ رجب سنة ٤١٠
(ش ٣ : ١٩٠) (ع ٧٣ : ١١٩) (ل ٣ : ٤٢٤) . (٣) « الحناني » نسبة إلى
صبي الحناء ، كما بينه السمعاني في الانساب في ترجمة أخيه « أبي عبد الله الحسين بن محمد » وعلى
هذا مقرر في حديث حافظ ، مات في ربيع الأول سنة ٤٢٨ وله ٥٨ سنة (ش ٣ : ٢٣٨) .
(٤) الحصري الفقيه راوي الأم عن الربيع ٢٤٢ — ٢٣٨ (ش ٢ : ٣٤٦) (ع ٩ :
٣٩٥) (ط ٢ : ٢٠٦) (ق ١ : ٢٠٩) . (٥) مات في ١٧ ذي الحجة سنة ٤٢٠
(ع ٤ : ٣٢٩) .

حفظهم الله . وكتب عبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد ، في شهر رمضان من سنة إحدى وأربعمائة .

وسمع هذا الجزء مني أيضاً ظفر بن المظفر الناصري ^(١) ، حفظه الله ^(٢) .

٣ - سماع في الجزء الثاني بخطه أيضاً سنة ٣٩٤

[٦٢] يقول عبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد : إن علي بن محمد بن إبراهيم الحنثائي سمع الله به سمعه مني مسج ماقبله ، بما حدثني أبو علي الحسن بن حبيب بن عبد الملك الحصري عن الربيع ، وذلك في شعبان من سنة أربع وتسعين وثلاثمائة ، وأنا قرأته عليه وعارضه بأصل كتابي .

٤ - سماع في الجزء الثاني بخطه سنة ٤٠١

[٦٢] سمع هذا الجزء وماقبله أبو عبد الله أحمد بن علي الشراي ، وإبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحنثائي ، وعلي بن الحسين بن صدقة الشراي ، وعبد الله بن أحمد بن الحسن النيسابوري ، وأحمد بن إبراهيم النيسابوري ، بقراءة الشيخ أبي بكر محمد بن محمد بن عبد الله الشاشي ، في شهر رمضان من سنة إحدى وأربعمائة . وكتب عبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد بخطه .

وسمع هذا الجزء أيضاً ظفر بن المظفر الناصري ، ومحمد بن علي الحداد ^(٣) ، حفظهما الله ، وكتب بخطه ^(٤) .

(١) الحلبي التاجر الفقيه الفاضل ، مات في شوال سنة ٤١٩ (ع ١٨ : ٥٢٦) (ط ٣ :

١٩٨) وذكر تلويح الوقفة سنة ٤٢٩ . (٢) يهيم بما يأتي في رقم (٦٠ ، ٩٠ ، ٣٠ : أن هذا السماع كان في سنة ٤٠٨) .

(٣) محمد بن علي بن محمد بن موسى أبو بكر الحلبي الحداد ، مات سنة ٤٦٠ (ع ٣٩ : ٩٠ -

١١) (ل ٥ : ٣١١) . (٤) لم يذكر هنا تلويح هذا السماع ، ولكن علمنا مما سيأتينا

في الاستاد (رقم ٣٠) أن سماع ابن الحداد كان في سنة ٤٠٨

٥ - مباح في الثالث بخطه (بدون تاريخ والمفهوم أنه سنة ٣٩٤)

وسمى هذا الكتاب من أوله إلى آخره ، بقرائى ومعارضة كتابى بهذا [١١٢]
الكتاب : أبو على الحسن بن على بن إبراهيم الأهوازى ^(١) حفظه الله ، وعلى بن محمد
بن إبراهيم الحنائى ، قسمة الله بالعلم ، ومحمد بن على النصيبى كلاًه الله ، والحمد لله
كثيراً ، والصلاة على نبيه محمد وآله وسلم كثيراً ، وحسبنا الله وحده .
وكتب عبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد بخطه .

٦ - مباح بخطه على الثالث سنة ٤٠١

وسمى هذا الكتاب من أوله إلى آخره أبو عبد الله أحمد بن على الشرايى ، [١١٢]
وعبد الله بن أحمد النيسابورى الخفاف ، وأحمد بن إبراهيم النيسابورى
وأبو إسحق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحنائى ، بقرأة الشيخ أبى بكر محمد
بن محمد بن عبد الله الشافعى ، فى شهر رمضان ، من سنة إحدى وأربعمائة ،
وحسبنا الله وحده .
وسمى غفر بن الظفر الناصرى هذا الكتاب من أوله إلى آخره ^(٢) .

(١) هو المحدث القرطبي ، مرقى أهل الشام ، ولد فى الحرم سنة ٣٦٢ ومات فى ذي القعدة
سنة ٤٤٦ (ش ٣ : ٢٧٤) (ل ٢ : ٢٣٧) (مع ٤ : ١٩٤) (ق ١ : ٢٢٠) .
(٢) لم يؤرخ هذا السماع ، ويظهر من الاستاد الآتى (برقم ٣٠) ومما مضى فى (رقم ٤)
من مباح ابن الظفر مع ابن الحداد أن هنا كان فى سنة ٤٠٨ .

٧ - سماع على أبي الحسن الحنائي بخط حمزة القلانسي سنة ٤١٦

[١٢] سمع جيمته من الشيخ أبي الحسن على بن محمد الحنائي، رضى الله عنه، حمزة بن أحمد بن حمزة القلانسي^(١)، وذلك في ربيع الأول من سنة ست عشرة وأربع مائة. والحمد لله وحده، وصلواته على محمد رسوله وعبد، وعلى أئمة الهدى من بعده، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

ثم كرر هذا بنسوه في (س ١٠٣ أصل) وزاد في آخره (بعد القراءة قول المارضة بالأصل). وتلويحه (جاءى الآخرة سنة ٤١٦). ثم كرر ثالثاً في (س ١١١ أصل) ولكن ضاع أكثره وبقي منه سطران.

٨ - سماع على أبي بكر الحداد السلمي في سنة ٤٥٧ بقراءة الحميدى

[٥٣] سمع هذا الجزء من أوله إلى آخره على الشيخ الجليل أبو بكر محمد بن على السلمي الحداد: أصحابه أبو الحسن عبد الله^(٢)، وأبو الحسين عبد الرحمن، بقراءة

(١) كتبه أبو على، مات يوم الأربعاء ٤ جادى الآخرة سنة ٤٥٠ (ع ١١٠: ٤٩٥) (مع ٤: ٤٣٨) ويقتبى بأبى على حمزة بن أسد بن على القلانسي، صاحب التاريخ المطبوع في بيروت سنة ١٩٠٨، فهذا متأخر، بدأ تلويحه من سنة ٣٦٠ تقريباً إلى صفر سنة ٥٥٥ ومات في ربيع الأول سنة ٥٥٥ وهو في عمر التسعين، وله ترجمة في مختصر ابن حساكر (٤: ٤٣٩).

(٢) هو عبد الله بن الحسين بن محمد الحنائي، كما سيأتى (رقم ٩، ١١) وله ترجمة في (مع ٧: ٣٦٨) وذكر أنه مات سنة ٤٦٠ ولم يحدث إلا لسر النحسائي، يبنى أبا التتايان الآلى في السماع (رقم ١٢). وأما أخوه عبد الرحمن فلم أجده. ولها أنثى تلك اسمه «أبو طاهر محمد بن الحسين بن محمد الحنائي النحسائي» من بيت الحديث والعلامة، مات في جادى الآخرة سنة ٥١٠ من ٧٧ سنة (ش ٤: ٢٩). ولأبيهم «الحسين بن محمد بن إبراهيم الحنائي» ترجمة في (ش ورقة ١٧٨) وذكر أنه من أهل صفوق وأنه مات سنة ٤٠٥، وهو خطأ من الناسخ. وله ترجمة في (مع ٤: ٣٥٥) وأنه مات سنة ٤٥٩ وهو الواثق (ش ٣: ٣٠٧).

الشيخ أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الحميري^(١) ، الرئيس أبو نصر هبة الله بن علي البغدادي^(٢) ، والشيخ أبو محمد عبد الله بن الحسن بن طلحة التنيسي^(٣) ، وولده محمد وطلحة ، وعبد الملك بن علي الحضري ، ومضاد بن علي الناراني ، وحسين بن محمد المحوزي ، وعبد الله بن أحمد السمرقندي^(٤) ، وحيدرة بن عبد الرحمن التبريزي ، ومحمد بن محمد بن علي الطرسوسي ، ومحمد بن أبي الوفاء السمرقندي . وذلك في سلخ صفر سنة سبع وخمسين وأربعمائة .

وهو سماعه من تمام^(٥) وعبد الرحمن بن عمر بن نصر ، جميعاً عن ابن حبيب الحصائري ، عن الربيع ، في التاريخ المذكور وللمدة .

(١) هو الحافظ الحجة ، صاحب الجمع بين الصحيحين ، مات في الحجة سنة ٤٨٨ وله نحو ٧٠ سنة (ش ٣ : ٣٩٢) (ح ٤ : ١٧) .

(٢) كذا في هذا السماع ، ووجد في هذا النص (أبو نصر هبة الله بن علي بن محمد البغدادي الحافظ للثوري سنة ٤٨٨ عن ٤٦ سنة) ولكن سيأتي في الثلاث سماعات بعده باسم (علي بن هبة الله بن علي) وهو الأمير ابن مأكولا الحافظ الكبير للولود سنة ٤٢٢ والمتوفى سنة ٤٧٨ أو نحوها . وهو مترجم في (ش ٣ : ٣٨١) و (ح ٤ : ٢) وهو الصواب ، وكان ابن مأكولا صديقاً لمسيدي الحافظ القاري في هذا السماع .

(٣) هو أبو محمد المروفي بإبن النحاس ، من أهل تيس ، قدم دمشق ومعه ابنه محمد وطلحة ، ومات سنة ٤٦٢ قاله ابن عساكر (مع ٧ : ٣٦٣) وذكره ياقوت في البلدان (٢ : ٤٢٣) وأنه ولد سنة ٤٠٤ .

(٤) عبد الله بن أحمد بن عمر بن أبي الأشعث أبو محمد السمرقندي ، سمع من الخطيب ، وأجاز لابن عساكر يرضى مسوعاته ، مات يوم الاثنين ١٢ ربيع الآخر سنة ٥١٦ وله ٧٢ سنة (ع ١٩ : ٦٢٩) (ش ٤ : ٤٩) .

(٥) تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر الرازي الحافظ أبو القاسم ، قال أبو بكر الخليل : « ما رأينا مثلاً تمام في الحفظ والمجربة » . مات في ٣ محرم سنة ٤١٤ وله ٨٤ سنة (ش ٣ : ٢٠٠) (ع ٧ : ٣١٣) (مع ٣ : ٣٤٢) (ح ٣ : ٧٤٣) .

٩ - مسماع آخر عليه في سنة ٤٥٧

بقراءة الحافظ الحميدى وبخطه

[١٠٣] سمع جميعه من الشيخ أبو بكر محمد بن علي الحداد: أصحابه ، وم عبد الله وعبد الرحمن ابنا الحسين بن محمد الحنّائي ، والرئيس أبو نصر علي بن هبة الله البغدادي ، قراءة محمد بن أبي نصر بن عبد الله الحميدى ، وأبو محمد عبد الله بن الحسن بن طلحة التّنيسي، وولده محمد وطلحة ، ومضاد بن علي الداراني . وهو مسماعه من عبد الرحمن بن نصر وتّمّام بن محمد ، عن الحسن بن حبيب . وذلك في جمادى الأولى من سنة سبع وخمسين وأربعمائة .

١٠ - مسماع آخر عليه في سنة ٤٥٧ بقراءة الحميدى

بخطين مختلفين ، ولكن كنى فيه (أبو عبد الله)

[١١١] سمع هذا الجزء من أوله إلى آخره علي الشيخ أبو عبد الله محمد بن علي بن موسى السلي الحداد ، بقراءة الشيخ أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدى : الشيخان أبو الحسين عبد الرحمن ، وأبو الحسن عبد الله ، والشيخ الرئيس أبي نصر علي بن هبة الله البغدادي . وذلك في شهر ربيع الأول من سنة سبع وخمسين وأربعمائة .

وهو رواية الشيخ أبي عبد الله محمد بن علي بن موسى السلي الحداد عن أبي القاسم تمام بن محمد الرازي وأبي القاسم عبد الرحمن بن عمر بن نصر جميعاً عن الحسن بن حبيب ، عن الربيع بن سليمان ، عن الشافعي .

١١ - مباح الكتاب على ابن الحداد بخطه نفسه سنة ٤٥٧

سمع مني هذا الجزء وما قبله من الأجزاء ، وهي رسالة أبي عبد الله الشافعي [١١١] رحمه الله ، وهي روايتي عن الشيخين المذكورين السمين أمام خطي هذا وعارض الشيخين ^(١) صاحبه أبو الحسن عبد الله ، وأبو الحسين عبد الرحمن ابنا محمد الحنائي ، والشيخ الرئيس أبي نصر علي بن هبة الله بن علي ، بقراءة الشيخ أبي عبد الله محمد بن أبي نصر الحيدري . وذلك في ربيع الأول سنة سبع وخمسين وأربعمائة . حامداً لله ومصلياً على رسوله وآله وسلم .

١٢ - مباح عليه أيضاً بخط طاهر بن بركات الخشوعي سنة ٤٦٠

سمع جميعه على الشيخ الحافظ محمد بن علي بن محمد الحداد السلمي : صاحبه أبو محمد هبة الله بن أحمد الأكفاني ^(٢) ، بقراءة أبي الفتيان عمر بن أبي الحسن الدهستاني ^(٣) ، وعبد العزيز بن علي الكازروني ^(٤) ، وعبد الله بن أحمد السمرقندي ، وأبو الكرم الحضري بن عبد المحسن القراء ^(٥) ، وكاتب الأسماء طاهر

(١) كنا بخطه ، وموضع الخط كليات لم أستطع قراءتها .

(٢) هو هبة الله بن أحمد بن محمد بن هبة الله الأكفاني الأصمري البغدادي الحافظ ، مات في ٦ محرم سنة ٥٧٤ وله ٨٠ سنة (ش : ٤ : ٧٣) (تاريخ ابن الفلاس ص ٢٢٧) وابن الأكفاني مع الجزء الأول أيضاً سنة ٤٥٨ وسجل مباحه بخطه (س ٩ أصل) كما سيأتي برقم (٣٤) .

(٣) عمر بن أبي الحسن عبد الكرم الدهستاني أبو الفتيان الحافظ ، ولد سنة ٤٧٨ ومات في ربيع الآخر سنة ٥٠٣ (ش : ٤ : ٧) (ع : ٣٧ : ٨٦) (ح : ٤ : ٣٣) .

(٤) عبد العزيز بن علي بن عبد الله أبو القاسم الكازروني ، حدث بمحقق ، ذكره (ع : ٢٤ : ٢٢١) وصح من تلميذه ، ولم يذكر وفاته .

(٥) أبو الكرم الحضري بن عبد المحسن بن أحمد بن بكر القيسي القراء ، مع منته أبو الفتيان . ذكره (ع : ١٢ : ٥٠٢) ولم يذكر وفاته .

بن بركات بن إبراهيم الخشوعي^(١). وسمع من أول الجزء إلى الزكاة إبراهيم بن حمزة
الجزائري، وحيدرة بن عبد الرحمن الدربندي، ومحمد بن أحمد الدراجي،
في شهر ربيع الآخر سنة ستين وأربعمائة .

ثم كرر هذا السماع بنحوه (ص ٦٢ من الأصل) بخط طاهر الخشوعي في التاريخ
المذكور، ولم يذكر فيه «إبراهيم بن حمزة» ومن بعده .

ثم كرر أيضاً بنحوه في (ص ١٠٩ من الأصل) بخط طاهر، في جمادى الأولى
سنة ٤٦٠ وزيده فيه بين السطور: (وسمع مع الجماعة عبد الله بن أبي بكر السمرقندي بالتاريخ)
لأنه لم يذكر فيه . ثم كتب تحته بخط ابن الأكفاني (وعبد الله بن أحمد السمرقندي سمع
مع الجماعة في التاريخ . وكتب هبة الله بن أحمد الأكفاني، وصح وثبت) .

١٣ - سماع على هبة الله بن الأكفاني

بخط عبد الرحمن بن صابر السلمي سنة ٤٩٥

[١٠] سمع جميع ما في هذا الجزء، وهو ما في الورقة البيضاء وعلى وجهها (الجزء
الأول من رسالة محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله^(٢)) على الشيخ الفقيه الأمين
أبي محمد هبة الله بن أحمد بن محمد الأكفاني رضي الله عنه - : الشيخ الفقيه
أبو الفتح نصر الله بن محمد بن عبد القوي المصيصي^(٣)، وأبو الحسن محمد بن الحسين

(١) طاهر بن بركات بن إبراهيم بن علي بن محمد بن أحمد بن العباس بن حاتم، أبو الفضل
القريشي المعروف بالخشوعي، سمع من الخطيب وغيره، وكتب عنه أبو الفتح البستي،
سأل ابن عساكر ابنه: لم سمعوا الخشوعين؟ فقال: كان جدنا الأعلى يؤم الناس، فتوفي في
الحرب، فسمي الخشوعي. مات طاهر سنة ٤٨٢ (مع ٧: ٤٧)

(٢) الورقة البيضاء هي (ص ٤ من الأصل) وعليها عنوان الجزء الأول بخط ابن الأكفاني،
وهي المبورة في الورقة (رقم ١) وإطتها (ص ٥ من الأصل) صفحة بيضاء .

(٣) سمع أيضاً من الخطيب البغدادي، وهو آخر من حدث عنه بمشق، مات سنة ٤٢٥ هـ
في ربيع الأول وله ٩٤ سنة (ش ١٣١: ٤) (ع ٤٤: ٤٢٤) (ط ٤: ٣١٩)
(٢٢٣: ١٢٤) .

بن الحسن الشهرستاني ، بقراءة كاتب الأسماء عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن صابر السلي^(١) ، في سنة خمس وتسعين وأربعمائة ، في المسجد الجامع بدمشق .

١٤ — سماع عليه بخط محمد بن الحسين الشهرستاني سنة ٤٩٦

سمع هذا الجزء ، وهو الجزء الثاني من كتاب الرسالة ، على الشيخ الفقيه الأمين [٥٨] جمال الأسماء أبو محمد هبة الله بن أحمد بن محمد الأكفاني ، بقراءة الشيخ أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن صابر السلي ، والشيخ الفقيه الإمام أبو الفتح نصر الله بن محمد بن عبد القوى المصيصي ، وكاتب السماع محمد بن الحسين بن الحسن التقني الشهرستاني . وذلك في التاسع والعشرين من رجب سنة ست وتسعين وأربعمائة ، وصح وثبت . وسمع مع الجماعة علي بن الحسن بن أحمد الحوراني القطان ، في تاريخه .

١٥ — سماع عليه أيضاً بخط علي بن الحسن المرئي سنة ٤٩٩

سمع جميع هذا الجزء من أوله إلى آخره على الشيخ الفقيه الأمين أبي محمد [١١١] هبة الله بن أحمد بن محمد الأكفاني رضي الله عنه . : الشيخ الفقيه الإمام أبي الفتح نصر الله بن محمد بن عبد القوى المصيصي ، بقراءة أبي محمد عبد الرحمن بن أحمد

(١) سمع منه الحافظ ابن عساكر ، وسمع قراءة كثيراً ، وقال : « كان ثقة متحرراً » . وله فدرجب سنة ٤٦١ (٢٢٤ : ٢٩٩) وأرخ وفاته في ٧ رمضان سنة ٥٠١ وهو خطأ قطعا من النسخ ، لأنه سيأتي السماع بقراءته (رقم ١٧) في سنة ٥٠٩ ولأن ابن عساكر يقول « حضرت دفنه » وابن عساكر ولد سنة ٤٩٩ ولم أجدر ترجمته في موضع آخر لأصبح تلرخ وفاته .

بن علي بن صابر السلي ، وأبو المالح سعيد^(١) بن الحسن بن الحسن الشهرستاني ،
وأبو الفضل محمد^(٢) ، وأبو المكارم عبد الواحد^(٣) ، ابنا محمد بن المسلم بن هلال ،
وأبو منصور عبد الباقي بن محمد بن عبد الباقي التميمي ، وأبو القاسم عبد الرحمن بن
أحمد بن الحسن بن زرعة ، ومحمد بن عبيد بن منصور الهلالي ، وسمع جميعه كاتب
الأسماء علي بن الحسن بن أحمد بن عبد الوهاب الرزي . وذلك في شهر ربيع الآخر ،
وفي الشهر الأول من جادى الأولى سنة تسع وتسعين . وسمع النصف الأخير
أبو الحسن أحمد بن عبد الباقي بن الحسين القيسي مع الجماعة في التاريخ للذكور .
ثم كتب عنه بخط آخر : وسمع جميع الجزء مع الجماعة القاضى أبو المحاسن محمد بن
الحسين بن الحسن الشهرستاني ، وعارض بنفسه .

١٦ - سماع آخر عليه بخط عبد الباقي بن محمد التميمي سنة ٥٠٩

[١٠] سمع جميع ما في هذا الجزء ، وهو ما في الورقة البيضاء وعلى وجهها (الجزء الأول
من رسالة أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي) على الشيخ الفقيه الأجل
الأمين جمال الأمانة أبي محمد هبة الله بن أحمد بن محمد الأكفاني رضى الله عنه ،
بقراءة الشيخ أبي محمد عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن صابر السلي - : ابنه
أبو المالح عبد الله^(١) ، والشيخ أبو الفضل محمد ، وأبو المكارم عبد الواحد ،
ابنا محمد بن المسلم بن الحسن بن هلال ، وأبو البركات الخضر بن شبل بن الحسين

(١) لم أحسن قراءة هذا الاسم في الأصل ، فكتبته كما ظننت ١١ وقد يمكن أن يقرأ
(أسعد) . (٢) محمد بن محمد بن المسلم بن الحسن بن هلال أبو الفضل ، ولد سنة ٤٨٤
ومات ليلة الجمعة ٥ أو ٦ صفر سنة ٥٣٧ (ع ٣٩ : ٣٢٩) .
(٣) عبد الواحد بن محمد بن المسلم بن الحسن بن هلال أبو المكارم ، ولد سنة ٤٨٩ ومات
في ١٠ جادى الآخرة سنة ٥٦٥ (ش ٤ : ٢١٥) (ع ٢٥ : ١١٩) .
(٤) أبو المالح بن صابر السلي ولد سنة ٤٩٩ ومات في رجب سنة ٥٧٦ (ش ٤ :
٢٥٦) وقال : « لب في شباه ، وبلغ أصول أبيه في شباه بالهوان ، توفي في رجب على
طريقة حسنة » .

الحارثي^(١)، وأبو طاهر إبراهيم بن الحسن بن طاهر بن الحصني، وأبو إسحق إبراهيم بن طاهر بن بركات الخشوعي^(٢)، وأبو طالب بن محسن بن علي المطاردي، وتمام بن محمد بن عبد الله بن أبي جميل، وكاتب السماع عبد الباقي بن محمد بن عبد الباقي بن محمد التميمي الموصل. وسمع مع الجماعة أبو المعالي عبد الصمد بن الحسين بن أحمد بن تميم التميمي^(٣). وسمع من (القرائض للنصوصة التي من رسول الله صلى الله عليه ومها) القاضي أبو القوارس مطاعن بن مكارم بن عمار بن عجرة الحارثي، وأبو الحسين أحمد بن راشد بن محمد القرشي، وأبو القاسم نصر بن المسلم بن نصر النبطار، وابنه عبد الرزاق^(٤)، وتمام^(٥) بن حيدرة الأنصاري. وذلك في جمادى الآخرة سنة تسع وخمسة، بدمشق، حياها الله تعالى ورسوله. والحمد لله، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم. وسمع الجماعة المذكورون بأعلى ظهور الجزء الأول أيضاً في التاريخ للذكور، والحمد لله وحده. وسمع من (باب فرض الله طاعة رسول الله مقرونة بطاعة الله ومذكورة وحدها) إلى آخر الجزء :-

(١) التقي القافسي، عرف بابن صيد، ولد سنة ٤٨٦ ومات في ذي القعدة سنة ٥٦٢ (ش ٤ :

٢٠٥) (ع ١٢ : ٤٩٨) (مع ٥ : ١٦٧) (ط ٤ : ٢١٨) (ق ١ : ٢٧٠).

(٢) إبراهيم بن طاهر بن بركات بن إبراهيم بن عني بن محمد أحمد بن العباس بن هاشم، أبو إسحق القرشي المعروف بالخشوعي الرضا الصواف. (ع ٤ : ٢٢٠) (مع ٢ : ٢٧٠) وقال : « كتبت عنه ، وكان ثقة خيراً ، توفي ليلة الجمعة ودفن يوم الجمعة ٢٢ شعبان سنة ٥٤٣ وهددت دفنه بباب الفردوسي ».

(٣) عبد الصمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الصمد بن محمد بن تميم بن ظالم بن الحسن، أبو المعالي التميمي (ع ٢٤ : ١٣٥) وقال : « كان أميناً لم يعرف بشيخ في شهادة ». ولد في النصف من جمادى الأولى سنة ٤٩٣ ومات في نصف رمضان سنة ٥٦١.

(٤) عبد الرزاق بن نصر النبطار، مات في ربيع الآخر سنة ٥٨١ عن ٨٤ سنة (ش ٤ : ٢٧٢) ولم أجد ترجمة أبيه.

(٥) هنا ينال السطور كلمة « ولعل أسلفه (وسيدم بن تمام) وانظر ماسبق في رقم (١٧) ».

أبو محمد عبد الهادي بن عبد الله الأتابكي^(١) ، وأبو عبد الله محمد بن شبل بن الحسين الحارثي ، في التاريخ المذكور . والحمد لله ، وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وآله وسلم .

هذا السماع مكرر بنحوه في الجزء الثاني (ص ٩٥ أصل) بخط أحمد بن راشد بن محمد القرشي في نفس التاريخ ، وفيه (وسيدم بن حيدرة الأنصاري) وسبأى الكلام عليه في السماع بعده . ثم كرر في الثالث كذلك (ص ١٠٩ أصل) وفيه زيادة (وأبو تمام كامل بن أحمد بن محمد بن أبي جيل) .

١٧ - مباح آخر عليه بخط أحمد بن راشد القرشي سنة ٥٠٩

[١٠] سمع من أول هذا الجزء إلى آخر (القرائن المنصوصة التي سن رسول الله صلى الله عليه معها) على الشيخ الفقيه الأمين جمال الأمانة أبي محمد هبة الله بن أحمد بن محمد الألفاني ، صان الله قلره ورضى عنه ، بقراءة الشيخ أبي محمد عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن صابر السلمي ، أبو الرضا سيدم بن تمام بن حيدرة الأنصاري^(٢) ، وأبو الجعد عبد الواحد بن هذب التنوخي^(٣) ، وأبو بكر محمد بن الفقيه أبي الحسن علي بن المسلم السلمي^(٤) ، وكاتب الأسماء أحمد بن

(١) مما يلاحظ من دقة التوثيق في السماع : أن الأتابكي هنا كتب في أصل السماع بعد الخشوعي ، ثم ضرب الكاتب على اسمه ، لأنه لم يسمع الجزء جميعه .

(٢) حكنا أرجح قراءة هذا الاسم ، بمدقارته في خطوط السماوات ، وقد ذكر في بعضها باسم « سيدم بن حيدرة » كأنه نسب إلى جده ، ولم أجد له ترجمة ، وقد يستغرب اسم « سيدم » ، ولكن رأيت في كتب التراجم هذا الاسم لبعض العلماء المتقدمين .

(٣) عبد الواحد بن محمد بن للهذب بن الفضل بن محمد بن للهذب التنوخي ، مات سنة ٥٥٤ (ع ٢٥ : ١٢١) .

(٤) هو محمد بن علي بن السلم بن الفتح السلمي ، لم أجد ترجمته ، وسبأى سماعه مع أبيه في (رقم ١٨) .

راشد بن محمد القرشي السكبري ، في رجب سنة تسع وخمسة . وكل له
مبلغ الجزء جميعه .

١٨ - مبلغ آخر عليه سنة ٥١٨

بخط عبد الكريم بن الحسن الحصري

[٧] سمع جميع هذا الجزء ، وهو الجزء الأول ، على الشيخ الفقيه الأمين جمال الأمانة .
أبي محمد هبة الله بن أحمد بن محمد الأكفاني رضى الله عنه ، وعرض به
نسخة فيها ذكر سماعه : الفقيه الأجل الأوحى أبو الحسن علي بن السلم بن
محمد بن الفتح السلي^(١) ، ولله أبو بكر ، وسمع الشيخ أبو القاسم النجيب
يحيى بن علي بن محمد بن زهير السلي^(٢) ، وأبو علي الحسن بن مسعود بن
الوزير^(٣) ، وأبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله^(٤) ،
وأبو عبد الله الحسين بن الخضر بن الحسين بن عبدان ، وأبو التمام كامل
بن محمد بن كامل التميمي ، وأبو بكر محمد بن علي بن أحمد بن منصور النساني^(٥) ،

(١) ذكره النووي في المجموع (٥ : ٣٦٧) فقال : « الإمام أبو الحسن علي بن السلم
بن محمد بن الفتح بن علي السلي الملقب ، من متأخري أصحابنا » وله ترجمة في (ط : ٤ : ٢٨٢)
و (ش : ٤ : ١٠٢) ولقبه « جمال الاسلام » مات في صلاة الفجر ساجداً في ذي القعدة
سنة ٥٣٣ .

(٢) مات ليلة الثلاثاء ٣ رمضان سنة ٥٤٢ . ودفن بجمعة الفراديس ، وسمع منه الحفاظ
ابن صاكر شيئاً يسيراً (ع : ٤٦ : ٣٤٧) .

(٣) الحسن بن مسعود بن الحسن بن علي بن الوزير ، مات بمرو ، في ١٧ محرم سنة ٥٤٣ .
(ع : ١٠ : ٣٠١) .

(٤) هو الإمام الحفاظ الكبير ، حدث الثام ، غر الأئمة ، حجة الدين أبو القاسم بن صاكر ،
مؤلف (تاريخ دمشق) في ٤٨ مجلداً ، ولد في أول سنة ٤٩٩ ومات في ١١ رجب سنة ٥٧١ .
(ش : ٢٣٩ : ٤) (ط : ٢٧٣ : ٤) (ح : ٤ : ١١٨)

(٥) ترجم له ابن صاكر (ع : ٣٨ : ٤٩٧) وقال « الفقيه الفاضل ، ابن شيخنا أبو الحسن
الملكس ، وكان متيناً في العلم ، سمعت بسن أصحابنا يفتنه على أبيه ، وتوفي في حدائقه » =

وأبو القاسم الحسين بن أحمد بن عبد الواحد^(١) الاسكندراني ، وأبو الشتاء محمود بن معالي بن الحسن بن الخضر الأنصاري النجار ، وأبو بكر عبد الرحمن بن أحمد بن الحسين القيسي^(٢) ، وكاتب السماع عبد الكريم بن الحسن بن طاهر بن يمان الحصني ثم الجوى^(٣) ، بقراءة الفقيه أبي القاسم وهب بن سلمان بن أحمد السلي^(٤) ، وذلك في العشر الثاني من رمضان سنة ثمان عشرة وخمسمائة .
وسمع مع الجماعة المذكورين أبو محمد إسماعيل بن إبراهيم بن محمد بن أحمد^(٥) القيسي ، وعيسى بن نيهان الضرير البرداني ، وأبو طاهر يونس بن سلمان بن أحمد السلي ، وبركات بن إبراهيم بن طاهر الخشوعي^(٦) ، وعمر بن ناصر النجار ، وأبو عمر عثمان بن علي بن الحسن اليوسى الربيعي ، في التاريخ .

ثم ذكر أنه ولد في فرة جمادى الآخرة سنة ٤٦٣ هـ وهـل من أبي محمد بن الأكلاني أنه مات في يوم الأربعاء ٣ جمادى الأولى سنة ٤٩٤ هـ وهذا خطأ في تاريخ الوفاة ، أرجح أنه من الناسخين . لأن صحابه ثابت هنا في سنة ٥١٨ هـ ولم أجده ترجمة في غير ابن عساكر ، وأما أبوه أبو الحسن المالكي النحوي الزاهد فهو شيخ دمشق ومحدثها ، مات سنة ٥٣٠ هـ وله ترجمة في (ش : ٩٥) .

(١) لم أجده ترجمة، وذكر في سماع الجزء الثاني باسم «الحسين بن أحمد بن عبد الوهاب» .
(٢) لم أجده ، وذكر في الثاني باسم «عبد الرحمن بن أبي الحسين القيسي القرشي» . وفي الثالث «عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الباقي القيسي» .

(٣) القرشي النجار ، مات سنة ٥٥٤ هـ (ع : ٢٤ : ٣١٩) .

(٤) اللزوف ابن الزيف الفقيه الشافعي ، ولد سنة ٤٩٨ هـ كما ذكره ابن عساكر ، ولم يذكر تاريخ وفاته . وسيأتي ذكر تسجيل صحابه بخطه برقم (٤٠) .

(٥) كذلكنا وفي الثالث . وذكر في الثاني باسم «إسماعيل بن إبراهيم بن أحمد بن محمد» ولم أجده ترجمته .

(٦) بركات بن إبراهيم بن طاهر الخشوعي أبو طاهر ، سنده الشافعي ، ولد في صفر سنة ٥١٠ هـ ومات في ٧ صفر سنة ٥٩٨ هـ (ش : ٤٣٥) (ق : ١ : ١٧٦) . وذكره الحافظ ابن كثير في تاريخه وفيات سنة ٥٩٧ هـ (ك : ١٣ : ٣٢) وقال : «شارك ابن عساكر في كثير من مشيخته ، وطالت حياته بعد وفاته بسبع وعشرين سنة ، فألقى فيها الأخلاء بالأجناد» .

١٩ - مباح عليه بخط عبد الكريم أيضاً سنة ٥١٩

وسمع جميعه مع الجماعة للذكورة الشيخ الفقيه أبو القاسم علي بن الحسن بن [٧]
الحسن الكلبي^(١) ، والشيخ أبو العباس أحمد بن أبي القاسم بن منصور في المشر
الثاني من ربيع الثاني من سنة تسع عشرة وخمسمائة . وسمع من أوله إلى
أول (باب الناسخ وللنسخ الذي تدل عليه السنة والإجماع) أبو عبد الله محمد ،
وأبو الفضل أحمد ، ابنا الحسن بن هبة الله بن عبد الله^(٢) في التاريخ .

هذا المباح والذي قبله تكررا في مجلس واحد في الجزء الثاني (س ٦٠ أصل) بخط
عبد الكريم المصنف أيضاً في العصر الأخير من رمضان سنة ٥١٨ . وفي آخره : أن محمداً وأحمد
ابنا الحسن بن هبة الله ، وما أخوا الحافظ ابن عساكر ، مما نصف الجزء الثاني فقط ، فيظهر
أنهما سمعا على الشيخ ثم سمعا في السنة التالية بنسب الجزء الأول . ونسب أول هذا المباح :
« سمع جميع ملق هذا الجزء على الشيخ الفقيه الأمين جمال الأمانة أبي عبد هبة الله بن أحمد
بن محمد بن الأكفاني رضي الله عنه ، وهو الجزء الثاني من الرسالة ، بعد وقوفه على ذكر مباحه
من أبي بكر السلي المناد : الشيخ الفقيه الأجل الامام جمال الاسلام أبو الحسن علي بن المسلم
بن محمد بن الفتح السلي وولده أبو بكر محمد » الخ وزيد فيه من السامعين « أبو القاسم علي بن محمد
بن أبي البلاد المصيصي ، وعيسى بن قطان بن عبد الله القرواني ، وأبو محمد عبد الله بن عثمان
السلي ، وأبو بكر وأخوه عمر ابنا ناصر التجار ، ومحمد بن برص^(٣) الوزيري ،
وأبو الفضل بن صرمة بن علي بن محمد الحوافي التاجر ، وأبو محمد عبد الرحمن بن عبد الواحد
بن مرة » .

ثم كرر مختصراً في الثالث (س ١٠٩ أصل) بخط « وهب بن سلمان بن أحمد
السلي » في شهر ربيع الآخر سنة ٥١٩ .

(١) في مباح الجزء الثاني « علي بن الحسين بن الحسن » وهو خطأ ، قال ابن السكيت :
« المعروف بجمال الأمانة ابن للناسخ » ولد سنة ٤٨٨ ومات سنة ٥٦٢ (ط ٤ : ٢٧٢) .
(٢) محمد وأحمد هذان أخوا الحافظ ابن عساكر ، ولم أجد ترجمتهما ، وسيأتي ذكر تسجيل
محمد سمعه بخطه برقم (٤١) وسيأتي ذكر أولاده في المباح رقم (٢١) ووجدت ترجمة لحفيده
« محمد بن أحمد بن محمد بن الحسين بن عساكر » وقد سمع من الحافظ ابن عساكر عم والده ،
مات سنة ٦٤٣ (ش ٥ : ٢٢٦) .

(٣) هكذا هو بدون قطع ، ولا أجزم بصحة ؟

٢٠ - مَمَاعُ عَلَى أَبِي الْمَكَارِمِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ هَلَالٍ

بمخطوط على بن عقيل بن علي سنة ٥٦٣ وكتب سنة ٥٧٠

[٥١] قرأت جميع كتاب رسالة الشافعي رحمه الله على الشيخ الإمام أبي المكارم

عبد الواحد بن محمد بن المسلم بن هلال ، بحق مَمَاعُ من ابن الألفاني ،
فسمع ابنه أبو البركات ، وخفيذه أبو الفضل . وكتب على بن عقيل بن علي
بن هبة الله الشافعي ^(١) ، وذلك في مجالس ، آخرها يوم الأحد تاسع عشر جمادى
الآخرة سنة ثلاث وستين وخمسة ، بدار الشيخ بدمشق . وصح وثبت .
وقلت مَمَاعُ إلى هنا في رجب سنة ستين وست وخمسة ^(٢) .

هذا السماع كور بنعمه هجرياً بنفس المخطوط (ص ١٠٢ أصل) .

٢١ - مَمَاعُ عَلَى الْحَافِظِ ابْنِ عَسَاكِرَ

بمخطوط عبد الرحمن بن أبي منصور سنة ٥٦٧

[٧] سمع جميع هذا الجزء على سيدنا الشيخ الفقيه الإمام العالم الحافظ الثقة تمة الدين

صدر الحافظ ناصر السنة محدث الشام أبي القاسم على بن الحسن بن هبة الله

(١) على بن عقيل بن علي بن هبة الله بن الحسن بن علي ، أبو الحسن التتلي الفقيه الدمشقي ،
ولد سنة ٥٣٧ (ط : ١٢٥ : ٥) ولم يذكر تاريخ وفاته .

(٢) يظهر من كلام على بن عقيل هنا أنه سمع على أبي المكارم عبد الواحد في نسخة أخرى
سنة ٥٦٣ ثم ملك هذه النسخة (أصل الربيع) بالقرءاء أو غيره فقل مَمَاعُ إليها تسجيلاً له .

الشافعي أيده الله : - صاحبه الشيخ الفقيه الإمام العالم ضياء الدين أبو الحسن
على بن عقيل بن علي^(١) الشافعي قعه الله بالعلم^(٢) ، وحافذه^(٣) أبو طاهر محمد
بن الشيخ الفقيه أبي محمد القاسم ، وبنو أخيه أبو للظفر عبد الله^(٤) ،
وأبو منصور عبد الرحمن^(٥) ، وأبو الحسن نصر الله ، وأبو نصر عبد الرحيم^(٦) ،
بنو أبي عبد الله محمد بن الحسن^(٧) ، بقراءة القاضي بهاء الدين أبي اللواهب
الحسن^(٨) ، وأخوه الشيخ الفقيه أبو القاسم الحسين ، ابنا القاضي أبي الفناشم
هبة الله بن محفوظ بن مصري^(٩) ، والشيخ الفقيه أبو محمد عبد الله بن محمد
بن سعد الله الحنفي ، والأمير أبو الحرث عبد الرحمن بن محمد بن مرشد بن منقذ

(١) حنا في معجم الجزء الثاني زيادة : [بن هبة الله التظلي] .

(٢) حنا في معجم الثاني ومعجم الثالث زيادة : [وأبنا للسمع الشيخ الفقيه أبو محمد القاسم ،
وأخوه أبو الفتح الحسن] . والقاسم بن علي بن الحسن هو ابن المحافظ ابن عساكر ، وهو المحافظ
أبو محمد ، قال ابن السكيت : « كتب الكثير » حتى أنه كتب تاريخ والدمريين ، وكان حافظا له .
وفي الشذرات : « كان محدثا فيها ، كثير للفرقة ، شديد الورع ، صاحب مزاج وفككة ،
وخطه ضعيف عديم الاتقان » . ولد في جمادى الأولى سنة ٥٢٧ هـ ومات في ٩ صفر سنة ٦٠٠
(ط : ٥ : ١٤٨) (ش : ٤ : ٣٤٧) (ح : ٤ : ١٥٥ - ١٥٨) وأما أخوه الحسن فلم أجده .
(٣) « حافذه » يعني حافد للسمع المحافظ ابن عساكر ، فهو ابن ابنه ، ولم أجده ترجمته .
(٤) هو ابن أخي المحافظ ابن عساكر ، ولد سنة ٥٤٩ هـ ومات في ربيع الأول سنة ٥٩١
(ط : ٤ : ٢٣٦) .

(٥) هو غفر الله له أبو منصور عبد الرحمن بن محمد ، ابن أخي المحافظ ابن عساكر ، وهو
شيخ القاضية بالشأم ، تقه عليه جماعة ، منهم الوزير عبد السلام ، ولد سنة ٥٥٠ هـ ومات في
رجب سنة ٦٢٠ (ش : ٥ : ٩٢) (ط : ٥ : ٦٦) (فوات الوفيات ١ : ٣٣٣) .
(٦) أبو الحسن نصر الله لم أجده ترجمته . وأخوه أبو نصر عبد الرحيم مات في شعبان
سنة ٦٣١ (ش : ٥ : ١٤١) .

(٧) بنو أخي المحافظ هؤلاء لم يذكروا في معجم الجزء الثاني ، وذكر في الثالث
الأولان فقط .

(٨) الحسن بن هبة الله بن مصري ممن لزم المحافظ ابن عساكر وتخرج به . ولد سنة ٥٣٧ هـ
ومات سنة ٥٨٦ (ش : ٤ : ٢٨٥) (ح : ٤ : ١٤٧) .

(٩) الحسين بن هبة الله مسند الشام شمس الدين ، ولد بعد سنة ٥٣٠ هـ ومات في ٢٣ محرم
سنة ٦٢٦ (ش : ٥ : ١١٨) وسمى فيه « الحسن » وهو خطأ مطبعي . وأبوهما هبة الله
حانت سنة ٥٦٣ (ش : ٤ : ٢١٠) .

الكناني^(١) ، وأبو عبد الله محمد بن شيخ الشيوخ أبي حفص عمر بن أبي الحسن
الحوى^(٢) ، وأبو الحسين عبد الله بن محمد بن هبة الله ، والفقير أبو نصر محمد
بن هبة الله بن محمد^(٣) ، الشيرازي ، وخالد بن منصور بن إسحق الأشنبي ،
وعبد الرحمن بن عبد الله^(٤) ، وأبو عبد الله الحسين بن عبد الرحمن بن الحسين
بن عبدان ، وأبو العليان الحسين بن محمد بن أبي نصر المهداري^(٥) ، والحسن
بن علي بن عبد الله الباعثاني^(٦) ، والخطيب عبد الوهاب بن أحمد بن عقيل
السلي ، وعلي بن خضر بن يحيى الأرمني^(٧) ، وأبو بكر محمد بن الشيخ^(٨) الأمين
أبي القاسم عبد الوهاب بن عبد الله الأنصاري^(٩) ، والوجيه أبو القاسم بن محمد
بن معاذ الحرثاني^(١٠) ، ومسمود بن أبي الحسن بن عمر التفليس ، وإسماعيل بن

(١) يظهر أنه ابن أخي الأمير « أسامة بن مرشد بن علي بن متفد » مؤلف كتاب (لباب
الآداب) . وقد ترجمت لأسامة ترجمة وإافية في مقدمة الكتاب ، وترجم ياقوت في معجم الأدباء
لكثير من أعلام هذه الأسرة العظيمة (٢ : ١٧٣ - ١٩٧) .

(٢) في الثاني والثالث زيادة : [والقاضي أبو للمال محمد بن القاضي أبي الحسن علي بن محمد
بن يحيى القرشي وابن أخيه عبد العزيز بن القاضي أبي علي] .

(٣) هو القاضي شمس الدين محمد بن هبة الله بن محمد بن هبة الله بن يحيى الدمشقي الشافعي ،
ولد سنة ٥٤٩ هـ روى عنه المنذرى والبرزالي وغيرهما ، وكان يصرف أكثر أوقاته في نشر
العلم ، مات في جمادى الآخرة سنة ٦٣٥ (ش : ٥ : ١٧٤) (ط : ٥ : ٤٣ - ٤٤) .

(٤) في الثالث زيادة : [الجلي] .

(٥) بدله في الثاني والثالث : [وأبو علي الحسن بن علي بن أبي نصر المهداري] ولعله ابن عمه .
و « المهداري » واضحة في المواضع الثلاثة بالذات ثم الراء ، وأظنها نسبة إلى « المدار » بتشديد
الدال ، ويسمى به ثلاثة مواضع ، ذكرها ياقوت .

(٦) بدله فيما : [وأبو علي الحسن بن محمد بن عبد الله الباعثاني] وهذه النسبة غريبة ،
لا أدري أصلها ، وهي واضحة بهذا في المواضع الثلاثة .

(٧) فيما : [وأبو للكارم عبد الواحد ، وأبو بكر محمد ، ابنا الشيخ] الخ .

(٨) هو غير الدين بن الشيرازي الدمشقي ، أحد المدلين بها ، كان ثقة أميناً كيساً متواضعاً ،
ولد سنة ٥٤٩ هـ ومات يوم عيد الأضحي سنة ٦٢٩ (ابن كثير ١٣ : ١٣٣) .

(٩) « الحرثاني » لم تنقطع في الأجزاء الثلاثة ، ولم أجد ترجمة هذا الرجل ، وفي الأساب
« الحرثاني » يضم الحاء للهمزة وتفتح الراء ، نسبة إلى « الحرثات » من جبهة « و « الحرثاني »

عمر بن أبي القاسم الاسفندآبادي^(١) ، وموسى بن علي بن عمر الهمداني ،
وعبد الرحمن بن علي بن محمد الجويني ، الصوفيون ، وحسن بن إسماعيل
بن حسن الاسكندراني ، وفضالة بن نصر الله بن حواش العرضي ، وعيسى
بن أبي بكر بن أحمد الضرير^(٢) ، وأبو بكر بن محمد بن طاهر^(٣)
البروجردى ، ومكارم بن عمر بن أحمد^(٤) ، وحمة بن إبراهيم بن
عبد الله ، وأبو الحسين بن علي بن خلدون ، وبركاسنا بن فرجاوز بن
فريون الديلي ، وعثمان بن محمد بن أبي بكر الإسفنديسي ، وعبد الله بن
ياسين بن عبد الله الميني ، وفارس بن أبي طالب بن نجاة ، وفضائل بن طاهر
بن حمزة ، وإسحق بن سليمان بن علي ، وأحمد بن أبي بكر بن الحسين
البصري ، وأحمد بن ناصر بن طعان البصراوي^(٥) ، وإبراهيم بن مهدي
بن علي الشاغوري ، وعبد القادر ، وعبد الرحمن ، ابنا أبي عبد الله محمد بن
الحسن الرافعي^(٦) ، وعبد الرحمن بن أبي رشيد بن أبي نصر الهمداني^(٧) ،
وعثمان بن إبراهيم بن الحسين ، وكاتب الأسماء عبد الرحمن بن أبي منصور

بفتح الحاء المجمة مع سكون الراء ، نسبة إلى «خرقان» من قرى سمرقند ، طائفة أعلم لأبي
النسجين هو ؟ وانظر تقيب هذا الرجل بالوجه ، إذ لم يميز لقباً عليها يعرف به ، كأنه من
نسبهم الآن «الأعيان» ، وكما يفعل أصحاب الصحف في عصرنا من إطلاق هذا القلق على
الذين ليست لهم ألقاب رسمية من ألقاب النبوة !!

(١) حكما رسمت بدون نقط ، ولا أعرف هذه النسبة ، والتي في البلدان والألقاب
«أسفنديان» بفتح الهزلة وسكون السين وكسر الفاء وفتح القاف المجمة وآخرها نون ،
قرية من أصفهان ، أونيابور .

(٢) في الثالث : [الرافعي] بدل «الضرير» .

(٣) في الثالث : [وأبو بكر بن طاهر بن محمد] .

(٤) في الثاني : [ومكارم بن عمر بن أحمد الموصلي] . وفي الثالث : [وأبو المكارم سعيد
بن عمر بن أحمد الموصلي] .

(٥) في الثاني بدل : [الموصلي] .

(٦) في الثالث : [البغدادي] .

(٧) في الثاني والثالث زيادة : [وعبد الرحمن بن حسين بن لحزم الأموي] .

بن نعيم بن الحسين بن علي الشافعي . وذلك في يوم الخميس والاثني عشر
صفر سنة سبع وستين وخمسة ، بالمسجد الجامع بدمشق حرسها الله تعالى ،
وحده ، وصلواته على محمد وآله .

كرر هذا السماع في الجزء الثاني (ص ٦٠ أصل) بتاريخ (الخميس والاثني عشر
وخمس عشر صفر) . ثم كرر في الجزء الثالث (ص ١١٠ أصل) بتاريخ (الخميس والاثني
ثامن عشر وثاني وعشرين صفر) من السنة المذكورة ، وكلاما بخط الكاتب عنه . وقد
يتناثروا بينهما وبين سماع الجزء الأول هنا في الحاشية .

٢٢ سماع على أبي المالح عبد الله بن عبد الرحمن بن صابر السلمي
وأبي طاهر بركات بن إبراهيم الخشوعي
بخط عبد القادر الرهاوي سنة ٥٧١

[٥١] سمع جميع هذا الجزء ، وهو الأول من (كتاب الرسالة) وما في باطن
القائمة البيضاء التي على أول الجزء^(١) ، على الشيخ أبي المالح عبد الله بن
عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن صابر السلمي ، بروايته عن الأمين أبي محمد
هبة الله الأكفاني في سنة تسع وخمسة ، وعلى الشيخ أبي طاهر بركات
بن إبراهيم الخشوعي - : الجزء دون الورقة التي في أوله البيضاء^(٢) ،
برويته عن الشيخ الأمين أبي محمد هبة الله في سنة ثمانى عشرة وخمسة ،

(١) القائمة البيضاء هنا غير الورقة البيضاء المذكورة في السماع رقم (١٣) . فالرأى
بالقائمة البيضاء هنا (ص ٨ من الأصل) وما في باطنها هو الآثار التي بخط هبة الله بن الأكفاني
(ص ٩ من الأصل) وسيأتى لس ما كتب فيها برقم (٥٢ - ٥٧)
(٢) انظر دقة التوثيق في تحرير السماع ، فان أبا المالح سمع الجزء وما في باطن الورقة
بقراءة أبيه عبد الرحمن بن صابر على ابن الأكفاني ، كما مضى في السماع (رقم ١٦) .
وأما أبو طاهر الخشوعي فانه سمع الجزء دون الورقة ، وقد مضى سماعه (برقم ١٨) .

بقراءة صاحب النسخة الشيخ الأجلّ الأمين ضياء الدين أبي الحسن عليّ بن عقيل بن عليّ التتلي - : ولله أبو عبد الله الحسن جبره الله ، والشريف إدریس بن حسن بن عليّ الأدریسی ، وعبد الخالق بن حسن بن هياج ، وأبو إسحق إبراهيم بن عليّ بن إبراهيم الاسكندرانی ، وإبراهيم بن بركات بن إبراهيم الخشوعي^(١) ، وأحمد بن عليّ بن يعلی السلي ، وأحمد بن عساكر بن عبد الصمد ، وأبو الحسن عليّ بن عسكر الحموي المعروف بابن زين التجار ، وکاتب السماع عبد القادر بن عبد الله الرهاوي^(٢) . وصح ذلك في جامع دمشق ، في العشر الأوسط من شهر رمضان سنة إحدى وسبعين وخمسة . والحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً .

ثم كرر هنا السماع على الجزء الثاني (ص ١٠٣ أصل) بخط الکاتب في التاريخ ، ولكنه أخطأ فيه فجعل الشيخ أباطاهر بركات الخشوعي أحد السامعين ، مع أنه أحد الشيخين الذين قرئ عليهما الکتاب . ثم كرر ثالثاً على الثالث بزيادات ، فأبنا إياه بنصه ، وهو :

٢٣ - سماع عليّ أبي المعالی وأبي طاهر

بخط عبد القادر الرهاوي سنة ٥٧١

[١١٠] سمع جميع هذا الجزء على الشيخ أبي المعالی عبد الله بن عبد الرحمن بن أحمد بن عليّ بن صابر السلي بحق سماعه فيه من الأئمة أبي محمد هبة الله

(١) إبراهيم بن بركات بن إبراهيم الخشوعي ، « آخر من سمع من عبد الواحد بن هلال » مات في رجب سنة ٦٤٠ وله ٨٢ سنة (ش ٥ : ٢٠٧) .

(٢) الحافظ عبد القادر الرهاوي - ضم الراء - أبو محمد الحنبلي ، شيخ ابن الصلاح والبرزالي ، ولد في جادى الآخرة سنة ٣٦٠ هـ ومات في ٢ جادى الأولى سنة ٦١٧ (ش ٥ : ٥٠) (ح ٤ : ١٧٤) .

الأكفاني في سنة تسع وخمسة ، وعلى الشيخ أبي طاهر بركات بن إبراهيم بن طاهر الخشوعي ، بحق سماعة فيه من الأئمة أبي محمد هبة الله سنة تسع عشرة وخمسة - : أبو عبد الله الحسن ، بن صاحب النسخة الشيخ الأجل الأئمة أبي الحسن علي بن عقيل بن علي التغلبي جده الله ، وإبراهيم ، وأبو الفضل ، ابنا بركات بن طاهر الخشوعي ، وعبد الكريم بن محمد بن محلي الكفرطاي^(١) ، وإبراهيم بن علي بن إبراهيم الاسكندراني ، والشريف إدريس بن حسن بن علي الإدريسي ، وعبد الخالق بن حسن بن هياج ، وجامع بن باقر بن عبد الله التميمي ، وأحمد بن علي بن يعل السلي ، وعبد الغني بن سليمان بن عبد الله المغربي ، وأحمد بن عساكر بن عبد الصمد ، وكتاب السماع عبد القادر بن عبد الله الزهاوي ، بقراءته . وصح ذلك بجامع دمشق ، في الشهر الأوسط من شهر رمضان من سنة إحدى وسبعين وخمسة . وكذلك سمع أبو عبد الله بن ضياء الدين أبي الحسن علي بن عقيل الجزوين اللذين قبل هذا ، وصح ، الأول بقراءة أبيه ، والثاني بقراءة الزهاوي في التاريخ للذكور .

٢٤ - سماع على أبي طاهر الخشوعي

ينخط بدل بن أبي المعمر سنة ٥٨٧

[٥١] سمع جميع هذا الجزء ، وهو الأول ، على الشيخ الامين أبي طاهر بركات

بن إبراهيم بن طاهر القرشي الخشوعي ، بحق سماعة فيه من ابن الأكفاني ، بقراءة الفقيه أبي محمد عبد القوي بن عبد الخالق بن وحشي ، وأبو القاسم علي

(١) بفتح الكاف والفاء وسكون الراء نسبة إلى « كفر طاب » وهي بلدة بالشام ، بين المرة وحلب .

بن الإمام الحافظ أبي محمد القاسم بن أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي^(١) ، وأبو الحسن محمد ، وأبو الحسين إسماعيل ، ابنا الشيخ أبي جعفر أحمد بن علي بن أبي بكر بن إسماعيل القرطبي^(٢) ، والفقهاء أبو الفضل جعفر بن عبد الله بن طاهر ، ومثبت السماع بذلك بن أبي المعمر بن إسماعيل التبريزي^(٣) ، وآخرون بقوات . وذلك في شهر سنة سبع وثمانين وخمسة ، بجامع دمشق حرصها الله تعالى ، وصح . وسمع جميع هذا الجزء مع الجماعة في التاريخ أبو إسحق إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن محمد القصي^(٤) .

ثم كرر هنا السماع في الجزء الثاني (ص ١٠٢ أصل) بخط بدل بن أبي المعمر [في مجالس آخرها في صفر سنة ثمان وثمانين وخمسة] وفيه [بفتح الجازمة] بذلك [بفتح ميمه فيه] ثم كرر في الثالث بزيادات ، فرأينا إثبات نصه ، وهو :

(١) أبو القاسم علي بن القاسم هنا حفيد الحافظ ابن عساكر ، ولد في ربيع الآخر سنة ٥٨١ ، فقد أجمعوه منا وهو ابن ست سنين . مات في ١٣ جادى الأولى سنة ٦١٦ (ش ٥ : ٦٩) (ط ٥ : ١٢٦) .

(٢) لم أجد ترجمة لإسماعيل . وأما محمد فهو تاج الدين أبو الحسن القرطبي ، إمام السكاسة وابن إمامها ، ولد بدمشق في أول سنة ٥٧٥ ، قال ابن تيمر الدين : كان حافظاً مشهوراً ، وإماماً مكثرأً مذكوراً . مات في جادى الأولى سنة ٦٤٣ (ش ٥ : ٢٢٦) وقال ابن كثير في تاريخه : «سند وقته وشيخ الحديث في زمانه رواية وصلحاء» . (ك ١٣ : ١٧١) وذكره الذهبي في وفيات سنة ٦٤٣ (ح ٤ : ٣١٦) وأبو حامو «أبو جعفر القرطبي القرى الشافعي» ترجم له (ش ٤ : ٣٢٣) وقال : «إمام السكاسة وأبو إمامها» ولد بقرطبة سنة ٥٢٨ ثم قدم دمشق فأكثر عن الحافظ ابن عساكر ، وكان عبداً صالحاً خيراً بالقرادات ، مات سنة ٥٩٦ .

(٣) أبو الخير المحدث الحافظ النخبة الرجال . ولد بعد سنة ٥٥٠ ومات في جادى الأول سنة ٦٣٦ (ش ٥ : ١٨٠) .

(٤) لم أجد ترجمته ، وفتقر في نسبه : وإنما «القصي» بضم القاف مع سكون الفاء ، ضحية إلى «قصر» بالنسب ، قرية من متفرعات بغداد ، وإنما «القصي» بفتح القاف مع سكون الفاء ، نسبة إلى «قصبة» بفتح ، بلدة بالمغرب . والله أعلم .

٢٥ - مسماع على أبي طاهر الخشوعي بخط بدل سنة ٥٨٨

[١٥٥] سمع جميع هذا الجزء ، وهو الثالث ، على الشيخ الأمين أبي طاهر بركات بن إبراهيم بن طاهر القرشي الخشوعي ، بحق مسماعه فيه من ابن الأكفاني ، بقراءة الشيخ أبي محمد عبد القوي بن عبد الخالق بن وحشى السلى - : أبو القاسم على بن الإمام الحافظ أبي محمد القاسم بن أبي القاسم على بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله ، وأبو الحسن محمد ، وأبو الحسين إسماعيل ، ابنا الإمام أبي جعفر أحمد بن على بن أبي بكر القرطبي ، والفقهاء أبو بكر بن حرز الله بن حجاج ، وأبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن محمد القصى ، وابنه إبراهيم ، ومثبت السماع بدل بن أبي المعمر بن إسماعيل التبريزي . وسمع الجزء سوى خمس قوائم من أوله : أبو منصور بن أحمد بن محمد صصرى ، وأبو عبد الله محمد بن راشد بن عبد الكريم بن الهادى ، وآخرون بفوات . وذلك فى شهر صفر سنة ثمان وثمانين وخمسة ، بدمشق .

وفى هذا السماع من الفوائد : أن إبراهيم بن محمد بن أبي بكر القصى سمع الأجزاء الثلاثة . ولكن أباه محمد بن أبي بكر لم يسمع إلا الجزء الثالث . وأن الكتاب سمى أوراق الكتابه (قوائم) .

٣٦ - مسماع على تاج الدين محمد بن أبي جعفر القرطبي ، وعز الدين الإدريلى ، وإبراهيم بن أبي طاهر الخشوعي ، وزكى الدين البرزالى بخط عبد الجليل الأبهري سنة ٦٣٥

[١٥٣] سمع جميع هذا الجزء من (رسالة الشافعى رضى الله عنه) على الشايخ الأجلة الثقات ، صاحب الكتاب الامام العالم الحافظ تاج الدين أبي الحسن محمد بن

أبي جعفر بن علي القرطبي ، والفقهاء الإمام عز الدين أبي محمد عبد العزيز بن عثمان بن أبي طاهر الإزبيلي ، وزكي الدين أبي إسحق إبراهيم بن بركات بن إبراهيم الخشوعي ، بسام الخشوعي فيه من والده ومن ابن صابر كما ترى ^(١) ، وبسام الإمام تاج الدين القرطبي وعز الدين الإزبيلي من أبي طاهر بركات حسب ، براءة الإمام الحافظ زكي الدين أبي عبد الله محمد بن يوسف بن محمد البرزالي ^(٢) : الولد تقي الدين أبو بكر محمد بن الإمام تاج الدين للسمع المبدوء بذكره ، والحاج أبو علي حسن بن أبي عبد الله بن صدقة الصقلي ^(٣) ، وأبو المرجا سالم بن تمام بن عنان العرضي ، وابنه عبد الله ، وعبد الرحمن اليونسي بن يونس بن إبراهيم ، وآباء عبد الله : محمد بن يوسف بن أحمد الحناني ^(٤) ، ومحمد بن علي بن محمد الغني ، ومحمد بن صديق بن بهرام الصفار ، ومحمد بن يوسف بن يعقوب الإزبيلي ^(٥) ، وأبو الفضل يوسف بن محمد بن عبد الرحمن الناسخ ، وإبراهيم بن داود بن ظافر القاضي ^(٦) ، ومخلص بن المسلم بن عبد الرحمن التكروري ، والشمس أبو محمد

(١) هنا السماع مكتوب في صفحة فيها سماع إبراهيم بن بركات من أبيه أبي طاهر ، ومن أبي المال بن صابر ، وقد أشرنا إليه فيما مضى في السماع (رقم ٢٢) وذلك قال هنا « كما ترى » .
(٢) هو الحافظ الرحال محدث الشام ، ولد سنة ٥٧٧ هـ تقريباً . ومات ليلة ١٤ رمضان سنة ٦٣٦ (ش : ٥ : ١٨٢) (ح : ٤ : ٧٠٨) (ك : ١٣ : ١٥٣) وهو جد الحافظ علم الدين البرزالي .

(٣) هو الأزدي القري' الرجل الصالح ، إمام زاهد كبير القدر ، ولد سنة ٥٩٠ هـ ومات بمسقط في ٢٢ ربيع الآخر سنة ٦٦٩ (ش : ٥ : ٣٢٨) (ق : ١ : ٢١٩) .

(٤) حكنا بدون نقط ، ولم أعرف من هو .

(٥) محمد بن يوسف الإزبيلي هنا شيخ الحافظ الذهبي ، روى عنه في التذكرة حديثاً بإسناده (٤ : ٢٠٩) قراءة عليه عن الحافظ البرزالي . ولد سنة ٦٢٤ هـ ومات في ربيع الأول سنة ٧٠٤ (ش : ٦ : ١١) وفي البرر الكلمة أنه مات في رمضان (٤ : ٣١٥) وعز الدين الإزبيلي أحد السمعين هم أبيه .

(٦) هو جمال الدين أبو إسحق السفلاقي ثم الهمسقي القري' ، صاحب السخاوي ، إمام حافق مشهور ، ولد سنة ٦٢٢ هـ ومات ليلة الجمعة أول جمادى الأولى سنة ٦٩٢ (ش : ٥ : ٤٢٠) (ق : ١ : ١٤) .

عبد الواسع بن عبد الكافي بن عبد الواسع الأبهري^(١) ، وابن عمه كاتب السماع عبد الجليل بن عبد الجبار بن عبد الواسع الأبهري^(٢) عفا الله عنه . وسمع ربيه إبراهيم بن عبد الوهاب بن علي الحمداني ، والعماد أحد بن يحيى بن عبد الرزاق ، جميته سوى المجلس العاشر ، وهو معلم في الحاشية بخط الإمام تاج الدين للسمع ، أوله (باب النعي عن معنى دل عليه معنى) . وسمع الشرف يوسف بن الحسن بن بدر النابلسي^(٣) ، والضياء أبو الحسن علي بن محمد بن علي البالسي^(٤) ، ومحمد بن سيد بن إبراهيم الخلاوي : جميته سوى من أول المجلس الثاني عشر إلى آخر الجزء ، وهو وفات الضياء البالسي المجلس السابع أيضاً وهو معلم أيضاً بخط الإمام تاج الدين . وسمع
(١)

وصحح لهم ذلك في مجالس ، آخرها في جمادى الآخرة سنة خمس وثلاثين وستائة بالأشرفية .

هذا السماع مذكور في الجزء الأول (ص ٥١ أصل) ولكن آخره ضاع بأكمل الكتابة في ذيل الصفحة ، ولقد اكتفينا بآياته من الجزءين الثاني والثالث . وفي الجزء الأول زيادة بعد « محمد بن تاج الدين الفرطلي » : [ويوسف بن الإمام زكي الدين البرزالي القاري^(٥)] وزيادة [عبد الرحمن بن] غنم بن السلم ، بعد ذكر أبيه . ثم كرر في الثالث ورأينا لإببات نصه ، وهو :

- (١) القاضي شمس الدين الأبهري ، نسبة إلى « أبهر » بفتح الهزة وسكون الواو ، مدينة بنواحي قزوين ، ولد بها سنة ٥٩٩ هـ ، وسمع منه الحافظ للنوري ، مات في شوال سنة ٦٩٠ (ش ٥ : ٤١٤) .
- (٢) لم أجده ترجمه ، وذكر (ك ١٣ : ١٧١) في وفيات سنة ٦٤٣ « المحدث الكبير تاج الدين عبد الجليل الأبهري » ، فظله هنا .
- (٣) هو الحافظ أبو للظفر العسقي ، كان فقيهاً يحفظ حسن الحفظ مليح النظم ، ولد بعد سنة ٦٠٠ ومات في ١١ محرم سنة ٦٧١ (ش ٥ : ٣٣٥) .
- (٤) « البالسي » باللام ، كما هو واضح في السماع ، نسبة إلى « بالس » مدينة بين الرقة وحلب ، وفي (ش ٥ : ٣١٠) « البانسي » وهو تعجيف . والضياء البالسي محدث خطيب ولد سنة ٦٠٥ ومات في صفر سنة ٦٦٢ .
- (٥) هنا كلثان لم يقرأ . . .
- (٦) هنا سطران لم يقرأ . . .

٢٧ - سماع على المشايخ الأربعة أنفسهم

بخط عبد الجليل الأبهري سنة ٦٣٥

سمع جميع هذا الجزء الثالث من (كتاب الرسالة ، للإمام العظيم الشافعي للطبري [١٥٥] رضی الله عنه) على للمشايخ الثلاثة الأجلة الأئمة : صاحب النسخة الإمام العالم الحافظ تاج الدين شرف الحفاظ أبي الحسن محمد بن أبي جعفر بن علي القرطبي ، والفقير الإمام عز الدين أبي محمد عبد العزيز بن عثمان بن أبي طاهر الإربلي ، وزكي الدين أبي إسحق إبراهيم بن بركات بن إبراهيم الخشوعي ، بحق سماعهم من أبي طاهر بركات الخشوعي ، وبسماع ولده أيضاً من أبي للمالي بن صابر ، بسماعهما عن ابن الأکفاني ، بقراءة الإمام العالم الحافظ زكي الدين أبي عبد الله محمد بن يوسف بن محمد البرزالي - : الولد النجيب تقي الدين أبو بكر محمد بن الإمام تاج الدين القرطبي ، أحد المسعفين المبدوء بذكر اسمه ، والحاج أبو علي حسن بن أبي عبد الله بن صدقة الصقلي ، وأبو القاسم عبد الرحمن اليونسي بن يونس بن إبراهيم ، وأبو الفضل يوسف بن محمد بن عبد الرحمن للمصري الناسخ ، والشمس أبو عبد الله محمد بن يوسف بن أحمد بن خلف السحائي ، والعماد أحمد بن يحيى بن عبد الرزاق المقدسي ، وأبو عبد الله محمد بن يوسف بن يعقوب الإربلي ، ابن ابن أخى الشيخ عز الدين الإربلي أحد المسعفين ، ومحمد بن صديق بن بهرام الصفار ، وأبو إسحق إبراهيم بن داود بن ظافر القاضى ، والشمس أبو محمد عبد الواسع بن عبد الكافي بن عبد الواسع الأبهري ، وابن عمه كاتب السماع عبد الجليل بن عبد الجبار الأبهري عفا الله عنه . وسمع ديبه إبراهيم بن عبد الوهاب بن علي الممداني من أوله إلى آخر المجلس الرابع عشر ،

وهو معلم بخط الإمام تاج الدين ، وهو خمسة أوراق من أوله . وسمع سالم بن تمام بن عنان العرضي وابنه عبد الله جميعه سوى أربعة أوراق من آخره ، وهو المجلس التاسع عشر ، المجلس الأخير . وسمع عثمان بن أبي محمد بن بركات الخشوعي^(١) سوى خمسة أوراق من أوله ، مثل ما سمع إبراهيم الحمداني . وسمع نخلص بن السلم بن عبد الرحمن التكروري وولده عبد الرحيم من أوله إلى آخر المجلس السابع عشر المعلم بخط الإمام تاج الدين ، وسمع الشهاب أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد المني جميعه سوى المجلسين الخامس عشر والسادس عشر . وبلغ المجلس كلها معلم في الأجزاء الثلاثة بخط الإمام الحافظ تاج الدين القرطبي أدام الله توفيقه ، يكشف منه عدد المجالس لأصحاب القوات . وقراءة الكتاب كله في تسعة عشر مجلساً ، آخرها يوم الجمعة ثامن عشر شهر شعبان المبارك سنة خمس وثلاثين وستائة ، بالكلاسة بزواية الحديث الأشرفية الفاضلية بجامع دمشق المحروسة . وصح .

٢٨ - سماع على إسماعيل بن شاكر التنوخي ، وشرف الدين الإربلي ،

وشمس الدين بن مكتوم ، وعبد الله بن بركات الخشوعي

بخط علي بن المظفر الكندي سنة ٦٥٦

[٥٢] سمع جميع هذا الكتاب على الشايخ الأربعة : الإمام تقي الدين أبي محمد إسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليسر شاكر بن عبد الله التنوخي^(٢) ، والإمام

(١) أبوه « أبو محمد » اسمه « عبد الله » كما سيأتي في (رقم ٢٨) .

(٢) هو تقي الدين مسند الشام ، له شعر جيد وبلاغة ، وكان مشكور السيرة ، أثنى عليه

غير واحد ، ولد سنة ٥٨٦ هـ ومات في ٢٦ صفر سنة ٦٧٢ (ش ٥ : ٢٣٨)

(ك ١٣ : ٢٦٧) .

الأديب شرف الدين أبي عبد الله الحسين بن إبراهيم بن الحسين الإريلي^(١) ،
 والقارئ شمس الدين أبي الحجاج يوسف بن مكتوم بن أحمد القيسي^(٢) ،
 والأصيل أبي محمد عبد الله بن بركات بن إبراهيم الخشوعي^(٣) ، بسامهم لجميعه ،
 سوى الإريلي فإن سماعه من الجزء الثالث من الأصل ، من أبي طاهر الخشوعي
 وهو محدّد فيه . - صاحبُه الإمام العالم القاضي الزاهد محي الدين أبو خض
 عمر بن موسى بن عمر بن موسى بن محمد بن جعفر الشافعي ، والإمام العالم
 للفتي شمس الدين أبو الحسن علي بن محمود بن علي الشهرزوري^(٤) ، وابنه محمد
 وأحمد ، والإمام سيف الدين داود بن عيسى بن عمر الحكاري ، بضه قراءته
 وأكثره قراءتي ، والإمام العالم الحافظ فخر الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف
 بن محمد النوفلي المعروف بالكنجي^(٥) ، وابنه جعفر حاضر ، والفيد شرف الدين
 أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم بن أبي طالب الأنصاري ، وشمس الدين
 محمد^(٦) ، ومحي الدين يحيى ، ابنا كمال الدين أحمد بن نعمة بن أحمد القدسي ،
 وعبد اللطيف بن الإمام للفتي تقي الدين محمد بن رزين الجوي^(٧) ، وجمال الدين

(١) ولد يوم الاثنين ١٧ ربيع الأول سنة ٥٦٨ بإربيل ، وسمع بمشق من الخشوعي
 وغيره ، وكان يعرف الفقه معرفة جيدة ، وكان أدبيا فاضلا ، مات يوم الجمعة ٢ ذي القعدة
 سنة ٦٥٦ بمشق (ش : ٥ : ٢٧٤) (بني الوعاة ص ٢٣١) .

(٢) روى عنه الزرك البزالي مع تعلقه ، مات في ربيع الأول سنة ٦٦٥ عن ٨١ سنة
 (ش : ٥ : ٣٧١) .

(٣) مات في صفر سنة ٦٥٨ (ش : ٥ : ٢٩٢) .

(٤) هكذا كتبت الزاى الثانية في الأصل ، وللعرف « شهرزور » بفتح الشين وسكون
 الهاء وفتح الراء وضم الزاى وآخرها راء . ولم أجد ترجمة على هذا ولا ترجمة ابنه .

(٥) لم أجد ترجمته ولا ترجمة ابنه جعفر .

(٦) هو مدرس الشافعية ، برع في منتهى الشافعي ، وجمع بين العلم والدين التين ، مات في
 ١٢ ذي القعدة سنة ٦٨٢ . وأما أخوه يحيى فلم أجده ، ولها أنثى ثالثة اسمه « أبو الباس شرف
 الدين أحمد » كان إماما في الفقه والأصول والرياسة مات في رمضان سنة ٦٩٤ (ش : ٥ :
 ٣٧٩ - ٣٨٠) .

(٧) هو بدر الدين أبو البركات عبد اللطيف ، بن قاضي القضاة تقي الدين محمد بن الحسين بن

أحمد بن عبد الله بن الحسين ، وإبراهيم بن السمع الأول^(١) ، وأحمد
وعبد الكريم ، ابنا الإمام كمال الدين عبد الواحد الزمكاني^(٢) ، وعبد القادر
بن مجد الدين يحيى بن يحيى الخياط ، وأخوه لأمه يوسف بن الإمام شمس
الدين محمد بن إبراهيم^(٣) ، أسباط للسمع الأول ، ومحمد بن مجد الدين بن عبد الله
بن الحسين ، وأبو بكر بن محمد بن أبي الفضل الأخطاى ، الشافعيون ،
والقهيان أبو العباس أحمد بن سليمان الزواوى ، وأبو محمد عبد الله بن نصرون
بن أبي الوليد الأندلسى ، المالكيان ، ومحمود بن علي بن أبي الفنائم المعروف
بابن الفسّال الحنبلى ، وآخرون أساؤهم على نسخة الإمام فخر الدين ، منهم
كاتب السماع علي بن للظفر بن إبراهيم الكندى ، وصح ذلك في مجالس ،
آخرها في يوم الاثنين سادس عشر رمضان سنة ست وخسين وستائة ،
بجامع دمشق ، تحت قبة النسر ، وأجاز المسعون لمن سُمّيَ ما لهم روايته .

رزق العامرى الحزرى الأصل ، ثم المصرى الشافعى ، كان من صدور الفقهاء وأعيان الرؤساء ،
ولى القضاء في حياة أبيه ، وخطب بالأزهر ، ولد بدمشق سنة ٦٤٩ ومات بالقاهرة
في ١٨ جمادى الآخرة سنة ٧١٠ (ش ٢٦ : ٥) (ط ٦ : ١٣٠) (هر ٢ : ٤٠٩) .
(١) هو إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليسر التنوخى ، مات في جمادى الأولى
سنة ٧٠٢ (در ١ : ١٨) .

(٢) كمال الدين الزمكاني عبد الواحد بن عبد الكريم ، كان قوى للمشاركة في فنون العلم ،
مات في المحرم سنة ٦٥١ وأما ابنه أحمد وعبد الكريم فلم أجدهما . وله ولد آخر هو «علاء
الدين علي بن عبد الواحد» الإمام الملقب ، مات في ربيع الآخرة سنة ٦٩٠ وقد نيف على الخمسين .
ولقب هذا ابن هو واسطة عديم ، وهو «كمال الدين أبو المال محمد بن علي بن عبد الواحد
الحافظ» شيخ الحافظ الذهبي ، ولد في شوال سنة ٦٦٧ وقيل سنة ٦٦٦ ، ومات بيليس
في رمضان سنة ٧٢٧ (ش ٥ : ٢٥٤ و ٤١٧ و ٦ : ٧٨) .

(٣) هو يوسف بن محمد بن إبراهيم بن عيسى الكردى ، سبط ابن أبي اليسر ، ولد
سنة ٦٥٢ ، سمع منه الزاين جماعة وآخرون ، مات بأندلس في ذى الحجة سنة ٧٢٧
(در ٤ : ٤٦٨) . قد أسمعه الرسالة وهو ابن أربع سنين . وسياق اتصال إسناد الصادق
ابن جماعة به في رواية الكتاب في نسخة (رقم ٦١) .

الأسانيد

٢٩ - إسناد في عنوان الجزء الأول بخط هبة الله بن الأكفاني

وهو مصور في اللوحة رقم (١) وقد صمم سنة ٥٨٤

كما سيأتي برقم (٣٤) وسنة ٤٦٠ كما مضى برقم (١٢)

الجزء الأول من كتاب الرسالة عن أبي عبد الله محمد بن إدريس بن [٤]
المباسب الشافعي رحمه الله عليه ، رواية أبي محمد الربيع بن سليمان المرادي للؤذن
عنه ، رحمهما الله ، مما أخبرنا به الشيخ أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن موسى
السلي الخداد رضي الله عنه ، عن أبيي القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن
جعفر الرازي الحافظ ، وصيد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد الشيباني ،
رضي الله عنهما ، كلاهما عن أبي علي الحسن بن حبيب بن عبد الملك الفقيه
الحصاري رحمه الله ، عن الربيع بن سليمان المرادي ، عن أبي عبد الله محمد
بن إدريس الشافعي رحمه الله ، سمعته هبة الله بن أحمد بن محمد بن هبة الله
الأكفاني ، رحمه الله بالعلم .

ثم كتب ابن الأكفاني بخطه في القيل الأيمن من الصفحة ماله:

توفي شيخنا أبو بكر محمد بن علي بن محمد السلي الخداد رحمه الله ليلة الأحد
وصلى عليه يوم الأحد الظهر في الجامع ، وذلك في اليوم العاشر من شهر
رمضان من سنة ستين وأربعمائة ، ودفن في باب الصغير ، رحمه الله ورضي عنه .

وقد تكرر العنوان وحده بهذا الإسناد في الجزء الثاني والثالث بخطه أيضاً (س ٥٨
و ١٠٨ أصل) وكتب علي بن عقيل بن علي تحت السطر الأخير من عنوان الجزء الثالث ماله:
[مما أخبرنا به عنه الشيخ الأمين أبو للكلام عبد الواحد بن محمد بن السليم بن هلال]
ثم كتب تحت ذلك : [سمعته من علي بن عقيل بن علي بن شعيب بن أمين] .
وعلى بن عقيل صمم الكتاب من عبد الواحد بن هلال سنة ٥٦٣ كما مضى بخطه في النسخ
رقم (٢٠) ثم سجل سماعه أيضاً بخطه في (س ١١ أصل) كما سيأتي برقم (٣٠) ثم كتب

بخطه أيضاً عنوانا للجزء الثاني وآخر للجزء الثالث كما سيأتي برقم (٣١) وأرجع أنه كتب كل هذا بعد أن ملك النسخة في سنة ٦٦٠ هـ كما بيته في ساحة السماع (رقم ٢٠) وانظر ما يأتي برقم (٤٢) .

٣٠ - إسناد الكتاب بخط علي بن عقيل بن علي

[١١] بسم الله الرحمن الرحيم - إسناد الرسالة : أنا الشيخ الأمين أبو الكرام عبد الواحد بن محمد بن هلال ، قال : أخبرنا الشيخ الأمين أبو محمد هبة الله بن أحمد بن محمد بن هبة الله الأنصاري الألفاني رحمه الله ، قراءة عليه في سنة تسع وخمسة ، قال : أخبرنا أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن موسى السلمي الحداد ، قراءة عليه ، في شهر ربيع الآخر من سنة ستين وأربعمائة قال : أخبرنا أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر الرازي الحافظ ، قراءة عليه في بيته في سنة ست وأربعمائة ، وأبو القاسم عبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد الشيباني ، قراءة عليه في سنة ثمان وأربعمائة ، قال : حدثنا أبو علي الحسن بن حبيب بن عبد الملك الثقفي الحصري ، قال : حدثنا الربيع بن سليمان المرادي اللؤن ، قال : أخبرنا الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان الشافعي رضي الله عنه .

٣١ - إسناد في عنوان الجزء الثاني بخط علي بن عقيل

[٥٦] الجزء الثاني من كتاب الرسالة . عن أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي اللطفي . رواية الربيع بن سليمان المرادي عنه . رواية أبي علي الحسن بن حبيب بن عبد الملك الثقفي عنه . رواية أبي القاسم تمام بن محمد بن عبد الله الرازي .

وعبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد الشيباني . كليهما عنه . رواية أبي بكر محمد بن علي بن محمد بن موسى السلمي الحداد عنهما . رواية الأمين أبي محمد هبة الله بن أحمد بن الأكفاني عنه . أخبرنا به عنه الشيخ الأمين أبو المكارم عبد الواحد بن محمد بن هلال . والإمام العالم الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي . سماع منهما لعل بن عقيل بن علي الشافعي نفع به آمين .

وكرر هذا العنوان أيضاً في الجزء الثالث بخطه (س ١٠٦ أصل) ويظهر من هذا أنها كتبها يد سماع علي بن عقيل من الحافظ ابن عساكر علي بن الحسن بن هبة الله سنة ٦٧٠ هـ كما مضى في السماع (رقم ٢١) . وقد كتب الحسن بن علي بن عقيل تحت خط أبيه في الجزء من معناه أيضاً بما نصه : [ولابنه الحسن بن علي من الشيخ أبي لمعل عبد الله بن عبد الرحمن بن صابر علي ابن الأكفاني] والحسن مع مع أبيه في سنة ٥٧١ هـ كما مضى برقم (٢٢ و ٢٣) .

التوقيعات

نريد بالتوقيعات الساعات المختصرة التي يكتبها السامعون من العلماء بخطهم تسجيلاً لسماعهم على الكتاب ، وهذه مثلها مرتبة ترتيباً تاريخياً ، الأقدم للأقدم :

٣٢ - « رواية أبي القاسم عبد الرحمن بن عمر الحنفي عن أبي علي الحسن بن حبيب عنه . سماع لعل وإبراهيم ابني محمد بن إبراهيم الحناني ، قسمهما الله بالعلم » .

هذا التوقيع مكتوب تحت عنوان الثالث الذي بخط الريح (س ١١٢ أصل ، لوحة رقم ٥) والظاهر أنه بخط أحد هذين السامعين ، وقد سمع أولهما من عبد الرحمن بن عمر بن نصر في سنة ٣٩٤ هـ ، والثاني في سنة ٤٠١ هـ كما مضى في الساعات (١ - ٦) وقد كتب نحوه في (س ١٢ أصل ، لوحة رقم ٣) .

٣٣ - « سمع الكتاب كاملاً محمد السمرقندى »

هذا التوقيع مكتوب فى (س ١٧ أصل ، لوحة رقم ٣) ، وهو محمد بن أبى الوفاء السمرقندى ، مضى بمعاه برقم (٨) سنة ٤٥٧ .

٣٤ - « بلغتُ مماعا وطلاهر بن بركات الخشوعى وسلمان بن حمزة الحداد وأخوانه هبة الله وعبد الكريم ^(١) . وذلك فى رجب من سنة ثمان وخمسين وأربعمائة . وصح »

هذا التوقيع فى (س ٩ أصل) وكلها بخط هبة الله بن الأكفانى .

٣٥ - « سماع لهبة الله بن أحمد الأكفانى قعه الله به ، من الشيخ أبى بكر محمد بن على الحداد ، رضى الله عنه » .

هذا التوقيع بخط هبة الله بن الأكفانى الذى سمع الكتاب سنة ٤٦٠ كما مضى برقم (١٧) . وقد كتبه على عناوين الأجزاء الثلاثة التى بخط الريح ، وهى (س ١٢ ، ٦٢ و ١١٢ أصل ، لوحات ٣ ، ٤ ، ٥) .

٣٦ - « فرغ من جميعه نسخاً وممعاً وعرضاً عبد الرحمن بن أحمد بن على بن صابر » .

هذا التوقيع مكتوب على الجزء الثالث (س ١١٢ أصل ، لوحة رقم ٥) وكتب أيضاً على الجزئين الأول والثانى (س ١٢ ، ٦٢ أصل ، لوحة رقم ٣ ، ٤) ولكن ضاع بعضه .
فيهما ، وعبد الرحمن بن صابر سمع سنة ٤٩٥ كما مضى فى رقم (١٣) .

٣٧ - « سمع جميعه وعارض بنسخته محمد بن محمد بن المسلم بن هلال »

هذا التوقيع مكتوب على الصفحات (١٢ ، ٦٢ ، ١١٢ أصل ، لوحات ٣ ، ٤ ، ٥) وممعاه فى سنة ٤٩٩ وقد مضى برقم (١٥) .

(١) عبد الكريم بن حمزة السلمى الحداد أبو عمدة مسند الشام ، مات سنة ٥٢٦ فى نى القعدة (ش ٤ : ٧٨) .

٣٨ — «سمع جميعه وعارض بنسخته محمد بن علي بن السلم بن القتح

الثلثي» .

وهذا مكتوب في (س ٦٢ أصل ، لوحة رقم ٤) ومكرر في (س ١٢ ، ١١٢ أصل)
بهيء من الاختصار . وصاحه سنة ٥٠٩ وقد مضى برقم (١٢) .

٣٩ — «سمع جميعه وعارض بنسخته علي بن الحسن بن هبة الله»

هو الحافظ ابن عساكر ، وقد كتب هذه البارة بخطه أربع مرات : على عنوان الأول
والثاني اللذين بخط ابن الأكفاني ، وعلى النوائين اللذين بخط الربيع (س ٤ ، ١٢ ، ٥٨ ،
٦٢ من الأصل) ولكن ليس في الأخيرة لفظ «جميعه» ، ولم يكتبها على عنوان الثالث ،
أولاه كتبها على طرف الصفحة ثم عمّاها إلى ، وانظر اللوحات (رقم ١ ، ٣ ، ٤) .

٤٠ — «سمع جميع هذا الجزء من أوله إلى آخره على الشيخ الفقيه
الأمين أبي محمد هبة الله بن أحمد الأكفاني وهب بن سلمان بن أحد الثلثي
بقراءته في آخرين ، في شهر رمضان . . .»

هذا التوقيع مكتوب في (س ٦٢ أصل ، لوحة رقم ٤) وتاريخ السنة غير واضح ،
ولكنه مذكور في السماع الذي مضى برقم (١٨) وأنه في سنة ٥١٨

٤١ — «سمع أكثره وعارض بنسخته محمد بن الحسن بن هبة الله» .

هذا أخو الحافظ ابن عساكر ، وهو مكتوب في (س ١٢ أصل ، لوحة رقم ٣) وقد
مضى صحاحه برقم (١٩) في سنة ٥١٩

٤٢ — «سماع لملي بن عقيل بن علي نَفَسَ به»

وهذا مكتوب على عنوان الأول الذي بخط ابن الأكفاني (س ٤ أصل ، لوحة رقم ١)
وقد كرره في عنوان الثاني والثالث ، وزاد في الثالث «أمين» (س ١٨ ، ١٠٨ أصل)
وله توقيعات أخرى أمرنا إليها في (رقم ٢٩ ، ٣١) .

٤٣ — « سمع هذا الكتاب وقابل به نسخته أبو القاسم هبة الله

بن ممدّ بن عبد العزيز بن عبد الكريم القرشي النميطي » .

كتب هذا التوقيع في (س ١٢ أصل ، لوحة رقم ٣) ولم يسبق ذكر هبة الله هنا في الساعات ، فهو قائمة جديدة . وهبة الله بن ممدّ قبه شافعي عرف بابن البوري ، نسبة إلى « بورة » وهي بلد قرب ديباط ، ينسب إليها السك البوري ، تلقه على ابن أبي عسرون وابن الحل ، ثم اسفر بالاسكندرية ، ودرس بمدرسة السني ، ومات سنة ٥٩٩ وله ترجمة في (ش ٤ : ٣٤٨) (ط ٤ : ٣٧٢) ولم يذكر اسم جده « عبد العزيز » فيستفاد من خطه هنا .

٤٤ — « سمعه وما بعده على غير واحد ، وله نسخة : محمد بن يوسف

بن محمد النوفلي القرشي للعروف بالسكنجي ، وحضر ابني أبو الفضل جعفر جبره الله » .

هذا التوقيع مكتوب في الجزء الأول (س ٤ أصل ، لوحة رقم ١) وقد كتب أيضاً بنحوه في (س ٦٢ ، ١١٢ أصل ، لوحة رقم ٤ ، ٥) وسماعه مضى برقم (٢٨) سنة ٦٥٦

٤٥ — « الله خير حفظاً وهو أرحم الراحمين ^(١) . إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له

لحافظون . الحافظُ اللهُ . نِمْ القادرُ اللهُ . فَقَدَرْنَا فتعم القادرون . وديعة محمد بن أبي جعفر ، كتب الله سلامته » .

(١) اقتباس من الآية (٦٤) من سورة يوسف . وقد قرأها خفس وحزة والكساني « حافظاً » وقرأ باقي السبعة « حفظاً » بكسر الحاء وسكون الفاء ، وقد كتبها تاج الدين الفرطحي بنون الألف على هذه القراءة .

هذه العبارة مكتوبة في رأس (ص ٨ أصل) وهي بخط الإمام تاج الدين محمد بن أبي جعفر القرمطي المتوفى سنة ٦٤٣ هـ ، وقد صبح الكتاب في سنتي ٥٨٧ هـ ، ٥٨٨ هـ ثم صبح عليه بعد دخول الأصل في ملكه في سنة ٦٣٥ هـ ، كما مضى في الساعات (٢٤ - ٢٧) ويظهر من هذه العبارة أنه كتبها عند دخول الأصل في ملكه ، أي قبل سنة ٦٣٥ هـ

الاحاديث والآثار^(١)

أحاديث رواها أحد السامعين من عبد الرحمن بن نصر عنه في سنة ٤٠١

٤٦ — حدثنا أبو القاسم بن نصر، قال : ثنا أبو علي الحسن بن حبيب قال : [١١٢] ثنا ابن أبي سفيان بقبسارية ، قال : ثنا الفرّجاني ، قال : نا إسرائيل عن سماك بن حرب عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نَصَرَ الله وجه امرئٍ سمع منا حديثاً فبلغه كما سمعه ، فَرُبَّ مَبْلَغٍ أَوْعَى من سامعٍ »^(٢) .

٤٧ — وقال : أخبرنا عبد الرحمن بن حُبَيْش بن شَيْخِ القُرْغَانِي ، قال : حدثنا زكريا بن يحيى السجزي ، قال : حدثنا وهب بن جرير بن حازم ، قال : حدثنا شعبة ، قال الشيخ : حدثني أبو يوسف يعقوب بن البرك^(٣) ، قال : حدثنا

(١) لم تذكر في الفهرس من رجال هذه الآثار إلا من ترجمناه له فقط .

(٢) الحديث رواه أحمد في السند (رقم ٤١٥٧ ج ١ ص ٤٣٦ - ٤٣٧) من طريق شعبة وإسرائيل عن سماك بن حرب ، ورواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (ج ١ ص ٤٠) من طريق شعبة عن إسرائيل . ورواه الطائفي في الرسالة عن سفيان عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن عن أبيه (رقم ١١٠٢ و ١٣١٤) .

(٣) هكذا كتب الاسم ، فرسمته كما كتب ، ولم أعرف ضبطه ولا ترجمة صاحبه . وكنت أظن أنه يقرأ « للبارك » ولكن وجدت في الشفوات (٥ : ٢٣٢) اسم « للبرك » بهذا الرسم في نسب أحد العلماء ، فتركت ما عنت كما هو .

عبد الرحمن بن إسحق السكي ، قال : حدثنا وهب بن جرير ، قال : حدثنا شعبة عن علي بن مُذَرِّكِه ، قال : سمعت أبا زُرْعَةَ يحدث عن خَرَشَةَ عن أبي ذَرِّ النَّفَارِيِّ قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ، قلت : من هم يا رسول الله ؟ خابوا وخسروا ، قال : للسيل إزاره ، والثَّانِ والختال » (١) .

٤٨ — وقرئ على الشيخ : حدثكم أبو إسحق إبراهيم بن أبي ثابت ، قال : حدثنا الحسن بن عرفة ، قال : حدثنا أبو بكر بن عيَّاش عن عاصم عن زُرِّ بن حُبَيْشٍ عن ابن مسعود قال : « كنتُ أُرعى غنماً لُقْبَةَ بن أبي مُعِيط ، فرَّ بي رسول الله صلى الله عليه وأبو بكر ، فقال : يا غلام ؟ هل من لبن ؟ قال : نعم ، ولكنني مؤتمن ، فقال : هل من شاةٍ لم يَنْزُ عليها فحل ؟ فأتيته بها ، ففسح ضرعها ، فنزل اللبن ، فشرب وسقى أبا بكر ، ثم قال : للضرع : أَقْلِصْ ، فَمَلَّصْ ، فأتيته بعد هذا فقلت له : يا رسول الله ؛ علني من هذا القول ، ففسح يده على رأسي ، وقال : يرحمك الله ، إنك لَنُفْلِمٌ مُعَلَّمٌ » (٢) .

هذه الأحاديث الثلاثة مكتوبة في الصفحة التي فيها عنوان الجزء الثالث للكتاب بخط الربيع (س ١١٢ أصل ، لوحة رقم ٥) ، وهي بخط أحد الرواة عن أبي القاسم عبد الرحمن بن عمر بن نصر ، كما هو ظاهر ، وكتب الكتاب بعدها : [قرئ على الشيخ جميعه ، وسمع من بلغ له بخطه في الثاني] . ثم كتب تحتها حبة الله بن الأكفاني بخطه مانصه : [سمع لجة الله بن أحمد

(١) الحديث رواه الطيالسي في مسنده عن شعبة (رقم ٤٦٧) ورواه أحمد في المسند بأسانيد كثيرة (ج ٥ ص ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٨ ، ١٦٢ ، ١٦٨ ، ١٧٧ — ١٧٨) ورواه مسلم (١ : ٤١) والترمذي (٢ : ٢٢٧) من شرح المباركفوري وأبو داود والنسائي وابن ماجه . وفي رواياتهم كلها : « التفق سلعتي بالخلف الكاذب » بدل « الختال » . (٢) « غليم » بضم اللين المحسنة ، تصغير « غلام » ويدل عليه ما في بعض الروايات « غلام مسلم » . والحديث رواه أحمد عن أبي بكر بن عيَّاش (رقم ٣٥٩٨) ورواه أيضاً عن عفان عن حماد بن سلمة عن عاصم (٣٥٩٩ و ٤٤١٢) (ج ١ ص ٣٧٩ و ٤٦٢) رواه الطيالسي (رقم ٣٥٣) عن حماد بن سلمة ، ورواه أبو نعيم في الدلائل (س ١١٣) من طريق الطيالسي . ولسبه ابن كثير في التاريخ (٦ : ١٠٢) الصحيح .

بن محمد الأكفاني من الشيخ أبي بكر محمد بن علي الحنبل رضي الله عنه [. فالظاهر من هنا ومن مقارنة الخط بخط أبي بكر الحنبل في السماع الماضي برقم (١١) (س ١١١ أصل) أن هذه الأحاديث بخط أبي بكر الحنبل ، وأنه هو الذي سمعها من عبد الرحمن بن نصر مع من سمع منه في السماع الثاني سنة ٤٠١ كما مضى في السماع (رقم ٢ ، ٤ ، ٦) خصوصاً وقد ثبت من السماع أن ابن الأكفاني لم يسمع الكتاب في هذا الأصل إلا من ابن الحنبل رحمه .

أثران رواهما أحد السامعين في السماع

(رقم ٨ سنة ٤٥٧)

٤٩ — حدثنا الشيخ أبو محمد عبد العزيز بن أحمد الكتّاني رضي الله عنه [٥٣]

لفظاً . قال : أخبرنا أبو المعمر المسدد بن علي بن عبد الله الأملوكي إمام جامع حمص قدم علينا ، إجازة ، قال : حدثنا القاضي أبو بكر محمد بن عبد الرحمن بن عمرو الرحبي سنة ثمان وستين وثلاثمائة ، قال : حدثنا أبو العباس أحمد بن منصور بن محمد الشيرازي ، قال : سمعت أبا جعفر محمد بن عبد الله القرغاني بنيسابور يقول : سمعت أبا بكر الشافعي يقول : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام ، فقلت : يا رسول الله ، بما يجوزى الشافعي عن ذكره لك في كتاب الرسالة ؟ قال : يجوزى ألا يؤقف للحساب .

٥٠ — ثنا أبو العباس الشيرازي^(١) ، قال : حدثنا عبد الواحد بن

الحباب ، قال : سمعت أبا الحسن بن أبي صغير يقول : سمعت للزني يقول : سمعت الشافعي يقول : من تعلم القرآن عظمته قيمته ، ومن كتب الحديث قويت حجته ، ومن نظر في الفقه نبأ مقدارهُ ، ومن نظر في الفقه رقى طبعه ، ومن لم يضمن نفسه لم ينفعه علمه .

(١) هذا الإسناد تابع لما قبله ، والحق يقول « حدثنا أبو العباس الشيرازي » هو القاضي أبو بكر الرحبي .

٥١ — وحدثني بعض فقهاء الشافعيين أن هذه رسالة الشافعي إلى عبد الرحمن بن مهدي سأله فيها .

هذه الآثار الثلاثة مكتوبة في (٥٣ أصل) وتحتها السماع على أبي بكر الحداث سنة ٤٥٧ التي مضى برقم (٨) ويظهر أنها كلها بخط كاتب السماع في ذلك المجلس . والشيخ المروي عنه هذه الآثار هو الحافظ عبد العزيز بن أحمد بن محمد بن علي التيمي السوفي . الإمام المحدث مفيد دمشق ومحدثها ، كما وصفه الذهبي في التذكرة ، وهو من شيوخ عبد الكريم بن حمزة السلمي الحداث الذي سمع الرسالة سنة ٤٥٨ كما مضى برقم (٣٤) وهدية الله بن الأكفاني الذي سمعها سنة ٤٦٠ كما مضى برقم (١٧) وحدث عنه أيضاً الخطيب البغدادي والأمير ابن ماكولا . وله سنة ٣٨٩ ومات في جمادى الآخرة سنة ٤٦٦ وله ترجمة في تذكرة الحفاظ (٣ : ٣٤٢) والأنساب للسبكي (ورقة ٤٧٥) والشتات (٣ : ٣٧٥) . والآخر الأول روى نحوه ابن السبكي في الطبقات (١ : ٦٨) بإسناده عن ابن بيان الأصماني أنه رأى مناماً مثله . والآخر الثاني سيأتي نحوه بإسناده آخر رواه ابن الأكفاني عن الخطيب البغدادي (برقم ٥٥) وهل الحافظ ابن حجر في (توالي التأسيس ص ٧٧ طبعة بولاق) نحوه بدون إسناد ، وكذلك ابن السبكي في الطبقات (١ : ٢٤١) .

آثار مكتوبة في (ص ٩ أصل) بخط هبة الله بن الأكفاني

٥٢ — بسم الله الرحمن الرحيم . حدثنا الشيخ الإمام أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب من لفظه في رجب من سنة ثمان وخمسين وأربعمائة ، قال أخبرنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن رزقويه ، قال : أخبرنا دعلج بن أحمد قال : سمعت جعفر بن أحمد الشاماني ^(١) يقول : سمعت جعفر بن أخى أبي ثور يقول : سمعت عمي ^(٢) يقول : كتب عبد الرحمن بن مهدي إلى الشافعي وهو شاب أن يضع له كتاباً فيه معاني القرآن ، ويجمع قبول الأخبار فيه ، وحجة

(١) « الشامات » كورة كبيرة من نواحي نيسابور ، وجعفر هذا مات في ذي القعدة سنة ٣٧٢ وله ترجمة في أنساب السبكي (ورقة ٣٢٧) وسبكي البهاني (٥ : ٢١٧) .
(٢) هو أبو ثور إبراهيم بن خالد الكلبي القتيبي البغدادي ، له ترجمة في تاريخ بغداد (٦ : ٦٥) والتهذيب وغيرها .

الإجماع ، وبيان الناسخ والتسوخ من القرآن والسنة ، فوضع له كتاب الرسالة .
قال عبد الرحمن بن مهدي : ما أصلى صلاة إلا وأنا أدعو للشافعي رحمه الله فيها .
٥٣ — أخبرنا محمد ، قال : أنا دعلج ، قال أخبرنا الحسن بن سفيان ،
قال : ثنا الحرث بن سريج النقال ، قال : سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول :
ما أصلى صلاة إلا وأدعو الله تعالى فيها للشافعي رحمه الله تعالى .

٥٤ — أخبرنا محمد ، قال : أخبرنا دعلج ، قال : سمعت جعفر الشاماني
يقول : سمعت للزني يقول : كتبتُ كتاب الرسالة منذ زيادة على أربعين سنة ،
وأنا أقرأه وأنظر فيه ويقرأ عليّ ، فما من مرة قرأتُ أو قرئ عليّ إلا واستغفلت
منه شيئاً لم أكن أحسنه .

ثم كتب ابن الأكفاني التوقيع الذي مضى برقم (٣٤) بهذا ، ثم كتب :

٥٥ — وحدثنا الشيخ الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت
الخطيب قراءة من لفظه ، قال : أخبرني أبو القاسم الأزهرى ، قال : ثنا
الحسن بن أحمد الصوفي ، قال : ثنا النيسابوري ، وهو عبد الله بن محمد بن زياد ،
قال : سمعت للزني ، ح وحدثنا أبو طالب مجي بن علي بن الطيب الدسكري لفظاً
بجلوان ، قال : ثنا أبو عروبة محمد بن جعفر النصيبي بمرجان ، قال : ثنا عبد الله
بن أبي سفيان بالموصل ، قال : سمعت للزني يقول : سمعت الشافعي يقول :
من تعلم القرآن عظمت قيمته ، ومن نظر في ألفقه نبل مقداره ، ومن تعلم اللغة
— وقال الدسكري : من نظر في اللغة — رق طبعه ، ومن نظر في الحساب — وقال
الأزهرى : ومن تعلم الحساب — تجزّل رأيه ، ومن كتب الحديث قويت حجته ،
ومن لم يصن نفسه لم ينفعه علمه .

بلقتُ سماعاً والحمد لله وحده ، وصح .

٥٦ — ونا الشيخ الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت من لفظه
في التاريخ ، قال : أنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن رزقويه ، قال : سمعت أبا بكر

أحمد بن علي بن محمد بن القاي النيسابوري يقول : سمعت غسان بن أحمد يقول : سمعت الربيع يقول : سمعت الشافعي يقول : أردت مالك بن أنس ، وقد حفظت الموطن ، فقدمت عليه ، فقال لي ، اطلب من يقرأ لك ، فقلت له : إن أعجبك قرأتى ؟ قرأتُ عليه الموطن كله حفظاً .

٥٧- وبه قال سمعت الشافعي يقول : إذا قرأت على العالم قل أخبرنا ، وإذا قرأ عليك قل حدثنا .

[وسمع] ^(١) الجماعة المسمون أعلى هذا ، وصح .

هذه الآثار كلها في (ص ٩ أصل) بخط هبة الله بن الأكفاني ، سمعها من الخطيب البغدادي صاحب التاريخ من كتاب (تلخيص بغداد) وقد بحث عنها فوجدت الأثر الأول منها ، وهو (رقم ٥٢) في ترجمة الشافعي (ج ٢ ص ٦٤ - ٦٥) ووجدت أيضاً (رقم ٥٦) في ترجمة ابن القاي (ج ٤ ص ٣١٣) ولم أجد باقيها ، ولعلها مفرقة في مواضع منه يطول البحث عنها . والأثر (٥٦) نقل نحوه ابن حجر في توالي التأسيس (ص ٥١) عن ابن أبي حاتم عن الربيع .

كلمة لأبي حاتم (ص ٤ من الأصل)

٥٨- قال أبو حاتم : إذا قال الشافعي رحمه الله في كتبه « أخبرني الثقة عن ابن أبي ذئب » فهو ابن أبي ذئب . وإذا قال « أخبرني الثقة عن الليث بن سعد » فهو يحيى بن حسان . وإذا قال « أخبرنا الثقة عن الوليد بن كنيز » فهو عمرو ^(٢) بن أبي سلمة . وإذا قال « أخبرنا الثقة عن ابن جريج » فهو مسلم بن خالد الزنجي . وإذا قال « أنا الثقة عن صالح ، وولى التوأمة » فهو إبراهيم بن [أبي] يحيى ^(٣) .

هذه القائمة مكتوبة فوق عنوان الأصل الذي بخط ابن الأكفاني ، وأعطاه بخطه أيضاً ، وقد نقلها العلماء عن أبي حاتم وغيره ، ونقلوا نحوه مع بعض اختلاف ، وانظر تدريب الراوي لسيوطي (ص ١١٣ - ١١٤) .

- (١) الزيادة سائمة من الأصل بأكمل طرف الورقة ، فزادها لحاجة الكلام إليها .
(٢) في الأصل « عمر » وهو خطأ ، وانظر الرسالة (رقم ١٠٩٣) .
(٣) في الأصل « بن يحيى » وهو خطأ .

شعر للصنوبري في مدح أبي الحسن بن يزيد الحلبي

٥٩ — علي بن محمد بن إسحق بن يزيد الحلبي أبو الحسن الفقيه^(١)
قرأت بخط الحافظ أبي القاسم بن عساكر : أنا الشيخ الإمام أبو السعود
أحمد بن علي بن الحلبي^(٢) ، أنا الشيخ أبو منصور عبد المحسن بن محمد بن علي^(٣)
قراءة من لفظه ، في الحرم سنة سبع وستين وأربعمائة ، أنشدني أبو الحسن بن
يزيد الحلبي^(٤) لأبي بكر الصنوبري^(٥) فيه يمدحه :

يزيدُ الفقيهَ والفقيهاءَ حبًّا إليّ [قلبي] قهيهُ بنِي يزيدِ
تَنَاهَى ثم زاد على التناهي وأُشرفَ أن يزيدَ عليّ للزيدِ
أبا الحسنِ ابتليَ عمرًا مَدَاهُ مَدَى لُبْدٍ وليس مَدَى لَبِيدِ
وعش عيشًا جديدًا كل يوم قريرَ العينِ بالعمرِ للسديدِ
فكم من مستفادٍ منه علمًا^(٦) يمدُّ إليك كفَّ المستفيدِ

هذه القطعة مكتوبة في الأصل في (س ٨) ولم أعرف كاتبها ، وقد أجيبت دعوة الشاعر
للعالم ، فهاش مائة سنة .

(١) لم أجد هذه الترجمة في تاريخ ابن عساكر المحفوظ بالمكتبة التيمورية بدار الكتب ،
لأن فيها قصصًا في مواضع كثيرة ، منها هذا الموضع ، فترجمة «علي بن أبي طالب» تبدأ في
(ج ٢٩ ص ١٩٦) وتنتهي في (ج ٣٠ ص ١٨٤) ثم بعدها ترجمة «علي بن حبة الله»
تسقط من آباء من اسمه «علي» من باقي حرف البين إلى حرف الهاء .

(٢) له ترجمة في (ش ٤ : ٧٣) ومات سنة ٥٢٥ .

(٣) هو أبو منصور الشيباني البغدادي ، ولد سنة ٤١١ ومات سنة ٤٨٩ (ش ٣ : ٣٩٢)
(ق ١ : ٥٦٤) (ن ٤ : ٢١٥) .

(٤) هو الفقيه أبو الحسن بن يزيد الحلبي القاضي القاضي ، المحدث الكبير ، تزيل مصر ،
مات سنة ٣٩٦ عن ١٠٠ سنة (ش ٣ : ١٤٧) (قضاة مصر ص ٥٩٥) .

(٥) هو أحمد بن محمد بن الحسن الصنوبري ، شاعر معروف ، له ترجمة في (ش ٣ : ٢٠٩)
(مع ١ : ٤٥٦) (نس ورقة ٣٥٥) (فوات الوفيات ١ : ٧٧) ولم يذكرنا تاريخ وفاته .
وذكر في معجم البلدان في مادة «حب» باسم «محمد بن الحسن» وهو خطأ في طبعة
أوردية ومصر .

(٦) في الأصل «إلى» والزيادة ضرورية لوزن البيت ، فزدناها .

(٧) حكنا في الأصل بالنصب ، وهو شاهد آخر على إجابة الجار والمجرور مناب التفاعل مع
نصب للفصول ، كما تكرر في الرسالة (انظر رقم ٤٥ من فهرس الفوائد الثمينة) .

نسخة العماد بن جماعة^(١)

٦٠ — عنوان النسخة (لوحة رقم ١٢)

كتاب الرسالة من تصانيف الإمام الشافعي رضي الله عنه . رواية حرّمة بن يحيى التّجيبى^(٢) ، والربيع بن سليمان اللؤذن المصرى ، رحمهما الله ، عنه .

٦١ — إسناد العماد إسماعيل بن جماعة بالكتاب (لوحة رقم ١٢)

أخبرنا بها إجازة معينة المسند عبد الرحيم بن محمد المصرى^(٣) ، بإجازته المعينة لها من الحافظ أبى عمر عبد العزيز بن محمد بن جماعة^(٤) ، بروايته لها

(١) هو عماد الدين إسماعيل بن إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن ، وسيأتى باقى نسبه فى ترجمة جده ، كنيته أبو الفداء ، وعرف كأسلانه بابن جماعة ، ولد ببيت القدس فى ٢٢ رمضان سنة ٨٢٥ ، قرأ على الحافظ ابن حجر والجلال المثلّى وغيرهما . ترجم له (ش ٢ : ٢٨٤) ولم يذكر تاريخ وقاته ، وأظنه مات بعد السنائى .

(٢) « التّجيبى » بضم التاء ، وحرمة كنيته أبو حفص ، وهو المصرى الحافظ ، صاحب الشافعى وابن وهب ، روى عنه مسلم فى صحيحه ، صنف للبسوط والمختصر ، وروى كتب الشافعى ، ولد سنة ١١٦ ومات فى شوال سنة ٢٤٣ (التهذيب ٢ : ٢٢٩) (ح ٢ : ٦٣) (ش ٢ : ١٠٣) (ط ١ : ٢٥٧) (خ ١ : ١٩٥) .

(٣) هو عبد الرحيم بن محمد بن عبد الرحيم بن على ، فاضل الدين بن الفرات المصرى الحنفى ، ولد بالقاهرة سنة ٧٥٩ ، أخذ عن كثير من علماء عصره ، وأخذ عنه السنائى وغيره ، مات يوم السبت ٢٦ ذى الحجة سنة ٨٥١ ، قال ابن حجر : « قد جاوز التسعين ممثما بسمه وصره ... وهو الآن مسند البيار المصرية » (ش ٤ : ١٨٦ — ١٨٨) وأخطأ السنائى فذكر كذا إسماعيل بن إبراهيم بن جماعة فى شيوخ ابن الفرات ، مع أنه تلميذه كما هو ظاهر . والصواب ما ذكره بعد ذلك أنه « أجاز له فى عاشر شعبان سنة ٧٦٥ المز أبو عمر بن جماعة فهرست تروياته بالسباع والإجازة » .

(٤) هو عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن صخر الكنانى ، عز الدين فاضل المسلمين ، ولد فى ٩ محرم سنة ٦٩٤ ، وولى قضاء البيار المصرية سنة ٧٣٨ ومات بمكة فى ١٠ من جادى الأولى سنة ٧٦٧ (ش ٦ : ٢٠٨) (در ٢ : ٣٧٨) (ط ٦ : ١٢٣) (ذ ١٤١ ، ٣٦٣) .

عن أبي الحسن يوسف بن محمد بن إبراهيم المشقي^(١) مشافهةً ، قال :
 أنا الحسين بن إبراهيم الإرطلي ، ويوسف بن مكتوم القيسي ، وعبد الله بن بركات
 القرشي ، وإسماعيل بن إبراهيم التنوخي ، قالوا : أنا أبو طاهر بركات بن إبراهيم
 الخشوعي سمعنا ، قال الإرطلي : خلا الجزء الأول فإجازةً منه ، بسنده باطنها ،
 إسماعيل بن جماعة .

٦٢ - إسناده آخر له

وأخبرني جدي عبد الله بن جماعة عن جمع من أصحاب البدر بن جماعة
 عنه^(٢) ، أنا الحسين بن إبراهيم الإرطلي ، وإسماعيل بن إبراهيم التنوخي ، عن بركات
 الخشوعي ، بسنده .

٦٣ - إسناده آخر له

وأخبرني به الحافظ برهان الدين سبط ابن المغمى إجازةً^(٣) ، بسامعه
 للنصف الثاني منه من العلامة بهاء الدين أحمد بن حمدان الأذري^(٤) ، أنا عبد المؤمن

(١) هو سبط الإمام إسماعيل بن إبراهيم بن شاذان التنوخي ، وقد مضى سماعه منه ومن
 الثلاثة معه في أصل الربيع برقم (٢٨) .

(٢) سيأتي الكلام على هؤلاء في (رقم ٦٨) .

(٣) هو الحافظ أبو الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الحلبي ، سبط ابن المغمى ،
 لكون أمه بنت عمر بن محمد بن أحمد بن المغمى الحلبي . ولد في ٢٢ رجب سنة ٧٥٣
 وأخذ عن علماء عصره ، منهم البلقيني وابن اللقن والقيروزي والدي والعراقي ، وكتب بخطه
 الحسن العتيق شرح ابن اللقن على البخاري في مجلدين ، وأمله في ٢٠ مجلداً ، وصرح هو
 البخاري في مجلدين أيضاً . مات مجل يوم الاثنين ٢٦ شوال سنة ٨٤١ (ش ١ : ١٣٨ -
 ١٤٥) (ش ٧ : ٢٣٧) (ذ ٣٠٨ و ٣٧٩) .

(٤) هو شهاب الدين الأذري بفتح الراء ، نسبة إلى أذربعت ، بكسر الراء ، ناحية بالشام ،
 ولد سنة ٧٠٧ ، وله مؤلفات كثيرة ، مات مجل في ١٥ جادى الآخرة سنة ٧٨٣ (ش ٦ :
 ٢٧٨) (در ١ : ١٢٤) .

بن عبد العزيز الحارثي، أنا إسماعيل بن إبراهيم التنوخي، ويوسف بن مكتوم،
بسندهما .

٦٤ — إسناد آخر له

وأخبرني به جمع عن ابن أمثلة^(١) . . . عن أبي الحسن علي بن أحمد.
بن البخاري^(٢) إجازة، وإجازته من أبي طاهر بركات بن إبراهيم، بسنده .

العنوان (رقم ٦٠) مكتوب بخط نسخي هو خط كاتب النسخة، ولم أرفه، ولم يذكر تاريخ كتابتها، والراجح عندي أنها كتبت للسادة إسماعيل بن جماعة ليرأها على جده الحافظ عبد الله بن محمد بن جماعة، وسيأتي مجلس السماع (رقم ٦٨) وأما الأسانيد (رقم ٦١ - ٦٤) فلها كلها بخط السادة إسماعيل (لوحة رقم ١٧) .

٦٥ — فائدة مكتوبة على العنوان (لوحة رقم ١٢)

قال : أبو القاسم عثمان بن سعيد الأنماطي أخذ الفقه عن المزني والربيع،
وأخذ عنه ابن سريج، وكان سبب نشاط الناس في كتب الشافعي . قال عن
المزني : أنا أنظر في كتاب الرسالة عن الشافعي منذ خمسين سنة، ما أعلم
أني نظرت فيه مرة إلا وأنا أستفيد منه شيئاً لم أكن عرفته .

(١) هو عمر بن حسن بن يزيد بن أمية بن جمة اللراغي ثم الحلبي ثم العمشقي ثم الزري،
للمعمور بابن أمية، مسند مصر، ولد في ١٨ رجب سنة ٦٧٩ قال ابن حجر : «ووم من
أρχه بعد ذلك» . حدث بالكثير، ورحل إليه الناس، وحدث نحواً من ٥٠ سنة، مات في
٨ ربيع الآخر سنة ٧٧٨ وقد كاد يتم ١٠٠ سنة (ش : ٦ : ٢٥٨) (در : ٣ : ١٥٩)
(٢) هو الفهر بن البخاري، مسند الدنيا، على بن أحمد بن عبد الواحد القدسي الحلبي، ولد
في آخر سنة ٥٩٥، وحدث بمصر ودستق وبنسلا وغيرها، روى الحديث فوق سبعين سنة،
وصح عنه الأئمة الحفاظ، منهم للنفري والميماطي وابن دقيق العيد وتقي الدين بن تيمية . مات
يوم الأربعاء ٢ ربيع الآخر سنة ٦٩٠ (ش : ٥ : ٤١٤) (ك : ١٣ : ٣٢٤) .

هذه القائمة مكتوبة بقلم نخين ، وأظهرها بخط إسماعيل بن جماعة أيضاً ، لحرب الشبه بين خطها وخط ما قبلها مع اختلاف القلم . وأبو القاسم الأعظمي للذكور مات يفتاد في شوال سنة ٢٨٨ وهذه القائمة مذكورة بنصها تقريباً في ترجمته (خ : ٣٩٢) وله ترجمة أيضاً في تاريخ بغداد (١١ : ٢٩٢) وفي (ش : ٢ : ١٩٨) .

صورة أول النسخة

٦٦ — بسم الله الرحمن الرحيم . وهو حسبنا ونعم الوكيل . أخبرنا الأمين . الثقة أبو طاهر بركات بن إبراهيم بن طاهر الخشوعي قراءة عليه ، قال : أخبرنا الشيخ الأمين أبو محمد هبة الله بن أحمد الأكفاني قراءة عليه وأنا أسمع ، في شهر سنة ثمان عشرة وخمسة ، قال : أخبرنا الشيخ أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن موسى السلمي الحداد قراءة عليه في شهر ربيع الآخر سنة ستين وأربعمائة ، قال : أخبرنا الحافظ أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر الرازي قراءة عليه في بيته سنة ست وأربعمائة ، وأبو القاسم عبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد الشيباني قراءة عليه سنة ثمان وأربعمائة ، قال : أخبرنا أبو علي الحسن بن حبيب بن عبد الملك الفقيه الحصارى ، قال : أخبرنا الربيع بن سليمان الرازي ، قال : حدثنا الشافعي رضي الله عنه ، قال :

هنا الإسناد مكتوب في أول الصفحة الثانية من النسخة عند بدء الكتاب ، كمادة المقدمين . في ذكر أسانيدهم إلى المؤلفين في أوائل الكتب . ويظهر من هنا أن هذه النسخة كتبت عن نسخة لأحد السامعين من أبي طاهر الخشوعي ، ممن وصل إسماعيل بن جماعة إسناده بهم ، في الأسانيد الماضية (رقم ٦١ — ٦٤) . وهذا الإسناد مصدق كل التصديقات للإسناد المذكورة على أصل الربيع ، فانظر صمغ أبي طاهر من ابن الأكفاني سنة ٥١٨ (رقم ١٨) وصمغ ابن الأكفاني من أبي بكر الحداد سنة ٤٦٠ (رقم ١٢) وصمغ أبي بكر من تمام وعبد الرحمن سنن ٤٠٦ و ٤٠٨ (رقم ٤ ، ٣٠) .

إسناد آخر

٦٧ - طريق آخر ، بسم الله الرحمن الرحيم . أنا الشيخ أبو غالب أحمد بن الحسن بن أحمد بن البنا الفقيه^(١) رحمه الله قراءة عليه وأنا أسمع ، في جمادى الآخرة سنة إحدى وعشرين [وخمسة] ، قيل له : أخبركم الشيخ أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد الأبنوسي^(٢) قراءة عليه وأنت تسمع فأقرّ به ، قال : أخبرنا أبو حفص عمر بن إبراهيم بن أحمد الكتّاني القرشي^(٣) ، قال : أنا أبو الحسن موسى بن جعفر بن محمد بن قرين الثماني^(٤) ، قال : أنا الربيع بن سليمان المرادي ، قال أنا الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه .

هذا الإسناد مكتوب بحاشية الاسناد التي قبله في النسخة ، وكلة « وخمسة » مكتوبة فوق السطر بالهجرة . وهو إسناد لا يصل بأسناد أصل الربيع ، بل هو طريق منفرد لها .

(١) هو مسند العراقي البغدادي الحنظلي ، مات في صفر سنة ٥٢٧ وله ٨٢ سنة (ق ١ : ٤٥) (ش ٤ : ٧٩) وذكر فيه باسم « أحمد بن علي » وهو خطأ ، فأبوه الفقيه الزاهد القرشي اسمه « الحسن بن أحمد بن عبد الله أبو علي بن البنا » له ترجمة في (ش ٣ : ٣٢٨) وطلبات المناظرة لابن أبي هيثم (ص ٣٩٧) .

(٢) لم أجد تاريخ وفاته ، وذكر في (ق ٢ : ٨٧) وأنه روى القراءة عن أحمد بن عبد الله السوسنجري سنة ٣٩٠ وروى عنه القراءة الأخوان أحمد ويحيى ابنا الحسن بن أحمد بن عبد الله . يعني أبا غالب بن البنا وأخاه . ثم وجدت الأبنوسي هذا في تاريخ بغداد (١ : ٢٥٦) وأنه صح من البارقطني ، ولد سنة ٣٨١ ومات في شوال سنة ٤٥٧ .

(٣) هو صاحب أبي بكر بن مجاهد ، قرأ عليه وسمع منه كتابه في القراءات ، ولد سنة ٣٠٠ ومات في ١١ رجب سنة ٣٩٠ (ش ٣ : ١٣٤) (ق ١ : ٥٨٧) (تاريخ بغداد ١١ : ٢٦٩) .

(٤) هو من شيوخ البارقطني ، وكان حجة ، ولد في المحرم سنة ٢٤٦ ومات يوم الأربعاء ١٢ ذي القعدة سنة ٣٢٨ (تاريخ بغداد ١٣ : ٦٠) .

البيع على الجمال ابن جماعة سنة ٨٥٦ (لوحة رقم ١٣)

٦٨ — الحمد لله وحده . قرأتُ جميع (كتاب الرسالة) هذا ، على مولانا شيخ الإسلام الخطيبى الجالى أبى محمد عبدالله بن جماعة^(١) ، فسخ الله فى مدته ، وأخبر به قراءة عن العلامة أبى إسحق إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد الشافى^(٢) ، والشرف أبى بكر بن الحافظ عز الدين عبد العزيز بن جماعة^(٣) إجازة ، قالأ : أنا قاضى القضاة بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة^(٤) ، أنا الحسين بن إبراهيم الإربلى ،

(١) هو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن سعد الله بن جماعة بن على بن جماعة بن حازم بن صخر بن عبد الله ، الكتانى الحوى القدى الشافى ، ولد فى ذى القعدة سنة ٧٨٠ بيت القدس ، من أسرة نبغ فيها كثير من العلماء الكبار ، عرف كل منهم بابن جماعة . أخذ عن شيوخ عصره ، منهم ابن الجزرى وابن اللقن والعراقى والميمنى ، وكان خيراً همة متواضعا ، كتب الخلاوة والبادة والتهجد ، مذكوراً بابانة الدعوة ، مات بالرملة فى ذى القعدة سنة ٨٦٥ (ش : ٥ : ٥١) (ش : ٧ : ٣٠٥) .

(٢) هو التوخى البلى الأصل ، الفهقى للنشأ ، نزيل القاهرة ، ولد سنة ٧٠٩ وأخذ عن العلماء الكبار ، منهم البرزالي والزرى وأبو حيان ، ومهر فى الفرائد ، وهو من أخذ عنه الحافظ ابن حجر ولازمه طويلا ، وكان يعرف بالبرهان الشافى الضرير ، لما ذهب بصره ، مات ليلة الاثنين ٨ جمادى الآخرة سنة ٨٠٠ (در : ١ : ١١) (ش : ٦ : ٣٦٣) (ق : ١ : ١٣)

(٣) هو أبو بكر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة ، يعرف كسلفه بابن جماعة ، ولد فى ٣ ذى القعدة سنة ٧٢٨ ، قال الحافظ ابن حجر : « كان يكتب خطا حسنا ، ولديه فضائل ، وأجته يتناول الكتاب المكتوب المطوى ، فيقرأ ما فيه ، وهو فى كنه من غير أن يشاهد بامله ... وكان يدرى أشياء عجبية صناعية » . مات فى ١٤ جمادى الأولى سنة ٨٠٣ (ش : ١١ : ٤٧) (ش : ٧ : ٢٧) .

(٤) هو شيخ الإسلام ، قاضى القضاة بمصر والعالم ، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة ، يدر الدين أبو عبدالله الحوى المصرى الشافى ، ولد عشية الجمعة ٤ ربيع الثانى سنة ٦٣٩ =

وإسماعيل بن إبراهيم التنوخي، إجازة ، قالأ : أنا أبو طاهر بركات بن إبراهيم الخثومي ، بسنده في أوله^(١) . فسمع جميع الكتاب والذي الخطيب الإمامي العالي برهان الدين أبو إسحق إبراهيم ابن المسمع^(٢) ، وأخوه محمد وموسى ، والأخوان العلافي النجفي محمد^(٣) ، وعبد الدين أحمد^(٤) ، والفضل زين الدين عبد الكريم بن أبي الوفاء ، وشمس الدين محمد بن الجمال يوسف بن الصفي المصري^(٥) ، وزين الدين عمر بن عبد المؤمن الحلبي^(٦) ، وعلى بن خليل بن أبي قيس ، وسمع مئونة جماعة ، فسمع الأخ عز الدين من أوله ، وكذلك ناصر الدين محمد بن غرس الدين خليل الترحمان ، إلى (باب الملل في الأحاديث) ، والعز عبد العزيز قط من (باب الاجتهاد) إلى آخر الكتاب ، وزين الدين

بحمادة ، وتبر في العلوم ، وتميز في التصير والفق ، وجمع وصف ، وولي قضاء الاقليم ، تحدث سيرته ، أضر بآخر عمره ، فاهبط للعبادة قريبا من ست سنين ، ومات في جادى الأول سنة ٧٣٣ (حر ٣ : ٢٨٠) (ش ٦ : ١٠٥) (ذ ١٠٧) (ط ٥ : ٢٣٠) (١) يشير إلى الاسناد للآخي برقم (٦٦) .

(٢) هو والد إسماعيل ، وابن المسمع عبد الله ، عرف كياقي أسرته بإبن جماعة ، ولد سنة ٨٠٥ بيت المقدس ، وولى قضاء بلعه وخطابتها ، مات في آخر صفر سنة ٨٧٢ (ش ١ : ٧٢) .

(٣) هو أخو الصاد إسماعيل بن جماعة ، وهو أبو البقاء نجم الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة ، فاضى القضاء ، شيخ الإسلام ، ولد بالقدس في أواخر صفر سنة ٨٣٣ ، صنع من جده ومن الحافظ ابن حجر وغيرهما ، مات بالقدس سنة ٩٠١ (ش ٨ : ٩) (ش ٦ : ٢٥٥) .

(٤) هو أخو الصاد بن جماعة أيضاً ، كان خطيباً بالمسجد الأقصى ، مات ليلة السبت رمضان سنة ٨٨٩ وقد زاد على ٥٠ سنة (ش ١ : ١٩٥) .

(٥) هو أبو الفتح محمد بن يوسف بن أحمد الفاهري الشافعي ، ولد سنة ٨٢٤ ، ولازم الحافظ ابن حجر وسمع عليه الكثير ، مات في ذى الحجة سنة ٨٩٢ (ش ١٠ : ٨٩) .

(٦) ترجم له في (ش ٦ : ٩٩) وقال « الحلبي » بدل « الحلبي » . ولد سنة ٧٨٩ ولم يذكر تاريخ وفاته .

عبد الرحمن بن أحمد بن غازي^(١) من (باب الصنف الذي يبين سياقه معناه) إلى آخر الكتاب ، وكذلك علي بن حسن بن الوزان ، وغرس الدين خليل بن الشهاب أحمد بن فطسا^(٢) [سمع الكتاب خلا^(٣)] من قوله في (باب الحجة بتثبيت خبر الواحد) : « قال الشافعي ثنا سفيان » فذكر حديث عمر « أذكر الله امرءاً سمع من النبي صلى الله عليه وسلم في الجنين شيئاً » الحديث ، إلى حديث سميد بن جبير « قال قلت لابن عباس إن نوحاً البكالي يزعم أن موسى صاحب الخضر ليس موسى بنى إسرائيل » الحديث ، ويوسف وإبراهيم ولدا تاج الدين عبد الوهاب قاضي الصلت^(٤) ، من (باب كيف البيان) إلى (باب الصنف الذي يبين سياقه معناه) ، وسمع إبراهيم فقط من (باب اللال في الأحاديث) إلى (باب الاجتهاد) ، وشرف الدين موسى بن شيخ التنكزية من (باب النهي عن معنى أوضح من معنى قبله) إلى (باب الاجتهاد) ، وعلاء الدين علي بن إبراهيم الغزالي^(٥) من أول الكتاب إلى (باب الصنف الذي يبين سياقه معناه) ،

(١) هو الزرعي المقدسي ، سبط المسمع عبد الله بن جماعة ، لازم الكمال بن أبي شريف ، مات قبل السكهوة سنة ٨٨٩ (ض ٤ : ٥٥) .

(٢) هكنا في السماع بدون خط ، ولم أعرف من هو ؟

(٣) الزيادة مثبته بحاشية السماع بخطه وسيشير إلى توكيدها في آخره .

(٤) لم أجد ترجمة يوسف ، أما إبراهيم فقد ذكره السخاوي ، وأنه رآه في مكة مجاوراً على خير في سنة ٨٩٧ ولم يذكر وفاته . وأبوهما عبد الوهاب بن أبي بكر بن أحمد بن عبد الفتق الشافعي ، ولد سنة ٨٣٣ هجرياً ، وولى قضاء الصلت ، مات سنة ٨٩٣ (ض ١ : ٧٣ ، ٥ : ٩٩) . ويظهر من هنا أن يوسف وإبراهيم كانا طفلين وقت السماع ، لأن أباهما كان شاباً في سنة ٨٥٦ .

(٥) ذكره السخاوي فقال : « تزيل بيت المقدس المتوفى به في » ولم يذكر تاريخ الوفاة (ض ٥ : ١٦٠) .

وزين الدين عبد القادر بن قطلوشاه من حديث ابن عمر^(١) «أذكر الله امرأاً سمع من النبي صلى الله عليه وسلم في الجنين شيئاً» إلى آخر الكتاب . وأجازهم السمع رواية الكتاب وما يجوز له روايته ، لافظاً قوله عقب القراءة ، وكانت في ستة مجالس ، آخرها نهار الخميس سابع عشر صفر سنة ٨٥٦ قاله وكتبه إسماعيل بن جماعة والملحق على الهامش [سمع الكتاب خلا] صحيح ما إسماعيل بن جماعة .

ثم كتب الشيخ السمع بخطه تحت ذلك ماضيه :

« صحيح ذلك . كتبه عبد الله بن محمد بن جماعة ، غفر الله تعالى له . »

هذا مجلس السماع المتيقن بخط إسماعيل بن جماعة في آخر نسخة القروية على جده الجليل بن جماعة ، وتحت خط جده إثباتاً لصحته ، وهو المصور هنا (لوحة رقم ١٣) .

(١) كذا بخطه في السماع ، والحديث حديث عمر .

فهرس أعلام الساعات

وما ألحق بها^(*)

- | | |
|--|--|
| * إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد الثاني ٦٨ | * إبراهيم بن محمد بن أبي بكر النعمي ٢٤ |
| * إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن شاكر | ٢٥ |
| التنوشي ٢٨ | |
| * إبراهيم بركات بن إبراهيم الخنوصي ٢٢ | * إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي ٦٣ |
| ٢٢ ، ٢٦ ، ٢٧ | إبراهيم بن مهدي بن علي الشاغوري ٢١ |
| * إبراهيم بن الحسن بن طاهر بن الحسن الخوي | * أحمد بن إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن جماعة |
| ١٦ | عبد الدين ٦٨ |
| * إبراهيم بن حمزة المبرجاني ١٢ | أحمد بن إبراهيم النيسابوري ٤ ، ٤ |
| * إبراهيم بن خالد الكلي أبو نور ٥٢ | أحمد بن أبي بكر بن أبي الحسن البصري ٢١ |
| * إبراهيم بن داود بن طاهر القاضي ٢٦ ، ٢٧ | * أحمد بن الحسن بن أحمد البنا ٦٧ |
| * إبراهيم بن طاهر بن بركات الخنوصي ١٦ | * أحمد بن الحسن بن هبة الله بن عساكر ١٩ |
| * إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن جماعة ٦٨ | * أحمد بن حمدان الأندلسي ٦٢ |
| إبراهيم بن عبد الوهاب بن أبي بكر ابن قاضي | أحمد بن راشد بن محمد القرشي ١٦ ، ١٧ |
| الملت ٦٨ | أحمد بن سليمان الزواوي ٢٨ |
| * إبراهيم بن عبد الوهاب بن علي الهمداني ٢٦ | أحمد بن عبد الله بن الحسين ٢٨ |
| ٢٢ ، ٢٣ | أحمد بن عبد الباقي بن الحسين القيسي ١٥ |
| * إبراهيم بن علي بن إبراهيم الاسكندراني ٢٢ | أحمد بن عبد الواحد الزمكاني ٢٨ |
| ٢٣ ، ٢٤ | أحمد بن عساكر بن عبد الصمد ٢٢ ، ٢٣ |
| * إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحناني ٢ ، ٤ ، ٤ | أحمد بن علي الصراني ٢ ، ٤ ، ٤ |
| ٣٢ ، ٧ ، ٦ | |

(*) الأرقام أرقام الساعات . وكل اسم بجواره نجمة فله ترجمة في أول موضع ذكر فيه .

* أحمد بن علي بن الجيلي ٥٩

أحمد بن علي بن عموذ الصهرزوزي ٢٨

أحمد بن علي بن يعل السلي ٢٢ ، ٢٣

أحمد بن أبي القاسم بن منصور الجرجاني ١٩

* أحمد بن محمد بن الحسن أبو بكر الصنوبري

٥٩

أحمد بن ناصر بن طمان البصراوي [الموراني]

٢١

أحمد بن يحيى بن عبد الرازق القنسي ٢٦

٢٧

أحمد بن حسن بن علي الأديسي ٢٢

٢٣

إسحق بن سليمان بن علي ٢١

إسماعيل بن إبراهيم بن أحمد بن عبد القيسي ١٨

* إسماعيل بن إبراهيم بن شاذل التنوخي ٢٨

٦١ - ٦٣ ، ٦٨

* إسماعيل بن إبراهيم بن عبد الله بن جماعة ٦٠

٦٤ ، ٦٨

* إسماعيل بن إبراهيم بن محمد بن أحمد القيسي

١٨

إسماعيل بن أبي جعفر أحمد بن علي القرطبي

٢٤ ، ٢٥

إسماعيل بن جماعة = إسماعيل بن إبراهيم

بن عبد الله

إسماعيل بن عمر بن أبي القاسم الاسفندبادي

٢١

ابن أمية = عمر بن حسن بن يزيد

بن أمية

اليد بن جماعة = محمد بن إبراهيم بن جماعة

* بلد بن أبي المسر بن إسماعيل البريزي ٢٤

٢٥

* بركات بن إبراهيم بن طاهر الحنوشي ١٨

٢٢ - ٢٨ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٦

٦٨

أبو البركات بن عبد الواحد بن محمد بن السلم ٢٠

بركاسا بن فرجاء بن فرون الديلي ٢١

برهان الدين سبط ابن المصطفى = إبراهيم بن

محمد بن خليل

أبو بكر بن حرز الله بن حجاج ٢٥

أبو بكر الصنوبري = أحمد بن محمد بن الحسن

أبو بكر بن طاهر بن محمد أبو جردى ٢١

* أبو بكر بن عبد العزيز بن جماعة ٦٨

أبو بكر بن علي بن السلم = محمد بن علي

أبو بكر بن محمد بن طاهر أبو جردى ٢١

أبو بكر بن محمد بن أبي الفضل الخلاطي ٢٨

أبو بكر بن ناصر النجار ١٩

تمام بن حيدر الأنصاري ١٦

* تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر الرازي

٨ - ١١ ، ٢٩ - ٣١ ، ٦٦

تمام بن محمد بن عبد الله بن أبي جيل ١٦

أبو ثور = إبراهيم بن خالد الكلي

جامع بن ياقن بن عبد الله التيمي ٢٢

* جعفر بن أحمد الشاماني ٥٢

جعفر بن عبد الله بن طاهر ٢٤

جعفر بن محمد بن يوسف النوفلي ٢٨ ، ٤٤

* حملة بن يحيى النجفي ٦٠

الحسن بن إسماعيل بن حسن الاسكندراني

٢١

* الحسن بن حبيب بن عبد الملك الحصارى

١٨٣، ٨ - ١١، ٢٩ - ٣٢، ٦٦

* الحسن بن أبي عبد الله بن صدقة الصفي

٢٦، ٢٧

* الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي

* الحسن بن علي بن الحسن بن عساكر

الحسن بن علي بن عبد الله الباعثاني

الحسن بن علي بن عقيل بن علي التلي

٢٣، ٣١

الحسن بن علي بن أبي نصر الهذلي

الحسن بن محمد بن عبد الله الباعثاني

* الحسن بن مسعود بن الوزير

* الحسن بن هبة الله بن محفوظ بن مصري

أبو الحسن بن يزيد الحلبي = علي بن محمد

بن إسحق

* الحسين بن إبراهيم بن الحسين الأرملي

٦١، ٦٢، ٦٨

الحسين بن أحمد بن عبد الواحد الاسكندراني

١٨

الحسين بن أحمد بن عبد الوهاب الاسكندراني

١٨

الحسين بن خضر بن الحسين بن عبدان

الحسين بن عبد الرحمن بن الحسين بن عبدان

٢١

أبو الحسين بن علي بن خلدون

الحسين بن محمد المحوزي

الحسين بن محمد بن أبي نصر الهذلي

الحسين بن هبة الله بن محفوظ بن مصري

٢١

حزبة بن إبراهيم بن عبد الله

* حزة بن أحمد بن حزة القلاسي

حيفة بن عبد الرحمن البريندي

عبد بن منصور بن إسحق الأشعري

* الحضر بن شبل بن الحسين الحارثي

* الحضر بن عبد الحسن القراء

خليل بن أحمد بن طسا

داود بن عيسى بن عمر الهكاري

سالم بن تمام بن عثمان الرضوي

سعيد بن الحسن بن عثمان الهوساني

سعيد بن عمر بن أحمد الموصلي

سلطان بن حزة الحداد

سيد بن تمام بن حيدة الأصاري

أبو طالب بن عثمان بن علي الطاردي

* طاهر بن بركات بن إبراهيم الخفوي

٣٤

* طلحة بن عبد الله بن الحسن بن طلحة التيسبي

٨، ٩

* ظفر بن الظفر الناصري

عبد الله بن أحمد بن الحسن التنباطوري

الحفاف

* عبد الله بن أحمد السمرقندي

* عبد الله بن بركات بن إبراهيم الخفوي

٢٨، ٦١

عبد الله بن جماعة = عبد الله بن محمد

بن عبد الرحمن

* عبد الله بن الحسن بن طلحة التيسبي

عبد الله بن الحسين بن محمد الحارثي

عبد الرحمن بن حصين بن حازم الأموى ٢١
عبد الرحمن بن أبي رشيد بن أبي نصر
المهماني ٢١

عبد الرحمن بن عبد الله الحلبي ٢١
عبد الرحمن بن عبد الواحد بن مرة ١٩
عبد الرحمن بن علي بن عبد الجبوي ٢١
* عبد الرحمن بن عمر بن نصر الشيباني
١ - ٨٠٦ - ١١١ - ٢٩ - ٣٢ - ٤٦
- ٤٨ - ٦٦

عبد الرحمن بن عبد بن الحسن العراقي ٢١
* عبد الرحمن بن عبد بن الحسن بن صاكر
٢١

* عبد الرحمن بن عبد بن مرشد بن منفذ ٢١
عبد الرحمن بن أبي منصور بن لسم بن الحسين
٢١

عبد الرحمن بن يونس بن إبراهيم البولس
٢٦ - ٢٧

* عبد الرحيم بن عبد بن الحسن بن صاكر
٢١

* عبد الرحيم بن عبد المصري ٦١
عبد الرحيم بن مخلص بن السلم الذكرووي
٢٦ - ٢٧

* عبد الرزاق بن نصر بن السلم بن نصر ١٦
* عبد الصمد بن الحسين بن أحمد التميمي ١٦
* عبد العزيز بن أحمد بن عبد السكتاني ٤٩ -

٥١
عبد العزيز بن عثمان بن أبي طاهر الأرملي
٢٦ - ٢٧

عبد الله بن سالم بن تمام العرضي ٢٦ ،
٢٧

* عبد الله بن عبد الرحمن بن أحمد بن صابر
١٦ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣١

عبد الله بن عثمان السقلي ١٩
* عبد الله بن محمد بن الحسن بن صاكر ٢١
عبد الله بن محمد بن سعد الله الخنقي ٢١
* عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن جماعة
٦٢ ، ٦٤ ، ٦٨

عبد الله بن محمد بن هبة الله الشيبازي ٢١
عبد الله بن محمد بن ياسين بن عبد الله الميني
٢١

عبد الله بن نصور بن أبي الوليد الأندلسي
٢٨
عبد الباقي بن محمد بن عبد الباقي التميمي ١٥ ،
١٦

* عبد الجليل بن عبد الجبار بن عبد الواسع
الأبهري ٢٦ ، ٢٧
عبد الحقائق بن حسن بن هياج ٢٢ ، ٢٣

عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن بن زروعة ١٥
عبد الرحمن بن أحمد بن الحسين القيسي ١٨
عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الباقي القيسي ١٨
* عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن صابر السلي
١٣ - ١٧ - ٣٦

* عبد الرحمن بن أحمد بن غزالي ٦٨
عبد الرحمن بن أبي الحسين القيسي ١٨
عبد الرحمن بن الحسين بن عبد الحناني ٨ -
١١

* عبد الواسع بن عبد الكافي بن عبد الواسع

الأبهرى ٢٦ ، ٢٧

عبد الوهاب بن أحمد بن عقيل السلمي ٢١

عثمان بن إبراهيم بن الحسين ٢١

* عثمان بن سعيد الأماطي ٦٥

عثمان بن علي بن الحسن اليوسى الربيعي ١٨

عثمان بن أبي محمد بن بركات الخشوعي ٢٧

عثمان بن محمد بن أبي بكر الأسفرايني ٢١

عز الدين بن إبراهيم بن عبد الله بن جماعة ٦٨

* علي بن إبراهيم الفزري ٦٨

* علي بن أحمد البخاري ٦٤

علي بن الحسن بن أحمد الموراني القطان ١٤

علي بن الحسن بن أحمد بن عبد الوهاب المري

١٥

* علي بن الحسن بن الحسن الكلابي ١٩

علي بن الحسين بن الحسن الكلابي ١٩

* علي بن الحسن بن هبة الله الحافظ بن عساكر

١٨ ، ٢١ ، ٣١ ، ٢٩

علي بن حسن الوزان ٦٨

علي بن الحسين بن صدقة الصراي ٤

علي بن خضر بن يحيى الأرموي ٢١

علي بن خليل بن أبي قيس ٦٨

علي بن عسكر الحوي ابن زين النجار ٢٢

* علي بن عقيل بن علي ضياء الدين الضلي

٢٠ - ٢٢ ، ٢٩ - ٣١ ، ٤٢

* علي بن القاسم بن علي بن الحسن بن عساكر

٢٤ ، ٢٥

* علي بن محمد بن إبراهيم الحناني ١ ، ٣ ، ٥٥

٣٢

عبد العزيز بن أبي علي بن علي بن محمد بن يحيى

القرشي ٢١

* عبد العزيز بن علي الكازروني ١٢

* عبد العزيز بن محمد بن جماعة ٦١

عبد الفتى بن سليمان بن عبد الله للفري ٢٣

* عبد القادر بن عبد الله الرهاوي ٢٢ ، ٢٣

عبد القادر بن قطوشاه ٦٨

عبد القادر بن محمد بن الحسن العراقي ٢١

عبد القادر بن يحيى بن يحيى الحياط ٢٨

عبد القوى بن عبد الحافي بن وحشى السلمي

٢٤ ، ٢٥

* عبد الكريم بن الحسن بن طاهر بن يمان

الحصني ١٨ ، ١٩

* عبد الكريم بن حزة الحنّاد ٣٤

عبد الكريم بن عبد الواحد الزملاكاني

٢٨

عبد الكريم بن محمد بن علي الكفرطاني

٢٣

عبد الكريم بن أبي الوفاء ٦٨

* عبد اللطيف بن محمد بن رزين الحموي ٢٨

* عبد المحسن بن محمد بن علي ٥٩

عبد الملك بن علي المصري ٨

عبد المؤمن بن عبد العزيز الحارثي ٦٣

عبد الهادي بن عبد الله الأتابكي ١٦

عبد الواحد بن عبد الوهاب بن عبد الله

الأنصاري ٢١

* عبد الواحد بن محمد بن السليم بن الحسن بن

حلال ١٥ ، ١٦ ، ٢٠ ، ٢٩ - ٣١

* عبد الواحد بن مهذب التوسخي ١٧

* علي بن محمد بن إسحق بن يزيد الحلبي الفقيه
أبو الحسن ٥٩

* علي بن محمد بن علي البالي ٢٦
علي بن محمد بن علي بن أبي الصلاء المصيصي

١٩
علي بن عمود بن علي الصهرزوزي ٢٨

* علي بن المسلم بن محمد بن الفتح السلي ١٨
علي بن الطغر بن إبراهيم الكندي ٢٨

* علي بن حبة الله بن علي البغدادي الأسدي
ابن مأكولا ٨ - ١١

* عمر بن إبراهيم بن أحمد الكتاني ٦٧
عمر بن أبي الحسن البغستاني ١٢

* عمر بن حسن بن يزيد بن أمية ٦٤
عمر بن عبد المؤمن الحلبي ٦٨

عمر بن موسى بن عمر بن موسى ٢٨
عمر بن ناصر التجار ١٨

عيسى بن أبي بكر بن أحمد الضرير الرافقي
٢١

عيسى بن حطان بن عبد الله الصرواني ١٩
عيسى بن نهبان الضرير البرداني ١٨

فارس بن أبي طالب بن نجا ٢١
فضالة بن نصر الله بن حواش الرضوي ٢١

فضائل بن طاهر بن حزة ٢١
أبو الفضل بن بركات بن إبراهيم الخثوعي

٢٣
أبو الفضل بن صرمة بن علي بن محمد الحاراني

١٩
أبو الفضل حفيد عبد الواحد بن محمد بن السلم

٢٠

* القاسم بن علي بن الحسن بن عساكر ٢١
أبو القاسم بن محمد بن معاذ الحرطاني ٢١

كامل بن محمد بن كامل التيمسي الكفرطاني
١٨

* محمد بن إبراهيم بن جماعة بدر الدين ٦١
٦٨

* محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن جماعة
نجم الدين ٦٨

محمد بن أحمد الغرابجودي ١٢
محمد بن أحمد بن محمد الأنبوسي ٦٧

* محمد بن أحمد بن نعمة بن أحمد القدسي ٢٨
محمد بن رطس الوزيري ١٩

محمد بن أبي بكر بن محمد الفطسي ٢٥
محمد بن أبي جعفر أحمد بن علي القرطبي

٢٤ - ٢٧ ، ٤٥
محمد بن الحسن بن حبة الله بن عساكر ١٩ ،

٤١
محمد بن الحسين بن الحسن الصهرستاني

١٣ - ١٥
محمد بن خليل الترجمان ٦٨

محمد بن راشد بن عبد الكريم بن الهادي
٢٥

محمد بن سيد بن إبراهيم الملاوي ٢٦
محمد السمرقندي = محمد بن أبي الوفاء

محمد بن شبل بن الحسين الحارثي ١٦
محمد بن صديق بن بهرام الصغار ٢٦ ،

٢٧

* محمد بن عبد الله بن الحسن بن طلحة النيسبي
٩٠٨

محمد بن عبد الله بن محمد بن جماعة ٦٨

* محمد بن عبد الوهاب بن عبد الله الأنصاري
٢١

محمد بن عبيد بن منصور اللؤلؤ ١٥

* محمد بن علي بن أحمد بن منصور النشائي ١٨

* محمد بن علي بن محمد بن موسى الحفاد السلي ٤٤

٨٠٤ - ١١٠٢٩ - ٣١٠٣٥٦٦

محمد بن علي بن محمد بن يحيى القرشي ٢١

محمد بن علي بن محمد الجني ٢٦٢٧

محمد بن علي بن محمود المهرزوزي ٢٨

* محمد بن علي بن السلم بن الفتح السلي ١٧٢٨
١٨٢٨

محمد بن علي النسيبي ٥

محمد بن عمر بن أبي الحسن الحموي ٢١

محمد بن أبي القاسم بن أبي طالب الأنصاري
٢٨

محمد بن القاسم بن علي بن الحسن بن عساكر
٢١

محمد بن محمد بن أبي جعفر القرطبي ٢٦٢٧

محمد بن محمد بن عبد الله الشافعي ٢٤٤٢

محمد بن محمد بن علي الطرسوسي ٨

* محمد بن محمد بن السلم بن الحسن بن هلال
١٥١٦٢٧

محمد بن محمد الدين بن عبد الله بن الحسين ٢٨
* محمد بن أبي نصر بن عبد الله الحميدي ٨١١

* محمد بن هبة الله بن محمد الشيرازي ٢١٢٣

محمد بن أبي الوفاء السمرقندي ٨٢٣

محمد بن يوسف بن أحمد بن خلف الساني
٢٦٢٧

* محمد بن يوسف بن الصفي المصري ٦٨

* محمد بن يوسف بن محمد البرزالي ٢٦٢٧

محمد بن يوسف بن محمد التوفي المروفي
بأبن الكنجي ٢٨٤٤

* محمد بن يوسف بن يعقوب الإربلي ٢٦٢٧

محمد بن علي بن أبي الفحام ابن النصال ٢٨

محمد بن مهدي بن الحسن بن الحضرة الأنصاري
التجار ١٨

محمد بن السلم بن عبد الرحمن التكروري
٢٦٢٧

مسعود بن أبي الحسن بن عمر الفيلسبي ٢١
مطاعن بن مكلم بن همار بن عجرة الحارثي
١٦

مفضل بن علي البراني ٨٩٠

مكلم بن عمر بن أحمد الموصل ٢١

أبو منصور بن أحمد بن محمد بن مصري ٢٥

* موسى بن جعفر بن محمد بن قرن الثاني ٦٧

موسى بن شيخ التنكزية ٦٨

موسى بن عبد الله بن محمد بن جماعة ٦٨

موسى بن علي بن عمر المسداني ٢١

نصر الله بن محمد بن الحسن بن عساكر ٢١

* نصر الله بن محمد بن عبد القوي العميصي
١٣١٥

* نصر بن السلم بن نصر التجار ١٦

✽ هبة الله بن أحمد بن محمد الأكفاني ١٢ -

641-49 644 640-44 64.

77 604 604 61. 630 638

هبة الله بن حمزة الحداد ٣٤

هبة الله بن علي البضادي = علي بن هبة الله

٤٣ هبة الله بن محمد بن عبد العزيز القرشي

* وهب بن سلمان بن أحمد السلي ١٨ ،

8-619

يحيى بن أحمد بن نعمة المقدسي ٢٨

* يحيى بن علي بن محمد بن زهير السبي ١٨

✱ يوسف بن الحسن بن عمر النابلسي ٢٦

يوسف بن عبد الوهاب قاضي الصلح ٦٨

✠ يوسف بن محمد بن إبراهيم الكردي الدمشقي

79 6 YA

يوسف بن محمد بن عبد الرحمن المصري الناصح

YV : YV

يوسف بن محمد بن يوسف البرزالي ٢٦

٥٢٨ يوسف بن مكرم بن أحمد القيسي

78 & 79

يونس بن سلمان بن أحمد السلمي ١٨





(من الأصل) وهو عنوان الجزء الأول بخط الريح



(ص ١٣ من الأصل) وهي أول الجزء الأول من الكتاب بعد الفوائد
لوحة رقم ٦

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

٥٨ الرسالة من تصنيف الامام

الكاتب من اهل غلطة - منى - مصر

الاجرة على من يبيع الفضة والتمتع بغيرها من الفضة والتمتع بغيرها

منه وادخله الى

...مجلسه ...

مجلس علمیه - دی ماه ۱۳۰۵ - تهران

مجلسه اول

حاشا له ان يفتخر به في الدنيا والآخرة

وہی ہے جو ان کے لئے ہے

قال: يا ابن آدم! اني قد جعل لك في الدنيا ما تشاء، فما تشاء فخذ، وما لا تشاء فترك.

و اما در بیان سبب تالیف کتاب الفوائد

عن علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام

من الحقائق التي يجب ان نعرفها ان

... ..



... ..

2010

٨ - مقدمة الرسالة

صورہ نسخہٴ جمعہ
لوحة رقم - ۱۶



لِلْإِسْلامِ الْمَطْلَبِي

محمد بن إدريس الشافعي

١٥٠٠ - ٢٠٤

لَمَّا نَظَرْتُ إِلَى الْإِسْلَامِ فِي أَهْلِ الْإِسْلَامِ
لَا تَبْقَى رَأْيِي كَلَامَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَإِنَّ لَكُمْ فِي الْإِسْلَامِ لَعْنَةً

عبد الرحمن بن محمد

بِتَحْقِيقِ الْإِسْلَامِ

إِلَى الْأَسْبَابِ

أَجْمَلُ مُحَمَّدٍ بْنُ إِدْرِيسَ

مكتبة مفتاح القرآن في دار الأمام

١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م / ٢٩٢

الطبعة الأولى

جميع الحقوق محفوظة للشارح

كان الشافعي كالشمس للدنيا ، وكالمافية للناس .
فانظروا هل لهُذين من خَلْفٍ ، أو منهما عِرَوضٌ ؟ !
(الإمام أحمد بن حنبل)

طالت مجالستنا للشافعي ، فما سمعتُ منه لحنَةً قط .
ولا كلمةً غيرها أحسنُ منها .
(عبد الملك بن همام النحوي صاحب السيرة)

الشافعي كلامُهُ لهُ يُحتجُّ بها .
(ابن همام أيضاً)

ألم ترَ آثارَ ابنِ إدريسَ بعَدَهُ دلائلُها في المشكلات لوامعُ
مَعالمُ يُنفِقُ الدهرُ وَهي خَوَالِدُ وَتَنخَفِضُ الأعلامُ وَهي فَوَارِعُ
مناهِجُ فيها للهُدى مُتَصَرِّفُ مَواردُ فيها للرِشادِ شُرائعُ



فمن يَلِكُ عِلْمُ الشافعيِّ إمامَهُ قَرَنَتْهُ في باحِثِ العلمِ واسِعُ
(أبو بكر بن دريد صاحب المجهرة)

كتب عبد الرحمن بن مهدي إلى الشافعي، وهو شاب، أن يضع له كتاباً فيه معاني القرآن، ويجمع قَبُولَ الأخبار فيه، ووجهَ الإجماع، وبيانَ النسخ والنسوخ من القرآن والسنة: فوضع له كتاب « الرسالة ».

قال عبد الرحمن بن مهدي: ما أصلي صلاةً إلا وأنا أدعو لشافعي فيها.

وقال أيضاً: لما نظرتُ « الرسالة » لشافعي أذهلتني، لأنني رأيتُ كلامَ رجلٍ عاقلٍ فصيحٍ ناصحٍ، فإني لأكثرُ الدعاء له.

قال اللزني [أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى، صاحبُ الشافعي، مات سنة ٢٦٤]:

قرأت كتاب « الرسالة » لشافعي خمسمائة مرة، ما من مرةٍ منها إلا واستفدتُ فائدةً جديدةً لم أستفدها في الأخرى.

وقال أيضاً:

أنا أنظر في كتاب « الرسالة » عن الشافعي منذ خمسين سنة، ما أعلم أني نظرتُ فيه من مرةٍ إلا وأنا أستفيد شيئاً لم أكن عرفته.

المجلد الأول من المؤلف

دوايد الربيع من سليل بن
محمد بن زكريا

هذا العنوان صورة من عنوان الجزء الأول من الأصل
وهو بخط الربيع بن سليل صاحب الثاني

رموز نسخ الرسالة

الأصل : نسخة الربيع بن سليمان ، مخطوطة بدار الكتب
المصرية ، وهى أقدم الكتب الثابت تاريخها . وقد
كتب الربيع بخطه فى آخرها إذناً بنسخها فى
ذى القعدة سنة ٢٦٥ وأنا أجزم بأنها كلها بخط
الربيع ، وأنه كتبها فى حياة الشافى ، أى قبل آخر
رجب سنة ٢٠٤

س - : نسخة مطبوعة بمصر بالمطبعة الشرفية فى سنة ١٣١٥
عن نسخة منقولة عن أصل الربيع .

ج : : نسخة مطبوعة بمصر بالمطبعة العلمية فى سنة ١٣١٢
س : : نسخة مطبوعة بمصر بالمطبعة الأميرية ببولاق فى
سنة ١٣٢١ مع كتاب « الأم » لشافى .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٣

... (١) الربيع بن سليمان قال :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أخبرنا أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان
بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب
بن عبد مناف المطلبى ، أبى عم رسول الله صلى الله عليه وسلم :
١ - الحمد لله الذى خلق السموات والأرض ، وجعل
الظلمات والنور ، ثم الذين كفروا بربهم يعدلون .

٢ - والحمد لله الذى لا يؤدى شكر نعمة من نعمه

(١) موضع الياء غير واضح في الأصل بموادى الزمن على الورق . ولكنه مفهوم مما كتب في أول الجزء الثالث من « الرسالة » أنه : [قال أبو القاسم عبد الرحمن بن نصر قال : نا أبو على الحسن بن حبيب ، قال نا الربيع بن سليمان] . وعبد الرحمن بن نصر هذا هو : أبو القاسم عبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد بن على بن محمد بن إبراهيم بن الحسين الشيباني الحنفى التوفى سنة ٤١٥ هـ وهو أحد راوى الرسالة عن أبى على الحسن بن حبيب بن عبد الملك الحصارى الفقيه التوفى سنة ٣٣٨ هـ ، والحصارى هو الذى رواها عن الربيع بن سليمان صاحب الشافى .

إِلَّا بِنِعْمَةٍ مِنْهُ ، تُوجِبُ عَلَى مُؤَدِّي مَاضِي نِعْمِهِ بِأَدَائِهَا : نِعْمَةٌ حَادِثَةٌ
يُحِبُّ عَلَيْهِ شُكْرُهَا .

٣ - وَلَا يَتَلَخُّ الْوَاصِفُونَ كُنْهَ عَظَمَتِهِ . الَّذِي هُوَ كَمَا وَصَفَ
نَفْسَهُ ، وَفَوْقَ مَا يَصِفُهُ بِهِ خَلْقُهُ .

٤ - أَمَحْدُهُ حَمْدًا كَمَا يَنْبَغِي لِكِرَمِ وَجْهِهِ وَعِزِّ جَلَالِهِ .

٥ - وَأَسْتَعِينُهُ أَسْتَعَانَةً مَنْ لَا حَوْلَ لَهُ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِهِ ^(١) .

٦ - وَأَسْتَهْدِيهِ بِهَدَاهِ الَّذِي لَا يَضِلُّ مَنْ أُنِّمَ بِهِ عَلَيْهِ ^(٢) .

٧ .. وَأَسْتَغْفِرُهُ لِيَا أَرْزَلْتُ ^(٣) وَأَخْرَجْتُ - : أَسْتَغْفَرُ مَنْ

يُغْرِ بِعُبُودِيَّتِهِ ، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَنْفَرُ ذَنْبَهُ وَلَا يُنْجِيهِ مِنْهُ إِلَّا هُوَ .

٨ - وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَنَّ

مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

٩ - بَعَثَهُ وَالنَّاسُ صِنْفَانِ :

١٠ - أَحَدُهُمَا : أَهْلُ كِتَابٍ ، بَدَّلُوا مِنْ أَحْكَامِهِ ، وَكَفَرُوا

بِاللَّهِ ، فَاقْتُلُوا كَذِبًا صَاغُوهُ بِالْسُّنَنِ ، فَخَلَطُوا بِحَقِّ اللَّهِ الَّذِي

أَنْزَلَ إِلَيْهِمْ ^(٤) .

(١) حَكَمْنَا فِي أَصْلِ الرِّبَاعِ ، وَهُوَ أَجُودٌ ، وَهُوَ لِلْوَاقِفِ لِمَا فِي ب. وَ ج. وَ فِي س. « إِبْلَاقَةٌ »

وَهُوَ تَحْرِيفٌ مِنَ النَّاسِخِ .

(٢) فِي ج. « مَنْ لَا ذَنْبَ عَلَيْهِ » وَهُوَ خَطَأٌ .

(٣) فِي اللِّسَانِ : « وَأَرْزَلْتُ الْعَمَى » قَرَبَهُ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : [وَأَرْزَلْتُ الْجَنَّةَ لِلنَّعْتَيْنِ] : أَيْ

قَرَبْتُ ... وَأَصْلُ الرِّزْلِ : الْقَرَبُ . . . وَفِي الْحَدِيثِ : [إِذَا أَسْلَمَ الْبَدَنُ خَسَنَ إِسْلَامَهُ

يَكْفُرُ اللَّهُ عَنْهُ كُلَّ سَجَةٍ أَرْزَلَهَا] أَيْ أَسْفَهَا وَقَرَّبَهَا . وَالْأَمَلُ فِيهِ الْقَرَبُ وَالْقَدَمُ .

(٤) فِي ج. « عَلَيْهِمْ » وَهُوَ خَطَأٌ .

١١ - فَذَكَرَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(١) لِنَبِيِّهِ مِنْ كُفْرِهِمْ ، فَقَالَ :
(وَلَئِنْ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْعُونُ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ
الْكِتَابِ ، وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ ، وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، وَمَا هُوَ
مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ^(٢)) .

١٢ - ثُمَّ قَالَ : (فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ
ثُمَّ يَقُولُونَ : هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ، فَوَيْلٌ لَهُمْ
بِمَا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ ، وَوَيْلٌ لَهُمْ بِمَا يَكْسِبُونَ^(٣)) .

١٣ - وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (وَقَالَتِ الْيَهُودُ : عُزَيْرُ ابْنُ اللَّهِ ،
وَقَالَتِ النَّصَارَى : الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ، ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ ، يُضَاهِيُونَ
قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا^(٤)) مِنْ قَبْلُ . قَاتَلَهُمُ اللَّهُ . أَتَى يَؤُفْسُكُونَ !
أَتُخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ .
وَمَا أُرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا . لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ . سُبْحَانَهُ
عَمَّا يُشْرِكُونَ^(٥)) .

١٤ - وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا
مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجَنَّةِ وَالطَّاعُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا :

(١) في ج « فذكر الله تبارك وتعالى » ولفظ الجلالة ليس في أصل الربيع .

(٢) سورة آل عمران (٧٨) .

(٣) سورة البقرة (٧٩) .

(٤) ذكر في الأصل من الآيتين إلى هنا ، ثم قال : « إلى قوله يعفكون » .

(٥) سورة التوبة (٣٠ و ٣١) .

هُوَ الَّذِي أَهْدَى مِنَ الدِّينِ آمَنُوا سَبِيلًا . أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ ، وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا^(١) .

١٥ -- وَصِفْتُ كَفَرُوا بِاللَّهِ فَأَبْتَدَعُوا مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ ، وَنَصَبُوا بِأَيْدِيهِمْ حِجَابًا وَخُشْبًا^(٢) وَصُورًا اسْتَحْصَنُوهَا ، وَبَزَوْا^(٣) أَسْمَاءَ أَفْعَلُوهَا ، وَدَعَوْهَا آلِهَةً عِبُدُوهَا ، فَإِذَا اسْتَحْصَنُوا غَيْرَ مَا عِبَدُوا مِنْهَا الْقُوَّةَ وَنَصَبُوا بِأَيْدِيهِمْ غَيْرَهُ فَعَبَدُوهُ : فَأُولَئِكَ الْمَرْبُ .

١٦ -- وَسَلَكْتُ طَائِفَةً مِنَ الْعَجَمِ سَبِيلَهُمْ فِي هَذَا ، وَفِي عِبَادَةٍ مَا اسْتَحْصَنُوا^(٤) مِنْ حُوتٍ وَدَابَّةٍ وَنَجْمٍ وَنَارٍ وَغَيْرِهِ .

١٧ -- فَقَدْ كَرَّ اللَّهُ لِنَبِيِّهِ جَوَابًا مِنْ جَوَابٍ بَعْضٍ مِنْ عِبَادٍ غَيْرِهِ مِنْ هَذَا الصَّنَفِ ، فَحَكِيَ جَلَّ تَنَاوُهُ عَنْهُمْ قَوْلَهُمْ : (إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ^(٥)) .

١٨ -- وَحَكَى تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَنْهُمْ^(٦) : (لَا تَدْرُونَ أَلَيْسَ لَكُمْ وَلَا تَدْرُونَ وَقَدْ لَا مِسْوَاعًا وَلَا يُمُوتُ وَيَعُوقُ وَنُسْرًا ، وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا^(٧)) .

(١) سورة النساء (٥١ و ٥٢) .

(٢) ضبط في أصل الربيع بفتح الحاء ، فيكون بالافراد ، وهو بالنم -- على أنه جمع -- أنسب للسياق وأجود .

(٣) « بَزَوْا » أي قَبَضُوا ، وللمصدر « التَبَز » بكون الباء ، والاسم « التَبَز » بفتحها .

(٤) في س « استحصنوه » وهو يخالف للأصل .

(٥) سورة الزخرف (٢٣) .

(٦) في س ، ب زيادة « أنهم قالوا » وهي زيادة تاجية بحاشية الأصل بخط مخالف لحظه ، ويظهر أنها زيادة من بعض القارئین فلم نستح لإبانتها .

(٧) سورة نوح (٢٣ و ٢٤) .

١٩ - وقال تبارك وتعالى : (وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا . إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ : يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا ۚ) (١) .

٢٠ - وقال : (وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ . إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ : مَا تَعْبُدُونَ ؟ قَالُوا : نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظُنُّهَا مَا كَفَيْنَ . قَالَ : هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ؟ أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ؟) (٢) .

٢١ - وقال في جماعتهم ، يَذْكُرُهُمْ مِنْ نِعْمِهِ ، وَيُخْبِرُهُمْ (٣) ضَلَالَتَهُمْ قَامَةً ، وَمَنْعَهُ (٤) عَلَى مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ : (وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ، وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ (٥) فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا . كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ) (٦) .

٢٢ - قال (٧) : فكانوا قَبْلَ إِتْقَانِهِ إِبْرَاهِيمَ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ (٨) : أَهْلُ كُفْرٍ فِي تَقَرُّبِهِمْ وَاجْتِمَاعِهِمْ ، يَجْمَعُهُمْ (٩) أَعْظَمُ الْأُمُورِ : الْكُفْرُ

(١) سورة مريم (٤١ - ٤٢) .

(٢) سورة الشعراء (٦٩ - ٧٣) .

(٣) في ج « ويخبرهم » وهو مخالف للأصل .

(٤) حكنا هو في أصل الربع ، مضبوطا بفتح الميم وتشديد التون المفتوحة . وهو الصواب . وفي النسخ المطبوعة « ومنه » وهو خطأ .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٦) سورة آل عمران (١٠٣) .

(٧) في ب وج « قال القاضي » وما هنا هو الموافق للأصل .

(٨) حكنا في أصل الربع : لم يذكر السلام .

(٩) في النسخ المطبوعة « بجمعهم » وما هنا هو الصواب ، قد ضبطت في الأصل

بِاللهِ ، وَابْتِدَاعُهُ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللهُ . تَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ، لَا إِلَهَ غَيْرُهُ ، وَسُبْحَانَهُ ^(١) وَبِحَمْدِهِ ، رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَخَالِقُهُ ،

٢٣ - مَنْ حَيٍّ مِنْهُمْ فَكَمَا وَصَفَ حَالَهُ حَيًّا : حَامِلًا قَاتِلًا
بِسَخَطِ رَبِّهِ ، مُزْدَادًا مِنْ مَعْصِيَتِهِ .

٢٤ - وَمَنْ مَاتَ فَكَمَا وَصَفَ قَوْلَهُ وَعَمَلَهُ : صَارَ إِلَى عَذَابِهِ .

٢٥ - فَلَمَّا بَلَغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ، فَتَحَ ^(٢) قَضَاءُ اللهِ بِإِظْهَارِ دِينِهِ
الَّذِي اصْطَفَى ^(٣) ، بَعْدَ اسْتِعْلَاءِ مَعْصِيَتِهِ الَّتِي لَمْ يَرْضَ - : فَتَحَ أَبْوَابَ
مَمَاطِهِ بِرَحْمَتِهِ ^(٤) ، كَمَا لَمْ يَزَلْ يَخْرِي - فِي سَابِقِ عَمَلِهِ عِنْدَ نَزُولِ قَضَائِهِ
فِي الْقُرُونِ الْخَالِيَةِ - : قَضَاؤُهُ ^(٥) .

٢٦ - فَإِنَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ : (كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً
فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ ^(٦)) .

٢٧ - فَكَانَ خَيْرُهُ الْمَصْطَفَى لَوْحِيهِ ، الْمُنْتَخَبُ لِرِسَالَتِهِ ،
الْمُفَصَّلُ عَلَى جَمِيعِ خَلْقِهِ ، يَفْتَحُ رَحْمَتَهُ ، وَخَتَمُ بُيُوتِهِ ، وَأَعْمَ مَا أُرْسِلَ بِهِ
رُؤْسُلُهُ ^(٧) قَبْلَهُ ، الْمَرْفُوعُ ذِكْرُهُ مَعَ ذِكْرِهِ فِي الْأُولَى ، وَالشَّافِعُ

(١) في « سبجانه » بدون واو اللفظ .

(٢) أى : ثبت وصار حقا . وفي « وحق » وفي « و » « لعم » وكلها تختلف للأصل .

(٣) في « ج » « اسطفاه » وهو يخالف للأصل .

(٤) في « ج » « فتح أبواب مَمَاطِهِ لِأَمْنِهِ » وهو يخالف للأصل .

(٥) « قضاؤه » : فاعل « يجرى » .

(٦) سورة البقرة (٢١٣) .

(٧) في « ج » « رسلا » وعليه فيكون « أرسل » بفتح المعزة مبنيًا لفاعل . وما هنا هو الذي

في أصل الريح .

المُسْقَعُ فِي الْأُخْرَى ، أَفْضَلُ خَلْقِهِ قَسَا ، وَأَجْمَعُهُمْ لِكُلِّ خُلُقٍ رِضِيَّةٌ فِي دِينٍ وَدُنْيَا . وَخَيْرُهُمْ نَسَبًا وَدَارًا - : مُحَمَّدًا عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ .
٢٨ - وَعَرَفْنَا وَخَلَقَهُ نِعْمَةُ الْخَاصَّةِ ، الْعَامَّةُ النَّفْعُ فِي الدِّينِ وَالْدُنْيَا ^(١) .

٢٩ - فَقَالَ : (لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ ^(٢) مَا عَشِيتُمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ^(٣)) .
٣٠ - وَقَالَ : (لَتَنْذِرُ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا ^(٤)) . وَأُمُّ الْقُرَى : مَكَّةُ ، وَفِيهَا قَوْمُهُ ^(٥) .

٣١ - وَقَالَ : (وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ^(٦)) .
٣٢ - وَقَالَ : (وَإِنَّهُ لَدِكُّكَ لَكَ وَلِقَوْمِكَ ، وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ ^(٧)) .

٣٣ قَالَ الشَّافِعِيُّ : أَخْبَرَنَا ^(٨) ابْنُ عُيَيْنَةَ ^(٩) عَنْ ابْنِ أَبِي

(١) هذا هو الصواب للوافق لأصل الربيع . وجاءت هذه الجملة في ب « وعرفنا خلقه لصفة للخاصة والعامة ، والنفع في الدين والدنيا » . وفي ج « وعرفنا خلقه ونعمه الخاصة والعامة ، والنفع في الدين والدنيا » . وكلاهما خطأ .

(٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « لَكَ : رَءُوفٌ رَحِيمٌ » .

(٣) سورة التوبة (١٢٨) .

(٤) سورة الشورى (٧) .

(٥) في ج « ومن فيها قومه » وهو مختلف للأصل .

(٦) سورة الشعراء (٢١٤) .

(٧) سورة الزخرف (٤٤) .

(٨) كلمة « قال الشافعي » مكتوبة في الأصل بحاشيته ، وتأكل الورق فلم يظهر منها إلا القليل ، وأظن أنها بخط الربيع . وكلمة « أخبرنا » هنا وفي كل ماسبق رأيت رمت في الأصل « أبنا » اختصاراً على عادة المحدثين .

(٩) في ب وج « أخبرنا سليمان بن عيينة » وما هنا هو للوافق للأصل .

نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ (وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ) قَالَ : يُقَالُ :
يَمْنُ الرَّجُلُ ؟ فيقالُ : من العرب ، فيقال : من أيِّ العرب ؟ فيقال :
من قريش ^(١) .

٣٤ - قال الشافعي ^(٢) : وما قال ^(٣) مجاهدٌ من هذا يَبِيْثُ في
الآية ، مُسْتَحْنَى فِيهِ بِالْتَزِيلِ عَنْ التفسير .

٣٥ - فَخَصَّ جَل ثَنَاهُ قَوْمَهُ وَعَشِيرَتَهُ الْأَقْرَبِينَ فِي النَّذَارَةِ ^(٤) ،
وَعَمَّ الْخَلْقَ بِهَا بَعْدَهُمْ ، وَرَفَعَ بِالْقُرْآنِ ^(٥) ذِكْرَ رَسُولِ اللَّهِ ، ثُمَّ خَصَّ

(١) الأثر رواه أيضا الطبري في الضعيف (٢٥ : ١٦) عن عمرو بن مالك عن سفيان .

(٢) في س « وما قاله » وهو مخالف للأصل .

(٣) ضبطت في الأصل بكسر النون . قال في القاموس : « النَّذِيرُ : الإِذْهَارُ ،

كَالنَّذَارَةِ ، بالكسر ، وهذه عن الإمام الشافعي رضي الله عنه » .

قال الزبيدي : « قلت : وجمله ابن القطاع من مصادر [فتوت بالقي] إذا علمته » .

(٤) لفظ « قرآن » ضبطناه هنا وفي كل موضع ورد فيه في « الرسالة » بضم القاف وفتح

الراء عطفة وتسهيل الهمزة . وذلك اتباعا للإمام الشافعي - مؤلف الرسالة - في رأيه

وقراءته . قال الخطيب في تاريخ بغداد (ج ٢ ص ٦٢) « أخبرنا أبو سعيد محمد

بن موسى بن الفضل العمري في نيسابور قال نا أبو الباس محمد بن يعقوب الأسم قال نا

محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري قال نا الشافعي محمد بن إدريس قال نا إسماعيل

بن قسطنطين قال : قرأت على شبل ، وأخبر شبل أنه قرأ على عبد الله بن كثير ،

وأخبر عبد الله بن كثير أنه قرأ على مجاهد ، وأخبر مجاهد أنه قرأ على ابن عباس ،

وأخبر ابن عباس أنه قرأ على أبي ، وقال ابن عباس : وقرأ أبي على النبي صلى الله

عليه وسلم . قال الشافعي : وقرأت على إسماعيل بن قسطنطين ، وكان يقول : (القرآن)

اسم ، وليس بميموز ، ولم يؤخذ من (قرأت) ولو أخذ من (قرأت) لكان كل

ما قرئ قرأنا ، ولكنه اسم للقرآن ، مثل التوراة والإنجيل ، يهيمز (قرأت)

ولا يهيمز (القرآن) . وإذا قرأت القرآن : يهيمز (قرأت) ولا يهيمز (القرآن) » .

وهذا الإسناد رواه الحافظ ابن حجر في توالي التأسيس (ص ٤٢) بإسناده إلى الخطيب ،

واختصر التت ، ثم قال : « هنا حديث حسن متصل الإسناد بأئمة الحديث » . ونقل

في لسان العرب في مادة (قرأ) نحو هذا عن الشافعي ، وزاد : « وقال أبو بكر بن

مجاهد القرني : كان أبو عمرو بن العلاء لا يهيمز : القرآن ، وكان يقرؤه كما روى عن

قومه بالنذارة إذ بسّته ، فقال : (وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ) .

٣٦ - وزعم بعض أهل العلم بالقرآن أن رسول الله قال :
« يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ ! إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ أَنْذِرَ عَشِيرَتِي الْأَقْرَبِينَ ، وَأَنْتُمْ
عَشِيرَتِي الْأَقْرَبُونَ » (١) .

ابن كثير . وهل الحافظ ابن الجوزي في طبقات الفراء عن الشافعي عن ابن مسطلين نحو ما نقل الخطيب (١ : ١٦٦) وهذا النقل عن الشافعي هل رواية للفراء والله ، وهل رأى وحداية أيضا ، فإن قراءة ابن كثير - فإرى مكة - معروفة أنه يقرأ لفظ (قرآن) بدون همز . والشافعي ينقل توجيه ذلك من جهة اللفظ والمبنى ، ولا يريده ، فهو يعتبر رأيا له حينئذ . وهو حجة في اللفظ ودواية ورواية . قال ابن هشام - صاحب البيرة للشهيرة - : « جالت الشافعي زمانا فاسمعتة تكلم بكلمة إلا إذا اعتبرها للبحر لا يبدح كلمة في العربية أحسن منها » . وقال أيضا : « الشافعي كلامه لغة يحتاج بها » .

وهذا الذي لنا كله يحوى اختيارنا أن نضبط اللفظ على ماقرأ الشافعي واختار . ولقد كان الأجدر بنا في تصحيح كتاب « الرسالة » أن نضبط كل آيات القرآن التي يذكر الشافعي على قراءة ابن كثير ، إذ هي قراءة الشافعي كما ترى ، ولكني أجمعت عن ذلك ، إذ كان شافعا على غيرنا ، لأنني لم أدرس علم الفراءات دراسة وافية ، والرواية أمانة يجب فيها الحرز والاحتياط .

(١) لم أجد هنا الحديث بهذا اللفظ في أي كتاب من كتب السنة . ويظهر لي من تسمية الشافعي بقوله « وزعم بعض أهل العلم بالقرآن » أنه لم يكن حديثا مرويا عنده بالإسناد ، بل هو من الأحاديث التي كانت تدور على ألسنة المفسرين ، كتل الأحاديث التي تدور في كتب الفقه والأصول على ألسنة الفقهاء والأصوليين ، وكثير من هذه الأنواع لا يمر به أهل العلم بالحديث . نعم قد روى البخاري ومسلم وغيرهما من حديث أبي هريرة قال : « قام رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أنزل الله [وأنذر عشيرتك الأقربين] قال : يا معشر قريشا - أوكلة نحوها - اشترؤا أنفسكم ، لا أغني عنكم من الله شيئا ، يا بني عبد مناف ! لا أغني عنكم من الله شيئا ، يا عباس بن عبد المطلب ! لا أغني عنك من الله شيئا » الحديث ، واللفظ للبخاري ، انظر فتح الباري (٨ : ٢٨٦) . وروى مسلم (١ : ٧٦) وغيره من حديث قبيصة بن الحارث وزهير بن عمرو قالا : « لما نزلت [وأنذر عشيرتك الأقربين] أطلق نبي الله صلى الله عليه وسلم إلى روضة من جبل فعلا أعلما حبرا ، ثم نادى : يا بني عبد مناف ! إلى قدير » الحديث . وجاءت أحاديث أخرى بهذا المعنى . انظر الفهر للثوري (٩٥ : ٩٨) ولكن ليس في شيء منها ما يوافق اللفظ الذي هنا : أنه قال لهم : « وأنتم عشيرتي الأقربون » .

٣٧ - قال الشافعي : أخبرنا ابن عُيينة^(١) عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله (وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ) قال: لا اذْكَرُ إِلَّا ذُكِّرْتُ مَعِيَ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ^(٢) . ١٥

٣٨ - يعني^(٣) ، والله أعلم : ذِكْرُهُ عند الإيمان بالله والأذان . ويحتمل ذِكْرَهُ عند تلاوة الكتاب^(٤) ، وعند العمل بالطاعة ، والوقوف عن المعصية .

٣٩ - فَصَّلَى اللَّهُ عَلَى نَبِينَا^(٥) كُلَّمَا ذَكَرَهُ اللَّهُ كِرُونَ ، وَعَمَلٌ عَنْ ذِكْرِهِ النَّاظِلُونَ . وَصَلَّى^(٦) عَلَيْهِ فِي الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ ، أَفْضَلَ وَأَكْثَرَ وَأَزَكَّى مَا صَلَّى عَلَى أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ . وَزَكَّانَا وَلِيَاكُم بِلِصْلَةٍ عَلَيْهِ ، أَفْضَلَ مَا زَكَّى أَحَدًا مِنْ أُمَّتِهِ بِصَلَاتِهِ عَلَيْهِ . وَالسَّلَامُ عَلَيْهِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ . وَجَزَاهُ اللَّهُ عَنَّا أَفْضَلَ مَا جَزَى مُرْسَلًا عَنْ مَنْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ ؛ فَإِنَّهُ أَتَقَدَّنَا بِهِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ ، وَجَعَلَنَا فِي^(٧) خَيْرِ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ، دَائِمِينَ بِدِينِهِ الَّذِي ارْتَضَى^(٨) ، وَاصْطَفَى بِهِ مَلَائِكَتَهُ وَمَنْ أُنْعِمَ عَلَيْهِ مِنْ خَلْقِهِ . فَلَمْ تُنْسِ بِنَا نِعْمَةً ظَهَرَتْ وَلَا بَطَلَتْ ، نِلْنَا بِهَا

-
- (١) في ب و ج « سفيان بن عيينة » ، وما هنا هو الموافق للأصل .
 (٢) الأثر رواه أيضا الطبري في التفسير (٣٠ : ١٥٠ - ١٥١) عن أبي كريب وعمر بن مالك عن سفيان .
 (٣) في ب و ج « قال الشافعي : يعني » ، وهذه الزيادة ليست في الأصل .
 (٤) في ج « القرآن » بدل « الكتاب » وما هنا هو الموافق للأصل .
 (٥) في النسخ الثلاث للطبعة « على نبينا محمد » ولكن الاسم العرف لم يذكر في أصل الرقيم .
 (٦) في ب و ج « وصلى الله » ، وما هنا هو الموافق للأصل .
 (٧) في كل النسخ للطبعة « من » وما هنا هو الموافق للأصل .
 (٨) في ج « ارتضاه » وهو مخالف للأصل .

حَقًّا فِي دِينٍ^(١) وَدُنْيَا، أَوْ دُفِعَ بِهَا عَنَّا^(٢) مَكْرُوهٌ^(٣) فِيهِمَا وَفِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا : إِلَّا وَ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ^(٤) سَبَّحَهَا ، الْقَائِدُ إِلَى خَيْرِهَا ، وَالْهَادِي^(٥) إِلَى رُشْدِهَا ، الدَّائِدُ عَنِ الْمَلَكَةِ وَمَوَارِدِ السُّوءِ فِي خِلَافِ الرُّشْدِ ، الْمُتَّبِعُ لِلْأَسْبَابِ الَّتِي تُورِدُ الْمَلَكَةَ^(٦) ، الْقَائِمُ بِالنَّصِيحَةِ فِي الْإِرْشَادِ وَالْإِنْذَارِ فِيهَا . فَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا صَلَّى عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّهُ حَمِيدٌ مُجِيدٌ

٤٠ - وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ كِتَابَهُ^(٧) فَقَالَ : (وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ، تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ^(٨)) فَقَلَّهْمُ^(٩) مِنَ الْكُفْرِ وَالْعَمَى ، إِلَى الضِّيَاءِ وَالْهُدَى . وَبَيَّنَّ فِيهِ مَا أَحَلَّ^(١٠) : مَتَا بِالتَّوَسُّعَةِ عَلَى خَلْقِهِ ، وَمَا حَرَّمَ : لِمَا هُوَ أَغْلَمُ بِهِ مِنْ حَظِّهِمْ فِي الْكَفِّ عَنْهُ فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى . وَأَبْتَلَى طَاعَتَهُمْ بِأَنْ تَبَدَّلَهُمْ بِقَوْلٍ وَعَمَلٍ ، وَإِمْسَالِهِ عَنْ مَحَارِمَ حَتَمَتْهُمُوهَا ، وَأَتَابَهُمْ عَلَى طَاعَتِهِ مِنْ

(١) فِي ج « مِنْ دِينٍ » وَهُوَ عِخَالٌ لِلْأَصْلِ .

(٢) فِي ج « أَوْ دُفِعَ عَنْهَا بِهَا » وَهُوَ عِخَالٌ لِلْأَصْلِ .

(٣) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ الْمَطْبُوعَةِ « مَكْرُوهًا » بِالنَّصْبِ ، وَمَا هُنَا هُوَ الَّذِي فِي أَصْلِ الرَّيْعِ .

(٤) لَمْ يَذْكُرِ السَّلَامُ فِي أَصْلِ الرَّيْعِ .

(٥) فِي ب وَ س « الْهَادِي » بِجَنْفِ الرَّوِّ ، وَمَا هُنَا هُوَ الَّذِي فِي الْأَصْلِ .

(٦) مِنْ أَوَّلِ قَوْلِهِ « وَمَوَارِدِ السُّوءِ » إِلَى هُنَا سَقَطَ مِنْ س وَذَكَرَ فِي ب وَ ج وَهُوَ ثَابِتٌ فِي أَصْلِ الرَّيْعِ .

(٧) فِي ج « وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْكِتَابَ » وَهُوَ عِخَالٌ لِمَا فِي الْأَصْلِ .

(٨) سُورَةُ فَصَّلَتْ (٤١ وَ ٤٢) .

(٩) فِي ب وَ ج « فَقَلَّهْمُ » وَهُوَ عِخَالٌ لِلْأَصْلِ .

(١٠) فِي ب « مَا أَحَلَّ » وَهُوَ عِخَالٌ لِلْأَصْلِ .

الخلود في جنته ، والنجاة من نعمته : مَا عَظَّمْتَ ^(١) به نعمته ، جل ثناؤه .

٤١ - وَأَعْلَمَهُمْ مَا أَوْجَبَ عَلَى أَهْلِ مَعْصِيَتِهِ مِنْ خِلَافِ مَا أَوْجَبَ لِأَهْلِ طَاعَتِهِ .

٤٢ - وَوَعَّظَهُمْ بِالْأَخْبَارِ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَهُمْ ، مِمَّنْ كَانَ أَكْثَرُ مِنْهُمْ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا ، وَأَطْوَلَ أَعْمَارًا ، وَأَتَمَّذَّ أَنْارًا . فَاسْتَمَعُوا بِحِكْمَتِهِمْ ^(٢) فِي حَيَاةِ دُنْيَاهُمْ ، فَأَذَاهُمْ ^(٣) عِنْدَ نَزُولِ قَضَائِهِ مَنَائِمَهُمْ دُونَ أَمَلِهِمْ ، وَنَزَلَتْ بِهِمْ عِقَابُهُ عِنْدَ انْقِضَاءِ آجَالِهِمْ ، لِيَعْتَبِرُوا فِي أَثْبَ الْأَوَانِ ^(٤) ، وَيَتَّقَهُمْ ^(٥) بِحِكْمَتِهِ ^(٦) التَّيْبَانِ ، وَيَتَّبِعُوا قَبْلَ رَيْنِ الْغَفْلَةِ ^(٧) ، وَيَسْمَعُوا قَبْلَ انْقِطَاعِ الْمُدَّةِ ، حِينَ لَا يُعْتَبَرُ مُذْنِبٌ ^(٨) ، وَلَا تُؤْخَذُ فِدْيَةٌ ، وَ(تَجْدُ كُلُّ قَسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا ، وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ يَبْتَكَهَا وَيَبْتَهُ أَمَدًا بَعِيدًا ^(٩)) .

(١) في ج « بما عظمت » ، وهو مخالف للأصل .

(٢) « الحقائق » الخط والنصيب من الخير . قال الرغزبغري في الكشف : « هو ما خلق للإنسان : أي قدر : من خير . كما قيل له قسم : لأنه قسم ، ونصيب ، لأنه نصيب : أي أُنِيبَت » .

(٣) كُفَا في أصل الربيع ، وهو واضح . وفي ب و ج « فَأَذَاهُمْ » أي أجهلهم ، وللمنى جيد ، ولكنه مخالف للأصل .

(٤) « الْأَوَانِ » بضمين : الجديد المستأف ، يريد هنا : فيما يستقبل من الأوان .

(٥) ضبطت كلمة « حِلْيَةٍ » في أصل الربيع بكسر الهمزة وإسكان اللام ، ولم أر ذلك وجهاً . يعتمد عليه . وأظن أن الضبط خطأ من ينس من قرأ في الأصل .

(٦) « الرن » : الطبع والنظمية . وكل ما غطى شيئاً فقد ران عليه .

(٧) « يَتَّبِعُ » ضبطت في الأصل بضم الياء وكسر التاء . أي لا يفتن عنراً يغفل منه .

(٨) سورة آل عمران (٣٠) . وهذا اقتباس ، وأول الآية (يوم تجد كل نفس) .

٤٣ - فكلُّ ما أُنزل في كتابه ^(١) - جل ثناؤه - رحمةٌ وحبّةٌ، عِلْمٌ مَنْ عِلْمُهُ، وَجَهْلُهُ مَنْ جَهْلُهُ، لَا يَعْلَمُ مَنْ جَهْلُهُ، وَلَا يَجْهَلُ مَنْ عِلْمُهُ.

٤٤ - وَالنَّاسُ فِي الْعِلْمِ طَبَقَاتٌ، مَوَاقِعُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ بِقَدْرِ دَرَجَاتِهِمْ فِي الْعِلْمِ بِهِ.

٤٥ - فَحَقٌّ عَلَى طَلِبَةِ الْعِلْمِ بُلُوغُ غَايَةِ جُحْدِهِمْ فِي الْاِسْتِكْثَارِ مِنْ عِلْمِهِ، وَالصَّبْرُ عَلَى كُلِّ عَارِضٍ دُونَ طَلَبِهِ، وَإِخْلَاصُ النِّيَّةِ لَهُ فِي اسْتِدْرَاكِ عِلْمِهِ : نَصًّا وَاسْتِنْبَاطًا، وَالرَّغْبَةُ إِلَى اللَّهِ فِي الْعَمَلِ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ لَا يُدْرِكُ خَيْرٌ إِلَّا بِعَمَلِهِ.

٤٦ - فَإِنْ مِنْ أَدْرَكَ عِلْمَ أَحْكَامِ اللَّهِ فِي كِتَابِهِ ^(٢) نَصًّا وَاسْتِدْلَالًا، وَوَفَّقَهُ اللَّهُ لِلْقَوْلِ وَالْعَمَلِ بِمَا عِلْمٌ مِنْهُ : فَازَ بِالْفَضِيلَةِ فِي دِينِهِ وَدُنْيَاهُ، وَاتَّقَتْ عَنْهُ الرِّيبُ، وَتَوَرَّتْ فِي قَلْبِهِ الْحِكْمَةُ، وَاسْتَوْجَبَ فِي الدِّينِ مَوْضِعَ الْإِمَامَةِ.

٤٧ - فَنَسَأَلُ اللَّهَ الْمُبْتَدِئَ لَنَا بِنِعْمِهِ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهَا، الْمُدَيِّمَهَا عَلَيْنَا ^(٣)، مَعَ تَقْصِيرِنَا فِي الْإِتْيَانِ عَلَى مَا أُوجِبَ بِهِ مِنْ شُكْرِهِ بِهَا، الْجَمْعَ لَنَا فِي خَيْرِ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ : أَنْ يَرْزُقَنَا ^(٤) هُهْمًا فِي كِتَابِهِ،

(١) في س و ج « فكل ما أنزل الله في كتابه » ، وهو مخالف للأصل .

(٢) في ج « من كتابه » وهو مخالف للأصل .

(٣) هكذا في أصل الربيع ، وكذلك في س و ج . وفي س « أن يديها علينا »

وهو خطأ وتحرّف ، يتأق سياق الكلام .

(٤) في س « وأن يرزقنا » وهو يناسب قوله فيها « وأن يديها » ولكنه مخالف

للأصل ، ولا يناسب السياق الصحيح .

ثُمَّ سُنَّةَ نَبِيهِ ، وَقَوْلًا وَعَمَلًا يُؤَدِّي بِهِ عَنَّا حَقَّهُ ، وَيُوجِبُ لَنَا نَافِلَةً نَزِيدَهُ .

٤٨ - قَالَ الشَّافِعِيُّ : فَلَيْسَتْ تَنْزِلُ بِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ دِينِ اللَّهِ نَازِلَةً إِلَّا وَفَى كِتَابُ اللَّهِ الدَّلِيلُ عَلَى سَبِيلِ الْهُدَى فِيهَا .

٤٩ - قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ^(١)) .

٥٠ - وَقَالَ : (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ الَّذِي كَرِهَ لِيُتَّبِعَنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ فِيهِمْ ^(٢)) وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ^(٣)) .

٥١ - وَقَالَ : (وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ ^(٤)) .

٥٢ - وَقَالَ : (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا ، مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ ، وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا ^(٥)) نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ، وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ^(٦)) .

(١) سورة البرهم (١)
 (٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
 (٣) سورة النحل (٤٤) .
 (٤) سورة البقر (٨٩) .
 (٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى آخر الآية » .
 (٦) سورة الشورى (٥٢) .

باب

كَيْفَ الْيَبَانُ؟

٥٣ - قال الشافعي : والبيان ^(١) اسم جامعٌ لِلْعَانِي ^(٢) مجتمعةِ
الأُصولِ ، مُتَشَعِّبَةِ الفروع .

٥٤ - فَأَقُلُّ مَا فِي تِلْكَ لِلْعَانِيِ الْمُجْتَمِعَةِ الْمُتَشَعِّبَةِ : أَنَّهَا يَبَانٌ
لِمَنْ خُوطِبَ بِهَا يَمُنُّ نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلِسَانِهِ ، مُتَقَارِبُهُ الْإِسْتِوَاءَ عِنْدَهُ ،
وَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا أَشَدَّ تَأْكِيدَ يَبَانٍ مِنْ بَعْضٍ ^(٣) . وَتُخْتَلَفُ عِنْدَ مَنْ
يَجْهَلُ لِسَانَ الْعَرَبِ .

٥٥ - قال الشافعي : جَمَاعُ مَا أَبَانَ اللَّهُ لَخَلْقِهِ فِي تَتَابِهِ ، مِمَّا
تَعَبَّدُ لَهُ بِهِ ، لِمَا مَضَى مِنْ حُكْمِهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ - : مِنْ وَجُوهٍ .

٥٦ - فَمِنَهَا : مَا أَبَانَهُ لَخَلْقِهِ نَصًّا . مِثْلُ تَجَمُّلِ فَرَائِضِهِ ، فِي أَنْ
عَلَيْهِمْ صَلَاةٌ وَزَكَاةٌ وَحَجٌّ وَصَوْمٌ ، وَأَنَّهُ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا
وَمَا بَطَنَ ، وَنَهَى الزِّنَا ^(٤) وَالْحَرِّ وَأَكَلَ الْمَيْتَةِ وَالدَّمِ وَالْحَمِ الْخَنَزِيرِ ،
وَيَبَيَّنَ لَهُمْ كَيْفَ فَرَضَ الْوُضُوءَ ، مَعَ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَبَيَّنُ نَصًّا .

(١) فِي ب و س « الْبَيَانُ » بِجَنْفِ الْوَاوِ ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْأَصْلِ .

(٢) كَذَا فِي الْأَصْلِ بِأَبْيَاتِ الْبَاءِ ، وَهُوَ جَائِزٌ ، وَفِي النُّسخِ الطَّبُوعَةُ بِجَنْفِهَا .

(٣) فِي ج « أَشَدُّ تَأْكِيدًا مِنْ يَبَانٍ بَعْضٌ » وَهُوَ خَطَأٌ .

(٤) فِي ج « وَحَرَّمَ الزِّنَا » ، وَهُوَ خَطَأٌ . وَيُظْهَرُ أَنَّ نَاسِخَهَا لَمْ يَفْهَمْ الرُّادُّ مِنْ قَوْلِهِ
« وَنَهَى الزِّنَا » غَرَفَهَا إِلَى مَا وَقَعَ فِي فَهْمِهِ . وَلِلرَّادِّ : وَمِثْلُ النَّصِّ الْوَاردِ فِي الزِّنَا
وَالْحَرِّ إلخ ، أَيْ الْحُكْمِ لِلنَّصُوصِ فِي شَأْنِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، مِمَّا هُوَ بَيِّنٌ وَاضِحٌ مِنْ لَفْظِ
الْآيَاتِ ، وَلَيْسَ مِمَّا يُؤْخَذُ مِنْهَا اسْتِنبَاطًا ، وَلَا هُوَ مِمَّا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ . وَكَلِمَةُ « نَهَى »
فِي أَصْلِ الرَّيْبِ مَكْتُوبٌ تَحْتَهَا رَأْسٌ صَادٍ مُفْرَدٌ مَكْنًى « نَهَى » تَأْكِيدًا لَهَا وَيَبَانًا ،
وَاحْتِرَازًا مِنْ تَحْرِيفِهَا ، كَلَامَةُ الْأَقْدَمِينَ فِي أُمُودِهِمُ الصَّحِيحَةِ الْمُتَوَقَّعِ بِهَا .

٥٧ - ومنه^(١) : ما أحكَمَ فَرَضَهُ بكتابِه ، وَيَنْ كَيْفَ هُوَ عَلَى لسانِ نَبِيهِ . مثلُ عددِ الصلاةِ والزكاةِ ووقتها^(٢) ، وغيرِ ذلك من فرائضه التي أُنزِلَ من^(٣) كتابِه^(٤) .

٥٨ - ومنه^(٥) : ما سَنَّ رسولُ الله [صلى الله عليه وسلم]^(٦) [مما ليس لله فيه نصٌّ حكيمٌ ، وقد فرضَ الله في كتابِه طاعةَ رسولِه] صلى الله عليه وسلم^(٧) [والانتفاء إلى حُكْمِهِ . فَمَنْ قَبِلَ عن رسولِ الله فَبَرَّضَ] الله قَبْلَ .

٥٩ - ومنه : ما فرضَ الله على خلقِه الاجتهادَ في طلبِه ، وابتَلَى طاعتَهُم في الاجتهادِ ، كما ابتَلَى طاعتَهُم في غيره مما فَرَضَ عليهم^(٨) .

٦٠ - فإنه يقول تبارك وتعالى : (وَلَنْبَلُوْكُمْ حَتَّى تَعْلَمَ

(١) كذا في أصل الربيع ، وله وجه يميني من التأويل . وفي النسخ للطبوعة « ومنها » وهو الظاهر ، ولكنه مخالف للأصل .

(٢) كذا في أصل الربيع « وقتها » بضمير المفردة ، وفي النسخ للطبوعة « ووقتها » .

(٣) كذا في الأصل « من » وفي النسخ للطبوعة « و » .

(٤) بين القرآن والأحكام التي جاءت في القرآن ، بحالة النصوص ، لم تذكر حيثياتها ولا تفاصيلها ، وبينها رسول الله صلى الله عليه وسلم في سننه القولية والعملية . والفرق بين هذا النوع وبين النوع الذي قبله : أن الأول في أصل الفرض وأصل الحكم . كالمصلاة : أصل فرضها ثابت بالكتاب ، فهذا من النوع الأول ، وتفصيل مواقيتها وعدد ركعاتها ثابت بالنسخة القولية والعملية ، فهذا من النوع الثاني . ومثل تحريم الربا : أصله ثابت بالكتاب نصاً ، فهذا من النوع الأول ، وتفصيل ما يدخل فيه الربا ، وكيف هو في التطبيق العملي ؟ : ثابت بالنسخة القولية ، فهذا من النوع الثاني . وهكذا .

(٥) كذا في أصل الربيع . وفي النسخ . للطبوعة « ومنها » .

(٦) الصلاة على الرسول كتبت في أصل الربيع بين السطور بخط آخر جديد غير خطه .

(٧) في ج « مما فرض الله عليهم » ، وهو مخالف للأصل . وإظهار الفاعل في مثل هذا السياق لا يناسب بلاغة الشافعي .

الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَبَيَّلُوا أَخْبَارَكُمْ^(١) .

٦١ - وقال : (وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحَّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ^(٢)) .

٦٢ - وقال : (عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عُدُوَّكُمْ^(٣) وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ^(٤)) .

٦٣ - قال الشافعي^(٥) : فَوَجَّهَهُمْ بِالْقِبْلَةِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وقال^(٦) لنبیه : (قَدْ رَزَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا^(٧)) ، قَوْلُ وَجْهِكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ^(٨)) .

٦٤ - وقال : (وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ قَوْلٌ وَجْهِكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ^(٩) ، وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ، لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ^(١٠))

٦٥ - ^(١١) فَدَلَّهُمْ جَلِ ثَنَاءُوه ^(١٢) إِذَا غَابُوا عَنْ عَيْنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ

(١) سورة محمد (٣١) .
(٢) سورة آل عمران (١٥٤) .
(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
(٤) سورة الأعراف (١٢٩) .
(٥) في س « وقال » . وزيادة الراوي خطأ وخلاف للأصل .
(٦) في س وج « فقال » وهو مخالف للأصل .
(٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
(٨) سورة البقرة (١٤٤) .
(٩) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : عليكم حجة » .
(١٠) سورة البقرة (١٥٠) .
(١١) هنا في س وج زيادة « قال الشافعي » وليست في أصل الريح .
(١٢) في س « فدلهم الله جل ثناؤه » .

على صواب الاجتهاد، ثمَا فَرَضَ عَلَيْهِمْ مِنْهُ ، بِالْعُقُولِ الَّتِي رَكَّبَ^(١) فِيهِمْ ، الْمُمَيِّزَةَ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ وَأَضْدَادِهَا ، وَالْعَلَامَاتِ الَّتِي نَصَبَ^(٢) لَهُمْ دُونَ عَيْنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي أَمَرَهُمُ بِالتَّوَجُّهِ شَطْرَهُ .

٦٦ - قَالَ : (وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ^(٣)) . وَقَالَ : (وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ^(٤)) .

٦٧ - ^(٥) فَكَانَتِ الْعَلَامَاتُ جِبَالًا وَلِيلاً وَنَهَارًا ، فِيهَا أَرْوَاحٌ^(٦) مَعْرُوفَةٌ الْأَسْمَاءُ ، وَإِنْ كَانَتْ مُخْتَلِفَةً لِلْمَهَابِ . وَشَمْسٌ وَقَمَرٌ وَنَجُومٌ ، مَعْرُوفَةٌ لِلطَّلَاحِ وَالْمَعَارِبِ وَالْمَوَاضِعِ مِنَ الْفَلَكَ .

٦٨ - فَرَضَ عَلَيْهِمُ الْجَهْدَ بِالتَّوَجُّهِ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، مِمَّا دَلَّهِمْ^(٧) عَلَيْهِ ثُمَّ وَصَفَتْ ، فَكَانُوا مَا كَانُوا مَعْتَبِدِينَ غَيْرَ مُزَالِلِينَ أَمْرَهُ جَلًّا ثَنَاؤُهُ . وَلَمْ يَحْتَلْ لَهُمْ إِذَا غَابَ^(٨) عَنْهُمْ عَيْنُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ يُصَلُّوا حَيْثُ شَاءُوا .

(١) فِي ب وَج « رَكَّبَتْ » وَهُوَ غَيْرُ جَيِّدٍ ، وَخَالَفَ لِأَمْلِ الرِّبْعِ .

(٢) فِي ج « نَصَبَهَا » وَهُوَ خَالَفَ لِلْأَصْلِ .

(٣) سُورَةُ الْأَنْعَامِ (٩٧) .

(٤) سُورَةُ النَّحْلِ (١٦) .

(٥) هُنَا فِي ب وَج زِيَادَةٌ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » وَلَيْسَتْ فِي أَمْلِ الرِّبْعِ

(٦) « الْأَرْوَاحُ » : جَمْعُ رِيحٍ . قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : « الرِّيحُ وَاحِدَةُ الرِّيحِ وَالْأَرْوَاحُ ، وَقَدْ تَجَمَّعَ عَلَى أَرْوَاحٍ ، لِأَنَّ أَصْلَهَا الْوَاوُ ، وَإِنَّمَا جَاءَتْ بِالْيَاءِ لِانْكِسَارِ مَا قَبْلُهَا ، فَانْجَسَتْ إِلَى الْفَتْحِ فَدُعِيَ لِلْيَاءِ الْوَاوُ » . وَأَنْكَرَ بَعْضُهُمْ جَمْعَهَا عَلَى « أَرْوَاحٍ » وَقَالُوا إِنَّهُ شَاذٌ .

(٧) كُنَّا فِي أَمْلِ الرِّبْعِ ، وَلِلشَّافِعِيِّ بِوَاضِحٍ . وَفِي ب وَج « بِمَادَلَهُمْ » وَهُوَ وَاضِحٌ أَهْنًا . وَلَكِنَّهُ خَالَفَ لِلْأَصْلِ .

(٨) فِي س « إِذَا غَابَ » وَفِي ب وَج « إِذَا غَابَتْ » وَالْكَسَلُ خَطَأٌ ، وَمَا هُ :

٦٩ - وكذلك أخبرهم عن قضاائه فقال : (اَيْحَسْبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى ^(١)) والسُدَى الذى لا يُؤَمَّر ولا يُتَعَى .

٧٠ - وهذا يدل على أنه ليس لأحدٍ دون رسول الله ^(ص) أن يقول إلا بالاستدلال ، بما وصفت في هذا وفي المدل وفي جزاء الصبيد ، ولا يقول بما استحسن ، فإن القول بما استحسن شيءٌ يُجَدِّدُهُ لَا عَلَى مِثَالٍ سَبَقَ ^(٢) .

٧١ - فَأَمَرَهُمْ أَنْ يُشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ . والمدل أن يعمل بطاعة الله ^(٣) ، فكان لهم السبيل إلى علم المدل والذى يخالفه .

٧٢ - وقد وُضِعَ هذا في موضعه ، وقد وَصَّغَتْ ^(٤) مجللاً منه ، رَجَوْتُ أَنْ تُدَلَّ عَلَى ما وراءها ، مما في مثل معناها ^(٥) .

هو الصواب للوافق للأصل .

(١) سورة القيامة (٣٦) .

(٢) هنا في ب و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٣) لم تذكر الصلاة على الرسول هنا في أصل الريح ، وكذلك في أكثر اللواضع من الكتاب .

(٤) هنا في ب و ج زيادة نصها : « ومنه ما دل الله تبارك وتعالى خلقه على الحكم »

فيه (في ج : على الحكم به) ودلهم على سبيل الصواب فيه في الظاهر ، فوجههم بالقبلة إلى المسجد الحرام ، وجعل لهم علامات يهتدون بها في التوجه إليه ، وفي ج

« للتوجه إليه » . وهذه الزيادة ليست في أصل الريح ، وهي كأنها خلاصة لبعض

ماضي ، فلا لزوم لها ، ولا تدرى من أين أتى بها النسخون ١١ .

(٥) في س « لطاعة الله » وهو مخالف للأصل .

(٦) في ب و ج « وقد وصفت » وهو تصحيح ومخالف للأصل .

(٧) هنا في ب و ج زيادة « إن شاء الله تعالى » .

باب

البيان الأول^(١)

٧٣ - قال الله تبارك وتعالى في الممتنع: (فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ^(٢) فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ، تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ، ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ^(٣)).
 ٧٤ - فكان يئناً عند مَنْ خُوطِبَ بهذه الآية أن صوم

الثلاثة في الحج والسَّبع^(٤) في الرَّجيع: عشرة أيام كاملة .
 ٧٥ - قال الله: (تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ) فاحتملت أن تكون زيادة في التبيين، واحتملت أن يكون أعلمهم أن ثلاثة إذا أُجِعت إلى سَبْعٍ^(٥) كانت عشرة كاملة^(٦) .

-
- (١) في ج « باب إجماع البيان الأول » ولو صحت لكان صوابها « جاع » بدون همزة ، ولكنها خطأ وخالفه للأصل .
 (٢) هنا في ب و ج زيادة « قال القاضي » وليست في الأصل .
 (٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى قوله : حاضري المسجد الحرام » .
 (٤) سورة البقرة (١٩٦) .
 (٥) كذا في الأصل ، وله وجه من الرية ، وفي النسخ المطبوعة « والسبعة » .
 (٦) في س « إلى سبعة » ، وفي ج « أن الثلاثة إذا جعت السبعة » وما هنا مو للوافق للأصل .
 (٧) قال العلامة جبار الله في الكشاف (١ : ١٢١ طبعة مصطفى محمد) : « فان قلت : فما قلته الفضلكة ؟ قلت : الواو قد تحيى للإباحة في نحو قوله : جالس الحسن وابن سيرين . ألا ترى أنه لو جالسا جيباً أو واحدا منهما كان مثلاً ؟ فقلذكت هيا لنوم الإباحة . وأيضاً : فقلذكت الفضلكة في كل حساب أن يعلم السد جلة ، كاعلم تعصلا ، ليحاط به من جهتين ، فيأكد السلم . وفي أمثال العرب : علان خير من علم » .

٧٦ - وقال الله ^(١): (وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ قَتْمٍ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ^(٢)).

٧٧ - فكانَ يَتَنَّا عِنْدَ مَنْ خُوطِبَ بِهَذِهِ الْآيَةِ أَنْ ثَلَاثِينَ وَعَشَرَ أَرْبَعُونَ لَيْلَةً .

٧٨ - ^(٣) وقوله: (أَرْبَعِينَ لَيْلَةً): يَحْتَمِلُ مَا اخْتَمَلَتِ الْآيَةُ قَبْلَهَا مِنْ أَنْ تَكُونَ: إِذَا جُمِعَتْ ثَلَاثُونَ إِلَى عَشْرٍ كَانَتْ أَرْبَعِينَ، وَأَنْ تَكُونَ زِيَادَةً فِي التَّبْيِينِ .

٧٩ - ^(٤) وقال الله: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ^(٥) لَمَّا كُنْتُمْ تَتَّقُونَ. أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ^(٦)).

٨٠ - وقال: (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ^(٧) هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ، فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ، وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ^(٨)).

٨١ - ^(٩) فَأَقْرَضَ عَلَيْهِمُ الصَّوْمَ، ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّهُ شَهْرٌ، وَالشَّهْرُ.

(١) لفظ الجلالة لم يذكر في ب و ج .

(٢) سورة الأعراف (١٤٢) .

(٣) هنا في ب و ج زيادة « قال السامعي » وليست في الأصل .

(٤) في الأصل إلى هنا، ثم قال: « إلى فعدة من أيام آخر » .

(٥) سورة البقرة (١٨٣ و ١٨٤) .

(٦) في الأصل إلى هنا، ثم قال: « إلى: فعدة من أيام آخر » .

(٧) سورة البقرة (١٨٥) .

(٨) هنا في ج زيادة « قال السامعي » وليست في الأصل .

عندهم ما بينَ الهلالين ، وقد يكون ثلاثين وتسماً وعشرين .

٨٢ - فكانت الدلالةُ في هذا كالدلالة [في الآيتين، وكان^(١)]
في الآيتين قَبْلَهُ : زيادةُ تبيينِ جَماعِ المَدَد .

٨٣ - ^(٢) وَأَشْبَهُ الْأُمُورِ بِزِيَادَةِ تَبْيِينِ مُجْمَلَةِ الْمَدَدِ فِي السَّبْعِ
وَالثَلَاثِ ، وَفِي الثَّلَاثِينَ وَالْمِئَةِ - : أَنْ تَكُونَ زِيَادَةً فِي التَّبْيِينِ ، لِأَنَّهُمْ
لَمْ يَزَالُوا يَعْرِفُونَ هَذِينَ الْمَدِينِ^(٣) وَجَمَاعَهُ ، كَمَا لَمْ يَزَالُوا يَعْرِفُونَ
شَهْرَ رَمَضَانَ .

باب

البيان الثاني

٨٤ - ^(٤) قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ
فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ^(٥) وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ
وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا^(٦)) .
٨٥ - وَقَالَ (وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ^(٧)) .

(١) الزيادة من ب و ج ولم تحقق من محتواها في الأصل لتأكل الورق في السطر الأخير من الصفحة .

(٢) هنا في ب و ج زيادة « قال الثاني » وليست في الأصل .

(٣) في ج « يعرفون بهذين المدينين » وفي ب « بهذا السدد » وكلاهما خطأ وعطف للأصل .

(٤) هنا في ب و ج زيادة « قال الثاني » وليست في الأصل .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى : فاطهروا » .

(٦) سورة النساء (٦) .

(٧) سورة النساء (٤٣) .

٨٦ - فَأَتَى كِتَابُ اللَّهِ عَلَى الْيَابِ فِي الْوُضوءِ دُونَ
الاسْتِنْبَاءِ بِالْحِجَارَةِ ، وَفِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ .

٨٧ - ثُمَّ كَانَ أَقْلُ غَسَلِ الْوَجْهِ وَالْأَعْضَاءِ مَرَّةً مَرَّةً ، وَاحْتَمَلَ
مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْهَا ، فَبَيَّنَ رَسُولُ اللَّهِ الْوُضوءَ مَرَّةً ، وَتَوْضُأً ثَلَاثًا ،
وَدَلَّ^(١) عَلَى أَنَّ أَقْلَ غَسَلِ الْأَعْضَاءِ يُجْزِئُ ، وَأَنَّ أَقْلَ عِدِّ
الْغُسْلِ وَاحِدَةٌ . وَإِذَا أَجْزَأَتْ وَاحِدَةٌ فَالثَلَاثُ اخْتِيَارٌ .

٨٨ - وَدَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَى أَنَّهُ يُجْزِئُ فِي الْاسْتِنْبَاءِ ثَلَاثَةُ أَحْجَارٍ ،
وَدَلَّ النَّبِيُّ عَلَى مَا يَكُونُ مِنْهُ الْوُضوءُ ، وَمَا يَكُونُ مِنْهُ الْغُسْلُ ، وَدَلَّ
عَلَى أَنَّ الْكَمِينَ وَالْمَرْفِقِينَ مِمَّا يُغْسَلُ ، لِأَنَّ الْآيَةَ تَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ
حَدِيثُ الْغُسْلِ ، وَأَنْ يَكُونَ دَاخِلِينَ فِي الْغُسْلِ ، وَلَمَّا قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ : « وَيَلِثُ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ^(٢) » - : دَلَّ عَلَى أَنَّهُ غَسْلٌ
لَا مَسْحٌ .

٨٩ - قَالَ اللَّهُ : (وَلَا بُؤْيُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ بِمَا تَرَكَ
إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ^(٣)) ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثَّلَاثُ ،

(١) هنا في ب و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٢) في ب و ج « فدل » وهو مخالف للأصل .

(٣) حديث متواتر مشهور : رواه الشافعي ومسلم وغيرهما من حديث عائشة ، ورواه
البيهقيان من حديث عبد الله بن عمرو ، ورواه مسلم من حديث أبي هريرة ،
والحديث طرق كثيرة في كتب السنة .

(٤) هنا في ب و ج زيادة « قال الشافعي : و » وليست في الأصل .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى قوله : فلأُمِّهِ السُّدُسُ » .

فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ^(١) .

٩٠ - وقال : (وَلَكُمْ يَنْصَفُ مَا تَرَكُوا زَوْجُكُمْ^(٢) إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلِكُلِّ الرُّبْعِ مِمَّا تَرَكْنَ ، مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصِينَ بِهَا أَوْدَيْنِ ، وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ ، مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ تَوْصُونَ بِهَا أَوْدَيْنِ ، وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ ، فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ، مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصَى بِهَا أَوْدَيْنِ غَيْرِ مُضَارٍ ، وَصِيَّةٌ مِنْ اللَّهِ ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ^(٣)) .

٩١ - ^(٤) فَاسْتَشْنَى بِالْتَّزْوِيلِ فِي هَذَا عَنْ خَيْرٍ غَيْرِهِ ، ثُمَّ كَانَ اللَّهُ فِيهِ شَرْطٌ : أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْوَصِيَّةِ وَالَّذِينَ ، فَدَلَّ الْمَجْبُرُ عَلَى أَنْ لَا يُجَاوِزَ بِالْوَصِيَّةِ الثُّلُثُ .

(١) سورة النساء (١١) .

(٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى آخر الآية » .

(٣) سورة النساء (١٢) .

(٤) هنا في ب و ج زيادة « قال القاضي » وليست في الأصل .

باب

البيان الثالث

٩٢ - قال الله تبارك وتعالى : (إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ^(١)) .

٩٣ - وقال : (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ^(٢)) .

٩٤ - وقال : (وَأَتِمُّوا الصَّحِّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ^(٣)) .

٩٥ - ثم يبين على لسان رسوله عدد ما فرض من الصلوات وموافقتها وسننها ، وعدد الزكاة وموافقتها ، وكيف حمل الحج والعمرة ، وحيث يزول هذا وينتفى ، وتختلف سننه وتاتفق ^(٤) . ولهذا أشباه كثيرة في القرآن والسنة .

(١) هنا في ب و ج زيادة « قال الثاني » وليست في الأصل .

(٢) سورة النساء (١٠٣) .

(٣) سورة البقرة (٤٣) وفي مواضع أخرى كثيرة .

(٤) سورة البقرة (١٩٦) .

(٥) « تاتفق » فعل مضارع لم تدغم فيه هاء الاتصال ، بل قلبت حرفا لنا من جنس الحركة قبلها ، وهي لغة أهل الحجاز ، يقولون : « ايتق ، ياتق ، فهو متق » . ولغة غيرهم الإدغام ، فيقولون : « اتق ، يتق ، فهو متق » . والثاني يكتب ويحدث بلفظه : لغة أهل الحجاز . وفي جميع النسخ المطبوعة « وتنفق » وهو مخالف للأصل .

باب البيان الرابع

٩٦ - قال الشافعي : كلُّ ما سنَّ رسولُ الله ﷺ فيما
كتاب^(١) ، وفيما كتبنا في كتابنا هذا ، من ذكرِ ما سنَّ الله به على
العباد من تعلُّم الكتاب والحكمة - دليلٌ على أن الحكمة سنَّة
رسول الله .

٩٧ - مع ما ذكرنا^(٢) بما افترض الله على خلقه من
طاعة رسوله ، وتبيين من موضعه^(٣) الذي وضعه الله به من دينه - :
الدليل على أن البيان في الفرائض المنصوصة في كتاب الله من أحد
هذه الوجوه :

٩٨ - منها : ما أتى الكتاب على غاية البيان فيه ، فلم يحتاج
مع التنزيل فيه إلى غيره .

٩٩ - ومنها : ما أتى على غاية البيان في فرضه ، وافترض
طاعة رسوله^(٤) ، فبين رسول الله عن الله : كيف فرضه ، وعلى
من فرضه ، ومتى يزول بقضه^(٥) وثبتت ويحب .

(١) في س « بما ليس في كتاب » وهو مخالف للأصل .

(٢) في س « مع ذكرنا » بحذف « ما » ، وهو خطأ وخالف للأصل .

(٣) في س وج « بين موضعه » وهو خطأ ، لا يناسب نطق الكلام وسياقه ، وهو
أيضاً مخالف للأصل .

(٤) في س وج « افترض الله طاعة رسوله » وهو مخالف للأصل .

(٥) هنا هو المصواب الذي في الأصل . وفي جميع النسخ المطبوعة : « ومتى
يزول فرضه » .

١٠٠ - ومنها ما يَنْتَه^(١) عن سُنَّة نبيه ، بلا نص كتاب . ١٩

١٠١ - وكل شيء منها يان في كتاب الله^(٢) .

١٠٢ - فكل من قَبِلَ عن الله فرائضه في كتابه : قَبِلَ عَنْ رسول الله سُنَّتَهُ^(٣) ، بِفَرْضِ اللَّهِ طَاعَةَ رَسُولِهِ عَلَى خَلْقِهِ ، وَأَنْ يَنْتَهُوا إِلَى حُكْمِهِ . وَمَنْ قَبِلَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ فَمَنْ اللَّهِ قَبِلَ ، لِمَا افترضَ اللَّهُ مِنْ طَاعَتِهِ .

١٠٣ - فيجمعُ القَبُولُ لِمَا فِي كتاب الله وَلِسُنَّةِ رسول الله^(٤) : القَبُولُ لِكُلِّ واحدٍ منهما عن الله ، وَإِنْ تَفَرَّقَتْ فِرْعُ الْأَسْبَابِ الَّتِي قَبِلَ بِهَا عَنْهُمَا ، كَمَا أَحَلَّ وَحَرَّمَ ، وَفَرَضَ وَحَدَّ : بِأَسْبَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ ، كَمَا شَاءَ ، جَلَّ ثَنَاهُ ، (لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ ، وَهُمْ يُسْأَلُونَ^(٥)) .

(١) كنا في الأصل ، وهو الصواب ، لأن المراد أن هذا النوع بينه الله عن السنة ، ولم يبينه عن الكتاب بالنص فيه عليه . وفي النسخ للطباعة « من » بدل « عن » .

(٢) في « قال الشافعي : وكل شيء منها يان في كتاب الله » . وفي ج « قال الشافعي : وكل شيء منها يان في كتاب الله » . وكلاهما خطأ وخالف للأصل ، فليس المراد أن كل شيء في السنة يان في كتاب الله ، أو أن له ياناً في كتاب الله ، بل المراد : أن كل شيء من السنة إنما هو يان لمرسوم الله في كتابه ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم هو اللين من ربه ، والأمور بطاعة دينه ، كما قال تعالى : (لِيُنِيبَ النَّاسُ مَا نَزَلَ إِلَيْهِمْ) . فما ورد في السنة الصحيحة وجب الأخذ به والطاعة له ، وإن لم يرد في القرآن ، يقول الله تعالى : (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) . وسنرى هذا المعنى كثيراً فيما يأتي من كلام الشافعي رضي الله عنه في هذا الكتاب ، وتراه أيضاً في (كتاب جامع العلم) من كتب (الأم) (ج ٧ : ص ٢٥٠ - ٢٥٤) .

(٣) في « و ج » سُنَّتُهُ « بالافراد ، والمعنى واحد ، وما هنا هو الموافق للأصل .

(٤) في « و ج » وسنة رسول الله . وهو مخالف للأصل .

(٥) سورة الأنبياء (٢٣) .

باب

البيان الخامس

١٠٤ - قال الله تبارك وتعالى : (وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ
قَوْلٌ وَجْهَكَ ^(١) شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا
وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ^(٢)) .

١٠٥ - ^(٣) فَرَضَ عليهم حيثُ ما كانوا أَنْ يُوَلُّوا وُجُوهَهُمْ
شَطْرَهُ . و « شَطْرُهُ » جِهَتُهُ ، في كلام العرب . إذا قلت : « أَقْصِدُ شَطْرَ
كذا » : معروف أنك تقول : أَقْصِدُ قَصْدَ عَيْنٍ كَذَا ، يعني : قَصِدْ
نَفْسٍ كَذَا . وكذلك « تِلْقَاءُهُ » : جِهَتُهُ ^(٤) ، أى : أَسْتَقْبِلُ تِلْقَاءَهُ
وَجِهَتَهُ ، وَإِنْ كُلُّهَا مَعْنَى واحدٍ ^(٥) ، وإن كانت بالفاظٍ مختلفة .

١٠٦ - وقال خُفَّاءُ بْنُ نُدْبَةَ ^(٦) :

-
- (١) هنا في س و ج زيادة « قال الثاني » وليست في الأصل .
 - (٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى قولوا وجوهكم شطره » .
 - (٣) سورة البقرة (١٥٠) .
 - (٤) هنا في ج زيادة « قال الثاني » وليست في الأصل .
 - (٥) في ج « تِلْقَاءَهُ وَجِهَتَهُ » وزيادة الواو خطأ .
 - (٦) في س و ج « بمعنى واحد » وهو مخالف للأصل .
 - (٧) « خُفَّاءُ » بضم الخاء للمجبة وتخفيف الفاء . قال ابن دريد في الاشتقاق (ص ١٨٨)
« خُفَّاءٌ وخُفَّيفٌ : واحد ، مثل : كَبَّارٌ وكَبِيرٌ » . و « نُدْبَةُ » بضم النون
واسكان الدال المهملة . وقال يفتح النون . قال ابن دريد : « نُدْبَةُ من نولهم :
وجل نديب وامرأة ندية : إذا كان سريع الهوى في الأمر » .
وخُفَّاءُ هذا هو ابن عمير بن الحرث السلمي ، وأمه ندية : وكانت سوداء حبشية ،
وإليها ينسب ، وهو ابن عم الخنساء الشاعرة المصهورة ، وهو من فرسان العرب
المصودين ، أدرك الإسلام فأسلم وحسن إسلامه ، وشهد غزوة الفتح . وكان أحد
أغربة العرب الثلاثة ، والآخران : عنترة بن شداد العبسي ، وأمه زبيبة وهي سوداء
والسليك بن عمير السدي ، وأمه سلكة - بضم السين وفتح اللام - وكانت سوداء .

أَلَا مَنْ مُبْلَغٌ مَحْمَرًا رَسُولًا وَمَا تُغْنِي الرِّسَالَةُ شَطْرَ عَمْرٍو

١٠٧ - وَقَالَ سَاعِدَةُ بْنُ جُوَيْةً (١) :

أَقُولُ لَأَمْ زِنْبَاعُ : أَقِيمِي صُدُورَ الْعَيْسِ شَطْرَ بَنِي تَيْمِ

١٠٨ - وَقَالَ لَقَيْطُ الْإِيَادِي (٢) :

وَقَدْ أَظْلَكُكُمْ مِنْ شَطْرِ تَعْرُكُمُ هَوْلٌ لَهُ ظُلْمٌ تَشَاكُمُ قِطْعًا

١٠٩ - وَقَالَ الشَّاعِرُ (٣) :

وانظر ترجمة خلف في الإصابة (٢ : ١٣٨) والشراء لابن قتيبة (ص ١٩٦) والأغانى (١٦ : ١٣٤ - ١٤٠) وفي الأغانى (١٣ : ١٣٣) أبيات له كأنها من القصيدة التي منها البيت الذي ذكره الشافعي .

(١) « جُوَيْة » بضم الجيم وفتح الهزنة وتشديد الياء اللثاء النحوية ، وزن « جمعة » . وساعة هنا لم أجده ترجمة إلا كلمة مختصرة في كتاب اللؤلف والمختلف لأبي القاسم الأمدى (ص ٨٣) وعلها عن ابن حبر في الإصابة (٣ : ١٦١) والبيدادي في الخزانة (١ : ٤٧٦ طبعة بولاق) . وقال ابن قتيبة في الشراء في ترجمة أبي ذؤيب المثلث (ص ٤١٣) : « إن أبا ذؤيب كان راوية لساعة بن جُوَيْة المثلث .

والبيت الذي نسبته الشافعي هنا لساعة بن جُوَيْة ذكره صاحب اللسان (٦ : ٧٥) ونسبه لأبي زيناع الجفاني ، والشافعي أعرف الناس وأعلمهم بشعر هذيل .

(٢) هو لقيط بن يصران الإيادي . وفي اسم أبيه خلاف . وانظر ترجمته في الشراء لابن قتيبة (ص ٩٧ - ٩٨) واللؤلف للأمدى (ص ١٧٥) وهذا البيت من قصيدة له ينفر قومه غزو كسرى ، وهي في كتاب مختارات ابن الجبلى : أول قصيدة فيه ، ومنها أبيات في ديوان الماتى لأبي حلال السكري (١ : ٥٥) .

(٣) لم يسم الشافعي هنا المصنف . والبيت ذكره الطبري في الضعيف (٢ : ١٣ - ١٤) ونسبه إلى شاعر هذيل لم يذكر اسمه ، وذكره أبو العباس اللرد في الكامل (١ : ١١٢ و ٢ : ٣ طبعة الحفيرة سنة ١٣٠٨) ولم ينسبه أيضاً ، وذكره صاحب اللسان في مادة (ش ط ر ٦ : ٧٥) ولم ينسبه ، وذكره في مادة (ح س ر ٥ : ٢٦٢) ونسبه إلى قيس بن خويلد المثلث يصف ناقة ، وكذلك الجوهرى في المصباح ، وذكر أبو حيان في تفسيره الفطر الأخير منه شاهداً لقب « حبر » (٨ : ٢٩٩) في تفسير قوله تعالى في سورة الملك (آية ٤) : « يَهْلِكُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ » وذكره أبو سعيد السكري في شرح أشعار الهذليين مع أبيات أخرى (ص ٢٦١ - ٢٦٢ طبعة أوروبا سنة ١٨٥٤) ونسبه إلى « قيس بن المزاردة » بفتح الميم وسكان الياء النحوية اللثاء وبالزاي ثم الراء ، وقال في (ص ٢٤٧) : « وهو أمه

إِنَّ التَّسِيرَ بِهَا دَاءٌ يُخَامِرُهَا فَشَطَرَهَا بَصَرُ الْعَيْنَيْنِ مَسْجُورٌ^(١)

وبها يعرف ، وهو قيس بن خويلد أخو بني صالحة . وليس هنا ترجمة مختصرة في معجم الشعراء الفرزاني (ص ٣٢٦) ، والروايات في هذا البيت مختلفة كما سترى بعد . وقد وضع البيت في نسخة ب قبل بيت لقيط الإيادي ، وهو خطأ واضح لأن كلام القاضي يمتنع شرح له وليس شرحا لبيت لقيط .
(١) روايات نسخ الرسالة في هذا البيت مختلفة : فرواية ج :

« إِنَّ التَّسِيرَ بِهَا دَاءٌ يُخَامِرُهَا فَشَطَرَهَا بَصَرُ الْعَيْنَيْنِ مَسْجُورٌ »

وهو خطأ صرف . ورواية ب :

« إِنَّ التَّسِيرَ بِهَا دَاءٌ يُخَامِرُهَا فَشَطَرَهَا بَصَرُ الْعَيْنَيْنِ مَسْجُورٌ »

وأنا أرجح أن هنا تصرف من مصححي المطبعة الأميرية ليولاق ، ليوافقوا به بعض ما رأوه في كتب اللغة . ورواية س موافقة لأصل الريح التي سسنين ما فيه من خطأ ، وخلاف للروايات الصحيحة التي :

ورواية المساح واللسان والكامل والطبري فيها :

« إِنَّ التَّسِيرَ بِهَا دَاءٌ يُخَامِرُهَا فَشَطَرَهَا نَظَرُ الْعَيْنَيْنِ مَسْجُورٌ »

والخلاف بين رواية البيت في أصل الريح وبين سائر الروايات - عدا رواية شرح أشعار الخليلين للسكري - فلها بداية لباقي الروايات - : هذا الخلاف بسيط في حرفين وجوهري في حرفين :

أولا : كلمة « غارها » على اسم الفاعل ، وفي ب « يخامرها » فعل مضارع والمبنى فيهما واحد .

وثانيا : كلمة « بسر العينين » في جميع نسخ الرسالة ، وفي سائر الروايات « نظر العينين » ومنهما واحد أيضا .

وثالثا : كلمة « السير » بالراء في آخرها ، فلها في أصل الريح وس وج « السب » بالياء للمؤنثة بدل الراء . وهي عاقلة لسائر الروايات ، وخطأ في المبنى أيضا . لأن « السب » : عظم الذنب ، و « السب » أيضا : جريد الضل إذا كسفت عنه خوصه . ولا يصلح واحد من هذين اللذين في هذا البيت . والصواب « السير » بالراء ، وهي الناقة التي لم تنال ، قال في اللسان : « ناقة عسر : اعتسرت من الإبل فركبت أو حمل عليها ولم تلين قبل » . لأن البيت في وصف ناقة ، كما نص عليه صاحب اللسان في مادة (ع س ر) وكما قال أبو العباس اللبرد في الكامل (١) : (١١٢) في شرح البيت : « والسير التي تسر بذنبها إذا حلت ، أي تشبه وترفعه ، ومنه سمى الذنب عوسرا ، أي تضرب بذنبها » ومعنى ذلك أنه ظهر من جهدها وسوء خلفها ما أطيل منه النظر إليها حتى تحسر العينان ، والحسير : اللهي ، وفي القرآن :

١١٠ - قال الشافعي : يُريدُ : تَلَقَّاهَا بَصَرُ الْعَيْنَيْنِ ، وَنَحْوَهَا :

تَلَقَّاهُ جِهَتَا .

١١١ - ^(١) وَهَذَا كُلُّهُ - مَعَ غَيْرِهِ مِنْ أَشْعَارِهِمْ - يَبَيِّنُ أَنَّ شَطْرَ الشَّيْءِ

« يَتَلَبَّأُ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ » . وَأَيْضًا أَنَّ الْبَيْتَ اقْتَضَى بِسَدِّهِ فِي أَشْعَارِ
الْمُذَلِّينَ فِي السَّكَامِ عَلَى الثَّاقَةِ ، كَمَا سَنَذْكُرُ .

وَرَأَيْتُ : كَلِمَةً « مَسْجُورٌ » كَتَبْتُ فِي أَصْلِ الرَّيِّعِ « مَسْجُورٌ » بِالْجِيمِ ، وَكَذَلِكَ
طُبِعَتْ فِي سِوَيْهِ وَهِيَ خَطَأٌ لَيْسَ لَهَا مَعْنَى ، وَأَنَا أَرْجُو أَنَّ أَصْلَهَا بِالْمَاءِ لِلْمُهْلَةِ ، وَأَنَّ
التَّحْقِيقَ وَضَعَهَا تَحْتَ الْمَاءِ بِشَرِّ الْمُتَارِكِينَ فِي الْأَصْلِ . وَوَصَفَ الْبَصَرَ بِأَنَّهُ مَسْجُورٌ
وَصَفَ مَعْرُوفٌ ظَاهِرُ الْمَعْنَى ، وَمَنْ قَوْلُهُ تَمَالَى فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ فِي الْآيَةِ (١١٦) :
(فَلَمَّا أَفْتَرَا سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ) . وَالْقِيَّ فِي سَائِرِ الرِّوَايَاتِ « مَسْجُورٌ » :
بِتَهْدِيمِ الْمَاءِ عَلَى الْبَصَرِ ، وَقَدْ سَبَقَ سَنَاءُهُ فِي كَلَامِ اللَّيْثِ ، وَقَالَ فِي الْفَسْلِ : « حَسِرَ
بَصَرُهُ بِمَحْسَرِ حُسُورًا : أَيْ كَلَّ وَانْقَطَعَ نَظَرُهُ مِنْ طَوْلِ مَدَى وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، فَهُوَ
حَسِيرٌ وَمَسْجُورٌ » .

وَأَمَّا رِوَايَةُ السَّكْرَى فِي شَرْحِ أَشْعَارِ الْمُذَلِّينَ فَاتِّهَا بَيَانَةٌ تَعَامَلُ لِهَذِهِ الرِّوَايَاتِ .
قَالَ مَاتَصَهُ :

« وَقَالَ قَيْسُ بْنُ عَيَّازَةَ :

إِنَّ النَّعْمَ بِهَا ذَاءٌ يُحَامِرُهَا فَتَنَحَّوْهَا بَصَرُ الْعَيْنَيْنِ مَحْزُورُ

وَلَيْلَهَا لِقَعَةً إِذَا نَأَوْ بِهِنَّ مَسْعٌ شَامِيَةٌ فِيهَا الْأَعَاصِيرُ

النَّعْمُ : لِقَعَةٌ تُحَمَّدُ عِنْدَ اللَّيْلِ ، إِذَا حُلِبَتْ نَمَسَتْ . قَالَ :

نَعْمٌ إِذَا دَرَسَتْ جَزُورٌ إِذَا غَدَتْ بُؤْزِلُ عَامِرٌ أَوْ سَدِيسٌ كَبَازِلُ

يَقَالُ : خَزَرَ الْبَصَرَ يَخْزُرُ ، وَطَرَفَ أَخْزَرُ : إِذَا نَظَرَ مِنْ مَوْخَرٍ عَيْنَهُ .

مَسْعٌ : اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الشَّمَالِ ، مَسْعٌ وَنَسْعٌ ، يَقُولُ : إِذَا هَبَّتِ الشَّمَالُ فَبَرَدَتْ

فِيهَا مُسْتَمْتَعٌ .

انْتَهَى كَلَامُ السَّكْرَى . وَهُوَ وَاضِحٌ ، وَلَيْسَ فِي الرِّوَايَةِ عِنْدَهُ وَضْعُ الشَّاهِدِ فِي أَنْ
الشَّطْرَ مَتَاءُ الْجَمَةِ أَوْ النُّحُورِ . وَرِوَايَةُ الشَّافِعِيِّ أَصَحُّ ، لِأَنَّهُ كَانَ أَعْرَفَ النَّاسِ بِشَرِّ
الْمُذَلِّينَ .

(١) هَذَا فِي جِزَاةِ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

قَصْدُ عَيْنِ الشَّيْءِ : إِذَا كَانَ مُعَايَنًا فَبِالصَّوَابِ ، وَإِذَا كَانَ مُعَيَّنًا
فَبِالْاجْتِهَادِ بِالتَّوَجُّهِ إِلَيْهِ ، وَذَلِكَ أَكْثَرُ مَا يُمْكِنُهُ فِيهِ .

١١٢ - وَقَالَ اللَّهُ : (جَعَلْ لَكُمْ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا ^(١) فِي
ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ ^(٢)) .

١١٣ - وَقَالَ : (وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ ^(٣) ثُمَّ يَهْتَدُونَ ^(٤)) .

١١٤ - ^(٥) فَخَلَقَ لَهُمُ الْعَلَامَاتِ ، وَنَصَبَ لَهُمُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ،
وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَتَوَجَّهُوا إِلَيْهِ . وَإِنَّمَا تَوَجَّهُتُمْ إِلَيْهِ بِالْعَلَامَاتِ الَّتِي خَلَقَ لَهُمْ ،
وَالْمَقُولِ الَّتِي رَكَّبَهَا فِيهِمْ ، الَّتِي اسْتَدَلُّوا بِهَا عَلَى مَعْرِفَةِ الْعَلَامَاتِ .
وَكُلُّ هَذَا يَأْنِ وَنَمَّةٌ مِنْهُ جَلِ ثَنَاؤُهُ .

١١٥ - وَقَالَ : (وَأَشْهَدُوا دَوِّىَ عَدْلٍ مِنْكُمْ ^(٦)) وَقَالَ : (يَمُنْ
تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ^(٧)) .

١١٦ - وَأَبَانَ أَنَّ الْعَدْلَ الْعَامِلُ بِطَاعَتِهِ ، فَمَنْ رَأَوْهُ عَامِلًا بِهَا
كَانَ عَدْلًا ، وَمَنْ عَمِلَ بِخِلَافِهَا كَانَ خِلَافَ الْعَدْلِ .

١١٧ - وَقَالَ جَلِ ثَنَاؤُهُ : (لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ ^(٨) وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ،

(١) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٣) سورة الأنعام (١٧) .

(٤) سورة النحل (١٦) .

(٥) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٦) سورة الطلاق (٢) .

(٧) سورة البقرة (٢٨٢) .

(٨) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى قوله : هديا بالغ الكعبة » .

وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءُ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ، يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَذًا بِمَا بَلَغَ الْكَفَّةُ ^(١) .

١١٨ - فكان المثل - على الظاهر ^(٢) - أقرب الأشياء شبهاً في العظم من البدن . وافقت مذاهب من تكلم في الصيد من أصحاب رسول الله على أقرب الأشياء شبهاً من البدن . فنظرنا ما قُتِلَ من ذواب ^(٣) الصيد : أى شئ كان من النعم أقرب منه شبهاً فدينأه به .
١١٩ - ولم يحتل المثل من النعم القيمة فيما له مثل في البدن من النعم - : لإمتسكها باطنياً . فكان الظاهر الأعم أولى المعنيين بها . ^(٤) وهذا الاجتهاد الذى يطلبه الحاكم بالدلالة على المثل .

١٢٠ - وهذا الصنف من العلم دليل على ما وصفت قبل هذا : على أن ليس لأحد أبداً أن يقول فى شئ : حل ولا حرم - : إلا من جهة العلم . وجهة العلم الخبر فى الكتاب أو السنة ، أو الإجماع أو القياس .

١٢١ - ومعنى هذا الباب معنى القياس ، لأنه يطلب فيه دليل على صواب القبلة والعَدْل والمثل .

(١) سورة المائدة (١٠) .

(٢) بمشاية الأصل زيادة كلمة « وهو » بخط مخالف لخطه ، ووضع كانتها علامة فى هذا للوضع ، ليكون الكلام « وهو أقرب » ، وهذا صنيع غير جيد ، واللى صحيح بدون هذه الزيادة .

(٣) لم تنطق الكلمة . فى الأصل ، ونطقت . فى النسخ المطبوعة « ذوات » وهو تصحيح لطيف .

(٤) هنا فى ج زيادة « قال الشافى » وليست فى الأصل .

١٢٢ - والقياسُ ما طُلِبَ بالدلائل على موافقة الخبر المتقدم ،
من الكتاب أو السنة ، لأنهما عِلْمُ الحقِّ المفترضِ طلبه ، كطلب
ما وَصَفَتْ قِبَلَهُ ، من القِبْلَةِ والعَدْلِ والمَثَلِ .

١٢٣ - وموافقته تكون من وجهين :

١٢٤ - أحدهما : أن يكون الله أو رسوله حَرَّمَ الشيءَ منصوصاً
أو أَحَلَّهُ لِمَعْنَى ، فإذا وَجَدْنَا ما في (١) مِثْلَ ذلك المعنى فيما لم يُنصَّ فيه
بِعينه كتابٌ ولا سُنَّةٌ - : أحلناه أو حَرَّمناه ، لأنه في معنى الحلال
أو الحرام .

١٢٥ - أو نَجَدَ (٢) الشيءَ يُشَبِّه الشيءَ منه والشيءَ من غيرِهِ ،
ولا نجدُ شيئاً أقربَ به شيئاً من أحدهما : فنُلْحِقُهُ بأوَلَى الأشياءِ شَبْهاً
به ، كما قلنا في الصيد .

١٢٦ - قال الشافعي : وفي العلم وجهان : الإجماع والاختلاف .
وهما موضوعان في غير هذا الموضع (٣) .

١٢٧ - ومن جماعِ عِلْمِ كتابِ الله : العِلْمُ بأن جميع كتاب الله
إنما تَرَكَ بلسان العرب .

(١) وضع في أصل الريح على كلتي « ما » و « في » علامتا تصحيح ، دلالة على صحة الكلام .

(٢) في س و ب « ونجد » بحذف الهزة ، وهي ثابتة في أصل الريح وفي ج ، وهو الصواب ، لأن هذا هو الوجه الثاني من وجهي موافقة القيس للقيس عليه .

(٣) سيأتي في (كتاب الرسالة) كثير مما يضيق به هنا المعنى ، في (باب العلم) وفي (باب الإجماع) وفيها يهده من الأبواب . وكذلك في (كتاب جماع العلم) من كتب الشافعي ، التي جمعت في (كتاب الأم) (ج ٧ ص ٢٥٠ - ٢٦٥) .

١٢٨ - والمعرفةُ بناسخِ كتابِ الله ومنسوخِهِ ، والقرْضُ ^(١) في تنزيله ، والأدبُ والإرشادُ والإباحتُ .

١٢٩ - والمعرفةُ بالموضع الذي وَصَّعَ اللهُ به نبيُّه : مِنَ الإِبانَةِ عنه ، فيما أَحْكَمَ فَرَضَهُ في كتابه ، وَيَتَّبِعُهُ على لسان نبيِّه . وما أَرَادَ بجميع فرائضه ؟ وَمَنْ أَرَادَ ^(٢) : أَكُلُّ خَلْقِهِ أَمْ بَعْضُهُمْ دُونَ بَعْضٍ ؟ وما افْتَرَضَ على الناس من طاعته والاتباء إلى أمره .

١٣٠ - ثم معرفةُ ما ضَرَبَ فيها من الأمثالِ الدوالِّ على طاعته ، المبيِّنةِ لاجتنابِ معصيته . وَتَرْكُ الغفلةِ عن الحظِّ ، والازديادُ من نوافِلِ الفضلِ .

١٣١ - ^(٣) فالواجبُ على المألين أن لا يقولوا إلا من حيث عَلِمُوا .

١٣٢ - وقد تَكَلَّمَ في العلم مَنْ ° لوْ أَمْسَكَ عن بعض ما تَكَلَّمَ فيه منه ^(٤) لكان الإمساكُ أَوْلَى به وأَقْرَبَ من السلامة له ، إِنْ شاء اللهُ .

١٣٣ - فقال منهم قائلٌ ^(٥) : إِنْ في القرآنِ عَرِيًّا وأعجميًّا .

(١) « القرض » بالفاء ، كما هو واضح جسدًا في أصل الربيع . وفي النسخ للطبوعة « القرض » بالعين ، وهو خطأ ، لأن المراد : معرفة ما جاء في الكتاب مفروضا ، وما جاء للأدب أو للإرشاد أو للإباحتة . أي الفرق بين الأمر الذي هو للوجوب على أصله ، وبين الأمر الذي تدل القرائن والأدلة على أنه ليس للوجوب .

(٢) في س « ومن أَرَادَ [بجميع فرائضه ، ومن أَرَادَ لكل فريضة من فرائضه] » . وما بين الربيعين زيادة ليست في أصل الربيع ، ولا ندرى من أين ههنا التماسخ ؟ ولعلها كانت بالهامشية ، وضاعت جأكل الورق ، ولكن ليس من دليل أو إشارة في الأصل إلى موضعها ، وهي زيادة مستغنى عنها في معنى الكلام وسياقه .

(٣) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٤) كلمة « منه » سقطت من س وهي تاجية في الأصل .

(٥) في ج « فقال قائل منهم » . وفي س « فقال لي قائل منهم » ، وكلاما مخالف للأصل .

١٣٤ - ^(١) وَالْقُرْآنُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَيْسَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ إِلَّا بِلِسَانِ الْعَرَبِ .

١٣٥ - ^(٢) وَوَجَدَ قَائِلُ هَذَا الْقَوْلِ مَنْ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْهُ ، تَقْلِيدًا لَهُ ، وَتَرَكَ كَمَا لِلْمَسْئَلَةِ لَهُ عَنْ حُجَّتِهِ ، وَمَسْئَلَةٍ غَيْرِهِ يَمْنُ خَالِفُهُ .

١٣٦ - وَبِالتَّقْلِيدِ أَغْفَلَ مَنْ أَغْفَلَ مِنْهُمْ ، وَاللَّهُ يَنْقُرُ لَنَا وَلَهُمْ ^(٣) .

١٣٧ - وَلَعَلَّ مَنْ قَالَ : إِنْ فِي الْقُرْآنِ غَيْرَ لِسَانِ الْعَرَبِ وَقِيلَ ذَلِكَ مِنْهُ : ذَهَبَ إِلَى أَنَّ مِنَ الْقُرْآنِ خَاصًّا يَجْهَلُ بَعْضُهُ بَعْضُ الْعَرَبِ .

١٣٨ - ^(٤) وَلِسَانُ الْعَرَبِ أَوْسَعُ الْأَلْسِنَةِ مَذْهَبًا ، وَأَكْثَرُهَا

أَلْفَاظًا ، وَلَا تَعْلَمُهُ يُحِيطُ بِجَمِيعِ عِلْمِهِ إِنْسَانٌ غَيْرُ نَبِيٍّ ، وَلَكِنَّهُ لَا يَذْهَبُ مِنْهُ شَيْءٌ عَلَى حَامَتِهَا ، حَتَّى لَا يَكُونَ مَوْجُودًا فِيهَا مَنْ يَعْرِفُهُ .

١٣٩ - وَالْعِلْمُ بِهِ عِنْدَ الْعَرَبِ كَالْعِلْمِ بِالسَّنَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْفَقْهِ : لَا تَعْلَمُ رَجُلًا جَمَعَ السَّنَنَ فَلَمْ يَذْهَبْ مِنْهَا عَلَيْهِ شَيْءٌ .

(١) هنا في ج و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٢) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٣) الشافعي لا يرضى لأهل العلم أن يكونوا متقدمين ، وكان رضى الله عنه حرباً على التقليد ، وداعياً إلى الاجتهاد والأخذ بالأدلة الصحيحة . وعن هذا قال طليحة أبو إبراهيم الزنى (للنفوس سنة ٢٦٤) في أول مختصره الذى أخذه من فقه الشافعي - :

« اختصرْتُ هذا الكتابَ مِنْ عِلْمِ مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ،

وَمِنْ مَعْنَى قَوْلِهِ ، لِأَقْرَبِهِ عَلَى مَنْ أَرَادَهُ ، مَعَ إِعْلَامِيهِ نَهْيَهُ عَنْ تَقْلِيدِهِ

وَتَقْلِيدِ غَيْرِهِ ، لِيَنْظُرَ فِيهِ لِدَرِيهِ ، وَيَحْتَاطَ فِيهِ لِنَفْسِهِ . (ج ١ ص ٢ من

هاشم كتاب الأم) .

(٤) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

١٤٠ - فإذا جُمع علمُ عامَّةِ أهلِ العلمِ بها أتى على الشئِ ، وإذا فُرِّقَ علمُ^(١) كلِّ واحدٍ منهم : ذَهَبَ عليه الشئُ منها ، ثم كان ما ذَهَبَ عليه منها موجوداً عند غيره .

١٤١ - وهم في العلمِ طبقاتٌ : منهم الجامعُ لأكثره ، وإن ذَهَبَ عليه بعضُه . ومنهم الجامعُ لأقلِّ مما جَمَعَ غيره .

١٤٢ - وليس قليلُ ما ذَهَبَ من الشئِ على مَنْ جَمَعَ^(٢)

أكثرها - : دليلاً على أن يُطلبَ علمُه عند غير طبقتِه^(٣) من أهل ٢١ العلم ، بل يُطلبَ عندَ نُظرائه ما ذَهَبَ عليه ، حتى يُؤتَى على جميعِ سننِ رسولِ الله ، بأبي هو وأُمِّي ، فيتَفَرَّدُ^(٤) جَلَّةُ العلماءِ بِجَمْعِهَا . وهم دَرَجَاتٌ فيما وَعَوْا منها^(٥) .

(١) في س « على » بدل « علم » وهو خطأ واضح ، وغالف للأصل .

(٢) في س « على ما جمع » وهو خطأ .

(٣) في س وج « عند أهل غير طبقتِه » وكلمة « أهل » لا توجد في الأصل .

(٤) في س وج « فيتَفَرَّدُ » وهو غالف للأصل .

(٥) هذا الذي قال الشافعي في شأن السنن : نظر بعيد ، وتحقيق دقيق ، وإطلاع واسع على ما جمع الشيوخ والعلماء من السنن في عصره ، وفيما قبل عصره . ولم تكن دواوين السنة جمت إذ ذاك ، إلا قليلاً مما جمع الشيوخ بما رَوَوْا . ثم اشتغل العلماء الحفاظ بجميع السنن في كتب كبار وصغار ، فصنف أحمد بن حنبل - تلميذ الشافعي - مسنده الكبير المروف ، وقال يصفه : « إن هذا الكتاب قد جمعه وأقنته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفاً ، فما اختلف للسلون فيه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فارجعوا إليه ، فإن كان فيه ، وإلا فليس بحجة » . ومع ذلك فقد فاته شيء كثير من صحيح الحديث ، وفي الصحيحين أحاديث ليست في المسند . وجمع العلماء الحفاظ الكتب الستة ، وفيها كثير مما ليس في المسند ، وجموعها مع للسند يحيط بأكثر السنة ، ولا يستوعبها كلها . ولكنا إذا جئنا ما فيها من الأحاديث مع الأحاديث التي في الكتب الأخرى للمصنوعة ، كستدرك الحاكم ، والسنن الكبرى للسيبتي ، وللمتنق لابن الجارود ، وسنن البزار ، ومعاجم الطبراني الثلاثة ، ومسند أبي يعلى والبيهقي - : إذا جئنا الأحاديث التي في هذه الكتب استوعبنا السنن كلها =

١٤٣ — وهكذا لسانُ العرب عند خاصتها وعاتتها : لا يذهبُ منه شيءٌ عليها ، ولا يُطلبُ عندَ غيرها ، ولا يعلّمه إلا مَنْ قَبْلَهُ عنها ، ولا يَشْرِكُها فيه إلا مَنْ اتَّبَعها في تعلّمها منها ، وَمَنْ قَبْلَهُ منها فهو من أهل لسانها .

١٤٤ — وإنما صار غيرُهم من غير أهلِهِ بِتَرْكِهِ ، فإذا صار إليه صار من أهلِهِ .

١٤٥ — وَعِلْمُ أَكْثَرِ اللّسانِ في أَكْثَرِ العربِ أَعْمُ من علم أَكْثَرِ السننِ في العلماء^(١) .

١٤٦ — ^(٢) فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَقَدْ نَجِدُ من العَجَمِ مَنْ يَنْطِقُ بالشَّيءِ من لسان العرب ؟

١٤٧ — فَذَلِكَ يَحْتَمِلُ^(٣) ما وصفتُ مِنْ تعلّمهم منهم ، فإن لم يكن مِنْ تعلّمهم منهم فلا يوجدُ يَنْطِقُ إلا بالقليلِ منه ، ومن نطقَ بقليلِ منه فهو تَبَعٌ للعرب فيه .

١٤٨ — ولا تُشْكِرُ^(٤) إِذْ كَانَ اللَّفْظُ قَبْلَ^(٥) تَعَلُّمِهِ أَوْ نُطْقِهِ

= إن شاء الله ، وغلب على الظن أن لم يذهب علينا شيءٌ منها ، بل تكاد تطلع .
وهنا معنى قول الشافعي : « فإذا جمع علم عامة أهل العلم بها أتى على السنن » وقوله « فيقدر جملة العلماء بجميعها » . وكان الشافعي قد قاله نظراً ، قبل أن يثبت بالتأليف محلاً ، قد دره .

(١) في « وج » في أَكْثَرِ العلماء ، وهو مخالف للأصل .

(٢) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٣) في « س » قد يحتمل « وزيادة » قد « خلاف للأصل » .

(٤) في « وج » « ولا يُشْكِر » بالبناء للجهول ، وهو مخالف للأصل .

(٥) « قبل » : من القول ، كما هو واضح في الأصل . وفي النسخ المطبوعة « قبل » من القول ، وهو تحريف وخطأ .

به موضوعا - : أن يوافق لسانُ المعجم أو بعضها قليلا من لسان العرب ،
كما ياتَّقُو^(١) القليل من أَلْسِنَةِ المعجم المتباينة في أكثر كلامها ، مع
تَنَائِي ديارها ، واختلافِ لسانها ، وِبُعْدِ الْأَوَاصِرِ^(٢) يَتَنَهَكَ وَيَتَنَ مَنْ
واقفت بعض لسانه منها .

١٤٩ - فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : مَا الْحُجَّةُ فِي أَنْ كِتَابَ اللَّهِ مُحَضٌّ بِلِسَانِ
العرب ، لَا يَخْلُطُهُ^(٣) فِيهِ غَيْرُهُ ؟

١٥٠ - فَالْحُجَّةُ فِيهِ كِتَابُ اللَّهِ . قَالَ اللَّهُ : (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ
رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ^(٤)) .

١٥١ - فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَإِنْ الرُّسُلَ قَبْلَ مُحَمَّدٍ كَانُوا يُرْسَلُونَ إِلَى
قَوْمِهِمْ خَاصَّةً ، وَإِنْ مُحَمَّدًا بُعِثَ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً - فَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ
بُعِثَ بِلِسَانِ قَوْمِهِ خَاصَّةً ، وَيَكُونَ عَلَى النَّاسِ كَافَّةً أَنْ يَعْلَمُوا لِسَانَهُ
وَمَا أَطَاقُوا^(٥) مِنْهُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بُعِثَ بِأَلْسِنَتِهِمْ : فَهَلْ مِنْ دَلِيلٍ
حَلَّى أَنَّهُ بُعِثَ بِلِسَانِ قَوْمِهِ خَاصَّةً دُونَ أَلْسِنَةِ الْمَعْجَم ؟

(١) في س وج « يقق » وهو مخالف للأصل . وانظر الحاشية رقم (٥) في
صفحة (٣١) :

(٢) « الأواصر » بالصاد والراء : جمع « أصرة » وهي : ما تكون سبيلا للطف ، من
رحم ، أو قرابة ، أو صهر ، أو معروف ، أو غنة . وفي س « الأوامد » وفي ج
« الأواصر » وكلاما تحريف ، وبخلاف للأصل .

(٣) في اللسان : « خلط القوم خلطا ونالهم » داخلهم .

(٤) سورة إبراهيم (٤) .

(٥) في ج « أو ما أطاقوه منه » . وفي س - « أو ما أطاقوه منه » . وكلاما مخالف للأصل

١٥٢ - ^(١) فإذا كانت الألسنة مختلفة بما لا يفهمه بعضهم عن بعضي : فلا بد أن يكون بعضهم تبعاً لبعضي ، وأن يكون الفضل في اللسان المتبع على التابع .

١٥٣ - وأولى الناس بالفضل في اللسان من لسانه لسان النبي . ولا يجوز - والله أعلم - أن يكون أهل لسانه أتباعاً لأهل لسان غير لسانه في حرف واحد ، بل كل لسان تبع للسانه ، وكل أهل دين قبله فليهم أتباع دينه .

١٥٤ - وقد بين الله ذلك في غير آية من كتابه :

١٥٥ - قال الله : (وَإِنَّهُ لَنَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ . نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ . عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ . بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ^(٢)) .

١٥٦ - وقال : (وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا ^(٣)) .

١٥٧ - وقال (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِنُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا ^(٤)) .

(١) قوله « فإذا كانت الألسنة مختلفة » إلى آخره : جواب الاعتراض . ويظهر أن بعض قارئ الأصل لم يزل له وجه هذه الإجابة فزاد في حاشيته بخط آخر ما نصه : « فالإشارة على ذلك بينة في كتاب الله تعالى في غير موضع في اللسان . قال الشافعي » . وهذه الزيادة أثبتت في النسخ للطباعة كلها ما عدا قوله في آخرها « قال الشافعي » ، فلما ليست في حاشية وهي زيادة غير جيدة ، وقوله فيها « في غير موضع في اللسان » ليس له وجه واضح . وفي حاشية زيادة « قال الشافعي » قبل قوله « فالإشارة » .

(٢) سورة الشعراء (١٩٢ - ١٩٥) .

(٣) سورة الرعد (٣٧) .

(٤) سورة القوري (٧) .

١٥٨ - وقال: (حَمَّ). وَالْكِتَابِ الْبَيْنِ إِنْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا^(١)
لَسَكُمْ تَعْمَلُونَ^(٢) .

١٥٩ - وقال: (قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ^(٣)).

١٦٠ - قال الشافعي : فَأَقَامَ حُجَّتَهُ بِأَن كِتَابَهُ عَرَبِيٌّ ، فِي كُلِّ
آيَةٍ ذَكَرْنَاهَا ، ثُمَّ أَكَّدَ ذَلِكَ بِأَن نَفَى عَنْهُ - جَل ثَنَاهُ - كُلَّ لِسَانٍ
غَيْرِ لِسَانِ الْعَرَبِ ، فِي آيَتَيْنِ مِنْ كِتَابِهِ :

١٦١ - فقال تبارك وتعالى : (وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا
يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ ، لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ ، وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ
مُبِينٌ^(٤)).

١٦٢ - وقال : (وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ
آيَاتُهُ ، أَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ^(٥)) .

١٦٣ قال الشافعي : وَعَرَّفْنَا نَعْمَةً^(٦) بِمَا خَصَّنَا بِهِ مِنْ مَكَانِهِ
فَقَالَ : (لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ^(٧) ، عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ،

(١) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٢) سورة الزخرف (١ - ٣) .

(٣) سورة الزمر (٢٨) . وهذه الآية لم تذكر في الأصل ، ولكنها ثابتة في
النسخ المطبوعة .

(٤) سورة النحل (١٠٣) .

(٥) سورة فصلت (٤٤) .

(٦) في س و ج « وعرفنا قدره » وفي ب « وعرفنا قدر لعمه » وكل مختلف للأصل ،
والصواب ما هنا .

(٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ، يَا مُؤْمِنِينَ رَوْفٌ رَحِيمٌ^(١) .
 ١٦٤ - وقال : (هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ^(٢) رَسُولًا مِنْهُمْ
 يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ، وَإِنْ
 كَانُوا مِنْ قَبْلُ لِنِي ضَلَالٍ مُبِينٍ^(٣)) .
 ١٦٥ - وكان مما عَرَّفَ اللَّهُ نَبِيَّهِ مِنْ إِنْعَامِهِ^(٤) أَنْ قَالَ :
 (وَإِنَّهُ لَكُرْ لَكَ وَلِقَوْمِكَ^(٥)) نَخْصٌ قَوْمَهُ بِاللَّهِ كَرَّمَهُ بَكِتَابِهِ .
 ١٦٦ - وقال : (وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ^(٦)) وقال : (لِيُنذِرَ
 أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا^(٧)) . وَأُمُّ الْقُرَى مَكَّةُ ، وَهِيَ بِلَدُهُ وَبِلَدُ قَوْمِهِ ،
 فَعَلَّمَهُمْ فِي كِتَابِهِ خَاصَّةً ، وَأَدْخَلَهُمْ مَعَ الْمُنْذَرِينَ عَامَّةً ، وَقَضَى أَنْ
 يُنْذِرُوا بِلِسَانِهِمُ الْعَرَبِيَّ : لِسَانِ قَوْمِهِ مِنْهُمْ خَاصَّةً .
 ١٦٧ - ^(٨) فَعَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَتَعَلَّمَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ مَا بَلَّغَهُ
 جَهْدُهُ ، حَتَّى يَشْهَدَ بِهِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ،
 وَيَتْلُو بِهِ كِتَابَ اللَّهِ ، وَيَنْطِقَ بِاللَّهِ كَرَفِيًا^(٩) افْتِرَاضٌ عَلَيْهِ مِنَ التَّكْبِيرِ ،
 وَأَمْرٌ بِهِ مِنَ التَّسْبِيحِ وَالتَّشْهِيدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ .

(١) سورة التوبة (١٢٨) .

(٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٣) سورة الجمعة (٢) .

(٤) في النسخ للطباعة « من إِنْعَامِهِ عَلَيْهِ » وكلمة « عَلَيْهِ » مكتوبة بمحاكاة الأصل بخط جديد .

(٥) سورة الزخرف (٤٤) .

(٦) سورة الشعراء (٢١٤) .

(٧) سورة الفورى (٧) .

(٨) هنا في ج زيادة « قال الشافعى » وليست في الأصل ،

(٩) في الأصل « عا » وكتب فوقها بين السطرين بنفس الخط « بليغا » فالتألب أنه تصحيح وأن كاتب الأصل نسي أن يضرب على ما جمل عنه .

١٦٨ — وما ازداد من العلم باللسان ، الذى جعله الله لسان من ختم به نبوته ، وأنزل به آخر كتبه : كان خيراً له . كما عليه يعلم^(١) الصلاة والله كرفها ، وبأى البيت وما أمر بإتيانه ، ويتوجه لما وجّه له . ويكون تبعاً فيما افترض عليه ويندب إليه ، لا متبوعاً^(٢) .

(١) فى « وج » كما عليه أن يعلم « زيادة » أن « خلاف ثبات فى أصل الربيع » وحذف « أن » فى مثل هذا الوضع جاز قسماً على قول ، واختلف فى إعراب الفصل حيث : فذهب الأكثرون إلى وجوب رفعه إذا حذف ، وذهب بعضهم إلى أنه إذا حذف بقى عملها . انظر مع المواعى . (٢ : ١٧) والثانى يكتب ويحكم بلفظه على سجيته ، فهو يغير من أفعال الرب ما شاء ، وهو حجة فى كلامه وعباراته . (٢) فى هذا معنى سياسى وقوى جليل ، لأن الأمة التى نزل بلسانها الكتاب الكريم ، يجب عليها أن تعمل على نصر دينها ، ونصر لسانها ، ونصر طاعتها وأدائها : بين الأمم الأخرى ، وهى تدعوها إلى مباهاة بنبيها من الهدى ودين الحق ، لتجمل من هذه الأمم الإسلامية أمة واحدة ، دينها واحد ، وقلتها واحدة ، ولفتها واحدة ، ومفومات شخصيتها واحدة ، ولتكون أمة وسطا ، ويكونوا شهداء على الناس . فمن أراد أن يدخل فى هذه الصبغة الإسلامية : فعليه أن يعتد دينها ، ويتبع شريعته ، ويرتدى بهديها ، ويعمل لفنها ، ويكون فى ذلك كله كما قال الشافى رضى الله عنه : تبعاً لا متبوعاً .

وقد أشار إلى هذا المعنى والذى الأستاذ الأكبر الشيخ محمد شاكر حفظه الله ، فى كتابه (القول الفصل فى ترجمة القرآن الكريم إلى اللغات الأجنبية (ص ١١ و ١٢) قال : « وهل يأمن أولئك الذين يشجعون انتشار الترجمة الانكليزية بين الشعوب الإسلامية هنا وهناك أن يصبحوا بأعضهم من جملة العوامل فى وضع الحدود الفاصلة بين الإسلام العربى والإسلام الانكليزى ، لافى الأمم والشعوب غير العربية وحدها ، بل فى الأمم العربية أعضها ، بما حجب إلى الناس من التزوع إلى التقليد الأوروبى ، حبا فى التجديد والاتصال ، وينضاً لكل قديم ، مما كان له من الآثار الصالحة فى تكوين تلك الصبغة التى ينظر إليها المستعمرون كما ينظرون إلى أمة الأعداء فى طرائق الاستعمار ومقابلة الشعوب الشرقية » ، ثم قال : « فهل يريد أولئك الذين أصابتهم حمى التجديد والاتصال ، بثورتهم هذه على القرآن الكريم فى قوه العربى : أن يسهلوا آخر مصرع للجامعة الإسلامية ، إذ يجحدون فى الجمهورية التركية قرأنا تركيا ، وفى مستعمرات الانكليزية قرأنا انكليزيا . وفى مستعمرات الدول الأخرى قرأنا فرنسا ، وآخر طليانيا ، أو إسبانيا ، أو هولاندا » إلى آخر ما قال حفظه الله .

١٦٩ — وإنما بدأت بما وصفتُ من أن القرآن نزل بلسان العرب دون غيره : لأنه لا يعلمُ من إيضاح جُلِّ علم الكتاب أحدٌ جهل سَمَةَ لسانِ العرب ، وكثرة وجوهه ، وجماع معانيه وتفرُّقها . ومن علمه اتفت عنه الشبهة التي دخلت على من جهل لسانها .

١٧٠ — فكان تنبيه العامة على أن القرآن نزل بلسان العرب خاصة : نصيحة للمسلمين . والنصيحة لهم فرض لا ينبغي تركه ، وإدراك نافلة خير لا يدعها إلا من سفة نفسه ، وترك موضع حفظه . وكان (١) يجمع مع النصيحة لهم قياماً بإيضاح حق . وكان القيام بالحق ونصيحة المسلمين من طاعة الله . وطاعة الله جامعة للخير .

١٧١ — أخبرنا سفيان (٢) عن زياد بن علاقة (٣) قال : سمعتُ جرير بن عبد الله يقول : « بَايَعْتُ النَّبِيَّ عَلَى النَّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ » .

(١) هنا في ب و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٢) في ب و ج « فكان » وهو خطأ ويخالف للأصل .

(٣) هنا في ب و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٤) في ب و ج « سفيان بن عيينة » وهو هو ، ولكن اتى في الأصل « سفيان » فقط .

(٥) « علاقة » بكسر الهمزة وتخفيف اللام وبالغلف .

(٦) هنا إسناده حال صحيح . والحديث رواه زياد بن علاقة وغيره عن جرير : فرواية

زياد رواها أيضاً أحمد في المسند . (٣٦٦ : ٤) والبخاري (٢٢٩ : ٥) من فتح

الباري (ومسلم (٣١ : ١) والنسائي (١٨١ : ٢) والطبراني عن شعبة عن

زياد (رقم ٦٦٠) . والروايات الأخرى عن جرير : منها في المسند (٤ : ٣٥٨)

و (٣٦٦) والبخاري (١ : ١٢٨) و ٢ : ٦ و ٣ : ٧١٢ و ٤ : ٣١٠ و ٥ : ٢٢٩

من فتح الباري (ومسلم (٣١ : ١) وأبو داود (٤ : ٤٤٢) والترمذي (١ : ٣٠٠)

والنسائي (٢ : ١٨٣ و ١٨٤ — ١٨٥) والبخاري (٢ : ٢٤٨) .

١٧٢ أخبرنا^(١) ابن عيينة^(٢) عن سهيل بن أبي صالح عن عطاء بن يزيد^(٣) عن تميم الداري أن النبي قال : « إن الدين النصيحة ، إن الدين النصيحة ، إن الدين النصيحة : فله^(٤) ، وليكتابه ، ولنبيه ، ولأئمة المسلمين وعامتهم^(٥) » .

١٧٣ قال الشافعي : فإني^(٦) خاطب الله بكتابه العرب

- (١) في النسخ المطبوعة « وأخبرنا » والواو ليست في الأصل .
- (٢) في س وج « سفيان بن عيينة » وكلمة « سفيان » ليست في الأصل .
- (٣) في النسخ المطبوعة « عطاء بن يزيد الليثي » وهو هو . ولكن كلمة « الليثي » ليست في الأصل .
- (٤) في س وج « الدين النصيحة » بحذف « إن » في المرات الثلاث . وهي ثابتة فيها في الأصل . ومكتوب فوقها في الثلاثة للواضع علامة الصحة (صح) . ويظهر أن مصححي النسخين صححوا ذلك من متن الأرمين التوروي ، لعبرة الحديث فيه بحذف « إن » مع أنها ثابتة . في روايات أخرى كثيرة في الحديث .
- وفي النسخ الثلاث المطبوعة بكلمة « النصيحة » ثلاث مرة زيادة « قالوا : لمن يارسلو الله ؟ قال : » إلخ وهذه الزيادة صحيحة ثابتة في كثير من روايات الحديث ، ولكنها لم تذكر في الأصل ، وكان الشافعي يسمع الحديث مختصراً ، أو اختصره هو . ويظهر لي أن المصححين أخفوها أيضاً من متن الأرمين . وهذا عندي صلب غير جيد ، وتصرف غير جائز ، لأنه نسبة شيء إلى رواية الشافعي ، ولم يثبت أنه رواه هنا ، وإن ثبت وصح من رواية غيره ، أو من روايته نفسه في موضع آخر .
- (٥) رواه أحمد في السند (٤ : ١٠٢) عن سفيان بن عيينة وغيره بألفاظ مختلفة ، ورواه مسلم (١ : ٣١) وأبو داود (٤ : ٤٤١) والنسائي (٢ : ١٨٦) كلهم من طريق سهيل بن أبي صالح عن عطاء عن تميم الداري . وورد الحديث أيضاً من حديث أبي هريرة : فرواه أحمد (رقم ٧٩٤١ ج ٢ ص ٢٩٧) والترمذي (١ : ٣٥٠) كلهما من طريق محمد بن مجلان عن القنطاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة . ورواه النسائي (٢ : ١٨٦) من طريق زيد بن أسلم عن القنطاع عن أبي صالح ، ومن طريق ابن مجلان عن القنطاع وعن سمى وعن عبيد الله بن مقسم : ثلاثهم عن أبي صالح عن أبي هريرة . وهذه كلها أسانيد صحاح ، تؤيد صحة الحديث من حديث تميم الداري ومن حديث أبي هريرة ، خلافاً لمن زعم أن الصحيح حديث تميم ، وأن الاستناد الآخر وهم ، كما قال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (ص ٥٥) .
- (٦) في س وج « وإني » وهو خلاف الأصل .

٢٣ بلسانها ، على ما تعرف من معانيها ، وكان مما تعرف من معانيها اتساع لسانها . وأن فطرته أن يُخاطَبَ بالشيء منه طاماً ظاهراً يُراد به العام الظاهر ، ويُستغنى بأول هذا منه عن آخره . وطاماً ظاهراً يُراد به العام ويدخله الخاص ، فيستدل^(١) على هذا يعض ما حوَّط به فيه . وطاماً ظاهراً يُراد به الخاص . وظاهراً يُعرف في سياقه أنه يُراد به غير ظاهره . فكل هذا^(٢) موجودٌ علمه في أول الكلام أو وسطه أو آخره .

١٧٤ — وتبتدئ الشيء من كلامها يُبين أول لفظها فيه عن آخره . وتبتدئ الشيء^(٣) يُبين آخر لفظها منه^(٤) عن أوله .
١٧٥ — وتكلم بالشيء تُعرفه بالمعنى دون الإيضاح باللفظ ، كما تُعرف الإشارة ، ثم يكون هذا عندها من أعلى كلامها ، لأفراد أهل علمها به ، دون أهل جهالتها .
١٧٦ — وتُسمى الشيء الواحد بالأسماء الكثيرة ، وتُسمى بالاسم الواحد للمعاني الكثيرة .

١٧٧ — وكانت هذه الوجوه التي وصفت اجتماعها في معرفة أهل العلم منها به . وإن^(٥) اختلفت أسباب معرفتها : معرفة^(٦) واضحة

(١) في س « يستدل » بدون الفاء ، وهي تاجية في الأصل واضحة .

(٢) في س و ج « وكل هذا » وهو عتالف للأصل .

(٣) في النسخ للطبوعة زيادة « من كلامها » وهي تاجية بهامش الأصل بخط غير خطه .

(٤) في س و ج « فيه » وهو عتالف للأصل .

(٥) في س « فإن » وهو خطأ . وكتبت في الأصل « وإن » ثم وصلت الواو بالألف .

خط يظهر منه أنه مستحدث مصطنع ، ووضعت فوقها نقطة ، فصارت « فإن »

وأظن أن صانع هذا في نسخة الأصل لم يفهم سياق الكلام والمراد منه .

(٦) المرة مصدر استعمل هنا في معنى اسم المفعول أي كانت هذه الوجوه أمراً معروفاً

عندها ، ومستنكرًا^(١) عند غيرها ، يَمْنُ جَهْلَ هذا من لِسَانِهَا ،
وَبِلِسَانِهَا نَزَلَ الْكِتَابُ وَجَاءَتِ السَّنَةُ ، فَكَلَّفَ الْقَوْلَ فِي عِلْمِهَا
تَكْلَفَ مَا يَجْهَلُ بِمَضَاهِ .

١٧٨ - وَمَنْ تَكَلَّفَ مَا جَهِلَ وَمَا لَمْ تُثَبِّتْهُ مَعْرِفَتُهُ : كَانَتْ
مُوَافَقَتُهُ لِلصَّوَابِ - إِنْ وَاقَعَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَمْرُقُهُ - : غَيْرَ مَحْمُودَةٍ ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ ، وَكَانَ بِخَطَايَاهُ غَيْرَ مَعذُورٍ ، إِذَا مَا نَطَقَ^(٢) فِيهَا لَا يُحِيطُ عِلْمُهُ بِالْفَرْقِ
بَيْنَ الْخَطَا وَالصَّوَابِ فِيهِ .

بَاب

بَيَانِ مَا نَزَلَ مِنَ الْكِتَابِ عَامًّا يَرَادُ بِهِ الْعَامُّ
وَيَدْخُلُهُ الْخُصُوصُ

١٧٩ - ^(١) وَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ
عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ)^(٢) وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (خَلَقَ السَّمَوَاتِ

وَأَمَّا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِاللُّغَانِ ، وَأَمْرًا مُسْتَكْرَأً عِنْدَ غَيْرِهِمْ .

(١) فِي ب « وَاسْتَكْرَأَ » وَهُوَ عِثَارٌ لِلأَصْلِ .

(٢) فِي س وَ ج « فَن » وَهُوَ خَطَأٌ وَعِثَارٌ لِلأَصْلِ .

(٣) فِي س « إِذَا نَطَقَ » وَفِي (ج) « إِذَا نَطَقَ » وَكِلَاهُمَا عِثَارٌ لِلأَصْلِ .

(٤) هُنَا فِي ب وَ ج زِيَادَةُ « قَالَ الثَّانِي » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ . وَفِي جَمِيعِ النُّسخِ لِلطَّبْعَةِ

« قَالَ اللَّهُ » بِحُفِّ وَوَاوِ السُّطْفِ ، وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ .

(٥) سُورَةُ الزُّمَرِ (٦٢) . وَفِي ب « خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ » فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ

وَهِيَ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ (١٠٢) .

وَالْأَرْضِ^(١)) وقال : (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ^(٢) إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا^(٣))
فهذا عام لا خاص فيه .

١٨٠ - قال الشافعي : فكلُّ شيء من سماء وأرض وذی
رُوحٍ وشَجَرٍ وغير ذلك : فَاللهُ خَلَقَهُ^(٤) ، وكلُّ دَابَّةٍ فعلى الله رِزْقُهَا ،
وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا .

١٨١ - وقال الله : (مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ
الْأَعْرَابِ^(٥) أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ
نَفْسِهِ^(٦)) .

١٨٢ - وهذا في معنى الآية قَبْلَهَا^(٧) ، وإنما أريد به مَنْ أَطَاقَ
الْجِهَادَ مِنَ الرِّجَالِ ، وليس لأحدٍ منهم أَنْ يَرْغَبَ بِنَفْسِهِ عَنْ نَفْسِ
النَّبِيِّ : أَطَاقَ الْجِهَادَ أَوْ لَمْ يُطِيقْهُ . ففي هذه الآية الْخُصُوصُ وَالْمُؤَمَّمُ^(٨) .
١٨٣ - وقال : (وَلِلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ
الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا^(٩)) .

(١) سورة إبراهيم (٢٢) وفي آيات أخرى كثيرة .

(٢) كلمة « في الأرض » لم تذكر في الأصل سهوا من الريح ، وكسبت بين السطور بخط جديد .

(٣) سورة هود (٦) .

(٤) في س و ب « خالقه » وهو مخالف للأصل ، وإن كان المعنى واحدا .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٦) سورة التوبة (١٢٠) .

(٧) في س و ج « الآية التي قبلها » وزيادة كلمة « التي » مخالفة للأصل .

(٨) هنا . في ج زيادة نصها « وهذا » في معنى الآية قبلها ، وهو مخالف للأصل ، وتكرار لافائدة له .

(٩) سورة النساء (٧٥) .

١٨٤ - (١) وهكذا قول الله : (حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا أَهْلَ قَرْيَةٍ ^(٢))
أَسْتَطْعَمًا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوا ^(٣)) .

١٨٥ - وفي هذه الآية دلالة على أن ^(٤) لم يستطعوا كل أهل
قرية ^(٥) ، فهي في معناهما

١٨٦ - وفيها وفي (القرية الظالم أهلها) : خصوصاً ، لأن كل
أهل القرية لم يكن ظالماً ، قد كان ^(٦) فيهم المسلم ، ولكنهم كانوا فيها
مَكْثُورِينَ ، وكانوا فيها أقل .

١٨٧ ... (٧) وفي القرآن نظائر لهذا ، يُكْتَفَى بِهَا ^(٨) إن شاء الله
منها ، وفي السنة له نظائر موضوعة مُوَاضِعُهَا .

(١) هنا في ب و ج زيادة « قال الثاني » وليست في الأصل .

(٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٣) سورة الكهف (٧٧) .

(٤) في النسخة المطبوعة « على أنه » وهو مخالف للأصل وغير جيد ، بل هي « أن »
المصدرية .

(٥) في النسخ المطبوعة « القرية » و « ال » مكتوبة في الأصل ملصقة بالقاف بخط جديد .

(٦) في ب « وقد كان » وهو مخالف للأصل .

(٧) هنا في ب و ج زيادة « قال الثاني » وليست في الأصل .

(٨) في س « يكتفى به » وفي ب و ج « يكتفى بهنا » وكلها مخالف للأصل .

باب

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا أَنزَلْنَا فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِثْقَالَ الْمَوْزَنِ
وَهُوَ يَخْتَمُ الْعَامَّ وَالْخُصُوصَ^(١)

- ١٨٨ - قال الله تبارك وتعالى: (إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ^(٢)).
- ١٨٩ - وقال تبارك وتعالى: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ^(٣) كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ، لِمَ تَكُونُمْ أَتِلَامًا مَعْدُودَاتٍ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ^(٤)).
- ١٩٠ - وقال: (إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْثُوتًا^(٥)).

١٩١ - قال^(٦): فَبَيَّنَّ فِي كِتَابِ اللَّهِ أَنَّ فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ

الْعُمُومَ وَالْخُصُوصَ :

-
- (١) في ب وج « نزل » وهو مخالف للأصل .
- (٢) في ب « من القرآن » .
- (٣) في كل النسخ المطبوعة « والمماس » بدل « والخصوص » . وكلها مخالف لما في الأصل ، والحق فيه له وجه صحيح : أن يكون المصدر استعمل في معنى اسم الفاعل .
- (٤) هنا في ب وج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .
- (٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : لأن أكرمكم عند الله أتقاهم » .
- (٦) سورة الحجرات (١٣) .
- (٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : فعدة من أيام أخر » .
- (٨) سورة البقرة (١٨٣ و ١٨٤) .
- (٩) سورة النساء (١٠٣) .
- (١٠) كلمة « قال » محذوفة في س . وفي ب وج « قال الشافعي » وكله خلاف الأصل .

١٩٢ - فأما العمومُ منهما^(١) ففي قول الله : (إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا) : فكلُّ نفسٍ شُوطبت بهذا في زمان رسول الله وقبَله وبعْدَه مخلوقةٌ من ذكرٍ وأُنْثَى ، وكلها شعوبٌ وقبائلٌ .

١٩٣ - والخاصُّ منها^(٢) في قول الله : (إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُ) : لأنَّ التقوى إنعما تكون على مَنْ عَقَلَهَا وكان من أهلها من البالغين من بنى آدم ، دون المخلوقين من الدوابِّ سوام ، ودون المخلوقين على عقولهم منهم ، والأطفال الذين لم يَبْلُغُوا وَعُقِلْ^(٣) التقوى منهم .

١٩٤ - فلا يجوز أن يُوصَفَ بالتقوى وخلافها إلّا مَنْ عَقَلَهَا وكان من أهلها ، أو عَالَفَهَا فكان من غير أهلها .

١٩٥ - ^(٤) والكتابُ يَدُلُّ على ما وَصَفْتُ ، وفي السنة دلالةٌ

(١) في س و ب « فأما العام منها » وهو مخالف للأصل .

(٢) في س « منها » وهو مخالف للأصل .

(٣) في س و ج « عقل » بدون الواو ، فقرأ بفتح العين وإسكان الفاء منصوب على أنه مفعول « يبلغوا » ، ولكن ذلك مخالف للأصل ، والله في هو ما هنا « وعقل » ووضع فوق العين ضمة ، فيكون فعلا ماضيا مبنيًا لما لم يسم فاعله ، وهو الأصح ، لأن المراد : الأطفال الذين دون بلوغ الحلم ولكن يعقل منهم أن يفقهوا الله ويؤدوا الواجبات ويعتبروا المحارم ، كما يرثي الرجل المسلم أولاده على الدين والصلاح . وإلى ذلك يشير قول الشافعي من قبل : « لأنَّ التقوى إنعما تكون على من عَقَلَهَا وكان من أهلها من البالغين من بنى آدم » فهما شرطان في وجوب التقوى ، أوها شرطاً التكليف : أن يكون الشخص بالغاً ، وأن يعقل التقوى ، فإذا تحقق فيه أحد الشرطين دون الآخر لم تكن واجبة عليه ، فلم يدخل في هذا التضمين .

(٤) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

عليها^(١) . قال رسول الله : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ^(٢) : النَّائِمِ^(٣) حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَالصَّيِّ حَتَّى يَتَلَوَّعَ ، وَالْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيْقَ^(٤) » .
 ١٩٦ - ^(٥) وَهَكَذَا التَّنْزِيلُ فِي الصُّوْمِ وَالصَّلَاةِ : عَلَى الْبَالِغِينَ الْعَاقِلِينَ ، دُونَ مَنْ لَمْ يَتَلَوَّعْ وَمَنْ بَلَغَ يَمْنُ غُلِبَ عَلَى عَقْلِهِ ، وَدُونَ الْحَيِضِ فِي أَيَّامِ حَيْضِهِمْ .

باب

بَيَانُ مَا نَزَلَ مِنَ الْكِتَابِ عَامَّ الظَّاهِرِ
 يُرَادُّ بِهِ كُلُّهُ الْخَاصُّ^(٦)

١٩٧ - ^(٧) وَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (لَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ : إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ^(٨) فَاخْشَوْهُمْ ، فَزَادَهُمْ إِيمَانًا ، وَقَالُوا : حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ^(٩)) .

(١) فِي ب و ج « عَلَيْهِ » وَهُوَ أَنْسَبُ ، وَلَكِنَّهُ غَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٢) فِي ب « عَنْ ثَلَاثٍ » وَهُوَ غَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٣) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « عَنِ النَّائِمِ » وَكَلِمَةُ « مَنْ » لَيْسَتْ فِي الأَصْلِ .

(٤) هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ : وَرَدَ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ ، وَعَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ : أَمَا حَدِيثُ

عَائِشَةَ ، فَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٤٣ : ٤) وَالنَّسَائِيُّ (١٠٠ : ٢) وَابْنُ مَاجَةَ (١ : ٣٢٢) وَالْحَاكِمُ (٥٩ : ٢) . وَأَمَا حَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فَهُوَ فِي الْمُسْنَدِ (رَقْمُ ٩٤٠

و ٩٠٦ و ١١٨٣ و ١٣٢٧ و ١٣٦٠ و ١٣٦٢ ج ١ ص ١١٦ و ١١٨ و ١٤٠ و ١٥٤ و ١٥٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (١ : ٢٦٧) وَابْنُ مَاجَةَ (١ : ٣٢٢) وَالْحَاكِمُ

(١ : ٢٥٨ و ٢ : ٥٩ : ٤ و ٣٨٩) وَرَوَاهُ أَيْضًا الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ

وَصَحَّحَهُ ، وَتَقَبَّهَ الْقَبِيحِيُّ بِأَنَّهُ فِي إِسْنَادِهِ عِكْرَمَةُ بْنُ إِبرَاهِيمَ الأَزْدِيُّ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ .

(٥) هُنَا فِي ب وَ ج زِيَادَةُ « قَالَ النَّاسُ » وَلَيْسَتْ فِي الأَصْلِ .

(٦) فِي س وَ ب « وَرَادَ » زِيَادَةُ الْبَاطِلِ ، وَفِي ج « يَرَادُّ بِهِ الْخَاصُّ » بِحُذْفِ كَلِمَةِ

« كُلُّهُ » وَكُلُّ ذَلِكَ خِلَافُ الأَصْلِ .

(٧) هُنَا فِي ب وَ ج زِيَادَةُ « قَالَ النَّاسُ » وَلَيْسَتْ فِي الأَصْلِ . وَفِي كُلِّ النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ

« قَالَ اللَّهُ » بِحُذْفِ وَائِ الْبَاطِلِ ، وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الأَصْلِ .

(٨) فِي الأَصْلِ لَمْ يَلَمْ هُنَا ، ثُمَّ قَالَ « آيَةٌ » .

(٩) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ (١٧٣) .

١٩٨ - قال الشافعي فإذا كَانَ^(١) مَنْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ نَاسٌ^(٢)

غَيْرَ مَنْ جَمَعَ لَهُمْ مِنَ النَّاسِ ، وَكَانَ الْخَبْرُونَ لَهُمْ نَاسٌ^(٣) غَيْرَ مَنْ جَمَعَ لَهُمْ وَغَيْرَ مَنْ مَعَهُ يَمْنُ جَمَعَ عَلَيْهِ مَعَهُ ، وَكَانَ الْجَامِعُونَ لَهُمْ نَاسًا - :

فَالدَّلَالَةُ بَيِّنَةٌ^(٤) مِمَّا^(٥) وَصَفْتُ : مِنْ أَنَّهُ إِنَّمَا جَمَعَ لَهُمْ بَعْضُ النَّاسِ ٢٥
دُونَ بَعْضٍ .

١٩٩ - وَالْعِلْمُ يُحِيطُ^(٦) أَنْ لَمْ يَجْمَعْ لَهُمْ النَّاسُ كُلَّهُمْ^(٧) ، وَلَمْ يُخْبِرْهُمْ النَّاسُ كُلَّهُمْ ، وَلَمْ يَكُونُوا هُمْ النَّاسَ كُلَّهُمْ .

٢٠٠ - وَلَسَكُنْتَ لِمَا كَانَ اسْمُ « النَّاسِ » يَقَعُ عَلَى ثَلَاثَةِ تَقَرُّرٍ ،

(١) فِي ب وَج « فَإِذَا كَانَ » وَهُوَ غَيْرُ جَيِّدٍ ، وَخَالَفَ لِلْأَصْلِ .

(٢) « نَاسٌ » - فِي الْمَوْضِعَيْنِ : مَنْصُوبٌ ، وَرَسْمٌ فِي الْأَصْلِ لِهَيْمًا بِغَيْرِ أَلِفٍ ، وَرَسْمٌ فِي الْمَرَّةِ الثَّلَاثَةِ الْآيَةِ بِالْأَلِفِ ، وَالرَّسْمُ بِغَيْرِ أَلِفٍ جَائِزٌ ، وَقَدْ بُنِيَ فِي أَصُولِ صَحِيحَةِ عَتِيقَةٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهَا ، بِمَخْطُوطِ عُلَمَاءِ أَعْلَامٍ ، فِي نَسَخَتَيْنِ مَخْطُوطَتَيْنِ صَحِيحَتَيْنِ مِنَ الْمَحَلِّ لِابْنِ حَزْمٍ حَدِيثٌ « كَانُوا يُخْرِجُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ » وَرَسَمْتُ كَلِمَةَ « صَاعٌ » بِدُونِ أَلِفٍ ، انْظُرِ الْمَحَلِّ (٦ : ١٢٢) وَقَدْ صَحَّحْتُ ذَلِكَ عَلَى الْمَخْطُوطَتَيْنِ مِنْهُ وَرَأَيْتُهُمَا .

وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ الْمَطْبُوعِ يَبُولَاقٌ طَبْعًا لِلنَّسَخَةِ الْيُونَنِيَّةِ ، الَّتِي حَصَصَهَا الْحَافِظُ الْيُونَنِيُّ وَالْعَلَمَةُ ابْنُ مَالِكٍ سَابِقُ الْأَمِيَّةِ (ج ٣ ص ٣) فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ « كَمْ اعْتَرَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قَالَ : أَرْبَعٌ » فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ بِالنِّصْبِ ، وَعَلَى الْبَيْتِ فَتَحْتَانِ . وَفِي حَاشِيَةِ النُّسخَةِ تَحْتَ عَنِ الْيُونَنِيَّةِ : « عَلَى رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ رَسَمَ بَيْنَ وَاحِدَةٍ ، عَلَى لَفَةِ رَيْبَةٍ . مِنْ الْوَقْفِ عَلَى النَّصِّ بِصُورَةِ الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ » . وَفِي الْبُخَارِيِّ أَيْضًا (ج ٣ ص ٢٣) : « صَحَّحْتُ ثَابِتَ الْبُنَانِيِّ » وَهِيَ هَذِهِ « هَكَذَا فِي الْيُونَنِيَّةِ بِصُورَةِ الْمَرْفُوعِ وَعَلَيْهِ فَتَحْتَانِ » وَانْظُرِ نَسْرَجَ ابْنَ يَمِينٍ عَلَى الْفَصْلِ (ج ٩ ص ٦٩ - ٧٠)

(٣) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « فَالدَّلَالَةُ فِي الْقُرْآنِ بَيِّنَةٌ » وَكَلِمَةُ « فِي الْقُرْآنِ » لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٤) فِي ب وَج « مِمَّا » وَفِي س « كَمَا » وَالْقِي فِي الْأَصْلِ « مِمَّا » وَلَكِنْ رَسَمَهَا غَيْرُ وَاضِحٍ تَعْلَمًا ، فَأَشْبَهَ الْأَمْرَ عَلَى النَّاسِخَيْنِ .

(٥) فِي ب وَج « مِمَّا » وَهُوَ خَالَفَ لِلْأَصْلِ .

(٦) هُنَا فِي ب زِيَادَةُ « قَالَ الثَّانِي رَحِمَهُ اللَّهُ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٧) هُنَا فِي ج زِيَادَةُ « قَالَ الثَّانِي » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

وعلى جميع الناس ، وعلى مَنْ يَتَنَ جميعهم وثلاثة منهم - : كان صحيحاً في لسان العرب أن يقال : (الذين قال لهم الناس) وإنما الذين قال^(١) لهم ذلك أربعة قَرَر (إن الناس قد جمعوا لكم) يَتَنُونَ المنصرفين عن أحد .

٢٠١ - وإنما جماعة غير كثير من الناس ، الجامعون منهم غير المجموع لهم ، والمُخْبِرُونَ للمجموع لهم غير الطائفتين ، والأكثر من الناس في بلدانهم غير الجامعين ولا المجموع لهم ولا المُخْبِرِينَ .
٢٠٢ - وقال : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضَرْبٌ مِثْلُ قَالَسْتُمْعُوا لَهُ^(٢) ، إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ ، وَإِنْ يَسْأَلْهُمْ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَفِذُوهُ مِنْهُ ، صَمَفَ الطَّالِبِ وَالْمَطْلُوبِ^(٣)) .

٢٠٣ - قال :^(٤) فَخَرَجُ اللفظ عامٌ على الناسِ كُلِّهِمْ . وَيَتَنُ عند أهل العلم بلسان العرب منهم أنه إنما يُراد بهذا اللفظ العام المخرج بعض الناس دون بعض ، لأنه لا يُخاطَبُ بهذا إلا مَنْ يَدْعُو من دُونِ الله إلهاً^(٥) ، تعالى^(٦) عما يقولون علواً كبيراً ، لأن^(٧) فيهم من المؤمنين

(١) كنا في الأصل « الذين قال » ويحتاج لشيء من التأويل ، وفي النسخ المطبوعة ... « الذين قالوا » وهو تصرف من اللصحين أو التاضحين .

(٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : والمطلوب » .

(٣) سورة الحج (١٧٠) .

(٤) في ب و ج « قال الثاني » وهو مخالف للأصل .

(٥) في ب و ج زيادة « آخر » وليست في الأصل .

(٦) في ب و ج « تعالى الله » ولهظ الجلالة لم يذكر في الأصل .

(٧) في النسخ المطبوعة « ولأن » وليست الواو في الأصل .

المفلوئين^(١) على عقولهم وغير البالغين ممن لا يدعوا^(٢) معة إلها .

٢٠٤ - قال^(٣) : وهذا^(٤) في معنى الآية قبلها عند أهل العلم باللسان ، والآية قبلها أوضح عند غير أهل العلم ، لكثرة الدلالات فيها .

٢٠٥ - قال الشافعي : قال الله تبارك وتعالى : (ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ^(٥)) فالعلم محيط^(٦) - إن شاء الله - أن الناس كلهم لم يحضروا عرفة في زمان رسول الله ، ورسول الله مخاطب بهذا ومن معه ، ولكن صحبًا من كلام العرب أن يقال : (أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ) يعني بعض الناس .

٢٠٦ - وهذا^(٧) الآية في مثل معنى الآيتين قبلها ، وهي عند العرب سواها . والآية الأولى أوضح عند من يحل لسان العرب من الثانية ، والثانية أوضح عند من الثالثة ، وليس يختلف عند العرب وضوح هذه الآيات معًا ، لأن أقل البيان عندها كافٍ من أكثره ، إنما يريد السامع فهم قول القائل ، فأقل ما يفهمه به كافٍ عنده .

(١) في « والمفلوئين » والواو ليست في الأصل ، وزادتها غير جيدة في المعنى المراد .

(٢) في « ووج » من لا يدعوا وهو مخالف للأصل .

(٣) في ج « قال الشافعي » وهو مخالف للأصل .

(٤) في « ووج » وهذه وهو خلاف للأصل .

(٥) سورة البقرة (١٩٩) .

(٦) في « وبالعالم محيط » وهو مخالف للأصل .

(٧) في « ووج زيادة » قال الشافعي « وليست في الأصل » .

٢٠٧ - (١) وقال الله جل ثناؤه : (وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ^(٢)) .
فذلَّ كتابُ الله على أنه إنما وقودها^(٣) بعضُ الناس ، لقولِ الله :
(إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ^(٤)) أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ^(٥)) .

باب

الصَّنْفِ الَّذِي يُبَيِّنُ سِيَاقَهُ مَعْنَاهُ

٢٠٨ - (١) قال الله تبارك وتعالى : (وَسَأَلْتَهُم عَنِ الْقَرْيَةِ^(٢)
الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ ، إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ ، إِذْ تَأْتِيهِمْ حِثَانَتُهُمْ
يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّكًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ ، كَذَٰلِكَ تَبْلُوهُمْ بِمَا
كَانُوا يَفْسُقُونَ^(٣)) .

٢٠٩ - فابتدأَ جلَّ ثناؤه ذكرَ الأمرِ بمسألتهم عن القرية
الحاضرة البحر^(١) ، فلما قال : (إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ) الآية -

(١) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٢) سورة البقرة (٢٤) وسورة التحريم (٦) .

(٣) في ب وج « إنما أراد وقودها » وزيادة « أراد » خطأ ، وليست في الأصل .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٥) سورة الأنبياء (١٠١) .

(٦) هنا في ب وج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : بما كانوا يفسقون » .

(٨) سورة الأعراف (١٦٣) .

(٩) في النسخ المطبوعة « بمسألتهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر » وهنا وإن كان
صحيح للمنى في نفسه وموافقا للفظ الآية إلا أنه غير الذي في الأصل ، فإن الذي فيه هو
ما ذكرنا هنا : « القرية الحاضرة البحر » وهنا صحيح للمنى أيضا . وقد كتب بهامش
الأصل في هنا الموضع لفظ « التي كانت » بخط غير خط الأصل ، ووضع الكاتب

دَلَّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا^(١) أَرَادَ أَهْلَ الْقَرْيَةِ ، لِأَنَّ الْقَرْيَةَ لَا تَكُونُ حَادِيَةً وَلَا فَاسِقَةً بِالْعِدْوَانِ فِي السَّبْتِ وَلَا غَيْرِهِ ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ بِالْعِدْوَانِ أَهْلَ الْقَرْيَةِ الَّذِينَ بَلَامُ^(٢) بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ .

٢١٠ - وَقَالَ : (وَكَمْ قَصَصْنَا مِنْ قَرْيَةٍ^(٣) كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ . فَلَمَّا أَحْسَوْا بِأَمْسِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ^(٤)) .

٢١١ - وَهَذِهِ الْآيَةُ فِي مِثْلِ مَعْنَى الْآيَةِ قَبْلَهَا ، فَذَكَرَ قَصَصَ الْقَرْيَةِ ، فَلَمَّا ذَكَرَ أَنَّهَا ظَالِمَةٌ بَانَ لِلْسَامِعِ أَنَّ الظَّالِمَ إِنَّمَا^(٥) أَهْلُهَا ، دُونَ مَنَازِلِهَا الَّتِي لَا تَظْلِمُ ، وَلَمَّا ذَكَرَ الْقَوْمَ الْمُنْشَيْنَ بَعْدَهَا ، وَذَكَرَ إِحْسَاسَهُمُ الْبَاسَ عِنْدَ الْقَضَاءِ - : أَحَاطَ الْعِلْمُ أَنَّهُ إِنَّمَا أَحَسَّ الْبَاسَ مَنْ يَعْرِفُ الْبَاسَ مِنَ الْآدَمِيِّينَ .

إشارة عند كلمة « القرية » ليدل على موضع الزيادة التي زادها ، ولكنه أتى كلمة « الحاضرة » بالتحريف ، ولم يسمها ، فظهر أن هذا تصرف غير سديد من سننه وزاد في الأصل ما ليس منه .

- (١) كلمة « إِنَّمَا » سقطت من س خطأ ، وهي ثابته في الأصل .
- (٢) في س وج « أَبْلَام » بزيادة الهزة ، وما هنا هو اللواتي للأصل ، وهذا الضم كما يأتي ثلاثاً يأتي رباعياً أيضاً ، خلافاً للظاهر من تصوس بعض اللماحي . قال الزحضرى في الأساس : « وأبلى الله البد بلاد حسنا وسيئا » ونحو ذلك في اللسان .
- (٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى » منها يركضون .
- (٤) سورة الأنبياء (١١ و ١٢) .
- (٥) هنا في س وج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .
- (٦) في النسخ المطبوعة « هو » بدل « م » وهو مخالف للأصل .

الصف^(١) الذي يَدُلُّ لفظه على باطنه دون ظاهره

٢١٢ - ^(٢) قال الله تبارك وتعالى ، وهو يحكي قول إخوة يوسف لأبيهم : (مَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا ، وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَافِظِينَ . وَنَسْتَلِ الْقَرْيَةَ ^(٣) الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْمَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ، وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ^(٤)) .

٢١٣ - ^(٥) هذه الآية في مثل معنى الآيات قبلها ، لا تختلف عند أهل العلم باللسان : إنهم إنما يخاطبون أباهم بمسألة أهل القرية وأهل المير ، لأن القرية والمير لا يثبتان عن صديقهم .

باب

ما نزل عامًا ذلت ^(٦) السنة خاصة

على أنه يُرادُ به الخاص

٢١٤ - ^(٧) قال الله جل ثناؤه : (وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ ^(٨) مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ^(٩)) .

(١) في النسخ المطبوعة « باب العتف » الخ ، وكلة « باب » ليست في الأصل .

(٢) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٤) سورة يوسف (٨١ ، ٨٢) .

(٥) هنا في ب وج زيادة « قال الشافعي » .

(٦) في ب « قلت » وهو مخالف للأصل .

(٧) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٨) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : فلأُمِّهِ السُّدُسُ » .

(٩) سورة النساء (١١) .

٢١٥ - وقال: (وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ^(١) إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ، فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوْصِيْنَ بِهَا أَوْ ذَيْنِ، وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ، فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوْصَوْنَ بِهَا أَوْ ذَيْنِ، وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَّةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الشُّدُسُ، فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ، مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوْصَى بِهَا أَوْ ذَيْنِ غَيْرِ مُضَارٍ، وَصِيَّةٍ مِنَ اللَّهِ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ^(٢)).

٢١٦ - فَأَبَانَ أَنَّ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَزْوَاجِ مِمَّا تَمَتَّى^(٣) فِي الْحَالَاتِ، وَكَانَ حَامٍ الْمَخْرَجِ، فَدَلَّتْ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا أُرِيدَ بِهِ بَعْضُ الْوَالِدَيْنِ^(٤) وَالْأَزْوَاجِ دُونَ بَعْضٍ، وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ دَيْنُ الْوَالِدَيْنِ وَالْمَوْلُودِ وَالزَّوْجَيْنِ وَاحِدًا، وَلَا يَكُونُ الْوَارِثُ مِنْهُمَا قَاتِلًا وَلَا مَمْلُوكًا.

٢١٧ - وقال: (مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوْصَى بِهَا أَوْ ذَيْنِ^(٥)).

٢١٨ - فَأَبَانَ النَّبِيُّ أَنَّ الْوَصَايَا مُقْتَصَرَةٌ بِهَا عَلَى الثَّلَاثِ، لَا يَتَعَدَّى، وَلَأَهْلُ الْمِيرَاثِ الثَّلَاثَانِ، وَأَبَانَ أَنَّ الدِّينَ قَبْلَ الْوَصَايَا

(١) فِي الْأَصْلِ إِلَى حَتَّى، ثُمَّ قَالَ «الْآيَةُ».

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ (١٢).

(٣) فِي «وَج» «مَا» بِدَلٍّ «مِمَّا» وَهُوَ غِثَاءٌ لِلْأَصْلِ.

(٤) هُنَا فِي «وَج» زِيَادَةُ «وَالْمَوْلُودَيْنِ» وَهُوَ خَطَأٌ وَغِثَاءٌ لِلْأَصْلِ.

(٥) سُورَةُ النِّسَاءِ (١٢).

والميراث، وأن لا وصية ولا ميراث حتى يَسْتَوِيَ أهلُ الدين دِيْنَهُمْ .

٢١٩ - ولولا دَلَالَةُ البَسْمَةِ ثم إجماعُ الناس : لم يَكُنْ ميراثٌ إلا بعدَ وصيةٍ أو دينٍ ، ولم تَعُدْ الوصيةُ أن تكونَ مُبَدَّاةً على الدين أو تكون والدين سَوَاءً .

٢٢٠ - وقال الله : (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ^(١)) وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ^(٢)) .

٢٢١ - فَصَّيَدَ جَلِ ثَنَاوَهُ قَصَصَ القدمين بالنَّسْلِ ، كما قَصَصَ الوجه واليدين . فكان ظاهرُ هذه الآية أنه لا يُجْزَى في القدمين إلا ما يُجْزَى في الوجه من النَّسْلِ ، أو الرأس من المَسْحِ . وكان يُحْتَمَلُ أن يكون أريدَ بِنَسْلِ القدمين أو مسحهما بعضُ المتوضئين دونَ بعضٍ .

٢٢٢ - فلما مَسَحَ رسولُ الله على الخُفَّين ، وأمر به مَنْ أَدْخَلَ رجليه في الخُفَّين وهو كاملُ الطَّهَارَةِ : ذَلَّتْ سُنَّةُ رسول الله على أنه إنما أريدَ بِنَسْلِ القدمين أو مسحهما بعضُ المتوضئين دونَ بعضٍ .

٢٢٣ - ^(٣) وقال الله تبارك وتعالى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ^(٤)) فَاقْطِعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنْ اللَّهِ ^(٥)) .

(١) في الأصل إلى ها ، ثم قال « إلى قوله : إلى الكعبين » .

(٢) سورة المائدة (٦) .

(٣) ها في ج « باب قال الشافعي : قال الله « الخ » وهو خلاف الأصل .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : نكالا من الله » .

(٥) سورة المائدة (٥٨) .

٢٢٤ - وَسَنَ رَسُولُ اللَّهِ أَنْ « لَا قَطْعَ فِي تَمْرِ وَلَا كَثْرٍ »^(١) ،
وَأَنْ لَا يُقَطَعَ إِلَّا مَنْ بَلَغَتْ سَرِقَتُهُ رُبْعَ دِينَارٍ فِصَاعاً .

٢٢٥ - وَقَالَ اللَّهُ : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا^(٢) كُلَّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ^(٣)) .

٢٢٦ - وَقَالَ فِي الْإِمَاءِ : (فَإِذَا أُخْصِنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ
فَعَلَيْنَّ نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ^(٤)) .

٢٢٧ - فَذَلَّ الْقُرْآنُ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا أُريدَ بِجُلْدِ الْمِائَةِ الْأَحْرَارُ دُونَ
الْإِمَاءِ . فَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ النَّيْبُ مِنَ الزَّانَةِ وَلَمْ يَجْلِدْهُ : دَلَّتْ
سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِجُلْدِ الْمِائَةِ مِنَ الزَّانَةِ : الْحُرَّانِ الْبِكْرَانَ ،
وَعَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقَطْعِ فِي السَّرْقَةِ مَنْ سَرَقَ مِنْ حِرْزٍ ، وَبَلَغَتْ سَرِقَتُهُ
رُبْعَ دِينَارٍ ، دُونَ غَيْرِهَا مِمَّنْ لَزِمَهُ اسْمُ سَرِيقَةٍ وَزِنَاً .

٢٢٨ - وَقَالَ اللَّهُ^(٥) : (وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ^(٦))

(١) « الكثر » بفتح جـ : جار النخل ، وهو شجعه الذي في وسط النخلة ، قاله في
النهاية . والحديث رواه مالك في الموطأ (٣ : ٥٣) من حديث رافع بن خديج
مطولاً في قصة ، ورواه الشافعي في الأم (٦ : ١١٨) من مالك وعن سفيان
بن عيينة خصصراً ، ورواه أيضاً الطيالسي (رقم ٩٥٨) وأحمد في المسند (٣ : ٤٦٣)
و ٤٦٤ و ٤٤٠ : ١٤٠) والبخاري (٢ : ١٧٤) وأبو داود (٤ : ٢٣٧ - ٢٣٨)
والترمذي (١ : ٢٧٣ - ٢٧٤) والنسائي (٢ : ٢٦١) وابن ماجه
(٢ : ٦٦) .

(٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٣) سورة النور (٢) .

(٤) سورة النساء (٢٥) .

(٥) في ج « قال الشافعي : قال الله » إلخ ، وهو مخالف للأصل .

(٦) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

فَأَنَّ لِلَّهِ مُخْمَسَةً وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ^(١) .

٢٢٩ - فلما أعطى رسول الله بنى هاشم وبنى المطلب سهم ذى القربى ^(٢) : دلت سنة رسول الله أن ذَا القُرْبَى ^(٣) - الذين جعل الله لهم سهماً من الخمس - : بنو هاشم وبنو المطلب دون غيرهم .

٢٣٠ - وكل قُرَيْشٍ ذُو قُرَابَةٍ ^(٤) ، وبنو عبد شمسٍ مُسَاوِيَةً بنى المطلب فى القرابة ، هم ممَّا بنو أبٍ وأُمٍّ ، وإن انفرد بعض بنى المطلب بولادة من بنى هاشم دونهم ^(٥) .

٢٣١ - فلما لم يكن السهم لمن انفرد بالولادة من بنى المطلب دون من لم تُصْنِئْ ولادة بنى هاشم منهم : دلَّ ذلك على أنهم إنما ^(٦) أعطوا خاصةً دون غيرهم بقرابة جذمِ النسب ^(٧) ، مع كَيْنُونَتِهِمْ ممَّا يجتمعين فى نصرِ النبيِّ بِالشَّعْبِ ^(٨) ، وقبله وبعده ، وما أراد الله جل ثناؤه بهم خاصاً .

(١) سورة الأهل (٤١) .

(٢) فى س « ذى القُرَابَةِ » وهو مخالف للأصل .

(٣) فى النسخ المطبوعة « دلت سنة رسول الله على أن ذَا القُرْبَى » بزيادة « على » وهى ليست من أصل الربيع ، ولكنها مكتوبة بين السطور بخط مخالف لحظ الأصل فى الرسم والقاعدة ، وأوضح ما فى ذلك من الخلاف أن الكتاب كتبها « على » بإياء ، فى حين أنها تكتب فى الأصل دائماً « عل » بدون ياء ، وأيضاً وضع كاتبها تحت الياء هـ طين ، وهو خطأ ، ولم نرها متقوطة بذلك فى المخطوط المتبعة .

(٤) فى النسخ المطبوعة زيادة « به » وهى مكتوبة فى الأصل بين السطور بخط جديد .

(٥) فى س « من بنى هاشم وهم دونهم » وزيادة كلمة « وهم » خطأ ، وهى مكتوبة فى أصل الربيع بين السطور بخط مخالف لحظ الأصل .

(٦) « الجذم » بكسر الجيم وإسكان القال للمعجمة : أصل المعى ، وقد تلفح الجيم أيضاً .

(٧) كلمة « وإنما » سقطت من س خطأ .

(٨) كلمة « بالشَّعْبِ » سقطت من س خطأ ، وهى تاجبة فى الأصل .

٢٣٢ - ولقد وَلَّيْتُ بنو هاشم في قرشي فما أُعْطِيَ منهم أحدٌ
بِوَلادتهم من الخمس شيئاً ، وبنو نوفلٍ مُساوٍ لثَمِّهِمْ في جِذْمِ النَّسَبِ ،
وإن انفردوا بِأَنهم ^(١) بنو أمِّ دُونهم ^(٢) .

(١) في س « فأنهم » وهو خطأ وعُثِّلَ للأصل .

(٢) روى الشافعي في الام (٤ : ٧١) : « أخبرنا مطرف عن معمر عن الزهري أن
محمد بن جبير بن مطعم أخبره عن أبيه قال : لما قسم النبي صلى الله عليه وسلم سهم
في القرى بين بني هاشم وبين المطلب أتبعه أما وعثان بن عفان ، قلنا : يا رسول الله ،
هؤلاء إخواننا من بني هاشم لا يكثر فضلهم لمكانك الذي وضعه الله به منهم ، أرايت
إخواننا من بني المطلب أعطيتهم وتركنا ، أو مننتا ، وإنما قرابتنا وقرابتهم
واحدة ؟ قال النبي صلى الله عليه وسلم : إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد ،
هكنا ، وشك بين أصابعه . »

و « مطرف » بضم الميم وفتح الطاء المهملة وكسر الراء المشددة وآخره فاء ،
وهو ابن مازن . وله ترجمة في تسجيل النسب ، فتل عن النسائي وغيره أنه قال :
« ليس بقعة » . وعلى كل فإنه لم ينفرد بهذا الحديث كما سيأتي .
و « جبير » بالميم وإلواء للوحدة والتصغير ، و « مطعم » بضم الميم وإسكان الطاء
وكسر الميم المهملة .

ثم رواه الشافعي أيضاً عن داود الطمار عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري
عن ابن السيب عن جبير ، ورواه عن الثقة عن محمد بن إسحق عن الزهري عن
ابن السيب عن جبير ، بمثل مناه . وقال الشافعي بعد ذلك : « قلت لمطرف
بن مازن : إن يونس وابن إسحق روايا حديث ابن شهاب عن ابن السيب ؟
فقال مطرف : حدثنا معمر كما وصفت ، ولعل ابن شهاب رواه عنهما ما » .

ويظهر لي من هذا أن مطرفاً كان رجلاً حافظاً متنبهاً ، وأن الشافعي كان يرضاه
في الرواية .

والحديث رواه أيضاً أحمد في المسند (٤ : ٨١) عن يزيد بن هرون عن ابن إسحق
عن الزهري عن سعيد بن السيب عن جبير بن مطعم ، بنحو رواية الشافعي عن مطرف .
ورواه أيضاً (٤ : ٨٥) عن عبد الرحمن بن مهدي عن عبد الله بن المبارك
عن يونس بمناه .

وروى أيضاً (٤ : ٨٣) عن عثمان بن عمر عن يونس عن الزهري عن سعيد
بن السيب قال : « حدثنا جبير بن مطعم : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقسم
لبني ثَمِّيس ولا لبني نوفل من الخمس شيئاً كما كان يقسم لبني هاشم وبين المطلب ، وأن
أبا بكر كان يقسم الخمس نحو قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، غير أنه لم يكن =

٢٣٣ - قال الله: (وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ
خُمْسَهُ وَلِلرَّسُولِ) (١).

٢٣٤ - فلما أُعْطِيَ رَسُولُ اللَّهِ السَّلْبَ الْقَاتِلَ (٢) فِي

بطنى قري رسول الله صلى الله عليه وسلم كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
بطنهم ، وكان عمر بطيهم وثمان من بطنه : منه .
وهذه الرواية الأخيرة قطعة من نفس الحديث رواها أحد متصلة عنه ، وقد
رواه أبو داود مع الحديث تنم له في السنن (٣ : ١٠٦) من طريق عبد الرحمن
بن هدي عن ابن المبارك عن يونس ، ثم رواها بطنه وحدها عن عبيد الله بن عمر
عن عثمان بن عمر عن يونس كرواية أحد .
وروى أبو داود الحديث أيضاً (٣ : ١٠٦-١٠٧) عن مسدد عن هشيم
عن ابن إسحق عن الزهري .

ورواه البخاري عن عبد الله بن يوسف وعن يحيى بن بكير كلاهما عن الليث عن
عقيل عن الزهري ، وانظر فتح الباري (٦ : ١٧٣-١٧٤ و ٣٨٩ و ٣٧١ : ٧) .
ورواه النسائي أيضاً : (٢ : ١٧٨) من طريق نافع بن يزيد عن يونس
بن يزيد عن الزهري ، ومن طريق يزيد بن هرون عن ابن إسحق عن الزهري .
ورواه ابن ماجه (٢ : ١٠٧) من طريق أيوب بن سويد عن يونس
عن الزهري .

ورواه البيهقي في السنن الكبرى في مواضع (٦ : ٣٤٠-٣٤٢ و ٣٦٥) .
وهل البخاري (٦ : ١٧٤) عن ابن إسحق قال : « عبد شمس وهاشم
والمطلب إخوة لأم » ، وأمه هانكة بنت مرة ، وكان نوفل أخام لأبيهم . وسمى
ابن حجر في الفتح أم نوفل : واقدة بنت أبي عدي ، وهل عن كتاب النسب للزبير
بن بكار : « أنه كان يقال لهاشم والمطلب : البدان ، ولبيد شمس ونوفل :
الأبهران » .

قال ابن حجر : « وهذا يدل على أن بين هاشم والمطلب اختلافاً سرى في أولادها
من بعدهما ، ولهذا لما كتبت فريش الصحيفة بينهم وبين بني هاشم وحسروم في
السلب : دخل بنو المطلب مع بني هاشم ، ولم يدخل بنو نوفل وبنو عبد شمس ..
وفي الحديث حجة الشافعي ومن وافقه أن سهم ذوى القربى لبني هاشم والمطلب خاصة ،
دون بقية قرابة النبي صلى الله عليه وسلم من قريش » .

وانظر السنن الكبرى للبيهقي (٦ : ٣٦٤ - ٣٦٧) .

(١) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٢) سورة الأنفال (٤١) .

(٣) هنا في ج و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٤) في ج و ج « قاتل » وهو مخالف لما في أصل الربيع ، وإن كان للسلب
صيحاً ، و « القاتل » نفوس ثلث لأعطى .

الإقبال^(١) : دَلَّتْ سُنَّةُ النَّبِيِّ^(٢) عَلَى أَنَّ الْغَنِيْمَةَ لِلْمَحْمُوسَةِ^(٣) فِي كِتَابِ
اللَّهِ غَيْرِ السَّلْبِ ، إِذْ كَانَ^(٤) السَّلْبُ مَقْنُومًا^(٥) فِي الْإِقْبَالِ ، دُونَ
الْأَسْلَابِ الْمَأْخُودَةِ فِي غَيْرِ الْإِقْبَالِ ، وَأَنَّ الْأَسْلَابَ^(٦) الْمَأْخُودَةَ فِي غَيْرِ
الْإِقْبَالِ غَنِيْمَةٌ تُخَمَّسُ مَعَ مَا سِوَاهَا مِنَ الْغَنِيْمَةِ بِالسَّنَةِ^(٧) .

(١) « الإقبال » بكسر الهمزة ، وسيأتي مثله . وفي س « الأهل » جمع « هل » .
والكلمة مكتوبة في الأصل في أول السطر كما أثبتناها ، لجاء بين قارئ الأصل فكتب
بجوارها على بين السطر « هال » لأنه يريد تصحيح كلمة « الإقبال » إلى « الأهل »
ولكنه تصحيح غير مستند إلى أصل ثابت . والنبي صحيح في الكلمتين ، ولكن
ما في الأصل أعلى وأجود . وكذلك كتبت في النسخة للقراءة على ابن جماعة .

(٢) في س و ج « سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

(٣) الفصل ثلث . تقول : « خمس مال فلان بخمسه » — يفتح الليم في الماضي وضمها في
المضارع — : أخذ خمس ماله ، والمصدر « الخمس » يفتح الحاء وإسكان الليم .

(٤) في ج « إذا كان » .

(٥) قوله « إذ كان السلب » — سقط من س ، وقوله « مقنوما » كتب في س
« مفهومًا » وكل ذلك خطأ واضح .

(٦) في س « وإنما الأسلاب » وهو خطأ .

(٧) كلمة « بالسنة » قدمت في س بد كلمة « بخمسه » . وما هنا هو الموافق
لأصل الريح .

و « الإقبال » ضد « الإخبار » والمراد أن السلب الذي يطيه الإمام فلا للقتال
هو السلب الذي يؤخذ من الحارب القبل ، لامن المدبر المولى .

قال الثاقبي في الأم (٤ : ٦٦ — ٦٧) : « ثم لا يخرج من رأس الغنيمة قبل
الخمس شيء غير السلب . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن كثر بن أفلح
عن أبي عبد الله مولى أبي قتادة عن أبي قتادة قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم عام حنين ، فلما أتيينا كانت جولة المسلمين ، فرأيت رجلاً من للمعركين
قد علا رجلاً من المسلمين ، قال : فاستدثرت له حتى أتيته من ورائه ، قال : ففرضه على
حبل عاققه ضربة ، وأقبل على فعضني ضمة وجدت منها ريح الموت ، ثم أدركه الموت
فأرسلني . فلبثت عمر بن الخطاب ، فقلت له : ما بال الناس ؟ قال : أمر الله ، ثم إن
الناس رجسوا . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كل قبيلة له عليه بنته =

٢٣٥ - (١) ولولا الاستدلال بالسنة وحُكْمنا بالظاهر :

== فله سلبه . فقلت : من يهجد لي ؟ ثم جلست ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قتل قتيلًا له عليه بيعة فله سلبه . فقلت من يهجد لي ؟ ثم جلست ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قتل قتيلًا له عليه بيعة فله سلبه . فقلت ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مالك يا أبا قتادة ؟ فقصصت عليه القصة ، فقال رجل من القوم : صدق يا رسول الله ، وسلب ذلك القتيل عندي ، فأرضه منه . فقال أبو بكر : لاها الله إذا ، لا يمد إلى أسد من أسد الله عز وجل يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صدق ، فأعطه إياه . فأعطانيه ، فبعت النزع وأبعت به غرغرة في بئر سلمة ، فانه لأول مال تأتلفه في الإسلام . قال الثاني : هنا حديث ثابت معروف عندنا . والثي لا أشك فيه : أن يعطى السلب من قتل والممرك قبل يقاتل ، من أي جهة قتله ، مبارزاً أو غير مبارز ، وقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم سلب مرحب من قتله مبارزاً ، وأبو قتادة غير مبارز ، ولكن للفتولين جيما قبلان . ولم يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أعطى أحداً قتل مولى سلب من قتله ، والثي لا أشك فيه أن له سلب من قتل : الذي يقتل للممرك والحرب فائمة والممركون يقاتلون ، ولقتلهم هكذا مؤنة ليست لهم إذا انهزموا أو انهزم للفتول ، ولا أرى أن يعطى السلب إلا من قتل ممركا قبلان ولم ينهزم جماعة للممركين . وإنما ذهبت إلى هذا : أنه لم يحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قط أنه أعطى السلب قاتلاً إلا قاتلاً قتل قبلان . وفي حديث أبي قتادة مادل على أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من قتل قتيلًا له سلبه يوم حنين : بعد ما قتل أبو قتادة الرجل . وفي هذا دلالة على أن يسن الناس خلف السنة في هذا ، فقال : لا يكون للقاتل السلب إلا أن يقول الامام قبل القتال : من قتل قتيلًا فله سلبه . وذهب بعض أصحابنا إلى أن هذا من الامام على وجه الاجتهاد . وهذا من النبي صلى الله عليه وسلم عندنا حكم ، وقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم السلب للقاتل في غير موضع .

تنبيه : في نسخة الأُم في حديث أبي قتادة « عام خير » وهو خطأ من الطبع ، صوابه « عام حنين » والحديث في موطأ مالك (٢ : ١٠ - ١٢) ورواه البخاري (٦ : ١٧٧ فتح) وفي مواضع أخرى ، وسلم (٢ : ٥٠ - ٥١) كلاهما من طريق مالك ، وكذلك رواه غيرهما . و « المخرف » يفتح للميم وإسكان الحاء للبعبة وفتح الراء : هو الحائط من النخل . وقوله « تأتلفه » أي جمعه ، يقال : « مال مؤئل » ومجد مؤئل « يوزن اسم للفتول : أي مجموع ذو أصل . و « بنو سلمة » يفتح السين وكسر اللام .

(١) هنا في ج زيادة « قال الثاني » وليست في الأصل .

قَطَعْنَا^(١) من لزمه اسمُ سَرِقَةٍ، وَصَرَبْنَا مائةَ كُلِّ من زَنَى، حُرّاً ثِيَاباً، وَأَعْطَيْنَا سَهْمَ ذِي الْقُرْبَى كُلِّ^(٢) من يَنْتَه وَيَنْتِ النَّبِيَّ قِرَابَةً، ثُمَّ خَلَصَ ذَلِكَ إِلَى طَوَائِفَ من الْعَرَبِ، لِأَنَّ لَهُ فِيهِمْ وَشَايِحَ^(٣) أَرْحَامٍ، وَحَسَنَاتِ السَّلْبِ، لِأَنَّهُ من الْمَغْنَمِ، مع ما سواه من الْغَنِيمةِ .

يَانُ^(٤) فرض الله في كتابه اتِّبَاعَ سُنَّةِ نَبِيِّهِ^(٥)

٢٣٦ - قال الشافعي : وَضَعَ اللهُ رَسُولَهُ^(٦) مِنْ دِينِهِ وَفَرَضِهِ وَكِتَابَهُ الْمَوْضِعَ الَّذِي أَبَانَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ أَنَّهُ جَعَلَهُ عِلْماً لِدِينِهِ ، بِمَا اقْتَرَضَ مِنْ طَاعَتِهِ ، وَحَرَّمَ مِنْ مَعْصِيَتِهِ ، وَأَبَانَ مِنْ فَضِيلَتِهِ ، بِمَا قَرَنَ مِنَ الْإِيمَانِ بِرَسُولِهِ مَعَ الْإِيمَانِ بِهِ .

٢٣٧ - فقال تبارك وتعالى : (فَأَمِينُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ، وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً^(٧) ، اتَّبِعُوا خَيْرَ لَكُمْ ، إِنَّمَا اللهُ إِلَهُ وَاحِدٌ ، سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ^(٨)) .

-
- (١) مكنا هو مخفف الالام في جواب « لولا » وهو جاز على قلة ، واستعمال الشافعي إياه يدل على أنه فصيح صحيح . والشافعي لفته حجة .
(٢) كلمة « كل » سقطت من النسخ الثلاث المطبوعة ، وهي ثابتة في أصل الربيع بين السطور بنس الخط .
(٣) الرشايع ، بدون الهمز وبالمعز أيضا : جمع « وشيعة » وهي الرحم للشعبة المتصلة ، وأصله من « وشيت الروق والأغصان » أي اشتبكت ، وفله من باب « وعد »
(٤) في النسخ الثلاث المطبوعة « باب يان » وكلمة « باب » ليست في أصل الربيع .
(٥) في ج « باب يان ما فرض الله في كتابه من اتباع سنة نبيه » وهو يخالف للأصل .
(٦) في « نبيه » وهو يخالف للأصل .
(٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال ، « إلى : سبحانه أن يكون له ولد » .
(٨) سورة النساء (١٧١) .

والصحة لله ولكتابه ولأنبيائه . وقد أبى الله الصعوبة لكتاب غير كتابه ، كما قال بعض الأئمة من السلف :
فان الشافعي - رضى الله عنه - ذكر هذه الآية محجبا بها على أن الله قرن الإيمان =

== برسوله محمد صلى الله عليه وسلم مع الايمان به ، وقد جاء ذلك في آيات كثيرة من القرآن ، منها قوله تعالى في الآية (١٣٦) من سورة النساء : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ » ومنها قوله تعالى في الآية (١٥٨) من سورة الأعراف : « قَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَسَلَّكُمْ يَهْتَدُونَ » . ومنها قوله تعالى في الآية (٨) من سورة التباين : « قَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنَّوْرِ الَّذِي أَنْزَلْنَا »

ولكن الآية التي ذكرها الشافعي هنا ليست في موضع الدلالة على ما يريد ، لأن الأسر فيها بالإيمان بالله وبرسوله كافة . ووجه الخطأ من الشافعي أنه ذكر الآية بلفظ « قَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ » بأفراد لفظ الرسول ، وهكذا كتبت في أصل الربيع ، وطبع . في الطباعت الثلاث من الرسالة ، وهو خلاف التلاوة ، وقد خجل إلى بادئ ذي بدء أن تكون هناك قراءة بالأفراد ، وإن كانت - إذا وجدت - لا تهيد في الاحتجاج لما يريد ، لأن سياق الكلام في شأن عيسى عليه السلام ، فلو كان اللفظ « ورسوله » لكان للراد به عيسى ، ولكن لم أجد أية قراءة في هذا الحرف من الآية بالأفراد : لا في القراءات المعمر ، ولا في غيرها من الأربع ، ولا في القراءات الأخرى التي يسمونها « القراءات الشاذة » .

ومن يجب أن يبقى هذا الخطأ في الرسالة ، وقد مضى على تأليفها أكثر من ألف ومائة وخمسين سنة ، وكانت في أيدي العلماء هذه القرون الطوال ، وليس هو من خطأ في الكتابة من الناسخين ، بل هو خطأ على ، انتقل فيه ذهن المؤلف الإمام ، من آية إلى آية أخرى حين التأليف : ثم لا ينبه عليه أحد ، أولا يلتفت إليه أحد ، وقد مكث أصل الربيع من الرسالة بين يدي عشرات من العلماء الكبار ، والأئمة الحفاظ ، نحواً من أربعة قرون ، إلى ما بعد سنة ٦٥٠ : يتناولونه بينهم قراءة وإفراداً ولسناً ومقابلة ، كما هو ثابت في السجلات الكثيرة المسجلة مع الأصل ، وفيها سماعات لتمام أعلام ، ورجال من الرجال الأفاضل : وكلهم دخل على هذا الخطأ ، وقاله أن يتدبر موضعه فيصحه ، وورد ذلك كله - فما نرى والله أعلم - : إلى التفتة ثم إلى التخليد ، فما كان لينظر يبال واحد منهم أن الشافعي ، وهو إمام الأئمة ، وحجة هذه الأمة - : يخطئ في تلاوة آية من القرآن ، ثم يخطئ في وجه الاستدلال بها ، والموضوع أصله من بداهيات الاسلام ، وحيث القرآن فيه متوافرة ، وآياته متلوة محفوظة . ولذلك لم يكلف واحد منهم نفسه عناء المراجعة ، ولم يشكر في ==

٢٣٨ - وقال : (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِأَقْوَصِ رَسُولِهِ ، وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ ^(١) عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ ^(٢)) .
٢٣٩ - فَجَعَلَ كَمَالِ ابْتِدَاءِ الْإِيمَانِ ، الَّذِي مِثْلُ مَا سَوَاهُ تَبِعَ لَهُ :
الْإِيمَانُ بِاللَّهِ ثُمَّ بِرَسُولِهِ ^(٣) .

٢٤٠ - فَلَوْ آمَنَ عَبْدٌ بِهِ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِرَسُولِهِ : لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ اسْمُ
كَمَالِ الْإِيمَانِ أَبَدًا ، حَتَّى يُؤْمِنْ بِرَسُولِهِ مَعَهُ .
٢٤١ - وَهَكَذَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ فِي كُلِّ مَنْ امْتَنَحَنَهُ لِلْإِيمَانِ .
٢٤٢ - أَخْبَرَنَا ^(٤) مَالِكٌ ^(٥) عَنْ هِلَالِ بْنِ أَسَمَةَ عَنْ عَطَاءِ
بْنِ يَسَارٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ قَالَ : « أُتِيتُ رَسُولَ اللَّهِ بِجَارِيَةٍ ،
فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، عَلَى رَقَبَةٍ ، أَفَأَعْتِقُهَا ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ : أَيْنَ
اللَّهُ ؟ فَقَالَتْ : فِي السَّمَاءِ ، فَقَالَ . وَمَنْ أَنَا ؟ قَالَتْ : أَنْتَ ^(٦) رَسُولُ اللَّهِ ،
قَالَ ^(٧) : فَأَعْتِقُهَا ^(٨) » .

-
- == صدر الآية التي آتى بها القاضى للاحتياج ، تعليلاً له وثمة به ، حتى يرى إن كان
موضعها موضع الكلام في شأن نبيتنا صلى الله عليه وسلم ، أوفى شأن غيره من
الرسل عليهم السلام .
وهول هنا ما قال القاضى فيما مضى من الرسالة (رقم ١٣٦) : « والتعليل أغفل
من أغفل منهم ، والله يفر لنا ولهم » .
(١) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
(٢) سورة النور (٦٢) .
(٣) في النسخ المطبوعة زيادة « معه » وهي مكتوبة بمباشرة الأصل بخط جديد .
(٤) رسمت في أصل الريع « إرنا » اختصاراً ، على لغة المحدثين القدماء وغيرهم .
(٥) في النسخ المطبوعة « مالك بن أنس » .
(٦) كلمة « أنت » سقطت من س وهي ثابتة في الأصل .
(٧) في س « فقال » وإتمام زيادة في الأصل ملصقة بالكلمة بخط آخر .
(٨) الحديث في الوطأ (٣ : ٥ - ٦) مطولاً . ورواه مسلم (١ : ١٠١) وأبو داود ==

٢٤٣ - قال الشافعي : وهو « معاوية بن الحكم » وكذلك^(١)
رواه غير ما لك ، وأظن ما لك^(٢) لم يحفظ اسمه^(٣) .

٢٤٤ - قال الشافعي : فَفَرَضَ اللَّهُ عَلَى النَّاسِ اتِّبَاعَ وَحْيِهِ وَتَسْنِينَ
رَسُولِهِ .

٢٤٥ - فقال في كتابه : (رَبَّنَا وَأَبْنَتْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ^(٤)
يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ، إِنَّكَ
أَبْنَتْ الْغَرِيزُ الْحَكِيمُ^(٥)) .

٢٤٦ - وقال جل ثناؤه : (كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ^(٦)
يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ
وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ^(٧)) .

== (١ : ٣٤٩ - ٣٥١) والنسائي (١ : ١٧٩ - ١٨٠) من طريق يحيى بن أبي كثير
عن حلال بن أبي مبوبة ، وهو شيخ مالك هنا ، واسمه « حلال بن علي بن أسامة »
ونسبه مالك إلى جده .

(١) في النسخ المطبوعة « كذلك » بدون الواو ، وهو مخالف للأصل .
(٢) هكذا رسم في أصل الربيع منصوبا بدون الألف ، وهو جثر ، كما قدمنا في التليق
على الفقرة (١٩٨) .

(٣) قال السيوطي في شرح الموطأ : « قال النسائي : كنا يقول مالك : عمر بن الحكم ،
وغيره يقول : معاوية بن الحكم السبي . وقال ابن عبد البر : هكذا قال مالك : عمر
بن الحكم ، وهو وهم عند جميع أهل العلم بالحديث ، وليس في الصبابة رجل يقال له
عمر بن الحكم ، وإنما هو معاوية بن الحكم . كذا قال فيه كل من روى هنا
الحديث عن حلال أو غيره . ومعاوية بن الحكم معروف في الصبابة ، وحديثه هنا
معروف له ، ومن لمس على أن مالكاً وهم في ذلك : الزبارة وغيره . انتهى » .
والحديث رواه أيضاً أبو داود الطيالسي في مسند معاوية بن الحكم (رقم ١١٠٥)
وكذلك أحمد بن حنبل في المسند (٥ : ٤٤٧ - ٤٤٩) .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : الحكيم » .

(٥) سورة البقرة (٦٢٩) .

(٦) في الأصل إلى هنا ثم قال « الآية » .

(٧) سورة البقرة (١٥١) .

٢٤٧ - وقال : (لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِئْتِمَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ، وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَنِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ^(١)) .

٢٤٨ - وقال جل ثناؤه : (هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ ^(٢) يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ، وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَنِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ^(٣)) .

٢٤٩ - وقال : (وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ لِيُعْظِمَكُمْ بِهِ ^(٤)) .

٢٥٠ - وقال : (وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ ^(٥) ، وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ^(٦)) .

٢٥١ - وقال : (وَأَذْكُرْ مَا يَتْلَى فِي بُيُوتِكُمْ ^(٧) مِنْ آيَاتِ

(١) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٢) سورة آل عمران (١٦٤) . وهذه الآية ذكرت في س و س قبل الآية السابعة :

« كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم » . ومنشأ ذلك : أن الكتاب في أصل الريح نسي

تلك الآية ، ثم كتبها في الحاشية وأشار إلى موضعها ، فأخطأ الناقلون سرفه موضعها ،

وكتبوها مؤخره عنه .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٤) سورة الجمعة (٢) .

(٥) سورة البقرة (٢٣١) .

(٦) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٧) سورة النساء (١٢٣) .

(٨) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ^(١) .
 ٢٥٢ — ^(٢) فَذَكَرَ اللَّهُ الْكِتَابَ ، وَهُوَ الْقُرْآنُ ، وَذَكَرَ الْحِكْمَةَ ،
 فَسَمِعْتُ مَنْ أَرْضَى ^(٣) مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْقُرْآنِ يَقُولُ : الْحِكْمَةُ : سُنَّةُ
 رَسُولِ اللَّهِ .

٢٥٣ — ^(٤) وَهَذَا يُشَبِّهُ مَا قَالَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
 ٢٥٤ — لِأَنَّ الْقُرْآنَ ذُكِرَ وَاتَّبَعَتْهُ الْحِكْمَةُ ، وَذَكَرَ اللَّهُ
 مَنَّهُ ^(٥) عَلَى خَلْقِهِ بِتَعْلِيمِهِمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ، فَلَمْ يَجْزْ — وَاللَّهُ أَعْلَمُ —
 أَنْ يُقَالَ الْحِكْمَةُ ^(٦) هَاهُنَا إِلَّا سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ .
 ٢٥٥ — وَذَلِكَ أَنَّهَا مَقْرُونَةٌ مَعَ كِتَابِ اللَّهِ ، وَأَنَّ اللَّهَ اقْتَرَضَ
 طَاعَةَ رَسُولِهِ ، وَحَتَّمَ عَلَى النَّاسِ اتِّبَاعَ أَمْرِهِ — فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ لِقَوْلِهِ :
 قَرُضٌ ^(٧) إِلَّا لِكِتَابِ اللَّهِ ثُمَّ سُنَّةُ رَسُولِهِ .
 ٢٥٦ — ^(٨) لِمَا وَصَفْنَا ، مِنْ أَنَّ اللَّهَ جَعَلَ الْإِيمَانَ بِرَسُولِهِ
 مَقْرُونًا بِالْإِيمَانِ بِهِ .

-
- (١) سورة الأحزاب (٣٤) .
 (٢) هنا في « و » زيادة « قال العاقبي » وليست في الأصل .
 (٣) في « من أرضاه » وهو خلاف الأصل .
 (٤) هنا في « و » زيادة « قال العاقبي » وليست في الأصل .
 (٥) في « منة » وفي « و » منتهى « والكل خطأ » وخالف للأصل .
 (٦) زاد بنو الفارسيين بحاشية الأصل حرف « إن » بسد كلمة « يقال » وهي زيادة
 لا أصل لها ، ولا حاجة بالكلام إليها .
 (٧) في النسخ المطبوعة « إنه فرض » وكلمة « إنه » ليست في الأصل ، وحذفها جائز ،
 ويكون قوله « فرض » مقولا لقول علي سبيل الحكاية ، أو خبراً لحذف ، كأنه
 يقول « هو فرض » .
 (٨) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « وذلك » وهي مكتوبة في الأصل بين السطور بخط
 غير خطه .

٢٥٧ - وسنة رسول الله مبينة عن الله معنى ما أراد : دليلاً على خاصته وطائه . ثم قرن الحكمة بها بكتابه فأتبعها آية^(١) ، ولم يحصل هذا لأحد من خلقه غير رسوله .

باب

فرض الله طاعة رسول^(٢) الله مقرونة بطاعة الله
ومذكورة وحدها

٢٥٨ - قال الله : (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مَوَدَّةٍ إِذَا قُضِيَ إِلَيْهِ
رَسُولُهُ أَمْرًا^(٣) أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ، وَمَنْ يَعْصِ
اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا^(٤)) .

٢٥٩ - وقال : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ
وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ^(٥) ، فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ
إِذْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا^(٦)) .
٢٦٠ - فقال بعض أهل العلم : أولوا الأمر : أمراء سرايا
رسول الله . والله أعلم . وهكذا أخبرنا^(٧) .

(١) هكذا البارة في الأصل والنسخ للطباعة ، وتحتاج لشيء من التأمل أو التكلف .
والمراد واضح مفهوم .

(٢) في ب « رسول » وهو مخالف للأصل .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٤) سورة الأحزاب (٣٦) .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٦) سورة النساء (٥٩) .

(٧) هنا في ب وج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٨) في س ، وج « وهكذا أخبرنا عدد من أهل التصير » وفي ب « وهكذا أخبرنا غير »

٢٦١ - وهو يُشبه ما قال ، والله أعلم ، لأن كل من كان حَوْلَ
مكة من العرب لم يَكُنْ يَعْرِفُ إِمَارَةَ ، وكانت تَأْتِي أَنْ يُعْطِيَ بَعْضُهَا
بَعْضًا طَاعَةَ الإِمَارَةِ .

٢٦٢ - فَلَمَّا دَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ بالطاعة لم تكن تَرَى ذلك يَصْلُحُ
لغير رسول الله .

٢٦٣ - ^(١) فَأَمَرُوا أَنْ يَطِيعُوا أَوْلَى الْأَمْرِ الَّذِينَ أَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ،
لِاطَاعَةٍ مُطْلَقَةٍ ، بِلِ طَاعَةِ مُسْتَشْنَأَةٍ ، فَيَا لَهُمْ وَعَلَيْهِمْ ^(٢) ، فقال : (فَإِنْ
تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ) يعنى : إن اختلفتم فى شيء .

٢٦٤ - ^(٣) وَهَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ كَمَا قَالَ فِي أَوَّلِي الْأَمْرِ ، لِأَنَّهُ يَقُولُ
(فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ) يعنى - والله أعلم - هُمْ وَأَمْرَاهُمُ الَّذِينَ أَمَرُوا بِطَاعَتِهِمْ ،
(فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ) يعنى - والله أعلم - : إلى ما قال الله

« واحد من أهل النصير » وكل ذلك مخالف لما فى الأصل .
وقد كتبت فى الأصل « وهكذا أرنا » و « أرنا » اختصار « أخبرنا » عند
المحدثين ، وكذلك يكتبها الريح فى الرسالة ، ولكنه كتبها فوقها واضحة « أخبرنا » .
ويظهر أن بعض القارئى فى الرسالة ظنوا أنها فعل مبنى للفاعل ، وأن فى الكلام سقطاء
فزاودوا فى بعض النسخ « عدد من أهل النصير » كما رأيت فى نسخة أخرى مفرودة
على شيخ الإسلام أبى محمد عبد الله بن محمد بن جماعة فى سنة ٨٠٦ . فكتب فيها
فى أصلها « أخبرنا » فقط ، ثم زيد فيها فى الهامش بخط آخر « عدد من أهل
النصير » . ولكن عدم وجود حسنة الزيادة فى أصل الريح دليل على أن الفعل
« أخبرنا » مبنى لما لم يسم فاعله ، وبذلك يكون الكلام تاما صحيحا ، لم يسقط
منه شيء . ويجوز أن يكون مبنى للفاعل ، ويكون الثانى مع هذا القول من
قائله نفسه .

- (١) هنا فى ج زيادة « قال » وليست فى الأصل .
- (٢) فى ج « مستثنى فيها لهم وعليهم » وهو خطأ ومخالف للأصل .
- (٣) هنا فى ب و ج زيادة « قال الثانى » وليست فى الأصل .

والرسولُ إن عرفتموه ، فإن لم تعرفوه سألتكم الرسولُ عنه إذا وصلتم^(١) ،
أَوْمَنَ وَصَلْ مِنْكُمْ إِلَيْهِ .

٢٦٥ - لَأَنَّ ذَلِكَ الْفَرْضُ الَّذِي لَا مُنَازَعَةَ لَكُمْ فِيهِ . لقول الله :
(وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ) .

٢٦٦ - وَمَنْ يُنَازِعُ^(٢) مِمَّنْ^(٣) بَعَدَ رَسُولَ اللَّهِ رَدَّ الْأَمْرَ إِلَى
قَضَاءِ اللَّهِ ، ثُمَّ قَضَاءِ رَسُولِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا تَنَازُعًا^(٤) فِيهِ قَضَاءً ، نَصًّا
فِيهِمَا وَلَا فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا - : رَدُّهُ قِيَاسًا عَلَى أَحَدِهِمَا ، كَمَا وَصَفْتُ مِنْ
ذِكْرِ الْقِبْلَةِ وَالْعَدْلِ وَالْمِثْلِ ، مَعَ مَا قَالَ اللَّهُ فِي غَيْرِ آيَةٍ مِثْلَ
هَذَا الْمَعْنَى .

٢٦٧ - وَقَالَ^(٥) : (وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ
أَنْعَمَ اللَّهُ^(٦) عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ ، وَحَسُنَ
أُولَئِكَ رَفِيقًا^(٧)) .

(١) في « وج » إذا وصلتم إليه « وكلة » إليه « ليست في الأصل .

(٢) هكنا كتبت الكلمة في الأصل ، بوضع قطعين فوق التاء وقطعين تحتها ، لقرأ
بالوجهين : « تنازع » فعل ماض ، و « يتنازع » فعل مضارع ، والآخر يجوز فيه
الرفع ، على أن تكون « من » موصولة ، والجزم على أن تكون شرطية ، وقلبك
وضنا على آخر الفصل المركبات الثلاث .

(٣) في « وج » من « وهو مخالف للأصل .

(٤) في « ب » يتنازعون « وهو مخالف للأصل .

(٥) في « ج » قال « بحذف الواو ، وهو مخالف للأصل .

(٦) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : رفيقا » .

(٧) سورة النساء (٦٩) .

٢٦٨ - وقال : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ^(١)) .

باب

ما أَمَرَ اللَّهُ مِنْ طَاعَةِ رَسُولِ اللَّهِ

٢٦٩ - قال الله جل ثناؤه : (إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ

اللَّهَ ^(٢) ، يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ، فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ ،
وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمِيسُورَتُهُ أَجْرًا عَظِيمًا ^(٣)) .

٢٧٠ - ^(٤) وقال : (مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ^(٥)) .

٣٠

٢٧١ - فَأَعْلَمَهُمْ أَنَّ سَيِّمَتَهُمْ رَسُولَهُ يَبْعَثُهُ ؛ وَكَذَلِكَ أَعْلَمَهُمْ أَنَّ

طَاعَتَهُمْ طَاعَتُهُ ^(٦) .

٢٧٢ - وقال : (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ^(٧) حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا

شَجَرَ بَيْنَهُمْ ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا
تَسْلِيمًا ^(٨)) .

(١) سورة الأعراف (٢٠) .

(٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « لى : أجراً عظيماً » .

(٣) سورة الفتح (١٠) .

(٤) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليس في الأصل . وفيها أيضاً « قال الله :
: ومن يطع الرسول » وهو مخالف للأصل ، وزيادة الواو في أول الآية خطأ ، لأنه
خلاف التلاوة .

(٥) سورة النساء (٨٠) .

(٦) في س « أن طاعتهم إياه طاعته » وفي س و ج « أن طاعته طاعته »
وكل ذلك مخالف للأصل . ويظهر أن الناسخين ظنوا أن اللين غير واضح ، فصرف
كل منهم في القفل بما ظنّه مفيداً لإيضاح اللين .

(٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٨) سورة النساء (٦٥) .

٢٧٣ - نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِيمَا بَلَّغْنَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - فِي رَجُلٍ خَاصِّمِ الزُّبَيْرِ فِي أَرْضٍ ، فَقَضَى النَّبِيُّ بِهَا لِلزُّبَيْرِ ^(١) .
٢٧٤ - وَهَذَا الْقَضَاءُ سَنَةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ، لِأَحْكُمْ مَنْصُوصٍ فِي الْقُرْآنِ .

٢٧٥ - ^(٢) وَالْقُرْآنُ يُدَلُّ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - عَلَى مَا وَصَفْتُ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ قَضَاءٌ ^(٣) بِالْقُرْآنِ كَانَ حَكْمًا مَنْصُوصًا بِكِتَابِ اللَّهِ ، وَأَشْبَهَ أَنْ يَكُونُوا إِذَا لَمْ يُسَلِّمُوا الْحُكْمَ كِتَابَ اللَّهِ نَصًّا غَيْرَ مُشْكِلٍ الْأَمْرِ : أَنَّهُمْ لَيْسُوا بِمُؤْمِنِينَ ، إِذَا ^(٤) رَدُّوا حُكْمَ التَّنْذِيلِ ، إِذَا لَمْ يُسَلِّمُوا ^(٥) .

٢٧٦ - وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ) كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا ، قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا ،

(١) الرجل الذي خاصم الزبير كان من الألبار من شهد بدرًا ، وخصما في ماء كانا يسميان به أرضهما وتخلهما . والحديث مطول معروف في كتب السنة ، وفي آخره : « فقال الزبير : ما أحسب هذه الآية نزلت إلا في ذلك » . وقد ذكره السيوطي في البحر المنثور (٢ : ١٨٠) ونسبه لبدر الزقاق وأحمد وعبد بن حيد والبخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن حبان والبيهقي من طريق الزهري عن عروة بن الزبير عن أبيه . ورواه أيضا يحيى بن آدم في المخرج (رقم ٣٣٧) وانظر فتح الباري (٥ : ٢٦ - ٣١) .

(٢) هنا في ج زيادة « قال القاضي » وليست في الأصل .

(٣) في ب « قضى » على أنه فعل ماضٍ ، لا مصدر . والقي في الأصل يجعل ذلك ، لأنه كتب « قضا » بالالف ، وكثيرا ما يكتب فيه الفعل المضارع بالالف .

(٤) في ج « إذ » وهو مخالف للأصل .

(٥) في س « إذ لم يسلموا » . وفي ب « فلم يسلموا » ، وكلاما مخالفا للأصل .

(٦) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى : عناب أليم » .

فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ^(٦٥).

٢٧٧ - وقال: (وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ . وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ . أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ، أَمْ اذْتَابُوا ، أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ ؟ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ . إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ : أَنْ يَقُولُوا تَمَعْنَا وَاطْمَئَنَّا ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ . وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهُ ، فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ^(٦٦)) .

٢٧٨ - فأعلم الله الناس في هذه الآية أن دُعاهم إلى رسول الله لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ : دُعاه إلى حُكْمِ اللَّهِ ، لأنَّ الحاكم بينهم رسولُ الله ، وإذا سألوا لِحُكْمِ رسولِ الله^(٦٧) فإِنَّمَا سَأَلُوا الْحُكْمَ^(٦٨) بفرض الله .

٢٧٩ - وأنه أعلمهم أن حُكْمَهُ حُكْمُهُ ، على معنى افتراضه حُكْمَهُ ، وما سبق في علمه جل ثناؤه مِنْ إِسْمَاعِهِ^(٦٩) بعصمته وتوقيفه ، وما شهد له به من هدايته واتباعه أَمْرُهُ .

(١) سورة النور (٦٤) .

(٢) هنا في ب زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى قوله : الفائزون » .

(٤) سورة النور . (٤٨ - ٥٢) .

(٥) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٦) في ب و ج « فإذا سألوا لحكم النبي » وهو مخالف لما في الأصل .

(٧) في النسخ المطبوعة « له » والقي في الأصل « لحكمه » ثم ضرب عليها بنسب القارئ

وكتب فوقها « له » بخط مخالف لخط الأصل .

(٨) في النسخ المطبوعة « لإسماعه إياه » وكذا « إياه » في الأصل بين السطور بخط آخر .

٢٨٠ - فَأُخِمْ قَرْصَهُ بِالْإِزَامِ خَلَقَهُ طَاعَةَ رَسُولِهِ، وَإِعْلَامِهِمْ^(١)
أَنبَاهُ طَاعَتُهُ.

٢٨١ - جَمَعَ لَهُمْ أَنْ أَعْلَمَهُمْ أَنَّ الْفَرَضَ عَلَيْهِمْ اتِّبَاعُ أَمْرِهِ وَأَمْرِ
رَسُولِهِ^(٢)، وَأَنْ طَاعَةَ رَسُولِهِ طَاعَتُهُ، ثُمَّ أَعْلَمَهُمْ أَنَّهُ قَرَضَ عَلَى رَسُولِهِ
اتِّبَاعَ أَمْرِهِ، جَلَّ ثَنَاؤُهُ.

باب

مَا أَتَى اللَّهَ مَخْلُوقُهُ مِنْ قَرَضِهِ عَلَى رَسُولِهِ اتِّبَاعَ مَا أَوْحَى إِلَيْهِ^(٣)،
وَمَا شَهِدَ لَهُ بِهِ مِنْ اتِّبَاعِ مَا أَمَرَ بِهِ، وَمِنْ هُدَاؤِهِ،
وَأَنَّهُ هَادٍ لِمَنْ اتَّبَعَهُ

٢٨٢ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: قَالَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ لِنَبِيِّهِ: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ
اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ^(٤) وَالْمُنَافِقِينَ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا.
وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ^(٥))، إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ
خَبِيرًا^(٦)).

٢٨٣ - وَقَالَ: (اتَّبِعْ مَا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ، لَا إِلَهَ إِلَّا
هُوَ، وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ^(٧)).

(١) في س « بإعلامهم » وهو مخالف للأصل .

(٢) في النسخ المطبوعة زيادة « ما » وهي مكتوبة في الأصل بين السطور بخط آخر .

(٣) في النسخ المطبوعة « ما أوحى الله إليه » وزيادة لفظ الجلالة مكتوبة بين السطور
بخط آخر .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٦) سورة الأحزاب (١ و ٢) .

(٧) سورة الأنعام (١٠٦) .

٢٨٤ - وقال (مُجْتَنَّاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا) ^(١) وَلَا تَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ^(٢) .

٢٨٥ - ^(٣) فَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ رَسُولُهُ مَنَّهُ ^(٤) عَلَيْهِ بِمَا سَبَقَ فِي عِلْمِهِ :
مِنْ عَصَمَتِهِ إِيَّاهُ مِنْ خَلْقِهِ ، قَالَ : (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ
إِلَيْكَ ^(٥) مِنْ رَبِّكَ ، وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ، وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ
مِنَ النَّاسِ ^(٦)) .

٢٨٦ - ^(٧) وَشَهِدَ لَهُ جَلَّ ثَنَاهُ بِاسْتِمْسَاكِهِ بِمَا أَمَرَهُ بِهِ ،
٣١ وَالْهَدْيَ فِي نَفْسِهِ ، وَهَدَايَةَ مَنْ اتَّبَعَهُ ، فَقَالَ : (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ
رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا ^(٨) مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ ، وَلَكِنْ
جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ، وَإِنَّكَ لَتَهْدَى إِلَى صِرَاطٍ
مُسْتَقِيمٍ ^(٩)) .

٢٨٧ - وقال : (وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ
مِنْهُمْ ^(١٠) أَنْ يُضِلُّوكَ ، وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ ، وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ ،

(١) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٢) سورة الجاثية (١٨) .

(٣) هنا في س و ج زيادة « قال الثاني » وليست في الأصل .

(٤) في س و ج « منه » وهو خطأ ، والصواب ما في الأصل ، وقد ضبطت فيه بفتح الميم .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى قوله : والله يصيبك من الناس » .

(٦) سورة النازعة (٦٧) .

(٧) هنا في س و ج زيادة « قال الثاني » وليست في الأصل .

(٨) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : وإِنَّكَ لَتَهْدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » .

(٩) سورة الشورى (٥٢) .

(١٠) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : وكان فضل الله عليك عظيماً » .

وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ ،
وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ^(١) .

٢٨٨ - ^(٢) فَأَبَانَ اللَّهُ أَنْ ^(٣) قَدْ فَرَضَ عَلَى نَبِيِّهِ اتِّبَاعَ أَمْرِهِ ،
وَشَهِدَ لَهُ بِالْبَلَاغِ ^(٤) عَنْهُ ، وَشَهِدَ بِهِ لِنَفْسِهِ ، وَنَحْنُ نَشْهَدُ لَهُ بِهِ ، تَقَرُّبًا
إِلَى اللَّهِ بِالْإِيمَانِ بِهِ ، وَتَوَسُّلاً إِلَيْهِ بِتَصَدِيقِ كَلِمَاتِهِ .

٢٨٩ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ ^(٥) عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو مَوْلَى
الْمُطَّلِبِ عَنْ الْمُطَّلِبِ بْنِ حَنْطَبٍ ^(٦) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : « مَا تَرَكْتُ
شَيْئًا مِمَّا أَمَرَ كُمْ اللَّهُ بِهِ إِلَّا وَقَدْ أَمَرْتُكُمْ بِهِ ، وَلَا تَرَكْتُ شَيْئًا مِمَّا
نَهَاكُمْ اللَّهُ عَنْهُ إِلَّا وَقَدْ نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ » ^(٧) .

٢٩٠ - قَالَ الشَّافِعِيُّ : وَمَا أَعْلَمْنَا اللَّهُ مِمَّا سَبَقَ فِي عِلْمِهِ وَحَقَّمْ
قَضَائِهِ الَّذِي لَا يُرَدُّ . مِنْ فَضْلِهِ عَلَيْهِ وَنِعْمَتِهِ - : أَنَّهُ مَتَّعُهُ مِنْ أَنْ يَهْمُوا
بِهِ أَنْ يُضْلَوْهُ ، وَأَعْلَمَهُ أَنَّهُمْ لَا يَضُرُّونَهُ مِنْ شَيْءٍ .

(١) سورة النساء (١١٣) .

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٣) في س و ب « أنه » وهو مخالف للأصل .

(٤) في النسخ المطبوعة « بالبلاغ » وهي مكتوبة في الأصل « بالبلاغ » ثم أصلها بمن
فارقي إصلاحاً غير واضح ولا صحيح . ويظهر أنه ظن أن كلمة « البلاغ » لا تناسب
المتن هنا ، وما في الأصل صواب ، قال في اللسان : « الإبلاغ » : الإيصال ،
وكذلك التبليغ ، والاسم منه : البلاغ . يعني أنه اسم قام مقام المصدر الحقيقي .

(٥) في س و ب « عبد العزيز بن محمد » وفي ج « عبد العزيز بن محمد
بن أبي عبيد » والقي في الأصل « عبد العزيز » وكتب في هامشه « بن محمد »
وكتب تحته « بن أبي عبيد » ، ووضع بينهما خط . وخط هاتين الزائدتين غير
خط الأصل .

وعبد العزيز هذا هو ابن محمد بن عبيد بن أبي عبيد البراءوري ، وهو من تلامذة
أتباع التابعين من أهل المدينة ، مات سنة ١٨٧ وقيل غير ذلك .

(٦) « حنطاب » بفتح الحاء والطاء المهملين وبينهما نون ساكنة .

(٧) سياق الكلام على هذا الحديث في (رقم ٣٠٦) .

٢٩١ - وفي شهادته له بأنه يَهْدِي إلى صراطٍ مستقيمٍ، صراطِ الله، والشهادة بتأدية رسالته واتباع أمره، وفيما وصفتُ مِنْ قَرْضِهِ طَاعَتَهُ وتأكّده إِيَّاهَا فِي الْآيِ ذَكَرْتُ^(١) - : مَا أَقَامَ اللَّهُ بِهِ الْحُجَّةَ عَلَى خَلْقِهِ : بِالتَّسْلِيمِ لِحُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ^(٢) وَاتِّبَاعِ أَمْرِهِ .

٢٩٢ - قَالَ الشَّافِعِيُّ : وَمَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ فِيهِ^(٣) لَيْسَ اللَّهُ فِيهِ حُكْمٌ - : فَيُحْكَمُ اللَّهُ سَنَّهُ . وَكَذَلِكَ أَخْبَرَنَا اللَّهُ فِي قَوْلِهِ : (وَلَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُ) .

٢٩٣ - (٤) وَقَدْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ مَعَ كِتَابِ اللَّهِ ، وَسُنَّ^(٥) فِيهِ لَيْسَ فِيهِ بَعِيْنُهُ نَصُّ كِتَابٍ .

٢٩٤ - وَكُلُّ مَا سَنَّ فَقَدْ أَلْزَمَنَا اللَّهُ اتِّبَاعَهُ ، وَجَعَلَ فِي اتِّبَاعِهِ طَاعَتَهُ ، وَفِي الْعُتُودِ^(٦) عَنْ اتِّبَاعِهَا^(٧) مَعْصِيَتَهُ الَّتِي لَمْ يَعْذِرْ بِهَا خَلْقًا ،

(١) فِي النسخ المطبوعة « فِي الْآيِ الَّتِي ذَكَرْتُ » وَكَلِمَةُ « الَّتِي » مَكْتُوبَةٌ فِي الْأَصْلِ مِنْ السُّطُور بِحُطِّ آخِرٍ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْقِيَّ زَادَهَا رَأَى التَّرْكِيبَ عَلَى غَيْرِ الْجَاذِ فِي الْكَلَامِ ، مَعَ أَنَّ لَهُ وَجْهًا ظَاهِرًا مِنَ الرِّمِيَّةِ : أَنَّ يَكُونُ قَوْلُهُ « ذَكَرْتُ » حَالًا مِنْ « الْآيِ » وَقَدْ يَجِيءُ الْحَالُ جَلَّةً مُخْلِيةً فَضْلَهَا مَانِيً ، وَالْحَالُ فِي مَعْنَى الصِّفَةِ .

(٢) فِي ب و ج « لِحُكْمِ رَسُولِهِ » وَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَا فِي الْأَصْلِ .

(٣) فِي ب « مِمَّا » بَدَلُ « فِيهِ » وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلأَصْلِ .

(٤) هُنَا فِي ب و ج زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٥) فِي ب « وَيَنْ » بَدَلُ « وَسَنَّ » وَهُوَ خَطَأٌ وَمُخَالِفٌ لِلأَصْلِ ، وَمُرَادُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَنَّ فِي أَشْيَاءَ مَنْصُوصٍ عَلَيْهَا فِي الْكِتَابِ ، يَبْتَائِلُهَا ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ، وَأَنَّهُ سَنَّ أَيْضًا أَشْيَاءَ لَيْسَ فِيهَا بَيْنَهَا لَيْسَ مِنَ الْكِتَابِ .

(٦) الْعُتُودُ - بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْمُهْلَةِ - : الْخُتُوعُ وَالطُّغْيَانُ ، أَوِ اللَّيْلُ وَالْإِعْرَافُ ، وَفَضْلُهُ مِنْ أَوْبَابِ : « نَصْرٌ وَصَحْبٌ وَكَرَمٌ » ، وَأَمَّا الْعُتُودُ فَاتِّبَاعُهُ مَصْدَرٌ مِمَّا لَيْسَ .

(٧) مَكْنَاهُ فِي الْأَصْلِ ، وَتَأْنِيْتُ الضَّمِيرِ عَلَى إِزْدَادِ الْبَيِّنِ الَّتِي أَلْزَمَنَا اللَّهُ اتِّبَاعَهَا . وَفِي ب و ج « اتِّبَاعَهُ » بِالتَّذْكِيرِ ، وَلِلنَّحْوِ صَحِيحٌ ، وَلَكِنَّهُ مُخَالِفٌ لِمَا فِي الْأَصْلِ .

ولم يحمل له من اتباع سنن رسول الله نحرًا ، لما وصفت ، وما قال رسول الله ^(١) .

٢٩٥ - ^(٢) أخبرنا سفيان عن سالم أبو النضر ^(٣) مولى عمر بن عبيد الله سمع عبيد الله بن أبي رافع يحدث عن أبيه ^(٤) أن رسول الله قال : « لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر من أمري ، مما أمرت به أو نهيت عنه - : فيقول لا أدري ما وجدنا ^(٥) في كتاب الله اتبعناه » .

(١) أي ولما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الآتي عقب هذا .

(٢) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٣) حكنا . في الأصل « عن سالم أبو النضر » وكان هذا لم يجب بين القارئ فيه ، لمخاطبة المصنف في استعمال الأسماء الخمسة ، فضرب على حرف الجر « عن » وكتب في الهامش بخط آخر « بن عينة قال أنا » وبذلك طبعت في النسخ المطبوعة ، وهو تصرف غير جيد من صنعه .

والذي في الأصل له وجه في العربية ، وإن كان غير مشهور . قال ابن قتيبة في مشكل القرآن (ج ١ ص ١٨٥ من كتاب القراءين) : « وربما كان للرجل الاسم والكنية ، فطبت الكنية على الاسم ، فلم يعرف إلا بها ، كأبي طالب ، وأبي ذر ، وأبي هريرة ، ولذلك كانوا يكتبون : علي بن أبي طالب ، ومعاوية بن أبي سفيان ، لأن الكنية بكاملها صارت اسماً ، وحظ كل حرف الرفع ، ما لم ينصبه أو يجره حرف من الأدوات أو الأفعال ، فكأنه حين كنى قيل : أبو طالب ، ثم ترك كنيته ، وجعل الاسم واحداً » .

وما هنا كذلك ، فإن سالا عرف واشتهر بكنيته « أبو النضر » وغلط عليه . تنبيه : - أخطأ المصححون في تصحيح كتاب القراءين في التالين الذين ذكرها ابن قتيبة ، فكتبوها على الجادة « علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان » مع أن سياق كلامه واضح ، في أنه يريد كتابتهما بالواو ، كما سمعنا هنا في قول كلامه . وانظر أيضاً الكشف للزحرفي في تفسير سورة السد .

(٤) هو أبو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أسلم قبل بدر ، وشهد أحداً وما بعدها .

(٥) في س « وجدناه » وهو مخالف للأصل .

٢٩٦ قال -فيان : وحدثني محمد بن المنكدر^(١) عن النبي
مرسلاً^(٢).

(١) في س « للثكدي » وهو خطأ ظاهر .
(٢) الحديث رواه أبو داود (٤ : ٣٢٩) عن أحمد بن حنبل وعبد الله بن محمد النخعي ،
كلاهما عن سفيان عن أبي النضر ، ولم أجده في مسند أحمد عن سفيان . ورواه
أيضا ابن ماجه (١ : ٦) عن نصر بن علي الجهضمي : « حدثنا سفيان بن عيينة في
عينه ، أنا سأله عنه ، عن سالم أبي النضر ، ثم مر في الحديث قال : أوزيد بن أسلم
عن عبيد الله بن أبي رافع » . وهذا يدل على أن سفيان تردد فيه : هل هو عن سالم
أو عن زيد بن أسلم . ورواه أيضا الترمذي (٢ : ١١٠ - ١١١) طبعه بولاق
٣ : ٧٤ شرح المباركفوري) عن قتيبة عن ابن عيينة عن محمد بن المنكدر وسالم
أبي النضر عن عبيد الله . وقال الترمذي بعد ذلك : « وروى مضمع عن سفيان
عن ابن المنكدر عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا ، وسالم أبي النضر عن عبيد الله
بن أبي رافع عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم . وكان ابن عيينة إذا روى هذا
الحديث على الأفراد بين حديث محمد بن المنكدر من حديث سالم أبي النضر ، وإذا
جمعهما روى هكذا » . ولعلنا التردد من سفيان قال الترمذي « حديث حسن » ، وفي
بعض النسخ « حسن صحيح » .

ورواه أيضا الحاكم (١ : ١٠٨ - ١٠٩) من طريق الحميدي عن سفيان عن
أبي النضر عن عبيد الله عن أبيه . وقال : « قد أقام سفيان بن عيينة هذا الاسناد ،
وهو صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، والقي عندي أنهما تركاه لاختلاف
المصريين في هذا الاسناد » . ثم رواه من طريق ابن وهب عن مالك عن أبي النضر
عن عبيد الله بن أبي رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا ، وعن ابن وهب
عن الليث بن سعد عن أبي النضر عن موسى بن عبد الله بن قيس عن أبي رافع
موصولا مرفوعا .

وهذا الاختلاف لا يضر ، لأن رواية سفيان عرفنا منها أن الحديث عند أبي النضر
عن عبيد الله ، وكذلك رواية مالك ، وإن كانت مرسلة ، ورواية الليث أيدت أن
الحديث معروف عن أبي رافع أيضا ، لأنه رواه عنه موسى بن عبد الله بن قيس ،
وهو موسى بن أبي موسى الأشعري ، وهو تابعي ثقة .
فيكون لأبي النضر فيه شيطان : عبيد الله بن أبي رافع ، وموسى بن أبي موسى ،
كلاهما يرويه عن أبي رافع .

وقد وجدت متباينة صحيحة لسفيان فيه أيضا ، ترفع احتمال التعليل أو الخطأ من
سفيان . فقد رواه أحمد في المسند (٦ : ٨) عن علي بن إسحق عن ابن المبارك عن
ابن لهيعة : « حدثني أبو النضر أن عبيد الله بن أبي رافع حدث عن أبيه عن النبي
صلى الله عليه وسلم » وابن لهيعة ثقة ، وقد صرح بالسماع من أبي النضر ، وهذا إسناد
صحيح ليست له علة .

==

وقد روى الحاكم شاهدين له بإسنادين صحيحين :

٢٩٧ - [قال الشافعي: الأريكة: السرير^(١)].

٢٩٨ - ^(٢) وسُنَّ رسول الله مع كتاب الله وجهان: أحدهما: نصُّ كتاب^(٣)، فأتبعه رسول الله كما أنزل الله. والآخر: جملة^(٤)، بين رسول الله فيه عن الله^(٥) معنى ما أراد بالجملة، وأوضح كيف فرضها: عالماً أو خاصاً^(٦)، وكيف أراد أن يأتي به العباد. وكلاهما اتبع فيه كتاب الله.

٢٩٩ - قال^(٧): فلم أعلم من أهل العلم مخالفاً في أن سنن النبي من ثلاثة وجوه، فاجتمعوا^(٨) منها على وجهين.

٣٠٠ - والوجهان يجتمعان ويفترعان^(٩): أحدهما: ما أنزل الله ٣٢

أولهما: حديث القدماء بن سعد كرب قال: «حرم النبي صلى الله عليه وسلم أشياء يوم خيبر، منها الحمار الأهلي وغيره»، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يوشك أن يخذ الرجل منكم على أريكته، يحدث مجدي، فيقول: بيني وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه حلالاً استغننا، وما وجدنا فيه حراماً حرمتنا. وإن ما حرّم رسول الله كما حرّم الله.

وهذا حديث صحيح، رواه أحمد في المسند من وجهين مختلفين (٤: ١٣٠ - ١٣١ و ١٣٢) ورواه البخاري (١: ١٤٤) وأبو داود (٤: ٢٢٨ - ١٣٢٩) والترمذي (٢: ١١١) وابن ماجه (١: ٥ - ٦) وروى أبو داود قطعة منه في الألفية بإسناد آخر (٣: ٤١٨ - ٤٠٩).

(١) هذه الجملة موجودة في النسخ المطبوعة، ولم تكن في الأصل، ولكنها مكتوبة بمباشرة بخط قديم، فيه شيء من الشبه بخط الأصل، ولكن أرجح أنه غيره.

(٢) هنا في س وج زيادة «قال الشافعي» وليست في الأصل.

(٣) في النسخ المطبوعة «نص كتاب الله» وهو مخالف لما في الأصل.

(٤) قوله «جملة» يريد: الجمل الذي ينته السنة، وذلك سيد الضير تارة مذكراً، وتارة مؤنثاً: على للمنى وعلى القنط.

(٥) في س «بين رسول الله عن الله فيه» وتأخير كلمة «فيه» مخالف للأصل.

(٦) في س وج «أعالم خاصاً» وما هنا هو الموافق للأصل.

(٧) في س وج «قال الشافعي» وهو مخالف لما في الأصل.

(٨) في النسخ المطبوعة «فأجمعوا» ولكن التاء واضحة في الأصل بين الجيم والميم.

(٩) في س «وضرطن» وهو مخالف للأصل.

فيه نص كتاب ، قَبِيْن رسولُ الله مثل ما نص الكتاب . والآخِرُ :
مما^(١) أنزل الله فيه مُجَلَّةٌ كتاب ، قَبِيْن عن الله معنى ما أراد . وهذان
الوجهان اللذان لم يختلفوا فيهما .

٣٠١ - والوجه الثالث : ما سنَّ رسولُ الله فيما^(٢) ليس فيه
نص كتاب .

٣٠٢ - فنهَم من قال : جَعَلَ اللهُ له ، بما افترضَ مِنْ طاعته ،
وسَبَقَ في علمه من توفيقه لرضاهُ - : أنْ يَسُنَّ فيما ليس فيه نص
كتاب .

٣٠٣ - ومنهم من قال : لم يَسُنَّ سُنَّةً قَطُّ إِلَّا وَلَهَا أَصْلٌ في
الكتاب ، كما كانت سُنَّتُهُ لِتَبْيِيْنِ عَدَدِ الصَّلَاةِ وَصَلِيِّهَا ، على أَصْلِ مُجَلَّةٍ
فَرَضَ الصَّلَاةَ ، وكذلك ما سنَّ من البيوع^(٣) وغيرها من الشرائع ،
لأنَّ^(٤) الله قال : (لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ)^(٥) وقال :
(وَأَحْلَلْ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا)^(٦) فإِذَا أَحْلَلَ وَحَرَّمَ فَإِنَّمَا^(٧) بَيَّنَّ فيه
عن الله ، كما بَيَّنَّ الصَّلَاةَ .

٣٠٤ - ومنهم من قال : بل جاءَتْهُ به رسالةُ الله ، فَأَثْبَتَتْ سُنَّتُهُ
بفرضِ الله .

(١) في س و ب « ما » بدل « مما » وفي ج « مثل ما » وكل ذلك مخالف للأصل .

(٢) في س و ب « مما » بدل « فيما » وهو مخالف للأصل .

(٣) في ب « ما سنَّ في البيوع » وهو مخالف للأصل . وفي س و ج « ما سنَّ فيه من
البيوع » وكلمة « فيه » ليست من الأصل ، وزيدت في حاشيته بخط مخالف لحظه .

(٤) في س « بأن » وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٥) سورة النساء (٢٩) .

(٦) سورة البقرة (٢٧٥) .

(٧) في ب « إِنَّمَا » وهو خطأ ومخالف للأصل .

٣٠٥ - ومنهم من قال: أُلْتِيَ فِي رُوعِهِ كُلُّ مَا^(١) سَنَّ، وَسُنَّتُهُ
الْحِكْمَةُ: أَلْتِيَ^(٢) أُلْتِيَ فِي رُوعِهِ عَنِ اللَّهِ، فَكَانَ مَا^(٣) أُلْتِيَ فِي رُوعِهِ
سُنَّتُهُ^(٤).

٣٠٦ - (٥) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ^(٦) عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو^(٧)
عَنِ الْمُطَّلِبِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «إِنَّ الرُّوحَ الْأَمِينَ قَدْ أُلْتِيَ فِي
رُوعِي أَنَّهُ لَنْ تَمُوتَ نَفْسٌ حَتَّى تَسْتَوِي رِزْقَهَا، فَأُجْلُوا فِي الطَّلَبِ^(٨)».

(١) «كل ما» رسمتا في الأصل «كلى» وهو رسم معروف للقدماء.

(٢) في ج «التي» وفي ب «الذي» وكلاهما مخالف للأصل.

(٣) في ب «ما» بدل «ما» وهو مخالف للأصل.

(٤) زيد بمحاشية الأصل بعد كلمة «سنته»: «عن الله» وهذه الزيادة بخط مخالف لحظ
الأصل. وقد أدخلت هذه الزيادة في ج.

وانظر في هذا المعنى ما نقلناه عن الأم فيما سيأتي في حاشية الفقرة (٤٣٠).

(٥) هنا في ج زيادة «قال الطائي» وليست في الأصل.

(٦) عبد العزيز: هو ابن عبد الرازدي الذي سبق ذكره في هذا الاستناد في رقم

(٢٨٩). وقد كتب هنا بمحاشية الأصل بخط غير خطه «الرازدي». وقد زيد

في اسمه هنا في ب «بن عبد» وليس ذلك في الأصل. وكتب في ج «عبد العزيز»

بن عبد الرازدي» وهو خطأ سني.

(٧) «عمرو» بفتح العين، وكتب في ج «عمر» وهو خطأ.

وعمر بن أبي عمرو: هو مولى المطلب بن حنطب، وهو من شيوخ مالك،

تابعه معروف. وقد كتب فوق اسمه في الأصل بين السطرين «مولى المطلب

بن حنطب» وذلك بخط مخالف لحظ الأصل. فأدخله الناسخون في صلب الكلام،

وبذلك جاء في النسخ المطبوعة، إلا أن ب جاء فيها «مولى المطلب عن المطلب

بن حنطب» و ج جاء فيها «مولى المطلب بن حنطب قال: قال رسول الله

فأسقط من الاستناد شيخ عمرو، وكل ذلك مخالف للأصل، وبمضه خطأ واضح.

(٨) جاء هذا الحديث في النسخ الثلاث المطبوعة هكذا: «ماتركت شيئاً مما أمركم

الله به إلا وقد أمرتكم به، ولا تركت شيئاً مما نهاكم الله عنه إلا وقد

نهيتكم عنه. أَلَا وَإِنَّ الرُّوحَ الْأَمِينَ» إلخ. وهذه الزيادة هي نفس الحديث

الذي مضى برقم (٢٨٩) جمت مع الحديث الذي هنا، وجمع بينهما بكلمة «ألا»

ثم واد المطف . وإستاد الحديثين واحد ، وقد يكون الشافعي رواهما في موضع آخر حديثاً واحداً ، كما جمعا أبو العباس الأصم في مسند الشافعي (ص ٨٠ من طبعة شركة المطبوعات العلمية و ص ٢٠٣ من هاش الجزء السادس من الأم) ولكنه لم يروهما في كتاب « الرسالة » إلا حديثين مفرقين في موضوعين ، وإن كان إسنادهما واحداً . ولكن جاء بعض القارئين في أصل الربيع وزاد هذه الزيادة في هذا الموضع في حاشيته بخط آخر جديد ، ومنع بعض كتابها من تأكل أطراف الورق .

والكلام على هذين الحديثين يستنبه الكلام على متنيهما وعلى إسنادهما : وقد قال أبو السامحات بن الأمير في شرحه على مسند الشافعي (وهو مخطوط بدار الكتب المصرية) بعد أن قلها عن المسند حديثاً واحداً : « هنا حديث مشهور حائر بين العلماء ، وأعرف فيه زيادة لم أجدها في المسند ، وهي [ألا فاقوا الله] قبل قوله [فأجلوا في الطلب] وهذا الحديث أخرجه الشافعي في أول كتاب الر - الله ، مستدلاً به على العمل بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مما لم يتضمنه القرآن » .

وقد جاء في معنى الحديثين حديث من الحسن بن علي قال : « صعد رسول الله صلى الله عليه وسلم المنبر يوم غزوة تبوك ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : يا أيها الناس ! إني ما أمركم إلا ما أمركم به الله ، ولا أنهاكم إلا عن ما نهاكم الله عنه ، فأجبلوا في الطلب ، فوالذي نفس أبي القاسم بيده إن أحدكم ليطلبه رزقه كما يطلبه أجله ، فإن تمسّر عليكم منه شيء فاطلبوه بطاعة الله عز وجل » ذكره الميمني في مجمع الزوائد (٤ : ٧١ -

٧٢) وقال : « رواه الطبراني في الكبير ، وفيه عبد الرحمن بن عثمان الحارثي ، منحه أبو حاتم » . وعبد الرحمن هنا ليس ضعيفاً بكرة ، بل ذكره ابن حبان في الثقات ، كما قل ابن حجر في لسان اليزان . وكذلك لسبب المتنوى حديث الحسن هذا الطبراني في الكبير ، في الترغيب (٣ : ٨) .

وجاء أيضاً عن ابن مسعود : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ليس من عمل يُقرب إلى الجنة إلا قد أمرتكم به ، ولا عمل يُقرب إلى النار إلا قد نهيتكم عنه . لا يستبطئ أحد منكم رزقه ، إن جبريل أتني في روعي أن أحداً منكم لن يخرج من الدنيا حتى يستكمل رزقه . فاقوا الله ، أيها الناس وأجبلوا في الطلب ، فإن استبطأ أحدكم رزقه فلا يطلبه بمصية الله ، فإن

الله لَا يُنَالُ فَضْلُهُ بِمَصِيئَةٍ . رواه الحاكم في المستدرک (ج ٢ ص ٤) وذكره
التنرى في الترهيب (٣ : ٧) ولله الحاكم فقط .
ومعنى الحديثين مشهور كما قال ابن الأثير ، بل هو من المعلوم من الدين بالضرورة ،
وقد جاء في معنى الحديث الأول منها ، وهو رقم (٢٨٩) : أحديث كثيرة ،
لا تحضرني الآن .

وجاء في معنى الحديث الثاني أيضا أحديث آخر :

منها حديث جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أيها الناس !
اتقوا الله وأجملوا في الطلب ، فإن قَسَا لَنْ تَكُونُوا حَتَّى تَسْتَوْفِيَ رِزْقَهَا ، وَإِنْ
أَبْطَأَ عَنْهَا ، فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ : خُذُوا مَا حَلَّ ، وَدَعُوا مَا حَرَّمَ » .
رواه ابن ماجه (ج ٢ ص ٣) ورواه الحاكم في المستدرک (ج ٢ ص ١٤) وصححه على
شرط مسلم ، ووافقه الذهبي ، وهله التنرى في الترهيب (٣ : ٧) وهله تصحيح
الحاكم له .

ومنها حديث جابر أيضا : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لَا تَسْتَبْطِنُوا
الرِّزْقَ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَبْدًا لِيَمُوتَ حَتَّى يَبْلُغَ آخَرَ رِزْقِهِ هُوَ لَهُ ، فَأَجْمِلُوا فِي
الطَّلَبِ : أَخْذُ الْحَلَالِ ، وَتَرْكُ الْحَرَامِ » .

رواه الحاكم في المستدرک (٢ : ٤) وقال : « صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه »
ووافقه الذهبي ، وهله للتنرى في الترهيب (٣ : ٧) وهله تصحيح الحاكم لإياه ،
ولله أيضا لابن حبان في صحيحه .

ومنها حديث أبي حميد الساعدي ، رواه الحاكم في المستدرک (ج ٢ ص ٣) عن
أبي الباس محمد بن يعقوب الأعمى عن الربيع بن سليمان - صاحب القافي وكتاب
الرسالة - : « حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ أَنَّ أَبَا سُلَيْمَانَ بِلَالًا حَدَّثَنِي رِبِيعَةُ

بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سُوَيْدٍ عَنْ أَبِي حَمِيدٍ
السَّاعِدِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : أَجْمِلُوا فِي طَلَبِ الدُّنْيَا ،

فَإِنْ كَلَّا مُسْتَرًّا لِمَا كُتِبَ لَهُ مِنْهَا » . قال الحاكم : « هذا حديث صحيح على

شرط الشيخين ولم يخرجاه » ووافقه الذهبي ، وهله للتنرى في الترهيب (٣ : ٧)
وهله تصحيح الحاكم لإياه ، ورواه ابن ماجه (ج ٢ ص ٣) من طريق اسمعيل بن عيسى

عن حمارة بن غزفة عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، بلفظ : « أجلوا في طلب الدنيا ، فإن كل ميسر لما خلق له » . وقال ابن ماجه : « هنا حديث غريب ، يحد به إسماعيل » . وقال شارحه السدي عن الزوائد قال : « في إسناده إسماعيل بن عياش ، يئس ، ورواه بالسننة ، وروايته عن غير أهل بلده ضعيفة » . وقد ظهر من إسناده الحاكم أن الحديث صحيح ، وأن إسماعيل لم ينفرد به كما زعم ابن ماجه ، والظاهر أنه لم يعلم بهذا الاستناد الآخر .

ومنها حديث حذيفة قال : « قام النبي صلى الله عليه وسلم فدعا الناس ، فقال: هَلُّوْا إِلَيَّ . فَأَقْبَلُوا إِلَيْهِ جَلَسُوا ، فقال : هذا رسولُ رَبِّ العالمين ، جبريلُ ، نَفَثَ في رُوعِي أنه لا تموتُ هَسْ حتى تستكمل رزقها ، وإن أبطأ عليها ، فاتقوا الله وأجللوا في الطلب ، ولا يحملنكم استبطاء الرزق أن تأخذوه بمصيبة الله ، فإن الله لا يُنَالُ ما عنده إلا بطاعته » .

قاله للنفري في الترغيب (٧ : ٣) وقال : « رواه البزار ، ورواه ثقات ، إلا قدامة بن زائدة بن قدامة ، قاله لا يحضرني فيه جرح ولا تعديل » ، وقاله أيضا الهيثمي في مجمع الزوائد (٤ : ٧١) وقال : « رواه البزار ، وفيه قدامة بن زائدة بن قدامة ، ولم أجده من ترجمه ، وبغية رجاله ثقات » . وإن قد بحث أيضا عن ترجمة قدامة بن زائدة فلم أجدها .

ومنها حديث أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « نَفَثَ رُوحُ الْقُدُسِ في رُوعِي أن نَفْسًا لن تخرج من الدنيا حتى تستكمل أجَلَهَا وتستوعبَ رِزْقَهَا ، فأجلوا في الطلب ، ولا يحملنكم استبطاء الرزق أن تطلبوه بمصيبة الله ، فإن الله لا يُنَالُ ما عنده إلا بطاعته » .

قاله الهيثمي في مجمع الزوائد (٤ : ٧٢) وقال : « رواه الطبراني في الكبير ، وفيه غفر بن سمان ، وهو ضعيف » . وقاله السيوطي في الجامع الصغير (رقم ٧٢٧٣) ونسبه لأبي نعيم في الحلية ، وأشار إليه بسلامة الضيف . وغيره - بالصغير - بن سمان الحمصي : ضعفه العلماء ، وقال أبو داود : « شيخ صالح ضعيف الحديث » .

وقوله « أجلوا في الطلب » أي اطلبوه بتؤدة واعتدال وبدون الإفراط ، وأصله من الجمل ، فاجتهدوا في الطلب كما أمروا أن طلبهم جليلا مقبولا .

هنا عن متني الحديثين . وأما إسنادهما فانه من للشككات الموصية ، التي لم أجد
أحداً تعرض لتحقيقها ، وقد تمت في بحثه الأليم الطوال ، ووصلت إلى نتيجة
لا أستطيع القطع بها ، وإن كنت أراها أقرب إلى الصواب ، وأرجح بها أن هنا
الاسناد صحيح . وعانى أجد بعد لعن هذا الكتاب من يحقق ذلك من العلماء ،
فيؤيد ماوصلت اليه ، أو ينقضه ويؤيد غيره ، بالدليل القوي والحجة العلمية الواضحة ،
فلا مقصد لنا إلا العلم الخالص . ويظهر لي أن أبا السادات بن الأثير وجد هذا الإسناد
من الشككات فتغلى عن الكلام عليه بة ، ولم يذكر عن الحديث إلا ما هنا عنه ،
ثم استمر في شرح الحديث من جهة للمنى ، مخالفاً بذلك عادة في شرح للمستد ، بتفريغ
كل حديث ، وبيان درجته من الصحة ، وكذلك فعل في كل الأحاديث التي رواها
الثاني بهذا الإسناد ، وقد تتبعتها في شرحه حديثاً حديثاً ، فلم أجده تكلم
على أساسها .

وقد روى الثاني الحديثين عن عبد العزيز بن عبد الدراوردي عن عمرو بن
أبي عمرو مولى المطلب بن حنطب عن المطلب . أما عبد العزيز وعمرؤا فهما ههنا
مرووفان كما ذكرنا آفا ، وموضع الإشكال في الإسناد هو « المطلب بن حنطب »
إذ أن ظاهر الاسناد الصحة ، وأن المطلب صحابي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
ورواه عنه مولاة عمرو بن أبي عمرو . وهذا الظاهر يقويه ما نعرفه عن الثاني من
أنه لا يرى الاحتياج بالحديث المرسل إلا أن يمتنع بغيره آخر يقويه (انظر كتابي
الرسالة ص ١٧٧ في الأصل وس ٦٣ ف ب وس ١١٤ في س وس ١٢٢ في ج)
وقد ذكر هذين الحديثين ههنا - وحدهما - على سبيل الحجة والاستدلال ، فلا تراه -
واقفاً أعلم - يجمع بهما إلا وعنده أن إسنادهما هنا إسناد متصل غير مرسل .
ولكننا إذا رجعنا إلى ترجمة « المطلب بن حنطب » في رجال الحديث : وجدنا ما يدل
على أنه عندهم غير صحابي ، بل كأنه تابعي صغير .

قال الحافظ ابن حجر في التذهيب (١٠ : ١٧٨ - ١٧٩) : « المطلب بن عبد الله
بن المطلب بن حنطب بن الحرث بن عبيد بن عمر بن عذرة الخزومي . وقيل بإسقاط
المطلب ، وقيل : لهما إثنان » . ثم ذكر الصحابة الذين روى عنهم المطلب هنا ، ثم
ذكر من روى عن المطلب ، فذكر منهم ابنه : عبد العزيز والحكيم ، ومولاة عمرو
بن أبي عمرو . ثم قال : « قال أبو حاتم في زواجه عن عائشة : مرسة ، ولم يذكرها .
وقال في روايته عن نيار : يشبه أنه أمركه . وقال في روايته عن غيره من الصحابة :
مرسة . قال : وعامة حديثه مراسيل ، غير أني رأيت حديثاً يقول فيه : حديثي خال
أبوسلفة » . ثم قل عن ابن سعد قال : « كان كثير الحديث ، وليس يجمع بحديثه ،
لأنه يرسل كثيراً » . وليس له نقي ، وعامة أصحابه يدرسون . » ثم قل توثيقه عن
يعقوب بن سفيان والدارقطني وابن حبان ، ثم قال : « قال البزار في التاريخ : صحيح
٧ - وسأله

عمر ، لكن نقبه الخطيب بأن الصواب : ابن عمر ، ثم ساق حديثه عن ابن عمر في الوتر بركة ، وقال ابن أبي حاتم في الراسيل عن أبيه : لم سمع من جابر ، ولا من زيد بن ثابت ، ولا من عمران بن حصين ولم يدرك أحداً من الصحابة إلا سهل بن سعد ومن في طبقة . وسيأتى ما يدل على أن كلام البخاري صحيح ، وأن نقبه الخطيب لا موضع له .

وذكر الحافظ للزبي في تهذيب الكمال (المخطوط بدار الكتب ، وهو أصل تهذيب ابن حجر) - : قولاً ثالثاً في نسبه أنه « للطلب بن عبد الله بن المطلب بن عبد الله بن حنطب » وذكر أنه عن أبي حاتم .

وقال ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل (مخطوط بدار الكتب) : « مطلب بن عبد الله بن مطلب بن عبد الله بن حنطب : روى عن ابن عباس مرسلًا - ثم ذكر أنه روى عن ابن عمر وأبي موسى وأبي رافع وأم سلمة وعائشة ، وأن ذلك كله مرسل - وجابر ، ويشبه أن يكون أدركه . روى عنه عمرو بن أبي عمرو والأوزاعي وكثير بن زيد ومسلم بن الوليد بن رباح وبن عبد الرحمن بن يفي بن كعب الثقفي وابناه الحكم وعد العزيز ، سمعت أبي يقول ذلك . سئل أبو زرعة عن المطلب بن عبد الله بن حنطب ؟ قال : مدني ثقة . سئل أبو زرعة : هل سمع المطلب بن عبد الله من عائشة ؟ قال : نرحو أن يكون سمع منها . » ونقل الثوري نحو ذلك في تهذيب الأسماء واللغات (٢ : ٩٨) .

وقد روى البيهقي في السنن الكبرى (٧ : ٧٦) حديث « ما تركت شيئاً » إلخ الذي مضى برقم (٢٨٩) من طريق الشافعي بهذا الاستناد ، ولم يكلم عليه ، لاهو ولا ابن التبركاني في الجوهر النقي ، ولكن البيهقي قال في حديث آخر للمطلب بن حنطب رواه من طريق الشافعي (٣ : ٣٥٦) - : « هذا مرسل » .

فأقولهم هذه صريحة في أن المطلب - عندهم - تابعي ، وأن أحاديثه مرسله ، بل هو في رأيهم لم يدرك التأخرين من الصحابة ، مثل ابن عباس (المتوفى سنة ٧٠ أو قبلها) وعبد الله بن عمر (المتوفى سنة ٧٣) وأن في سماعه من جابر شيئاً من العلك ، وجابر مات سنة ٧٣ أو سنة ٧٨ وأنه أدرك سهل بن سعد (المتوفى سنة ٨٨ تقريباً ، مع تصريح أبي زرعة بأنه يرجو أن يكون المطلب أدرك عائشة (وقد ماتت سنة ٥٨) فهذا أول شيء في اضطراب هذه الأقوال .

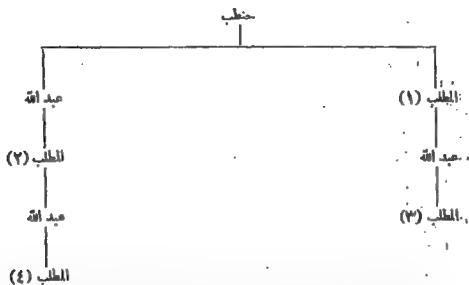
ومرجح ذلك عندي لى أن المؤلفين في تراجم رجال الحديث لم يحرموا تواريخ الرواة من أهل مكة وأهل المدينة ، واضطرب قولهم فيها كثيراً ، وقد تبين لي هذا من التبع الكثير . ولستهم حرروا تاريخ الرواة من أهل العراق وأهل الشام أحسن تحرير وأدق . أو لعل هذا من نفس مجموعة التراجم التي وصلت إلينا مؤلفاتها ، بفقدان كثير من الأصول القديمة التدوين .

وقد ثبتت كل الأحاديث التي رواها الشافعي من حديث « المطلب بن حنطب »

من مستند القى جمه أبو البباس الأسم من كتب الشافى : فانا هي هذان الحديثان ،
وحديثان آخران رواهما الشافى عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى عن خالد بن رباح عن
المطلب عن النبي صلى الله عليه وسلم (ص ٢١ و ٢٨ من المسند) . وحديث خامس
قال فيه الشافى : « أخبرنا من لاأنهم أخبرني خالد بن رباح عن المطلب بن حنطب »
مرفوعا . وقال الأسم بعد ذكره : « سمعت الربيع بن سليمان يقول : كان الشافى إذا
قال أخبرنا من لاأنهم يريد به إبراهيم بن أبي يحيى » (ص ٢٨) ، وحديث سادس
قال فيه الشافى : « أخبرنا من لاأنهم حدثني عمرو بن أبي عمرو عن المطلب بن
حنطب » مرفوعا (ص ٢٩) وهو في الأم (١ : ٢٢٤) وقال فيه الشافى :
« أخبرنا إبراهيم عن عمرو بن أبي عمرو » فصرح باسم شيخه بعد أن أجهه ؛ وحديث
سابع رواه عن إبراهيم عن عمرو عن المطلب عن جابر بن عبد الله مرفوعا (ص ٦٤)
وهذه الأحاديث شرحها ابن الأثير في شرح المسند ، ولم يعرض للكلام على أسانيدنا .
وهناك حديث ثامن سأذكره فيما بعد - إن شاء الله - في موضعه .
وهذه الأحاديث يروها الشافى في معرض الاحتجاج بها ، ولم يطل أى واحد
منها بالإرسال ، وما أظنه يدعيها من غير بيان إن كانت عنده من الأحاديث المرسلة .
ومما لا موضع للرية فيه أن هناك مصاحبا قديما اسمه « المطلب بن حنطب » وهو
المطلب بن حنطب بن الحرث بن عبيد بن عمر بن غزوم . ذكره ابن إسحق في السيرة
فبين أسر يوم بدر ومن عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير فداء (انظر سيرة
ابن هشام طبعة أوروبا ص ٤٧٠ - ٤٧١) وله ترجمة في الاستيعاب وأسد الغابة
والإصابة . وقد ترجم له ابن حبان في الثقات فقال (خلا عن ترتيب هاتين حبان
لحافظ الجيشى ، وهو مخطوط دار الكتب المصرية) : « المطلب بن حنطب بن
الحرث بن عبيد بن عمر بن غزوم ، أسر يوم بدر ، ومن عليه رسول الله صلى الله
عليه وسلم بغير فداء » .
ومما لا شك فيه أن هذا المطلب ليس للذكور عندنا في هذه الأسانيد ، بل إنه
ليست له رواية أصلا .

ومما لا شك فيه أيضا أن المطلب بن حنطب الذى روى عنه مولاة عمرو بن أبي
عمرو : شخص آخر متاخر عن الأول ، ولكن موضع البحث والإشكال : هل كان
من بنى حنطب - غير المطلب الأول - ممن سمى باسم « المطلب » ناس أكثر من
واحد ؟ أو هو شخص واحد اختلف في نية قائله ؟
أما أنا فأتى أبجزم بأن من سمى « للمطلب » من بنى حنطب - غير الأول - أكثر
من واحد : اثنان أو ثلاثة ، وأرجح أن القى يروى عنه مولاة عمرو بن أبي عمرو :
مصابى ، من خيفة أنس بن مالك وجابر بن عبد الله ، وأن وجود غيره في هذا النسب
هو الذى أوجب الاضطراب ، وجعل بعض الحفاظ يجزم بأن روايته مرسله ، ويأنه لم
يدرك عمر ولا غيره ممن ذكروهم من الصحابة .

ولا يوضح ذلك أرمس شجرة لنسب هؤلاء الإناس على اختلاف الروايات التي نقلها
فيا مضى ، وأضع بمواركل من يسمى « المطلب » وقا يعرف به في هذه الشجرة ،
ليكون أقرب إلى في التحدث عنهم .



فهؤلاء أربعة يسمون « المطلب » من بني حنطب ، الأول منهم لاختلاف فيه ، والثلاثة
الأخرون موضع البحث . ولعل هؤلاء الثلاثة قد وجدوا فعلا ، وأن اختلاف الروايات
في هذا النسب اختلاف أشخاص ، لا اختلاف أقوال :
ولكن اتفق هو موضع يبين أن « المطلب رقم ٢ » أقدم وجوداً من « المطلب
رقم ٣ » ومن « المطلب رقم ٤ » .
وأدلة ذلك :

أولاً : أن الشافعي روى في الأم (٥ : ٢٤٢) : « أخبرنا ابن عينة عن عمرو بن دينار
عن عبد بن عباد بن جعفر عن المطلب بن حنطب : أنه طلق امرأته البتة ، ثم أتى امر
بن الحنطب ، فذكر ذلك له ، فقال له عمر : ما حاكك على ذلك ؟ فقال : قد قلته !
فقال عمر رضى الله عنه : أسكت عليك امرأتك ، فإن الواحدة [لا] تبث . » وقوله
الأسمر في مسند الشافعي (ص ٢٢١ من هامش الجزء ٦ من الأم وص ٩١ من طبعة
مكتبة المطبوعات العلمية) وذكره المزني في مختصره بدون إسناد (ص ٧٤ من هامش
الجزء ٤ من الأم) ورواه البيهقي في السنن الكبرى من طريق الشافعي (٧ : ٣٤٣) .
فهذا الاستناد الصحيح ، واللفظ الصريح الواضح : يدل على أن المطلب بن حنطب
كان رجلاً في عصر عمر ، وأنه عاشه عمر وسأله بنفسه . فمثل هذا لا يكون من
يختلف في أنه أدرك جابر بن عبد الله ، ولا عائشة ، ولا غيرها ممن ذكرنا آفا .
تنبيه : قوله « فإن الواحدة [لا] تبث » حكى هو بزيادة « لا » في نسختي المسند
للمطبوعين ، ولكن في الأم والبيهقي ومختصر المزني ونسخة مخطوطة عندي من المسند :

« فان الواحدة نيت » بحذف « لا » وكذلك في شرح ابن الأثير على اللسد ، وقال في شرح ذلك : « يريد أن الواحدة يجوز أن يطلق عليها الية » . وعندى أن هذا خطأ ظاهر ، لثاقته أول الكلام ، لأن قول عمر « أمسك عليك امرأتك » دليل على أنه يقول بعد ذلك إن الطقة الواحدة لا تكون بآة وإنما تكون رجعية . ويؤيد هذا أن اللزني جاء بهذا الأثر للاستدلال به على أن الرجل لو قال لامرأته « أنت طالق » بآة كانت واحدة عليك الرجعية . هنا لفظه ، فلو كانت الرواية بحذف « لا » كانت رداً على مايقوله ، لادليل له .

ثانياً : أن مولا الراوى عنه « عمرو بن أبى عمرو » تابى ، « روى عن أس وصمم منه الكثير » كما قل ابن أبى حاتم في الجرح والتصديق عن أبيه . وأمس بن مالك مات سنة ٩١ أو ٩٢ أو ٩٣ وروى أيضاً عن سعيد بن جبير الثنوى سنة ٩٥ وهو من شيوخ مالك ، ومات عمرو سنة ١٤٤ .

ثالثاً : أن ابن حبان ترجم له في الثقات فقال : « المطلب بن عبد الله بن حنطب الخزرجى القرشى ، بروى عن عمر وأبى موسى وعائشة ، روى عنه محمد بن عباد بن جبر وأهل المدينة ، وكانت أمه أم أبان بنت الحكم بن أبى العباس ، وقد قيل إن أمه أم سلمة بنت الحكم بن أبى العباس بن أمية ، — يبنى ابن حبان بذلك أن أمه إحدى أخوة مروان بن الحكم — وقد إلى هشام بن عبد الملك ، فأدى عنه سبعة عشر ألف دينار ، وهو المطلب بن عبد الله بن حنطب بن الحرث بن عبيد بن عمر بن خزوم » . وهذا الذى قال ابن حبان جيد في تحرير ترجمته ولسبه ، إلا أنه اختلط عليه الشخصان أو الثلاثة ، فذكر حكاية وقوده إلى هشام بن عبد الملك ، وهذه إن صحت لأنها تكون لشخص متأخر جئنا عن القى يروى عن عمر ، ويكون رجلاً يطلقه امرأته في عهده (قبل آخر سنة ٢٣) لأن هشام بن عبد الملك ولى الخلافة سنة ١٠٥ ومات سنة ١٢٥ ولو كان المطلب هذا «رقم ٢» حياً في هذا العهد وهو من أهل المدينة لأدركه مالك وروى عنه ، لأن مالكا ولد سنة ٩٣ كما في تذكرة الحفاظ (١ : ١٩٨) كما روى عن مولا عمرو ، أو لقل أنه أدركه وأعرض عن الرواية عنه لعله من الطل .

رابعاً : أن البيهقى روى في السنن الكبرى (٤ : ٢٠) من طريق من بن عيسى الفزاز عن هرون بن سعد مولى قرشى — وهو ثقة — قال : « رأيت المطلب بن عمرو بن بسرير جابر » . ثم قل عن يعقوب بن سفيان أن الأثر مروى عندهم بأنه بسرير « خارجة » قبل « جابر » وأن هشام بن عمار قال في روايته عن من : « بسرير جابر » . فهذا مطلب بن عبد الله بن حنطب متأخر ، حضر وفاة خارجة بن زيد بن ثابت سنة ٩٩ أو سنة ١٠٠ وقد ذكر في التهذيب في ترجمة خارجة أن المطلب يروى عنه . ولا يمكن أن يكون هو الأول الذى كان رجلاً في عصر عمر ، لأنه إنه كان هذا كان قد طس بعده أكثر من سبعين سنة . فقد تلمز الثمانين أو يوازيها من

ولو كان قد صرح هذا السير لكثرت الرواية عنه ، وقد كره المؤرخون في رجال الحديث ، لشدة تناقضهم بملو الاسناد ، والرواية عن الشيوخ الكبار الذين يحدوثهم بروايات لا يسمعونها إلا بوساطة أكثر . وهذا شيء واضح معروف عند من عرف الروايات والأسانيد وتوسع في دراستها . ولعل هذا الذي حضر وثقه خارجه هو الذي قل ابن حبان أنه وقد إلى هشام بن عبد الملك .

خلساً : أن الحافظ ابن عساكر نقل في تاريخ دمشق (٤ : ٤٠١) من مختصره المطبوع بمشقى) والأمير أسامة بن منقذ نقل في باب الأدب (ص ٩٥ - ٩٧) قصة فيها أن رجلاً من بني أمية له قدر وخطر رقه دين فخرج من المدينة إلى الكوفة ، يقصد وإلى العراق « خالد بن عبد الله القسري » وكان والياً من قبل هشام بن عبد الملك ، فلقى في طريقه رجلاً أكرمه وأعطاه عطاء واسعاً ، أغناه عن الشغوص للأمير ، وأن هذا الرجل هو الحكم بن المطلب بن حنطب . وقد ترجم له ابن عساكر باسم « الحكم بن المطلب بن عبد الله بن المطلب بن حنطب » . وخالد بن عبد الله القسري كان والياً على العراق لهشام من سنة ١٠٦ إلى سنة ١٢٠ فهذا المطلب الذي كان ابنه الحكم رجلاً عظيماً كريماً : لله المطلب الذي وفد إلى هشام والذي حضر وفاة جابر أو خارجه .

ستادساً : أن أبا الفرج الأصفهاني نقل في الأغاني (٤ : ٣٣٨ طبعه دار الكتب) أن للمطلب بن عبد الله بن حنطب كان فاضلاً على مكة ، فشهد عنده أبو - سعيد مولى فائد ببهاذة ، وأنه رد شهادة ثم قبلها . وأبو سعيد مولى فائد : شاعر معروف ، قال أبو الفرج (٤ : ٣٣٠) « كان شاعراً مجيداً ومثياً ، وناسكاً بعد ذلك » ، فاضلاً مقبول الشهادة بالمدينة مدلاً ، وعمر إلى خلافة الرشيد . فهذا المطلب الفاضل الذي قبل شهادة أبي سعيد بعد سكه ، إذ يقول له : « إلك ما علمت إلا دباباً حول البيت في الظلم مدعناً للطواف » في الليل والحرار » - : هذا الفاضل له كان في أوائل دولة بني العباس ، أي بعد سنة ١٢٢ ولا يمكن أن يكون هو المطلب الذي طلق أمره في عهد عمر .

سابعاً : وأخيراً : أن أبا الفرج نقل في الأغاني أيضاً (٤ : ٣٩٤) : « أن ابن هرمة - يفتح الماء وإسكان الراء - قال يمدح أبا الحكم المطلب بن عبد الله :

لما رأيتُ الحادثاتِ كَتَفَتْنِي وَأَوْرَثَتْنِي يُؤَمِّسِي ذَكَرْتُ أَبَا الْحَكَمِ
سَلِيلُ مُلُوكٍ سَبْعَةٍ قَدْ تَنَاسَوْا هُمُ لِلصُّفَّوْنَ وَلِلصُّفَّوْنَ بِالْكَرَمِ

فلازمه ، وقالوا : آتبع غلاماً حديث السن يمتل هذا ١٢ قال : لم .

وإن هرمة هنا هو : إبراهيم بن علي بن سلة بن هرمة ، شاعر مشهور ، له ترجمة في الأغاني (٤ : ٣٦٧ وما بعدها) قال البغدادي في الحزاة الكبرى (١ : ٢٠٤ طبعه بولاق) : « كان من مخضري الدولتين ، مدح الوليد بن يزيد ، ثم

٣٠٧ - «فكان مما ألقى في رُوعه سُنَّتُهُ»^(١)، وهي الحكمة التي ذكرَ الله، وما نَزَلَ به عليه كتابُ^(٢) فهو كتابُ الله، وكلُّ جأه من نِعَمِ الله، كما أراد الله، وكما جاءه النِعَمُ^(٣)، تَجَمُّعُها^(٤) النعمة، وتَتَفَرَّقُ بأنها في أمورٍ بعضها غيرُ بعضٍ^(٥)، ونسأل^(٦) الله العصمة والتوفيق .

أبا جعفر النصور ، وكان منقطاً إلى الطالبيين ، وكان مولده سنة ٧٠ ووفاته في خلافة الرشيد بعد سنة ١٥٠ تقريباً . فهاها عرض الفروض في وقت مدحه المطلب هنا ، فإنا واحدوه متأخراً جداً ، لأنهم لا يذكرون على ابن حرمة مدحه : إلا وابن حرمة قد كان شاعراً كبيراً لغيره أثر في اللحن والقلم ، حتى ينكر النكر عليه أن يتبحر غلاماً صغير السن !! فلا يكون هنا اللام الصغير السن إلا رجلاً غير الذي كان ابنه الحكم من المظما في عصر هشام بن عبد الملك .

هذه هي النصوص التي أمكن أن أجتها بعد الفحص والتفتيش ، ولم أستطع أن أجزم في هؤلاء السنين باسم «المطلب بن حنطب» بغير ، إلا بغير واحد ، هو أن «المطلب» الذي يروى له الشافعي ، والذي يروى عنه مولاه «عمرو بن أبي عمرو» و «محمد بن عباد بن جعفر» - كان رجلاً في عصر عمر ، وأنه من المختل جداً بل من الراحح القريب من اليقين : أنه من صفار الصحابة ، من طبقة ابن عمر وجابر ، وأن من اليقين - الذي لا يدخله الشك - أنه إن لم يكن صحابياً فهو من كبار التابعين ، وأن المحدثين الذين أعلنوا رواياتهم بالإرسال وبأنه لم يدرك فلاناً وفلاناً من الصحابة ، وأنه لم يسمع منهم - إنما شبه لهم هنا بالمطلب أو بالطلبيين المتأخرين من عصره .

(١) هنا في ج زيادة «قال الشافعي» وكذلك في ب وزاد «رحم الله تعالى» .
(٢) هكذا ضبط في الأصل منصوباً ، وقد أثبتت بالتقريب أن الضبط الذي في الأصل صحيح جداً ، إلا ما زاده غير الريح .

وقد لا لم أستعجز تغيير ضبط هذا الحرف إلى الرض . وإن كان ظاهر إعرابه أن يكون اسم «كان» مؤخرأ ، ولكن لوجه على التصب : أن يكون خبرها ، ويكون اسمها «ما» على أن تكون «من» في «مما» زائدة ، على مذهب من يجيز زيادتها في الإثبات . وهذا أوجه أخرى لتوجيه هذا تظهر عند التأمل .

(٣) في ب «كتاب عليه» بالفتح والتأخير ، وهو عطف للأصل .
(٤) في ج «وكما جاءه به التعم» وزيادة «به» خطأ ، وليست في الأصل .
(٥) في ج «بجمعها» وهو تصحيح .

(٦) يعني : أن السنة التي أوصى الله بها إلى نبيه ، ولم تكن منصوبة في كتاب الله - هي نعمة الله بها على نبيه ، كما أنعم عليه بالنبوة والرسالة ، وكما أنعم عليه بتبليغ كتابه إلى الناس ، وكما أنعم عليه بالعلم الجلال الذي لا يحصى الهدى ، ولا يحيط بها الفكر ، وكل ذلك بجمعه اسم «النعمة» وتفرق أنواعها وأشخاصها ، فلا يثنى الإلهام عليه بغير منها إلا أنعم عليه بغيره ، صلى الله عليه وسلم .

(٧) في ب «ونسأل» وفي ج «قال الشافعي» ونسأل ، وكلاهما غير موافق للأصل .

٣٠٨ - (١) وأى هذا كان فقد بين الله أنه فرض فيه طاعة رسوله (٢)، ولم يجعل لأحد من خلقه عُذراً بخلاف أمر عرقه من أمر رسول الله، وأن قد جعل الله بالناس كلهم (٣) الحاجة إليه في دينهم، وأقام عليهم حجته بما ذلهم عليه من معنى (٤) رسول الله (٥) معاني ما أراد الله بفرائضه في كتابه، ليعلم من عرف منها ما وصفتنا أن سنته (٦) صلى الله عليه إذا كانت سنة مبينة عن الله معنى ما أراد من مفروضه (٧) فيما فيه كتاب (٨) يتلوونه، وفيما ليس فيه نص كتاب أخرى (٩) - فهي (١٠) كذلك أين كانت، لا يختلف حكم الله ثم حكم

(١) هنا في زيادة « قال القاضي رحمه الله تعالى » وليست في الأصل .

(٢) في ج « رسول الله » وهو مخالف للأصل .

(٣) في س « كلها » وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٤) « سنن » ككتب واضحة في الأصل، وومنت مبنية فوق السين . وفي ب بلحاكمة « تبين » والتمى عليها صحيح ، ولكنها مخالفة للأصل . لأن قاعدة الكتاب واضحة جداً في الفرق في الرسم بين السين وبين مثل كلمة « تبين » . وأما ج فإن مصححها جمع فيها بين الكلمتين فصار « تبين سنن » وهو مخالف للأصل .

(٥) في س وب « رسوله » وهو مخالف للأصل .

(٦) في س « أن سنة رسول الله » . وهو مخالف للأصل ، إذ فيه « سنته » ولكن كتب بعض الكاتبين بين السطور بخط آخر « رسول الله » .

(٧) في س وج « ما أراد الله من مفروضه » وهذا مخالف للأصل ، لأن لفظ الجلالة كتب في الأصل بين السطور بخط مخالف لحظه .

(٨) في ب « نس كتاب » وكلمة « نس » زيادة عما في الأصل .

(٩) كلمة « أخرى » مفعلة لموصوف مخوف ، هو « سنة » . يعني أن السنة إذا كانت للبيان فيما ورد فيه إيمان وكانت سنة أخرى فيما ليس فيه نس من الكتاب : فهي كذلك على الحالين : طاعة الرسول فرض في النوعين ، « لا يختلف حكم الله ثم حكم رسوله » بل هو لازم بكل حال .

وهذه الكلمة « أخرى » كتبت في الأصل بشكل يصعب قراءته إلا على من مارس مثل هذه الخطوط النقية ، ولكن قاعدة الخط واضحة في أنها لاقرأ إلا « أخرى » وقد كتبت في النسخة المخطوطة المقررة على ابن جماعة « أخرى » بالألف بخط لسني واضح جداً . وأما النسخ المطبوعة فقد اشتبه معنى الكلام على مصححيها . فغيروا الحرف ، ففي س « آخر » كأنه جله وصلاً لـ « كتاب » وفي ب وج « أخرى » بالحاء المهملة . وكلاهما خطأ ومخالف للأصل .

(١٠) في ج « وهي » وهو خطأ ومخالف للأصل .

رسوله ، بل هو لازم بكل حال .

٣٠٩ - ^(١) وكذلك قال رسول الله في حديث أبي رافع الذي

كتبنا ^(٢) قبل هذا ^(٣) .

٣١٠ - ^(٤) وسأذكر مما وصفنا من السنة مع كتاب الله ،

والسنة فيما ليس فيه نص كتاب : - بعض ما يدل على جملة ما وصفنا منه ، إن شاء الله .

٣١١ - ^(٥) فأول ما تبدا ^(٦) به من ذكر سنة رسول الله مع

كتاب الله ^(٧) : ذكر الاستدلال بسنته على ^(٨) الناسخ والمنسوخ

من كتاب الله . ثم ذكر الفرائض المنصوصة التي سن رسول الله ^(٩) ٣٣

معه . ثم ذكر الفرائض الجمل التي أبان رسول الله عن الله كيف هي

وموافقتها ^(١٠) . ثم ذكر العام من أمر الله الذي أراد به العام ، والعالم

الذي أراد به الخاص . ثم ذكر سنته فيما ليس فيه نص كتاب ^(١١) .

(١) هنا في ج زيادة « قال الثاني » .

(٢) في ج « كتبنا » .

(٣) مضى الحديث في أوائل الباب . في رقم (٢٩٥) .

(٤) هنا في س وج زيادة « قال الثاني » .

(٥) هنا في ج زيادة « قال الثاني » .

(٦) في ج « تبدي » وهو مخالف للأصل .

(٧) في س وج « مع ذكر كتاب الله » ، وكلمة « ذكر » ليست من الأصل ، ولكنها مكتوبة فيه بين السطور بخط آخر ، وزايتها خطأ .

(٨) في ج بدل كلمة « على » : « ثم علم » . وهو خطأ غريب .

(٩) في ج « وموافقتها » وهو خطأ ومخالف للأصل .

(١٠) هنا هامش الأصل بلفظ : أحدهما نصه « بلغت وصحبت » . والآخر « بلغ السماع

في المجلس الثاني على الشايخ ، وصحح أبي محمد ، صحح » .

ابتداء^(١) الناسخ والمسنوخ

٣١٢ - قال الشافعي : إن الله خَلَقَ الخَلْقَ لِمَا سَبَقَ فِي علمه
مِمَّا أَرَادَ بِخَلْقِهِمْ وَبِهِمْ ، لَامْتَقَبٌ لحكمه ، وهو سريعُ الحسابِ .
٣١٣ - وأنزل عليهم الكتابَ تَبَيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى
وَرَحْمَةً ، وَفَرَضَ فِيهِ فَرَائِضَ أُثْبِتَهَا ، وَأُخْرَى نَسَخَهَا : رَحْمَةً
لِخَلْقِهِ ، بِالْتَخْفِيفِ عَنْهُمْ ، وَبِالتَّوَسُّعِ عَلَيْهِمْ ، زِيَادَةً فِيمَا ابْتَدَأَهُمْ بِهِ مِنْ
نِعَمِهِ . وَأَتَاهُمْ عَلَى الْإِتْمَاءِ إِلَى مَا أُثْبِتَ عَلَيْهِمْ : جَنَّةً ، وَالنَّجَاةَ مِنْ
عَذَابِهِ . فَعَمَّتْهُمْ رَحْمَتُهُ فِيمَا أُثْبِتَ وَنَسَخَ . فَلَهُ الْحَمْدُ عَلَى نِعَمِهِ .

٣١٤ - ^(٢) وَأَبَانَ اللَّهُ لَهُمْ ^(٣) أَنَّهُ إِنَّمَا نَسَخَ مَا نَسَخَ مِنَ الْكِتَابِ
بِالْكِتَابِ ، وَأَنَّ السَّنَةَ لَانَسَخَهُ ^(٤) لِلْكِتَابِ ، وَإِنَّمَا هِيَ تَبَعٌ لِلْكِتَابِ ،
يُجْزَلُ مَا نَزَلَ ^(٥) نَصًّا ، وَمُفَسَّرَةً مَعْنَى مَا نَزَلَ اللَّهُ مِنْهُ مُجَلًّا .

٣١٥ - قَالَ اللَّهُ : (وَإِذَا تُثْلِي عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا يَذَّكَّرُ) قَالَ الَّذِينَ
لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ^(٦) أَنْتَ بَقْرَانٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ يَدُلُّهُ ، قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ

(١) فِي ج « بَابُ اجْتِمَاعِ » وَكَلِمَةُ « بَابُ » لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٢) هُنَا فِي س وَ ج زِيَادَةٌ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » وَفِي س زِيَادَةٌ « رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى » .

(٣) فِي س « وَأَبَانَ لَهُمْ » بِحَذْفِ لَفْظِ الْجَلَالَةِ .

(٤) فِي س وَ ج « لَا تَكُونُ نَاسِخَةً » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ ، وَلَيْلٍ مِنْ زَادِ كَلِمَةِ

« تَكُونُ » ظَنُّ أَنْ هَذَا التَّرْكِيبُ غَيْرُ جَيِّدٍ ، وَهُوَ ظَنُّ خَطِئٍ .

(٥) فِي كُلِّ النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ زِيَادَةُ « بِه » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَهِيَ أَيْضًا زِيَادَةٌ غَيْرُ جَيِّدَةٍ .

(٦) فِي الْأَصْلِ لِي هُنَا ، ثُمَّ قَالَ « لِي : عَذَابُ يَوْمٍ عَظِيمٍ » .

أَنَدَّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي ، إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ ، إِنْ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٍ ^(١) .

٣١٦ - ^(٢) فَأَخْبَرَ اللَّهُ ^(٣) أَنَّهُ فَرَضَ عَلَى نَبِيِّهِ اتِّبَاعَ مَا يُوحَى إِلَيْهِ ،

وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ تَبْدِيلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ .

٣١٧ - وفي قوله (مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُنَادِلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي) :

يُأْنُ مَا وَصَفْتُ ، مِنْ أَنَّهُ لَا يَنْسَخُ كِتَابَ اللَّهِ إِلَّا كِتَابُهُ . كَمَا كَانَ الْمُبْتَدِئُ لِفَرْضِهِ ^(٤) : فَهُوَ الْمَزِيلُ لِلْمُنْبِتِ لِمَا شَاءَ ^(٥) مِنْهُ ، جَلَّ ثَنَاهُ ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ .

٣١٨ - وكذلك قال ^(٦) : (يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ ، وَعِنْدَهُ أُمُّ

الْكِتَابِ ^(٧))

٣١٩ - ^(٨) وقد قال بعضُ أهلِ العلم : في هذه الآية - والله

أعلم - دِلَالَةٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ جَعَلَ لِرَسُولِهِ أَنْ يَقُولَ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ بِتَوْفِيقِهِ فِيمَا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ كِتَابًا . والله أعلم .

٣٢٠ - وقيل ^(٩) في قوله (يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ) : يَمْحُو فُرُضَ

مَا يَشَاءُ ، وَيُثَبِّتُ فُرُضَ مَا يَشَاءُ . ^(١٠) وهذا يُشَبِّهُ مَا قِيلَ . والله أعلم .

(١) سورة يونس (١٥) .

(٢) هنا في ج زيادة « قال الثاني » .

(٣) في ب « فَأَخْبَرَنا الله » ، وهو مخالف للأصل .

(٤) في ب « بِفَرْضِهِ » وهو خلاف الأصل .

(٥) في ج « يَشَاءُ » وهو مخالف للأصل .

(٦) في ب « قَالَ اللهُ تَعَالَى » .

(٧) سورة الرعد (٢٩) .

(٨) هنا في ج زيادة « قال الثاني » .

(٩) في ج « قَالَ الثاني : وقد قيل » ، وهو مخالف للأصل .

(١٠) هنا في ج زيادة « قال الثاني » .

٣٢١ - وفي كتاب الله دلالة عليه : قال الله : (مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ ^(١) أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ، أَلَمْ تَلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ^(٢)) .

٣٢٢ - فَأَخْبَرَ اللَّهُ أَنْ نَسَخَ الْقُرْآنِ وَتَأْخِيرَ إِنْزَالِهِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِقُرْآنٍ مِثْلِهِ .

٣٢٣ - وقال : (وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ ^(٣) وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنْزِلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ ^(٤)) .

٣٢٤ - ^(٥) وهكذا سنة رسول الله : لَا يَنْسَخُهَا إِلَّا سَنَةُ لِرَسُولِ اللَّهِ . ولو أحدث الله لرسوله ^(٦) في أمرٍ سَرَفِيهِ : غير ماسن ^(٧) رسول الله - : لَسَنَ ^(٨) فيما أحدث الله إليه ، حتى يُبَيِّنَ ^(٩) للناس أَنَّ لَهُ سَنَةً نَاسِخَةٌ لَلَّتِي قَبْلَهَا تَمَّا يُخَالِفُهَا . وهذا مذكور في سنته صلى الله عليه وسلم .

٣٢٥ - ^(١٠) فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَقَدْ وَجَدْنَا الدَّلَالََةَ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ يَنْسَخُ الْقُرْآنَ ، لِأَنَّهُ لَا مِثْلَ لِلْقُرْآنِ ، فَأَوْجِدْنَا ذَلِكَ فِي السَّنَةِ ؟

٣٢٦ - قال الشافعي : فيما وصفت من فَرَضَ اللَّهُ عَلَى النَّاسِ .

(١) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٢) سورة البقرة (١٠٦) .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى » : قوله إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ .

(٤) سورة النحل (١٠١) .

(٥) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٦) في ج « لرسول الله » .

(٧) في كل النسخ المطبوعة « غير ماسن فيه » وكلمة « فيه » ليست من الأصل ، ولكنها مكتوبة فيه بين السطور بخط آخر .

(٨) في ج « ليس » بدل « لس » وهو تصحيف قبيح .

(٩) في ج « يتبين » وهو مخالف للأصل .

(١٠) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

اتِّبَاعِ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ^(١) : دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ لَنَا قَبِلَتْ
عَنِ اللَّهِ ، فَمَنْ اتَّبَعَهَا فَبِكَتَابِ اللَّهِ تَبِعَهَا ^(٢) ، وَلَا يَجِدُ خَيْرًا أَرْزَمَ اللَّهُ
خَلْقَهُ نَصًّا يَتَّبِعُ : إِلَّا كِتَابَهُ ثُمَّ سُنَّةَ نَبِيِّهِ . فَإِذَا كَانَتِ السُّنَّةُ كَمَا
وُصِفَتْ ، لَا شِبْهَ لَهَا مِنْ قَوْلِ خَلْقٍ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ - : لَمْ يَحْزَأْ أَنْ
يَنْسَخَهَا إِلَّا مِثْلُهَا ، وَلَا مِثْلَ لَهَا غَيْرُ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ، لِأَنَّ اللَّهَ لَمْ
يَجْعَلْ لَادِيٍّ بَعْدَهُ مَا جَعَلَ لَهُ ، بَلْ فَرَضَ عَلَى خَلْقِهِ اتِّبَاعَهُ ، فَأَلْزَمَهُمْ ^(٣)
أَمْرَهُ ، فَالْخَلْقُ كُلُّهُمْ لَهُ تَبِعٌ ، وَلَا يَكُونُ لِلتَّابِعِ أَنْ يُخَالَفَ مَا فَرَضَ
عَلَيْهِ اتِّبَاعَهُ ^(٤) ، وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ اتِّبَاعُ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ
خِلَافُهَا ، وَلَمْ يَقُمْ مَقَامُ أَنْ يَنْسَخَ شَيْئًا مِنْهَا .

٣٢٧ - ^(٥) فَإِنْ قَالَ : أَفَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لَهُ سُنَّةٌ مَأْثُورَةٌ قَدْ
نُسِخَتْ ، وَلَا تَوَثَّرُ السُّنَّةُ الَّتِي نُسِخَتْهَا ؟

٣٢٨ - فَلَا يَحْتَمِلُ هَذَا ، وَكَيْفَ يَحْتَمِلُ أَنْ يُؤَثَّرَ مَا وَضَعَ
فَرَضُهُ ، وَيَتْرَكَ مَا يَلْزَمُ فَرَضُهُ ؟ وَلَوْ جَازَ هَذَا خَرَجَتْ طَائِفَةٌ السَّنَنِ
مِنْ أَيْدِي النَّاسِ ، بَأَن يَقُولُوا : لَعَلَّهَا مَنْسُوخَةٌ ۖ وَلَيْسَ يُنْسَخُ فَرَضُ
أَبَدًا إِلَّا أَثْبِتَ مَكَانَهُ فَرَضٌ . كَمَا نُسِخَتْ قِبْلَةُ بَيْتِ الْمَقْدِسِ فَأُثْبِتَ

(١) فِي « رَسُولِهِ » .

(٢) فِي « تَبِعَهَا » وَفِي ج « اتَّبَعَهَا » وَمَا عِنْدَهُ هُوَ الْقِيَاسُ فِي الْأَصْلِ .

(٣) فِي « وَالْأَرْزَمُ » .

(٤) فِي « مَا فَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ اتِّبَاعَهُ » وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ .

(٥) هُنَا فِي « زِيَادَةِ » قَالَ « .

مكانتها الكعبة^(١). وكل منسوخ في كتاب سنة هكذا^(٢).

٣٢٩ - ^(٣) فإن قال قائل هل تُنسخ السنة بالقرآن ؟

٣٣٠ - قيل : لو نُسخَت السنة بالقرآن كانت للنبي فيه سنة

تُبيِّن أن سنته الأولى منسوخة بسنته الآخرة^(٤)، حتى تقوم الحجة على الناس ، بأن الشيء يُنسخ بمثله .

(١) هنا في « زيادة » قال .

(٢) هكذا في الأصل ، وهو صواب وواضح ، فجاء بعض من كان يدم الأصل فزاد بخط آخر بين السطرين لفظ الجلالة ووضع خطاً رأسياً بعد كلمة « كتاب » فصارت تقرأ « كتاب الله » ووضع خطاً موقوفاً إلى اليسار بعد كلمة « سنة » وكتب بالهامش « نبيه صلى الله عليه وسلم » . وبذلك طبع في النسخ المطبوعة ، إلا أن ج فيها « رسول الله » بدل « نبيه » وكل ذلك مخالف للأصل .

ثم أقول : فليُنظر للفقهاء ، وليأملوا ما يقول الامام الشافعي ، وما يميز من الأدلة على وجوب اتباع السنة ، وأنه « لا يكون للتابع أن يخالف ما فرض عليه اتباعه » وأن « من وجب عليه اتباع سنة رسول الله لم يكن له خلافها » ، ولم يبق مقام أن يسخ شيئا منها . وليستروا ما يقولون - في اعتذارهم عن مخالفة الأحاديث الصحاح تقليداً لمبعضهم - : إنه يجوز أن تكون هذه الأحاديث منسوخة أو معارضة بغيرها . وهنا الذي خفى الشافعي رضي الله عنه أن يكون ، وخفى آثاره في العلماء والعامة ، إذ « لو جاز هنا خرجت طاعة السنن من أيدي الناس » .

ولينظر للفقهاء إلى ما كان من أثر التقليد في هذه الصور الماضية : أن وضعت قوانين مأخوذة عن الإفريق ، خارجة عن كل دليل من أدلة الاسلام ، وكادت أن تهضمها عقول المسلمين ، وأن يقدموها في ماملاتهم وأحد لهم على قواعد دينهم ، حتى لنفى أن يخرجوا من الاسلام جملة . وكان من أثر التقليد : أن قام ناس زعموا لأعضهم أنهم مجددون في الدين ، فوضخوا أنفسهم موضع من ينسخ السنة ، ثم يأولون القرآن على ما ينظر لهم مما يرونه مصلحة للناس في عقولهم ونظرم ، حتى لنفى أن يخرجوا من الاسلام جملة وتخصيلاً . ولا حول ولا قوة إلا بالله .

(٣) هنا في « زيادة » قال « وفي ج » قال الشافعي .

(٤) في النسخ المطبوعة كلها « الأخرى » وهو خطأ ومخالف للأصل ، لأن المراد السنة المتأخرة بعد الأولى للتقدمة ، كما يقال « صلاة الشاء الآخرة » فهي تأنيث « الآخر » بكسر الهمزة ، وأما « الأخرى » فاتها تأنيث « الآخر » بفتح الهمزة . بمعنى أحد الدينين .

٣٣١ - (١) فَإِنْ قَالَ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى مَا تَقُولُ (٢) ؟

٣٣٢ - قَا وَصَفْتُ مِنْ مَوْضِعِهِ مِنَ الْإِيَانَةِ عَنْ اللَّهِ مَعَى مَا أَرَادَ بِفَرَائِضِهِ ، خَاصًّا وَعَامًّا ، مِمَّا وَصَفْتُ فِي كِتَابِي هَذَا ، وَأَنَّهُ لَا يَقُولُ أَبَدًا شَيْءًا إِلَّا بِحُكْمِ اللَّهِ . وَلَوْ نَسَخَ اللَّهُ مِمَّا قَالَ حُكْمًا لَسَنَ رَسُولُ اللَّهِ فِيهَا نَسَخَهُ سُنَّةً .

٣٣٣ - وَلَوْ جَازَ أَنْ يُقَالَ : قَدْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ثُمَّ نَسَخَ سُنَّتَهُ بِالْقُرْآنِ وَلَا يُؤْتَرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ السُّنَّةُ النَّاسِخَةُ : جَازَ (٣) أَنْ يُقَالَ : فِيهَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ مِنَ الْيُوعِ كُلُّهَا : قَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَرَمَهَا قَبْلَ أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْهِ (أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا) ، وَفِيمِنْ رَجَمَ مِنَ الزَّانَةِ : قَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الرِّجْمُ مَفْسُوحًا : لِقَوْلِ اللَّهِ (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) ، وَفِي الْمَسْحِ عَلَى

-
- (١) فِي ج « قَالَ الثَّانِي : فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ » وَهُوَ خِلَافٌ لِلْأَصْلِ .
 (٢) فِي س وَ ج « مَا الدَّلِيلُ عَلَى مَا تَقُولُ مِمَّا وَصَفْتَ » وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ الْآخِرَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَلَيْسَتْ ضَرُورِيَّةً لِمَعْنَى السُّؤَالِ . وَأَمَّا الْجَوَابُ فَهُوَ قَوْلُهُ بِدَلَالَةِ : « فَا وَصَفْتَ » الْخ .
 (٣) فِي س « لَسَنَتْ » وَهُوَ خِلَافٌ لِلْأَصْلِ .
 (٤) فِي س وَ ج « جَلَّازٌ » وَأُظْهِرَ أَنَّ زِيَادَةَ اللَّامِ جَاءَتْ مِنْ بَعْضِ الْمُفَارِقِينَ لِلرَّسَالَةِ مِنَ الْمَلَامَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ ، ظَنًّا مِنْهُمْ أَنَّ حَذْفَهَا خَطَأٌ . وَهُوَ غَلَطٌ . وَكَلَامُ الثَّانِي يُجِيبُ بِهِ فِي الْفَنَةِ وَعِلْمُ الْفَنَةِ : ثُمَّ قَدْ قَالَ الْإِمَامَةُ ابْنُ مَالِكٍ فِي كِتَابِهِ « شَوَاهِدُ التَّرْمِيزِ وَالتَّصْحِيحِ لِمُسْكَاتِ الْجُلُوسِ الصَّحِيحِ » (ص ١١٦) : « يُظَنُّ بِبَعْضِ الْمُتَوَحِّينَ أَنَّ لَامَ جَوَابِ لَوْ فِي نَحْوِ : لَوْ ضَلَّتْ لَقُمْتُ : لَازِمَةٌ ، وَالصَّحِيحُ جَوَازُ حَذْفِهَا فِي أَفْصَحِ الْكَلَامِ لِلشُّوَرِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « لَوْ شِئْتُ لَمَسَّكُمْ مِنْ قَبْلِ » الْخ .

(٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ (٢٧٥) .

(٦) سُورَةُ النُّورِ (٢) .

الحنفين : نَسَخَتْ آيَةُ الْوُضوءِ الْمَسْخَحَ ، وِجَازٌ أَنْ يُقَالَ : لَا يُذَرُّ^(١)
 عَنْ سَارِقٍ سَرَقَ مِنْ غَيْرِ حِرْزٍ وَسَرَقْتُهُ أَقَلُّ مِنْ رُبْعِ دِينَارٍ : لقول
 الله (السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا^(٢)) ، لِأَنَّ اسْمَ « السَّرَقَةِ »
 يُلْزَمُ مِنْ سَرَقٍ قَلِيلاً وَكَثِيراً^(٣) ، وَمِنْ حِرْزٍ وَمِنْ غَيْرِ حِرْزٍ ، وَلِجَازِ رَدِّ
 كُلِّ حَدِيثٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ، بَأَن يُقَالَ^(٤) : لَمْ يَقُلْهُ^(٥) ، إِذَا لَمْ يَحِدِّثْهُ^(٦)
 مِثْلَ التَّنْزِيلِ ، وَجَازٌ^(٧) رَدُّ السَّفَنِ بِهِذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ ، فَتَرَكْتُ كُلَّ سَنَةِ
 مَعَهَا كِتَابٌ جَمَلَةٌ تَحْتَمِلُ سَنَتَهُ أَنْ تُوَاقِفَهُ^(٨) ، وَهِيَ لَا تَكُونُ أَبَدًا

(١) فِي كُلِّ النسخِ للطُبُوعَةِ « لَا يَذَرُّ الْقَطْعَ » وَهُوَ الْمُرَادُ فِي الْكَلَامِ ، وَلَكِنْ هُنَا
 الزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٢) سُورَةُ الْمَائِدَةِ (٣٨) .

(٣) فِي ج « أَوْ كَثِيراً » وَهُوَ خَالِفٌ لِلْأَصْلِ .

(٤) مَكْنًى فِي الْأَصْلِ . يُرِيدُ أَنْ مَنْ أَرَادَ رَدَّ الْحَدِيثِ سَهْلٌ عَلَيْهِ أَنْ يَتَكْرَهُ وَيَقُولُ : إِنْ

رَسُولُ اللَّهِ لَمْ يَقُلْ . وَيُظْهَرُ أَنَّ بَعْشَ مَنْ كَانَ يَدِّمُ الْأَصْلَ ظَنُّهُ أَنَّ فِي الْكَلَامِ شَيْئاً

فَوْضَحَ بِجَوَارِ « يَقَالُ » خَطَأً سَقُوطاً إِلَى الْيَمِينِ وَكُتِبَ فِي الْمَسَامَشِ « لَمْ » لِيَصِيرَ

الْكَلَامُ « بَأَن يَقَالُ : لَمْ لَمْ يَقُلْ » وَبِذَلِكَ جَاءَتْ الْجَمَلَةُ فِي كُلِّ النسخِ الطُبُوعَةِ ، وَهَذِهِ

الزِّيَادَةُ بِحُطِّ خِلَافِ لُحْظِ الْأَصْلِ ، وَالْمُنَى صَحِيحٌ بِدُونِهَا .

(٥) فِي ب « لَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

(٦) فِي الْأَصْلِ لَمْ يَنْقُطِ الْحَرْفُ الْأَوَّلُ ، فَيَكُونُ قِرَاءَتُهُ بِالْيَاءِ ، كَمَا اخْتَرْنَا هُنَا ، وَكَأَنَّ اخْتِارَ

مُصَحِّحِ ج . - وَكَانَ قِرَاءَتُهُ بِالْأَوَّلِ « نَجِدُهُ » كَمَا اخْتَارَ مُصَحِّحُ و . س . وَفِي ج

« إِذَا لَمْ يَحِدِّثْهُ نَصاً » وَكَلِمَةُ « نَصاً » زِيَادَةٌ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَهِيَ إِلَى ذَلِكَ خَطَأٌ فِي

هَذَا الْمَقَامِ .

(٧) فِي ب « وَلِجَازِ » .

(٨) فِي ب « لَا تَحْتَمِلُ سَنَتَهُ أَنْ تُوَاقِفَهُ نَصاً » . وَزِيَادَةُ « لَا » فِي الْأَوَّلِ ، وَ« نَصاً » فِي

الْآخِرِ - : خَطَأٌ وَخِلَافٌ لِلْأَصْلِ ، بَلْ يَجِبُ لِلْمُنَى وَيُطْلَقُ بِذَلِكَ . لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ هَذِهِ

الْإِحْتِمَالَاتِ لَوَاجِزٌ ، وَهَذَا الصَّنِيعُ لَوْ قَبِلَ لَمْ يَصْنَعْ - : كَانَ سَبَباً لتركِ كُلِّ مَا وَرَدَ

مِنَ السَّنَةِ الَّتِي بَيْنَ الْجَمَلِ مَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ ، وَتَحْتَمِلُ أَنْ تُوَاقِفَهُ ، فَيَأْتِي هَذَا الشُّكُّ

وَيَقْدَحُ خِلَافَ بَيْنِ السَّنَةِ وَبَيْنَ الْكِتَابِ ، وَيَضْرِبُ بِبَعْشِ ذَلِكَ بِبَعْشِ ، وَرَدَّ بَيَانُ السَّنَةِ

جَاءَ الْكِتَابِ وَبِجَمَلِهِ ، وَزَيَعَمُ أَنَّهَا مُخَالَفَةٌ لَهُ ، وَهِيَ لَا تَكُونُ أَبَدًا إِلَّا مُوَاقِفَةٌ لَهُ .

إلا موافقة له ، إذا ^(١) احتَمَلَ اللفظُ فيما رُوي عنه خلافَ اللفظ في ٣٥
التنزيل بوجهٍ ، أو احتَمَلَ أن يكون في اللفظ عنه أكثرُ مما في
اللفظ في التنزيل ^(٢) ، وإن كان محتملاً أن يخالفه من وجه .

٣٣٤ - وكتابُ الله وسُنَّةُ رسوله ^(٣) تدلُّ على خلاف هذا
القول ، وموافقة ما قلنا .

٣٣٥ - وكتابُ الله اليابُّ الذي يُشَقُّ ^(٤) به من العمى ، وفيه
الدلالةُ على مَوْضِعِ رسولِ الله من كتابِ الله ودينه ، وإتباعه له وقِيامه
ببَيِّنَتِهِ عن الله .

الناسخُ والمنسوخُ ^(٥) الذي يدلُّ الكتابُ

على بعضه ، والسنةُ على بعضه

٣٣٦ - قال الشافعي : ممَّا ثَقُلَ ^(٦) بعضُ من سمعتُ منه من
أهل العلم : أن الله أنزلَ فَرَضًا في الصلاة قبلَ فرضِ الصلوات الخمس ،

(١) في س و ب « وإذا » وزيادة الواو مخالفة للأصل وخطأ .

(٢) في ب وج زيادة « بوجه » وهو مخالف للأصل .

(٣) في ب « نبيه صلى الله عليه وسلم » .

(٤) لم يقط الحرف الأول في الأصل ، فيمكن أن يقرأ « يشق » و « نشق » . وفي ج
« يشق » وهو مخالف للأصل .

(٥) في س « باب بيان الناسخ » الخ ، وفي ج « باب الناسخ » الخ ، وهذه الزيادة فيهما
ليست في الأصل .

(٦) في ج « كان عما هل » .

فقال: (يَا أَيُّهَا الْمُزْمَلُ قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا. نِصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا. أَوْزِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا^(١)). ثم نسخ هذا في السورة معه^(٢). فقال: (إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى^(٣) مِنْ مُثْلَيْ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ ، وَأَنْتَ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ، عِلْمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ فَتَأْتِيكَ عَلَيْهِمْ ، فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ، عِلْمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَلْتَمِسُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ، وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ^(٤)).

٣٣٧ - ^(٥) ولما ذكر الله بعد أمره بقيام الليل نصفه إلا قليلاً أو الزيادة عليه فقال: (أَدْنَى مِنْ مُثْلَيْ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ) - : نَخَفَ فقال: (عِلْمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى) قرأ إلى ^(٦) (فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ) .

٣٣٨ - قال الشافعي ^(٧) : فكان ^(٨) يَتَنَبَّأُ فِي كِتَابِ اللَّهِ نَسْخَ

(١) سورة المزمل (١ - ٤) .

(٢) في س «معه» وهي في الأصل «معه» وعلى الماء ضمة صغيرة ، وحاول بعض

الكاثلين تغييرها إلى الضمير المؤنث ، فألصقوها بالماء .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال «إلى قوله : وَآتُوا الزَّكَاةَ» .

(٤) سورة المزمل (٢٠) .

(٥) هنا في س وج زيادة « قال الشافعي » وفي ب « قلنا » وهو مخالف للأصل .

(٦) سبق أن ذكرنا الآية بتمامها ، ولذلك أجبنا هنا بما في الأصل ، وقوله « قرأ إلى »

اختصار من الريح ، يعني أن الشافعي قرأ إلى هنا الحمد عند الاستدلال بالآية .

(٧) قوله « قال الشافعي » ثابت في الأصل بهامشه نفس الخط ، ولم يذكر في س وج -

(٨) في ب « كان » بخلاف الأصل .

قيام الليل ونصفه والنقصان من النصف والزيادة عليه بقول الله :
(فَاقْرَأْ مَا تيسَّرَ مِنْهُ) .

٣٣٩ - فاحتمل^(١) قول الله (فَاقْرَأْ مَا تيسَّرَ مِنْهُ) : معنيين :

٣٤٠ - أحدهما : أن يكون فرضاً ثابتاً ، لأنه أزيل به

فرض غيره .

٣٤١ - والآخر : أن يكون فرضاً منسوخاً أزيل بنيره ، كما

أزيل به غيره ، وذلك لقول الله : (وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ

عسى أَن يَمَسَّكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا) فاحتمل^(٢) قوله : (وَمِنَ اللَّيْلِ

فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ) : أن يتهجد بنير الذي فرض عليه ، مما

تيسر منه .

٣٤٢ - قال^(٣) : فكان الواجب طلب الاستدلال بالسنة على

أحد المعنيين ، فوجدنا سنة رسول الله تدل على ألا واجب من الصلاة

إلا الخمس ، فصرتنا إلى أن الواجب الخمس ، وأن ماسواها من واجب

(١) في س وج « قال الشافعي ثم احمل » وهذه الزيادة ليست في الأصل ، وكانت فيه

« فاحمل » ثم أصلحت بخط آخر « ثم احمل » ويظهر أن هنا التخييد حديث جده ،

لأن ناسخ س إنما نسخها في آخر ذي الحجة سنة ١٣٠٨ وقد نقل الحرف على

الصواب بالفاء .

(٢) سورة الإسراء (٧٩) .

(٣) في س « احمل » وهو مخالف للأصل ، وفي س « واحمل » ولكن الكلمة

كانت بالفاء واضحة ، ثم غيرت بقلم آخر إلى الواو ، ويظهر لي أن سبب ذلك أن

التأريين لم يوضح لهم وجه ربط الجمل بعضها ببعض ، وهو ظاهر بالتأمل العقيق .

(٤) في س وج « قال الشافعي » .

من صلاة قبلها : منسوخ بها ، استدلالاً بقول الله : (فَهَجَدَ بِهِ نَافِلَةً لَكَ) ، وأنها ناسخة لقيام الليل ونصفه وثلثه وما تيسر .

٣٦٩ — ٣٤٣ — ولسنا^(١) نحب لأحد ترك أن يتهجد بما يسره الله عليه من كتابه ، مُصَلِّياً به ، وكيف ما أَكْثَرَ فهو أحب إلينا .

٣٤٤ م — أخبرنا مالك^(٢) عن عمه^(٣) أبي سُهَيْل بن مالك عن أبيه : أنه سمع طلحة بن عبيد الله يقول : « جاء أعرابي من أهل نجد ثائر الرأس ، نَسَمِعُ دَوَىَّ صَوْتِهِ ، وَلَا تَفْقَهُ مَا يَقُولُ ، حَتَّى دَنَا ، فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الْإِسْلَامِ ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ : خَمْسُ صَلَوَاتٍ^(٤) فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ ، قَالَ^(٥) : هَلْ عَلَى غَيْرِهَا ؟ فَقَالَ^(٦) : لَا ، إِلَّا أَنْ تَطُوعَ . قَالَ : وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صِيَامَ شَهْرِ رَمَضَانَ ، فَقَالَ : هَلْ عَلَى غَيْرِهِ ؟ قَالَ لَا ، إِلَّا أَنْ تَطُوعَ . فَأَذْبَرَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ : لَا أَزِيدُ^(٨) عَلَى هَذَا وَلَا أَقْصُصُ مِنْهُ^(٩) . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ^(١٠) : أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ^(١١) . »

(١) في ج « فليسا » .

(٢) هنا في ج زيادة « قال القاضي » .

(٣) في كل النسخ للطبوعة زيادة « بن أس » .

(٤) كلمة « عمه » لم تذكر في س .

(٥) في س « خمس صلوات كتبهن الله تعالى » . وهي زيادة ليست في الأصل ولا في الموطأ .

(٦) في النسخ للطبوعة « فقال » والقاء زيادة في الأصل ملصقة بالقاف بخط آخر .

(٧) في س وج « قال » وهو مخالف للأصل .

(٨) في النسخ للطبوعة « والله لا أزيد » . والزيادة ثابتة في الموطأ وليست في الأصل .

(٩) كلمة « منه » لم تذكر في ت . وهي ثابتة في الأصل والموطأ .

(١٠) في س « فقال النبي صلى الله عليه وسلم »

(١١) الحديث في الموطأ رواية يحيى (١ : ١٨٨ - ١٨٩) بأطول من هذا . ورواه أيضا

البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي .

٣٤٥ - (١) ورواه (٢) عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ عَنِ النَّبِيِّ أَنَّهُ قَالَ :
« خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى خَلْقِهِ ، فَمَنْ جَاءَ بِهِنَّ لَمْ يُصْبِحْ مِنْهُنَّ
شَيْئًا اسْتِخْفَافًا بِحَقِّهِنَّ : كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ (٣) أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ (٤) » .

باب (٥)

فرض الصلاة للذي دلَّ الكتابُ ثم السنة على من تزول
عنه بالمدر ، وعلى من لا تُكْتَبُ صلاته بالمعصية

٣٤٦ - (٥) قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (وَلْيَسْأَلْوكَ عَنِ الْمَيْمِصِّ ، قُلْ
هُوَ أَذَى ، فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَيْمِصِّ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ (٦) حَتَّى يَطْهُرْنَ ،
فَإِذَا طَهَّرْنَ فَأَتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ
وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ (٧)) .

٣٤٧ - قَالَ الشَّافِعِيُّ : افترض الله الطهارة على المصلي ، في
الوضوء والغسل من الجنابة ، فلم تكن لغيب طاهر صلاة . ولما

(١) هنا في ب و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في المصحح المطبوعة « وروى » ولكن في ب بحذف الواو ، وكل ذلك خلاف الأصل ،
وما فيه هو الصحيح ، لأن المراد : وروى هذا المعنى عبادة ، وهو : أن « سنة
رسول الله تملأ على الآحاد واجب من الصلاة إلا المحس » .

(٣) هكذا ضبط ، في الأصل بالنصب ، وعلى طرف الألف فصح . وانظر ما سيأتي في
شرح الفرقين (٤٤٠ و ٤٨٥) .

(٤) الحديث رواه مالك في الموطأ رواية يحيى (١ : ١٤٤ - ١٤٥) عن يحيى بن سعيد
عن عبد بن يحيى بن حبان عن ابن عمير عن عبادة . ورواه أبو جواد (١ : ٥٣٤)
عن الثوري عن مالك . ورواه أيضا النسائي وابن ماجه . وهو حديث صحيح ، رحمه
ابن عبد البر وغيره .

(٥) كلمة « باب » ثابته في الأصل ، ولكن عليها علامة الإلغاء ، وأرجح أنه ذلك من
تصرف بعض القاريين .

(٦) هنا في ب و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٧) في الأصل لهذا هنا ، ثم قال « الآية » .

(٨) سورة البقرة (٢٢٢) .

ذَكَرَ اللَّهُ الْمَحِيضَ فَأَمَرَ بِاعْتِزَالِ النِّسَاءِ فِيهِ حَتَّى يَطْهُرْنَ ، فَإِذَا تَطَهَّرْنَ
أُتِينَ^(١) . : استدللنا على أَنَّ تَطَهُّرَهُنَّ^(٢) بِالْمَاءِ : بَعْدَ زَوَالِ الْمَحِيضِ ، لِأَنَّ
الْمَاءَ مَوْجُودٌ فِي الْحَالَاتِ كُلِّهَا فِي الْحَضَرِ ، فَلَا يَكُونُ لِلْحَائِضِ طَهَارَةٌ
بِالْمَاءِ^(٣) ، لِأَنَّ اللَّهَ إِنَّمَا ذَكَرَ التَّطَهُّرَ بَعْدَ أَنْ يَطْهُرْنَ ، وَتَطَهَّرَهُنَّ :
زَوَالُ الْمَحِيضِ^(٤) ، فِي كِتَابِ اللَّهِ ثُمَّ مَنَعَهُ رَسُولُهُ .

٣٤٨ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ
عَالِشَةَ : وَذَكَرْتُ إِحْرَامَاتِهَا مَعَ النَّبِيِّ ، وَأَنَّهَا حَاضَتْ ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَقْضِيَ
مَا يَقْضِي الْحَاجُّ « غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفَ بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهُرِيَ^(٥) » .

- (١) فِي س « أُوتِينَ » وَهُوَ خَطَأٌ .
(٢) فِي س وَب « طَلَى أَنْ يَطْهُرْنَ » وَفِي ب « طَلَى أَنْ يَطْهُرْنَ » وَكِلَاهُمَا خَطَأٌ وَغَثَافٌ
لِلْأَصْلِ . وَ « تَطْهُرْنَ » اسْمٌ « أَنْ » وَ « بَعْدَ زَوَالِ الْمَحِيضِ » خَبَرُهَا .
(٣) يَمْنَى أَنْ الْحَائِضُ إِذَا اغْتَسَلَتْ بِالْمَاءِ لَا تَطْهُرُ ، فَلَا طَهَارَةَ لَهَا بِهِ . وَهُوَ وَاضِحٌ ،
وَلَكِنْ بَعْضُ فَرَاغِ الْأَصْلِ لَمْ يَفْهَمْ هُنَا ، وَظَنَّ فِي الْكَلَامِ هُنَا ، فَرَادَ بِحَاشِيَتِهِ بِحُطِّ
آخِرِ مَظَانَّتِهِ إِنَّمَا لَهُ ، فَأَحَلَّ لِلنِّسَاءِ إِلَى وَجْهِ آخِرِ ، فَصَارَ الْكَلَامُ هَكَذَا : « فَلَا
يَكُونُ لِلْحَائِضِ طَهَارَةٌ إِلَّا بِالْمَاءِ بَعْدَ زَوَالِ الْمَحِيضِ إِذَا كَانَ مَوْجُوداً » وَهُوَ تَصَرُّفٌ
غَيْرٌ سَدِيدٌ ، وَبِذَلِكَ طَبَعَ فِي النِّسْخِ الثَّلَاثُ .
(٤) يَرِيدُ أَنْ طَهَرَ الْحَائِضُ هُوَ زَوَالُ الْمَحِيضِ ، كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ . وَيُرِيدُ أَنْ
هُنَا مَرَادُهُ : قَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ (رَقْم ٣٤٩) : « فَاسْتَعْلَمْنَا طَلَى أَنْ اللَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ بِفَرْشِ
الصَّلَاةِ مَنْ إِذَا تَوَضَّأَ وَغَسَّلَ طَهَرَ ، فَأَمَّا الْحَائِضُ فَلَا تَطْهُرُ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا » .
وَالنَّاسِخُونَ لَمْ يَفْهَمُوا مَرَادَ الشَّافِعِيِّ فَصَحَّحَ كُلُّ مَنْهُمُ الْبَابَةَ بِمَا ظَنَّهُ صَوَاباً : فِي س
« وَتَطْهُرْنَ بَعْدَ زَوَالِ الْمَحِيضِ » وَفِي ب « وَيَطْهُرْنَ زَوَالِ الْمَحِيضِ » وَفِي ج
« وَتَطْهُرْنَ بَعْدَ زَوَالِ الْمَحِيضِ » ، وَكُلُّ ذَلِكَ خَطَأٌ وَغَثَافٌ لِلْأَصْلِ .
(٥) هُنَا فِي ج زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .
(٦) فِي الْأَصْلِ : « غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَلَا تَطْهُرِي » بَلَاءُ بَعْضِ الْفَرَّاجِينَ فَكُشِطَ
الْبَاءُ مِنْ « تَطُوفٍ » وَأُكْلِ الْهَاءِ ، وَوَضِعَ خَطَأٌ لِلْبَاءِ مِنْ « تَطْهُرِي »
وَكُتِبَ قَوْلُهَا بَيْنَ السُّطْرَيْنِ بِحُطِّ آخِرِ « تَصَلِّي حَتَّى » لِيَصِيرَ الْكَلَامُ هَكَذَا :
« غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَلَا تَصَلِّي حَتَّى تَطْهُرِي » . وَهُوَ تَصَرُّفٌ غَرِيبٌ ، يَنَاقِ
الْأُصْنَافَ الْعَلِيَّةَ ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ مَا لَيْسَ مِنْهُ ، وَأَخْطَأَ فَيَا زَادَ ! وَالْحَدِيثُ فِي
مَوْطَأِ مَالِكٍ (١ : ٣٦٧) مَطْوُوعٌ ، وَفِيهِ : « أَقْبَلْ مَا يَسِلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ
لَا تَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَلَا يَنْتَهِبَ الْعَصَا وَالرُّوَّةَ حَتَّى تَطْهُرِي » . وَقَدْ اخْتَصَرَهُ الشَّافِعِيُّ ، اِتِّصَاباً

٣٤٩ - فاستدلنا^(١) على أن الله إنما أراد بفرض الصلاة مَنْ إذا تَوَضَّأَ وَاغْتَسَلَ^(٢) طَهَّرَ ، فأما الحائض فلا تَطَهَّرُ بواحدٍ منهما ، وكان الحيضُ شيئاً خُلِقَ فيها ، لم تَجْتَلِبْهُ على نفسها فتكون عاصيةً به ، فزال عنها فرضُ الصلاةِ أيامَ حيضها ، فلم يَكُنْ عليها قضاء ما تركتُ منها في الوقت الذي يزول عنها فيه فرضُها .

٣٥٠ - وقلنا في الْمُتَمَيِّ عليه ، والمغلوبِ على عقله بالمرضِ من أمرِ الله ، الذي لا جَنَازَةَ له فيه ، قياساً على الحائض - : إِنَّ الصلاةَ عنه مرفوعةٌ ، لأنه لا يَتَقَلَّبُها ، ما دام في الحال التي لا يَمُتُّ فيها .

٣٥١ - وكان عاملاً في أهل العلم أن النبي لم يأمرِ الحائضَ بقضاء الصلاة ، وعاملاً أنها أُمِرَتْ بقضاء الصوم ، ففَرَّقْنَا بين الفرضين : استدلالاً بما وصفتُ مِنْ تَقَلُّبِ أَهْلِ الْعِلْمِ وإِجْمَاعِهِمْ .

٣٧

منه على موضع الاستدلال ، ولكن الرقيم أخطأ في الكتابة ، فكتب « ولا بدل » حتى « وأما الطائفة للمصرف في الأصل » فآه حرف الكلام من الخطاب إلى التثنية ، مع ثبوت ذلك في الأصل ، وزاد انتهى عن الصلاة ، مع أنه لم يذكر في الحديث ، ولم يكن موضع سؤال عائشة في حجة الوداع ، وهي تعلم بيننا أن الحائض لا تصل ، بل إن هذا كان سبب سؤالها ، إذ خَشِيتُ أَنْ تكون ممنوعة بحضها من جميع شعائر الحج ، كما منعت من الصلاة . ولذلك قالت في أول الحديث : « قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ ، فَلَمْ أَطِفْ بِالْبَيْتِ » . ولا بين الصفا وللروة ، ففكوت ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : اضلي مايفعل الحاج » الحديث . وكذلك رواه الشافعي في الأم مختصراً (١ : ٥١) وجاء فيه على الصواب : « اضلي كما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبَيْتِ حتى تطهري » .

- (١) في النسخ المطبوعة « فاستدلنا بهذا » والزائدة ليست من الأصل ، ولكنها مكتوبة بحاشيته بخط الكاتب الذي زاد الزائدة السابقة في رقم (٣٤٧) .
(٢) في س و ج « أو اغتسل » والألف مكتوبة في الأصل بخط آخر .
(٣) هناك س و ج زائدة « قال الشافعي » في اللوحين .

٣٥٢ - وكان^(١) الصوم مُفَارِقَ الصَّلَاةِ^(٢) في أن للمسافر تأخيرُهُ عن شهر رمضان ، وليس له تركُهُ يومٍ لا يُصَلِّي فيه صلاة السَّكَّرِ ، وكان الصومُ شهرًا من اثني عشر شهرًا ، وكان في أحد عشر شهرًا خَلِيًّا من فرض الصَّوْمِ ، ولم يكن أحدٌ من الرجال - مطيقًا بالفعل^(٣) للصلاة - خَلِيًّا من الصلاة^(٤) .

٣٥٣ - ^(٥) قال الله : (لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا مَا يَرَى سَبِيلٌ حَتَّى تَغْتَسِلُوا)^(٦) .

٣٥٤ - ^(٧) فقال بعضُ أهل العلم : تَزَلَّتْ هذه الآية قبل تحريم الخمر^(٨) .

٣٥٥ - ^(٩) قَدْ لَ الْقُرْآنُ وَالله أعلم - على الأصالة لسكران حتى يتعلم ما يقول ، إذ بدأ بنهيهِ عن الصلاة ، وذكرَ معه الجُنْبُ ، فلم يختلف أهل العلم الأصالة جُنْبٍ حتى يتطهر .

(١) في ب و ج « فكان » وهو مخالف للأصل .

(٢) في ب و ج « مفارقاً للصلاة » وهو تصرف من الناسخين غير جيد .

(٣) في ب « بالفعل » وهو تصحيح .

(٤) في ج « خلياً من الصلاة في السكر » وهو خلط من الناسخ .

(٥) في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٦) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٧) سورة النساء (٤٣) .

(٨) في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٩) ثبت ذلك في حديثين صحيحين ، عن عمر بن الخطاب وعن علي ، رواهما أبو داود

(٣ : ٣٦٤ - ٣٦٥) والترمذي والنسائي وغيرهم .

(١٠) في ب و ج زيادة « قال الشافعي » .

٣٥٦ - ^(١) وإن كان نَعَى السكرانِ عن الصلاة قبل تحريم
الحمر : فهو حين حُرِّمَ الحمرُ أَوَّلَى أن يكون منهياً ^(٢) ، بأنه ^(٣) ماصٍ
من وجهين : أحدهما : أن يُصَلَّى في الحال التي هو فيها متنعياً ، والآخر :
أن يشرب الحمر ^(٤) .

٣٥٧ - ^(٥) والصلاة قولٌ وصلٌ وإمساكٌ ، فإذا لم يُعَلِّ القولَ
والعملَ والإمساكَ : فلم يَأْتِ ^(٦) بالصلاة كما أمر ، فلا تُجزئ عنه ، وعليه
إذا أفاق القضاء .

٣٥٨ - ^(٧) ويفارقُ المغلوبُ على عقله بأمر الله الذي لا حيلةَ
له فيه - : السكرانُ ^(٨) ، لأنه أدخلَ نفسه في السكر ، فيكونُ على
السكرانِ القضاء ، دون المغلوبِ على عقله بالمرض الذي لم يَحْتَلِبْهُ على
نفسه فيكونُ ماصياً باجتماعه .

٣٥٩ - ^(٩) وَوَجَّهَ اللهُ رسوله للقبلة في الصلاة إلى بيت المقدس ،
فكانت القبلة التي لا يحلُّ - قبلَ نسخها - استقبالُ غيرها ، ثم نسخ:

(١) في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في ج « منهياً عنه » والزيادة ليست في الأصل ، وهي خطأ أيضاً .

(٣) في ب « لأنه » وهو مخالف للأصل .

(٤) في النسخ المطبوعة « المحرم » وما هنا هو الذي في الأصل ، ولكن بعض النسخ
ضرب على كلمة « الحمر » وكتب بجائزته كلمة « المحرم » بخط آخر .

(٥) في ب زيادة « قال » وفي ج « قال الشافعي » .

(٦) في ب و ج « ولم يأت » وهو خطأ ومخالف للأصل ، لأن قوله « فلم يأت » -
جواب الصرط .

(٧) في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٨) « السكران » مفعول « يفارق » و « المغلوب » فاعله ، ويجوز العكس : فيكون
« السكران » مرفوعاً ، على أنه فاعل مؤخر .

(٩) في ب زيادة « قال » وفي ج « قال الشافعي » .

الله قبله بيت المقدس، وَجَّهَهُ إِلَى الْبَيْتِ^(١)، فلا يحلُّ لأحدٍ استقبَالَ
بيت المقدس أبداً مكتوبة، ولا يحلُّ^(٢) أَنْ يَسْتَقْبَلَ غَيْرَ
الْبَيْتِ الْحَرَامِ.

٣٩٠ - قال^(٣): وكلُّ مَنْ كَانَ حَقًّا فِي وَقْتِهِ، فَكَانَ التَّوَجُّهُ إِلَى
بيت المقدس - أَيَّامَ وَجَّهَ اللهُ إِلَيْهِ نَبِيَّهُ -: حَقًّا، ثُمَّ نَسَخَهُ، فَصَارَ
الْحَقُّ فِي التَّوَجُّهِ إِلَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ أَبَدًا، لَا يَحِلُّ اسْتِقْبَالَ غَيْرِهِ فِي
مَكْتُوبَةٍ، إِلَّا فِي بَعْضِ الْخَوْفِ، أَوْ نَافِلَةٍ فِي سَفَرٍ^(٤)، اسْتِدْلَالًا
بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

٣٩١ - (٥) وَهَكَذَا كُلُّ مَا نَسَخَ اللهُ، وَمَعْنَى «نَسَخَ» تَرَكَ
فَرَضَهُ -: كَانَ حَقًّا فِي وَقْتِهِ، وَتَرَكُهُ حَقًّا^(٦) إِذَا نَسَخَهُ اللهُ، فَيَكُونُ مَنْ

(١) في ج «إلى البيت الحرام» وزيادة «الحرام» ليست في الأصل.

(٢) في ج «ولا يحلُّ له» وزيادة «له» عطفة للأصل.

(٣) في ج «قال الشافعي».

(٤) هذه العبارة تحتاج إلى إيضاح: فإن استقبال المصلي بيت المقدس أو غيره في صلاة
الخوف، إذا انقضى موقف الخوف أن يتعرف من جهة الكعبة، وكذلك استقبال
اللتخل على القبة الجهة التي يسير إليها -: ليس استقبالا لبيت المقدس، وهو القبة
النسوخة، وإنما هو رخصة أعم من ذلك، إذ رخص لهذين أن يدا التوجه قبل
الكعبة، نزولا على حكم الضرورة التي اعتبرها الشارع، ولا يسمى هذا على الحقيقة
استقبالا للقبة للنسوخة، إذ هي وغيرها من سائر الجهات في ذلك سواء.
وكلمة «سفر» كذا هي في ب و ج، وفي س «السفر» ولكنها كانت في
الأصل بدون «ال» ثم ألصقت فيها بخط مخالف خطه.

(٥) هنا في ج زيادة «قال الشافعي».

(٦) في ج «حقا في وقته» والزيادة ليست في الأصل.

أدرك فرضه مطيعاً به وبتركه ، ومن لم يدرك فرضه مطيعاً باتباع
الفرض الناسخ له .

٣٦٢ - قال الله لنيته : (قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ^(١)
فَلْنَوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا ، قَوْلُ وَجْهِكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَحَيْثُ
مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ^(٢)) .

٣٦٣ - ^(٣) فان قال قائل : فَأَيْنَ الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّهُمْ حُوِّلُوا إِلَى قِبْلَةٍ
بَعْدَ قِبْلَةٍ ؟

٣٦٤ - ففي قَوْلِ اللَّهِ ^(٤) : (مَسِيحُ قَوْلِ الشُّفَعَاءِ مِنَ النَّاسِ ^(٥)
مَا وَلَا تُمْ عَنْ قِبَلِهِمُ الَّذِينَ كَانُوا عَلَيْهَا ؟ قُلْ فِيهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ ،
يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ^(٦)) .

٣٦٥ - ^(٧) مالك ^(٨) عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ^(٩)

(١) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : فولوا وجوهكم شطره » .

(٢) سورة البقرة (١٤٤) .

(٣) هنا في ب وج زيادة « قال الشافعي » .

(٤) هنا جواب السؤال ، أي الدلالة في الآية للذكورة .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : صراط مستقيم » .

(٦) سورة البقرة (١٤٢) .

(٧) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٨) في ج « أخبرنا مالك بن أنس » وفي س وب « أخبرنا مالك » وما هنا للرواق للأصل .

والحديث في الموطأ رواية يحيى (١ : ٢٠١) ورواية عبد بن الحسن (٦ : ١٥٦)

ورواه البيهقي في كتاب الصلاة ، وفي كتاب التفسير من طريق مالك (١ : ٤٢٤)

و ٨ : ١٣١ من فتح الباري) ورواه مسلم في كتاب الصلاة من طريق مالك أيضا

(١ : ١٤٨) . ورواه الشافعي في الأم أيضا عن مالك (١ : ٨١ - ٨٢) . ورواه

أحمد عن إسحق بن عيسى عن مالك (رقم ٩٣٤ ج ٢ ص ١١٣) .

(٩) في النسخ المطبوعة « عن عبد الله بن عمر » وكلمة « عبد الله » بكتابة بحاشية الأصل

بخط آخر .

قال : « يَنْبَغِي^(١) النَّاسُ يُقْبَلُ^(٢) فِي صَلَاةِ الصَّبْحِ إِذَا جَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ :
 ٣٨ إِنْ النَّبِيُّ قَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنٌ ، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ^(٣) الْقَبْلَةَ^(٤) ،
 فَاسْتَقْبِلُوهَا^(٥) ، وَكَانَتْ وَجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ ، فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ .
 ٣٦٦ - مَالِكٌ^(٦) عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ .

(١) فِي الْمَوْطَأِ رَوَايَةٌ يَحْيَى « يَنْبَغِي » بِحَذْفِ الِيم ، وَهُوَ يَوَاقِفُ رَوَايَةَ الْبُخَارِيِّ فِي كِتَابِ
 التَّضْيِيرِ . وَلَكِنْ الْإِسْنَاءُ فِي شَرْحِ الزَّرْقَانِيِّ (١ : ٣٥٣) بِالِيمِ كَمَا هُنَا . وَهُوَ يَوَاقِفُ
 رَوَايَةَ عُمَرَ بْنِ الْحَسَنِ وَالْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَالشَّافِعِيِّ فِي الْأَمِّ .

(٢) « قَبَاءٌ » بِضَمِّ الْقَافِ وَالْمَدِّ ، وَيَجُوزُ صَرْفُهُ وَمَعْنَاهُ مِنَ الصَّرْفِ ، وَيَجُوزُ أَيْضًا صَرْفُهُ
 بِحَذْفِ الْمُهْمَلَةِ . وَهُوَ يَذْكُرُ وَيُؤْتِ ، وَهُوَ مَوْضِعٌ مَعْرُوفٌ ظَاهِرٌ لِلدِّينَةِ . قَالَ الْحَافِظُ
 فِي الْفَتْحِ : « وَالْمُرَادُ هُنَا مَسْجِدُ أَهْلِ قَبَاءٍ ، فَفِيهِ مَجَازُ الْحَذْفِ . وَاللَّامُ فِي النَّاسِ :
 لِلْعَدِّ الْإِسْنَاءِ ، وَلِلرَّادِ أَهْلُ قَبَاءٍ وَمَنْ حَضَرَ مَعَهُمْ » .

(٣) « يَسْتَقْبِلُ » بِأَلَاءٍ ، مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ ، وَالضَّمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَفِي
 سِ « يَسْتَقْبِلُ » بِأَلَاءٍ الْفَوْقِيَّةِ وَبِالْبَاءِ الْمَفْعُولِ ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ وَلِشَرِّ الرِّوَايَاتِ .

(٤) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « الْكَعْبَةُ » بِدَلِّ « الْقَبْلَةِ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ ، وَأَخْطئه تَصْرِفًا
 مِنَ التَّاسِعِينَ أَوْ الْمَصْحُوحِينَ ، وَهَذَا مُنَافٍ لِلأَمَانَةِ الْعِلْمِيَّةِ فِي النَّقْلِ ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى
 وَاحِدًا ، لِأَنَّ الْقَبْلَةَ هُنَا هِيَ الْكَعْبَةُ ، وَلَكِنَّ الرِّوَايَةَ بِالْمَعْنَى لَا تَجُوزُ فِي الْكُتُبِ
 الْمُنْتَفَعَةِ بِشَيْءٍ مِنْهَا . وَيُظْهَرُ أَنَّ مَنْ تَصَرَّفَ هَذَا التَّصَرُّفَ رَجَعَ فِيهِ إِلَى الْمَوْطَأِ
 بِرَوَايَةِ يَحْيَى إِلَى الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ . وَلَكِنْ رَوَايَةُ عُمَرَ فِي الْمَوْطَأِ وَرَوَايَةُ الشَّافِعِيِّ فِي
 الْأَمِّ « الْقَبْلَةُ » كَمَا هُنَا .

(٥) قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ : « فَاسْتَقْبِلُوهَا : يَنْتَعِجُ لِلْوَحْدَةِ ، لِأَكْثَرِ - بِمَعْنَى مِنْ رَوَاةِ
 نَسَخِ الْبُخَارِيِّ - أَيْ : فَتَحُولُوا إِلَى جِهَةِ الْكَعْبَةِ ، وَفَاعِلُ اسْتَقْبِلُوهَا : الْمُخَاطَبُونَ
 بِذَلِكَ ، وَمِنْ أَهْلِ قَبَاءٍ . وَقَوْلُهُ : وَكَانَتْ وَجُوهُهُمْ إِلَى : تَفْسِيرٌ مِنَ الرَّوَايَةِ لِلتَّحْوِيلِ
 الْمَذْكُورِ . وَفِي رَوَايَةِ الْأَصْلِيِّ : فَاسْتَقْبِلُوهَا : بِكَسْرِ الْوَحْدَةِ بِصِيغَةِ الْأَمْرِ ... وَرَجَّحَ
 رَوَايَةَ الْكَسْرِ أَنَّهَا عِنْدَ الْمُصَنِّفِ - بِمَعْنَى الْبُخَارِيِّ - فِي التَّضْيِيرِ مِنْ رَوَايَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ
 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِقَلْبٍ : وَقَدْ أَمَرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةَ ،
 أَلَا فَاسْتَقْبِلُوهَا . فَتَحْوِيلُ حَرْفِ اسْتِغْتِاحٍ يَفْهَمُ أَنَّ الْقِيَمَةَ هِيَ أَمْرٌ ، لِأَنَّهُ قِيَمَةُ
 الْحَرَكَةِ الْقِيَمَةُ .

أَقُولُ : وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ رَوَايَةُ أَحْمَدَ فِي السَّنَدِ (رَقْمُ ٨٧٧ هـ ج ٢ ص ١٠٥) عَنْ
 إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَمْرٍو عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، وَفِيهِ : « وَقَدْ أَمَرَ أَنْ يَتَوَجَّهَ إِلَى
 الْكَعْبَةِ ، قَالَ : فَاسْتَدَارُوا » .

(٦) فِي « قَالَ الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ » وَفِي سِ « أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَنَسٍ » وَكُلُّ ذَلِكَ
 مُخَالَفٌ لِمَا فِي الْأَصْلِ ، وَقَدْ زَادَ بَعْضُ الْقَارِئِينَ فِيهِ بِحُطِّ آخَرِ مِنَ السُّطْرَيْنِ « أَنَا »
 اخْتِصَارًا « أَخْبَرَنَا » .

أنه كان يقول ^(١) : « صَلَّى رسول الله ﷺ ستة عشر شهراً نحو بيت المقدس ، ثم حَوَّلَت القِبْلَةُ قَبْلَ بَدْرِ بِشَهْرَيْنِ » ^(٢) .

٣٦٧ - قال ^(٣) : والاستدلال بالكتاب في صلاة الخوف قول الله : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ ^(٤) وليس لِمُصَلِّي المكتوبة أَنْ يُصَلِّي رَاكِبًا إِلَّا فِي خَوْفٍ ، ولم يَذْكُر الله أَنْ يَتَوَجَّهَ الْقِبْلَةَ ^(٥) .

وهذا الحديث للرسول في موطن يحيى (١ : ٢٠١) ولم يذكره عبد بن الحسن في موطنه الذي رواه عن مالك .

ورواه أيضا ابن سعد في الطبقات (ج ١ ق ٢ ص ٤) عن يزيد بن هرون عن يحيى بن سعيد .

(١) في الموطأ « أنه قال » .
(٢) في النسخ المطبوعة زيادة نصها : « بعد قدومه المدينة » وهي مكتوبة بمحاشية الأصل بخط آخر . والذي في الموطأ : « بعد أن قدم المدينة » .

(٣) حديث ابن السبب هنا حديث مرسل ، ولكنه اعتضد بمحدثين موصولين صحيحين : أولهما : حديث البراء بن عازب : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أول ما قدم المدينة نزل على أجداده ، أو قال أخواله ، من الأنصار ، وأنه صلى قبل بيت المقدس ستة عشر شهراً أو سبعة عشر شهراً ، وكان يجب أن تكون قبلته قبل البيت ، وأنه صلى أول صلاة صلاها صلاة العصر ، وصلى معه قوم ، فخرج رجل ممن صلى معه ، فرط على أهل مسجد وهم راكعون ، فقال : أشهد بالله لقد صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل مكة ، فداروا كما هم قبل البيت » . رواه البخاري في كتاب الإيمان (١ : ٨٩ - ٩٠ من فتح الباري) ورواه أيضا في مواضع آخر من صحيحه . ورواه مسلم (١ : ١١٨) ورواه ابن سعد في الطبقات مختصراً ومطولاً (ج ١ ق ٢ ص ٥ و ج ٤ ق ٢ ص ٨٠ - ٨٢) ورواه أحمد في المسند (ج ٤ ص ٢٨٣ - ٢٨٨ و ٢٨٩ - ٣٠٤) ورواه أيضا أصحاب السنن إلا أبا داود .

الحديث الثاني حديث ابن عباس : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه ، وبعد ما هاجر إلى المدينة ستة عشر شهراً ، ثم صرف إلى الكعبة » رواه أحمد (رقم ٢٩٩٣ ج ١ ص ٣٢٥) ورواه أيضا (رقم ٢٢٥٢ و ٣٠٧٠ و ٣٢٦٣ ج ١ ص ٢٥٠ و ٣٥٠ و ٣٥٤) وصحح الحافظ في الفتح إسناده (١ : ٨٩) ورواه أيضا ابن سعد في الطبقات (ج ٢ ق ٢ ص ٤) وذكره الحافظ الميشتي في مجمع الزوائد (٢ : ١٢) وقال : « رواه أحمد والطبراني في الكبير والبخاري ، ورواه رجال الصحيح » .

(٤) في س و ج « قال الطائي » .

(٥) سورة البقرة (٢٢٩) .

(٦) في النسخ المطبوعة « إلى القبلة » وكلمة « إلى » ملصقة في الأصل في أول السطر بخط جديد ، وما في الأصل صحيح ، على التصب بفتح الحافظ .

٣٦٨ - وَرَوَى ابْنُ مُعْمَرٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «فَإِنْ كَانَ خَوْفُ أَشَدَّ مِنْ ذَلِكَ صَلُّوا رِجَالًا وَرُكْبَانًا، مُسْتَقْبِلِي الْقِبْلَةِ وَغَيْرِ مُسْتَقْبِلِيهَا»^(١).

٣٦٩ - وَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ النَّافِلَةَ فِي السَّفَرِ عَلَى رَاحِلَتِهِ أَيْ^(٢) تَوَجَّهَتْ بِهِ. حَفِظَ ذَلِكَ عَنْهُ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَنْسُ بْنُ مَالِكٍ وَغَيْرُهُمَا^(٣). وَكَانَ لَا يَصِلِي الْمَكْتُوبَةَ مَسَافِرًا إِلَّا بِالْأَرْضِ مُتَوَجِّعًا لِلْقِبْلَةِ^(٤).

٣٧٠ - ابْنُ أَبِي قُدَيْكٍ^(٥) عَنْ ابْنِ أَبِي ذُنَيْبٍ عَنْ عُمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُرَّاقَةَ^(٦) عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ كَانَ يَصِلِي عَلَى رَاحِلَتِهِ مُوَجَّهًا^(٧) بِهِ قِبَلَ الْمَشْرِقِ فِي غَزْوَةِ بَنِي أَنْغَارٍ»^(٨).

(١) حديث ابن عمر رواه مالك في اللوط عن نافع عن ابن عمر (١ : ١٩٣) وروى الشافعي في الأم بعضه عن مالك (١ : ١٩٧) ورواه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك (٨ : ١٥٠ من الفتح) ولبه السيوطي في البحر للثور (١ : ٣٠٨) أيضا إلى عبد الرزاق وابن جرير والبيهقي، وسيأتي أيضا في (١٣٥ و ١٤٥).

(٢) هنا في «و» زيادة «قال الشافعي».

(٣) في النسخ المطبوعة «أينا» وهو مخالف للأصل، وقد كتب بعض الناس في الأصل بخط آخر كلمة «ما» فوق نون «أين».

(٤) حديث جابر سيأتي الكلام عليه، وحديث أنس رواه أحمد والشيخان وأبو داود والنسائي، ومن روى ذلك أيضا ابن عمر عند مالك والشافعي وأحمد ومسلم والترمذي، وفي الباب أحاديث كثيرة. وانظر نيل الأوطار (٢ : ١٨٢ - ١٨٣) وفتح الباري (٢ : ٤٠٦ - ٤٠٧ و ٤٧٣ - ٤٧٥).

(٥) في «إلى القبة» وهو مخالف للأصل.

(٦) في النسخ المطبوعة «أخبرنا ابن أبي فديك» وفي «ج» أيضا زيادة «قال الشافعي» وكلها.

(٧) مخالف للأصل، وقد زاد بعض الناس فيه كلمة «أنا» اختصارا «أخبرنا».

(٨) «سراقة» بضم السين المهملة وتخفيف الراء. وعثمان هنا: أم مزينة بنت عمر بن الخطاب، وكانت أم عمر أولاد عمر. انظر طبقات ابن سعد (٥ : ١٨١) والتحذير.

(٩) ضبط في الأصل بكسر الجيم، ومثناه صحيح. ويجوز أيضا فتحها كما هو ظاهر.

(١٠) الحديث رواه الشافعي أيضا في الأم (١ : ٨٤) عن محمد بن إسماعيل، وهو ابن أبي

٣٧١ - قال الله (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ هَارَضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ ،
إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ ، وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ
مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ، بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ) .

٣٧٢ - ثم أَبَانَ فِي كِتَابِهِ أَنَّهُ وَضَعَ عَنْهُمْ أَنْ يَقُومَ الْوَاحِدُ
بِقِتَالِ الْعَشْرَةِ ، وَأَثَبَتْ عَلَيْهِمْ أَنْ يَقُومَ الْوَاحِدُ بِقِتَالِ الْاِثْنَيْنِ ، فَقَالَ :
(الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا) ، فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ
مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ، وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ
يَا إِذْنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ (٤) .

٣٧٣ - أَخْبَرَنَا سَفِيَانٌ (٥) عَنْ هَمْرُونَ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
قَالَ : « لَمَّا تَرَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ (إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ

فديك الذي رواه عنه هنا ، عن ابن أبي ذئب عن عثمان بن عبد الله بن سرافقة عن
جابر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة أعمار كان يسلي على راحته متوجها
قبل المشرق » . ورواه أحمد عن وكيع (رقم ١٤٢٤٩ ج ٣ ص ٣٠٠) ورواه
البخاري عن آدم بن أبي إياس (٧ : ٣٣٣ من الفتح) : كلاما عن ابن أبي ذئب .
ولم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة من طريق عثمان بن عبد الله بن سرافقة
إلا البخاري وحده . ولكن رواه أيضا الشافعي وأحمد والبخاري ومسلم وأبو داود
والترمذي من طرق أخرى عن جابر بألفاظ مختلفة ، وسيأتي أيضا في (٩٧ و ٩٨) ..

(١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٢) سورة الأهل (٦٥) .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٤) سورة الأهل (٦٦) .

(٥) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٦) في كل النسخ المطبوعة « سفيان بن عيينة » وهو هو ، ولكن كلمة « بن عيينة »
لم تذكر في الأصل .

يَعْلَمُوا مَا تَتْلُو : كُتِبَ ^(١) عَلَيْهِمْ إِلَّا يَهْدِي الْعَشْرُونَ مِنَ الْمَائَتِينَ ،
فَأَنْزَلَ اللَّهُ (الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا) إِلَى (يَعْلَمُوا
مَا تَتْلُو) فَكُتِبَ ^(٢) أَنْ لَا يَهْدِيَ الْمِائَةُ مِنَ الْمَائَتِينَ ^(٣) .

٣٧٤ - قَالَ ^(٤) : وَهَذَا كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَقَدْ يَبَيَّنَ
اللَّهُ هَذَا فِي الْآيَةِ ، وَلَيْسَتْ تَحْتَاجُ إِلَى تَفْسِيرٍ ^(٥) .

٣٧٥ قَالَ اللَّهُ : (وَاللَّائِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ ^(٦)
فَأَسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ ، فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي
الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَخْرُجَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا . وَالَّذَانِ

(١) . بِلِإِثْمِ الْفِعُولِ ، وَقَدْ ضَبَطْتُ كُنْكَفَ فِي النُّسخَةِ الْيُونَنِيَّةِ مِنَ الْبَخَارِيِّ (٦ : ٦٣)
وَكُنْكَفَ ضَبَطْتُ الْكَلْبَ فِي الْأَصْلِ بِالضَّمِّ .

(٢) . بِلِإِثْمِ الْفَاعِلِ ، وَكُنْكَفَ ضَبَطْتُ فِي الْبَخَارِيِّ وَعَلَيْهَا عِلَامَةُ الصَّحِيحَةِ «ح» وَكُنْكَفَ
وَضُمْتُ قِصَّةً فَوْقَ الْتَاءِ فِي الْأَصْلِ .

(٣) . الْحَدِيثُ رَوَاهُ الثَّانِسِيُّ أَيْضًا فِي الْأَمِّ عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ (٤ : ٩٢) وَرَوَاهُ الْبَخَارِيُّ عَنْ
ابْنِ الْمَدِينِ عَنْ سَفْيَانَ (انظر القِصَّةَ ٦ : ٢٢٣ - ٣٣٥) وَزَادَ فِي آخِرِهِ «وَقَالَ
سَفْيَانُ : وَقَالَ ابْنُ شَبْرَةَ : وَأَرَى الْأَمْرَ بِالْمَرْفُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ النَّكْرِ مِثْلَ هَذَا»
وَذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي الْمَدَائِنِ عَنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ (٣ : ٢٠٠) وَتَبِعَهُ أَيْضًا
لَا بِنَ التَّنْزِيلِ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَأَبُو الشَّيْخِ وَابْنُ مَرْدَوَيْهِ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ
فِي آخِرِهِ : «وَقَالَ سَفْيَانُ : وَقَالَ ابْنُ شَبْرَةَ : وَأَرَى الْأَمْرَ بِالْمَرْفُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ
النَّكْرِ مِثْلَ هَذَا : إِنْ كَانَا رَجُلَيْنِ أَمْرَهُمَا ، وَإِنْ كَانُوا ثَلَاثَةً فَهُوَ فِي سَعَةِ مِنْ تَرْكِهِمْ» .
وَعِنْدَهُ قَاعِدَةٌ جَلِيلَةٌ وَلِظَرِ تَأَقُّبِ ابْنِ شَبْرَةَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ .

(٤) . كَلِمَةُ «وَقَالَ» تَأْتِي فِي الْأَصْلِ بِمِثْلِهِ يَنْ السُّطُورَ ، وَحُفِّتْ فِي س . وَفِي ج «وَقَالَ»
الْثَامِي .

(٥) . قَالَ الثَّانِسِيُّ فِي الْأَمِّ : «وَهَذَا كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، مَسْتَعْنِي فِيهِ
بِالتَّنْزِيلِ عَنِ التَّأْوِيلِ» .

(٦) . هَذَا فِي جِ زِيَادَةِ «وَقَالَ الثَّامِي» .

(٧) . فِي الْأَصْلِ إِلَى مَنَّا ، ثُمَّ قَالَ : «لِي : سَبِيلًا» .

يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ^(١) فَأَذُوهُمَا ، فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا^(٢) .

٣٧٦ - ثم نَسَخَ اللهُ الْحِسْنَ وَالْأَذَى فِي كِتَابِهِ فَقَالَ :
(الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ^(٣)) .

٣٧٧ - فَدَلَّتِ السَّنَةُ عَلَى أَنَّ جَلْدَ الْمِائَةِ لِلزَّانِيَتَيْنِ الْبَكْرَيْنِ .
٣٧٨ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ^(٤) عَنْ يُونُسَ بْنِ عُيَيْدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : « خُذُوا عَنِّي ، خُذُوا عَنِّي ، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِهَذِهِ السَّبِيلِ الْبَكْرُ بِالْبَكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَقْرِيبُ عَامٍ ، وَالثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ^(٥) » :

٣٧٩ - أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ^(٦) مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ^(٧) عَنْ يُونُسَ بْنِ عُيَيْدٍ

(١) فِي الْأَصْلِ إِلَى هَذَا ، ثُمَّ قَالَ : « إِلَى آخِرِ الْآيَةِ » .

(٢) سُورَةُ النَّسَاءِ (١٥ و ١٦) .

(٣) هَذَا فِي جِزَاءِ زِيَادَةِ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٤) سُورَةُ النُّورِ (٢) .

(٥) فِي النُّسخِ الطَّبَوَيْسِيَّةِ زِيَادَةُ « بَنِي عَبْدِ الْمُجِيدِ التَّقِيُّ » وَهُوَ هُوَ ، لَكِنْ الزِّيَادَةُ لَيْسَتْ مِنَ الْأَصْلِ .

يَلِ كُتِبَتْ بِمَحَاشِيهِ بِخَطِّ آخَرٍ ، وَضَاعَ بَعْضُهَا بِأَكْلِ الْوَرَقِ .

(٦) سِيَاقُ الْكَلَامِ عَلَى الْحَدِيثِ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْإِسْتِدْلَالِ بِإِسْنَادِ الْخَالِ بِإِسْنَادِ .

(٧) فِي جِزَاءِ « قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَخْبَرَنَا » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٨) هَذَا الثَّقَفُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ . وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ الطَّبَاةِ قَوَاعِدَ فِيمَا يَقُولُ فِيهِ الشَّافِعِيُّ مِثْلَ هَذَا ، وَلَكِنَّهَا غَيْرُ مَطْرُودَةٍ ، فَقَدْ قَالَ الْأَصَمُ فِي السَّنَدِ الَّذِي جُمِعَ فِيهِ حَدِيثُ الشَّافِعِيِّ (ص ١١٦ مِنْ الطَّبَوَيْسِيَّةِ) بِمَاشِئِ الْجُزْءِ السَّادِسِ مِنَ الْأَمْرِ وَص ٢٨ مِنْ طَبَقَةِ الطَّبَاةِ الْعَلِيَّةِ (مَا نَصَبَهُ : « صَحَّحَ الرَّيْجُ بْنُ سُلَيْمَانَ يَقُولُ : كَانَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا قَالَ [أَخْبَرَنِي مِنْ لَأَتِيهِمْ] يَرِيدُ بِهِ إِبْرَاهِيمَ بْنَ أَبِي يَعْقِبٍ » ، وَإِذَا قَالَ [أَخْبَرَنِي الثَّقَفُ] =

عن الحسن عن حِطَّانَ الرَّقَّاشِيِّ^(١) عن عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ عَنْ
النَّبِيِّ : مثله^(٢).

== يريد به يحيى بن حسان . ومن الواضح جداً أن يحيى بن حسان غير مراد هنا . لأنه
ولد سنة ١٤٤ وولس بن عبيد مات سنة ١٣٩ .

(١) « حِطَّان » بكسر الحاء وتشديد الطاء للهمتين ، و « الرقَّاشي » بفتح الراء وتخفيف
الالف والثاني المسجدة ، وهو « حِطَّان بن عبد الله » وقد زيد في ج « بن عبد الله »
وليس في الأصل . وحِطَّان هذا تابعي ثقة ، وكان مقرئاً ، قرأ على أبي موسى
الأشعري عرضاً ، وقرأ عليه الحسن البصري .

(٢) ذكره الشافعي أيضاً في « الأم » (٦ : ١١٩) معلقاً بنون إسناد فقال : « روى
الحسن عن حِطَّان الرقَّاشي عن عبادَةَ » . ورواه في كتاب اختلاف الحديث (بهاشق
الأم ٧ : ٢٥٢) عن عبد الوهاب بالاسناد الأول القى هنا ، ثم قال : « وقد حدثني
الثقة أن الحسن كان يسئل بينه وبين عبادَةَ : حِطَّان الرقَّاشي ، ولا أدري أدخله
عبد الوهاب بينهما فزال من كتابي حين حوّلته من الأصل أم لا ؟ والأصل يوم
كُتبت هذا الكتاب قائب عن » .

والظاهر أن الحسن البصري روى هذا الحديث عن حِطَّان الرقَّاشي عن عبادَةَ ،
وكان في بعض أحبابه يرسله عن عبادَةَ ويحذف شيخه فيه ، ولكنه لم يسمه
من عبادَةَ .

ومن رواه عن الحسن عن عبادَةَ رسلاً : جرير بن حازم ، عند الطيالسي (رقم
٥٨٤) وعند أحمد في السند (٥ : ٣٧٧) . ورواه البيهقي (٨ : ٢١٠) من
طريق يزيد بن زريع عن يونس بن عبيد عن الحسن : « قال عبادَةَ » .

وقد رواه آخرون عن الحسن عن حِطَّان الرقَّاشي عن عبادَةَ ، منهم : حميد الطويل
عند أحمد (٥ : ٣١٧) . ومنهم : ابن فضالة ، عند الطيالسي (رقم ٥٨٤) .

ومنهم منصور بن زاذان ، عند أحمد (٥ : ٣١٣) والداري (٢ : ١٨١)
ومسلم (٢ : ٣٣) وأبي داود (٤ : ٢٤٩) والترمذي (١ : ٢٧٠) وابن الجارود
(٢٧١ - ٣٧٢) والطحاوي في معاني الآثار (٢ : ٧٩) وأبي جعفر النعمان في
التاسخ والنسوخ (ص ٩٧) والبيهقي في السنن (٨ : ٢٢١ - ٢٢٢) .

ومنهم قتادة ، عند أحمد (٥ : ٣١٧ و ٣١٨) والداري ومسلم وأبي داود ،
في الواضع التي ذكرناها ، وعند الطبري في التفسير (٤ : ١٩٨ - ١٩٩)
والطحاوي (٢ : ٧٧) والبيهقي (٨ : ٢١٠) .

وقد رواه قتادة أيضاً عن يونس بن جبير عن حِطَّان بن عبد الله عن عبادَةَ ، عند
ابن ماجه (٢ : ٦٠) قد سمعه قتادة إذن من شيخين عن حِطَّان : الحسن البصري
ويونس بن جبير .

والحديث ذكره السيوطي في الدر المنثور (٢ : ١٢٩) ولبه أيضاً لعبد الرزاق
وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن حبان .

٣٨٠ - قال ^(١) : فَذَلَّتْ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ أَنْ جَلَدَ الْمَائِدَةَ ثَابِتَةً عَلَى الْبِكْرَيْنِ الْحُرَيْنِ ^(٢) ، وَمَنْسُوخٌ عَنِ الثَّيْبَيْنِ ، وَأَنْ الرِّجْمَ ثَابِتٌ عَلَى الثَّيْبَيْنِ الْحُرَيْنِ ^(٣) .

٣٨١ - لِأَنَّ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ^(٤) : « خُذُوا عَنِّي » قَدْ جَعَلَ اللَّهُ

(١) فِي س و ج « قَالَ الثَّاقِبِيُّ » .

(٢) فِي س « عَلَى الْحُرَيْنِ الْبِكْرَيْنِ » بِالْقَدِيمِ وَالْأَخِيرِ ، وَهُوَ خِلَافٌ لِلْأَصْلِ .

(٣) حَنَا فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ لِلطَّبْعَةِ زِيَادَةً نَصَهَا : « قَالَ الثَّاقِبِيُّ : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ وَسُفْيَانُ عَنْ

ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلَكَ لِرَجُلٍ فِي ابْنِهِ وَزَوْجٍ - وَعَلَى ابْنِهِ جِلْدٌ مَائِدَةٌ ، وَلِلزَّوْجِ عِلْمٌ » قَالَ الثَّاقِبِيُّ .

وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ كَمَا هِيَ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَهَذَا الْمَوْضِعُ هُنَاكَ فِي السَّطْرِ الْأَخِيرِ مِنَ الصَّفْحَةِ ، لِحَاثِ بَعْضِ الثَّقَاتَيْنِ فَوْضَعَ عَلَى كَلِمَةِ « الْحُرَيْنِ » خَطًّا مَقْشُورًا إِلَى الْبَيْتِ ثُمَّ كَتَبَ بِالْحَاشِيَةِ الْبَيْتَ لِلصَّفْحَةِ بِخَطٍ آخَرَ « قَالَ الثَّاقِبِيُّ » وَضَاعَ مِنْهَا الْحَرَفَانِ الْأَخِيرَانِ قُشِيَ ثُمَّ كَتَبَ سَطْرًا تَحْتَ السَّطْرِ الْأَخِيرِ مِنَ الْأَصْلِ ، ضَاعَ أَكْثَرُ كِتَابَتِهِ وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُ إِلَّا « هُرَيْرَةُ وَزَيْدُ بْنُ خَالِدٍ الْجُهَنِيُّ » ثُمَّ كَتَبَ بِالْحَاشِيَةِ الْيُسْرَى لِتَمَامِ الْكَلَامِ « قَالَ لِرَجُلٍ فِي ابْنِهِ » ، وَيُظْهِرُ أَنَّهُ حَادٍ إِلَى تَعْلَامِ الْحَدِيثِ فِي سَطْرِ تَحْتَ السَّطْرِ الَّذِي ضَاعَ أَكْثَرُهُ ، فُضِّعَ كُلُّهُ ضَرْوَرَةً .

وَلَسْتُ أَعْرِى مَا وَجَّهَ هَذِهِ الزِّيَادَةَ هُنَا ١٢ أَمَّا الْحَدِيثُ فَهُوَ مَعْرُوفٌ مِنْ رِوَايَةِ مَالِكٍ فِي الْمَوْطَأِ (٣ : ٤٠ - ٤١) وَهُوَ حَدِيثٌ مَطْلُوعٌ ، وَرَوَاهُ الثَّاقِبِيُّ فِي الْأُمِّ عَنْ مَالِكٍ (٦ : ١١٩ وَ ١٤٢ - ١٤٣) وَقَالَ : « وَقَدْ رَوَى ابْنُ عَيْنَةَ بِهِذَا الْإِسْنَادَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » . وَرَوَاهُ أَيْضًا عَصْرًا عَنْ مَالِكٍ وَسُفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ فِي كِتَابِ « اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ » (حَامِشُ الْأُمِّ : ٢٠١) .

وَلَكِنْ أَيْنَ وَجْهَ الِاسْتِدْلَالِ بِهَذِهِ الْفُطْمَةِ مِنَ الْحَدِيثِ الَّتِي زَادَهَا هَذَا الْكُتَّابُ بِحَاشِيَةِ الْأَصْلِ ١٢ نَعَمْ إِنْ الثَّاقِبِيُّ يَشِيرُ إِلَى بَعْضِ الْحَدِيثِ فَيَأْتِي فِي قَوْلِهِ « وَأَمَّا أَنْتِ يَا بِنْدُو عَلَى امْرَأَةِ الْأَسْلَى فَإِنَّ اعْتَرَفْتَ رَجْعَهَا » ، فَلَوْ هَلَّ الْكُتَّابُ هَذَا الْمَوْضِعَ مِنَ الْحَدِيثِ كَانَ لَهُ وَجْهٌ ، وَأَمَّا أَنِّي بِهِ فَانَّهُ لَأَوْجَهُ لَهُ ، إِلَى أَنَّهُ تَصَرَّفَ بِأَنْ زَادَ فِي الْأَصْلِ مَا لَمْ يَكُنْ ثَابِتًا فِيهِ ١٢ .

وَالثَّاقِبِيُّ هُنَا حِينَ احْتِجَّ لِلنُّسخِ فِي كِتَابِ اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ - : لِأَنَّهُ احْتِجَّ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ بِرَجْمِ امْرَأَةِ الرَّجُلِ الْأَسْلَى كَمَا احْتِجَّ هُنَا سِوَاهُ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِرَجْمِهَا وَلَمْ يَجْعَلْهَا ، وَأَمَّا ابْنُ الرَّجُلِ الْمَاتِلِ عَنِ الْحَكَمِ فَانَّهُ كَانَ يَكْفُرًا فَمَرَّ بِجِلْدِهِ وَتَقْرِيبِهِ ، وَهَذَا ثَابِتٌ فِيهِ مَطْلُوعٌ .

(٤) فِي س - « قَوْلَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

(٥) فِي س و ب « خُذُوا عَنِّي ، خُذُوا عَنِّي » وَهُوَ خِلَافٌ لِلْأَصْلِ ، وَإِنْ كَانَ لِيَهْطُ الْحَدِيثُ =

لَحْنٌ سَبِيلًا : البكرُ بالبكر جلدُ مائة وتغريبُ عامٍ ، والثيبُ بالثيب جلدُ مائة والرجمُ - : أوَّلُ ما نزلَ ، فُتِّخَ به الحبسُ والأذى عن الزانين .

٣٨٧ - فلما رَجَمَ النبيُّ مَاعِزًا ^(١) ولم يَحْلِدْهُ ، وأمرَ أُتَيْسًا ^(٢) أَنْ يَتَدَوَّ عَلَى امْرَأَةِ الْأَسْلَمِيِّ ^(٣) فَإِنْ اعْتَرَفَتْ رَجَمَهَا - : دَلَّ عَلَى نَسِيخِ الْحَلْدِ عَنِ الزَّانِينَ الْحَرَمَيْنِ الثَّيْبَيْنِ ، وَبُتِيَ الرَّجْمُ عَلَيْهِمَا ، لِأَنَّهُ كُلُّ شَيْءٍ [أَبْدًا] ^(٤) بَعْدَ أَوَّلٍ فَهُوَ آخِرٌ ^(٥) .

= ولكن الظاهر أن القاضي اختصره عند حكايته ثانية للاستدلال به .
(١) هو ماعز بن مالك الأسلمي .

(٢) أَيْس ، بالصغير ، وهو ابن الضمك الأسلمي .

(٣) مكنا جزم القاضي بأن زوج المرأة أسلمي ، ولم أجد ما يؤيد ذلك ، والقهوم من الروايات أنه أمراني . والقصة فيها نزاع بين رجلين ، كان ابن أحدهما أكبراً عند الآخر ، فزنى بإمرأته ، وأطاعها بعض الناس من الصحابة فتوى غير ثبت ، فتخاصم إلى النبي صلى الله عليه وسلم . قال الحافظ في الفتح (١٢ : ١٢٣) : « لم أقف على أصحابهم ، ولا على اسم الخصمين ، ولا الابن ، ولا المرأة » وانظر تفصيل القول في هذا الموضع كـ ، في الفتح (١٢ : ١٢٠ - ١٤٣) ، ونيل الأوطار (٧ : ٢٤٩ - ٢٥٦) .

(٤) هذه الكلمة مكتوبة بحاشية الأصل بخط صغير ، ولم أستطع الجزم بأنه خط الأصل أو عطف له ، ولكن يرجح صحة إثباتها أن العلامة القوسية المتجهة إلى اليمين ، فوق كلمة « هي » - : مكتوبة بنفس القلم ونفس الحبر المكتوب به الأصل .

(٥) يوضح هذا ما قاله القاضي في كتاب « اختلاف الحديث » (هامش الأم ٧ : ٢٥١ - ٢٥٣) قد روى حديث الأجير مع امرأة مستأجره ثم حديث عبادة « خذوا عني » ثم قال : « فكان هذا أول ما نسخ من حبس الزانين وأذاهما ، وأول حد نزل فيهما » وكان فيه ما وصفت في الحديث قبله : من أن الله أنزل حد الزنا للبكرين والثيبين ، وأن من حد البكرين النقي على كل واحد منهما مع ضرب مائة ، ونسخ الجلد عن الثيبين ، وأمر أحدهما : الرجم ، فرجم النبي صلى الله عليه وسلم امرأة الرجل ، ورجم ماعز بن مالك ، ولم يجلد واحداً منهما . قال قال قتال : ما دل على أن أمر امرأة الرجل وماعز بعد قول النبي صلى الله عليه وسلم [الثيب بالثيب جلد مائة

٣٨٣ - ^(١) فذلّ كتابُ الله ، ثم سنةُ نبيه : على أن الزانيتين

الملوكيتين خارجان من ^(٢) هذا للغي .

٣٨٤ - قال الله تبارك وتعالى في الملوكات ^(٣) : (فَلَاذَا أَحْصَيْنَ

قَلْبُنَا أَنْتَيْنِ بِفَاحِشَةٍ فَمَلَكَيْنِ نَصِفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ^(٤)) .

٣٨٥ - والنصف لا يكون إلا من الجلد ، الذي يتبعض ،

فأما الرجم - الذي هو ^(٥) قتل - : فلا نصف له ، لأن الرجم قد

والرجم ؟ قيل : إذ كان الذي يقول : [خنوا عني قد جعل الله لمن سيلا ، التيب بالتيب جلد مائة والرجم] - : كان هذا لا يكون إلا أول حد حد به الزانان ، فإذا كان أول فكل شيء جد بعد يخالفه - : فالتم يحيط بأنه بعده ، والذي بعد ينسخ ما قبله إذا كان يخالفه ، وقد أثبتنا هنا والذي نسخه في حديث المرأة التي رجمها أنيس ، مع حديث مائز وغيره .

هنا مذهب إليه الشافعي - رضى الله عنه - في الإجابة عن حديث عبادة العمداني على جلد التيب مع رجمه ، وهو مذهب جيد واضح . وأما ابن جرير الطبري فقد ذهب إلى أن حديث عبادة ضعيف ، فقال في تفسيره (٤ : ١٩٩) : « وأول الأقوال بالصحة في تأويل قوله [أو يحمل الله لمن سيلا] : قول من قال : السيل التي جعلها الله جل تناؤه لليتين المحصنتين الرجم بالحجارة ، وللبكرين جلد مائة ونفي سنة ، لصحة الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه رجم ولم يجلد ، وإجماع الحجة التي لا يجوز عليها - فيما نقلته بحجة عليه - : الخطأ والسهو والكذب ، وصحة الخبر عنه أنه قضى في البكرين يجلد مائة ونفي سنة ، فكان في الذي صح عنه من تركه جلد من رجم من الزناة في عصره - : دليل واضح على وهي الخبر الذي روى عن الحسن عن حطان عن عبادة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : السيل المحصن الجلد والرجم » .

وحديث عبادة حديث صحيح ، ولم يأت الطبري بحجة في تضعيفه . والراجح عندنا مذهب إليه الشافعي رضى الله عنه .

(١) في - و ج « دول » وفي ج زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في س « عن » وهو مخالف للأصل .

(٣) في ج « الملوكين » وهو خطأ .

(٤) سورة النساء (٢٥) .

(٥) في س و ج « فيه » بدل « هو » والذي في الأصل « هو » ثم غيرت فوقها بخط

آخر فجعلت « فيه » . والصواب ما في الأصل .

يَمُوتُ فِي أَوَّلِ حَجَرٍ يَرْتَمِي بِهِ ، فَلَا يُرَادُّ عَلَيْهِ ، وَيُرْتَمَى بِالْفِءِ وَأَكْثَرُ
فِرْزَادُ عَلَيْهِ ^(١) حَتَّى يَمُوتَ . فَلَا يَكُونُ لِهَذَا نِصْفٌ عُدُودُ أَبَدًا .
وَالْحُدُودُ مُوقَّتَةٌ بِاتِّلَافِ نَفْسٍ ، وَالْإِتْلَافُ مُوقَّتٌ بِمَقْدَرِ ضَرْبٍ
أَوْ مُحْدِدٍ قَطْعٍ ^(٢) . وَكُلُّ هَذَا مَعْرُوفٌ ، وَلَا نِصْفَ لِلرَّجْمِ مَعْرُوفٍ ^(٣) .

(١) كَلِمَةُ « عَلَيْهِ » سَقَطَتْ مِنْ جِوْجِ خَطِّهِ .

(٢) أَشْبَهَ مَعْنَى الْكَلَامِ عَلَى التَّاسِعِينَ ، فَتَصَرَّفُوا فِيهِ لِيَصْبَحُوا ، زَعَمُوا ١١ فُلْجُوهُ هَكَذَا
كَأَنَّ فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ الطَّبُوعَةِ : « وَالْحُدُودُ مُوقَّتَةٌ بِ[إِتْلَافِ] نَفْسٍ ، وَالْإِتْلَافُ
[غَيْرُ] مُوقَّتٍ » الْخِ تَرَادُوا « لَا » وَ « غَيْرُ » وَلَكِنْ فِي سِ الزِّيَادَةِ الْأَوَّلَى قَطْعٌ .
وَمَعْنَى كَلَامِ الشَّافِعِيِّ وَاضِحٌ يَنْبَغِي : أَنَّ الْحُدُودَ مُوقَّتَةً بِأَنَّهُ لَا يَصِلُ إِلَى إِتْلَافِ النَّفْسِ ،
فَالْإِتْلَافُ مَبْعُوثٌ لِحَدِّهِ ، لَا يَجُوزُ تَعْدِيهِ . وَأَنَّ الْإِتْلَافَ مُوقَّتٌ بِالسَّيِّئِ الْجَائِزِ فِي الْجِلْدِ ،
وَيُؤَدِّي الْجَائِزَ فِي الْقَطْعِ ، أَيْ أَنَّهُ خَرَجَ عَنْهَا ، وَلَا يَكُونُ شَيْءٌ مِنْهَا إِتْلَافًا لِنَفْسٍ
مَقْصُودًا . قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ (٦ : ٧٥) ، « وَإِذَا أَقَامَ السُّلْطَانُ حَدًّا : مَنْ قَطَعَ ،
أَوْ حَدَّ نَفْسًا ، أَوْ حَدَّ زَنًا لَيْسَ بِرَجْمٍ ، عَلَى رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ ، عَبْدٍ أَوْ حُرٍّ : فَاتَّ
مِنْ ذَلِكَ : فَخُلِقَ قِتْلُهُ ، لِأَنَّهُ قُتِلَ بِهِ مَالُزِمُهُ » وَقَالَ أَيْضًا (٦ : ١٧٧) : « فَإِنْ قِيلَ :
قَدْ يَخْلُقُ الصَّحِيحُ الْمُحْتَمَلُ فَيَا يَرَى وَيَسْلَمُ غَيْرَ الْمُحْتَمَلِ ؟ قِيلَ : إِنْمَا يَسْلَمُ مِنْ هَذَا عَلَى
الظَّاهِرِ ، وَالْأَيَّالِ يَدُ اللَّهِ » .

(٣) هَذَا فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ الطَّبُوعَةِ زِيَادَةٌ قَصِيصًا : « قَالَ الشَّافِعِيُّ : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ مَهْجَابٍ
عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ - وَفِي سِ
عَنْ زَيْدٍ : بِحَدَّثِ الْوَاوِ ، وَهُوَ خَطَأٌ ، لِأَنَّ الْحَدِيثَ مَعْرُوفٌ عَنْهُمَا مَعًا - : أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَقَلَ عَنْ الْأَمَةِ إِذَا زَنَتْ وَلَمْ تَحْصَنْ ؟ فَقَالَ : إِنْ زَنَتْ
فَاجْلِدُوهَا ، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا ، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا ، ثُمَّ يَوْمَها وَلَوْ بَغْضَائِي .
قَالَ ابْنُ مَهْجَابٍ : لَا أَدْرِي أَيْدِ الثَّلَاثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ ؟ وَالضَّعِيفُ الْحَبْلُ » .
وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ تَأْجِيزٌ بِمُجَاشِيَةِ الْأَسْلِ بِخَطِّ جَدِيدٍ غَيْرِ خَطِّهِ . وَقَدْ بَلَى الْوَرَقَ مِنْ
أَطْرَافِهِ فَضَاعَ كَثِيرٌ مِنْهَا .

وَيُظْهِرُ أَنَّ الَّذِي زَادَهَا ظَنَّ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ سَقَطَ مِنْ أَصْلِ الرِّسَالَةِ ، لِأَنَّ الشَّافِعِيَّ
أَشَارَ إِلَى حَدِيثِ « إِذَا زَنَتْ الْأَمَةُ » لِيَسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْأَمَةَ لَا تَرَجِمُ ، فَبَحَثَ كَاتِبُ
الزِّيَادَةِ فِي أَحَادِيثِ الشَّافِعِيِّ : إِمَّا فِي كِتَابِ « الْأَمِّ » ، وَإِمَّا فِي « سِنْدِ الشَّافِعِيِّ »
الَّذِي جَمَعَهُ أَبُو الْبَيْهَاتِ الْأَصَمُ - : فَوَجَدَ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ ، فَقَطَعَهُ هُنَا .
وَقَدْ أَخْطَأَ فَيَا ضَلَّ ، لِأَنَّ الْحَدِيثَيْنِ وَإِنْ اخْتَفَا فِي بَعْضِ مَتْنَيْهِمَا إِلَّا أَنَّهَا مُخْتَلِفَانِ فِي
الْقِطْعِ وَالْبَقَايَا . وَأَخْطَأَ أَيْضًا فِي أَنَّ زَادَ فِي كِتَابِ « الرِّسَالَةِ » مَا لَيْسَ مِنْهُ .
وَهَذَا الْحَدِيثُ - أَعْنِي حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ - رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْوُطْأَةِ =

٣٨٦ - وقال رسول الله ﷺ : « إِذَا زَنَتُ أُمَّةٌ أَحَدَكُمْ قَتَبِينَ زَنَاها فَلْيَجْلِدْها » ولم يقل « يرجمها » ولم يختلف المسلمون في ألاَّ رَجَمَ على مملوكٍ في الزنا .

٣٨٧ - وإحصانُ الأُمَّةِ إسلامُها .

٣٨٨ - وإنما قلنا هذا استدلالاً بالسنة وإجماع أكثر أهل العلم .

٣٨٩ - ولما قال رسول الله ﷺ : « إِذَا زَنَتُ أُمَّةٌ أَحَدَكُمْ قَتَبِينَ زَنَاها فَلْيَجْلِدْها » ولم يقل « مُحَصَّنَةً كَانَتْ أَوْ غَيْرَ مُحَصَّنَةٍ » - : استدلَّ لنا^(١)

== (٣ : ٤٤) ورواه الشافعي عن مالك في الأم (٦ : ١٢١) ورواه أيضاً أحمد والبخاري ومسلم وغيرهما .

وأما الحديث الذي أشار إليه الشافعي هنا فإنه حديث أبي هريرة مرفوعاً : « إِذَا زَنَتُ أُمَّةٌ أَحَدَكُمْ قَتَبِينَ زَنَاها فَلْيَجْلِدْها الحَدَّ » ولا يَتَرَبَّ عليها ، ثم إن زنت فليجلدها الحَدَّ ولا يَتَرَبَّ عليها ، ثم إن زنت الثالثة فليجلدها ولو بجل من شعر » ، رَوَاهُ أَحْمَدُ والبخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم ، ولم أجده من رواية الشافعي . وقوله « لا يَتَرَبَّ عليها » قال الشوكاني في نيل الأوطار (٧ : ٢٩٤) : « بِمَنَاقِبِ نَحْوِهَا مَضْمُونَةٌ وَمِثْلُهَا مَفْتُوحَةٌ ثُمَّ رَأَى مَقْدَعَةً مَكْسُورَةً وَيَسْأَلُ مَوْجِعَةً ، وَهُوَ التَّنْفِيزُ . وَقَدْ ثَبَتَ فِي رِوَايَةٍ عِنْدَ النَّسَائِيِّ بِفَتْحٍ [وَلَا يَسْأَلُهَا] وَالْمُرَادُ أَنَّ اللَّازِمَ لَهَا ضَرْمًا هُوَ الْحَدُّ فَقَطْ ، فَلَا يَضُمُّ إِلَيْهِ سِوَاهَا مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ ضَرْمًا وَهُوَ التَّزْيِينُ » .

(١) هنا في س وج زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في ج « وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم » وهو يخالف للأصل .

(٣) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٤) هنا في س وج زيادة نصها [على أن الإحصان ههنا الإسلام ، دون النكاح والحرة والنسحين] وهي زيادة يضطرب بها الكلام ، ولا داعي إليها ، لأنها فهم مما يأتي . وهذه الزيادة ناجية بحاشية الأصل بخط آخر جديد ، وكتب بجوارها « صح » ، وما هي بصحيحة .

على أن قول الله في الإمام (فَإِذَا أَحْصَيْتَ فَإِنَّ أَيْنَ بِفَاحِشَةٍ ^(١))
فَمَلَيْتَيْنِ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ^(٢)) - : إذا اسلمن ،
لَا إِذَا نَكَحْنَ فَاحِشَةً بِالنَّكَاحِ ، ولا إذا أعتقن وإن لم يُصَبَّنَ .

٣٩٠ - فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَرَأَيْتَ تَوْقِعُ الْإِحْصَانَ عَلَى مَعَانِي ^(٣) مُخْتَلَفَةٍ؟

٣٩١ - قِيلَ : نعم ، يَجْمَعُ الْإِحْصَانَ أَنْ يَكُونَ دُونَ التَّحْصِينِ
مَانِعٌ مِنْ تَنَاوُلِ الْحَرَمِ . فالإسلام مانعٌ ، وكذلك الحرية مَانِعَةٌ ،
وكذلك الزوج والإصابة مانعٌ ، وكذلك المجلس في البيوت مانعٌ ، وكلُّ
مَانِعٍ أَحْصَنَ . قال الله ^(٤) : (وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِتُحْصِنَكُمْ
مِنْ بَاسِكُمْ ^(٥)) . وقال : (لَا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرْصَى مُحَصَّنَةٍ ^(٦))
يعنى : ممنوعة .

٣٩٢ - ^(٧) قال : وَآخِرُ الْكَلَامِ وَأَوَّلُهُ يَدُلُّ أَنَّ عَلَى أَنْ مَعْنَى

الْإِحْصَانِ ، الْمَذْكُورِ حَامِلًا ^(٨) فِي مَوَاضِعَ دُونَ غَيْرِهِ - : أَنَّ الْإِحْصَانَ ^(٩)

(١) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٢) سورة النساء (٢٥) .

(٣) في النسخ المطبوعة « مان » بجذف الياء ، وهي ثابته في الأصل .

(٤) في س « وقد قال الله » وزيادة « وقد » موجودة في الأصل فوق السطر ، ولكنها بخط مخالف لحظه .

(٥) سورة الأنبياء (٨٠) .

(٦) سورة القمر (١٤)

(٧) في س وج « قال الشافعي » .

(٨) في س « مان » وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٩) في س « لأن الإحصان » وفي س وج « إذ الإحصان » ، وكل ذلك خطأ ، منشؤه
اشتباه الكلام على التاسعين أو المصححين ، فغيروه إلى ما ظنوه كل منهم موباه . في س

ظن التاسع أو المصحح أن قوله « مانا » خبر قوله « أن معنى الإحصان » فغيره إلى =

ها هنا الإسلام ، دون النكاح والحرة والتحسين بالجنس والعفاف .
وهذه الأسماء التي يجمعها اسم الإحصان ^(١) .

الناسخ ^(٢) والمنسوخ الذي تدل عليه السنة والإجماع

- ٣٩٣ - ^(٣) قال الله تبارك وتعالى : (كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ ^(٤) لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ^(٥)) .
- ٣٩٤ - ^(٦) قال الله : (وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَبَدَرُوا ^(٧)

= « عام » بالرفع ، وجعل هو والآخرون أن قوله « أن الإحصان هنا الإسلام » الخ : تحليل لما قبله فنبهوا كلمة « أن » إلى « إذ » أو إلى « لأن » .
والصواب أن قوله « أن الإحصان هنا الإسلام » جملة في موضع الخبر لقوله « أن معنى الإحصان » وأن قوله : « المذكور علماً في موضع دون غيره » وصف .
لكلمة « الإحصان » الأولى وضع مستترأ بين اسم « أن » وخبرها . ويكون معنى الجملة : أن الإحصان الذي ذكر علماً في بعض المواضع : يراد به الإسلام ، وأن هذا هو المراد بالإحصان هنا .

(١) في لسان العرب : « أصل الإحصان : للنخ . والمرأة تكون محبنة بالإسلام والعفاف . والحرة والتتويج » . وفيه أيضاً : « قال الأزهري : والأمة إذا زوجت جز أن يقال : قد أحصنت ، لأن تزويجها قد أحصنها ، وكذلك إذا أعطت فهي محبنة ، لأن عظمها قد أحصها ، وكذلك إذا أسلمت ، فإن إسلامها إحصان لها » . وقال الراغب : في المفردات : « الحصان - ينصح الجاه - في الجملة : المحبنة ، إما بفتحها أو تزويجها ، أو جامع من عرفها وحرمتها » .

(٢) في « وج » باب الناسخ الخ وكلمة « باب » ليست في الأصل .

(٣) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : للذين » .

(٥) سورة البقرة (١٨٠) .

(٦) في « وقال » وفي ج « قال الشافعي : وقال الله جل ثناؤه » . وكلاما مخالف لما في الأصل .

(٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى : في أنفسهم من معروف ، الآية » .

أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ ، فَإِنْ خَرَجْنَ
فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ ، وَاللَّهُ عَزِيزٌ
حَكِيمٌ ^(١) .

٣٩٥ - فَأَنْزَلَ اللَّهُ ^(٢) مِيرَاثَ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ مِنْ بَيْنِ مَا
أَنْزَلَ اللَّهُ ، وَلِلزَّوْجِ مِثْرٌ لِمَا لِلزَّوْجَةِ مِنَ الْوَالِدَيْنِ ، وَاللَّهُ عَزِيزٌ
حَكِيمٌ ^(٣) .

٣٩٦ - فَكَانَتِ الْآيَاتُ مَحْتَمِلَتَيْنِ لِأَنَّ تَثْنِيَّتَهُمَا ^(٤) الْوَصِيَّةُ
لِلوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ، وَالْوَصِيَّةُ لِلزَّوْجِ ^(٥) ، وَالْمِيرَاثُ مَعَ الْوَصَايَا ،
فَيَأْخُذُونَ بِالْمِيرَاثِ وَالْوَصَايَا ، وَمَحْتَمَلَةٌ بِأَنْ تَكُونَ ^(٦) الْمَوَارِيثُ نَاسِخَةٌ
لِلْوَصَايَا .

٣٩٧ - فَلَمَّا احْتَمَلَتِ الْآيَاتُ مَا وَصَفْنَا كَانَ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ
طَلَبُ الدَّلَالَةِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ، فَمَا لَمْ يَجِدُوهُ ^(٧) نَصًّا فِي كِتَابِ اللَّهِ ، طَلَبُوهُ

(١) سورة البقرة (٢٤٠) .

(٢) في ج « قال الشافعي : وَأَنْزَلَ اللَّهُ » .

(٣) في ب « أَوْسَمَهَا » . وهو خلاف الأصل .

(٤) في ج « عَنْ » وهو خطأ .

(٥) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٦) في ج « تَثْنِيَّتُهَا » بالافراد . وهو غير جيد إلا على تأويل .

(٧) في ج « لِلزَّوْجَةِ » وهو خطأ . وفي ب « لِلزَّوْجَةِ » ، وهو صواب في المتن ، لأن
المراد بالزوج هنا الزوجة ، و « الزوج » مما يطلق على كل من الزوجين ، وهي
اللفظة الحالية ، وقد جاء بها الفرکان .

(٨) في ب « لَأَنْ تَكُونَ » وهو خلاف الأصل .

(٩) في ج « غَلَا لَمْ يَجِدُوهُ » وهو خطأ .

في سنة رسول الله ، فإن وجدوه قَا قَبِلُوا^(١) عن رسول الله فَعَنِ
اللهِ قَبِلُوهُ ، بما افترض^(٢) من طاعته .

٣٩٨ - وَوَجَدْنَا أَهْلَ الْفُتْيَا وَمَنْ حَفِظْنَا عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ
بِالْمَنَازِي ، مِنْ قُرَيْشٍ وَغَيْرِهِمْ - : لَا يَخْتَلِفُونَ فِي أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ مَا مِ الْفَتْحُ :
« لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ ، وَلَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ » . وَيَأْتُرُونَهُ^(٣) عَنْ مَنْ
حَفِظُوا عَنْهُ مِمَّنْ لَقُوا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْمَنَازِي .

٣٩٩ - فَكَانَ هَذَا تَقْلٌ مَائَةً عَنْ مَائَةٍ ، وَكَانَ أَقْوَى فِي بَعْضِ
الْأَمْرِ^(٤) مِنْ تَقْلٍ وَاحِدٍ عَنْ وَاحِدٍ . وَكَذَلِكَ وَجَدْنَا أَهْلَ الْعِلْمِ
عَلَيْهِ مُجْمَعِينَ^(٥) .

٤٠٠ - قَالَ^(٦) : وَرَوَى بَعْضُ الشَّامِيِّينَ حَدِيثًا لَيْسَ مِمَّا يُثْبِتُهُ
أَهْلُ الْحَدِيثِ ، فِيهِ : أَنَّ بَعْضَ رِجَالِهِ مَجْهُولُونَ ، فَرَوَيْنَاهُ^(٧) عَنْ النَّبِيِّ
مَنْقُطًا^(٨) .

(١) في ج « فبا قبلوا » وهو خطأ .

(٢) في ج « بما افترض » وهو خطأ . وفي س و م « بما افترض عليهم » وكلمة
« عليهم » ثابته في الأصل بين السطرين بخط جديد يخالف خطه .

(٣) « أثر الحديث » : قوله ، بابه : نسر وضرب .

(٤) في ج « الأمور » وهو خطأ ويخالف للأصل .

(٥) في س و ج « مجتمعين » وهو يخالف للأصل .

(٦) في ج « قال الثاني » وهو يخالف للأصل .

(٧) في ج « ورويناه » وهو يخالف للأصل .

(٨) يعني أنه رواه من جهة المجازين منقطاً ، ومن جهة الشاميين متصلًا ، في إسناده
رواة مجهولون .

- ٤٠١ - وإنما قبلناه بما وصفت^(١) من تقل أهل المغازي^(٢)
 وإجماع العامة عليه، وإن كنا قد ذكرنا الحديث فيه، واعتمدنا على
 حديث أهل المغازي مائاً وإجماع الناس .
 ٤٠٢ - « أخبرنا سفيان^(٣) عن سليمان الأحول عن مجاهد أن
 رسول الله قال : « لا وصية لوارث^(٤) » .

- (١) في « بما وصفت » وفي ج « كما وصفت » وكلاما يخالف للأصل .
 (٢) في « وج » « أهل العلم بالمغازي » وكلمة « العلم » مكتوبة بهامش الأصل بخط آخر ،
 وزاد كاتبها حرف الباء موصولا بكلمة « المغازي » وهو تصرف غير جيد من صنعه .
 (٣) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .
 (٤) في « أخبرنا ابن عيينة » وفي ج « أخبرنا سفيان بن عيينة » وهو هو ، ولكن
 الأصل ما أئمتنا .
 (٥) روى الشافعي الحديث بهذا الاسناد في الأم (٤ : ٢٧) ثم قال : « وما وصفت من
 أن الوصية للوارث منسوخة بأبي للوارث ، وأن لا وصية لوارث - مما لا أعرف
 فيه من أحد من فقيهاء خلافاً » .
 ورواه ثانياً بنفس الاسناد (٤ : ٣٦) ثم قال : « ورأيت متظاهراً عند عامة
 من فقيهاء أهل العلم بالمغازي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في خطبته عام
 الفتح : لا وصية لوارث . ولم أر بين الناس في ذلك اختلافاً » .
 ورواه ثالثاً - بالاسناد عينه فقال (٤ : ٤٠) : « فوجدنا دلالة على أن الوصية
 للوالدين ، والأقربين الوارثين منسوخة بأبي للوارث من وجهين : أحدهما : أخبار
 ليست بمصلة عن النبي صلى الله عليه وسلم من جهة المجازين . منها : أن سفيان
 بن عيينة أخبرنا عن سليمان الأحول عن مجاهد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
 لا وصية لوارث . وغيره يثبت بهذا الوجه . ووجدنا غيره قد يصل فيه حديثاً عن النبي
 صلى الله عليه وسلم يثبت هذا المعنى . ثم لم نعلم أهل العلم في البلدان اختلفوا في أن
 الوصية للوالدين منسوخة بأبي للوارث » .
 هنا إسناد المجازين الذي أشار إليه الشافعي ، ولم أجد إسناد الفأسيين من روايته ،
 ولكن وجدته من رواية غير الشافعي . وهو حديث صحيح بأسانيده صحاح ، ويظهر
 أن رواية الفأسيين التي وصلت للشافعي كان في إسنادها رجال مجهولون ، أو كان في
 إسنادها من لم يعرفه الشافعي فلم يطمئن إلى الثقة بروايته . وقد جاء الحديث من رواية
 أبي أمامة ، ومن رواية عمرو بن خلجة ، ومن رواية غيرها :
 ==

== فروى الترمذى (٢: ١٦ طبة بولاق و ٣: ١٨٩-١٩٠ من شرح البار كئورى)
من طريق إسماعيل بن عياش : « حدثنا شُرْحَيْلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْخَوْلَاقِيُّ عَنْ أَبِي
أَمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ قَالَ : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فى خطبته فى
حجة الوداع : إن الله قد أعطى لكل ذى حقَّ حقَّه ، فلا وصية لوارث »
وذكر الحديث بطوله . قال الترمذى : « وهو حديث حسن صحيح » وفى بعض نسخته
« حسن » ولم يذكر التصحيح . وهو الذى نقله عنه ابن حجر فى الفتح (٥: ٢٧٨)
ولكن هل ابن الترمذى فى الجوهر النقي (٦ : ٢٦٤) عن الترمذى تصحيحه .
ورواه أيضا أحمد فى المسند (٥ : ٢٦٧) وأبو داود (٣: ٧٣) وابن ماجه (٢:
٨٣) والبيهقى (٦ : ٢٦٤) : كلهم من طريق إسماعيل بن عياش . وروى البيهقى عن
أحمد بن حنبل قال : « إسماعيل بن عياش مازى عن الثاميين صحيح ، وما روى عن
أهل الحجاز فليس بصحيح » ثم قال البيهقى : « وكذا قال البخارى وجماعة من
الم حفاظ ، وهذا الحديث إنما رواه إسماعيل عن شامى » . وقال ابن حجر فى الفتح :
« وهذا من رواجه عن شريحيل بن مسلم ، وهو شامى ثقة ، وصرح فى رواجه
بالتحديث عند الترمذى » .
أقول : وإسماعيل ثقة ، قد تكلمت عنه بإسهاب فى شرحى على الترمذى (١ :
٢٢٧ - ٢٣٨) وشريحيل تابعى شامى ثقة كما قال ابن حجر ، فالاستناد صحيح
لا مطعن فيه .
وقد وجدت للحديث عن أبى أمامة إسناداً آخر : قال ابن الجارود (ص ٤١٤) :
« حدثنا أبو أيوب سليمان بن عبد الحميد البهراى قال ثنا يزيد بن عبد ربه
قال ثنا الوليد بن مسلم قال ثنا ابن جابر وحدثنى مسلم بن عامر وغيره عن
أبى أمامة وغيره من شهد خطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ ،
فكان فيما تكلم به : ألا إن الله قد أعطى كل ذى حقَّ حقَّه ، ألا
لأوصية لوارث » . وهذا إسناد صحيح ، تكلموا فى بعض رجليه بما لا يضيف حديثهم ،
وقد يكون هذا الاسناد هو الذى يشير الشافعى إلى جهالة بعض رواه ، ولله سهمه من
أحد الرواة عن الوليد بن مسلم ، فلم يثبت من إسناده ، والله أعلم بذلك .
وروى الترمذى أيضا (٢ : ١٦) من طريق قتادة « عن شهر بن حوشب
عن عبد الرحمن بن عثم عن عمرو بن خارجة : أن النبى صلى الله عليه وسلم =

٤٠٣ - (١) فاستدلَّ لنا بما وصفتُ ، من تقلِّ عامَّةِ أهلِ المغازی عن النبيِّ أن « لا (٢) وصيةَ لوارث » - : على أن الموارثَ ناسخةٌ للوصيةِ للوالدين والزوجة ، مع الخبر المنقطع عن النبي ، وإجماع العامة على القول به .

٤٠٤ - (٣) وكذلك قال (٤) أكثرُ العامة : إن الوصيةَ للأقربين

= خُطب على ناقته ، وأنا تحت جِرائها ، وهي تَقْصَعُ بِجِرائها ، وإن لعابها يَسِيلُ بين كَتفَيَّ ، فسمِعْتُهُ يَقُولُ : إن الله أعطى كلَّ ذی حقٍّ حَقَّهُ ،

ولا وصيةَ لوارث » وذكر الحديث . قال الترمذی : « هنا حديث حسن صحيح »

ورواه أيضاً ابن سعد في الطبقات (ج ٢ ق ١ ص ١٣١ - ١٣٢) وأحمد في المسند بأحد عشر إسناداً (٤ : ١٨٦ - ١٨٧ و ٢٣٨ - ٢٣٩) والنسائي (٢ : ١٢٨) وابن ماجه (٢ : ٨٢ - ٨٣) والبخاری (٢ : ٤١٩) والبيهقي (٦ : ٢٦٤) : كلهم من طريق قتادة . وهنا الحديث أيضاً مما يحتمل أن يكون هو الذي أشار إليه الشافعي ، لأن في إسناده عند أحمد (٤ : ١٨٦) عن عبد الرزاق عن الثوري عن الليث « عن شهر بن حوشب قال : أخبرني من سمع النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن ابن أبي ليلى أنه سمع عمرو بن خليفة » .

وأرجو أن أوفق إلى تحقيق هذا الحديث بأسانيده عند الكلام عليه في درسي على الترمذی ، إن شاء الله تعالى ، وأسأله التوفيق والعون .

وقال ابن حجر في الفتح (٥ : ٢٧٨) بعد أن ذكر أحاديث أخر في الباب : « ولا يخلو إسناده كل منها عن قتادة ، لكن مجموعها يقتضي أن الحديث أصلاً ، بل جنح الشافعي في الأم إلى أن هنا للثلاث متواتر » ثم هل كلام الشافعي الذي في « الرسالة » هنا . وقد بحث عنه في « الأم » فلم أجد إلا ما نقلت عنها آخراً ، فقله في موضع لم أره . ثم قال ابن حجر : « وقد نازع الفخر في كون هذا الحديث متواتراً » ومنازعة الفخر ليست مبينة إلا على الاحتمالات العقلية ، ولم يحقق المسئلة على قواعد الفن الصحيحة . انظر تفسير الفخر (١ : ٦٤٠ - ٦٤١ من طبعة بولاق الأولى) .

وقد ذهب ابن حزم أيضاً إلى أن هنا للثلاث متواتر ، فقال في المحلى (٩ : ٣١٦) : « لأن الكوفة نقلت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا وصية لوارث -

(١) هنا في - وج زيادة « قال الشافعي » .

(٢) وصحت في الأصل « ألا » .

(٣) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٤) في ج « قول » بدل « قال » وهو مخالف للأصل .

منسوخة زائل^١ فَرَضَهَا : إذا كانوا وارثين قبل الميراث ، وإن^(١) كانوا غير وارثين فليس يفرض أن يُوصى لهم .

٤٠٥ - إلا أن طاوساً وقليلاً معه قالوا : نُسِختِ الوصية للوالدين ، وثبتت للقرابة غير الوارثين ، فمن أوصى لغير قرابة لم يَحْزُ^(٢) .

٤٠٦ - ^(٣) فلما احتلت الآية ما ذهب إليه طاوس ، من أن الوصية للقرابة ثابتة ، إذ لم يكن^(٤) في خبر أهل العلم بالمغازي ٢١ إلا أن النبي قال : « لا وصية لوارث » - : وجب عندنا على أهل العلم طلب الدلالة على خلاف ما قال طاوس^(٥) أو موافقته :

٤٠٧ - فوجدنا رسول الله حَكَمَ في سِتَّةِ مملوكين كانوا لرجل لا مال له غيرهم ، فَأَعْتَمَهُمْ عِنْدَ الْمَوْتِ - : فحَزَّ أُمُّ النَّبِيِّ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءَ ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرْقَى أَرْبَعَةً .

(١) في س و س « وإذا » وكانت في الأصل « وإن » ثم غيرا بسنن البخاريين بخط مخالف لخطه لجلها « وإذا » .

(٢) في ج « لم يحز » وهو مخالف للأصل .

(٣) هنا في س زيادة « قال » وفي ج « قال الثاني » .

(٤) في س « إذا لم يكن » وهو مخالف للأصل ، وفي ج « إذ لم تكن » وهو خطأ ظاهر .

(٥) في النسخ الثلاث للطبوعة « على خلاف ما قال طاوس في الآية » وكذلك ، في النسخة

المفرودة على ابن جماعة . وزيادة « في الآية » مكتوبة بحاشية الأصل على بين السطور

بخط جديد ، ووضع كاتبها في الأصل علامة لموضعها بعد كلمة « موافقه » فأخطأ

التاسعون في إدخالها في الأصل ، وأخطأوا أيضاً موضعها التي أضافه كاتبها ، ولا حاجة

بالسلام إلى زيادتها .

- ٤٠٨ - (١) أخبرنا بذلك عبد الوهاب (٢) عن أيوب (٣) عن أبي
 قلابة (٤) عن أبي الهلب (٥) عن عمران بن حصين عن النبي (٦).
 ٤٠٩ - قال (٧): فكانت دلالة السنة في حديث عمران
 بن حصين بينة بأن رسول الله أنزل عنهم في المرض (٨) وصية.

- (١) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .
 (٢) في س وج زيادة « التقي » وليست في الأصل وهو: عبد الوهاب بن عبد المجيد
 التقي، وهو ثقة، ولد سنة ١٠٨ أو ١١٠ ومات سنة ١٩٤ .
 (٣) في س و ب زيادة « السخاني »، وهي مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر .
 و « السخاني » فتح العين للهملزة وإسكان الميم للجمة .
 (٤) « قلابة » بكسر القاف وتخفيف اللام . وأبو قلابة : هو عبد الله بن زيد الجرمي -
 فتح الجيم وإسكان الراء - البصري .
 (٥) « الهلب » بضم الميم وفتح الميم وتفيد اللام المفتوحة . وأبو الهلب : هو الجرمي
 البصري، واختلف في اسمه، وهو عم أبي قلابة، وهو بصري تابعي ثقة .
 (٦) في ج زيادة كلمة « الحديث » . وأما في س فانه ذكر الحديث كله نصاً، وكلاهما
 مخالف للأصل . والحديث أشار إليه الشافعي في الأم في موضعين من كتاب الوصايا
 (٤ : ٢٤ و ٢٧) ورواه في اختلاف الحديث (٧ : ٣٧٠ - ٣٧١ من هامش
 الأم) : « أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي الهلب
 عن عمران بن حصين : أن رجلاً من الأنصار أوصى عند موته، فأعتق
 ستة مماليك، ليس له مال غيرهم، أو قال : أعتق عند موته ستة مماليك،
 ليس له شيء غيرهم، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم، فقال فيه قولاً
 شديداً، ثم دعاهم فجزأهم ثلاثة أجزاء، فأفرج بينهم، فأعتق اثنين
 وأرق أربعة » .

- ورواه أيضاً أحمد في المسند (٤ : ٤٢٦ و ٤٢٨ وفي مواضع آخر) ومسلم (٢ :
 ٢٣) وأبو داود (٤ : ٥٠ - ٥١) والترمذي (١ : ٢٥٥) والنسائي (١ : ٢٧٨)
 وابن ماجه (٢ : ٣١) .

- (٧) في س وج « قال الشافعي » وهو مخالف للأصل .
 (٨) في النسخ الثلاث المطبوعة زيادة : « إذا مات المتقي في المرض » . وهي مكتوبة بحاشية
 الأصل بخط جديد .

- ٤١٠ - والذي أعتقهم رجلٌ من العرب ، والعربيُّ إنما يملك من لا قرابةَ بينه وبينه من العجم . فأجاز النبيُّ لهم الوصية .
- ٤١١ - فدلَّ ذلك على أن الوصيةَ لو كانت تبطلُ لغيرِ قرابةٍ : بطلتْ للعتيدِ المُتَقِينِ ، لأنهم ليسوا بقرابةٍ للمُتَقِي .
- ٤١٢ - ودلَّ ذلك على أن لا وصيةَ لميتٍ إلَّا في ثلثِ ماله . ودلَّ ذلك^(١) على أن يُردَّ ما جاوزَ الثلثَ في الوصية ، وعلى إبطالِ^(٢) الاستِسْماء^(٣) ، وإثباتِ التَّقسيمِ والقرعة .
- ٤١٣ - وبطلتْ^(٤) وصيةُ الوالدين ، لأنهما وارثان ، وثبتَّ ميراثُهما .
- ٤١٤ - ومن أوصى له الميتُ من قرابةٍ وغيرهم : جازتِ الوصية ، إذا لم يكن وارثاً .
- ٤١٥ - وأحبُّ إلىَّ لو أوصى لقرابته .
- ٤١٦ -^(٥) وفي القرآن ناسخٌ ومنسوخٌ غيرُ هذا ، مُفَرَّقٌ في مواضعه ، في كتاب (أحكام القرآن) .
- ٤١٧ - وإنما وصفت^(٦) منه جُملاً يُستدلُّ بها على ما كان في

(١) كلمة « ذلك » سقطت من جميع النسخ المطبوعة ، وهي ثابته في الأصل واضحة .
 (٢) في ب و ج « ودل على إبطال » وزيادة « دل » ههنا بخلافه للأصل .
 (٣) في س « الإضناء » بدل « الاستِسْماء » وهو تصحيف قبيح .
 (٤) في ب و ج « فبطلت » وهو بخلاف الأصل .
 (٥) هنا في ب و ج زيادة « قال المأثري » .
 (٦) في س « وضمت » وهو بخلاف للأصل .

معناها ^(١)، ورأيت أنها كافية في الأصل مما ^(٢) سكّته عنه . وأسأل
الله العصمة والتوفيق .

٤١٨ - ^(٣) وأثبتت ما كتبت منها علم الفرائض التي أنزلها
الله مُفسّراتٍ ومُجَلِّلاً ، وسنن رسول الله معها وفيها ، لِيَعْلَمَ مَنْ عِلْمَ
هذا مِنْ عِلْمِ (الكتاب) - : الموضع الذي وَضَعَ اللهُ به نبيّه من كتابه
ودينه وأهل دينه .

٤١٩ - وَيَعْلَمُونَ ^(٤) أَنْ اتَّبَاعَ أَمْرِ طَاعَةِ اللهِ ، وَأَنْ سَنَتَهُ
تَبِعَ لِكِتَابِ اللهِ فِيهَا أَنْزَلَ ، وَأَنَّهُ لَا يُخَالِفُ كِتَابَ اللهِ أَبَدًا .

٤٢٠ - وَيَعْلَمُ مَنْ فَهِمَ (هذا الكتاب) أَنَّ الْبَيَانَ يَكُونُ مِنْ
وَجْهِ ، لَا مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ ، يَحْتَمِلُهَا أَنَّهَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ لَيْتَنُ وَمُشْتَبِهَةٌ
الْبَيَانِ ^(٥) ، وَعِنْدَ مَنْ يَقْصُرُ عِلْمُهُ عَنْ خِلَافَةِ الْبَيَانِ .

(١) في النسخ الثلاث للطبعة « في مثل معناها » وكلمة « مثل » مكتوبة في الأصل بين
السطور بخط غير خطه .

(٢) في « ما » بدل « مما » وهو مخالف للأصل .

(٣) هنا في « و » زيادة « قال القاضي » .

(٤) في « و » بدل « و » كأنه منصوب عطفا على « يعلم » في الفقرة السابقة . ولكن هذا
مخالف للأصل ، والثمن ثابته فيه واضحة ، وكذلك هي ثابتة في النسخة المفرودة على
ابن جماعة ، فكان القاضي يريد هنا استئناف الكلام ، فهو له ، وإن كان سطورا
في المتن على ما قبله .

(٥) يعني أن وجه البيان عند أهل العلم بعضها ين لا يحتاج إلى إيضاح وإسكان ، وبعضها
مشبه ، يحتاج إلى دقة نظر وعناية ، ليتم التماسخ من النسخ ، وليجمع بين الأدلة
التي تظهرها المناقض . وأما عند غير أهل العلم فأنها كلها مختلفة البيان ، لا يترك
وجه الكلام ، ولا يعرف ما يجمع به بين الأدلة ، وذلك كنسخ ماضي في أنواع البيان ،
انظر الفقرات (٥٣ وما بعدها و ١٧٤ وما بعدها) . ويظهر أن هذا المتن لم يوضح
لناسخين ضمروا الكلام بالهذف أو بالزيادة : في النسخة المفرودة على ابن جماعة « بينة

باب

الفرائض التي أنزل الله تعالى

- ٤٢١ - قال الله جل ثناؤه : (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ^(١)) ٤٢
 ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ
 شَهَادَةً أَبَدًا ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ^(٢) .
- ٤٢٢ - قال الشافعي : فالمحصنات ^(٣) هاهنا البوائغ الحراري .
 وهذا يدل على أن الإحصان اسم جامع لمعانى مختلفة .
- ٤٢٣ - وقال : (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ ^(٤) وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ
 إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ .
 وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ . وَيَدْرَأُ عَنْهَا
 الْعَذَابَ ^(٥) أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ . وَالْخَامِسَةَ
 أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ^(٦)) .

مشتبهة البيان « بحذف الواو » ووضع فوق موضع الواو بين الكلمتين علامة الصحة
 « ص » بالغلم الأحمر ، وهو خطأ ظاهر ، لا يوقف أبداً بالصحة ، والواو تامة في
 الأصل واضحة . وأما في ب وج فكتب هكذا : « بينة غير مشتبهة البيان » وزيادة كلمة
 « غير » لإفساد السمع .

- (١) في ب وج « أنزلها الله » وهو مخالف للأصل .
- (٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
- (٣) سورة النور (٤) .
- (٤) في النسخ الثلاث للطبوعة « المحصنات » بدون اللام ، وهي تامة في الأصل .
- (٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى قوله : إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ » .
- (٦) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ » .
- (٧) سورة النور (٦ - ٩) .

٤٢٤ - ﴿١﴾ فلما فَرَّقَ اللهُ بين حكم الزوج والقاذفِ سِوَاهُ، فَحَدَّ القاذفِ سِوَاهُ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءٍ عَلَى مَا قَالِ، وَأُخْرِجَ الزَّوْجَ بِاللَّعَانِ ﴿٢﴾ مِنَ الْحَدِّ - : ذَلِكَ عَلَى أَنْ قَذَفَ الْمُحْصَنَاتِ، الَّذِينَ أُرِيدُوا بِالْجُلْدِ: قَذَفُ الْحَرَارِ الْبَوَالِغِ غَيْرِ الْأَزْوَاجِ.

٤٢٥ - وفي هذا الدليل ﴿٣﴾ على ما وصفتُ، من أن القرآنَ عربيٌّ، يكون منه ظاهره ﴿٤﴾ مانئاً، وهو يرادُّ به الخاصُّ، لَا أَنْ وَاحِدَةً من الآيتين نسخت الأخرى، ولكن كلُّ واحدةٍ منهما على ما حَكَمَ اللهُ بِهِ، فَيُفَرَّقُ بينهما حيثُ فَرَّقَ اللهُ، وَيُجَمَعَانِ حيثُ جَمَعَ اللهُ :

٤٢٦ - فَإِذَا اتَّعَنَ الزَّوْجُ خُرَجَ مِنَ الْحَدِّ، كَمَا يُخْرِجُ الْأَجْنَبِيُّونَ بالشَّهَادَةِ ﴿٥﴾، وَإِذَا لَمْ يَلْتَمِزْ - وزوجته حرةٌ بالغةٌ - : حُدَّ. ٤٢٧ - قال ﴿٦﴾: وفي السَّجَلَاتِ ﴿٧﴾ وزوجته أُتْرِلَتْ آيَةُ اللَّعَانِ، وَلَا عَنَ النَّبِيِّ بينهما ﴿٨﴾. فَحَكَمَى اللَّعَانُ بينهما سهلٌ بنُ سعدٍ السَّاعِدِيُّ،

(١) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في س « باللعان » والكلمة مكتوبة في الأصل « باللعان » ثم تصرف فيها بعض الكاتِبِينَ فأصلها إصلاحاً ظاهراً ليصلها « باللعان » .

(٣) في ب وج « دليل » وهو مخالف للأصل .

(٤) في س « ظاهر » بدون الضمير ، وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٥) في س « كما يخرج الأجنيون منه بالشهود » وكلمة « منه » ليست في الأصل .

(٦) في ب وج « قال الشافعي » وهو مخالف للأصل .

(٧) « السجلات » بفتح السين للهامة وإسكان الجيم والنون ، واسمه « عويمر » بالضمير وآخره واء .

(٨) في ب « ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما » ، وفي ج « فلا عن النبي صلى الله عليه وسلم بينهما » وكلاهما مخالف للأصل .

وحكاه ابن عباس ، وحكى ابن عمر حضور لعان^(١) عند النبي^(ص) ،
فما حكى منهم واحد^(٢) كيف لفظ النبي^(ص) في أمرهما باللعان .

٤٢٨ - وقد حكوا معاً أحكاماً لرسول الله ليست نصاً في
القرآن ، منها : تفرقه بين المتلاعتين ، وتثنيه الولد ، وقوله : « إن
جاءت به هكذا^(٣) فهو للذي يتهمه » فجاءت به على الصفة^(٤) ، وقال :
« إن أمراً لبتين لولا ما حكى الله^(٥) » . وحكى ابن عباس أن النبي^(ص)
قال عند الخامسة : « قيوه ، فإنها موجهة^(٦) » .

٤٢٩ - فاستدلنا على أنهم لا يتحكون بعض ما يحتاج إليه
من الحديث ، ويدعون بعض ما يحتاج إليه منه - وأولاه أن يحكى
من ذلك : كيف لأعن النبي^(ص) بينهما - : إلأعلم بأن أحداً قرأ كتاب

(١) « لعان » بالتكثير في الأصل ، وتحت النون فيه كسرتان ، وفي « ب و ج » اللامان
بالسريفة ، وهو مخالف للأصل .

(٢) انظر رواياتهم في الدر المنثور (٥ : ٢١ - ٢٤) .

(٣) في « ب و ج » واحد منهم « بالقديم والتأخير ، وهو خطأ من الناسخ .

(٤) في « ب و ج » كيف كان لفظ النبي « وزيادة » كان « خلاف للأصل .

(٥) في « ب و ج » كذا « بدل » هكذا « وهو مخالف للأصل .

(٦) في النسخ الثلاث للطبوعة « على تلك الصفة » وكلمة « تلك » مزيدة بمجاشية الأصل
بحسب آخر .

(٧) في « ب و ج » لولا ما حكى الله « وهو مخالف للأصل ، والمراد : لولا ما حكى الله في
كتابه من اللعان . ويؤيده رواية البخاري وغيره « لولا ما سقى من كتاب الله لكان
لي ولها شأن » .

(٨) يعني : أن هذه اليمين الخامسة توجب النار لمن حلف كاذباً ، إذ لو اعترف قبل أن يحلف
لقد وجب عليه الحد ، وهو كفارة لثبته .

(٩) هنا في « ب و ج » زيادة « قال القاضي » .

(١٠) كلمة « النبي » لم تذكر في « ب و ج » من التامس ، وهي ثابتة في الأصل ، وفي « ب
و ج » رسول الله صلى الله عليه وسلم .

اللهِ يَنْلَمُ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا لَاعَنَ كَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ.

٤٣٠ - فَأَكْتَفَوْا بِإِيَّانَةِ اللَّهِ اللَّعَانَ بِالْمَدَدِ وَالشَّهَادَةِ لِكُلِّ

وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، دُونَ حِكَايَةِ لَفْظِ رَسُولِ اللَّهِ حِينَ لَاعَنَ بَيْنَهُمَا ^(١) .

٤٣١ - قَالَ الشَّافِعِيُّ : فِي كِتَابِ اللَّهِ ^(٢) غَايَةُ الْكُفَايَةِ مِنْ

اللَّعَانِ وَعَدِيدِهِ .

٤٣٢ - ^(٣) ثُمَّ حَكَى بَعْضُهُمْ عَنِ النَّبِيِّ فِي الْفُرْقَةِ بَيْنَهُمَا كَمَا

وَصَفَتْ .

٤٣٣ - وَقَدْ وَصَفْنَا سَنَنَ رَسُولِ اللَّهِ مَعَ كِتَابِ اللَّهِ قَبْلَ هَذَا ^(٤) .

(١) قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ (٥ : ١١١) :

« فِيمَا حَكَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ لَاعَنَ بَيْنَ

أَخَوَيْ بَنِي الْعَجْلَانِ ، وَلَمْ يَتَكَلَّفْ أَحَدٌ حِكَايَةَ حُكْمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي اللَّعَانِ ، أَنْ يَقُولَ : قَالَ لِلزَّوْجِ : قُلْ كَذَا ، وَلَا لِلْمَرْأَةِ :

قَوْلِي كَذَا ، إِنَّمَا تَكَلَّفُوا حِكَايَةَ جَلَةِ اللَّعَانِ - : دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ

إِنَّمَا تَصَبَّ اللَّعَانُ حِكَايَةً فِي كِتَابِهِ ، فَإِنَّمَا لَاعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الثَّلَاثَيْنِ بِمَا حَكَّمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْقُرْآنِ ، وَقَدْ حَكَى

مَنْ حَضَرَ اللَّعَانَ فِي اللَّعَانِ مَا احتِجَّ إِلَيْهِ ، مِمَّا لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْهُ .

وَقَوْلُهُ « بِمَا حَكَّمَ اللَّهُ » أُرْجِحُ أَنْ صَوَّاهُ « بِمَا حَكَى اللَّهُ » .

(٢) لِي - وَ س - « وَفِي كِتَابِ اللَّهِ » وَالْوَاوُ مَكْتُوبَةٌ فِي الْأَصْلِ بِحُطٍّ غَيْرِ خَطِّهِ .

(٣) هَذَا فِي جَزَائِدِ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٤) مَضَى فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ ، مِنْهَا فِي (لَبَّ مَا أَبَانَ) اللَّهُ لِحَقِّهِ مِنْ فَرْضِهِ عَلَى رَسُولِهِ اتِّبَاعَ

مَا أَوْسَى إِلَيْهِ . الْخ - فِي الْفُرْقَاتِ (٢٩٨ - ٣٠٩) .

وَالشَّافِعِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَصَّلَ تَبْيِيسَ جُنَا ، كَتَبَهُ فِي الْأَمِّ

(٥ : ١١٣ - ١١٤) يَجِبُ أَنْ تُلْحَقَهُ بِكَلَامِهِ هَذَا : « لَعَانًا لَهُ وَيَبَاقًا ، لِأَنَّهُ يَمُوضِعُ

(الرَّسَالَةُ) أَشْبَهَ :

(قال الشافعي : فني حُكَمُ أَلَمَانٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، ثُمَّ سَنَدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : دَلَالُ وَاحِدَةٌ ، يَنْبَغِي لِأَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَنْتَدِيُوا بِمَعْرِفَتِهِ ^(١) ، ثُمَّ يَتَحَرَّوْا أَحْكَامَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَيْرِهِ عَلَى مِثَالِهِ ^(٢) ، فَيُؤْثِرُونَ ^(٣) الْقَرَضَ ، وَتَنْتَفِي عَنْهُمْ الشُّبُهَةُ الَّتِي عَارِضُ بِهَا مَنْ جَهَلَ لِسَانَ الْعَرَبِ وَبَعْضَ الشُّنَنِ ، وَغِيَرَهُ عَنْ مَوْضِعِ الْحُجَّةِ .

مِنْهَا : أَنَّ عُوَيْرًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ رَجُلٍ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا ، فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلسَّائِلِ .

وَذَلِكَ أَنَّ عُوَيْرًا لَمْ يُجِبْهُ أَنْ هَذِهِ لِلشُّلَّةِ كَانَتْ .

وَقَدْ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنْ أَعْظَمَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا مِنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ فَحَرْمٌ مِنْ أَجْلِ مَسْئَلَتِهِ » .

وَأَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَ مَعْنَاهُ .

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : [لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّلَ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ ، وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبَدَّلَ لَكُمْ ، عَفَا اللَّهُ عَنْهَا ، وَأَعَاذَ اللَّهُ عَفْوَ حَلِيمٌ . قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكَ ثُمَّ أَصْبَحُوا بِهَا كَافِرِينَ ^(٤)] .

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : كَانَتْ الْمَسَائِلُ فِيهَا فِيمَا لَمْ يَنْزِلْ ،

(١) كَذَا فِي الْأَمِّ ، وَلِلَّاحِصَةِ « لِمَعْرِفَتِهِ » بِاللَّامِ .

(٢) فِي الْأَمِّ « أَمِثَالَهُ » وَهُوَ خَطَأٌ .

(٣) فِي الْأَمِّ « فَهُوَ دُونَ » وَكُتِبَ مِمِّصَهَا بِمَاشِيَتِهَا مَا يُعِيدُ تَصْحِيحَهَا بِمَا أَتَيْنَا .

(٤) سُورَةُ الْمَائِدَةِ (١٠١ وَ ١٠٢) .

إذا كان الوحيُ ينزلُ بمكرهه ، لما ذُكرتُ من قول الله تبارك وتعالى ،
ثم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيره فيما في معناه .

وفي معناه كراهية لكم أن تسألوا عما لم يُحرم ، فإن حُرِّمَ الله في
كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم : حُرِّمَ أبداً ، إلا أن
يَنْسَخَ اللهُ تحريمه في كتابه ، أو يَنْسَخَ على لسان رسوله صلى الله
عليه وسلم سُنَّةً بَسَنَةً ^(١) .

وفيه دلائلُ على أن ما حُرِّمَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم حرامٌ
بإذن الله تعالى إلى يوم القيامة ، بما وصفتُ وغيره ، من افتراضِ الله
تعالى طاعته في غير آية من كتابه ، وما جاء عنه صلى الله عليه وسلم ،
بما قد وصفتُ في غير هذا للوضع .

وفيه دلالةٌ على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حينَ وردت عليه
هذه المسئلةُ ، وكانت حُكماً - : وَقَفَ عن جوابها ، حتى أتاه من الله
عزَّ وجلَّ الحكمُ فيها ، فقال لمؤيمٍ : « قد أنزلَ اللهُ فيك وفي
صاحبك » . فلاحظَ بينهما ، كما أمر الله تعالى في اللعان ، ثم فرَّقَ
بينهما ، وألحقَ الولدَ بالمرأةِ وفَقَّاهُ عن الأبِ ، وقال له : « لاسبيلَ لك
عليها » ولم يَرُدِّ الصِّدَاقَ على الزوج .

فكانت هذه أحكاماً وجبت باللعان ، ليست باللعانِ بيمينه ، فالتقول
فيها واحدٌ من قولين : أحدهما : أني سمعتُ ممن أَرْضَى دِينَهُ وَعَقْلَهُ وَعِلْمَهُ
يقول : إنه لم يَقْبُضْ فيها ولا غيرها إلا بأمر الله تبارك وتعالى ، قال :

(١) في الأم ولسنة ، باللام ، وهو خطأ .

فَأَمَرَ اللَّهُ إِلَهُهُ وَجْهَانِ : أَحَدَهُمَا : وَحْيٌ يُنْزِلُهُ فَيُنْتَلَى عَلَى النَّاسِ ، وَالثَّانِي :
رِسَالَةٌ تَأْتِيهِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِأَن أَصْلَ كَلِمَةٍ ، فَيَفْعَلُهُ .

وَلَمَّا مِنْ حُجَّةٍ مَنْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَنْ يَقُولَ : قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ
وَتَعَالَى : [وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ
تَعْلَمُ] ^(١) فَيَنْهَبُ إِلَى أَنَّ الْكِتَابَ . هُوَ مَا يُنْتَلَى مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ،
وَالْحِكْمَةُ هِيَ مَا جَاءَتْ بِهِ الرِّسَالَةُ مِنَ اللَّهِ ، مِمَّا يَنْتَسِرُ سَنَةً لِرَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِأَزْوَاجِ نَبِيِّهِ ^(٢) : [وَادْكُرْنَ
مَا يُنْتَلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ] ^(٣) .

وَلَمَّا مِنْ حُجَّةٍ أَنْ يَقُولَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَبِي
الزَّانِي بِامْرَأَةِ الرَّجُلِ الَّذِي صَالَحَهُ عَلَى النِّعَمِ وَالْخِدَامِ - : « وَالَّذِي قَسَى
بِيَدِهِ ، لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكَ بِكِتَابِ اللَّهِ . أَمَا إِنْ النِّعَمَ وَالْخِدَامَ رَدَّ عَلَيْكَ » .
وَأَنْ امْرَأَتَهُ تُرْجِمَ إِذَا اعْتَرَفَتْ ، وَجَلَدَ ابْنَ الرَّجُلِ مِائَةً وَغَرَبَهُ عَامًا .
وَلَعَلَّهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ إِذَا انتَظَرَ الْوَحْيَ فِي قَضِيَّةٍ لَمْ يُنْزَلْ عَلَيْهِ فِيهَا - :
انتَظَرَهُ كَذَلِكَ فِي كُلِّ قَضِيَّةٍ

وَقَالَ غَيْرُهُ : سَنَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا :
مَا يُبَيِّنُ مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ ^(١) ، لِلْبَيِّنِ عَنْ مَعْنَى مَا أَرَادَ اللَّهُ بِمَجْمَلَتِهِ ، خَاصًا وَعَامًا .
وَالْآخَرُ : مَا أَلْهِمَهُ اللَّهُ مِنَ الْحِكْمَةِ ، وَالْإِلْهَامُ الْأَنْبِيَاءُ وَحْيٌ . وَلَمَّا مِنْ حُجَّةٍ
مَنْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَنْ يَقُولَ : قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهَا يَحْكِي عَنْ إِبْرَاهِيمَ :

(١) سورة النساء (١١٣) .

(٢) فِي الْآيَةِ « لِأَزْوَاجِهِ » وَهُوَ خَطَأٌ مَطْبَعِي وَاضِحٌ .

(٣) سورة الأحزاب (٤٤) .

(٤) فِي الْآيَةِ « مَا بَيْنَ يَدَيْهِ » وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، صَحِيحُهُ مَا كُنَّا .

[إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى؟ قَالَ: يَا أَيُّهَا أَفْضَلُ مَا تُؤْمَرُ] ^(١) فقال غير واحد من أهل التفسير: رؤيا الأنبياء وحى، لقول ابن إبراهيم الذى أمر به: [يَا أَيُّهَا أَفْضَلُ مَا تُؤْمَرُ] ومعرفة أن رؤياه أمرٌ أمر به، وقال الله تبارك وتعالى لنبيه: [وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ] ^(٢).

وقال غيرهم: سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحى، وبيان عن وحى، وأمرٌ جعله الله إليه، بما ألهمه من حكمته، وخصه به من نبوته، وفرض على العباد اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابه.

قال: وليس تعدوا السنين كلها واحداً من هذه للمعانى التى وصفت، باختلاف من حكيت عنه من أهل العلم. وأيضاً كان قد أزمه الله تعالى خلقه، وفرض عليهم اتباع رسوله فيه.

وفى انتظار رسول الله صلى الله عليه وسلم الوحى فى المتلادين، حتى جاءه فلاعن، ثم سنَّ القرقة، وسنَّ نعى الولد، ولم يرُدِّ الصداق على الزوج وقد طلبه - دلالة على أن سنته لاتعدو واحداً من الوجوه التى ذهب إليها أهل العلم: بأنها تبين عن كتاب الله: إما برسالة من الله، أو إلهام له، وإما بأمر جعله الله إليه، لموضعه الذى وضعه من دينه. - وبيان لأمر: منها أن الله تعالى أمره أن يحكم على الظاهر، ولا يقيم حداً بين اثنين إلا به، لأن الظاهر يشبه الاعتراف من القام

(١) سورة الصافات (١٠٢).

(٢) سورة الإسراء (٦٠).

عليه الحدّ ، أو يَنْتَه ، ولا يستعمل على أحدٍ - في حدّ ولا حتى وجب عليه : دلالة على كذبه ، ولا يسطى أحداً بدلالة على صدقه ، حتى تكون الدلالة من الظاهر في العام ، لأمين الخاص .

فإنّا كان هذا ممكنًا في أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم - :
كان من بعده من الولاة أولى أن لا يستعمل دلالة ، ولا يقضى إلاّ بظاهر أبدًا .

فإن قال قائل : ما دلّ على هذا ؟ قلنا : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في التلاعنين : « إن أحدكما كاذبٌ » . فحكم على الصادق والكاذب حكمًا واحدًا : أن أخرجهما من الحدّ . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن جاءت به أختير فلا أراه إلاّ قد كذب عليها ، وإن جاءت به أذيع فلا أراه إلاّ قد صدق » . فجاءت به على التمت المكروه . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن أمره لبيّن لولا ما حكم الله ^(١) » . فأخبر أن صدق الزوج على التمتنة بدلالة على صدقه أو كذبه بصفتين ، فجاءت دلالة على صدقه ، فلم يستعمل عليها الدلالة ، وأخذ عليها ظاهر حكم الله تعالى : من اتّزأ الحدّ ، وإعطائها الصادق ، مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن أمره لبيّن لولا ما حكم الله ^(٢) » .

وفي مثل معنى هذا من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله :
« إنا أنا بشرٌ ، وإنكم تختصمون إلّى ، ولعلّ بعضكم أن يكون ألحنّ

بمحبة من بعض ، فأقضى له على نحو ما سمع منه ، فن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه ، فأما أقطع له قطعة من النار . فأخبر أنه يقضى على الظاهر من كلام الخصمين ، وإنما يحلّ لهما ويحرم عليهما فيما بينهما وبين الله على ما يتصلان .

ومن مثل هذا المعنى من كتب الله قول الله عز وجل : [إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله ، والله يعلم إنك لرسوله ، والله يشهد إن المنافقين لكاذبون^(١)] فحق رسول الله صلى الله عليه وسلم دماءهم بما أظهروا من الإسلام ، وأقرهم على المناخة والوارثة ، وكان الله أعلم بدينهم بالسرائر ، فأخبره الله أنهم في النار ، فقال : [إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار^(٢)] .

وهذا يوجب على الحكم ما وصفت : من ترك الدلالة الباطنة ، والحكم بالظاهر من القول أو البينة أو الاعتراف أو الحجة . وكل أن عليهم أن ينتهوا إلى ما انتهى بهم إليه ، كما انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم في التلاعنين إلى ما انتهى به إليه ، ولم يحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم في حكم الله ، وأما على الملاينة ، بما ظهر له من صدق زوجها عليها بالاستدلال بالولد . : أن يحدها حد الزانية .

فمن هذه من الحكم أولى أن لا يحدث في شيء ، لله فيه حكم ، أو لرسوله^(٣) صلى الله عليه وسلم . : غير ما حكاه به بينه ، أو ما كان في معناه :

(١) سورة المنافقون (١) .

(٢) سورة النساء (١٤٥) .

(٣) في الأم « ولا رسوله » وهو خطأ واضح .

٤٣٤ - (١) قال الله: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ. أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ) (٢). (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا (٣)).

٤٣٥ - (٤) ثم يبين أي شهر هو ، فقال : (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ) (٥) هُدًى للناسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْقُرْآنِ ، فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ، وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ، يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ، وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ ، وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ ، وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ) (٦).

٤٣٦ - قال الشافعي : فاعلمتُ أحداً من أهل العلم بالحديث

وواجبٌ على الحكم والمفتين أن لا يقولوا إلا من وجهٍ نَزِمَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ أَوْ سَنَةِ أَوْ إِجْمَاعٍ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَنَازِلِ اجْتَهَدُوا عَلَيْهِ ، حَتَّى يَقُولُوا مِثْلَ مَعْنَاهُ ، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنْ يُعَدِّتُوا حُكْمًا لَيْسَ فِي وَاحِدٍ مِنْ هَذَا وَلَا فِي مِثْلِ مَعْنَاهُ .

(١) في ج « قال الشافعي : وقال الله » وهو يخالف للأصل .

(٢) سورة البقرة (١٨٣ و ١٨٤) .

(٣) سورة البقرة (١٨٥) وهنا جزء من الآية ، وقد كتب في الأصل عقب ما قبله بدون فصل ، فأومأ أنه متصل بما قبله ، ولذلك صرف الناسخون هنا : في ج زاد بينها كلمة « وقال » لفصل بين الآيتين ، وفي - ذكر من الآية الأولى إلى قوله « لعلكم تتقون » ثم قال « الآية » ثم ذكر قوله « ثم بين أي شهر هو » الخ .

(٤) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٦) سورة البقرة (١٨٥) .

قَبْلَنَا تَكَلَّفَ أَنْ يَزَوِيَ عَنِ النَّبِيِّ أَنَّ الشَّهْرَ الْمَفْرُوضَ صَوْمُهُ شَهْرُ
رَمَضَانَ الَّذِي بَيْنَ شَعْبَانَ وَشَوَّالٍ ، لِمَعْرِفَتِهِمْ بِشَهْرِ^(١) رَمَضَانَ مِنْ
الشُّهُورِ ، وَاكْتِفَاءً^(٢) مِنْهُمْ بِأَنَّ اللَّهَ فَرَضَهُ .

٤٣٧ - وَقَدْ تَكَلَّفُوا حِفْظَ صَوْمِهِ فِي السَّفَرِ وَفَطْرِهِ ، وَتَكَلَّفُوا
كَيْفَ قَضَائِهِ^(٣) ، وَمَا أَشْبَهَ هَذَا ، مِمَّا لَيْسَ فِيهِ نَصٌّ كِتَابِيٌّ .

٤٣٨ - وَلَا عَلِمْتُ أَحَدًا مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْعِلْمِ احْتِاجَ فِي الْمَسْأَلَةِ^(٤)
عَنْ شَهْرِ رَمَضَانَ : أَيُّ شَهْرٍ هُوَ ؟ وَلَا : هَلْ^(٥) هُوَ وَاجِبٌ أَمْ لَا ؟

٤٣٩ - وَهَكَذَا مَا أُنْزِلَ اللَّهُ مِنْ جُحَلٍ فَرَائِضِهِ : فِي أَنْ عَلَيْهِمْ
صَلَاةٌ وَزَكَاةٌ وَحَجٌّ عَلَى مَنْ أَطَاقَهُ^(٦) ، وَتَحْرِيمُ الزَّانَا وَالْقَتْلِ ،
وَمَا أَشْبَهَ هَذَا .

٤٤٠ - قَالَ^(٧) : وَقَدْ كَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ فِي هَذَا سُنَّةٌ^(٨) لَيْسَتْ

(١) فِي « شَهْر » بِحُفِّ بَاءِ الْجِبْرِ ، وَهِيَ تَاجِدَةٌ فِي الْأَصْلِ .

(٢) فِي ج « وَاكْتَفَى » وَهُوَ عِخَالٌ لِلْأَصْلِ وَخَطَأٌ أَيْضًا .

(٣) رَحِمَتْ فِي الْأَصْلِ « قَضَاءً » يَوْضَعُ الْمُهْزَدَةُ فَوْقَ الْأَلْفِ .

(٤) فِي « وَج » إِلَى الْمَسْأَلَةِ ، وَهُوَ عِخَالٌ لِلْأَصْلِ .

(٥) كَلِمَةُ « هَلْ » سَقَطَتْ مِنْ سِ خَطَأً .

(٦) هُنَا فِي ج زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٧) فِي « قَالَ » وَهُوَ عِخَالٌ لِلْأَصْلِ .

(٨) كَلِمَةُ « قَالَ » لَمْ تَذْكُرْ فِي س ، وَهِيَ تَاجِدَةٌ فِي الْأَصْلِ . وَفِي ج « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٩) كَتَبْتُ فِي الْأَصْلِ « سُنَّةً » ، وَوَضَعْتُ عَلَى الْأَلْفِ تَضَحُّنًا ، وَكَانَتْ مَكْتُوبَةً فِي النَّسَخَةِ

الْقُرْءَةِ عَلَى ابْنِ جَعْفَرٍ بِالنَّصْبِ أَيْضًا ، ثُمَّ كَشَفْتُ الْأَلْفَ ، وَأَصْلَمْتُ لِقُرْءِ « سُنَّةٍ »

بِالرَّفْعِ بِمَدَائِنَ : أَسْوَدَ وَأَحْرَمًا ، وَلَكِنْ مَوْضِعُ كَشْفِ الْأَلْفِ فِيهَا وَاضِعٌ ، وَهُوَ يُؤَيِّدُ

أَنْ جَعَلْتُهَا فِي لُغَةِ الشَّافِعِيِّ هَكَذَا . وَانْظُرْ مَلْصُفِي فِي الْفَتْرَيْنِ (٣٠٧ وَ ٣٤٥) وَمَا

سَيَأْتِي فِي الْفَتْرَةِ (٤٨٥) .

نَصًّا فِي الْقُرْآنِ ، أَبَانَ رَسُولُ اللَّهِ عَنْ اللَّهِ مَعْنَى مَا أَرَادَ بِهَا ، وَتَكَلَّمَ
الْمُسْلِمُونَ فِي أَشْيَاءَ مِنْ فُرُوعِهَا ، لَمْ يَسْنِ رَسُولُ اللَّهِ فِيهَا سُنَّةً مَنصُوصَةً .
٤٤١ - فَنَهَا^(١) : قَوْلُ اللَّهِ^(٢) : (فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ^(٣)) مِنْ
بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ، فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ
يَتَرَاجَعَا^(٤)) .

٤٤٢ - « فَاحْتَمَلَ قَوْلُ اللَّهِ^(٥) (حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ) :
أَنْ يَتَزَوَّجَا زَوْجَ غَيْرِهِ ، وَكَانَ هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي يَسْبِقُ إِلَى مَنْ خُوِطِبَ
بِهِ : أَنَّهَا إِذَا عُقِدَتْ عَلَيْهَا عُقْدَةُ النِّكَاحِ فَقَدْ نَكَحَتْ .
٤٤٣ - وَاحْتَمَلَ : حَتَّى يُصِيبَهَا زَوْجٌ غَيْرُهُ ، لِأَنَّ اسْمَ
« النِّكَاحِ » يَقَعُ بِالْإِصَابَةِ ، وَيَقَعُ بِالْعَقْدِ^(٦) .

٤٤٤ - فَلَمَّا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ لَامْرَأَةٍ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا ثَلَاثًا
وَنَكَحَهَا بَعْدَهُ^(٧) رَجُلٌ : « لَا تَحِلُّ لِي^(٨) » حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ

-
- (١) فِي ج « مِنْهَا » بِحُفِّ الْفَاءِ ، وَهُوَ خِلَافٌ لِلْأَصْلِ .
(٢) حَتَّى فِي س وَ ج زِيَادَةٌ « فِي الرَّجُلِ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ التَّطْلِيقَ الثَّلَاثَةَ » وَلَكِنْ فِي ج
« الزَّوْجِ » يَطْلُقُ « الرَّجُلِ » وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ فِي الْأَصْلِ .
(٣) فِي الْأَصْلِ لِي حَتَّى ، ثُمَّ قَالَ « لِي قَوْلُهُ : أَنْ يَتَرَاجَعَا » .
(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ (٢٣٠) .
(٥) حَتَّى فِي ج زِيَادَةٌ « قَالَ الثَّانِي » .
(٦) فِي ج « قَوْلُهُ » وَهُوَ خِلَافٌ لِلْأَصْلِ .
(٧) فِي ج « وَنَكَحَهَا بَعْدَهُ » وَزِيَادَةُ كَلِمَةِ « مِنْهَا » خِلَافٌ لِلْأَصْلِ ، وَإِسَادُ الْمَعْنَى أَيْضًا
كَأَنَّهَا ظَاهِرٌ .
(٨) فِي س « بَعْدَهَا » وَهُوَ خَطَأٌ مَطْبُوعٌ .
(٩) فِي س وَ ج « لَا تَحِلُّ لِي » وَكَلِمَةُ « لِي » لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

وَيَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ^(١)» يعنى : يُصِيبُكَ زَوْجٌ غَيْرُهُ . وَالْإِصَابَةُ
النَّكَاحُ^(٢) .

٤٤٥ - فَإِنْ قَالَ قَاتِلُ : فَأَذْكَرَ الْخَبَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ
بِعَازِ كَرْتٍ .

٤٤٦ - قيل^(٣) : أَخْبَرَنَا سَفِيانُ^(٤) عَنْ ابْنِ شِهَابٍ^(٥) عَنْ عُرْوَةَ^(٦)
عَنْ مَائِشَةَ^(٧) : « أَنَّ امْرَأَةً رِفَاعَةَ^(٨) جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ فَقَالَتْ : إِنَّ رِفَاعَةَ

(١) « الْعِصْلَةُ » بِالتَّصْنِيرِ . قَالَ فِي الْهَيْبَةِ : « شَبَّهَ قِتَّةَ الْجَمَاعِ بِذُوقِ الصَّلِّ ، فَاسْتَعَارَ لَهَا
ذَوْقًا ، وَإِنَّمَا أَنْتَ لَأَمَةٍ أَرَادَ قِطْعَةً مِنَ الصَّلِّ ، وَقِيلَ : طَلَى إِعْطَاهَا مَعْنَى التَّلَقُّةِ ، وَقِيلَ
الصَّلِّ فِي الْأَصْلِ يَذْكَرُ وَيُؤْتَى ، فَمِنْ صَفَرِهِ مَوْثِقًا قَالَ : عِصْلَةٌ ، كَقَوْلِهِ وَشَيْبَةُ ،
وَأَمَّا صَفَرُهُ لِإِشَارَةِ إِلَى النَّدْرِ الْقَلِيلِ الْبَقِيَّ يَحْصِلُ بِهِ الْحُلُّ » .

وقال المصنف الرضى فى المجلدات النبوية (ص ٢٨٢ - ٢٨٣) : « هذه استعارة
كأنه عليه الصلاة والسلام كنى عن حلالة الجماع بحلالة الصل ، وكان غير المرأة
ومعبر الرجل كالسلة المستودعة فى ظرفها ، فلا يصح الحكم عليها إلا بعد التوق منها ،
وجاء عليه الصلاة والسلام باسم السلة مصغراً : لسرّ لطيف فى هذا للمنى ، وهو أنه
أراد فصل الجماع دفعة واحدة ، وهو ما عمل للمرأة به للزوج الأول ، فجعل ذلك بمنزلة
القواقع من السلة من غير استئثار منها ، ولا معاودة لأكلها ، فأوقع التصدير على
الاسم ، وهو فى الحقيقة للفصل » .

(٢) جواب « لما » فى قوله « فلما قال رسول الله لأمراء » - : معذوف ، لعل به وقيام
الدليل من سياق الكلام عليه ، كأنه يريد : فلما قال ذلك رسول الله تبين أن الراد
بالنكاح فى الآية إصابت الزوج لما بعد الزواج .

(٣) فى ج « قيل له » وكلمة « له » ليست فى الأصل .
(٤) فى ج « سفيان بن عيينة » وهو هو ، لكن كلمة « بن عيينة » ليست فى الأصل .
(٥) فى ب « عن الزهرى » والزهرى هو ابن شهاب ، ولكن النص الباقى هنا هو الذى
فى الأصل .

(٦) فى ج « عن عروة بن الزبير » وزيادة « بن الزبير » خلاف الأصل .

(٧) فى ج زيادة « زوج النبي صلى الله عليه وسلم » وليست فى الأصل .

(٨) فى ج زيادة « القرظى » وليست فى الأصل .

طَلَّقَنِي^(١) فَبَتَّ طَلَاقٌ ، وإن عبدَ الرحمنِ بنَ الزَّيْرِ^(٢) تَرَوَّجَنِي ، وإنما معه مثلُ هَذِهِ التَّوْبِ^(٣) ؟ فقال رسولُ الله^(ص) : أترِيدِينَ أنْ تَرجِي إلى رِفَاعَةٍ ؟ لا ، حتى تَدُوقَ عُسَيْلَتَهُ وَيَدُوقَ عُسَيْلَتَكَ^(٤) .

٤٤٧ - قال الشافعي : قَبِيحٌ رِسُولُ اللَّهِ أَنْ إِحْلَالَ اللَّهِ إِلَيْهَا لِلزَّوْجِ الْمُطْلَقِ ثَلَاثًا بَعْدَ زَوْجٍ بِالنِّكَاحِ : إِذَا كَانَ مَعَ النِّكَاحِ إِبَابَةٌ مِنَ الزَّوْجِ .

الفرائضُ المنصوصةُ^(٥) التي سَنَّ رسولُ الله^(ص) معها

٤٤٨ - قال الله تبارك وتعالى : (إِذَا قُتِلَ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَغْسِلُوا وُجُوهَهُمْ^(٦) وَأَيِّدِيَهُمْ إِلَى المِرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِهِمْ)

(١) في س و س « إني كنت عند رفاة فطلقني » وما هنا هو الذي كان في الأصل ، ثم تصرف بعض الفارسيين فأصلح كلمة « إن » بزيادة بسيطة في رأس التون ، ليعبر بالنون والياء ، ثم كتب في حاشية الأصل « إني كنت عند رفاة » ولكنه نسي أن يصلح كلمة « طلقني » فلم يزد الفاء في أولها ، فكان هنا أمارة على خطئه في تصرفه ، وعدم إحسانه إياه .

(٢) « الزير » هنا يفتح الزاي وكسر الباء الموحدة ، وبذلك ضبط في الأصل .

(٣) قال في النهاية : « أرادت متاعه ، وأنه رخص مثل طرف التوب ، لا يعني منها شيئاً » .

(٤) في ج « فبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال » ، وليس ذلك في الأصل .

(٥) الحديث رواه الشافعي أيضاً . في الأم (٥ : ٢٢٩) بهذا الاستناد ، وكذلك رواه في اختلاف الحديث (ص ٣١٤ من هامش الجزء السابع من الأم) والحديث معروف ، رواه أصحاب الكتب الستة وغيرهم .

(٦) في س و ج « باب الفرائض للمنصوصة » الخ ، وكلمة « باب » ليست في الأصل .

(٧) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٨) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى فاطمها » .

وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ^(١) .

٤٤٩ - وقال : (وَلَا جُنُبًا إِلَّا مَا بَرَى سَبِيلٌ ^(٢) حَتَّى تَغْتَسِلُوا ^(٣)) .

٤٥٠ - فَأَبَانَ أَنْ طَهَارَةَ الْجَنْبِ الْمُسَلُّ دُونَ الْوُضوءِ .

٤٥١ - ^(٤) وَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ الْوُضوءَ كَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ : فَغَسَلَ وَجْهَهُ

٤٤ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ

٤٥٢ - ^(٥) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَزِينِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ

عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ : « أَنَّهُ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً ^(٦) » .

٤٥٣ - ^(٧) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ قُتَيْبَةَ بْنِ مَرْثُومٍ عَنْ أَبِيهِ : أَنَّهُ

قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ ، وَهُوَ جَدُّ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى ^(٨) : « هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ

(١) سورة المائدة (٦) .

(٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٣) سورة النساء (٤٣) .

(٤) هنا في ب و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٥) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٦) في ج « عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً » وهو مخالف لسياق الأصل ، وإن كان للنبي واحداً .

والحديث رواه الشافعي في الأم (١ : ٢٧) عن عبد العزيز بن محمد مطولاً ، واخصره هنا ، ورواه أيضاً أحمد والبيهقي وأبو داود والترمذي وابن ماجه . وانظر مرجحنا على الترمذي في الحديث رقم (٤٢) .

(٧) في النسخ المطبوعة زيادة « للمازني » وليست في الأصل ، ولكنها كتبت بحاشيته بخط آخر .

(٨) هو عمرو بن يحيى بن عمار بن أبي حسن الأنصاري المازني ، وعبد الله هو ابن زيد بن حاتم بن كعب بن عمرو بن عوف الأنصاري . وعبد الله ليس جَدًّا لعمرو بن يحيى ، وهما السيوطي في شرح الموطأ (١ : ٣٩) عن ابن عبد البر قال : « هكنا في

تَرَيَّ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَتَوَضَّأُ ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ (١) : نَعَمْ ، فَعَدَا
بَوْضُوهُ ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ (٢) ، ثُمَّ مَضْمَضَ (٣)
وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ
إِلَى الْمِرْقَتَيْنِ ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ يَدَيْهِ ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ ، بَدَأَ بِمُقَدِّمِ
رَأْسِهِ ، ثُمَّ ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَهَاهُ ، ثُمَّ رَدَّهُمَا (٤) إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ ،
ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ (٥) .

الموطأ عند جميع رواه ، وانفرد به مالك ، ولم يتابعه عليه أحد ، ولم يقل أحد من رواة هذا
الحديث في عبادة بن زيد بن حاتم أنه جد عمرو بن يحيى المازني : إلا مالك وحده .
وقل من الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في شرح الألبان قال : « هنا وهم يبيح من
يحيى بن يحيى أو من غيره » . والظاهر أن الوم ليس من يحيى ، لأن الثاني رواه
هنا مثل رواية يحيى ، والظاهر أن الخطأ جاء من اختصار الرواية ، فقد رواه البخاري :
« حدثنا عبد الله بن يوسف قال : أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه :
أن رجلاً قال لعبد الله بن زيد ، وهو جد عمرو بن يحيى : أنتطيع الخ . قال
الحافظ في الفتح (١ : ٢٥٢) : « قوله : أن رجلاً ، هو عمرو بن أبي حسن ،
كما سماه المصنف في الحديث الذي يمد هنا من طريق وهيب عن عمرو بن يحيى ،
وعلى هذا قوله هنا : وهو جد عمرو بن يحيى [فيه تجاوز] لأنه عم أبيه ، وسماه
جداً لكونه في منزله ، وهم من زعم أنه المراد بقوله [وهو] عبد الله بن زيد ،
لأنه ليس جد عمرو بن يحيى ، لاختلاف ولا مجازاً . وأما قول صاحب الكمال ومن
تبعه في ترجمة عمرو بن يحيى : إنه ابن بنت عبد الله بن زيد : فنلط ، فوجه من هذه
الرواية ، وقد ذكر ابن سعد أن أم عمرو بن يحيى هي حبيبة بنت عبد بن لاس بن
البكير ، وقال غيره : هي أم النعمان بنت أبي حبة » . وقال الحافظ في التذهيب نحو
هذا أيضاً (٨ : ١١٩) .

- (١) في ج زيادة « بن زيد » وليست في الأصل .
- (٢) في س وج « مرتين مرتين » واتقى في الأصل واحدة فقط .
- (٣) في س وج « مضمض » زيادة اللام في أول الفعل ، وهو مخالف للأصل .
- (٤) زيد بهامش الأصل كلمة « ثم رجح » بخط آخر ، وأشار كاتبها إلى أن موضعها هنا ،
وبهذه الزيادة طبعت في س . وأما في ج فإن ناسخها وضع الزيادة عقب قوله « إلى
قَهَاهُ » وهو خطأ صرف .
- (٥) الحديث : أمرنا فيها مضى إلى موضعه من الموطأ والبخاري ، ورواه أيضاً الثاني
في الأم (١ : ٢٣ و ٢٧) ورواه أيضاً أحمد وإتقى أصحاب الكتب الستة .

- ٤٥٤ - (١) فكان ظاهر قول الله (فاعسلوا وجوهكم) - :
أقل ما وقع (٢) عليه اسم الفسل ، وذلك مرة ، واحتمل أكثر (٣) .
- ٤٥٥ - فسَنَّ رسول الله الوضوء مرة ، فوافق ذلك ظاهر القرآن ، [وذلك أقل ما (٤)] يقع عليه اسم الفسل ، واحتمل أكثر (٥) ، وسَنَّهُ مرتين وثلاثاً (٦) .
- ٤٥٦ - فلما سَنَّهُ مرة استدلنا على أنه لو كانت مرة لا يُجزئ (٧) - : لم يتوضأ مرة ويصلي ، وأن ما جاوز مرة اختياراً ، لا فرض في الوضوء (٨) لا يُجزئ (٩) أقل منه .

- (١) هنا في ب وج زيادة « قال القاضي » .
- (٢) زاد في ج « وأيدىكم إلى المراتق » ولم تذكر هنا في الأصل .
- (٣) في ب وج « يقع » مضارع ، بدل الماضي « وقع » وهو مخالف للأصل .
- (٤) في س وج زيادة « من مرة » وهي زيادة ليست من الأصل ، وقد كتبت فيه بين السطرين بخط آخر .
- (٥) ما بين القوسين جاء موضعه في الأصل في آخر السطر ، ولم يمكن قراءته ، وكتب في الهامش بجواره كلمة « وذلك » فثبت في إثباته هنا ما في النسخ المطبوعة . وأما الخطوطة المرفوعة على ابن جماعة فإن فيها « وهو أقل ما يقع » الخ ، والمعنى واحد .
- (٦) في ج « واحتمل أكثر من مرتين » . وأما في ب فانه لم يذكر فيها الجملة أصلاً ، وكلاهما مخالف للأصل .
- (٧) في ب « قال : وسَنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين وثلاثاً » وهو مخالف للأصل .
- (٨) في ب وج : « لا يُجزئ منه » وكلمة « منه » ليست في الأصل .
- (٩) « أن » هي المؤكدة المفتوحة الهزئة ، و « ما » موصولة : اسمها ، و « اختيار » خبرها . وهكذا كتب في الأصل على المصواب ، ويظهر أن مصححي س وب خفي عليهم المعنى ، فكتبوا الجملة هكذا : « وإنما جاوز مرة اختياراً لا فرضاً في الوضوء » وهو خطأ ظاهر .
- (١٠) في س « ولا يُجزئ » وزيادة الواو خطأ ، ومخالف للأصل . وإن كان قد ألحقها بعض الكاتنين في الأصل بين الكلمتين بشكل ظاهر الاصطلاح .

٤٥٧ - « وهذا مثل ما ذكرت من القرائن قبله : لو ترك »

الحديث فيه استغنى فيه بالكتاب ، وحين حكى الحديث فيه دل على اتباع الحديث كتاب الله .

٤٥٨ - « ولعلمهم إنما حكوا الحديث فيه لأن أكثر ما وصوا

رسول الله ثلاثا ، فأرادوا أن الوضوء ثلاثا اختيار ، لأنه واجب لا يجزئ أقل منه ، ولما ذكر منه في « أن » من وصا وضوءه هذا . وكان ثلاثا - : ثم صلى ركعتين لا يحدث نفسه فيهما غفر له « . فأرادوا طلب الفضل في الزيادة في الوضوء ، وكانت الزيادة فيه نافلة .

٤٥٩ - « وغسل رسول الله في الوضوء المرفقين والكعبين ،

وكانت الآية محتملة أن يكونا مغسولين وأن يكون مغسولا إلهما ، ولا يكونان مغسولين ، ولعلمهم حكوا الحديث إيانة لهذا أيضا .

٤٦٠ - « وأشبهُ الأمرين بظاهر الآية أن يكونا مغسولين .

(١) هنا في ب وج زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في ب « ولو ترك » زيادة واو السلف ، وهو خطأ في المتن ومخالف للأصل .

(٣) هنا في ب زيادة « قال » وفي ج « قال الشافعي » .

(٤) في ب « فيه » بدل « في » وهو غير جيد ومخالف للأصل ، وكلمة « منه » لم تذكر في النسخ المطبوعة ، وهي تاجية في الأصل ، والمراد : ولما ذكر من الحديث الخ .

(٥) في ب « غفر الله له » ، وهو مخالف للأصل : والحديث الذي أشار إليه الشافعي معروف من حديث عثمان بن عفان ، رواه الشافعي وأحمد والشيخان وغيرهم .

(٦) في ب وج « يكونا » والتي في الأصل « يكون » ثم كتب كاتب فيه حرق « نا » بين الواو والتوت ، وضرب على الثوب الأخيرة ، وهو تصرف من صافيه من غير دليل .

(٧) في ب « يكونا » وهو مخالف للأصل .

- ٤٦١ - وهذا^(١) يَبْكَانِ السُّنَّةَ مع يَابِ الْقُرْآنِ .
- ٤٦٢ - وسواءَ الْيَابِ فِي هَذَا وفيما قبله ، وَمُسْتَقَى^(٢) بِفَرْضِهِ بِالْقُرْآنِ^(٣) عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَخِطْفَانٍ عِنْدَ غَيْرِهِمْ .
- ٤٦٣ - وَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ فِي الْفُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ غُسْلَ^(٤) الْفَرْجِ وَالْوُضوءِ كَوُضوءِ الصَّلَاةِ ثُمَّ الْغُسْلُ ، فَكَذَلِكَ أَحْيَيْنَا أَنْ نَقْعَلَ .
- ٤٦٤ - وَلَمْ أَعْلَمْ خَالِفاً حَفِظْتُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنَّهُ كَيْفَ مَا جَاءَ بِفُسْلٍ^(٥) وَأَتَى عَلَى الْإِسْبَاغِ : أَجْزَأُهُ ، وَإِنْ اخْتَارُوا غَيْرَهُ . لِأَنَّ الْفَرْضَ الْفُسْلُ فِيهِ ، وَلَمْ يُحَدِّدْ تَحْدِيدَ الْوُضوءِ .
- ٤٦٥ - وَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ فِيهَا^(٦) يَجِبُ مِنْهُ الْوُضوءُ ، وَمَا الْجَنَابَةُ^(٧) الَّتِي يَجِبُ بِهَا الْفُسْلُ ، إِذْ لَمْ^(٨) يَكُنْ بِمَضَى ذَلِكَ مَنْصُوصاً فِي الْكِتَابِ .

- (١) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .
- (٢) في ب و ج « فهنا » وهو مختلف للأصل .
- (٣) في ب و ج « وسنني فيه » وكلة « فيه » ليست في الأصل .
- (٤) في ب « في القرآن » وهو مختلف للأصل وخطأ ، إِذْ أَنَّ الْأَعْلَى فِي الْمَعْنَى أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ بِالْقُرْآنِ متصفاً بقوله « سنني » لا بقوله « بفرضه » لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ اسْتَفْنَى فِي الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ بِالْكِتَابِ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ هُنَا أَنْ يَنْصَ عَلَى أَنَّهُ مَفْرُوضٌ بِالْكِتَابِ ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ بَسَاطَةِ الْقَوْلِ .
- (٥) ضبطنا كلمة « الفسل » الأولى بفتح النون ، وضبطنا هذه ، والتي ستأتي بهضمها : - أَيْبَاً لِعَبْثِ الْأَصْلِ ، وَكُلِّ جَائِزٍ ، كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي كُتُبِ الْفَنِّ وَغَيْرِهَا .
- (٦) هنا في ب و ج زيادة « قال الشافعي » .
- (٧) في ب و ج « يسئل » فعل مضارع ، وهو لا ينافي بكلام الشافعي وبلاغته . وَالْكَلِمَةُ وَاضِحَةٌ فِي الْأَصْلِ بِالْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ فِي أَوَّلِهَا ، وَضَبُّهَا بِالْجَمْرِ فِي آخِرِهَا .
- (٨) في ب « ما » بدل « قيا » وهو مختلف للأصل .
- (٩) في ب « وما » الْجَنَابَةُ « وهو خطأ » . ومختلف للأصل ، وفي ب « والجنابة » بخفف « ما » وهي ثابتة في الأصل .
- (١٠) في ج « إذا » بدل « إذ » وهو خطأ ومختلف للأصل .

الفرض^(١) المنصوص الذي دلت السنة

على أنه إنما أراد الخاص^(٢).

٤٥ ٤٦٦ - قال الله تبارك وتعالى : (يَسْتَفْتُونَكَ ، قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ^(٣) فِي الْكَلَالَةِ ، إِنْ امْرَأَةٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ، وَهُوَ يَرِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ^(٤)) .

٤٦٧ - وقال : (لِلرَّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ، وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ^(٥) ، مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ ، نَصِيبًا مَفْرُوضًا^(٦)) .

٤٦٨ - وقال : (وَلِلْأَبَوَيْنِ لِكُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الشُّدُسُ^(٧) مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرَثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ الشُّدُسُ ، مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ زَيْنَ آبَاؤِهِمْ^(٨)) .

(١) في النسخ المطبوعة « باب ملجاء في الفرض » وكلمة « باب » كتبت في الأصل بخط آخر وحشرت ، في فراغ قبل كلمة « الفرض » . وقوله « ملجاء » كتب بهاش الأصل بخط آخر أيضاً .

(٢) في النسخ المطبوعة « على أنه إنما أريد به الناس » وهو مخالف للأصل .

(٣) هنا في ج زيادة « قال القاضي » .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ » .

(٥) سورة النساء (٧٦) . وقد ذكرت الآية في ج ولكن ناسخها خطأ في أولها إذ جله « يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم في الكلالة » وهو خلط منه بين هذه الآية وبين الآية (١٢٧) من هذه السورة .

(٦) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى : نصيباً مفروضاً » .

(٧) سورة النساء (٧) .

(٨) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى قوله : يوصي بها أو دين » .

مِنْ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا حَكِيمًا. وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ
إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ، فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنِ مِنْ
بَعْدِ وَصِيَّةٍ يوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ^(١).

٤٦٩ - وقال: (وَلَكُمْ الرُّبْعُ^(٢)). مع آي الموارث كلها .

٤٧٠ - فدلَّت السنةُ على أن الله إنما^(٣) أرادَ من معنى له

الموارث ، من الإخوة والأخوات ، والولد والأقارب ، والوالدين
والأزواج ، وجميع من سُمي له فريضة في كتابه :- خاصًا من سُمي .

٤٧١ - وذلك أن يجتمع دينُ الوارث والموروث ، فلا يختلِفان ،

ويكونان من أهل دار المسلمين^(٤) ، ومن^(٥) له عقدٌ من المسلمين
يأتمنُّ به على ماله ودمه^(٦) ، أو يكونان من المشركين ، فيتوارثان بالشرك^(٧).

٤٧٢ - أخبرنا سفيان^(٨) عن الزهري^(٩) عن علي بن حسين

(١) سورة النساء (١١، ١٢) .

(٢) هذا إشارة إلى باقي الآية (١٢) من سورة النساء

(٣) هنا في ب وج زيادة « قال الشافعي »

(٤) كلمة « إنما » سقطت من س خطأ ، وهي ثابطة في الأصل .

(٥) في ج « ويكونان من أهل الإسلام » وفي النسخة للقروة على ابن جماعة « ويكونان
من المسلمين » وكلاهما خطأ ويختلف للأصل .

(٦) كتب بعض الكتّابين في الأصل ألفاً قبل الواو ، لقرأ « أو من » والمعنى على
الطيف بأو ، ولكن القى في الأصل المطف بالواو ، وهو جائز صحيح . وفي ب وج
« أو من » وهو يختلف للأصل .

(٧) في ب وج « دمه وماله » بالتقديم والتأخير ، وهو يختلف للأصل .

(٨) هنا في ج زيادة نصها : « قال الشافعي : الفرقة كلها شيء واحد ، يرث النصراني من
اليهودي ، واليهودي من المجوسي ، إلا المرتدة ، فانه لا يرث ولا يورث ، وماله فيه » .
وهذه الزيادة ليست في الأصل ، ولم تذكر في ب ولا س . ولكنها ثابطة في النسخة
للقروة على ابن جماعة ، ويظهر أنها هلت منها .

(٩) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(١٠) في ب وج زيادة « بن عيينة » ، وهي مكتوبة بمحاشة الأصل بخط آخر .

(١١) في ج « عن الزهري عن ابن شهاب » وهو خطأ ، لأن الزهري هو ابن شهاب .

عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله قال : « لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم »^(١) .

(١) عمرو : هو عمرو بن عثمان بن عفان ، ترجم له ابن سعد في الطبقات (٥ : ١١١ - ١١٢) وقال : « وكان حجة ، وله أحاديث » . وفي رواية مالك في الموطأ « عمر بن عثمان » أى بضم الهمزة (للموطأ من رواية يحيى : ٢ : ٥٩ ورواية أحمد ص ٣٢٠) وعمر بن عثمان ترجم له ابن سعد أيضاً (٥ : ١١٢) وقال : « وله دار بالمدينة ، وكان قليل الحديث » .

وقال السيوطي ، في شرح الموطأ عن ابن عبد البر قال : « مكنا قال مالك : عمر بن عثمان ، وسائر أصحاب ابن شهاب يقولون : عمرو بن عثمان ، ورواه ابن بكير عن مالك على الشك » ، قال : من عمر بن عثمان أو عمرو بن عثمان ، وقال ابن القاسم فيه : من عمرو بن عثمان ، والثابت عن مالك : عمر بن عثمان ، كما رواه يحيى وأكثر الرواة . وذكر ابن ميمون عن عبد الرحمن بن مهدى أنه قال له : قال لي مالك بن أنس : تراني لا أعرف عمر بن عمرو ؟ وهذه دار عمر وهذه دار عمرو ؟ ! قال ابن عبد البر : ولا خلاف في أن عثمان له وقد يسمى عمر ، وآخر يسمى عمرأ ، وإنما الاختلاف في هذا الحديث : هل هو لعمر أو لعمر ؟ فأصحاب ابن شهاب غير مالك يقولون فيه : عن عمرو بن عثمان ، ومالك يقول فيه : عمر بن عثمان ، وقد وثقه الشافعي ويحيى بن سعيد القطان على ذلك . فقال : هو عمر ، وأبى أن يرجع ، وقال : قد كان لعثمان ابن يقال له عمر ، وهذه داره . قال ابن عبد البر : ومالك لا يكاد يقاس به غيره حفظاً وإتقاناً ، لكن القلط لا يسلم منه أحد ، وأهل الحديث يأبون أن يكون في هذا الاستناد إلا عمرو بالواو . وقال على بن اللديني عن سفيان بن عيينة أنه قيل له : إن مالكا يقول في حديث [لا يرث المسلم الكافر] : عمر بن عثمان ؟ فقال سفيان : لقد سمعته من الزهري كما وكنا مرة ، وثقته منه ، فما قال إلا عمرو بن عثمان . قال ابن عبد البر : ومن تابع ابن عيينة على قوله [عمرو بن عثمان] سمر وابن جريج وعقيل ويونس وشعيب بن أبي حمزة والأوزاعي ، والجماعة أولى أن يعلم لها ، وكلهم يقول في هذا الحديث : [ولا الكافر المسلم] فأنصره مالك ، ولقد أحسن ابن وهب في هذا الحديث : رواه عن يونس ومالك جميعاً وقال : قال مالك : عمر ، وقال يونس : عمرو ، وقال أحمد بن زهير : خالف مالك الناس في هذا فقال : عمر بن عثمان » .

والحديث رواه الشافعي أيضاً في الأم (ج ٤ ص ٢) عن سفيان بن عيينة كما هنا ، ورواه عن مالك أيضاً ، وقال فيه « عمرو بن عثمان » وزاد في آخره « ولا الكافر المسلم » فلا أدري هل سمعه الشافعي بعد ذلك من مالك على الصواب مطولاً ، أو هنا من تصرف الناسخين والمقرئين في الأم ، كمثل الذي نرى هنا من تصرفهم في الرسالة ؟ ؟ .

والحديث رواه أيضاً أحمد عن ابن عيينة (٥ : ٢٠٠) وعن عبد الرزاق عن

- ٤٧٣ - « وَأَنْ يَكُونَ الْوَارِثُ وَالْمُورِثُ حُرَيْنِ مَعَ الْإِسْلَامِ .
 ٤٧٤ - « أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ ^(٣) عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ
 أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : « مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ ^(٤) فَأُلْهِ لِلْبَائِعِ ، إِلَّا أَنْ
 يَشْتَرِطَةَ الْمُبْتَاعِ ^(٥) » .

٤٧٥ - قال ^(٦) : فَلَمَّا كَانَ يَتَنَا فِي سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ أَنَّ الْعَبْدَ
 لَا يَمْلِكُ مَالًا ، وَأَنْ مَا مَلَكَ الْعَبْدُ فَإِنَّمَا يَمْلِكُهُ لِسَيِّدِهِ ^(٧) ، وَأَنْ اسْمَ
 الْمَالِ لَهُ إِنَّمَا هُوَ إِضَافَةٌ إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ فِي يَدَيْهِ ، لِأَنَّهُ ^(٨) مَالَتُهُ ، وَلَا يَكُونُ
 مَالَكًا لَهُ وَهُوَ لَا يَمْلِكُ نَفْسَهُ ^(٩) ، وَهُوَ مَمْلُوكٌ ، يُبَاعُ وَيُوهَبُ وَيُورَثُ ،

-
- ابن جريج (٢٠٨) وعن محمد بن جعفر عن معمر (٢٠٩) كلهم عن الزهري بهذا ،
 ورواه أيضا (٥ : ٢٠٢) عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري وفيه قصة ، ورواه
 أيضا (٥ : ٢٠٨) عن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك كرواية للوطأ . وقد رواه
 أيضا أصحاب الكتب الستة وغيرهم .
 (١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
 (٢) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » ، وهذه الزيادة مكتوبة بحاشية الأصل بخط جديد .
 (٣) في ج « سفيان بن عيينة » وكلمة « سفيان » ليست في الأصل .
 (٤) في س و ب « له مال » بدون الواو ، وهي تاجئة في الأصل .
 (٥) الحديث رواه الشافعي في الأم (٤ : ٣) بهذا الاستاد ، ورواه أحمد (رقم ٤٥٥٢ ج ٢ ص ٩) عن سفيان بن عيينة كذلك ، ورواه في مواضع أخر ، ورواه أيضا
 أصحاب الكتب الستة .
 (٦) في النسخ الثلاث المطبوعة « قال الشافعي » وهو مخالف للأصل ، وكلمة « قال »
 مكتوبة فيه بين السطرين بخطه .
 (٧) في س « فأما يملكه السيد لبيد » وكلمة « السيد » ليست في الأصل ولا في
 سائر النسخ .
 (٨) في س « لا لأنه » وزيادة اللام مخالفة للأصل ، وإن كانت ملحقمة فيه بالألف بخط
 آخر ظاهر الاصطناع .
 (٩) هنا في س زيادة « وكيف يملك نفسه » وهي ليست في الأصل ولا في سائر النسخ .

وكان ^(١) الله إنما تَقَلَّ مِلْكَ الْمُوتَى ^(٢) إِلَى الْأَحْيَاءِ ، فَلَكَوْا مِنْهَا مَا كَانَ لِلْمُوتَى مَالِكِينَ ، وَإِنْ كَانَ الْعَبْدُ أَبَا أَوْ غَيْرَهُ مِمَّنْ تُمِيتُ لَهُ فَرِيضَةٌ ، فَكَانَ ^(٣) لَوْ أُعْطِيَتْهَا مَلِكُهَا سَيِّدُهُ عَلَيْهِ ، لَمْ يَكُنِ السَّيِّدُ بِأَبِي الْمَيِّتِ وَلَا وَارِثًا تُمِيتُ لَهُ فَرِيضَةٌ - : فَكَانُوا أُعْطِيَ الْعَبْدَ بِأَنَّهُ أَبٌ لِنَحْنُ أُعْطَيْنَا السَّيِّدَ الَّذِي لَا فَرِيضَةَ لَهُ ، فَوَرَّثْنَا غَيْرَ مِنْ وَرَثَةِ اللَّهِ . فَلَمْ نُؤَرِّثْ عَبْدًا لَمَّا وَصَفْتُ ، وَلَا أَحَدًا لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ الْحَرِيَّةُ وَالْإِسْلَامُ وَالْبِرَاءَةُ مِنَ الْقَتْلِ ، حَتَّى لَا يَكُونَ قَاتِلًا .

٤٧٦ - ^(١) وَذَلِكَ أَنَّهُ رَوَى ^(٢) مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صَمْرُو بْنِ شُعَيْبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : « لَيْسَ لِقَاتِلٍ شَيْءٌ » ^(٣) .

- (١) فِي ج « فَكَانَ » وَهُوَ غَخَافٌ لِلْأَصْلِ .
- (٢) فِي ج « تَقَلَّ مِلْكَ الْمُوتَى » وَزِيَادَةُ « مِيرَاثَ » غَخَافَةٌ لِلْأَصْلِ .
- (٣) فِي ب « وَكَانَ » وَهُوَ غَخَافٌ لِلْأَصْلِ .
- (٤) حَنَا فِي ج زِيَادَةُ « قَالَ الثَّانِي » .
- (٥) فِي ب « أَخْبَرَنَا » بِذَلِكَ « رَوَى » وَهُوَ غَخَافٌ لِلْأَصْلِ .
- (٦) الْحَدِيثُ فِي الْمَوْطَأِ مَطْوُلاً فِيهِ قِصَّةُ (٣ : ٢٠) وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ صَمْرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ ، وَهُوَ مُتَقَطِعٌ ، لِأَنَّهُ عَمْرٌ أَلَمْ يَدْرِكْ عَمْرَ . وَرَوَى أَحَدُ قِيَامِ الْمُسْنَدِ (رَقْم ٣٤٧ ج ١ ص ٤١) قِطْعَةً مِنْهُ عَنْ حُثَيْمٍ ، وَزَيْدٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ قَالَ عَمْرٌ : « لَوْلَا أَنِّي صَمْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَيْسَ لِقَاتِلٍ شَيْءٌ » : لَوْ رَجَعْتُكَ ، قَالَ : وَدَعَا خَالَ الْقَتْلِ فَأَعْطَاهُ الْإِثْلَ . وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ مُتَقَطِعَةٌ أَيْضًا ، وَفِيهَا خَطَأٌ فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ . وَرَوَى أَيْضًا قَوْلُهُ « لَا يَرِثُ الْقَاتِلُ » وَجَمَلُهُ مَوْثُوقٌ مِنْ كَلَامِ عَمْرِو (رَقْم ٣٤٦) فَرَوَاهُ مِنْ أَبِي النَّفَرِ أَسَدُ بْنُ عَمْرِو قَالَ « أَرَاهُ عَنْ حِجَابٍ » يَتَنَبَّأُ بِأَرْطَاةٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَمْرِو . وَهُوَ إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ ، لِضَعْفِ أَسَدُ بْنُ عَمْرِو ، وَلِتَرَدُّهُ فِي أَنَّهُ عَنْ الْحِجَابِ . وَرَوَى أَيْضًا (رَقْم ٣٤٨) عَنْ يَحْيَى بْنِ إِسْرَافِيلَ بْنِ سَمْعَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ « حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي نَجِيحٍ وَعَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ كَلَامًا عَنْ مُجَاهِدِ بْنِ جَبْرِ » فَذَكَرَ الْحَدِيثَ عَنْ عَمْرِو ، وَقَالَ فِيهِ : « صَمْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَيْسَ لِقَاتِلٍ شَيْءٌ » . وَهَذَا أَيْضًا مُتَقَطِعٌ ، لِأَنَّهُ مُجَاهِدٌ أَلَمْ يَدْرِكْ عَمْرَ .

٤٧٧ - (١) فلم تُورَثَ قَاتِلَا مَنْ قَتَلَ . وكان أخفُّ حالِ القاتلِ
عمداً أن يُمنَعَ الميراثَ عقوبةً ، مع تعرضِ سخطِ الله ، أن يُمنَعَ ميراثُ
من عصى الله بالقتل .

٤٧٨ - (٢) وما وصفتُ - من ألا (٣) يرثَ المسلمُ إلا مسلماً
حرّاً (٤) غيرَ قاتلٍ عمداً - : (٥) مالاَ اختلافَ فيه بين أحدٍ من أهل العلم
حفظتُ عنه يبلدنا ولا غيره (٦) .

٤٧٩ - (٧) وفي اجتماعهم (٨) على ما وصفنا من هذا حجةٌ تُلزمهم (٩)

وروى أبو داود في سننه (٤ : ٣١٣ - ٣١٤) من طريقِ محمد بن راشد عن
سليمان بن موسى عن عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده حديثاً طويلاً في الديات ، وفي
آخره : « وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليس للقاتل شيء » ، وإذ لم يكن له
وارث فوارثه أقرب الناس إليه ولا يرث القاتل شيئاً . وهذا إسناد صحيح . وقد
روى أحمد قطعاً من هذا الحديث من طريقِ محمد بن راشد بهذا الإسناد في مواضع من
سننه ، ولكن لم يرو فيه هذه القطعة التي ذكرنا . وانظر أيضاً سنن الترمذي
(٢ : ١٤) وسنن ابن ماجه (٢ : ٧٤ و ٨٦) وثيل الأوطار (٦ : ١٩٤ - ١٩٦)
والسنن الكبرى للبيهقي (٦ : ٢١٩ - ٢٢١) .

(١) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » . وفي ب « قال الشافعي : لما بلغنا أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال : ليس للقاتل شيء - : لم نُورثَ » الخ . وكل ذلك
مخالف للأصل .

(٢) هنا في ب وج زيادة « قال الشافعي » .

(٣) هكذا رسمت في الأصل « ألا » لحفظنا على رسمه . وفي ب « أنه لا » وهو
مخالف للأصل .

(٤) في ج « المسلم الحر » وهو مخالف للأصل وغير جيد في سياق الكلام .

(٥) في ب « مما » بدل « ما » وهو مخالف للأصل .

(٦) في ب « ولا في غيره » وزيادة « في » خلاف للأصل .

(٧) في ج « إجماعهم » وهو مخالف للأصل .

(٨) جابر أن يكون مضارع الثلاثي أو الرباعي . وفي ج « يلزمهم » بالصيغة ، وهو خطأ
ومخالف للأصل .

أَلَّا يَتَفَرَّقُوا فِي شَيْءٍ مِنْ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ، بَأَنَّ^(١) سُنَنَ رَسُولِ اللَّهِ إِذَا قَامَتْ هَذَا الْمَقَامَ فِيمَا لِلَّهِ فِيهِ فَرَضٌ مَنْصُوصٌ ، فَدَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ عَلَى بَعْضٍ مِنْ لَزِمَةِ اسْمِ ذَلِكَ الْفَرَضِ دُونَ بَعْضٍ - :كَانَتْ فِيمَا كَانَ مِثْلَهُ مِنَ الْقُرْآنِ : هَكَذَا ، وَكَانَتْ فِيمَا سَنَّ النَّبِيُّ^(ص) فِيمَا لَيْسَ فِيهِ لِلَّهِ^(٢) حُكْمٌ مَنْصُوصٌ : هَكَذَا .

- ٤٨٠ - وَأُولَى^(٣) أَنْ لَا يَشُكَّ عَالَمٌ فِي لُزُومِهَا ، وَأَنْ يَعْلَمَ أَنَّ أَحْكَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَحْكَامَ رَسُولِهِ لَا تَخْتَلِفُ ، وَأَنَّهَا تَجْرِي عَلَى مِثَالٍ وَاحِدٍ . ٤٦
- ٤٨١ - ^(٤) قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بَالِبًا ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ^(٥)) .
- ٤٨٢ - وَقَالَ : (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا^(٦)) ، وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا^(٧)) .
- ٤٨٣ - ^(٨) وَنَهَى^(٩) رَسُولُ اللَّهِ^(١٠) عَنْ يَبُوعٍ تَرَاضِي بِهَا الْمَتْبَاعَانِ ،

(١) فِي « هَذَا » وَفِي « لَأَنَّ » وَكُلُّهَا خِلَافٌ لِلْأَصْلِ ، وَأَبْنَاءُ التَّحْقِيلِ .
 (٢) فِي « رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .
 (٣) فِي « وَجَدْتُهُ » بِالضَّمِّ وَالْأَخِيرِ ، وَهُوَ خِلَافٌ لِلْأَصْلِ .
 (٤) فِي « وَأُولَى » وَهُوَ خِلَافٌ لِلْأَصْلِ .
 (٥) هَذَا فِي « زِيَادَةِ » قَالَ الشَّافِعِيُّ « .
 (٦) فِي الْأَصْلِ إِلَى هَذَا ، ثُمَّ قَالَ « الْآيَةُ » .
 (٧) سُورَةُ النِّسَاءِ (٢٩) .
 (٨) سُورَةُ الْبَقَرَةِ (٢٧٥) .
 (٩) هَذَا فِي « وَجَدْتُهُ زِيَادَةً » قَالَ الشَّافِعِيُّ « .
 (١٠) فِي « نَهَى » وَهُوَ خِلَافٌ لِلْأَصْلِ .

فَضَرَمَتْ ، مِثْلُ النَّهْبِ ^(١) بِالنَّهْبِ إِلَّا مِثْلًا بَعَثَ ، وَمِثْلُ النَّهْبِ
بِالْوَرَقِ وَأَحَدُهَا ^(٢) قَدَّ ^(٣) وَالْآخَرُ نَسِيَّةٌ ^(٤) ، وَمَا كَانَ فِي مَعْنَى
هَذَا ^(٥) ، مِمَّا لَيْسَ فِي التَّبَائِعِ بِهِ ^(٦) مَخَاطَرَةٌ ، وَلَا أَمْرٌ يَجْهَلُ الْبَائِعُ
وَالْمُشْتَرَى .

٤٨٤ - فَدَلَّتِ السَّنَةُ عَلَى أَنَّ اللَّهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ أَرَادَ بِإِحْلَالِ الْبَيْعِ
مَا لَمْ يُحَرِّمْ مِنْهُ ، دُونَ مَا حَرَّمَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ .

٤٨٥ - ثُمَّ كَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ فِي يَوْمٍ هَذَا سُنَّةٌ ^(٧) ، مِنْهَا :

- (١) فِي « مِثْلِ بَيْعِ الْقَهْبِ » وَكَلِمَةُ « بَيْع » زِيَادَةٌ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .
- (٢) فِي « وَج » « أَحَدُهَا » بِحَذْفِ الْوَاوِ ، وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ .
- (٣) فِي « قَدَّ » بِالنَّصْبِ ، وَهُوَ خَطَأٌ ، وَيُظْهَرُ أَنَّهُ خَطَأٌ مَطْبُوعِي .
- (٤) هَكَذَا ضَبَطَتْ ، فِي الْأَصْلِ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ وَبِدُونِ هَمْزَةٍ ، وَهِيَ « النَّسِيَّةُ » بِالْهَمْزَةِ . وَتَسْبِيحُهَا جَائِزٌ مَعْرُوفٌ ، كَمَا فِي « خَطِيئَةٍ وَخَطِيئَةٍ » . وَقَدْ قَرَأَ وَرَشٌ وَأَبُو جَعْفَرٍ : (لَمَّا النَّسِيَّةُ) [سُورَةُ التَّوْبَةِ ٣٧] بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ ، وَانْظُرِ التَّيْسِيرَ لِأَبِي عَمْرٍو الْبَاهِي (ص ١١٨ طَبْعَةُ الْأَلَمَانَ بِالْأَسْتَاةِ) وَالْفَرَّاحِي (ص ٣٩٨) .
- (٥) فِي « فِي هَذَا الْمَعْنَى » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .
- (٦) فِي « فِيهِ » بِحَذْفِ « هِ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .
- (٧) هَكَذَا كَتَبَتْ « سُنَّةً » فِي الْأَصْلِ بِالْأَلْفِ مَنْصُوبَةٍ . وَقَدْ مَضَى فِي الْفَقْرَةِ (٣٠٧) أَنَّ قَالِ الشَّافِعِي « فَكَانَ مِمَّا أَتَى فِي رُوعِهِ سُنَّتُهُ » وَضَبَطَ الرَّيْبِي فِي الْأَصْلِ كَلِمَةَ « سُنَّتُهُ » بِالنَّصْبِ ، وَوَجَّهْنَا ذَلِكَ هُنَا بِإِحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ « مِنْ » فِي « مِمَّا » زَائِدَةً ، وَمَضَى أَيْضًا فِي الْفَقْرَةِ (رَقْمُ ٣٤٥) حَدِيثَ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَفِيهِ « كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ » وَقَدْ جَاءَ فِي الْأَصْلِ مَكْتُوبًا بِالنَّصْبِ « عَهْدًا » فَوَضَعَ بِجَوَارِ الْبَالِ أَلْفٌ عَلَيْهَا فَتَحَنَّنَ ، وَقَدْ ظَنَنْتُ أَوَّلًا أَنَّهُمَا عَلَامَةٌ عَلَى الْإِنَاءِ الْأَلْفِ ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لِي أَنَّهُمَا فَتَحَنَّنَ ، وَضَعْنَا تَأْكِيدًا لِنَسْبِ الْكَلِمَةِ ، وَلَمْ أَسْتَطِعِ التَّصْلِيحَ عَلَى ذَلِكَ هُنَا ، وَإِنَّمَا أَشْرَفْتُ إِلَى مَا هُنَا قَطْعًا ، إِذْ لَمْ أَدْرِكْ ذَلِكَ إِلَّا عِنْدَ التَّصْحِيحِ الْمَطْبُوعِيِّ ، وَكَذَلِكَ مَضَى فِي الْفَقْرَةِ (رَقْمُ ٤٤٠) قَوْلُهُ « وَقَدْ كَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ فِي هَذَا سُنَّةٌ » بِالنَّصْبِ ، وَالتَّوْجِيهِ الَّذِي وَجَّهْنَا بِهِ قَوْلَهُ « فَكَانَ مِمَّا أَتَى فِي رُوعِهِ سُنَّتُهُ » : لَا يَصْلُحُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ . وَمِنْ الْبَيِّنِ جَدًّا أَنَّ يَكُونُ هَذَا كَلِمَةً خَطَأً فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ عَلَى اخْتِلَافِ سِيَاقِ الْكَلَامِ فِيهَا ، وَالْأَصْلُ دَقِيقٌ جَدًّا فِي تَصْحِيحِهِ ، إِلَّا مَا لَا يَخْلُو مِنْهُ كِتَابُ ، وَالشَّافِعِيُّ لِنَتِهِ يَجْعَلُ بِهَا . وَالَّذِي يَدْعُو أَنْ تَكُونَ هُنَاكَ لَفْظٌ غَرِيبٌ لَمْ تَقُلْ فِي كِتَابِ الرِّبَا ، مِنْ

العبدُ يُباع وقد دَلَسَ البائعُ المشتريَ^(١) بسببٍ ، فلمشتري رَدُّه ، وله الخراجُ بضمانه . ومنها : أن من باع عبداً وله^(٢) مالٌ فالله للبائع إلا أن يشترطه المبتاعُ . ومنها^(٣) : من باع نخلاً قد أُبْرِتَ^(٤) فثمرها^(٥) للبائع إلا أن يشترط^(٦) للمبتاعُ - : لَزِمَ^(٧) الناسَ الأخذُ بها ، بما أَرَزَمَهُمُ اللهُ من الاتِّهاءِ إلى أمره .

-
- اللغات الثلاثة : إما تنصب مفعول « كان » كما قلت لنا لثمة في نصب مفعول « أن » وإما تعتبر الظرف اسماء لها ، لا خيراً مقدماً على الاسم ، ويكون كلام الشافعي في هذه النواضع - في الرسالة - شاهداً لذلك ، كما استشهدوا على أغرب منه بحروف من الفصحى أو النثر ، ليس غلطاً بأوثق من هذا النقل . والله أعلم .
- والظاهر عندي هو الوجه الأول : أنه ينصب مفعول « كان » ، لأنه لو كان قوله « سنناً » خيراً ، على الوجه الثاني : لم تلتحق علامة التأنيث بالفعل .
- (١) في النسخ المطبوعة « المشتري » وفي الأصل كما هنا « المشتري » ثم جاء بعض السكاكيتين فوصل الألف باللام بشكل ظاهراً لاصطناع ، لقرأ « المشتري » وهو تصرف خاطئ ، فإن « المشتري » مفعول « دلس » والفعل متعدٍ ، فلو كان الأصل « للمشتري » لقال بعد ذلك « هيا » ليكون مفعول الفعل .
- (٢) في ب « له » بدون الواو ، وهو مخالف للأصل .
- (٣) في النسخ المطبوعة زيادة « أن » وهي مكتوبة في الأصل بين السطرين بخط آخر .
- (٤) تأييد التحل تقيمه ، يقال : نخلة مؤبرة ، مثل مأبورة . فالنخل يستعمل تلابياً وبالتصنيف بمعنى واحد .
- (٥) في ب « ثمرتها » وهو مخالف للأصل وإن كان موافقاً لبعض الروايات في لفظ الحديث ، انظر فتح الباري (٤ : ٣٣٥ - ٣٣٦ و ٣٧ : ٢٢٦) وما في الأصل موافق لفظ للوطأ (٢ : ١٢٤) .
- (٦) في س و ج « يشترطه » وفي ب « يشترطها » وكلها مخالف للأصل .
- (٧) في ب « فزِمَ » وهو مخالف للأصل ، وخطأ ، لأن الجملة صفة لقوله « سنناً » في أول هذه الفقرة .

(١) مجمل الفرائض

٤٨٦. — (٢) قال الله تبارك وتعالى : (إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى
الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ^(٣)) .
٤٨٧. — وقال : (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ^(٤)) .
٤٨٨. — وقال لنبيه : (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ
وَيُزَكِّيهِمْ بِهَا ^(٥)) .
٤٨٩. — وقال : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ^(٦) مَنْ اسْتَطَاعَ
إِلَيْهِ سَبِيلًا ^(٧)) .
٤٩٠. — قال الشافعي ^(٨) : أَحْكَمَ ^(٩) اللَّهُ فَرَضَهُ ^(١٠) فِي كِتَابِهِ

(١) في ج زيادة كلمة «باب» وليست في الأصل . وفي كل النسخ المطبوعة بعد قوله « مجمل
الفرائض » زيادة «التي أحكم الله سبحانه فرضها بكتابه» ، وبين كيف فرضها على لسان
نبيه صلى الله عليه وسلم . وهذه الزيادة مكتوبة بخطي الأصل بخط آخر قديم ،
ولعلها من بعض العلماء الذين قرؤوا الرسالة ، ورأوا أن العنوان لـباب غير كاف ،
فأوضحوه بما فهموا من مراد الشافعي في الباب .

(٢) هنا في س وج زيادة « قال الشافعي » .

(٣) سورة النساء (١٠٣) .

(٤) سورة البقرة (٤٣) و ٨٣ و ١١٠ وفي مواضع كثيرة من القرآن .

(٥) سورة التوبة (١٠٣) .

(٦) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٧) سورة آل عمران (٩٧) .

(٨) قوله « قال الشافعي » لم يذكر ، في س مع أنه ثابت في الأصل ، ومع أنه يزداد فيها
كثيراً في مواضع لم يكن ثابراً فيها .

(٩) في النسخ المطبوعة « فأحكم » والتي في الأصل « أحكم » ثم زاد بعض قارئيه « فأ »

في فراغ بين ياء « الشافعي » والألف ، فصارت « فأحكم » فلم يحسن كتابتها ما صنع .

(١٠) في س هنا زيادة « وبين كيف فرضه » وهي زيادة ليست في الأصل ، ولا معنى لها ،

إذ هي تكرار لما يأتي .

في الصلاة والزكاة والحج ، وبين كيف قرَضَهُ على لسان نبيه .

٤٩١ - فأخبر رسول الله أن عَدَدَ الصلوات المفروضات خمسٌ ، وأخبر أن عَدَدَ الظهر والعصر والمشاء في الحَضَر : أربعٌ أربعٌ ، وعَدَدَ المغرب ثلاثٌ ، وعَدَدَ الصبح ركعتان .

٤٩٢ - وسنَّ فيها كلها قراءةً ، وسنَّ أن الجهر منها ^(١) بالقراءة في المغرب والمشاء والصبح ، وأن الخافتة بالقراءة في الظهر والعصر .

٤٩٣ - وسنَّ أن الفرض في الدخول في كل صلاة بتكبيرٍ ، والخروج ^(٢) منها بتسليمٍ ، وأنه يُؤْتَى فيها بتكبيرٍ ثم قراءة ثم ركوع ثم سجدةٍ بعد الركوع ، وما سوى هذا من حدودها .

٤٩٤ - وسنَّ في صلاة السفر قصرًا كُلَّمَا كان ^(٣) أربعًا من الصلوات ، إن شاء المسافر ، وإثبات المغرب والصبح على حالهما في الحَضَر ^(٤) .

٤٩٥ - وأنها كلها إلى القبلة ، مسافرًا كان أو مقيمًا ، إلا في حالٍ من الخوف واحتج .

(١) في النسخ المطبوعة « فيها » وهي في الأصل « منها » ثم غيرها بعض القارئ تقييداً ظاهراً ، فأرجنا الكلمة إلى ما كانت عليه في الأصل .

(٢) في ب « وأن الخروج » وكلمة « أن » ليست في الأصل .

(٣) في النسخ المطبوعة « قصر كل ما كان » بإضافة « قصر » إلى « كل » وما هنا هو الذي في الأصل ، والألف في « قصرًا » تاجية فيه ، ثم حلول بعض تارثيه بحوا ، ولكن بقي أثرها واضحاً . وهي تاجية أيضاً في النسخة المفرودة على ابن جماعة .

(٤) في ج « في الحضر والسفر » وفي ب « في الحضر وفي السفر » والزيادة فيها ليست في الأصل ، وهي خطأ ، إذ المراد الإخبار عن حال السفر أن المغرب والصبح يُتَمَّ فيهما على حالهما في الحضر ، كما عوِّض عن سباق الكلام .

٤٩٦ - وَسَنَّ أَنْ النَّوَافِلَ فِي مِثْلِ حَالِهَا : لَا تَحِلُّ إِلَّا بِطُهُورٍ ،
وَلَا تَجُوزُ إِلَّا بِقِرَاءَةٍ ، وَمَا تَجُوزُ بِهِ الْمَكْتُوبَاتُ مِنَ السُّجُودِ وَالرُّكُوعِ
وَاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ فِي الْحَضَرِ وَفِي الْأَرْضِ وَفِي السَّفَرِ ، وَأَنَّ لِلرَّاكِبِ أَنْ
يُصَلِّيَ فِي النَّافِلَةِ ^(١) حَيْثُ ^(٢) تَوَجَّهَتْ بِهِ دَابَّتُهُ .

٤٩٧ - ^(٣) أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَثْبٍ عَنْ عُمَانَ
٤٧ بَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُرَّاقَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ^(٤) « أَنَّ سَوَلَ اللَّهِ فِي غَزْوَةِ
بَنِي أُمَيَّارٍ كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ مُتَوَجِّهًا قِبَلَ الْمَشْرِقِ ^(٥) » .
٤٩٨ - ^(٦) أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ
جَابِرِ عَنِ النَّبِيِّ : مِثْلَ مَعْنَاهُ ، لَا أُدْرِي أَسَمِّي ^(٧) بَنِي أُمَيَّارٍ أَوْ لَا ^(٨) ؟
أَوْ قَالَ : « صَلَّى فِي سَفَرٍ ^(٩) » .

(١) فِي س وَ ج « أَنْ يُصَلِّيَ فِي السَّفَرِ النَّافِلَةَ » وَفِي س « أَنْ يُصَلِّيَ النَّافِلَةَ » وَكُلُّ ذَلِكَ
مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٢) فِي ج « حَيْثُ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٣) هُنَا فِي ج زِيَادَةٌ « قَالَ الثَّانِي » .

(٤) لَمْ يَذْكُرْ فِي س قَوْلَهُ « بَنِ عَبْدِ اللَّهِ » .

(٥) خَصَى الْكَلَامَ عَلَى الْحَدِيثِ فِي رَقْمِ (٢٧٠) .

(٦) فِي النُّسخِ لِلطَّبْعَةِ زِيَادَةٌ « بَنِ خَالِدٍ » وَهِيَ مَكْتُوبَةٌ بِمَاشِيَةِ الأَصْلِ بِخَطِّ آخِرٍ . وَمُسْلِمٌ
هُوَ ابْنُ خَالِدِ بْنِ فَرُّوخَةَ أَبُو خَالِدٍ الزُّنْجِيُّ السُّكِّي الْقُتَيْبِيُّ ، وَهُوَ الَّذِي تَعَلَّمَ مِنْهُ الثَّانِي
الْفَقْهَ قَبْلَ أَنْ يَلْقَى مَالِكًا .

(٧) فِي ج « أَسْمَاءُ » وَهُوَ خَطَأٌ .

(٨) قَوْلُهُ « أَوْ لَا » لَمْ يَذْكُرْ فِي س وَ ج وَهُوَ ثَابِتٌ فِي الأَصْلِ .

(٩) فِي ج « فِي سَفَرِهِ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ . وَقَالَ الثَّانِي فِي الأَمِّ (١ : ٨٤) : « أَخْبَرَنَا

عَبْدُ الْحَمِيدِ مِنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يُصَلِّي وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ - : التَّوَافُلُ فِي كُلِّ جِهَةٍ » .

٤٩٩ - «وَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ فِي صَلَاةِ الْأَعْيَادِ وَالِاسْتِسْقَاءِ سَنَةً الصَّلَاةِ فِي عِدَدِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَسَنَّ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ فَزَادَ فِيهَا رُكْعَةً عَلَى رُكُوعِ الصَّلَاةِ، فَجَعَلَ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ رَكْعَتَيْنِ.

٥٠٠ - قَالَ «أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ ثَمَرَةَ^(١) عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ^(٢).

٥٠١ - وَأَخْبَرَنَا «مَالِكٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ^(٣).

٥٠٢ - قَالَ «مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ^(٤) مِثْلَهُ.

٥٠٣ - قَالَ «مَالِكٌ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، صَلَاةُ النَّبِيِّ^(٥) بِلَفْظٍ مُخْتَلَفٍ، وَاجْتَمَعَ فِي حَدِيثَيْهَا مَعًا عَلَى أَنَّهُ صَلَّى صَلَاةَ الْكُسُوفِ رَكْعَتَيْنِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ رَكْعَتَيْنِ^(٦).

(١) هنا في ب وج زيادة «قال الشافعي».

(٢) في ج «على عدد ركوع» وكلمة «عدد» ليست في الأصل.

(٣) كلمة «قال» ليست في س و ب وهي تاجية بحاشية الأصل بخط صغير، ولكنه نفس خط الأصل.

(٤) في النسخ المطبوعة زيادة «بنت عبد الرحمن» وهي تاجية بحاشية الأصل بخط جديد.

(٥) في ج «عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم» وفي ب «عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله» وكلاهما مخالف للأصل.

(٦) في النسخ المطبوعة «وأخبرناه» وهذا الضمير للزاد ليس في الأصل.

(٧) كلمة «قال» في اللوحيين لم تذكر في النسخ المطبوعة، وهي تاجية بحاشية الأصل، كالتي مضت في رقم (٥٠٠).

(٨) في س و ب «واجتمعا» وهي في الأصل بالعين للفرقة، ثم أصلها أحد القاريين فألحق بالعين ألفاً وشرب على أصلها بخطين صغيرين.

(٩) لم يسق الشافعي ألفاظ الأحاديث الثلاثة، ولاداعي للإطالة بذكرها، وهي في الموطأ بهذه.

٥٠٤ - ^(١) وقال الله ^(٢) في الصلاة : (إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى
لِلْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ^(٣)) .

٥٠٥ - فَبَيَّنَ رَسُولُ اللَّهِ عَنْ اللَّهِ تِلْكَ الْمَوَاقِيتَ . وَصَلَّى الصَّلَاةَ
لَوْحَتِهَا ، فُحْصِرَ يَوْمَ الْأَحْزَابِ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الصَّلَاةِ فِي وَقْتِهَا ، فَأَخَّرَهَا
لِلْعَدْرِ ، حَتَّى صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ فِي مَقَامٍ وَاحِدٍ .

٥٠٦ - ^(٤) أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي فُدَيْكٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ
عَنِ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ ^(٥) عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « حُبِسْنَا يَوْمَ
الْمُتَدِّقِ مِنَ الصَّلَاةِ ، حَتَّى كَانَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ بِهَيْوَيِّ مِنَ اللَّيْلِ ^(٦) ، حَتَّى
كُفِينَا ، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ (وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ ، وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا
عَزِيزًا ^(٧)) فَبَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَلَاً فَأَمَرَهُ فَأَقَامَ الظُّهْرَ فَصَلَّاهَا ،

الأسانيد (١ : ١٩٤ - ١٩٦) وكذلك رواها الشافعي في الأم عن مالك (١ :
٢١٤ - ٢١٥) ولكنه ذكر حديث ابن عباس بطوله ، واخصر حديث حمزة عن
ماتية ، ولم يذكر لفظ حديث عروة عنها ، ولكنه قال « مثله » . وهذه الأحاديث
صاح ، رواها الشيخان وغيرها .

- (١) غنا في ج زيادة « قال الشافعي » .
- (٢) لفظ الجلالة لم يذكر في ب .
- (٣) سورة النساء (١٠٣) .
- (٤) في النسخ للطبوعة زيادة « المحدثي » وهي مكتوبة بحاشية الأصل بخط غير خطه .
- (٥) « الهوى » بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد الياء ، وأصله السقوط ، والمراد المين
الطويل من الزمان ، وقيل هو يجلس بالليل ، ويميز ضم الهاء أيضاً ، كما قلناه في
السان عن ابن سبيد ، وكما نس عليه صاحب القاموس .
- (٦) سورة الأحزاب (٢٥) .
- (٧) في النسخ للطبوعة « قال فبدأ » وكلمة « قال » مكتوبة بين السطور بخط جديد .

فَأَحْسَنَ صَلَاتِهَا ، كما كان يصلها في وقتها ، ثم أقام العصر فصلها
هكذا^(١) ، ثم أقام المغرب فصلها كذلك ، ثم أقام المساء فصلها
كذلك أيضاً ، قال : وذلك قبل أن يُنزل^(٢) في صلاة الخوف
(فَرَجَالاً أَوْ رُكْبَاناً^(٣)) .

٥٠٧ - قال^(٤) : فَيَنْ أَوْ سَعِيدٌ أَنْ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُنْزَلَ اللَّهُ
عَلَى النَّبِيِّ الْآيَةُ الَّتِي ذُكِرَتْ^(٥) فِيهَا صَلَاةُ الْخَوْفِ^(٦) .

٥٠٨ - ^(٧) وَالْآيَةُ الَّتِي ذُكِرَ فِيهَا صَلَاةُ الْخَوْفِ قَوْلُ اللَّهِ :
(وَإِذَا صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلْيَسْ عَلَيْنَكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تُقْصِرُوا مِنَ
الصَّلَاةِ^(٨)) إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ، إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا

(١) في س و ج « كذلك » بدل « هكذا » وهو مخالف للأصل .
(٢) « ينزل » ضبط ، في الأصل ضم حرف المضارعة ، فيكون مبنياً للمفعول ، ونائب
الفاعل قوله « فرجالاً أو ركبانا » على الحكاية . وفي س و ج « ينزل الله » وفي س
« قبل أن ينزل الله عز وجل على نبيه صلى الله عليه وسلم » . وهذه الزيادات ليست
في الأصل .

(٣) سورة البقرة (٢٣٩) وفي الفسخ المطبوعة « فان ختم فرجالاً أو ركبانا » وهو تكميل
من الناسخين ، لأن قوله « فان ختم » لم يذكر في الأصل .

والحديث رواه الشافعي أيضاً في الأم بهذا الإسناد (١ : ٧٥) وقال ابن سيد الناس :
« هنا إسناد صحيح جليل » ، وهو كما قال . ورواه أيضاً الطائفي وأحمد والنسائي
والبيهقي وغيرهم ، وانظر شرحنا على الترمذي في الباب رقم (١٣٢) .

(٤) في س و ج « قال الشافعي » وهو مخالف للأصل . وكلمة « قال » مكتوبة في الأصل
بين السطور بخط صغير ولكنه خط الأصل تماماً .

(٥) في س « ذكر » بدون التاء ، وهي ثابتة في الأصل ، ولكن ضرب عليها من
المقارئين ، وهو تصرف غير لائق ، ولله ظن أن الفصل مبنى للفاعل ، غذفها لذلك ،
وهو خطأ .

(٦) في ج زيادة عقب هنا « فرجالاً أو ركبانا » وليست في الأصل .

(٧) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٨) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا^(١)) وقال^(٢) : (وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ^(٣)) فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ ، وَلْيَأْخُذُوا آمِنًا لِنَفْسِهِمْ ، فَلِذَا سَجَدُوا فَلَيْسَ كُونُوا مِنْ زُرَائِهِمْ^(٤) وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ^(٥)) .

٥٠٩ - أخبرنا^(١) مالك^(٢) عن يزيد بن رومان عن صالح بن خوات عن من صلى مع رسول الله صلاة الخوف يوم ذات الرقاع^(٣) : « أَنَّ طَائِفَةً صَفَّتْ مَعَهُ ، وَطَائِفَةٌ رُجَّاءَ الْعَدُوِّ^(٤) ، فَصَلَّى بِالَّذِينَ مَعَهُ رَكْعَةً ، ثُمَّ ثَبَتَ قَائِمًا وَأَتَمَّوْا أَنْفُسَهُمْ ، ثُمَّ انصَرَفُوا فَصَفُّوا رُجَّاءَ الْعَدُوِّ ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيََتْ مِنْ صَلَاتِهِ ، ثُمَّ ثَبَتَ جَالِسًا وَأَتَمَّوْا^(٥) أَنْفُسَهُمْ ، ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ^(٦) » .

(١) سورة النساء (١٠١) .

(٢) مكنا ذكر الشافعي الآية مفصلة عن التي قبلها بقوله « وقال » وهي التالية لها في التلاوة .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى فليصلوا معك » .

(٤) سورة النساء (١٠٢) .

(٥) في ج « قال الشافعي : فأخبرنا » وهو مخالف للأصل .

(٦) في ج زيادة « بن أئس » وليست في الأصل .

(٧) « الرقاع » بكسر الراء ، جمع « رقعة » بضم الراء . سميت بذلك ، لأن بين الصلابة واللين غزوا فيها ثبت أقدمهم : أي رقت ، وسقطت أظفارهم ، فكانوا يقولون على أرجلهم الحرق . انظر فتح الباري (٧ : ٣٢٥) .

(٨) « وجه » بكسر الواو ويضمها ، يعني مقابل .

(٩) في ج « فأتموا » وهو مخالف لما في الأصل والموطأ والألم والبخاري .

(١٠) الحديث في الموطأ (١ : ١٩٢) ورواه الشافعي أيضاً في الأم (١ : ١٨٦) عن مالك ، ورواه البخاري (٧ : ٣٢٥ - ٣٢٦) عن تميم عن مالك ، ورواه أيضاً أحمد ومسلم .

وأبو داود والترمذي والنسائي .

- ٥١٠ - أخبرني ^(١) من سمع عبد الله بن عمر بن حفص يدكر
عن أخيه عبيد الله بن عمر ^(٢) عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات
عن أبيه خوات بن جبير عن النبي: مثل حديث يزيد بن رومان ^(٣) .
- ٥١١ - ^(٤) وفي هذا دلالة على ما وصفت قبل هذا ، في (هذا
الكتاب) - : من أن رسول الله إذا سنَّ سنة فحدث الله إليه ^(٥) ٤٨

(١) في ج زيادة « قال الشافعي » . وفي النسخ الثلاث المطبوعة « وأخبرني » زيادة واو
الطلف ، وكل ذلك مخالف للأصل .

(٢) قوله « بن عمر » لم يذكر في ب ، وهو ثابت في الأصل .

(٣) هذا الإسناد رواه الشافعي أيضا في الأم (١ : ١٨٦ - ١٨٧) ولكن سقط هناك
من النسخ أو الطابع قوله « عن أبيه خوات بن جبير » وهو خطأ ظاهر .

قال الحافظ في التلخيص (٧ : ٣٧٦) في شرح قوله في الحديث السابق « من دهم
مع رسول الله » : قيل : إن اسم هذا اللهم سهل بن أبي خشة ، لأن القاسم بن محمد
روى حديث صلاة الخوف عن صالح بن خوات عن سهل بن أبي خشة ، وهذا هو
الظاهر من رواية البخاري . ولكن الراجح أنه أبوه خوات بن جبير ، لأن أبا أويس
روى هذا الحديث عن يزيد بن رومان - شيخ مالك فيه - فقال : عن صالح بن خوات
عن أبيه ، أخرجه ابن منده في معرفة الصحابة من طريقه ، وكذلك أخرجه البيهقي
من طريق عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات عن أبيه ، وجزم
النووي في تهذيبه بأنه خوات بن جبير ، وقال : إنه محقق من رواية مسلم وغيره .

وما نسب الحافظ للنووي في تهذيبه لم أجده في (تهذيب الأسماء واللغات) ولم أجد
له ما يؤيده في صحيح مسلم ، فلعل الحافظ أراد شيئا آخر فأخطأه . والرواية التي يشير
إليها عند البيهقي هي في السنن الكبرى (٣ : ٢٥٣) من طريق عبد العزيز الأويس
وهو عبد العزيز بن عبد الله بن يحيى بن عمرو بن أويس القرني المدني ، عن عبد الله
بن عمر عن أخيه . ولعل الأويس هذا هو الذي أبهه الشافعي هنا وفي الأم بقوله
« من سمع عبد الله بن عمر » ، لأن عبد العزيز هنا من أقران الشافعي ، الذين شاركوه
في كثير من شيوخه ، كمالك والراوردي .

ويعد أن عرف هذا الراوي للبهيم ، أو عرف راو آخر بدلا منه - : ظهر أن هذا
الاسناد صحيح ، لأن عبد الله بن عمر السري ثقة ، ومن تكلم فيه فلا حجة له ، وقد
تأيدت روايته بما نقله ابن حجر من رواية أبي أويس عن يزيد رومان .

(٤) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٥) كلمة « إليه » لم تذكر في ب وهي تاجية في الأصل .

في تلك السنة نَسَخَهَا^(١) أَوْ غَرَّجَا^(٢) إِلَى سَعَةِ مِنْهَا - : مَنْ رَسُولُ اللَّهِ
سُنَّةٌ تَقُومُ الْحُجَّةُ عَلَى النَّاسِ بِهَا ، حَتَّى يَكُونُوا إِتِمَامًا صَادِرًا مِنْ سُنَّتِهِ
إِلَى سُنَّتِهِ الَّتِي يَمْدُهَا .

٥١٢ - فَنَسَخَ اللَّهُ تَأْخِيرَ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا فِي الْخَوْفِ إِلَى أَنْ
يَصْلُوهَا - كَمَا أُنْزِلَ اللَّهُ وَسُنَّ رَسُولُهُ^(٣) - : فِي وَقْتِهَا^(٤) ، وَنَسَخَ رَسُولُ اللَّهِ
سُنَّتَهُ فِي تَأْخِيرِهَا بِفَرْضِ اللَّهِ فِي كِتَابِهِ ثُمَّ بَسَّتْهُ ، صَلَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ
فِي وَقْتِهَا كَمَا وَصَفْتُ .

٥١٣ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ^(٥) عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ ، أَرَاهُ عَنِ النَّبِيِّ^(٦) ،

(١) في ج « نَسَخَ » وهو غالف للأصل .

(٢) عبث بعض التابعين بالأصل ، فوضع بجوار الميم تقطين ثم وضع بين الميم والألف هاء
لظراً « وخرجها » وهو عبث غريب ، والكلمة واحدة المني . وهي ناجة على صحتها
في النسخة المروية على ابن جماعة ، بل لعل هنا العبث كان قريباً بعد نسخ النسخة التي
طبعت فيها وهي منسوخة في سنة ١٣٠٨ .

(٣) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٤) في س « رسول الله » .

(٥) « في وقتها » متعلق بقوله « أن يصلوها » وليس متعلقاً بقوله « وسنَّ » ، يعني :
أن الله نسخ تأخير الصلاة في الخوف ، وجعل بدلاً منه أن يصلوها في وقتها ، كما أنزل
الله وسنَّ رسولهُ ، بما جاء من ذلك في صلاة الخوف .

(٦) في ج « قال الشافعي : وأخبرنا مالك بن أنس » وما هنا هو الموافق للأصل .

(٧) الذي يقول « أراه عن النبي » ولم يجزم برضه : هو نافع ، فيما يظهر من رواية الموطأ ،
فإن فيه (١ : ١٩٣) : « قال نافع : لا أرى عبد الله بن عمر حدثه إلا عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم » ، حكنا في رواية يحيى ، ونحوه في البخاري (٨ : ١٥٠) عن
عبد الله بن يوسف ، كلاهما عن مالك ، ولكن الظاهر أن الشك من مالك ، لأن
الشافعي رواه في الأم (١ : ١٩٧) وقال : « قال مالك : لا أراه يذكر ذلك إلا عن
النبي صلى الله عليه وسلم » ، ويؤيده ما نقله السيوطي في شرح الموطأ عن ابن عبد البر
قال : « حكنا روى مالك هذا الحديث عن نافع على الشك في رضه ، ورواه عن نافع
جماعة ولم يشكروا في رضه ، منهم ابن أبي ذئب وموسى بن عتبة وأيوب بن موسى ،

فذكر صلاة الخوف ، فقال : « إن كان خوف ^(١) أشد من ذلك
صَلُّوا رَجَالًا وَرُكْبَانًا ^(٢) ، مستقبل القبلة أو غير ^(٣) مستقبلها ^(٤) » . .
٥١٤ - أخبرنا ^(٥) رجل عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن
سالم عن أبيه عن النبي : مثل معناه . ولم يشك أنه عن أبيه ، وأنه
مرفوع إلى النبي ^(٦) .

وكذا رواه الزهري عن سالم عن ابن عمر مرفوعا ، ورواه خالد بن معدان عن ابن عمر
مرفوعا .

- (١) في « فان كان » وإثاء ليست في الأصل . وقوله « خوف » ذكر في النسخ الثلاث
الطبوعة « خوفا » بالنصب . والتي في الأصل بالرفع ، ثم ألحق بعض النسخين ألفا
في إثاء ليكون الحرف منصوبا ، والتصنع فيها ظاهر . ويؤيد صحة ما في الأصل أن
الكلمة مرفوعة في النسخة اليونانية من البخاري (٦ : ٢١) ، ولفظه : « فان كان
خوف هو أشد من ذلك » . وأما في الموطأ فذكرت منصوبة ، ولكن الضبط
في البخاري أوثق وأصح . وقد مضى أيضا في (٢٦٨) بالرفع .
(٢) في س و ج « أو ركبانا » والمعزة ليست في الأصل ، وإن كانت في الموطأ والبخاري
إلا أن الثاني اختصر الحديث جدا ، وهو مطول فيهما .
(٣) في س و ج « وغير » بدون المعزة ، وهي ثابته في الأصل ، وكذلك في
الموطأ والبخاري .

- (٤) الحديث قد بينا أنه رواه مالك في الموطأ ، والبخاري من طريق مالك . وقد رواه أيضا
مسلم (١ : ٢٣٠ - ٢٣١) عن أبي بكر بن أبي شعبة عن يحيى بن آدم عن سفيان
عن موسى بن عتبة عن نافع عن ابن عمر ، وذكره مختصرا ، وذكر فيه قوله « فاذا
كان خوف » إلخ وجهه من كلام ابن عمر موقوفا عليه . ورواه أيضا ابن ماجه (١ :
١٩٦) عن محمد بن الصباح عن جرير بن حازم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن
ابن عمر ، فذكر الحديث مرفوعا كله بسياق آخر ، وهذا إسناد صحيح .
(٥) في ج « قال الثاني : وأخبرنا » وما هنا هو الموافق للأصل .

- (٦) قال الثاني في الأم (١ : ١٩٧) بعد رواية حديث مالك - السابق - : « أخبرنا
محمد بن إسماعيل أو عبد الله بن نافع عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن أبيه
عن النبي صلى الله عليه وسلم » . وهذا هو الإسناد الذي هنا . ومنه نرف الرجل
للهم في هذا الإسناد ، وأنه أحد رجلين : محمد بن إسماعيل بن أبي فديك ، أو عبد الله
بن نافع الصائغ ، وابن أبي فديك ثقة ، وعبد الله بن نافع من طبقة الثاني ، ومن
رواة الموطأ عن مالك ، وقد تكلموا فيه من قبل حفظه ، قال البخاري : « في حفظه

٥١٥ - قال ^(١) : فدلَّت سنةُ رسولِ الله على ما وصفت :
 من أن القبلة في المكتوبة على قرْنِها أبداً ، إلّا في الموضع الذي
 لا يمكن فيه الصلاة إليها ، وذلك عند المسابقة ^(٢) والمهرب وما كان
 في المعنى الذي لا يمكن فيه الصلاة إليها ^(٣) .
 ٥١٦ - وثبتت ^(٤) السنة في هذا : ألا تُترك ^(٥) الصلاة
 في وقتها ، كيف ما أمكنت المصلّي .

في الزكاة ^(٦)

٥١٧ - قال الله ^(٧) : (أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ^(٨))

- شيء ، وأما للوطأ فأرجو » وقال أحمد : « كان عبد الله بن نافع أعلم الناس برأي
 مالك وحديثه ، كان يحفظ حديث مالك كله ، ثم دخله بأخرة شك » وقال الحلي :
 « لم يرضوا حفظه ، وهو ثقة ، أتى عليه الثاني ، وروى عنه حديثين أو ثلاثة » .
 وهذا الاستاد جيد على كل حال ، وقد اعتضد بما قلنا قبل في رفع الحديث عن
 رواية آخرين ، وانظر أيضاً فتح الباري (٢ : ٣٥٩ - ٣٦٠) .
- (١) في س وج « قال الثاني » وهو مخالف للأصل ، وكلمة « قال » لم تذكر في س
 وهي مكتوبة في الأصل بين السطرين بخط صغير ، ولكن الخط واحد .
- (٢) « المسابقة » بالفاء ، يعني القتال بالسيف ، وفي ج بالنين بدل الفاء ، وهو خطأ
 مطبوع ظاهر ، وفي س « للمسابقة » بالفاء ، وهو تصحيف .
- (٣) كلمة « إليها » لم تذكر في ج ، وهي ثابتة في الأصل ، وحذفها خطأ .
- (٤) في س « وبنيت » وهو تصحيف ، والكلمة واضحة القطع في الأصل .
- (٥) في ج « يترك » وهو تصحيف ومخالف للأصل .
- (٦) في س وج « باب في الزكاة » وكلمة « باب » ليست في الأصل .
- وهذا الباب جبل الثاني عنوانه « في الزكاة » وهو عنوان ظاهر ، لأن فيه
 مسائل كثيرة ، من أبواب مختلفة ، ولذلك رأيت أن أزيد لكل موضوع عنواناً بين
 مربعين هكذا [] .
- (٧) هنا في ج زيادة « قال الثاني » .
- (٨) في س « قال الله تبارك وتعالى في الزكاة » والزيادة ليست في الأصل .
- (٩) سورة البقرة (٤٣ و ٨٣ و ١١٠) وفي سور أخرى من القرآن .

وقال ^(١) : (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ) وقال : (فَوَيْلٌ
لِّلْمُصَلِّينَ) ^(٢) . الَّذِينَ نُمُّ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ . الَّذِينَ نُمُّ يَرَاءُونَ .
وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ) ^(٣) .

٥١٨ - فقال بعض أهل العلم : هي الزكاة المفروضة ^(٤) .

٥١٩ - قال الله ^(٥) : (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ
وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ، وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ، إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ، وَاللَّهُ
سَمِيعٌ عَلِيمٌ) ^(٦) .

٥٢٠ - ^(٧) فكان نَحْرِجُ الآيَةَ مائاً على الأموال ، وكان يحتمل
أن تكون ^(٨) على بعض الأموال دون بعض ، فدلَّت السُّنَّةُ على أن الزكاة
في بعض الأموال ^(٩) دون بعضي .

٥٢١ - فلما كان المالُ أصنافاً : منه الماشيةُ ، فأخذ ^(١٠) رسولُ الله

(١) في ج « وقال الله » ونقض الجلالة لم يذكر في الأصل .

(٢) سورة النساء (١٦٢) .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى قوله : الماعون » .

(٤) سورة الماعون (٤ - ٧) .

(٥) هذا القول في تفسير الماعون مروى عن علي وابن عباس وابن الحنفية والضحاك
 وغيرهم . انظر البحر المنثور (٦ : ٤٠١) .

(٦) في س « وقال الله » وفي ج « قال الشافعي وقال الله » . وهما مختلفان للأصل .

(٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٨) سورة التوبة (١٠٣) .

(٩) هنا في س وج زيادة « قال الشافعي » .

(١٠) ممكننا نطقت في الأصل بالناء الفوقية ، وهو صواب ، لأن الضمير يرجع للآية ،
 ونطقت في ج بالياء التحتية ، وهو مخالف للأصل ، وإن كان صحيحاً في النسخ .

(١١) في س وج « المال » وهو مخالف للأصل .

(١٢) في ج « وأخذ » وهو مخالف للأصل وخطأ .

من الإبل والغنم^(٩) ، وأمر - فيما يَلَفَنَّا - بالأخذ من البقر خاصة ،
دون الماشية سواها^(١٠) ، ثم أخذ منها بعدد مختلف ، كما قضى الله على
لسان نبيه^(١١) ، وكان^(١٢) للناس ما شية من خيلٍ وحُمُرٍ^(١٣) وبَنَاطِلٍ وغيرها ،
فلما لم يأخذ رسول الله منها شيئاً ، وسن أن ليس في الخيل
صدقة^(١٤) - استدللنا^(١٥) على أن الصدقة فيما أخذ منه^(١٦) وأمر^(١٧) بالأخذ
منه ، دون غيره .

٥٢٢ - وكان للناس زرعٌ وغراس^(١٨) ، فأخذ رسول الله
من التخل والغنم الزكاة بجرص^(١٩) ، غير مختلف ما^(٢٠) أخذ منها ،

- (١) في ج زيادة « والبقر » وهو مخالف للأصل وخطأ ، لأنه سيذكر البقر عقب هذا .
- (٢) انظر الأم (٧ : ٤ - ٨) وييل الأوطار (٤ : ١٩١ - ١٩٢) .
- (٣) في ج « كما قضاه الله على لسانه » وهو مخالف للأصل .
- (٤) في ج « فكانت » وهو مخالف للأصل . وفي س « وكانت » والتي في الأصل « وكان » ولكن بعض القارئ الحقي بالتون تاء بخط آخر ظاهر المخالفة .
- (٥) في س « وحمر » وهو جمع صحيح أيها ، ولكنه مخالف للأصل .
- (٦) قال الشافعي في الأم (٢ : ٢٢) : « أخبرنا مالك وابن عيينة كلاهما عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عراك بن مالك عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة » ، ورواه أيضاً أحمد وأصحاب الكتب الستة ، وانظر تيل الأوطار (٤ : ١٩٦) .
- (٧) قوله « استدللنا » راجع إلى قوله « فلما كان المال أصنافاً » وإلى قوله « فلما لم يأخذ رسول الله منها شيئاً » .
- (٨) في ج « منها » وهو مخالف للأصل .
- (٩) في س « وأمرنا » وفي ج « وأخبرنا » وكلاهما مخالف للأصل .
- (١٠) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .
- (١١) الفراس ، بكسر الفين للمجبة وتخفيف الراء : ما يفرس من الشجر .
- (١٢) قال في اللسان : « الحرس : حزر ما على التخل من الربط تمراً ، وقد خرصت التخل والكرم أخرصه خرصاً : إذا خزر ما عليها من الربط تمراً ومن النبت زيباً ، وهو من الظن ، لأن الحزر إنما هو يهدر يظن » .
- (١٣) في س « مما » بدل « ما » وهو خطأ ومخالف للأصل .

وأخذَ منها معاً العُشْرَ إذا سَقِيَ بِسَاءِ أَوْ عَيْنٍ ، ونصفَ العُشْرِ إذا سَقِيَ بِقَرِيبٍ^(١) .

٥٢٣ - وقد أخذَ بعضُ أهلِ العلمِ مِنَ الزَيْتُونِ ، قياساً على النَّخْلِ وَالْعِنَبِ .

٥٢٤ - ولم يَزَلْ للنَّاسِ غِرَاسٌ غَيْرُ النَّخْلِ وَالْعِنَبِ وَالزَيْتُونِ كثيرٌ ، مِنَ الْجَوْزِ وَاللُّوزِ وَالتِّينِ وَغَيْرِهِ ، فلما لم يأخذ رسولُ اللَّهِ مِنْهُ شَيْئاً ، ولم يأمر^(٢) بِالْأَخْذِ مِنْهُ - : استدللنا على أَنَّ فَرَضَ اللَّهِ الصَّدَقَةَ^(٣) فيما كان مِنَ غِرَاسٍ : في بَعْضِ الْغِرَاسِ دُونَ بَعْضٍ .

٥٢٥ - « وَزَرَعَ النَّاسُ الْحِنْطَةَ وَالشَّعِيرَ وَالذَّرَّةَ ، وَأَصْنَافاً مِثْلَهَا ، فَحَفِظْنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ الْأَخْذَ مِنَ الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ ٤٩ وَالذَّرَّةِ ، وَأَخْذَ مَنْ قَبْلُنَا^(٤) مِنَ الدُّخْنِ^(٥) » وَالسَّلْتِ^(٦) .

(١) القرب : يفتح القين الموحدة وإسكان الراء : الدلو العظيمة .

(٢) هنا في ج في الموضين زيادة « قال القاضي » .

(٣) في - « ولم يأمرنا » وهو مخالف للأصل .

(٤) في ج « على أن الله فرض الصدقة » وهو مخالف للأصل .

(٥) هنا في - وج زيادة « قال القاضي » .

(٦) في النسخ المطبوعة « من كان قبلاً وكلمة » « كان » لم تذكر في الأصل .

(٧) قال في لسان العرب : « الدُّخْنُ : الجائِرُسُ ، وفي الحكم : حَبُّ الجائِرُسِ ،

وأحدثه : دُخْنٌ » . وقال داود الأنطاكي في التذكرة : « جائرس : هو القرة ،

نبت يزرع فيكون كقصب السكر في الهيئة ، ويبلاد السودان يصير منه ماء مثل

السكر ، وإذا بلغ أخرج حبه في سبلة كبيرة متراكمة يمشي فوقه يمشي ، وهو ثلاثة

أصناف : مفرطح أبيض إلى صفرة في حجم المدس ، وهذا هو الأجود ، ومستطيل

صغار يحارب الأرز ، متوسط ، ومستدير مفرق الحب ، هو أردؤه » .

(٨) السلت ، ضم السين للمهالة وإسكان اللام : نوع من الشعير لا تقصر له ، يكون بالفرور

وَالْعَلَسُ (١) وَالْأَرْزُ (٢) وَكُلُّ مَا نَبَتَهُ (٣) النَّاسُ وَجَعَلُوهُ قَوْلًا ،
خَبَزًا وَعَصِيدَةً وَسَوِيْقًا وَأُدْمًا (٤) ، مَثَلُ الْجَمْعِ وَالْقَطَافِي (٥) ،

والمجاز ، يبردون بسويقه في الصيف . هكذا في اللسان ، ورجحه على قول من زعم
أنه نوع من الحنطة . وقال داود في التذكرة : « نوع من الصيريت بالعراق ، قبل
واليمين ، ويقزع من قعره كالحنطة ويخبز » .

(١) العلس ، بالعين المهملة واللام المتحركة ، وكذلك ضبطت والحة في الأصل ، وفي ب
« والندس » بالهال بدل اللام ، وهو خطأ . لأن العلس من القطاني التي سينكرها
بعد قليل . وكذلك قال أيضا في الأم (٢ : ٢٩) : « فيؤخذ من العلس ، وهو
حنطة ، والدخن والسلت والقطنية كلها : حصصا وعصيدها وفولها ودخنها ، لأن
كل هذا يؤكل خبزاً وسويقاً وطيبين ، وترعه الأعميون » . وأظن أن قوله في
الأم « ودخنها » : خطأ أيضا من الناسخين ، لأنه ذكر الدخن قبل ذلك ، ولعل
صوابه « ودجرها » بضم الهال المهملة وإسكان الجيم والراء ، وهو القوياء ، كما
قوله في اللسان عن الأزهرى ملسوا للشافى ، وسندكر نصه بعد قليل .

والعلس : نوع جيد من القمح ، وقيل : هو ضرب من القمح يكون في الكمام
منه جيتان ، يكون بناحية اليمن ، وهو طعام أهل صنعاء . قاله في اللسان .

(٢) قال النورى في الجبوع (٥ : ٤٩٤ - ٤٩٥) : « في الأرز ست لفات : إحداها :
فتح الهززة وضم الراء وتشديد الزاى ، والثانية : كذلك إلا أن الهززة مضمومة ،
والثالثة : بضم الهززة والراء وتخفيف الزاى ، ككتب ، والرابية : مثلها لكن
ساكنة الراء ، والخامسة : رز بنون ساكنة بين الراء والزاى ، والسادسة : بضم
الراء وتشديد الزاى » . وهذه الأخيرة هي المشهورة على ألسنة العامة ، ويظن كثير
من لاعلم لهم بالمرية أنها غير فصية .

وفي ج هنا زيادة بعد قوله « والأرز » نصها : « والعلس هي حبة عديم »
والظاهر أن هذه الزيادة كانت لحشية على بعض النسخ ، فظنها الناسخ من أصل
الكتاب ، فأدخلها فيه خطأ .

(٣) في س وج « أبتة » وفي ب « ببتة » وكلها مخالف للأصل . وما فيه هو العبوب ،
لأن الإنبات إنما ينسب إلى الله تعالى ، وأما الذى ينسب للناس فهو التنبيت ، قال في
اللسان : « وَنَبَتَ فَلَانُ الْحَبِّ . وفي الحكم : نَبَتَ الزَّرْعُ وَالشَّجَرُ تَنْبِيْتًا :
إِذَا غَرَسَهُ وَزَرَعَهُ » .

(٤) في س وج « أو عصيدة أو سويقاً وأدماً » وفي ب مثل ذلك إلا أنه قال « أو أدماً »
وكل ذلك مخالف للأصل ، وقد زاد يضمن مجمل آخر ألفاً قبل واو العطف في
« وعصيدة » ونحوها عن موضعها في الأصل ظاهر .

(٥) القطاني : جمع « قطنية » وفيها ثلاث لفات : « قَطْنِيَّة » و « قَطْنِيَّة »

فهي ^(١) تصلح ^(٢) خُبْرًا وسويقًا وأدَمًا ^(٣) ، أتباعًا لمن مضى ، وقيامًا على ما ثبت أن رسول الله أخذ منه الصدقة ، وكان في معنى ما أخذ ^(٤) النبي ، لأن الناس يَبْتَوُّهُ ^(٥) لِيَقْتَاتُوهُ .

٥٢٦ - ^(٦) وكان للناس بُكَاتٌ غَيْرُهُ ، فلم يأخذ ^(٧) منه رسول الله ، ولا مَنْ بَعْدَ رسول الله عَلَيْهِ السَّلَامُ ^(٨) ، ولم يكن في معنى ما أخذ منه ، وذلك مثلُ الثَّقَاءِ ^(٩)

و « قُطْنِيَّة » . وفي اللسان : « هي الحبوب التي تدخر ، كالحمص والعدس والبازيلا والقرس والبنخ والأرز والجلبان » وفيه أيضا عن التهذيب : « ولما سميت الحبوب قُطْنِيَّةً لأنَّ غزارها من الأرض ، مثل غزار الثياب القُطْنِيَّة ، وغار لأنها كلها تزرع في الصيف وتترك في آخر وقت الحر » . ثم نقل عن الأزهري قال : « هي مثل العدس والخَلِّج ، وهو الماش ، والقول والدُّجَر ، وهو اللوبياء ، والحمص وما شاكلها مما يقتات ، سماها القافى كلها قُطْنِيَّةً ، فيها روى عنه الربيع ، وهو قول مالك بن أنس » .

- (١) في س « وحى » وهو مخالف للأصل .
- (٢) في س وج زيادة « أن تكون » وحى مخالف للأصل .
- (٣) في ج « أو سويقا أو أدما » وهو مخالف للأصل .
- (٤) في النسخ المطبوعة « أخذ منه » وزيادة « منه » ليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة بحاشيته بخط آخر .
- (٥) في س وج « أبتوه » وهو مخالف للأصل ، بل فيه فتحه على التثنية وشدة على الباء .

- (٦) هنا في ج زيادة « قال القافى » .
- (٧) في س وج « قلنا لم يأخذ » وهو مخالف للأصل .
- (٨) في س « فيها علمناه » وكلمة « فيها » ليست في الأصل .
- (٩) « الثقاء » بضم التاء المثلثة وتشديد القاء ، هو حب الرشاد ، قال النووي في المجموع (٥ : ٤٩٩) : « كذا فسره الأزهري والأصحاب » . وفي لسان العرب

والأشبيوش^(١) والبكسيرة^(٢) ، وَحَبَّ الْمُصْفَرِّ^(٣) وما أشبهه ، فلم تكن فيه زكاة - : فذلك على أن الزكاة في بعض الزرع دون بعض .

٥٢٧ - ^(٤) وفرض رسول الله في الورق^(٥) صدقة ، وأخذ المسلمون في الذهب بعده صدقة ، إما مجبر عن النبي لم يبلغنا^(٦) ،

قول آخر : أنه الحردل ، وقيل : بل هو الحردل المالح بالصاغ . وقال أيضا :
« هو فصال ، واحدة : ثغاة ، بلفة أهل الثور » .

وهذا الحرف كتب في الأم (٢ : ٢٩) وفي س على الصواب . وكتب في س
« السا » وفي ج « اثنا » وما غلط وخط .

(١) خذ هذه كلمة أجنبية مصرية ، وقد كتبت في الأصل بالألف ثم الدين المهملة ، ووضع تحتها علامة الإهمال ، ثم الباء للوحدة ثم الياء للثناة النخعية ثم السين المعجمة في آخرها . وكذلك كتبت أيضا في الأم (٢ : ٢٩) واختلت فيها النسخ الأخرى ، فكتبت في س وج « الأشبيوش » بالثين المعجمة في أولها أيضا ، وفي س « الأسفيوش » بالفاء بدل الباء الموحدة . وكل ذلك مخالف للأصل . وكتبت في تذكرة داود في حرف الألف « أسفيوس » بالفاء والسين المهملة بدون ضبط ، وفسرها بأنها « البزقطونا » ثم كتبتها في مادة « بزقطونا » : « أسفيوش » وقال : « وهو ثلاثة أنواع : أبيض ، وهو أجوده ما وأكثرها وجوداً عندنا ، وأحمر ، دونه في النفع ، وأكثر ما يكون بمصر ، ويصرف عندهم بالبرلسية ، لمسية إلى البرلس ، موضع معروف عندهم ، وأسود ، هو أردوها ، ويسمى بمصر : الصبيدي ، لأنه يجلب عندهم من الصبيد الأعلى ، والسكل : بزر معروف في كام مستدير ، وزهره كأزواءه ، وينتبه لا يجاوز ذراعاً ، دليق الأوراق والساق ، ويدرك بالصيف في نحو حزيران ، وأجوده الرزن الحديث الأبيض » .

(٢) « الكسيرة » بضم الكاف وإسكان السين المهملة وضم الباء الموحدة وفتحها ، وكتبت في ج « الكسيرة » بالزاي بدل السين ، وهي لفظة فيها مع ضم الباء وفتحها أيضا .

(٣) « المصفر » بضم الميم وإسكان الصاد المهملة وضم الفاء : قل في اللسان عن ابن سيده قال : « المصفر هنا الذي يصيب : منه رقيق ومنه برى ، وكلاهما ثبت بأرض العرب » .

(٤) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٥) الورق : القطنية ، مضروبة أو غير مضروبة .

(٦) قال الحافظ ابن حجر في التلخيص (ص ١٨٢) : « قلته : قال الشافعي في الرسالة » .

وَمَا قِيَاسًا عَلَى أَنْ التَّحَبُّ وَالْوَرَقَ تَقَدُّ النَّاسِ الَّذِي اكْتَنَزُوهُ وَأَجَازُوهُ

باب في الزكاة ، بعد باب جل الفرائض مانصه : فقرر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الورق صدقة ، وأخذ المسلمون بعده في التحب صدقة ، إما يجبر عنه لم يفتنا وإما قياساً . وقال ابن عبد البر : لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في زكاة التحب شيء من جهة أهل الأحاديث ، لكن روى الحسن بن حمزة عن أبي إسحق عن عامر والمرث عن علي ، فذكره ، وكنا رواه أبو حنيفة ، ولو صح عنه لم يكن فيه حجة لأن الحسن بن حمزة متروك .

والحديث الذي أشار إليه ابن عبد البر وابن حجر رواه أبو داود (٢ : ١٠ - ١١) وابن حزم في المحلى (٦ : ٦٨) من طريق ابن وهب : « أخبرني جرير بن حازم ومسي آخر عن أبي إسحق عن عامر بن منيرة والمرث الأعمور عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم » وفيه : « وليس عليك شيء » يعني في التحب ، حتى تكون لك معصرون ديناراً ، فإذا كانت لك معصرون ديناراً وحال عليها الحول فليها نصف دينار ، فما زاد في حساب ذلك ، قال : فلا أدري ، أعلني يقول في حساب ذلك ، أو ربه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ؟ . وروى ابن حزم بعده من طريق عبد الرزاق عن الحسن بن حمزة عن أبي إسحق عن عامر بن منيرة عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ومن كل عشرين ديناراً نصف دينار » . وقد ضيف ابن حزم الاستاذين ، أما الثاني فن أبجل الحسن بن حمزة ، وأما الأول فكال فيه مانصه (٦ : ٧٠) : « إن ابن وهب عن جرير بن حازم عن أبي إسحق قرن فيه بين عامر بن منيرة وبين المرث الأعمور ، والمرث كغالب ، وكثير من الشيوخ يجوز عليهم مثل هذا ، وهو أن المرث أسنده ، وعامر لم يسنده ، فجميعهما جرير ، وأدخل حديث أحدهما في الآخر » . ثم عاد ابن حزم فأضيف ، إذ رأى أنه أخطأ في تعليقه ، فلم يتكس عن الإقرار بخطئه ولم تأخذه العصبية لرأيه ، فقال (٦ : ٧٤) : « ثم استدركتنا ، فربنا أن حديث جرير بن حازم مسند صحيح ، لا يجوز خلافه ، وأن الاحتلال فيه بأن عامر بن منيرة أو أبي إسحق أو جريراً خطأ لاستناد المرث برسالة عامر : « هو الظن الباطل الذي لا يجوز ، وما علينا من مشاركة المرث لعامر ، ولا لإرسال من أرسله ، ولا لشك زهير فيه : شيء » وجرير ثقة ، فلاخذ بما أسنده لازم » . والحديث حسنه الحافظ ابن حجر في بلوغ اللرام ، وهو عند حديث صحيح كما قال ابن حزم . وقال العلامة الأمير الصنعاني في سبيل السلام (٢ : ١٧٨) « أخرجه البخاري وأبو داود وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى حقهما إلا جلت له يوم القيامة صفايح وأحج عليه » الحديث ، فقها هو زكاتها ، وفي الباب عدة أحاديث يشد بعضها بنسباً ، سردها في البر للثور . وفي الموطأ (١ : ٢٤٢) : « قال مالك : السنة التي لا اختلاف فيها عندنا أن الزكاة تجب في معصرين ديناراً عيناً ، كما تجب في مائتي درهم » .

أثباتاً على ما تبأَيَروا^(١) به في البُلْدَانِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ وَبَعْدَهُ .

٥٢٨ - ^(٢) وللنَّاسِ تَبَرُّ غَيْرُهُ ، مِنْ ثُحَابٍ وَحَدِيدٍ وَرِصَاصٍ ،
فَلَمَّا لَمْ يَأْخُذْ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ وَلَا أَحَدٌ بَعْدَهُ زَكَاةً : تَرَكَنَاهُ ، اتِّبَاعًا
بِتَرْكِهِ^(٣) ، وَأَنَّهُ لَا يَحْجُوزُ أَنْ يُقَاسَ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ ، الَّذِينَ هُمَا الثَّمَنُ
حَاطًا فِي الْبُلْدَانِ عَلَى غَيْرِهِمَا ، لِأَنَّهُ فِي غَيْرِ مَمْنَاهُمَا ، لِزَكَاةٍ فِيهِ ،
وَيَصْلُحُ^(٤) أَنْ يُشْتَرَى بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ غَيْرُهُمَا مِنَ التَّبَرِّ إِلَى أَجَلٍ
مَعْلُومٍ وَبُوزَنٍ^(٥) مَعْلُومٍ .

٥٢٩ - ^(٦) وَكَانَ الْيَنَاقُوتُ وَالزَّبْرَجَدُ أَكْثَرَ ثَمَنًا مِنَ الذَّهَبِ
وَالْوَرِقِ ، فَلَمَّا لَمْ يَأْخُذْ مِنْهُمَا^(٧) رَسُولُ اللَّهِ ، وَلَمْ يَأْمُرْ بِالْأَخْذِ^(٨) ، وَلَا مِنْ
بَعْدِهِ عَلَيْهِمَا^(٩) ، وَكَانَا مَالًا خَاصَّةً ، وَمَا لَا يُقَوِّمُ بِهِ عَلَى أَحَدٍ فِي شَيْءٍ
اسْتَهْلَكَ النَّاسُ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ تَقَدَّرَ : لَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُمَا شَيْءٌ .

(١) في س وج « يتأَيرون » وهو مخالف للأصل .

(٢) هنا في س وج زيادة « قال الشافعي »

(٣) في س « تركه » وهو مخالف للأصل .

(٤) في س « وقد يصلح » وهو مخالف للأصل .

(٥) في س وج « بوزن » بخلف واو السلف ، وهو مخالف للأصل .

(٦) هنا في س وج زيادة « قال الشافعي » . وقد بدأ ناسخ نسخة س بخلاف الأصل ،

فيزيد ما يجده من الزيادات في نسخ أخرى غير نسخة الربيع التي يهمل عنها .

(٧) في س « فيها » وهو خطأ وخالف للأصل .

(٨) في س وج « يأخذ منها » والزيادة ليست في الأصل ، ولكن بنسب قارئه كتب

بين السطرين في هذا الموضع كلمة « من » .

(٩) في س « نجا عنهما » وكلمة « نجا » ليست في الأصل .

- ٥٣٠ - (١) ثم كان ما (٢) نَقَلَتِ المائَةُ عَنْ سَوَلِ اللَّهِ فِي زَكَاةِ
لِلْمَاشِيَةِ وَالنَّقْدِ : أَنَّهُ أَخَذَهَا فِي كُلِّ سَنَةٍ مَرَّةً .
- ٥٣١ - (٣) وَقَالَ اللَّهُ : (وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ) (٤) فَسَنَّ
رَسُولُ اللَّهِ أَنْ يُؤْخَذَ مِمَّا فِيهِ زَكَاةٌ (٥) مِنْ نَبَاتِ الْأَرْضِ ، الْغَرَائِمِ
وغيره ، عَلَى حُكْمِ اللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ - : يَوْمَ يُحْصَدُ ، لَا وَقْتُ لَهُ غَيْرُهُ (٦) .
- ٥٣٢ - (٧) وَسَنَّ فِي الرِّكَازِ الْخُمْسَ ، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ يَوْمٌ يُوجَدُ ،
لَا فِي وَقْتٍ غَيْرِهِ (٨) .

-
- (١) هنا في النسخ الثلاث للطبوعة زيادة « قال القاضي » .
(٢) في ب « مائة » بدل « ما » وهو مخالف الأصل .
(٣) هنا في س و ج زيادة « قال القاضي » .
(٤) سورة الأنعام (١٤١) وقوله « حصاده » ضبط في الأصل بكسر الحاء ، وهي قراءة
ابن كثير ، الذي كان القاضي يقرأ بحرفه أو يروي قراءته . وأما القراءة للروفة بفتح
الحاء فلها قراءة ابن عاصم وعاصم وأبي عمرو ، وقرأ باقي السبعة بالكسر .
(٥) في ب « الزكاة » وهو مخالف للأصل . وكانت الكلمة في الأصل بالألف واللام ،
ثم حاول الريب إصلاحها فضرب على الألف ومد اللام مع الزاي فصارا مما كأنها
زاي كبيرة ، ويظهر أنه رأيا بعد ذلك موضع اشتباه على القارئ : أيقروها بالتصريف
أم يقيرو ؟ فأعاد كتابة الكلمة بدون حرف التصريف فوقها بين السطرين ، واليقيرو
عندئذ أنه هو الذي صنع ذلك : أن الخط في الشكل واحد ، لا شبهة فيه .
(٦) قال القاضي في الأم (٢ : ٣١) : « إذا بلغ ما أخرجت الأرض ما يكون فيه الزكاة
أخذت صدقته ، ولم ينتظر بها حول » . فنزل الله عز وجل : [وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ
حَصَادِهِ] ، ولم يجعل له وقتاً إلا الحصاد ، فأحمل قول الله عز وجل [يَوْمَ حَصَادِهِ]
إذا صلب بعد الحصاد ، وأحمل يوم يحصد وإن لم يصلح ، فدللت سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم على أن يؤخذ بعد ما يجف ، لا يوم يحصد - : النخل والسب ،
والأخذ منهما زيباً وقرأ ، فكذلك كل ما يصلح بحقوق ودرس ، مما فيه
الزكاة مما أخرجت الأرض » .
(٧) في ج « لا وقت له غيره » وهو مخالف للأصل . وقد ثبت عايت من القارئ
بالأصل فوضع بين السطرين فوق الحاء من قوله « فذل » حرف « لا » وفوق الحاء

- ٥٣٣ - ^(١) أخبرنا سفيان ^(٢) عن الزهري عن ابن المسيب ^(٣) وأبي سلمة ^(٤) عن أبي هريرة أن رسول الله قال : « وفي الرِّكَازِ الخمسُ » ^(٥) .
- ٥٣٤ - ^(٦) ولولا دِلالةُ السنة كان ظاهرُ القرآن أنَّ الأموال كلها سواء ، وأن الزكاة في جميعها ، لا في بعضها دون بعض .

من قوله « غيره » حرف « إلى » ووضع بينهما رؤس خادات ستة ، يشير بذلك على عادة المتقدمين - إلى أن هذه الجملة زائدة في هذه السنة عن نسخة غيرها ، فلهذا كانت في يد نسخة أخرى ليست أصلاً متحداً كهذا الأصل ، ولم يعلم موضع اللغة بنسخة الربيع .

وقد قال الشافعي في الأم (٢ : ٣١) : « وزكاة الرِّكَاز يوم يؤخذ ، لأنه صالح بحاله ، لا يحتاج إلى إصلاح » .

- (١) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .
- (٢) في ب « أخبرنا ابن عيينة » وفي س وج « أخبرنا سفيان بن عيينة » وكلها مخالف للأصل ، وقد زيد قوله « بن عيينة » بحاشية الأصل بخط آخر .
- (٣) في ب « عن سعيد » وفي س وج « عن سعيد بن المسيب » وهو هو ، ولكن ما هنا هو الذي في الأصل .
- (٤) في س وج زيادة « بن عبد الرحمن » وليست في الأصل .
- (٥) الحديث رواه مالك في الموطأ (١ : ٢٤٤) عن الزهري ، ورواه أيضاً الشافعي في الأم (٢ : ٣٧) بهذين الاستاديين : عن سفيان وعن مالك ، ورواه أيضاً عن سفيان من أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة . ورواه أيضاً أحمد وأصحاب الكتب الستة .
- والرِّكَاز - بكسر الراء ، قال في النهاية : « الرِّكَاز عند أهل الحجاز : كنوز الجمالفة المنقورة في الأرض ، وعند أهل العراق : المادن ، والقولان تحملهما اللغة ، لأن كلا منهما مركوز في الأرض ، أي ثابت ، يقال : ركزه يركزه ركزاً : إذا دقته ، وأركز الرجل إذا وجد الرِّكَاز ، والحديث إنما جاء في التفسير الأول ، وهو السكّن الجملي ، وإنما كان فيه الجنس لكثرة قهه وسهولة أخذه » . ويؤيد تفسير الحديث بهذا رواية أحمد لحديث الشعبي عن جابر مرفوعاً « وفي الرِّكَاز الجنس » قال : قال الشعبي : الرِّكَاز السكّن المادى » (مسند أحمد رقم ١٤٦٤٤ ج ٣ ص ٢٣٥) .
- (٦) هنا في ت وج زيادة « قال الشافعي » .

[في الحج^(١)]

٥٣٥ - ^(٢) وفرض الله الحج على من يجد السبيل^(٣) ،
فذكر عن النبي : أن السبيل الزاد والمركب^(٤) ، وأخبر رسول الله
بمواقيت الحج وكيف التلبية فيه ، وما سنّ ، وما يتقى المحرم من لبس
الثياب والطيب ، وأعمال الحج سيواها ، من عرفة والمزدلفة والرمي
والحلاق والطواف ، وما سوى ذلك .

٥٣٦ - ^(٥) فلو أن امرأ لم يعلم لرسول الله سنة مع كتاب الله
إلا ما وصفنا ، بما سنّ رسول الله فيه معنى ما أنزله الله جملةً ، وأنه إنما

(١) هذا العنوان زيادة من عندنا ، كما أشرنا إليه في أول عنوان الباب ، قبل الفقرة (٥١٧)

(٢) هنا في مس وج زيادة « قال الشافعي » .

(٣) قال الله تعالى : « وَفِيهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا »
سورة آل عمران (٩٧) .

(٤) « المركب » بفتح الكاف : القابضة . وفي مس « والراحلة » وهو مخالف للأصل ولأن
كان موافقا لبعض لفظ الحديث .

والحديث في ذلك رواه الشافعي في الأم (٢ : ٩١) عن سعيد بن سالم عن إبراهيم
بن يزيد عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عمر ، وفيه : « فقام آخر فقال :
يا رسول الله ، ما السبيل ؟ فقال : زاد وراحلة » . ثم قال الشافعي : « وروى عن
شريك بن أبي نجر عن سمع أنس بن مالك يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أنه قال : السبيل الزاد والراحلة » . وحديث ابن عمر رواه أيضاً الترمذي (١ : ١٥٥)
من طريق وكيع عن إبراهيم بن يزيد ، وقال : « حديث حسن » ورواه ابن ماجه
(١٠٩ : ٢) من طريق مروان بن معاوية ووكيع عن إبراهيم . وإبراهيم بن يزيد هو
النجوزي - بضم الحاء اللججمة - وهو ضعيف ، والحديث شواهد كثيرة . انظر نيل
الأوطار (٥ : ١٢ - ١٣) .

(٥) هنا في مس وج زيادة « قال الشافعي » .

استدرك ما وصفت من فرض الله الأعمال ، وما يُحَرِّم^(١) وما يُجِلُّ^(٢) ،
وَيُدْخِلُ^(٣) به فيه ويُخْرِجُ^(٤) منه ، وموافيته ، وماسكت عنه سوى ذلك
من أعماله . قامت الحجة عليه بأن سنة رسول الله إذا قامت هذا المقام
مع فرض الله في كتابه مرة أو أكثر : قامت كذلك أبداً .

٥٣٧ - واستدل^(٥) أنه لا يُخَالِفُ له سنة أبداً لكتاب الله ،
وأن سنته ، وإن لم يكن فيها نص كتاب^(٦) : لازمة ، بما وصفت
من هذا ، مع ما ذكرت سواء^(٧) ، بما فرض الله من طاعة رسوله .
٥٣٨ - ووجب عليه أن يعلم أن الله لم يجعل هذا لخلق غير
رسوله .

٥٣٩ - وأن يجعل قول كل أحد وفعله أبداً : تبعاً لكتاب الله
ثم سنة رسوله .

٥٤٠ - وأن يعلم أن عالماً إن روى عنه قول^(٨) يُخَالِفُ فيه شيئاً

- (١) وضع في الأصل ضمة فوق الياء وشدة فوق الراء .
- (٢) في س « ويحل » بحذف « ما » وهي ثابته في الأصل .
- (٣) في س وج « وما يدخل » وكلمة « ما » مكتوبة في الأصل بين السطرين بخط آخر .
- (٤) وضمت ضمة فوق الياء في الأصل .
- (٥) وضمت فوق التاء ضمة في الأصل ، ولولا ذلك لضبطناها بالفتح ، مناسبة للسياق .
- (٦) في س « كتاب الله » ولفظ الجلالة ليس في الأصل .
- (٧) في ج « في سواء » وكلمة « في » ليست في الأصل ، وفي س كذلك وزاد أنه كرر
كلمة « سواء » ، وهو خطأ ظاهر .
- (٨) في س وج « قولاً » كأن مصححيهما فهموا أن « روى » مبنى للفاعل ، ولو كان ما
فهموا فسد المعنى ، لأن الضمير في « عنه » حائد على قوله « عالماً » وقد وضعت
في الأصل ضمة على الراء من كلمة « روى » .

مَنْ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ سُنَّةٌ : لَوْ عَلِمَ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ لَمْ يُخَالِفْهَا ، وَانْتَقَلَ
عَنْ قَوْلِهِ إِلَى سُنَّةِ النَّبِيِّ ^(١) ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَإِنْ ^(٢) لَمْ يَقْعَلْ كَانَ غَيْرَ
مُؤْتَمِعٍ لَهُ .

٥٤١ - فَكَيْفَ وَالْحَصْبُ فِي مِثْلِ هَذَا اللَّهُ قَائِمَةٌ ^(٣) عَلَى خَلْقِهِ ،
بِمَا افْتَرَضَ ^(٤) مِنْ طَاعَةِ النَّبِيِّ ^(٥) ، وَأَبَانَ مِنْ مَوْضِعِهِ الَّذِي وَضَعَهُ بِهِ
مِنْ وَجْهِهِ وَدِينِهِ وَأَهْلِ دِينِهِ ^(٦) .

[فِي الْمَدِيدِ ^(٧)]

٥٤٢ - ^(٨) قَالَ اللَّهُ : (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا
يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ^(٩)) وَقَالَ : (وَالْمُطَلَّقَاتُ
يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ^(١٠)) .

٥٤٣ - وَقَالَ : (وَاللَّائِي بِلَيْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ ^(١١))

-
- (١) فِي « إِنْ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .
 - (٢) فِي « وَج » « فَإِنْ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .
 - (٣) فِي « قَائِمَةٌ » . وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .
 - (٤) فِي « افْتَرَضَ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ ، وَإِنْ كَانَ بِمَنْ قَارَبَهُ حَاوِلَ تَغْيِيرِ الْكَلِمَةِ إِلَى
« افْرَضَ » مُحَاوَلَةً وَاجِهَةً .
 - (٥) فِي « نَبِيَّهِ » .
 - (٦) هَذِهِ الْفَقَرَاتُ الْبَالِيَةُ الرَّائِمَةُ (٥٣٦ - ٥٤١) فِي نَصَرَةِ السَّنَةِ وَتَعْلِيمِ الْعُلَمَاءِ وَجُوبِ
اتِّبَاعِهَا - : مِمَّا يَكْتَبُ بِذَوْبِ الْخَبَرِ ، لَا بِعَمَاءِ الْحَبَرِ ، رَحِمَ اللَّهُ الْعَالِمِينَ وَوَرَضَى عَنْهُ .
 - (٧) هَذَا الْعِنَانُ زِدْنَاهُ كَمَا أَشْرَفْنَا إِلَى ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ .
 - (٨) هَذَا فِي « زِيَادَةِ » « قَالَ الْعَالِمِيُّ » .
 - (٩) سُورَةُ الْبَقَرَةِ (٢٣٤) .
 - (١٠) سُورَةُ الْبَقَرَةِ (٢٢٨) .
 - (١١) فِي الْأَصْلِ إِلَى هَذَا ، ثُمَّ قَالَ « إِلَى قَوْلِهِ : أَنْ يَضُنَّ حَمَلَهُنَّ » .

إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنْ وَأُولَئِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضُمَنَّ حَمْلَهُنَّ^(١) .

٥٤٤ - قال بعض أهل العلم : قد أوجب الله على المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرًا ، وذكر أن أجل الحامل أن تضع^(٢) ، فإذا جمعت أن تكون حاملًا متوفى عنها^(٣) : أتت بالعدتين معا ، كما أجدها في كل فرصتين جُمِلًا عليها أتت بهما معا^(٤) .

٥٤٥ - قال^(٥) : فلما قال رسول الله لسُبَيْعَةَ بنتِ الحَرْثِ^(٦) ، ووصفت بمد وفاة زوجها بأيام : « قد حَلَلْتَ فَرَوِجِي^(٧) » - : دل هذا على أن العدة في الوفاة والعدة في الطلاق بالأقراء والشهور : إنما أريد به من لا حمل به من النساء ، وأن الحمل إذا كان فالعدة ميؤاءة ساقطة .

(١) سورة الطلاق (٤) .

(٢) في ج « قال القاضي : وقال » الخ وهو مخالف للأصل .

(٣) في النسخ للطبوعة « أن تضع حملها » وكلمة « حملها » زيادة في الأصل بين السطور .

(٤) في ب زيادة كلمة « زوجها » وليست في الأصل .

(٥) في ب « أتت بهما جميعًا » وهو مخالف للأصل .

(٦) في النسخ للطبوعة « قال الثاني » وهو مخالف للأصل ، والحق فيه كلمة « قال »

نقط بين السطرين ينسب خط الأصل .

(٧) « سبيعة » ضم السين المهملة وفتح الباء للوحدة وسكون الباء الثناة الضحية وفتح العين المهملة ، وهي بنت الحرث الأسلمية زوجة سعد بن خولة ، وهو الذي توفي عنها .

(٨) قصة سبيعة الأسلمية رواها القاضي في الأم (٢٠٥ : ٢٠٦) بأسانيد متعددة ،

ورواها مالك في الموطأ (١٠٥ : ١٠٦) ، ورواها البخاري ومسلم وغيرهما ،

وانظر نيل الأوطار (٧ : ٨٥ - ٨٦) .

[في محرمات النساء ^(١)]

٥٤٦ - قال الله : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبنَاتُكُمْ وَأَخُواتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبناتُ الْأَخِ وَبناتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَزَبَّائِكُمُ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بَيْنَهُنَّ، فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بَيْنَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ، وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ^(٢)، وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا. وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ ^(٣) إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ، كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ، وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ، أَنْ تَتَنَوَّعُوا بَأَمْوَالِكُمْ مَحْصِنِينَ غَيْرِ مُسَافِحِينَ، فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً، وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ^(٤)) .

٥٤٧ - فَاحْتَمَلْتُ الْآيَةَ مُعْنِينَ: أَحَدُهُمَا: أَنْ مَا تَمَتَّى اللَّهُ مِنَ النِّسَاءِ مُحَرَّمًا مُحَرَّمًا ^(٥)، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ حَلَالٌ بِالصَّمْتِ عَنْهُ، وَقَوْلُ اللَّهِ ^(٦)

(١) زدنا هنا العنوان كما أشرنا في أول الباب .

(٢) في الأصل « حرمت عليكم أمهاتكم » إلى : وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم ، الآية .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٤) سورة النساء (٢٣ و ٢٤) .

(٥) في ج « يجرم » وهو مخالف للأصل ، بل الكلمة مضبوطة فيه بضمة فوق الميم وشدة فوق الراء .

(٦) في ج « وقول الله » وهو مخالف للأصل .

(وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ) وكان هذا المعنى هو الظاهر من الآية.

٥٤٨ - وكان يثبت في الآية أن تحريم الجمع بمعنى^(١) غير تحريم

الآثبات، فكان ما سمي^(٢) حلالاً حلالاً^(٣)، وما سمي^(٤) حراماً حراماً^(٥)،

وما نعى عن الجمع بينه من الاختين كما نعى عنه .

٥٤٩ - وكان في نفيه عن الجمع بينهما دليل على أنه إنما حرم

الجمع، وأن كل واحدة منهما على الافراد حلال في الأصل^(٦)،

(١) في النسخ المطبوعة « لمى » باللام ، وهي بالباء واحدة في الأصل .

(٢) في النسخ المطبوعة « ما سمي الله » ولفظ الجلالة لم يذكر في الأصل . وكلمة « مسمى » كتبت فيه « مسماه » بالألف ووضع فوق السين فتحة وفوق الليم شدة .

(٣) في النسخ المطبوعة « حلالاً » بالنصب ، وهي في الأصل بدون ألف ، ثم مصحها بعض القارئين بالصاق الألف باللام الأخيرة ، وهي في النسخة المقررة على ابن جماعة بدون ألف أيضاً وضبطت بضم اللام فيها . وما في الأصل سواب . توجيهه : أن يكون اسم « كان » ضمير الشأن ، والجمله بعدها « ما سمي حلالاً حلال » خبر « كان » . هذا وجه ، وآخر : أن يكون قوله « حلال » خبراً لبتداء محضوف ، والجمله خبر « كان » . وهناك أوجه آخر ، تظهر عند البحث والتأمل . وانظر كتاب (شواهد التوضيح ، والتصحيح لمفكرات الجامع الصحيح) لابن مالك (ص ٢١ - ٢٤) عند شرح قول حائفة في المحصب « إِنَّمَا كَانَ مَنَزَلُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

(٤) في « ب » وما سمي الله » ولفظ الجلالة ليس في الأصل .

(٥) في النسخ المطبوعة « حراماً » بالنصب ، وهي في الأصل بدون الألف ، وكذلك في النسخة المقررة على ابن جماعة ، وضبطت فيها بالرفع . وقد حاول بعض قارئ الأصل إصلاح الكلمة بتوعين من الإصلاح : أحدهما : إلصاق ألف في الليم لتكون منصوبة ، والآخر : إلصاق فاء في حرف الحاء ، لتكون « غرام » . وفي توجيه هذا الأوجه السابعة فيها قبله ، ووجه آخر : أن تكون « ما » للوصولة مبتدأ ، وقوله « حرام » خبراً ، ويكون من عطف الجمل .

(٦) في « ب » وإن كان كل واحدة منهما على الافراد حلالاً في الأصل » نزاد كلمة « وكان » ثم نصب كلمة « حلالاً » وذلك كله مخالف للأصل .

وما سواهن من الأمهات والبنات والعمات والخالات : محرمات
في الأصل .

٥٥٠ - وكان ^(١) معنى قوله : (وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ) ٥١
مَنْ سَمِيَ تَحْرِيمَهُ فِي الْأَصْلِ ، وَمَنْ هُوَ فِي مِثْلِ حَالِهِ بِالرَّضَاعِ - : أَنْ
يَنْكِحُوهُنَّ بِالْوَجْهِ الَّذِي حَلَّ ^(٢) بِهِ النِّكَاحُ ^(٣) .

- (١) في ج « فكان » وهو مخالف للأصل .
(٢) في النسخ المطبوعة « أحل » زيادة الهزة في أوله ، وهو مخالف للأصل .
(٣) وهكذا شاء الريبح أن يتم الجزء الأول من « كتاب الرسالة » في أثناء الكلام ، ثم يبدأ الجزء الثاني بقول القاضى : « فَمَنْ قَالَ قَاتِلٌ : مَادِلٌ عَلَى هَذَا ؟ فَإِنَّ النِّسَاءَ لِلْبَهَائِمِ لَا يَحِلُّ أَنْ يَنْكِحَ مِنْهُنَّ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعٍ » إلخ . وما إنشائه بفعل ذلك إلا عن أمر القاضى ورأيه ، ولعله قل من نسخة القاضى التى كتب بخطه ثم عرض عليه فأقره ، وإلا فلا الذى يدعو أن يقسم الكتاب إلى ثلاثة أجزاء ، ويتم الجزء الأول في أثناء الكلام ، مع أنه لم يكتب في الصفحة التى انتهى عندها الجزء إلا سطرين وبض سطر من قوله « وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ » إلى هنا ، وإقياها يباين ؟ ثم هو يؤكد هذا التقسيم في آخر الكتاب ، عند لجزء لسته إذ يقول « وهو ثلاثة أجزاء » فالحل هنا وجهه إلا أنه صنيع للؤلف ، حافظ عليه تلميذه الأمين .
وأما النسخة للقروة على ابن جماعة فقد كتب بهامصها في هذا الموضع « آخر الجزء الثانى » ولم أجد فيها موضعاً لآخر الجزء الأول ، وتقسيمها مضطرب على كل حال ، وسأين ذلك في مقدمة الكتاب إن شاء الله .
وهذه الصفحة من الأصل التى فيها ختام الجزء الأول من الصفحة (٥٠) ثم بدأ ذلك بماعات وأسايد وعناون الجزء الثانى ، كما سنذكر في المقدمة إن شاء الله ، إلى آخر الصفحة (٦٢) ثم يبدأ الجزء الثانى من الصفحة (٦٣) . وهذه الأرقام أنا الذى وضعتها لنسخة الريبح بما فيها من ماعات وغيرها ، وإلا فإن أصلها أوراق ملحقة بالكتاب ليست منه ، ولكنها صارت جزءاً منه في نظر التاريخ ، فلم أقصّل بينها وبينه في الترقيم . ولقد ترى أن الجزء الأول من لستنا هذه يبدأ من الصفحة (١٣) من الأصل . وأسأل الله النون والهداية والتوفيق ، إنه صميع الدعاء .
وكتب
أبو الأشبال

الجزء الثاني
من رسالة
رواية الربيع برسلمة
محمد بن أحمد بن سيرك

هذا العنوان صورة من عنوان الجزء الثاني من الأصل
وهو بخط الربيع بن سليمان صاحب الشافعي

[... قال : أنا الربيع بن سليمان قال : أخبرنا الشافعي قال ^(١) :]

٦٣

بسم الله الرحمن الرحيم

٥٥١ - فإن قال قائل : مادك على هذا ؟

٥٥٢ - فإن النساء ^(٢) البابات لا يحل أن ينكح ^(٣) منهن أكثر من أربع ، ولو نكح خامسة ^(٤) فسبح النكاح ، فلا تحل ^(٥) منهن واحدة إلا بنكاح صحيح ، وقد كانت الخامسة من الحلال بوجه ، وكذلك الواحدة ، بمعنى قول الله : (وأحل لكم ما وراء ذلكم) - : بالوجه الذي أحل به النكاح ، وعلى الشرط الذي أحله به ، لا مطلقاً .
٥٥٣ - فيكون نكاح الرجل المرأة لا يحرّم عليه نكاح عمته ولا خالتها بكل حال ، كما حرّم الله أمهات النساء بكل حال ، فتكون العمة والخالة داخليتين في معنى من أحل بالوجه الذي أحله به .

(١) هذه الزيادة تأتي مما كتب عبدالرحمن بن نصر في أول الجزء الثاني من الرسالة قبل البسملة ، كما فعل في الأول والثالث ، وانظر ما كتبناه في السابق في أول الكتاب (س ٧) .

(٢) قوله « فإن النساء » الخ جواب السؤال ، ولقد زيد في س وج قبله كلمة « قيل » وليست بالأصل .

(٣) مكنا ضبط الفعل في الأصل بضم الياء ، مبني للفعل ، ثم ضبط بعد ذلك قوله « ولو نكح خامسة » بفتح التاء في الفعل ونصب الفاعل .

(٤) في س « خساً » وهو مخالف للأصل .

(٥) في س « ولا تحل » وفي ج « ولا يحل » وكلاما مخالف للأصل .

٥٥٤ - كما يحل له نكاح امرأة إذا فارق رابعة: كانت^(١)
العمة إذا فورقت ابنت^(٢) أخيها حلت.

[في محرمات الطعام^(٣)]

٥٥٥ - وقال الله لنبيه: (قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا^(٤)
عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ،
فَإِنَّهُ رَجِسٌ، أَوْ فِسْقًا أَهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ^(٥)).
٥٥٦ - فاحتملت الآية معنيين: أحدهما: أن لا يحرم على
طاعم^(٦) أبدأ إلا ما استثنى الله.

٥٥٧ - وهذا المعنى الذي إذا وُجّه^(٧) رجل خاطباً به كان الذي

(١) في النسخ الثلاث للطبوعة «وكانت» وزيادة الواو خطأ، وخاتمة للأصل ولما في
نسخة ابن جماعة، ويظهر أن الناسخين لم يجهوا مراده، وظنوا أن هذا من صلب
الجل، وليس كذلك، إذ المراد: أنه إذا فارق الزوج امرأته حلت له عنها، كما يحل
له نكاح امرأة أخرى إذا طلق إحدى زوجاته الأربع، فلا يجمع خطأ في معنيته، كما
لا يجمع بين المرأة وعمتها.

(٢) حكنا رحمت في الأصل، وهو صواب عندنا، فلذلك حافظنا عليه.

(٣) العنوان زيادة من عندنا، كما ذكرنا في أول الباب.

(٤) هنا في س وج زيادة «قال الشافعي» وليست في الأصل.

(٥) في الأصل إلى هنا، ثم قال: «إلى: فسقاً أهل لغير الله به».

(٦) سورة الأنعام (١٤٥).

(٧) هنا في النسخ الثلاث للطبوعة زيادة «قال الشافعي».

(٨) في ج «على طاعم يطعمه أبدأ» وزيادة خاتمة للأصل.

(٩) في النسخ الثلاث للطبوعة «واجه» وهو مخالف للأصل، وبه تكلف في المعنى، ولو

كان «وجه» مبيهاً للمفهوم كان أقرب، ولكن ما هنا هو التقى في الأصل، وقد =

يَسْبِقُ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ^(١) غَيْرُ مَا مَنَى اللَّهُ مُحَرَّمًا ، وما كان هكنا فهو
الذي يَقُولُ له^(٢) : أظهر الماني وأعمها وأغلَّبها ، والذي لو احتملت
الآية معنى^(٣) سواء كان هو المعنى الذي يلزم أهل العلم القول به ،
إلا أن تأتى سنة النبي^(٤) تدل على معنى غيره ، مما تحمله الآية ،
فيقول^(٥) : هذا معنى ما أراد الله تبارك وتعالى .

٥٥٨ - ولا يُقَالُ بِمَخَاصٍ في كتاب الله ولا سُنَّةٍ إِلَّا بِدَلَالَةٍ
فيها أو في واحدٍ منهما . ولا يُقَالُ بِمَخَاصٍ^(٦) حتى تكون الآية تُحْتَمَلُ
أن يكون أريد بها ذلك الخاص ، فأما ما لم تكن محتملة له فلا يقال
فيها بمال^(٧) تُحْتَمَلُ الآية .

٥٥٩ - ويحتمل قول الله : (قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا
على طاعِمٍ يَطْعَمُهُ) - : من شيء سئل عنه رسول الله^(٨) دون غيره .

== ضبط فيه بضم الواو ، والمضى سليم صحيح ، والاستعمال في ذلك كله مجاز ، لأن أصل
« الوجه » في الحقيقة : الجراحة للرؤفة ، ثم توسعوا في استعمال السادة في معان
مجازية كثيرة .

- (١) في ب « لا يحرّم عليه » وكلمة « عليه » ليست في الأصل .
- (٢) فاعل « يقول » مخوف الميم به ، أى : يقول له الفاعل . وفي ب « يقال له » وهو
خلاف الأصل .
- (٣) في النسخ المطبوعة « ماني » وهو مخالف للأصل .
- (٤) في س وج « النبي » وفي ب « سنة رسول الله » وكلاهما مخالف للأصل . وفي س
وب زيادة « بأبي هو وأمي » وهذه الزيادة مكتوبة بمحاشية الأصل بخط آخر .
- (٥) قوله « فيقول » يعني الفاعل ، وفي النسخ المطبوعة « فيقول » وهو مخالف للأصل .
- (٦) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .
- (٧) في س وج « لمخالص » وهو خطأ ومخالف للأصل .
- (٨) في ب « لا » بدل « لم » وهو مخالف للأصل .
- (٩) في النسخ المطبوعة « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه » وهو مخالف للأصل .

٥٦٠ - وَتَحْتَمِلُ : مِمَّا كُتِمْنَا كُلُّونَ . وَهَذَا أَوَّلَى مَعَانِيهِ ^(١) ،
استدلالاً بالسنة عليه ، دون غيره .

٥٦١ - أَخْبَرَنَا سَفِيَانٌ ^(٢) عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ
٦٤ الْخَوْلَانِيِّ عَنْ أَبِي ثَمَلَةَ ^(٣) : « أَنَّ النَّبِيَّ نَهَى عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ ^(٤) مِنَ
السَّبَاجِ ^(٥) . »

٥٦٢ - أَخْبَرَنَا ^(٦) مَالِكٌ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ عَنْ عَيْدَةَ
بْنِ سَفِيَانَ الْحَضْرِيِّ ^(٧) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ قَالَ : « أَكَلُ كُلِّ
ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاجِ حَرَامٌ ^(٨) . »

-
- (١) في ج . « أول ما به » وزيادة « به » خلاف الأصل .
(٢) هنا في النسخ الثلاث زيادة « قال القاضي » .
(٣) في س وج زيادة « بن عينة » وليست في الأصل .
(٤) في النسخ للطبعة زيادة « الحنفى » وهو هو ، ولكمها ليست في الأصل ، والحنفى
بضم الحاء وفتح الفين للمجتبى ثم نون .
(٥) في النسخ للطبعة « عن أكل كل ذي ناب » وزيادة كلمة « أكل » ليست من
الأصل ، ولكن جاء بضم هارثيه فكتب ألفاً قبل كلمة « كل » لقرأ « أكل » ثم
زاد في الحاشية كلمة « كل » لقرأ « أكل كل » ولا داعي لهذه الزيادة ، وإن كانت ناجية
في الروايات الأخرى الحديث ، في الصبيحين وغيرها - : لأن النهي عن كل ذي ناب
إعما هو النهي عن أكل ذلك ، وفي الترمذى كما هنا بخلاف كلمة « أكل » (٢ : ٣٤٥)
من هرج للباركفوري .
(٦) الحديث رواه القاضي أيضاً في الأم (٢ : ٢١٩) عن ابن عينة ومالك ، كلاهما عن
ابن شهاب ، وهو في اللوط (٢ : ٤٣) ولكن يلفظ حديث أبي هريرة الآتى .
ورواه أيضاً أحمد في المسند بأسانيد كثيرة (٤ : ١٩٣ و ١٩٤) ورواه أيضاً
أصحاب الكتب الستة . وانظر فتح الباري (٩ : ٥٦٤ - ٥٦٧) ونبيل الأوطار
(٨ : ٢٨٤ - ٢٨٥) .

- (٧) في س . « وأخبرنا » وفي س وج « قال القاضي وأخبرنا » وكلها مخالف للأصل .
(٨) « عينة » بفتح العين المهملة . قال ابن حجر في التهذيب (١ : ٢٨٩) : « قل
ابن شهاب في الفتاوى عن أحمد بن صالح قال : إسماعيل بن أبي حكيم عن عيدة بن
سفيان - : هنا من أثبت أسانيد أهل المدينة » .
(٩) الحديث رواه القاضي أيضاً في الأم (٢ : ٢١٩) عن مالك ، وهو في اللوط (٢ : ٤٣)
رواه أيضاً أحمد ومسلم والنسائي والترمذى وابن ماجه ، كما في المتن .

[فيما تمسك عنه الممتدة من الوفاة ^(١)]

٥٦٣ ... قال الله : (وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيَدْرُونَ أَرْوَابًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِمْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ، فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ ^(٢) فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ^(٣)) .

٥٦٤ - فذكر الله أن على المتوفى عنهن عِدَّةً ، وأنهن إذا بَلَغْنَها ^(٤) فلهن أن يفعلن في أنفسهن بالمعروف ، ولم يذكر شيئاً تجتنبه في العدة .

٥٦٥ - قال ^(٥) : فكان ^(٦) ظاهر الآية أن تمسك الممتدة في العدة عن الأزواج فقط ، مع إقامتها في بيتها - : بالكتاب .

٥٦٦ - وكانت تحتل أن تمسك عن الأزواج ، وأن يكون عليها في الإمساك عن الأزواج إمساك عن غيره ، مما كان مباحاً لها قبل العدة ، من طيب وزينة ^(٧) .

(١) العنوان زيادة من عندنا ، كما ذكرنا في أول الباب .

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٤) سورة البقرة (٢٣٤) .

(٥) في س « بلغن أجلهن » وهو غلط للأصل .

(٦) كلمة « قال » لم تذكر في س و س وهي تاجية في الأصل بخطه بين السطرين . وفي ج « قال الشافعي » .

(٧) في ج « وكان » وهو غلط للأصل .

(٨) في س و ج زيادة « وغيرها » وليست في الأصل .

٥٦٧ - فلما سَنَّ رسولُ الله على المعتدة من الوفاة الإمساك عن الطيب وغيره - : كان عليها الإمساك عن الطيب وغيره بفرض السنة ، والإمساك عن الأزواج والشكنى في بيت زوجها بالكتاب ثم السنة^(١) .

٥٦٨ - واحتملت^(٢) السنة في هذا الموضع ما احتملت في غيره : من أن تكون السنة يَنْتَ عن الله كيف إمساكها ، كما يَنْت الصلاة والزكاة والحج ، واحتملت أن يكون رسولُ الله^(٣) سَنَّ فيما ليس فيه نصٌ حكمُ الله^(٤) .

باب العلل في الأحاديث

٥٦٩ - قال الشافعي : قال لي قائلٌ : فإِنَّا نَجِدُ من الأحاديث عن رسول الله أحاديثَ في القرآنِ مِثْلُهَا نصًّا^(٥) ، وأخرى في القرآنِ مِثْلُهَا

(١) حكنا هو في الأصل والنسخ للطبوعة « ثم السنة » وهو صواب واضح ، ولكن بعض الساجين عتب بالأصل فألحق به بكلمة « السنة » ليصلها « بالسنة » وهو تصرف غير جائز ، إذ لا داعي إليه مع صحة ما في الأصل .

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في س و ج زيادة « صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأبي » ، وهي مكتوبة بمباشرة الأصل بخط غير خطه .

(٤) « حكم » بالفتح ، و « فة » بحرف الجر ، كما في الأصل ، وهو الصواب ، وبذلك ضبطت أيضا في نسخة ابن جماعة ، وفي النسخ للطبوعة « حكم الله » بالإنشافة ، وهو مخالف للأصل .

(٥) في ج « أحاديث مثلها في القرآن نصا » ، بالقديم والتأخير ، وهو مخالف للأصل .

جملة ، وفي الأحاديث منها^(١) أكثر مما في القرآن ، وأخرى ليس منها شيء في القرآن ، وأخرى مؤققة^(٢) ، وأخرى مختلفة : ناسخة^(٣) ومنسوخة^(٤) ، وأخرى مختلفة : ليس فيها دلالة على ناسخ ولا منسوخ ، وأخرى فيها نهي لرسول الله^(٥) ، فتقولون : مانهى عنه حرام ، وأخرى لرسول الله فيها نهي^(٦) ، فتقولون : نهي وأمره على الاختيار لا على التحريم . ثم نجدكم تذهبون إلى بعض المختلفة^(٧) من

(١) في س وج « وفي الأحاديث مثلها منها » زيادة كلمة « مثلها » وهي زيادة ليست في الأصل ، وتعد التي أيضاً ، إذ ليست هذه الأحاديث نوعاً آخر ، إنما هي التي في القرآن مثلها جملة ، ولكن فيها زيادات ليست في القرآن ، هي تعميل لجهلة ، ويان له .

(٢) في النسخ للطبوعة « مطقة » وهو مخالف للأصل ، وانظر ما مضى في حاشية (رقم ٩٠) .

(٣) في النسخ للطبوعة « وأخرى نسخة ومنسوخة » ، وكذلك في النسخة للرواية على ابن جماعة ، وزيادة كلمة « وأخرى » مخالفة للأصل ، وقد كتبت الكلمة بحاشيته بخط جديد ، وهي ظاهرة الخطأ ، لأن قوله « نسخة ومنسوخة » يان لنوع من أنواع الأحاديث المتعارضة ، إذ منها ما هو نسخ ومنسوخ ، ومنها ما لا دلالة فيه على نسخ ولا منسوخ ، كما قال الشافعي ، وكما هو ظاهر معروف .

(٤) في س « فيها نهي النبي صلى الله عليه وسلم » وهو مخالف للأصل . وفي ج « ليس فيها نهي النبي صلى الله عليه وسلم » وهو خطأ وإفساد للنسخ .

(٥) في ج « فيها لرسول الله صلى الله عليه وسلم نهي » ، بالقديم والتأخير ، وهو مخالف للأصل ، وقد صنع فيه بعض الكاتنين ذلك ، فكتب كلمة « فيها » بين السطرين فوق كافي « وأخرى » و « لرسول » وضرب على كلمة « فيها » للكتوبة في موضعها بالأصل . وفي س و ب « وأخرى ليس فيها لرسول الله صلى الله عليه وسلم نهي » ، وهو خطأ وإفساد للنسخ ، ويظهر أن الفارنين لم يفهموا مراد الشافعي ، فظنوا أن النوعين أحدهما يكون فيه نهي قتي ، والآخر لا يكون فيه نهي ، فأصنع كل منهما الكلام على مانهم ، فجعل بعضهم النوع الأول الذي ليس له فيه نهي ، وعكس بعضهم . وبرد الشافعي فيها حكم عن المترش عليه ظاهر : أن المترش يقول : إذا ترى أحاديث فيها نهي عن الشيء ، وأثم تعملونه في الأخذ بها منعياً مختلفاً ، فطارة تعملون الشيء في بعض الحديث على التحريم ، وطارة تعملونه في بعض الحديث على الاختيار لا على التحريم .

(٦) في س « المختلف » وهو مخالف للأصل ،

الأحاديث دون بعض، ونجدكم تقيسون على بعض حديثه، ثم يختلف قياسكم عليها، وتتركون بعضاً فلا تقيسون عليه. فما حجتكم في القياس وتركه؟ ثم تفرقون بعد: فنكم من يترك من حديثه الشيء يأخذ بثقل الذي ترك وأضعف^(١) إسناداً منه؟

٥٧٠ - قال الشافعي: قللت له: كل ما سن رسول الله مع كتاب الله من سنة فهي موافقة كتاب الله في النص بثله، وفي الجملة بالتبيين عن الله، والتبيين يكون أكثر تفسيراً من الجملة.

٥٧١ - وما سن^(٢) مما ليس فيه نص كتاب الله^(٣) بفرض الله طاعته عامة في أمره تبعناه^(٤).

٥٧٢ - وأما النسخة والمسخة^(٥) من حديثه فهي^(٦) كما نسخ الله الحكم في كتابه بالحكم غيره^(٧) من كتابه عامة في أمره، وكذلك سنة رسول الله تنسخ بسنته.

-
- (١) في النسخ للطبعة «أو أضعف» والألف مصبغة في الأصل اسطناً واضماً،
 (٢) في «وما سن» رسول الله صلى الله عليه وسلم «والزيادة ليست في الأصل»
 (٣) في «نص كتاب» بمعنى لفظ الجملة، وهو مخالف للأصل.
 (٤) في «تبعناه» وهو مخالف للأصل.
 (٥) في «وأما النسخة والمسخة» وهو مخالف للأصل.
 (٦) في «فهو» وهو مخالف للأصل.
 (٧) في «كما نسخ الله تعالى الحكم من كتابه بحكم غيره» وفي «كما نسخ الله الحكم من كتابه بالحكم غيره» وكل ذلك مخالف للأصل واضطراب في فهم معناه.
 (٨) في النسخ للطبعة «فكذلك» وهو مخالف للأصل.

٥٧٣ - وذَكَرْتُ لَهُ بِمَعْضِ مَا كَتَبْتُ فِي (كِتَابِي) قَبْلَ هَذَا^(١)
مِنْ إِبْطَاحٍ مَا وَصَفْتُ .

٥٧٤ - فَأَمَّا^(٢) الْمُخْتَلَفَةُ الَّتِي لَا دِلَالَةَ عَلَى أَنَّهَا نَاسِخٌ وَلَا أَنَّهَا
مَنْسُوخٌ^(٣) - : فَكُلُّ أَمْرٍ مُوْتَقَقٌ^(٤) صَحِيحٌ ، لَا اخْتِلَافَ فِيهِ .

٥٧٥ - وَرَسُولُ اللَّهِ عَرَبِيٌّ اللَّسَانِ وَاللَّهَارِ ، فَقَدْ^(٥) يَقُولُ الْقَوْلَ
حَامًا يُرِيدُ بِهِ الْعَامَّ ، وَحَامًا يُرِيدُ بِهِ الْخَاصَّ ، كَمَا وَصَفْتُ لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ
وَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ^(٦) قَبْلَ هَذَا .

٥٧٦ - وَيُسْتَلُّ عَنِ الشَّيْءِ فَيُجِيبُ عَلَى قَدْرِ الْمَسْئَلَةِ ، وَيُؤَدِّي
عَنْهُ^(٧) الْمُخْبِرُ عَنْهُ الْخَبَرَ مُتَقَصِّيًا^(٨) ، وَالْخَبَرَ مُخْتَصَرًا ، وَالْخَبَرَ^(٩) فَيَأْتِي
بِبَعْضٍ مَعْنَاهُ دُونَ بَعْضٍ .

٥٧٧ - وَيُحَدِّثُ عَنْهُ الرَّجُلُ الْحَدِيثَ قَدْ أَذْرَكَ جَوَابَهُ وَلَمْ
يُذْرِكِ الْمَسْئَلَةَ فَيَذُلُّهُ عَلَى حَقِيقَةِ الْجَوَابِ ، بِمَعْرِفَةِ السَّبَبِ الَّذِي يَخْرُجُ
عَلَيْهِ الْجَوَابُ .

(١) فِي ب « فِي كِتَابِي هَذَا » بِحُفٍّ « قَبْلَ » وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ ، وَكَلِمَةٌ « كِتَابِي »
وَالْحَقُّ فِي الْأَصْلِ ، وَلَكِنْ عُبِّ بِهَا بِشَيْءٍ قَارَنَهُ لِيَجْلِسَ قَرَأَ « كَتَبِي » وَبَعَثَ وَاضِحٌ .

(٢) فِي النِّسخِ لِلطَّبْعَةِ « وَأَمَّا » وَهُوَ مُخْتَلَفٌ لِلأَصْلِ ،

(٣) فِي ج « عَلَى أَنَّهَا نَاسِخَةٌ وَلَا أَنَّهَا مَنْسُوخَةٌ » وَهُوَ خَطَأٌ وَمُخْتَلَفٌ لِلأَصْلِ .

(٤) فِي النِّسخِ لِلطَّبْعَةِ « مُتَقَقٌ » وَهُوَ مُخْتَلَفٌ لِلأَصْلِ ، وَأَنْظَرَ حَاشِيَةً (رَقْمُ ٩٥) .

(٥) فِي ب « وَقَدْ » وَهُوَ مُخْتَلَفٌ لِلأَصْلِ .

(٦) فِي ب « رَسُولُهُ » وَهُوَ مُخْتَلَفٌ لِلأَصْلِ .

(٧) كَلِمَةٌ « عَنْهُ » ثَابِتَةٌ هُنَا فِي الْأَصْلِ وَمُحْوَفَةٌ فِي النِّسخِ الطَّبْعَةِ .

(٨) فِي س « مُتَقَصِّيًا » وَهِيَ مُجِبَةٌ فِي الْأَصْلِ « مُتَقَصِّيًا » كَمَا ذَكَرْتُ فِي رِسْمِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ
بِالْأَنْفِ ، غَالِوْا بَيْنَ الْفَارِسِيِّينَ تَغْيِيرَهَا مَحَاوِلًا وَاضِحَةً ، وَهَقَطَ قَطْعَتَيْنِ تَحْتَ الْكَلِمَةِ بَيْنَ
الْعَادِ وَالْأَنْفِ . وَفِي ج « مُتَقَصِّيًا » بِالتَّوْنِ مِنَ الْإِهَامِ ، وَهُوَ مُخْتَلَفٌ لِلأَصْلِ .

(٩) كَلِمَةٌ « وَالْخَبَرَ » لَمْ تَذْكُرْ هُنَا فِي ب وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ ، وَحَذَفْنَا خَطَأً وَاضِحٌ .

- ٥٧٨ - وَيَسُنُّ فِي الشَّيْءِ سَنَةً^(١) وَفِيَا يُخَالِفُهُ أُخْرَى ، فَلَا يُخَلِّصُ بَعْضُ السَّامِعِينَ بَيْنَ اخْتِلَافِ الْحَالَيْنِ^(٢) اللَّتَيْنِ سَنَّ فِيهِمَا .
- ٥٧٩ - وَيَسُنُّ سَنَةً فِي نَصٍّ مَعْنَاهُ^(٣) ، فَيَحْفَظُهَا حَافِظٌ^(٤) ، وَيَسُنُّ فِي مَعْنَى يُخَالِفُهُ فِي مَعْنَى وَيُجَامِعُهُ فِي مَعْنَى - : سَنَةً غَيْرَهَا ، لِاخْتِلَافِ الْحَالَيْنِ^(٥) ، فَيَحْفَظُ غَيْرُهُ تِلْكَ السَّنَةَ ، فَإِذَا أَدَّى كُلُّ مَحْفَظٍ رَأَاهُ بَعْضُ السَّامِعِينَ اخْتِلَافًا ، وَلَيْسَ مِنْهُ شَيْءٌ مُخْتَلَفٌ .
- ٥٨٠ - وَيَسُنُّ بِلَفْظٍ مَخْرُجُهُ حَامٌ جَلَّةٌ بِتَحْرِيمِ شَيْءٍ أَوْ تَحْلِيلِهِ^(٦) ، وَيَسُنُّ فِي غَيْرِهِ خِلَافَ الْجَلَّةِ ، فَيُسْتَدَلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُرَدْ بِمَاحَرَمٍ مَا أَحَلَّ ، وَلَا بِمَا أَحَلَّ مَا حَرَّمَ .
- ٥٨١ - وَلِكُلِّ هَذَا نَظِيرٌ فِيَمَا كَتَبْنَا^(٧) مِنْ مُجَلِّ أَحْكَامِ اللَّهِ .
- ٥٨٢ - وَيَسُنُّ السَّنَةَ ثُمَّ يَنْسَخُهَا بِسَنَتِهِ ، وَلَمْ يَدَّعِ^(٨) أَنْ يُبَيِّنَ^(٩)

(١) فِي ج « بِسَنَةٍ » وَهُوَ خَطَأٌ وَخِلَافٌ لِلأَصْلِ .

(٢) فِي النسخ المطبوعة فِي اللّوْضَمِينَ « الْحَالَيْنِ » وَهُوَ فِي ذَاتِهِ صَحِيحٌ ، وَلَكِنْ الَّذِي فِي الْأَصْلِ « الْحَالَيْنِ » وَهُوَ أَصَحُّ وَأَنْصَحُ .

(٣) فِي ب « مَعْنَى » وَهُوَ غَيْرُ وَاضِعٍ ، وَخِلَافٌ لِلأَصْلِ ، وَكَلِمَةُ « نَسْ » مَضْبُوتَةٌ ، فِي الْأَصْلِ بِتَشْدِيدِ الصَّادِ وَالْفَتْوَنِ ، وَفِي ج « فِي نَسٍّ مَعْنَاهُ نَسْ » وَزِيَادَةُ كَلِمَةِ « نَسْ » هُنَا خَلَطٌ غَرِيبٌ .

(٤) فِي ج « حَافِظٌ آخَرُ » وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ غَيْرُ جَيِّدَةٍ وَخِلَافَةٌ لِلأَصْلِ ، وَإِنْ كَانَتْ مَكْتُوبَةً فِي حَاشِيَةِ الْمَخْطُوطَةِ لِلْفَرَوَةِ عَلَى ابْنِ جَاعَةَ .

(٥) فِي ب وَج « أَوْ تَحْلِيلِهِ » بِحُفِّ الْبَاءِ ، وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ .

(٦) فِي ب « كَتَبْنَا » وَهُوَ خِلَافٌ لِلأَصْلِ .

(٧) فِي ج « وَلَمْ يَدَّعِ » بِالْفَتْوَنِ ، وَهُوَ خَطَأٌ لَا يَوَاقِفُ الْمَعْنَى ، وَخِلَافٌ لِلأَصْلِ .

(٨) فِي ب زِيَادَةُ « صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » وَفِي س وَج زِيَادَةُ « رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » وَكُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْأَصْلِ .

كَلَمَّا^(١) نَسَخَ مِنْ سُنَّتِهِ بِسُنَّتِهِ ، وَلَكِنْ رَجَعَا ذَهَبَ عَلَى الَّذِي سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ بَعْضُ عِلْمِ النَّاسِخِ أَوْ عِلْمِ الْمُنْسُوخِ ، فَحَفِظَ^(٢) أَحَدُهُمَا دُونَ الَّذِي سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ الْآخَرَ ، وَلَيْسَ يَذْهَبُ ذَلِكَ عَلَى مَا تَمَّتْهُمْ حَتَّى لَا يَكُونَ فِيهِمْ مَوْجُودًا إِذَا طُلِبَ .

٥٨٣ - وَكُلُّ مَا^(٣) كَانَ كَمَا وَصَفْتُ أَمْضَى عَلَى مَا سَنَّهُ^(٤) ، وَفُرِّقَ بَيْنَ مَا فَرَّقَ بَيْنَهُ مِنْهُ .

٥٨٤ - وَكَانَتْ طَاعَتُهُ^(٥) فِي تَشْعِيْبِهِ عَلَى مَا سَنَّهُ وَاجِبَةً^(٦) ، وَلَمْ يُقَلَّ : مَا فَرَّقَ^(٧) بَيْنَ كَلَمَا كَلَمَا ؟

٥٨٥ - لِأَنَّ قَوْلَ « مَا فَرَّقَ^(٨) » بَيْنَ كَلَمَا كَلَمَا ؟ فِيمَا فَرَّقَ بَيْنَهُ رَسُولُ اللَّهِ - : لَا يَمْدُؤُنَ أَنْ يَكُونَ جَهْلًا مِمَّنْ^(٩) قَالَهُ ، أَوْ ارْتِيَابًا شَرًّا مِنَ الْجَهْلِ ، وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا طَاعَةُ اللَّهِ بِاتِّبَاعِهِ .

(١) رُسِمَتْ فِي النسخ المطبوعة « كل ما » ورُسِمَتْ فِي الْأَصْلِ « كَلَمَا » فَأُجْبِنَاهُمَا عَلَى رِسْمِ الْأَصْلِ ، لِتَحْتَمِلَ اللَّمَنِينَ .

(٢) فِي ب « نَحْفِظُ » وَهُوَ غَلَاظٌ لِلْأَصْلِ .

(٣) رُسِمَتْ فِي الْأَصْلِ « كَلَمَا » غَلَاظًا رِسْمِهِ ، لِيَكُونَ الْمُرَادُ وَاحِدًا مَحْدُودًا .

(٤) فِي ج « أَمْضَى عَلَى مَا سَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » وَفِي ب « أَمْضَى عَلَى مَا سَنَّهُ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » وَفِي س « مَضَى عَلَى مَا سَنَّهُ » ، وَكُلُّ ذَلِكَ غَلَاظٌ لِلْأَصْلِ .

(٥) فِي ب « وَكَانَتْ طَاعَتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » وَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٦) فِي س وَج « عَلَى مَا سَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَنَةً وَاحِدَةً وَاجِبَةً مِنْهُ » ، وَبِهَذِهِ الزِّيَادَاتِ الَّتِي لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ اضْطُرِبَ الْمَقْصِدُ ، وَالَّذِي فِي الْأَصْلِ وَاضِحٌ مِنْهُومُ وَهُوَ الصَّوَابُ .

(٧) كَلِمَةُ « فَرَّقَ » مُنْبِطِلَةٌ فِي الْأَصْلِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ بِقِصَّةِ فَوْقِ الْفَاءِ وَشِدَّةِ فَوْقِ الرَّاءِ .

(٨) فِي ج « مِمَّا » وَهُوَ خَطَأٌ وَغَلَاظٌ لِلْأَصْلِ .

٥٨٦ - ولم يوجد فيه إلا الاختلاف : فلا يعدُّ أن يكون لم يُحفظ مُتَقَصِّ^(١)، كما وصفت قبل هذا، فيُعَدُّ مختلفاً، وَيَغِيبُ عَنْنا مِنْ سَبَبِ تَبْيِينِهِ ما علمنا في غيره، أو وهما مِنْ مُحَدَّثٍ.

٥٨٧ - ولم نجد عنه^(٢) شيئاً مختلفاً فكشفناه - : إلا وجدنا له وجهاً يَحْتَمِلُ به ألا يكون مختلفاً، وأن يكون داخلاً في الوجوه التي وصفت لك.

٥٨٨ - أو نجد الدلالة على الثابت منه دون غيره، بثبوت الحديث، فلا يكون الحديثان اللذان نُسِبا إلى الاختلاف مُتَكَافِئَيْنِ^(٣)، فنَصِيرُ إلى الأَثْبَتِ مِنَ الحديثين

٥٨٩ - أو يكون على الأَثْبَتِ منهما دِلالةٌ من كتاب الله أو سنة نبيه^(٤) أو الشواهد التي وصفنا قبل هذا، فنصيرُ إلى الذي هو أقوى وأولى أن يَثْبُتَ بالدلائل.

٥٩٠ - ولم نجد عنه حديثين مختلفين إلا ولهما مَخْرَجٌ أو على أحدهما دِلالةٌ بأحد ما وصفت^(٥) : إمَّا بموافقة^(٦) كتاب^(٧)

(١) في س و ج « متقصيا » وهو خطأ وعُتِلَ للأصل .
(٢) في النسخ المطبوعة زيادة « صلى الله عليه وسلم » ولم تذكر في الأصل .
(٣) رُحِمَتْ في الأصل مَكْنًا ، ياء بدل الميمزة ، فأثبتنا على ذلك ، إذ هو لغة فصيحة .
(٤) في س « أو سنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم » وهو مختلف للأصل .
(٥) في النسخ للطبوعة « وصفنا » وهو مختلف للأصل .
(٦) في س « لموافقته » وفي ج « بموافقته » وكلاهما مختلف للأصل .
(٧) في النسخ للطبوعة « كتاب الله » ولفظ الجلالة مكتوب في الأصل بين السطرين بخط غير خطه .

أو غيره من سُنَّته ^(١) أو بعض الدلائل .

٥٩١ - وما نَعَى عنه رسولُ الله ^(ص) فهو على التحريم ، حتى تأتِي ^(ص) دِلَالَةٌ عنه ^(٢) على أنه أراد به غير التحريم .

٥٩٢ - قال ^(٣) : وأما القياسُ على سُنَنِ رسول الله فأصله وجهان ، ثم يفرع في أحدهما وجوه .

٥٩٣ - قال : وما هما ؟

٥٩٤ - قلتُ : إن الله تَعَبَّدَ خلقَه في كتابه وعلى لسان نبيه بما سبق في قضائه أن يَتَعَبَّدَ به ولما شاء ^(٤) ، لا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ فيها ^(٥) تَعَبَّدَ به ، ثم آدَاهُم رسولُ الله على المعنى الذي له ^(٦) تَعَبَّدَ به ، أو وجوده في الخبر عنه ، لم يُنْزَلْ في شيء في مثل المعنى الذي له تَعَبَّدَ خلقَه ^(٧) ،

(١) في النسخ المطبوعة « سنة » بجنت الضمير ، وهو مخالف للأصل .

(٢) كلمة « رسول الله » لم تذكر في ج و ذكر بدلها « صلى الله عليه وسلم » ، وما هنا هو الثابت في الأصل .

(٣) في ج « يأتِي » وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٤) كلمة « عنه » لم تذكر في ب وهي تاجية في الأصل . وفي س و ج « عنه صلى الله

عليه وسلم » وزيادة الصلاة ليست في الأصل .

(٥) في النسخ المطبوعة « قال الثاني » وهو مخالف للأصل .

(٦) في ب « سنة » بالافراد ، وهو مخالف للأصل .

(٧) في النسخ المطبوعة « وكما » بدل « ولما » وهو مخالف للأصل .

(٨) في ب « فإ » بدل « فيها » وهو خطأ

(٩) كلمة « له » لم تذكر في ب وهي تاجية في الأصل .

(١٠) ما أثبتناه هنا هو التي في الأصل ، واضطربت النسخ الأخرى في هذه الجملة ، وأظن ناسخها

أو مصححها لم يتركوا المراد تماماً ، ففي س « ولم ينزل شيء في مثل المعنى » الخ ،

وفي ب « لم يترك شيء في مثل هذا للمعنى الذي به تعبد خلقه » وفي ج « ولم ينزل

الخ ، بزيادة حرف المطف فاعط .

ووجب^(١) على أهل العلم أن يُسَلِّكُوهُ^(٢) سبيلَ السنة ، إذا كان في معناها ، وهذا^(٣) الذي يَتَفَرَّعُ تَفَرُّعًا كَثِيرًا .

٥٩٥ - والوجه الثاني : أن يكون أحلَّ لهم شيئًا جملةً ، وحرَّم منه شيئًا بعينه ، فيُحِلُّونَ الحلالَ بالجملة ، ويُحرِّمونَ الشيءَ بعينه ، ولا يقيسون عليه : على الأقلِّ الحرام^(٤) ، لأنَّ الأكثرَ منه حلالٌ ، والقياسُ على الأكثرِ أولى أن يُقاسَ عليه من الأقلِّ .

٥٩٦ - وكذلك إن حرَّم جملةً^(٥) وأحلَّ بعضها ، وكذلك إن فرضَ شيئًا وخصَّ رسولُ الله التَّخْفِيفَ في بعضه .

٥٩٧ - ^(٦) وأما القياسُ فإنما أخذناه استدلالاً بالكتاب والسنة والآثار^(٧) .

(١) في « وأوجب » وفي ج « فأوجب » وكلاهما خطأ ومخالف للأصل ، والقي فيه « ووجب » ثم رأما كانه غير واضحة ، فأعاد كتابتها فوقها واضحة بنفس الخط ، ثم بحث بها عابث فألصق بالواو الأولى ألفا ، فصارت تحتمل أن تقرأ « وأوجب » أو « فأوجب » والتسل فيها ظاهر واضح .

(٢) فصل « سلك » يصدى لمسولين بنفسه وبالمعزة ، والقي هنا من الثاني ، لأنه ضبط في الأصل بضم الياء وكسر اللام .

(٣) زاد بعض الناس في الأصل ألفا قبل الواو ، لقرأ « أو هنا » ، وهي زيادة نافية عن موضعها غير جيدة ، وقلبك لم تذكر في النسبة المروءة على ابن جماعة ، ولا في النسخ المطبوعة .

(٤) قوله « على الأقلِّ الحرام » بيان لقوله « عليه » في قوله « ولا يقيسون عليه » وهو ظاهر ، وفي ج « ولا يقيسون عليه إلا على أقلِّ الحرام » وهو خطأ وإنشاد السق .
(٥) في النسخ المطبوعة زيادة « واحدة » وهي زيادة خطأ صرف ، وليست في الأصل .
(٦) هنا في س وب زيادة « قال الشافعي » .

(٧) كتب كاتب في الأصل بخط جديد كله « من » بعد الواو ، ويظهر أنها كتابة مائة قريباً بعد نسخ نسخة س ، لأنها لم تذكر في أية نسخة أخرى .

٥٩٨ - وَأَمَّا أَنْ تُخَالَفَ حَدِيثًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ^(١) ثَابِتًا عَنْهُ - :
فَارْجُو أَنْ لَا يُؤْخَذَ ذَلِكَ عَلَيْنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

٥٩٩ - وَلَيْسَ ذَلِكَ لِأَحَدٍ ، وَلَكِنْ قَدْ يَجْهَلُ الرَّجُلُ السَّنَةَ
فَيَكُونُ لَهُ قَوْلٌ يُخَالَفُهَا ، لَا أَنَّهُ تَمَدَّدَ خِلَافُهَا ^(٢) ، وَقَدْ يَنْقُلُ الْمَرْءُ وَيُخَطِّئُ
فِي التَّأْوِيلِ ^(٣) .

٦٠٠ - قَالَ ^(٤) : فَقَالَ لِي قَائِلٌ : قُتِلَ لِي كُلُّ صِنْفٍ مِمَّا وَصَفْتَ
مِثْلًا ، تَجْمَعُ لِي فِيهِ الْإِيمَانُ عَلَى مَا سَأَلْتُ عَنْهُ ، بِأَمْرِ لَا تُكْثِرُ ^(٥)
عَلَى فَنَاسَاهُ ، وَابْدَأْ بِالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ مِنْ سُنَنِ النَّبِيِّ ^(٦) ، وَاذْكُرْ مِنْهَا

(١) فِي النسخ المطبوعة « لرسول الله » والتي فِي الْأَصْلِ مَا هُنَا ، ثُمَّ ضَرَبَ بِيَسْكَ الْكَاتِبِينَ
عَلَى كَلِمَةِ « عَنْ » وَالصَّحِيحُ لَا مَاءَ بِالرَّاءِ ، وَيُظْهَرُ أَنَّ هَذَا التَّغْيِيرَ قَدِيمٌ ، لِأَنَّهَا تَأْجِةٌ بِاللَّامِ
أَيْضًا فِي النسخة المرفوعة عَلَى ابْنِ جَاعَةَ .

(٢) « تَمَدَّدَ » - مِنْ بَابِ ضَرْبٍ - يَتَمَدَّدُ بِنَفْسِهِ وَبِالْأَلَامِ وَيَالٍ ، كَمَا نَسِ عَلَيْهِ فِي اللِّسَانِ
وَكَمَا هُوَ ثَابِتٌ بِالْأَصْلِ هُنَا ، وَهُوَ حُجَّةٌ ، وَيُظْهَرُ أَنَّ مَصْحُوحِي مَطْبَعَةٍ بُولَاقٍ غَرَمَ
مَابُوهَمَةَ كَلَامَ سَابِحِ الْقَامُوسِ ، فَظَنُّوا الْكَلِمَةَ غَيْرَ صَوَابٍ ، فَغَيَّرُوهَا فِي نَسْخَةِ ب
وَجَبَلُوهَا « تَمَدَّدَ » .

(٣) اللَّهُ أَكْبَرُ . هَذَا هُوَ الْإِمَامُ حَقًّا . وَصَدَّقَ أَهْلُ مَكَّةَ وَبَرُّوْا ، حِينَ سَمِعُوهُ
« نَاصِرَ الْحَدِيثِ » .

(٤) فِي النسخ المطبوعة « قَالَ الثَّانِي » وَهُوَ زِيَادَةٌ عَمَّا فِي الْأَصْلِ .
(٥) فِي ج « وَلَا تَكْثُرُ » وَزِيَادَةُ الرَّوَالَيْتِ فِي الْأَصْلِ ، وَإِنْ كَانَتْ تَأْجِةً فِي النسخة
المرفوعة عَلَى ابْنِ جَاعَةَ ، وَمَوْضِعُهَا فِي السِّيَاقِ غَيْرٌ جَيِّدٌ . وَفِي س « لَا يَكْثُرُ » بِالْفِعْلِ
لِلضَّارِعِ ، وَهُوَ غَلَطٌ أَيْضًا لِلْأَصْلِ ، وَالتَّاءُ الْقَوِيَّةُ وَاحِدَةٌ فِيهِ وَفَوْقَهَا ضَمَّةٌ ، وَقَدْ
زَادَ بِيَسْكَ الْكَاتِبِينَ تَطْلِينَ تَحْتَ التَّاءِ لِتُرَأَى أَيْضًا بِالْيَاءِ ، وَلَمْ يَحْسَنْ فَيَا صَنِيعَ ، لِأَنَّ
الضَمَّةَ فَوْقَ الْحَرْفِ تَبْطُلُ صَنِيعَهُ .

(٦) فِي ج « رَسُولُ اللَّهِ » .

شيئاً مما معه القرآن ، وإن كررت بعض ما ذكرت ؟

٦٠١ - (١) فقلت له : كان أول ما فرض الله على رسوله في القبلة

أن يستقبل بيت المقدس للصلاة ، فكان (٢) بيت المقدس القبلة التي لا يحل لأحد أن يصلي إلا إليها ، في الوقت الذي استقبلها فيه رسول الله ،

٦٢ فلما نسخ الله قبلة بيت المقدس ووجه رسوله والناس إلى الكعبة - :

كانت الكعبة القبلة التي لا يحل لمسلم أن يستقبل المكتوبة (٣) في غير حال من الخوف : غير ما ، ولا يحل أن يستقبل بيت المقدس أبداً .

٦٠٢ وكل كان (٤) حقاً في وقته ، بيت المقدس من حين

استقبله النبي إلى أن حوّل عنه - : الحق في القبلة ، ثم البيت الحرام

الحق في القبلة إلى يوم القيامة

٦٠٣ - وهكذا كل منسوخ في كتاب الله وسنة نبيه .

٦٠٤ - قال (٥) : وهذا - مع إباته لك النسخ والمنسوخ من

الكتاب والسنة - : دليل لك على أن النبي إذا سن سنة حوّل الله

(١) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في ب « وكان » وهو مخالف للأصل .

(٣) كذا في الأصل بترج الخافض ، وكتب كاتب بحاشيته « له : في » يعني أنه ظن أن كلمة « في » سقطت من النسخة . ويظهر أن بعض العلماء أصلح الكلمة بعد ذلك بزيادة الباء فصارت « بالمكتوبة » كما في المفردة على ابن جماعة ، وبذلك طبعت في الطبقات الثلاث .

(٤) كذا في الأصل وسائر النسخ ، وزاد بعض الكتّابين بحاشية الأصل كلمة « قد » وجعل موضعها قبل « كان » .

(٥) في النسخ للطبوعة « قال الشافعي » والزيادة ليست في الأصل .

عنها إلى غيرها : مَنْ أُخْرِيَ يَصِيرُ إِلَيْهَا النَّاسُ بِمَدِّ الْقَوْلِ عَنْهَا ،
ثَلَاثًا يَذْهَبُ عَلَى عَامَّتِهِمُ النَّاسُ فَيَقْبَلُونَ عَلَى الْمُنْسُوخِ .

٦٠٥ - وَلِثَلَاثِ يُشَبَّهُ^(١) عَلَى أَحَدٍ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ يُسْنُ^(٢)

فَيَكُونُ فِي الْكِتَابِ شَيْءٌ لَا يَرَى مِنْ جَهْلِ اللِّسَانِ أَوْ الْعِلْمِ بِمَوْقِعِ السَّنَةِ
مَعَ الْكِتَابِ أَوْ لِإِتِّتِهَا^(٣) مَعَانِيَه - : أَنَّ الْكِتَابَ^(٤) يَنْسَخُ السَّنَةَ .

٦٠٦ - فَقَالَ^(٥) : أَمِمْكُنْ أَنْ تُخَالَفَ السَّنَةَ فِي هَذَا

الْكِتَابُ ؟

٦٠٧ - قُلْتُ : لَا ، وَذَلِكَ : لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ^(٦) أَقَامَ عَلَى

خَلْقِهِ الْحُجَّةَ مِنْ وَجْهَيْنِ ، أَوَّلُهُمَا فِي الْكِتَابِ : كِتَابُهُ ، ثُمَّ سَنَةُ نَبِيِّهِ ،
بِفَرْضِهِ فِي كِتَابِهِ اتِّبَاعَهَا .

٦٠٨ - فَلَا يَحْزُنُ أَنْ يُسْنَّ رَسُولُ اللَّهِ سَنَةً لَازِمَةً فَتَنْسَخَ

فَلَا يُسْنُ مَا نَسَخَهَا^(٧) ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ النَّاسُ بِالْآخِرِ مِنَ الْأَمْرَيْنِ ،

(١) فِي سَائِرِ النُّسخِ « يَشَبَّهُ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ ، وَالْكَلِمَةُ فِيهِ وَاحِدَةٌ مُضَبَّوْطَةٌ .

(٢) فِي « سَوَجِ » سَنَ « وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٣) فِي سَائِرِ النُّسخِ « وَلِإِتِّتِهَا » بِالْوَاوِ بَدَلُ « أَوْ » وَالْأَلْفُ ثَابِتَةٌ فِي الأَصْلِ ، ثُمَّ غَرِبَ

عَلَيْهَا بَيْنَ الْفَارِسِيِّينَ ، وَلَا وَجْهَ لِقَائِكَ .

(٤) فِي « س » أَنْ يَقُولَ : الْكِتَابُ « الْخ » وَكَلِمَةُ « يَقُولُ » مُزَادَةٌ بِحَاشِيَةِ الأَصْلِ

بِحُطٍّ أَكْثَرُ ، وَهِيَ زِيَادَةٌ غَيْرُ جَيِّدَةٍ .

(٥) هُنَا فِي « سَوَجِ » زِيَادَةٌ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٦) فِي « ج » وَقَالَ « وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٧) فِي « س » « لَأَنَّ عَزَّ وَجَلَّ » .

(٨) فِي « س » « وَلَا يَمْنُ » وَفِي « ج » « وَلَا يَمْنُ نَاسِئًا » وَكَلَامُهَا مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ ، وَالْكَلِمَةُ

وَاحِدَةٌ فِيهِ مُضَبَّوْطَةٌ .

وأكثر الناسخ في كتاب الله إنما عُرِفَ بِدِلَالَةِ سُنَنِ^(١) رسول الله .
٦٠٩ - فإذا كانت السنة تدلُّ على ناسخ القرآن وتُفَرِّقُ
بينه وبين منسوخه - : لم يكن أن تُنسخَ السنة بقرآنٍ إلا أخذت
رسولُ الله مع القرآن سنةً تُنسخُ سنته الأولى ، لتذهبَ الشبهةُ عن
من^(٢) أقامَ الله عليه الحجةَ من خلقه .

٦١٠ - قال : أفرأيتَ لو قالَ قائلٌ : حيثُ وجدتُ
القرآنَ^(٣) ظاهراً مأمراً ، ووجدتُ سنةً تحتلُّ أن تُبينَ عن القرآن ،
وتحتلُّ أن تكونَ بخلافِ^(٤) ظاهره - : علمتُ أن السنةَ منسوخةٌ
بالقرآن ؟

٦١١ - فقلتُ له : لا يقولُ هذا عالمٌ !

٦١٢ - قال : ولم ؟

٦١٣ - قلتُ : إذا كان اللهُ فرضَ على نبيه اتباعَ ما أنزلَ إليه ،
وشهدَ له بالهدى ، وفرضَ على الناس طاعته ، وكان اللسانُ - كما وصفتُ
قبلَ هذا - محتماً للمعاني ، وأن يكونَ كتابُ الله ينزلُ عاماً يرادُ
به الخاصُّ ، وخاصاً يرادُ به العامُّ ، وفرضاً جملةً بينَ رسولِ الله^(٥) ،

(١) الكلمة واضحة في الأصل ، وقد غيرها بعض قارئيه لقرأ « سنة » ، وبذلك كُتبت
في النسخة المفروقة على ابن جماعة . وهو تصرف غير سديد .

(٢) في ج « على من » وهو خطأ وخطأ .

(٣) في - « في القرآن » وزيادة « في » خطأ وعكافة للأصل .

(٤) في - « خلاف » بخلاف الباء ، وهو خلاف الأصل .

(٥) هنا في النسخ للطبعة زيادة « قال القاضي » .

(٦) في ج « وبينه رسول الله » ، بزيادة حرف المطف ، وهو خطأ وعكافة للأصل .

فقامت السنة مع كتاب الله هذا المقام - : لم تكن السنة^(١) لِتُخَالِفَ كتاب الله ، ولا تكون السنة إِلَّا تَبَعًا لكتاب الله ، بمثل تنزيله ، أَوْ مُبَيِّنَةً معنى ما أراد الله ، فهي^(٢) بكل حال مُتَّبِعَةٌ لكتاب الله .

٦١٤ - قال : أَفْتَوْجِدُنِي الْحُجَّةَ بِمَا قُلْتَ فِي الْقُرْآنِ ؟

٦١٥ - فذكرت له بعض ما وصفت في كتاب (السنة مع القرآن^(٣)) من أن الله فرض الصلاة والزكاة والحج ، فبين رسول الله كيف الصلاة ، وعددها ، ومواقيتها ، وسُنَّتها ، وفي كم الزكاة من المال ، وما يَسْقُطُ عنه من المال وَيَتَّبَتُّ عليه^(٤) ، ووقتها ، وكيف صَمَلُ الحج ، وما يُحْتَتَبُ فيه وَيُتَابَحُ .

٦١٦ - قال : وذكرت له قول الله (والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا^(٥)) و(الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ^(٦)) وأن رسول الله لَمَّا سَنَّ الْقَطْعَ عَلَى مَنْ بَلَغَتْ سِرْقَتُهُ

(١) في ج « سنة » بالتكثير ، وهو خلاف الأصل .

(٢) في النسخ للطبوعة « وهي » وهو مخالف للأصل .

(٣) لا أدري أعمدا كتاب معين الله الشافعي ، أم يريد ما ذكر في كتبه من الرسالة وغيرها ، مما تكلم فيه عن وجه بيان السنة للقرآن وما جاء في السنة مما ليس فيه لس كتاب ؟ فإني لم أجِد في ترجمة الشافعي في مؤلفاته كتابا باسم [السنة مع القرآن] ولم أجِد كذلك كتابا بهذا الاسم في الكتب التي ألحقت بكتاب الأم ، وعمي أن يبين لي حقيقة ذلك عند تحقيق الكلام في كتبه ، إن شاء الله .

(٤) « يسقط » و « يثبت » كتابا في « تسقط » ، و « يثبت » بالهاء ، وهو مخالف للأصل .

(٥) في ب زيادة كلمة « الآية » وليست في الأصل . وغنّه الآية في سورة المائدة (٣٨) .

(٦) سورة النور (٢) .

ربع دينار فصاعداً ، والجَلَّة على الحرَّين البكرين^(١) ، دون الثَّيِّين
الحرَّين وللملوكين - : دلَّت سنة رسول الله على أن الله أرادَ بها
الخاص من الزَّناة والشرَّاق ، وإن كان مخرَج الكلام عامًّا في الظاهر
على الشرَّاق والزَّناة .

٦١٧ - قال : فهذا^(٢) عندي كما وصفت ، أتعجِّد حجةً على من
روى^(٣) أن النبي قال : « ما جاءكم عنِّي فاعرضوه على كتاب الله ، فما
وافقهُ فأنا قُلْتُه ، وما خالفهُ فلم أقُلْهُ »^(٤) ؟

- (١) في س و ج « البكرين البالغين » والزيادة ليست في الأصل .
(٢) في - « وهذا » وهو مخالف للأصل .
(٣) كتب بنو السكاتيين بين السطرين في الأصل ، بعد كلمة « روى » كلمة « الحديث »
وهذه الزيادة ليست في سائر النسخ ، وما أظهرها محببة .
(٤) هذا المعنى لم يرد فيه حديث صحيح ولا حسن ، بل وردت فيه ألفاظ كثيرة ، كلها
موضوع أو بالغ الغاية في الضعف ، حتى لا يصلح شيء منها للاحتجاج أو الاستسناد .
وأقرب رواية لما نقله الشافعي هنا فوجَّاه وضعه - : رواية الطبراني في مسنده الكبير
من حديث ابن عمر ، نقلها الميمني في مجمع الزوائد (١ : ١٧٠) وقال : « فيه أبو
حاضر عبد الملك بن عبد ربه ، وهو منكر الحديث » .
وقال في عون المبرود (٤ : ٣٢٩) : « فأما ما رواه بعضهم أنه قال : إذا جاءكم
الحديث فاعرضوه على كتاب الله ، فإن وافقه فخذوه - : فانه حديث باطل لا أصل له .
وقد حكي ذكره الساجي عن يحيى بن معين أنه قال : هذا حديث وضعه الزنادقة » .
وقال العلامة الفتي في تذكرة الموضوعات (س ٢٨) عن الخطابي أنه قال أيضاً :
« وضعه الزنادقة » . ونقل هو والسيوطي في كشف الخفاء (١ : ٨٦) عن الصناني
أنه قال : « هو موضوع » .

وقد كتب الامام الحافظ أبو عهد بن حزم ، في هذا المعنى فصلاً نفيساً جداً ، في
كتاب الإحكام (٢ : ٧٦ - ٨٢) وروى بنو ألقاض هذا الحديث المكذوب ،
وأبان عن خطئها نفق . - ومما قال فيه : « ولو أن قال لا تأخذوا ما وجدنا في
القرآن - : لكان كافراً بأجاء الأمة ، ولكن لا يلزمه إلا ركة ما بين ذلك الشمس
إلى شفق الليل ، وأخرى عند المغرب ، لأن ذلك أثل ما يقع عليه اسم صلاة ، ولا حجة
للاكثر في ذلك . وقائل هذا كافر معرك حلال الدم وللمال » ثم قال : « ولو أن

٦١٨ - فقلت له : ما روى هذا أحدٌ يثبتُ حديثه في شيءٍ صغير ولا كبير^(١) ، فيقال لنا : قد ثبت^(٢) حديث من روى هذا في شيء .

٦١٩ - وهذه أيضاً روايةٌ منقطعةٌ عن رجلٍ مجهول ، ونحن لا نقبلُ مثلَ هذه الروايةِ في شيء .

٦٢٠ - قال^(٣) : فهل عن النبي روايةٌ بما قلتم^(٤) ؟

٦٢١ - فقلت له : نعم :

٦٢٢ - أخبرنا سفيان^(٥) قال أخبرني سالم^(٦) أبو النضر أنه سمع

= امراً لا يأخذ إلا بما اجتمعت عليه الأمة قطعاً ، أو يترك كل ما اختلفوا فيه ، مما لا بدت فيه النصوص - : لكان ناسقاً باجتماع الأمة . فهاتان القمتان توجب بالضرورة الأخذ بالكل .

والظر أيضاً لسان الليزان (١ : ٤٥٤ - ٤٥٥)

(١) هنا في س وج زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في س « صغير ولا كبير » وهو مخالف للأصل ، وكلمة « كبير » فيه مضبوطة بفتح الكاف وضم الباء ، ومع ذلك فإن بعض قارئيه عبث به ، فزاد ياء في كل من الكلمتين قبل الراء ، وهو تصرف غير جيد ، والكلمتان مضبوطتان أيضاً في النسخة المقررة على ابن جماعة بضم التين والباء .

(٣) « ثبت » مضبوطة في الأصل بفتحمة على التاء وشدة على الباء ، وفي النسخ المطبوعة « كيف أثبت » فزاد ناسخوها ألفاً ، وغيروا « قد » إلى « كيف » بدون حجة ، وأظهروا لم يفهموا وجه الكلام ، فغيروه إلى ما ظنوه صحيحاً ، وإنما يريد الشافعي : أن هذا الحديث لم يروه همة من أخذنا بروايته ، حتى يكون للمعرض حجة علينا إذا أخذنا بهي من روايته ، بل هذا الراوي لم ينجح بهي مما روى ، إذ هو ليس بمقبول . الرواية عندنا .

(٤) في س « قال » وهو مخالف للأصل .

(٥) في ج « فيما قلتم » وفي س « فيما قلت » ، وكلاهما مخالف للأصل ، وقد حاول بعض قارئيه تغيير كلمة « بما » لييسلها « لما » والتصحيح في ذلك واضح .

(٦) في النسخ المطبوعة زيادة « بن عينة » وليست في الأصل ، وهو هو .

عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي رَافِعٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ : « لَا تَقِينَنَّ أَحَدَكُمْ مُسَكِّنًا عَلَى أُرَيْكْتِهِ يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ - : فيقول : لَا أَدْرِي ، مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّبَعْنَاهُ »^(١).

٦٢٣ - قال الشافعي : فقد ضَيَّقَ رسولُ الله على الناسِ أَنْ يَرُدُّوا أَمْرَهُ ، بِفَرْضِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ اتِّبَاعَ أَمْرِهِ .

٦٢٤ - قال^(٢) : فَأَبْنَى لِي مُجَلًّا أَجَمَعَ لَكَ أَهْلُ الْعِلْمِ - أَوْ أَكْثَرُهُمْ - عَلَيْهِ^(٣) مِنْ سُنَّةٍ مَعَ كِتَابِ اللَّهِ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ السَّنَةُ مَعَ الْكِتَابِ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْكِتَابَ خَاصٌّ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُهُ عَامًّا .

٦٢٥ - فقلتُ له : نَتَمُّ ، مَا مِمَّ مَتْنِي^(٤) حَكَيْتُ فِي (كِتَابِي)^(٥) .

٦٢٦ - قال : فَأَعِدْ مِنْهُ شَيْئًا .

٦٢٧ - قلتُ^(٦) : قَالَ اللَّهُ : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْثَالُكُمْ

(١) مضمي الحديث بهذا الاستناد وإسناد آخر برقم (٢٩٥ و ٢٩٦) . وتكلمنا عليه هناك .

(٢) « قال » : أي للمترضى للناظر للشافعي ، وفي النسخ للطبوعة « قال الشافعي » ؛ فقال « وهو لم يصحح للبراد » ، ولكنه غلط للأصل .

(٣) في النسخ للطبوعة « عليها » وهو غلط للأصل ، ويظهر أنها كانت في النسخة المرفوعة على ابن جماعة « عليه » كما في الأصل . ثم حكى بالسكون وجعلت « عليها » وما في الأصل يحطاح لشيء من التأول في إعادة الضمير إلى قوله « جلا » ، ولنا نرى به بأساً .

(٤) في س و ب « نعم » ، بسن ماممتني . وزيادة « بسن » ليست في الأصل . وفي ج

« بسن ماممتني » بخلف كلمة « نعم » وهو غلط أيضاً للأصل .

(٥) في النسخ للطبوعة زيادة « هنا » وليست في الأصل .

(٦) في ب « فقلت » وهو غلط للأصل .

وَبَنَاتُكُمْ^(١) وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّائُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ ، وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ ، وَرَبَّائِكُمُ اللَّاتِي فِي جُيُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ ، فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ، وَخَالَاتُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ، وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا . وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ، كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ، وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ^(٢) .

٢٢٨ - قال^(٣) : وَذَكَرَ^(٤) اللَّهُ مِنْ حَرَمٍ ، ثُمَّ قَالَ : (وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ) فقال رسول الله : « لَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا ، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَاتِهَا »^(٥) . فَمَنْ أَعْلَمَ مُخَالَفًا فِي اتِّبَاعِهِ .

(١) في الأصل إلى هنا ثم قال « إلى : وأحل لكم ما وراء ذلك » .

(٢) سورة النساء (٢٣ و ٢٤) .

(٣) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » وهو مخالف للأصل .

(٤) في النسخ المطبوعة « فذكر » بإلقاء ، وفي الأصل بالواو ، ثم أصلها بمنى الفارحين بإصباح الواو بإبدال إصلاحا مصطلحا غير جيد .

(٥) في س و ه تقديم ذكر الخالة وتأخير العمة في لفظ الحديث ، وهو خلاف الأصل والحديث رواه الشافعي في الأم (ج ٥ ص ٤) عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعا ، بتقديم ذكر العمة كما في الأصل ، وكذلك هو في اللؤلؤ (ج ٢ ص ٦٧ - ٦٨) .

والحديث رواه أيضا أحد وأصحاب الكعب السنة من حديث أبي هريرة ، كافي ثيل الأوطار (ج ٦ ص ٢٨٥) .

٦٢٩ — فكانت فيه دِلالتان : دِلالةٌ على أن سُنَّةَ رسولِ الله لا تكون مخالِفةً لكتابِ الله بحالٍ ، ولكنها مُبَيَّنَّةٌ عامَّةٌ وخاصَّةٌ .

٦٣٠ — ودِلالةٌ على أنهم قَبِلُوا فيه خَبَرَ الواحد ، فلا نعلم^(١) أحداً رواه مِنْ وَجْهِ يَصِيحُ عن النبي إلا أباهريرة^(٢) .

٦٣١ — قال^(٣) : أفيَحْتَمَلُ أن يكونَ هذا الحديثُ عندَكَ خلافاً

لشيءٍ مِنْ ظاهِرِ الكتابِ ؟

٦٣٢ — قُلتُ^(٤) : لا ، ولا غيرُهُ .

٦٣٣ — قال : فامعْنى قولِ الله (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ)

٦٩ فقد ذَكَرَ التحريمَ وقال^(٥) : (وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ) ؟

(١) في ب « ولا أعلم » وهو مخالف للأصل ، وفي س « ولا نعلم » وحرف المطف

في الأصل ملصق بحرف « لا » بدون قطع ، فمن المحتمل قراءته واو أو فاء ، والقاء

أرجح عندي ، ويؤيده ما في النسخة المروية على ابن جماعة .

(٢) قال الثاقبي في الأم (ج ٥ ص ٤) : « ولا يروى من وجه ينجته أهل الحديث عن

النبي صلى الله عليه وسلم : إلا عن أبي هريرة » ، وقد روى من وجه لا ينجته أهل

الحديث من وجه آخر ، وفي هنا حجة على من رد الحديث ، وعلى من أخذ بالحديث

مرة وتركه أخرى .

وهذا الذي قال الثاقبي يدل على أنه لم يصل إليه طرق صحيحة للحديث من غير

حديث أبي هريرة ، ولكنه قد صرح من حديث جابر ، فرواه أحمد والبخاري

والترمذي ، كما في نيل الأوطار (ج ٦ ص ٢٨٥ — ٢٨٦) ونقل عن ابن عبد البر

قال : « كان يرضى أهل الحديث يزعم أنه لم يرو هذا الحديث غير أبي هريرة ، يعني

من وجه يصح » وكأنه لم يصح حديث الثبي عن جابر ، وصححه عن أبي هريرة ،

والحديثان جيها صحيحان .

(٣) في ج « فقال » وفي ب « قال : فقال » وكلاهما مخالف للأصل .

(٤) في ب « قلت » وهو مخالف للأصل .

(٥) في النسخ المطبوعة « ثم قال » وهو مخالف للأصل .

٦٣٤ - قلتُ: ذَكَرَ تَحْرِيمَ مَنْ هُوَ حَرَامٌ بِكُلِّ حَالٍ، مِثْلَ ،
 الْأُمِّ وَالْبَنَتِ وَالْأَخْتِ وَالْعَمَةِ وَالْخَالَاتِ وَبَنَاتِ الْأَخِ وَبَنَاتِ الْأَخْتِ ،
 وَذَكَرَ مَنْ حَرَّمَ بِكُلِّ حَالٍ مِنَ النَّسَبِ وَالرَّضَاعِ ، وَذَكَرَ مَنْ حَرَّمَ
 مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَهُ^(١) وَكَانَ أَصْلُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مَبَاحًا عَلَى الْإِنْفِرَادِ ،
 قَالَ^(٢): (وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ) يَعْنِي بِالْحَالِ^(٣) الَّتِي أَحَلَّهَا بِهِ .
 ٦٣٥ - أَلَا تَرَى أَنَّ^(٤) قَوْلَهُ (وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ) يَعْنِي
 مَا أُحِلَّ بِهِ^(٥) ، لَا أَنَّ وَاحِدَةً مِنَ النِّسَاءِ حَلَالٌ بِغَيْرِ نِكَاحٍ يَصِحُّ^(٦) ،
 وَلَا أَنَّهُ يَحُوزُ نِكَاحُ خَامِسَةٍ عَلَى أَرْبَعٍ^(٧) ، وَلَا جَمْعُ بَيْنِ أُخْتَيْنِ ، وَلَا غَيْرُ
 ذَلِكَ مِمَّا نَهَى عَنْهُ ١٩

-
- (١) حَكَمْنَا فِي الْأَصْلِ بِإِثْبَاتِ « مَنْ » مَعَ ضَبِّطِ « حَرَّمَ » بِفَتْحِ الْحَاءِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ ،
 وَالتَّضْعِيفِ هُنَا لِقَصْدِهِ ، فَكَانَ الظَّاهِرُ أَنَّ لَا يُؤْتَى بِحَرْفِ « مَنْ » ، وَلَمَّا هُنَا
 اسْتِحْتِمَالُ عِنْدَ بَعْضِ الْعَرَبِ ، أَوْ هُوَ عَلَى تَضْعِيفِ مَعْنَى « مَنْ » وَقَدْ ضَرَبَ بَعْضُ الْمُفَارِجِينَ
 عَلَى حَرْفِ « مَنْ » وَقَدْ لَمْ يَذْكُرْ فِي النِّسْخِ لِلطَّبُوعَةِ وَلَا فِي النِّسْخَةِ لِلْقُرْءَةِ عَلَى ابْنِ جَامَةَ .
 (٢) فِي النِّسْخِ لِلطَّبُوعَةِ « وَقَالَ » وَإِثْبَاتِ الْوَاوِ مُخَالَفَ لِلأَصْلِ .
 (٣) فِي ب - « فِي الْحَالَةِ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ ،
 (٤) فِي س و ج « إِلَى » بِدَلِّ « أَنَّ » وَالْكَلِمَةُ فِي الْأَصْلِ غَيْرُ وَاحِدَةٍ ، إِذْ ائْتَوْهَا
 التَّخْفِيرَ فِي الْكِتَابَةِ ، فَلَمْ يَظْهَرْ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ أَوَّلًا ، وَلَكِنَّهَا جُعِلَتْ « إِلَى » وَتَحْتَ
 الْيَاءِ تَهْطُتَانِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ قَاعِدَةِ الرَّيْعِ فِي الْكِتَابَةِ ، وَفِي الْحَاشِيَةِ مَكْتُوبٌ كَلِمَةُ
 « أَنَّ » وَمَضْرُوبٌ عَلَيْهَا ، وَالرَّاجِعُ عِنْدِي أَنَّهَا بِضَبِّطِ الرَّيْعِ ، كَتَبَهَا يَاءًا كَلَامَةً وَطَاعَةً
 غَيْرَهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ السَّابِقِينَ ، وَأَنَّ الضَّرْبَ عَلَيْهَا إِنَّمَا جَاءَ مِنْ تَصَرُّفٍ فِي أَصْلِ الْكَلِمَةِ
 فِي أَثْنَاءِ السُّطْرِ .
 (٥) كَلِمَةُ « أُحِلَّ » ضَبِّطَتْ فِي الْأَصْلِ بِفَتْحِ الْأَلْفِ وَالْحَاءِ بِالْبَاءِ لِلتَّعَاوُلِ .
 (٦) فِي النِّسْخِ لِلطَّبُوعَةِ « صَحِيحٌ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .
 (٧) فِي ب - « الْأَرْبَعِ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

- ٦٣٦ - فذكرت^(١) له فَرَضَ اللهُ فِي الْوُضُوءِ ، وَمَسَحَ النَّبِيُّ عَلَى الْخَفِيِّينَ ، وَمَا صَارَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ قَبُولِ الْمَسْحِ .
- ٦٣٧ - فقال : ^(٢) أَفِيخَالَفُ الْمَسْحِ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ ؟
- ٦٣٨ - قلتُ : لَا تُخَالَفُهُ سُنَّةٌ بِحَالٍ .
- ٦٣٩ - قال : فَاوْجِهُ ؟
- ٦٤٠ - قلتُ^(٣) : لَمَّا قَالَ ^(٤) : (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا^(٥) وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ^(٦)) - : دَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَى أَنَّ مِنْ كَانَ^(٧) عَلَى طَهَارَةٍ مَالِمَ يُحَدِّثُ فَقَامَ إِلَى الصَّلَاةِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ هَذَا الْفَرَضُ ، فَكَذَلِكَ دَلَّتْ^(٨) عَلَى أَنَّ فَرَضَ غَسْلِ الْقَدَمَيْنِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى التَّوَضُّؤِ لَا خُفِّي عَلَيْهِ^(٩) لَيْسَهُمَا كَامِلَ الطَّهَارَةِ .

- (١) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي : وذكرت » وهو مخالف للأصل ، وقد كتب بعض الناس فيه بين السطرين كلمة « قال » بخط آخر .
- (٢) في ب « قال » وهو مخالف للأصل .
- (٣) في النسخ المطبوعة « قلت له » وكلمة « له » لم تذكر في الأصل .
- (٤) في النسخ المطبوعة « لما قال الله » ولفظ الجلالة لم يكتب في الأصل ، ولكنه كتب فيه بين السطرين بخط جديد .
- (٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
- (٦) سورة المائدة (٦) .
- (٧) في النسخ المطبوعة « على أن كل من كان » وزيادة كلمة « كل » ليست من الأصل ، ولكنها مكتوبة فيه بين السطرين بخط آخر .
- (٨) في ب « وكذلك » ، وفي س و ج « دلت السنة » وكلها مخالف للأصل .
- (٩) حذف التثنية هنا للإضافة إلى الضمير ، وحرف الجر بينهما مقسم ، على ما قال علماء الرمية ورجعوه ، وهذا الخلف ورد كثيراً في كلام العرب . انظر قوله الله تعالى (س ٣٤٩ طبة الحلي) وشرح ابن عيينة على الفصل (١٠٤ - ١٠٧) .

٦٤١ - وَذَكَرْتُ لَهُ تَحْرِيمَ النَّبِيِّ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ ،
وَقَدْ قَالَ اللَّهُ : (قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ^(١) عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ
إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ ،
أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِإِمْزَاقِهِ بِهِ ، فَمِنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَآغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ
رَحِيمٌ ^(٢)) . ثُمَّ مَتَّى مَا حَرَّمَ ^(٣) .

٦٤٢ - فَقَالَ ^(٤) : فَمَا مَعْنَى هَذَا ؟

٦٤٣ - قُلْنَا ^(٥) : مَعْنَاهُ : قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا مِمَّا كُنْتُمْ
تَأْكُلُونَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ^(٦) مَيْتَةً وَمَا ذُكِرَ بَعْدَهَا ، فَأَمَّا مَا تَرَكْتُمْ ^(٧) أَنْكُمْ
لَمْ تَعُدُّوهُ مِنَ الطَّيِّبَاتِ فَلَمْ يُحَرِّمْ عَلَيْكُمْ مِمَّا كُنْتُمْ تَسْتَلْثُونَ إِلَّا مَا مَتَّى
اللَّهُ وَذَلِكَ السَّنَةُ عَلَى أَنَّهُ حَرَّمَ ^(٨) عَلَيْكُمْ مِنْهُ مَا كُنْتُمْ تُحَرِّمُونَ ، لِقَوْلِ
اللَّهُ : (يُحِلُّ ^(٩) لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ^(١٠)) .

(١) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٢) سورة الأَنْعَام (١٤٥) .

(٣) لم يذكر الشافعي نس الآية في هذه الحرمات ، فلذلك قال « ثم متى ما حرم » يشير به
إلى باقى الآية . وفى « فسى » وهو مخالف للأصل .

(٤) فى « قال » وهو مخالف للأصل .

(٥) فى « قلت » وهو مخالف للأصل .

(٦) وضع فى الأصل هبطان فوق الحرف وهبطان تحته ، ليعرأ بالهاء وبالياء .

(٧) فى « وج » ذكرتم « بدل » تركتم » وهو مخالف للأصل .

(٨) فى النسخ المطبوعة « على أنه إنما حرم » وكلمة « إنما » ليست من الأصل ، ولكنها
مكتوبة بمحاشيه بخط آخر .

(٩) التلاوة « ويحل » ولكن الواو كتبت فى الأصل بخط جديد ، والشافعي كثيراً ما يترك
حرف المطف أكتفاء بموضع الاستدلال من الآية ، وليس بضميه هنا بأس .

(١٠) سورة الأعراف (١٥٧) .

٦٤٤ - قال: ^(١) وذكرْتُ له قولَ الله: (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا^(٢)) وقوله: (لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ^(٣) تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ^(٤)). ثُمَّ حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهَا الدَّيْنِيرُ بِالْدِّرَاهِمِ إِلَى أَجَلٍ، وَغَيْرُهَا: فَحَرَّمَهَا الْمُسْلِمُونَ بِتَحْرِيمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَيْسَ^(٥) هَذَا وَلَا غَيْرُهُ خِلَافًا لِكِتَابِ اللَّهِ.

٦٤٥ - قال: فَحُذِّلِي مَعْنَى هَذَا بِأُتِّجَعَ مِنْهُ وَأُخْصِرَ.

٦٤٦ - ^(٦) فقلتُ له: لِمَا كَانَ فِي كِتَابِ اللَّهِ دِلَالَةٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ قَدْ وَضَعَ رَسُولَهُ مَوْضِعَ الْإِبَانَةِ عَنْهُ، وَفَرَضَ عَلَى خَلْقِهِ اتِّبَاعَ أَمْرِهِ، فَقَالَ: (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا^(٧)) - : فَأَيْمًا يَعْْنَى : أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ إِذَا كَانَ عَلَى غَيْرِ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ فِي كِتَابِهِ أَوْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ . وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ^(٨) : (وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ^(٩)) - : بِمَا أَحَلَّهُ اللَّهُ^(١٠) بِهِ

(١) في النسخ للطباعة « قال الشافعي » .

(٢) سورة البقرة (٢٧٥) .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٤) سورة النساء (٢٩) .

(٥) في النسخ للطباعة « وليس » وهي في الأصل بالناء ملصقة بالألف ، تنصرف بعض الفارسيين فيه فد تخطت الناء فجعلها ضمة ، فقرأوا وأوياً مفتوحة .

(٦) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٧) في س و ج « قول الله » وهو مخالف للأصل .

(٨) سورة النساء (٢٤) .

(٩) لفظ الجلالة لم يذكر في النسخ للطباعة ، وهو ثابت في الأصل ، ولكن وضع عليه خط ، كأنه إشارة إلى حذفه . وفي س و ج « بما » بدل « بما » وهو مخالف للأصل .

من النكاح ومثلك اليمين في كتابه ، لأنه أباحه بكل وجه ، وهذا كلام عربي .

٦٤٧ - (١) وقلت له : لو جاز أن تُترك (٢) سنة مما ذهب إليه من جهل مكان السن من الكتاب - : ترك (٣) ما وصفنا من المسح على الخفين ، وإباحه (٤) كل ما لزمه اسم بيع (٥) ، وإحلال أن يجمع (٦) بين المرأة وعمتها وخالتها ، وإباحه كل ذى ناب من السباع ، وغير ذلك . ٦٤٨ - ولجاز أن يُقال : من النبي ألا يُقطع من لم تبُلغ سرقة ربيع دينار (٧) قبل التنزيل ، ثم نزل عليه (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) (٨) . فن لزمه اسم سرقة (٩) قطع .

٦٤٩ - ولجاز أن يُقال : إنما سن النبي الرجم على الثيب حتى نزلت عليه (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة

-
- (١) هنا في النسخ ، للطبوعة زيادة « قال القاضي » . وفي حاشية الأصل بلغ له : « بلغ السباع في المجلس الخامس ، وسمع ابن عبد ، على وعلى الشافعي » .
- (٢) في س « ترك » بالياء التحتية ، وهي واضحة بالناء الثلاثة فوقية في الأصل .
- (٣) « ترك » فعل مبني لما لم يسم فاعله ، وبذلك ضبط في الأصل بضم الناء ، وكذلك ضبط في النسخة المروءة على ابن جماعة بضم الناء وكسر الراء . وفي النسخ المطبوعة « لجاز ترك » فزادوا عما في الأصل كلمة « لجاز » واستتبع هنا جعل كلمة « ترك » مصدرأ بفتح الناء وإسكان الراء ، وكل هذا تصرف غير مستساغ .
- (٤) قوله « لإباحه » فاعل فعل عذوف ، تقديره « لزم » أو نحوها ، وهو مطوف على قوله « ترك » .
- (٥) في س « البيع » وهو مختلف للأصل ،
- (٦) ضبط في الأصل بضم الياء ، على البناء للمفعول .
- (٧) في النسخ المطبوعة زيادة « فصاعداً » وليست في الأصل ،
- (٨) سورة المائدة (٣٨) .
- (٩) عتب بنسب الحارثيين في الأصل فألصق بالسين « ا » لقرأ « السرقة » .

جَلَدُهُ^(١)) فَيَجْلَدُ^(٢) الْبَكْرُ وَالنَّيْبُ ، وَلَا نَزْجُهُ .

٦٥٠ - وَأَنْ يُقَالَ فِي الْيُيُوعِ الَّتِي حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ : إِنَّمَا حَرَّمَهَا قَبْلَ التَّنْزِيلِ ، فَلَمَّا أُنْزِلَتْ (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا^(٣)) كَانَتْ حَلَالًا .

٦٥١ - وَالرِّبَا : أَنْ يَكُونَ لِلرَّجُلِ عَلَى الرَّجُلِ الدِّينُ فَيَحِلُّ يَقُولُ : أَتَقْضِي أَمْ تُرِيي ؟ فَيُؤَخَّرُ^(٤) عَنْهُ وَيَزِيدُهُ فِي مَالِهِ . وَأَشْبَاهُ لِهَذَا^(٥) كَثِيرَةٌ .

٦٥٢ - فَمَنْ قَالَ هَذَا^(٦) كَانَ مُعْطَلًا لِمَا مَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ، وَهَذَا الْقَوْلُ جَهْلٌ بِمَنْ قَالَهُ .

٦٥٣ - قَالَ : أَجَلٌ .

٦٥٤ - وَسُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ كَمَا وَصَفْتُ ، وَمَنْ^(٧) خَالَفَ مَا قُلْتُ فِيهَا فَقَدْ جَمَعَ الْجَهْلَ بِالسَّنَةِ وَالْخَطَأَ فِي الْكَلَامِ فِيمَا يَحْتَمِلُ .

٦٥٥ - قَالَ : فَاذْكُرْ سُنَّةً نُسِخَتْ بِسُنَّةِ سَيِّئٍ هَذَا .

(١) سورة النور (٢) .

(٢) في ب « قنجلد » بالنون ، وهو غلط للأصل .

(٣) سورة البقرة (٢٧٥) .

(٤) زاد بعضهم بخط جديد في الأصل هاء في قوله « فيؤخر » لقرأ « فيؤخره » .

(٥) في ب « هذا » بدون لام الجر ، وهو غلط للأصل .

(٦) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال العائني » .

(٧) في النسخ المطبوعة زيادة « القول » وليست في الأصل .

(٨) في ب « فمن » وهو غلط للأصل .

٦٥٦ — قُلتُ له : السننُ الناسخةُ والمنسوخةُ مُفرقةٌ
في مواضعها ، وإن رُدَّتْ^(١) طالت .

٦٥٧ — قال : فيكفى^(٢) منها بعضها ، فأذكره مختصراً يثناً .

٦٥٨ — ^(٣) قُلتُ^(٤) : أخبرنا مالك^(٥) عن عبد الله بن أبي بكر

بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الله بن واقد عن عبد الله بن عمر^(٦)
قال : « نعى رسول الله عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث » قال عبد الله
بن أبي بكر : فذكرت ذلك لعمرة^(٧) فقالت : صدق ، سمعتُ عائشة
تقول : « دَفَّ^(٨) ناسٌ من أهل البادية حَصْرَةَ الْأَصْحَى في زمان النبي ،
فقال النبي : ادْخِرُوا لِثَلَاثٍ وَتَصَدَّقُوا بِمَا بَقِيَ . قالت : فلما كان بعد
ذلك قيل : يا رسول الله ، لقد كان الناسُ ينتمون بضحاياهم ، يُحْمِلُونَ

(١) كلمة « رددت » واضحة في الأصل ومضبوطة بضم الراء وتشديد الباء الأولى ، وكذلك

في النسخة للفروية على ابن جماعة ، وفي « وردت » وكتب مصحوها بإحاشيتها
ما فيه « قوله وإن وردت » كذا في بعض النسخ ، وفي بعضها رددت . فلا أدري
عن أي نسخة طبعت نسخة بولاق أو مصحت !!

(٢) « فيكفى » وهو مخالف للأصل ، وقد حاول بعض قارئيه تغيير الكلمة إلى هذا
محاولة واضحة .

(٣) هنا في س و ج زيادة « قال القاضي » .

(٤) في النسخ الثلاث الطبوعة زيادة « له » وليست في الأصل .

(٥) في النسخ للطبوعة زيادة « بن أس » وليست في الأصل .

(٦) في ج « عبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر » وهو خطأ مطبعي واضح .

(٧) في س زيادة « بنت عبد الرحمن » وفي س و ج « ابنة عبد الرحمن » والزيادة ليست

في الأصل ، ولكنها مكتوبة بخط جديد بين السطور .

(٨) بالالف المهملة المتحركة وتشديد الفاء ، أي أتوا ، والهاقة : القوم يسيرون جماعة سيراً
ليس بالشديد ، كافي النهاية .

منها الودك^(١)، وَيَتَّخِذُونَ^(٢) الْأَسْقِيَةَ. فقال رسول الله: وما ذلك؟
أو كما قال: قالوا: يا رسول الله، نهيت عن إمساك لحوم الضحايا بعد
ثلاث. فقال رسول الله: إنما نهيتكم من أجل الدافئة التي دفت
خضرة الأضحي، فَكُلُوا وَتَصَدَّقُوا وَادَّخِرُوا^(٣).

٧١ ٦٥٩ — وأخبرنا ابن عيينة^(٤) عن الزهري عن أبي عبيد مولى
ابن أزرع^(٥) قال: شهدت العيد مع علي بن أبي طالب، فسمعتُه يقول:
لَا يَأْكُلُنَّ أَحَدُكُمْ^(٦) مِنْ لَحْمٍ^(٧) تُسَكِّهِ بَعْدَ ثَلَاثٍ.

٦٦٠ — أخبرنا^(٨) الثقة عن معمر عن الزهري عن أبي عبيد

(١) «الودك»: دم اللحم ودهنه، وقوله «يجلون» بالميم، وفي النسخ المطبوعة
«يجلون» بالحاء للهملزة، وهو خطأ وخالف للأصل، إذ هي فيه بالميم والحاء واحدة وفوق
الياء ضمة، أي إنه من الرأى «أجل»، والفعل هنا ثلاثي ورباعي، يقال: جل
الشحم، من باب نصر، وأجله: كلاما بمعنى أذاه واستخرج دهنه، قال في النهاية:
«وجلت أفصب من أجلت».

(٢) في النسخ المطبوعة «ويتخذون منها». والزيادة ليست في الأصل، ولكنها مكتوبة
بمناشجة بخط جديد، ويظهر أن كاتبها أخذها من اللوط.

(٣) الحديث في اللوط (٢: ٣٦)، ورواه أيضا الشافعي عن مالك في كتاب اختلاف
الحديث (ج ٧ ص ٢٤٦ - ٢٤٧ من هامش الأم)، ورواه أيضا أحد الشافعيين،
كما في نيل الأوطار (٥: ٢١٧).

(٤) هنا في س و ج زيادة «قال الشافعي».

(٥) في النسخ، الثلاث المطبوعة «أخبرنا» بخلاف الواو، وفي س و ج «سفيان
بن عيينة» وكل ذلك مخالف للأصل.

(٦) أبو عبيد - بالصنير - اسمه: سعد بن عبيد الزهري، وكان من القراء وأهل الفقه.

(٧) عبت ما بث في الأصل، فضرب على الكف والميم ووضع فوقهما رأس شاه صغيرة،
كأنه يشير إلى أنها نسختة، وهو عمل غير صائب.

(٨) كلمة «لحم» مكتوبة في الأصل بين السطرين بخط يده خطه، ولست أجزم أنه هو.

(٩) في س - وأخبرنا «زيادة الواو، وفي س و ج «وأخبرني» وكلها مخالف للأصل.

عن علي أنه قال : قال رسول الله : « لا يأكلن أحدكم من لحم »^(١)
نُسكه بعد ثلاث »^(٢).

٦٦١ - أخبرنا ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة قال :
سمعت أنس بن مالك يقول : إنا لنذبح ما شاء الله^(٣) من ضحايا ، ثم
تزوّد بقيتها إلى البصرة .

٦٦٢ - قال الشافعي^(٤) : فهذه الأحاديث تجمع معاني منها :

- (١) كلمة « لحم » لم تذكر في النسخ للطبوعة ، ولكنها ثابتة في الأصل ، وضرب عليها
بضمهم لإلغاء لها ، وإليها أولى .
- (٢) هذا الحديث غله الحازمي في الاعتبار (ص ١٢٠) من طريق الشافعي ، وقد أجهم
الشافعي شيخه الذي رواه له عن مسمر ، وهو في صحيح مسلم (٢ : ١٢٠) من
طريق عبد الرزاق عن مسمر ، وكذلك رواه أحمد في المسند عن عبد الرزاق (رقم
١١٩٧ ج ١ ص ١٤١) ، ورواه الطحاوي في معاني الآثار (٢ : ٣٠٦) من
طريق عبد الرزاق أيضا عن مسمر ، ورواه أحمد في المسند عن محمد بن جعفر عن مسمر
(رقم ٥٨٧ و ١١٨٦ ج ١ ص ٧٨ و ١٤٠) . وهو ثابت من طرق أخرى صحيحة
عن الزهري وعن شيخه أبي عبيد مولى ابن أزهري ، في صحيح مسلم (٢ : ١١٩ -
١٢٠) ومسند أحمد (رقم ٤٣٥ و ٥١٠ و ٨٠٦ و ١٢٧٥ ج ١ ص ٦١ و ٧٠
و ١٠٣ و ١٤٩) والطحاوي (٢ : ٣٠٦) .

والأثر الثاني قبل هذا عن علي : قصر به الشافعي فلم يرفعه ، أو لعل شيخه سفيان
بن عيينة هو الذي رواه له موقوفا ، وقد رواه مسلم من طريق سفيان بهذا الاستاد
مرفوعا .

وقد جاء عن علي رواية بالنهاي ثم الأذن بالإدخال ، رواها أحمد في المسند (رقم
١٢٣٥ و ١٢٣٦ ج ١ ص ١٤٥) : من طريق علي بن زيد بن جندب عن ربيعة
بن النافعة عن أبيه عن علي ، وريضة هذا ذكره ابن حبان في الثقات ، وأبوه مجهول
فهو إسناده متخيف .

- (٣) حنا في س ، وج زيادة « قال الشافعي » .
- (٤) قوله « ما شاء الله » مكتوب في الأصل بين السطور بنفس الخط ، وهو ثابت أيضا
في النسخة المرفوعة على ابن جاعة وفي الاعتبار للحازمي (ص ١٢١) إذ روى الأثر
من طريق الشافعي .

(٥) هذه الفقرات من أول (رقم ٦٦٢) إلى آخر الباب كلها الحازمي في الاعتبار (ص
١٢١ - ١٢٢) من الطبعة الثانية .

أن حديث عليّ عن النبيّ في النهي عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث ،
وحديث عبد الله بن واقد - : مُوَفَّقَانِ ^(١) عن النبيّ .

٦٦٣ - وفيهما دلالة على أنّ عليّاً سمع النهي من النبيّ ، وأنّ
النهي بَلَغَ عبد الله بن واقد .

٦٦٤ - ودلالة على أنّ الرخصة من النبيّ لم تَبْلُغْ عليّاً
ولا عبد الله بن واقد ، ولو بَلَّغَتْهُمَا الرخصة ما حَدَّثَا بالنهي ، والنهي
مَنْسُوخٌ ، وَتَرَكَ الرخصة ، والرخصة ناسخة . والنهي مَنْسُوخٌ
لا يَسْتَحْيِي سَامِعُهُ من علم ما نَسَخَهُ ^(٢) .

٦٦٥ - وقولُ أَنَسِ بن مالك : كُنَّا نَهْبِطُ بِلَحُومِ الضحايا
البصرة - : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَنَسٌ سَمِعَ الرخصة ولم يسمع النهي قبلها ،
فَزَوَّدَ بِالرخصة ولم يسمع نهياً ، أَوْ سَمِعَ الرخصة والنهي ، فَكَانَ النَّهْيُ
مَنْسُوخاً ، فَلَمْ يَذْكُرْهُ .

٦٦٦ - فقال كل واحد من الْمُخْتَلِفِينَ ^(٣) بما عِلِمَ .
٦٦٧ - وهكذا يَجِبُ عَلَى مَنْ سَمِعَ ^(٤) شَيْئاً من رسول الله ،
أَوْ ثَبَّتَ لَهُ عَنْهُ - : أَنْ يَقُولَ مِنْهُ بِمَا سَمِعَ ، حَتَّى يَعْلَمَ غَيْرَهُ ^(٥) .

(١) في النسخ للطبوعة « مطلقان » . وانظر الماشية رقم (٥) من الصفحة (٣١) .

(٢) في س و ج « عن علم ناسخه » وهو مخالف للأصل .

(٣) يعني من الفريقين المختلفين ، وهكذا ضبطت الكلمة في الأصل بفتح الفاء على الثانية
والألف قد كان يمكن قراءتها بكسر الفاء بلفظ الجمع .

(٤) في النسخ للطبوعة « على كل من سمع » وكلمة « كل » لم تذكر في الأصل .

(٥) فلا عذر في خلاف حديث رسول الله لفعله ولا لغيره .

٦٦٨ - قال الشافعي : فَلَمَّا حَدَّثَتْ مَائِشَةُ عَنِ النَّبِيِّ ^{بِالنَّهْيِ} عَنْ إِمْسَاكِ لَحْمِ الضَّحَايَا بِمَدَّةِ ثَلَاثٍ ، ثُمَّ بِالرَّخْصَةِ فِيهَا بِمَدَّةِ النَّهْيِ ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ إِنَّمَا نَهَى عَنِ إِمْسَاكِ لَحْمِ الضَّحَايَا بِمَدَّةِ ثَلَاثٍ لِلدَّافَةِ - : كَانَ الْحَدِيثُ التَّامُّ الْمَحْفُوظُ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ وَسَبَبُ التَّحْرِيمِ وَالْإِحْلَالِ فِيهِ : حَدِيثُ مَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ، وَكَانَ عَلَى مَنْ عَلِمَهُ أَنْ يَصِيرَ إِلَيْهِ .

٦٦٩ - ^(١) وَحَدِيثُ مَائِشَةَ مِنْ أُبَيِّ بْنِ مَرْثَدٍ مَا يُوجَدُ فِي النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ مِنَ الشُّعْنِ .

٦٧٠ - وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ بَعْضَ الْحَدِيثِ يُخَصُّ ^(٢) ، فَيُحْفَظُ بَعْضُهُ دُونَ بَعْضٍ ، فَيَحْفَظُ مِنْهُ شَيْءٌ كَانَ أَوَّلًا وَلَا يُحْفَظُ آخِرًا ، وَيُحْفَظُ آخِرًا وَلَا يُحْفَظُ أَوَّلًا ، فَيُؤَدَّى كُلُّ مَا حَفِظَ .

٦٧١ - فَالرَّخْصَةُ بِمَدَّهَا فِي الْإِمْسَاكِ وَالْأَكْلِ وَالصَّدَقَةِ مِنْ لَحْمِ الضَّحَايَا إِنَّمَا هِيَ لِوَاحِدٍ مِنْ مَعْنَيْنِ ، لِاخْتِلَافِ الْحَالَيْنِ :

٦٧٢ - فَإِذَا دَفَّتِ الدَّافَةُ ثَبَتَ النَّهْيُ عَنِ إِمْسَاكِ لَحْمِ الضَّحَايَا بِمَدَّةِ ثَلَاثٍ ، وَإِذَا لَمْ تَدَفَّ دَافَةٌ فَالرَّخْصَةُ ثَابِتَةٌ بِالْأَكْلِ وَالزَّوْدِ وَالْإِدْخَارِ وَالصَّدَقَةِ .

(١) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٢) « يخص » ضبطت في الأصل واضحة بضم الياء وفتح الحاء وتشديد الصاد ، وكذلك كتبت في الاعتبار ، ومع ذلك فقد غيرها الناسخون في نسخ الرسالة ، فكتبوها « يختصر » .

٦٧٣ - ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ النَّهْيُ عَنْ إِمْسَاكِ لَحُومِ الضَّحَايَا

٧٢ بعد ثلاث منسوخاً في كلِّ حالٍ^(١)، فَيُمْسِكُ الْإِنْسَانُ مِنْ ضَحِيَّتِهِ مَا شَاءَ، وَيَتَصَدَّقُ بِمَا شَاءَ^(٢).

(١) هنا في - زيادة « قال » .

(٢) في النسخ المطبوعة « بكلِّ حال » وهو مخالف للأصل .

(٣) هذا ما قاله القاضي هنا ، وقال في كتاب [اختلاف الحديث] (ص ٢٤٧ - ٢٤٨) من هامش الجزء ٧ من الأم (بعد أن ذكر حديث عائشة :

« فَيُشِيءُ أَنْ يَكُونَ إِنْمَاءُ نَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ إِمْسَاكِ لَحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ إِذْ كَانَتْ السَّاقَةُ - : عَلَى مَعْنَى الْإِخْتِيَارِ ، لَا عَلَى مَعْنَى الْقَرْصِ . وَإِنَّمَا قُلْتُ يَشْبَهُ الْإِخْتِيَارَ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْبُذْنِ : (فَإِذَا رَجَبْتَ جُنُوبَهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا) ، وَهَذِهِ الْآيَةُ فِي الْبُذْنِ الَّتِي يَتَطَوَّعُ بِهَا أَصْحَابُهَا ، لَا الَّتِي وَجِبَتْ عَلَيْهِمْ قَبْلَ أَنْ يَتَطَوَّعُوا ، وَإِنَّمَا أَكَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ هَذِيهِ أَنَّهُ كَانَ تَطَوُّعاً ، فَأَمَّا مَا وَجِبَ مِنَ الْهَدْيِ كُلِّهِ فَلَيْسَ لِصَاحِبِهِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ شَيْئاً ، كَمَا لَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ زَكَاتِهِ وَلَا مِنْ كَفَّارَتِهِ شَيْئاً ، وَكَذَلِكَ إِنْ وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يُخْرِجَ مِنْ مَالِهِ شَيْئاً ، فَأَكَلَ بَعْضَهُ فَلَمْ يُخْرِجْ مَا وَجِبَ عَلَيْهِ بِكُلِّهِ . وَأَحَبُّ لِمَنْ أَهْدَى نَافِلَةً أَنْ يُطْعِمَ الْبَائِسَ الْفَقِيرَ لِقَوْلِ اللَّهِ : (فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ) وَقَوْلُهُ : (وَأَطِيعُوا الْقَانِعَ وَالْمُتَرَدِّ) الْقَانِعُ : هُوَ السَّائِلُ ، وَالْمُتَرَدِّ : الزَّائِرُ الْمَارُّ بِلا وَقْتٍ ، فَإِذَا أُطْعِمَ مِنْ هَؤُلَاءِ وَاحِداً أَوْ أَكْثَرَ فَهُوَ مِنَ الْمُطْعَمِينَ ، فَأَحَبُّ إِلَيَّ مَا أَكْثَرَ أَنْ يُطْعِمَ ثُلُثًا ، وَيُهْدِيَ ثُلُثًا ، وَيَذْخَرَ ثُلُثًا ، وَيَهْبِطُ بِهِ حَيْثُ شَاءَ ، وَالضَّحَايَا مِنْ هَذِهِ السَّبِيلِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَأَحَبُّ إِنْ كَانَتْ فِي النَّاسِ مَخْصَصَةٌ أَنْ لَا يَذْخَرَ =

أُحِدَ مِنْ أَصْحَابِهِ وَلَا مِنْ هَدْيِهِ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثٍ ، لِأَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النَّاقَةِ » :

وقال الشافعي في اختلاف الحديث أيضا (ص ١٣٦ - ١٣٧) :

« وفي مثل هذا المعنى أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ خُطِبَ النَّاسَ ، وَعُمَانُ بْنُ عَمَانٍ مَحْصُورٌ ، فَأَخْبِرُهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ إِمْسَاكِ لَحْمِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ ، وَكَانَ يَقُولُ بِهِ ، لِأَنَّهُ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَقْدٍ قَدْ رَوَاهُ مِنَ النَّبِيِّ ، وَغَيْرُهُمَا ، فَلَمَّا رَوَتْ حَائِشَةُ أَنَّ النَّبِيَّ نَهَى عَنْهُ عِنْدَ النَّاقَةِ ، ثُمَّ قَالَ : كُلُوا وَتَزَوَّدُوا وَادْخِرُوا وَتَصَدَّقُوا ، وَرَوَى جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ النَّبِيِّ أَنَّهُ نَهَى عَنْ لَحْمِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ ، ثُمَّ قَالَ : كُلُوا وَتَزَوَّدُوا وَتَصَدَّقُوا - : كَانَ يَجِبُ عَلَى مَنْ عِلِمَ الْأَمْرَيْنِ مَعًا أَنْ يَقُولَ : نَهَى النَّبِيُّ عَنْهُ لَمْعَى ، فَإِذَا كَانَ مِثْلُهُ فَهُوَ مَنَعَى عَنْهُ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مِثْلُهُ لَمْ يَكُنْ مَنَعًا عَنْهُ ، أَوْ يَقُولَ : نَهَى النَّبِيُّ عَنْهُ فِي وَقْتٍ ثُمَّ أَرُخَصَ فِيهِ بَعْدَهُ ، وَالْآخِرُ مِنْ أَمْرِهِ نَاسِخٌ لِلأَوَّلِ . قَالَ الشَّافِعِيُّ : وَكُلُّهُ قَالَ بِمَا سَمِعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ، وَكَانَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ مَا يَنْبَغُ عَلَى أَنَّهُ قَالَهُ عَلَى مَعْنَى دُونَ مَعْنَى أَوْ نَسَخَهُ ، فَكُلُّهُ الأَوَّلُ وَلَمْ يَعْلَمْ غَيْرَهُ ، فَلَوْ عَلِمَ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ فِيهِ صَارَ إِلَيْهِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ » .

وهكذا تردّد الشافعي في قوله في هذا كما ترى ، فمرة يذهب إلى النسخ ، ومرة يذهب إلى أَنَّ التَّهْيِ أختيَارٌ لَا قَرْضٌ ، ومرة يذهب إلى

وجه آخر^(١) من الناسخ والمنسوخ

٦٧٤ - أخبرنا محمد بن إسماعيل بن أبي قُدَيْكٍ^(٢) عن ابن أبي
ذئب عن القُبَيْرِيِّ عن عبد الرحمن بن أبي سعيد^(٣) عن^(٤) أبي سعيد

أَن التَّهْيَ لِمَعَى ، فَذَا وَجِدْتِ التَّهْيَ . وَالَّذِي أَرَاهُ رَاجِحًا عِنْدِي : أَنَّ التَّهْيَ
عَنِ الْإِدْخَالِ بِمَدِّ ثَلَاثٍ إِنَّمَا كَانَ مِنَ التَّهْيِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَعَى دَفْعَ
الدَّافِعَةِ ، وَأَنَّهُ تَصَرَّفَتْ مِنْهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى سَبِيلِ تَصَرُّفِ
الْإِمَامِ وَالْحَاكِمِ ، فِيمَا يَنْظُرُ فِيهِ لِمَصْلَحَةِ النَّاسِ ، وَلَيْسَ عَلَى سَبِيلِ التَّشْرِيعِ
فِي الْأَمْرِ الْعَامِّ ، بَلْ يُوْخَذُ مِنْهُ أَنَّ لِحَاكِمَ أَنْ يَأْمَرَ وَيَنْهَى فِي مِثْلِ هَذَا ،
وَيَكُونُ أَمْرُهُ وَاجِبَ الطَّاعَةِ ، لَا يَسَعُ أَحَدًا مَخَالَفَتُهُ ، وَأَيَّةُ ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ أَخْبَرُوهُ عَمَّا نَأْتِيهِمْ مِنَ الْمَشَقَّةِ فِي هَذَا سَأَلَهُمْ :
« وَمَا ذَاكَ ؟ » فَلَا أَخْبَرُوهُ عَنْ نَهْيِهِ أَبَانَ لَهُمْ عَنْ حِلِّهِ وَسَبِيهِ ، فَلَوْ كَانَ
هَذَا التَّهْيَ تَشْرِيْعًا عَامًّا لَدَرَ كَرَّ لَهُمْ أَنَّهُ كَانَ ثُمَّ نُسِخَ ، أَمَّا وَقَدْ أَبَانَ لَهُمْ
عَنِ الْعِلَّةِ فِي التَّهْيِ فَانَّهُ قَصَدَ إِلَى تَعْلِيمِهِمْ أَنَّ مِثْلَ هَذَا يَدُورُ مَعَ الْمَصْلَحَةِ
الَّتِي يَرَاهَا الْإِمَامُ ، وَأَنْ طَاعَتَهُ فِيهِ وَاجِبَةٌ . وَمِنْ هَذَا نَعْلَمُ أَنَّ الْأَمْرَ فِيهِ
عَلَى الْفَرْضِ لَا عَلَى الْإِخْتِيَارِ ، وَإِنَّمَا هُوَ فَرْضٌ مُحَدَّدٌ بِوَقْتٍ أَوْ بِمَقَرٍّ
خَاصٍّ ، لَا يُتَجَاوَزُ بِهِ مَا يَرَاهُ الْإِمَامُ مِنَ الْمَصْلَحَةِ .

وهذا معنى دقيقٌ بديعٌ ، يَحْتَاجُ إِلَى تَأْمِيلٍ ، وَبُعْدِ نَظَرٍ ، وَسَعَةِ
اطِّلَاعٍ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَمَعَانِيهِمَا ، وَتَطْبِيقُهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ السُّأَلِ
عَسِيرٌ ، إِلَّا عَلَى مَنْ هَدَى اللَّهُ .

- (١) في « باب وجه آخر » وكلمة « باب » ليست في الأصل .
- (٢) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال القاضي » .
- (٣) الحديث مضى بهذا الإسناد برقم (٥٠٦) .
- (٤) في « زيادة » المعنى « وهي زيادة في الأصل بين السطور بخط جديد .
- (٥) زاد بعض الكاتِبِينَ هنا بهامش الأصل كلمة « أيه » بخط جديد .

الْخُدْرِي قَالَ : « حُبِسْنَا يَوْمَ الْخَنْدَقِ عَنِ الصَّلَاةِ ، حَتَّى كَانَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ يَهْوِي مِنَ اللَّيْلِ ، حَتَّى كُفِينَا ، وَذَلِكَ ^(١) قَوْلُ اللَّهِ : (وَكُنِيَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ يُقَاتِلُ ^(٢) ، وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا غَزِيرًا) ^(٣) قَالَ ^(٤) : فَذَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِلَاؤًا ، فَأَمَرَ فَأَقَامَ الظُّهْرَ ^(٥) ، فَصَلَّاهُ فَأَحْسَنَ ^(٦) صَلَاتَهَا ، كَمَا كَانَ يُصَلِّيهِا فِي وَقْتِهَا ، ثُمَّ أَقَامَ الْمَصْرَ ، فَصَلَّاهُ كَذَلِكَ ، ثُمَّ أَقَامَ الْمَغْرِبَ ، فَصَلَّاهُ كَذَلِكَ ، ثُمَّ أَقَامَ الْمَشَاءَ ، فَصَلَّاهُ كَذَلِكَ أَيْضًا ، قَالَ : وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ أَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ (قَرِجَالًا أَوْ رُكْبَاتًا) ^(٧) .

٦٧٥ — قَالَ الشَّافِعِيُّ : فَلَمَّا حَكَى أَبُو سَعِيدٍ أَنَّ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ حَامَ الْخَنْدَقِ كَانَتْ ^(٨) قَبْلَ أَنْ يُنْزَلَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ (قَرِجَالًا أَوْ رُكْبَاتًا) - : اسْتَدَلَّنَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ صَلَاةَ الْخَوْفِ إِلَّا بَعْدَهَا ، إِذْ حَضَرَهَا أَبُو سَعِيدٍ ، وَحَكَى تَأْخِيرَ الصَّلَاةِ حَتَّى خَرَجَ مِنْ وَقْتِ حَامَتِهَا ^(٩) ، وَحَكَى أَنَّ ذَلِكَ قَبْلَ تَزْوِيلِ صَلَاةِ الْخَوْفِ .

(١) في س « فذلك » وهو مخالف للأصل .

(٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٣) سورة الأحزاب (٢٥) .

(٤) كلمة « قال » لم تذكر في س وج وهي ثابتة في الأصل .

(٥) في س « صلاة الظهر » وكلمة « صلاة » ليست من الأصل ولكنها مكتوبة فيه بين السطرين بخط جديد .

(٦) في س « وأحسن » وهو خلاف الأصل .

(٧) في النسخ المطبوعة « ينزل » وما تناهوا التي في الأصل ، ثم ضرب عليه بعض الفارسين وكتب فوقه بين السطرين « ينزل » .

(٨) سورة البقرة (٢٣٩) . وانظر ما كتبه على الحديث فيها .

(٩) في س « كانت طام الخندق » بالتقديم والتأخير ، وهو مخالف للأصل .

(١٠) في النسخ المطبوعة « حتى خرج وقت حامتها » بخلاف « من » وهي ثابتة في الأصل ، والمعنى عليها صحيح واضح .

٦٧٦ - قال ^(١): فلا تُؤَخِّرْ صلاة الخوف بحالٍ أبداً عن الوقتِ إن كانت في حَضَرٍ، أو عن وقتِ الجَمْعِ في السَفَرِ: بخوفٍ ^(٢) ولا غيرِهِ، ولكن تُصَلِّ كما صَلَّى رسولُ الله.

٦٧٧ - والتي أَخَذْنَا به في صلاة الخوف أن مالكا أخبرنا ^(٣) عن يَزِيدَ بن رُوْمَانَ عن صالح بن خَوَاتٍ عن مَنْ صَلَّى مع رسولِ الله صلاة الخوف يومَ ذاتِ الرِّقَاعِ ^(٤): «أن طائفةً صَفَّتْ معه، وطائفةٌ وُجَّهَ العدوُّ، فصلى بالذين معه ركعةً، ثم ثَبَتَ قائِماً وأَتَمَّوا لأنفسهم، ثم انصرفوا فَصَفُّوا وِجَاهَ ^(٥) العدوِّ، وجاءت الطائفةُ الأُخْرَى، فصلى بهمُ الركعةُ التي بَقِيَتْ من صلاتِهِ، ثم ثَبَتَ جالِساً وأَتَمَّوا لأنفسهم، ثم سَلَّمَ بهم».

٦٧٨ - قال ^(٦): أخبرنا ^(٧) مَنْ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بنَ ثَمَرَةَ بنِ حَفْصٍ يُخْبِرُ ^(٨) عن أخيه عُبيدِ اللَّهِ بنِ صُرَّعٍ عن القاسمِ بنِ مُحَمَّدٍ عن صالح بن خَوَاتٍ بنِ جُبَيْرٍ عن أبيه عن النبي: مثله ^(٩).

(١) في النسخ المطبوعة «قال القاضي» وهو مخالف للأصل.

(٢) في النسخ المطبوعة «لخوف»، باللام، وهي بالباء واضحة في الأصل.

(٣) مضمي الحديث بهذا الاستناد برقم (٥٠٩).

(٤) في النسخ المطبوعة «يوم ذات الرقاع صلاة الخوف» بالضم والتأخير، ولكن في ب «خوف» بدون حرف التعريف، وكل ذلك مخالف للأصل.

(٥) لئلا يفهم: لأن «وجه» بضم الواو وبكسرهما وضبطناه كذلك في كل المواضع، ولكنها ضبطت في الأصل هنا بالكسر فقط، فأنبأناه فيه.

(٦) في ب «وأخبرنا» والواو ليست في الأصل.

(٧) كتيب في الأصل «يذكر» ثم ضرب عليها وكعب فوقها «يخبر» والمخط واحد، وقد مضى فيما سبق بلفظ «يذكر».

(٨) في ب زيادة «أو مثل مثناه» وليست في الأصل.

٦٧٩ - قال ^(١) : وقد رُويَ أنَّ النبيَّ صلى صلاة الخوفِ على غير ما حكى مالكٌ .

٦٨٠ - وإنما أخذنا بهذا دونه لأنه كان أشبه بالقرآن ، وأقوى في مكايده المدوّ .

٦٨١ - وقد كتبنا هذا بالاختلاف فيه وتبيين ^(٢) الحجة في (كتاب الصلاة ^(٣)) ، وتركنا ذكر مَنْ خالفنا فيه وفي غيره من الأحاديث ، لأن ما خولفنا فيه منها مُفترق ^(٤) في كُتبه .
وجه آخر ^(٥) .

٦٨٢ - قال الله تبارك وتعالى : (وَاللَّائِي يَأْتِيَنَّكَ الْفَاحِشَةُ مِنْ نِسَائِكَ ^(٦)) فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ ، فَإِنْ شَهِدُوا

(١) في النسخ المطبوعة « قال القاضي » وهو مخالف للأصل .

(٢) في س « وروى » بخلف « قد » وهو مخالف للأصل .

(٣) في النسخ المطبوعة « وتبين » ياءين ، والكلمة في الأصل ياء واحدة وفوقها شدة ، ثم ضمها بمض فلوثة ، قسم الياء نصيين ، وزاد هملتين ، ونسى الشدة التي تصد عليه صمته .

(٤) انظر (كتاب صلاة الخوف) في الأم (١ : ١٨٦ - ٢٠٣) وانظر كتاب اختلاف الحديث بهامش الأم (٧ : ٢٢١ - ٢٢٦) ولست أظن أن القاضي يشير هنا بقوله : « كتاب الصلاة » إلى هذين الموضعين ، لأنه لم يفصل فيهما الاختلاف ولم يبين الحجة . وأنا أرجح أن « كتاب الصلاة » الذي ذكره هنا كتاب آخر من مؤلفات القاضي ، لم يقع إلينا .

(٥) في س و ج « مفرق » وهو مخالف للأصل .

(٦) في س و ب « وجه آخر من الناسخ والنسخ » وفي ج كذلك مع زيادة كلمة « باب » في أوله ، وكل ذلك مخالف للأصل .

(٧) هنا في س و ج زيادة « قال القاضي » .

(٨) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى قوله : فأمرضوا عنها » .

فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَخْلُ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا . وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأْذُوهُمَا ، فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا ^(١) .

٦٨٣ - فكان حَدُّ الزَّانِئَيْنِ بهذه الآية الحبس والأذى ، حتى أنزل الله على رسوله ^(٢) حَدَّ الزَّنا ، فقال : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي) ^(٣) فَأَجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ^(٤) وقال في الإمام : (فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنْ أَتَيْنِ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِمَا نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ^(٥)) فَتُسَيِّغُ الْحَبْسَ ^(٦) عن الزَّنا ، وَبُتَّتْ ^(٧) عَلَيْهِمُ الْحُدُودُ .

٦٨٤ - وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ فِي الْإِمَاءِ : (فَعَلَيْهِمَا نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ) - : على فَرْقِ اللَّهِ بَيْنَ حَدِّ الْمَالِيكِ وَالْأَحْرَارِ فِي الزَّنا ، وعلى أَنَّ النِّصْفَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ جَلْدٍ ، لِأَنَّ الْجَلْدَ بَعْدِي ، وَلَا يَكُونُ مِنْ رَجْمٍ ، لِأَنَّ الرِّجْمَ اثْنَانُ عَلَى النَّفْسِ بِلا عَدَدٍ ، لِأَنَّهُ قَدْ يُؤْتَى عَلَيْهَا ^(٨) بِرَجْمَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَبِأَلْفٍ وَأَكْثَرٍ ^(٩) ، فَلَا نِصْفَ ^(١٠)

(١) سورة النساء (١٥ و ١٦) .

(٢) هنا في النسخ للطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في سنن وج « رسول الله » .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٥) سورة النور (٢) .

(٦) سورة النساء (٢٥) .

(٧) ضبط بالرفع في الأصل .

(٨) في النسخ للطبوعة « وأثبت » وهو مخالف للأصل .

(٩) في النسخ للطبوعة « على نفس الرجم » بدل « عليها » وهو مخالف للأصل .

(١٠) في س « وبأكثر » وهو مخالف للأصل .

(١١) في س « ولا نصف » وهو مخالف للأصل .

لما لا يُعلمُ بمددٍ ، ولا نصفَ للنفسِ فيؤتى بالرجم على نصفِ النفسِ ^(١) .

٦٨٥ - ^(٢) واحتمل ^(٣) قولُ الله في سورة النور : (الزَّانِيَةُ

وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) - : أن يكونَ على جميع

الزَّانَةِ الأحرارِ ، وعلى بعضهم دونَ بعضٍ ، فاستدللنا بسنةِ رسولِ الله

- بأبي هو و أمي - على مَنْ أريدَ بالمائةِ جلدٍ .

٦٨٦ - ^(٤) أخبرنا عبدُ الوهاب ^(٥) عن يونسَ بنِ عُبيدٍ عن

الحسن ^(٦) عن عُبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ ^(٧) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : « خُذُوا عَنِّي ،

خُذُوا عَنِّي ، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهْنُ سَبِيلًا : الْبِكْرُ بِالْكَرِّ جَلْدُ مِائَةٍ

وَتَغْرِبُ حَامِرٌ ، وَالتَّيْبُ بِالتَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ » .

٦٨٧ - قال ^(٨) : فدلَّ قولُ رسولِ الله : « قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهْنُ سَبِيلًا »

:- على أن هذا أولُ ما حُدِّثَ به الزَّانَةُ ، لأنَّ الله يقول ^(٩) : (حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ

الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا) .

(١) انظر لمضي برقم (١٣٨٥) .

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال القاضي » .

(٣) في النسخ المطبوعة « ويحتمل » والقي في الأصل « واحتمل » ثم حاول بعض الفراء فيه تغييرها بالتعريب على الألف والبقاء ياء في رأس الحاء .

(٤) في النسخ المطبوعة زيادة « التثني » وهذه الزيادة مكتوبة بمحاشية الأصل بخط جديد .

والحديث مضمي بهذا الإسناد برقم (٣٧٨) .

(٥) في ج « الحسين » وهو خطأ .

(٦) قوله « بن الصامت » لم يذكر في س وهو ثابت في الأصل .

(٧) في النسخ المطبوعة « قال القاضي » وهو مخالف للأصل .

(٨) في س « قال » ، وفي الأصل « يقول » ثم غيرها بعض الكاتبين فجعلها « قال » .

٦٨٨ - ^(١) ثُمَّ رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ مَا عَزَا وَلَمْ يَحْلِلْهُ ، وامرأة
الاسلمية ولم يحلها ، فدلّت سنة رسول الله على أن الجلدة منسوخة عن
الزانيين الثيبين .

٦٨٩ - قال ^(٢) : ولم يكن بين الأحرار في الزنا فرق ^(٣)
إلا بالإحصان بالنكاح وخلاف الإحصان به .

٦٩٠ - ^(٤) وإذ ^(٥) كان قول النبي ^(٦) : « قد جعل الله لمن سبيلاً ،
البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام » - : ففى هذا دلالة على أنه أول
ما نُسَخَ الحبس عن الزانيين ، وحُذِيَ بعد الحبس ، وأن كل حَدٍّ حَدّه
الزانيين فلا يكون ^(٧) إلا بعد هذا ، إذ ^(٨) كان هذا أول حَدِّ الزانيين ^(٩) .
٦٩١ - ^(١٠) أخبرنا مالك ^(١١) عن ابن شهاب ^(١٢) عن عبيد الله

-
- (١) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .
(٢) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » وهو زيادة مما في الأصل .
(٣) في س - « فرق في الزنا » بالتقديم والتأخير ، وهو خلاف الأصل .
(٤) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
(٥) في النسخ المطبوعة « وإذا » وهو مخالف للأصل .
(٦) في س و ج « رسول الله » .
(٧) في الأصل « ولا يكون » . وقد اضطرت لمخالفته وإتباع ما في النسخة المقررة على
ابن جماعة ، لأن القاء متينة هنا ، وإلا « نفس الكلام واضطرب المعنى » .
(٨) في س و ج « إذا » وهو خطأ ومخالف للأصل .
(٩) انظر لمضى برقم (٣٨٠ - ٣٨٢) .
(١٠) الحديث أخرنا إليه فيما مضى في شرح الفقرة (٢٨٢) . وهو في موطأ مالك (٣ :
٤٠ - ٤١) ، ورواه الشافعي في الأم (٦ : ١١٩) عن مالك ، ورواه في اختلاف
الحديث (٧ : ٢٥١) مختصراً عن مالك وابن عينة . ورواه البزار عن عبد الله
بن يوسف عن مالك (٨ : ١٧٢ - ١٧٣ من الطبعة السلطانية) .
(١١) في س - « عن الزهري » وهو هو ، ولكن ما هنا هو الذى في الأصل .

بن عبد الله^(١) عن أبي هريرة وزيد بن خالد^(٢) أنهما أخبراه : « أن رجلين اختصما إلى رسول الله ، فقال أحدهما : يا رسول الله ! اقض بيننا بكتاب الله ؟ وقال الآخر - وهو أفضههما - : أجل ، يا رسول الله ! فاقض بيننا بكتاب الله ، وايدن لي في أن أتكلم^(٣) . قال^(٤) : تكلم^(٥) . قال^(٦) : إن ابني كان عسيفا^(٧) على هذا ، فزني بأمرأته ، فأخبرت أن علي ابني الرجم^(٨) ، فافتديت منه بمائة شاة وجارية^(٩) لي ، ثم أتني سألت أهل العلم فأخبروني أن علي ابني جلد^(١٠) مائة^(١١) وتغريب عام ، وإنما الرجم على امرأته ؟ فقال رسول الله : والذي^(١٢) نفسي بيده ، لأقضيَنَّ

- (١) في النسخ المطبوعة زيادة « بن عتبة » ، والزيادة ليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة بحاشية بخط جديد ، وهي تاجية في الموطأ والأم .
- (٢) في س و ج « وعن زيد بن خالد » وكلمة « عن » مكتوبة في الأصل بين السطرين . غير خطه ، ولم تذكر أيضاً في الموطأ ولا في الأم . وفي النسخ الثلاث المطبوعة زيادة « الجهمي » وهي مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر ، وتاجية أيضاً في الموطأ والأم .
- (٣) في س « فقال » وهو مخالف للأصل ، ولكنه موافق لما في الموطأ .
- (٤) في س « فقال » وهو مخالف للأصل ولكل الروايات الأخرى .
- (٥) « السيف » يفتح العين وكسر الهمزة وآخره فاء - : الأجير .
- (٦) هكذا ضبطت الكلمة في الأصل بالرفع ، وله وجه من التورية : أن يكون اسم « أن » ضمير الشأن ، وجملة « علي ابني الرجم » خبرها .
- (٧) في النسخ المطبوعة « وبجارية » وهو موافق لما في الموطأ ، ولكن الذي في الأصل « وبجارية » ثم ألحق بسنن الفارحين شرطة صغيرة فوق رأس الجيم ، لتكون باء الجر ، ولكنه لم ينقطعها ، والذي في الأصل موافق لما في الأم .
- (٨) « جلد » ضبطت في الأصل بالنصب .
- (٩) في س و ج « مائة جلدة » وهو مخالف للأصل ولكل الروايات التي أخرتها إليها . والذي في الموطأ والأم « فأخبروني أن ماعلي ابني جلد مائة » الخ ، وبالنسبة تكون « جلد » هنا مرفوعة ، خبراً لـ « أن » .
- (١٠) في الموطأ والأم « أما والذي » زيادة « أما » وليست في الأصل هنا .

يُنسَكَا بكتاب الله : أَمَا غَنَمَكَ وَجَارِيَتَكَ فَرَدُّ إِلَيْكَ ^(١) . وَجَلَدَ ابْنَتَهُ مِائَةً وَغَرَبَهُ مِائَةً ، وَأَمَرَ أَنْ يُنْسَلَ ^(٢) الْأَسْلَمِيُّ أَنْ يَأْتِيَ ^(٣) امْرَأَةَ الْآخَرِ ، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ رَجَعَهَا ، فَاعْتَرَفَتْ فَرَجَعَهَا ^(٤) .

٦٩٢ - ^(٥) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ^(٦) عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ : « أَنَّ النَّبِيَّ رَجَعَ يَهُودِيَيْنِ زَيْنًا ^(٧) » .

٦٩٣ - قال ^(٨) : قُتِبَتْ جِلْدُ مِائَةٍ ^(٩) وَالتَّفَى عَلَى الْبِكْرَيْنِ الزَّانِيَيْنِ ، وَالرَّجُمُ عَلَى الثَّيْبَيْنِ الزَّانِيَيْنِ .

٦٩٤ - وَإِنْ كَانَا مِنْ أُرَيْدَ ^(١٠) بِالْجِلْدِ فَقَدْ تُسَيِّخُ عَنْهُمَا الْجِلْدُ مَعَ الرَّجْمِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُونَا أُرَيْدَ ^(١١) بِالْجِلْدِ وَأُرِيدَ بِهِ الْبِكْرَانِ - : فَهُمَا مُخَالَفَانِ لِلثَّيْبَيْنِ ^(١٢) .

-
- (١) ردّ : أى مردود . وكلمة « إليك » بخلاف اللوط والأُم « عليك » .
 (٢) رسم في النسخ المطبوعة واللوط والأُم « أَيْسًا » بالألف ، ورسم في الأصل كما هنا بدونها ، وهو جائز ، كما مرّ حتاه مراراً .
 (٣) في الأُم « يندو » بدل « يأتى » وهو يوافق بعض روايات الحديث ، ولكنه يخالف للوط ولما في أصل الرسالة هنا .
 (٤) الحديث رواه أيضاً أحمد وأصحاب الكتب الستة ، انظر المتن (رقم ٤٠١٣) ونيل الأوطار (٧ : ٢٤٩) .
 (٥) هنا في س و ج زيادة « قال القاضي » .
 (٦) في النسخ المطبوعة زيادة « بن أنس » وليس في الأصل .
 (٧) هذا اختصار من القاضي لحديث رواه مالك في اللوط (٣ : ٣٨ - ٣٩) ورواه أيضاً أحمد والشيخان ، انظر المتن (رقم ٤٠١٩) ونيل الأوطار (٧ : ٢٥٦) .
 (٨) في النسخ المطبوعة « قال القاضي » وهو زيادة عما في الأصل .
 (٩) في س و ج « جلد المائة » وهو يخالف للأصل .
 (١٠) في النسخ المطبوعة « أريد » والألف ثابّة في آخر الكلمة في الأصل ، وهو صحيح لأن « من » تطلق على الواحد وعلى المصدد .
 (١١) في س و ج « أريد » وهو خطأ وخالف للأصل .
 (١٢) في س « يخالفان الثيبين » وهو يخالف للأصل .

٦٩٥ - وَرَجُمُ الثَّيْبِينَ بِمَذَّآيَةِ الْجَلْدِ : بِمَا رَوَى رَسُولُ اللَّهِ عَنِ اللَّهِ . وَهَذَا أَشْبَهُهُ مَعَانِيهِ وَأَوَّلَاهَا بِهِ عِنْدَنَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(١) .

وَجْهٌ آخَرُ ^(٢)

٦٩٦ - ^(٣) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ^(٤) عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ^(٥) : « أَنَّ النَّبِيَّ رَكِبَ فَرَسًا فَصُرِعَ عَنْهُ ، فَجُحِشَ شِقُّهُ الْيَمِينُ ^(٦) ، فَصَلَّى صَلَاةَ مِنَ الصَّلَاةِ وَهُوَ قَاعِدٌ ، وَصَلَيْنَا ^(٧) وَرَاءَهُ قُعُودًا ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ : إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا ^(٨) ، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا ، وَإِذَا رَفَعَ فَارْقَعُوا ، وَإِذَا قَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ - :

(١) هنا بجمشية الأصل : « بلغت والحسن بن علي الأهوازي وجماعة » ولكن الكلمة الأخيرة لم يظهر منها إلا رأس الجيم ، وأيضاً بهامشه ما نصه : « بلغ السباع في المجلس السادس » .

(٢) في س « ووجه آخر من التاسخ والنسوخ » وفي س « وجه آخر من التاسخ والنسوخ » وكذلك في ج « ولكن زاد كلمة « باب » وكل هذا مخالف للأصل ، وقد كتب فيه بخط آخر كلمة « باب » وليس كاتبها أن كلمة « وجه » مضبوطة فيه بالرفع ، وهو يتأني ما زاده .

(٣) هنا في س وج زيادة « قال الشافعي » .

(٤) في س وج زيادة « بن أنس » . والحديث في اللوطاً (١ : ١٥٥) ورواه الشافعي في الأم عن مالك (١ : ١٥٦) وكذلك في اختلاف الحديث (٧ : ٩٩) لكنه اختصره فيه .

(٥) في س « عن الزهري عن أنس » وهو مخالف للأصل .

(٦) جحش - بضم الجيم وكسر الحاء للهمة وآخره شين - أي خدش جلده .

(٧) ما هنا هو للواقف للأصل وللوطاً والأم ، وفي س وج « فصلينا » وهو يوافق ما في اختلاف الحديث .

(٨) في إ « فصلوا خلفه قِيَامًا » وزيادة « خلفه » مخالفة للأصل وسائر الروايات التي أشرنا إليها .

فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ^(١)، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ^(٢) .
 ٦٩٧ - ^(٣) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ^(٤) عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ^(٥) عَنْ أَبِيهِ عَنْ
 عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ فِي بَيْتِهِ^(٦) وَهُوَ شَاكٍ، فَصَلَّى جَالِسًا،
 وَصَلَّى وَرَاءَهُ^(٧) قَوْمٌ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ: أَنْ اجْلِسُوا، فَلَمَّا انْصَرَفَ^(٨)
 قَالَ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا،
 وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا^(٩) .

٦٩٨ - قَالَ^(١٠): وَهَذَا مِثْلُ حَدِيثِ أَنَسٍ، وَإِنْ كَانَ حَدِيثُ
 أَنَسٍ مُفَسَّرًا وَأَوْضَحَ^(١١) مِنْ تَفْسِيرِ هَذَا .

٦٩٩ - ^(١٢) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ^(١٣) عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ :
 « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ خَرَجَ فِي مَرَضِهِ ، فَأَتَى أَبَا بَكْرٍ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي .
 بِالنَّاسِ ، فَاسْتَأْخَرَ أَبُو بَكْرٍ ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ : أَنْ كَمَا أَنْتَ ،

(١) في « ربنا لك الحمد » بخلف الواو ، وهو موافق لما في الأم ، وما هنا هو الموافق للأصل وللوطأ .

(٢) الحديث رواه أيضا أحمد والشيخان ، انظر للتحق (رقم ١٤٤٤) ونيل الأوطار (٣ : ٢٠٨) .

(٣) هنا في س وج زيادة « قال الثاني » .

(٤) الحديث في للوطأ (١ : ١٥٥ - ١٥٦) .

(٥) قوله « بن عروة » لم يذكر في س وهو ثابت في الأصل وللوطأ .

(٦) قوله « في بيته » لم يذكر في للوطأ .

(٧) في س « خلفه » وهو مخالف للأصل وللوطأ .

(٨) في س وج « فلما انصرف إليهم » والزيادة ليست في الأصل ولا في للوطأ .

(٩) الحديث رواه أحمد والشيخان ، انظر للتحق (رقم ١٤٤٣) ونيل الأوطار (٣ : ٢٠٨) .

(١٠) كلمة « قال » لم تذكر في س ، وفي س وج « قال الثاني » وكل ذلك مخالف للأصل .

(١١) في س « أوضح » بدون واو السلف ، وهي ناجية في الأصل وعليها نكتة .

(١٢) هو في للوطأ (١ : ١٥٦) .

فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ إِلَى جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ، وَكَانَ النَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ ^(١) .

٧٠٠ - [وَبِهِ يَأْخُذُ الشَّافِعِيُّ ^(٢)] .

٧٠١ - قَالَ وَذَكَرَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَائِشَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَأَبِي بَكْرٍ : مِثْلَ مَعْنَى حَدِيثِ عُرْوَةَ : « أَنْ النَّبِيَّ صَلَّى قَاعِدًا ، وَأَبُو بَكْرٍ قَائِمًا ، يُصَلِّي بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ، وَمِثْلَ وَرَأَاهُ قِيَامًا ^(٣) » .

(١) هذا الحديث رواه مالك مرسلاً (في الموطأ ١٥٦:١) ، قال السيوطي في شرحه : « قال ابن عبد البر : لم يختلف من مالك في إرسال هذا الحديث ، وقد أسنده جماعة من هشام عن أبيه عن عائشة ، منهم حماد بن سلمة وابن خزيمة وأبو أسامة . قلت : من طريق ابن خزيمة أخرجه البخاري ومسلم وابن ماجه ، ومن طريق حماد بن سلمة أخرجه الشافعي في الأم » .

أقول : ولم أجده في الأم ، ولكنه في اختلاف الحديث بهامش الأم (٧ : ٩٩ - ١٠٠) قال الشافعي هناك : « أخبرنا الثقة يحيى بن حسان أخبرنا حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة » فذكر الحديث بمجناه . ولعل السيوطي قصد بقوله « في الأم » كتاب « اختلاف الحديث » إذ هو من الكتب التي ألفتها الشافعي وألفها أصحابه بكتاب « الأم » .

(٢) هذه الجملة - نيا نرجح - من كلام الربيع ، وقد كتبها بخط دقيق بين السطرين ، وكتب أيضاً بخط دقيق بين كلتي « أبي بكر » و « وذكر » كلمة « قال » ، ولم يتطع الجملة للزادة ، وذلك اشبه الأمر على الناسخين ومصححي النسخ الطبوعة ، لجلوا الكلام هكذا : « وبه تأخذ . قال الشافعي » وأما النسخة المقررة على ابن جماعة قلت فيها مثل ما أثبتنا هنا ، ولكن زاد كاتبها كلمة « الشافعي » مرة أخرى بعد كلمة « قال » .

(٣) في اختلاف الحديث (ص ١٠٠) بعد حديثه عن يحيى بن حسان ، الذي أشرنا إليه : « وذكر لإبراهيم عن الأسود عن عائشة عن النبي مثل منناه » فلفقه عن إبراهيم كانهما ، واختصره في الأم (١ : ١٥١) فقطاً وإستناداً ، فذكره مسطوحاً عن عائشة ، ثم أشار إليه مرة أخرى (ص ١٥٦) ولم يذكر إسناده أيضاً . وقد رواه الحازمي في التناسخ والنسوخ (ص ٨٣) بإسناده موصولاً ، ثم قال : « هذا حديث صحيح ثابت متفق عليه » . وهو كما قال ، انظر نيل الأوطار (٣ : ١٨٣ - ١٨٥) . وفي « قيام » بدل « قياما » وهو مخالف للأصل . وثيها أيضاً بعد هذا

٧٠٢ - قال ^(١) : فلما كانت صلاة النبي في مرضه الذي مات فيه قاعداً والناس خلفه قياماً - استدللنا على أن أمره الناس بالجلوس في سقطته عن القبر : قبل مرضه الذي مات فيه ، فكانت صلاته في مرضه الذي مات فيه قاعداً والناس خلفه قياماً - : ناسخة لأن يجلس الناس بجلوس الإمام .

٧٠٣ - وكان في ذلك دليل بما جاء به السنة وأجمع عليه

زيادة نصها : « قال الشافعي : أخبرنا يحيى بن حسان عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها ، مثل حديث مالك ، وبين فيه : أن قال : صلى النبي صلى الله عليه وسلم قاعداً ، وأبو بكر خلفه قائماً ، والناس خلف أبي بكر قيام . » وكتب مصححها بمحاشيتها : « سقط هذا الحديث من بعض النسخ » . وحده الزيادة ليس لها أصل في كتاب [الرسالة] فلا توجد في أصل الريح ، ولم تذكر في النسخة المفروقة على ابن جماعة ولا في غيرها ، ولعلها كتبها بعض الناسخين في حاشية إحدى النسخ التي لم تقع إلينا ، ويكون كتابها ههنا من اختلاف الحديث أو من غيره من كتب الشافعي ، بيانا لإسناد الشافعي فيه ، لازدادة في الكتاب ، ثم أدخلت فيه خطأ بعد ذلك .

- (١) في النسخ للطبعة « قال الشافعي » وهو مخالف للأصل .
- (٢) في ب « فلما كانت هذه » وكلمة « هذه » زيادة ليست في الأصل ولا في سائر النسخ ولا حاجة بالكلام إليها هنا .
- (٣) في س و ج « على أن أمره الأول الناس » . وكذلك في النسخة المفروقة على ابن جماعة ، وفي ب « على أن أمره الناس » . والحق في الأصل « على أن أمره الأول بالجلوس » ثم ضرب الريح على كلمة « الأول » وكتب فوقها « الناس » بخطه ، فظن من بعده أنه يجمع بين الكلبيين ، وهو غير جيد ، لأن كلمة « الأول » هنا لا موضع لها ، لأنه سيؤول « قبل مرضه الذي مات فيه » فهذا يفتي عن قوله « الأول » . وإنما يريد الشافعي أن يخبر عن أمره الناس بالجلوس أنه كان قبل مرض موته ، فلا يناسب وصفه إجماعاً بأنه « الأول » لأنه قد يشير إلى الاستثناء عن الخبر .
- (٤) في الأصل « بما » وكذلك في نسخة ابن جماعة ، وهو صحيح واضح ، ومع هذا قد غير في النسخ للطبعة ، ففي س و ج بدلما « على ما » وفي ب « لما » ، وكل ذلك خطأ كما هو بديهي .

الناس : من أن الصلاة قائماً إذا أطاعها المصلي ، وقاعداً إذا لم يطيق ، وأن ليس للمطيق القيام منفرداً أن يصلي قاعداً .

٧٠٤ - فكانت سنة النبي أن صلى في مرضه قاعداً ومن خلفه قياماً ، مع أنها ناسخة لسنته الأولى قبلها - : موافقة سنته في الصحيح والريض وإجماع الناس : أن يصلي كل واحدٍ منهما فرضه ، كما يصلي المريض خلف الإمام الصحيح قاعداً والإمام قائماً .

٧٠٥ - وهكذا تقول : يصلي الإمام جالساً^(١) ومن خلفه من ٧٥ الأصحاء قياماً ، فيصلي كل واحدٍ فرضه . ولو وكل غيره^(٢) كان حسناً .

٧٠٦ - وقد أَوْهَمَ^(٣) بعضُ الناس فقال^(٤) : لا يؤمَّن أحدٌ بعد النبي جالساً ، واحتجَّ بحديثٍ رَوَاهُ منقطع^(٥) عن رجلٍ مرغوبٍ

(١) عبث يسن السكتين في الأصل فزاد هنا ، وهو آخر سطر في الصفحة كلة « ويصلي » وهي زيادة خطأ .

(٢) في س « ولو وكل الإمام غيره » وفي س و ج « ولو استخلف غيره » وكلها مخالف للأصل .

(٣) في النسخ المطبوعة « وم » بخف الهزة من أوله ، وهي ثابتة في الأصل وفي النسخة المقروءة على ابن جماعة . وكلام أصحاب الساجم يدل على الفرق بين « وم » و « أو وم » ويوم أنها لا يكونان بمعنى واحد ، إلا صاحب القاموس ، واستعمال الشافعي هنا يؤيده ، قال صاحب القاموس : « وَهَمَّ ، كَوَعَدَ وَوَرِثَ ، وَأَوْهَمَ : بِمَعْنَى » .

(٤) في ج « وقال » وهو مخالف للأصل .

(٥) كلة « رَوَاهُ » ثابتة في الأصل بين السطرين بخطه ، وهي ثابتة أيضاً في نسخة ابن جماعة . وقوله « منقطع » بالمض صفة لحديث ، وفي س و ج « منقطاً » بالنصب على أنه حال ، وهو في الأصل بدون الألف ، ثم أصلحه يسن الفارسي فألحق الألف بالين ، ويظهر أن هذا التفسير قديم ، لأنها كتبت بالنصب أيضاً في نسخة ابن جماعة .

الرواية عنه^(١)، لا يثبت^(٢) بمثله حجة على أحد، فيه: «لا يؤمن أحد»
بعدي جالساً^(٣).

(١) في النسخ المطبوعة «مرغوب عن الرواية عنه» وكذلك في نسخة ابن جماعة، وكلمة
«عن» ليست من الأصل، ولكنها مزادة فيه بين السطور بخط غير خطه، ولا حاجة
إليها في الكلام، بل هو صحيح فعيب بدونها، وقد ضبطت كلمة «مرغوب»
في الأصل بكسرة واحدة تحتها، وهي دليل على إضافتها لما بعدها، وعلى أن زيادة
حرف «عن» خطأ من زاده.

(٢) في س و ب «لا تتهت» بإثاء الفوقية في أوله، ولكنه بإياء الضحية مقبولة
واحدة في الأصل.

(٣) هنا الحديث غاية في الضعف، رواه البارظقي من طريق جابر الجني عن الشعبي عن
أنس بن مالك عليه وسلم فروقا، ورواه البيهقي في السنن الكبرى (٣ : ٨٠) من
طريق البارظقي، ثم روى عن الربيع قال: «قال الشافعي: قد علم أني أحجج بهذا
أن ليست فيه حجة، وأنه لا يثبت، لأنه مرسل، ولأنه عن رجل يرغب الناس عن
الرواية عنه». ويريد الشافعي بالرجل جابراً الجني، إذ هو ضعيف جداً، وذكر
الحافظ العراقي في طرح التثريب (٢ : ٣٤٠) أنه روى أيضاً «من رواية عبد الملك
بن حبيب عن أخيه عن مجاهد عن الشعبي، ومجاهد ضعيف، وفي السند إليهم لم يسم،
فلا يصح الاحتجاج به» ووقع في طرح التثريب «مجاهد» بدل «مجاهد» وهو خطأ
طبعي شائع.

وقال الشافعي في اختلاف الحديث (ص ١٠٠ - ١٠٢) بعد أن روى
أحاديث الباب:

«فمن لم يخالف الأحاديث الأولى إلا بما يجب علينا من أن
نصير إلى الناسخ. الأولى كانت حقاً في وقتها ثم نسخت، فكان الحق
في نسخها. وهكذا كل منسوخ: يكون الحق ما لم ينسخ، فإذا نسخ
كان الحق في ناسخه. وقد روى في هذا الصنف شيء ينط في بعض
من يذهب إلى الحديث، وذلك: أن عبد الوهاب أخبرنا عن يحيى
بن سعيد عن أبي الزبير عن جابر: أنهم خرجوا يشيعونه وهو مريض،
فصلى جالساً وصلوا خلفه جلوساً. أخبرنا عبد الوهاب عن يحيى بن سعيد
أن أسيد بن حضير فعل ذلك. قال الشافعي: وفي هذا ما يذكرك على أن
الرجل يعلم الشيء عن رسول الله، لا يعلم خلافه عن رسول الله - :

فيقول بما علم ، ثم لا يكون في قوله بما علم قد روى حجة على أحد علم أن رسول الله قال قولاً أو عمل عملاً ينسخ العمل الذي قال به غيره وعلمه ، كما لم يكن في رواية من روى أن النبي صلى جالساً وأمر بالجلوس ، وصلى جابر بن عبد الله وأسيد بن الحضير وأمرهما بالجلوس وجلس من خلفهما - : حجة على من علم من رسول الله شيئاً ينسخه . وفي هذا دليل على أن علم الخاصة يوجد عند بعض ، ويترتب عن بعض ، وأنه ليس كعلم العامة الذي لا يتبع جهله . ولهذا أشباه كثيرة . وفي هذا دليل على ما في معناه منها .

وقال الحافظ ابن حبان في صحيحه ، فيها هله عنه الزبلي في نصب الراية (١ : ٢٤٨ من طبعة الهند) بعد أن نقل عنه أنه روى حديث الأمر بالصلاة فأعدا خلف الإمام إذا صلى فأعدا : « وفي هذا الخبر بيان واضح أن الإمام إذا صلى فأعدا كان على المؤمنين أن يصلوا قعوداً ، وأقضى به من الصحابة جابر بن عبد الله وأبو هريرة وأسيد بن حضير وقيس بن قهذ - بالناف - ولم يرو عن غيرهم من الصحابة خلاف هذا باسناد متصل ولا منقطع ، فكان إجماعاً ، والإجماع عندنا إجماع الصحابة ، وقد أقضى به من التابعين جابر بن زيد ، ولم يرو عن غيره من التابعين خلافه باسناد صحيح ولا واه ، فكان إجماعاً من التابعين أيضاً . وأول من أبطل ذلك في الأمة للنفرة بن مقسم - بكسر الميم وسكون الناف - وضع السين للهامة - وأخذ عنه حماد بن أبي سليمان ، ثم أخذ عنه حماد أبو حنيفة ، ثم عنه أصحابه . وأعلى حديث احتجوا به حديث رواه جابر الجعفي عن الشعبي : قال عليه السلام : لا يؤمن أحد بدي جالساً . وهذا لو صح لإسناده لكن مرسل ، والمرسل عندنا وما لم يروسيان . ونقل الحافظ العراقي في طرح الثريب (٢ : ٣٣٣ - ٣٣٤) عن ابن حبان نحو هذا الكلام .

ولبت أرضى من ابن حبان ادعاء الإجماع ، كلمة مرسله لاحتاجة لها ، كما قال الشافعي في اختلاف الحديث (ص ١٤٣) : « ولا ينسب إلى ساكت قول قاتل ولا عمل عامل ، إنما ينسب إلى كل قوله وعمله ، وفي هذا ما يبدل على أن ادعاء الإجماع في كثير من خاص الأحكام ليس كما يقول من يدعيه . وهذه المسئلة - في صلاة المأموم خلف الإمام القاعد - من أدق مسائل الخلاف ، ١٧ - رسالة

٧٠٧ - قال ^(١) : ولهذا أشباه في السنة من الناسخ والمنسوخ .

٧٠٨ - وفي هذا دلالة على ما كان في مثل معناها ، إن شاء الله .

٧٠٩ - وكذلك له أشباه في كتاب الله ، قد وصفتنا ^(٢) بعضها

والعلماء فيها أقوال مختلفة ، وأبحاث مستوعبة ، فيها خطأ وفيها صواب ، ليس المقام هنا مقام تصليحها ، وانظر في ذلك طرح الترتيب للمافظ العراقي (٢ : ٣٣٣ - ٣٤٦) ولصاحب الراية للزيلعي (١ : ٢٤٥ - ٢٤٩ من طبعة الهند) والمحلى لابن حزم وتعليقنا عليه (٣ : ٥٨ - ٧٢) ونيل الأوطار للشوكاني (٣ : ٢٠٧ - ٢١٢) وغير ذلك .
والصحيح الرجوع عندنا مذهب إليه أحمد بن حنبل ، من أن الإمام إذا صلى جالساً لعذر وجب على المأمومين أن يصلوا وراءه جلوساً ، على حديث أنس وعائشة ، الذين مضيا برقي (٦٩٦ و ٦٩٧) وأن دعوى النسخ لادليل عليها ، بل هذا الحكم محكم .
ومما قلنا في ذلك في تعليقنا على المحلى : « ودعوى النسخ ردها سياق أحاديث الأمر بالعود والاقاطعة ، فإن تأكيده الأمر بالعود بأعلى ألفاظ التأكيده ، مع الانكار عليهم بأنهم كادوا يعللون فعل فارس والروم - : يبعد معهما النسخ ، إلا إن ورد نص صريح يدل على إصابتهم من الأمر السابق ، وأن علة التشبه بفعل الأماجم زالت ، وهيئات أن يوجد هنا النص ، بل كل ما زعموه للنسخ هو حديث عائشة - أعني في صلاة النبي في مرض موته مع أبي بكر - ولا يدل على شيء مما أرادوا . ثم إن في الأحاديث الصريح بإيجاب صلاة المأموم قاعداً ، مع النص على أن هذا بناء على أن الإمام إنما جعل ليؤتم به ، ولا يزال الإمام إماماً ، والمأموم ملزماً بالاتباع به في كل أفعال صلاته ، وأمرنا بعدم الاختلاف عليه ، لأنه جنة للصليين ، ولا اختلاف أكثر من عدم متابعتهم في أركان الصلاة . ويؤيد هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل اتباع الإمام في الجلوس - إذا صلى جالساً - : من طاعة الأئمة الواجبة دائماً ، إذ هي من طاعة الله ، فقد روى الطيالسي (رقم ٢٥٧٧) والطحاوي من طريقه (١ : ٢٣٥) عن شعبة عن يعل بن عطاء قال : سمعت أبا عقبة يحدث عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من أطاعني فقد أطاع الله ، ومن عصاني فقد عصى الله ، ومن أطاع الأمير فقد أطاعني ، ومن عصى الأمير فقد عصاني ، فإن صلى قاعداً فصلوا قعوداً . الحديث . وهذا لإستناد صحيح على شرط مسلم ، وقد أخرج الشيخان أوله . وهذا أقوى في رد دعوى النسخ . والحمد لله على توفيقه . »

(١) كلمة « قال » لم تذكر في س . وفي س وج « قال القاضي » وكلها بخلاف للأصل .

(٢) في س وج « وضمتنا » وهو بخلاف للأصل .

في كتابنا هذا ، وما بقي مُترقُّ في أحكام القرآن والسنة^(١) في مواضعه^(٢) .

٧١٠ - قال^(٣) : فقال^(٤) : فاذا ذكر من الأحاديث المختلفة التي لا دلالة فيها على ناسخ ولا منسوخ ، والحجة فيما ذهب إليه منها دون ما تركت .

٧١١ - ^(٥) فقلت له : قد ذكرت قبل هذا^(٦) : أن رسول الله صلى صلاة الخوف يوم ذات الرقاع ، فصفت بطائفة^(٧) ، وطائفة في غير صلاة بإزاء المدوّ ، فصلى بالذين معه ركعة وأنتموا لأنفسهم ، ثم انصرفوا فوقفوا بإزاء المدوّ ، وجاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت عليه^(٨) ، ثم ثبت جالساً وأنعوا لأنفسهم ، ثم سلم بهم .

٧١٢ - قال^(٩) : وروى ابن عمر عن النبي : أنه صلى

(١) في النسخ للطبوعة « في كتاب أحكام القرآن والسنة » . وكلمة « كتاب » ليست في الأصل ولكنها مكتوبة في حاشيته بخط آخر جديد ، وكذلك لم تذكر في نسخة ابن جماعة .

(٢) في س - « مواضع » وفي ج « مواضعها » وكلاهما مخالف للأصل .

(٣) في س و ج « قال الشافعي » والزيادة ليست في الأصل .

(٤) كلمة « فقال » لم تذكر في س .

(٥) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٦) هو حديث صالح بن خوات عن أبي مع رسول الله صلاة الخوف يوم ذات الرقاع ، وقد مضى في (٥٠٩ و ٥١٠) . وما هنا ليس لفظ الحديث ، وإنما هو من كلام الشافعي تلخيصاً له .

(٧) في س « فصفت طائفة » وفي س و ج « فصفت بطائفة خلفه » وكلاهما مخالف للأصل .

(٨) في س و ج « عليهم » وهو خطأ وخلط وخالف للأصل .

(٩) كلمة « قال » لم تذكر في س ، وفي س و ج « قال الشافعي » وكلاهما مخالف للأصل .

صلاة الخوفِ خلاف هذه الصلاة في بعض أمرها ، فقال ^(١) :
صلى ركعةً بطائفة ، وطائفةً بينه وبين العدو ، ثم انصرفت الطائفة
التي وراءه ، فكانت ^(٢) بينه وبين العدو ، وجاءت الطائفة التي لم تصل
معه ^(٣) ، فصلّى بهم الركعة التي بقيت عليه من صلاته ؛ وصَلَّم ، ثم انصرفوا
فَقَصَبُوا مَعَهُ ^(٤) .

٧١٣ - قال ^(٥) : وَرَوَى أَبُو عِيَّاشٍ الزُّرْقِيُّ ^(٦) : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى
يَوْمَ عُسْفَانَ ^(٧) ، وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَبْلَةِ ، فَصَفَّ بِالنَّاسِ مَعَهُ
مَعَهُ ^(٨) ، ثُمَّ رَكَعَ وَرَكَعُوا مَعَهُ ^(٩) ، ثُمَّ سَجَدَ فَسَجَدَتْ مَعَهُ طَائِفَةٌ ،

-
- (١) تقدم بعض حديث ابن عمر ، ولم يحق نقله كله هناك في (٥١٣ و ٥١٤) والتي
هنا ليس لفظ الحديث ، وإنما هو من لفظ الشافعي رواية باللفظ .
(٢) في س « وكانت » ورسم الكلمة في الأصل يحتمل القراءة بالوجهين .
(٣) « فصل » رمت في الأصل « فصل » بالياء ، وهو جائز على وجه . وكلمة
« معه » كتبت فيه بين السطرين بخط يشبه خطه ، ولا أجزم بذلك ، وهي تاجزة
في سائر النسخ .
(٤) في س « قصبوا » وهو خطأ وغالب للأصل .
(٥) كلمة « قال » لم تذكر في س ، وفي س وج « قال الشافعي » وكله خلاف الأصل .
(٦) « عياش » بفتح العين للهمة وتشديد الياء النجدة وآخره شين مسبوحة ، و « الزرق »
بضم الزاي وفتح الراء . وأبو عياش هذا أنصاري ، شهد أحداً وما بعدها ، واختلف
في اسمه ، وعرف بكنيته .
(٧) « عسفان » بضم العين وسكون السين المهملة ، وهي على مرحلتين من مكة على طريق
المدينة ، وانظر تاريخ ابن كثير (٤ : ٨١ - ٨٣) .
(٨) في س « فصل الناس معه » بحذف الياء وحذف « ما » وهو مخالف للأصل .
(٩) في س « وركعوا معه ما » بزيادة « مع » وليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة
بمحاكاة بخط آخر .

وَحَرَسَتْهُ طَائِفَةٌ ، فَلَمَّا قَامَ مِنَ السُّجُودِ سَجَدَ الَّذِينَ حَرَسُوهُ ^(١) ، ثُمَّ قَامُوا فِي صَلَاتِهِ ^(٢) .

٧١٤ - وَقَالَ جَابِرٌ قَرِيبًا مِنْ هَذَا اللَّعْنِ ^(٣) .

٧١٥ - قَالَ ^(٤) : وَقَدْ رَوَى مَا لَا يَثْبُتُ مِثْلُهُ بِخِلَافِهَا كُلِّهَا .

(١) فِي س وَ ج « حَرَسُوا » وَالَّتِي فِي الْأَسْل « حَرَسُوهُ » ثُمَّ تَصَرَّفَ فِيهَا بِضِ
الكَاتِبِينَ فَفِي الْمَاءِ إِلَى أَلْفٍ ، وَهُوَ تَلَاوُعٌ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ .
(٢) فِي س وَ ج « صَلَاتِهِ » وَهُوَ خَطَأٌ وَغَلَطٌ لِلْأَسْل .

وَحَدِيثُ أَبِي عِيَاشٍ هَذَا أَشَارَ إِلَيْهِ الثَّانِي أَيْضًا فِي اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ (ص ٢٢٥)
بِاخْتِصَارٍ ، فَلَمْ يَذْكُرْ إِسْنَادَهُ وَلَا لَفْظَهُ كُلَّهُ . وَرَوَاهُ فِي الْأَمِّ (١ : ١٩١) قَالَ :
« أَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْحَضَرِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ أَبِي عِيَاشٍ الزُّرْقِيُّ قَالَ : صَلَّى
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الْخَوْفِ بِسَفَانَ ، وَعَلَى الْمَكْرَكَيْنِ يَوْمَئِذٍ
خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ ، وَمَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَبِيلَةِ ، فَكَبَّرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَصَلَّاهُ
خَلْفَهُ صَنِيعٌ ، ثُمَّ رَكَعَ فَرَكْعَانَا ، ثُمَّ رَفَعَ فَرَفَعْنَا جَمِيعًا ، ثُمَّ سَجَدَ الَّتِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَالصَّفِّ الْقَدِيمِ عَلَيْهِ ، فَلَمَّا رَفَعُوا سَجَدَ الْآخَرُونَ مَكَتَمَهُمْ ، ثُمَّ سَلَّمَ الَّتِي صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَهَذَا السِّيَاقُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَذْكَرَهُ الثَّانِي هُنَا فِي الرَّسَالَةِ بِدُونِ إِسْنَادٍ
إِنَّمَا هُوَ حِكَايَةٌ مِنْ لَعْنِ الْحَدِيثِ ، لَا رَوَايَةً لَلْفِظِ .

وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ أَحَدٌ فِي الْمُسْنَدِ (٤ : ٥٩ - ٦٠) مَطْوُوعًا ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ
عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ أَبِي عِيَاشٍ الزُّرْقِيُّ ، فَذَكَرَهُ مُفَصَّلًا فِي وَصْفِ
الصَّلَاةِ ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ : « فَصَلَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّتَيْنِ : مَرَّةً
بِسَفَانَ ، وَمَرَّةً بِأَرْضِ بَنِي سُلَيْمٍ » . ثُمَّ رَوَاهُ عَقِيْبُهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ
مَنْصُورٍ بِإِسْنَادِهِ .

وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي مُسْنَدِهِ (رَقْم ١٣٤٧) عَنْ رِوَاةٍ عَنْ مَنْصُورٍ ،
وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيُّ فِي سُنَنِهِ (١ : ٤٧٧ - ٤٧٨) عَنْ سَمِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ
عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْمَجِيدِ عَنْ مَنْصُورٍ ، وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١ : ٢٣٠ - ٢٣١)
مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّازِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ : كَلَامُهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ بِإِسْنَادِهِ .
وَقَالَ الْخَافِضُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي التَّارِيخِ ، بَعْدَ أَنْ أَشَارَ إِلَى طَرِيقِ هَذَا الْإِسْنَادِ : « وَهَذَا
إِسْنَادٌ عَلَى شَرَطِ الشَّيْخَيْنِ ، وَلَمْ يُخْرِجْهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا » ، وَهُوَ كَمَا قَالَ .

(٣) الْحَدِيثُ عَنْ جَابِرٍ رَوَاهُ الثَّانِي فِي الْأَمِّ (١ : ١٩١) عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ
عَنْ جَابِرٍ بَعْدَ حَدِيثِ أَبِي عِيَاشٍ الزُّرْقِيُّ ، وَلَمْ يَذْكُرْ لَفْظَ حَدِيثِ جَابِرٍ ، وَأَشَارَ
إِلَيْهِ بِاخْتِلَافِ الْحَدِيثِ (ص ٢٢٥) بِدُونِ إِسْنَادٍ . وَرَوَاهُ أَيْضًا أَحْمَدُ وَسَلَّمَ وَابْنُ مَاجَةَ
وَالنَّسَائِيُّ . انْظُرْ نَبْلَ الْأَوْطَارِ (٤ : ٥ - ٦) وَتَارِيخَ ابْنِ كَثِيرٍ (٤ : ٨١ - ٨٣)

(٤) كَلِمَةُ « قَالَ » لَمْ تَذْكُرْ فِي س ، وَفِي س وَ ج « قَالَ الثَّانِي »
وَكُلَّهُ غَلَطٌ لِلْأَسْل .

٧١٦ - فقال ^(١) لى قائل: وكيف صيرت إلى الأخذ بصلاة

النبي يوم ذات الرقاع دون غيرها؟

٧١٧ - قلت ^(٢): أما حديث أبي عبيدٍ وجابرٍ في صلاة

الخوف فكذلك أقول، إذا كان مثل السبب الذي صلى له تلك الصلاة.

٧١٨ - قال: وما هو؟

٧١٩ - قلت: كان رسول الله في ألف وأربعمائة ^(٣)، وكان خالد

بن الوليد ^(٤) في مائتين، وكان منه بعيداً في صحراء واسعة، لا يُطعم

فيه ^(٥)، لقلّة من معه، وكثرة من مع رسول الله، وكان الأغلب منه

أنه مأمون على أن يحمل عليه، ولو حمل من بين يديه رآه، وقد حرس

منه في السجود، إذ ^(٦) كان لا يقبض عن طرفه.

٧٢٠ - فإذا كانت الحال بقلّة المدوّ وبُعدِهِ، وأن لأحاطل دونه

يُسْتَرُّه، كما وصفت: أمرتُ بصلاة الخوف هكذا.

(١) في س « قال » وهو مخالف للأصل.

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال القاضي ».

(٣) في س « قلت » وهو مخالف للأصل.

(٤) رسمت في الأصل « وأربع مائة ».

(٥) « بن الوليد » لم يذكر في س.

(٦) « يطعم » مضبوطة في الأصل بضم الياء، على البناء للجهول، والضمير في « فيه »

ناشد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. وفي س « به » بدل « فيه » وهو

مخالف للأصل. والضمير في « منه » الآية: راجع إلى خالد.

(٧) في س و س « إذا » وهو مخالف للأصل.

٧٢١ - قال : فقال ^(١) : قد عرفتُ أَنَّ الروايةَ في صلاة ^(٢) ذاتِ الرِّقاعِ لاثْنَيْنِ هَذَا ، لاختلافِ الحَالَيْنِ ، قال ^(٣) : فكيف خالفتَ حديثَ ابنِ عمر ؟

٧٢٢ - فقلتُ ^(٤) له : رَوَاهُ عنِ النَّبِيِّ ^(٥) خَوَاتُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وقال سهلُ بْنُ أَبِي حَظَمَةَ بِقَرِيبٍ مِنْ مَعْنَاهُ ، وَحُفِظَ عَنْ عَلِي بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ صَلَّى صَلَاةَ الْخَوْفِ لَيْلَةَ الْمَرْيرِ ^(٦) كَمَا رَوَى خَوَاتُ بْنُ جُبَيْرٍ ^(٧) عَنِ النَّبِيِّ ^(٨) ، وَكَانَ خَوَاتُ مُتَقَدِّمَ الصُّبْحَةِ وَالسَّنِّ .

٧٢٣ - فقال ^(٩) : فَهَلْ مِنْ حُجَّةٍ أَكْثَرُ مِنْ تَقَدُّمِ صَبْحَتِهِ ؟

-
- (١) في ج « قال الثاني : قال » وهو مخالف للأصل . وفي س كذلك ولكن بحذف « قال » وهو خطأ ، لأن ما سيأتي كلام للمترشح للنظر لثاني .
- (٢) في النسخ المطبوعة ونسخة ابن جماعة زيادة كلمة « يوم » وهي مرادة قطعا ، وحذفنا لها ، إذ لم تذكر في الأصل ، ولكن كتبها كاتب بين السطرين بخط آخر .
- (٣) كلمة « قال » ثانية في الأصل ، ولم تذكر في سائر النسخ .
- (٤) في س « قلت » وهو مخالف للأصل .
- (٥) في النسخ المطبوعة « عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » .
- (٦) « المرير » يفتح الهاء وكسر الراء ، وليلة المرير : من ليالى صيفين بين علي ومعاوية ، وقال لها « يوم المرير » أيضا ، وانظر تفصيل حكايتها في تاريخ الطبري (ج ٦ ص ٢٣ وما بعدها) وفي شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (ج ١ ص ١٨٣ - ٢٠٧ و ٤٧٩ - ٥٠٦) . وكان في الجاهلية يوم آخر يسمى « يوم المرير » ، كان بين بكر بن وائل وبين تميم .
- (٧) في س « كما روى صالح بن خوات بن جبير » وفي ج « كما روى صالح بن خوات » وفي س « كما روى صالح » قطط ، وكل ذلك مخالف للأصل ، وهو خطأ أيضا ، وإن كان الحديث مرويا - كما مضى في رقم (٥٠٩ و ٥١٠) - من طريق صالح بن خوات ، لأن الثاني نسب الحديث في أول الكلام إلى راويه الصباحي خوات ، ثم يقول عقب ذلك : « وكان خوات متقدم الصبحه والسَّن » فلامعنى مع هذا السياق لنسبة الحديث إلى صالح ، وهذا الخطأ تبع فيه الناسخون أحد الذين قرؤوا في الأصل ، لإزداد فيه بين السطور « صالح بن » .
- (٨) قوله « من النبي » لم يذكر في س وهو ثابت في الأصل .
- (٩) في النسخ المطبوعة « قال » وهو مخالف للأصل .

٧٢٤ - قُلْتُ^(١) : نَعَمْ ، مَا وَصَفْتُ فِيهِ مِنَ الشَّبَهِ بِمَعْنَى كِتَابِ اللَّهِ .

٧٢٥ - قَالَ : فَأَيْنَ يُوَافِقُ كِتَابَ اللَّهِ ؟

٧٢٦ - قُلْتُ : قَالَ اللَّهُ : (وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ^(٢)) فَأَقْتِ لَهُمْ

الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ ، وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ ، فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ ، وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ ، وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ ، وَذَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأُتْرَاقِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً ، وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ ، وَخُذُوا حِذْرَكُمْ^(٣) .

٧٢٧ - وَقَالَ : (فَإِذَا أَمَلْنَا نَتَقُمْ^(٤)) فَأَقِيمُوا ، الصَّلَاةَ ، إِنْ

الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا^(٥)) (يعنى - والله أعلم - : فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ كَمَا كُنْتُمْ تُصَلُّونَ فِي غَيْرِ الْخُوفِ .

٧٢٨ - فَلَمَّا فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَ الصَّلَاةِ فِي الْخُوفِ وَفِي الْأَمْنِ ،

حَيَاطَةً لِأَهْلِ دِينِهِ أَنْ يَنَالَ مِنْهُمْ عَدُوُّهُمْ غَرَةً - : فَتَمَقِّبْنَا حَدِيثَ خَوَاتِ بْنِ جَبْرِ^(٦) وَالْحَدِيثَ الَّذِي يُخَالِفُهُ ، فَوَجَدْنَا حَدِيثَ خَوَاتِ بْنِ جَبْرِ^(٧)

(١) في النسخ المطبوعة « قلت » والفاء ثابته في الأصل .

(٢) في س « في كتاب الله » وكلمة « في » مكتوبة بحضرة في الأصل بين الكلام بخط آخر ، وهي ثابته في نسخة ابن جماعة وعليها علامة « هـ » .

(٣) في الأصل إلى منا ، ثم قال : « قرأ إلى قوله : خذوا حذركم » .

(٤) سورة النساء (١٠٢) .

(٥) في الأصل إلى منا ، ثم قال « الآية » .

(٦) سورة النساء (١٠٣) .

(٧) هنا في ش و ج زيادة « قال العاصي » .

(٨) « بن جبير » في الموضحين لم يذكر في س .

أولى بالحزم في الحذر منه ، وأخرى أن تتكافأ الطائفتان فيها^(١) .
 ٧٢٩ - وذلك أن الطائفة التي تصلي مع الإمام أولاً محروسة
 بطائفة في غير صلاة ، والحارس إذا كان في غير صلاة كان منفرداً
 من فرض الصلاة ، قائماً وقاعداً ، ومنحرفاً يميناً وشمالاً ، وحاملاً إن
 حُلَّ عليه ، ومتكلماً إن خاف جملةً من عدوه ، ومقاتلاً إن أمكنته
 فرصة ، غير تحول بينه وبين هذا في الصلاة ، ويخفف الإمام بمن معه
 الصلاة إذا خاف جملة العدو : بكلام الحارس .

٧٣٠ - قال^(٢) : وكان الحق للطائفتين معاً سواء ، فكانت
 الطائفتان في حديث خوات^(٣) سواء ، تحرم كل واحدة^(٤) من
 الطائفتين الأخرى ، والحارس خارجة من الصلاة ، فتكون الطائفة
 الأولى قد أعطت الطائفة التي حرستها مثل الذي أخذت منها ،
 فحرستها خلية من الصلاة ، فكان هذا عدلاً بين الطائفتين .

٧٣١ - قال^(٥) : وكان الحديث الذي يخالف حديث خوات
 بن جبير^(٦) على خلاف الحذر ، يحرم^(٧) الطائفة الأولى في ركعة ،
 ثم تنصرف المحروسة قبل تكميل الصلاة^(٨) ، فتحرس ، ثم تصلي

(١) « فيها » يعني : في الصلاة . ويظهر أن هنا لم يضح ليض الفارين في الأصل ،
 فظنوا أن الضرب راجع إلى الحذر ، فضرب واحد منهم على كلمة « فيها » وكتب
 فوقها بخط آخر كلمة « فيه » وبذلك ثبت في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة ،
 وأتى في الأصل هو الصواب .

(٢) في س و ج « قال القاضي » والزيادة ليست في الأصل .

(٣) في س و ج زيادة « بن جبير » وليست في الأصل .

(٤) في س « كل طائفة » وهو مخالف للأصل .

(٥) في النسخ المطبوعة « قال القاضي » والزيادة ليست في الأصل .

(٦) لفظ « بن جبير » لم يذكر في س و ج وهو ثابت في الأصل .

(٧) « تحرس » متروكة في الأصل بتعطين فوق أولها وآخرين تحته ، لظراً بإيلاء والتمام .

(٨) في النسخ المطبوعة « قبل أن تكمل الصلاة » وزيادة « أن » ليست في الأصل ،

الطائفةُ الثانيةُ محروسةٌ بطائفةٍ في صلاةٍ ، ثم يقضيان جميعاً ، لا حارسَ لهما ، لأنه لم يخرج من الصلاة إلا الإمام ، وهو وحده ، ولا يُعني^(١) شيئاً ، فكان هذا خلاف الحذر والقوة في الكيدة .

٧٣٢ - وقد أخبرنا الله أنه فرّق^(٢) بين صلاة الخوف وغيرها ، نظراً لأهل دينه ، أن لا^(٣) ينال منهم عدوهم غرةً ، ولم تأخذ الطائفة الأولى من الآخرة مثل ما أخذت منها .

٧٣٣ - ووجدتُ الله ذكر صلاة الإمام والطائفتين معاً ، ولم يَدِكرْ على الإمام ولا على واحدةٍ من الطائفتين قضاءً ، فذلك ذلك على أن حال الإمام ومن خلفه ، في أنهم يخرجون من الصلاة لا قضاءً عليهم - : سواء^(٤) .

والذي فيه صحيح ، على بعض لغات العرب ، وهو حذف « أن » الناصية وإبقاء عملها ، وقال البصريون : إنه شاذ ، وذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى أنه يُلغى عليه ، وأجزأه الأخفش يصرط رفع الفعل . انظر التصريح شرح التوضيح (٢ : ٢٤٥) والانساف لابن الأثير (ص ٢٣٢ - ٢٣٥) والقلم هنا « تكل » لم يضبط في الأصل ، لا بالرفع ولا بالنصب ، فذلك ضبطاه بالوجهين . على الاحتمالين ، وإن كان نصبه عندنا أرجح .

(١) في النسخ المطبوعة « لا يني » . بحذف الواو ، وهي ثابتة في الأصل .
(٢) « فرق » ضبطت في الأصل بفتح الفاء وتشديد الراء . وفي س و ج « قد فرق » وزيادة « قد » مخالفة للأصل .

(٣) في س و س « ثلاثا » وهي في الأصل « أن لا » واحدة ، ثم ضرب عليها بعض الفارحين وكتب فوقها بخط آخر « ثلاثا » وما في الأصل صحيح صواب . وفي ج « لأن » ينال « وهو خطأ وخلط في اللحن غريب .

(٤) ثبت بعض الفارحين في الأصل ، فسكتب في حاشيته بجوار كلمة « سواء » على عينها : كلمة « فيه » لقرأ « فيه سواء » وهو تصرف ينافي الأمانة ، ويدل على جهل فاعله .

٣٣٤ - وهكنا حديثُ خواتٍ وخلافُ الحديثِ الذي يُخالفه .

٣٣٥ - قال الشافعيُّ : فقال : فهل للحديثِ الذي تركت وجهه غيرَ ما^(١) وصفت ؟

٣٣٦ - قلت^(٢) : نعم ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِمَا جازَ أَنْ يُصَلِّيَ^(٣) صلاةُ الخوفِ على خلافِ الصلاةِ في غيرِ الخوفِ : جازَ لهم أَنْ يُصَلُّوها كيفَ ما تيسَّرَ لهم ، وبِقَدْرِ حالاتِهِمْ وحالاتِ العدوِّ ، إِذا أَكْمَلُوا المَدَدَ ، فاختلَفَ^(٤) صلاتُهُمْ ، وكلُّها جُزْئِيَّةٌ عَنْهُمْ^(٥) .

وجهُ آخَرُ من الاختلافِ^(٦)

٣٣٧ - قال الشافعيُّ : قال^(٧) لي قائلٌ : قد اختلفَ في التَّشَهُّدِ ، فَرَوَى ابنُ مسعودٍ عن النبيِّ : « أَنَّهُ كَانَ يُعَلِّمُهُمُ التَّشَهُّدَ كَمَا يُعَلِّمُهُمُ

(١) حنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٢) « غير » مضبوطة في الأصل بالنصب .

(٣) في س و ج « قلت » وهو مخالف للأصل .

(٤) « يصلي » ضبطت في الأصل بهم أولها ، ووضع فوره قطان وتحت قطان ، ليقرأ بالياء ، وبالناء .

(٥) في النسخ المطبوعة « فاختفت » وهو مخالف للأصل ، والذي فيه صحيح . قال الله تعالى في سورة الأناج (٣٥) : « وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكْبَرًا وَتَضَدِيَةً » .

(٦) حنا بجمشية الأصل « بلغ » . « بلغ السماع في المجلس السابع » .

(٧) في ج زيادة كلمة « باب » في أول العنوان ، وليست في الأصل .

(٨) في س و ج « فقال » وفي « وقال » وكل مخالف للأصل .

الشُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ « قَالَ فِي مُبْتَدَأِهِ ^(١) ثَلَاثُ كَلِمَاتٍ : « التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ » ^(٢) . فَبِأَيِّ التَّشْهِيدِ أَخَذْتَ ؟

٣٣٨ - فَقُلْتُ : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ^(٣) عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ ^(٤)

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ ^(٥) أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ عَلَى الْمَنْبِرِ ، وَهُوَ يُعَلِّمُ النَّاسَ التَّشْهِيدَ ، يَقُولُ : قُولُوا : « التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، الزَّكَايَاتُ لِلَّهِ ، الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ ^(٦) الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ » .

٣٣٩ - قَالَ الشَّافِعِيُّ : فَكَانَ هَذَا الَّذِي عَلَّمَنَا مِنْ سَبَقِنَا بِالْعِلْمِ

مِنْ قَهْمَانِنَا صِغَارًا ، ثُمَّ مَعْنَاهُ بِإِسْنَادٍ ^(٧) وَمَعْنَاهُ مَا خَالَفَهُ ^(٨) ، فَلَمْ نَسْمَعْ إِسْنَادًا فِي التَّشْهِيدِ يُخَالَفُهُ وَلَا يُوَافِقُهُ - : أَثْبَتَ عِنْدَنَا مِنْهُ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ ثَابِتًا .

(١) فِي النُّسخِ لِلطَّبَوَعِ « مُبْتَدَأٌ » وَمَا هُوَ الَّذِي فِي الْأَصْلِ ، وَصَحَّ قِرَاءَتُهُ بِتَسْمِيلِ الْهَمْزَةِ ، وَصَحَّ أَيْضًا بِإِبْتِهَا وَكُسْرُهَا ، إِذَا كَانَ عَلَى رَأْيٍ مَنْ يَكْتُبُهَا عَلَى الْأَلْفِ فِي هَذِهِ الْحَالِ .

(٢) لَفْظُ التَّشْهِيدِ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْسُوفٍ ، وَقَدْ رَوَاهُ أَحَدُ وَأَصْحَابُ الْكُتُبِ السَّنَةِ . وَانْظُرْ نِزْلَ الْأَوَّلِ (٧ : ٣١٢) وَلِصَبِّ الرِّايَةِ (١ : ٤١٩ - ٤٢٠ مِنْ طَبْعَةِ مِصْرَ) .

(٣) الْحَدِيثُ فِي الْمَوْطَأِ (١ : ١١٣) . وَقَالَ الزُّيْلِيُّ فِي نَسَبِ الرِّايَةِ (١ : ٤٢٢) : « وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ » .

(٤) فِي سِوَى زِيَادَةِ « بْنِ الزَّيْبِ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .
(٥) « عَبْدٌ » بِالْتَّوْنِ ، وَ« الْقَارِيُّ » بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ ، نَسَبَةٌ إِلَى قَبِيلَةِ « الْغَلَارَةِ بْنِ الدَّيْشِ » وَهُمْ مَشْهُورُونَ بِجُرُودَةِ الرِّمِيِّ .

(٦) فِي سِوَى زِيَادَةِ « لِلَّهِ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٧) فِي النُّسخِ لِلطَّبَوَعِ « بِإِسْنَادِهِ » بِزِيَادَةِ هَاءِ الضَّمِيرِ ، وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَلَكِنَّهَا زِيَادَةٌ فِيهِ فَوْقَ السُّطْرِ .

(٨) فِي سِوَى « يُخَالَفُهُ » وَالْيَاءُ مُلَصَّقةٌ بِالْخَاءِ فِي الْأَصْلِ ظَاهِرَةٌ الصَّنْعِ وَمِنْ غَيْرِ هَظْ .

٧٤٠ - فكان^(١) الذي نذهب إليه أن عمر لا يعلم الناس على المنبر بين ظهراني أصحاب رسول الله - : إلا على^(٢) ما علمهم النبي .
٧٤١ - فلما انتفى إلينا من حديث أصحابنا حديث يُنبئ^(٣) عن النبي صرنا إليه ، وكان أولى بنا .

٧٤٢ - قال : وما هو ؟

٧٤٣ - قلت : أخبرنا الثقة - وهو يحيى بن حسان^(٤) - عن الليث بن سعد عن أبي الزبير المكي عن سعيّد بن جبير وطاوس عن ابن عباس أنه^(٥) قال : « كان رسول الله يُعلمنا التشهد كما يُعلمنا القرآن^(٦) ، فكان يقول : التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله ،

(١) في ج « وكان » وهو مخالف للأصل .

(٢) كلمة « على » لم تذكر في النسخ المطبوعة ، وهي ثابتة في الأصل ونسخة ابن جاعة .

(٣) في ب و ج « تنبئه » بالثون ، وهو مخالف للأصل .

(٤) قوله « وهو يحيى بن حسان » مكتوب في الأصل بين السطرين بنفس الخط ، إلا أنه صغير دقيق . وفي ب يحذف « وهو » .

والحديث رواه الثاني في الأم (١ : ١٠١) : « أخبرنا يحيى بن حسان » ويمد

آخره : « قال الربيع : وحدته يحيى بن حسان » . ورواه الثاني أيضا في اختلاف

الحديث (٧ : ٦١ - ٦٢ من هامش الأم) : « أخبرنا الثقة » ولم يسمه ، وسد آخره

« قال الربيع : هنا حدثنا به يحيى بن حسان » .

ويحيى بن حسان هنا هو التميمي البصري ، وهو ثقة ، ولد سنة ١٤٤ قبل الناقص ،

وطش بعده ، فأت بمصر سنة ٢٠٨ .

(٥) كلمة « أنه » لم تذكر في ب وهي ثابتة في الأصل .

(٦) في النسخ المطبوعة « كما يعلمنا السورة من القرآن » والزيادة ليست في الأصل ،

ولكنها مكتوبة في حاشيته بخط آخر ، وهي ثابتة في روايته في اختلاف الحديث ،

ويعنقوفة في روايته في الأم ، فالظاهر أن الحديث عند الثاني بالوجهين ، فكان تارة

يروره هكذا ، وتارة هكذا ، أو لعله يختصره في بعض أحيائه ، ويأتي به على وجهه

في بعض وقته .

سلام^(١) عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، سلام^(٢) علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأن^(٣) محمداً رسول الله^(٤) .

٧٤٤ - قال الشافعي: فقال^(٥) : فأنت ترى^(٦) الرواية اختلفت

فيه عن النبي؟ فروى ابن مسعود خلاف هذا، وروى أبو موسى^(٧) خلاف هذا، وجابر خلاف هذا، وكلها قد يخالف بعضها بعضاً في شيء من لفظه، ثم علم عمر خلاف هذا كله في بعض لفظه،

(١) في النسخ المطبوعة «السلام» في المومنين بالترفيف، وما هنا هو الثابت في الأصل ونسخة ابن جماعة، والموافق لما في الأم واختلاف الحديث، وهو الذي نسبته المجدين تيسية لرواية الشافعي، في المتنق (٢ : ٣١٦ من نيل الأوطار) وهو الذي هله ابن دقيق العيد في شرح السنة (٢ : ٧٠) أن السلام مذكور بالتشكيك في حديث ابن عباس . ثم قد ورد في بعض رواياته بالترفيف في صحيح مسلم وغيره، ولكنها ليست رواية الشافعي . والتشكيك أيضاً موافق لرواية الترمذي في سننه (١ : ٥٩ من طبعة بولاق) عن قتبية بن سعيد عن الليث بن سعد .

(٢) كذا في الأصل، وفي النسخ المطبوعة والأم «وأشهد أن» .

(٣) قال الشافعي في الأم (١ : ١٠١) بعد رواية حديث ابن عباس هذا : «وقد رويت في التمسيد أحاديث مختلفة، فكان هذا أحبها إليّ، لأنه أكلها» . وقال في اختلاف الحديث (ص ٦٣) : «وإنما قلنا بالتشهد الذي روى عن ابن عباس لأنه آتيا، وأن فيه زيادة على بعضها : المباركات» .

والحديث رواه أصحاب الكتب الستة معاً البخاري، وانظر نصب الراية (١ : ٤٢٠).

(٤) هذا هو الصواب، وفي س وج «قال الشافعي : قال قال قائل» وهو الذي في نسخة ابن جماعة . وأما الذي في الأصل فهو «فقال» وكتب الريس بين السطرين بخط صغير «قال الشافعي» ثم جاء بعض السكتين فضرب على كلمة «فقال» وكتب بجوار كتابة الريس بين السطرين : «قال قال قائل» والخط فيها ظاهر الخالفة .

(٥) في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة «فأنت ترى» وهو تحريف مما في الأصل، قالها مكتوبة فيه «فأنت» بالياء، و«ترى» بتعطين فوق التاء والضمين، وممراد هنا القائل أن يسأل الشافعي عما يراه سبباً لاختلاف الروايات في التمسيد، يقول له : من أين ترى جاء هذا الاختلاف في الرواية؟ وقلك ما أجابه بعد : «الأسر في هذا بين» .

(٦) في النسخ المطبوعة «وأبو موسى» بخفف «روى» وهي تاجية في الأصل، ولكن ضرب عليها بعض الناس، فأجبتانها، لعدم همتها بأى شيء مما تصرف فيه فأروه .

وكذلك تشهد عائشة . وكذلك تشهد ابن عمر ، ليس فيها^(١) شيء إلا في^(٢) لفظه شيء غير ما في لفظ صاحبه ، وقد يزيد بعضها^(٣) التي على بعض^(٤) ؟

٧٤٥ - قلت له : الأمر في هذا بين .

٧٤٦ - قال : فأني لي ؟

٧٤٧ - قلت : كل كلام^(٥) أريد به تعظيم الله ، فلهمهم رسول الله^(٦) ، فلهم جعل يعلمه الرجل فيحفظه^(٧) ، والآخرة فيحفظه ، ٧٨

(١) في « منها » بدل « فيها » وهو مخالف للأصل .

(٢) في « إلا وفي » زيادة الواو ، وهو مخالف للأصل .

(٣) « بعضها » أي بين الروايات المشار إليها ، وفي النسخ المطبوعة « بعضهم » وهو مخالف للأصل ، ويظهر أن من غير الكلمة ظن أن الضمير راجع إلى الرواة ، من أجل كلمة « صاحبه » مع أن الضمير كلها السابقة راجعة إلى الروايات .

(٤) أما تعهد ابن مسعود فقد سبق تخريجه ، وأما تعهد أبي موسى فقد رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه ، وأما تعهد جابر فقد رواه النسائي وابن ماجه ، وأما تعهد عمر فقد سبق أيضا ، وأما تعهد عائشة وابن عمر فهما في اللوطا (١ : ١١٣ - ١١٤) عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن القاسم بن عمار عن عائشة ، وعن نافع عن ابن عمر ، وهذان إسنادهان لا خلاف في صحتها .

وانظر أيضا نيل الأوطار (٢ : ٣١٢ - ٣١٣) وما كتبه السراج البقيني

تليقا على هذا الموضع من الأم (١ : ١٠٣ - ١٠٤) .

(٥) الملقى على هذا واضح ، أي كل الوارد في التعهد كلام أريد به تعظيم الله ، ولكن ضبطت الكلمتان في نسخة ابن جماعة بضممة واحدة على « كل » وبغضن « كلام » على الإضافة إليها ، والقي سوّغ لهم هذا مسألتان من تغيير كلمة « فلهم » في الأصل ، ولكن مع هذا يكون الملقى غير مستقيم ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يلهمهم في التعهد كل كلام أريد به تعظيم الله ، فإن ما ورد في التناء عليه وتطبيقه لا يكاد يحصر ، ثم لانهائية لما يلهمه الله عباده المؤمنين من التناء عليه وتقديمه وتطبيقه ، تبارك وتعالى .

(٦) يعني : فلهمهم رسول الله التعهد ، ولم يفهم بين ثلثي الأصل مراد الثاني ، فغير الكلمة قبل اللام واو أو زاد بعدها هاء ، فقرأ « فلهمهم » وهو تغيير ظاهر فيه التكلف في الكتابة ، وهو أيضا إسناده للمعنى ، كما أوضحنا ، وبهذا التغيير كتبت الكلمة في نسخة ابن جماعة ، وطبعت في النسخ المطبوعة .

(٧) في النسخ المطبوعة « فينسى » وهو خطأ ومخالف للأصل ، لأن الملقى أنه جعل يله

وما أُخِذَ حِفْظًا فَكَثُرُ مَا يُحْتَرَسُ فِيهِ مِنْهُ إِحَالَةُ الْمَنَى ، فلم تكن فيه زيادةٌ ولا نقصٌ ولا اختلافٌ شيءٌ ^(١) من كلامه يُحِيلُ الْمَنَى فَلَا تَسْمَعُ ^(٢) إِحَالَتهُ

٧٤٨ - فلعل النبيَّ أَجَازَ لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ كَمَا حَفِظَ ^(٣) ،
إِذْ كَانَ لَا مَنَى فِيهِ يُحِيلُ شَيْئًا عَنْ حُكْمِهِ ، وَلَعَلَّ مَنْ اخْتَلَفَتْ رَوَايَتُهُ
وَاخْتَلَفَ تَشْهُدُهُ إِنَّمَا تَوَسَّعُوا فِيهِ فَقَالُوا عَلَى مَا حَفِظُوا ، وَعَلَى
مَا حَصَرَهُمْ وَأَجِيزَ ^(٤) لَهُمْ .

٧٤٩ - قَالَ : أَفَتَجِدُ شَيْئًا يَدُلُّ عَلَى إِجَازَةٍ مَا وَصَفْتَ ؟

٧٥٠ - فَقُلْتُ : نَعَمْ .

٧٥١ - قَالَ : وَمَا هُوَ ؟

لهم ، فيحفظه كل منهم ، ثم يزيد بعضهم أو ينقص من اللفظ أو يغير منه ، على أن لا يحيل
المنى ، وهذا واضح من سياق الكلام الآتي .

والثابت في الأصل ما أثبتنا هنا ، وكلمة « الرجل » مكتوبة ، فيه في آخر سطر من
الصفحة (٧٧) وكلمة « فيحفظه » أول الصفحة (٧٨) جاء بمنى فارسيه فزاد في آخر
السطر بجوار كلمة « الرجل » كلمة « فينا » مرسومة بالألف ، ثم ضرب في الصفحة الأخرى
على كلمة « فيحفظه » . ويظهر أن هذا التفسير قديم فيه ، لأن في نسخة ابن جماعة
« يملأ الرجل فينسى فيحفظه » بالجمع بين الكلمتين ، ثم ضرب فيها على الثانية
بالجرمة .

(١) في س . « ولا اختلاف في شيء » وزيادة « في » بخلافه للأصل .

(٢) في س . و . ج . « يسع » بالياء ، وهو مخالف للأصل .

(٣) في س . و . ج . « لكل امرئ منهم ما حفظ كما حفظ » وفي س . « لكل امرئ منهم
كل ما حفظ » وما هنا هو الصحيح الثابت في الأصل .

(٤) في ج . « فأجيز » وهو مخالف للأصل :

(٥) في س . « قال الشافعي رحمه الله تعالى : فقال » وهو مخالف للأصل .

٧٥٢ - قلتُ : أخبرنا مالك^(١) عن ابن شهاب عن عروة^(٢)

عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال : سمعتُ عمر بن الخطاب يقول : « سمعتُ هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها ، وكان النبي أقرأنيها ، فكذبتُ أمّجَل^(٣) عليه ، ثم أمهلته حتى انصرف ، ثم ليّنته بردائه^(٤) ، فجنّبتُ به إلى^(٥) النبي ، فقلتُ : يا رسول الله ، إني سمعتُ هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأتنيها ؟ فقال له رسولُ الله : اقرأ ، فقرأ القراءة التي سمعته يقرأ ، فقال رسولُ الله : هكذا أنزلت ، ثم قال لي^(٦) : اقرأ ، فقرأت ، فقال : هكذا أنزلت ، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فأفروا ما تيسر^(٧) .

(١) في النسخ المطبوعة زيادة « بن أس » وليست في الأصل . والحديث في الموطأ (١) : (٢٠٦) .

(٢) في س و ج زيادة « بن الزبير » وليست في الأصل .

(٣) في النسخ المطبوعة « أن أمّجَل » وهي موافقة للموطأ ، ولكن كلمة « أن » ليست في الأصل .

(٤) « لبعه » قال السيوطي : « بتشديد الباء الأولى ، أي أخذت بمجامع رداءه في عنقه وجرحته به ، مأخوذ من البه ، يفتح اللام ، لأنه يقبض عليها » .

(٥) « إلى » لم تذكر في س ولا في الموطأ ، وهي ثابتة في الأصل .

(٦) « لي » لم تذكر في ج وهي ثابتة في الأصل بين السطرين بخطه .

(٧) في النسخ المطبوعة « ما تيسر منه » وهو موافق لما في الموطأ ، ولكن كلمة « منه » ليست في الأصل ، بل هي مكتوبة فيه بين السطرين بخط جديد .

والحديث رواه الطيالسي في مسنده (س ٩) ورواه أحمد (رقم ١٥٨ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٩٦ و ٢٩٧ ج ١ ص ٢٤ و ٤٠ و ٤٢ - ٤٣) ولبه السيوطي في القدر للثوري (ج ٥ ص ٦٢) إلى البخاري ومسلم وابن جرير وابن حبان والبيهقي ، ونسبه النابلسي في ذخائر الوارث (ج ٣ ص ٤٢ - ٤٣) أيضا إلى أبي داود والترمذي والنسائي .

والحديث صحيح لاخلاف في صحته . وقال السيوطي : « اختلف العلماء في الراد

٧٥٣ - قال ^(١): فَإِذَا كَانَ اللَّهُ لِرَأْفَتِهِ ^(٢) بَخْلَهُ أَنْزَلَ كِتَابَهُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَافٍ ، مَعْرِفَةً مِنْهُ أَنَّ الْحِفْظَ ^(٣) قَدْ يَزِلُّ : لِيُحِيلَ ^(٤) لَهُمْ ^(٥) قِرَاءَتَهُ وَإِنْ اخْتَلَفَ اللَّفْظُ ^(٦) فِيهِ ، مَا لَمْ يَكُنْ فِي اخْتِلَافِهِمْ ^(٧) إِحَالَةً مُعْنَى : كَانَ مَا سِوَى كِتَابِ اللَّهِ أَوْلَى أَنْ يَحُوزَ فِيهِ اخْتِلَافُ اللَّفْظِ مَا لَمْ يُحِيلْ مُعْنَاهُ ^(٨) .

٧٥٤ - وَكُلُّ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ حُكْمٌ فَاخْتِلَافٌ ^(٩) اللَّفْظِ فِيهِ لَا يُحِيلُ مُعْنَاهُ .

بِسَبْعَةِ أَحْرَافٍ عَلَى نَحْوِ أَرْبَعِينَ قَوْلًا ، سَقَطَ فِي كِتَابِ الْأَهَانِ . وَأَرْجَحُهَا عِنْدِي قَوْلُ مَنْ قَالَ : إِنَّ هَذَا مِنَ الْمُنَاقَبِ الَّتِي لَا يَدْرِي تَأْوِيلُهَا ، فَإِنَّ الْحَدِيثَ كَالْفَرَكَانِ ، مِنْهُ الْحُكْمُ وَالْمُنَاقَبَةُ .

وَالَّتِي اخْتَارَهُ السَّيُوطِيُّ قَوْلَ لَا تَقْرَأُ لَهُ قَائِمَةٌ ، وَلَا يَثْبُتُ عَلَى الْقَدِّ ، فَإِنَّ الْمُنَاقَبَةَ لَا يَكُونُ فِي أَحْكَامِ التَّسْكِيفِ ، وَهَذَا إِخْبَارٌ فِي حُكْمِ بَاجِزَةِ الْقِرَاءَةِ ، أَوْ هُوَ أَمْرٌ بِهَا لِلْإِيجَاعِ ، فَكَيْفَ يَكُونُ مُنَاقَبَةً ؟

وَقَدْ أَطَالَ إِمَامُ الصَّرِيحِينَ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي مُقَدِّمَةِ تَفْسِيرِهِ (ج ١ ص ٩-٢٥) وَأَسَهَبَ الْقَوْلَ فِيهِ أَيْضًا الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ فِي الْفَتْحِ (ج ٩ ص ٢١-٣٦) وَالرَّجُلُ الْعَرَبِيُّ الصَّرِيحُ ، وَالْعَالِمُ الْقُرْشِيُّ ، سَيِّدُ الْفُقَهَاءِ وَإِمَامُ الْعُلَمَاءِ ، الشَّافِعِيُّ - : قَالَ فِي تَفْسِيرِهِ وَمَعْنَاهُ قَوْلُهُ الْحَقُّ مُحْكَمَةٌ مُوجَزَةٌ ، اللَّهُ أَبْوَه .

- (١) فِي النسخِ لِلطَّبْرَةِ • قَالَ الشَّافِعِيُّ « وَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .
- (٢) فِي النسخِ لِلطَّبْرَةِ « فَانَا » وَالْأَلْفُ زِيَادَةٌ فِي الْأَصْلِ بِغَيْرِ خَطِّهِ .
- (٣) فِي ب - زِيَادَةٌ « وَرَجَحَهُ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .
- (٤) فِي ج - زِيَادَةٌ « مِنْهُ » فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَهِيَ خَطٌّ وَخِلَافَةٌ لِلْأَصْلِ .
- (٥) « لِيَسِلَ » بِالْيَاءِ مَقْطُوعَةٌ مِنْ تَحْتِهَا فِي الْأَصْلِ . وَفِي ب - « لِيَسِلَ » .
- (٦) فِي ج - زِيَادَةٌ « يَمْنَى » وَلَا دَاعِيَ إِلَيْهَا ، وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .
- (٧) فِي س وَب - « لِيَسْتَهْمُ » بِدَلِّ « اللَّفْظِ » وَمَا هُوَ الَّذِي فِي الْأَصْلِ ، ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيْهِ بَعْضُ طَرِيقِهِ وَكُتِبَ بِخَطِّ غُلَافٍ « لِيَسْتَهْمُ » .
- (٨) كَانَتْ فِي الْأَصْلِ « قِرَاءَتُهُمْ » ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيْهَا وَكُتِبَ فَوْقَهَا بِنَفْسِ الْخَطِّ « وَاسْتَلَفَهُمْ » فَلِذَاكَ اعْتَمَدْنَا هَذَا التَّصْحِيحَ .
- (٩) كَانَتْ فِي الْأَصْلِ « مَعْنَى » ثُمَّ أَصْلَحْتُ فَوْقَهَا بِنَفْسِ الْخَطِّ « مُعْنَاهُ » .
- (١٠) كَانَتْ فِي الْأَصْلِ « غُلَافٌ » ثُمَّ أَصْلَحْتُ فَوْقَهَا بِنَفْسِ الْخَطِّ « فَاخْتِلَافٌ » .

٧٥٥ - وقد قال بعضُ التابعين : لَقِيتُ ^(١) أَنَسًا من أصحابِ رسولِ الله فاجتمعوا في المعنى ^(٢) واختلَفُوا على ^(٣) في اللفظ ، فقلتُ لبعضهم ذلك ، فقال : لا بأسَ ما لم يُحِيلِ المعنى ^(٤) .

٧٥٦ - قال الشافعي : فقال : ما في التشهدِ إلَّا تعظيمُ الله ، وإني لأَرَجُو أن يكون كلُّ هذا فيه واسماً ، وأن لا يكونَ الاختلافُ فيه إلَّا من حيثُ ذَكَرْتُ ، ومثلُ هذا - كما قلتُ - يُمكنُ في صلاة

(١) حكنا في الأصل نسخة ابن جماعة ، وهو صحيح واضح ، ومع هذا فإن بعضَ طرقي الأصل ضرب عليها وكتب فوقها « أتيت » بغير حاجة ولا حاجة ! وطبت في س و ج « رأيت » ١١

(٢) في س « فاجتمعوا في المعنى » وفي ج « فأجوال في المعنى » وكلاهما مخالف للأصل .

(٣) كلمة « على » ثابتة في الأصل ، ولكن ضرب عليها بعضُ المراجعين بغير وجه ، وهي ثابتة بالمرّة بماشية نسخة ابن جماعة وعليها علامة الصحة « صح » ، وقد حذفت في س و ج .

(٤) كذا هو في الأصل « يحيل » على صورة للرفع بعد « لم » ولم يضبط آخره فيه بهيء من حركات الاعراب ، فلذلك ضبطناه بضم اللام وكسرهما معاً ، أما الضم فعلى اعتبار الفصل مرفوعاً على لغة من يحيل « لم » فلا يجزم بها ، جلا على « ما » ، وشاهده معروف في الأثمنوني على الألفية وغيره من كتب النحو ، وهو « لم يوفون بالجار » فبعضهم جعله خاصاً بضرورة الشعر ، وصرح ابن مالك في التسهيل بأنه لغة قوم ، أي إنه جاز في النثر . وانظر مع الموائع (٢ : ٥٦) وصرح شواهد (٢ : ٧٢ - ٧٣) وحاشية الأمير على المعنى (١ : ٣٧٠ - ٣٧١) وأما كسر اللام فعلى اعتبار أن الفصل مجزوم وأن الياء قبلها إشباع لحركة الحاء فقط ، فكسر اللام لتخلص من النقاء الساكنين ، وانظر شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك (ص ١٣ - ١٥) .

وفي س « ما لم يحل للمعنى » وفي س « ما لم يحل معنى » وفي ج « ما لم يحل للمعنى » وكلها مخالف للأصل .

وانظر بحث الرواية بالمعنى في شرحنا على ألفية السيوطي في المصطلح (ص ١٦٢ - ١٦٥) وفي شرحنا على اختصار علوم الحديث للمحافظ ابن كثير (ص ١٦٦ - ١٦٩) .

الخوف ، فيكونُ إذا جاء بكال الصلاة على أيّ الوجوه رُوى عن النبي^(١) أجزاء ، إذ خالف الله بينها وبين ما سواها من الصلوات ، ولكن^(٢) كيف صرت إلى اختيار حديث ابن عباس عن النبي في التشهد ، دون غيره ؟

٧٥٧ - قلتُ : لما رأيته واسمًا ، وسمعتُه عن ابن عباس صحيحًا - : كان عندي أجمع وأكثَر لفظًا من غيره ، فأخذتُ به ، غير مُعْتَبٍ لِمَن أَخَذَ بِهِرهُ مِمَّا ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ .

(٣) اختلاف الرواية على وجه غير الذي قبله

٧٥٨ - (٤) أخبرنا مالك^(٥) عن نافع عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله قال : « لَا تَبَيْعُوا النَّهْبَ بِالنَّهْبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ ، وَلَا تُشْفُوا بِمَعْصَاهَا عَلَى بَعْضٍ »^(٦) ، وَلَا تَبَيْعُوا الْوَرِقَ^(٧) بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا ٧٩

(١) في س « من رسول الله » .

(٢) في النسخ للطبوعة « قال : ولكن » وزيادة « قال » هنا غير جيدة ، ومخالفة للأصل .

(٣) في النسخ للطبوعة زيادة كلمة « باب » وهي مكتوبة في الأصل بخط غير خطه .

(٤) هنا في النسخ للطبوعة زيادة « قال القاضي » .

(٥) في س زيادة « بن أنس » وليست في الأصل . والحديث في اللوطا (٢ : ١٣٥) .

(٦) « تشفوا » بضم التاء وكسر الشين للمعجزة وتقديد الفاء : أي لا تعضلوا ، و « الشف » بكسر الشين : الزيادة والفضل ، و « الشف » أيضا : الخصام ، فهو من الأضداد .

(٧) « الورق » بفتح الواو وكسر الراء : الفضة ، وقد تسكن راؤه أيضا .

بثلي ، ولا تُشِفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ ، وَلَا تَبَيَّنُوا شَيْئًا مِنْهَا ^(١) غَائِبًا
بِنَاجِزٍ ^(٢) .

٧٥٩ — ^(٣) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ^(٤) عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي تَعِيمٍ عَنْ سَمِيدِ
بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : « الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ ، وَالدِّرْهَمُ
بِالدِّرْهَمِ ، لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا » ^(٥) .

٧٦٠ — ^(٣) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ^(٤) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ
عَنْ ابْنِ مَرْثُومٍ أَنَّهُ قَالَ : « الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ ، وَالدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَمِ ، لَا فَضْلَ
بَيْنَهُمَا ، هَذَا عَهْدُ نَبِيِّنَا إِلَيْنَا ، وَعَهْدُنَا إِلَيْكُمْ » ^(٥) .

٧٦١ — قَالَ الشَّافِعِيُّ : وَرَوَى عُمَارُ بْنُ عَفَّانَ وَعُبَادَةُ

(١) في النسخ المطبوعة «منها شيئاً» بالتحديد والتأخير ، وهو موافق لما في اللوطا وسنة
ابن جماعة ، ومما هنا هو انتهى في الأصل .

(٢) المراد بالغائب للوجل ، وبالتاجز الحاضر . والحديث رواه أحمد والبخاري ومسلم
والترمذي والنسائي .

(٣) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٤) في ب زيادة « بن أس » وليست في الأصل . والحديث في اللوطا
(٢ : ١٣٤ - ١٣٥) .

(٥) الحديث رواه مسلم والنسائي ، ورواه أحمد عن الشافعي وعن عبد الرحمن بن مهدى
(رقم ٨٩٢٣ و ١٠٢٩٨ ج ٢ ص ٣٧٩ و ٤٨٥) .

(٦) في ب زيادة « بن أس » وليست في الأصل . والحديث مطول في اللوطا
(٢ : ١٣٥) .

(٧) هذا حديث صحيح جداً ، ومع ذلك ظني لم أجده في غير اللوطا ، ولم يروه أحمد في
المسند ، وإنما روى لابن عمر أحاديث آخر في الربا ، وكذلك أشار ابن حجر في
التلخيص ، والمبشهي في مجمع الزوائد إلى أحاديث غيره من حديث ابن عمر .

بن الصامت عن رسول الله النهي عن الزيادة في الذهب بالذهب
يداً يده^(١).

٧٦٢ - قال الشافعي: وبهذه الأحاديث نأخذ^(٢)، وقال بمثل
منعناها الأكبر من أصحاب رسول الله، وأكثر المفتين^(٣)
بالبلدان^(٤).

٧٦٣ - أخبرنا سفيان^(٥) أنه سمع عبيد الله بن أبي يزيد^(٦)
يقول: سمعت ابن عباس يقول: أخبرني أسامة بن زيد أن النبي^(٧) قال:
« إنما الربا في النسيئة^(٨) ».

(١) أما حديث ثخين فقد رواه مالك في الموطأ بإسناد (٢ : ١٣٥) ورواه مسلم في صحيحه
موصولاً (١ : ٤٦٥). وأما حديث عبادة بن الصامت فقد نسبته المجد في التتبع
(٢ : ٣٣٩) لأحمد ومسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه.

(٢) حكنا الجملة في الأصل، ثم غيرت تفسيراً قديماً بخط مخالف لخطه، فضرب على الواو
من « وبهذه » وكتب على يمينها - لأنها في أول السطر - كلمة « فأخذنا » ثم
ضرب على كلمة « نأخذ » فصارَت الجملة : « فأخذنا بهذه الأحاديث » وبذلك كتبت
في نسخة ابن جماعة وفي النسخ المطبوعة، وقد اتبنا الأصل فأرجسناها إلى
ما كانت عليه.

(٣) حكنا في الأصل بإثبات الياءين وضمين وعلى الأولى منهما شدة، وقد جهدت أن
أجد له وجها من التورية فلم أجده، فأثبت عليه، وهو عندي حجة، لعل غيري يعلم
من تأويله ما لم أعلم.

(٤) في « في البلدان » وهو مخالف للأصل. و « البلدان » بضم الواو، وبذلك
ضبطت في الأصل.

(٥) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي ».

(٦) في النسخ المطبوعة زيادة « بن عينة » وليست في الأصل، ولكنها مكتوبة بحاشيته
بخط آخر.

(٧) هو مكيّة ثقة كثير الحديث، مات سنة ١٧٦ وله ٨٦ سنة، مترجم في التهذيب،
وفي ابن سعد (٥ : ٣٥٤ - ٣٥٥).

(٨) في « أن رسول الله ».

(٩) « النسيئة » مكتوبة في الأصل بتشديد الياء بدون همز، هنا وفي المواضع الآتية كلها، وفي

٧٦٤ - قال : ^(١) فأخذ بهذا ابن عباس وفر من أصحابه المكئين وغيرهم .

٧٦٥ - قال ^(٢) : فقال لي قائل : هـ - هذا الحديث ^(٣) مخالف للأحاديث قبله ؟

٧٦٦ - قلت : قد يَحْتَمِلُ خلافها وموافقتها .

٧٦٧ - قال : وبأي شيء ^(٤) يَحْتَمِلُ موافقتها ؟

٧٦٨ - قلت : قد يكون أسامة ^(٥) سمع رسول الله يُسْتَلُّ عن

النسخ المطبوعة « النسخة » بالهمزة ، وكلاما صحيح ، كما أوجعنا ذلك في (رقم ٤٨٣ ص ١٧٤) .

والحديث رواه الشافعي أيضا في اختلاف الحديث (ص ٢٤١) عن سفيان بن عيينة ، ورواه أحمد في المسند (٥ : ٢٠٤) عن ابن عينة وليس فيه كلمة « إنما » . ورواه أيضا مسلم (١ : ٤٦٩) والشافعي (٢ : ٢٢٣) : كلاما من طريق سفيان بن عيينة ، ولفظ مسلم كلفظ الشافعي ، ولفظ الشافعي : « لأربا إلا في النسخة » . ورواه الطيالسي (رقم ٦٢٢) عن حاد بن زيد عن عبيد الله . ورواه العارضي (٢٥٩٢) عن أبي حاتم عن ابن جريج عن عبيد الله ، ووقع في نسخة العارضي : « ابن جريج » وهو خطأ صوابه « ابن جريج » ولفظ الطيالسي كلفظ الشافعي ، ولفظ العارضي « إنما أربا في الدين » ثم قال العارضي : « منناه درم بدرهمين » . ورتب عليه : « باب لأربا إلا في النسخة » .

ثم الحديث ورد من طرق أخرى ، منها في البخاري (٣ : ٧٤ - ٧٥ من الطبعة السلطانية ٤ : ٣١٨ - ٣١٩ من فتح الباري) ، ومنها في مسلم (١ : ٤٦٨ - ٤٦٩) والشافعي (٢ : ٢٢٣) وابن ماجه (٢ : ١٩) وذلك في أثناء حديث لأبي سعيد الخدري ، فله عن ابن عباس عن أسامة . ورواه أيضا أحمد في المسند (٥ : ٢٠٢) من طريق ابن إسحق : « حدثني عبيد الله بن علي بن أبي رافع عن سعيد بن المسيب حدثني أسامة بن زيد أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لأربا إلا في النسخة » .

(١) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » والزيادة ليست في الأصل .

(٢) في النسخ المطبوعة « إن هذا الحديث » وكلمة « إن » ليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة بمحاشيه بخط آخر .

(٣) في س « فبأي شيء » وهو مخالف للأصل .

(٤) في س و ج زيادة « بن زيد » والزيادة بمحاشية الأصل بخط مخالف .

الصَّغْفَرَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ ، مثلِ الذهبِ بِالْوَرِقِ ، والتمرِ بِالْحَنْطَةِ ، أَوْ مَا اخْتَلَفَ جِنْسُهُ مُتَّفَاعِلًا يَدًا يَدٌ - : فقال : « إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيَةِ » . أَوْ تَكُونُ الْمَسْئَلَةُ سَبْقَتَهُ بِهَذَا وَأَذْرَكَ^(١) الْجَوَابَ ، فَرَوَى الْجَوَابَ وَلَمْ يَحْفَظِ الْمَسْئَلَةَ ، أَوْ شَكَّ فِيهَا ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي حَدِيثِهِ مَا يَتَنَبَّأُ هَذَا عَنْ حَدِيثِ أُسَامَةَ ، فَاحْتَمَلَ مُوَافَقَتَهَا لِهَذَا .

٧٦٩ - قال^(٢) : فَلَمْ قُلْتُ يَحْتَمَلُ خِلَافَهَا ؟

٧٧٠ - قلتُ : لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ الَّذِي رَوَاهُ ، وَكَانَ^(٣) يَذْهَبُ فِيهِ غَيْرَ هَذَا الْمَذْهَبِ ، فَيَقُولُ : لَا رِبَا فِي مِيعٍ يَدًا يَدٌ ، إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيَةِ .
٧٧١ - قال^(٤) : فَا الْحُجَّةُ إِنْ كَانَتْ الْأَحَادِيثُ قَبْلَهُ مُخَالَفَةً^(٥) - : فِي تَرْكِهِ إِلَى غَيْرِهِ ؟

٧٧٢ - فقلتُ له : كُلُّ وَاحِدٍ مِّنْ رَّوَيْ خِلَافَ أُسَامَةَ^(٦) ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَشْهَرَ بِالْحِفْظِ لِلْحَدِيثِ مِنْ أُسَامَةَ - : فَلَيْسَ بِهِ تَقْصِيرٌ عَنْ حِفْظِهِ ، وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ^(٧) وَعُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ أَشَدُّ تَقَدُّمًا بِالسَّنِّ

(١) في - « فَأَذْرَكَ » وهو عتائف للأصل .

(٢) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الثاني » .

(٣) في س و ج زيادة « لى » وليست في الأصل .

(٤) في نسخة ابن جماعة « كان » بحذف الواو ، على اعتبار أن الجملة خبر « أن » ، ولكن الواو ثابته في الأصل واضحة ، غير « أن » هو قوله « الذى رواه » .

(٥) في - « مخالفة له » وكلمة « له » ليست في الأصل .

(٦) في س و ج زيادة « بن زيد » وليست في الأصل .

(٧) « بن عفان » لم تذكر في ج وهى ثابته بالأصل .

والشعبة من أسامة ، وأبو هريرة أسن ، وأحفظ من روى الحديث^(١) في دهره .

٧٧٣ - ولما كان حديث اثنين أولى في الظاهر بالحفظ^(٢) ، وبأن يُتَنَفَى عنه المُلَطُّ من حديث واحد - : كان حديث الأكثر^(٣) الذى هو أشبه أن يكون أولى بالحفظ من حديث من هو أحدث منه ، وكان حديث خمسة أولى أن يُصَارَ إليه^(٤) من حديث واحد^(٥) .

(١) في ج « من رواية الحديث » وهو مخالف للأصل .

(٢) في س و ج « باسم الحفظ » وهو مخالف للأصل وغير جيد .

(٣) في لسة ابن جماعة « الأكبر » بإياه للوحدة ، ووضع فوقها « صح » وبستها النسخ للطبوعة ، والصواب ما في الأصل « الأكثر » بإياه للثقة ، وقطها واضع فيه جبا . والذى أُلِجِمَ إلى التفسير بإياه للوحدة قوله « أول بالحفظ من حديث من هو أحدث منه » لثم القابلة وتظهر ، ولكن طرق الشافى في كلامه غير ما يظنون ، فانه يشير إلى الذى تم صرح به ، وقد يشير ولا يصرح ، على عادة القصاص البلاء ، فقد أشار بقوله « الأكثر » إلى الترجيح بالعدد ، ثم بقوله « من هو أحدث منه » إلى الترجيح بالسن ، فجمع بينهما في قوله واحدة ، ثم عاد بعد ذلك فأكد الترجيح بالكثرة صريحاً ، وعين مدعها وأنه خمسة ، وهذا كما قال الشافى فيما مضى (رقم ٦٤٦) - كلام عربى ١١

وقوله « الذى هو أشبه » الخ خبر « كان » .

(٤) في لسة ابن جماعة والنسخ المطبوعة زيادة « عندنا » وهي مزينة بين السطور في الأصل بخط جديد .

(٥) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٤ : ٣١٨ - ٣١٩) : « والصرف : دلع ذهب وأخذ فضة وعكسه ، وله شرطان : منع النسبة مع اتفاق النوع واختلافه ، وهو المجمع عليه ، ومنع التضائل في النوع الواحد منهما . وهو قول الجمهور ، وخالف فيه ابن عمر ، ثم رجح ، وابن عباس ، واختلف في رجوعه ، وقد روى الحاكم من طريق حيان المدوى ، وهو بالمهمة والتحتانية - : سألت أبا بجز عن الصرف ؟ قال : كان ابن عباس لا يرى به بأساً ، زماناً من عمره ، ما كان منه شيئاً بين يداً يد ، وكان يقول : إنما الربا في النسبة ، فقيه أبو سعيد ، فذكر القصة والحديث ، وفيه : التمر بالتمر ، والحنطة بالحنطة ، والشعير بالشعير ، والذهب بالذهب ، والفضة بالفضة - : بدأ بيد ، مثلاً بثل ، فمن زاد فهو ربا . فقال ابن عباس : أستغفر الله وأتوب إليه ، فكان

وجه آخر^(١)

كما يُعدُّ مختلفاً وليس عندنا بمختلفٍ

٧٧٤ -- أخبرنا^(٢) ابنُ عُيَيْنَةَ عن محمد بن العَجَلان^(٣) عن

عاصم بن صُرْم بن قَتَادَةَ عن محمود بن لَيْيَدٍ عن رافع بن خَدِيجٍ أنَّ
رسولَ الله قال : « اسْفِرُوا بالفجر^(٤) ، فإنَّ ذلك^(٥) أعظمُ للأجر . أو :
أعظمُ لأجوركم^(٦) » .

٨٠

ينهي عنه أشدُّ النهي . وافق العلماء على صحة حديث أسامة ، واختلفوا في الجمع بينه وبين حديث أبي سعيد ، قليل ، منسوخ ، لكن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، وقيل : المعنى في قوله : لا ربا : الربا الأغلظ الشديد التحريم ، التوعد عليه بالعقاب الشديد ، كما تقول العرب : لا عالم في البلد إلا زيد ، مع أن فيها علماء غيره ، وإعما القصد في الأصل ، لا في الأصل ، وأيضاً : نفى تحريم ربا الفضل من حديث أسامة إنما هو بالفهم ، فيقدم عليه حديث أبي سعيد ، لأن دلالته بالملفوظ ، ويحمل حديث أسامة على الربا الأكبر ، كما تقدم ، والله أعلم .

وهذا الذي قاله الحافظ أدقُّ تلخيص لاختلاف أنظارهم في الجمع بين الحديثين ، وما قاله الشافعي هنا أعلى وأرجح عندنا ، وهو نحو الذي قاله في اختلاف الحديث (س ٢٤١ - ٢٤٣) .

- (١) هنا في النسخ المطبوعة زيادة كلمة « باب » وهي مكتوبة في الأصل بغير خطه .
- (٢) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .
- (٣) في س زيادة « سفيان » .
- (٤) في النسخ المطبوعة « عجلان » بدون « آل » وهي نابعة في الأصل ، وعند هذا قاله من صغار التابعين ، مات بالمدينة سنة ١٤٨ .
- (٥) في النسخ المطبوعة ولسخه ابن جماعة « بصلاة الفجر » وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم ضرب بهش قارئه على « ب » وكتب فوقها « بصلاة » وهو تصرف غير سائغ . وفي رواية الشافعي لهذا الحديث بهذا الاستناد في اختلاف الحديث (س ٢٠٧) : « أسفروا بالصبح » .
- (٦) تصرف بهش القارئين في الأصل ، فضرب على التون من « فان » وعلى كلمة « ذلك » وكتب فوقها « هـ » انظروا « فانه أعظم » . ولم يقبه على هذا أحد من الناسخين أو المصححين .
- (٧) هذا حديث صحيح ، صححه الترمذي وغيره ، وقد خرَّجنا طرقة في شرحنا على الترمذي (رقم ١٥٤ ج ١ ص ٢٨٩ - ٢٩٠) .

٧٧٥ - (١) أخبرنا سفيان^(١) عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : « كُنَّ النساء^(٢) من المؤمنات يُصَلِّين مع النبي^(٣) الصُّبْحَ ، ثم يَنْصَرِفْنَ وَهُنَّ مُتَلَقَّاتٌ^(٤) بِرُؤُوسِهِنَّ ، ما يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْغُلَسِ^(٥) » .

٧٧٦ - قال^(٦) : وَذَكَرَ تَمْلِيسَ النَّبِيِّ^(٧) بِالْفَجْرِ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَغَيْرُهُمَا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ، شَدِيدُهُ^(٨) بِمَعْنَى عَائِشَةَ^(٩) .

٧٧٧ - قال الشافعي : قال^(١٠) لي قائلٌ : نحن نَرَى أَنْ نُسَفِّرَ^(١١)

- (١) هنا في ش و ج زيادة « قال الشافعي » .
- (٢) في ش و ج « أخبرنا ابن عينة » وفي س « أخبرنا سفيان بن عيينة » وما هنا هو الذي في الأصل .
- (٣) تصريف يعني طارئ الأصل فضرب على الألف وحث باللام ليسل الكلمة طرأ « نساء » بغير تعريف ، وبذلك كتبت في نسخة ابن جماعة والنسخ للطبوعة .
- (٤) اختلف الرواة في هذا الحرف : فرواه بعضهم بالدين المهملة بعد الفاء ، وهو الثابت هنا في الأصل وسائر النسخ ، والدين فيه الواحة وعليها فتحة وتحته علامة إجمالية ، ورواه بعضهم « متلفات » بلامين ، وكل صحيح ، ومضاهما مقارب ، والمربوط : جمع « مرط » وهو كساء من صوف أو خز .
- (٥) « الغلس » ظلمة آخر الليل إذا اخلطت بنوء الصباح . وهذا الحديث صحيح ، ورواه أصحاب الكتب الستة وغيرهم ، وانظر بين القول عليه في شرحنا على الترمذي (رقم ١٥٣ ج ١ من ٢٨٧ - ٢٨٩) .
- (٦) كلمة « قال » لم تذكر في س وفي ش و ج « قال الشافعي » .
- (٧) هكذا هو في الأصل بالرفع ، خبر مبتدأ محذوف ، وقد غيرت فيه بخط جديد ، فقلت « شبيها » بالنصب على الحال ، وبذلك ثبت في النسخ للطبوعة .
- (٨) في النسخ المطبوعة « بمعنى حديث عائشة » وكلمة « حديث » مكتوبة بخط جديد بمحاكية الأصل ، والمضى عليها ، ولكن الشافعي حذفها للعلم بها .
- (٩) في س « وقال » وهو مخالف للأصل .
- (١٠) في ج « يسفر » وهي بالتون والجمة في الأصل .

بالفجر ، اعتماداً على حديث رافع بن خديج ، وتزعمُ أنَّ الفضل في ذلك ، وأنت ترى أنَّ جائزاً لنا إذا اختلف الحديثان أن نأخذ بأحدهما ، ونحن نعدُّ هذا مخالفاً لحديث عائشة .

٧٧٨ - قال ^(١) : فقلتُ له : إن كان مخالفاً لحديث عائشة فكان ^(٢)

الذي يلزمنا وإياك أن نصيرَ إلى حديث عائشة دونه ، لأنَّ أصل ما بُنيَ نحنُ وأنتُم ^(٣) عليه : أنَّ الأحاديث إذا اختلفت لم نذهب إلى واحدٍ منها ^(٤) دون غيره إلا بسبب يدلُّ على أن الذي ذهبنا إليه أقوى من الذي تركناه ^(٥) .

٧٧٩ - قال : وما ذلك السببُ ؟

٧٨٠ - قلتُ : أن يكونَ أحدُ الحديثين أشبهَ بكتابِ الله ، فإذا أشبهَ كتابَ الله ^(٦) كانت فيه الحجةُ .

٧٨١ - قال : هكذا تقولُ .

٧٨٢ - قلنا ^(٧) : فإن لم يكن فيه نصٌّ كتابِ الله ^(٨) كان

(١) في النسخ المطبوعة « قال الثاني » .

(٢) كانت في الأصل « لكان » ثم ضرب عليها وكتب فوقها بضم الخط « فكان » .

(٣) هكذا في الأصل وسائر النسخ ، ولكن ضرب عليها بضمهم وكتب فوقها بخط آخر « أنت » .

(٤) في ج « منهما » وكانت كذلك في الأصل ، ثم ضرب عليها وكتب فوقها بخطه « منها » .

(٥) في س و نسخة ابن جماعة « تركناه » .

(٦) في س « فإذا كان أشبه بكتاب الله » وهو مخالف للأصل .

(٧) في ج « قلت » وهو مخالف للأصل .

(٨) في س و ج « ليس في كتاب الله » بزيادة « في » وفي س « ليس كتاب »

بحذف لفظ الجلالة ، وكلها مخالف للأصل .

أولاهما بنا الأثبتَ منهما ، وذلك أن يكونَ من رواه أعرفُ إسناداً وأشهرَ بالعلم وأحفظَ له^(١) ، أو يكونَ روى الحديثُ الذي ذهبنا إليه من وجهين أو أكثرَ ، والذي ترَكنا من وجهٍ ، فيكونُ الأكثرُ أولىَ بالحفظ من الأقلُ ، أو يكونَ الذي ذهبنا إليه أشبهَ بمعنى كتابِ الله ، أو أشبهَ بما سواها من سننِ رسولِ الله ، أو أولى^(٢) بما يعرفُ أهلُ العلم ، أو أصحَّ^(٣) في القياس ، والذي عليه الأكثرُ من أصحابِ رسولِ الله .

٧٨٣ - قال : وهكذا نقولُ ويقولُ أهلُ العلم .

٧٨٤ - قلتُ : فحديثُ عائشةَ أشبهُ بكتابِ الله ، لأنَّ الله يقول : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾^(٤) ، فإذا حَلَّ^(٥) الوقتُ فاوَلَى المصلينَ بالمحافظةِ المُقدِّمِ الصلاةِ^(٦) .

(١) كلمة « له » لم تذكر في س وهي ثابتة في الأصل ، وكتب بعض الناس بحاشية الأصل هنا زيادة « من الأول » ثم ضرب عليها ، ثم كتب فوقها « صح صح » وكل هذا عبث لا يوسخ ، وهذه الزيادة مكتوبة في نسخة ابن جماعة ومضروب عليها بالمبر الأحر . وأما ج فإن ما فيها خلط ، هو « وأشهر بالعلم والحفظ له من الإملاء » (٢) في النسخ المطبوعة ونسخة ابن جماعة « وأول » والألف مكتوبة في الأصل قبل الواو ، ثم كسفت وبقى أثرها واضحاً ، وإثباتها هو الصواب .
(٣) في س « أو أوضح » وفي س و ج « وأوضح » وكالهما مختلفان للأصل ، والكلمة فيه بيّنة ، ووضع فوق الماء شدة .

(٤) سورة البقرة (٢٣٨) .

(٥) « حل » مضبوطة في الأصل بوضع علامة الإحمال تحت الماء وشدة فوق اللام ، ولكن هذا لم يمنع ثابتاً من أن يضرب عليها ويكتب بالحاشية « دخل » وبذلك كتبت في نسخة ابن جماعة و س و س .

(٦) في النسخ المطبوعة « الصلاة » وهو مخالف للأصل . وقد حلول بعضهم إصلاحه

٧٨٥ وهو أيضاً أشهر رجلاً بالثقة^(١) وأحفظ، ومع حديث عائشة ثلاثة كلهم يروون^(٢) عن النبي مثل معنى حديث عائشة : زيد بن ثابت، وسهل بن سعد^(٣).

٧٨٦ - وهذا أشبه بسنن النبي من حديث رافع بن خديج.

٧٨٧ - قال : وأى سنن ؟

٧٨٨ - قلت : قال رسول الله : « أول الوقت رضوان الله ، وآخره عفو الله »^(٤).

فوصل الألف باللام ، نظراً « للصلاة » . وما في الأصل صواب ، لأن « الصلاة » معول لاسم الفاعل ، أو مضاف إليه إضافة لفظية .

(١) في سائر النسخ « بالثقة » ولما هنا هو الذي في الأصل ، ثم ضرب عليه وكتب فوقه بخط آخر « بالثقة » .

(٢) في ج « يروي » وهو مخالف للأصل .

(٣) هكنا في الأصل ، ذكر اثنين فقط ، وكذلك في نسخة ابن جماعة ، وكتب بحاشيتها ما نصه : « لم يذكر الثالث في الثلاث نسخ الآتي فويلت هذه النسخة عليهن » .

وأما سهل بن سعد فزيد فيها « وغيرها » كأن مصححها رأوا أن هذا ينفي عن ذكر الثالث . والثالث الذي ترك ذكره هنا سهواً ذكره الشافعي في اختلاف الحديث (ص ٢٠٧) وهو : أنس بن مالك . وأحدث هؤلاء الثلاثة رواها البيهقي في السنن الكبرى (١ : ٤٥٥ - ٤٥٦) وذكر أن حديث زيد رواه مسلم ، وحديث أنس وسهل رواهما البخاري .

ثم إن في النسخ المطبوعة هنا زيادة أخرى نصها : « والعدد الأكثر أولى بالحفظ والنقل » وهي تاجرة في نسخة ابن جماعة ، وليس منها حرف واحد في الأصل هنا ، فلذلك لم نثبتها .

(٤) هل الشافعي هذا الحديث هنا بدون إسناد كما ترى ، وكذلك فعل في اختلاف الحديث (ص ٢٠٩) ، يذكره على سبيل الاستدلال والاحتجاج ، ولا يزال أعجب من صنعه

هنا : « حديث موضوع لأصل له ثابت » مندره على شيخ اسمه « يعقوب بن الوليد اللدني » قال أحمد : « كان من الكنايين الكبار » وكان يضم الحديث . وقال أبو حاتم : « كان يكذب الحديث الذي رواه موضوع » . وقد تكلمت على الحديث

بوسع في شرحي على الترمذي (رقم ١٧٢ ج ١ ص ٣٢١ - ٣٢٢) .

٧٨٩ - وهو لا يُؤْتَرُ على رضوان الله شيئاً ، والعفو لا يَحْتَمِلُ
إلا مَعْنِيَيْنِ : عفو^(١) عن تقصير ، أو توسعة ، والتوسعة تُشَبِّهُ أَنْ
يَكُونَ الْفَضْلُ فِي غَيْرِهَا . إِذْ لَمْ يُؤْتَرِ بِتَرْكِ ذَلِكَ الْغَيْرِ الَّذِي وُسِّعَ
فِي خِلَافِهَا^(٢) .

٧٩٠ - قَالَ : وَمَا تُرِيدُ بِهَذَا^(٣) ؟ .

٨١

(١) « عفو » بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف . وفي ج و س « عفواً » بالنصب
وهو صحيح عربية ، على أنه بدل من « متين » ولكنه مخالف لما في الأصل .

(٢) ما هنا هو الذي في الأصل ، واضطربت النسخ الأخرى في هذا الموضع ، بما اضطراب
كانت فيها في فهم الكلام أو عدم فهمه ، ففي نسخة ابن جماعة « إذ لا يؤمر بترك ذلك
النير التي وسع في خلافها » وكتب بمحاشيها أن في نسخة « لم » بدل « لا »
ووضع فوق كلمة « النير » « سم » وأما س و ج ففيهما « إذ لم يؤمر بترك
ذلك نير التي وسع في خلافها » وهذا منقول عن الأصل بعد لب اللامين فيه ،
إذ غيروا كلمة « لم » فجعلوها « لا » و « النير » ضربوا على الألف في أولها ،
و « النير » جعلوها « التي » والتغيير في هذه المواضع في الأصل واضح ، وما كان
فيه قبله واضح أيضاً . وأما ب ففيها كما هنا تماماً ، وكتب مصححها بمحاشيها
ماضيه : « قوله : خلافها ، حكنا في النسخ ، وله من تحريف النسخ ، ووجه
الكلام - والله أعلم - خلافه ، بالتذكير . فتأمل »

وكل هذا راجع إلى سوء فهم الكلام ، وهو بين ، فإن « النير » هو غير التوسعة
و « الذي » نائب فاعل « يؤمر » والضمير في « خلافها » راجع إلى الاحتمال التي تعاقب
التوسعة ، وهي الأمور بها أولاً التي طلبت قبل التوسعة ، ومعنى الكلام : أن المكلف
طلب منه أمر ، ووسع له في غيره ، فهذا المكلف الذي وسع له في مخالفة ما طلب منه
لا يزال مطالباً بالأمر الأول ، مع التوسيع له في تركه ، لأنه لم يؤمر بترك الذي
طلب منه ، وإنما أيسر له فقط ، كما في المثال الذي هـ أ : طلب منه الصلاة في أول
الوقت ، ووسع له - عفواً منه - في تأخيرها فوقت الآخر ، فهو لم يؤمر بترك
الصلاة في أول الوقت ، بل لا يزال مأموراً به .

ومحاشية الأصل في هذا الموضع ماضيه : « بلغ السماع في المجلس الثامن ، وسمع
الجميع ، أبي عبد والمجاعة » .

(٣) كلمة « بهذا » مضروب عليها في الأصل ، ومكتوب فوقها « بذلك » بخط مقارب لحظ
الأصل ، وأنا أشك في أنه هو ، ثم ضرب آخر عليها ، وكتب فوقها بخط واضح
المخالفة « هنا » !

٧٩١ قلتُ: إذْ^(١) لم تُؤمرْ^(٢) بتركِ الوقتِ الأوَّلِ، وكانَ^(٣) جائزاً
أنْ تُصلِّيَ فيه وفي غيره قَبْلَهُ - : فالفضلُ في التقديمِ، والتأخيرِ
تقصيرٌ مَوْسِمٌ.

٧٩٢ - وقد أبان رسول الله مثل ما قلنا، وسئل: أي الأعمال أفضل؟ فقال: الصلاة في أول وقتها^(١).

٧٩٣ - وهو لا يدعُ موضعَ الفضل ، ولا يأمرُ الناسَ إلَّا به ،

٧٩٤ - وهو الذي لا يحله عالمٌ : أَنْ تُقَدِّمَ الصَّلَاةَ فِي أَوَّلِ
وَحْشِهَا أَوْ لَى بِالْفَضْلِ ^(١) ، لِمَا يَرْضُ لِلْأَدَمِيِّينَ مِنَ الْأَشْغَالِ وَالنَّشْيَانِ
وَالْعَمَلِ ^(٢)

(١) في ابن جماعة «إنا» وعليها علامة المصحف ، وذلك طبعت في النسخ الثلاث ، والتي في الأصل ملهنا ، ثم كتب كاتب القفا قصيدة فوق السطر .

(٧) « يؤمر » التون منقوطة في الأصل ظاهرة ، ولم تنقط في نسخة ابن جماعة ، وفي النسخ المطبوعة « يؤمر » .

(٣) هكذا في الأصل وبقي النسخ ، ومع ذلك ، فإن بعضهم غيرها تغييراً واضحاً في الأصل ، فخطها «فكان» .

(ع) نزل الشافعي هذا الحديث هنا من غير إسناد ، وكذلك قيل في اختلاف الحديث (٧٩) قال : « وسئل رسول الله : أى الأعمال أفضل ؟ قال : الصلاة في أول وقتها . ورسول الله لا يؤمر على رضوان الله ولا على أفضل الأعمال شيئا » . وهو حديث ضعيف ، رواه الترمذى (رقم ١٧٠) من حديث أم فروة ، وقد تكلمنا عليه تفصيلا في شرحنا (١ - ٣٢٣ - ٣٢٥) . وقد ثبت من حديث ابن مسعود : أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أى الأعمال أفضل ؟ قال : « الصلاة على مواقيتها » رواه الطيالسى والبارى والبخارى ومسلم والترمذى والنسائى ، ورواه الحاكم أيضا بلفظ : « الصلاة في أول وقتها » وقد عال بعضهم هذه الرواية ، وقد تكلمنا عليها تفصيلا ورجعنا سميتها ، في شرحنا على الترمذى (رقم ١٧٣ ج ١ ص ٣٢٥ - ٣٢٧) .

(٥) كلمة « بالفضل » لم تذكر في نسخة ابن جماعة ، وكتب في الحاشية بطلها « بالناس » بالهم الأحر ، ووضعت عليها « صح » وما هنا هو التي في الأصل وسائر النسخ .

(٦) في س و ج زيادة « التي لا تجعلها - ج تجعله - القول » وليس هنا في الأصل هنا .

٧٩٥ - وهذا أشبه بمعنى كتاب الله .

٧٩٦ - قال : وأين هو من الكتاب ؟

٧٩٧ - قلت : قال الله : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ^(١) ﴾ . وَمَنْ قَدَّمَ الصَّلَاةَ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا ^(٢) كَانَ أَوَّلَى بِالْحَفَظَةِ عَلَيْهَا مِمَّنْ أَخَّرَهَا عَنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ .

٧٩٨ - وقد رأينا الناس فيما وَجَبَ عليهم وفيما تَطَوَّعُوا بِهِ يُؤْتَرُونَ بِتَحْيِيلِهِ إِذَا امْكَنَ ، لِمَا يَعْزِضُ لِلْأَدَمِيِّينَ مِنَ الْأَشْغَالِ وَالنَّسْيَانِ وَالْعِلَلِ ، الَّتِي لَا تَجْهَلُهُ الْمُتَقُولُ ^(٣) .

٧٩٩ - وَإِنَّ تَقْدِيمَ صَلَاةِ الْفَجْرِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا عَنْ أَبِي بَكْرٍ ، وَعُمَرَ ، وَعُثْمَانَ ، وَعَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ^(٤) ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ، وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ ، وَغَيْرِهِمْ - مُثَبَّتٌ .

٨٠٠ - ^(٥) فَقَالَ : فَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ دَخَلُوا فِي الصَّلَاةِ مُنْكَسِرِينَ وَخَرَجُوا مِنْهَا مُسْتَفْرِّينَ ، بِإِطَالَةِ الْقِرَاءَةِ ؟

(١) سورة البقرة (٢٣٨) .

(٢) في س « الوقت » وهو مخالف للأصل .

(٣) يعني : وهو الأمر الذي لا تجهله العقول . فلم يفهم الناسخون والقارئون هنا ، فزاد بعضهم في الأصل واواً ليكون « والقي » الخ وذلك طبع في س . وقد ضرب آخر على « الذي » ولا أدري ما يعني أ وفي س و ج « التي لا تجهلها العقول » وهو معنى سليم وموافق لنسخة ابن جماعة ، ولكنه مخالف للأصل .

(٤) « بن أبي طالب » لم تذكر في س و ج .

(٥) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال القاضي » .

(٦) في النسخ المطبوعة « بن » والفاء تاجية في الأصل .

٨٠١ - ^(١) قُلْتُ لَهُ : قَدْ أَطَالُوا الْقِرَاءَةَ وَأَوْجَزُوهَا ، وَالْوَقْتُ فِي الدُّخُولِ لَا فِي الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ ، وَكُلُّهُمْ دَخَلَ مُعَلِّسًا ، وَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ مِنْهَا مُعَلِّسًا .

٨٠٢ - تَخَالَفَتِ الدِّيُّ هُوَ أَوَّلَى بِكَ أَنْ تَصِيرَ إِلَيْهِ ، مِمَّا ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ، وَخَالَفَتَهُمْ ، قُلْتُ : يَدْخُلُ الدَّاخِلُ فِيهَا مُسْفِرًا وَيَخْرُجُ ^(٢) مُسْفِرًا وَيُوجَزُ الْقِرَاءَةُ ، تَخَالَفَتَهُمْ فِي الدُّخُولِ وَمَا اخْتَجَجْتُ بِهِ مِنْ طَوْلِ الْقِرَاءَةِ ، وَفِي الْأَحَادِيثِ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ خَرَجَ مِنْهَا مُعَلِّسًا .

٨٠٣ - قَالَ ^(٣) : أَفْتَعُدُّ خَيْرَ رَافِعٍ يُخَالِفُ خَيْرَ مَائِشَةٍ ؟

٨٠٤ - قُلْتُ لَهُ : لَا .

٨٠٥ - قَالَ : فَبَأَى وَجْهِ ^(٤) يُؤَافِقُهُ ^(٥) ؟

٨٠٦ - قُلْتُ : إِنْ رَسُولَ اللَّهِ لَمَّا حَضَّ النَّاسَ عَلَى تَقْدِيمِ الصَّلَاةِ ، وَأَخْبَرَ بِالْفَضْلِ فِيهَا - : احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الرَّاعِبِينَ مَنْ يُقَدِّمُهَا قَبْلَ الْفَجْرِ الْآخِرِ ، قَالَ : « أَسْفِرُوا بِالْفَجْرِ » يَعْنِي : حَتَّى يَنْبَسِ الْفَجْرُ الْآخِرُ مُعْتَرِضًا .

(١) هنا في س زيادة « قال الثاني » .

(٢) هنا في س زيادة « منها » . وليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة بين السطرين بخط جديد ، ولعلها كتبت حديثاً بعد نسخ النسخة التي طبعت عنها س لأنها لم تثبت فيها .

(٣) في النسخ للطبوعة « قال الثاني » .

(٤) في س و ج « شيء » وهو مخالف للأصل ، وكانت في نسخة ابن جماعة كذلك ، ثم ضرب عليها بالمرّة وصححت في الحاشية « وجه » .

(٥) في س « توافقه » وهو خطأ ومخالف للأصل .

٨٠٧ - قال : أَيْحْتَمَلُ^(١) مَعْنَى غَيْرِ ذَلِكَ ؟

٨٠٨ - قلتُ : نعم ، يَحْتَمَلُ ما قلتَ ، وما بينَ ما قلنا وقلتَ ،

وكلَّ مَعْنَى يقع عليه اسمُ « الإسفار »^(٢) .

٨٠٩ - قال : فاجْعَلْ مَعْنَا كَمْ أَوَّلَى مِنْ مَعْنَانَا ؟

٨١٠ - فقلتُ : بما وصفتُ^(٣) من التأويل^(٤) ، وبأنَّ النبيَّ قال :

« هُمَا فَجْرَانِ ، فَأَمَّا الَّذِي كَانَهُ ذَنْبُ السَّرْحَانِ^(٥) فَلَا يُجِلُّ شَيْئًا وَلَا

يُحَرِّمُهُ ، وَأَمَّا الْفَجْرُ الْمُتَعَرِّضُ فَيُجِلُّ الصَّلَاةَ وَيُحَرِّمُ الطَّعَامَ » . يعني^(٦) :

كَلَى مَنْ أَرَادَ الصِّيَامَ^(٧) .

(١) عبت بالأصل ثابت ، فضرب على الألف بخطوط مضطربة فيجبه ١

(٢) معنى الكلام ظاهر واضح ، وقد أسنده مصحح ب أو ناسخو النسخ التي طبع عنها ، إذ جعلوا الكلام حكنا : « نعم » ، يحتمل ما قلت ، وبين ما قلنا وقلت معنى يقع عليه

اسم الإسفار ١١

(٣) في نسخة ابن جماعة « لما وصفت لك » وفي النسخ المطبوعة « بما وصفت لك » وما هنا هو الذي في الأصل ، وكلمة « لك » مكتوبة فيه بين السطرين بخط جديد .

(٤) ضرب معنى الفارقين في الأصل على كلمة « التأويل » وكتب فونها « التلايل » ، وبذلك طبعت في س و ب وفي نسخة ابن جماعة « الدليل » وعليها « سم » وبها طبعت

في ج وما هنا هو الصحيح الذي في الأصل .

(٥) « السرحان » بكسر السين للهجمة وسكون الراء : القتب ، وقيل : الأسد .

(٦) كلمة « يعني » لم تذكر في س خطأ ، وهي ثابثة في الأصل .

(٧) في نسخة ابن جماعة « الصوم » وهو مخالف للأصل . وهذا الحديث بهذا اللفظ لم أجده إلا في رواية مطولة رواها البيهقي (٤ : ٢١٥) من حديث محمد بن عبد الرحمن بن

ثوبان ، ونسبها السيوطي في فهر الثور (١ : ٧٠٠) أيضا إلى وكيع وابن أبي شيبة وابن جرير والدارقطني ، وهي رواية مرسلة ، لأن راويها ليس بصحابي ، وقال

السيوطي : « وأخرجه الحاكم من طريقه عن جابر موصولا » ولم أجده في المستدرک .

وأما هنا المعنى فقد ورد فيه أحاديث صحيحة كثيرة ، ذكرت في فهر الثور وغيره .

وَجْهٌ آخَرُ مِمَّا يُعَدُّ مُخْتَلِفًا^(١)

٨١١ - أخبرنا سفيان^(٢) عن الزهري عن عطاء بن يزيد
الليثي عن أبي أيوب الأنصاري أن النبي قال : « لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا
تَسْتَدْبِرُوهَا لِنَاطِيطِ أَوْ بَوْلٍ^(٣) ، وَلَكِنْ شَرُّوْا أَوْ غَرَّبُوا . قَالَ أَبُو أَيُوبَ :
فَقَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا مَرَايِضَ قَدْ صُنِعَتْ^(٤) ، فَتَنَحَرَفْنَا وَنَسْتَغْفِرُ
اللَّهَ^(٥) . »

٨١٢ - أخبرنا مالك^(٦) عن يحيى بن مسعود عن محمد
بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن عبد الله بن صمر أنه
كان يقول : « إِنْ نَاسًا^(٧) يَقُولُونَ^(٨) : إِذَا قَعَدْتَ عَلَى حَاجَتِكَ فَلَا
تَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَا يَبْتَ لِلْقُدْسِ ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ^(٩) : لَقَدْ ارْتَقَيْتُ عَلَى

(١) في س و ج زيادة كلمة « باب » في أول المتن ، وليست في الأصل .

(٢) هنا في النسخ الثلاث زيادة « قال القاضي » .

(٣) فيها زيادة « بن صينة » .

(٤) في س و ج « ناطيط ولا بول » وهو مخالف للأصل .

(٥) في س و ج زيادة « نحو القبة » وفي س « قد بنيت قبل القبة » وكل ذلك خلاف
لما في الأصل ، ويظهر أن الناسخين حفظوا بعض روايات الحديث ، فكتب كل
ما حفظ أو علم .

(٦) الحديث رواه القاضي أيضا في اختلاف الحديث بهذا الاسناد (ص ٢٦٩) . وهو
حديث صحيح ، رواه الشيخان وغيرهما ، وانظر شرحنا على الترمذي (رقم ٨ ج ١
ص ١٣ - ١٤) .

(٧) هنا في س و ج زيادة « قال القاضي » .

(٨) الحديث في الموطأ (١ : ٢٠٠) .

(٩) في النسخ المطبوعة « أناسا » وهو موافق لما في الموطأ ، وما هنا هو الواثق للأصل .

(١٠) في س « كانوا يقولون » وزيادة « كانوا » مخالفة للأصل والموطأ .

(١١) في س و ج زيادة « بن صمر » .

ظهر بيتنا فرأيتُ رسولَ الله على لَيْتَيْنِ^(١) مستقبلًا بيتَ المقدسِ
لِحاجته^(٢) .

٨١٣ — قال الشافعي: أدبَ رسولُ الله مَنْ كانَ يَنْتَظِرُ ظَهْرَ آيَةٍ،
وَمَنْ عَرَبٌ، لَا مُغْتَسَلَاتٍ^(٣) لَهُمْ أَوْ لَا كَثْرَمَ فِي مَنَازِلِهِمْ، فَاحْتَمَلَ أَدْبُهُ
لَهُمْ مَنِينٌ :

٨١٤ — أحدهما : أَنَّهُمْ إِنَّمَا كَانُوا يَذْهَبُونَ لِحَوَائِجِهِمْ
فِي الصَّحْرَاءِ ، فَأَعْرَمَ أَلَّا يَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُوهَا ، لِسَعَةِ
الصَّحْرَاءِ ، وَلِخِفَةِ^(٤) الْمَوْتِ عَلَيْهِمْ ، لِسَعَةِ مَذَاهِبِهِمْ عَنْ أَنْ تُسْتَقْبَلَ
الْقِبْلَةُ أَوْ تُسْتَدْبَرَ^(٥) لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ مِنْ غَايِطٍ أَوْ بَوْلٍ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ
مَرَفَقٌ^(٦) فِي اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ وَلَا اسْتِدْبَارِهَا أَوْسَعَ عَلَيْهِمْ مِنْ
تَوَقُّقِ ذَلِكَ .

(١) « على » حرف ، وفي ج « علا » كأنه يريد بها الفعل الماضي من العلو ، ولو كان
هنا صيحما لكتبت في الأصل بالألف ، و « البنية » بفتح اللام وكسر الباء وفتح
الثون : ما يصنع من اللبن أو غيره للبناء قبل أن يحرق .

(٢) الحديث رواه الشافعي عن مالك في اختلاف الحديث (ص ٢٦٩ - ٢٧٠) ورواه أيضا
أحمد وأصحاب الكتب الستة .

(٣) « مغتسلات » ضبطت في نسخة ابن جاعة بفتح التاء ، وهو لمن .

(٤) في النسخ المطبوعة « وخفة » بدون اللام وهي تاجدة في الأصل ونسخة ابن جاعة .

(٥) حكنا في الأصل ونسخة ابن جاعة و ب ، وهو الصواب الصحيح ، وقد ضبطت التاء
في النسخين في الأصل بالضم يائنا لبنائهما للفصول ، ولكن عبت بضم فارثيه فوضع
عظمتين تحت التاء في كل من النسخين وزاد بجوار الفصل الثاني « ها » لقرأ الجملة « عن
أن يستقبل القبلة أو يستدبرها » وينطق طبت في س و ج .

(٦) « مرفق » بوزن « مجلس » و « مقعد » و « منبر » مصدر « رفق به » كالرفق ،
وهنا هو المراد هنا ، وأما مرفق الفار ، كالمطبخ والكيف ونحوهما من مصاب
السا - : فواحد « مرفق » بوزن « منبر » لا غير ، على التشبيه باسم الآلة . وفي
س « مرفق » وفي ج « مرفق » وهو خطأ ويختلف للأصل .

٨١٥ - وكثيراً ما يكونُ النّاهبون في تلك الحال في غير سِتْرِ
عن مُصَلَّى^(١)، يَرى عوراتِهِم مقبلين ومُذبرين^(٢)، إذا استقبل^(٣)
القبلة، فأمرُوا أَنْ يُكْرِمُوا قِبْلَةَ اللَّهِ، ويستَرُوا المورات مِنْ مُصَلَّى،
إن صَلَّى حيثُ يرام، وهذا المعنى أشبهُ معانيه، والله أعلم .
٨١٦ - وقد يَحتمل أن يكونَ نِهام أن يَسْتقبلوا ما جُمِلَ
قِبْلَةً في صحراء^(٤) لِمَانِطٍ أو بولي، لثلاثِ يَمُوطٍ أو يبال^(٥) في القبلة،
فَتكونُ قَدْرَةً بذلك، أو من ورثها، فيكونُ من ورثها أذى للمصلين
إليها^(٦).

٨١٧ - قال^(٧): فَسَمِعَ أَبُو أَيُّوبَ مَا حَكَى^(٨) عَنِ النَّبِيِّ جَلَّةً، فقال

(١) « ستر » مضبوطة في الأصل بكسر السين، وفي ب « ستر عورة » وهو مخالف
للأصل . و « مصلى » مكتوبة في الأصل هنا وفيما يأتي بأبواب حرف اللام، وهو
جاء فصيح، خلافاً لما يهتبه أكثر الناس .

(٢) في ب « أو مذبرين » وهو مخالف للأصل .

(٣) عبت كاتب في الأصل فالصق باللام واوا وألفا، لقرأ « استقبلوا » وقد عمل بعضهم
ذلك في نسخة ابن جماعة أيضاً، ولكن يكشط آخر اللام بالسكين ثم إصلاحها بالقلم.
ومرجع هذا إلى عدم فهم الكلام، فإن المراد أن المصلى إذا استقبل القبلة قد يرى
عورة الجالس لحاجته إذا كان مقبلاً عليه مستندراً القبلة، وكذلك إذا كان موليه
دبره مستقبلاً القبلة . وأما نسخة ابن جماعة، فإن الكلام فيها أشد اضطراباً :
« في غير سِتْرِ عَنْ مُصَلَّى تَرى عَوْرَاتِهِمْ » الخ، وهذا كلام لا يفيد معنى صحيحاً.

(٤) في النسخ المطبوعة « بأن » والباء ماصقة بالألف في الأصل،

(٥) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٦) في ب « في الصحراء » .

(٧) في ب « ويال » .

(٨) في الكلام نفس في ب لأن فيها « فتكون قفرة بذلك أو يكون من ورثها » الخ .

(٩) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » .

(١٠) « حكي » وصحت في الأصل « حكا » بالألف، كمادته في مثل ذلك، ثم حك بعض
الدارجيين الألف والحق بإد في الكاف ووضع ضمة على الحاء، ليكون الفعل « بئنا

به على المذهب في الصحراء والمنازل ، ولم يُرَقِّق في المذهب بين المنازل
التي للناس ^(١) مرافق في أن يصعُوها في بعض الحالات مستقبلة القبلة
أو مستدبرتها ^(٢) ، والتي يكون فيها الذهاب لحاجته مُستتراً ، فقال
بالحديث جملةً ، كما سمعته جملةً .

٨١٨ - وكذلك ينبغي لمن سمع الحديث أن يقول به على مضمومه
وجملته ، حتى يجتزئ دلالة يُرَقِّق بها فيه بينته ^(٣) .

٨١٩ - قال الشافعي ^(٤) : لما ^(٥) حكى ابن عمر أنه رأى النبي
مستقبلاً بيت المقدس لحاجته ، وهو ^(٦) إحدى القبليتين ، وإذا استقبله
استدبر الكعبة - : أنكر على من يقول لا يستقبل القبلة ولا

المفعول ، وهو عبث لاداعي إليه ، بل هو خطأ . وفي س . « فسمع أبو أيوب
مقالة النبي » .

(١) في ج . « التي هي قناس » وزيادة « هي » من نسخة ابن جماعة ، وليست في الأصل .

(٢) كنفا في الأصل ونسخة ابن جماعة ، وهو العوَاب ، لأن المراد أن هذه الكنف قد
توضع مستقبلة القبلة أو مستدبرتها ، ولم يفهم هنا بعض طائفي الأصل ، لحاول تغييره
ليجعله « مستقبل القبلة أو مستدبرها » وتسله لذلك واضح ، وبه طبعت في س .

(٣) كلمة « بينته » لم تذكر في النسخ المطبوعة ولا في نسخة ابن جماعة ، بل وضع فيها
علامة « صح » في موضعها دلالة على صحة حذفها ، ولكنها ثابته في الأصل ، ثم ضرب
بعض الناس عليها ، ثم أعيدت كتابتها بخط آخر ، وإثباتها هو الصحيح ، والضمير
فيها مائد على الحديث ، والمراد الأفراد الماخلة في الصوم أو في الجملة .

(٤) « قال الشافعي » لم تذكر في س . وهي ثابته في الأصل .

(٥) في سائر النسخ « ولما » والواو مكتوبة في الأصل بخط آخر مختلف .

(٦) في س و ج وابن جماعة « وهي » والكلمة في الأصل « وهو » ثم حاول بعضهم
تغييرها بمحاولة واضحة وكتب فوقها بخط جديد « هي » .

يَسْتَدِيرُهَا لِحَاجَةٍ^(١)، وَرَأَى أَنْ لَا يُبَيِّنِي لِأَحَدٍ أَنْ يَنْتَهِيَ^(٢) عَنْ أَمْرِ
فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ .

٨٣ - ٨٢٠ - وَلَمْ يَسْمَعْ - فِيمَا يُرَى^(٣) - مَا أَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ
فِي الصَّحَرَاءِ، فَيُفَرِّقَ بَيْنَ الصَّحَرَاءِ وَالْمَنَازِلِ، فَيَقُولَ بِالنَّهْيِ فِي الصَّحَرَاءِ
وَبِالرَّخْصَةِ فِي الْمَنَازِلِ، فَيَكُونُ قَدْ قَالَ بِمَا سَمِعَ وَرَأَى، وَفَرَّقَ بِالذَّلَالَةِ
عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى مَا فَرَّقَ بَيْنَهُ، لِاقْتِرَاقِ^(٤) حَالِ الصَّحَرَاءِ وَالْمَنَازِلِ .
٨٢١ - «وَفِي هَذَا يَبَانُ أَنَّ كُلَّ مَنْ سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ شَيْئًا
قَبْلَهُ عَنْهُ وَقَالَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ حَيْثُ يَتَفَرَّقُ^(٥) لَمْ يَتَفَرَّقْ»^(٦) يَنْ
مَا لَمْ يُعْرِفْ^(٨) إِلَّا بِذِلَالَةٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى الْفَرَقِ بَيْنَهُ .

(١) كُنَّا فِي الْأَصْلِ وَسَائِرِ النُّسخِ، وَلَكِنْ حَاطًا فِي الْأَصْلِ أَلْصَقَ بِآخِرِ الْكَلِمَةِ هَاءٌ،
لِقَرَأِ «لِحَاجَةٍ» .

(٢) فِي ج «أَنْ لَا يَنْتَهِيَ» وَهُوَ خَطَأٌ وَاضِحٌ .

(٣) «يُرَى» مَضْبُوتَةٌ فِي الْأَصْلِ بِضَمِّ أَوَّلِهَا، وَفِي س «يُرَوَّى» وَفِي ج «وَلَمْ يَسْمَعْ»
فِي نَزْوِ «وَكَلَامًا خَطَأً وَخَلَطَ» .

(٤) فِي س «عَلَى اقْتِرَاقِ» وَفِي بَاقِي النُّسخِ «وَعَلَى اقْتِرَاقِ» وَكَلِمَةٌ خَطَأٌ وَخَالَفَ لِلْأَصْلِ،
لأنَّه تَحْلِيلٌ لِلْفَرْقَةِ بَيْنَ الصَّحَرَاءِ وَالْمَنَازِلِ فِيمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ مِنْ ذَلِكَ . وَالْكَلِمَةُ
فِيهِ وَاجِبَةٌ «لِاقْتِرَاقِ» وَحَاطَ بِضَمِّ تَارِيخِهِ جَمَلَ حُرْفِ اللَّامِ وَالْأَلْفِ أَلِفًا، ثُمَّ كَتَبَ
بِجَوَارِحِهَا كَلِمَةً «عَلَى» مَحْضُورَةً فِي السُّطْرِ، ثُمَّ أَعَادَ بِالْمُشَايَةِ كِتَابَةً «عَلَى اقْتِرَاقِ»
تَأْكِيدًا لِمَعْنَاهِ الَّذِي أَخْطَأَ فِيهِ .

(٥) هُنَا فِي النُّسخِ الطَّبُوعَةُ زِيَادَةٌ «قَالَ الثَّانِي» .

(٦) فِي ب «يُفَرِّقُ» وَهُوَ خَطَأٌ وَخَالَفَ لِلْأَصْلِ .

(٧) مَكْنَى فِي الْأَصْلِ، وَهُوَ وَاضِحٌ مَفْهُومٌ، وَلَكِنْ تَصَرَّفَ فِيهِ بَعْضُ الثَّاقِبِينَ، فَزَادَ
وَأَوَّأَ قَبْلَ «لَمْ» وَضَرَبَ عَلَى «يَتَفَرَّقُ» وَكَتَبَ فَوْقَهَا «يُفَرِّقُ» بِضَطِّ خِلَافِ لِحُطَّةٍ،
فَنَصَرَتْ «وَلَمْ يَفَرِّقُ» وَبِذَلِكَ طُبِعَتْ فِي س، وَفِي ب وَج «لَمْ يَفَرِّقُ» بِدُونِ الْوَاوِ
وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلنُّسخَةِ ابْنِ جَاعَةَ .

(٨) غَيْرِ بَعْضِ الثَّاقِبِينَ حُرْفَ «لَمْ» فَجَعَلَهُ «لَا» بِدُونِ سُوْغٍ، وَبِذَلِكَ كَتَبَتْ فِي لِسَانَةِ
ابْنِ جَاعَةَ وَطُبِعَتْ فِي ب وَ س، وَفِي ج «يَنْ مِنْ لَا يَهْرَفُ» وَهُوَ خَطَأٌ .

٨٢٢ - ولهذا أشباهه^(١) في الحديث ، اكتفينا بما ذكرنا منها مما لم نذكر^(٢).

^(٣)وجه آخر من الاختلاف

٨٢٣ - أخبرنا ابن عيينة^(٤) عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة^(٥) عن ابن عباس قال : أخبرني الصَّعْبُ بْنُ جَنَاطَةَ^(٦) : « أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ يُسْتَلُّ عَنْ أَهْلِ الدَّارِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يُبَيِّتُونَ^(٧) فَيَصَابُ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذُرَارِيهِمْ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ : هُمْ مِنْهُمْ . وَزَادَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ الزَّهْرِيِّ : « هُمْ مِنْ آبَائِهِمْ »^(٨).

-
- (١) في النسخ المطبوعة « أشباه كثيرة » والزائدة ليست في الأصل .
 (٢) هنا بمحاكية الأصل « بلغ » . « بلغ صحاحاً » .
 (٣) في ج زيادة كلمة « باب » .
 (٤) هنا في س و ج زيادة « قال الثاني » .
 (٥) في س « أخبرنا سفيان » وما هنا هو الذي في الأصل .
 (٦) في النسخ المطبوعة زيادة « بن سعد » وليست في الأصل .
 (٧) « الصب » بفتح الصاد وسكون الين المهملة ، و « جنابة » بفتح الجيم وتثنية التاء الثلاثة .
 (٨) في النهاية : « أي يصابون ليلاً ، وتبييت البدو : هو أن يقصد في الليل من غير أن يعلم ، فيؤخذ بنته ، وهو الليات » .
 (٩) الحديث نسبة المحدث بن تيبة في التتق لأحد وأصحاب الكتب الستة إلا النسائي ، وانظر نيل الأوطار (ج ٨ ص ٧٠) ورواية عمرو بن دينار في مستد أحمد (ج ٤ ص ٣٨ و٧١) وهي في البخاري أمينا في سياق حديث سفيان عن الزهري . وقال الحافظ في الفتح (ج ٦ ص ١٠٣) إنه « يوم أن رواية عمرو بن دينار عن الزهري مكنا بطريق الأرسال ، وبذلك جزم بعض الفراج ، وليس كذلك » قد أخرجه الإسماعيلي من طريق الباس بن يزيد حدثنا سفيان قال : كان عمرو يحدثنا قبل أن يقدم للديرة الزهري عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن الصَّعْبِ . قال سفيان : تقدم علينا الزهري فسأته يبعده ويديه ، فذكر الحديث . ورواية الثاني هنا

٨٢٤ - (١) أخبرنا ابن عُيَيْنَةَ (٢) عن الزهري عن ابن كعب بن مالك (٣) عن عمه : « أن النبي لما بُتَّ إلى ابن أبي الحُقَيْقِ نَهَى عن قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوَلَدَانِ (٤) » .

٨٢٥ - (٥) قال : فكان سفيانُ يذهب إلى أن قولَ النبي « مِمنهم » إباحةٌ لقتلهم ، وأنَّ حديثَ ابنِ أبي الحُقَيْقِ ناسخٌ له ، وقال : كان (٦) الزهريُّ إذا حَدَّثَ حديثَ الصَّعْبِ بنِ جَثَامَةَ أَتْبَعَهُ حديثَ ابنِ كعبٍ .

تؤيد ما قاله الحافظ من أن الرواية موصولة عن سفيان عن الزهري وعن سفيان عن عمرو بن دينار عن الزهري .

(١) هنا في س و ج زيادة « قال القاضي » .

(٢) في النسخ المطبوعة « أخبرنا سفيان » .

(٣) ابن كعب بن مالك يحتمل أن يكون عبد الله ، وأن يكون عبد الرحمن ، وكلاهما ثقة ، وكلاهما روى عنه الزهري ، والإستاد صحيح بكل حال .

(٤) هذه الرواية أشار إليها أبو داود في سننه بعد أن روى حديث الصعب بن جثامة من طريق سفيان (ج ٣ ص ٧ - ٨) قال : « قال الزهري : ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك عن قتل النساء والولدان » . وهذه الإشارة ليست في نسخة من الكتب الستة إلا في أبي داود ، ولم ير الحافظ ابن حجر إسناده القوي في الرسالة هنا ، وقتلك خرجها في الفتح من طريق آخر ، قال (ج ٦ ص ١٠٣) : « وزاد الإسماعيلي في طريق جعفر الثريائي عن علي عن سفيان : وكان الزهري إذا حدث بهذا الحديث قال : وأخبرني ابن كعب بن مالك عن عمه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بُتَّ إلى ابن أبي الحُقَيْقِ نهى عن قتل النساء والصبيان » . وابن أبي الحُقَيْقِ هو « أبو رافع سلام بن أبي الحُقَيْقِ اليهودي » وكان من حزب الأحزاب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان تاجراً مشهوراً بأرض الحبشة ، وانظر قصة مقتله في سيرة ابن هشام (ص ٢١٤ - ٢١٦ طبعة أوربة) وفي البداية لابن كثير (٤ : ١٣٧ - ١٤٠) .

(٥) في النسخ المطبوعة زيادة « قال القاضي » والزيادة ليست في الأصل .

(٦) في س و ج « قال : وكان » يحتمل واو المطفئ بعد « قال » وفي س « قال : وقد كان » وكل ذلك مخالف للأصل ، وهو خطأ أيضاً ، لأن القاضي يحكي عن

٨٢٦ - قال الشافعي : وحديث الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ^(١) في عُمَرَةَ النَّبِيِّ ، فَإِنْ كَانَ فِي عُمَرَةَ الْأُولَى قَدْ قِيلَ : أُمُّ ابْنِ أَبِي الْحَقِيقِ قَبْلَهَا ، وَقِيلَ : فِي سَنَتِهَا ، وَإِنْ كَانَ فِي عُمَرَةَ الْآخِرَةِ^(٢) فَهُوَ^(٣) بَعْدَ أُمِّ ابْنِ أَبِي الْحَقِيقِ غَيْرَ شَكٍّ^(٤) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٨٢٧ - ^(٥) وَلَمْ تَعْلَمْهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - رَخَّصَ فِي قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ ثُمَّ نَعَى عَنْهُ .

٨٢٨ - وَمَعْنَى^(٦) نَهَيْهِ عِنْدَنَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ - : أَنْ يَقْصِدَ قَصْدَهُمْ^(٧) بِقَتْلِ ، وَهُمْ يُزَوِّقُونَ مُتَمَيِّزِينَ بَيْنَ أُمِّ^(٨) بَقْتَلَهُ مِنْهُمْ .

٨٢٩ - وَمَعْنَى قَوْلِهِ « هُم مِنْهُمْ » أَنَّهُمْ يَحْمِلُونَ خَصَلَتَيْنِ : أَنْ

سَيَانُ أَنَّهُ يَرَى النِّسْخَ وَأَنَّهُ قَالَ كَانَ الزُّهْرِيُّ الْحُجَّ ، كَانَ سَلْبَانُ يَحْتَجُّ لِرَأْيِهِ فِي النِّسْخِ بِطَرِيقَةِ الزُّهْرِيِّ فِي التَّحْدِيثِ بِأَحَدِهِمَا بَعْدَ الْآخَرِ ، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ لِلرَّوَاقِ لِلْأَصْلِ وَلِنَسْخَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ ، وَقَدْ وَضَعَ عَلَيْهَا عَلَامَةَ الصِّحَّةِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَيُورِثُكَ أَيْضًا مَا قَلَّ عَنْهُ مِنَ الْحَافِظِ عَنْ رِوَايَةِ الْأَصْمَلِيِّ .

- (١) « بِنِ جَثَامَةَ » لَمْ يَذْكُرْ فِي « وَجْ » وَهُوَ ثَابِتٌ فِي الْأَصْلِ .
- (٢) فِي « بِنِ » « الْآخِرَةِ » وَهُوَ خَالَفَ لِلْأَصْلِ .
- (٣) فِي « نَعَى » وَهُوَ خَطَأٌ وَخَالَفَ لِلْأَصْلِ .
- (٤) فِي « مِنْ غَيْرِ شَكٍّ » وَحَرْفُ « مِنْ » لَيْسَ فِي الْأَصْلِ .
- (٥) هَذَا فِي النِّسْخِ لِلطَّبَوَعَةِ زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .
- (٦) فِي النِّسْخِ لِلطَّبَوَعَةِ « وَإِنَّمَا مَعْنَى » وَكَلِمَةُ « إِنَّمَا » لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .
- (٧) « قَصْدُهُمْ » مُضَرَّبَةٌ فِي الْأَصْلِ بِفَتْحِ الْهَاءِ ، فَتَكُونُ مَفْعُولًا ، وَضُبَّتْ فِي لِسَانَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ بِالرَّفْعِ ، فَيَكُونُ الْقَلْبُ قَبْلَهَا مَبْنِيًا لِلْفِعْلِ ، وَلَكِنَّهُ خَالَفَ لِلْأَصْلِ .
- (٨) « أُمِّ » مُضَرَّبَةٌ فِي الْأَصْلِ بِفَتْحِ الْمِيمِ ، فَيَكُونُ الْقَلْبُ مَبْنِيًا لِلْفَاعِلِ ، وَفِي لِسَانَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ ضُبَّتْ بِكَسْرِ الْمِيمِ ، فَيَكُونُ الْقَلْبُ مَبْنِيًا لِلْفِعْلِ ، وَهُوَ خَالَفَ لِلْأَصْلِ .

لَيْسَ لَهُمْ حُكْمُ الْإِيمَانِ الَّذِي يُمْتَنَعُ بِهِ النَّاسُ^(١)، وَلَا حُكْمُ دَارِ الْإِيمَانِ الَّذِي يُمْتَنَعُ بِهِ الْإِفَارَةُ^(٢) عَلَى الدَّارِ.

٨٣٠ - وَإِذَا^(٣) أَبَاحَ رَسُولُ اللَّهِ النَّيَّاتَ^(٤) وَالْإِفَارَةَ^(٥) عَلَى الدَّارِ، فَأَفَارَ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ فَارِيزَ - : قَالَ لَمْ يُحِيطُ أَنَّ النَّيَّاتَ وَالْإِفَارَةَ^(٦) إِذَا حَلَّ^(٧) بِالْحِلَالِ رَسُولُ اللَّهِ لَمْ يَمْتَنِعْ أَحَدٌ يَنْتَ أَوْ أَفَارَ مِنْ أَنْ يُصِيبَ النِّسَاءَ وَالْوِلْدَانَ، فَيَسْقُطُ الْمَأْتَمُ فِيهِمْ وَالْكَفَّارَةُ وَالْمَقْلُ وَالْقَوْدُ عَنْ مَنْ أَصَابَهُمْ، إِذَا^(٨) أُسِيحَ لَهُ أَنْ يُنَيَّتَ وَيُسِيرَ، وَلَيْسَتْ لَهُمْ حُرْمَةُ الْإِسْلَامِ.

٨٣١ - وَلَا يَكُونُ لَهُ قَتْلُهُمْ مَمْدَاحاً لَهُمْ مُتَمَيِّزِينَ عَارِفاً بِهِمْ.

٨٣٢ - فَأَمَّا^(٩) نَهْيُ عَنْ قَتْلِ الْوِلْدَانِ : لِأَنَّهُمْ لَمْ يَتَلَفُوا كُفْراً ٨٤ فَيَقْتُلُوا بِهِ، وَعَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ : لِأَنَّهُ لَا مَنَعِيَ فِيهِنَّ لِقَاتِلٍ، وَأَنَّهُنَّ وَالْوِلْدَانُ يَتَخَوَّلُونَ^(١٠) فَيَكُونُونَ قُوَّةً لَأَهْلِ دِينِ اللَّهِ.

-
- (١) في النسخ المطبوعة زيادة « بكل حال » وليست في الأصل ، ولكنها تاجدة بحاشية نسخة ابن جماعة وعليها علامة الصحة ، ولا أدري من أين إثباتها ؟
- (٢) في ب و ج في اللزعين « الفارة » وهو مخالف للأصل .
- (٣) في ب « فإذا » وفي ج « وإذا » وكلاما مخالف للأصل .
- (٤) « البيات » بفتح الباء بوزن « سحاب » قولاً واحداً ، ومع ذلك فقد ضبطت في نسخة ابن جماعة هنا وفيما يأتي بكسر الباء ، وهو خطأ لا وجه له .
- (٥) هكذا كانت في الأصل ، ثم أصلحت بالكسطة ، فبجئت « الفارة » وكتب بالحاشية يخط مخالف لخطه « قال الشيخ : كله والفارة » ولا أدري من الشيخ ؟
- (٦) في ج « أحل » وفي ب « حلل » وكلاما مخالف للأصل .
- (٧) في النسخ المطبوعة « إذا » وهو مخالف للأصل .
- (٨) في ب و ج « وإنما » وهو مخالف للأصل .
- (٩) « يتخولون » يعني : يخفون خوفاً ، أي عبيداً وإماء وخدماً .

٨٣٣ - فَإِنْ قَالَ قَاتِلُ: أَبْنُ^(١) هَذَا بغيره .

٨٣٤ - قيل: فيه ما اُكْتُفِيَ العالمُ به مِنْ غيره .

٨٣٥ - فَإِنْ قَالَ: أَفْتَجِدُ مَا تَشُدُّهُ بِهِ غَيْرَهُ وَتُشَبِّهُهُ^(٢) مِنْ

كِتَابِ اللَّهِ ؟

٨٣٦ - قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ اللَّهُ: ﴿وَمَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَقْتُلَ

مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً، وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ

مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا^(٣)، فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ

وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ، وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يَلِيكُمُ

وَيَتَيْتُهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ، فَمَنْ لَمْ

يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ، وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا

حَكِيمًا^(٤) .

٨٣٧ - قَالَ: فَأَوْجَبَ اللَّهُ بِقَتْلِ الْمُؤْمِنِ خَطَاً الدِّيَّةَ وَتَحْرِيرَ

رَقَبَةٍ، وَفِي قَتْلِ ذِي الْمِيثَاقِ الدِّيَّةَ وَتَحْرِيرَ رَقَبَةٍ، إِذَا كَانَا مَعًا تَمَنُّوهُي

النِّمَ بِالْإِيمَانِ وَالْمَهْدِ وَالذَّارِ مَعًا، فَكَانَ^(٥) الْمُؤْمِنُ فِي الدَّارِ غَيْرِ

(١) هنا في النسخ للطبوعة زيادة « قال القاضي » .

(٢) في س و ج « فَأَبْنُ » وهو مخالف للأصل .

(٣) حكنا في الأصل بتطعين وضمة فوق الناء ، وفي ابن جاعة والنسخ للطبوعة « ويذهب » .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٥) سورة النساء (٦٢) .

(٦) في النسخ للطبوعة « قال القاضي » والزيادة ليست في الأصل .

(٧) في النسخ للطبوعة « وكان » وهو مخالف للأصل .

المنوعة وهو ممنوعٌ بالإيمان ، فُجِعِلَتْ فيه الكفارةُ بإتلافه ، ولم يُجْعَلْ^(١) فيه الديةُ ، وهو ممنوعٌ بالدين بالإيمان ، فلما كان الولدان والنساء من المشركين لا ممتنعين بإيمان ولا دارٍ - : لم يكن فيهم عقلٌ ولا قودٌ ولا ديةٌ ولا مأثمٌ - إن شاء الله - ولا كفارة^(٢).

[في غُسلِ الجمعةِ ^(٣)]

٨٣٨ - فقال : ^(٤) فاذا كُرِ وَجُوهًا من الأحاديثِ المختلفةِ عندَ بعضِ الناسِ أيضًا .

٨٣٩ - فقلتُ : أخبرنا مالكٌ عن صفوانَ بنِ سليمٍ^(٥) عن عطاءَ بنِ يسارٍ عن أبي سعيدٍ الخدريِّ أن رسولَ الله قال : « غُسلُ يومِ الجمعةِ واجبٌ على كلِّ مُتَحَيِّمٍ »^(٦).

٨٤٠ - أخبرنا^(٧) ابنُ عُيَيْنَةَ^(٨) عن الزُّهريِّ عن سالمٍ عن أبيه

(١) - تجمل « كتبت في الأصل بالتاء وبالياء مآ » .

(٢) - هذا الباب من أول الفقرة (رقم ٨٢٣) إلى هنا كله الحاشي في النسخ والنسوخ (س ١٧١ - ١٧٢) .

(٣) - هذا العنوان ليس من الأصل ، زدناه من عندنا لإيضاحه وبياناً .

(٤) - هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٥) - « سليم » بضم السين للهمة وفتح اللام .

(٦) - الحديث في الوطأ (ج ١ س ١٢٤ - ١٢٥) ورواه الشافعي في اختلاف الحديث

(س ١٧٨) ، ورواه أيضاً أحمد وأصحاب الكتب الستة إلا الترمذي ، وانظر نيل

الأوطار (ج ١ س ٢٩٣) وقد وسم هناك في نسجه إليهم جميعاً ، لأن الترمذي لم يخرج به

من حديث أبي سعيد .

(٧) - هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٨) - في « وأخبرنا » والواو ليست في الأصل .

أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ : « مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةَ ^(١) فَلْيَغْتَسِلْ » ^(٢) .

٨٤١ — قَالَ الشَّافِعِيُّ : فَكَانَ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ فِي « غُسْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ » وَأَمْرُهُ بِالْغُسْلِ - : يَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ : الظَّاهِرُ مِنْهُمَا أَنَّهُ وَاجِبٌ ، فَلَا يُجْزَى الطَّهَارَةُ لصلَاةِ الْجُمُعَةِ إِلَّا بِالْغُسْلِ ، كَمَا لَا يُجْزَى فِي طَهَارَةِ الْجَنِّبِ غَيْرُ الْغُسْلِ ، وَيَحْتَمِلُ وَاجِبٌ ^(٣) فِي الْإِخْتِيَارِ وَالْأَخْلَاقِ ^(٤) وَالنِّظَافَةِ .

٨٤٢ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ ^(٥) قَالَ : « دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ^(٦) وَهُوَ بِنُ الْخَطَّابِ يَخْطُبُ ، فَقَالَ عُمَرُ : آيَةُ ^(٧) سَاعَةِ هَذِهِ ؟ فَقَالَ : يَا مَيِّرَ الْمُؤْمِنِينَ ، انْقَلَبْتُ مِنَ السُّوقِ ، فَسَمِعْتُ النِّدَاءَ ، فَارْتَدْتُ عَلَى أَنْ تَوْضَأُ ، فَقَالَ عُمَرُ :

(١) فِي س وَج « إِلَى الْجُمُعَةِ » وَحَرْفُ « إِلَى » لَيْسَ فِي الْأَصْلِ .

(٢) الْحَدِيثُ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ (ص ١٧٨) ، وَرَوَاهُ أَيْضًا أَحَدُ وَأَصْحَابِ

الْكِتَابِ السِّتَّةِ وَغَيْرِهِمْ ، وَانْظُرْ نَيْلَ الْأَوْطَارِ (ج ١ ص ٢٩٠) .

(٣) فِي النُّسخِ لِلطَّبِيعَةِ « أَنَّهُ وَاجِبٌ » وَكَلِمَةُ « أَنَّهُ » لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٤) فِي النُّسخِ لِلطَّبِيعَةِ « وَكَرَّمَ الْأَخْلَاقَ » وَكَلِمَةُ « كَرَّمَ » زَادَهَا بَعْضُ الْفَارِسِيِّينَ فِي الْأَصْلِ بَيْنَ الْبَطُورِ ، فَضَرَبَ عَلَى الرِّوَاةِ ، ثُمَّ كَتَبَ « وَكَرَّمَ » وَهُوَ تَصَرُّفٌ غَيْرُ سَائِلٍ .

(٥) هُنَا فِي س وَج زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٦) فِي س « عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ » وَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٧) فِي النُّسخِ لِلطَّبِيعَةِ « مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْمَجْدِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي الْمَوْطَأِ وَاخْتِلَافِ الْحَدِيثِ ، وَمَا هُنَا هُوَ الْفَتْحُ فِي الْأَصْلِ .

(٨) مِمَّا كُنَّا رَمَيْتُ فِي الْأَصْلِ ، وَهُوَ الرِّسْمُ الْقَدِيمُ فِي مِثْلِهَا ، فَتَبَيَّنَ .

الوضوء^(١) أيضاً ، وقد علمت أن رسول الله كان يأمرُ بالغسل !^(٢) .
 ٨٤٣ - ^(٣) أخبرنا الثقة عن معتمر^(٤) عن الزهري عن سالم
 عن أبيه : مثل ^(٥) معنى حديث مالك ، وصمى الداخل يوم الجمعة بغير
 غسل - : « عثمان بن عفان »^(٦) .

٨٤٤ - ^(٧) قال : فلما حفظ عمر عن رسول الله أنه كان يأمر
 بالغسل^(٨) ، وعلم أن عثمان قد علم من أمر رسول الله^(٩) بالغسل ،
 ثم ذكر عمر لعثمان أمر النبي بالغسل ، وعلم عثمان ذلك - : فلو ذهب

- (١) في النسخ المطبوعة « والوضوء » وحرف الواو مزاد في الأصل بشير خطه ، وهو ثابت في الموطأ وغيره ، ويموز في « الوضوء » الرفع والنصب ، وإن كان النصب أرجح عندهم . وانظر شرح السيوطي على الموطأ في ذلك .
- (٢) الحديث في الموطأ (ج ١ ص ١٢٣ - ١٢٤) ورواه الشافعي في اختلاف الحديث (ص ١٢٩) ، وهو حكنا فيها مرسل عن سالم ، لأن سالم بن عبد الله بن عمر لم يدرك عهد عمر ، وإنما رواه عن أبيه عبد الله بن عمر ، وقال ابن عبد البر : « كنا رواه أكثر رواية الموطأ عن مالك مرسلًا ، لم يقولوا : عن أبيه » ثم ذكر من رواه موصولا عن مالك وعن الزهري ، وهو حديث صحيح ، رواه أحمد والبخاري ومسلم وغيرهما موصولا عن ابن عمر . وانظر نيل الأوطار (ج ١ ص ٢٩٤) وشرح السيوطي على الموطأ .
- (٣) هنا في س وج زيادة « قال الشافعي » .
- (٤) في النسخ المطبوعة « عن معمر بن راشد » والزيادة ليست في الأصل .
- (٥) في س « بئيل » وهو مخالف للأصل .
- (٦) قال السيوطي في شرح الموطأ : « والرجل المذكور سمى ابن وهب وابن القاسم في روايتهما الموطأ : عثمان بن عفان » ، قال ابن عبد البر : ولا أعلم فيه خلافاً . وروى مسلم في صحيحه (١ ص ٢٣٢) من حديث أبي هريرة نحو هذه القصة ، وصمى الفاضل أيضاً « عثمان بن عفان » .
- (٧) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » والزيادة ليست في الأصل .
- (٨) في س « بالغسل يوم الجمعة » والزيادة ليست في الأصل .
- (٩) في س وج « من أمر النبي صلى الله عليه وسلم » وما هنا هو الحق في الأصل .

على مَنُوتِهِمْ^(١) أَنَّ عُمَانَ نَمِيَ فَقَدْ ذَكَرَهُ عُمَرُ قَبْلَ الصَّلَاةِ بِنِسْبَتَانِهِ ،
فَمَا لَمْ يَتْرَكَ عُمَانُ الصَّلَاةَ لِلْفُسْلِ^(٢) ، وَلِمَا لَمْ يَأْمُرْهُ^(٣) عُمَرُ بِالطَّرُوجِ ٨٥
لِلْفُسْلِ - : ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمَا قَدْ عَلِمَا أَنَّ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ بِالصُّلِّ عَلَى
الِاخْتِيَارِ ، لَا عَلَى أَنَّ^(٤) لَا يُحْزَى غَيْرُهُ ، لِأَنَّ عُمَرَ لَمْ يَكُنْ لِيَدْعَ أَمْرَهُ
بِالصُّلِّ ، وَلَا عُمَانَ ، إِذْ عَلِمْنَا أَنَّهُ ذَاكَ لَتَرَكِ الصُّلِّ وَأَمَرَ النَّبِيَّ
بِالصُّلِّ - : إِلَّا وَالْفُسْلُ - كَمَا وَصَفْنَا - عَلَى الْإِخْتِيَارِ .

٨٤٥ - قَالَ^(٥) : وَرَوَى الْبَصْرِيُّونَ أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ : « مَنِ تَوَضَّأَ
يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعْمَةً^(٦) ، وَمِنْ اغْتَسَلَ فَالْفُسْلُ أَفْضَلُ^(٧) » .

(١) في س - « على من توم » وهو مخالف للأصل .

(٢) في النسخ للطبوعة « ترك الصل » وما هنا هو الذي في الأصل ، وكذلك كانت
في نسخة ابن جماعة ، ثم أصلحت بجعلها « الفصل » وكتبت كلمة « ترك » بحاشيتها ،
وكتب بجوارها علامة الصحة ، وهو تصرف في الأصل غير سليم ، لأن الكلام بكونه
صحيح مفهوم .

(٣) في النسخ للطبوعة « ولم يأمره » بجلف « لما » وهي ثابتة في الأصل ونسخة ابن جماعة .

(٤) في س « أنه » وهو مخالف للأصل .

(٥) في النسخ للطبوعة « قال الشافعي » والزيادة ليست في الأصل .

(٦) هكذا رسمت في الأصل بالناء للربوطة فتبناه ، وطبعت في النسخ الأخرى « ولست »

وقد تصرف بعضهم في الأصل فقد التاء لتكون مفتوحة .

(٧) هو من حديث سمرة بن جندب ، رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي ، وحسنه

الترمذي ، ورواه ابن ماجه من حديث جابر بن سمرة ، وانظر تيل الأوطار (ج ١

ص ٢٩٥) وقال الحافظ في الفتح (ج ٢ ص ٣٠٠ - ٣٠١) : « ولهذا الحديث

طرق ، أشهرها وأقواها رواية الحسن بن سمرة ، أخرجهما أصحاب السنن الثلاثة

وابن خزيمة وابن حبان ، وله علقان : إحداهما : أنه من فضلة الحسن ، والأخرى أنه

اختلف عليه فيه ، وأخرجه ابن ماجه من حديث أنس ، والطبراني من حديث

عبد الرحمن بن سمرة ، والبخاري من حديث أبي سعيد ، وابن عدى من حديث جابر ،

وكلها ضعيفة .

٨٤٦ - أخبرنا^(١) سفيان^(٢) عن يحيى^(٣) عن حمزة^(٤) عن عائشة^(٥)
قالت : « كان الناسُ حُمَالاً أَنْفُسِهِمْ ، وكانوا^(٦) يَرُوْهُنَ بِهَيْئَتِهِمْ ،
ثَقِيلَ لَهُمْ : لَوْ أُغْتَسِلْتُمْ^(٧) » .

- (١) في « وأخبرنا » والواو ليست في الأصل .
(٢) في النسخ للطبوعة زيادة « بن عينة » .
(٣) في النسخ للطبوعة زيادة « بن سعيد » .
(٤) في النسخ للطبوعة زيادة « بنت عبد الرحمن » وهذه الزيادات ليست في الأصل .
(٥) في « و » و « فكأنوا » وهو مخالف للأصل .
(٦) هنا بحاشية الأصل كلمة « بلغ » مرتين ، وأيضاً « بلغ السباع في المجلس التاسع » وجمع الجمع ، أي بعد الجماعة .
والحديث رواه أحمد والشيخان وغيرهما ، والنظر نيل الأوطار (ج ١ ص ٢٩٥ - ٢٩٦) وفتح الباري (ج ٢ ص ٣٢٠ - ٣٢٢) .

وقد سلك الشافعي - رضي الله عنه - في وجوب غسل الجمعة مسلك التأويل للنس
الصريح ، بدون سبب أو دليل ، ولم ينفرد بهذا ، فقد هل الزرقاني في شرح الموطن
(ج ١ ص ١٩٠) عن ابن عبد البر قال : « ليس المراد أنه واجب فرضاً ، بل هو
مؤول ، أي واجب في السنة ، أو في المروءة ، أو في الأخلاق الجميلة ، كما تقول العرب
وجب حنك . ثم أخرج بسنده عن أنس : أن مالكا سئل عن غسل يوم الجمعة ،
أوجب هو ؟ قال : هو حسن وليس بواجب . وأخرج عن ابن وهب : أن مالكا
سئل عن غسل يوم الجمعة ، أوجب هو ؟ قال : هو سنة ومعرفة ! قيل : إن
في الحديث واجب ؟ قال ليس كل ما جاء في الحديث يكون كذلك ! » . ونقل السيوطي
نحوه (ج ١ ص ١٢٥) وهذا التأويل ذهب إلى نحوه ابن تيمية في كتاب تأويل
مختلف الحديث (ص ٢٥١) والمخطوط في معالم السنن (ج ١ ص ١٠٦) وأبي ذك
ابن دقيق العيد في شرح عمدة الأحكام (ج ٢ ص ١٠٩ - ١١١) وردّه أبلغ ردّه ،
وضمّه أشدّ تصنيف ، في بحث نفيس ، وكذلك ابن حزم في المحلى (ج ٢ ص - ١٩)
والحنّ الذي ذهب إليه ، وقرّنه : أن غسل يوم الجمعة واجب حتم ، وأنه واجب
ليوم وللإجماع ، لا لوجوب الطهارة للصلاة ، فن تركه فقد قصر فيها وجب عليه ،
ولكن صلاة صحيحة إذا كان طاهراً ، وبهذا يجاب عما قاله الشافعي وغيره من أن عمر
وعثمان لو علما أن الأمر للوجوب ترك غسل الصلاة للفعل ، ولأمره أمر بالخروج
لفعل ، ولم يكونا ليذا ذلك إلا وعندما أن الأمر للاختيار ، لأن موضع الخطأ في هذا
القول الظن بأن الوجوب يستدعي أن هنا التسل شرط في صحة الصلاة ، ولا دليل
عليه ، بل الأدلة تنفيه ، فالوجوب ثابت ، والفرعية ليست ثابتة ، ولذلك تأخذ بالحديثين

التهي^(١) عن معنى دَلَّ عليه . معني في حديث غيره .

٨٤٧ - أخبرنا مالك عن أبي الزناد^(٢) ومحمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله^(٣) قال : « لا يَخْطُبُ أحدُكم على خطبة أخيه^(٤) » .

٨٤٨ - أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي أنه قال : « لا يَخْطُبُ أحدُكم على خطبة أخيه^(٥) » .

٨٤٩ - قال الشافعي : فلم تأت عن رسول الله دلالة على أن نهيه عن أن يَخْطُبَ^(٦) على خطبة أخيه على معنى دون معنى - :

كليماء ولا نرد أحدهما للآخر ولا يؤوله ، وأيضا : فإن الأصل في الأمر أنه للوجوب ، ولا يصرف عنه إلى التنبؤ إلا بدليل ، وقد ورد الأمر بالفصل صريحا ، ثم تأيد في معنى الوجوب ب ورود النص الصريح الصحيح بأن غسل يوم الجمعة واجب ، ومثل هذا الذي هو قطعي الدلالة ، والذي لا يجعل التأويل - : لا يجوز أن يؤول لأدلة أخرى ، بل تؤول الأدلة الأخرى إن كان في ظاهرها المعارضة له ، وهذا يبين لا يحتاج إلى بيان .

- (١) هنا في س و ج زيادة كلمة « باب » .
- (٢) في س « من » وفي في الأصل « في » ثم حيث بها بعض نظريه ، فجعلها « من » .
- (٣) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .
- (٤) في س « ومن عهد » بزيادة « عن » وليست في الأصل .
- (٥) في س « أن النبي » وما هنا هو الذي في الأصل .

(٦) في النهاية : « قول منه : خطب يخطب خطبة ، بالكسر . فهو خاطب ، والاسم منه الخطبة أيضا ، فأما الخطبة بالضم فهو من القول والكلام » . والمحدث في الموطأ (ج ٢ ص ٦١) ورواه أيضا البخاري والنسائي كما في نيل الأوطار (ج ٦ ص ٢٣٥) .

(٧) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وفي س « وأخبرنا » بزيادة الواو .

(٨) المحدث في الموطأ (ج ٢ ص ٦١ - ٦٢) ورواه أيضا أحمد والبخاري والنسائي ، كما في نيل الأوطار . والمحدثان رواها الشافعي أيضا في اختلاف المحدث عن مالك (ص ٢٩٦ - ٢٩٧) .

(٩) في النسخ المطبوعة زيادة « أحكم » وفي في الأصل بين السطرين بخط مخالف لخطه ، فذلك حذفها .

كان الظاهر أن حرماً أن يخطب المرء على خطبة غيره من حين يتندى^(١) إلى أن يدعها .

٨٥٠ - قال^(٢) : وكان قول النبي « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه » يحتمل أن يكون جواباً أراد به في معنى الحديث^(٣) ، ولم يسمع من حديثه السبب الذي له قال رسول الله هذا ، فأذيان^(٤) بعضه دون بعض ، أو شكاً في بعضه وسكتاً عما شكاً فيه^(٥) .

٨٥١ - فيكون النبي^(٦) مثل من رجل خطب امرأة قرينته وأذنت في نكاحه^(٧) ، فخطبها أربح عندها منه ، فرجعت عن الأول التي أذنت في إنكاحه^(٨) ، فنهي عن خطبة المرأة إذا كانت بهذه

(١) في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة « يتندى الخطبة » وكلمة « الخطبة » ليست في الأصل ، وإن كان المني على لادائها وإسفلها .

(٢) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » والزيادة ليست في الأصل .

(٣) يعني أراد به شيئاً في معنى الحديث ، لم يذكره الراوي ، وهو السؤال . هذا الكلام واضح ظاهر ، على حذف مفعول « أراد » . ويظهر أن قارئ الأصل لم يلمحوا للراد ، واضطرب عليهم معنى الكلام ، فزاد بعضهم بخط جديد بين السطور كلمة « منه » بكلمة « جواباً » ثم ضرب على كلمة « في » وكتبها بين السطور بكلمة « معنى » فصار السياق هكذا « يحتمل أن يكون جواباً منه أراد به معنى في الحديث » ، وبذلك كتبت نسخة ابن جماعة وطبعت النسخ المطبوعة ، وهذا تغيير لا أستجيزه ، وإن كان للمني عليه جميعاً ، لأن الأصل صحيح للمني أيضاً .

(٤) في ج « فأذيان » وهو مخالف للأصل ، وللمراد أبو هريرة وابن عمر .

(٥) في النسخ المطبوعة وابن جماعة زيادة « منه » وهي غير ضرورية ، وليست في الأصل .

(٦) كلمة « النبي » لم تذكر في ج .

(٧) في س « إنكاحه » بزيادة الألف في أول الكلمة ، وهو مخالف للأصل .

(٨) في س « إنكاحه » بحذف الألف من أول الكلمة ، وهي ناجية في الأصل وخبر عليها بعض قارئيه عن غير حجة .

الحال ، وقد يكون أن ترجع عن من أذنت في إنكاحه^(١) ، فلا ينكحها من رجعت له^(٢) ، فيكون فساداً^(٣) عليها وعلى خاطبها الذي أذنت في إنكاحه^(٤) .

٨٥٢ - فإن قال قائل : لم صيرت إلى أن تقول : إن نفي النبي أن يخطب الرجل على خطبة أخيه - على معنى دون معنى ؟
٨٥٣ - فبالدلالة عنه^(٥) .

٨٥٤ - فإن قال : فأين هي ؟

٨٥٦ - قيل له ، إن شاء الله : أخبرنا مالك^(٦) عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس : « أن زوجها طلقها ، فأترها رسول الله أن تمتد في

(١) في س و ج « نكاحه » وطلما حال التي قبلها .

(٢) في ب « إليه » وهو مخالف للأصل .

(٣) في ب « فيكون هنا فساداً » وفي س و ج « ولستة ابن جماعة » فيكون هنا فساداً . وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم زاد بعض الكاتنين كلمة « هنا » بين السطور ، وزاد ألفاً بين التون والفاء ، ومخالفة ذلك لحظ الأصل واضحة .

(٤) حكنا الأصل ، ثم زاد بعضهم كلمة « له » بعد « أذنت » لأنها في آخر السطر ، ثم شرب على حرق « حه » وكتب فوقها « حها » لقرأ الكلمة « إنكاحها » وبهذا التثنية طبع في س و ج ، وفي ب كالأصل ولكن بزيادة « له » وكذلك في نسخة ابن جماعة ، وكتب في حاشيتها « إنكاحها » وعليها علامة نسخة .

(٥) هنا في ب زيادة « قال الثاني » .

(٦) هنا جواب سؤال القائل ، وزيد في أوله في النسخ للطبوعة كلمة « قلت » وليست في الأصل . وجميع بعضهم كتب في الأصل بالفاء الفاء لتكون « بالدلالة » وبذلك أضع جواب السؤال !

(٧) في ب زيادة « بن أس » وليست في الأصل ، والحديث في اللؤلأ (ج ٢ ص ٩٨ - ٩٩) مطول ، وانحصره الشافعي هنا ، وكذلك فعل في اختلاف الحديث (ص ٢٩٧) .

يَبْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ ، وَقَالَ : إِذَا حَلَلْتُ فَأَذِينِي ^(١) ، قَالَتْ : فَعَلَمَا
 حَلَلْتُ ذَكَرْتُ لَهُ أَنَّ مَعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ وَأَبَا جَهْمٍ خَطَبَانِي ، فَقَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ : أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَصْنَعُ عَصَاهُ عَنْ مَاتِقِهِ ^(٢) ، وَأَمَّا مَعَاوِيَةُ
 فَصُعْلُوكٌ لَا مَالَ لَهُ ، إِنَّكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ ، قَالَتْ فَكَرِهْتُهُ ،
 ٨٦ فَقَالَ : إِنَّكِحِي أُسَامَةَ ، فَكَرِهْتُهُ ، فَجَمَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا ^(٣) ،
 وَاغْتَبَطْتُ بِهِ ^(٤) .

٨٥٦ — قَالَ الشَّافِعِيُّ : فَبِهَذَا ^(٥) قُلْنَا .

٨٥٧ — وَدَلَّتْ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ فِي خِطْبَتِهِ فَاطِمَةَ عَلَى أُسَامَةَ بَعْدَ
 إِعْلَامِهَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَّ مَعَاوِيَةَ وَأَبَا جَهْمٍ خَطَبَاهَا - : عَلَى أَمْرَيْنِ :
 ٨٥٨ — أَحَدُهُمَا : أَنَّ النَّبِيَّ يَسْلُمُ أَنَّهُمَا لَا يَخْطُبَانِي إِلَّا وَخِطْبَتُهُ
 أَحَدُهُمَا بَعْدَ خِطْبَةِ الْآخَرِ ، فَعَلَمَا لَمْ يَنْتَهَ ^(٦) وَلَمْ يَقُلْ لَهَا مَا كَانَ لَوَاحِدٍ

(١) أَيِ أَعْلَنِي .

(٢) فِي مَتْنِهِ قَوْلَانِ مَصْهُورَانِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ كَثِيرُ الْأَسْفَارِ ، وَالثَّانِي : أَنَّهُ كَثِيرُ الضَّرْبِ
 لِلنِّسَاءِ ، وَالتَّوَوَّى رَجَعَ هَذَا الْآخِرُ لَوُرُودِهِ صَرِيحًا فِي رِوَايَةِ لِمَسْلَمَ «فَرَجَلُ ضَرَابٍ» .

(٣) فِي نَسْخَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ وَالنَّسَخِ لِلطَّبُوعَةِ «خَيْرًا كَثِيرًا» وَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ،
 وَلَا فِي الْمَوْطَأِ ، وَلَا فِي اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ .

(٤) الْإِغْطِاطُ : التَّرَحُّ بِالنَّعْمَةِ . وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ الْكُتُبِ السِّتَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ ،
 كَمَا فِي نِيلِ الْأَوَّلِ (ج ٦ ص ٢٣٧) .

(٥) فِي س - وَبِهَذَا ، وَهُوَ عَنَّا فِي الْأَصْلِ .

(٦) فِي نَسْخَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ وَالنَّسَخِ لِلطَّبُوعَةِ «لَمْ يَنْتَهَ» وَالَّذِي فِي الْأَصْلِ «لَمْ يَنْتَهَ» ثُمَّ
 أَلْفَقَ يَسُوعُ قَارِئُهُ حَرْفَ اللَّيْمِ فِي طَرَفِ الْأَلْفِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَاءِ ، وَأَمَّا فَضْلُ هَذَا طَعْلُهُ
 إِذْ ظَنَّ أَنَّ النَّبِيَّ لَا يَكُونُ لِفَاطِمَةَ فِي هَذَا ، وَإِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّخَاطَيْنِ : مَعَاوِيَةَ وَأَبِي جَهْمٍ ،
 وَهُوَ نَهْمُ خَطْبِيٍّ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ هَذَا لِلرَّادِ لَكَانَ النَّهْيُ لِلتَّأَخُّرِ مِنْهَا ، لِأَنَّهَا جَيِّدٌ ،
 وَإِنَّمَا لِلرَّادِ : لِمَا لَمْ يَنْتَهَ فَاطِمَةَ عَنْ هَذَا السَّلَامِ ، وَهُوَ قَبُولُ خِطْبَةِ الْآخَرِ بَعْدَ الْأَوَّلِ
 ثُمَّ أَوْضَحَهُ بِقَوْلِهِ «وَلَمْ يَقُلْ لَهَا» إلخ ، وَفِيهِ خَطَابُهَا بِالْكَتَفِ ، فَالْيَاقِ كُلُّهُ فِي شَأْنِ
 مَا تَخَاطَبَ بِهِ هِيَ .

أَنْ يَخْطُبَكَ حَتَّى يَنْزِلَكَ الْآخَرُ خَطْبَتِكَ ، وَخَطْبَهَا عَلَى اسْمَةِ بْنِ زَيْدٍ
بَعْدَ خَطْبَتِهَا - : فَاسْتَدْلَلْنَا^(١) عَلَى أَنَّهَا لَمْ تَرْضَ^(٢) ، وَلَوْ رَضِيَتْ وَاحِدًا
مِنْهُمَا أَمَرَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ مِنْ رَضِيَتْ ، وَأَنْ يُخْبَرَهَا لِإِيَّاهُ بَيْنَ خَطْبَتِهَا
لِإِنَّمَا كَانَ إِخْبَارًا عَمَّا^(٣) لَمْ تَأْذَنْ فِيهِ ، وَلِلْهَذَا اسْتِشَارَةٌ لَهُ ، وَلَا يَكُونُ^(٤)
أَنْ نَسْتَشِيرَهُ وَقَدْ أَذِنَتْ بِأَحَدِهَا^(٥) .

٨٥٩ - فَلَمَّا خَطْبَهَا عَلَى اسْمَةِ اسْتَدْلَلْنَا عَلَى أَنَّ الْحَالَ^(٦) الَّتِي
خَطْبَهَا فِيهَا غَيْرُ الْحَالِ الَّتِي نَعَى عَنْ خَطْبَتِهَا فِيهَا ، وَلَمْ تَكُنْ حَالًا
تُفَرِّقُ^(٧) بَيْنَ خَطْبَتِهَا حَتَّى يَحِلَّ بِمَعْضَاهَا وَيَحْرُمَ بِمَعْضَاهَا - : إِلَّا إِذَا أَذِنَتْ -
لِلْوَلِيِّ أَنْ يُزَوِّجَهَا ، فَكَانَ لِزَوْجِهَا - إِنْ زَوَّجَهَا الْوَلِيُّ - أَنْ يُلْزِمَهَا
التَّزْوِيجَ ، وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُلْزِمَهُ ، وَحَلَّتْ لَهُ ، فَأَمَّا قَبْلَ ذَلِكَ فَخَالَتُهَا وَاحِدَةً^(٨) :
لَيْسَ^(٩) لَوَلِيِّهَا أَنْ يُزَوِّجَهَا حَتَّى تَأْذَنَ^(١٠) ، فَرُكُونُهَا وَغَيْرُ رُكُونِهَا سِوَاهُ .

(١) في « استدلنا » بدون الفاء ، وهو الأظهر ، والفاء تاجية في الأصل ، وإن كان

يُحِيلُ إِلَى أَنَّهَا تَجِبُ أَنْ تَكُونَ مَزَادَةً مَلَصِقَةً بِالْأَلْفِ ، وَلَكِنِّي لَا اسْتَطِيعُ تَرْجِيحَ ذَلِكَ .

(٢) في النسخ المطبوعة « لم ترض » على الجادة ، ولكنها واضحة في الأصل بلبثات حرف

الفتح ، بل هي مكتوبة بالألف هكذا « لم ترضا » وإثبات حرف الفتح في مثله جائز ،

كما أشرنا إليه فيما مضى في الحاشية (رقم ٤ ص ٢٧٥) وقد ذكر ابن مالك شواهد

لهذا كثيرة في شرح شواهد التوضيح (ص ١٣) وما بعدها .

(٣) في س و ج « عمن » وهو مخالف للأصل .

(٤) في النسخ المطبوعة زيادة « لها » وهي مكتوبة بين السطور في الأصل بخط آخر .

(٥) في ب و ج « لأحدها » وهو مخالف للأصل .

(٦) في س و ج « الحالة » وهو مخالف للأصل .

(٧) الأنصوح في « الحال » التائيد ، والتأييد في الأصل « تكن » بدون فسط ، و « هرق »

بالهاء ، فقد استعملها على التائيد ، فذلك كتبنا « تكن » بالهاء أيضا ، واضطربت

النسخ المطبوعة في الصلين ، بين تأنيث وقد كبر .

(٨) في النسخ المطبوعة « وليس » والواو مضافة في الأصل بخط غير خطه .

(٩) في ج « يأذن » وهو خطأ ، إذ المراد إتيانها .

٨٦٠ - فإن قال قائل: فإنها راكنة^(١) مخالفة لحالها غير راكنة؟

٨٦١ - فكذلك هي لو خطبت فشتمت المخاطب وترغبت^(٢) عنه^(٣) ثم عاد عليها بالخطبة فلم تشتمه ولم تطهر ترغبا^(٤) ولم تركن -: كانت^(٥) حالها التي تركت فيها شتمه مخالفة لحالها التي شتمته فيها، وكانت في هذه الحال أقرب إلى الرضا، ثم تنتقل لحالتها، لأنها^(٦) قبل الركون إلى متأول^(٧)، بعضها أقرب إلى الركون من بعض.

(١) قوله «راكنة» منصوب على الحال من الضمير في «فإنها» و«مخالفة» خبر «إن» وهو واضح، وضبط «راكنة» في نسخة ابن جماعة بالرفع، وهو لحن ظاهر.

(٢) فعل «ترغبت» ومصدره الآتي «الترغيب» شيء طريف، لم أجده في كتب

الغة، وهو تصرف قياسي، والشافي لنته حجة.

(٣) في النسخ المطبوعة «ترغبا عنه» وكلمة «عنه» ليست في الأصل، وهي مكتوبة في نسخة ابن جماعة ومضروب عليها بالحرمة ومكتوب فوق كلمة «ترغبا» علامة الصحة أي صحة حذف «عنه».

(٤) في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة «فكانت» والقاء لم تذكر في الأصل، ولا ضرورة لها بل للتي بدونها أوضح.

(٥) كلمة «لأنها» تاجية في الأصل، ثم ضرب عليها بض فارقية خطأ بترجيبة، وسبأني وجه خطته.

(٦) هكذا في الأصل «متأول» وضبط بكسرين تحت اللام، ثم تصرف بض فارقية في الواو ليسهلها زائياً، فقرأ «متازل» ولمس هطلي أثناء وكسرتي اللام، إذ لو كانت كما صحت لحضت بالفتحة على اللع من الصرف. وبهذا التفسير كتبت في نسخة ابن جماعة وطبعت النسخ المطبوعة. ورد هنا كذا إلى عدم فهم السياق، فإن الشافي يريد أن حالات المرأة تختلف في قبول المخاطب وعدم قبوله، وبض حالاتها أقرب إلى الركون من بض، وأنها إلى متأول قبل الركون، أي لها مندوحة فيما يختاره قبل أن تصرح بالرضا والقبول، وهذا هو المراد بقوله «متأول»، والضمير في قوله «بعضها أقرب الركون من بض» يرجع إلى حالاتها المذكورة، ولما لم يفهم قارئو الكتاب هذا للتي، غيروا الكلمة إلى «متازل» ليود إليها الضمير في قوله «بعضها» وحذفوا كلمة «لأنها»، على ما فهموا، وهو خطأ صرف لا ينبغي له.

٨٦٢ - ولا يصح^(١) فيه معنى بحال - والله أعلم - إلا ما وصفت: من أنه نهي عن الخطبة بعد^(٢) إختها للولي بالتزويج ، حتى يصير أمر^(٣) الولي جائزاً ، فأما ما لم يحز أمر^(٤) الولي فأول^(٥) حالها وآخرها^(٦) سواء ، والله أعلم^(٧) .

(٥) النهي عن معنى أوضع من معنى قبله

٨٦٣ - أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله قال : « المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا ، إلا بيع الخيار^(١) » .

(١) في النسخ المطبوعة « فلا يصلح » وهو مخالف للأصل ، وكذلك في نسخة ابن جماعة ولكن كتب بحاشيتها كلمة « يصح » وعليها علامة نسخة ، وما هنا هو الصواب للوافق للأصل .

(٢) في س « من بعد » وكلمة « من » ليست في الأصل .

(٣) حكنا في الأصل وجميع النسخ ، ولكن عتب بالأصل حاث لجمل الكلمة « وآخره » وهو تصرف غير جاز ، ولا داعي له .

(٤) حكنا قال الشافعي ، وهو يريد به الرد على مالك ، وفي الموطأ بعد رواية حديث أبي هريرة وابن عمر : « قال مالك : وتفسير قول رسول الله صلى الله عليه وسلم - فيما ترى والله أعلم - : لا يضبط أحدكم على خطبة أخيه : أن يضبط الرجل المرأة فتركن إليه ، ويتفقان على صداق واحد معلوم ، وقد تراضيا ، فهي تشتد عليه لنفسها . فقال النبي نهي أن يضبطها الرجل على خطبة أخيه ، ولم يمن بذلك إذا خطب الرجل المرأة فلم يوافقها أمره ولم تترك إليه أن لا يعطها أحد فهذا باب فساد يدخل على الناس » . وانظر اختلاف الحديث للشافعي (ص ٢٩٦ - ٣٠١) فقد أطلال هناك في الرد على مالك بأكثر مما قال هنا وأوضح .

وهنا بحاشية الأصل مانعه « بلغت والحسن بن علي الأهوازي » .

(٥) هنا في س و ج زيادة كلمة « باب » وليست في الأصل .

(٦) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٧) الحديث في الموطأ (ج ٢ ص ١٦١) ورواه الشافعي أيضا عن مالك ، في الأم

٨٦٤ - أخبرنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله قال : « لا يبيع الرجل على بيع أخيه » .
 ٨٦٥ - قال الشافعي : وهذا ^(٣) معنى يمين أن رسول الله قال :
 « المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا » وأن نهيته عن أن يبيع الرجل على بيع أخيه : إنما هو إذا تبايعا قبل أن يتفرقا عن ^(٤) مقامهما الذي تبايعا فيه .

٨٦٦ - وذلك أنهما لا يكونان متبايعين حتى يعقدا البيع ٨٧
 مباحا ، فلو كان البيع إذا عقده لزم كل واحد منهما : ماضى البائع أن يبيعه رجل سليمة كسليمته أو غيرها ، وقد تم يمينه لسلمته ، ولكنه لما كان لهما الخيار كان الرجل لو اشترى من رجل ثوبا بعشرة دنانير فجاءه ^(٥) آخر فأعطاه مثله بتسعة دنانير : أشبه أن يفسخ البيع ، إذا كان له الخيار ^(٦) قبل أن يقارقه ، ولعله يفسخه ثم لا يمين

(ج ٣ ص ٣) وفي كتاب اختلاف مالك والشافعي (في الأم ج ٧ ص ٢٠٤) ورواه

أيضا أحمد وأصحاب الكتب الستة ، انظر نيل الأوطار (ج ٥ ص ٢٨٩ - ٢٩٤)

وعون الميود (ج ٣ ص ٢٨٧ - ٢٨٨) .

(١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٢) الحديث رواه أحمد والبخاري ومسلم من حديث أبي هريرة ، ورواه أيضا بنحوه من

حديث ابن عمر ، وانظر نيل الأوطار (ج ٥ ص ٢٦٨ - ٢٧١) .

(٣) في س « فهنا » وهو مخالف للأصل .

(٤) في س و ج « من » وهو مخالف للأصل .

(٥) في س « فجاء » بدون الضمير ، وهو مخالف للأصل .

(٦) في س و ج « الخيار له » بالضم والتأخير ، وفي نسخة ابن جماعة كذلك أيضا ،

ولكن كتب فوق كل منهما بالهزة حرف «م» علامة على أن الصواب تديم التأخر

وتأخير للقدم ، ليعود كما في الأصل ، وهذا اصطلاح قديم معروف عند أهل العلم .

الْبَيْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَيْعِهِ الْآخَرِ^(١)، فَيَكُونُ الْآخَرُ قَدْ أَفْسَدَ عَلَى الْبَائِعِ وَعَلَى الْمُشْتَرَى، أَوْ عَلَى أَحَدِهِمَا .

٨٦٧ - فهذا وجهُ النهي عن أن يبيعَ الرجلُ على بيع أخيه، لوجهٍ له غيرُ ذلك .

٨٦٨ - أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ بَاعَهُ ثَوْبًا بِعَشْرَةِ دَنَانِيرَ، فَلَزِمَهُ الْبَيْعُ قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقَا مِنْ مَقَاهِمَا ذَلِكَ، ثُمَّ بَاعَهُ آخَرَ خَيْرًا مِنْهُ بِدِينَارٍ - : لَمْ يَضُرَّ الْبَائِعَ الْأَوَّلَ، لِأَنَّهُ قَدْ لَزِمَهُ^(٢) عَشْرَةُ دَنَانِيرَ لَا يَسْتَطِيعُ فَسْخَاحُهَا ؟

٨٦٩ - قَالَ : وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ أَنَّهُ قَالَ : « لَا يَسُومُ أَحَدُكُمْ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ » فَإِنْ كَانَ ثَابِتًا، وَلَسْتُ أَحْفَظُهُ ثَابِتًا^(٣) - : فَهُوَ مِثْلُ « لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ »، لَا يَسُومُ عَلَى سَوْمِهِ^(٤) إِذَا رَضِيَ الْبَيْعَ وَأَذِنَ بِأَنْ يُبَاعَ قَبْلَ الْبَيْعِ، حَتَّى لَوْ يَبِيعُ^(٥) لَزِمَهُ .

(١) « البيع » بفتح الباء للوحدة وتنفيد الباء التحية المكسورة : البائع والمشتري والسوم .

(٢) في س « لزمه له » وزيادة « له » ليست في الأصل ولا في سائر النسخ .

(٣) كلمة « قال » لم تذكر في سائر النسخ وهي ثابته في الأصل .

(٤) بل هو ثابت صحيح ، وقد رواه الشيخان وغيرهما من حديث أبي هريرة . انظر نيل الأوطار (٥ : ٢٦٨ - ٢٧١) .

(٥) في س و ج « ولا يسوم على سوم أخيه » وكذلك في س ولكن بحذف واو المطلب ، وكذا مخالف للأصل .

(٦) في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة « حتى لو لم يبيع » وهو خطأ ومخالف للأصل ،

وقد حاول بعض القارئين تغيير الأصل ، فكتب كلمة « لم » بماءشيه وزاد هطلة تحت باء

« يبيع » ولكنه لم يطق الباء يحوار البين واضحين .

٨٧٠ - فإن قال قائل: ما ذلك على ذلك؟

٨٧١ - ^(١) فإن رسول الله باع فيمن يزيد^(٢)، ويبيع من يزيد^(٣) سؤم رجل على سؤم أخيه، ولكن البائع لم يرض السؤم الأول حتى طلب الزيادة.

^(٤) النهي عن معنى يُشبهه الذي قبله في شيء

ويُفارقة في شيء غيره

٨٧٢ - ^(٥) أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة: «أن رسول الله نهي عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس، وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس» ^(٦).

٨٧٣ - ^(٧) أخبرنا مالك عن ابن عمر أن رسول الله قال:

(١) هنا في النسخ الأخرى كلها زيادة «ليل له». وليست في الأصل. وقوله «فان

رسول الله» الخ هو جواب السؤال.

(٢) في «ب» «من يزيد» وهو مخالف للأصل.

(٣) هنا في «ب» و «ج» زيادة كلمة «باب».

(٤) هنا في النسخ للطبوعة زيادة «قال القاضي».

(٥) الحديث في اللوط (ج ١ ص ٢٢١) ورواه الثاني أيضاً عن مالك، في اختلاف

الحديث (ص ١٢٥) وفي الأم (ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠) ورواه أيضاً البخاري

ومسلم وغيرهما، وانظر شرح الزرقاني على اللوط (ج ١ ص ٣٩٧) ونيل الأوطار

(ج ٣ ص ١٠٦).

(٦) هنا في «ب» و «ج» زيادة «قال القاضي».

« لَا يَتَحَرَّى^(١) أَحَدُكُمْ بِصَلَاتِهِ^(٢) عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا » .

٨٧٤ — أخبرنا مالك^(٣) عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابحي^(٤) أن رسول الله قال : « إِنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ

(١) حكنا هو في الأصل بصورة للرُفوع . وكتب فيه « لا يحرا » بالألف ، على ما ذكره في كتابه مثل ذلك . وفي س - وليسفة ابن جماعة « لا يحرا » وهو غلط للأصل ، وقد اختلف نسخ للوطأ فيه . والظاهر أن النسخة التي شرح عليها السيوطي كالأصل هنا ، والتي شرح عليها الزرقاني بمخالف الياء ، وقال : « حكنا بلا ياء عند أكثر رواة للوطأ ، على أن [لا] نافية » وفي رواية التنيسي والنيابوري [لا يحري] بالياء على أن [لا] نافية . والثابت في النسخة اليونانية من البخاري - وهي أصح النسخ ضبطا وإتماما - « لا يحري » بالياء أيضا (ج ١ ص ١٢١) وكذلك في اختلاف الحديث ، وقد عملوا لتأويل ذلك كلماتهم ، بجعل [لا] نافية ، كما فعل الزرقاني ، وكما فعل الحافظ ابن حجر في الفتح عن السهيلي وعن الطبري (ج ٢ ص ٤٩ - ٥٠) . وقال الحافظ العراقي في طرح التثريب (ج ٢ ص ١٨٢) : « كذا وقع في للوطأ والصحيحين [لا يحرا] بآيات الألف ، وكان الوجه حذفها ، ليكون ذلك علامة جزمه ، ولكن الآيات إشباع ، فهو على حد قوله تعالى (لَهُ مِنْ بَيْنِ وَيَصِير) فيمن قرأ بآيات الياء » . وانظر أيضا شرح شواهد التوضيح لابن مالك (ص ١١ - ١٥) .

(٢) كذا في الأصل وسائر النسخ « بصلاته » والذي في للوطأ والبخاري واختلاف الحديث وغيرهما بدلها « فَيُصَلِّي » . فيظهر أن الشافعي رواه هنا بالفتح .

(٣) الحديث في للوطأ (ج ١ ص ٢٢١) ورواه الشافعي عن مالك ، في اختلاف الحديث (ص ١٢٥) وفي الأم (ج ١ ص ١٢٠) ورواه البخاري ومسلم وغيرهما أيضا . وانظر صريح الزرقاني على للوطأ (ج ١ ص ٣٩٦ - ٣٩٧) :

(٤) « الصنابحي » بضم الصاد للمهبة وفتح النون وكسر الباء الموحدة ثم حاء مهمله ، نسبة إلى « صنابح » بطن من مراد ، كما قال الزرقاني في صريح للوطأ (ج ١ ص ٣٩٥) . وقد اضطربت أقوالهم في الصنابحي هذا اضطرابا غريبا ، لأن عندنا رواين آخرين يفتيان به ، أحدهما « أبو عبد الله عبد الرحمن بن عسيلة - بالتصغير الصنابحي » ، والآخر « الصنابح بن الأعسر الأحمسي » فقد ظنوا أن الصنابحي الراوي هنا هو أحد هذين ، وأن ما سلكا أو بهن الرواة عنه أخطأ في اسمه ، ولذلك قال الترمذي في [باب ما جاء في فضل الظهور] بعد أن ذكر أن في الباب عن الصنابحي : قال : « والصنابحي الذي روى عن أبي بكر الصديق ليس له صبيح من رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

واسمه عبد الرحمن بن عسيلة ، ويكنى أبا عبد الله ، رحل إلى النبي صلى الله عليه وسلم
فتبى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الطريق ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
أحاديث (ج ١ ص ٨ من شرحنا عليه) .

وقال أيضا في [باب مناجاة في كراهية الصلاة بعد الصبر وبعد الفجر] فيمن ذكر
أحاديثهم في الباب : « الصنابحي ولم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم » (ج ١ ص ٢٤٤) .
وتل الخافظ ابن حجر في التهذيب (ج ٦ ص ٩١) عن الترمذي قال : « سألت
عبد بن إسماعيل عنه ؟ فقال : وم فيه مالك ، وهو أبو عبد الله ، واسمه عبد الرحمن
بن عسيلة ، ولم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم » . وكذلك هل البيهقي في السنن
الكبرى عن البخاري (ج ١ ص ٨١-٨٢) ، ونقل نحوه أيضا عن يحيى بن معين .
وقال البيهقي أيضا في هذا الحديث (ج ٢ ص ٤٥٤) : « كذلك رواه مالك بن أنس ،
ورواه معمر بن راشد عن زيد بن أسلم عن عطاء عن أبي عبد الله الصنابحي . قال
أبو عيسى الترمذي : الصحيح رواية معمر ، وهو أبو عبد الله الصنابحي ، واسمه
عبد الرحمن بن عسيلة » . ونقل ابن حجر في التهذيب (ج ٦ ص ٢٢٩) عن يعقوب
بن شيبة قال : « هؤلاء الصنابحيون الذين يروى عنهم في المحدثين ستة ، وأما اثنان
فقط : الصنابحي الأحمسي ، وهو الصنابح الأحمسي ، هناك واحد ، من قال فيه [الصنابحي]
فقط خطأ ، وهو الذي يروى عنه الكوفيون ، والثاني : عبد الرحمن بن عسيلة ،
كنيته أبو عبد الله ، لم يترك النبي صلى الله عليه وسلم ، بل أرسل عنه ، روى عن
أبي بكر وغيره ، فن قال [عن عبد الرحمن الصنابحي] فقد أصاب اسمه ، ومن قال
[عن أبي عبد الله الصنابحي] فقد أصاب كنيته ، وهو رجل واحد ، ومن قال
[عن أبي عبد الرحمن] فقد خطأ ، قلب اسمه فجعله كنيته ، ومن قال [عن عبد الله
الصنابحي] فقد خطأ قلب كنيته فجعلها اسمه . هنا قول علي بن اللديني ومن تابعه ، وهو
الصواب عندي » .

وقد قلنا ابن عبد البر في ذلك ، فها هله عنه البيهقي في شرح للوطأ في موضعين
(ج ١ ص ٥٢ و ٢٢٠) قال في الأول : « قال ابن عبد البر : سئل ابن معين عن
أحاديث الصنابحي من النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : مرسله ، ليس له حجة ، وإنما
هو من كبار التاميين ، وليس هو [عبد الله] ، وإنما هو [أبو عبد الله] واسمه
عبد الرحمن بن عسيلة » . وقال في للوضع الثاني ، وهو شرح الحديث الذي هنا :
« قال ابن عبد البر : هكذا قال جمهور الرواة من مالك ، وقالت طائفة منهم مطرف
ولمسحق بن عيسى الطباع : [عن عطاء عن أبي عبد الله الصنابحي] قال : وهو الصواب
وهو عبد الرحمن بن عسيلة ، تأمى فقه ، ليست له حجة . قال : وروى زهير بن محمد
هذا الحديث عن زيد بن أسلم عن عطاء عن عبد الله الصنابحي قال : سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، وهو خطأ ، والصنابحي لم يلق رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
وزهير لا يمتنع بحديثه » .

هذا قولهم ، وكه عندي خطأ ، اختلطت عليهم الروايات والأسماء واشتبهت ، بل
 م ثلاثة ، لاثنان : « الصناج بن الأعسر الأحسي » صحابي ، و « أبو عبد الله عبدالرحمن
 بن عتبة الصنابجي » تابعي ، والثالث : « عبد الله الصنابجي » صحابي مع النبي صلى الله
 عليه وسلم ، ولم يخطئ فيه مالك ، ولم يخطئ زهير بن عبد في روايته قول عبد الله
 الصنابجي « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم » ، وزهير ثقة ، والظن فيه ليس
 قائما ، وانظر كلامنا عليه في مرفعا على الترمذي (ج ٢ ص ٩١ - ٩٢) ومع ذلك
 فان زهير لم ينفرد بهذا التصريح بإسناد عبد الله الصنابجي من النبي صلى الله عليه وسلم ،
 فقد صرح به مالك أيضا ، فله الحفاظ في الإصابة (ج ٤ ص ١٤٥) قال : « وكنا
 أخرجه الدارقطني في غرائب مالك من طريق إسماعيل بن أبي الحرث ، وابن منده
 من طريق إسماعيل الصائغ : كلاهما عن مالك وزهير بن عبد قال : حدثنا زيد بن أسلم
 بهذا ، قال ابن منده : رواه عبد بن جعفر بن أبي كثير وخارجة بن معصب عن زيد » .
 وأقوى من هذا كله أن ابن سعد ترجم في الطبقات « تسمية من نزل الشام من
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكر تراجمهم (ج ٧ ص ٢) (١١١ - ١٥١)
 ثم ترجم عقيمهم « الطبقة الأولى من أهل الشام بعد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم »
 فذكر الصنابجي هذا في الصباية الذين نزلوا الشام فقال (ج ٧ ص ٢) (١٤٧) :
 « عبد الله الصنابجي . أخبرنا سويد بن سعيد قال حدثنا حصن بن ميسرة عن زيد
 بن أسلم عن عطاء بن يسار قال : سمعت عبد الله الصنابجي يقول : سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول : إن الشمس تطلع من قرن شيطان ، فإذا طلعت فارزها ،
 فإذا أرقت فارزها ، وغارزها حين تستوي ، فإذا نزلت للغروب فارزها ، وإذا غربت
 فارزها ، فلا تصلوا هذه الساعات الثلاث » .

فهنا جزم من ابن سعد بأنه صحابي ، ورواية بإسناد صحيح أنه مع من النبي صلى الله
 عليه وسلم ، كرواية زهير بن عبد .

ثم هذا الصنابجي له حديثان ، هذا الحديث الذي هنا ، وحديث آخر في فضل
 الوضوء ، رواه مالك في الموطأ بهذا الإسناد (ج ١ ص ٥٢ - ٥٣) ومالك المحكم
 والحجة في حديث أهل المدينة وروايتهم ، وقد تأممه غيره في حديث الباب ، فلا يحكم
 بخطئه إلا بدليل قاطع ، إذ هو الحجة على غيره .

وبعد كتابة ما تقدم وجدت بحاشية الأم (ج ١ ص ١٣٠) عن السراج البلقيني
 قال : « حديث الصنابجي هذا هو في الموطأ روايتنا من طريق يحيى بن يحيى . وأخرجه
 النسائي من حديث ثوبان عن مالك كذلك ، وأما ابن ماجه فأخرج الحديث من طريق
 شيخه إسحق بن منصور الكوسج عن عبد الرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم عن
 عطاء بن يسار عن أبي عبد الله الصنابجي ، كذا وقع في كتاب ابن ماجه [عن أبي
 عبد الله] . وإعلم أن جماعة من الأقدمين نسبوا الإمام مالكا إلى أنه وقع له خلل

وَمَعَهَا قَرْنُ الشَّيْطَانِ^(١) ، فَإِذَا ارْتَفَعَتْ قَارَعَهَا ، ثُمَّ إِذَا اسْتَوَتْ قَارَعَهَا ،
فَإِذَا زَالَتْ قَارَعَهَا ، ثُمَّ إِذَا دَنَتْ لِلْعُرُوبِ قَارَعَهَا ، فَإِذَا غَرُبَتْ قَارَعَهَا :
وَنَعَى رَسُولُ اللَّهِ عَنْ الصَّلَاةِ فِي تِلْكَ السَّاعَاتِ^(٢) .

٨٧٥ — ^(٣) فَاحْتَمَلَ النَّعْيُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ^(٤) عَنْ الصَّلَاةِ فِي

هَذِهِ السَّاعَاتِ مَعْنِيَيْنِ :

٨٧٦ — أَحَدُهُمَا - وَهُوَ أَكْثَرُهُمَا - : أَنْ تَكُونَ الصَّلَاةُ مُكَلَّمًا ،
وَاجِبُهَا الَّذِي لَمْ يَمُتْ عَنْهُ ، وَمَا لَزِمَ بَوَاحٍ مِنْ الْوُجُوهِ مِنْهَا - :
مُحَرَّمًا فِي هَذِهِ السَّاعَاتِ ، لَا يَكُونُ لِأَحَدٍ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهَا ، وَلَوْ صَلَّى لَمْ
يُؤَدِّ^(٥) ذَلِكَ عَنْهُ مَا لَزِمَهُ مِنَ الصَّلَاةِ ، كَمَا يَكُونُ مَنْ قَدَّمَ صَلَاةً^(٦)
قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا لَمْ يُجْزِ^(٧) عَنْهُ .

فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، بِإِعْيَارِ اعْتِقَادِهِمْ أَنَّ الصَّنَائِجِي فِي هَذَا الْحَدِيثِ هُوَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَيْلَةَ
أَبُو صَيْلَةَ ، وَإِنَّمَا صَبَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا زَعَمُوا ،
بَلْ هَذَا صَحَابِيٌّ غَيْرُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَيْلَةَ ، وَغَيْرُ الصَّنَائِجِي بْنِ الْأَعْسَرِ الْأَحْمَرِيِّ ، وَلَدٌ
يَسْتَدْرِكُ ذَلِكَ يَأْنَا شَانِيَا فِي مُصَنِّفٍ لَطِيفٍ ، صَيَّغَهُ [الطَّرِيقَةُ الرَّابِعَةُ فِي تَبْيِينَ الصَّنَائِجَةِ] ،
فَلْيَنْظُرْ مَا فِيهِ قَدْ تَهَيَّأَ .

وَهَذَا يُوَافِقُ مَا رَوَيْتُهُ ، فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّوْفِيقِ .

(١) انظر في شرح هذا الحرف ما هلتاه في شرحنا على الترمذي (ج ١ ص ٣٠١-٣٠٢) .

(٢) الحديث رواه الشافعي أيضا عن مالك في اختلاف الحديث (ص ١٢٥ - ١٢٦) وفي

الأم (ج ١ ص ١٣٠) .

(٣) هذا في - و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٤) في - « من النبي صلى الله عليه وسلم » وما هنا هو الذي في الأصل .

(٥) في الأصل ونسنة ابن جماعة بأبواب الباء ، ثم كسفت فيها بالسكين ، وموضع الكشط
فيها ظاهر واضح ، فأبنتها ، كما سبق في أمثاله ، من إثبات حرف اللام مع الجازم .

(٦) في - « الصلاة » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٧) في - « لم تجز » وهو مخالف للأصل ، والباء ثابة فيه وفي نسخة ابن جماعة ،
وليس عليها فيها همزة ، ويحتمل أن تقرأ « لم تجزى » بالهمزة ، لأن الأصل لم تكتب
فيه الهمزات قط .

٨٧٧ - واحتمل^(١) أن يكون أراد به بعض الصلاة^(٢) دون بعض.

٨٧٨ - فوجدنا الصلاة تتفرق^(٣) بوجهين : أحدهما : ما وجب^(٤) منها فلم يكن لمسلم تركه في وقته ، ولو تركه كان عليه قضاء^(٥) .
والآخر ما تقرب إلى الله بالتفعل فيه ، وقد كان للمتفعل تركه بلا قضاء^(٦) له عليه .

٨٧٩ - ووجدنا الواجب عليه^(٧) منها يفارق التطوع في السفر إذا كان المرء راكباً ، فيصلي المكتوبة بالأرض ، لا يميزه^(٨) غيرها ،
والنافلة راكباً متوجهاً حيث شاء^(٩) .

٨٨٠ - ومقرآن^(١٠) في الحضر والسفر ، ولا يكون^(١١) لمن أطاق

(١) في س و ج « ومجمل » وهو مخالف للأصل .

(٢) في ابن جماعة والنسخ للطبوعة « الصلوات » وهي في الأصل « الصلوة » على الرسم القديم ، ثم غيرها بعض الفارسيين تغييراً واضحاً ، ليصلها « الصلوات » ولا داعي لهذا ، لأن « الصلاة » هنا المراد بها الجلوس ، ولذلك قال بعد : « فوجدنا الصلاة تتفرق بوجهين » فهذا الجلوس أيضاً .

(٣) كذلك رسمت في الأصل ، بخفيف الهزة ، ورسمت في سائر النسخ « قضاءه » بصحيح الهزة .

(٤) كذلك رسمت « قضا » في الأصل بدون الهزة ، ويجوز تحقيقها . وفي س و ج « فلا قضاء » وهي في الأصل « بلا » وإلباء واضحة فيه .

(٥) كلمة « عليه » لم تذكر في سائر النسخ ، وهي ناجية في الأصل .

(٦) في س و ج « ولا يميزه » والواو ليست في الأصل ، ولا في نسخة ابن جماعة ، بل وضع في موضعها علامة الصحة ، تأكيداً لعدم إثباتها .

(٧) في س « حيث توجه » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٨) هكذا في الأصل ، وهو صحيح واضح ، يعني : وما مقرآن في الحضر والسفر ، ثم أبان ذلك الفرق في الحضر والسفر ، بأن القرض لا يجوز من قعود القادر على القيام ، بخلاف الثقل . وكتب فوق الكلمة في الأصل بخط مخالف لحظه « ومقرآن » وبذلك ثبتت في سائر النسخ .

(٩) في س « فلا يكون » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

القيام أن يصلي واجباً من الصلاة قاعداً ، ويكون ذلك له في النافلة .

٨٨١ - ^(١) فلما احتمل المعنيين وجب على أهل العلم أن لا يجعلوها

على خاصٍ دون عامٍ إلا بدلالة : من سنة رسول الله ، أو إجماع علماء المسلمين ، الذين لا يمكن أن يُجمعوا على خلاف سنة له ^(٢) .

٨٨٢ - قال ^(٣) : وهكذا غير هذا من حديث رسول الله ،

هو على الظاهر من العام حتى تأتي الدلالة عنه كما وصفت ، أو بإجماع المسلمين - : أنه على باطن ^(٤) دون ظاهر ، وخاصٍ دون عامٍ ، فيجعلونه عاماً ^(٥) جاءت عليه الدلالة عليه ^(٦) ، ويُطعمونه في الأمرين جميعاً ^(٧) .

٨٨٣ - ^(٨) أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار

وعن بُسر بن سعيد وعن الأعرج يُحدِّثونه عن أبي هريرة أن رسول الله

(١) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في ج « سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٣) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » والزيادة ليست في الأصل .

(٤) في ابن جماعة والنسخ للطبوعة « على أنه باطن » وما هنا هو القى في الأصل ، وهو صواب واضح ، ولكن بعض قاريه ضرب على كلمة « أنه » ثم كتبها بخط مخالف بكلمة « على » .

(٥) في س « لما » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ ، وقد تصرف فيها بعض الناجين فد الباء ليصلها لأم ، وهو عمل غير سائق .

(٦) في سائر النسخ « الدلالة عنه » والكلمة في الأصل « عليه » في آخر السطر ، فضرب عليها بعض القاريين وكتب بجوارها « عنه » ولا وجه له . وكلمة « عليه » الأولى متصلة بـ « جاءت » والثانية متصلة بـ « الدلالة » .

(٧) في سائر النسخ « مما » بدل « جميعاً » وهو مخالف للأصل .

(٨) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

قال : « مَنْ أدرك ركعةً من الصبح ^(١) قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشمسُ فقد أدرك الصبح ، ومن أدرك ركعةً من العصر ^(٢) قَبْلَ أَنْ تَقْرِبَ الشمسُ فقد أدرك العصر » ^(٣) .

٨٨٤ - قال الشافعي : فالعلمُ مُحِيطٌ أَنَّ المصلِّيَ ركعةً من الصبح ^(٤) قَبْلَ طُلُوعِ الشمسِ والمصليَّ ركعةً من العصر قَبْلَ غُرُوبِ الشمسِ - : قد ^(٥) صُلِّيَا مَعًا فِي وَتَيْنِ يَجْمَعَانِ تَحْرِيمَ وَتَيْنِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُمَا صُلِّيَا بَعْدَ الصَّبْحِ وَالْعَصْرِ ، وَمَعَ بُرُوعِ الشَّمْسِ وَتَوْبِهَا ^(٦) ، وَهَذِهِ ^(٧) أَرْبَعَةُ أَوْقَاتٍ مَنَعِيٌّ عَنْ الصَّلَاةِ فِيهَا .

٨٨٥ . لَمَّا ^(٨) جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ المصليَّ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ مُدْرِكَيْنِ لصلَاةِ الصَّبْحِ وَالْعَصْرِ - : اسْتَدَلَّنَا عَلَى أَنَّ نَهْيَهُ عَنْ الصَّلَاةِ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ عَلَى النَّوَافِلِ ^(٩) الَّتِي لَا تَلْزَمُ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ

(١) في س - « من الصبح ركعة » و « من العصر ركعة » بالتقديم والتأخير فيهما ، وهو مخالف للأصل وللوطأ .

(٢) الحديث في اللوطأ (ج ١ ص ٢٢ - ٢٣) ورواه الشافعي أيضا من مالك ، في الأم (ج ١ ص ٦٣) . ورواه أحمد وأصحاب الكتب الستة ، كما في نيل الأوطار (ج ١ ص ٤٢٤ - ٤٢٥) .

(٣) في س - « من الصبح ركعة » وهو مخالف للأصل .

(٤) في ج - « قد » وهو مخالف للأصل .

(٥) في س - « وغروبها » وهو مخالف للأصل .

(٦) في س - « فهذه » وهو مخالف للأصل .

(٧) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٨) حكنا في الأصل « لما » بدون ألفاء ، ثم ضرب عليها بضم قارئيه وكتب فوقها بخط ظاهر الخاتمة « فلما » وبذلك ثبتت في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة . وما في الأصل صواب ، على أنه استتلف ، والطف بالفاء هنا ليس بجمع .

(٩) يعني : أن النهي منعب على النوافل فقط ، وهذا معنى صحيح سليم ، ومع ذلك فقد

أَنْ يُجْعَلَ الْمَرْءُ مُذَكِّرًا لصلَاةٍ فِي وَقْتٍ نَعَى فِيهِ عَنِ الصَّلَاةِ .

٨٨٦ - ^(١) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : « مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا ، فَإِنَّ اللَّهَ

يَقُولُ : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾ ^(٢) » .

٨٨٧ - ^(٣) وَحَدَّثَ ^(٤) أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ^(٥) وَعُمَرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ ^(٦)

عَنِ النَّبِيِّ ^(٧) : مِثْلَ مَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَزَادَ أَحَدُهُمَا :

« أَوْ تَأَمَّ عَنْهَا » ^(٨) .

٨٨٨ - قَالَ الشَّافِعِيُّ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ : « فَلْيُصَلِّهَا إِذَا

حاول يسن ثارن الأصل تغيير « على » ليجعلها « عن » محاولة متكللة ، وبذلك ثبتت في سائر النسخ ، والواجب إثبات ما في الأصل .

(١) هنا في س و ج زيادة قال الشافعي .

(٢) سورة طه (١٤) .

(٣) الحديث في اللوطاً مطول (ج ١ ص ٣٢ - ٣٤) اختصره الشافعي هنا وفي الأم

(ج ١ ص ١٣٠ - ١٣١) واختلاف الحديث (ص ١٢٦) .

وقال السيوطي : « هنا مرسل تبين وصله ، فأخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه

من طريق ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة » .

(٤) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٥) هكذا في الأصل « وحدث » ووضع على الحال شدة ، ثم حاول بعضهم تغييرها بزيادة

ياء قبل التاء ليعرأ « وحدث » ولكنه نسي الشدة فوق الحال ا وبذلك طبعت

في س و س .

(٦) قوله « بن مالك » لم يذكر في س وهو ثابت في الأصل .

(٧) في النسخ المطبوعة « الحسين » بزيادة حرف التعريف ، وهو مخالف للأصل وللنسخة

ابن جماعة .

(٨) قوله « عن النبي » لم يذكر في س وهو ثابت في الأصل .

(٩) روى الشافعي في الأم (ج ١ ص ١٣١) حديث نافع بن جبير عن رجل من أصحاب

النبي صلى الله عليه وسلم ، في قصة نومهم عن صلاة القبر حتى طلعت الشمس ، ثم قال :

« وهذا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم متصلاً من حديث أنس وعمران بن حصين

عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ويزيد أحدهما عن النبي صلى الله عليه وسلم : من نسي

الصلاة أو نلم عنها فليصلها إذا ذكرها . ويزيد الآخر : أي حين ما كانت » . وقال

ذَكَرَهَا ، فَجَعَلَ ذَلِكَ وَقْتُهَا ، وَأَخْبَرَ بِهِ ^(٩) عَنْ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ،
وَلَمْ يَسْتَتِ ^(١٠) وَقْتُهَا مِنَ الْأَوْقَاتِ يَدْعُهَا فِيهِ بَعْدَ ذِكْرِهَا .

٨٨٩ - أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ ^(١١) عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ^(١٢) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

بْنِ أَبِيهِ ^(١٣) عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ : « يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ ،
مَنْ وَلِيَ مِنْكُمْ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ شَيْئًا فَلَا يَتَمَنَّنْ أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ
وَصَلَّى ، أَيْ سَاعَةً شَاءَ ، مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ » ^(١٤) .

٨٩٠ - أَخْبَرَنَا ^(١٥) عَبْدُ الْمُجِيدِ ^(١٦) عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ

عَمَلِ ذَلِكَ فِي اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ (ص ١٢٧) وَقَالَ السَّرَاجُ الْبَقِيَّةَ تَلْقِيفًا عَلَى كَلَامِهِ
فِي الْأَمِّ : « حَدِيثُ أَمْرِ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ ، وَكَذَلِكَ حَدِيثُ صُرَّانَ ، وَفَقَطَّةُ
[أَيْ حِينَ مَا كَانَتْ] لَمْ أَقِفْ عَلَيْهَا . » وَانْقَرَبَ الْأَوَّلُ (ج ٢ ص ٢ وس ٦-٦) .

- (١) فِي ب « بَلَّكَ » بِدَل « هـ » وَهُوَ غَالِفٌ لِلْأَصْلِ .
- (٢) هَكَذَا هُوَ فِي الْأَصْلِ بِأَبْيَاتِ حَرْفِ الْعَلَّةِ بِدَلِ الْجَزْمِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا وَجْهَهُ مَرَارًا ،
وَالنَّسْخَ لِلطَّبْعَةِ مَحْنُوفٍ فِيهَا حَرْفُ الْعَلَّةِ .
- (٣) هُنَا فِي س وَ ج زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .
- (٤) فِي ب « أَخْبَرَنَا سَفِيَّانَ » وَفِي س وَ ج « أَخْبَرَنَا سَفِيَّانَ بْنَ عُيَيْنَةَ » وَمَا هُنَا هُوَ
الْقَائِمُ فِي الْأَصْلِ .
- (٥) فِي النَّسْخِ لِلطَّبْعَةِ زِيَادَةُ « لِلْكَسْبِ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .
- (٦) « بَابُهُ » بِوُجُودِهِنَّ مَفْتُوحَتَيْنِ بِدَلِّ كُلِّ مِمَّا أَفَلَّ وَأَخْرَجَهُ هَاهُنَا سَاكِنَةً ، وَعَبْدُ اللَّهِ هُنَا
تَائِبَةٌ .
- (٧) الْحَدِيثُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (ج ٢ ص ١١٩) وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : « وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ
وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : حَدِيثُ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ حَدِيثُ حَسَنِ صَحِيحٌ .
وَبِهِ الْفَوَكَانِيُّ أَيْضًا لِابْنِ خَزِيمَةَ وَابْنِ حِبَّانَ وَالنَّارَاطِيُّ ، وَوَيْهَ الْجَدِّ بْنِ تَيْمِيَّةَ فِي التَّلْقِيقِ
فَتَبَيَّنَ لِمُصْحِحِ مُسْلِمٍ ، وَتَقَبَّهَ فِي ذَلِكَ الْحَافِظُ فِي التَّلْخِيسِ ، كَمَا فِي نَيْلِ الْأَوَّلِ (ج ٣
ص ١١٥) وَهُوَ الصَّوَابُ ، لِأَنَّ التِّرْمِذِيَّ لَمْ يَنْسِبْهُ إِلَى مُسْلِمٍ . وَكَذَلِكَ النَّابِلِيُّ فِي ذَخَائِرِ
الْوَارِثِ ، وَكَذَلِكَ بَحَثَتْ أُمَّا عَتَةَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ قَلَمَ أَجَدِهِ . وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ أَيْضًا هُنَا
الْإِسْنَادُ فِي (ج ١ ص ١٣١) وَفِي اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ (ص ١٢٧) . وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ
فِي الْمُسْتَدْرَكِ (ج ١ ص ٤٤٨) وَصَحَّه هُوَ وَالْقَهْمِيُّ ، وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ
الْكَبِيرِ مِنْ طَرِيقِ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ (ج ٢ ص ٤٦١) .
- (٨) هُنَا فِي س وَ ج زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .
- (٩) فِي س وَ ج « أَخْبَرَنِي » وَهُوَ غَالِفٌ لِلْأَصْلِ .
- (١٠) فِي النَّسْخِ لِلطَّبْعَةِ زِيَادَةُ « بْنُ عَبْدِ الرَّزِيزِ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

عطاء^(١) عن النبي: «مثل معناه»^(٢) ، وزاد فيه : «يا بني عبد المطلب ، يا بني عبد مناف» ثم ساق الحديث^(٣) .

٨٩١ - قال^(٤) : فَأَخْبَرَ جُبَيْرٌ عَنِ النَّبِيِّ أَنَّهُ أُمِرَ بِإِبَاحَةِ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ وَالصَّلَاةِ لَهُ فِي أَيِّ سَاعَةٍ مَا شَاءَ^(٥) الطَّائِفُ وَالْمُصَلِّي .

٨٩٢ - وهذا يُبَيِّنُ^(٦) أَنَّهُ إِنَّمَا نَهَى عَنِ الْمَوَاقِيتِ الَّتِي نَهَى عَنْهَا - : عَنِ الصَّلَاةِ الَّتِي لَا تَلَزِمُ بُوجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ ، فَأَمَّا مَا لَزِمَ فَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ ، بَلْ أَبَاحَهُ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ^(٧) .

٨٩٣ - وصلى المسلمون على جنازتهم ساعة بعد العصر والصبح^(٨) ، لأنها لازمة^(٩) .

٨٩٤ - وقد ذهب بعض أصحابنا^(١٠) إلى أن أمر بن الخطاب

(١) في س زيادة « بن هار » وليست في الأصل .

(٢) في النسخ المطبوعة « مثل معناه » والباء ليست في الأصل .

(٣) هنا الإسناد رواه الشافعي أيضا في الأم (ج ١ ص ١٣١) واختلاف الحديث

(ص ١٢٧ - ١٢٨) حكنا : « أخبرنا مسلم وعبد الحميد عن ابن جريج عن عطاء

عن النبي : مثله أو مثل معناه لا يخالفه ، وزاد عطاء : يا بني عبد المطلب ، أو يا بني هاشم

أو يا بني عبد مناف . ففيهما زيادات مما في الأصل هنا .

(٤) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » والزيادة ليست في الأصل .

(٥) في س « في أي ساعة كانت ماشاء » وزياده « كانت » ليست في الأصل ، وهي

غير جيدة في موضعها .

(٦) في س « وهذا بين » وهو مخالف للأصل .

(٧) حكنا في الأصل ، لم يذكر « وسلم » وزعمت في س و ج ، وفي س « عليه

الصلاة والسلام » .

(٨) في س « بعد الصبح والعصر » بالتقديم والتأخير ، وهو مخالف للأصل .

(٩) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(١٠) في س « . بعض الناس » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

طافَ بعدَ الصبح ، ثم نَظَرَ فلم يَرِ^(١) الشمسَ طَلَعَتْ ، فركبَ
حتى أَتَى ذَا طُوًى^(٢) وطلعت الشمسُ ، فَأَنَاحَ فَصَلَّى - : فَنَعَى^(٣)
عن الصلاة للطوافِ بعدَ العصر وبعدَ الصبح ، كما نَعَى عما لا يَلْزَمُ
من الصلاة^(٤).

٨٩٥ — قال^(٥) : فإذا كان لِمُرٍّ أَنْ يُؤَخَّرَ الصلاةَ للطوافِ ،
فإنما تركها لأنَّ ذلك له ، ولأنه لو أراد منزلاً بِذِي طُوًى^(٦) لحاجة^(٧)
كان واسماً له إن شاء الله ، ولكن^(٨) سمعَ النهيَ جملةً عن الصلاة^(٩) ،
وضربَ المنكدرَ^(١٠) عليها بالمدينة بعدَ العصر ، ولم يَسْمَعْ ما يدلُّ على أنه

(١) هكذا رسمت في الأصل « يرى » بإثبات الياء بعد الجازم . وقد بينا حراراً أنه سائق
على «ة» وفي باقي النسخ « ير » بحذف الياء على الجادة .

(٢) « طوى » ضبطت في نسخة ابن جماعة بضم الطاء وكسرها ، وكتب فوقها « ساء » .
وفي الفاموس : « وذو طوى مثله الطاء » وبنون : موضع قرب مكة . وانظر
الخلاص في هذا الحرف في معجم البلدان لياقوت (ج ٦ ص ٦٤) .

(٣) رسمت في الأصل « نها » بالألف كمادته في مثل ذلك ، والهاء والنون وانحلتا فقط
فيه ، وهو الصواب الذي عليه مني الكلام ، وكتبت في ابن جماعة « فيها » وكتب
عليها « سم » وبذلك طبعت في ج ، وهو خطأ ظاهر ليس له وجه من الصحة ،
إذ به يفسد تركيب الكلام ويضل معناه .

(٤) قصة صلاة عمر المشار إليها مذكورة في اللوطا (ج ١ ص ٣٣٥) .

(٥) كلمة « قال » لم تذكر في س ، وفي س وج « قال الثاني » وكله مخالف للأصل .

(٦) في النسخ المطبوعة « حلجة الإنسان » والزيادة ليست في الأصل ولا في نسخة
ابن جماعة ، وزادتها في هذا الموضع سخط تملأ ، لأن « حلجة الإنسان » قد يكنى
بها مما لا مناسبة له هنا .

(٧) في النسخ المطبوعة « ولكنه » وقد كتبت كذلك بين السطور في الأصل بخط آخر
وأثبتنا ما كان فيه ، وهو صحيح لأخبار عليه .

(٨) في س « عن الصلوات » وهو مخالف للأصل ولسائر النسخ .

(٩) في ج « فضرب » وهو مخالف للأصل ، وفي س « وضرب ابن المنكدر »

إِنَّمَا نَعَى^(١) عنها المعنى الذى وصفنا، فكان يَحِبُّ عليه ما فَعَلَ .

٨٩٦ - ويحب على مَنْ عَلِمَ المعنى الذى نَعَى^(٢) عنه والمعنى الذى أُيِّيت فيه : أَنْ لَا يَحْتَمَى^(٣) بالمعنى الذى أباحها فيه خلافُ المعنى الذى نَعَى فيه عنها، كما وصفتُ مِمَّا رَوَى عَلَى^(٤) عن النبيِّ من النهي عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاثٍ^(٥)، إِذْ سَمِعَ النهيَ ولم يسمع منبَبَ النهي^(٦).

٨٩٧ - قَالَ^(٧) : فَإِنْ قَالَ قَاتِلُ : فَقَدْ صَنَعَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ كَمَا صَنَعَ عَمْرٌ^(٨) ؟

٨٩٨ - قُلْنَا : وَالْجَوَابُ فِيهِ^(٩) كَالْجَوَابِ فِي غَيْرِهِ .

وكلمة « ابن » ليست في الأصل ولا في سائر النسخ، وهي خطأ صرف، بل جهل من زادها، لأن محمد بن النكدر لم يدرك عهد عمر ولا قريباً منه، بل الذى أدركه أبوه « النكدر بن عبد الله بن المدير - بالتصغير - بن عبد العزيز » وهو من بني تميم بن مرة، وله ترجمة في طبقات ابن سعد (ج ٥ ص ١٧ - ١٨) . وفي الموطأ، (ج ١ ص ٢٢١) : « مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد : أنه رأى عمر بن الخطاب يضرب النكدر في الصلاة بعد العصر » .

(١) كتبناها « نعى » وضبطناها مبنية للفعل - في الموضعين - لأنها كتبت في الأصل « نها » على قاعدة في كتابة أمثالها .

(٢) معنى : أن يعلم أن لا يحتما الخ، تخفف فلم بالمخفوف .

(٣) في س و ج زيادة « بن أبي طالب » وليست في الأصل .

(٤) في س و ج « بعد الثلاث » وهو مخالف للأصل .

(٥) انظر ما مضى برقم (٦٥٨ - ٦٧٣) .

(٦) كلمة « قال » لم تذكر في س، وفي س و ج « قال الثاني » وكل مخالف للأصل .

(٧) في س و ج زيادة « بن الخطاب » وليست في الأصل . وأثر أبي سعيد هذا الذى أشار إليه الشافى رواه البيهقي في السنن الكبرى (ج ٢ ص ٤٦٤) .

(٨) في س « عنه » بدل « فيه » وهو مخالف للأصل .

٨٩٩ — قال ^(١) : فإن قال قائل : فهل من أحدٍ صنعَ خلافَ

ما جئنا ^(٢) ؟

٩٠٠ — قيل ^(٣) : نعم ، ابنُ عمرَ ، وابنُ عباسٍ ، وعائشةُ ،

والحسنُ ، والحسينُ ، وغيرُهم ، وقد سمعَ ابنُ عمرَ النهيَ من النبيِّ .

٩٠١ — أخبرنا ابنُ عُيَينةَ ^(٤) عن عمرو بن دينارٍ قال : رأيتُ

أنا وعطاء بنُ أبي رباحٍ ابنَ عمرَ طافَ بعدَ الصُّبحِ وصلى ^(٥) قبلَ أنْ
تَطْلُعَ الشمسُ ^(٦) .

٩٠٢ — سفيانُ ^(٧) عن حمّارِ الذهلي ^(٨) عن أبي شعبة ^(٩) : أنْ

الحسنَ والحسينَ طافا بعدَ العصرِ وصَلَّيا .

(١) كلمة « قال » لم تذكر في النسخ المطبوعة ، وهي ناجة في الأصل .

(٢) في ج « ما جئنا » وهو مختلف للأصل .

(٣) في س و ج « قلنا » بدل « قيل » وهو مختلف للأصل .

(٤) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٥) في س و ج « سفيان بن عيينة » والزيادة ليست في الأصل .

(٦) في النسخ المطبوعة وابنُ جماعة زيادة « ركعتين » وليست في الأصل .

(٧) هنا الأثر رواه البيهقي في السنن الكبرى (ج ٢ ص ٤٦٢) بإسناد ذكر أوله

ولم يذكر آخره ، من عمرو بن دينار .

(٨) هكذا في الأصل بخطف « أخبرنا » على إرادتها للعلم بها ، وهو جائز كثير في كتب

السنة . وقد زيدت في س ، وفي س و ج زيادة « قال الشافعي أخبرنا » .

(٩) « الذهلي » بضم الدال للهمة وسكون الهاء ثم نون ، ويقال أيضا بفتح الهاء ، كما نس

عليه السمعاني في الأنساب ، وهو منسوب لبطن من بجيلة ، يقال لهم « دهن بن معاوية »

كما في المشبه للذهبي (ص ٢٠٢) ، وهو مولى لهم ، كما نس عليه ابن سعد في الطبقات

(ج ٦ ص ٢٣٧) ، وهو مزار بن معاوية ، ويقال « بن أبي معاوية » كما في

ابن سعد ورجال الصبيحين ، وكنيته « أبو مزار » وهو حجة . ووقع في نسخة

السنن الكبرى « الذهلي » وهو تصحيف .

(١٠) هكذا كتب في الأصل « شعبة » واضحة النطق ولم أوفق من معرفة من « أبو شعبة »

هنا ، ويحتمل احتيالا راجعاً إليه « أبو شعبة اللدني مولى سويد بن مقرن المزني »

٩٠٣ - ^(١) أخبرنا مسلمٌ وعبدُ المجيد عن ابنِ جُرَيْجٍ عن ابنِ أبي مُثَنَّةٍ قال: رأيتُ ابنَ عباسٍ طافَ بعدَ العصرِ وصلياً ^(٢).

٩٠٤ - قال ^(٣): وإنما ذَكَرنا تَفَرُّقَ أصحابِ رسولِ الله في هذا لِيَسْتَدِلَّ مَنْ عَلِمَهُ عَلَى أَنَّ تَفَرُّقَهُمْ فيما لِرَسُولِ الله فيه سُنَّةٌ - لا يكون إلا عَلَى هذا المعنى، أو عَلَى أَنَّ لَا تَبْلُغُ السَّنَةُ مَنْ قَالَ خِلَافَهَا مِنْهُمْ، أو تَأْوِيلُ تَحْتَمِلُهُ السَّنَةُ، أو مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، مِمَّا قَدْ يَرَى قَائِلُهُ لَهُ فِيهِ عُذْرًا، إِنْ شَاءَ اللهُ.

٩٠٥ - ^(٤) وإذا ثَبَتَ عن رسولِ الله الشيءُ فهو اللَازِمُ لِجَمِيعِ مَنْ عَرَفَهُ، لَا يَقْوَاهُ وَلَا يُؤْهِنُهُ شَيْءٌ غَيْرُهُ، بَلِ الْقَرَضُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ اتِّبَاعُهُ، وَلَمْ يَحْمِلِ اللهُ لِأَحَدٍ مَعَهُ أَمْرًا يُخَالِفُ أَمْرَهُ.

وله ترجمة في التهذيب، وذكر أنه روى عنه ابن السكندر، وابن السكندر من طبقة عمار بن مساوية الحمصي. وقد اختلفت النسخ في كتابة هذه الكنية، ففي س وج والسنن الكبرى البيهقي «أبي سعيد» وفي س «أبي شعبة» وفي حاشيتها أن في بعض النسخ «أبي سعيد»، وفي نسخة ابن جماعة «أبي شعبة» ثم ضرب بعض الناس على خطأ الذين بالجرة وزاد هطلة تحت الباء، وكتب بحاشيتها «سعيد» وعليها «خ» علامة أنها نسخة، والله أعلم.

(١) في س وج زيادة «قال الشافعي» وفي س زيادة واو اللفظ فقط.
(٢) هذا الآخر والذي قبله رواه البيهقي في السنن الكبرى بإسناده من طريق الشافعي (ج ٢ ص ٤٦٣).

(٣) في النسخ المطبوعة «قال الشافعي» والزيادة ليست في الأصل.

(٤) هنا في النسخ المطبوعة زيادة «قال الشافعي».

باب آخر^(١)

٩٠٦ - أخبرنا مالك^(٢) عن نافع عن ابن عمر : « أن رسول الله نهي عن المزانة . والمزانة يُبْعُ الثمر بالتمر^(٣) كيلاً ، ويبيع الكرم بالزبيب كيلاً^(٤) » .

٩٠٧ - أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود

(١) في س « وجه آخر يشبه الباب قبله » وفي ج « باب وجه آخر يشبه الباب الذي قبله » وكلاهما عتلف للأصل ، وقد زيد فيه قوله « مما يشبه هنا » بخط عتلف لخطه .
(٢) هنا في س و ج زيادة « قال القاضي » .

(٣) في س و ج زيادة « بن أنس » . والحديث في الموطأ (ج ٢ ص ١٢٨) .
(٤) « التمر » الأول بالتاء للثقة وفتح الليم ، و « التمر » الثانية بالتاء للثقة وسكون الليم ، كما في الأصل ، ووقع في س و ج في الأولى « التمر » كالثانية ، وهو خطأ . وما في الأصل هو الصواب للوافق للموطأ ولرواية البزار في النسخة اليونانية (ج ٣ ص ٧٣ و ٧٥) وقد وضع عليها في الموضع الأول علامة الصحة « ص » وكذلك ضبطها الحافظ في الفتح (ج ٤ ص ٣٢١) فقال : « قوله [يبيع الثمر] بالثقة وتحريك الليم ، وفي رواية مسلم [ثمر النخل] وهو المراد هنا ، وليس المراد بالتمر من غير النخل ، فإنه يميز بيمه بالتمر ، بالثقة والسكون ، وإنما وقع التحي عن الرطب بالتمر ، لكونه منافضاً من جلته » .

(٥) « المزانة » قال الحافظ في الفتح (ج ٤ ص ٣٢٠) : « مفاعلة من الزن ، بفتح الزاي وسكون الواحدة ، وهو البع الشديد ، ومنه سميت الحرب الزون ، لفظة البع فيها ، وقيل للبيع المخصوص : المزانة ، لأن كل واحد من المتبايعين يدفع صاحبه عن حقه ، أو لأن أحدهما إذا وقف على ما فيه من التبن أراد دفع البيع بفسخه ، وأراد الآخر دفعه عن حقه الإرادة بإمضاء البيع » . وتفسير المزانة المذكور في الحديث ، يحتمل أنه مرفوع ، أو أنه من كلام الصحابي ، ورجح الحافظ في الفتح دفعه ، وأنه على تقدير أن يكون من الصحابي فهو أحرف بتفسيره من غيره .

والحديث رواه القاضي عن مالك ، في اختلاف الحديث (س ٣١٩) ، ورواه أيضاً الشيخان وغيرهما .

(٦) هنا في س و ج زيادة « قال القاضي » وفي س « وأخبرنا » .

بن منفيان أن زيدا أباعناش أخبره عن سعد بن أبي وقاص : « أنه سمع النبي ﷺ عن شراء الثمر بالربط ؟ فقال النبي : أيتقص الربط إذا تيسر ؟ قالوا : نعم . فنهى عن ذلك » .

(١) « ستل » وصحت في الأصل « سيل » بتطعين بدل الهزنة ووضعت ضمة فوق السين ، ثم حلول يسي قارئه تغييرها ، فزاد قطعين تحت أول السين ، ليجمعها تقرأ « ستل » ونسي ضمة السين والتطعين بجوار اللام ، والقي في الأصل ما أبتنا . والآخر مطابق للوطأ واختلاف الحديث ونسخ الرسالة المطبوعة ولسعة ابن جماعة .
(٢) في سائر النسخ « قالوا » وهو المطابق للوطأ ، وانقاد مزاد في الأصل ملصقة ، غففتها ، وهو الموافق لما في اختلاف الحديث .

(٣) الحديث في الوطأ (ج ٢ ص ١٢٨) ورواه العاقبي عن مالك أيضا ، في اختلاف الحديث (ص ٣١٩) ، وفي الأم (ج ٢ ص ١٥) ، ورواه أصحاب السنن الأربعة ، وقال الترمذي : « هنا حديث حسن صحيح » وانظر تحفة الأحوذى (ج ٢ ص ٢٣٢ - ٢٣٣) .

ورواه الحاكم في المستدرک (ج ٢ ص ٣٨ - ٣٩) عن الأصم عن الربيع عن العاقبي بإسناده ، ثم رواه بأسانيد أخر ، ثم قال : « هنا حديث صحيح ، لإجماع أئمة أهل على إمامة مالك بن أنس ، وأنه يحكى في كل ما يرويه من الحديث ، إذ لم يوجد في روايته إلا الصحيح ، خصوصا في حديث أهل المدينة ، ثم لتأنيده هؤلاء الأئمة إياه في روايته عن عبد الله بن يزيد ، والشيخان لم يخرجاه لما خشياه من جهالة زيد أبي عياش » . ووافقه الذهبي .

و « زيد أبو عياش » - بفتح الين المهملة وتشديد المثناة التحتية وآخره شين مسجلة - : نقل عن مالك أنه مولى سعد بن أبي وقاص ، وقيل : أنه مولى بني مخزوم ، وسماه بعضهم « أباعياش زيد بن عياش » وقال ابن حجر في التهذيب : « قال الطحاوي : قيل فيه أبو عياش الزرقى ، وهو محال ، لأن أباعياش الزرقى من جهة الصباحة ، لم يدرك ابن يزيد . قلت : وقد فرق أبو أحمد الحاكم بين زيد أبي عياش الزرقى الصباحي وبين زيد أبي عياش الزرقى النابهي . وأما البخاري فلم يذكر النابهي جملة ، بل قال : زيد أبو عياش هو زيد بن الصباح ، من صغار الصباحة » . وهؤلاء عن أبي حنيفة أنه قال : « مجهول » وكذلك قال ابن حزم في الإحكام (ج ٧ ص ١٥٣) بعد أن روى الحديث بإسناده ، ووردت عليه في تعليق عليه ، وكذلك قال في المحلى (ج ٨ ص ٤٦٢) .

وهل في تحفة الأحوذى عن المنذرى قال : « كيف يكون مجهولا وقد روى عنه ثقتان : عبد الله بن يزيد وعمران بن أبي أنيس ، وهما من احتج بهما مسلم في صحيحه ، وقد مره أئمة هذا الشأن ، وأخرج حديثه مالك مع شدة تحريمه في الرجال » . ونقل

٩٠٨ - ^(١) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن مضر عن زيد بن ثابت : « أن رسول الله رخص ^(٢) لصاحب العريّة أن يبيعها بجزءها ^(٣) » .

٩٠٩ - ^(١) أخبرنا ابن عينة عن الزهري عن سالم عن أبيه عن زيد بن ثابت : « أن النبي ^(٢) رخص في المراكب ^(٣) » .

من البنية للبيبي عند قول صاحب المداية « وزيد بن عياش ضعيف عند الثقة » - :
 « هنا ليس بصحيح . بل هو ثقة عند الثقة » . وهما ابن حبان في التهذيب أن الحديث
 صحيح ابن خزيمة وابن حبان أيضا وأن زيدا ذكره ابن حبان في الثقات ووجه الدارقطني .
 وقال الخطابي في العالم (ج ٣ ص ٧٨) : « قد تكلم بهن الناس في إسناده حديث
 سعد بن أبي وقاص ، وقال : زيد أبو عياش راوية ضعيف ، ومثل هذا الحديث على
 أصل الشافعي لا يجوز أن يصح به . قال الشيخ - يعني الخطابي - : وليس الأمر على
 ما توهمه ، وأبو عياش هنا مولى لبي زهرة معروف ، وقد ذكره مالك في الموطأ ،
 وهو لا يروى عن رجل متروك الحديث بوجه ، وهذا من شأن مالك وعادته معاوم » .
 (١) هنا في س وج زيادة « قال الشافعي » وفي ب « وأخبرنا » وكل مخالف للأصل .
 (٢) مكننا في الأصل « رخص » ووضع فوق الماء شقة ، وفي الموطأ « أرخص » بالهمزة
 والمضى واحد ، وما رواه ابن ثابتان في الحديث .
 (٣) الحديث في الموطأ (ج ٢ ص ١٢٥) ورواه البخاري ومسلم وغيرهما . والرية قال
 في النهاية : « اختلف في تفسيرها ، قيل : إنه لما نهي عن المزانية ، وهو بيع التمر في
 رؤس النخل بالتمر ، رخص في جملة المزانية في المراكب ، وهو أن من لا نخل له من ذوى
 الحاجة يترك الرطب ، ولا يهد يده يشتري به الرطب لبائعه ، ولا نخل له يطعمهم منه ،
 ويكون قد فضل له من قوته تمر ، فيبيعه إلى صاحب النخل فيقول له : يني ثمر نخلة
 أو نخلتين بجزءها من التمر ، فيعطيه ذلك القاضل من التمر ثمر تلك النخلات ، ليصيب
 من رطبها مع الناس . فرخص فيه إذا كان دون خمسة أوسق . والرية فيلة بمعنى
 مفصلة ، من : عراه يرويه ، إذا قصمه ، ويحتمل أن تكون فيلة بمعنى فاعلة : من
 عرى يبرى : إذا خلع ثوبه ، كأنها عريت من جملة التحريم فبريت ، أى خرجت » .
 وانظر سالم السن (ج ٣ ص ٧٩-٨٠) . و « الحرس » بفتح الحاء مصدر ، قال في
 التهاية : « حرس النخلة والكرمة بجرصها خرصا : إذا حزر ما عليها من الرطب تمرا ،
 ومن الفرب زيبا ، فهو من الحرس : الظن ، لأن الحزر إذا هو حذر بطن ، والاسم :
 الحرس بالكسر » .

(٤) في النسخ المطبوعة « أن رسول الله » وما هنا هو التمر في الأصل .

(٥) في ب « في بيع المراكب » وكلمة « بيع » ليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .

٩١٠ - قال الشافعي: فكان بيع الرطب بالتمر منهياً عنه ،
لنهي النبي^(١) ، وبَيَّن رسول الله أنه إنما نهي عنه لأنه يتقص إذا يئس ،
وقد نهي عن التمر بالتمر^(٢) إلا مثلاً بمثل ، فلما نظَرَ^(٣) في المُتَقَبِّ من
تقصان الرطب إذا يئس - كان لا يكون أبداً مثلاً بمثل ، إذ كان
التقصان مُفِيَّاً لا يُعْرِفُ ، فكان يجمع معنيين : أحدهما التفاضل في
السكيلة ، والآخر الزائنة ، وهي بيع ما يُعرف كَيْلُهُ بما يُجهل كَيْلُهُ
من جنسه ، فكان منهياً^(٤) لمعنيين .

٩١١ - فلما رخص^(٥) رسول الله في بيع المرأيا بالتمر كيلاً لم
تعدوا^(٦) المرأيا أن تكون رخصة من شيء نهي عنه^(٧) ، أو لم يكن
النهي عنه : عن الزائنة والرطب بالتمر - : إلا مقصوداً بهما إلى غير

-
- والحديث رواه الشافعي في اختلاف الحديث (ص ٣١٩) وفيه كلمة « بيع » ، ورواه
أيضاً أصحاب الكتب الستة . وانظر ذخائر اللوارث (رقم ١٩٦١) .
- (١) في النسخ للطبوعة زيادة « عنه » وكذلك في نسخة ابن جماعة ، وهذه الزيادة مكتوبة
في الأصل بين السطرين بغير خطه ، فقلت لم تلبيها .
- (٢) في ب « وقد نهي عن بيع التمر بالتمر » . وكلمة « بيع » ليست في الأصل ، وقوله
« التمر » خطأ صرف ، لأن المراد هنا « التمر » بالكتابة ، كما هو ظاهر .
- (٣) حكنا في الأصل ، والمراد : فلما نظر النبي صلى الله عليه وسلم الخ ، كما هو واضح ،
ولكن زاد بعضهم في الأصل بخط جديد حرف « نا » لقرأ « نظراً » وبذلك
ثبتت في سائر النسخ ، وهو خطأ .
- (٤) في النسخ للطبوعة وابن جماعة زيادة « عنه » وهي مكتوبة في الأصل بين السطرين بخط
مخالف ، غلطاً ، والكلام على إيرادها ، كمادة القصص .
- (٥) في ج « أُرخص » وهو مخالف للأصل .
- (٦) حكنا في الأصل بآيات حرف اللة مع الجازم . وهو جائز كما ذكرنا مراراً ، ثم أثبت
فيه ألف بعد الواو ، وهو رسم شاذ لا يلاس عليه ، وإنما أجهتاه لمراتنه .
- (٧) في س وب « قد نهي عنه » ولفظ « قد » ليس من الأصل ، بل كتب بالهامشية بخط آخر .

العَرَايَا ، فيكونَ هذا من الكلامِ العامِّ الذي يرادُّ به الخاصُّ (١) :

وجهٌ يُشبه المعنى الذي قَبَلَهُ (٢)

٩١٢ - (٣) وأخبرنا (٤) سعيدُ بنُ سالمٍ (٥) عن ابنِ جُرَيْجٍ
عن عطاء (٦) عن صفوان بن موهبٍ أنه أخبره عن عبد الله
بن محمد بن صفيٍّ (٧) عن حَكِيم بن حِزَامٍ (٨) أنه قال : « قال لي

(١) هنا بحاشية الأصل « بلغ » . « بلغ السيل في المجلس العاصم » ، ومع ابنِ عجم « ولم
يظهر باقي الكلام » ، ولعله « والجامعة » كما مضى مراراً .

(٢) هذا العنوان هو الذي في الأصل ، واختلقت فيه النسخ : ففي ج . ونسخة ابنِ جماعة
زيادة كلمة « باب » في أوله ، وفي س « وجه آخر يشبه الذي قبله » وفي ب « وجه
يشبه المعنى قبله » .

(٣) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال القاضي » .

(٤) الواو تاجية في الأصل ، ومحفوفة في النسخ المطبوعة .

(٥) في س « ثابت » بدل « سالم » وهو خطأ ، وفي ب بحذفها أصلاً ، وفي كلها
زيادة « الفتح » وهي زيادة مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر . وسعيد بن سالم
الفتح أبو عثمان : كوفي سكن مكة ، قال القاضي : « كان سعيد الفتح يفتي بمكة
ونصب إلى قول أهل العراق » . وهو ثقة ، تكلم فيه بعضهم بحالاً يرد روايته ،
من ميله إلى بعض الأهواء ، ولكنه صدوق .

(٦) في سائر النسخ زيادة « بن أبي رباح » وهي مكتوبة بحاشية الأصل بخط جديد .

(٧) « موهب » بفتح اللام وسكون الواو وفتح الهاء وآخره ياء موحدة . وصفوان بن موهب
وعبد الله بن محمد بن صفيٍّ : حجازيان ، ذكرهما ابنِ حبان في الثقات ، وليس لهما
في الكتب الستة غير هذا الحديث ، عند النسائي .

(٨) « حزام » بكسر الهاء وتخفيف الزاي . وحكيم بن حزام بن خويلد بن أسد بن عبد
الغزي . هو ابن أخى خديجة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان من سادات
قريش ، وكان صدوق النبي صلى الله عليه وسلم قبل البشة ، وكان يوده ويحبه بعد
البشة ، ولكنه تأخر إسلامه حتى أسلم عام الفتح ، وكان من العلماء بأناصير قریش
وأخبارها ، ولم يجل شيئاً من أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا معاوية ، مات سنة ١٢٠
عن ١٢٠ سنة .

رسول الله : أَلَمْ أَنْبَأْ ، أَوْ أَلَمْ يَنْفَعْنِي ، أَوْ كَمَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ . : أَنْتَ
تَبِيعُ الطَّعَامَ ؟ قَالَ حَكِيمٌ : بَلَى ، يَا رَسُولَ اللَّهِ . فقال رسول الله :
٩١ لَا تَبِيعَنَّ طَعَامًا حَتَّى تَشْتَرِيَهُ وَتَسْتَوْفِيَهُ ^(١) .

٩١٣ - ^(٢) أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ ^(٣) عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ
ذَلِكَ ^(٤) أَيْضًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَصِمَةَ ^(٥) عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ : أَنَّهُ مِمَّنْ
مَنْعَهُ مِنَ النَّبِيِّ ^(٦) .

٩١٤ - ^(٧) أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي كَمَيْثَةَ عَنْ يُونُسَ

(١) الحديث من هذا الطريق رواه أحمد في المسند (رقم ١٥٣٩٢ ج ٣ ص ٤٠٣) عن
روح بن عبادة عن ابن جريج ، ورواه النسائي (ج ٢ ص ٢٢٥) مختصراً عن إبراهيم
بن الحسن عن حجاج بن محمد عن ابن جريج . وهذه أسانيد صحاح .

(٢) هنا في س و ج زيادة «قال القاضي» وفي س «وأخبرنا» وكلها بخلاف للأصل .
(٣) في ج «سعيد بن سالم» والزيادة ليست في الأصل .

(٤) في النسخ المطبوعة «بنك» والباء مكتوبة في الأصل ملصقة بإقبال ، ولصاقها ظاهراً ،
ويظهر أن نسخة ابن جماعة كانت «بنك» ثم حكت الباء والقاب بالكسرة ، وكتب
بها ذال فقط ، وموضع الحكة واضح بين .

(٥) «عصمة» بكسر العين وسكون الصاد للمعتز . وعبد الله بن عصمة هو الجشمي ،
بضم الجيم وفتح العين للمجعة ، جباري ، ذكره ابن جبان في اللغات . قال ابن حجر
في التهذيب : قال ابن حزم في البيوع من المثل : متروك ، وثلق ذلك عبد الحق
قال : ضيف جدا . وقال ابن الخطان : بل هو مجهول الحال . وقال شيخنا : لا أعلم
أحدًا من أئمة الجرح والتعديل تسلم فيه ، بل ذكره ابن جبان في اللغات . وليس له
في الكتب الستة غير هذا الحديث عند النسائي .

وقد زيد في س و ج هنا كلمة «الجشمي» وليست في الأصل ، وفي ج خطأ
ضرب ، قاله ذكر فيها باسم «عطاء بن عبد الله بن عصمة الجشمي» .

(٦) في س «عن رسول الله» . وهذا الإسناد رواه أحمد أيضاً عقيب الأول (رقم
١٥٣٩٣) وكذلك النسائي نحوه أيضاً من طريق عبد العزيز بن ربيع عن عطاء عن
حزام بن حكيم عن أبيه ، وإسناده صحيح .

(٧) هنا في س و ج زيادة «قال القاضي» وفي س «وأخبرنا» وكلها خلاف للأصل .

بن مالهك^(١) عن حكيم بن حزام قال : « نهاني رسول الله عن بيع ما ليس عندي^(٢) » .

٩١٥ - يعني بيع ما ليس عندك ، وليس بمضمون عليك .

٩١٦ - أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عبد الله

بن كثير^(٣) عن أبي النّهال^(٤) عن ابن عباس قال : « قدم رسول الله

(١) « مالهك » بفتح الميم ، وهو ممنوع من الصرف ، عطية والجمعة .

(٢) أبهم الشافعي شيخه هنا وفي اختلاف الحديث (ص ٣٢٨) . ورواه أحمد عن إسماعيل

بن إبراهيم عن أيوب (رقم ١٥٣٧٦ ج ٣ ص ٤٠٢) ورواه الترمذي عن قتيبة

عن حاد بن زيد عن أيوب (ج ٢ ص ٢٣٧ من شرح للباركفوري) .

ورواه أيضا الطيالسي عن شعبة عن أبي بصير جعفر بن إياس بن أبي وحشية

عن يوسف بن مالهك عن حكيم بن حزام (رقم ١٣٥٩) ورواه أحمد (رقم ١٥٣٧٥

و ١٥٣٧٨) وأبو داود (ج ٣ ص ٣٠٢) والترمذي (ج ٢ ص ٢٤٦) وابن

ماجه (ج ٢ ص ٩) : كلهم من طريق شعبة . ورواه النسائي (ج ٢ ص ٢٢٦)

من طريق هشيم عن أبي بصير . ورواه أيضا أحمد (رقم ١٥٣٧٤) من طريق

يونس عن يوسف بن مالهك . ورواه أحمد أيضا (رقم ١٥٣٧٩) من طريق

هشام الدستوائي : « حدثني يحيى بن أبي كثير عن رجل أن يوسف بن مالهك أخبره

أن عبد الله بن عصة أخبره أن حكيم بن حزام أخبره » . ورواه الطيالسي (رقم

١٣١٨) عن الدستوائي عن يحيى بن يوسف ، فلم يذكر رجلا منهما . وهذا اللهم

هو يعل بن حكيم ، فقد رواه ابن حزم في المحلى (ج ٨ ص ٥١٩) من طريق همام

عن يحيى بن أبي كثير : « أن يعل بن حكيم حدثه أن يوسف بن مالهك حدثه أن

حكيم بن حزام حدثه » . فظهر من هذا اسم الرجل اللهم ، وظهر منّا أيضا أن يوسف

بن مالهك ميمه من عبد الله بن عصة عن حكيم ، وأنه ميمه من حكيم ميمه أيضا ،

فكان تارة يذكر الواسطة وتارة ي حذفها ، والحديث قد حسنه الترمذي ، وهو

حديث صحيح .

(٣) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٤) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وفي ب « وأخبرنا » .

(٥) زعم أبو علي الجبائي أن عبد الله بن كثير في هذا الإسناد هو ابن المطلب بن أبي وداعة ،

وخلفه الطلاء في ذلك ، وابن أبي وداعة ليست له في البخاري رواية ، وأما التي هنا

فهو عبد الله بن كثير الباري للكي ، فإلى أهل مكة ، وهو أحد القراء السبعة

المروطين ، وانظر فتح الباري (ج ٤ ص ٣٥٥) .

(٦) أبو النّهال اسمه « عبد الرحمن بن مطعم البنانى » وهو تابعى مكّي .

٢٢ - رسالة

المدينة وم يُسَلِّفُونَ في التَّنَزُّ^(١) السنة والسنتين ، فقال رسول الله : مَنْ

سَلَفَ فَلَيْسَ سَلَفٌ^(٢) في كَيْلٍ معلومٍ وَوزنٍ معلومٍ وَأَجَلٍ معلومٍ .

٩١٧ — قال الشافعي : حَفِظَ^(٣) « وَأَجَلٍ معلومٍ » .

٩١٨ — وقال : غَيْرِي قد قال ما قلتُ ، وقال : « أو إلى أجل

معلوم^(٤) » .

(١) « التمر » بالناء للثناة والمحة في الأصل وستة ابن جماعة ، وتختلف فيها الروايات

والنسخ في الصميمين وغيرهما ، قال النووي في شرح مسلم (ج ١١ ص ٤١) : « هكذا هو في أكثر الأصول : تمر : بالثناة ، وفي بعضها : تمر : بالثناة ، وهو أم » .

(٢) قوله « يسلون » وقوله « سلف » وقوله « فليس » موضوع على كل منها في الأصل شدة فوق اللام ، وضبطت « سلف » فيه بفتح السين أيضا . وتختلف كذلك النسخ والروايات فيها ، ففي البخاري مثلا (ج ٣ ص ٨٥ من الطبعة السلطانية) في رواية

ابن علية عن ابن أبي نعيم « يُسَلِّفُونَ » « سَلَفَ » « فَلَيْسَ سَلَفٌ » وفي رواية

صدقة عن ابن عينة « يُسَلِّفُونَ » « أَسَلَفَ » وفي رواية ابن للدين من سفيان

« فَلَيْسَ سَلَفٌ » . وقال الحافظ في التتبع (ج ٤ ص ٣٥٥) في شرح رواية ابن علية

« مَنْ سَلَفَ » : « كذا لابن علية بالتشديد » ، وفي رواية ابن عينة : من أسلف

في هو . وهي أشبهل . وقد ظهر لنا من رواية الشافعي هنا أن ابن عينة رواه أيضا بالضميف ، وكذلك هو في اختلاف الحديث كما هنا .

(٣) في ج « وحفظي » . والواو ليست في الأصل .

(٤) يعني أن غير الشافعي قال في روايته « ووزن معلوم وأجل معلوم أو إلى أجل معلوم »

على الشك بين المطف بالواو بدون « إلى » وبين زيادة « إلى » بدون الواو . وكذلك

هو في الأصل والنسخ للطبوعة ، وكان كذلك في نسخة ابن جماعة ثم كسفت ألف

« أو » وموضع الكسطة ظاهر . وهذا الشك في الكلمة سببه سفيان بن عينة ،

قد روى البخاري الحديث (ج ٢ ص ٢٦٠) عن عبد بن يوسف عن سفيان ، وقال :

« في كيل معلوم ووزن معلوم . وقد كان سفيان يذكره زمانا : إلى أجل معلوم .

ثم شككه عباد بن كبير » . ورواه الشافعي في اختلاف الحديث (ص ٣٢٨) فقال

« وأجل معلوم ، أو إلى أجل معلوم » بدون أن يبين ما أتاه هنا ، ولكنه زاد ذلك

إيضاحا في الأم (ج ٣ ص ٨١) فرواه عن سفيان « وأجل معلوم » ثم قال : « حفظته

٩١٩ - قال ^(١): فكان نعى النبي « أن يبيع المرء ما ليس عنده »
يَحْتَمِلُ ^(٢) أن يبيع ما ليس بمحضته يراه المشتري كما يراه البائع عند
تبايئهما فيه ، ويَحْتَمِلُ أن يبيعه ما ليس عنده : ما ليس يملك ^(٣) بَيْعُهُ ،

كما وصفت من سفيان مراراً . قال الشافعي : وأخبرني من أصدقه عن سفيان أنه قال
كما قلت ، وقال في الأجل : إلى أجل معلوم .

والراجح رواية من رواه عن سفيان بن عيينة بلفظ « ووزن معلوم إلى أجل
معلوم » لأنها رواه قبل أن يملك فيه ، كما قلنا من رواية الفارسي ، ولأن أكثر الرواة
عنه ذكروه هكذا ، فقد رواه أحمد في المسند (برقم ١٩٣٧ ج ١ ص ٢٢٢) عن
سفيان بهذا اللفظ ، ورواه كذلك أيضا البخاري (ج ٣ ص ٨٥ من الطبعة السلطانية
و ج ٤ ص ٣٥٥ - ٣٥٦ من الفتح) من صدقة وعن ابن المسيب وعن قتبية ،
ورواه مسلم (ج ١١ ص ٤٢ - ٤٣ من التورى) عن يحيى بن يحيى ومحمود النافذ ،
ورواه أبو داود (ج ٣ ص ٢٩٧) عن الثعلبي ، ورواه الترمذي (ج ٢ ص ٢٧٠ من
تحفة الأحوفى) عن أحمد بن منيع ، ورواه النسائي (ج ٢ ص ٢٢٦) عن قتبية ،
ورواه ابن ماجه (ج ٢ ص ٢٢) عن هشام بن عمار ، ورواه ابن الجارود (ص ٢٨٩ -
٢٩٠) عن عهد بن يحيى عن أبي نعيم : كلهم عن سفيان بن عيينة بهذا .

وقد رواه أحمد (رقم ١٨٦٨ و ٢٥٤٨ ج ١ ص ٢١٧ و ٢٨٢) عن ابن علية
عن ابن أبي نجيح ، وعن عفان عن عبد الوارث عن ابن أبي نجيح ، وكذلك رواه
مسلم من شيخان عن عبد الوارث عن ابن أبي نجيح ، وعن يحيى بن يحيى وابن أبي شيبة
وإسماعيل بن سالم عن ابن علية عن ابن أبي نجيح ، ومن طريق وكيع وابن مهدي
كلاما عن الثوري عن ابن أبي نجيح ، وكلهم لم يذكر قوله « أجل معلوم » بأى
لفظ . ووقع في متن مسلم تبعا لبعض نسخه « ابن عيينة » بدل « ابن علية » وهو خطأ
واضح ، كما أباه الثوري .

والراجح أيضا زيادة ابن عيينة في قوله « إلى أجل معلوم » لأنها زيادة تامة ، وإن
شك فيها هو بعد ذلك . وقد تأم به عليا الثوري ، إذ رواه مرة بثوبها ، ومرة قال
« ووزن معلوم وقت معلوم » كما رواه أحمد في المسند عن ابن مهدي عن الثوري
(رقم ٣٣٧٠ ج ١ ص ٣٥٨) .

- (١) كلمة « قال » ليست في س . وفي س و ج « قال الشافعي » وكلها غائب للاصل .
- (٢) في ج « يحتمل متعين » وهذه الزيادة ليست في الأصل ، وهي مكتوبة في نسخة
ابن جماعة ومضروب عليها بالخط ، علامة لإثباتها .
- (٣) في س و س « مما ليس يملك » وفي ج « مما ليس يملك » وما هنا هو الذى
في الأصل ونسخة ابن جماعة ، ثم ألصق بعض الناس الأصل فيها في أول « ما » وهاء
في الكاف من « يملك » .

فلا يكون موصوفاً مضموناً^(١) على البائع يُؤخذ به ، ولا في ملكه - :
فَيَلْزَمُ^(٢) أَنْ يُسَلِّمَهُ إِلَيْهِ بَيْنَهُ ، وَغَيْرَ هَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ .

٩٢٠ - فَلَمَّا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ مَنْ سَلَفَ أَنْ يُسَلِّفَ فِي كَيْلٍ
مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ وَأَجَلٍ مَعْلُومٍ ، أَوْ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ - : دَخَلَ هَذَا^(٣)
بِيعٌ مَا لَيْسَ عِنْدَ الْمَرْءِ حَاضِراً وَلَا مَمْلُوكاً حِينَ بَاعَهُ .

٩٢١ - وَلَمَّا^(٤) كَانَ هَذَا مَضْمُوناً عَلَى الْبَائِعِ بِصِفَةٍ يُؤْخَذُ بِهَا
عِنْدَ حَيْلِ الْأَجَلِ - : دَلَّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا نَعَى عَنْ بَيْعِ عَيْنِ الشَّيْءِ لَيْسَ فِي
مِلْكِ الْبَائِعِ^(٥) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٩٢٢ - وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ النَّهْيُ^(٦) عَنْ بَيْعِ الْعَيْنِ الْغَائِبَةِ ،

(١) في س - « ولا مضموناً » وهو عكاف للأصل ولسائر النسخ .
(٢) في ابن جماعة والنسخ المطبوعة « فيلزمه » وقد عبت بعض الناس في الأصل فحُزِبَ
على اللب وكتب فوقها « مه » .

(٣) في ابن جماعة والنسخ المطبوعة « دخل في هذا » وكلمة « في » ليست في الأصل ،
والذين زادوها ظنوا أن إثباتها واجب ، لأن الفعل لازم ، ولكن مع استصحابه
مستصفاً ، مثل « دخلت البيت » وتأوله بعضهم ، قال صاحب اللسان : « والصحيح
أن تريد : دخلت إلى البيت ، وحذفت حرف الجر » ، فانتصب انتصاب الفاعل به .
وقد ورد في القرآن كثيراً بدون الحرف ، نحو قوله تعالى في سورة النمل (٢٢)
﴿ اذْخُلُوا الْجُمُوعَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ . فهنا قوله « هذا » مفعول مقدم
« وبيع » فاعل مؤخر .

(٤) في س - « فلما » وهو عكاف للأصل .
(٥) في النسخ المطبوعة « القى » القى ليس في ملك البائع » وزيادة كلمة « القى » لا ضرورة
لها ، وليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .

(٦) كذا ضبط هذا الحرف في الأصل بالنصب ، وهو الوجه ، وهو الصواب ، لأنه خبر
« يكون » واسمها محذوف للعلم به ، كأنه قال : وقد يحتمل أن يكون المراد النهي
الحق ، وضبط في نسخة ابن جماعة بالرفع على أنه الاسم ، فلا بد من تهدير حذف الخبر ،
والصواب التماسق للسياق هو الأول .

كانت في ملك الرجل أو في غير ملكه ، لأنها قد تهلك وتنفص قبل أن يراها المشتري .

٩٢٣ - قال ^(١) : فكل ^(٢) كلام كان مائنا ظاهراً في سنة رسول الله فهو على ظهوره ومحمومه ، حتى يُعلم حديث ثابت عن رسول الله [بأبي هو وأمي] ^(٣) يدل على أنه إنما أريد بالجملة العامة في الظاهر بعض الجملة دون بعض ، كما وصفت من هذا ^(٤) وما كان في مثل معناه .

٩٢٤ - ولزم أهل العلم أن يمتضوا الخبرين على وجوههما ^(٥) ، ما وجدوا لإمضائهما وجهاً ، ولا يمتدونهما مختلفين وهما يحتملان أن يمتضيا ، وذلك ^(٦) إذا أمكن فيهما أن يمتضيا معاً ، أو وجد ^(٧) السبيل إلى إمضائهما ، ولم يكن منهما واحد ^(٨) بأوجب من الآخر .

(١) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » والزيادة ليست في الأصل .

(٢) في س و ج « وكل » وهو مخالف للأصل .

(٣) الزيادة مكتوبة بحاشية الأصل بخط لست أجزم بأنه خطه ، وعليها « هـ » .

(٤) في س « في » بدل « من » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ ، وفي س و ج « من هذا الكلام » والكلمة الزائدة ليست في الأصل ، وهي مكتوبة بحاشية نسخة ابن جماعة وعليها علامة « هـ » .

(٥) في س « على مجموعها وجوهها » والزيادة ليست في الأصل ولا في سائر النسخ .

(٦) في ج « وذلك أنه » الخ وزيادة « أنه » مفصلة للسني ، ومخالفة للأصل وسائر النسخ ، بل إن في نسخة ابن جماعة علامة الصحة بين كلتي « وذلك » و « إذا » إشارة إلى رفع احتمال وجود شيء بينهما .

(٧) في س « وجدنا » والكلمة واضحة في نسخة ابن جماعة « وجد » وكانت كذلك في الأصل ، ثم تصرف فيها بعض نازريه فشكط أولها وأصلحها « نجد » ولكن لا يزال أثر الواو باقياً ، والضممة التي فوقها باقية واضحة .

(٨) في النسخ المطبوعة « واحد منهما » بالفتح والتأخير ، وكذلك كتبت في نسخة

٩٢٥ - ولا يُنسَبُ الحديثان^(١) إلى الاختلاف، ما كان لهما وجهاً^(٢) يُفَضِّلُ^(٣) معاً، إنما اختلف ما لم يُنْقَضِ^(٤) إلا بسقوط غيره، مثل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد، هذا يُحِلُّه، وهذا يُحَرِّمُهُ^(٥).

-
- ابن جماعة، وكله مخالف للأصل، ولكن وضع على كل من الكلمتين في نسخة ابن جماعة حرف م إشارة إلى الصواب الموافق له.
- (١) في ب « فلا نسب الحديثين » وهو مخالف للأصل ولسائر النسخ.
- (٢) ممكن في الأصل بالنصب، وأضفه إلى الشواهد السابقة في مثل هذا، مما تكلمنا عليه في الفقرة (٤٨٥) وما قبلها، مما أشرنا هناك إلى أرقامه.
- (٣) في سائر النسخ زيادة « فيه » هنا، وهي مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر.
- (٤) حذف في سائر النسخ حرف اللام، ولكنه ثابت في الأصل، بل رسمت فيه هكنا « ما لم يعضا » كعادته في كتابة مثله بالألف، وقد تقدم الكلام مراراً في جواز إثبات حرف اللام مع « لم ». ثم إن سائر النسخ زادت هنا كلمة « أحدهما » ظناً من تأسسها أو مصححها أن الكلام يفسد بدونها ولو كان ماظنوا فقال « إنما المختلفان » وأما أفراد « المختلف » فيراد به أحد المختلفين فقط، فلا يقال فيه بعد ذلك « ما لم يعضي أحدهما » !
- (٥) قال الخطابي في الملم في مثل هذا المسمى (ج ٣ ص ٨٠) : « وسبيل الحديثين إذا اختلفا في الظاهر وأمكن التوفيق بينهما وترتيب أحدهما على الآخر : أن لا يُجْعَلَ على المناقاة، ولا يُضْرَبَ بعضهما ببعض، لكن يُستعمل كل واحد منهما في موضعه. وبهذا جرت قضية العلماء في كثير من الحديث. ألا ترى أنه لما نعى حكماً عن بيع ما ليس عنده ثم أباح السلم : كان السلم عند جماعة العلماء مباحاً في محله، وبيع ما ليس عند المرء محظوراً في محله، وذلك : أن أحدهما - وهو السلم - من بيع الصفات، والآخر من بيع الأعيان. وكذلك سبيل ما يختلف : إذا أمكن التوفيق فيه لم يُجْعَلَ على النسخ، ولم يَبْطُل العمل به ».

[صفة نهي الله ونهي رسوله ^(١)]

٩٢٦ - قال : فصيف لي جماع نهي الله جل ثناؤه ، ثم نهي النبي : ما ، لا تبقى ^(٢) منه شيئاً ؟

٩٢٧ - فقلت له : يجمع نهيته معنيين ^(٣) :

٩٢٨ - أحدهما : أن يكون الشيء الذي نهي عنه محرماً ،

لا يحل إلا بوجه دل الله عليه في كتابه ، أو على لسان نبيه ^(٤) . ٩٢

٩٢٩ - فاذا نهي رسول الله عن الشيء من هذا فالنهي محرم ،

لاوجه له غير التحريم ، إلا أن يكون على معنى ، كما وصفت .

٩٣٠ - قال : فصيف لي ^(٥) هذا الوجه الذي بدأت بذكره من

(١) هنا العنوان ليس في الأصل ولا في غيره من النسخ ، وإنما زده فصلاً لكلام جديد في موضوع دقيق ، والثناء بالشافعي ، إذ جعل له كتاباً خاصاً ، من كتبه التي ألحقت بالأم ، وهو (كتاب صفة نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم) (ج ٧ ص ٢٦٥ - ٢٦٧) .

(٢) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٣) هكذا كتبت في الأصل « تبقى » بدون الياء ، على أن « لا » نهاية جازمة ، وضبطت بضم التاء وكسر اللام ، وكذلك في نسخة ابن جماعة ونسخة ب . وفي س و ج « لا تبقى » بأبواب الياء ، على أن « لا » نافية وهو مخالف للأصل . وانظر إلى دقة الربيع في كتابة الأصل وضبطه . فانه يكتب الفصل للمثل المجزوم بحرف « لم » بأبواب حرف علته ، ثم يكتب المجزوم بحرف « لا » بحذف الحرف ، لأن الأول لا يشبه على أحد بعد « لم » ، والثاني يخفى فيه الاشتباه بعد « لا » ، فاحترز في موضع الشبهة ، ليحدد للمتل والمخاطب .

(٤) في نسخة ابن جماعة « منيان » ، وعليه يكون « نبيه » منصوباً منصوباً مقصداً ، وليكنه مخالفه . للأصل .

(٥) في ب « رسوله » وهو مخالف للأصل .

(٦) قوله « لي » لم يذكر في ج ولا في نسخة ابن جماعة ، وهو ثابت في الأصل وسائر النسخ .

النهي ، بمثل يدلُّ على ما كان في مثل معناه ^(١) ؟ .

٩٣١ - قال ^(٢) : قُلتُ له : كلُّ النساءِ محرَّماتُ الفروجِ ،
إلاَّ بواحدٍ من المَعيَّين : النكاحِ والوطي ^(٣) بملكِ اليَمِينِ ، وهما للمعنيان
الَّذانِ أَدِنَ اللهُ فيهما . وسَنَّ رسولُ اللهِ كيفَ النكاحُ الَّذي يَحِلُّ به
الفَرْجُ المحَرَّمُ قَبْلَهُ ، فَسَنَّ فِيهِ وَلِيًّا وشَهِودًا ورِضًا من المنكُوحَةِ
الثَّيِّبِ ، ومُنْتَهَى في رضاها دَليْلٌ على أَنَّ ذلكَ يَكُونُ بِرِضا المتزوِّجِ ،
لا فَرْقَ بينهما .

٩٣٢ - ^(٤) فاذا جَمَعَ النكاحُ أربَعًا : رضاَ المَزْوَجَةِ ^(٥) الثَّيِّبِ ،
والمَزْوَجِ ^(٦) ، وَأَنَّ يُزَوِّجَ المَرَأَةَ وَلِيَّهَا ، بِشَهِودٍ - : حلُّ النكاحِ ،
إلاَّ في حالاتٍ سأذْكرُها ، إن شاء اللهُ .

٩٣٣ - وإذا ^(٧) نَقَصَ النكاحَ ^(٨) واحدٌ من هَذا كان

(١) في س و ج « بمثل معناه » وهو مخالف للأصل ولنسخة ابن جماعة .

(٢) في النسخ للطبوعة زيادة « الثاني » .

(٣) في سائر النسخ « أو الوطء » بالفتح مجرى « أو » ولكن انتهى في الأصل بالواو فقط ، ثم كتب يمشي القارئان ألفا بين الماء والواو بخط مخالف ، فذلك لم تذكرها .
وكلمة « الوطء » حكناها وصحت في الأصل ونسخة ابن جماعة ، فأثبتناها على الرسم القديم .

(٤) هنا في النسخ للطبوعة زيادة « قال الثاني » .

(٥) في س « الزوجة » وهو مخالف للأصل ، بل هي فيه بينة جدا « للزوجة » وطى
الواو شدة ، وكذلك في نسخة ابن جماعة ، وعليها علامة « سم » .

(٦) في س « والزوج » وهو أيضا مخالف للأصل ولنسخة ابن جماعة .

(٧) في س « فاذا » وهو مخالف للأصل . ويظهر أنها كانت في ابن جماعة كالأصل ، ثم
غيرت الواو بجلت فاءاً ، تنقيحاً وإشباعاً .

(٨) كلمة « النكاح » لم تذكر في كل النسخ الأخرى ، مع أنها ناجية في الأصل ، وضرب
عليها يمشي نظريه بغير حجة ، وللمنى بها صحيح سليم .

النكاحُ فاسداً ، لأنه لم يُوثَقَ به كما سنَّ رسولُ الله فيه ^(١) الوجه الذي يحلُّ به النكاحُ .

٩٣٤ - ولو تَمَّتْ صَدَاقًا كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ ، وَلَا يَفْسُدُ النِّكَاحُ بِتَرْكِ تَسْمِيَةِ الصَّدَاقِ ، لِأَنَّ اللَّهَ أَثْبَتَ النِّكَاحَ فِي كِتَابِهِ بِغَيْرِ هَذَا ، وَهَذَا مَكْتُوبٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ ^(٢) .

٩٣٥ - قَالَ : وَسَوَاءٌ فِي هَذَا الْمَرْأَةِ الشَّرِيفَةُ وَالذَّائِمَةُ ^(٣) ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ ^(٤) مِنْهُمَا ، فَيَا يَحِلُّ بِهِ وَيَحْرُمُ ^(٥) ، وَيَحِبُّ لَهَا وَعَلَيْهَا ، مِنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَالْحُدُودِ - : سَوَاءٌ .

٩٣٦ - ^(٦) وَالْحَالَاتُ الَّتِي لَوْ أُقِيَّ بِالنِّكَاحِ فِيهَا عَلَى مَا وَصَفْتُ

(١) كلمة « فيه » هنا جيدة في موضعها ، وللمنى عليها ، ولكنها لم تنجب بشئ فارز الأصل ، أو لم ينهم موقعها ، فضرب عليها وكتب فوقها « به » ، وبذلك كتبت في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة ، وهو تصرف لا أرضاه .

(٢) قال الله تعالى في سورة البقرة (٢٣٦) : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ، وَتَمَتُّوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرَهُ وَكَتَلَى الْمُتَقَرِّقَدَرُهُ ﴾ وانظر الأم للشافعي (ج ٥ ص ٥١ - ٥٢) .

(٣) في النسخ المطبوعة زيادة « الشافعي » .

(٤) في الأصل بتشديد الياء بدون همز ، وهو صحيح . وفي النسخ المطبوعة « والذائمة » .

(٥) في النسخ المطبوعة ونسخة ابن جماعة « واحدة » والماء مكتوبة في الأصل بين السطرين ، وما فيه صحيح ، على إرادة الضمى أو نحو ذلك ، وهذا كثير في العربية معروف .

(٦) هكذا في الأصل ، « يحل » و « يحرم » بالياء التحتية ، وهو صحيح . وفي النسخ المطبوعة ونسخة ابن جماعة بالياء للثناة القوية فيهما ، وهو مخالف للأصل .

(٧) هنا في س زيادة « قال » وفي س و ج « قال الشافعي » .

أنه يجوز النكاح - : فيما لم يَنْهَ فيها منها من النكاح^(١) . فأما إذا عُقد بهذه الأشياء^(٢) كان النكاح مفسوخاً ، ينهَى اللهُ^(٣) في كتابه وعلى لسان نبيه عن النكاح بحالات نَهَى عنها ، فذلك مفسوخٌ .

٩٣٧ - وذلك : أن ينكح الرجل أختَ امرأته ، وقد نهى الله عن الجمع بينهما ، وأن ينكح الخامسة^(٤) ، وقد انتهى اللهُ به إلى أربع ، فَيَنْهَى^(٥)

(١) مكنا في الأصل ، وللمنى ظاهر صحيح ، وقوله «الحالات» مبتدأ ، وخبره «فما لم ينه» الخ ، يعنى : والحالات التى يجوز فيها النكاح إذا وجدت أركانها لأنها تكون فى الحالات التى لم ينه فيها عنها ، أى عن الحالات من النكاح ، وهى الحالات التى ورد فيها النهى عنها من حالات النكاح ، كالأشياء التى سيذكرها الشافعى . ولم يفهم الفاروقون فى الأصل مراده ، فغضب بعضهم على كلقى « فيها عنها » وكتب بدلها بين السطرين كلمة « عنه » ، وبذلك كتبت فى نسخة ابن جماعة و س و ج . وفى س « فيما لم ينه الله عنه من النكاح » ، وكلمة غالف للأصل بغير حجة . وقوله « ينه » ضبط فى الأصل بفتحة وضمة معاً فوق الباء ، ليرأى بالوجهين .

(٢) يعنى إذا عُقد النكاح بهذه الحالات التى نهى عنها كان مفسوخاً ، ولم يفهم فاروق الأصل هذا ، فكتب أحدهم بحاشيته عند قوله « بهذه » مانصه « لعله : غير : كأه » ظن أن الإشارة إلى العروص التى يصح بها النكاح ، فإذا عُقد بغيرها لم يصح ، ولكن الإشارة ظاهرة إلى الحالات التى نهى عنها . وقد غير الناسخون الكلمة تبعا لسوء الفهم ، فطُبعت فى كل النسخ « بغير هذه الأشياء » . وهو غالف للأصل ، وغالف للمعنى المراد . وأما نسخة ابن جماعة فإن كاتبها كتب أو لا كلمة « بغير » ثم ضرب عليها حين كتابتها ، وكتب بعدها بنفس السطر « بهذه » فصار السياق فيها على الصواب كما فى الأصل .

(٣) هذا هو الصواب للوافق للأصل « ينهى » بالباء ، وكانت كذلك فى نسخة ابن جماعة ، ثم غيرت بجعل الباء تاء وضبطت بفتحة على التثنية وسكون على الهاء ، لتكون « ذنهي » وهو خطأ لا معنى له . وفى س و ج هنا زيادة « عنه » وهى غير ثابتة فى الأصل ولا فى نسخة ابن جماعة .

(٤) فى س « أو ينكح » وفى نسخة ابن جماعة « خامسة » وكلاما غالف للأصل .

(٥) فى نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة « وين » وهى فى الأصل كما أثبتنا ، ثم حاول بعض طرقيه تغيير الفاء إلى واو ، ومحاولته ظاهرة التصنع ، والسلف بألفاء متأعلى وأبلغ .

النبي أن انتهأ الله به إلى أربع حَظَر^(١) عليه أن يَجْمَعَ بين أكثر منهن ، أو يَنْكِحَ المرأةَ على عمتها أو خالتها ، وقد نَهَى النبي عن ذلك ، وأن يَنْكِحَ^(٢) المرأةَ في عدتها .

٩٣٨ - ... فكلُّ نكاحٍ كان من هذا لم يَصِحَّ ، وذلك أنه^(٣) قد نُهِيَ عن عَقْدِهِ ، وهذا ما لاخلاف^(٤) فيه بين أحدٍ من أهل العلم .
٩٣٩ - (٥) ومِثْلُهُ - والله أعلم - أن النبي نَهَى عن الشَّعَارِ^(٦) ، وأن النبي نَهَى عن نكاحِ الْمُتَمَةِ^(٧) ، وأن النبي نَهَى الْمُحْرِمَ أن يَنْكِحَ أو يُنْكِحَ .

٩٤٠ - (٨) فنحن نفَسِّحُ هذا كله من النكاح ، في هذه الحالات التي نَهَى عنها ، بمثل ما فَسَحْنَا به ما نَهَى عنه مما ذَكَرَ^(٩) قَبْلَهُ .

(١) في الأصل « حَظَرَأ » وهو وإن كان له وجه من العربية ، على لغة من ينصب معمول « أن » إلا أن الألف فيه مكتوبة بخط مخالف لحظ الأصل ، محشورة بين الكلمتين . فلذلك لم نرض إثباتها .

(٢) هكذا في الأصل . وهو صواب . وفي « أو تنكح » وفي باقي النسخ « أو أن تنكح » وكلها مخالف للأصل ، وقد زاد بعض نازييه ألفا قبل الواو بخط مخالف لحظه .

(٣) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٤) في « ب » « لأنه » وهو مخالف للأصل .

(٥) في « ب » « مما لاخلاف » وفي « ج » « مما لا اختلاف » وكلاهما مخالف للأصل .

(٦) « الشعار » قال في النهاية : « هو نكاح معروف في الجاهلية ، كان يقول الرجل لرجل شاغري ، أي زوجني أختك أو بنتك أو من تلي أمرها حتى أزوجه أختي أو بنتي أو من ألى أمرها ، ولا يكون بينهما مهر ، ويكون بضع كل واحدة منهما في مقابلة بضع الأخرى . وقيل له شعار : لارتفاع المهر بينهما » .

(٧) نكاح اللصة : هو النكاح إلى أجل معين .

(٨) في النسخ المطبوعة ونسخة ابن جماعة « ذكرنا » وقد زاد بعضهم في الأصل بين

السطرين حرفي « نا » . .

٩٤١ - وقد يخالفنا في هذا ^(١) غيرنا ، وهو مكتوب في غير هذا الموضع ^(٢).

٩٤٢ - ومثله أن ينكح ^(٣) المرأة بغير إذنها ، فتُحْيَرُ بعدُ ، فلا يجوز ، لأنَّ العقد وقع منهاً عنه .

٩٤٣ - ^(٤) ومثل هذا ما نَهَى عنه رسولُ الله ^(٥) ، من بيعِ القَرَرِ ، وبيعِ ^(٦) الرُّطْبِ بالتَّمَرِ إلَّا في العَرَايَا ، أو غير ذلك مما نَهَى عنه ^(٧).

٩٤٤ - وذلك أنَّ أصلَ مالِ كلِّ امرئٍ ^(٨) مُحَرَّمٌ على غيره ، إلَّا بما أُحِلَّ به ، وما أُحِلَّ به من البيوع ما لم يَنْتَه عنه رسولُ الله ، ولا يكون ^(٩) ما نَهَى عنه رسولُ الله من البيوع مُحِلًّا ما كان أصله مُحَرَّمًا

-
- (١) في بـ « في هذا المتن » والزيادة ليست في الأصل .
 (٢) انظر اختلاف الحديث للشافعي (ص ٢٣٨ - ٢٤١ و ٢٥٤ - ٢٥٧)
 والأم (ج ٥ ص ٦٨ - ٧٢) .
 (٣) في النسخ المطبوعة ونسخة ابن جماعة زيادة « الرجل » وهي مكتوبة في الأصل بمحوار كلمة « ينكح » في طرف السطر ، بخط مخالف لحظه .
 (٤) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
 (٥) في النسخ للطبوعة « التي صلى الله عليه وسلم » .
 (٦) في نسخة ابن جماعة والنسخ للطبوعة « بيع » وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم كتب لونه بنى قارئه كلمة « بيع » بخط آخر .
 (٧) في ج « وعن بيع » وكلمة « عن » هنا خطأ ، وهي مكتوبة في نسخة ابن جماعة ومضروب عليها بالحرمة .
 (٨) في س و ج زيادة « رسول الله صلى الله عليه وسلم » وليست في الأصل ، وهي مكتوبة في نسخة ابن جماعة وعليها خطوط حراء ، إشارة إلى أنها ليست مذكورة في الأصول المتأخرة عليها ، وقوله « أو غير ذلك » ضرب بنى قارئ الأصل على الألف من « أو » فأثبتهما .
 (٩) في ج « ما لى كل امرئ » لجئت فيها « ما » موصولة ، والثاني في الأصل وسائر النسخ « مال » وسنما « كل » ، وهو الصحيح الظاهر .
 (١٠) هكذا في الأصل بالطف بالولو ، وهو صواب ، وفي سائر النسخ « فلا يكون » .

مِنْ مَالِ الرَّجُلِ لِأَخِيهِ ، وَلَا تَكُونُ الْمَعْصِيَةُ بِالْبَيْعِ النَّهْيُ عَنْهُ مُحَلٌّ
عَرْمًا ، وَلَا تَحِلُّ ^(١) إِلَّا بِمَا لَا يَكُونُ مَعْصِيَةً ، وَهَذَا يَدْخُلُ فِي طَائِفَةِ الْعِلْمِ .

٩٤٥ - فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ : مَا الْوَجْهُ الْمُبَاحُ الَّذِي يُعَيِّ الْمَرْءُ فِيهِ عَنْ

شَيْءٍ ، وَهُوَ يَخَالِفُ النَّهْيَ ^(٢) الَّذِي ذَكَرْتَ قَبْلَهُ ؟

٩٤٦ - ضَمُّهُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - مِثْلُ نَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ أَنْ يَشْتَمَلَ

الرَّجُلُ عَلَى الصَّبَاءِ ^(٣) ، وَأَنْ يَحْتَسِي فِي ثَوْبٍ ^(٤) وَاحِدٍ مُفَضِّيًا بَفَرْجِهِ

(١) حَكَمْنَا فِي الْأَصْلِ وَنُسَخَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ ، الثَّامِ مَقْطُوعَةً فِيمَا يَنْطَلِقُ مِنْ فَوْقٍ ، وَالضَّيِّقُ
رَاجِعٌ إِلَى أُمُودِ النَّعْرِ الْحَرَمَةِ . وَفِي « بَحْلِ » بِالْيَاءِ التَّحِيَّةُ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ ، وَلَكِنَّهُ
خَالَفَ لِلْأَصْلِ .

(٢) هُنَا فِي النُّسخِ لِلطَّبِيعَةِ زِيَادَةٌ « قَالَ الثَّانِي » .

(٣) فِي « التَّحْيِ » وَهُوَ خَالَفَ لِلْأَصْلِ وَسَاءَتْ النُّسخُ .

(٤) حَكَمْنَا هُوَ فِي الْأَصْلِ بِأَيَّاتِ حَرْفِ « عَلَى » ، وَقَدْ شَرِبَ عَلَيْهِ بَعْضُ الْفَارِسِيِّينَ بِإِشَارَةِ
خَفِيَّةٍ ، وَحُذِفَ مِنْ لِسَانِ ابْنِ جُمَاعَةَ وَسَاءَتْ النُّسخُ ، وَالْقَلْبُ الْوَارِدُ فِي الْأَحَادِيثِ وَكُتِبَ
الْفَتْحُ « يَشْتَمِلُ الصَّبَاءَ » وَ« اشْتِمَالَ الصَّبَاءَ » . وَمَا هُنَا لَهُ وَجْهٌ صَحِيحٌ ، لِأَنَّهُ قِيلَ « اشْتَمَلَ »
غَيْرَ مُتَمَدٍّ ، فَإِذَا عَدِيَ جَاءَ بِحَرْفِ « عَلَى » ، وَقَوْلُهُمْ « اشْتَمَلَ الصَّبَاءَ » لَيْسَ تَمْدِيدًا
لِلْفِعْلِ ، بَلْ هُوَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ ، كَأَنَّهُ قَالَ « اشْتَمَلَ الْإِشْتِمَالَ الصَّبَاءَ » وَهُوَ مَعْنَى
مَجَازِيٍّ ، تَقْدِيمًا لِهَيْئَتِهِ حِينَ اشْتَمَلَهُ بِالْشَيْءِ الْأَسْمِ لَا مُنْغِذَ لَهُ ، فَكُنْكَ إِذَا قِيلَ « اشْتَمَلَ
عَلَى الصَّبَاءِ » كَانَ مَجَازًا أَيْضًا ، كَأَنَّهُ قِيلَ « اشْتَمَلَ عَلَى الْمَيْمَةِ الصَّبَاءَ » ،
نَهْنَاهَا وَجْهَهُ .

وَدِ اشْتِمَالَ الصَّبَاءِ « قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : « هُوَ أَنْ يَشْتَمَلَ بِالثَّوْبِ حَتَّى يَجْلِسَ بِهِ جَسَدُهُ
وَلَا يَرْفَعُ مِنْهُ جَانِبًا ، فَيَكُونُ فِيهِ فَرْجَةٌ تَخْرُجُ مِنْهَا يَدُهُ ، وَهُوَ التَّلْعُ ، وَرَبَّمَا اضْطَجَعَ
فِيهِ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَأَمَّا تَقْسِيرُ الْفُقَهَاءِ فَانَّهُمْ يَقُولُونَ : هُوَ أَنْ يَشْتَمَلَ
بِثَوْبٍ وَاحِدٍ لَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ ثُمَّ يَرْفَعُ مِنْ أَحَدِ جَانِبَيْهِ فَيَضَعُهُ عَلَى مَنْكِبِهِ فَيَبْدُو مِنْهُ فَرْجَةٌ .
قَالَ : وَالتَّقْدِيرُ أَعْلَمُ بِالتَّأْوِيلِ فِي هَذَا الْبَابِ ، وَكَذَلِكَ أَصَحُّ فِي الْكَلَامِ ، فَزِنْدُكَ إِلَى هُنَا
التَّصْمِيمُ كَرَاهَةِ التَّكْشِفِ وَإِبْدَاءِ الْعَوْرَةِ ، وَمَنْ فَسَّرَهُ تَقْسِيرَ أَمَلِ الْفَتْحِ فَأَيُّهُ كَرَاهَةُ أَنْ يَتَرْمَلَ
بِهِ شِمَالُ جَسَدِهِ ، عَنَّا أَنْ يَدْخُلَ إِلَى حَالَةٍ سَلَاةٍ لِنَفْسِهِ فَيَهْلِكَ » .

هَذَا مَا قُلْتُهُ فِي الصَّانِ مِلَّةَ (ش م ل) وَقَوْلُهُ « قَبْدُو مِنْهُ فَرْجَةٌ » أَرْجَحُ
أَنْ صَوَّاهُ « فَيَبْدُو مِنْهُ فَرْجَةٌ » . وَتَقْسِيرُ الْفُقَهَاءِ هُوَ الصَّوَابُ ، وَهُوَ الَّذِي
أَشَارَ إِلَيْهِ الْفَائِضِيُّ هُنَا ، وَهُوَ حِجَةُ الْفَتْحِ أَيْضًا .

(٥) حَكَمْنَا فِي الْأَصْلِ « فِي ثَوْبٍ » وَفِي سَائِرِ النُّسخِ « بِثَوْبٍ » وَقَدْ حَاوَلَ بَعْضُ الْفَارِسِيِّينَ

إلى السماء ، وأنه أمر غلاماً أن يأكل مما بين يديه ، ونهاه^(١) أن يأكل من أعلى الصَّحفة^(٢) ، ويُرَوِّى عنه^(٣) ، وليس كسبوت ما قبله مما ذكرنا . أنه نهي عن^(٤) أن يقرن^(٥) الرجل إذا أكل بين الثمرتين ، وأن يكشف^(٦) الثمرة عما في جوفها ، وأن يُرمس^(٧) على ظهر الطريق^(٨) .

تغييره في الأصل ، فحذف على حرف « ف » وألحق بالهاء باء ، والقي في الأصل صحيح ، يقال : « احتج في ثوبه » و « ثوبه » وورد في الحديث « نهى أن يحتج الرجل في الثوب الواحد » . وأحاديث النهي عنه وعن اشتغال الصائم رواها الشيطان وغيرهما من حديث أبي هريرة ومن حديث أبي سعيد الخدري .
(١) هنا في س و ج زيادة « عن » وهي في نسخة ابن جماعة أيضاً وعليها علامة الصحة ، وهي مكتوبة في الأصل بين السطرين بخط مخالف ، فذلك لم تثبت .
(٢) « المصفة » قال في النهاية : « إزاء كالقصبة الميسولة ونحوها » وجها مصاف .
وانظر في هذا الباب حديثي ابن عباس وعمر بن أبي سلمة في المتن (رقم ٤٦٨١ و ٤٦٨٢) .

(٣) هنا في س و ج زيادة « صلى الله عليه وسلم » .
(٤) في نسخة ابن جماعة بحذف « عن » وكتب على موضعها علامة الصحة ، والصحيح إتيانها اتباعاً للأصل .
(٥) « قرن » من باي « نصر وضرب » ولذلك ضبط للضارع في نسخة ابن جماعة بضم الراء وكسرهما ، وكتب قولها « ساً » .
(٦) في س و ج ونسخة ابن جماعة « تكشف » بالهاء القوية ، وذلك يكون مبني لما لم يسم فاعله ، و « الثمرة » نائب الفاعل ، والقي في الأصل ما أبتناه هنا .
(٧) ضبط في نسخة ابن جماعة بفتح الراء المشددة ، مبني لما لم يسم فاعله ، لجانسة ما قبله ، وضبطنا بإتيان الفاعل أنسب لسباق الكلام . و « التمريس » قال في النهاية : « نزول المسافر آخر الليل نزلة للنوم والاستراحة » .

(٨) أما حديث النهي عن القران بين الثمرتين فانه حديث صحيح ثابت ، رواه أصحاب الكتب الستة ، وانظر عون المبرود (ج ٣ ص ٤٦٦ - ٤٧٧) فله لم يصل إلى الشافعي بإسناد صحيح ، وقد ثبت عند غيره . وأما حديث النهي عن كشف الثمرة فنقل في عون المبرود (٣ : ٤٧٦) عن ملا علي القاري أنه رواه الطبراني من حديث ابن عمر بإسناد حسن . ويوارضه ملرواه أبو داود وابن ماجه من حديث أس بن مالك قال : « أن النبي صلى الله عليه وسلم جمر عتيق ، فجعل يفتقه ، يخرج السوس منه » . وجمع

٩٤٧ - (١) فلما كان الثوبُ مباحاً لِلإِسِّ (٢)، والطعامُ مباحاً لآكلِهِ ، حتى يَأْتِيَ عَلَيْهِ كُلُّهُ إِنْ شَاءَ ، والأَرْضُ مباحَةٌ لَهُ إِذَا كَانَتْ لَهُ لَا لَادِيٍّ ، وكان الناسُ فِيهَا شَرَكًا (٣) - : فهو نُعْيٌ فِيهَا (٤) عن شَيْءٍ أَنْ يَفْعَلَهُ ، وأمرُ فِيهَا أَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا غَيْرَ الَّذِي نُعِيَ عَنْهُ .

٩٤٨ - والنَّهْيُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا نُعِيَ (٥) عَنْ اشْتِمَالِ الصَّهَاءِ والاحتباءِ مُفْضِيًا بِفَرْجِهِ غَيْرِ مُسْتَتِرٍ - : أَنَّ فِي ذَلِكَ كَشْفَ عَوْرَتِهِ ، قِيلَ لَهُ يَسْتَرُهَا بِشَوْبِهِ ، فلم يكن نَهْيُهُ عَنْ كَشْفِ عَوْرَتِهِ نَهْيَهُ عَنْ لُبْسِ ثَوْبِهِ فيَحْرَمَ عَلَيْهِ لِبْسُهُ ، بل أمرُهُ أَنْ يَلْبِسَهُ كَمَا يَسْتَرُّ عَوْرَتَهُ .

بضمهم بينها بأن النهي محمول على الثمر الجديد دفعا لوسوسة ، أو بأن النهي لقتله والشغل ليان الجواز . وأما النهي عن التعريس على الطريق فانه ثابت صحيح أيضا ، رواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي من حديث أبي هريرة ، كما في عون المعبود (ج ٢ ص ٣٣٣) .

- (١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
- (٢) في النسخ المطبوعة وابن جماعة « لالبسه » ، والى هنا هو ما في الأصل ، ثم ضرب بعضهم على الباء والسين وكتب فوقهما بخط آخر « به » .
- (٣) « شرعا » بالسين المسبوبة والراء للفتوحين ، يعني سواء .
- (٤) النسخ هنا مضطربة جدا ، والى في الأصل كلمة « نعي » واضحة ، وعلى التون ضمة ، وقبلها كلمة كسفت بالسكين ، ثم كتب في موضعها حرف « د » وأطيل حتى وصل بالتون ، فقرأ « منهي » ، ولكن مزور ذلك لسي الضمة فوق التون ، وقد غلب على ظني ، بل أكاد أوقن أن المخطوف كلمة « فهو » فأنبتها ، وذلك من سياق الكلام أولا ، وما في النسخ الأخرى ثانيا ، وإن كانت مضطربة وليست بحسنة . ففي نسخة ابن جماعة « وهو منهي عنه فيها » ووضع على كلمة « وهو » رأس غاء بالجرمة علامة أنها نسخة ، ثم فوقه رقم « ٢ » وفي مقابلة في الماشية بالجرمة كلمة « فهي » ثم وضع فوق كلمة « عنه » خط أفقي بالجرمة ، أمارة إلغاؤها . وفي س و ج « فهو منهي فيها » وفي س « فهو منهي فيها فيها » ، وكل هذا تخليط !
- (٥) « نعي » رسم في الأصل بالألف « نها » كعادته في مثله ، فذلك ضبطناه مبينا للفاعل .

٩٤٩ - ولم يكن أثره أن يأكل من بين يديه ولا يأكل من رأس الطعام^(١) ، إذا كان مباحاً له أن يأكل ما بين يديه^(٢) وجميع الطعام - : إلا أذبا في الأكل من بين يديه ، لأنه أجل به عند مؤاكلته ، وأبمد له من قُبْحِ الطَّعْمَةِ^(٣) والنَّهْمِ^(٤) . وأثره ألا يأكل من رأس الطعام لأن البركة تنزل منه له^(٥) - : على النظر له في أن يُبارك له بركة دائمة يدوم نزولها له^(٦) ، وهو يُبيح له إذا أكل ما حول رأس الطعام أن يأكل رأسه .

٩٥٠ - وإذا أباح له الممر على ظهر الطريق فالمر عليه إذا كان مباحاً^(٧)

(١) في « من رأس التريد » وهو مخالف للأصل .

(٢) في النسخ المطبوعة « مما بين يديه » وكلمة « ما » واحدة في الأصل ، ويظهر أنها كانت في نسخة ابن جماعة « مما » ثم أصحمت بالكشط وبفس الخط « ما » وأثر الإصلاح فيها ظاهر . وصواب المتن على ما في الأصل .

(٣) « الطعنة » ضبطت في الأصل بكسر الطاء « وهو الصواب » وضبطت في نسخة ابن جماعة بالضم ، وهو خطأ ، لأنها بالكسر حالة الأكل وهيئة ، وهو المراد هنا ، ولا يقال فيه إلا بالكسر ، وأما الطعنة بالضم فاتها للأكل أو الرزق أو وجه المكسب ، وهذه المعاني غير مرادة هنا ، ويجوز فيها كسر الطاء أيضا ، وأما الحالة والمهية فهي بالكسر لاغير .

(٤) « التهم » إفراط المصنوعة في الطعام وأن لا يتجلى عين الأكل ولا تشبع . وفي ج بد قوله « والتهم » زيادة « والفره في الطعام » وليست في الأصل ولا في سائر النسخ .

(٥) كلمة « له » ضرب عليها بشر قارئ الأصل ، ولم تذكر في سائر النسخ ، وإثباتها الصواب .

(٦) في « بركة دائمة تدوم بدوام نزولها » وفي « بركة دائمة يدوم بدوام نزولها » وكلاما مخالف للأصل ، وقد كتب بعضهم بخط جديد بحاشيته كلمة « بدوام » .

(٧) في « ج » على ظهر الطريق فالمر عليه إذا كان مباحا فله الصريس عليها . وهو مخالف للأصل في جمل « إذا » بدل « إذ » وفي زيادة « فله الصريس عليها » . وفي « على ظهر الطريق فله الصريس عليها إذا كان مباحا » وهو مخالف للأصل أيضا ، ولكنه موافق لنسخة ابن جماعة ، فإن فيها كما في الأصل ، ثم وضعت علامة « خ » بالحرقة فوق قوله « فالمر عليه » وكتب أمامه بالحاشية قوله « فله الصريس عليها » ووضع فوقه كلمة « أصل » ا ولا أدري من أي أصل جاء هنا ١٩ .

لأنه لا مالكة له يمنع الممر عليه فيحرم بمنه - : فإنما نهاه لمنى^(١)
يثبت نظراً له ، فإنه قال : « فإنها مأوى الهوام وطريق الحيات » - :
على النظر له^(٢) ، لا على أن التمرين محرم ، وقد ينهى^(٣) عنه إذا كانت^(٤)
الطريق متضيقاً مسلوكة ، لأنه إذا عرّس عليه في ذلك الوقت منع^(٥)
غيره حقه في الممر .

٩٥١ - « فإن قال قائل : فما الفرق بين هذا والأول ؟

٩٥٢ - قيل له : من قامت عليه الحجة يعلم أن النبي نهي عما
وصفنا ، ومن قبل ما نهي عنه - وهو عالم بنهي - فهو حاص بفعله
ما نهي عنه ، وليستغفر^(٦) الله ولا يمؤد^(٧) .

٩٥٣ - « فإن قال^(٨) : فهذا حاص^(٩) ، والذي ذكرت في الكتاب

(١) في نسخة ابن جماعة و ج « لمنى ما » وزيادة « ما » خلاف للأصل .

(٢) في النسخ المطبوعة « على وجه النظر له » وكلمة « وجه » ليست في الأصل ، وهي

مكتوبة في نسخة ابن جماعة « وجهه » وعليها خط بالحررة أمانة إلحاقها .

(٣) في ب « نهي » وهو خطأ وخالف للأصل .

(٤) حكنا في الأصل « كانت » ويظهر أنها كانت كذلك في نسخة ابن جماعة ثم كسفت

الثوب والقلم وكتب بدلها تون ، وموضع الكشط والاصلاح ظاهر . و « الطريق »

نما يذكر ويؤت ، وقد استعمل الشافعي كليهما هنا في جملة واحدة كما ترى ، وهو

شيء طريف !

(٥) في ب « يمنع » وهو مخالف للأصل .

(٦) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٧) في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة « غليستغفر » بالقاء ، ولكنها في الأصل بالواو .

(٨) حكنا في الأصل « يمؤد » بابتاء الواو مع « ولا » التامة ، ويجوز أن تكون تامة ،

على لمرادة النهي أيضاً ، وهو كثير ، وقد تكلمنا مراراً على إثبات الجزوم في صورة

الرفوع في كلام الشافعي ، وبيننا وجه صحته .

(٩) في ب زيادة « قائل » وليست في الأصل ولا في سائر النسخ .

(١٠) في س بدل « حاص » « حاص » وهو مخالف للأصل ، وهو خطأ أيضاً .

قَبْلَهُ فِي النِّكَاحِ وَالْبَيُوعِ طَاصٍ^(١) ، فَكَيْفَ فَرَّقَتْ بَيْنَ حَالِهِمَا ؟
 ٩٥٤ - قُلْتُ :^(٢) أَمَا فِي الْمَعْصِيَةِ فَلَمْ أَفَرِّقْ بَيْنَهُمَا ، لِأَنِّي قَدْ
 جَعَلْتُهُمَا طَامِعَيْنِ ، وَبَعْضُ الْمَعَاصِي أَعْظَمُ مِنْ بَعْضٍ .
 ٩٥٥ - فَإِنْ قَالَ : فَكَيْفَ لَمْ تُحَرِّمْ عَلَى هَذَا لُبْسَهُ وَأَكْلَهُ
 وَتَمَرُّهُ عَلَى الْأَرْضِ بِمَعْصِيَتِهِ ، وَحَرَّمْتَ عَلَى الْآخَرِ نِكَاحَهُ وَبَيْعَهُ
 بِمَعْصِيَتِهِ ؟

٩٥٦ - قِيلَ : هَذَا أَمْرٌ بِالْمَرْءِ فِي مُبَاحِ حِلَالِهِ لَهُ ، فَأَخَذْتُ لَهُ
 مَا حَلَّ لَهُ ، وَحَرَّمْتُ عَلَيْهِ مَا حُرِّمَ عَلَيْهِ ، وَمَا حُرِّمَ عَلَيْهِ غَيْرُ مَا أُحِلَّ
 لَهُ ، وَمَعْصِيَتُهُ فِي الشَّيْءِ الْمُبَاحِ لَهُ لَا تُحَرِّمُهُ عَلَيْهِ بِكُلِّ حَالٍ ، وَلَكِنْ
 تُحَرِّمُ^(٣) عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ فِيهِ الْمَعْصِيَةَ .

٩٥٧ - فَإِنْ قِيلَ : فَمَا مِثْلُ هَذَا ؟

٩٥٨ - قِيلَ لَهُ^(٤) : الرَّجُلُ لَهُ الزَّوْجَةُ وَالْجَارِيَةُ ، وَقَدْ نَهَى أَنْ
 يَطَّأَهَا خَائِضَتَيْنِ^(٥) وَضَائِعَتَيْنِ ، وَلَوْ فَعَلَ^(٦) لَمْ يَحِلَّ ذَلِكَ الْوَطْءُ^(٧) لَهُ

(١) - فِي س. بَدَل « طَاصٍ » بِ« طَامٍ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ ، وَهُوَ خَطَأٌ أَيْضًا .

(٢) - فِي س. « حَالِهِمَا » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٣) - فِي س. وَج. « قُلْتُ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٤) - فِي س. وَج. « حُرِّمَ » وَالتَّاءُ فِي الْأَصْلِ مَنقُوطَةٌ مِنْ فَوْقِ .

(٥) - هُنَا فِي س. زِيَادَةٌ « قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ » .

(٦) - « لَهُ » لَمْ تُذَكَّرْ فِي س. وَج. وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ .

(٧) - فِي س. « خَائِضَتَيْنِ » وَمَا هُنَا هُوَ الْإِنْسَانُ فِي الْأَصْلِ وَلِنَسْخَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ ، وَهُوَ صَحِيحٌ

فَصَحِيحٌ ، يُقَالُ لِلرَّأَةِ « خَائِضَةٌ » . كَمَا يُقَالُ « خَائِضٌ » .

(٨) - فِي س. وَج. وَلِنَسْخَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ « وَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ » وَكَلِمَةُ « ذَلِكَ » مُزَادَةٌ بِجَاهِشَةٍ

الْأَصْلِ بِحُطِّ جَدِيدٍ .

(٩) - رُمِيتْ فِي الْأَصْلِ « الْوَطْءُ » .

في حاله تلك ، ولم تُحرّم واحدةٌ منهما عليه في حالٍ غير تلك الحال ،
إذا كان أصلهما مباحاً حلالاً .

٩٥٩ - ^(١) وأصل مال الرجل مُحَرَّم على غيره إلا بما أُبيح به ^(٢)
مما يحل ، وفروجُ النساءِ محرّماتٌ إلا بما أُبيحت به من النكاح
والملك ، فإذا عَقِدَ عَقْدَةَ النكاح أو البيع ^(٣) منها عنها ^(٤) على محرّم
لا يحل إلا بما أحلّ به - لم يحلّ المحرّم بمحرّم ، وكان على أصل
تحريمه ، حتى يؤتَى بالوجه الذي أحلّه الله به ^(٥) في كتابه ، أو على لسانِ
رسوله ^(٦) ، أو إجماع المسلمين ^(٧) ، أو ما هو في مثل معناه .

٩٦٠ - قال ^(٨) : وقد مثّلتُ قبلَ هذا التّحقيقِ الذي أريدُ به غيرُ
التحرّم بالذّليل ، فاكتفيتُ من ترديدِهِ ، وأسألُ اللهَ العَصمةَ والتوفيقَ .

(١) هنا في النسخ للطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٢) اختلقت النسخ هنا ، ففي س و س « بما أُبيح له » وفي ج « بما أُبيح به »
وفي نسخة ابن جماعة كافٍ س و س وكتب بحاشيتها بجوار كلمة « له » كلمة « به »
وعليها علامة نسخة ، وهو غلط ، لأنه بذلك تكرر كلمة « به » مرتين . والذي
في الأصل ما أبيتنا هنا ، ثم عبت به بعض المأثنين فغير كلمة « به » تغييراً منكلاً ليصلها
« له » ثم أعاد كتابتها فوقها ، ثم كتب هو أو غيره بحاشيته كلّي « له به » ومن
هنا الصبب اضطربت النسخ فيما أرى .

(٣) في سائر النسخ « البيع أو النكاح » وما هنا هو الأصل ، ثم ضرب بعض قارئيه
على قوله « النكاح أو » ثم أعاد كتابتها بين السطور بخط آخر بعد كلمة « البيع » .

(٤) في سائر النسخ « عنها » وما هنا هو الذي في الأصل ، والضمير عائد على العقدة ،
ولكن بعض القارئین الصبق في أسفل الألف نقطة خبر ، فأشبهت الكلمة أن هراً
« عنها » ، والتصنع في هذا العمل ظاهر جداً .

(٥) كلمة « به » لم تذكر في س وهي تاجدة في الأصل .

(٦) في س « نبيه » وهو مخالف للأصل .

(٧) س « أو إجماع الناس » وهو مخالف للأصل .

(٨) في النسخ للطبوعة « قال الشافعي » والزيادة ليست في الأصل .

[باب العلم ^(١)]

٩٦١ - قال الشافعي ^(٢) : فقال ^(٣) لى قائل : ما العلم ؟ وما يجب على

الناس في العلم ؟

فقلت له : العلم علمان : علم عامة لا يسع بالنا غير مطلوب على عقله جهله .

٩٦٢ - قال : ومثل ماذا ؟

٩٦٣ - قلت : مثل الصلوات الخمس ^(٤) ، وأن لله على الناس ^(٥)

صوم شهر رمضان ، وحج البيت إذا استطاعوه ^(٦) ، وزكاة في أموالهم ، وأنه حرم عليهم الزنا ^(٧) والقتل والسرقة والحرق ، وما كان في معنى

(١) العنوان لم يذكر في الأصل ، بل لم يزد أحد من تارثيه بما شابهه ، ولكنه ثابت في نسخة ابن جماعة ، وقد رأيت إتيانه مع الإشارة إلى زيادته .

وهذا الباب يده أبحاث جديدة في الكتاب ، هي في الحقيقة أصول العلم ، وأصول الحديث ، وأصول الفقه في الدين ، وهي التي لا يكتبها بتل هذه القوة إلا الشافعي .

(٢) في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة « قال » بدون الفاء ، وهي ناجية في الأصل .

(٣) هنا ماقى الأصل ، وفي باقي النسخ « مثل أن الصلوات خمس » . وقد عرفت في الأصل

بعض الكتاتين ، فكتب « أن » بين السطور ، وكشط الألف واللام من « الخمس » .

(٤) في ج « وأن على الناس » وفي س « وأن الله فرض على الناس » ، وكله

خلاف الأصل ، وقد زاد بعضهم بخط آخر ألفاً بجوار كلمة « لله » وكتب « فرض »

بين السطرين ، حتى هزأ الجملة على ما كتب في س .

(٥) في ابن جماعة والنسخ المطبوعة « إن استطاعوا إليه سبيلا » وقد غير بعضهم

في الأصل كلمة « إذا » فجعلها « إن » والماء في « استطاعوه » فجعلها ألفاً ،

وأما الزيادة فليست في الأصل .

(٦) في سائر النسخ « الربا والزنا » وما هنا هو الثابت في الأصل ، ولكن فيه تحت

هذا، مما كَلَّفَ الْبِأْدَ أَنْ يَمْلُوه وَيَمْلُوه وَيُتْلُوهُ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ، وَأَنْ يَكْفُوهَا عَنْهُ : مَا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ مِنْهُ ^(١).

٩٥ - ٩٦٤ - وهذا الصَّنْفُ كُلُّهُ مِنَ الْعِلْمِ ^(٢) موجودٌ نصًّا ^(٣) في كتابِ اللَّهِ ، وموجودًا ^(٤) مالمَّا عندَ أَهْلِ الْإِسْلَامِ ، يَنْقُلُهُ ^(٥) عَوَائِمُهُمْ عَنْ مَنْ مَضَى مِنْ عَوَائِمِهِمْ ، يَحْكُمُونَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ، وَلَا يَتَنَازَعُونَ ^(٦) فِي حِكَايَتِهِ وَلَا وَجُوبِهِ عَلَيْهِمْ .

التون قطعة ، فلا أدري هل هي تاجية صحيحة ، لنشير إلى قراءة الكلمة بالوجهين « الزنا » « الزبا » ؟ وكلمة « القتل » مقدمة في س .

(١) في ابن جماعة وج « بما حرم الله عليهم منه » وفي س و ب كما هنا ولكن في س بدل « ما » « بما » وفي س « بما » وكل ذلك مخالف للأصل ، والذي فيه « ما » ثم لم يهتم بشئ ظريفي ، فالصق باء في الليم والهاء التصنع . والذي في الأصل واضح ، « ما » موصولة بدل من الضمير في « عنه » يعني : وأن يكفوا عن الذي حرم عليهم منه ، وكلمة « حرم » ضبطت في الأصل بفتح الحاء بالبناء للفاعل .

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في س و ج وابن جماعة تأخير كلمة « كله » بسد قوله « من العلم » والذي كان في الأصل ما أثبتنا ، ثم ضرب بشئ ظريفي على كلمة « كله » وأعاد كتابتها مؤخرًا فوق السطر .

(٤) قوله « نصًّا » ضبط في الأصل بفتح التون وتشديد الصاد ، حتى لا يكون موضع شبهة وكذلك في ابن جماعة ، ولكن بشئ الفارسي كتب في الأصل ألفا بعد الدال وهطتين تحت التون ، ثم « أيضًا » وهو عيب وسنستف .

(٥) هكذا هو في الأصل بألف بعد الدال وعليها فتحة والوجه الرفع . ولكن لما هنا وجهًا أيضًا ، أن يكون مفعولًا لفعل محذوف ، كأنه قال : وتجدد موجودًا ، أو : وزاد موجودًا ، أو نحو ذلك . وقد كانت بالنصب أيضًا في نسخة ابن جماعة ، ثم كسخت الألف ، وموضعا بين .

(٦) هنا في س زيادة « كله » ، وليست في الأصل .

(٧) في س « لا يتنازعون » وفي ج « فلا يتنازعون » ، وكلاما مخالف للأصل .

٩٦٥ - وهذا العلم العام الذي لا يمكن فيه التلطف من الخبر ، ولا التأويل ، ولا يجوز فيه التنازع .

٩٦٦ - قال : فما الوجه الثاني ؟

٩٦٧ - قلت له ^(١) : ما يتوب العباد من فروع الفرائض ، وما يخص به من الأحكام وغيرها ، مما ليس فيه نص كتابي ، ولا في أكثره نص سنة ، وإن كانت في شيء منه سنة فإنما هي من أخبار الخاصة ^(٢) ، لا أخبار العامة ، وما كان منه يمتثل التأويل ويستدرك قياساً .

٩٦٨ - قال : فيمدو ^(٣) هذا أن يكون واجباً وجوب العلم قبله ^(٤) ؟ أو موضوعاً عن الناسي علمه ، حتى يكون من علمه متفلاً ^(٥)

- (١) في س « قلت له » وفي س و ج « قال : قلت له » وكل مخالف للأصل .
 (٢) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « من » وليست في الأصل ، وهي مكتوبة في نسخة ابن جماعة وعليها خط آخر ، للدلالة على إلغائها .
 (٣) كتبت في الأصل « فيمدوا » على الكنية القديمة ، ثم ألصق بهم ألفاً أخرى قبل التاء ، وبذلك كتبت في نسخة ابن جماعة « أفيمدوا » . وهذه هزة الاستفهام جائز حذفها . وفي س و ج « أتصدون » وهو خطأ لا معنى له .
 (٤) في النسخ المطبوعة « العلم التي قبله » وهو مخالف للأصل ولنسخة ابن جماعة . وحذف للوصول وإبقاء صلته لدالتها عليه جاز عند الكوفيين والأخفش ، وكلام الناقبي به حجة وشاهد لهم . وقد مضى أيضاً في الفقرة (٢٩١) قوله « في الآي ذكرت » ، وتأولناه هناك بأن الجملة حال ، وهو مما يدخل في هذا الباب أيضاً من حذف للوصول لدلالة الصلة . وانظر شواهد التوضيح لابن مالك (ص ٥١) .
 (٥) هكذا قطعت في الأصل واجهة ، النون قبل التاء ، وهو صحيح جاز ، يقال : « امتفل » و « تفل » بمعنى . وفي س و س « متفلاً » جهديم التاء على الجادة .

وَمَنْ تَرَكَ عَلَيْهِ غَيْرَ آثَمٍ بَرَكَهُ ؟ أَوْ مِنْ وَجْهِ ثَالِثٍ ، فَتَوَجَّدُ لَهُ ^(١) خَبَرًا أَوْ قِيَاسًا ؟

٩٦٩ - قلتُ له : بل هو مِنْ وَجْهِ ثَالِثٍ .

٩٧٠ - قال : فَصِفْهُ ^(٢) وَاذْكُرِ الْحِجَّةَ فِيهِ ، مَا ^(٣) يَلْزَمُ مِنْهُ ، وَمَنْ يَلْزَمُ ، وَعَنْ مَنْ يَسْتَقْطُ ؟

٩٧١ - قلتُ له : هَذِهِ دَرَجَةٌ مِنَ الْعِلْمِ لَيْسَ تَبْلُغُهَا ^(٤) الْعَامَّةُ ، وَلَمْ يُكَلِّفْهَا كُلُّ الْخَاصَّةِ ، وَمَنْ احْتَمَلَ بُلُوغَهَا مِنَ الْخَاصَّةِ فَلَا يَسْمُهُمْ كُلُّهُمْ كَافَّةً أَنْ يُعْطَوْهَا ، وَإِذَا قَامَ بِهَا مِنْ خَاصِّهِمْ مَنْ فِيهِ الْكَفَايَةُ لَمْ يَخْرُجْ غَيْرُهُ مِنْ تَرَكِّهَا ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَالْفَضْلُ فِيهَا لِمَنْ قَامَ بِهَا عَلَى مَنْ عَظُمَ ^(٥) .

٩٧٢ - فقال : فَأَوْجِدْنِي هَذَا ^(٦) خَبَرًا أَوْ شَيْئًا ^(٧) فِي مَعْنَاهُ ، لِيَكُونَ هَذَا قِيَاسًا عَلَيْهِ ؟

(١) في س و ج « فوجدته » وهو خطأ ومختلف للأصل .

(٢) هنا في النسخ للطبوعة زيادة « قال الثاني » .

(٣) هنا في النسخ للطبوعة زيادة « لي » وهي مكتوبة في نسخة ابن جماعة وملائة بالحررة .

(٤) في النسخ للطبوعة « وما » والواو ليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .

(٥) في النسخ للطبوعة « يلحقها » بإلياء الصحة ، وهي في الأصل منقولة الفاء من فوق .

(٦) هذه الفقرة في ج فيها بضع أغلاط ، لم نراجعها إلى الإطالة بذكرها .

(٧) في س « قال الثاني قال فأوجد لي » وكذلك في ج بحذف « قال » ، وفي ب

« قال فأوجدني » بحذف الفاء ، وفيها كلها « في هنا » زيادة « في » وكل ذلك

مختلف للأصل .

(٨) في س « وسببا » وفي ج « وشيئا » وكلاهما خطأ ومختلف للأصل .

٩٧٣ - فقلتُ له : فَرَضَ اللَّهُ الْجِهَادَ فِي كِتَابِهِ وَعَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ،
ثُمَّ أَكَّدَ النَّبِيُّ مِنَ الْجِهَادِ فَقَالَ : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ
أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ ^(١) بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةَ ، يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ
وَيُقْتَلُونَ ، وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ ، وَمَنْ أَوْفَى
بِعَهْدِهِ مِنْ اللَّهِ ، فَاسْتَبَشِرُوا بِنُبْحِكُمُ الَّذِي يَبْتَئِمُ بِهِ ، وَذَلِكَ هُوَ
الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ^(٢) .

٩٧٤ - وقال : ﴿ قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً ^(٣) كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ
كَافَّةً ، وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ^(٤) .

٩٧٥ - وقال : ﴿ اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ^(٥) وَخُذُوا
وَاحْصُرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ ، فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ
وَاتَّوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ^(٦) .

٩٧٦ - وقال : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ
الْآخِرِ ^(٧) وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ

(١) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٢) سورة التوبة (١١١) .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » . والثلاثة « قاتلوا » ولكن الثاني كثيراً ما يحذف حرف السلف عند ذكر الآيات للاستدلال .

(٤) سورة التوبة (٣٦) .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » . والثلاثة « قاتلوا » .

(٦) سورة التوبة (٥) .

(٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : صاغرون » .

مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ^(١) .
 ٩٧٧ - ^(٢) أخبرنا عبد العزيز^(٣) عن محمد بن عمرو^(٤) عن أبي
 سلمة^(٥) عن أبي هريرة قال : قال رسول الله : « لَا أَزَالُ أَقَاتِلُ النَّاسَ
 حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوا عَصَمُوا^(٦) مَتَى دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ
 إِلَّا بِحَقِّهَا ، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ » .

٩٧٨ - وقال الله جل ثناؤه : ﴿ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَقِرُّوا
 فِي سَبِيلِ اللَّهِ^(٧) أَنْقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ ، أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ،
 فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ . إِلَّا تَتَقَرُّوا يُعَذِّبُكُمْ عَذَابًا
 أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلَ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا ، وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ
 قَدِيرٌ^(٨) .

٩٧٩ - وقال : ﴿ اتَّقُوا خِيفَاتًا تَقَالًا^(٩) وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ

(١) سورة التوبة (٢٩) .

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال الثاني » .

(٣) في النسخ المطبوعة ونسخة ابن جماعة زيادة « بن محمد البراءودي » وقد كتب بضم
 في الأصل بن السطور « بن محمد » بخط آخر .

(٤) في النسخ المطبوعة زيادة « بن علفة » وليس في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة ،
 بل كتب فيها فوق موضع الزيادة « سم » دلالة على عدم إثباتها هنا .

(٥) في س و ج زيادة « بن عبد الرحمن » .

(٦) في س « فإذا قالوها فقد عصموا » وفي س و ج ونسخة ابن جماعة « فإذا قالوا
 لا إله إلا الله عصموا » والكل مخالف للأصل .

(٧) الحديث رواه أصحاب الكتب الستة بألفاظ متخاربة وبأسانيد كثيرة . وانظر هون
 للبيهود (ج ٢ ص ١ - ٣ و ص ٣٤٧ - ٣٤٨) .

(٨) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : على كل شيء قدير » .

(٩) سورة التوبة (٣٨ و ٣٩) .

(١٠) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

وَأَنْتَسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ .

٩٨٠ - قال ﴿١٢﴾ : فَاحْتَمَلْتَ الْآيَاتُ أَنْ يَكُونَ الْجِهَادُ كُلُّهُ وَالْفَيْدُ

خَاصَّةً مِنْهُ - : عَلَى كُلِّ مُطَبِّقٍ لَهُ ، لَا يَسَعُ أَحَدًا مِنْهُمْ التَّخْلُفُ عَنْهُ ،

كَمَا كَانَتْ الصَّلَاةُ وَالْحَجُّ وَالزَّكَاةُ ، فَلَمْ يُخْرِجْ أَحَدٌ ﴿١٣﴾ وَجَبَ عَلَيْهِ

فَرْضٌ مِنْهَا مِنْ ﴿١٤﴾ أَنْ يُؤَدَّى غَيْرُهُ الْفَرْضَ عَنْ نَفْسِهِ ، لِأَنَّ فَعْلَ أَحَدٍ ﴿١٥﴾

فِي هَذَا لَا يُكْتَبُ لِغَيْرِهِ .

٩٨١ - واحْتَمَلْتُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى فَرْضِهَا غَيْرَ مَعْنَى فَرْضِ

الصَّلَاةِ ، وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ قُصِدَ بِالْفَرْضِ فِيهَا ﴿١٦﴾ قَصْدُ الْكِفَايَةِ ،

فِيَكُونُ مَنْ قَامَ بِالْكَفَايَةِ فِي جِهَادٍ مِنْ جُوهِدٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مُدْرِكًا تَأْدِيَةً ٩٦

الْفَرْضِ وَنَافِلَةَ الْفَضْلِ ، وَخُرُجًا مِنْ تَخْلُفٍ مِنَ الْمَأْتَمِرِ .

٩٨٢ - وَلَمْ يُسَوِّ ﴿١٧﴾ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ، فَقَالَ اللَّهُ : ﴿١٨﴾ لَا يَسْتَوِي

الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ ﴿١٩﴾ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

(١) سورة التوبة (٤١) .

(٢) فِي النسخ المطبوعة « قَالَ الشَّامِيُّ »

(٣) فِي النسخ المطبوعة زِيَادَةٌ « مِنْهُمْ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَكُتِبَتْ فِي لِسَانَةِ ابْنِ جَاعَةَ ، ثُمَّ أُلْفِتَ بِالْهَرَجَةِ .

(٤) كَلِمَةُ « مِنْ » لَمْ تَذَكَرْ فِي لِسَانَةِ ابْنِ جَاعَةَ وَلَا النسخ المطبوعة ، وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ ثُمَّ خَرِبَ عَلَيْهَا بَعْضُ فَرَسِيهِ . وَإِبَائِهَا هُوَ الصُّوَابُ ، وَهِيَ هُنَا السَّبِيحَةُ .

(٥) فِي س - « عَمِلَ كُلُّ أَحَدٍ » وَكَلِمَةُ « كُلِّ » هُنَا لَامُنِي لَهَا ، وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٦) فِي س « مِنْهَا » وَهُوَ مُخْتَلَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٧) هَكَذَا بِالْأَصْلِ بِأَبْجَاتِ حُرُوفِ الْهَلَاةِ مَعَ « لَمْ » وَقَدْ أَبْنَى وَجْهَهُ رَرَارًا . وَفِي سَائِرِ النسخ

« لَمْ يَسَوِ » عَلَى الْجَلْدَةِ .

(٨) فِي الْأَصْلِ إِلَى هُنَا ، ثُمَّ قَالَ « الْآيَةُ » .

بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ، فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى
الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً ، وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ، وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى
الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١﴾ . فَأَمَّا الظَّاهِرُ فِي الْآيَاتِ فَالْفَرَضُ
عَلَى الْعَامَّةِ ﴿٢﴾ .

١٨٣ - قال : فَأَيْنَ ﴿٣﴾ الدَّلَالَةُ فِي أَنَّهُ ﴿٤﴾ إِذَا قَامَ بَعْضُ الْعَامَّةِ
بِالْكَفَايَةِ أَخْرَجَ الْمُتَخَفِّينَ مِنَ الْمَأْثَمِ ؟
١٨٤ - ﴿٥﴾ قُلْتُ لَهُ : فِي هَذِهِ الْآيَةِ .
١٨٥ - قال : وَأَيْنَ هُوَ مِنْهَا ؟

(١) سورة النساء (٩٥) . ثم هنا بحاشية الأصل ماضيه : « بلغ السيل في المجلس الحادي
عشر ، وصبح ابن عبد » .

(٢) هذه الجملة من كلام الشافعي ، يريد أن ظاهر الآيات في الأمر بالقتال أنه فرض عين ،
ثم هو يريد أن يشرح مادعاه إلى القول بتغير ظاهرها ، في صورة السؤال والجواب ،
كما سيأتي ، ولكن قارئوا الكتاب لم يفهموا مراده ، وظنوا أن هنا من سؤال
مناظره ، فزاد بعضهم بين السطور « قال فقال » ليحصل هنا الكلام من اعتراض
المعارض ، ثم جاءت نسخة ابن جماعة وبعدها النسخ المطبوعة فزادوا وههنا ، فقالوا
« قال الثاني فقال أما الظاهر » الخ ، وكل هذا خطأ .

(٣) هذا اعتراض المناظر ، ولذلك ثبت في الأصل قوله « قال » . وأما النسخ الأخرى
فأعمرو الكلام على فهمهم فحذفوا كلمة « قال » . وقوله « فأين » بإلواء الموحدة ،
من الإلابة ، وضبطت في الأصل بكسر الباء ، ولكن تصريف فيها بعضهم فوضع
ههنا أخرى لتكون « فأين » ونسى الكسرة تحت الباء ، ولذلك كتبت في سائر النسخ .

(٤) الشافعي يكثر التنوع في استعمال حروف الجر ، ويطلق في عبارته عن مستوى العلماء ،
ولذلك لم يرض ببعض قارئ الأصل عن كلمة « في » هنا ، فضرب عليها وألصق بلاء
بالألف ، فصارت « بأنه » وبذلك ثبتت في النسخ المطبوعة ، وأما نسخة ابن جماعة
ففيها « على أنه » ثم كتب بالجرمة فوق حرف « على » علامة أنها لسعة .

(٥) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

٩٨٦ - قلتُ: قال الله: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ فوعده^(١)

المتخلفين عن الجهاد الحسنى على^(٢) الإيمان، وأبان فضيلة المجاهدين على القاعدين، ولو كانوا آتئين بالتخلف إذا غزاً غيرهم: كانت العقوبة بالإثم - إن لم يعفو الله^(٣) -: أولى بهم من الحسنى .

٩٨٧ - قال: فهل تجب في هذا غير هذا ؟

٩٨٨ - قلتُ: نعم، قال الله: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً﴾^(٤)، فَلَوْلَا قَرَمٌ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لَيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾^(٥). وغزاً رسول الله وغزى معه من أصحابه جماعة^(٦) وخلف أخرى^(٧)، حتى تخلف

(١) في « فوعده الله » ولفظ الجلالة لم يذكر في الأصل .

(٢) في س « بالحسنى » وفي س و ج « الحسنى من الجهاد » بالهديم والتأخير، وكل ذلك مخالف للأصل .

(٣) « يعفو » كتبت في الأصل على صورة الرفع بعد الجازم، بل كتبت هكذا « يهفوا » . وكتبت في سائر النسخ « يهف » . وفي س و ب « إن لم يهف الله عنهم » والزيادة ليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .

(٤) في الأصل إلى هنا، ثم قال « إلى » يحذرون » .

(٥) سورة التوبة (١٢٢) .

(٦) « غزى » كتبت في الأصل « غزاه » على قاعدته في كتابة أمثاله بالالف، فاشتبهت على الفارسيين والناسخين، فكتبوها « غزا » ثلاثياً، والصواب أنها من الرباعي المضاعف، يقال: « أغزى الرجل وغزاه: حمّله أن يتزو » هكذا نس اللسان، وهو

الذى يناسب سياق الكلام في قوله « وخلف أخرى » . ويؤيده أن كلمة « جماعة » ضبطت في الأصل بالنسب بفتحين، ثم حاول بعض الفارسيين تغييرها، فألحقوا بـاء برأس الجيم، فقرأ « بجماعة » ولم يمتنع من ذلك ضبطها بالفتح، ويظهر أنها كانت كذلك في نسخة ابن جماعة، ثم كسفت الفتحان من فوق الكلمة، وموضع الكسطة ظاهر، ووضعت كسرة ثان تحتها، ثم ألصقت الباء بالجيم إلصاقاً مستعمداً واضح الجدة، وبذلك طبع في ج .

(٧) في س « آخرون » وهو مخالف للأصل ونسخة ابن جماعة .

على بن أبي طالب في غزوة تبوك، وأخبرنا الله^(١) أن المسلمين لم يكونوا لينفروا كافة^(٢) : ﴿قُلُوا لَا تَقْرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾ فَأَخْبَرَ أَنَّ التَّفِيرَ عَلَى بَعْضِهِمْ دُونَ بَعْضٍ ، وَأَنَّ التَّفَقُّهُ إِنَّمَا هُوَ عَلَى بَعْضِهِمْ دُونَ بَعْضٍ .

٩٨٩ - وكذلك ما عَدَا الْفَرَضَ فِي عَظَمِ الْفَرَائِضِ^(٣) الَّتِي لَا يَسَعُ جَهْلُهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٩٩٠ - ﴿وَهَكَذَا كُلُّ مَا كَانَ الْفَرَضُ فِيهِ مَقْصُودًا بِهِ قَصْدُ الْكِفَايَةِ فِيمَا يَتَوَبُّ ، فَإِذَا قَامَ بِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَنْ فِيهِ الْكِفَايَةُ خَرَجَ مَنْ تَخَلَّفَ عَنْهُ مِنَ الْمَأْثَمِ .

٩٩١ - وَلَوْ صَيَّعُوهُ مِمَّا خِفْتُ أَنْ لَا يُخْرِجَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ مُطْبِقٌ فِيهِ مِنَ الْمَأْثَمِ ، بَلْ لَا أَشْكُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، لِقَوْلِهِ : ﴿إِلَّا تَنْفَرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾^(٤) .

(١) هذا في الأصل ، وهو صحيح واضح ، ولكن بعض القارئ ضرب على كلمة « وأخبرنا » وهي في آخر السطر ، وكتب فوقها بخط آخر « قال وأخبرنا » ثم ضرب على ذلك شخص آخر ، وكتب بخط ثالث بعبارة لفظ الجلالة في أول السطر بعده كلمة « وأخبر » . وعن ذلك اضطربت النسخ ، ففي نسخة ابن جماعة « وأخبر الله » وفي ج « وأخبره الله » وفي س « فأخبره الله » وفي ب « قال الثاني رحمه الله تعالى : فأخبر الله » ، والصواب ما أثبتنا .

(٢) زاد بعضهم هنا في الأصل بين السطرين بخط آخر ، كلمة « قال » وبذلك ثبت في سائر النسخ ، وما في الأصل صحيح ، على زيادة القول عطفًا ، كصنيع البناء .

(٣) « عظم » ضبطت في الأصل بضم العين . وفي اللسان : « قال الاحياني : عظم الأمر وعظمته : مُعْظَمُهُ . وجاء في عظم الناس وعظمتهم ، أي في مُعْظَمِهِمْ » .

(٤) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الثاني » .

(٥) سورة التوبة (٣٩) .

٩٩٢ - قال : فما معناها ؟

٩٩٣ - قلتُ : الدلالة عليها أنَّ تخلفهم عن التغير كافة

لايسمئهم ، وتغير بعضهم - إذا كانت ^(١) في تغيره كفاية ^(٢) : يُخرج ^(٣)

من تخلف ^(٤) من المائتم ، إن شاء الله ، لأنه إذا تفر بعضهم وقع عليهم اسم « التغير » .

٩٩٤ - قال : ومثلُ ماذا ^(٥) ميؤى الجهاد ؟

٩٩٥ - قلتُ : الصلاة على الجنائز ^(٦) ودفنها ، لا يحمل تركها ،

ولا يجب على كل من يحضرها ^(٧) كلهم حضورها ^(٨) ، ويُخرج من تخلف ^(٩) من المائتم من قام بكفائتها .

(١) في س « إذا كان » وهو مخالف للأصل .

(٢) في ج ونسخة ابن جماعة « تخرج » وهو مخالف للأصل ، وخطأ ، لأن الضمير راجع إلى التغير .

(٣) في س زيادة « عنها » وهي زيادة خطأ ، وليست في الأصل .

(٤) في ج « ومثل هذا » وهو خطأ صرف . وفي نسخة ابن جماعة « ومماثل ماسوى الجهاد » ثم ضرب على « ما » الأولى بالجر ، وهو مخالف للأصل .

(٥) في نسخة ابن جماعة و س و ج « الجنائز » بالجمع ، وفي الأصل كما هنا بالإنفراد ، ثم لم يبق فيه بعضهم ، فضرب على حرف « ز » وكتب فوقهما « يز » .

(٦) في س « يحضرها » والقي في الأصل وسائر النسخ « يحضرتها » ثم كُشط بعضهم التاء ، وأبني موضعها وإحدى تخطتها ظاهرين .

(٧) بحاشية س ماضيه : « ولا يجب الخ » ، هكذا في جميع النسخ ب تكرار لفظ كل ، والظاهر أنه من الناسخ ، كتبه مصححه . وليس هذا من الناسخ ، بل هو في أصل الرقيم واضح ، وهو تكرار لزيادة التوكيد ، وليت الناسخين أبقوا لنا سائر الأصول كما أبقوا هذه !

(٨) في س و ج زيادة « عنها » وليست في الأصل ، بل كتبت فيه بين السطور بخط آخر ، وكتبت كذلك بحاشية نسخة ابن جماعة وعليها علامة الصحة . .

٩٩٦ - وهكذا رُدُّ السلام ، قال الله : ﴿ وَإِذَا حُيِّنْتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَسُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا ^(١) أَوْ رُدُّوها ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيباً ^(٢) 》 .
وقال رسول الله : « يُسَلِّمُ الْقَائِمُ عَلَى الْقَاعِدِ » . و : « إِذَا سَلَّمَ مِنَ الْقَوْمِ وَاحِدٌ أَجْزَأُ عَنْهُمْ ^(٣) » . وإنما أريد بهذا الردِّ ، فَرَدُّ الْقَلِيلِ جَامِعٌ لِاسْمِ « الرَّدِّ » ، وَالْكَفَايَةُ فِيهِ مَا نَعْنِي لِأَن يَكُونَ ^(٤) الرَّدُّ مَعْتَلًّا .

٩٩٧ - وَلِيَزَلْ الْمُسْلِمُونَ عَلَى مَا وَصَفْتُ ، مِنْذُ بَمَثَلِ اللَّهِ نَبِيَّهُ ^(٥) -
فَمَا بَلْنَا - إِلَى الْيَوْمِ : يَتَفَقَّهُ أَقْلُهُمْ ، وَيَشْهَدُ الْجَنَائِزَ بَعْضُهُمْ ،
وَيُجَاهِدُ ^(٦) وَيَرُدُّ السَّلَامَ بَعْضُهُمْ ، وَيَخْتَلِفُ عَنْ ذَلِكَ غَيْرُهُمْ ، فَيَمْرُقُونَ ٩٧

(١) فِي الْأَصْلِ إِلَى هَذَا ، ثُمَّ قَالَ « آيَةٌ » .

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ (٨٦) .

(٣) هَذَا حَدِيثَانِ . وَلَكِنْ فِي النُّوَاطِ (ج ٣ ص ١٣٧) : « مَا لَكَ مِنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : يَسَلِّمُ الرَّائِبُ عَلَى الْمُسَالِمِ ، وَإِذَا سَلَّمَ مِنَ الْقَوْمِ وَاحِدٌ أَجْزَأُ عَنْهُمْ » . وَأَخْرَجَ الشَّيْخَانِ وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً : « يَسَلِّمُ الصَّغِيرُ عَلَى الْكَبِيرِ ، وَالْمَارُّ عَلَى الْقَاعِدِ ، وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ » . وَهَذَا الْفَاطَ أُخْرَى ، وَالْفَرْعُونَ لِلْمَبْرُودِ (ج ٤ ص ٥١٦ - ٣١٧) وَفَتْحُ الْبَارِي (ج ١١ ص ١٣ - ١٤) وَبِحَيْثُ سَلَّمَ (ج ٧ ص ١٧٤) . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ (ج ٤ ص ٢٠) مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مَرْفُوعاً « يُجْزَى* عَنِ الْجَمَاعَةِ إِذَا مَرُّوا أَنْ يَسَلِّمَ أَحَدُهُمْ ، وَيُجْزَى* عَنِ الْجُلُوسِ أَنْ يَرُدَّ أَحَدُهُمْ » . وَفِي إِسْنَادِهِ سَعِيدُ بْنُ خَالِدٍ الْخَزَنَازِيُّ الدَّقْنِيُّ ، وَفِيهِ ضَعْفٌ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ . وَفِي الْبَابِ حَدِيثُ بَهْمَاءَ مِنْ رِوَايَةِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ، لِسَبِّهِ الْمَيْمُونِيِّ فِي مَجْمَعِ الزُّوَادِ (ج ٨ ص ٣٥) إِلَى الطَّبْرَانِيِّ ، وَقَالَ : « وَفِيهِ كَثِيرٌ مِنْ عَجْمٍ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ » .

(٤) فِي نَسْخَةِ ابْنِ جَامِعٍ وَبِإِسْنَادٍ « ثَلَاثًا يَكُونُ » وَهُوَ خَطَأٌ صَرَفَ ، لِأَنَّ الرَّدَّ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ فِي هَذَا عَلَى الْكَفَايَةِ بِعَيْنِ تَعْيِيلِ الرَّدِّ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ ، وَبَيْنَ الْخَطَأِ عَلَى تَصْرِفِ بَعْضِ الْقَارِئِينَ فِي الْأَصْلِ ، فَزَادَ كَلِمَةَ « لَا » بَيْنَ السُّطُورِ بَيْنَ كَلِمَتَيْ « لِأَنَّ » وَ « يَكُونُ » .

(٥) فِي ب « نَبِيَّهُمْ » وَهُوَ مُخْتَلَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٦) فِي نَسْخَةِ ابْنِ جَامِعٍ بِالْمَاشِيَةِ زِيَادَةُ كَلِمَةِ « بَعْضُهُمْ » وَعَلَيْهَا عَلَامَةُ الصَّحَةِ ، وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

لِلْفَضْلِ لِيَنْ قَامَ بِالْفَتْحِ^(١) وَالْجَاهِدِ وَحُضُورِ الْجَنَائِزِ وَرَدِّ السَّلَامِ ، وَلَا يُؤْتَمُّونَ مَنْ قَصَرَ عَنْ ذَلِكَ ، إِذَا كَانَ هَذَا^(٢) قَائِمُونَ بِكَفَايَتِهِ .

[باب خبر الواحد]^(٣)

٩٩٨ ... ^(٤) فقال ^(٥) لِي قَائِلٌ : أَخَذْتُ لِي أَقَلَّ مَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ .

عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ ، حَتَّى يَكْتَبَ عَلَيْهِمْ خَبْرُ الْخَالِصَةِ .

٩٩٩ — فَقُلْتُ : خَبْرُ الْوَاحِدِ عَنِ الْوَاحِدِ حَتَّى يَنْتَهِيَ^(٦) . بِهِ إِلَى

(١) ق ب « بالفتحة » وهو مخالف للأصل .

(٢) فِي لِسَةِ ابْنِ جَاعَةَ « إِذْ » وَقَدْ ضَرَبَ بَعْضُ طَرِيقِ الْأَسْلِ عَلَى الْأَلْفِ الْأَخِيرَةِ مِنْ « إِذَا » . وَقَوْلُهُ « هَذَا » هُوَ الْقِي فِي الْأَسْلِ ، ثُمَّ عُبِيَ فِيهِ ثَابِتٌ لِحُلِّهِ « لِهَذَا » وَالتَّخْيِيرُ بَيْنَ ، ثُمَّ زَادَ بَيْنَ الطُّورِ كَلِمَةُ « قَوْمِ » ، فَصَارَ الْكَلَامُ « لِهَذَا قَوْمِ » وَبِهِ ثَبَتَ فِي لِسَةِ ابْنِ جَاعَةَ وَسَائِرِ النُّسخِ ، وَمَا هُنَا هُوَ لِلزَّوَانِقِ لِلْأَسْلِ .

(٣) أَمَّا الْأَسْلُ فَلَيْسَ فِيهِ عُنْوَانٌ ، وَلَا مِنْ زِيَادَاتِ الْقَارِئِينَ ، وَأَمَّا لِسَةُ ابْنِ جَاعَةَ فَكَتَبَ بِمَحَاشِيئِهَا « بَابُ خَبْرِ الْوَاحِدِ » وَلَمْ يَكْتُبْ عَلَيْهِ مَا يَجِبُ مِنْ صَحِّهِ وَأَنَّهُ مِنْ أَسْلِ الْكِتَابِ ، وَقَدْ كَتَبَ هَذَا السَّرَّانُ فِي ب أَيضًا . وَفِي س وَ ج « بَابُ تَلْبِيتِ خَبْرِ الْحُجَّةِ » وَهُوَ عُنْوَانٌ طَرِيفٌ ، وَلَكِنْ لَا أُدْرِي مِنْ أَيْنَ قُلَّ .

وَانظُرْ فِي مَعْنَى هَذَا الْبَابِ مِنْ كَلَامِ الثَّانِي ، مَا فَهِمَ فِي كِتَابِ اخْتِلَافِ الْمَحْدِثِ بِمَحَاشِيئِ الْجُزْءِ السَّابِعِ مِنَ الْأَمِّ (ص ٢ - ٣٨) وَمَا فَهِمَ فِي كِتَابِ جَامِعِ الْعِلْمِ ، فِي الْجُزْءِ السَّابِعِ مِنَ الْأَمِّ فِي « بَابِ حِكَايَةِ قَوْلِ مَنْ رَدَّ خَبْرَ الْخَالِصَةِ » (ص ٢٥٤ - ٢٦٢) . وَمِنْ قَفِّ كَلَامِ الثَّانِي فِي هَذَا الْبَابِ وَجَدْتُ أَنَّهُ جَمَعَ كُلَّ الْفَوَائِدِ الصَّحِيحَةِ لِلْعُلُومِ الْمَحْدِثِ (الْمُصْطَلَحِ) وَأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ أَبَانَ عَنْهَا لِيَاذَةً وَاضِحَةً ، وَأَقْرَبُ مَنْ نَصَرَ الْمَحْدِثَ ، وَاجْتَنَبَ لَوْجُوبَ السَّلْبِ ، وَتَصَدَّقَ لِرَدِّ عَلَى عَمَلِيهِ ، وَقَدْ صَدَّقَ أَهْلَ مَكَّةَ وَبَرَوَا ، إِذْ صَمَّوهُ « نَاصِرَ الْمَحْدِثِ » رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٤) هُنَا فِي سَائِرِ النُّسخِ زِيَادَةُ « قَالَ الثَّانِي » .

(٥) فِي ابْنِ جَاعَةَ س وَ ج « قَالَ » بِعَنْوَانِ الْهَاءِ ، وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَسْلِ .

(٦) كَلِمَةُ « حَتَّى » مَكْتُوبَةٌ بَيْنَ السَّطْرَيْنِ بِحُطٍّ يَشْبَهُ خَطَّ الْأَسْلِ ، وَكَتَبْتُ بِالْيَاءِ مَعَ أَنَّ أَكْثَرَ مَا يَكْتُبُهَا « حَتَّى » بِالْأَلْفِ ، وَلَكِنْ كَتَبْتُهَا فِي بَعْضِ اللَّوَاظِحِ بِالْيَاءِ ، فَلِذَاكَ ٢٤ - رِسَالَةٌ

النبي أو من انتهى^(١) به إليه دونه^(٢).

١٠٠٠ — ولا تقوم الحجة بنجر الخاصة حتى يجمع أموراً^(٣):

١٠٠١ — منها: أن يكون من حدث به ثقة في دينه، معروفاً

بالصدق في حديثه، عاقلاً لما^(٤) يُحدث به، عالماً بما يُحيل معاني^(٥)

الحديث من اللفظ، وأن^(٦) يكون ممن يُؤدّي الحديث بحروفه كما

سمع^(٧)، لا يُحدث به على المعنى، لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير

رجعت أنها هنا من الأصل. وكلمة « ينتهي » كتبت فيه بالياء على خلاف عادة ،

وكان الأقرب أن تكون « ينتهي » لولا أنه ضبط الياء في أولها بالنون ، والمعنى

صحيح في الحالين .

(١) في « د أو إلى من انتهى » كلمة « إلى » ليست في الأصل . وقوله « انتهى » كتب فيه « اتها » بالألف ، فذلك ضبطناه بالياء للفاعل .

(٢) يعني : حتى ينتهي باسناد الخبر إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، إما لأن الخبر سرفوا إليه ، أو ينتهي باسناده إلى من روى عنه الخبر مد النبي صلى الله عليه وسلم ، صحابيا كان أو غيره ، كما إذا روى أثر عن عمر ، أو عن مالك ، مثلاً ، فإنه يلزم ثبوت ذلك من الروى عنه أن يصل إسناده إليه .

(٣) عبت عابت في الأصل ، فزاد تاء قبل الليم في كلمة « يجمع » وضرب على الألف الأخيرة من « أموراً » ليكون الكلام « حتى تجتمع أمور » . ولكن لم يجه أحد من أصحاب النسخ الأخرى على هذا البت .

(٤) هكذا في الأصل ونسخة ابن جماعة « لما » باللام ، وهو الصواب ، ولكن كُشط بعضهم رأس اللام وأبقى بقيتها لقرأ « بما » وبذلك كتبت في س و ج ، وهو خطأ .

(٥) تصرف بشي ثارني الأصل بجهل فالتحق باليم لئلا تكون « لما » وهو خطأ وسخف ، لم يجه فيه أحد .

(٦) هكذا في الأصل ، بالخطف بالواو ، وفي نسخة ابن جماعة و « أو أن » . والمعنى في الأصل على « أو » وكثيراً ما يحذف في العربية بالواو بمعنى أو كما هو معروف . والمراد أن المعرط أحد امرين : إما أن يكون الروى يروى الحديث بلفظه كما سمع ، أو يكون عالماً بالمعنى إذا رواه بالمعنى ولم يؤدّ اللفظ . وانظر ماضي في الفقرة (٧٥٥) .

(٧) في سائر النسخ « كما سمع » والمعاد ملحقه في الأصل ، وليست منه .

عالم بما يحيلُ معناه - : لم يَدْرِ لِمَ يُحِيلُ الحلالَ إلى الحرام^(١). وإذا أَدَّاهُ
بحروفه فلم يَبْقَ وجهٌ يُخافُ فيه إحالتهُ^(٢) الحديثَ ، حافظاً إنْ حَدَّثَ
به مِنْ حفظه ، حافظاً لكتابهِ إنْ حَدَّثَ^(٣) مِنْ كتابهِ . إذا شَرِكَ^(٤) أَهْلَ
الحفظِ في الحديثِ وافقَ حديثَهُمْ ، بَرِيّاً^(٥) مَنْ أَنْ يَكُونَ مُدْلِساً^(٦) :
يُحَدِّثُ عَنْ مَنْ لَقِيَ مالمَ يَسْمَعْ منه ، ويحدِّثُ^(٧) عن النبيِّ ما^(٨) يُحَدِّثُ
التفَاتُ خلافةً عن النبيِّ .

١٠٠٢ - ويكونُ هكذا مَنْ فوّقهَ مَنْ حَدَّثَهُ ، حتى يَنْتَهِيَ
بالحديثِ موصولاً إلى النبيِّ أو إلى من انتَهَى به إليه دونه ، لأنَّ كلَّ

-
- (١) في النسخ المطبوعة زيادة « والحرام إلى الحلال » وهي مزادة أيضاً بمجاشية لسنة
ابن جماعة وعليها علامة الصحة ، ولكنها ليست في الأصل .
(٢) في النسخ المطبوعة « إدلة » بدون الضير ، وهو ثابت في الأصل وسنة ابن جماعة .
(٣) في « زيادة » به « وليست في الأصل » .
(٤) « شرك » مضبوطة في الأصل بفتح الشين وكسر الراء ، وهي من باب « فرح » :
أي صار شريكاً ، والمصدر « شَرِكٌ » بوزن « كَتَفَ » و « شُرْكَةٌ » بوزن
« كَلَّة » ؛ ويغفلان بكسر أولهما ، ويكون ثانيها و « شُرْكَةٌ » أيضاً بوزن
« غُرْفَة » : لة .

- (٥) « برى » بتسهيل الهزلة وتشديد الياء ، ووضعت عليها الشدة في الأصل .
(٦) ما سياتي هو إيان لدلس .
(٧) قوله و « يحدث » بالنصب ، مطوف على « يكون » يعني : وبرى من أن يحدث حديثاً
يخالفه في التفات ، وهو يعني قوله قيل « إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق
حديثهم » فإن كثرة غلظة التفات تدل على وهمه في روايته وسوء حفظه . ولا يجوز
صلفه على « يحدث عن من لقي » لأب من يخالف التفات لا يدخل في وصف الدلس .
وفي « يحدث » وهو خطأ صرف ، ويختلف الأصل وسائر النسخ .
(٨) « ما » مفعول « يحدث » ، وفي باقي النسخ « بما » والباء ملصقة بالم في الأصل
ظاهر اصطاعتها .

واحدٍ منهم مُثَبِّتٌ لِمَنْ حَدَّثَهُ ، وَثَبَّتْ عَلَى مَنْ حَدَّثَ عَنْهُ ، فَلَا يُسْتَفْتَى فِي كَرٍّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَمَّا وَصَفُ .

١٠٠٣ - قَالَ ^(١) : فَأَوْضَحَ لِي مِنْ هَذَا ^(٢) بَشْيَ لَعَلِّي أَكُونُ ^(٣)

بِهِ أَعْرِفَ مِنِّي هَذَا ، فَلَيَزَيِّنْ بِي بِهِ وَقَلَّ خَيْرَتِي بِمَا وَصَفْتَ فِي الْحَدِيثِ ؟
١٠٠٤ - ^(٤) قُلْتُ لَهُ : أَتُرِيدُ أَنْ أَخْبِرَكَ بِشَيْءٍ يَكُونُ هَذَا قِيَاسًا عَلَيْهِ ؟

١٠٠٥ - قَالَ : نَعَمْ !

١٠٠٦ - قُلْتُ ^(٥) : هَذَا أَصْلٌ فِي نَفْسِهِ ، فَلَا يَكُونُ قِيَاسًا عَلَى

غَيْرِهِ ، لِأَنَّ الْقِيَاسَ أَوْضَعُ مِنَ الْأَصْلِ .

١٠٠٧ - قَالَ : فَلَسْتُ أُرِيدُ أَنْ تَجْعَلَهُ قِيَاسًا ، وَلَكِنْ مَثَلًا لِي ^(٦)

عَلَى شَيْءٍ مِنَ الشَّهَادَاتِ ، الَّتِي الْعِلْمُ بِهَا عَامٌّ ؟

١٠٠٨ - قُلْتُ ^(٧) : قَدْ يَخَالَفُ الشَّهَادَاتِ فِي أَشْيَاءَ وَيُجَامِعُهَا

فِي غَيْرِهَا .

(١) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « قَالَ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٢) فِي نُسْخَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ وَالنُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « فَأَوْضَحَ لِي هَذَا » بِمَنْفِ « مِنْ » وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ ، وَهِيَ زَائِدَةٌ ، كَمَا يَأْتِي ذِكْرُ كَثِيرٍ فِي كَلَامِ الْبَنَاءِ . وَيُظْهَرُ أَنَّ بَعْضَ الْقَارِئِينَ فِي الْأَصْلِ لَمْ يَمَيِّزْهُ مَوْضِعُهَا ، فَخَوَّلَ تَغْيِيرَهَا لِيَجْعَلَهَا « فِي » .

(٣) فِي سَائِرِ النُّسخِ « لِي أَنْ أَكُونَ » وَكَلِمَةُ « أَنْ » مُزَادَةٌ بَيْنَ السُّطُورِ فِي الْأَصْلِ بِحِطِّ آخِرِ .

(٤) هَذَا فِي الْأَصْلِ زِيَادَةٌ « قَالَ » بَيْنَ السُّطُورِ بِحِطِّ آخِرِ . وَفِي سَائِرِ النُّسخِ « قَالَ الْغَائِمِي » .

(٥) فِي ب « قُلْتُ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٦) كَلِمَةُ « لِي » لَمْ تَذْكُرْ فِي ب .

(٧) فِي ب « قُلْتُ لَهُ » وَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

١٠٠٩ - قال: وأَيْنَ يُخالفها؟

١٠١٠ - قلت: أَقْبَلُ في الحديثِ الواحدِ ^(١) والمرأة ^(٢)،

ولا أَقْبَلُ واحداً منهما وحده في الشهادة .

١٠١١ - وَأَقْبَلُ في الحديثِ «حدثني فلانٌ عن فلانٍ» إذا لم

يكن مُدْكَسّاً ، ولا أَقْبَلُ في الشهادة إلا «سمعتُ» أو «رأيتُ»
أو «أشهدني» .

١٠١٢ - وتختلفُ الأحاديثُ ، فأخذُ ببعضها ، استدلالاً

بكتابٍ أو سنةٍ أو إجماعٍ أو قياسٍ ، وهذا لا يؤخذُ به في الشهاداتِ
هكذا ، ولا يُوجدُ ^(٣) فيها مجال .

١٠١٣ - ثُمَّ يَكُونُ بَشَرٌ ^(٤) كلُّهم تجوزُ شهادته ولا أَقْبَلُ

خديته ^(٥) ، مِنْ قَبْلِ ما يَدْخُلُ في الحديثِ من كثرةِ الإحالةِ وإزالةِ
بعضِ ألفاظِ المعاني .

١٠١٤ - ثم هو يُجَامِعُ الشهاداتِ في أشياءٍ غيرِ ما وصفتُ .

(١) في النسخ المطبوعة «الرجل الواحد» وكلمة «الرجل» ليست في الأصل ، وهي
مكتوبة في نسخة ابن جماعة وملفة بالمرّة .

(٢) في نسخة ابن جماعة «والأمرأة الواحدة» ثم ألغيت «الواحدة» بالمرّة .

(٣) في ج «يؤخذ» وهو خطأ ، ويظهر أن الخطأ من نسخة ابن جماعة ، فإن
الكلمة كتبت فيها هكذا «يوجد» بإجماع القال وبقط الماء بنقطة فوقية وأخرى
تحتية ، فقرأ «يوجد» و «يؤخذ» ، وهي في الأصل واجبة بالميم .

(٤) في النسخ المطبوعة زيادة «كثير» وليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .

(٥) في ب «شهادتهم» وفي ج «حديثهم» . وكلمة بخلاف للأصل .

١٠١٥ - فقال : ^(١) أَمَا مَا قَلْتِ مِنْ أَلَّا تَقْبَلِ الْحَدِيثَ إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ حَافِظٍ عَالِمٍ بِمَا يُحِيلُ مَعْنَى الْحَدِيثِ - : فَكَمَا قَلْتِ ، فَلِمَ لَمْ تَقُلِي هَكَذَا ^(٢) فِي الشَّهَادَاتِ ؟

٩٨ ١٠١٦ - فَقُلْتِ ^(٣) : إِنْ إِحَالَةَ مَعْنَى الْحَدِيثِ أَخْفَى مِنْ إِحَالَةِ مَعْنَى الشَّهَادَةِ ^(٤) ، وَهَذَا احْتَضَتْ فِي الْحَدِيثِ بِأَكْثَرِ مِمَّا احْتَضَتْ بِهِ فِي الشَّهَادَةِ ^(٥) .

١٠١٧ - قَالَ : وَهَذَا كَمَا وَصَفْتَ ، وَلَكِنِّي ^(٦) أَنْكَرْتُ - إِذَا كَانَ مِنْ يُحَدِّثُ ^(٧) عَنْهُ ثِقَةٌ فَحَدَّثَ ^(٨) عَنْ رَجُلٍ لَمْ تَعْرِفِ أَنْتِ ثِقَتَهُ - :

(١) زيد هنا في الأصل بين السطور بخط آخر « قال الشافعي » وبهت ذلك في سائر النسخ .

(٢) في « ب » « فلم لم تقبل هكذا في الشهادات » وهو مخالف للأصل ، وفي نسخة ابن جماعة و « ج » « فلم لم تقل هكذا » وزيادة « هنا » من غير الأصل ، ولكن زاد ما فيه بعض قارئيه بين السطور مرتين ، مرة قبل « هكذا » ومرة بعدها ، وهو خلط .

(٣) في النسخ المطبوعة زيادة « له » وهي مكتوبة في نسخة ابن جماعة وملناة بالهجرة .

(٤) في سائر النسخ « الشهادات » وما هنا هو الأصل ، ثم ضرب بعض قارئيه على الماء الأخيرة وكتب فوقها « ات » لقرأ « الشهادات » .

(٥) في « ب » و « ج » « الشهادات » وهو مخالف للأصل ولنسخة ابن جماعة .

(٦) في « ب » « ولكن » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٧) « يحدث » غلط الياء في الأصل من تحت ، ولم تنقط في نسخة ابن جماعة ، وكتب مصحح « ب » بإحاشيتها مانصه : « هكذا في جميع النسخ ياء القالب ، والمضى عليها غير ظاهر ، فقلل للناسب تاء الخطاب » . فيظهر من هنا أنه قرأ الفصل مبنيًا لتفاعل ، فلم ينظم له معنى الكلام ، والذي أراه أنه مبنى لما لم يسم فاعله ، فكانه يقول : إذا كان الراوي ثقة .

(٨) في النسخ المطبوعة « يحدث » وهو مخالف للأصل ولنسخة ابن جماعة .

امتناعك من أن تقلد الثقة ، فتُحسِن^(١) الظن به ، فلا تركه يروى
إلا عن ثقة^(٢) ، وإن لم تعرفه أنت ١٩

١٠١٨ — قلتُ له : رأيت أربعة نفرٍ عدولٍ فقهاً شهدوا^(٣)
على شهادة شاهدين بحقٍ لرجلٍ على رجلٍ : أكنت قاضياً به ولم يقل
لك الأربعة إن الشاهدين عدلان ؟

١٠١٩ — قال : لا ، ولا أقطعُ بشهادتهما^(٤) شيئاً حتى أعرف
عدلهما ، إما بتعديل الأربعة لهما ، وإما بتعديل غيرهم ، أو معرفة
مَنى بعدلِهما .

١٠٢٠ — قلتُ له : ولم أَلَمْ تقبلْهما على للمنى الذى أمرتني
أن أقبلَ عليه الحديث ، فتقول : لم يكونوا يشهدوا إلا على من هو
أعدلُ^(٥) عندهم ؟

١٠٢١ — فقال : قد يشهدون على من هو عدلٌ عندهم ، ومن

(١) في ج « حسن » وفي نسخة ابن جماعة و ب و س « بحسن » وكلها مخالف
للأصل ، وقد ضرب طارى على « فحسن » في الأصل ، وكتب فوقها بخط
آخر « بحسن » ، إذ لم يفهم المنى .
(٢) ينى : فلا يصح به يروى إلا عن ثقة .

(٣) زيد في الأصل بين السطور كلمة « قال » وفي سائر النسخ « قال الثانى » .
(٤) في سائر النسخ زيادة « لك » وهى نزادة في الأصل بخط آخر بمحو السطر
خارجة عنه .

(٥) في س « بهما داتهما » بالجمع ، وهو مخالف للأصل .
(٦) زاد بعضهم هنا في الأصل كلمة « قال » بخط آخر ، وفي النسخ المطبوعة
« قال الثانى » .

(٧) في سائر النسخ « عدل » والذى في الأصل « أعدل » وهو صواب ، وقد يؤلف
باسم التفضيل على غير ما به .

عَرَفُوهُ وَلَمْ يَمَرُقُوا عَدْلَهُ ، فَلَمَّا كَانَ هَذَا مَوْجُودًا فِي شَهَادَتِهِمْ لَمْ يَكُنْ لِي قَبُولُ شَهَادَةٍ مِنْ شَهِدُوا عَلَيْهِ حَتَّى يُعَدَّهُ ، لَوْ أَوْ أَعْرَفَ عَدْلَهُ وَعَدَلَ مَنْ شَهِدَ عِنْدِي عَلَى عَدَلٍ غَيْرِهِ ، وَلَا^(١) أَقْبَلُ تَعْدِيلَ شَهِيدٍ عَلَى شَهِيدٍ عَدَلَ الشَّاهِدُ غَيْرَهُ وَلَمْ أَعْرَفَ عَدْلَهُ .

١٠٢٢ - ^(٢) فَقُلْتُ ^(٣) : فَالْحِجَةُ فِي هَذَا لَكَ ^(٤) الْحِجَةُ عَلَيْكَ : فِي الْأَقْبَلِ خَيْرَ الصَّادِقِ عَنْ مَنْ جَهِلْنَا صَدَقَهُ .

١٠٢٣ - وَالنَّاسُ مِنْ^(٥) أَنْ يَشْهَدُوا عَلَى شَهَادَةٍ^(٦) مَنْ عَرَفُوا عَدْلَهُ - : أَشَدُّ تَحْفُظًا مِنْهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا إِلَّا حَدِيثَ مَنْ عَرَفُوا صِحَّةَ حَدِيثِهِ .

١٠٢٤ - وَذَلِكَ : أَنَّ الرَّجُلَ يَنَاقِي الرَّجُلَ يَرَى عَلَيْهِ مِثْمَا الْخَيْرِ^(٧) ، فَيُضَيِّنُ الظَّنَّ بِهِ ، فَيَقْبَلُ حَدِيثَهُ ، وَيَقْبَلُهُ^(٨) وَهُوَ لَا يَعْرِفُ

(١) فِي سَائِرِ النُّسخِ « قُلَا » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٢) زَادَ بَعْضُهُمْ هُنَا فِي الْأَصْلِ كَلِمَةَ « قَالَ » بِحِطِّ آخِرٍ ، وَفِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « قَالَ الثَّانِي » .

(٣) فِي سَائِرِ النُّسخِ زِيَادَةُ « لَمْ » وَهِيَ زِيَادَةٌ بِمَاشِيَةِ الْأَصْلِ بِحِطِّ آخِرٍ .

(٤) فِي ج « مَا الْحِجَةُ » وَهُوَ خَطَأٌ سَخِيفٌ . وَفِي س « لَكَ فِي هَذَا » بِالْظَّهْمِ وَالتَّأْخِيرِ ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٥) فِي ج « مِنْ » بَدَلُ « مَنْ » وَهُوَ خَطَأٌ لَامِئِي لَمْ .

(٦) فِي سَائِرِ النُّسخِ « مَنْ أَنْ يَشْهَدُوا إِلَّا عَلَى شَهَادَةٍ » وَكَلِمَةُ « إِلَّا » زِيَادَةٌ فِي الْأَصْلِ مِنْ السُّطْرَيْنِ بِحِطِّ آخِرٍ ، وَزِيَادَتُهَا خَطَأٌ ، لِأَنَّ اللَّغِيَّ : أَنَّ النَّاسَ أَكْثَرَ تَحْفُظًا فِي رَوَايَةِ الْحَدِيثِ عَنْ مَنْ لَمْ يَعْرِفُوا صِحَّةَ حَدِيثِهِ ، مِنْهُمْ فِي الْمَهَادَةِ عَلَى شَهَادَةٍ مِنْ عَرَفُوا عَدْلَهُ ، لِأَنَّهُمْ فِي الْمَهَادَةِ أَشَدُّ إِحْيَاظًا وَتَحْفُظًا .

(٧) كَانَتْ فِي نَسْخَةِ ابْنِ جَامِعٍ « الْخَيْرِ » كَالْأَصْلِ ، ثُمَّ كَسَطَتْ الْأَلْفَ وَالْلامَ ، وَمَوْضِعُ الْكَسَطِ ظَاهِرٌ .

(٨) فِي س « وَيَقْبَلُهُ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ وَلِنَسْخَةِ ابْنِ جَامِعٍ .

حَالَهُ ، فَيَذْكُرُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لَهُ «فُلَانٌ حَدَّثَنِي كَذَا ، إِنَّمَا عَلَى وَجْهِ تَرْجُو
أَنْ يَحْدِثَ عَلَيَّ ذَلِكَ الْحَدِيثِ عِنْدَ هَذِهِ فَيَقْبَلُهُ عَنِ الثِّقَةِ ، وَإِنَّمَا أَنَا^(١) يُحَدِّثُ
بِهِ عَلَى انْكَارِهِ وَالتَّعَجُّبِ مِنْهُ ، وَإِنَّمَا يَنْفَلَهُ^(٢) فِي الْحَدِيثِ عَنْهُ .

١٠٢٥ - وَلَا أَذِلُّنِي^(٣) لَقَيْتُ أَحَدًا قَطُّ بِرِيَاءٍ^(٤) مِنْ أَنْ
يُحَدِّثَ عَنِ ثِقَةٍ حَافِظٍ وَآخَرَ يُخَالِفُهُ^(٥) .

١٠٢٦ - قَسَمْتُ فِي هَذَا مَا يَجِبُ عَلَيَّ .

١٠٢٧ - وَلَمْ يَكُنْ طَلَبِي الدَّلِيلَ عَلَى مَعْرِفَةِ صِدْقٍ مِنْ حَدَّثَنِي
بِأَوْجَبٍ عَلَيَّ مِنْ طَلَبِي ذَلِكَ عَلَى مَعْرِفَةِ صِدْقٍ مِنْ قُوَّةٍ ، لِأَنِّي أحتاجُ
فِي كُلِّهِمْ إِلَى مَا أحتاجُ إِلَيْهِ فِيمَنْ لَقَيْتُ مِنْهُمْ ، لِأَنَّ كُلَّهُمْ مُثَبَّتٌ^(٦)
خَبَرًا عَنْ مَنْ قُوَّةً وَلَيْسَ دُونَهُ .

(١) فِي سَائِرِ النُّسخِ « وَإِنَّمَا عَلَى أَنْ » وَزِيَادَةُ « عَلَى » هُنَا لِأَوْجِهِ لَهَا ، وَلَقَدْ زَادَهَا

بَعْضُهُمْ فِي الْأَصْلِ بَيْنَ السُّطورِ بِحُذُوحٍ .

(٢) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « يَنْفَلَهُ » وَكَذَلِكَ فِي نَسْخَةِ ابْنِ جَامِعٍ وَزَادَتْ قِصَّةٌ فَوْقَ التَّيْنِ

وَشَدَّةٌ فَوْقَ الْفَاءِ ، وَهُوَ لَا مَعْنَى لَهُ وَلَا وَجْهٌ ، وَاقْدِرْ فِي الْأَصْلِ وَاضِحٌ بِالْيَاءِ الْمُوَحَّدَةِ

لِلنُّقْطَةِ هُجَّةً وَاحِدَةً ، وَهِيَ بَاءُ الْجَمْرِ . وَلِلرَّادِ : أَنَّ الرَّاويَ عَنِ الْقَدِيِّ عَلَيْهِ سَبَأُ الصَّلَاحِ

قَدْ يَجِدُ بِظَاهِرِهِ ، فَهِيَ الثِّقَةُ فِي الْحَدِيثِ عَنْهُ .

(٣) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « وَلَا أَعْلَمُ أَنَّ » وَمَا هُنَا هُوَ الَّذِي فِي الْأَصْلِ ، ثُمَّ غَيَّرَ فِيهِ

بَعْضُهُمْ ، فَذَكَرَ طَرَفَ اللَّحْمِ وَكُتِبَ فَوْقَ التَّوْنِ وَالْيَاءُ « آتَى » . وَأَمَّا نَسْخَةُ ابْنِ جَامِعٍ

فَقُتِبَ فِيهَا : « وَلَا أَعْلَمُ أَنَّ » .

(٤) كَلِمَةُ « قَطُّ » لَمْ تَذْكُرْ فِي سَائِرِ النُّسخِ ، وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ ، إِلَّا أَنَّ بَعْضَ الْمُتَأَخِّرِينَ

ضَرَبَ عَلَيْهَا . وَ« بِرِيَاءٍ » كُتِبَتْ فِي سَائِرِ النُّسخِ « بِرِيًا » .

(٥) فِي س وَجْ زِيَادَةُ « هَذِهِ » وَهِيَ مَكْتُوبَةٌ بِمَاجِشَةٍ نَسَخَ ابْنُ جَامِعٍ وَعَلَيْهَا « هَـ »

وَهِيَ خَطَأٌ صَرَفَ ، بَلْ تَقْدِيرُ اللَّحْمِ لِلرَّادِ ، لِأَنَّهُ يَرِيدُ أَنَّ الرَّوَاةَ يَرَوْنَ عَنِ الثَّقَاتِ

وَعَنِ غَيْرِ الثَّقَاتِ .

(٦) فِي ج « مُثَبَّتٌ لِي » وَكَلِمَةُ « لِي » لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَلَكِنَّهَا زِيَادَةٌ بِالْجَمْرِ بِمَاجِشَةٍ

نَسَخَ ابْنُ جَامِعٍ ، وَعَلَيْهَا « هَـ » .

١٠٢٨ - (١) فقال : فإِنَّكَ قَبِلْتَ مَنْ لَمْ تَعْرِفْهُ (٢) بِالتَّدْلِيلِ أَنْ يَقُولَ « عَنْ » (٣) ، وَقَدْ يَكُونُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ لَمْ يَسْمَعُهُ ؟

١٠٢٩ - فقلت له : الْمُسْلِمُونَ الْمُدَوَّلُونَ عُذُولٌ أُحْبَبُوا الْأَمْرَ فِي أَنْفُسِهِمْ ، وَحَالَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ غَيْرُ حَالِهِمْ فِي غَيْرِهِمْ ، أَلَا تَرَى أَنِّي إِذَا عَرَفْتُهُمْ بِالْمَدْلِ فِي أَنْفُسِهِمْ قَبِلْتُ شَهَادَتَهُمْ ، وَإِذَا (٤) شَهِدُوا عَلَى ٩٩ شَهَادَةِ غَيْرِهِمْ لَمْ أَقْبَلْ شَهَادَةَ غَيْرِهِمْ حَتَّى أَعْرِفَ حَالَهُ (٥) ؟ وَلَمْ تَكُنْ مَعْرِفَتِي عَدْلَهُمْ مَعْرِفَتِي عَدْلَ مَنْ شَهِدُوا عَلَى شَهَادَتِهِ .

١٠٣٠ - وَقَوْلُهُمْ عَنْ خَبَرِ أَنْفُسِهِمْ وَتَسْمِيَّتِهِمْ - : عَلَى الصَّحَّةِ ، حَتَّى نَسْتَدِلَّ (٦) مِنْ فَعْلِهِمْ بِمَا يُخَالِفُ ذَلِكَ ، فَتَحْتَرِسَ (٧) مِنْهُمْ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي خَالَفَ فَعْلُهُمْ فِيهِ مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ .

١٠٣١ - وَلَمْ نَعْرِفْ (٨) بِالتَّدْلِيلِ يَبْلَدُنَا ، فَيَمْنُ مَضَى وَلَا مَنْ

(١) حَتَّى فِي س وَ ج زِيَادَةُ « قَالَ الثَّانِي » .

(٢) فِي س وَلِسْتَ ابْنَ جَاعَةَ « مِنْ لَاتَعْرِفُهُ » وَهُوَ غَالِفٌ لِلْأَصْلِ . وَفِي ج « مِنْ لَعْرِفُهُ » وَهُوَ خَطَأٌ .

(٣) فِي ج « عَنْ كَذَا » وَهُوَ كَلَامٌ لَاسْمٍ لَهُ .

(٤) فِي س وَ ج « فَإِذَا » وَهُوَ غَالِفٌ لِلْأَصْلِ وَلِلْسَنَةِ ابْنَ جَاعَةَ .

(٥) فِي س وَ ج « حَالِهِمْ » وَهُوَ غَالِفٌ لِلْأَصْلِ وَلِلْسَنَةِ ابْنَ جَاعَةَ .

(٦) « لَسْتَدِلُّ » لَمْ تَقْطَعْ التَّوْنُ فِي الْأَصْلِ وَلَا فِي لِسَنَةِ ابْنَ جَاعَةَ ، وَفِي النُّسخِ الطَّبُوعَةِ « يَسْتَدِلُّ » وَلَكِنْ قَوْلُهُ « فَتَحْتَرِسُ » وَاضِحٌ الْقَطْعُ فِي الْأَصْلِ ، فَجَعَلْنَا الْأَوَّلَ بِالتَّوْنِ كَالثَّانِيَةِ ، لِاتِّسَاقِ الْهَوْلِ ، وَفِي س وَ س « فَيَحْتَرِسُ » ، وَفِي ج « فَتَحْتَرِسُ » ، وَكَذَلِكَ غَالِفٌ لِلْأَصْلِ .

(٧) فِي س « وَلَمْ يَعْرِفْ » وَكَذَلِكَ فِي لِسَنَةِ ابْنَ جَاعَةَ ، بَلْ ضَبُطَتْ فِيهَا بِضَمِّ الْيَاءِ وَفُتِحَ الرَّاءُ ، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ بِالتَّوْنِ وَفُتِحَتْ خُصَّةٌ .

أَذْرَكْنَا مِنْ أَصْحَابِنَا - : إِلَّا حَدِيثًا فَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ قَبْلَهُ عَنْ مَنْ لَوْ تَرَكَ عَلَيْهِ كَانَ خَيْرًا لَهُ .

١٠٣٢ - وكان قولُ الرجلِ «سمعتُ فلانًا يقولُ سمعتُ فلانًا» وقوله «حدثني فلانٌ عن فلانٍ» - : سواءٌ عندهم ، لا يحدثُ واحدٌ^(١) منهم عن مَنْ لَقِيَ إِلَّا مَا^(٢) سَمِعَ منه ، يَمْنَعُهُ^(٣) بهذه الطريقِ ، قَبْلَنَا منه «حدثني فلانٌ عن فلانٍ»^(٤) .

١٠٣٣ - ومن عرفناه دَلَّسَ مَرَّةً فَقَدْ أَبَانَ لَنَا عَوَزَتَهُ فِي رِوَايَتِهِ .

١٠٣٤ - وليستُ تلكُ المورَةُ بالكذبِ^(٥) فَتَرَدُّ بِهَا حَدِيثُهُ ، وَلَا النَّصِيحَةُ فِي الصَّدَقِ ، فَتَقْبَلُ مِنْهُ مَا قَبَلْنَا مِنْ أَهْلِ النَّصِيحَةِ فِي الصَّدَقِ .

(١) في س «أحد» .

(٢) في س «عنا» وإلباء ملاحظة في الأصل بخط مخالف .

(٣) هكذا في الأصل ، يعني : ممن أرادته الراوى من شيوخه أو ممن هو أعلى منهم ، بالطريق التي حدث بها ، فانه لا يحدث إلا بما سمع هو وسمع شيخه ، وإن عبر بقوله «عن فلان» ، لأنه يعني به السماع والتحديث . وقوله «قبلنا منه» الخ : كأنه يفرع على ذلك أو نتيجة له ، ولكن بدون المعاء . وكلمة تركيب غريب دقيق ، أشكل على العارفين ، فغير بضمهم في الأصل ، وضرب على قوله «ممن عنه» وكتب فوقه «فن عرفاه» ليشارك به قوله الآن (برقم ١٠٣٣) ، وبذلك طبع في النسخ المطبوعة وكتبت في نسخة ابن جماعة ، بل زادوا عليه ، فصارت الجملة «فن عرفاه منهم بهذه الطريق» .

(٤) في النسخ المطبوعة زيادة «إنما لم يكن مدلساً» وليست في الأصل ، وهي مكتوبة في نسخة ابن جماعة وعلامة بالحرارة .

(٥) في سائر النسخ «بكتب» وقد تصرف بعض ثارني الأصل فحذف على «بأ» وأصلح اللام لتكون بأ . وهو تصرف غير سائق .

١٠٣٥ - قُلْنَا : لَا تَقْبَلُ مِنْ مُدْلِسٍ حَدِيثًا حَتَّى يَقُولَ فِيهِ « حَدِيثِي » أَوْ « صَمْتُ » .

١٠٣٦ - فَقَالَ : قَدْ أَرَاكَ تَقْبَلُ شَهَادَةَ مَنْ لَا يُقْبَلُ^(١) حَدِيثُهُ ؟

١٠٣٧ - قَالَ^(٢) : قُلْتُ^(٣) : لِكَبِيرِ أَثَرِ الْحَدِيثِ وَمَوْقِعِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَلِمَتَيَّ يَتَيْنِ .

١٠٣٨ - قَالَ : وَمَا هُوَ ؟

١٠٣٩ - قُلْتُ : تَكُونُ^(٤) اللَّفْظَةُ تُتْرَكُ مِنَ الْحَدِيثِ فَتُحِيلُ^(٥) مَعْنَاهُ ، أَوْ يُنْطَقُ بِهَا بِغَيْرِ لَفْظَةٍ^(٦) الْمَحْدَثُ ، وَالنَّاطِقُ بِهَا غَيْرُ طَامِدٍ لِإِحَالَةِ الْحَدِيثِ - : فَيُحِيلُ^(٧) مَعْنَاهُ .

١٠٤٠ - فَإِذَا كَانَ الَّذِي يَحْمِلُ الْحَدِيثَ يَحْمِلُ هَذَا الْمَعْنَى ، كَانَ^(٨)

غَيْرَ حَافِلٍ لِلْحَدِيثِ ، فَلَمْ تَقْبَلْ حَدِيثَهُ ، إِذَا كَانَ يَحْمِلُ مَا لَا يَمْتَلِكُ ، إِنْ

(١) « يَبْلُ » وَاضِحَةُ التَّعْطِ فِي الْأَصْلِ بِالْيَاءِ النَّحْبِيَّةِ ، وَلَمْ تَعْطِ فِي لِسَانِ ابْنِ جُمَاعَةَ ،

خَافَتْهَا عَلَى الْأَصْلِ ، وَهُوَ بَدِيعٌ فِي التَّنْوِيعِ . وَفِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « يَبْلُ » بِتَاءِ الْخَطِّابِ .

(٢) كَلِمَةُ « قَالَ » لَمْ تَذْكُرْ فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ ، وَذَكَرْتُ فِي لِسَانِ ابْنِ جُمَاعَةَ وَالنِّسْبَةِ بِالْجَمْعِ ، وَهِيَ كَاتِبَةٌ فِي الْأَصْلِ .

(٣) فِي لِسَانِ ابْنِ جُمَاعَةَ بِالْمُشَاشَةِ زِيَادَةُ « لِه » وَعَلَيْهَا « صَمْتُ » وَبَيَّنْتُ فِي س وَ ج ، وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٤) فِي لِسَانِ ابْنِ جُمَاعَةَ وَ ج « أَنْ تَكُونَ » وَزِيَادَةُ « أَنْ » لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٥) فِي سَائِرِ النُّسخِ « لَفْظًا » ، وَالتَّى فِي الْأَصْلِ « لَفْظَةً » ، بَلْ تَكَرَّرَ هَذَا السَّطْرُ فِي الْأَصْلِ مَرَّتَيْنِ خَطَأً ثُمَّ أَلْتَنِي أَحَدُهُمَا ، وَفِيهِ الْكَلِمَةُ « لَفْظَةً » وَتَصَرَّفَ بِضَمِّهِمْ فَكُتِبَ فَوَلَّهَا فِي السَّطْرَيْنِ كَلِمَةُ « لَفْظًا » . وَاسْتِمَالُ كَلِمَةِ « لَفْظَةً » هُنَا اسْتِمَالُ بَدِيعٍ طَرِيفٌ .

(٦) الْجُمْلَةُ جَوَابُ السَّرْطِ . وَفِي سَائِرِ النُّسخِ « وَكَانَ » وَالْوَاوُ زَادَهَا فِي الْأَصْلِ بِضَمِّ

تَارِيهِ ، وَكَتَفَتْهَا ظَاهِرٌ .

كان بمن لا يؤدّي الحديث بحروفه ، وكان يلتبس تأديته على معانيه ، وهو لا يعقل للمنى ^(١) .

١٠٤١ - قال : أف يكون عدلاً غير مقبول الحديث ؟

١٠٤٢ - قلت : نعم ، إذا كان كما وصفت كان هذا موضع ظنّ ^(٢) يَنْتَهِي بُرْدُهَا حَدِيثُهُ ، وقد يكون الرجل عدلاً على غيره ظَنِيناً ^(٣) في نفسه وبعض أقربيه ، ولعله أن يخرج من بُرْدِ أَهْوٍ عليه من أن يشهد بإطالٍ ، ولكن الظنّ لما دخلت عليه تَرَكْتُهَا شَهَادَتُهُ ، فالظنّ بمن لا يؤدّي الحديث بحروفه ولا يعقل معانيه - : أبين منها في الشاهد لِمَنْ تَرَدُّ شَهَادَتُهُ ^(٤) فيما هو ظنين فيه بحالٍ .

١٠٤٣ - وقد يُتَّخَذُ عَلَى الشُّهُودِ فِيمَا شَهِدُوا ^(٥) فِيهِ ^(٦) ، فَإِنْ اسْتَدَلَّنَا عَلَى مِثْلِ نَسْتَبِيْنُهُ أَوْ حِيَاظَةٍ بِمَجَاوِزَةٍ قَصْدٍ لِّلْمَشْهُودِ لَهُ ^(٧) - :

(١) في النسخ المطبوعة زيادة «بحال» وهي زيادة في نسخة ابن جماعة بين السطور ، وعليها «م» ولا ضرورة لها ، وليست في الأصل .

(٢) «الظن» يَكْسُرُ الظاء المجهمة : التهمة . و «الظنين» للتهم .

(٣) في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة «فين» وفي الأصل «ومن» ثم كتب فوقها بخط آخر «فين» . وما في الأصل صحيح .

(٤) في سائر النسخ زيادة «له» وهي زيادة في الأصل بين السطور بخط آخر .

(٥) هنا في «زيادة» قال القاضي . وفي «س» زيادة «قال» وهي زيادة بين السطور في الأصل بخط آخر .

(٦) في «ب» «يهمدون» وهو غلط للأصل .

(٧) عتاق في «زيادة نصها» فإن استدلاله عليه واجب . وهي زيادة غريبة ، لاسمى لها ولا موضع . وليست في الأصل ولا سائر النسخ ، ولكن أشبه إليها في سائبة .

(٨) في النسخ المطبوعة «قصده المجهود للمجهود له» والزيادة ليست في الأصل ولا في نسخة

لم تقبل شهادتهم، وإن شهدوا في شيء مما يدق ويذهب فهمه عليهم في مثل ما شهدوا عليه - لم تقبل شهادتهم، لأنهم لا يقولون^(١) معنى ما شهدوا عليه.

١٠٤٤ - ومن كثر غلطه من المحدثين ولم يكن له أصل كتاب صحيح - لم تقبل حديثه، كما يكون من أكثر الغلط في الشهادة لم تقبل^(٢) شهادته.

١٠٤٥ - وأهل الحديث متباينون :

١٠٤٦ - فمنهم المعروف بعلم الحديث، بطلبه^(٣) وصمائه من الأب والعم وذوى الرحم^(٤) والصدى، وطول مجالسة أهل التنازع فيه، ومن كان هكذا كان مقدما في الحفظ^(٥)، إن خالفه من يقصر

ابن جماعة، ولكن زيد فيه بخط آخر حرف « من » بدلالة « قصد » بين السطرين، وهذا الحرف زاد أيضا في نسخة ابن جماعة وملغى بالحرمة.

(١) هنا في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة زيادة « عندنا » وهي مكتوبة في الأصل بين السطور بخط آخر.

(٢) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافى » وفي الأصل بين السطور بخط آخر « قال ».

(٣) في س و ج « لم يعل » بالناء، وهو مخالف للأصل، وهي أيضا في نسخة ابن جماعة بالنون، وكتب فوقها « صح ».

(٤) هنا في س زيادة « قال » وليست في الأصل.

(٥) في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة « طلبه » وهو مخالف للأصل، وقد عث به طائفة من الباء جعلها لاما، انقرأ « طلبه ». ثم زاد بين السطور كلمة « بالندين » أو انقرأ أيضا « بالندبر ». وبالأول ثبت في سائر النسخ، وهي زيادة نافية من سياق الكلام.

(٦) في سائر النسخ « وذى الرحم » بالإنفراد، وهو مخالف للأصل.

(٧) في سائر النسخ « في الحديث » وهو مخالف للأصل.

عنه^(١) كان أولى أن يُقبلَ حديثه ممن خالفه^(٢) من أهل التصغير عنه .
 ١٠٤٧ - ^(٣) ويُعتبرُ على أهلِ الحديث بأن^(٤) إذا اشترَكَوا
 في الحديثِ عن الرجلِ بأن يُسندَكَ على حفظِ أحدهم بموافقةِ أهلِ
 الحفظِ^(٥) ، وعلى خلافِ حفظه بخلافِ حفظِ أهلِ الحفظِ له .
 ١٠٤٨ - وإذا اختلفت الروايةُ استدلتنا على المحفوظِ منها
 والغلطِ بهذا ، ووجوهٍ سواه ، تدلُّ على الصدقِ والحفظِ والغلطِ ،
 قد يتأها في غير هذا الموضع ، وأسأل الله التوفيق^(٦) .

١٠٤٩ - ^(٧) فقال : فما الحجةُ لك في قبولِ خبر الواحدِ
 وأنت لا تُجيزُ شهادةَ واحدٍ وحده^(٨) ؟ وما حجتُك في أن قِسْتَهُ
 بالشهادةِ في أكثرِ أمرِهِ ، وقرَّفتَ بينه وبين الشهادةِ في بعضِ أمرِهِ ؟

-
- (١) هنا في النسخ زيادة « فيه » وليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة بين السطور بخط آخر .
 (٢) في س و ج « بخالفه » وهو مخالف للاصل والنسخة ابن جماعة .
 (٣) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » وزيد في الأصل « قال » بين السطور بخط آخر .
 (٤) كلمة « بأن » لم تذكر في النسخ للطبوعة ، وهي ثالثة في الأصل ولنسخة ابن جماعة .
 وهو المصواب ، لأنها لتصوير الاعتبار على أهل الحديث ، واختار حفظهم
 وخلاف حفظهم .
 (٥) هنا في سائر النسخ زيادة « له » وليست في الأصل ، ولكنها مزادة بين سطوره
 بخط آخر .
 (٦) في س « وأسأل الله العصمة والتوفيق » .
 (٧) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » . وزيد في الأصل بين السطور كلمة « قال » .
 (٨) هذا منقح الأصل . وفي نسخة ابن جماعة « شهادة شامدة وحده » وفي س و ج
 بالجمع بينهما « شهادة شامدة واحد وحده » وكل مخالف للاصل .

١٠٥٠ - قال ^(١) : قلت له : أنت تُعِدُّ ما قد ظننتك ^(٢) قرأت منه !! ولم أقسه بالشهادة ، إنما سألت أن أمثله لك بشيء تعرفه ، أنت به أخبر منك بالحديث ، فثبته لك بذلك الشيء ، لا أتى اختبئت لأن يكون ^(٣) قياساً عليه .

١٠٥١ - وتثبت خبر الواحد أقوى من أن أحتاج إلى أن أمثله بغيره ، بل هو أصل في نفسه .

١٠٥٢ - قال : فكيف يكون الحديث كالشهادة في شيء ، ثم يبارق بعض معانيها في غيره ؟

١٠٥٣ - قلت له ^(٤) : هو مخالف للشهادة - كما وصفت لك - في بعض أمره ، ولو جعلته كالشهادة في بعض أمره دون بعض كانت الحجة لي فيه يينة إن شاء الله .

(١) كلمة « قال » هنا تاجية في الأصل ، ومع ذلك حذف في نسخة ابن جماعة و س . وفي س و ج « قال الثاني » .

(٢) في النسخ المطبوعة زيادة « طى » وليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة بمباشرة نسخة ابن جماعة وعليها « سم » .

(٣) مكاناً في الأصل ، وهو صواب ظاهر . فجاء بعض القارئ فألحق بالكاف نونا وكتب بجوارها ألفاً ، ثم كتب بين الطورين بالكاف كلمة « قد » لقرأ « ظننت أنك قد » . وهو تصرف غير سديد . وفي نسخة ابن جماعة و ج « ظننت بألك » وفي س « ظننت أنك » .

(٤) في سائر النسخ « إلى أن يكون » وهو مخالف للأصل .

(٥) في س و ج « قلت له » وهو مخالف للأصل . وفي س « قال الثاني رحمه الله تعالى قلت له » .

- ١٠٥٤ - قال: وكيف ذلك ، وسبيلُ الشهاداتِ سبيلُ
واحدة^(١) ؟
- ١٠٥٥ - قال^(٢): فقلتُ: أتعني في بعض أمرها دونَ بعضٍ ؟
أم في كلِّ أمرها ؟
- ١٠٥٦ - قال: بل في كلِّ أمرها .
- ١٠٥٧ - قلتُ: فكَمْ أَقْلُ مَا تَقْبَلُ على الزنا ؟
- ١٠٥٨ - قال: أربعة .
- ١٠٥٩ - قلتُ: فَإِنْ قَصَّوْا واحداً جَلَدْتَهُمْ ؟
- ١٠٦٠ - قال: نعم .
- ١٠٦١ - قلتُ: فكَمْ تَقْبَلُ على القتلِ والكفرِ وقطعِ الطريقِ
الذي تَقْتُلُ^(٣) به كلُّهُ ؟
- ١٠٦٢ - قال: شاهدين .
- ١٠٦٣ - قلتُ له: كم تَقْبَلُ على المالِ ؟

(١) السبيل مما يذكر ويؤث ، وقد ورد بهما في القرآن الكريم . وذكرت هنا في الأصل « واحدة » بالتأنيث . وفي سائر النسخ « واحد » بالتذكير ، فأجبنا مافي الأصل .

(٢) كلمة « قال » تاجية في الأصل ، ومع ذلك لم تذكر في نسخة ابن جماعة ، وفيها « فقلت له » وفي النسخ المطبوعة « قال الشافعي فقلت له » وكل ذلك مخالف للأصل .

(٣) « يقتل » منقولة في الأصل بالناء التوقية على الخطاب ، وفي « و ج » يمتل « بالياء على النية ويكون مبنيًا للضمول ، وهو مخالف للأصل .

- ١٠٦٤ - قال : شاهداً وامرأتين .
- ١٠٦٥ - قلتُ : فكم تقبلُ في عُيوب النساء ؟
- ١٠٦٦ - قال : امرأة .
- ١٠٦٧ - قلتُ : ولو لم يَتِمُّوا شاهدين وشاهداً وامرأتين - : لم تجلِّدكم كما جلِّدتَ شهودَ الزنا^(١) ؟
- ١٠٦٨ - قال : نعم .
- ١٠٦٩ - قلتُ^(٢) : أقتراها بحِثمة ؟
- ١٠٧٠ - قال : نعم ، في أن أقبلها ، متفرقة^(٣) في عَدَمِها .
- وفي أن لا يَحْلِلُ^(٤) إلا شاهدُ^(٥) الزنا .
- ١٠٧١ - قلتُ له^(٦) : فلو قلتُ لك هذا في خبر الواحد ، وهو مُجَامِعٌ^(٧) للشهادة في أن أقبله ، ومفارقٌ لها في عَدَمِهِ - : هل كانت لك حجةٌ إلا كَهَيِّ عليك ؟

(١) كلمة «شهود» غير واضحة في الأصل ، ويطلب على أنها هراً « كما جلِّدت منهم في الزنا » ولكن لم أجزم بذلك ، وذلك أميتها كما في سائر النسخ .

(٢) في نسخة ابن جماعة « قلت له » وفي س - « قلت له » وكذلك في س و ج مع زيادة « قال القاضي » ، وكل ذلك خلاف الأصل .

(٣) بحاشية س - « هو منصوب بمخوف مستفاد من المقام ، أي : وأراها متفرقة الخ » . وهذا هو الوجه .

(٤) « يجلِّد » متروكة الياء التحية في الأصل . وفي س « تجلِّد » وفي ج « تجلِّد » .

(٥) في نسخة ابن جماعة « شهود » بدل « شامد » وهو مخالف للأصل .

(٦) في س - « قلت » وفي ابن جماعة و س و ج « قلت له » وما هنا هو الأصل .

(٧) في س « ومجامع » وهو خطأ ، وفي سائر النسخ « هو مجامع » بحذف الواو ، وهي ثابتة في الأصل .

١٠٧٢ - قال : فإنما قلتُ بالخلافِ بينِ عدوِّ الشَّهادَاتِ خبراً واستدلالاً .

١٠٧٣ - قلتُ^(١) : وكذلك قلتُ في قبولِ خبرِ الواحدِ خبراً واستدلالاً .

١٠٧٤ - وقلتُ : أَرَأَيْتَ شَهَادَةَ النِّسَاءِ فِي الْوَلَادَةِ ، لَمْ أَجْزَنْهَا وَلَا تُجِزُّهَا فِي دَرَمٍ ١٩

١٠٧٥ - قال : اتِّبَاعاً .

١٠٧٦ - قلتُ : فَإِنْ قِيلَ لَكَ : لَمْ يُذَكَّرْ فِي الْقُرْآنِ أَقْلٌ مِنْ شَاهِدٍ وَأَمْرَانِ ؟^(٢)

(١) في « قلت » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٢) وهكذا ختم الربيع الجزء الثاني من الكتاب عند آخر السؤال ، ثم بدأ الجزء الثالث بالنسبة ثم الجواب عن السؤال ، وهو لا يفعل ذلك ، إن شاء الله ، إلا عن أمر القاضي أو من أصل كتابه .

وهذه الصفحة من الأصل التي فيها ختم الجزء الثاني من الصفحة (١٠٠) ثم بدأ الجزء الثالث بسماعات وعناوين الجزء الثالث ، إلى آخر الصفحة (١١٢) ثم بدأ الجزء الثالث من الصفحة (١١٣) . والنظر ما بيننا من ذلك فيما مضى ، في ختام الجزء الأول (ص ٢٠٣) .

وأسأل الله العصبة والتوفيق ٩

١١٣ [قال أبو القاسم عبد الرحمن بن نصر قال : نا أبو طي الحسن بن حبيب

قال : نا الربيع ^(١) بن سليمان قال : أنا الشافعي ^(٢)]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٠٧٧ — قال : ولم يُحْظَرْ ^(٣) أن يجوزَ أقلُّ من ذلك ، فأجزنا ما أجاز المسلمون ، ولم يكن هذا خلافاً للقرآن .

١٠٧٨ — قلنا : فهكذا قلنا ^(٤) في تثبيت خبر الواحد ، استدلالاً بأشياء كلها أقوى من إجازة شهادة النساء .

١٠٧٩ — فقال ^(٥) : فهل من حجة تفرق بين الخبر والشهادة سوى الاتباع ؟

١٠٨٠ — قلت : نعم ، ما لا أعلم من أهل العلم ^(٦) فيه مخالفاً .

- (١) قوله « نا الربيع » ضاع من الأصل جأكل الورق ، وزدناه العلم به واليعين .
- (٢) هذه الزيادة كلها هي ما كتبه عبد الرحمن بن نصر بخطه في أول الجزء فوق البسمة ، وانظر ما أوردناه في أول الجزء الأول (ص ٧) وفي أول الجزء الثاني (ص ٢٠٥) .
- (٣) هكذا في الأصل بإيالة التحية وفوقها ضمة ، وفي نسخة ابن جماعة « نُحْظَرْ » وضبطت فيها بالشكل ، وهو خطأ ، لأنه يريد أن يقول للشافعي : كما أنه لم يذكر في القرآن أقل من شاهد وامرأتين كذلك لم يحظر فيه أقل من ذلك ، وهو واضح .
- (٤) في نسخة ابن جماعة « قلت وهكذا قلنا » وفي ج « قلنا وهكذا قلنا » وما هنا هو الأصل .
- (٥) في س « قال » .
- (٦) في س و ج « من أهل الحديث » وهو مخالف للأصل وابن جماعة .

١٠٨١ - قال: وما هو؟

١٠٨٢ - قلت: المدلُّ يكونُ جائزَ الشهادةِ في أمورٍ ،
مَرْدُودَها في أمورٍ .

١٠٨٣ - قال: فأين هو مردودُها^(١) ؟

١٠٨٤ - قلت: إذا شهدَ في موضعٍ يَحْرُبُهُ إلى نفسه زيادةً ،
مِنْ أَى وجهٍ ما كان الجُرُّ ، أو يَدْفَعُ بها عن نفسه غُرْمًا ، أو إلى ولده
أو الوليدة ، أو يَدْفَعُ بها عنهما ، ومَوَاضِعِ الظَّنِّ سواها^(٢) .

١٠٨٥ - وفيه في الشهادةِ أن الشاهدَ^(٣) إنما يشهدُ بها على
واحدٍ يُلْزِمُهُ غُرْمًا أو عقوبةً ، وللرجلِ يُؤْخَذُ^(٤) له غُرْمٌ أو عقوبةٌ ،

(١) في س و ج زيادة «في أمور» وهي زيادة لأمني لها ، وليست في سائر النسخ .

(٢) «الظن» بكسر الظاء وفتح التون جمع «ظَنَّة» وهي التهمة ، بوزن «عِلَّةٌ وَعَلَلٌ»
وقوله «سواها» هو الصواب الواضح الذي في الأصل ، وفي س «سواها» .
ثم قوله بعد ذلك في الفقرة الآتية «وفيه في الصهادة» إلخ - : كلام جديد مستأف
ودفع بينه وبين ما قبله في الأصل دائرة ، وهي دائرة فيها خط يقطعا ، يجعلها شبيهة
برأس الماء الكبيرة ، وهي التي كان العلماء السابقون يحملونها فاصلا بين الحديقين
أو الكلامين خالية الوسط ، ثم إذا تابلاوا الكتاب وضموها في كل واحدة منها قطعه
أو خطا ليدلوا على ما يلزمه في العاقبة وعلى أن الكتاب قول بل على أصله أو جمع على
الشيخ . ولم يفهم هذا معصوم نسخة س ولم يفهموا السياق ، فوصلوا الكلام
وحذفوا الراو من قوله «وفيه» فعاد الكلام هكذا : «ومواضع الظن سواها فيه
وفي الصهادة» إلخ ، وهو خطأ صرف .

(٣) في الأصل «أن الصهاد» وضرب عليها وكتب فوقها بخط آخر «الشاهد» ولم أجد
لها في الأصل وجها فلم أرجح سواها ، وفي نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة
«أن الشاهد» .

(٤) في ج «أن يؤخذ» وهو مخالف للأصل .

وهو خَلِيٌّ مِمَّا لَزِمَ^(١) غيره من غريم ، غير داخل في غريمه ولا عقوبته ، ولا العار الذي لزمه ، وَلَعَلَّهُ يُجْرُ ذَلِكَ إِلَى مَنْ لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ أَشَدَّ تَحَامُلًا لَهُ مِنْهُ لَوْلَاهُ أَوْ وَالِدِهِ ، فَيُقْبَلُ^(٢) شهادته ، لَأَنَّهُ لَا ظَنَّةَ ظَاهِرَةً كَظَنَّتِهِ فِي نَفْسِهِ وَوَلَدِهِ وَوَالِدِهِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ تَمَّا يَبِينُ فِيهِ مِنْ مَوَاضِعِ الظَّنِّ^(٣) .

١٠٨٦ - وَالْمَحْدُوثُ بِمَا يُحِلُّ وَيُحَرِّمُ لَا يَجْرُ إِلَى نَفْسِهِ وَلَا إِلَى غَيْرِهِ ، وَلَا يَدْفَعُ عَنْهَا^(٤) وَلَا عَنْ غَيْرِهِ^(٥) ، شَيْئًا مِمَّا يَتَمَوَّلُ النَّاسُ ، وَلَا تَمَّا فِيهِ عَقُوبَةٌ عَلَيْهِمْ وَلَا لَهُمْ ، وَهُوَ وَبَنَ حَدَّثَهُ ذَلِكَ^(٦) الْحَدِيثُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ : - سَوَالُهُ ، إِنْ كَانَ بِأَمْرِ يُحِلُّ أَوْ يُحَرِّمُ فَهُوَ شَرِيكُ الْعَامَّةِ فِيهِ ، لِاتِّخَافِ حَالَتِهِ فِيهِ ، فَيَكُونُ ظَنِينًا مَرَّةً مُرَدُّدَ الْخَبَرِ ، وَغَيْرِ ظَنِينٍ أُخْرَى مُقْبُولِ الْخَبَرِ ، كَمَا تَخْتَلِفُ حَالُ الشَّاهِدِ^(٧) لِعَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ وَخَوَاصِّهِمْ .

(١) فِي ب « يَزِم » وَهُوَ عِثَالٌ لِلْأَصْلِ .

(٢) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ ، بَطَلَ الْبَاءُ الصَّحِيحَةُ ، وَفِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « فَيُقْبَلُ » بِالْتَاءِ ، وَمَا فِي الْأَصْلِ صَحِيحٌ .

(٣) مَا نَحْنُو الْمَطَابِقُ لِلْأَصْلِ بِالْبَقَّةِ . وَاخْتَلَفَتِ النُّسخُ : فِي ب كَمَا فِي الْأَصْلِ ، وَفِي نُسْخَةِ ابْنِ جَعْفَرٍ وَج « مَا يَبِينُ فِيهِ مَوَاضِعُ الظَّنِّ » وَفِي س « مَا يَبِينُ مِنْهُ مَوَاضِعُ الظَّنِّ » .

(٤) فِي الْأَصْلِ « بِهَا » ثُمَّ ضُرِبَ عَلَيْهِ وَكُتِبَ فَوَقَّهَ بِنَفْسِ الْحَقِّ « عَنْهَا » .

(٥) فِي ب وَج « غَيْرِهَا » وَهُوَ عِثَالٌ لِلْأَصْلِ .

(٦) فِي ب « بِذَلِكَ » وَهُوَ عِثَالٌ لِلْأَصْلِ .

(٧) هَذَا هُوَ الْوَاقِعُ لِلْأَصْلِ ، وَ« الْحَالُ » مِمَّا يُؤْثَرُ وَيُذَكَّرُ ، وَالْأَرْجَحُ التَّائِيْدُ ، وَفِي ب « يَخْتَلِفُ حَالُ الشَّاهِدِ » وَفِي س وَج « تَخْتَلِفُ أَحْوَالُ الشَّاهِدِ » وَكَذَلِكَ عِثَالٌ لِلْأَصْلِ .

١٠٨٧ - والناسِ حالاتٌ تكونُ^(١) أخبارُهم فيها أصحَّ وأخرى
أنْ يَحْضُرَها^(٢) التَّقْوَى منها في أخرى ، ونياتٌ ذوى النِّيَاتِ فيها
أصحَّ ، وفِكْرُهم فيها أدومٌ ، وغفلتْهم أقلُّ^(٣) ، وتلك^(٤) عندَ خوفِ
الموتِ بالمرضِ والسفرِ ، وعندَ ذكرِهِ ، وغيرِ تلكَ الحالاتِ من الحالاتِ
الْمُنْهَيةِ عن الغفلةِ .

١٠٨٨ - ^(٥) فقلتُ له: قد يكون غيرُ ذِي الصَّدْقِ من المسلمين
صادقاً في هذه الحالاتِ ، وفي أن يُؤْتَمَنَ على خَيْرٍ ، فَيُرَى أَنَّهُ يُتَمَدُّ على
خَبَرِهِ فيه ، فيَصْدُقُ^(٦) غايةَ الصَّدْقِ ، إن لم يكن تَقْوَى خِيَاةٍ مِنْ أَنْ
يُنْصَبَ لِأَمَانَةٍ^(٧) في خَيْرٍ لَا يَدْفَعُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَلَا يَجُرُّ إِلَيْهَا - : ثُمَّ
يَكْذِبُ بَعْدَهُ ، أَوْ يَدَعُ التَّحَفُّظَ فِي بَعْضِ الصَّدْقِ فِيهِ .

وكانت في نسخة ابن جماعة كالأصل وعلى اللام ضمة ، ثم كشط طرف اللام ، وموضع
الكشط ظاهر ، والصق بها ألف وكتب بجوارها تاء وضرب على الضمة بالجره ،
لقرأ « حالات » وهو عيب لا ضرورة له .

- (١) في ج « أن تكون » وهو خطأ ومخالف للأصل .
- (٢) في النسخ المطبوعة « تحضرها » ببناء ، والقي في الأصل بالياء ، وهو صحيح .
- (٣) في سائر النسخ « وغفلتْهم فيها أقل » وكلمة « فيها » ليست في الأصل .
- (٤) في س « وذلك » وفي نسخة ابن جماعة « وتلك » ومخاشيتها « وذلك » وكتب
عليها علامة أنها لسنة وعلامة المسحة . والقي في الأصل « وتلك » ثم ضرب عليها
بضمهم وكتب فوقها « وذلك » بخط مخالف لخطه .
- (٥) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الثاقبي » .
- (٦) في س و ج « وقلت له » وكذلك في نسخة ابن جماعة ووضع فوق الواو علامة
المسحة ، وهو مخالف للأصل .
- (٧) في س « فيصدق فيه » وزيادة « فيه » هنا ليست في الأصل .
- (٨) في ج « الأمانة » وهو خطأ .

١٠٨٩ - فإذا كان موجوداً في العامة وفي أهل الكذب الحالات يصدقون فيها الصدق الذي تطيب به نفس^(١) المحدثين - :
كان أهل التقوى والصدق في كل حالهم أولى أن يتحفظوا عند^(٢)
أولى الأمور بهم أن يتحفظوا عندها ، في أنهم وضعوا موضع الأمانة ،
ونصبوا أعلاماً للدين ، وكانوا عالمين بما أزمهم الله من الصدق في كل
أمر ، وأن الحديث في الحلال والحرام أعلى الأمور وأبعدّها من أن
يكون فيه موضع ظنّة ، وقد قدّم^(٣) إليهم في الحديث عن رسول الله
بشيء لم يقدّم إليهم^(٤) في غيره ، فوعده على الكذب على رسول الله
التأثر .

١٠٩٠ - عبد العزيز^(٥) عن محمد بن حجلان عن عبد الوهاب بن

(١) كلمة « به » في الأصل كانت « بها » ثم أصلحت فوقها على الصواب . وكلمة « نفس »
زاد بنسب الكتّابين بجوار التون بين السطرين ألفا ، لتقرأ « أنفس » وبذلك ثبت
في سائر النسخ ، وما في الأصل صحيح .

(٢) كلمة « عند » عتب بها عاتب في الأصل لجعل الحال جاء ، ولم يبايه أحد على ذلك .
(٣) ألحق بنسب الكتّابين تاء في الفاف ولم يخطها ، لتقرأ « تقدم » وهو عتب لم يتبعه
فيه أحد .

(٤) في س - « لم يهدم إليهم » وهو مخالف للأصل ، وفي س و ج « لم يهدم عليهم »
وهو خطأ صرف .

(٥) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي أخبرنا » وفي الأصل زبدت كلمة « أخبرنا »
بين المطور ، وفي نسخة ابن جماعة زيادة « أخبرنا » أيضاً ، وقبلها زيادة ملغاة بالحرّة
وهي « قال الربيع أخبرنا الشافعي رحمه الله » .

(٦) في ابن جماعة « أخبرنا الراوردي » وفي النسخ المطبوعة « عبد العزيز بن عبد
الراوردي » ، وما هنا هو الذي في الأصل ، ولكن زيد بمحاشية « بن عبد » .

بُجَّتْ^(١) عن عبد الواحد النَّصْرِيِّ^(٢) عن وائِلَةَ بنِ الْأَسْمَعِ عَنْ النَّبِيِّ قَالَ :
« إِنَّ أَفْرَى الْفَرَى^(٣) مَنْ قَوْلَانِي مَا لَمْ أَقُلْ ، وَمَنْ أَرَى عَيْنِي^(٤)
مَا لَمْ تَرَى^(٥) ، وَمَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ آيَةٍ^(٦) .

- (١) «بُجَّتْ» بضم الباء للوحدة وسكون الحاء الصعبة وآخره ناء مثناة فوقية .
 - (٢) «النصري» بفتح النون وسكون الصاد المهملة ، نسبة إلى جده الأعلى «نصر بن معاوية بن بكر بن هوازن» والنون والهمزة النقط في الأصل ، ولم تنقط في نسخة ابن جماعة . وفي النسخ للطبوعة «البري» وهو خطأ . وليس لبدا الواحد في البخاري غير هذا الحديث .
 - (٣) في اللسان : «الفرى جمع فَرِيَّةٍ وهي الكذبة . وأفرى أفْلُ منه للفضيل ، أى أَكْذَبُ الكذبات» .
 - (٤) في ابن جماعة والنسخ المطبوعة زيادة «في المنام» وهي مكتوبة في الأصل بين السطور بخط آخر ، والتي على إرادتها .
 - (٥) كتبت في الأصل «ترا» بالألف كمادته في كتابة ذلك ، وبإثبات حرف الطاء مع الجازم ، كما مضى توجيهه مراراً . ثم تصرف فيه بعض السكاكين فألصق ياء في الألف لقرأ «تريا» وبذلك ثبت في سائر النسخ .
 - (٦) الحديث رواه البخاري (ج ٤ ص ١٨٠ - ١٨١ من الطبعة السلطانية ، وج ٦ ص ٣٩٤ من الفتح) عن علي بن عيش ، ورواه أحمد (ج ٤ ص ١٠٦) عن عصام بن خالد وأبي المنيرة : ثلاثهم عن حرز - بفتح الحاء المهملة وكسر الراء - بن عثمان عن عبد الواحد بن عبد الله النصري . ورواه أحمد أيضاً من طريقين آخرين عن وائلة (ج ٤ ص ٤٩١ وج ٤ ص ١٠٧) . ولم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة إلا البخاري . وروى الزبارة بعضه من حديث ابن عمر ، ورجله رجل الصحيح ، كما في مجمع الزوائد (ج ١ ص ١٤٤) .
- وهذا الحديث من عوالي البخاري ، بينه وبين وائلة ثلاثة شيوخ ، كالسند الذي بين أحمد وبين وائلة ، وأحد من شيوخ البخاري ، والشافعي ، وهو شيخ أحمد ومن طبقة كبار شيوخ البخاري - : رواه وبينه وبين وائلة أربعة شيوخ . وذكر الحافظ في الفتح أن ابن عبدان رواه في المستخرج على الصحيحين من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عبد الواحد النصري عن عبد الوهاب بن بخت عن وائلة ، ثم قال : «وهذا عندي من الزيد في متصل الأسانيد ، أو هو مغلوب ، كأنه : عن زيد بن أسلم عن عيسى الوهاب بن بخت عن عبد الواحد» . وقد بين من رواية

١٠٩١ — (١) عبد العزيز (٢) عن محمد بن عمرو (٣) عن أبي سلمة (٤) عن أبي هريرة أن رسول الله قال : « من قال على ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار » (٥) .

١٠٩٢ — (٦) يحيى بن سليم (٧) عن عبيد الله بن عمر عن أبي بكر بن سالم (٨) عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر أن النبي قال : « إن الذي يكذب على يميني له بيت في النار » (٩) .

الشافعي هنا أن رواية هشام بن سعد من اللؤلؤ، لأن عبد الوهاب رواه عن عبد الواحد .
ويظهر لي من ذلك أن معرفة العلماء بكتاب [الرسالة] معرفة رواية وإستاد قطع ،
لامرقة درس وتحقيق .

(١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي أخبرنا » وكذلك في نسخة ابن جماعة ،
ولكن ضرب على « قال الشافعي » . وزيد في الأصل بين السطور « أخبرنا » .
وفي س « وأخبرنا » .

(٢) في س « عبد العزيز الدراوردي » وفي سائر النسخ « عبد العزيز بن محمد » وكل ذلك
زيادة عما في الأصل .

(٣) في سائر النسخ زيادة « بن علفة » وهي مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر .
(٤) في نسخة ابن جماعة و س و ج زيادة « بن عبد الرحمن » وهي مزادة في الأصل
بين السطور .

(٥) هذا إسناد صحيح جدا ، وكذلك رواه أحمد (رقم ١٠٥٢٠ ج ٢ ص ٥٠١) وابن ملجه
(ج ١ ص ١٠) من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة . ورواه أحمد بمعناه أيضا
من طرق أخرى عن أبي هريرة (رقم ٨٢٤٩ و ٨٧٦١ و ٩٣٠٥ و ٩٣٣٩ و ١٠٠٥٧ و ١٠٧٣٩ ج ٢ ص ٣٢١ و ٣٦٥ و ٤١٠ و ٤١٣ و ٤٦٩ و ٥١٩) ومسلم (ج ١ ص ٥) والحاكم (ج ١ ص ١٠٢ - ١٠٣) .

(٦) هنا في ابن جماعة زيادة « أخبرنا » وهي مزادة في الأصل بين السطور ، وكذلك
في س و ج زيادة « قال الشافعي » ، وفي س « قال الشافعي حدثنا » وكل ذلك
مخالف للأصل .

(٧) « مسلم » بالتصغير . وفي ابن جماعة و س و ج زيادة « الطائي » وليست في الأصل .
(٨) هو أبو بكر بن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، فقد روى هذا الحديث عن
أبيه عن جده .

(٩) هذا إسناد صحيح جدا ، والحديث من هذا الطريق ليس في الكتب الستة ، ولكن

١٠٩٣ - (١) حدثنا (٢) عمرو بن أبي سلمة (٣) عن عبد العزيز بن محمد عن أسيد بن أبي أسيد عن أمه (٤) قالت : قلت لأبي قتادة : مالك لا تحدث عن رسول الله كما يحدث الناس عنه (٥) ؟ قالت : فقال أبو قتادة : سمعت رسول الله يقول : « من كذب على فليلة من جنبه مضجعا من النار . فجعل رسول الله يقول ذلك ويمسح الأرض بيده » (٦) .

١٠٩٤ - (٧) صفيان عن محمد بن عمرو (٨) عن أبي سلمة (٩) عن أبي هريرة أن رسول الله قال : « حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج » ،

رواه أحد من هذا الطريق بأسانيد (رقم ٤٧٤٢ و ٧٩٨ و ٦٣٠٩ ج ٢ ص ٢٢ و ١٠٣ و ١٤٤) وانظر أيضا في هذا المتن أحداث لابن عمر في تاريخ بغداد للخطيب (ج ٣ ص ٢٣٨ و ج ٧ ص ٤١٨) .

(١) هنا في س و ج زيادة « قال القاضي » .

(٢) في ابن جماعة و س و ج « أخبرنا » وهو مخالف للأصل .

(٣) في ابن جماعة و س و ج زيادة « التنيسي » وهي زيادة في الأصل بين السطور بخط آخر . وعمر بن أبي سلمة التنيسي هذا من أقران القاضي ، بل عاش بعد القاضي نحو ١٠ سنين ، وعبد العزيز بن محمد - شيخه في هذا الاسناد - هو الهراوري شيخ القاضي .

(٤) « أسيد » بفتح الهززة وكسر السين للهجمة . وأما أمه فلم أعرف من هي ؟ ولكن ذكر في ترجمته في التهذيب أنه يروي عنها وعن عبد الله بن أبي قتادة وثالثه مولى أبي قتادة ، وهل أيضا عن ابن سعد أن أسيدا مولى ابن أبي قتادة ، فيظهر من هذا ومن سؤال أمه لأبي قتادة أنها قد تكون مولاة له .

(٥) في سائر النسخ « كما يحدث عنه الناس » وهو مخالف للأصل .

(٦) لم أجدها الحديث إلا هنا . ولأبي قتادة حديث آخر في المتن رواه البخاري (ج ١ ص ٧٧) وابن ماجه (ج ١ ص ١٠) وأحمد (ج ٥ ص ٢٩٧) .

(٧) هنا في ابن جماعة و س زيادة « أخبرنا » وهي زيادة في الأصل بين السطور ، وكذلك

في س و ج زيادة « قال القاضي » .

(٨) في سائر النسخ زيادة « بن عقبة » وليست في الأصل .

(٩) في س و ج زيادة « بن عبد الرحمن » وليست في الأصل .

وَحَدَّثُوا عَنِّي وَلَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ» ^(١).

١٠٩٥ - «^(٢) وهذا أشدُّ حديثٍ رُوي عن رسولِ الله في هذا ،
وعليه اعتمدنا مع غيره في أن لاَّ تقبلَ حديثاً إلاَّ من ^(٣) ثقةٍ ، ونعرفَ
صدقَ مَنْ حَمَلَ الحديثَ من حينِ ابتدئ ^(٤)» إلى أن يُبلغَ به مُتَنَاهٍ .
١٠٩٦ - فإن قال قائلٌ : وما في هذا الحديث من الدلالة على
ما وصفت ؟

١٠٩٧ - قيل ^(٥) : قد أحاطَ العلمُ أنَّ النبيَّ لا يأمرُ أحداً بحالٍ
أبدًا ^(٦) أن يكذبَ على بنى إسرائيلَ ولا على غيرِهم ، فإذا ^(٧) أباحَ الحديثَ

(١) لم أجده بهذا السياق من حديث أبي هريرة ، ولكن رواه أحمد في المسند أطول من
هنا (رقم ١١١٠٨ ج ٣ ص ١٢ - ١٣) وروى القسم الأول منه (رقم ١٠١٣٤
و ١٠٥٣٦ ج ٢ ص ٤٧٤ و ٥٠٢) . ورواه أيضا مطولا بمقتضى من حديث
عبد الله بن عمرو (رقم ٦٤٨٦ و ٦٨٨٨ و ٧٠٠٦ ج ٢ ص ١٥٩ و ٢٠٢
و ٢١٤) ومن حديث أبي سعيد (رقم ١١٤٤٤ ج ٣ ص ٤٦) ، وهي
أحاديث صحاح .

(٢) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » وفي ابن جماعة و ج « هنا » بحذف الواو
وهي تاجية في الأصل ، ثم ضرب عليها بضمهم وزاد بين السطرين « قال الثاني » .

(٣) في س و ج « عن » وهو مخالف للأصل .

(٤) هذا هو الصواب « اجنئ » بالبناء للجهول ، وبذلك رسمت في الأصل ومثبتت
الثاء بالضم . ويظهر أنها كانت كذلك في نسخة ابن جماعة ، ثم كسفت الياء وكتب
بها ألك عليها هزة ، وموضع الكسطة واضح ، فصارت « اجنأ » وبذلك ثبتت
في س و ج .

(٥) في سائر النسخ زيادة « له » وليست في الأصل .

(٦) كلمة « أبدًا » تاجية في الأصل ، وضرب عليها بضمهم ، فلم تذكر في سائر النسخ ،
وإثباتها أعلى وأقوى .

(٧) في النسخ المطبوعة « فإذا » وقد حلول بضمهم فخر ألفاً بجوار القال في الأصل ليثبتها
« فإذا » وفي نسخة ابن جماعة كالأصل وعلى القال سكون .

عن بني إسرائيل فليس أن يَقْبَلُوا^(١) الكذب على بني إسرائيل أَبَاحَ ،
ولمَّا أَبَاحَ قَبُولَ ذَلِكَ عَنْ مَنْ حَدَّثَ بِهِ ، مَنْ يُجْهَلُ صَدْقُهُ وَكَذِبُهُ .
١٠٩٨ - ولم يُبَيِّحْهُ أَيضاً عَنْ مَنْ يُعْرَفُ كَذِبُهُ ، لَأَنَّهُ يُرْوَى
عنه أَنَّهُ^(٢) : « مَنْ حَدَّثَ بِحَدِيثٍ وَهُوَ يُرَاهُ كَذِبًا فَهُوَ أَحَدُ
الكَاذِبِينَ »^(٣) . وَمَنْ حَدَّثَ عَنْ كَذَابٍ لَمْ يَبْرَأْ مِنَ الْكَذِبِ ، لَأَنَّهُ
يَرَى الْكَذَابَ فِي حَدِيثِهِ كَاذِبًا .

١٠٩٩ - وَلَا يُسْتَدَلُّ^(٤) عَلَى أَكْثَرِ صَدَقِ الْحَدِيثِ وَكَذِبِهِ
إِلَّا بِصَدَقِ الْمُخْبِرِ وَكَذِبِهِ ، إِلَّا فِي الْخَاصِّ الْقَلِيلِ مِنَ الْحَدِيثِ ، وَذَلِكَ
أَنَّهُ يُسْتَدَلُّ عَلَى الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ فِيهِ بِأَنَّهُ يُحَدِّثُ الْحَدِيثَ مَا^(٥) لَا يَجُوزُ
أَنَّهُ يَكُونُ مِثْلَهُ ، أَوْ مَا يَخَالِفُهُ مَا هُوَ أَثْبَتُ وَأَكْثَرُ دِلَالَاتٍ بِالصَّدَقِ مِنْهُ . ١١٥

(١) عُبْتُ بِهِمْ فِي الْأَصْلِ فَزَادَ فِي أَوَّلِ السُّطْرَةِ « عَلَى » قَبْلَ « أَنْ يَقْبَلُوا » وَهُوَ
خَطَأً وَسَخَفٌ .

(٢) فِي سَائِرِ النُّسخِ « أَنَّهُ قَالَ » وَكَلِمَةُ « قَالَ » مَكْتُوبَةٌ فِي الْأَصْلِ بَيْنَ السُّطْرَيْنِ بِخَطِّ آخِرِ ،
وَحَدَّثَهَا هُنَا عَلَى إِرَادَتِهَا .

(٣) « يَرَاهُ » ضَبَطْتُ فِي الْأَصْلِ بِضَمِّ الْيَاءِ ، وَجُوزَ أَيضاً فَضَمُّهَا ، وَ « الْكَاذِبِينَ » ضَبَطْتُهَا
لِغَرٍّ بِفُطْحٍ لَثَوِيٍّ وَبِقَطْعِ الْجَمْعِ ، وَقَدْ ضَبَطْتُ بَهِمَا فِي الْحَدِيثِ ، كَمَا قَالَ الثَّوْرِيُّ فِي مَعْرِفَةِ
سَلَمٍ هَلَا عَنْ الْقَاضِي عِيَّاشٍ (ج ١ ص ٦٤ - ٦٥) . وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ سَلَمٌ
فِي مَجْمَعِهِ (ج ١ ص ٥) عَنْ هَمْرَةَ بْنِ جَنْدَبٍ ، وَعَنْ الْمُنِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ مَرْقُومًا « مَنْ
حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ » . وَرَوَاهُ أَيضاً الطَّيَالِسِيُّ
(رَقْم ٨٩٥) مِنْ حَدِيثِ هَمْرَةَ ، وَالتَّرْمِذِيُّ (ج ٣ ص ٣٧٣) مِنْ مَعْرِفَةِ اللَّبَّازِ كُفْرِيٍّ
مِنْ حَدِيثِ الْمُنِيرَةِ ، وَرَوَاهُ ابْنُ مَلْجَةَ (ج ١ ص ١٠) مِنْ حَدِيثِهَا وَمِنْ حَدِيثِ طَلْحَةَ .
(٤) فِي سَائِرِ النُّسخِ « وَلَا يَسْتَدَلُّ » وَمَا هُنَا فِي الْأَصْلِ ثُمَّ كَتَبَ كَاتِبُ نَوَاحِي السُّطُورِ
« وَلَا يَسْتَدَلُّ » ، وَهُوَ خَطَأٌ .

(٥) فِي الْأَصْلِ « مَا » وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَالصَّحِيحُ بِهِمْ بِالْمِيمِ يَاءٌ لَغَرٌّ « بِمَا » وَبِذَلِكَ
تَبَيَّنَتْ فِي سَائِرِ النُّسخِ .

١١٠٠ — وإذ فرق رسول الله بين الحديث عنه والحديث عن
 بنى إسرائيل فقال: ^(١) «حدثوا عني ولا تكذبوا علي» — : فالعلم إن
 شاء الله يُحيط ^(٢) أن الكذب الذي نهام عنه هو الكذب الخفي .
 وذلك الحديث ممن لا يُعرف صدقه ، لأن الكذب إذا كان منهيًا
 عنه على كل حال — : فلا كذب أعظم من كذب ^(٣) على رسول الله ،
 صلى الله عليه .

(١) في النسخ للطبوعة زيادة «حدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج ، و » وهذه الزيادة
 مكتوبة بمحاشة لسنة ابن جماعة ، وعليها علامة « صح » ولكنهما ليست في الأصل .

(٢) في — « فالعلم يحيط إن شاء الله » وهو مخالف للأصل . وقوله « يحيط » حلول
 بينهم تغييره بجمل الباء مما ليكون « يحيط » ولكن لم يتعه على ذلك أحد .

(٣) في سائر النسخ « الكذب » وفي الأصل بدون حرف التعريف ، ثم ألحق بالكلمة
 وحذف في الكتابة .

(٤) هنا بمحاشة الأصل بلاغات لصها « بلغ » « بلغ خ » « بلغ سما » « بلغ السباع
 في المجلس الثاني عشر ، وصحح ابن حجر على المشايخ وعلى » .

وهذا البحث الجليل الذي كتبه الشافعي تبعه فيه الخطابي ، فقال في معالم السنن
 (ج ٤ ص ١٨٧ — ١٨٨) عند هذا الحديث الذي روى أبو داود أوله ، قال :

ليس منناه لإحالة الكذب في أخبار بنى إسرائيل ورفع المخرج من هل منهم الكذب ،
 ولكن منناه الرخصة في الحديث عنهم ، على معنى البلاغ ، وإن لم يحقق صحة ذلك
 بقل الاستناد ، وذلك لأنه أمر قد تقرر في أخبارهم ، لبعد المسافة وطول المدة ، ووقوع
 الفترة بين زمانى النبوة . وفيه دليل على أن الحديث لا يجوز عن النبي صلى الله عليه وسلم
 إلا بقل الاستناد والتثبت فيه . وقد روى الدرروردي هذا الحديث عن محمد بن عمرو
 بزيادة لفظ دل بها على صحة هذا للمعنى ، ليس في رواية على بن مسهر الذي رواها
 أبو داود عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : حدثوا عن
 بنى إسرائيل ولا حرج ، حدثوا عني ولا تكذبوا علي . ومعلوم أن الكذب على
 بنى إسرائيل لا يجوز بحال ، فأنما أراد بقوله : وحدثوا عني ولا تكذبوا علي — : أى
 تحمروا من الكذب على أن لا تعذبوا علي لا بما يصح عندكم من جهة الاستناد الذى به
 يقع التحرز عن الكذب على .

(١) الحجة في تثنية خبر الواحد

١١٠١ - قال الشافعي : فإن قال قائل (٢) : اذكر الحجة

في تثنية خبر الواحد بنص خبر أو دلالة فيه أو إجماع .

١١٠٢ - فقلت له : أخبرنا (٣) سفيان (٤) عن عبد الملك بن عمير

عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه (٥) أن النبي قال :

« نَصَرَ اللَّهُ عَبْدًا (٦) مِمَّعٍ مَقَاتِلِي خَفْظَهَا وَوَعَاَهَا وَأَدَاَهَا ، فَرُبُّ حَامِلٍ فِقْهِ

غَيْرِ فِقْهِ (٧) ، وَرُبُّ حَامِلٍ فِقْهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ . ثَلَاثٌ لَا يُغْنِلُ (٨) »

(١) في نسخة ابن جماعة و س و ج زيادة « باب » ،

(٢) في ج « على » وهي في الأصل « في » ثم حاول بضمهم تزويرها بجعلها « على » .

(٣) في سائر النسخ « قال لي قائل » ولعله أنسب في الظاهر لجوابه بقوله « فقلت له » .

ولكن مثل هذا لا يثير به كلام الشافعي ، وهو يتفنن في عباراته بما يشاء . وقد

ضرب بعض قارئ الأصل على كلمة « فإن » وكتب فوق المطبوع « قال » كلمة « لي » .

(٤) في ب « حدثنا » وهو مخالف للأصل .

(٥) في سائر النسخ زيادة « بن عينة » وهي مزادة بمحاشية الأصل . وفي س زيادة

بعدما « عن عبد الله » وهي خطأ صرف لا يمتنع لها .

(٦) اخفقوا في سماح عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود من أبيه ، بل ادعى الحاكم الاتفاق

على ذلك ، والصحيح الراجح أنه مِمَّعٍ منه ، وهو الذي رجحه شعبة وابن معين

وغيرهما ، لحديثه صحيح متصل .

(٧) قوله « نَصَرَ » ضبط في الأصل بتشديد الضاد ، وفي النهاية « نَصَرَهُ وَنَصَّرَهُ

وأنصروه : أي نَعَّمَهُ ، ويرى بالتخفيف والتشديد ، من النصارة ، وهي في

الأصل حُسْنُ الْوَجْهِ وَالْإِرْقُ ، إنما أراد : حَسَنَ خُلُقَهُ وَقَدَّرَهُ .

(٨) في س و ج « إلى غير فقه » وزيادة حرف « إلى » خطأ صرف يطل للمنى ، وهي

مزادة بمحاشية نسخة ابن جماعة وعليها علامة الصحة ، وما هي بضميمة .

(٩) قوله « يغنل » بفتح الياء ومنها مع كسر التين فيهما . فالأول من « الغل » وهو الحقد =

عليهن قلبُ مسلمٍ : إخلاصُ العملِ لله ، والنصيحة للمسلمين ،
ولزومُ جماعتهم ، فإنَّ دعوتهم تُحيطُ من ورائهم ^(١) .

١١٠٣ - فلما نَدَبَ رسولُ الله إلى استماعِ مقالته وحفظها
وأدائها أَمْرًا يُؤَدِّيها ، والأَمْرُ واحدٌ ^(٢) - : دَلَّ على أنه لا يَأْمُرُ

== والثاني من «الإِغْلال» وهو الحِثَّة . والمراد أن المؤمن لا ينجون في هذه الثلاثة ،
ولا يستغفر منه يزله عن الحق حين يغفل شيئاً من ذلك ، قاله في شرح المشكاة .
وقال الزنجبلى في الفائق : « للحنى : أن هذه الخلال يستصلح بها القلوب ، فمن تسلك
بها طهر قلبه من الدغل والفساد » .

(١) قال ابن الأثير : « أى تحق بهم من جميع جوانبهم ، يقال : حاطه وأحاط به » .
وقال في حاشية المشكاة عند قوله [من ورائهم] : « وقى اسنة من موصولة ، ويُقيد
الأول أنه في أكثر النسخ مرسوم بالياء . وللحنى أن دعوة المسلمين قد أحاطت بهم
تصرهم عن كيد الشيطان ومن الضلالة » .

والحنى في الأصل هنا « من ورائهم » بالياء وكذلك في نسخة ابن جماعة و س و ب
وأما ج ففيها « من وراءهم » وهو خطأ .

وهذا الحديث نقله في المشكاة (ص ٢٧) وقال : «رواه الشافعى والبيهقى في المدخل ،
ورواه أحمد والترمذى وأبو داود وابن ماجه والبخارى عن زيد بن ثابت ، إلا أن
الترمذى وأبا داود لم يذكرّا : ثلاث لا يفل عليهن إلى آخره » .

وقد ورد منه عن زيد بن ثابت وأبى سميعة وجبير بن مطعم والعمان
بن بشير وغيرهم ، بل في بعضها ما يوافق لفظة هنا أو يقاربها . وانظر سند أحمد
(رقم ٤١٥٧ ج ١ ص ٤٣٦ - ٤٣٧ ورقم ١٣٣٨٣ ج ٣ ص ٢٢٥) وشرح
الترمذى (ج ٣ ص ٣٧٢) والستدرى (ج ١ ص ٨٦ - ٨٨) والترغيب (ج ١
ص ٦٣ - ٦٤) ونجم الزوائد (ج ١ ص ١٣٧ - ١٣٩) .

(٢) هنا في سائر النسخ زيادة «قال الشافعى» وزيد في الأصل بين المطور «قال» .

(٣) يعنى : فلما أمر عبداً أن يؤدى ما سمع ، والمطالب للفرد وهو الواحد . وقد اضطرب
الكلام في س و ج فقد للحنى ، إذ فيها « وأدائها أمر أن يؤدّيها والأمر واحد»
وهو كلام لاسنى له . والصواب ما هنا الموافق للأصل ولنسخة ابن جماعة .

أَنْ يُؤَدَّى^(١) عَنْهُ إِلَّا مَا تَقَوْمُ بِهِ الْحِجَّةُ عَلَى مَنْ أَدَّى إِلَيْهِ^(٢) ، لَأَنَّهُ
إِنَّمَا يُؤَدَّى عَنْهُ حَلَالٌ^(٣) ، وَحَرَامٌ يُحْتَنَبُ ، وَحَدٌّ يُقَامُ ، وَمَالٌ يُؤْخَذُ
وَيُعْطَى ، وَنَصِيحَةٌ فِي دِينٍ وَدُنْيَا .

١١٠٤ - وَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَحْمِلُ الْفَقْهَ غَيْرُ فُقَيْهِ^(٤) ، يَكُونُ لَهُ
حَافِظًا ، وَلَا يَكُونُ فِيهِ فُقَيْهًا .

١١٠٥ - وَأَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ بِزُومِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ مِمَّا يُحْتَجُّ بِهِ
فِي أَنْ إِجْمَاعَ الْمُسْلِمِينَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لَا زَمَ .

١١٠٦ - ^(٥) أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ قَالَ : أَخْبَرَنِي سَالِمُ أَبُو النَّضْرِ^(٦) أَنَّهُ
سَمِعَ عُيَيْدَ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ يُخْبِرُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَا أَلْفِينَ
أَحَدَكُمْ مُسَكِّنًا عَلَى أَرِيكَتِهِ ، يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي ، مِمَّا نَهَيْتُ عَنْهُ

(١) « يؤدى » رُسمت في الأصل بالألف « يؤذا » فتبين أنه مبنى لما لم يسم فاعله .
وكذلك « أدى » رُسمت بالألف « أذا » ، وهذا واضح صحيح . ولكن في نسخة
ابن جماعة لم يطمع مصححها الكلام فكشط الألف من « يؤذا » وكتب بدلها ياء ،
وكشط الألف من « ما » وجعلها نونا : فصارت الجملة « أَنْ يُؤَدَّى عَنْهُ إِلَّا مِنْ
تَقَوْمٍ بِهِ الْحِجَّةُ » ، وهذا وإن كان منتهى صحيا إلا أنه تصرف بغير الأصل بغير حاجة .
(٢) في سائر النسخ زيادة « يؤدى » وهي مرادة بخط آخر في الأصل بين السطور ، ويظهر
أن من زادها فعل ذلك لبيان معنى الكلام ، والكلام من دونها صحيح ، وهو على
ألفائها وإظهارها .

(٣) في ابن جماعة و س و ج « غير الفقيه » وهو مخالف للأصل .
(٤) هنا في س و ج زيادة « قال القاضي » وهي مرادة في نسخة ابن جماعة وملفات
بالضرب عليها .

(٥) في سائر النسخ زيادة « مولى عمر بن عبيد الله » وليست في الأصل . وفي ج « سالم
بن النصر » وهو خطأ .

(٦) في س « رسول الله » .

أَوْ أَمَرْتُ بِهِ ^(١) ، فَيَقُولَ : لَا تَذَرِي ، مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّبَعْنَاهُ .

١١٠٧ - قَالَ ابْنُ عَيْنَةَ ^(٢) : وَأَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُكَدِّرِ عَنْ النَّبِيِّ : بِمِثْلِهِ ، مَرْسَلًا ^(٣) .

١١٠٨ - وَفِي هَذَا تَثْبِيْتُ الْخَبَرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ، وَإِعْلَامُهُمْ أَنَّهُ لَازِمٌ لَهُمْ ، وَإِنْ لَمْ يَحْدِثُوا لَهُ نَصَّ حَكَمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، وَهُوَ مَوْضُوعٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ .

١١٠٩ - أَخْبَرَنَا ^(٤) مَالِكٌ ^(٥) عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ : « أَنَّ رَجُلًا قَبَلَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ صَائِمٌ ، فَوَجَدَ مِنْ ذَلِكَ وَجْدًا شَدِيدًا ، فَأَرْسَلَ امْرَأَتَهُ تَسْأَلُ عَنْ ذَلِكَ ، فَدَخَلَتْ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ، فَأَخْبَرَتْهَا ؟ فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ يَقْبَلُ ^(٦) وَهُوَ صَائِمٌ . فَرَجَعَتِ الْمَرْأَةُ إِلَى زَوْجِهَا فَأَخْبَرَتْهُ ، فزَادَهُ ذَلِكَ شَرًّا ، وَقَالَ : لَسْنَا مِثْلَ رَسُولِ اللَّهِ ، يُحِلُّ اللَّهُ لِرَسُولِهِ مَا شَاءَ . فَرَجَعَتِ الْمَرْأَةُ إِلَى

-
- (١) - « مَا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ » عَلَى التَّحْدِيدِ وَالْتَّأْخِيرِ ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .
 (٢) فِي ابْنِ جَاعَةَ وَ - « قَالَ سَفِيَانُ » وَفِي سَوْجٍ « قَالَ سَفِيَانُ بْنُ عَيْنَةَ » وَمَا هُنَا هُوَ الْقَائِلُ فِي الْأَصْلِ .
 (٣) سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ بِإِسْنَادِهِ (رَقْمَ ٢٩٥ وَ ٢٩٦) .
 (٤) فِي النُّسخِ مَلْعَبًا - زِيَادَةُ « قَالَ الْهَافِي » وَفِي الْأَصْلِ بَيْنَ السُّطُورِ كَلِمَةُ « قَالَ » بِحُطِّ آخِرٍ .
 (٥) فِي سَ - « وَأَخْبَرَنَا » وَفِي بَقِي النَّسخِ « قَالَ الْهَافِي أَخْبَرَنَا » .
 (٦) الْحَدِيثُ فِي اللَّوْطِ (ج ١ ص ٢٧٣) .
 (٧) فِي سَ « كَانَ يَقْبَلُ » وَكَلِمَةُ « كَانَ » لَيْسَتْ فِي اللَّوْطِ وَلَا فِي سَائِرِ النُّسخِ ، وَهِيَ مَكْتُوبَةٌ فِي الْأَصْلِ بِحُطِّ آخِرٍ رَفِيعٍ ، فِي فَرَاغِ ضَيْقٍ بَيْنَ لَفْظِ الْجَلَالَةِ وَبَيْنَ « يَقْبَلُ » . ثُمَّ زِيَادَتُهَا غَيْرُ جَيِّدَةٍ ، إِلَّا عَلَى تَأْوِيلٍ .

أم سلمة ، فَوَجَدَتْ رَسُولَ اللَّهِ عِنْدَهَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ : مَا بَالُ
هذه المرأة ؟ فَأَخْبَرَتْهُ أُمُّ سَلَمَةَ ، فَقَالَ : أَلَا أَخْبَرْتِهَا ^(١) أَنِّي أَفْعَلُ
ذلك ؟ فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ : قَدْ أَخْبَرْتُهَا فَذَهَبَتْ إِلَى زَوْجِهَا فَأَخْبَرَتْهُ ^{١١٦}
فَزَادَهُ ذَلِكَ شَرًّا ، وَقَالَ : لَسْنَا مِثْلَ رَسُولِ اللَّهِ ، يُحِلُّ اللَّهُ لِرَسُولِهِ
مَا شَاءَ . فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ، ثُمَّ قَالَ : وَاللَّهِ إِنِّي لَا تَقَاكُمْ ^(٢) اللَّهُ ،
وَلَا عَلَيْكُمْ ^(٣) بِحُدُودِهِ .

١١٠ - ^(٤) وَقَدْ صَحَّحْتُ مِنْ يَصِلُ هَذَا الْحَدِيثَ ، وَلَا يَحْضُرُنِي
ذِكْرُ مَنْ وَصَلَهُ ^(٥) .

-
- (١) في ج « أَخْبَرْتُهَا » وهو مخالف لكل الأصول .
(٢) في س و ج « إِنِّي وَافَقْتُكُمْ » وهو مخالف للأصل وللوطأ ولحسنه ابن جماعة .
(٣) في سائر النسخ « وَأَعْلَيْكُمْ » وهو موافق للوطأ ، ولكن اللام تاجية في الأصل فأثبتناها .
(٤) هنا في النسخ زيادة « قَالَ السَّامِيُّ » .
(٥) في س « ذَكَرَ مِنْ حَمَمِهِ وَوَصَلَهُ » والزيادة ليست في الأصل ولا في سائر النسخ .
وقال الزرقاني في شرح للوطأ (ج ٢ ص ٩٢) . « وصله عبد الرزاق بإسناد صحيح
عن عطاء عن رجل من الأنصار » . وهو في مسند أحمد (ج ٥ ص ٤٣٤) :
« حدثنا عبد الرزاق أنا ابن جريج أخبرني زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن رجل
من الأنصار : أن الأنصاري أخبر عطاء : أنه قبل امرأته على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم وهو صائم » فذكر الحديث بمناه . قال الميشتي في مجمع الزوائد (ج ٣
ص ١٦٦ - ١٦٧) : « ورجله رجال الصحيح » . وهو كما قال . ورواه ابن حزم
في المحلى (ج ٦ ص ٢٠٧) بإسناده إلى عبد الرزاق . وقد روى الشيخان وغيرهما من
حديث أم سلمة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبلها وهو صائم ، وانظر
فتح الباري (ج ٤ ص ١٣١ - ١٣٢) . وروى مسلم في صحيحه (ج ١ ص ٣٠٥)
من حديث عمر بن أبي سلمة - وهو ابن أم سلمة : « أنه سأل رسول الله صلى الله
عليه وسلم : أيقبل الصائم ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سل عنه ، لأمر
سلمة ، فأخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع ذلك ، فقال : يا رسول الله !
قد غفر الله ما هم من ذنبك وما تأخر ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
أما والله إنني لأتقاكم لله وأخفاكم له » .

١١١١ - قال الشافعي : في ذكر قول النبي ^(ص) صلى الله عليه ^(ص) « أَلَا أُخْبِرْتُمْ بِمَا أَتَى أَفْضَلُ ذَلِكَ » - : دِلَالَةٌ عَلَى أَنَّ خَبَرَ أُمِّ سَلَمَةَ عَنْهُ تَمَّا يَجُوزُ قَبُولُهُ ، لِأَنَّهُ لَا يَأْمُرُهَا بِأَنْ تُخْبِرَ عَنِ النَّبِيِّ ^(ص) إِلَّا وَفِي خَبَرِهَا مَا تَكُونُ ^(١) الْحِجَةُ لِمَنْ أَخْبَرْتَهُ .

١١١٢ - وهكذا أَخْبَرُ أُمَّرَاتِهِ إِنْ كَانَتْ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقِ عَنْده .

١١١٣ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ^(٢) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ : « يَدِينَا النَّاسُ بِقَبْلَةِ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ ، إِذْ أَتَاهُمْ آتٍ . فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَدْ أَتَرَ لَ عَلَيْهِ قُرْآنٌ ، وَقَدْ أَمَرَ أَنْ يُسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ^(٣) ، فَاسْتَقْبِلُوهَا ^(٤) ، وَكَانَتْ وَجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكُعبَةِ . »
١١١٤ - ^(٥) وَأَهْلُ قُبَاءَ أَهْلٌ سَابِقَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ وَفَقْدِهِ ، وَقَدْ كَانُوا عَلَى قِبْلَةٍ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ اسْتِقْبَالَهَا .

-
- (١) في نسخة ابن جماعة « في قول النبي » ولكن كلمة « في » بحاشيتها وعليها « صح » .
وفي سائر النسخ « وفي قول النبي » وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم ضرب بعض الفارسي على كلمة « ذكر » وكتب واوا فوق كلمة « في » وما في الأصل صحيح .
(٢) في النسخ للطبوعة زيادة « لأم سلمة » وليست في الأصل ولا ابن جماعة .
(٣) ضرب بعضهم على كلفي « عن النبي » وكتب فوقها « عنه » وبذلك كتبت في سائر النسخ .
(٤) في ابن جماعة وج « يكون » وفي الأصل بالياء . ثم كتب بعضهم بخط آخر في داخل التورن كلمة « به » . وبقيت هذه الزيادة في سائر النسخ ، وما في الأصل صحيح جائز .
(٥) سبق بهذا الاسناد برقم (٣٦٥) .
(٦) ضرب بعض الفارسيين في الأصل على كلمة « القبلة » وكتب فوقها « الكعبة » مع أنه لم يصنع ذلك في الحديث فيما مضى . وفي ابن جماعة والنسخ للطبوعة « الكعبة » .
(٧) بينا هناك وجه ضبط الكلمة بفتح الباء وبكسرهما . وقد ضبطت بهما في نسخة ابن جماعة في المومنين ، وكتب فوقها فهما كلمة « مس » تصميما للوجهين .
(٨) هنا في الأصل بين السطرين زيادة « قال » . وفي سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

١١١٥ - ولم يكن لهم أن يدَعُوا فرضَ الله في القبلة إلا بما تقوم عليهم الحجة^(١)، ولم يلقُوا رسولَ الله، ولم يَسْمَعُوا ما أنزل الله عليه في تحويل القبلة، فيكونون^(٢) مستقبلين بكتاب الله وسنة نبيه^(٣) مما قام من رسول الله، ولا يَحْجَرِ طائفة، وانتقلوا بخبر واحد، إذا^(٤) كان عندهم من أهل الصدق: عن فرض كان عليهم، فتركوه إلى ما أخبرهم عن النبي أنه أحدث عليهم من تحويل القبلة.

١١١٦ - ^(٥) ولم يكونوا ليقبلوه^(٦) - إن شاء الله - يَحْجَرِ^(٧) إلا عن علم بأن الحجة تثبت بمثله، إذا^(٨) كان من أهل الصدق.

-
- (١) في ابن جماعة «قوم به عليهم الحجة». وفي س «قوم عليهم به الحجة». وفي ج «قوم عليهم به الحجة». وفي ب «قوم عليهم به حجة». وكل ذلك مخالف للأصل.
- (٢) في في ب «فيكونوا» وهو مخالف للأصل ونسخة ابن جماعة. وقد حاول بعض قارئ الأصل تغيير التون الأخيرة بجعلها ألفاً.
- (٣) في سائر النسخ «أو سنة نبيه». والألف مكتوبة في الأصل، ولكن بخط واضح المخالفة لخطه.
- (٤) في سائر النسخ «إذا» وهي في الأصل «إذا» ثم ضرب بعضهم على الألف الأخيرة، وما في الأصل له وجه صحيح، بأن تكون «إذا» غير متضمنة معنى الشرط، بل متبردة للطريقة المفضة. وانظر مع المواضع (ج ١ ص ٢٠٦).
- (٥) هنا في النسخ المطبوعة زيادة «قال الشافعي».
- (٦) هذا هو الذي في الأصل ونسخة ابن جماعة و ج. وقد غير بعضهم الماء فجعلها ألفاً لتكون «ليقبلوا» وبذلك ثبتت في س. وفي ب «ليقبلوه». وبماشية نسخة ابن جماعة أن في نسخة أخرى «ليتركوه». وما في الأصل صواب صحيح.
- (٧) في سائر النسخ «يخبرواحد» والزيادة ليست في الأصل. ولكنها مكتوبة بمباشرة بخط آخر.
- (٨) في النسخ المطبوعة «إذا» وهو مخالف للأصل. وكانت في ابن جماعة «إذا» ثم كسخت الألف بالسكون ووضع فوق القال سكون.

١١١٧ - وَلَا يُحَدِّثُوا أَيْضًا مِثْلَ هَذَا الْعَظِيمِ^(١) فِي دِينِهِمْ
إِلَّا عَنْ عِلْمٍ بِأَنَّهُمْ إِحْدَانَهُ .

١١١٨ - وَلَا يَدْعُونَ^(٢) أَنْ يُخْبِرُوا رَسُولَ اللَّهِ بِمَا صَنَعُوا مِنْهُ .

١١١٩ - وَلَوْ كَانَ مَا قَبِلُوا مِنْ خَيْرِ الْوَاحِدِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ
فِي تَحْوِيلِ الْقَبْلَةِ ، وَهُوَ فَرَضٌ - : مِمَّا يَجُوزُ لَهُمْ^(٣) ، لَقَالَ لَهُمْ - إِنْ
شَاءَ اللَّهُ - رَسُولُ اللَّهِ :^(٤) قَدْ كُتِمَ عَلَى قَبْلَةٍ ، وَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ تَرْكُهَا
إِلَّا بَعْدَ عِلْمٍ تَقُومُ عَلَيْكُمْ بِهِ حُجَّةٌ^(٥) ، مِنْ مِمَّا عَمِلْتُمْ ، أَوْ خَيْرِ عَامَةٍ ،
أَوْ أَكْثَرِ مِنْ خَيْرٍ وَاحِدٍ عَنِّي .

١١٢٠ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ^(٦) عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ

(١) حَكَمْنَا فِي الْأَصْلِ وَلِسَنَةِ ابْنِ جَاعَةَ ، وَهُوَ وَاضِحٌ صَحِيحٌ . وَفِي ب - « مِثْلُ هَذَا الْحَدِيثِ الْعَظِيمِ » .

الْعَظِيمِ ، وَهُوَ زِيَادَةُ عَمَّا فِيهِمَا . وَفِي س وَ ج « الْحَدِيثُ الْعَظِيمُ » وَهُوَ خَطَأٌ .

(٢) فِي ب « وَلَا يَدْعُوا » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ ، بَلِ الْكَلَامُ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ .

(٣) فِي سَائِرِ النُّسخ « مِمَّا لَا يَجُوزُ لَهُمْ » وَقَدْ عُبْتُ بِبَشَرَتِي الْأَصْلَ ، فَكُتِبَ « لَا » بَيْنَ
الضَّرْبَيْنِ وَضُرِبَ عَلَى « لَهُمْ » . وَبَعْدَ ذَلِكَ إِلَى عَدَمِ فَهْمِ الْمُرَادِ تَمَامًا . وَإِنَّمَا يُرِيدُ
الْمُتَأَنِّي أَنْ يَقُولَ خَيْرَ الْوَاحِدِ فَرَضَ لَا يَجُوزُ تَرْكُهُ ، فَلَوْ كَانَ يَقُولُهُمْ خَيْرَ الْوَاحِدِ عِنْدَهُمْ
جَائِزًا قَطَطٌ - : لَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَنْ يَتْرَكُوا الْفَرَضَ الثَّابِتَ فِي الْقَبْلَةِ وَفِي صَلَاةِ الْوَاحِدِ وَضَعُوا
لِلْقَبْلَةِ أُخْرَى يُخْبِرُ بِغَيْرِ مَتَبَيِّنِ الْبَيِّنَاتِ يَجُوزُ لَهُمُ الْاِخْتِذَاءُ بِهِ وَتَرْكُهُ ، إِذِ الْيَقِينُ لَا يَزُولُ
إِلَّا بِيَقِينٍ مِثْلِهِ .

(٤) فِي ابْنِ جَاعَةَ وَ س وَ ج « لَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ » .

وَفِي ب « لَقَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ » . وَكُلُّ ذَلِكَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٥) فِي سَائِرِ النُّسخ « بِهِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ » بِالْقَدِيمِ وَالْأَخِيرِ . وَقَدْ قَصَرْتُ بِضَمِّهِمْ فِي الْأَصْلِ
فَضَرَبْتُ عَلَى كَلِمَةِ « عَلَيْكُمْ » ثُمَّ كَتَبْتُهَا بَيْنَ السُّطُورِ مُؤَخَّرَةً . وَكَلِمَةُ « تَقُومُ » مَقْطُوعَةٌ
فِي الْأَصْلِ بِالْفَوْقِيَّةِ ، وَلَمْ تَقْطَعْ فِي لِسَنَةِ ابْنِ جَاعَةَ ، وَاخْتَلَفَ قَطْعُهَا فِي النُّسخِ الْأُخْرَى
بَيْنَ التَّاءِ وَالْيَاءِ .

(٦) الْحَدِيثُ فِي الْمَوْطَأِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ (ج ٣ ص ٥٧) مَعَ خِلَافٍ طَوِيلٍ فِي بَشَرِ الْحُرُوفِ .

عن أنس بن مالك قال : « كنت أسقى أبا طلحة وأبا عبيدة بن الجراح^(١) وأبى بن كعب شراباً من قضيخ ونخير^(٢) ، فجاءهم آت^(٣) فقال : إن الحر قد حرمت ، فقال أبو طلحة : قم يا أنس إلى هذه الجرار فأكبرها ، فقم إلى مزارع^(٤) لنا ، فضربتها بأسفلها حتى تكسرت^(٥) » .

١١٢١ - « وهؤلاء^(٦) في العلم والمكان من النبي^(٧) وتقدم مصبته بالموضع الذي لا ينكره عالم » .

١١٢٢ - وقد كان الشرابُ عندهم حلالاً يشربونه ، فجاءهم ١١٧ آت^(٨) وأخبرهم^(٩) بتحريم الحر ، فأمر أبو طلحة ، وهو مالك

(١) في النسخ المطبوعة « أبا عبيدة بن الجراح وأبا طلحة » . وهو مخالف للأصل وإن وافق للوطأ .

(٢) « القضيخ » بالضاد والماء اللججيتين . قال في النهاية « هو شراب يجفد من البسر للفضوخ ، أي للشدوخ » .

(٣) « للهراس » حجر مستطيل متطور يتوضأ منه ويدق فيه .

(٤) قال الزرقاني في شرح للوطأ (ج ٤ ص ٢٩) : « أخرجه البخاري في الأُمريّة عن إسماعيل ، وفي خبر الواحد عن يحيى بن زعدة ، وسلم في الأُمريّة من طريق ابن وهب : كلهم عن مالك به . وله طرق عندهما وعند غيرها » .

(٥) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » وفي الأصل بين السطور « قال » .

(٦) في س و ج « هؤلاء » وهو مخالف للأصل . وقد أُلحق بعضهم الواو فيه بالهاء لغيره هاء .

(٧) في س و ج « من رسول الله » وهو مخالف للأصل .

(٨) في س « آت واحد » والزيادة ليست في الأصل .

(٩) في سائر النسخ « فأخبرهم » وهو مخالف للأصل .

الْجَرَارِ: بكسر (ج) الجرار، ولم يقل (س) هو ولا هم ولا واحد منهم - :
نحن على تحليلها حتى نلقى رسول الله، مع قربه منا، أويأتينا
خبراً عامّة .

١١٢٣ - وذلك أنهم لا يُهْرِيقُونَ حَلَالاً، إِهْرَاقَهُ سَرَفٌ،
وليسوا من أهله .

١١٢٤ - والحال في أنهم لا يَدْعُونَ إِيخْبَارَ رسول الله
ما فعلوا (س)، ولا يَدْعُ، لو كان ما قَبِلُوا من خبر الواحد ليس لهم - :
أن ينههم عن قبوله (س) .

١١٢٥ - (س) وأمر رسول الله أن يُنْذِرَ على امرأة رجل
ذَكَرَ أنها زَنَتْ «فإن اعترفت فارُجْها» فاعترفت فَرَجَّها .

١١٢٦ - وأخبرنا (س) بذلك مالك (س) وسفيان (س) عن الزهري

(١) في س و ج «أن يكسر» وهو مخالف للأصل . وكانت كذلك في نسخة ابن جماعة
ثم ضرب على حرف «أن» بالجرّة وهطت باء الجر بالموحدة . وقد زاد بعض الكاتِبين
حرف «أن» في الأصل بخط مخالف .

(٢) في ج و س «لم يقل» وهو مخالف للأصل . وكانت في نسخة ابن جماعة بالفاء
ثم كسّطت وأصلحت بالواو .

(٣) في س «بما فعلوا» وهو مخالف للأصل .

(٤) في سائر النسخ «عن قول مثله» وما هنا هو الأصل ، وكتب فيه كلمة «مثله»
بين السطور .

(٥) هنا في النسخ زيادة «قال الثاني» .

(٦) الواو ثابتة في الأصل ، وهي مخنوفة من سائر النسخ . وفيها معانداً زيادة
«قال الثاني» .

(٧) في نسخة ابن جماعة و س و ج زيادة «بن أنس» وهي مكتوبة بحاشية الأصل
بخط آخر .

(٨) في سائر النسخ زيادة «بن عيينة» وليست في الأصل .

عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد^(١)، وسأقا^(٢) عن النبي . وزاد سفيان مع أبي هريرة وزيد بن خالد . : شيبلا^(٣) .

١١٢٧ أخبرنا عبد العزيز^(٤) عن ابن الهادي^(٥) عن عبد الله بن أبي سلمة عن عمرو بن سليم الزرقني^(٦) عن أمه^(٧) قالت : « بينما

(١) سائر في النسخ زيادة « الجهنى » وهي زيادة في الأصل بين السطور بخط مخالف .
(٢) يعنى : وسأقا الحديث . وفي النسخ للطبعة « وسأقا » . وما هنا هو الذى في الأصل ثم ضرب بسنن تاريخه على الكلمة ، وكتب بالمخاشية « وسأقا » بخط مخالف .
والهاء زيادة في نسخة ابن جماعة بين السطور .

(٣) « شبل » بكسر الشين الموحدة وسكون الباء للوحدة وهو ابن مبيد ، ويقال ابن خليد وقيل غير ذلك . وزيادة « شبل » في الاستاذ اهرد بها ابن عينة ، قال ابن حجر في التهذيب : « ولم يتابع على ذلك ، رواه النسائي والترمذي وابن ماجه ، وقال النسائي : الصواب الأول ، قال : وحديث ابن عينة خطأ . وروى البخارى حديث ابن عينة فأسقط . منه شيبلا . والحكم على ابن عينة بالخطأ فيه نظر كثير ، فقد حفظ زيادة صحابي في الاستاذ ، فان لم يذكره غيره فلا ضير ، ثم إذا اشتبه اسم هذا الصحابي باسم راو آخر مختلف في صحته فليس ذلك دليلا على خطأ الحافظ لاسمه ، وإنما هو دليل على خطأ غيره . وسياق رواية سفيان في مسند أحمد (ج ٤ ص ١١٥) : « ثنا سفيان عن الزهرى قال : أخبرني عبيد الله بن عبد الله أنه سمع أبا هريرة وزيد بن خالد وشيبلا ، قال سفيان : قال بسنن الناس : ابن مبيد ، والذى حفظت : شيبلا ، قالوا : كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم » إلى آخره . وليس بمد هذا السياق من توقف في الرواية . وقد وقع اسم « شبل » في اختلاف الحديث للشافعى بمخاشية الأم (ج ٧ ص ٢٥١) خطأ بلقط « وزاد سفيان وسئل » .

وحديث زيد وأبي هريرة هنا سبق الكلام عليه في (رقم ٣٨٢ و ٦٨٨ - ٦٩١) .

(٤) هنا في النسخ ماعدا ب زيادة « قال القاسمي » .

(٥) في سائر النسخ زيادة « المرورى » وليست في الأصل ، بل زيد فيه بين السطور « بن محمد » .

(٦) هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهادي القتيبي اللدني . وفي نسخة ابن جماعة وس و ج « عن يزيد بن الهادي » وفي س « عن يزيد بن عبد الله بن الهادي » والزيادة ليست في الأصل ولكن كتب فيه بين السطور بخط آخر « يزيد بن عبد الله » .

(٧) أمه اسمها « النوار بنت عبد الله بن الحرث بن جاز » كما في طبقات ابن سعد (ج ٥ ص ٥٢) ومن الغريب أنه لم يذكرها باسمها أحد ممن ألفوا في الصحابة ، بل ذكروها

نَحْنُ بَعَثْنَا إِذَا عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَى جَلٍّ يَقُولُ : إِنْ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ : إِنْ هَذِهِ أَيْلَامُ طَعَامٍ وَشَرَابٍ ، فَلَا يَصُومَنَّ أَحَدٌ^(١) . فَاتَّبَعَ النَّاسَ وَهُوَ عَلَى جَلٍّ ، يَصْرُخُ فِيهِمْ بِذَلِكَ^(٢) .

١١٢٨ - ^(٣) وَرَسُولُ اللَّهِ لَا يَبْعَثُ بَنِيهِ وَاحِدًا صَادِقًا إِلَّا لَزِمَ خَبْرُهُ عَنِ النَّبِيِّ ، بِصَدَقِهِ عِنْدَ الْمُنْبِيِّينَ عَنْ مَا أَخْبَرَهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ نَهَى عَنْهُ .
١١٢٩ - وَمَعَ رَسُولِ اللَّهِ الْحَاجُّ ، وَقَدْ كَانَ قَادِرًا عَلَى أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْهِمْ^(٤) فَيُشَافِيَهُمْ ، أَوْ يَبْعَثَ إِلَيْهِمْ عِدَدًا ، فَبَعَثَ وَاحِدًا يَعْرِفُونَهُ بِالصِّدْقِ .

١١٣٠ - وَهُوَ لَا يَبْعَثُ^(٥) بِأَمْرِهِ إِلَّا وَالْحِجَّةُ لِلْبُعُوثِ إِلَيْهِمْ وَعَلَيْهِمْ^(٦) قَائِمَةٌ يَقْبُولُ خَبْرَهُ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ .

-
- بإسم « أم عمرو بن سليم الزرقى » فكانوها بابنها « إذ لم يعرفوا اسمها » وهي حياطة كما يدل عليه هذا الحديث الصحيح .
- (١) بحاشية نسخة ابن جماعة زيادة « منكم » وعليها « صح » وليست في الأصل ولا في سائر النسخ .
- (٢) هذا الحديث إسناده صحيح جدا ، ولم أجده في غير كتاب (الرسالة) ، إلا أن الفوكان أشار إليه في نيل الأوطار (ج ٤ ص ٣٥٢) ونبه لآل يونس في تلخيص مصر . ولم يصر الترمذى إليه فيما يقول فيه « وفي الباب » . وانظر أحاديث الباب في نيل الأوطار (ج ٤ ص ٣٥١ - ٣٥٣) وشرح المباركفوري على الترمذى (ج ٢ ص ٦٣) وفتح الزوائد (ج ٣ ص ٢٠٢ - ٢٠٤) .
- ونبت هنا بحاشية نسخة ابن جماعة ما نصه : « آخر الجزء الرابع » .
- (٣) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعى » . وبين السطور في الأصل زيادة « قال » .
- (٤) في س و ج « قادراً على أن يسير إليهم » . وفي ابن جماعة و س « قادراً أن يسير إليهم » . وكلا مختلف للآصل .
- (٥) هنا في س و ج زيادة « إن شاء الله » وهي زيادة بالخطرة بحاشية نسخة ابن جماعة وعليها « صح » ، ولكنها ليست في الأصل .
- (٦) في س « عليهم » بدون الواو ، وهي تاجئة في الأصل ونسخة ابن جماعة .

١١٣١ - فإذا^(١) كان هكذا^(٢) ، مع ما وصفت من مقدرة النبي على بعثه جماعة إليهم - : كان ذلك - إن شاء الله - فيمن بعده^(٣) ، ممن لا يمكنه ما أمكنهم وأمكن فيهم - : أولى أن يثبت به^(٤) خبر الصادق^(٥) .

١١٣٢ - أخبرنا سفيان^(٦) عن عمرو بن دينار عن عمرو بن عبد الله بن صفوان^(٧) عن خاله له - إن شاء الله - يقال له يزيد بن شيبان قال : « كنا في موقف لنا برفة ، يُباعده^(٨) عمرو من موقف الإمام جدا^(٩) ، فأتانا ابن مريع الأنصاري^(١٠) فقال لنا : أنا

-
- (١) في نسخة ابن جماعة « وإذا » . والقي في الأصل مثبته بين الواو والفاء ، لتلاصق بين فاريه ، ولكن الرجوع عند قراءتها بالفاء .
- (٢) في س و ج « كان هذا هكذا » وكلمة « هنا » زيادة بحاشية نسخة ابن جماعة ، وعليها « سم » ولكنها ليست في الأصل .
- (٣) في س « بدم » والقي في الأصل « بعده » ثم عتب فيه طاب جبل الماء هاء وميا . وكانت في ابن جماعة بالهاء أيضا ، ثم كشطت وكتبت الهاء واليم فوق موضعها بين السطور .
- (٤) في س « فيه » والقي في الأصل « به » ثم كتب بعضهم بين السطور فوقها كلمة « فيه » .
- (٥) في سائر النسخ « خبر الواحد الصادق » . وكلمة « الواحد » ليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة فيه بين السطور بخط آخر .
- (٦) هنا في نسخة ابن جماعة و س و ج زيادة « قال الثاني »
- (٧) في س و ج زيادة « بن عينة » وليست في الأصل .
- (٨) هو الجعي للسكي ، من أشرف العرب ذوى للكرم ، وهو همة .
- (٩) في سائر النسخ « بيده » وهو يخالف للأصل ، وقد حاول بعضهم تغيير الكلمة إلى « بيده » ، والمحاولة ظاهرة التكلف . والقي في سنن أبي داود « يباعده » كما في الأصل هنا .
- (١٠) « عمرو » في هذه الجملة هو « عمرو بن عبد الله » ولأجل الجملة هو عمرو بن دينار ، أدرجها في أثناء الحديث ، يصف بها موقفهم ويصده عن موقف الامام ، بما فهم من عمرو بن عبد الله .
- (١١) « مريع » بكسر الميم وسكون الراء وفتح الباء للوحدة وآخره عين مبهلة .

رسول^(١) رسول الله إليكم : يأمركم أن تَقِفُوا على مشاعركم^(٢) ، فإنكم على إزث من إزث أيبكم إبراهيم^(٣) .

١١٣٣ - وبث رسول الله أبا بكر واليا على الحج في سنة

تسع^(٤) ، وحضره الحج من أهل بلدان مختلفة ، وشعوب متفرقة ، ١١٨ فأقام لهم مناسكهم ، وأخبرهم عن رسول الله بما لهم وما عليهم .

١١٣٤ - وبث علي بن أبي طالب في تلك السنة ، فقرأ عليهم

في جمعهم يوم النحر آيات من (سورة براءة) ، ونبذ إلى قوم على سواه ، وجعل لهم مuddا^(٥) ، ونهاهم عن أمور .

وابن مريع هذا اختلف في اسمه ، وصاحبه أحد وابن سين وابن البرقي « زيد بن مريع » وهو الذي معى عليه في التهذيب ، وقال : « وقيل اسمه يزيد ، وقيل اسمه : عبد الله ، وأكثر ما يسمونه في الحديث غير مسمى » .

(١) في سراج « إني رسول » وهو مخالف للأصل ونسخة ابن جماعة .

(٢) في سائر النسخ « مشاعركم هذه » وكلمة « هذه » ليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة بين سطوره بخط آخر .

(٣) الحديث رواه أيضاً أبو داود (ج ٢ ص ١٧٣ - ١٧٤) والترمذي (ج ٢ ص ٩٩ - ١٠٠ من تحفة الأحوف) والنسائي (ج ٢ ص ٤٥) وابن حبان (ج ٢ ص ١٢٣) والحاكم (ج ١ ص ٤٦٢) والبيهقي في السنن الكبرى (ج ٥ ص ١١٥) : كلهم من طريق سليمان بن عيينة بإسناده . قال الترمذي : « حديث مريع حديث حسن ، لا نعرفه إلا من حديث ابن عيينة عن عمرو بن دينار ، وابن مريع اسمه : يزيد بن مريع الأنصاري ، وإنما يعرف له هذا الحديث الواحد » ، وصحبه الحاكم ووافقه الذهبي ، وهو كما قال .

(٤) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » . وفي الأصل بين السطور زيادة « قال » .

(٥) يشير الشافعي إلى وقائع معروفة في كتب الحديث والسيرة والتاريخ ، من أول هذه الفترة إلى آخر الفترة (١١٥٦) ، ولودعينا ذكر كل حادثة ومصادرها في الكتب طال الأمر جداً ، فاكفينا بما يعرفه أهل العلم عنها .

(٦) في سائر النسخ « وجعل لقوم مuddاً » . انتهى في الأصل « لهم » ثم ضرب عليها بض ظريه ، وكتب فوقها « لقوم » بخط آخر .

١١٣٥ - فكان ^(١) أبو بكرٍ وعليٌّ معروفين عند أهل مكة بالفضل والدين والصدق ، وكان من جهلهما - أو أحدهما - من الحاجَّ وجَدَ من يُخبره عن صدقهما وفضلهما .

١١٣٦ - ولم يكن رسولُ الله ليُبَيِّنْ إلَّا واحدًا الحجة قائمةً بخبره ^(٢) على من بعثه إليه ، إن شاء الله .

١١٣٧ - وقد فرَّق ^(٣) النبيُّ محمدًا على نَوَاحِي ^(٤) ، عَرَفْنَا أسماءَ والمواضع التي قرَّعهم عليها :

١١٣٨ - فَبَسَّ قَيْسَ بنَ ماصم ، والزُّبَيْرَ بْنَ بَدْرٍ ، وابنَ نُؤَيْرَةَ ^(٥) : إلى عشائرهم ، بعلهم ^(٦) يَصِدِّقُهم عندهم .

(١) في س « وكان » وهو مخالف للأصل .

(٢) في سائر النسخ « ليُبَيِّنْ واحدًا إلَّا والحجة قائمة بخبره » . وما هنا هو الذي في الأصل . ثم ضرب بعض قارئيه على كلمة « إلَّا » ثم كتب فوق كلمة « الحجة » ما نصه « إلَّا والحجة » وكتب بجوار ذلك كلمة « أصل » ليزعم أن هذا الصواب ! في حين أنه لم يذكر من أين أتى به ؟ ومع أن ما في الأصل صواب وصحيح .

(٣) هنا في سائر النسخ ما نصه س زيادة « قال الثاني » .

(٤) في ج « وفرق » وفي نسخة ابن جماعة « ووجه » . وضرب بعض قارئ الأصل على قوله « وقد فرق » وكتب فوقه « ووجه » بخط آخر .

(٥) في النسخ المطبوعة « نواح » بدون الياء ، وهي ناجية في الأصل ونسخة ابن جماعة ، بل هي متقطعة فيها أيضًا .

(٦) ابن نورة « هو مالك بن نورة التيمي البربوعي ، الشاعر الفارس المريف ، وكان من أرفاد اللوك ، واستمسه النبي صلى الله عليه وسلم على صدقات قومه ، فلما بانته وفاة النبي صلى الله عليه وسلم أمسك الصدقة وفرقها في قومه ، وهو الذي قتله شرار بن الأزور الأسدي صبرا بأمر خالد بن الوليد ، بعد فراغه من قتال أهل الردة وقبضه معروف ، ولأخيه حاتم بن نورة قبضه للرأى للمهورة الحسان ، منها البجان للمهوران :

وكنّا كندمان جديعة خبة من الدهر حق قيل لن يصبدا

فلما هزقنا كأتى ومالكاً لطول اجتراح لم نبت ليلة ما

(٧) في سائر النسخ « لهم » باللام ، والذي في الأصل بإلقاء وهو صحيح ، قالها السنية .

١١٣٩ - وَقَدِمَ عَلَيْهِمْ ^(١) وَفَدُّ الْبَحْرَيْنِ . فَعَرَفُوا مَنْ مَعَهُ ، فَبَعَثَ
مَعَهُمْ [ابْنَ] سَعِيدٍ ^(٢) بْنِ الْعَاصِ .

١١٤٠ - وَبَعَثَ مَعَاذَ بْنَ جَبَلٍ إِلَى الْيَمَنِ ، وَأَمَرَهُ أَنْ يِقَاتِلَ مَنْ
أَطَاعَهُ ^(٣) مِنْ عَصَاهُ ، وَيُؤَلِّمَهُمْ مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ، وَيَأْخُذَ مِنْهُمْ مَا وَجِبَ
عَلَيْهِمْ ، لِمَرْقَتِهِمْ بِمَعَاذٍ ، وَمَكَانِهِ مِنْهُمْ ^(٤) ، وَصَدَقَهُ ^(٥) .

١١٤١ - ^(٦) وَكُلُّ مَنْ وُلِّيَ ^(٧) فَقَدْ أَمَرَهُ بِأَخْذِ ^(٨) مَا أَوْجَبَ اللَّهُ
عَلَى مَنْ وَلَّاهُ عَلَيْهِ .

١١٤٢ - وَلَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ عِنْدَنَا فِي أَحَدٍ مِمَّنْ قَدِمَ عَلَيْهِ مِنْ أَهْلِ

(١) أى قدم على النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بالدينة ، كما هو واضح مفهوم ،
ولكن يسن ثارنى الأصل ضرب على كلمة « عليهم » وكتب فوقها « عليه » بخط
غثالف ، وبذلك ثبتت في سائر النسخ .

(٢) كلمة « سعيد » مضبوطة في الأصل بفتح الهمزة ، مفعول ، ولم تذكر كلمة « ابن »
ولكنها زيادة بين المطور ، وزيدتها هي الصواب ، لأن القى يشه النبي صلى الله
عليه وسلم وأبنا على البحرين هو « أبان بن سعيد بن العاص بن أمية بن عبد شمس »
وأما أبوه « سعيد بن العاص » فانه مات مفركا ، انظر مادة « بحرین » في معجم
البيان ، وترجمة « أبان » في الاصابة وغيرها .

(٣) في الأصل « من أطاعة » ثم ألحق بضمهم باء باليم ، فتكون « بمن أطاعة » وبذلك
ثبتت في سائر النسخ ، وما في الأصل صحيح ، « من أطاعة » فاعل « يقاتل »
و « من عصاه » مفعول .

(٤) في س زيادة « ومنه » وهي زيادة خطأ ، سببها أن يسن ثارنى الأصل ضرب على
كلمة « منهم » وكتب فوقها « منه » فظن الناسخ أنها زيادة فسطها على تلك .

(٥) في النسخ للطبوعة زيادة « فيهم » وليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .

(٦) هنا في س زيادة « قال الثاقبي » .

(٧) رسمت في الأصل كقاعده في الكتابة « ولا » بالألف ، فألحق يسن ثارنى هاء
نحت الحرف الأخير ، فقرأ « ولاه » وبذلك ثبتت في سائر النسخ .

(٨) في س « أن يأخذ » وهو غثالف للأصل .

الصدق - : أن يقول : أنت واحد ، وليس ^(١) لك أن تأخذ منّا ما لم نسمع رسول الله يذكركم ^(٢) أنه علينا .

١١٤٣ - ولا أخسبه بعثهم مشهورين في النواحي التي بعثهم إليها بالصدق - : إلّا لما وصفت ، من أن تقوم بثلثم الحجة على من يعنه إليه ^(٣) .

١١٤٤ - « وفي شبيه هذا المعنى ^(٤) أمراء سرايا رسول الله : فقد بعث بعث مؤتة ^(٥) ، فولاه زيد بن حارثة ، وقال : « فإن أصيب جعفر ، فإن أصيب فابن رواحة » . وبعث ابن أبي سريّة وحده .

١١٤٥ - وبعث أمراء سراياه ، وكلهم حاكم فيما بعثه فيه ، لأنّ عليهم أن يدعوا من لم تبلغه الدعوة ، ويقا تلوا من حلّ قتاله ^(٦) .

١١٤٦ - وكذلك كل والي ^(٧) بعثه أو صاحب سريّة .

(١) في ب « فليس » وهو مخالف للأصل .

(٢) في سائر النسخ « يقول » والقي في الأصل « يذكر » ثم ضرب عليه بعض الناس وكتب فوقه « يقول » بخط آخر .

(٣) في النسخ المطبوعة « إليهم » وهو مخالف للأصل ولنسخة ابن جماعة .

(٤) هنا في ابن جماعة و س و ج زيادة « قال الثاني » .

(٥) في ب « وفي شبه هذا المعنى » وهو مخالف للأصل .

(٦) في س و ج « بث بجيش مؤتة » وهو مخالف للأصل .

(٧) في ج « قائم » وهو مخالف للأصل .

(٨) في سائر النسخ « والي » بحذف الياء على الجادة ، والياء ثابته في الأصل .

١١٤٧ - ولم يَزَلْ يُنْكِنُهُ أَنْ يَبْعَثَ الْيَسَنِيَّ وَثَلَاثَةً وَأَرْبَعَةً
وَأَكْثَرَ .

١١٤٨ - ^(١) وبعث في دهرٍ واحدٍ اثْنَيْ عَشَرَ رَسُولًا ، إِلَى
اِثْنَيْ عَشَرَ مَلِكًا ، يَدْعُوهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ . وَلَمْ يَبْعَثْهُمْ إِلَّا إِلَى مَنْ قَدْ
بَلَغَتْهُ الدَّعْوَةُ ، وَقَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ فِيهَا ^(٢) ، وَأَلَّا يَكْتُبَ فِيهَا ^(٣)
دِلَالَاتٍ لِمَنْ بَعَثَهُمْ إِلَيْهِ عَلَى أَنَّهَا كُتِبَتْ .

١١٤٩ - وَقَدْ تَحَرَّى فِيهِمْ مَا تَحَرَّى فِي أَمْرَائِهِ : مَنْ أَنْ
يَكُونُوا مَعْرُوفِينَ ، فَبَعَثَ دِحْيَةَ ^(٤) إِلَى النَّاحِيَةِ الَّتِي هُوَ فِيهَا
مَعْرُوفٌ .

١١٥٠ - ^(٥) وَلَوْ أَنَّ الْمَبْعُوثَ إِلَيْهِ جَهَلَ الرَّسُولَ كَانَ عَلَيْهِ
طَلَبٌ عِلْمُ أَنَّ النَّبِيَّ بَعَثَهُ ، لِيَسْتَبْرِيَّ شَكَّهُ فِي خَبَرِ الرَّسُولِ ، وَكَانَ
١١٩ عَلَى الرَّسُولِ الْوَقُوفُ حَتَّى يَسْتَبْرِيَّهُ الْمَبْعُوثُ إِلَيْهِ .

(١) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال القاضي » .

(٢) كلمة « فيها » ثابته في الأصل ، وضرب عليها بعض قارئيه بغير موجب ، والله

لم يجتث في سائر النسخ .

(٣) في النسخ المطبوعة « وألا يكتب منه فيها » وكلمة « منه » ليست في الأصل ، وهي

مزاودة بالجرمة بحاشية نسخة ابن جماعة ، وعليها « صح » ولا ترى ضرورة لمزاودتها

فلم تثبتها عن غير دليل .

(٤) « دحية » بفتح الدال المهملة وبكسرهما مع سكون الميم المهملة ، وهو دحية

بن خليفة الكلبي ، صحابي معروف ، وكان من أجل الناس وجهاً . وفي سائر النسخ

زيادة « الكلبي » وهي مزاودة في الأصل بين السطور بخط آخر .

(٥) هنا في س و ج زيادة « قال القاضي » .

١١٥١ - «^(١) ولم تزل كُتِبُ رسولُ الله تَنْقُذُ إِلَى وُلائِهِ بِالْأَمْرِ والنهي ، ولم يَكُنْ لِأَحَدٍ مِنْ وُلائِهِ تَرْكٌ إِفْضَاذٍ أَمْرُهُ ، ولم يَكُنْ لِيُبْعَثَ رَسُولًا إِلَّا صَادِقًا عِنْدَ مَنْ بَشَّرَهُ بِهِ .

١١٥٢ - وإِذَا^(٢) طَلِبَ الْمُبْعُوثُ إِلَيْهِ عِلْمَ صِدْقِهِ وَجَدَهُ حَيْثُ هُوَ .

١١٥٣ - وَلَوْ شَكَكَ فِي كِتَابِهِ ، بِتَنْبِيهِ فِي الْكِتَابِ ، أَوْ حَالٍ تَذَلُّ^(٣) عَلَى تُهْمَةٍ ، مِنْ غَفْلَةِ رَسُولٍ حَمَلَ الْكِتَابَ - : كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَطْلُبَ عِلْمَ مَا شَكَكَ فِيهِ ، حَتَّى يُقَيِّدَ مَا يَثْبُتُ عِنْدَهُ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ .

١١٥٤ - «^(٤) وَهَكَذَا كَانَتْ كُتُبُ خُلَفَائِهِ بِمَدَنِهِ وَصُحَّاحِهِمْ ، وَمَا أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ : مَنْ أَنْ يَكُونَ الْخُلِيفَةُ وَاحِدًا ، وَالْقَاضِي وَاحِدًا ، وَالْأَمِيرُ وَاحِدًا ، وَالْإِمَامُ^(٥) .

١١٥٥ - فَاسْتَخْلَفُوا أَبَا بَكْرٍ ، ثُمَّ اسْتَخْلَفَ أَبُو بَكْرٍ عُمَرَ ،

(١) هنا في النسخ للطبوعة زيادة « قال القاضي » .

(٢) في ب « أَوْ إِذَا » والألف مزادة في الأصل فوق الواو ، وليست في نسخة ابن جماعة ، بل كتب في موضعها « هـ » أَمْرُهُ عَلَى أَنْ الصَّحِيحُ الْمَطْفُ بِالْوَاوِ ، لِأَنَّهُ اسْتَكْتَفَى كَلَامَ . وَمِنْ التَّرْبِيبِ أَنْ الرِّيعَ فَصَلَ بَيْنَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ وَبَيْنَ الَّتِي قَبْلَهَا بِدَوْرَةِ يَطْلُبُهَا خَطَ رَأْسِي مُنْعَرِفٍ إِلَى الْيَسَارِ ، لِيَسُدَّ عَلَى أَنَّهُ كَلَامٌ مُبْتَدَأٌ ، ثُمَّ يَصْرِفُ الْفَارِثُونَ فَيَسْلُونَ الْوَاوَ « أَوْ » وَهِيَ تَتَابَعُ هُنَا اسْتِكْتَفَايَ الْكَلَامِ !!

(٣) في سائر النسخ « يَدُلُّ » وَهِيَ مُنْقَوِطَةٌ فِي الْأَصْلِ مِنْ فَوْقَ ، وَهُوَ أَصَحُّ وَأَضَحُّ .

(٤) هنا في سائر النسخ زيادة « قال القاضي » .

(٥) هنا عطف جمل ، فَنَقْلُكَ رَفَعَ « وَاحِدًا » فِي الْمُرْعَيْنِ . وَفِي سَائِرِ النُّسخِ « وَالْقَاضِي وَاحِدًا وَالْإِمَامُ وَاحِدًا وَالْأَمِيرُ وَاحِدًا » وَقَدْ عُبِثَ حَاطَبٌ فِي الْأَصْلِ فَنَبِهَهُ إِلَى هَذَا ، وَلَكِنْ مَا كَانَ فِيهِ وَاضِحٌ ، فَأَبْتَنَاهُ .

ثم حمزة^(١) أهل الشورى ، ليختاروا واحداً ، فاخترَ عبد الرحمن
عثمان بن عفان^(٢) .

١١٥٦ - قال^(٣) : والولاء من القضاء وغيرهم يقضون فتتقد^(٤)
أحكامهم ، ويقيمون الحدود ، ويُنفذ من بعدهم أحكامهم ، وأحكامهم
أخبار عنهم .

١١٥٧ - فقيا وصفت من سنة رسول الله ، ثم ملا^(٥) أجمع
المسلمون عليه منه - : دلالة على فرق بين الشهادة والخبر والحكم .

١١٥٨ - ألا ترى أن قضاء القاضي على الرجل للرجل إنما هو
خبر يُخبر به عن ينة تثبت^(٦) عنده ، أو إقرار من خصم به أقر عنده^(٧) ،

(١) في النسخ المطبوعة « ثم استخلف عمر » وكلمة « استخلف » ليست في الأصل ولا في
ابن جماعة .

(٢) في النسخ المطبوعة « فاختروا عبد الرحمن بن عوف ، واختر عبد الرحمن بن عوف
عثمان بن عفان » والزيادات ليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة ، إلا كلمة
« بن عوف » فأنها فيها . والمرووف أن أهل الشورى عهدوا إلى عبد الرحمن
بن عوف أن يختار واحداً منهم ، فاختر عثمان ، ولكن الثاني اختصر القصة .

(٣) في سائر النسخ زيادة « الشافعي » .

(٤) في سائر النسخ « وتنفذ » والأصل بالغاء ، ثم غيرها بعض طرائفه لجهلها وإوآ .

(٥) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » . وزيدت كلمة « قال » في الأصل فوق
السطر بخط آخر .

(٦) في س و ج « ثم نفا » وكذلك في نسخة ابن جماعة ، ولكن كتب بحاشيتها
« ما » وعليها علامة نسخة ومجوارها « هـ » .

(٧) في س و ج « ثبت » ، بالفصل الماضي ، وهو مخالف للأصل وابن جماعة .

(٨) في سائر النسخ « أقر به عنده » . وقد شرب بعض القارئ في الأصل على « به »
فيل « قرأ » ثم كتبها بعدها بين البطور .

وَأَتَذَّ^(١) الْحُكْمَ فِيهِ ، فَلَمَّا كَانَ يُلْزِمُهُ بِخَبْرِهِ أَنْ يُنْفِذَهُ بِعَلْمِهِ كَانَ فِي مَعْنَى الْخَبْرِ بِجَلَالٍ وَحَرَامٍ^(٢) ، قَدْ^(٣) لُزِمَ أَنْ يُجِلهُ وَيُحَرِّمَهُ^(٤) بِمَا شَهِدَ مِنْهُ^(٥) .

١١٥٩ - وَلَوْ كَانَ الْقَاضِي الْخَبِيرُ عَنْ شَهَوِدٍ شَهِدُوا عِنْدَهُ عَلَى رَجُلٍ لَمْ يُحَاكَمْ^(٦) إِلَيْهِ ، أَوْ إِقْرَارٍ مِنْ خَصْمٍ ، لَا يُلْزِمُهُ أَنْ يَحْكُمَ بِهِ ، لَعْنَى أَنْ^(٧) لَمْ يُخَاصَمْ إِلَيْهِ ، أَوْ أَنَّهُ مِمَّنْ يُخَاصَمُ إِلَى غَيْرِهِ ، فَحُكْمُ بَيْنِهِ وَبَيْنَ خَصْمِهِ ، مَا^(٨) يُلْزِمُ شَاهِدًا بِشَهَادَتِهِ^(٩) عَلَى رَجُلٍ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ مَا شَهِدَ بِهِ عَلَيْهِ لِمَنْ شَهِدَ لَهُ بِهِ - : كَانَ فِي مَعْنَى شَاهِدٍ^(١٠) عِنْدَ غَيْرِهِ ، فَلَمْ يُقْبَلْ - قَاضِيًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ - إِلَّا بِشَاهِدٍ مَعَهُ ، كَمَا لَوْ شَهِدَ عِنْدَ غَيْرِهِ لَمْ يُقْبَلْهُ إِلَّا بِشَاهِدٍ وَطَلَبَ مَعَهُ غَيْرَهُ ، وَلَمْ يَكُنْ لغيرِهِ إِذَا كَانَ شَاهِدًا أَنْ يُنْفِذَ شَهَادَتَهُ وَحْدَهُ .

(١) فِي سَائِرِ النُّسخِ « فَأَتَذَّ » وَالْأَصْلُ بِالْوَاوِ ، ثُمَّ أَلْصَقَهَا بِمَنْ قَارِئِهِ فِي الْأَلْفِ وَوَضَعَ فَوْقَهَا حِطَّةً لَتَكُونَ قَاءً .

(٢) فِي سَائِرِ النُّسخِ « أَوْ حَرَامٍ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٣) فِي سَ « وَقَدْ » وَالْوَاوُ زِيَادَةٌ فِي الْأَصْلِ بِحِطِّ آخِرِ ، وَلَيْسَتْ فِي سَائِرِ النُّسخِ .

(٤) فِي سَائِرِ النُّسخِ « أَوْ يُحَرِّمُهُ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٥) « شَهِدَ » ضَبَطَ فِي الْأَصْلِ بِضَمِّ التَّيْنِ ، عَلَى الْبِنَاءِ لَمَّا لَمْ يَسْمَعْ قَاعِلُهُ .

(٦) فِي سَ « أَنَّهُ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ وَسَائِرِ النُّسخِ .

(٧) فِي سَائِرِ النُّسخِ « بِمَا » وَالْقَاءُ فِي الْأَصْلِ « مَا » ثُمَّ ضُرِبَ عَلَيْهَا بِمَنْ قَارِئِهِ وَكُتِبَ فَوْقَهَا « بِمَا » .

(٨) فِي النُّسخِ لِلطَّبْعَةِ « شَهِدَ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ وَنُسَخَةُ ابْنِ جَعْفَرٍ .

(٩) قَوْلُهُ « كَانَ فِي مَعْنَى شَاهِدٍ » لَمْ يَحْوَ جَوَابَ « لَوْ » فِي أَوَّلِ الْفَتْرَةِ .

١١٦٠ - (١) أخبرنا سفيان وعبد الوهاب (٢) عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب : أن عمر بن الخطاب قضى في الإيهام بخمس عشرة (٣) ، وفي التي تليها بعشر ، وفي الوسطى بعشر ، وفي التي تلي الخنصر بنسبع ، وفي الخنصر بسبت .

١١٦١ - قال الشافعي : لما كان معروفًا - والله أعلم - عند عمر النبي قضى في اليد بخمسين ، وكانت اليد خمسة أطراف مختلفة الجمال والنافع - : نزلها متنازلاً ، فتحكم لكل واحد من الأطراف بقدره من دية الكف ، فهذا قياس على الخبر (٤) .

١١٦٢ - (٥) فلما وجدنا (٦) كتاب آل عمرو بن حزم ، فيه : ١٢٠ أن رسول الله قال : « وفي كل إصبع مائة هنالك عشر من الإبل » - : صاروا إليه .

١١٦٣ - ولم يقبلوا كتاب آل عمرو بن حزم - والله أعلم - .

-
- (١) هنا في سائر النسخ ماعدا ب زيادة « قال الشافعي » .
- (٢) في ب « أخبرنا الثقف وسفيان بن عيينة » . وفي باقي النسخ « أخبرنا سفيان بن عيينة وعبد الوهاب الثقف » وما هنا هو الثقي في الأصل ، ولكن زيد فيه في آخر السطر بخط آخر كلمة « الثقف » .
- (٣) في ب زيادة « من الإبل » وليست في الأصل ولا في سائر النسخ .
- (٤) يريد بالقياس هنا الاستنباط المبني على التعليل ، ولا يريد به القياس الاصطلاحي ، كما هو ظاهر .
- (٥) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .
- (٦) في النسخ المطبوعة « وجد » وما هنا هو الثقي في الأصل ، ثم ضرب بعض قارئيه على حرف « نا » ووضع ضمة فوق الواو ، وكذلك عمل في نسخة ابن جماعة ولكن بكشط الحرفين ، وموضع الكشط بين .

حتى يثبت^(١) لهم أنه كتابُ رسولِ الله^(٢).

١١٦٤ - وفي الحديث^(٣) دِلالتان :

أحدهما^(٤) : قبولُ الخبر . والآخر^(٥) : أن يُقبلَ الخبرُ في الوقت

الذي يثبتُ فيه ، وإن لم يَمُضِ^(٦) عملُ من الأئمة^(٧) بمثل الخبر الذي قبلوا .

(١) في سائر النسخ « ثبت » بالصل الماضي ، وأتى في الأصل بالمضارع ، وإن ثبت به بعض قرائه . واستعمال المضارع هنا أطل وأبلغ ، لما فيه من معنى الاستحضار ، وللإشارة إلى اتفاته التي أشار إليها الشافعي بعد ، من أن الخبر يُقبل في الوقت الذي يثبت فيه .

(٢) الشافعي نحو من هذا البحث التفتيس ، في اختلاف الحديث (ص ١٧ - ١٩) .
وأما كتاب آل مرو بن حزم ، فإنه كتاب جليل ، كتبه النبي صلى الله عليه وسلم لأهل اليمن ، وأرسله مع عمرو بن حزم ، ثم وجد عند بعض آلِه ، رَووه عنه ، وأخذنه الناس عنهم ، وقد تكلم العلماء طويلا في اتصال إسناده واهتمامه ، والراجح الصحيح عندنا أنه متصل صحيح ، وقد أوجعت ذلك في حواشي بعض الكتب وسأله الحاكم مطولا في المستدرک (ج ١ ص ٣٩٥ - ٣٩٧) وبصححه ، ونقله عنه السيوطي في الدرر للشور (ج ١ ص ٣٤٣) ، وروى العلماء فقرات منه في أبواب مختلفة من كتب الحديث وغيرها . وانظر بعض روايات منه في سيرة ابن هشام (ص ٩٥٥ و ٩٦١ طبعة أوربة) وتاريخ الطبري (ج ٣ ص ١٥٣ و ١٥٨) وسنن الفارطقي (ص ٢١٥ و ٢٢٦) والخراج ليعني بن آدم (رقم ٣٨١) والمحلى لابن حزم (ج ١ ص ٨١ - ٨٢ و ج ٥ ص ٢١٣ - ٢١٤ و ج ٦ ص ١٣ - ١٤) .

(٣) هنا في ب زيادة « قال الشافعي » .

(٤) في نسخة ابن جماعة و ب و ج « وفي هذا الحديث » . وفي س « ففي هذا الحديث » ، وكل ذلك مخالف للاصل ، وقد ضرب بعض قارئيه على كلمة « وفي » وكتب فوقها « ففي هذا الحديث » .

(٥) في سائر النسخ « إحداهما » « والأخرى » وما هنا هو الذي في الأصل ، وله وجه صحيح من العربية ، أن يكون التذكير على معنى أن فيه أمرين مدلولاً عليهما ، أو يكون التذكير باعتبار الخبر ، وهو كثير .

(٦) هنا في الأصل بآيات حرف الله مع الجازم ، وقد تسكمتنا عليه مراراً ، وفي سائر النسخ بحذفه .

(٧) في النسخ المطبوعة « من أحد من الأئمة » والزائدة ليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .

١١٦٥ - ودلالة على أنه لو مضى أيضاً عمل من أحد من الأئمة ، ثم وجد خبراً عن النبي ^(ص) يخالف عمله - : ترك عمله لخبر رسول الله .

١١٦٦ - ودلالة على أن حديث رسول الله يثبت بنفسه ، لا بعمل غيره بعده .

١١٦٧ - ^(٣) ولم يقل المسلمون قد حمل فينا عمر بخلاف هذا بين المهاجرين والأنصار ، ولم تذكرُوا أنهم أن عندكم خلافة ولا غيركم ، بل صاروا إلى ماوجب عليهم ، من قبول الخبر عن رسول الله ، وترك كل عمل خالفه .

١١٦٨ - ولو بلغ عمر هذا صار إليه ، إن شاء الله ، كما صار إلى غيره فيما ^(٤) بلغه عن رسول الله ، بتقواه لله ، وتأديته الواجب عليه ، في اتباع ^(٥) أمر رسول الله ، وعلمه ، وبأن ^(٦) ليس لأحد مع رسول الله

(١) في النسخ المطبوعة « ثم وجد عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر » . وما هنا هو الأصل ثم عت فيه بعضهم فضرب على كلمة « خيراً » ثم كتبها بعد قوله « عن النبي » بين السطرين ، ووضع ضمة فوق الواو من « وجد » . وكانت نسخة ابن جماعة كالنسخ المطبوعة ، وصحها كاتبها بنفس الخط بما يوافق الأصل .

(٢) هنا في النسخ ماعداً ب زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في سائر النسخ « مما » والقي في الأصل « فإ » وإن حاول بعضهم تغييرها .

(٤) في س « من اتباع » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٥) هذه كلها أسباب لعل أمر بالخبر إذا بلغه ، فله أحد هذه الأسباب ، أي صفة العلم في ذاتها ، تعطى لها وإشارة بذكرها ، فن أسباب ذلك أيضاً أنه ليس لأحد مع رسول الله أمر ، ولكن الناسخون لم يفهموا هذا فخذلوا وأو العطف ، فصار « وعلمه بأن ليس » الخ ، وهو معنى صحيح أيضاً ، ولكن ما في الأصل أصح وأبلغ . وقد

أثر، وأن طاعة الله في اتباع أمر رسول الله^(١).
 ١١٦٩ - (٢) فإن قال قائل (٣) : فاذلني^(٤) على أن عمر عمل شيئاً
 ثم صار إلى غيره بخبر عن رسول الله^(٥).
 ١١٧٠ - قلت : فإن أوجدتك^(٦) ؟

١١٧١ - قال : ففي إيجابك إني ذلك دليل على أمرين : أحدهما :
 أنه قد يقول^(٧) من جهة الرأي إذا لم توجد^(٨) سنة. والآخر : أن السنة
 إذا وُجدت وجب عليه ترك عمل نفسه، ووجب على الناس ترك كل
 عمل وُجدت السنة بخلافه، وإبطال أن السنة لا تثبت إلا بخبر بعدها^(٩).

بحث فيه عابث فضرب على قوله « وبأن » وكتب به في الحاشية « أنه » وهو مصروف
 غير سائق .

- (١) في س « أمر رسول » وهو مخالف للأصل .
- (٢) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الثاني » .
- (٣) في س و ج « فإن قال لي قائل » وفي س « قال قائل » وفي ابن جماعة « قال لي
 قائل » وكلها مخالف للأصل .
- (٤) في س « فاذلني » والقي في الأصل « فاذلني » ثم غيرا بعضهم بالكشط ، وموضعه
 ظاهر .
- (٥) في س « بخبر رسول الله » . وفي س و ج « لخبر عن رسول الله » . وما هنا
 هو القى في الأصل ونسخة ابن جماعة .
- (٦) في سائر النسخ « يسل » . والقي في الأصل « يقول » ثم ضرب عليها وكتب بالحاشية
 بخط آخر « يسل » .
- (٧) في سائر النسخ « يجد » وما هنا هو القى في الأصل ، ثم حاول بعضهم تغييره ،
 والأصل ظاهر .
- (٨) أي إبطال قول من ذهب إلى أن السنة لا يؤخذ بها إلا إذا عمل بها أحد بعد النبي صلى الله
 عليه وسلم ، وهذا قول قديم معروف ، أشار إليه الثاني أيضاً في الفقرة
 (١١٦٦) . ومع وضوح هذا فإن الناسخين لم يتركوه ، فأثبتوا في النسخ المطبوعة
 كلمة « تقدمها » بدل « يسل » ، وهو تهافت لا معنى له . وأما نسخة ابن جماعة فهي
 كالأصل ، ولكن كتب بحاشيتها كلمة « تقدمها » وعليها علامة نسخة .

وَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُهَا شَيْءٌ ، إِنْ خَالَفَهَا ^(١) .

— ١١٧٢ قلت ^(٢) : أَخْبَرَنَا سَفْيَانٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ : « أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَقُولُ : الدِّيَةُ لِلْعَاقِلَةِ ، وَلَا تَرِثُ الْمَرْأَةُ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا شَيْئًا . حَتَّى أَخْبَرَهُ الضَّحَّاكُ بْنُ سَفْيَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَتَبَ إِلَيْهِ : أَنْ يُورَثَ امْرَأَةُ أَشِيمَ الضَّبَّائِي ^(٣) مِنْ دِيَّتِهِ . فَرَجَعَ إِلَيْهِ عُمَرُ » .

— ١١٧٣ — وَقَدْ فَسَّرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ قَبْلَ هَذَا الْمَوْضِعِ ^(٤) .

— ١١٧٤ — ^(٥) سَفْيَانٌ عَنْ عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ وَابْنِ طَاوُسٍ عَنْ

- (١) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « فِي » خَالَفَهَا « إِنْ » وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ وَلِسْتِةَ ابْنِ جُمَاعَةَ ، وَقَدْ ضَرَبَ عَلَيْهَا بِضَمِّهِمْ فِي الْأَصْلِ عَيْثًا .
- (٢) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « قَالَ الثَّانِي » وَهُوَ غَالِبٌ لِلْأَصْلِ وَلِسْتِةَ ابْنِ جُمَاعَةَ .
- (٣) « أَشِيمَ » يَخْتَصُّ الْمَهْرَةَ وَسُكُونُ الشَّيْنِ لِلْمُجِبَةِ وَقَتَحَ الْيَاءُ التَّجْبِيَّةُ ، وَ « الضَّبَّائِي » بِكَسْرِ الضَّادِ لِلْمُجِبَةِ وَيَاءُ ابْنِ مَوْحِدَتَيْنِ مَعَ تَخْفِيفِ الْأَوَّلَى . وَأَشِيمَ مَحْبَابِي قَتَلَ خَطَأً وَهُوَ مُسْلِمٌ ، فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
- (٤) يُشِيرُ إِلَى كَلَامِهِ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ الْأُمِّ ، قَدْ رَوَاهُ هُنَاكَ (ج ٦ ص ٧٧) وَتَكَلَّمَ عَلَيْهِ . وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ أَيْضًا أَحَدٌ فِي السَّنَدِ (ج ٣ ص ٤٥٢) عَنْ سَفْيَانَ ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (ج ٣ ص ٩٠) وَالتِّرْمِذِيُّ (ج ٣ ص ١٨٤) فِي مَرْحِ الْمُبَارَكُفُورِيِّ وَابْنُ مَاجَةَ (ج ٧ ص ٧٤) : كُلُّهُمُ مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ بِإِسْنَادِهِ . وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : « هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ » . وَرَوَاهُ أَيْضًا أَحَدٌ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ ، وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ : عَنْ عُمَرَ بْنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ . وَرَوَى مَالِكٌ نَحْوَهُ فِي الْمَوْطَأِ (ج ٣ ص ٧٠) عَنْ الزُّهْرِيِّ : « أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ » الْحُجَّ ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الثَّانِي فِي الْأُمِّ مِنْ مَالِكٍ ، وَهَذَا مُتَقَطِعٌ ، وَلَكِنْ ظَهَرَ مِنَ الرِّوَايَاتِ الْأُخْرَى أَنَّ الزُّهْرِيَّ رَوَاهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ . وَقَالَ الْحَافِظُ فِي الْأَصَابَةِ (ج ١ ص ٥١) : « وَأَخْرَجَهُ أَبُو يَحْيَى مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : كَانَ قَتَلَ أَشِيمَ خَطَأً . وَهُوَ فِي الْمَوْطَأِ عَنْ الزُّهْرِيِّ بِغَيْرِ أُنْسٍ . قَالَ الْبَارِقُطِيُّ فِي التَّرَاثِمِ : وَهُوَ الْمُحْفُوظُ » .
- (٥) هُنَا فِي س وَ ج زِيَادَةٌ « قَالَ الثَّانِي أَخْبَرَنَا » وَفِي س زِيَادَةٌ « وَأَخْبَرَنَا » . وَكَتَبَ فِي الْأَصْلِ مِنَ السُّطْرَيْنِ بِخَطِّ آخَرٍ « أَخْبَرَنَا » .

طاوس : « أن عمر قال : أَذْكَرُ اللهَ أَمْراً سَمِعَ مِنَ النَّبِيِّ فِي الْجَنَيْنِ
شَيْئاً ؟ فقام حَمَلُ بْنُ مَالِكِ بْنِ النَّابِغَةِ ^(١) ، فقال : كُنْتُ بَيْنَ جَارَتَيْنِ ^(٢)
لِي ، يَمْنَى ضَرَّتَيْنِ ، فَضَرَبْتُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِمِسْطَعٍ ^(٣) ، فَأَلْقَتْ
جَنِينًا مَيْتًا ، فَقَضَى فِيهِ رَسُولُ اللهِ بِمِرَّةٍ ^(٤) . فقال عمر : لو لم أسمع فيه
لَقَضَيْنَا بغيره ^(٥) » .

١١٧٥ - وقال غيره ^(٦) : « إِنْ كِدْنَا أَنْ نَقْضِيَ فِي مِثْلِ هَذَا

بِرَأْيِنَا » ^(٧) .

- (١) « حمل » الهمزة واللام للفتحين ، وهو حمل يكنى أبا لفضلة .
- (٢) في سائر النسخ « جارين » وهو خطأ ، صوابه ما في الأصل « جارتين » وقد
فسره القاسمي هنا ، بقوله « يَمْنَى ضَرَّتَيْنِ » . قال في النهاية : « الجارة الضرة » من
المجاورة بينهما ... ومنه الحديث : كنت بين جارتين لي ، أي امرأتين ضرتين .
- (٣) « المسطع » بكسر الميم وسكون السين وفتح الطاء للهمتين : عود من أحوال الخباء والمسطاط ،
كما في اللسان وغيره ، وكذلك فسره أبو داود في السنن من أبي حنيفة ، وفسره أيضا
من الضر بن قميل بأنه « الصُّبُج » وهي كلمة فارسية ، للعود التي يخبز به .
- (٤) « المِرَّة » المبد أو الأمة . قال في النهاية : « وإنما تحب الفرة في الجنين إذا سقط
ميتا ، فإن سقط حيا ثم مات ففيه الهدية كاملة . وقد جاء في بعض روايات الحديث :
بفرة عبد أو أمة أو فرس أو بطل . وقيل لأن الفرس والبطل غلط من الراوي » .
والرواية التي يشهد إليها ابن الأثير رواها أبو داود (ج ٤ ص ٣١٨) من حديث
أبي هريرة ، وأشار إلى علما بأنها غلط من عيسى بن يونس .
- (٥) في سائر النسخ « لو لم نسمع هذا لقضينا فيه بغير هذا » ، وهو مخالف للأصل .
- (٦) أي غير سفيان ، أو غير عمرو بن دينار . كأنه يقول : وفي رواية أخرى .
- (٧) إسناده الحديث عند القاسمي هنا مرسل ، فإن طاوساً لم يدر كسر ، وكذلك رواه
أبو داود (ج ٤ ص ٣١٧) من طريق سفيان ، وكذلك رواه النسائي مختصراً (ج ٢
ص ٢٤٩) من طريق حماد عن عمرو بن دينار . وهو حديث متصل صحيح ، وإن
أرسله سفيان وحده ، فقد رواه أحمد في المسند (ج ٤ ص ٧٩ - ٨٠) وأبو داود

١١٧٦ - (١) فقد (٢) رَجَعَ عمرُ عما كان يَقْضِي به لحديث الضحاك ، إلى أن خالف (٣) حُكْمَ نفسه ، وأخبر في الجنين أنه لو لم يسمع هذا لَقَضَى فِيهِ بغيره ، وقال : إن كدنا أن نقضى في مثل هذا برأينا .

١١٧٧ - قال الشافعي : يُخَيَّرُ - والله أعلم - أن السنة إذا كانت موجودة بأن في النفس مائة من الإبل ، فلا يمدو الجنين أن يكون حياً فيكون (١) فيه مائة من الإبل ، أو ميتاً فلا شيء فيه .

١١٧٨ - فلما أُخبرَ بقضاء رسول الله فيه سلم له ، ولم يعمل .

١٢١ لنفسه إلا اتباعه ، فيما مضى بخلافه (٢) ، وفيما كان رأياً منه لم يثقله عن رسول الله فيه شيء ، فلما بلغه (٣) خلاف فعله صار إلى حكم رسول الله ،

وابن ماجه (ج ٢ ص ٧٣ - ٧٤) : كلهم من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار : أنه سمع طلوساً عن ابن عباس عن عمر .

ويظهر أنه كان عند سفيان موصولاً أيضاً ، فقد رواه المالك في المستدرک (ج ٣ ص ٥٧٥) من طريق عبد الرزاق عن ابن عينة ، كرواية ابن جريج .

وأصل القصة أيضاً صحيح ، من حديث أبي هريرة عند الشافعي في الأم (ج ٦ ص ٨٩) وعند البخاري وغيرهما ، ومن حديث للفترة بن شعبة عند الفريسيين وغيرهما :

واظفر نيل الأوطار (ج ٧ ص ٢٢٧ - ٢٣٢) .

(١) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » . وزيد في الأصل بين السطور « قال » .

(٢) في ب « وقد » وهو مخالف للأصل .

(٣) في النسخ المطبوعة زيادة « فيه » وهي زيادة في الأصل بين السطور ، ومكتوبة أيضاً في نسخة ابن جماعة ، ولكنها ملغاة فيها .

(٤) في سائر النسخ ما عدا ب « فتكون » وهو مخالف للأصل .

(٥) في سائر النسخ « فيما مضى حكمه بخلافه » والزيادة ليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة فيه بين السطور بخط آخر .

(٦) في س « فلما [أخبر بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم و] بلغه » . ومنه .

الزيادة ليست في الأصل ولا في غيره ، فلا أدري من أين جاء بها ناسخها !

وَتَرَكَ حُكْمَ نَفْسِهِ ، وَكَذَلِكَ كَانَ فِي كُلِّ أَمْرِهِ .

١١٧٩ - وَكَذَلِكَ يُلْزَمُ النَّاسَ أَنْ يَكُونُوا ^(١) .

١١٨٠ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ : أَنَّ عُمَرَ

بْنَ الْخَطَّابِ إِذَا رَجَعَ بِالنَّاسِ عَنْ خَيْرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ .

١١٨١ - قَالَ الشَّافِعِيُّ : يُعْنَى حِينَ خَرَجَ إِلَى الشَّامِ فَبَلَنَهُ وَقَوَّعُ

الطَّاعُونَ بِهَا ^(٢) .

(١) أشار الشافعي في اختلاف الحديث إلى حديثي الضحك وحمل بن مالك ، ثم قال

(ص ٢٠ - ٢١) : « وفي كل هذا دليل على أنه يُقْبَلُ خبرُ الواحدِ ، إذا

كان صادقا عند من أخبره . ولو جاز لأحدٍ ردُّ هذا بحالٍ جاز لعمر

بن الخطاب أن يقول للضَّحَّاك : أنت رجل من أهل نجد ، ولحملي بن مالك :

أنت رجل من أهل تهامة ، لم تَرَيَا رَسُولَ اللَّهِ ولم تَصْغَبَاهُ إِلَّا قَلِيلًا ،

ولم أزل معه ومن معي من المهاجرين والأنصار ، فكيف عَزَبَ هذا من

جَمَاعَتِنَا ، وعظمت أنت ، وأنت واحدٌ يمكنُ فيكَ أن تغلطَ وتَنسَى ١٩ بل

رَأَى الْحَقُّ اتِّبَاعَهُ ، والرجوعَ عن رأيه ، في تركِ توريثِ المرأةِ من ديةِ

زَوْجِهَا ، وقضى في الجنينِ بما أَعْلَمَ مَنْ حَضَرَ أَنَّهُ لو لم يسمع عن النبي فيه

شيئًا قَضَى فِيهِ بَنِيهِ ، وكأنَّه يرى إن كان الجنينُ حيًّا فبِهِ مائةٌ من الإبلِ ،

وإن كان ميتًا فلا شيءَ فيه . ولكنَّ اللَّهَ تَعَبَّدَهُ وَالْخَلْقُ بِمَا شَاءَ ، على

لسانِ نبيِّه ، فلم يكنْ له ولا لأحدٍ إِدْخَالُ [لِم] ، ولا [كَيْف] ، ولا شيئًا

من الرأْيِ - : على الخبرِ عن رسولِ اللَّهِ ، ولا ردُّه على من يقرُّهُ بالصدقِ

في نفسه ، وإن كان واحداً » .

(٢) في سائر النسخ ماعدا - زيادة « قال الشافعي » .

(٣) هذه الرواية التي روى الشافعي عن مالك في اللوطا (ج ٣ ص ٩١) وهي مرسلة ،

١١٨٢ - «مالك» عن جعفر بن محمد عن أبيه^(١) : «أن عمرَ
ذكر المجوس فقال : ما أدري كيف أصنع في أمرهم ؟ فقال له عبد الرحمن
بن عوف : أشهدُ نَسَمْتُ رسولَ الله يقول : «سُنُّوا بهم سنةَ
أهل الكتاب»^(٢) .

١١٨٣ - «سفيان» عن عمرو^(٣) : أنه سمعَ بِجَالَةَ يقول : «ولم

لأن سالماً يدرك جده عمر بن الخطاب ، ولكن القصة صحيحة ، ورواه مالك في هس
الباب مطولة (س ٨٩ - ٩١) عن ابن شهاب عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد
بن الخطاب عن عبد الله بن عبد الله بن الحرث بن نوفل عن ابن عباس ، ورواه
البخاري ومسلم وغيرهما من طريق مالك ، والحديث للرفوع فيها : أن عبد الرحمن
بن عوف قال لسمر : «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا سمعتم
بأرض فلا تقعدوا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه .

وانظر شرح الزرقاني (ج ٤ ص ٧٣ - ٧٩) .

(١) هنا ف ب زيادة «وأخبرنا» وفي باقي النسخ زيادة «قال النافعي أخبرنا» . وقد
زاد بعضهم في الأصل بين السطور «أخبرنا» .

(٢) جفر هو الصادق ، وأبوه محمد الباقر ، بن علي زين العابدين ، بن الحسين ، بن علي
بن أبي طالب ، عليهم السلام .

(٣) الحديث في الموطأ (ج ١ ص ٢٦٤) . وقال الزرقاني في شرحه (ج ٢ ص ٧٣) :
«قال ابن عبد البر : هنا منقطع ، لأن عمداً لم يلق عمر ولا عبد الرحمن ، إلا أن
منه متصل من وجوه حسان . وقال الحافظ : هنا منقطع مع [هذه] رجاله ، ورواه
ابن النضر والبارقاني من طريق أبي علي الحنفى عن مالك ، فزاد فيه : عن جده ،
وهو منقطع أيضاً ، لأن جده علي بن الحسين لم يلق عبد الرحمن ولا عمر ، فإن عاد
ضمير جده على عمداً بن علي كان متصلاً ، لأن جده الحسين سمع من عمر ومن عبد الرحمن .
وله شاهد من حديث مسلم بن الوليد الحضرمي عند الطبراني بلفظ : سُنُّوا بالمجوس
سنة أهل الكتاب . وانظر فتح الباري (ج ٦ ص ١٨٦) . ورواه أيضاً
أبو عبيد في الأموال (رقم ٧٨) عن يحيى بن سعيد عن جعفر .

(٤) زاد بعضهم في الأصل هنا «أنا» اختصار «أخبرنا» . وفي ب «وأخبرنا»
وفي باقي النسخ «قال النافعي أخبرنا» .

(٥) في سائر النسخ زيادة «بن دينار» وهي مزادة بحاشية الأصل بخط آخر .

يكن عمرُ أخذَ الجزية^(١) حتى أخبره عبد الرحمن بن عوف أن النبي أخذها من مجوسِ هَجَرَ^(٢) .

١١٨٤ - قال الشافعي : وكلُّ حديثٍ كتبتُه منقطعاً فقد سمعته متصلاً ، أو مشهوراً عن مَنْ رَوَى عنه بنقل عامة من أهل العلم يعرفونه عن عامة ، ولكنني كرهتُ وضعَ حديثٍ لا أَتَقْنَهُ حفظاً^(٣) ، وغابَ عني بمضٍ كُتِبَ ، وتحققتُ بما يعرفه أهلُ العلم مما حفظتُ ، فاختصرتُ^(٤) خوفَ طولِ الكتاب ، فأثبتُ ببعض^(٥) ما فيه الكفاية ، دونَ تَقْصِي العلمِ في كلِّ أمرٍ .

١١٨٥ - فقبِلَ عمرُ خبرَ عبد الرحمن بن عوف في المجوس ، فأخذ منهم ، وهو يتلو القرآن : ﴿ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُمِطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾^(٦) ، وقرأ القرآن بقتال الكافرين حتى يُسَلِّمُوا^(٧) ، وهو لا يعرفُ فيهم عن النبي شيئاً ، وهم عنده من الكافرين غيرِ أهل الكتاب . فقبِلَ خبرَ عبد الرحمن في المجوس^(٨) عن النبي ، فاتَّبعهُ .

-
- (١) في النسخ زيادة « من المجوس » وهي زيادة في الأصل بين السطور بخط آخر .
 (٢) « هجر » بالماء والجيم التوحجين ، وهي قسبة بلاد البحرين . يجوز صرفه ومنه الصرف . وسيأتي الكلام على الحديث في الفقرة (١١٨٦) .
 (٣) هنا في سائر النسخ زيادة « خوف طول الكتاب » ، ولا موقع لها في هذا الوضع ، بل هي تكرار لما سيأتي ، وقد زُيِّت أيضاً بجاشية الأصل بخط آخر .
 (٤) في سائر النسخ « فاختصرته » والماء ملصقة بالناء في الأصل ، وليست منه .
 (٥) في « فأتيت بعض » وهو مخالف للأصل ويأق النسخ .
 (٦) سورة التوبة (٢٩) .
 (٧) الآيات في هذا المعنى كثيرة في القرآن .
 (٨) قوله « في المجوس » ثابت في الأصل ، وليس في سائر النسخ ، بل بدله فيها

١١٨٦ - وحديثُ يَحْيَاةَ مَوْصُولٌ ، قد أدركَ عمرُ بن الخطاب^(١) رجلاً ، وكان كاتباً لبعضِ ولَّاتِهِ^(٢) .
١١٨٧ - ^(٣) فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ : قد طلبَ عمرُ مع رجلٍ أخبره خبراً آخرَ^(٤) ؟

١١٨٨ - قيل له : لا يَطْلُبُ عمرُ مع رجلٍ أخبره^(٥) آخرُ إلا على أحدٍ^(٦) ثلاثِ معاني^(٧) :

- « بن عوف » وذلك عن عث ثابت في الأصل ، ضرب على السكتين ، وكتب الآخرين بدلا منهما بخط آخر .
- (١) قوله « بن الخطاب » لم يذكر في - وهو ثابت في الأصل وباقي النسخ .
- (٢) حديثُ بِجَالَةَ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ أَيْضاً فِي الْأَمِّ عَنْ سَفِيَّانَ (ج ٦ ص ٩٦) . ورواه الطيالسي عن سفيان أيضا (رقم ٢٢٥) . ورواه أحمد مطولا عن سفيان (رقم ١٦٥٧ ج ١ ص ١٩٠ - ١٩١) . ورواه الفارسي (ج ٢ ص ٢٣٤) والترمذي (ج ٢ ص ٣٩٣) : كلاهما من طريق سفيان أيضا مختصرا . ورواه البخاري (ج ٦ ص ١٨٤ - ١٨٥) وأبو داود (ج ٣ ص ١٣٣ - ١٣٤) : كلاهما من طريق سفيان مطولا . ورواه أحمد مختصراً (رقم ١٦٨٥ ج ١ ص ١٩٤) عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار . ورواه الترمذي (ج ٢ ص ٣٩٢ - ٣٩٣) من طريق الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن دينار . ورواه أبو داود (ج ٣ ص ١٣٤) من طريق قتيب بن عمرو عن بجالة عن ابن عباس ، وفيه حديث عبد الرحمن بن عوف . ورواه أيضا أبو عبيد القاسم بن سلام في الأموال مطولا (رقم ٧٧) . وقال الشافعي في الأم : « وحديثُ بِجَالَةَ متصل ثابت ، لأنه أدركَ عمر ، وكان رجلاً في زمانه ، كاتباً لِمَالِهِ » . وقال الحافظ في التتبع : « بِجَالَةَ : بفتح الواو والهمزة المقتبة ، تاهي ضمير كبير ، تيمى بصرى ، وهو ابن عبدة ، بفتح الهمزة والواو الموحدة ، ويقال فيه : عبدة ، بالسكون بلا هاء ، وماله في البخاري سوى هذا للوضع » .
- (٣) هنا في س و ج ونسخة ابن جماعة زيادة « قال الشافعي » ، وزيد في الأصل بين السطور . « قال » .
- (٤) « آخر » مفعول « طلب » ، أى طلب راوياً آخر مع رجل أخبره خبراً .
- (٥) هنا في سائر النسخ زيادة « خبراً » وهي مزادة في الأصل بين السطور .
- (٦) في سائر النسخ « إحدى » وقد حفر بعض الفارسيين الياء في الأصل ، والصواب ما في الأصل .
- (٧) هكذا رسم في الأصل بابتداء الياء ، وقد حذفت في سائر النسخ .

١١٨٩ - إما أن يحتاطَ فيكون^(١)، وإن كانت الحجة تثبتُ بخبر الواحدِ فخيرُ اثنين أكثرُ، وهو لا يزيدها إلا بُتوتاً.

١١٩٠ - وقد رأيتُ ممن أثبتَ خبرَ الواحدِ مَنْ يطلبُ معه خبراً ثانياً، ويكونُ في يده السنةُ من رسول الله^(ص) من خمسٍ^(٢) وجوهٍ فيُحدثُ بسادسٍ فيكتبه، لأنَّ الأخبارَ كلها تواترت وتظاهرتْ كانَّ أثبتَ للحجة، وأطيبَ لنفسِ السامعِ.

١١٩١ - وقد رأيتُ من الحكماءِ مَنْ يثبتُ عنده الشاهدانِ العدلانِ والثلاثةُ، فيقولُ للمشهود له: زِدْنِي شهوداً، وإنما يريدُ بذلكَ أن يكونَ أطيَبَ لنفسه، ولولم يَزِدْهُ للمشهود له على شاهدينِ لحكم^(٣) له بهما.

١١٩٢ - ^(٤)ويَحْتَمِلُ أن يكونَ لم يعرفِ الخبرَ فيقفَ عن ١٢٢ خبره، حتى يَأْتِيَ بخبرٍ يعرفه.

(١) خبر « يكون » محذوف العلم به ما قبله وبه، كأنه قال: فيكون أو لم يكن. ومحمّد أن تكون الجملة بعدها خبرها. وقد وضع في نسخة ابن جماعة في هذا الموضع «صح» أمانة على صحة الكلام وعدم سقوط شيء منه.

(٢) في نسخة ابن جماعة « من النبي ». وفي النسخ المطبوعة « عن رسول الله » واستعمال « من » في هذا الموضع صواب جيد، وقد كتب عليها في نسخة ابن جماعة « صح ».

(٣) في سائر النسخ « حجة »، وهو مخالف للأصل، وما في الأصل صواب، يمكن توجيهه.

(٤) في نسخة ابن جماعة « حكم » بدون اللام، بل كانت مكتوبة فيها ثم كُشِطت. وهي مكتوبة في الأصل، بشكل لا أستطيع منه الجزم إن كانت منه أو زادها بعض قارئه.

(٥) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال القاضي ».

- ١١٩٣ — وهكذا ممن^(١) أخبرَ بمن لا يُعرف لم يُقبل خبره .
ولا يُقبل الخبر إلا عن معروفٍ بالإِسْتِثْنَالِ له^(٢) ، لأنَّ يُقبل خبره .
١١٩٤ — ويحتملُ أن يكونَ الخبرُ له غيرَ مقبولٍ القولِ عنده ،
فَيَرُدُّ خبره ، حتى يَحْدَ غَيْرَه ممن يُقبلُ قوله .
١١٩٥ — فإن قال قائلٌ : فإلى أيِّ الماني ذهبَ عندكم مُجر^(٣) ؟
١١٩٦ — قلنا : أمّا في خبر أبي موسى فإلى الإِحتياطِ ، لأنَّ
أبا موسى ثقةٌ أمينٌ عنده ، إن شاء الله .
١١٩٧ — فإن قال قائلٌ : ما ذلَّ على ذلك ؟
١١٩٨ — قلنا : قد رواه^(٤) مالكٌ بنُ أنسٍ^(٥) عن ربيعةٍ عن غير

(١) في سائر النسخ «من» والقي في الأصل «ممن» ثم ضرب عليها بضمهم ، وكتب فوقها «من» وما في الأصل صواب ، لأن «من» تراد كثيرا في الإيادت ، وهي هنا زائدة .

(٢) «الإِسْتِثْنَالُ» أن يكون أحلا له . وهذا الاستعمال من الشافعي حجة في صحة هذا الحرف ، فإن بعض العلماء أنكره ، قال الجوهري : «يقول : فلان أهل لكنا ، ولا تهل مستأهل ، والامة تقول» . وأنكر عليه الفيروزآبادي ذلك ، وأنها لغة جيدة ، وقال شارحه الزبيدي : «قد صرح الأزهرى والزمخشري وغيرهما من أئمة التحقيق بمجودة هذه الامة ، وتسمهم الصاغاني ، ثم قل كلام أبي منصور الأزهرى في التهذيب ، وأنه سمعها من أعرابي بحضرة جماعة من الأعراب .
وقال الزمخشري في الأساس : «سمعت أهل الحجاز يستعملونه استعمالا واسما» .

وكلمة «له» ضرب عليها بضمهم في الأصل ، وحذفت في سائر النسخ ، وإيادتها صحيح ، والمجلة بعدا قليل ، لأنه يريد أن يكون الراوى أهلا لما يرويه ، لأجل أن يغبل خبره . ويصح أيضا أن تكون المجلة بدل اشتد من «له» .

(٣) في سائر النسخ «ذهب عمر عندكم» بالتقديم والتأخير ، وهو مخالف للأصل .

(٤) في سائر النسخ «روى» بدون الضمير ، وهو ثابت في الأصل .

(٥) «بن أنس» ثابت في الأصل ، وكذلك في س ، وحذف في باقي النسخ .

واحد من علمائهم ، حديث أبي موسى ، وأن صمر قال لأبي موسى :
أما إني لم أتهمك ، ولكني خشيت أن يقول الناسُ على رسول الله ^(١) .
١١٩٩ - ^(٢) فإن قال ^(٣) : هذا منقطع .

١٢٠٠ - فالحجة فيه ثابتة ^(٤) ، لأنه لا يجوزُ على إمامٍ في الدين ،
صمر ولا غيره - : أن يقبلَ خبرَ الواحدِ مرةً ، وقبوله له لا يكون إلا
بما تقومُ به الحجةُ عنده ، ثم يردُّ مثله أخرى . ولا يجوزُ هذا على عالمٍ
ما قبلَ أبدأ ، ولا يجوزُ على حاكمٍ أن يقضىَ بشاهدين مرةً ويمنعَ بهما
أخرى ، إلا من جهةِ جرحهما ، أو الجمالةِ بهما ^(٥) . وصمرُ غايةٌ في
العلم والعقل والأمانة والفضل .

١٢٠١ . ^(٦) وفي كتاب الله تبارك وتعالى دليلٌ على ما وصفتهُ :

(١) حكنا هو في اللوط (ج ٣ ص ١٣٤ - ١٣٥) منقطع ، وفيه قصة في استئذان
أبي موسى على صمر ثلاثاً ثم رجوعه ، ثم احتجاجه بالحديث « الاستئذان ثلاث ، فإن
أذن لك فادخل ، وإلا فارجع » .

وقد وصله الشيخان من طريق عطاء عن سعيد بن حمير عن أبي موسى ، ومن
طريق يسر بن سعيد عن أبي سعيد الخدري ، ووصله أحمد من طريق أبي نضرة عن
أبي سعيد . وانظر شرح الزرقاني على اللوط (ج ٤ ص ١٨٨) وفتح الباري
(ج ١١ ص ٢٢ - ٢٦) .

(٢) هنا في س وج زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في النسخ المطبوعة زيادة « قال » وليست في ابن جماعة ولا في الأصل ، ولكنها
مكتوبة فيه بخط آخر من السطور .

(٤) لم يجب الشافعي عن الاعتراض من جهة اعطاع السند ، ويظهر لي أنه اكتفى بما قال
أخاه في التفرقة (١١٨٤) من أن كل حديث كتبه متقطعا فقد ضمه متصلا أو معهوراً
عن المروى عنه .

(٥) في سائر النسخ « بدلتهما » وهو مخالف للأصل .

(٦) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

- ١٢٠٢ - قال الله: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ﴾^(١).
- ١٢٠٣ - وقال: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ﴾^(٢).
- ١٢٠٤ - وقال: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ﴾^(٣).
- ١٢٠٥ - وقال: ﴿وَالِىٰ مَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾^(٤).
- ١٢٠٦ - وقال: ﴿وَالِىٰ نَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾^(٥).
- ١٢٠٧ - وقال: ﴿وَالِىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾^(٦).
- ١٢٠٨ - وقال: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ الْمُرْسَلِينَ. إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ لُوطُ أَلَا تَتَّقُونَ. إِنِّى لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ. فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا أَوْحِينَ﴾^(٧).
- ١٢٠٩ - وقال لنبيه محمد صلى الله عليه: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ﴾^(٨).
- ١٢١٠ - وقال: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾^(٩).

(١) سورة نوح (١) .
 (٢) سورة هود (٢٥) وسورة المؤمنون (٢٣) وسورة النكبات (١٤) .
 (٣) سورة النساء (١٦٣) .
 (٤) سورة الأعراف (٦٥) وسورة هود (٥٠) .
 (٥) سورة الأعراف (٧٣) وسورة هود (٦١) .
 (٦) سورة الأعراف (٨٥) وسورة هود (٨٤) وسورة النكبات (٣٦) .
 (٧) سورة الشعراء (١٦٠ - ١٦٣) .
 (٨) سورة النساء (١٦٣) .
 (٩) سورة آل عمران (١٤٤) .

١٢١١ - «^(١) فَأَقَامَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ حُجَّتَهُ عَلَى خَلْقِهِ فِي أَنْبِيَائِهِ ،
فِي الْأَعْلَامِ^(٢)» التي يَأْتُونُ بِهَا خَلْقَهُ سِوَاهُمْ ، وَكَانَتِ الْحُجَّةُ بِهَا
ثَابِتَةً^(٣) عَلَى مَنْ شَاهَدَ أُمُورَ الْأَنْبِيَاءِ وَدَلَّيْلَهُمُ الَّتِي يَأْتُونُ بِهَا غَيْرَهُمْ ،
وَمَنْ بَعْدَهُمْ ، وَكَانَ الْوَاحِدُ فِي ذَلِكَ وَأَكْثَرُ مِنْهُ سِوَاهُ ، تَقْوَمُ^(٤)
الْحُجَّةُ بِالْوَاحِدِ مِنْهُمْ قِيَامَتُهَا بِالْأَكْثَرِ .

١٢١٢ - قال^(٥) : « وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ^(٦)
إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ . إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا
بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَهُكُمُ مُّرْسَلُونَ . قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا
أَنْزَلَ الرَّسُولُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْتُمْ إِذَا تَكَذَّبْتُمْ^(٧) » .

١٢١٣ - قال الشافعي^(٨) : فَظَاهَرَ الْحُجَجَ عَلَيْهِمُ بَاثِنِينَ ، ثُمَّ
ثَالِثٍ^(٩) ، وَكَذَا أَقَامَ الْحُجَّةَ عَلَى الْأَمْرِ بِوَاحِدٍ ، وَلَيْسَ^(١٠) الزِّيَادَةُ فِي

(١) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في سائر النسخ « بالأعلام » وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم عُبِثَ فِيهِ بِضَمِّهِ لِتَجْنِيسِ
كَلِمَةِ « فِي » وَجَعْلِهَا بِاءَ ، وَالتَّضْيِيقِ ظَاهِرٍ .

(٣) في س . « فَكَانَتِ الْحُجَّةُ ثَابِتَةً » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ :

(٤) في س و ج « إِذْ تَقُومُ » وَزِيَادَةُ « إِذْ » مُخَالَفَةٌ لِلْأَصْلِ وَلِنَسْخَةِ ابْنِ جَاعَةَ ،
وَلِكُنْهَا مَكْتُوبَةً فِي الْأَصْلِ بِخَطِّ مُخَالَفٍ ، فِي آخِرِ السُّطْرِ ، بِمِدْكَلَةٍ « سِوَاهُ » .

(٥) في س و ج « وَقَالَ تَعَالَى » ، وَفِي س « قَالَ اللَّهُ تَعَالَى » ، وَمَا هُنَا هُوَ الَّذِي
فِي الْأَصْلِ .

(٦) في الأصل إِلَى هُنَا ثُمَّ قَالَ « إِلَى آخِرِ الْآيَةِ » .

(٧) سُورَةُ يَس (١٣ - ١٥) .

(٨) قَوْلُهُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » ثَابِتٌ فِي الْأَصْلِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي نَسْخَةِ ابْنِ جَاعَةَ وَلَا فِي ج ،
وَفِي س « قَالَ » قَطُّ .

(٩) في س « ثُمَّ بِثَالِثٍ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(١٠) في سائر النسخ « وَلَيْسَتْ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

التأكيد مائة أن تقوم الحجة بالواحد ، إذ^(١) أعطاه الله ما يُبَيِّنُ به الخلق غير النبيين .

١٢١٤ — أخبرنا مالك^(٢) عن سعد بن إسحق بن كعب بن مجبرة^(٣) عن عمته زينب بنت كعب^(٤) أن القرينة بنت مالك بن سنان^(٥) أخبرتها : « أنها جاءت إلى النبي^(ص) تسأله أن يرجع إلى أهلها في بني خُدرة^(٦) ، فإن زوجها خرج في طلب أعبد^(٧) له ، حتى إذا كان بطرف القدوم^(٨) لحقهم فقتلوه ، فسألت رسول الله أن أرجع إلى أهلي ، فإن زوجي لم يتركني في مسكن يملكه ، قالت : فقال رسول الله : نعم ، فانصرفت ، حتى إذا كنت في الحجرة أو في المسجد دعاني ، أو أمرني فدعيت له ، فقال : كيف قلت ؟ فرددت عليه القصة التي

(١) في ب « إذا » وما هنا هو القى في الأصل ، ثم زاد بعضهم ألفاً بعد الذال ، وكانت

في نسخة ابن جماعة « إذا » ثم صححت بكشط الألف الأخيرة .

(٢) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

(٣) الحديث في اللوطاً (ج ٢ ص ١٠٦ — ١٠٧) وشرح الزرقاني (ج ٣ ص ٧٥ — ٧٦) .

(٤) « سعد » يكون المين عند كل الرواة ، ولكن سماه يحيى في اللوطاً عن مالك

« سميما » بكسر الهمزة ، وهو وم منه . و « مجبرة » ضم المين المهملة وسكون

الجيم وفتح الراء . وسعد هنا لغة ، مات بعد سنة ١٤٠ .

(٥) زينب هذه تزوجها أبو سعيد الخدري ، قيل إنها محمية ، وقيل تائبية .

(٦) « القرينة » ضم المين وفتح الراء وسكون التحتية وفتح المين المهملة ، وهي محمية ،

وهي أخت أبي سعيد الخدري .

(٧) « بنو خُدرة » ضم الخاء المهملة وسكون الدال المهملة ، وم من الأنصار .

(٨) « أعبد » جمع « عبد » .

(٩) في س « في طرف القدوم » وهو مخالف للأصل ، وقد عبث به بعضهم ، فغير الباء

وجعلها « في » . و « القدوم » بفتح القاف وضم الميم للشدة ويقال أيضاً بتخفيفها ،

وهو موضع على ستة أميال من المدينة . وفي ترجيح أحد الضبطين على الآخر كلام

طويل في مشارق الأنوار للفاضل عياض (ج ٢ ص ١٩٨ طبعه طس) .

ذكرت له من شأن زوجي ، فقال لي^(١) : انكفي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله ، قالت : فاعتدت فيه أربعة أشهر وعشرًا ، فلما كان عثمان أرسل إلى ، فسألني عن ذلك ؟ فأخبرته ، فاتبه وقضى به^(٢) .

١٢١٥ - ^(٣) وعثمان في إمامته وعلمه^(٤) يقضى بخبر امرأة

بين المهاجرين والأنصار^(٥) .

١٢١٦ ^(٦) أخبرنا مسلم^(٧) عن ابن جريج ، قال أخبرني الحسن

(١) كلمة «لي» لم تذكر في سائر النسخ ، وهي ناجة في الأصل ، وضرب عليها بسنن فرميه .
(٢) الحديث رواه أيضا الشافعي في الأم من مالك (ج ٥ ص ٢٠٨ - ٢٠٩) . وقال الزرقاني : «ورواه أبو داود عن الضبي ، والترمذي من طريق من ، والنسائي من طريق ابن القاسم : الثلاثة عن مالك به» ، ورواه الناس عن مالك ، حق شيخه الزمري ، أخرجه ابن منده من طريق يونس عن ابن شهاب : حدثني من قال له مالك بن أنس فذكره . وتابع مالك عليه شعبة وابن جريج ويعني بن سعيد الأصمري ومحمد بن إسحق وسفيان وزيد بن محمد ، عند الترمذي وأبي داود والنسائي ، وأبو مالك الأحر ، عند ابن ماجه ، سيجهم عن سعد بن إسحق نحوه» .

أقول : ورواه أيضا الطيالسي في مسنده (رقم ١٦٦٤) ، وابن سعد في الطبقات (ج ٨ ص ٢٦٧ - ٢٦٨) وأحمد في المسند (ج ٦ ص ٣٧٠ و ٤٢٠ - ٤٢١) بأسانيد مختلفة .

(٣) هنا في سائر النسخ زيادة «قال الشافعي» .

(٤) في النسخ المطبوعة زيادة «وفضله» بعد «وعلمه» أو قبلها ، وليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .

(٥) هنا بحاشية الأصل ما نصه : «بلغ السماع في المجلس الرابع عشر ، وسمع ابن جريج ، ووقع الحد» .

(٦) هنا في ج و ه زيادة «قال الشافعي» .

(٧) في سائر النسخ زيادة «بن خالد» وهي مزادة في الأصل بين السطور بخط آخر . وهو مسلم بن خالد الزنجي فيه أهل مكة . وقد روى الشافعي هذا الحديث أيضا في الأم (ج ٢ ص ١٥٤) عن سعيد بن سالم عن ابن جريج ، وذكره الأسم في مسند الشافعي (ص ٤٦) عن سعيد فقط ، ولم يذكر روايته التي هنا عن مسلم بن خالد .

بن مسلم^(١) عن طاووس^(٢) قال : « كنت مع ابن عباس إذ قال له زيد بن ثابت : ألقني أن تصدّر^(٣) الحائض قبل أن يكون آخر عهدا بالبيت ؟ فقال له ابن عباس : إمّا لي^(٤) فسئل^(٥) فلانة الأنصارية :

(١) هو الحسن بن مسلم بن يثاق ، بفتح الياء للثناة التحتية وتشديد النون ، وهو مكّي أيضا ، وهو ههنا ، وكان من العلماء بأحاديث طاووس ، ومات قبل طاووس التوفي سنة ١٠٦ .

(٢) « صدر » السافر ، من باب « نصر » و « غرب » أى رجع ، والاسم « الصدر » بفتح الال .

(٣) رسمت في الأصل حكنا بالياء ، ورسمت في سائر النسخ « إم لا » بالألف ، قال في النهاية : وأصلها « إن » و « ما » و « لا » ، فأدخمت النون في الميم ، و « ما » زائدة في اللفظ لا حكم لها ، وقد أمالت العرب « لا » إمالة خفيفة ، والعلوم يشعرون إمالتها فتصير ألقها ياء ، وهو خطأ . ومنها : إن لم تعمل هنا فليكن هنا انتهى . وقد خطأ الجوالقي في تسكيلة إصلاح ما تعلق فيه العامة (ص ٢٨ — ٢٩) من قالها بالياء ، واستدرك عليه ابن برى فقال : « كنا يكتب [إملا] بالياء ، وهي [لا] أميت ، فألقها بين الياء والألف ، والصفة قبلها بين الفتحة والكسرة » . وكذلك قال القاضي عياض في مشارق الأنوار (ج ١ ص ٣٧) : « ووقع عند الطبري [إملا] مكسور اللام ، وكنا ضبطه الأصلي في جامع البيوع ، والمروف فتحها وقد منع من كسرهما أبو حاتم وغيره ، ونسبوه إلى العامة ، لكن هنا خارج جائز على منصف كثير من العرب في الإمالة ، وأن يجمل الكلمة كلها كأنها كلمة واحدة » . وقال القسطلاني في شرح البخاري (ج ٤ ص ٧١ من الطبعة الأولى يولاق) عند شرح حديث زيد بن ثابت « إم لا فلا تقايعوا حتى يبدو صلاح الثمر » قال : « بكسرة الهززة ، وأصله ، فإن لا تتركوا هذه المباشرة ، فزيدت [ما] للتوكيد ، وأدخمت النون في الميم ، وحذف الفصل ، أى : ألق هنا إن كنت لاتصل غيره . وقد نطق به العرب بإمالة [لا] إمالة صغرى ، لتضمنها الجملة ، وإلا فالجاس أن لا تعال الحروف ، وقد كتبها الصغاني [إملا] بلام وياء لأجل إمالتها » . وهل شيعتنا العلامة الشيخ طاهر الجزائري رحمه الله في توجيه النظر (ص ٣٧٦) أن إمالتها لغة قريش . فساكتب في الأصل هنا صحيح نصيب مطابق لنة الشافعي ، وقد كتب مثله في نسخي الأصلي والصغاني من صحيح البخاري . وقد مبث بضمهم في الأصل ، فحذف على « لي » وكتب فوقها « لا » بخط آخر .

(٤) في سائر النسخ « فصل » بدون الهززة ، وهو صواب جائز ، ولكن الهززة تاجزة في الأصل .

هل أمرها بذلك النبي؟ فرجع زيد بن ثابت يضحك ويقول: ما أراك إلا قد صدقت^(١).

١٢١٧ - قال الشافعي: سمع^(٢) زيد النعمي أن يصدر^(٣) أحد من الحاج حتى يكون آخر عهده بالبيت ، وكانت الحائض عنده من الحاج الداخلين في ذلك النعمي ، فلما أفتاها ابن عباس بالصدر ، إذا^(٤) كانت قد زارت^(٥) بمذ النحر^(٦) - أنكر عليه زيد ، فلما أخبره^(٧) عن المرأة أن رسول الله أمرها بذلك ، فسألها فأخبرته ،

(١) روى الشيخان وغيرهما من حديث ابن عباس : « أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت ، إلا أنه خفف من المرأة الحائض » . وله ألفاظ غيره ، انظر التلخيص (ص ٢٢١) والمتفق (رقم ٢٦٦٩ - ٢٦٧١) ونيل الأوطار (ج ٥ ص ١٧٠ - ١٧١) وجاء هذا للنعمي أيضا من حديث عائشة عند الشيخين وغيرهما .

وأما القصة التي هنا فقد رواها أحمد في السند عن يحيى بن سعيد ، وعن عهده بن بكر : كلاهما عن ابن جريج بإسناده (رقم ١٩٩٠ و ٣٢٥٦ ج ١ ص ٢٢٦ و ٣٤٨) . ورواها أيضا البيهقي (ج ٥ ص ١٦٣) من طريق روح عن ابن جريج . والمرأة الأنصارية التي أهداها ابن عباس هي أم سليم بنت ملحان كما يفهم ذلك من حديث عكرمة عن ابن عباس عند البيهقي ، ومن حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن عند مالك في الموطأ (ج ١ ص ٣٦٣) .

(٢) في س « فسمع » وهو مخالف للأصل .

(٣) في س و ج « أن لا يصدر » وهو مخالف للأصل .

(٤) في س و س « إذا » وهو مخالف للأصل ، وقد عتب به طاب فكشط الألف ، وكذلك قبل غيره في نسخة ابن جماعة . وموضع الكشط فيما ظاهره .

(٥) في النسخ المطبوعة « قد زارت البيت » وكلمة « البيت » مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر ومكتوبة أيضا في نسخة ابن جماعة بين السطور .

(٦) في نسخة ابن جماعة و ج « بعد يوم النحر » وكلمة « يوم » ليست في الأصل .

(٧) في النسخ المطبوعة زيادة « ابن عباس » وليست في الأصل ، وهي مكتوبة بحاشية ابن جماعة بالحرة ، وعليها علامة « س » .

فصدّق المرأة - : ورأى^(١) عليه حقاً^(٢) أن يرجع عن خلاف ابن عباس، وما لأبن عباس حجة غير خبر المرأة .

١٢١٨ - سفيان عن عمرو^(٣) عن سعيد بن جبير قال :

« قلت لأبن عباس : إن توفّ البكالي^(٤) يزعم أن موسى صاحب الخضر ليس موسى بن إسرائيل ؟ فقال ابن عباس : كذب عدوّ الله ! أخبرني أبي بن كعب قال : خطبتنا رسول الله . ثم ذكر حديث موسى والخضر ، بشئ يدل على أن موسى صاحب الخضر^(٥) .

١٢١٩ - فابن عباس مع فقهاء^(٦) وورعه يُثبت خبر أبي

- (١) قوله « ورأى » هو جواب « لما » في قوله « فلما أخبره » والواو زائدة .
 - (٢) في سائر النسخ « أن حقا عليه » ، وما هنا هو الحق في الأصل . وقد زاد بعضهم فيه حرف « أن » بين السطور .
 - (٣) هنا في س و ج زيادة « قال الثاني أخبرنا » وكذلك في نسخة ابن جماعة ولكن ضرب على « قال الثاني » . وزيد في الأصل بين السطور « أخبرنا » وهي مزادة في س أيضا .
 - (٤) في النسخ زيادة « بن دينار » وهي مزادة بين السطور في الأصل .
 - (٥) « توف » بفتح التوف وسكون الواو . وقد كتب في الأصل كما رسمناه بدون الألف ، وهو متون ، وهنا جائز على لغة من يفت على المنسوب بالسكون كالوقف على الرفع ، ورسم في سائر النسخ « توفّا » . و « البكالي » بكسر الباء للوحدة وبفتحه مع تخفيف الكاف ، نسبة إلى « بني بكال » وهم بطن من حمر . وتوف هنا هو ابن فضالة البكالي ، وكانت أمه امرأة كعب الأحبار ، ويروى القصص ، وهو من التابعين . مات بين سنة ٩٠ وسنة ١٠٠ .
 - (٦) في النسخ للطبوعة « على أن موسى » عليه السلام هو موسى بن إسرائيل [صاحب الخضر] وهذه الزيادة ليست في الأصل ، وليس منها في نسخة ابن جماعة إلا قوله « عليه السلام » فقط .
- وهنا اختصار من حديث طويل معروف ، ورواه البخاري (ج ١ ص ٣٥ - ٣٦) من الطبعة السلطانية (ج ١ ص ١٩٤ - ١٩٧ من الفتح) ومسلم (ج ٢ ص ٢٢٧) كلاهما من طريق سفيان بن عيينة .
- (٧) هنا في النسخ زيادة « قال الثاني » وفي الأصل زيادة « قال » بين السطور .
 - (٨) في س و ج زيادة « وفهمه » وليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .

بن كعب^(١) عن رسول الله ، حتى يُكذَّبَ به امرأ من المسلمين ، إذ حدثه أبي بن كعب^(٢) عن رسول الله بما فيه دلالة على أن موسى بن إسرائيل^(٣) صاحبُ الحَضِرِ .

١٢٢٠ - أخبرنا مسلم^(٤) وعبدُ المجيد عن ابن جُرَيْج^(٥)

أن طائوساً أخبره : « أنه سأل ابن عباسٍ عن الركتين بعد العصر ؟ فتباه عنهما ، قال طائوس : فقلتُ له^(٦) : ما أدعُهُما ؟ فقال ابنُ عباسٍ : ﴿ مَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا الْمُؤْمِنَاتِ ﴾^(٧) إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ، وَشَنْ يَنْصُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا^(٨) » .

(١) في النسخ كلها زيادة « وحده » وهي مكتوبة في الأصل بين السطور ، ثم ضرب عليها وأعيدت كتابتها بالهامشية ١١

(٢) قوله « بن كعب » لم يذكر في هذا الموضع في ب و ج وابن جماعة ، وهو ثابت في الأصل .

(٣) في كل النسخ ما عدا ب « موسى بن إسرائيل » ، وكلمة « بني » ليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة فيه بين السطور بخط مخالف .

(٤) هنا في النسخ ما عدا ب زيادة « قال القاضي » .

(٥) في ب و س زيادة « بن خالد » وهي زيادة في الأصل بين السطور .

(٦) في ابن جماعة و س و ج زيادة « قال أخبرني حاصر بن مصعب » وفي ب كما في حاشية الأصل « عن حاصر بن مصعب » ، وخطها مخالف لخطه . ولا أدري من أين أتى بها من زادها ؟ وابن جريج معروف بالرواية عن طائوس . وفي مسند القاضي « عن حاصر بن صعب » (ص ٢٠٨ من الطبوع بهامش الجزء ٦ من الأم ، و ص ٨٣ من طبعة شركة الطبوعات العلمية) ولكن التقى في نسختنا المخطوطة منه « عن حاصر بن مصعب » .

(٧) كلمة « له » لم تذكر في جميع النسخ ، وهي تاجية في الأصل ، ولكن ضرب عليها بعض قارئيه .

(٨) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » . والطلاوة « وما كان » ولكن القاضي كثيراً ما يخفف حرف العطف وشبهه عند الاستدلال ، لأن أول الكلام به يكون تاماً .

(٩) سورة الأحزاب (٣٦) .

١٢٢١ — «فرأى ابن عباس الحجة قاعة على طاوسٍ بمخبره
عن النبي، ودلّه» يتلوة كتاب الله على أن فرضاً عليه أن لا تكون»^(١)
له الخيرة إذا قضى الله ورسوله أمراً .

١٢٢٢ — وطاوسٌ حينئذٍ إنما يعلم قضاء رسول الله بمخبر
ابن عباسٍ وحده ، ولم يدفعه طاوسٌ بأن يقول - : هذا خبرك
١٢ : وحدك ، فلا أثبتته عن النبي ، لأنه يمكن^(٢) أن تنسى .

١٢٢٣ — فإن قال قائلٌ : كره أن يقول هذا لابن عباسٍ ١٩
١٢٢٤ — فابن عباسٍ أفضل من أن يتوقى أحدٌ أن يقول له
حقاً رآه^(٣) ، وقد نهى عن الركتين بعد العصر ، فأخبره أنه لا يديعهما ،

وهذا الحديث مختصر ، لأن ابن عباسٍ إنما يجمل الحجة على طاوسٍ بالحديث
النبي ، لا رأيهِ هو ، وهذه الرواية ليس فيها شيء مرفوع يكون حجة على السامع ،
ولم أجد في شيء من الكتب من طريق ابن جريج . ولكن رواه البيهقي (ج ٢
س ٤٥٣) من طريق سفيان بن عيينة عن هشام بن حجير قال : «كان طاوس
يصلي ركعتين بعد العصر ، فقال له ابن عباس : اتركهما ، فقال : إنما نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم عنهما أن تتخذ سلماً . قال ابن عباس : إنه قد نهى النبي صلى الله
عليه وسلم عن صلاة بعد العصر ، فلا تدرى أمتنب عليهما أم تؤجر ، لأن الله تعالى
قال : (ما كان المؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من
أمرهم) . فهذه الرواية مفسرة للأجل الذي هنا . وهل السيوطي الحديث مختصراً
في الفهر للشور (ج ٥ س ٢٠١) ونسبه لبيد الرزاق وابن أبي حاتم وابن مردويه والبيهقي .
(١) هنا في سائر النسخ زيادة «قال الشافعي» . وفي الأصل بين السطور زيادة «قال» .
(٢) الكلمة غير واضحة في الأصل ، لحصول كسح وإصلاح فيها ، ويمكن أن تقرأ «ودلالة»
ولكني لا أجزم به ، وقلبك احتدت ماني نسخة ابن جماعة والنسخ للطبوعة .
(٣) في ب و ج «يكون» وهي مقبولة في الأصل من فوق ، ولم تنطق في ابن جماعة .
(٤) في سائر النسخ «قد يمكن» وفي ب «قد يمكن فيه» ، والزوائد كان ليست
في الأصل ، ولكن بعضهم كتب «قد» بين السطور بخط مخالف .
(٥) في س و ج «قد رآه» وحرف «قد» ليس في الأصل ، وهو في نسخة ابن جماعة
ولكن ضرب عليه بالخرقة .

قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَهُ أَنْ النَّبِيَّ نَهَى عَنْهَا .

١٢٢٥ - ^(١) سَفِيَانُ عَنْ عَمْرِو ^(٢) عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ : « كُنَّا نُخَابِرُ

وَلَا نَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا ، حَتَّى زَعَمَ رَافِعٌ ^(٣) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ نَهَى عَنْهَا ،

فَدَرَكْنَاهَا مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ » ^(٤) .

١٢٢٦ - ^(٥) فَابْنُ عَمْرٍو قَدْ ^(٦) كَانَتْ يَنْتَفِعُ بِالنُّخَابَةِ وَيَرَاهَا

حَلَالًا ، وَلَمْ يَتَوَسَّعْ ، إِذْ أَخْبَرَهُ وَاحِدٌ لَا يَتَّبِعُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ أَنَّهُ نَهَى

عَنْهَا : « أَنْ يُخَابِرَ بَعْدَ خَبَرِهِ ، وَلَا يَسْتَعْمَلَ رَأْيَهُ مَعَ مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ،

وَلَا يَقُولَ : مَا حَبَّ هَذَا عَلَيْنَا » ^(٧) أَحَدٌ وَنَحْنُ نَعْمَلُ بِهِ إِلَى الْيَوْمِ .

(١) في هنا في س زيادة « أخبرنا » وهي مكتوبة في الأصل بين السطور بخط آخر .
وفي باقي النسخ « قال الثاني أخبرنا » .

(٢) في النسخ زيادة « بن دينار » وهي مكتوبة في الأصل بين السطور .

(٣) في النسخ المطبوعة زيادة « بن خديج » وهي زيادة بحاشية نسخة ابن جماعة بالهجرة
وعليها « س » ، وليست في الأصل . والمراد من الزعم هنا الإخبار ، ولذلك أخذ به
ابن عمر .

(٤) النخابة هي مزارعة الأرض بجزء مما يخرج منها ، كالنخل أو الربيع ، أو بجزء معين
من الحراج . وفي هذه المسائل خلاف كثير ، وتفصيل ليس هنا موضع ذكرها .
والنظر نيل الأوطار (ج ٦ ص ٧ - ١٨) وفتح الباري (ج ٥ ص ١٧ - ٢٠) .
وقد روى أحمد في المسند عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من كانت له
أرض فليزرعها ، فإن لم يستطع أن يزرعها أو يجرعها فليمنعها أخاه المسلم ، ولا
يؤاجرها » . وعن جابر أيضا قال : « كنا نخابر على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم فميمب من البسر ، ومن كنا ، فقال : من كانت له أرض فليزرعها أو ليجرعها
أخاه ، وإلا فليمنعها » . (المسند رقم ١٤٣١٩ و ١٤٤٠٣ ج ٣ ص ٣٠٤ و ٣١٣) .

(٥) هنا في النسخ كلها زيادة « قال الثاني » . وفي الأصل بين السطور كلمة « قال » .

(٦) كلمة « قد » لم تذكر في س وهي تامة في الأصل وسائر النسخ .

(٧) في س « علينا هنا » بالتقديم والتأخير ، وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

١٢٢٧ - وفي هذا ما يُبين أن العملَ بالشئ بعد النبي إذا لم يكن بخبر عن النبي [لم يؤمن الخبر عن النبي عليه السلام] .
 ١٢٢٨ - أخبرنا مالك^(١) عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار : « أن معاوية بن أبي سفيان باع سقاية من ذهب أو ورق بأكثر من وزنها^(٢) ، فقال له أبو الدرداء : سمعتُ رسول الله ينهى عن مثل هذا ، فقال معاوية : ما أرى بهذا بأساً ! فقال أبو الدرداء : من يَمْدُرُنِي مِن معاوية^(٣) ! أخبره عن رسول الله ويُخبرني عن رأيه ! لا أأسألك بأرضي^(٤) . »

(١) الزيادة كتبت بحاشية الأصل بخط آخر ، فيحتمل أن تكون سقطت سهواً من الريب . ويحتمل أيضاً أن لا تكون من الأصل ، ويكون خبر « لم يكن » محذوفاً لعدم كونه قال : إن العمل بالشئ بعد النبي إذا لم يكن بخبر عن النبي فليس بحجة . أو نحو ذلك . وهنا بحاشية الأصل ما نصه « بلغ ظفر بن مظفر وعبد بن علي الحداد » .
 (٢) هنا في س وج زيادة « قال الثاني » وهي مكتوبة في نسخة ابن جماعة وملفاته بالجمرة .
 (٣) في س زيادة « بن أس » وليست في الأصل . والحديث في الموطأ (ج ٢ ص ١٣٥ - ١٣٦) .

(٤) « الساقية » إزاء يضرب فيه . و « الورق » بكسر الراء : القضة .
 (٥) قال في النهاية : « أي : من يقوم بمنزلة إن كلفه على سوء صنيعه فلا يلومني » .
 (٦) الحديث صحيح . ولم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة إلا النسائي ، فإنه رواه (ج ٢ ص ٢٢٢ - ٢٢٣) مختصراً عن قتيبة عن مالك . وقال الزرقاني في شرح للموطأ (ج ٣ ص ١١٥) : « قال أبو عمر : لا أعلم أن هذه القصة عرضت لمعاوية مع أبي الدرداء إلا من هذا الوجه ، وإنما هي محفوظة لمعاوية مع عبادة بن الصامت ، والطرق متواترة بذلك عنهما اهـ والاستناد صحيح وإن لم يرد من وجه آخر ، فهو من الأفراد الصحيحة ، والجمع ممكن ، لأنه عرض له ذلك مع عبادة وأبي الدرداء » .
 ولابن عبد البر هنا كلام جيد في حجب المتبعين ، انظره في شرح السيوطي على الموطأ .

- ١٢٢٩ - (١) فرأى أبو الدرداء الحجة تقوم على معاوية بخبره ،
ولم (٢) لم يَرَ ذلك معاوية فارق أبو الدرداء الأرض التي هو بها ، إعظاماً
لأن (٣) ترك خبره ثقة عن النبي .
- ١٢٣٠ - (٤) وأخبرنا : أن أباسميده الخدرى لقي رجلاً فأخبره
عن رسول الله شيئاً ، فذكر الرجل خبراً يخالفه ، فقال أبو سميده (٥) :
والله لا آوأنى وإياك سقف بيت أبداً .
- ١٢٣١ - قال الشافعي : يرى أن ضيقاً (٦) على الخبر أن لا يقبل
خبره ، وقد ذكر خبراً يخالف خبر أبي سميده (٧) عن النبي ، ولكن
في خبره وجهان : أحدهما : يحتمل به (٨) خلاف خبر أبي سميده ،
والآخر : لا يحتمله .

-
- (١) هنا في النسخ زيادة « قال الشافعي » وزيد في الأصل بين السطور كلمة « قال » .
(٢) في س « فلما » وهو مخالف للأصل .
(٣) في س و ج « لأنه » وهو مخالف للأصل .
(٤) هنا في النسخ ماعداً س زيادة « قال الشافعي » .
(٥) هنا في النسخ كلها زيادة « الخدرى » وفي زيادة في الأصل بين السطور بخط آخر .
(٦) هذا هو الذي في الأصل ، وهو صواب واضح ، ثم عتب به عاتب ، ف ضرب على كلمة
« أن » وكتب كلمة « كان » بين السطور قبل كلمة « يرى » وبذلك طبع س
« كان يرى ضيقاً » ، وفي ج « يرى أن كان ضيقاً » . وفي نسخة ابن جماعة
كالأصل ، ثم كتب بمحاشيتها كلمة « كان » وأشير إلى موضعها قبل « يرى » . ولا
حاجة لفي من هنا ، والأصل صحيح .
(٧) في س زيادة « الخدرى » وليست في الأصل .
(٨) كلمة « به » لم تذكر في نسخة ابن جماعة ، وذكر بدلها « أنه » والتيت بالهمزة ،
وهو مخالف للأصل .

١٣٣٢ - (١) أخبرنا^(١) من لا أنهم عن ابن أبي ذئب عن غلده بن خفاف^(٢) قال : « اجتمع غلاماً فاستنفلت^(٣) ، ثم ظهرت منه على عيب ، فخاصمت فيه إلى عمر بن عبد العزيز ، فقضى لي برده ، وقضى عليّ برد غلته . فأتيت عروة^(٤) فأخبرته ، فقال : أروح إليه العشيّة فأخبره أن عائشة أخبرتني أن رسول الله قضى في مثل هذا أن الخراج بالضمان^(٥) . فصجلت إلى عمر ، فأخبرته ما^(٦) أخبرني عروة عن عائشة عن النبي ، فقال عمر : فما أيسر عليّ من قضاء قضيتك ، الله^(٧) يعلم أني لم أرد فيه إلا الحق ، فبلغتني فيه سنة عن رسول الله ، فأردت قضاء عمر

(١) هنا في النسخ كلها زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في الأصل « أخبرنا » ثم أصلها بنسب ثوريه ليصلها « أخبرني » وذلك طبع س ، وفي سائر النسخ « وأخبرني » .

(٣) في النسخ المطبوعة « عن ابن أبي ذئب قال أخبرني غلده بن خفاف » ، والقي في الأصل « عن » ثم ضرب عليها بنسب الثوريين ، وهي في أول السطر ، وكتب في آخر السطر الذي قبلها « قال أخبرني » . وفي نسخة ابن جماعة « عن » ثم ضرب عليها وكتب بدلها في الحاشية « قال أخبرني » وعليها علامة « هـ » . و « غلده » بفتح الليم واللام وبينهما خاء مسجدة ساكنة ، و « خفاف » بضم الخاء المسجدة وتخفيف الفاء ، وهو غلده بن خفاف بن إسماء بن رخصة النخاري ، لأبيه وجده صحبة ، وحمه ابن وضاح ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال البخاري : « فيه نظر » ، والصحيح أنه ثقة .

(٤) في النسخ المطبوعة زيادة « بن الزبير » وهي زيادة في الأصل بين السطور ، وكذلك في حاشية نسخة ابن جماعة وعليها « هـ » .

(٥) قال ابن الأثير في النهاية : « يريد بالخراج ما يحصل من غلة العين المتبعة ، عبداً كان أو أمة أو مملوكاً . وذلك أن يشتره فيستقله زماناً ، ثم يمر منه على عيب فقدم لم يطلعه البائع عليه أو لم يعرفه ، فله رد العين للبيعة وأخذ الثمن ، ويكون للمشتري ما استقله ، لأن البيع لو كان تلف في يده لكان من ضمانه ، ولم يكن على البائع شيء . والباء في [بالضمان] متعلقة بمحذوف ، تقديره : الخراج مستحق بالضمان ، أي بسببه » .

(٦) في النسخ المطبوعة « بما » . وفي نسخة ابن جماعة « ما » كالأصل ، وعليها « هـ » .

(٧) في س « والله » والواو ليست في الأصل .

وَأَنْقَضَ سَنَةَ رَسُولِ اللَّهِ . فَرَأَى إِلَيْهِ عُرْوَةَ ، فَقَضَى لِي أَنْ أَخَذَ الْحَرَّاجَ .
مَنْ الَّذِي قَضَى بِهِ عَلَيَّ لَهُ (١) .

(١) الحديث بهذا السياق رواه البيهقي في السنن (ج ٥ ص ٣٢١ - ٣٢٢) من طريق الشافعي . ورواه الطيالسي (رقم ١٤٦٤) عن ابن أبي ذئب بالقصة مختصرة ، ورواه كثير من العلماء عن ابن أبي ذئب ، فبعضهم اختصر القصة أيضا ، وبعضهم اقتصر على الحديث للرفع « الحراج بالضم » . وأسانيده في أبي داود (ج ٣ ص ٣٠٤ - ٣٠٥) والترمذي (ج ٢ ص ٢٦٠ - ٢٦١ من شرح الباركفوري) والشافعي (ج ٢ ص ٢١٥) وابن ماجه (ج ٢ ص ١٧) وابن الجارود (ص ٢٩٤ - ٢٩٥) وأبو عبيد في الأموال (ص ٧٣) ومسنند أحمد (ج ٦ ص ٨٠ و ١١٦ و ١٦١ و ٢٠٨ و ٢٣٧) والستدرك الحاكم (ج ٢ ص ١٥) والسنن الكبرى للبيهقي . وقد رواه أيضاً بمناه مسلم بن خالد الزنجي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، وفي قصة أخرى ، قال أبو داود : « هذا إسناده ليس بذلك » ، وقال الترمذي في حديث ابن أبي ذئب عن عذرة : « هذا حديث حسن » ، وقد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه . ثم رواه مختصراً من طريق عمر بن علي اللقي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة . وقال : « وهذا حديث صحيح غريب من حديث هشام بن عروة . واستغرب محمد بن إسماعيل هذا الحديث من حديث عمر بن علي » .

وفي عون المبرود في الكلام على حديث عذرة : « قال الترمذي : قال البخاري : هذا حديث منكر ، ولا أعرف لمحمد بن خلف غير هذا الحديث . قال الترمذي : قلت له : فقد روى هذا الحديث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ؟ فقال : إنما رواه مسلم بن خالد الزنجي ، وهو ذاهب الحديث ، وقال ابن أبي حاتم : سئل أبي عنه ، يعني محمد بن خلف ؟ فقال : لم يرو عنه غير ابن أبي ذئب ، وليس هذا إسناداً يقوم بثبوت الحجة » . ثم قال في عون المبرود عن حديث مسلم بن خالد وتضعيف أبي داود إياه : « قال الترمذي : يشير إلى ما أشار إليه البخاري من تضعيف مسلم بن خالد الزنجي . وقد أخرج هذا الترمذي في جامعه من حديث عمر بن علي اللقي عن هشام بن عروة مختصراً : أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى أن الحراج بالضم . وقال : هذا حديث صحيح غريب من حديث هشام بن عروة ، وقال أيضا : استغرب محمد بن إسماعيل - يعني البخاري - هذا الحديث من حديث عمر بن علي . قلت : تراه تبليساً ؟ قال : لا . وحكى البيهقي عن الترمذي أنه ذكره لمحمد بن إسماعيل البخاري ، وكأنه أعجبه . هذا آخر كلامه . وعمر بن علي هو أبو حمص عمر بن علي اللقي البصري ، وقد اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج بحديثه . ورواه عن عمر بن علي أبو سلفة يحيى بن خلف الجولباري ، وهو ممن يروى عنه مسلم في صحيحه . وهذا

٢٩ - رساله

١٢٣٣ — أخبرني^(١) من لآأتهم من أهل المدينة عن ابن أبي ذئب قال: قضى سعد بن إبراهيم^(٢) على رجل بقضية، برأى ربيعة بن أبي عبد الرحمن^(٣)، فأخبرته عن النبي بخلاف ما قضى به، فقال سعد ربيعة: هذا ابن أبي ذئب، وهو عندي ثقة، يخبرني عن النبي بخلاف ما قضيت به؟ فقال له ربيعة: قد اجتهدت ومضى حكمك، فقال سعد: وإنيك! أنفذ قضاء سعد بن أم سعد^(٤) وأرد قضاء رسول الله؟ بل أرد قضاء سعد بن أم سعد وأنفذ قضاء رسول الله، فدعا سعد بكتاب القضية فشقّه، وقضى للمقضى عليه.

١٢٣٤ — قال الشافعي: أخبرني^(٥) أبو حنيفة بن سمالك بن الفضل الشكافي^(٦) قال: حدثني ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي شريح

إسناد جيد، ولهذا حصه الترمذي، وهو غريب كما أشار إليه البخاري والترمذي. انتهى كلام الترمذي. والحديث حصه أيضاً الحاكم ووافقه الذهبي، وقد ذكرنا ترجيح أن عظماة، وقد روى عنه غير ابن أبي ذئب، خلافا لما زعمه أبو حاتم، فقد نقل الذهبي في اللبزان والمخالف في التهذيب أن حديثه هذا رواه أيضاً المهدي بن جليل عن يزيد بن عياض عن عله. فظهرت صحة الحديث بينة.

(١) في س «قال أخبرني» وكلمة «قال» مكتوبة في الأصل بين السطور. وفي سائر النسخ «وأخبرني» والواو ليست في الأصل.

(٢) هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، وأمه أم كلثوم بنت سعد. وكان فاضل المدينة، وهو ثقة باعقاهم، ولكن لم يرو عنه مالك، واختلف في سببه، قيل إنه وعظ مالكا فوجد عليه، وقيل إنه تكلم في نسب مالك، فكان لا يروى عنه. وهو ثبت لا شك فيه. مات سنة ١٢٧ وقيل قبلها أو بعدها.

(٣) هو المعروف بريئة الرأي، وهو ثقة حجة، أدرك بعض الصحابة والأكابر من التابعين، وعنه أخذ مالك. مات سنة ١٣٦ أو قبلها أو بعدها.

(٤) إنما نسب نفسه إلى أمه قراضاً وأدب مع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٥) في س «وأخبرني» والواو ليست في الأصل.

(٦) حكنا ذكر اسم هذا الشيخ في الأصل وسائر النسخ. ووضع في نسخة ابن جماعة

رقم ٢ بالهجرة فوق كلمة « بن » الأولى ، كأن كاتبها يظن أن اسم الشيخ « صمك »
 وكنيته « أبو حنيفة » . ولكن كلمة « بن » نابعة في الأصل بغير شك . وقوله
 « الصماني » واضح في الأصل جسداً ، وتحت الفين كسرة ، ولكن مصحح س
 كتب بمحاذاة ما فيه : « الصماني في جميع النسخ التي بأيدينا ، ورأينا في الخلاصة
 أنه « يمانى » وله الصواب وما هنا تحريف عنه » . وهذا للمصحح معذور ، وإن
 كان ما رجحه خطأ ، إلا أن الخطأ ليس منه ، بل أوقفه فيه ملق كتب الرجال . فإن
 هذا الشيخ من شيوخ الشافعي « أبو حنيفة بن صمك بن الفضل الصماني » لم يترجم
 له أحد من ترجم في رجال الحديث ، ولم أجد له ذكراً إلا هنا ، وفي الكنى والألقاب ،
 وعثت عنه في كتب الرجال للطبوعة والمخطوطة ، حتى ثلاث ابن حبان ، والبرج
 والصدل لابن أبي حاتم ، فلم أجده . والمخالف ابن حجر إذ صنع كتاب (تجليل
 النسخة) التزم أن يذكر الرواة الذين روى لهم الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب ، واقتصر
 فيه على الذين ليست لهم ترجمة في التهذيب ، ولم يذكر هذا الرجل في التجليل ،
 والظاهر لي أنه فهم أنه « صمك بن الفضل الصماني » المترجم في التهذيب ،
 وذلك لما ذكره هو - أعني المخالف ابن حجر - شيوخ الشافعي في سيرته للمصنف
 (توالت التأسيس بحال ابن إدريس) ذكر فيهم « صمك بن الفضل البجلي » (ص ٥٣)
 فقد فهم المخالف إذن أن صمكا هنا هو شيخ الشافعي وأن أبا حنيفة كنيته فقط .
 وهذا خطأ غريب من مثله ١١ فان التاب في الرسالة أنه « أبو حنيفة بن صمك بن الفضل
 الصماني » وشتان بين هذا وذاك ١١ وأيضاً : فإن « صمك بن الفضل الخولاني البجلي
 الصماني » قديم جداً ، روى عن عمرو بن شعيب ومجاهد ، وروى عنه مسر وشعبة ،
 ومصر مات سنة ١٥٣ هـ تقريباً ، وشعبة مات سنة ١٦٠ ، فمن الحال أن يدرك الشافعي
 شيئا من شيوخهما ، بل هو لم يدركهما ، لأنه ولد سنة ١٥٠ ، بل إن صمك
 بن الفضل هنا يكون من طبقة شيوخ ابن أبي ذئب ، فلا يكون تلميذاً له ، فيصح به
 ويضرب في صدره ١١ فلما اشتبه الأمر على المخالف ابن حجر أسقطه من تسجيل النسخة
 اكتفاء بما في التهذيب ، وذكره على الخطأ في شيوخ الشافعي .
 وقد ذكره على الصواب الدولايني الكنى والألقاب (ج ١ ص ١٥٩ و ١٦٠) قال :
 « وأبو حنيفة بن صمك بن الفضل ، روى عنه الشافعي » . ثم قال : « حدثنا أبو الربيع
 بن سليمان الشافعي قال : أبانا محمد بن إدريس الشافعي قال : حدثنا أبو حنيفة بن صمك
 بن الفضل الصماني قال أخبرني ابن أبي ذئب عن القبري عن أبي صريح : أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال طم الفصح : من قتل له قتيل فهو بخير النظرين ، إن أحب
 أخذ القتل ، وإن أحب فله القود » . ولم يذكر الدولايني اسم أبي حنيفة هنا ، ويظهر
 أنه عرف بكنيته ، أو أنه مسمى بالكنية فقط . وهذا الذي في الدولايني يؤيد صحة
 الرسالة ، والدولايني تلميذ الربيع ، روى عنه مباشرة كما ترى ، والمحدثه على التوفيق .

الكُمي^(١) أن النبي^(ص) قال عام الفتح : « مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ
النَّظَرَيْنِ : إِنْ أَحَبَّ أَخَذَ الْعَقْلَ ، وَإِنْ أَحَبَّ فَلَهُ الْقَوْدُ^(٢) » . قال
أبو حنيفة : قُتِلْتُ لِابْنِ أَبِي ذَنْبٍ : أَتَأْخُذُ بِهَذَا يَا أَبَا الْحَرِثِ ؟ فَضَرَبَ
صدرى ، وصاح على صياحا كثيرا ، ونال منى ، وقال : أَحَدْتُكَ عَنْ
رسول الله وتقول تأخذ به^(٣) . نعم ، آخذ به . وذلك الفرض على
وعلى من سمعه ، إن الله اختار محمداً من الناس ، فهداه به ، وعلى يديه ،
واختار لهم ما اختار له ، وعلى لسانه ، فلي الخلق أن يتبعوه طائعين أو
دائرين^(٤) ، لا يخرج لسلم من ذلك . قال : وما سكنت حتى تميت
أن يسكت .

(١) اختلف في اسمه ، والراجح أنه « خويلد بن عمرو بن صخر الخزاعي الكمي » من
بنى كعب من خزاعة ، وكان يحمل أحد ألويتهم يوم فتح مكة ، وهو صاحب معروف ،
مات سنة ٦٨

(٢) في س : « أن رسول الله » .

(٣) « بخير النظرين » أى : بخير الأمرين ، والنظر يقع على الأجسام والعانى ، فما كان
بالأبصار فهو للأجسام ، وما كان بالبصائر كان للعانى ، فله في النهاية . و « العقل »
الدية . و « القود » القصاص .

وفي الحديث قصة ، وقد رواه البيهقي مطولاً من طريق الثامني عن محمد بن إسماعيل
بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب (ج ٥ ص ٥٢) ورواه أيضاً (س ٥٧) مختصراً من
طريق أبي داود عن مسدد عن يحيى بن سعيد عن ابن أبي ذئب . ولحديث أسانيد
أخرى في مسند أحمد (ج ٤ ص ٣١ - ٣٢ و ج ٦ ص ٣٨٤ - ٣٨٥) وابن ماجه
(ج ٢ ص ٧١) وقد روى أبو هريرة أيضاً هنا للمنى في حديث رواه أحمد وأصحاب
الكتب الستة ، كافى للثقة (رقم ٣٩٠٢ و ٣٩٠٣) .

(٤) في سائر النسخ « تأخذ به » بابتاء همزة الاستفهام ، وليست في الأصل ، ولكن
زادها بعض قارية بشكل مصطنع ، وحذفها على لادائها جائر .

(٥) « دائرين » بالهاء للجمجمة ، أى أذلاء صاغرين . « دخر الرجل فهو داخر » وهو
الذى يحمل مايؤمر به ، شاء أو أبى ، صاغراً قبيحاً . فله في اللسان .

١٢٣٥ - قال ^(١) : وفي تثبيت خبر الواحد أحاديث ، يكفي بعضُ هذا منها .

١٢٣٦ - ولم يَزَلْ سَبِيلُ سَلَفِنَا وَالْقُرُونِ بَدَمَ إِلَى مَنْ شَاهَدْنَا - : هذه السبيل .

١٢٣٧ - وكذلك حُكِيَ لَنَا عَنْ حُكَيْ لَنَا عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْبَلَدَانِ .

١٢٣٨ - قال الشافعي ^(٢) : وجدنا ^(٣) سعيد ^(٤) بالمدينة يقول : أخبرني أبو سعيد الخدري عن النبي في الصَّرف ^(٥) ، فَيُبَيِّنُ حَدِيثَهُ سُنَّةً . ويقول : حدثني أبو هريرة عن النبي ، فَيُبَيِّنُ حَدِيثَهُ سُنَّةً . وَيَزِيدُ عَنِ الْوَاحِدِ غَيْرَهُمَا فَيُبَيِّنُ حَدِيثَهُ سُنَّةً .

١٢٣٩ - ووجدنا عروة يقول : حدثني عائشة : « أن رسول الله قَضَى أَنْ الْخَرَاجَ بِالضَّمَانِ » ^(٦) ، فَيُبَيِّنُهُ سُنَّةً . وَيَزِيدُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ شَيْئًا كَثِيرًا ، فَيُبَيِّنُهَا ^(٧) مُنْذَرًا ، يُحِلُّ بِهَا وَيُحَرِّمُ .

(١) في سائر النسخ « قال الشافعي » .

(٢) سيذكر الشافعي فيما يأتي إلى آخر الفقرة (١٢٤٧) إشارات إلى روايات في السنة ، وتعميل ذلك يطول جداً ، فاكفينا بإشارته إليها .

(٣) في النسخ « ووجدنا » والروا مكتوبة في الأصل بخط آخر .

(٤) « سعيد » رحمت في الأصل حكينا بنون الألف ، وطى اللام فصحان ، وهو جازر فأثبتنا كافيه .

(٥) حديث أبي سعيد في الصرف مضمي برقم (٧٥٨) ولكن من حديث نافع عن أبي سعيد .

(٦) إشارة إلى ما مضى برقم (١٢٣٢) .

(٧) تأييد الضمير باعتبار معنى السنن أو الأحاديث ، وهو الذي في الأصل ، ثم كسح بعضهم الألف من المساء ، لقرأ « فيجته » وبذلك ذكرت في سائر النسخ .

١٢٤٠ - وكذلك وجدناه يقول : حدثني أسامة بن زيد عن النبي . ويقول : حدثني عبد الله بن عمر عن النبي وغيرهما . فثبت خبر كل واحد منهما^(١) على الأقرار سنة .

١٢٤١ - ثم وجدناه أيضاً يصير إلى أن يقول : حدثني عبد الرحمن بن عبيد القاري عن عمر . ويقول : حدثني يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه عن عمر . وثبت كل واحد من هذا خبر^(٢) عن عمر .

١٢٤٢ - ووجدنا القاسم بن محمد يقول : حدثتني عائشة عن النبي . ويقول في حديث غيره : حدثني^(٣) ابن عمر عن النبي . وثبت خبر كل واحد منهما على الأقرار سنة .

١٢٤٣ - ويقول : حدثني عبد الرحمن ومجمع أبنا يزيد بن جارية^(٤) عن خلفاء بنت خدام^(٥) عن النبي . فثبت خبرها سنة ، وهو خبر امرأة واحدة .

(١) تنبيه الضمير على إرادة أسامة وعبد الله لكورين ، وفي س و ج « منهم » وكانت في نسخة ابن جماعة كالأصل ، ثم كسفت وشيرت إلى « منهم » .
(٢) « خبر » وصحت في الأصل هكذا ، بدون ألف وعليها فتحة .
(٣) في النسخ المطبوعة « وحدثني » والوارث في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .
(٤) « يزيد » بالياء في أوله ، و « جارية » بالميم ، وفي س و ج « زيد بن حارثة » وهو خطأ .

(٥) « خدام » بكسر الخاء للمجبة وتخفيف الهمزة ، كما ضبطه الحافظ ابن حجر في التلخيص (ج ١ ص ١٦٧) وفي التلخيص ، والبيوطي في شرح الموطأ (ج ٢ ص ٦٩) . وكما هو ثابت في الأصل هنا . وفي نسخة ابن جماعة و س « خلفاء » بالفتح للمجبة ،

١٢٤٤ - ووجدنا على بن حسين^(١) يقول: أخبرنا عمرو بن عثمان^(٢) عن أسامة بن زيد أن النبي قال: «لا يرث المسلم الكافر»^(٣). فثبتها سنة، وثبتها الناس بخبره سنة.

١٢٤٥ - ووجدنا كذلك محمد بن علي بن حسين^(٤) يخبر عن جابر^(٥) عن النبي، وعن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي. فثبت كل ذلك سنة.

١٢٤٦ - ووجدنا محمد بن جبير بن مطعم، ونافع بن جبير بن مطعم، وزيد بن طلحة بن رُكَّانة، ومحمد بن طلحة بن رُكَّانة، ونافع بن جبير^(٦) بن عبد يزيد، وأبا سلمة بن عبد الرحمن^(٧)، ومحمد

وهو يوافق من البخاري في النسبة البونية (ج ٧ ص ١٨) والراجح الأول.

وشطب في طبقات ابن سعد (ج ٨ ص ٣٣٤) بالقلم بضم الحاء، وفي س و ج

«خزام» بالزاي، وكلاماً خطأ صرف.

(١) في س «الحسين» وهو مخالف للأصل.

(٢) في سائر النسخ «أخبرني» وماعنا هو الأصل، ثم كتب بعضهم فوق التون والألف

تونا وناه.

(٣) هو عمرو بن عثمان بن عفان. وفي س و عمرو بن دينار عن عمرو بن عثمان «وزيادة

و عمرو بن دينار» في الاستاد لأصل لها، بل هي خطأ صرف.

(٤) في النسخ المطبوعة زيادة «ولا الكافر المسلم». وهي مكتوبة بمحاكاة الأصل بخط

آخر، وكذلك كتبت بمحاكاة نسخة ابن جماعة وعليها «صح». والحديث بما فيه

هذه الزيادة حديث صحيح رواه الجماعة إلا مسلماً والنسائي، كما في المتن (رقم ٣٣٤).

(٥) في س «الحسين» وهو مخالف للأصل.

(٦) في س زيادة «بن عبد الله» وليست في الأصل.

(٧) هنا في النسخ المطبوعة زيادة «قال القاضي» وهي مكتوبة في نسخة ابن جماعة ومضروب

عليها بالحرمة.

(٨) «مجير» بالتصغير. ووقع في التهذيب «مجيبة» بزيادة للماء في آخره، وهو خطأ

يظهر أنه من الطبعة، فقد ذكر على الصواب في سائر كتب الرجال.

(٩) في النسخ المطبوعة زيادة «بن عوف» والزيادة ليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة.

بن عبد الرحمن^(١) ، وطلحة بن عبد الله بن عوف^(٢) ، ومُصَنَّب بن سعد بن أبي وقاص ، وإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، وخارجة بن زيد بن ثابت ، وعبد الرحمن بن كعب بن مالك ، وعبد الله بن أبي قتادة ، وسليمان بن يسار ، وعطاء بن يسار^(٣) ، وغيرهم ، من مُحدثي أهل المدينة - : كلهم يقول : حدثني فلان ، لِرجُلٍ من أصحاب النبي عن النبي ، أو من التابعين عن رجلٍ من أصحاب النبي عن النبي . فثبت^(٤) ذلك سنة .

١٢٤٧ - ^(٥) ووجدنا عطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، وابن أبي مليكة^(٦) ، وعكرمة بن خالد^(٧) ، وعبيد الله بن أبي يزيد^(٨) ، وعبد الله بن باباه^(٩) ، وابن أبي عمارة^(١٠) ، وعديّ المكيين ، ووجدنا

-
- (١) في ب زيادة « بن عوف » والزيادة ليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .
 (٢) هو ابن أخي عبد الرحمن بن عوف ، أي أنه ابن عم الذين قبله .
 (٣) سليمان وعطاء أخوان ، وكلاهما مولى ميسرة زوج النبي صلى الله عليه وسلم .
 (٤) « فثبت » واضحة التقط في الأصل ، ولم تتقط في نسخة ابن جماعة ، وفي ب « وثبت » وفي ج « فثبت » .
 (٥) حنا في ب زيادة « قال القاضي » .
 (٦) « مليكة » بالضمير ، وابن أبي مليكة هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة .
 (٧) هو عكرمة بن خالد بن العاص بن هشام بن النخعي الخزرجي القرشي ، يروي عن أبي هريرة وابن عباس وابن عمر وغيرهم ، وهو غير عكرمة البربري مولى ابن عباس ، وكلاهما من التابعين .
 (٨) هو للكي مولى آل قارظ بن شيبه ، وهو من التابعين أيضا .
 (٩) « باباه » بوجهين بينهما ألف ساكنة ، ويقال « بابيه » بفتح الهمزة بدل الألف الثانية ، ويقال « بابي » بفتح الهمزة ، والله في القريب . وعبد الله هنا من الوالي ، مكي تابعي .
 (١٠) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار للكي القرشي ، كان يقب بـ « القس » .

وهب بن مُنَبِّه ، بالين ، هكنا ، ومكحول بالشَّام ، وعبد الرحمن بن غنم^(١) ، والحسن ، وابن سيرين بالبصرة ، والأسود ، وعقمة ، والشَّعْبِي ، بالكوفة ، ومحدثي الناس وأعلامهم بالأمصار - : كلُّهم يُحْفَظُ عنه تثبيتُ خبر الواحدِ عن رسول الله ، والانتهاؤ إليه ، والإفتاء به . ويقبله كلُّ واحدٍ منهم عن مَنْ فوقه ، ويقبله عنه مَنْ تحته .

١٢٤٨ - ^(٢) ولو جازَ لأحدٍ من الناس^(٣) أن يقولَ في علم الخاصَّة : أجمَعَ^(٤) المسلمون قديماً وحديثاً على تثبيتِ خبر الواحدِ والانتهاؤ إليه ، بأنَّه^(٥) لم يُعَلِّمْ من فقهاء المسلمين [أحدٌ]^(٦) إلَّا وقد ثبتَهُ - : جاز لي] .

١٢٤٩ - [ولكن أقولُ : لم أحفظ عن فقهاء المسلمين]^(٧)

لبادته . وقد زيد هنا في س « وعبد بن النكدر » وهذه الزيادة ليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة ، وكتبها بعضهم بحاشية الأصل ، وزيت في س قبل ابن أبي عمار .

(١) « غنم » بفتح اللين المعجمة وسكون النون . وعبد الرحمن بن غنم هذا أشعري ، أوردك النبي صلى الله عليه وسلم مسلماً ولم يره ، وفي بعض الروايات أنه صحابي .

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٣) قوله « من الناس » ثابت في الأصل والنسخ المطبوعة ، وكتب بحاشية نسخة ابن جماعة بخط آخر وعليه « خ » علامة أنه لستة .

(٤) في الأصل « أجم » وفي نسخة ابن جماعة و ج « أجمع » . وكتب كاتب في الأصل بين السطور الكلمة الثانية ، فقلها ناسخ س زيادة فكتب « أجم أجمع » ١١

(٥) الباء لاسمية .

(٦) في س « أحداً » وفي س « لم يعلم أحد من فقهاء المسلمين » .

(٧) الزيادة من أول قوله « أحد » في الفقرة السابقة ، إلى هنا ، مكتوبة بحاشية الأصل بخط مخالف لحظه ، وثابتة في نسخة ابن جماعة ، وقد أثبتنا على تردد ، لأن الكلام

يسونها صحيح ، يكون : « بأنه لم يعلم من فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد » .

أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد ، بما^(١) وصفت من أن ذلك موجوداً^(٢) على كلهم^(٣) .

١٢٥٠ - قال^(٤) : فإن شُبّه على رجل بأن يقول : قد رُوي

عن النبي حديث كذا ، وحديث كذا^(٥) ، وكان فلان يقول قولاً يخالف ذلك الحديث .

١٢٥١ - فلا يجوز عندى على عالم أن يُثبت خبر واحد

كثيراً ويُحِلّ به ويُحرّم^(٦) ، ويردّ مثله - : إلا من جهة أن يكون عنده حديث يخالفه ، أو يكون^(٧) ما سمع ومن سمع منه أو وثق عنده ممن حدّثه بخلافه^(٨) ، أو يكون من حدّثه ليس بمحافظ ، أو يكون مُتهماً عنده ، أو يتهم من فوقه ممن حدّثه ، أو يكون الحديث محتيلاً

(١) الباء السبية أيضاً ، وقد عث بها ثابت في الأصل ، فجعلها «لها» وبذلك كتبت في س و ج ونسخت ابن جماعة ، وبما شئت بالجرّة ، أن في نسخة «لها» وبذلك كتبت في س . وكلها مخالف للأصل .

(٢) حكنا هو بالنصب في الأصل ، بإتيان الألف ومهما فتحان ، وهو جائز على لغة ، على لغة من ينصب ميمول «أن» . وفي سائر النسخ بالرفع كالمستاد .

(٣) هنا بمحاشية الأصل «بلغ متاعاً» .

(٤) كلمة «قال» ثابته في الأصل ، ولم تذكر في نسخة ابن جماعة . وفي النسخ المطبوعة «قال الثاني» .

(٥) في س . «حديث كذا وكذا» وهو مخالف للأصل .

(٦) هذا هو اللائق للأصل ونسخت ابن جماعة ، وقد حصر بعضهم ألفاً في الأصل بجوار الزاوي و «محرم» لثراً «أو» ، وهو عيب لا ضرورة له . وفي س و ج «خير واحد في كثير أو يحل به أو يحرم» ، وفي س «خير واحد في كثير فيحل به ومحرم» ، وكلها مخالف للأصل .

(٧) في نسخة ابن جماعة و س و ج «فيكون» وما هنا هو التقى في الأصل ، وقد حلول بعضهم تغيير «أو» ليصلها فاء .

(٨) في س «بخلافه» وهو مخالف للأصل .

معنيين ، فيتأولُ فيذهب^(١) إلى أحدهما دون الآخر .

١٢٥٢ — فأما^(٢) أن يتوهم متوهم أن فقهاء ماعلاً يثبت سنة

بخبزٍ واحدٍ مرةً ومراراً^(٣) ، ثم يدعها بخبزٍ مثله وأوثق^(٤) ، بلا واحدٍ

من هذه الوجوه التي تُشبه بالتأويل^(٥) ، كما شبه^(٦) على التأويلين

في القرآن ، وهمة المخبر ، أو علمه بخبزٍ خلافه^(٧) . - فلا يجوز ، ١٢٧
إن شاء الله .

١٢٥٣ — فإن قال قائلٌ : قلَّ فقيه في بلدٍ إلا وقد روى كثيراً

يأخذُ به ، وقليلاً يتركه ؟

١٢٥٤ — فلا يجوزُ عليه^(٨) إلا من الوجه الذي^(٩) وصفتُ ،

(١) في س و ج « وينهب » وهو مخالف للأصل .

(٢) في نسخة ابن جماعة « فأما » بهزة تحت الألف مضبوطة بالكسرة ، وهو خطأ .

وفي س و ج « وأما » وهو مخالف للأصل .

(٣) في نسخة ابن جماعة و س و ج « أو مراراً » وهو مخالف للأصل .

(٤) في سائر النسخ « أو أوثق » والألف زيادة في الأصل ظاهرة الاصطلاح .

(٥) كلمة « فيه » لم تنقطع التاء فيها في الأصل ولكن وضع فوقها ضمة ، وهبطت في نسخة

ابن جماعة ووضع على الباء شدة ، وهو الصواب للوافق لضبط الأصل . وفي س و ج

« يشبه » وهو غير جيد ، بل خطأ . ثم قد زاد بعضهم في الأصل بين السطور بعد

كلمة « بالتأويل » كلمة « فيها » ، وأثبت في سائر النسخ ، وزادتها خطأً فيما أرى .

(٦) « شبه » ضبطت في الأصل ونسخة ابن جماعة بضمة فوق الهمزة وشدة فوق الباء .

وفي س « يشبه » .

(٧) مكنا في الأصل « خلافه » وهو صواب واضح . وفي سائر النسخ « بخلافه » وكعب

عليها في حاشية نسخة ابن جماعة « بخلافه » وقرئها « خ » ويجوزها « هـ » . وقد

حافظنا على ما في الأصل .

(٨) قوله « فلا يجوز عليه » إلخ هو جواب السؤال .

(٩) في سائر النسخ « من الوجوه التي » وهو مخالف للأصل .

ومن^(١) أن يروى عن رجل من التابعين أو من دونهم قولاً لا يلزمه الأخذ به ، فيكون إنما رواه لمعرفة قوله ، لئلا حجة عليه ، وافقه أو خالفه .

١٢٥٥ — فإن لم يسلك واحداً من هذه السبل فيعذر بعضها ، فقد أخطأ خطأ^(٢) لا عذر فيه^(٣) عندنا ، والله أعلم^(٤) .

١٢٥٦ — ^(٥) فإن قال قائل : هل يفرق معنى قولك « حجة » ؟

١٢٥٧ — قيل له إن شاء الله : نعم .

١٢٥٨ — فإن قال^(٦) : فأين ذلك ؟

١٢٥٩ — قلنا : أما ما كان^(٧) نص كتاب يتي أو سنة مجتمع عليها فالعذر فيها^(٨) مقطوع ، ولا يسع الشك في واحد منهما ، ومن امتنع من قبوله استتيب .

(١) في سائر النسخ « أو من » وهو مخالف للأصل .

(٢) في س و ب زيادة « عطياً » وليست في الأصل ، بل هي مزادة فيه بين السطور بخط آخر . وفي ج بلغا « يننا » وكذلك في نسخة ابن جماعة ، وكتب بحاشيتها أنه في نسخة « عطياً » .

(٣) في النسخ المطبوعة « لا عذر له فيه » . وكلمة « له » ليست في الأصل ، وكتبت بحاشية نسخة ابن جماعة بالجمرة وعليها « هو » .

(٤) هنا بحاشية الأصل « بلغت القراءة [و] السماع في المجلس الخا [مس] عشر ، وجمع ابن محمد » . وما وضناه بين مربعين غير ظاهر الكتابة في موضعه .

(٥) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال القاضي » .

(٦) في ج زيادة « قائل » وليست في الأصل .

(٧) في س زيادة « فيه » وليست في الأصل .

(٨) في سائر النسخ « فيه » وهو مخالف للأصل .

١٢٦٠ - فأما ما كان من سنة من خبر الخاصة الذي قد يختلف الخبر فيه ، فيكون الخبر محتملاً للتأويل ، وجاء الخبر فيه من طريق الأفراد - : فالحجة فيه عندي أن يلزم المألين ، حتى لا يكون لهم رد ما كان منصوباً منه ، كما يلزمهم ^(١) أن يقبلوا شهادة المدول ^(٢) ، لأن ذلك إحاطة كما يكون نص الكتاب وخبر العامة عن رسول الله .

١٢٦١ - ولو شك في هذا شك لم تقل له : تب ، قلنا : ليس لك - إن كنت مالِكاً - أن تشك ، كما ليس لك إلا أن تقضي بشهادة الشهود المدول ، وإن أمكن فيهم التلط ، ولكن تقضي بذلك على الظاهر من صدقهم ، والله ولي ما فاب عنك منهم .

١٢٦٢ - ^(٣) فقال : فهل تقوم ^(٤) بالحديث المنقطع حجة على من علمه ؟ وهل يختلف المنقطع ؟ أو هو وغيره سواء ؟

١٢٦٣ - قال الشافعي ^(٥) : فقلت له : المنقطع مختلف :

١٢٦٤ - فمن شاهد أصحاب رسول الله من التابعين ، فحدث حديثاً منقطعاً عن النبي - : اعتبر عليه بأمر :

(١) في ج « كما كان يلزمهم » وكلمة « كان » ليست في الأصل ، وكتبت في نسخة ابن جماعة وشرب عليها بالجرمة .

(٢) في نسخة ابن جماعة « المدل » وهو مخالف للأصل .

(٣) هنا في ب زيادة « قال » وفي سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » . وليست في الأصل .

(٤) « تقوم » لم تنقطع في الأصل ، وعطفت بالقوية في نسخة ابن جماعة و س . وبالإضافة النجدة في ب و ج .

(٥) « كلمة » الشافعي » لم تذكر في ب وهي ثابتة في الأصل وسائر النسخ .

١٢٦٥ - منها : أن يُنظَر إلى ما أُرْسِلَ من الحديث ، فإن شَرِكَه ^(١) فيه الحِفْظُ المأمونونَ فأسندوه إلى رسول الله بثل معني ما رَوَى - : كانت هذه دِلالةً على صحة مَنْ قَبِلَ عنه وحِفْظِهِ .

١٢٦٦ - وإن انفردَ بإرسال حديثٍ لم يَشْرِكْهُ ^(٢) فيه من يُسْنِدُهُ قَبْلَ ما ينفردُ به من ذلك .

١٢٦٧ - ويُستَبَرُّ عليه بأن يُنظَر : هل يوافقه مُرْسِلٌ ^(٣) غيره ممن قَبِلَ العلمُ عنه من غير رجاله الذين قَبِلَ عنهم ؟

١٢٦٨ - فإن وُجِدَ ذلك كانت دِلالةً يَقْوَى له مرسله ^(٤) ، وهي أضعف من الأولى .

١٢٦٩ - وإن ^(٥) لم يُوجد ذلك نُظِرَ إلى بعض ^(٦) ما يُروى عن بعض أصحاب رسول الله ^(٧) قولاً له ، فإن وُجِدَ يُوافقُ ما رَوَى عن

(١) « شَرِكَ » من باب « فرج » بمعنى « شارك » . وفي س « شارك » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٢) في س « لم يشارك » وهو مخالف للأصل .

(٣) « مرسل » ضبط في الأصل بكسر السين ، أي راو روى حديثاً مرسلًا . وضبطه في نسخة ابن جماعة بفتح السين ، أي حديث مرسل . وما في الأصل أولى وأصح .

(٤) الضمير في « له » يعود على الراوى . وفي التركيب شيء من الإغراب والطرافة . وكلمة « يقوى » كتبت في الأصل « يقوا » بالألف كعادته في أمثاله . ولترابة التصير

تصرف فيها بعض فرائيه فضرب على الألف وكتب تحتها ياء وقطع أول الفعل من فوق ، لقرأ « يَقْوَى » . وبذلك جهت في سائر النسخ .

(٥) في س « فإن » وهو مخالف للأصل .

(٦) كلمة « بنى » لم تذكر هنا في س ، وهي ثابته في الأصل وسائر النسخ .

(٧) في سائر النسخ « أصحاب النبي » وهو مخالف للأصل .

رسول الله^(١) كانت في هذه دلالة على أنه لم يأخذ مرسله إلا عن أصلي يصيح، إن شاء الله^(٢).

١٢٧٠ - ^(٣) وكذلك إن وجد عوام من أهل العلم يقتنون بمثل معنى ما روى عن النبي.

١٢٧١ - قال الشافعي^(٤): ثم يُستبرأ عليه: بأن يكون إذا سمي من روى عنه لم يُسمي^(٥) مجهولاً ولا مرغوباً عن الرواية عنه، فيُستدل بذلك على صحته فيما روى^(٦) عنه.

١٢٧٢ - ^(٧) ويكون إذا شارك^(٨) أحداً من الحفاظ في حديث لم يخالفه، فإن خالفه وُجد^(٩) حديثه أخص - كانت في هذه دلالة^(١٠) على صحة تخريج حديثه.

(١) في س « من النبي » وهو مخالف للأصل .

(٢) قوله « إن شاء الله » لم يذكر في س ، وذكر بك « والله تعالى أعلم » . وما هنا هو الثابت في الأصل .

(٣) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

(٤) قوله « قال الشافعي » ثابت هنا في الأصل ، ولم يذكر في سائر النسخ إلا في س .

(٥) « يسمي » هكذا في الأصل بأبواب حرف الهمزة مع الجازم .

(٦) في س و ب « يروى » والقي في الأصل « روى » ثم ألحق بعضهم ياء في الراء ، وهي ظاهرة للفاخرة .

(٧) هنا في نسخة ابن جماعة و ب و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٨) في س « شارك » وهو مخالف للأصل .

(٩) في النسخ للطبوعة « ووجد » . والقي في الأصل ونسخة ابن جماعة « وجد » ثم كتب بعضهم في الأصل وأو أ مثيرة عند رأس الواو ، حتى لقد تقرأ فاء ، وكتب ناسخ نسخة ابن جماعة فوق السطر وأو أ ين الواو واليهم . والقي في الأصل صواب ، على لزيادة إبدال الجمة الثانية من الأولى .

(١٠) في سائر النسخ « دلالة » . وما هنا هو القى في الأصل ، ثم عبث فيه عبث فكشط الياء قبل اللام وألحق في طرفها تاء .

١٢٧٣ -- ومتى خالف ما وصفتُ أضربُ بحديثه ، حتى لا يَتَسَعَّ أحداً منهم قبولُ مُرسَلِهِ .

١٢٧٤ — قال ^(١) : وإذا وُجدت الدلائلُ بصحة حديثه بما وصفتُ أحييناً أن قبلَ مرسلِهِ .

١٢٧٥ — ولا نستطيعُ أن نَزْعِمَ أن الحجةَ تثبتُ بهِ ثبوتها بالموتَصِلِ ^(٢) .

١٢٧٦ — وذلك : أن معنى المنقطع مُتَيَبِّهٌ ، يَحْتَمِلُ أن يكونَ سَمَلٌ عن مَنْ يُرْغَبُ عن الرواية عنه إذا مُتَيَبِّهٌ ، وأن بعضَ المنقطعاتِ — وإن وافقه مرسلٌ مثله — فقد يَحْتَمِلُ أن يكونَ مَخْرُجُهَا ^(٣) واحداً ، من حيثُ لو مُتَيَبِّهٌ ^(٤) لم يُقْبَلْ ، وأن قولَ بعضِ أصحابِ النبي — إذا قالَ برأيه لو وافقه — : يَدُلُّ ^(٥) على صحةِ مَخْرَجِ الحديثِ ، دَلَالَةٌ قَوِيَّةٌ إذا نُظِرَ فيها ،

(١) كلمة « قال » في الأصل ، ولم تذكر في النسخ الأخرى .

(٢) في النسخ للطبوعة « بالمُتَصِل » ، وأتى في الأصل ونسخة ابن جماعة كما هنا ، وكتب عليه في ابن جماعة « صح » وهذه لغة الجباز ، كما أوضحناه فيما مضى (ص ٢١) .

(٣) في « — مَخْرُجُهَا » وهو مخالف للأصل .

(٤) في « س » و « ج » من حديث من لو مَتَيَبِّهٌ وهو مخالف للأصل ، ومثلها في نسخة ابن جماعة ، وكتب بحاشيتها ما يوافق الأصل على أنه نسخة .

(٥) في سائر النسخ « لم يدل » وزاد بعضهم حرف « لم » في الأصل بين السطور . وهو خطأ ، لأن الناقض يريد بيان الشيء الذي كان عنه المنقطع مفنياً ، مع ترجيح المنقطع عن كبار التابعين إذا وافقه قول بعض الصحابة ، فأتى بوجهي الاحتياط ، الأول : أن موافقة قول الصحابي يدل دلالة قوية على صحته ، والثاني : أنه يمكن أن يكون التابعي مع الخبر من لو مَتَيَبِّهٌ لم يقبل ، فلما رأى قول الصحابي يوافق غلط فيه فظنه أمانة صحته ، فرواه على الإرسال ، ولم يسم من حديثه إياه . والكلام صريح واضح ، والصرف ممن زاد حرف التثنية غلط لا وجه له .

وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا غَلِطَ بِهِ حِينَ صَبَحَ قَوْلَ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ
وَإِقْفَهُ ، وَيَحْتَمِلُ مِثْلَ هَذَا فِيمَنْ وَاقَفَهُ مِنْ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ ^(١) .

١٢٧٧ - فَأَمَّا مَنْ بَعْدَ كِبَارِ التَّابِعِينَ الَّذِينَ كَثُرَتْ مَشَاهِدَتُهُمْ
لِبَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ^(٢) - : فَلَا أَعْلَمُ مِنْهُمْ وَاحِدًا يُقْبَلُ مَرْسَلُهُ .
لِأُمُورٍ : أَحَدُهَا : أَنَّهُمْ أَشَدُّ تَجَوُّزًا فِيمَنْ يَرْوُونَ عَنْهُ . وَالْآخَرُ :
أَنَّهُمْ ^(٣) يَوْجِدُ عَلَيْهِمُ الدَّلَائِلُ فِيمَا أَرْسَلُوا بِضَعْفٍ تَخْرِجِهِ . وَالْآخَرُ :
كَثْرَةُ الْإِحَالَةِ . كَانَ أَمْكَنَ لِلْوَهْمِ وَضَعْفٍ مَنْ يُقْبَلُ عَنْهُ ^(٤) .

(١) هكذا ذهب الشافعي إلى قبول بعض الرسل من حديث كبار التابعين ، لما ذكر من
الدلائل ، على تحفظه وتخوفه منه ، وتصويره احتمال الخطأ فيه تصويراً قوياً . ونحن
لاتوافق على قبول الرسل أبداً ، سواء في هذا كبار التابعين وغيرهم ، لأن الرسل
تخرجه مجهول ، ورواه القى أخذه عنه التابعي لا يعرف عدله ، فليس بحجة حتى
نعرف عدله ، وكذلك القول في المنقطع كـ . قال ابن الصلاح : « وما ذكرناه من
سقوط الاحتجاج بالرسل والمحكم بضعفه هو القى استغربه كراه جماعة حفاظ الحديث
وهذا الأثر ، وتداولوه في تصانيفهم » . وانظر شرحناه على اختصار علوم الحديث
لابن كثير (ص ٣٧ - ٤١) والإحكام في الأصول لابن حزم (ج ٢ ص ٢ - ٦) .

(٢) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في النسخ المطبوعة « أصحاب النبي » .

(٤) في نسخة ابن جماعة « أنه » وهو مخالف للأصل .

(٥) في سائر النسخ « والآثر كثرة الإحالة [في الأخبار] ، وإذا كثرت الإحالة [في الأخبار] كان أَمْكَنَ لَوَهْمٍ » الخ . وزيادة « في الأخبار » الثانية في ـ . ونحن
والزيادة الأولى كلها في جميع النسخ ، وزيدت بخط آخر بمحاشة الأصل . والقى أراه
أنها زائدة غير ضرورية وإن كان للمنى بها له وجه ، وأن ما في الأصل أصح وأولى .
إذ يريد بقوله « كان أَمْكَنَ لَوَهْمٍ » الخ توجيهه رد الرسل من غير كبار التابعين ، بيد
أن ذكر حلهم في الرواية ، في الأمور الثلاثة ، فكأن هذا القول نتيجة لما قبله ، ولذلك
ذكره مستقلاً ، لم يربطه بما قبله .

١٢٧٨ - ^(١) وقد خَبَرْتُ بِمَعْضٍ مِّنْ خَبَرْتُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فَرَأَيْتُهُمْ أَتَوْا مِنْ خَصَلَةٍ وَضَدَهَا :

١٢٧٩ - رَأَيْتُ الرَّجُلَ يَقْنَعُ بِسِيرِ الْعِلْمِ ، وَيُرِيدُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ^(٢) مُسْتَفِيدًا إِلَّا مِنْ جِهَةٍ قَدْ يَتَرَكُّهُ مِنْ مِثْلِهَا أَوْ أَرْجَحَ ، فَيَكُونُ مِنْ أَهْلِ التَّصْغِيرِ فِي الْعِلْمِ .

١٢٨٠ - وَرَأَيْتُ مَنْ ^(٣) حَابَ هَذِهِ السَّبِيلَ ^(٤) وَرَغِبَ فِي التَّوَشُّعِ فِي الْعِلْمِ ، مَنْ دَمَاهُ ذَلِكَ إِلَى الْقَبُولِ عَنْ مَنْ لَوْ أَمْسَكَ عَنْ الْقَبُولِ عَنْهُ كَانَ خَيْرًا لَهُ .

١٢٨١ - وَرَأَيْتُ الْغَفْلَةَ قَدْ تَدْخُلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ ، فَيَقْبَلُ عَنْ مَنْ يَرُدُّ مِثْلَهُ وَخَيْرًا مِنْهُ .

١٢٨٢ - وَيُدْخَلُ ^(٥) عَلَيْهِ ، فَيَقْبَلُ عَنْ مَنْ يَمْرُفُ ضَعْفَهُ ، إِذَا وَافَقَ قَوْلًا يَقُولُهُ ، وَيَرُدُّ حَدِيثَ الثَّقَةِ ، إِذَا خَالَفَ قَوْلًا يَقُولُهُ ١١
١٢٨٣ - وَيُدْخَلُ ^(٦) عَلَى بَعْضِهِمْ مِنْ جِهَاتٍ .

- (١) هنا هنا في سائر النسخ زيادة « قال القاني » .
(٢) في سائر النسخ « أو يريد أن لا يكون » وهو مخالف للأصل ، وألف « أو » مزادة في الأصل بخط مخالف .
(٣) في سائر النسخ « من » والميم ملصقة في الأصل بالكلمة ، بشكل واضح التصنع .
(٤) في الأصل « هذه » ثم عبت عابت جبل الماء ألقا ، لقراء « هذا » وبذلك طبع في س و س مع أن « السيل » مما يذكر ويؤث ، وقد جاء في القرآن بالوجهين . وفي نسخة ابن جماعة و ج « هذه السيل » بالجمع ، وهو مخالف للأصل .
(٥) قوله « ويدخل » مقووط بالتحية في الأصل ، فيكون مبنيا لما لم يسم فاعله ، وهو أجود وأصح . وفي نسخة ابن جماعة و ج « ويدخل » وضبطت في ابن جماعة بفتح التاء وضم الهاء .
(٦) قوله « يدخل » كالتاء قبله ، وزيد هنا في الأصل ضبط الياء بالنصب .

١٢٨٤ - وَمَنْ نَظَرَ فِي الْعِلْمِ مُجِبَّةً وَقَلَّةً غَفَلَةً لَشَوْحَشٍ مِنْ
مُرْسَلٍ كُلِّ مَنْ دُونَ كِبَارِ التَّابِعِينَ ، بِدَلَالٍ ظَاهِرَةٍ فِيهَا .

١٢٨٥ - قَالَ : فَلَمْ فَرَّقْتَ بَيْنَ التَّابِعِينَ الْمُتَقَدِّمِينَ الَّذِينَ شَاهَدُوا
أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ وَبَيْنَ مَنْ شَاهَدَ بَعْضَهُمْ دُونَ بَعْضٍ ؟

١٢٨٦ - ^(١) قُلْتُ : لِيُبَيِّنَ إِحَالَةَ مَنْ لَمْ يُشَاهِدْ أَكْثَرَهُمْ .

١٢٨٧ - قَالَ : فَلَمْ لَا تَقْبَلِ الْمُرْسَلِ مِنْهُمْ وَمَنْ كُلِّ فُقَيْهِ دُونَهُمْ ؟

١٢٨٨ - قُلْتُ ^(٢) : لِمَا وَصَفْتُ .

١٢٨٩ - قَالَ : وَهَلِ ^(٣) تَجِدُ حَدِيثًا يُبَلِّغُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ١٢٩
مُرْسَلًا عَنْ ثِقَةٍ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْفَقْهِ بِهِ ؟

١٢٩٠ - قُلْتُ : نَعَمْ ، أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ ^(٤) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ النُّكَيْرِ :

« أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ^(٥) فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ لِي مَالًا وَعِيَالًا ، وَإِنْ
لِأَبِي مَالًا وَعِيَالًا ، وَإِنَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَأْخُذَ مَالِي فَيُطْعِمَهُ عِيَالَهُ . فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ : أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَيِّكَ » ^(٦) .

(١) هنا في في سائر النسخ زيادة « قال القاضي » .

(٢) في ب « قلت » وهو مخالف للأصل .

(٣) في سائر النسخ « فهل » وهو مخالف للأصل .

(٤) في النسخ ما هنا ب زيادة « بن عيينة » وليست في الأصل .

(٥) في س و ج « إلى رسول الله » وما هنا هو الذي في الأصل .

(٦) الحديث من هنا الطريق مرسل ضعيف ، وقد ورد من طرق أخرى ضعاف ، أشار
إليها السيوطي في الجامع الصغير (رقم ٢٧١٢) . وفي كشف الخفاء روايات أخرى له ،
يؤخذ منها أنه أصلاً صحيحاً (ج ١ ص ٢٠٧ - ٢٠٩ رقم ٦٢٨) وقد روى أحمد في المسند
عن يحيى القطان : « ثنا عبيد الله بن الأختس حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
قال : أتى أعرابي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إن أبي يريد أن يمتاح
مالي . قال : أنت ومالك لوالدك ، إن أطيب ما أكلتم من كسبي ، وإن أولادكم من

١٢٩١ - ^(١) فقال : أَمَا نَحْنُ فَلَا نَأْخُذُ بِهِذَا . وَلَكِنْ مِنْ أَصْحَابِكَ
مَنْ يَأْخُذُ بِهِ ؟

١٢٩٢ - فقلت ^(٢) : لا ، لأن من أخذ بهذا جعلَ للأب الموسرِ
أن يأخذَ مالهَ ابْنَه .

١٢٩٣ - قال : أَجَلٌ ، وما يقولُ بهذا أحدٌ . فلمَ خالفَه الناسُ ؟

١٢٩٤ - قلتُ : لِأَنَّهُ لَا يَتَّبِعُ عَنْ النَّبِيِّ ، وَأَنَّ اللَّهَ لَمَّا قَرَضَ
لِلْأَبِ مِيرَاثَهُ مِنْ ابْنِهِ ، فَجَعَلَهُ كَوَارِثٍ غَيْرِهِ ، فَقَدْ ^(٣) يَكُونُ أَقْلٌ خَطَاً
مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْوَرِثَةِ - : دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ ابْنَهُ مَالِكٌ لِلْأَبِ دُونَهُ .

١٢٩٥ - قال : فَهَمْدُ بْنُ النَّسَكِرِ عِنْدَ كَمْ غَايَةٍ فِي الثَّقَةِ ؟

١٢٩٦ - قلتُ : أَجَلٌ ، وَالْفَضْلُ فِي الدِّينِ وَالْوَرَعِ ، وَلَكِنَّا
لَا نَدْرِي عَنْ مَنْ قَبْلَ هَذَا الْحَدِيثِ .

١٢٩٧ - وقد وصفتُ لك الشاهدين العدلين يشهدانِ على

كسبكم ، فكلوه هنثاً . ورواه أيضاً عن عفان عن يزيد بن زريع عن حبيب المعلم
عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . وهذا إسنادان صحيحان . ورواه مختصراً
بإسناد ثالث فيه بسنن للتكلم فيهم . وهي في المسند (رقم ٦٦٧٨ و ٧٠٠١ و
٦٩٠٢ ج ٢ من ١٧٩ و ٢١٤ و ٢٠٤) .

ثم إن مجاشية نسخة ابن جاعة هنا ما نصه : « قال البيهقي رحمه الله في كتاب الدخول
حديث ابن النكسر قد رواه بسنن التماس عن ابن النكسر عن جابر عن النبي صلى الله
عليه وسلم موصولاً ، إلا أنه متعيب وخطأ ، والمخفوظ أنه مرسل ، وقوله : إن
الأبي مالا - : ليس في رواية من وصل ههنا الحديث من طريق آخر عن عائشة ،
ولا في الروايات المشهورة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده » .

(١) زاد بعضهم في الأصل بين السطور هنا كلمة « قال » .

(٢) في سائر النسخ « قلت » وهو مختلف للأصل .

(٣) في سائر النسخ « وقد » وهو مختلف للأصل .

الرجل^(١) فلا تُقبل شهادتهما حتى يُعذّلاهما أو يُعَدَّهما غيرهما .

١٢٩٨ - قال : قَدْ كُرِّمَ حديثكم مثل هذا ؟

١٢٩٩ - قلتُ : نعم ، أخبرنا الثقة عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب : « أن رسول الله أمر رجلاً ضحك في الصلاة أن يُعيد الوضوء والصلاة » .

١٣٠٠ - فلم تُقبل هذا ، لأنه مرسل .

١٣٠١ - ثم أخبرنا الثقة^(٢) عن مَعْقِرٍ عن ابن شهاب عن سليمان بن أرقم عن الحسن عن النبي : بهذا الحديث .

١٣٠٢ - وابنُ شهاب عندنا إمامٌ في الحديثِ والتخييرِ^(٣) وثِقَّةُ الرِّجَالِ ، إنَّما^(٤) يُسَمَّى بعضُ أصحابِ النبي ، ثم خيارُ التابعين^(٥) ، ولا نعلمُ محدثاً يُسَمَّى أَفْضَلَ ولا أَشْهَرَ من يُحدِّثُ عنه ابنُ شهاب .

١٣٠٣ - قال : فَأَنَّى تَرَاهُ^(٦) أَتَى فِي قَبُولِهِ عَنْ سُلَيْمَانَ

بن أرقم ؟

- (١) في النسخ المطبوعة « الرجلين » وما هنا هو الذي في الأصل ، وكذلك نسخة ابن جماعة ، ولكن كتب بإحاديثها « الرجلين » وعليها علامة نسخة .
- (٢) ذكر الزيلعي في نصب الراية (ج ١ ص ٢٥) أن الثقة هنا هو يحيى بن حسان .
- (٣) « التخير » بالحاء المعجمة ، واحة التقط في الأصل ولسنة ابن جماعة ، يعني في الخيار الثقات الذين يروى عنهم . وفي « التخير » بالحاء المهملة ويسمى به موحدة ، وهو تصحيف ليس له معنى هنا !
- (٤) في « ب » « وإنما » والواو ليست في الأصل ولا في سائر النسخ .
- (٥) في « ب » « ثم كبار التابعين » وهو مخالف للأصل .
- (٦) في سائر النسخ « فَإِنَّا تَرَاهُ » وهو خطأ وتصحيف . وإنما كتب في الأصل « فَإِنَّا » بالألف على عادته في كتابة مثله ، و « تراه » متروكة التاء بطائين من فوق ، وعليها ضمة . والمعنى : من أي وجه تراه غلط في هذا حتى قبل من سليمان بن أرقم .

١٣٠٤ — «رَأَاهُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْمُرُوءَةِ»^(١) وَالْمَقْلِي، قَبَّلَ عَنْهُ،
وَأَحْسَنَ الظَّنَّ بِهِ، فَسَكَتَ عَنْ اسْمِهِ، إِنَّمَا لِأَنَّهُ أَصْغَرُ مِنْهُ، وَإِنَّمَا لِنَدِيرِ
ذَلِكَ، وَسَأَلَهُ مَقْمَرٌ عَنْ حَدِيثِهِ عَنْهُ فَأَسْنَدَهُ لَهُ^(٢).

١٣٠٥ — فَلَمَّا أُمِكَ فِي ابْنِ شِهَابٍ أَنْ يَكُونَ^(٣) يَرْوَى عَنْ
سُلَيْمَانَ^(٤)، مَعَ مَا وَصَفْتُ بِهِ ابْنَ شِهَابٍ -: لَمْ يُؤْمَرْ مِثْلُ هَذَا عَلَى غَيْرِهِ.
١٣٠٦ — قَالَ : فَهَلْ تَجِدُ لِرَسُولِ اللَّهِ سَنَةً ثَابِتَةً مِنْ جِهَةِ
الْإِتِّصَالِ خَالَفَهَا النَّاسُ كُلُّهُمْ ؟

١٣٠٧ — قُلْتُ : لَا ، وَلَكِنْ قَدْ أَجِدُ النَّاسَ مُخْتَلِفِينَ فِيهَا :
مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ بِهَا ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ بِخِلَافِهَا . فَأَمَّا سَنَةُ^(٥) يَكُونُونَ
مُجْتَمِعِينَ عَلَى الْقَوْلِ بِخِلَافِهَا فَلَمْ أَجِدْهَا قَطُّ ، كَمَا وَجَدْتُ الْمُرْسَلَةَ عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ .

١٣٠٨ — قَالَ الشَّافِعِيُّ : وَقُلْتُ لَهُ : أَنْتَ تَسْتَلُّ عَنِ الْحُجَّةِ

(١) هنا في النسخ زيادة «قلت» وهي زيادة في الأصل بين السطور بخط آخر ، وحذفناها
لأن العاقبة يحذف القول ويحذفه ، ونحن ثبت ما في الأصل . وقوله «رأاه» الخ هو
جواب السؤال .

(٢) في النسخ المطبوعة «من أهل العلم والمروءة» . وزيادة «العلم و» ليست في الأصل
ولا في نسخة ابن جماعة .

(٣) حديث الأمر بالوضوء من الضبط في الصلاة ورد من طرق كثيرة ، كلها ضعيف ،
ليس يحتاج أهل العلم بالحديث بحذفها . وقد أطال الكلام على طرقه الحافظ الزيلعي
في نصب الراية (ج ١ ص ٤٧ - ٣ من طبعة مصر) . وسليمان بن أرقم ضعيف جدا .

(٤) كلمة «يكون» لم تذكر في س و ج . وهي ثابتة في الأصل ونسخة ابن جماعة و س .

(٥) في النسخ المطبوعة زيادة «بن أرقم» وليست في الأصل ولا في ابن جماعة .

(٦) في النسخ كلها زيادة «ثابتة» وهي زيادة في الأصل بين السطور بخط آخر .

في ردِّ المرسلِ وتردُّه ، ثم تُجاوزُ قَرْدُ المُسَنَّدِ الذي يلزمُك عندنا ١٣٠
الأخذُ به ^(١) !!

[باب الإجماع ^(٢)]

١٣٠٩ - قال الشافعي : فقال ^(٣) لي قائلٌ : قد فهمتُ مذهبَكَ
في أحكامِ الله ثم أحكامِ رسوله ، وأنَّ مَنْ قَبَلَ عن رسولِ الله فَمَنْ
اللهِ قَبَلَ ، بأنَّ الله ^(٤) افترضَ طاعةَ رسوله ^(٥) ، وقامتِ الحجةُ بما قلتُ
بأنَّ لا يُجِلُّ لِسُلْمِ عِلْمِ كِتَابًا ولا سُنَّةً أنْ يقولَ بخلافِ واحدٍ منهما ،
وعلمتُ ^(٦) أنْ هذا فرضُ الله . فما حُجَّتُكَ في أنْ تُتَّبَعَ ما اجتمع ^(٧)
الناسُ عليه ، مما ليس فيه نصٌّ حكمِ الله ، ولم يحكوه عن النبي ؟
أترغمُ ما ^(٨) يقولُ غيرُك أنْ إجماعهم لا يكونُ أبدًا إلا على سُنَّةٍ
ثابتة وإنْ لم يحكوها ؟

-
- (١) هذا أحسنَ تَبرِيعٍ لمن ردَّ السننَ الصحيحةَ بالموى والرأى ، أو بالتقليدِ والصيغة .
رحم الله الشافعي ، فقد جاهد في نصر السنة جهاداً كبيراً .
(٢) العنوان لم يذكر في الأصل ، وثبت في النسخ المطبوعة ، وكتب بمباشرة نسخة
ابن جماعة . وقد رأينا إثباته مع بيان زيادته ، فصلا بين أنواع الكلام .
(٣) في س « قال » وهو مخالف للأصل .
(٤) الباء للتعليل . وفي نسخة ابن جماعة « فإن الله » ، وفي حاشيتها نسخة وفي س و ج
« لأن الله » وكله مخالف للأصل .
(٥) في س و ج « طاعة رسول الله » . وهو مخالف للأصل .
(٦) في س « وقد علمت » وهو مخالف للأصل .
(٧) في س و ج « أجمع » وهو مخالف للأصل .
(٨) في ج « بما » وكذلك في نسخة ابن جماعة ، وفي حاشيتها نسخة كالأصل .

١٣١٠ - قال : فقلتُ له ^(١) : أَمَا مَا اجتمعوا ^(٢) عليه فذكرُوا
أنه حكايةٌ عن رسولِ الله ، فكأ قالوا ، إن شاء الله .
١٣١١ - وأَمَا مَا يَحْكُوهُ ، فاحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَالُوا ^(٣) حكايةً
عن رسولِ الله ، واحْتَمَلُ غَيْرَهُ ، ولا ^(٤) يجوزُ أَنْ نَعُدَّهُ له حكايةً ، لأنه
لا يجوزُ أَنْ يَحْكِيَ إِلَّا مَسْمُومًا ، ولا يجوزُ أَنْ يَحْكِيَ ^(٥) شَيْئًا يُتَوَهَّمُ ،
يَكُنُ فِيهِ غَيْرُ مَا قَالَ .

١٣١٢ - فَكُنَّا نَقُولُ بِمَا قَالُوا بِهِ اتِّبَاعًا لَهُمْ . وَنَعْلَمُ أَنَّهُمْ إِذَا
كَانَتْ ^(٦) سُنَنُ رَسُولِ اللَّهِ لَا تَعْرُبُ عَنْ حَادِثِهِمْ ، وَقَدْ تَعْرُبُ عَنْ
بَعْضِهِمْ . وَنَعْلَمُ أَنَّ حَادِثَهُمْ لَا يَجْتَمِعُ عَلَى خِلَافِ لِسَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ^(٧) ،
وَلَا عَلَى خَطَا ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(١) كلمة « قال » لم تذكر في ب و نسخة ابن جماعة . وفي س و ج « قال الثاني »
ولم يذكر فيها قوله « فقلت له » .

(٢) في ب وابن جماعة « أجسوا » وهو مخالف للأصل .

(٣) في ابن جماعة و س و ج « قالوه » ، وعلينا هو الأصل ، ثم كتب بعضهم هاء
على الألف ، فقرأ بدلًا منها . وفي ب « أن يكونوا قالوه » .

(٤) هكذا في الأصل « ولا » بالواو ، وفي سائر النسخ « فلا » ، ومانى الأصل
صحيح واضح .

(٥) هنا في النسخ زيادة « أحد » وهي زيادة بين سطور الأصل بخط آخر . وفي ب
« إلا مسمومًا إن حكى أحد شيئًا » الخ . وكتب مصنفها بحاشيتها ماله : « هكذا
في بعض النسخ . وفي أخرى : ولا يجوزُ أَنْ يَحْكِيَ أَحَدُ الخ » . وكل هذا
مخالف للأصل .

(٦) كلمة « إذا » تصرف فيها العاجزون في الأصل ، فضربوا على الألف الثانية ، وكتبوا
في مكشوفة في نسخة ابن جماعة ، وإلّا بها الصواب للوافي للأصل . وكتب مصنف
ب بحاشيتها : « كذا في جميع النسخ » وانظر أين جواب إذا . وقول له :
جوابها معنوف للعلم به ، كما هو معروف في كلام البهاء .

(٧) في ابن جماعة « على خلاف سنة رسول الله » . وفي س و ج « على خلاف السنة
من رسول الله » وكذا مخالف للأصل .

١٣١٣ - فإن قال^(١) : فهل من شيء يدل على ذلك ،
ونشد به^(٢) ؟

١٣١٤ - قيل^(٣) : أخبرنا سفيان^(٤) عن عبد الملك بن صمير عن
عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه : أن رسول الله قال :
« نَصَرَ الله عبداً »^(٥) .

١٣١٥ - أخبرنا^(٦) سفيان^(٧) عن عبد الله بن أبي ليلى^(٨) عن
ابن سليمان بن يسار^(٩) عن أبيه : « أن عمر بن الخطاب خطب الناس

(١) في س « قال » وفي س و ج « فإن قال فائق » وكذا غلط للأصل .

(٢) في س « ويشده » ، فقط ، وهو غلط للأصل .

(٣) في س وابن جاعة « قلت » وفي س و ج « قلت » وهو غلط للأصل .

(٤) في النسخ زيادة « بن عينة » وليس في الأصل .

(٥) حكنا في الأصل أول الحديث فقط ، وهو يريد بذلك الإشارة إليه ، إذ قد مضى بهذا
الاستناد في (رقم ١١٠٢) . وقد ظن من بعد الريح أن هنا سهو منه ، فكتب
بضمهم بالي الحديث بمحاكية الأصل ، وثبت في سائر النسخ . والحديث فصلنا الكلام
عليه هناك . ثم قد وجدت أيضا ابن عبد البر رواه في جامع بيان العلم (١ : ٣٩ -
٤٠) من طريق الحميدي عن سفيان بن عينة ، ومن طرق أخرى عن ابن مسعود .

(٦) هنا في النسخ زيادة « قال القاضي » .

(٧) في النسخ ماعدا س « وأخبرنا » .

(٨) في س و ج زيادة « بن عينة » .

(٩) في ج « عبد بن أبي ليلى » وفي س « عبد الله بن أبي ليلى » وكلاهما غلط للأصل
وخطأ . و « ليلى » بفتح اللام . وعبد الله هنا مدني همة ، وكان من البلاد المتطهرين
مات في أول خلافة أبي جعفر .

(١٠) هو عبد الله بن سليمان بن يسار ، كما أوضحه الحافظ في تسجيل المنفعة وفي ترجمة عبادة
بن أبي ليلى من التهذيب . وفي سائر النسخ « عن سليمان بن يسار » بحذف « ابن »
وهي حاجة في الأصل ، وحذفها خطأ ، لأن يساراً والد سليمان لم يعرف برواية أصلا ،
ولمنا الرواة أبنائهم الأربعة : « عطاء » و « سليمان » و « عبد الله » و « عبد الملك » .
فإن أبي ليلى روى هنا عن عبد الله بن سليمان عن سليمان . وسليمان بن يسار إمام
تامى مشهور ، ويكنى « أبا تراب » ومات سنة ١٠٧ وهو ابن ٧٣ سنة ، وكان
هو وأخوه موالى ليمونة بنت الحرث أم المؤمنين .

بِالْجَانِيَةِ^(١) فقال : إن رسول الله قام الله فينا كَمَا قَامِي^(٢) فيكم ، فقال :
أَكْرِمُوا أَصْحَابِي ، ثم الذين يُلُونَهُمْ ، ثم الذين يُلُونَهُمْ ، ثم يَظْهَرُ
الكذبُ ، حتى إن الرجلَ لَيَخْطِفُ ولا يُسْتَحْفَلُ ، وَيَشْهَدُ ولا
يُسْتَشْهَدُ ، أَلَا فَمَنْ سَرَّهُ بِمَجْبُوحَةِ الْجَنَّةِ^(٣) فَلْيَتْلُزِمِ الْجَمَاعَةَ ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ
مَعَ الْفَذِّ ، وهو مِنَ الْاِثْنَيْنِ أَبْعَدُ ، ولا يَخْلُونَ رَجُلٌ بَارِئًا ، فَإِنَّ
الشَّيْطَانَ نَالَهُمْ^(٤) ، وَمَنْ سَرَّهُ حَسَنَتُهُ وَسَاءَتُهُ سَيِّئَتُهُ فَهُوَ مَوْمِنٌ^(٥) .

(١) في سائر النسخ « قام بالجانية خطيئا » وما هنا هو الأقوى في الأصل ، ثم ضرب بعضهم
على كلفى « خطب الناس » وكتب فوقهما كلمة « قام » ثم كتب فوق قوله « فقال »
كلمة « خطيئا » لئلا يظن الجملة كما في النسخ الأخرى ، وهو عبث لاجل جلة الـ ١١ والجانية
قريبة من أعمال دمشق ، وفيها خطب عمر خطبته المشهورة ، كما قال ياقوت . وكان
خرج إليها في صفر سنة ١٦ وأقام بها عشرين ليلة ، كما في طبقات ابن سعد (ج ٣
ق ١ من ٢٠٣) .

(٢) في النسخ « كَمَا قَامِي » وهو مخالف للأصل ، وقد عبث به بعض قارئيه فألصق ياء
بين الفاف والألف ، ونسى اللام واضحة .

(٣) « البجوة » . يوجدتين مفتوحتين وحادتين مهملتين الأولى ساكنة والثانية مفتوحة ،
وهي التمكن في المقام والحلول ، يقال « تبجح » الرجل و « تبجح » إذا تمكن في
المقام والحلول وتوسط للترسل . وقد ضبطت الكلمة في نسخة ابن جماعة بضم الباءين ،
ولم أجده وجهاً في اللغة . وفي س « ألافن سره أن يسكن مجبوحه الجنة » وهو
مخالف للأصل ، وإن وافق بعض روايات الحديث . و « البجوة » بضم الباءين :
وسط النار أو للكان . ومعنى الكلمتين من أصل واحد ومادة واحدة .

(٤) في سائر النسخ « نالهما » وهو مخالف للأصل ، وكلامهما صحيح عربية ، يقال « فلان
نالك ثلاثة » و « رابع أربعة » وهكذا ، وقال أيضا « نالك اثنين » و « رابع
ثلاثة » . وانظر اللسان ملحة (ث ل ث) .

ونستل الله الصصة مما ابتلى به السليكون من اختلاط الرجال
بالنساء في عصرنا هذا ، وخلوتهم بين ، ومراقصتهن ومخادتهن ،
حتى أنكرنا بلاد الإسلام ، وعشنا فيها أغراباً كأننا لسنا من أهلها ،
فإننا لله وإنا إليه راجعون .

(٥) الحديث بهذا الاستناد مرسل ، لأن سليمان بن يسار لم يدرك عمر ، ولم أجده بهذا

١٣١٦ - قال: ^(١) فامعنى أمر النبي بلزوم جماعتهم؟

١٣١٧ - قلت: لا معنى له إلا واحد.

١٣١٨ - قال: فكيف ^(٢) لا يحتمل إلا واحدا؟

١٣١٩ - قلت: إذا كانت جماعتهم متفرقة في البلدان فلا

يقدّر أحد أن يلزم جماعة أبدان قوم متفرقين، وقد وجدت الأبدان تكون مجتمعة من المسلمين والكافرين والأتقياء والفجار، فلم يكن في لزوم الأبدان معنى، لأنه لا يمكن، ولأن اجتماع الأبدان لا يصنع شيئا، فلم يكن للزوم جماعتهم معنى، إلا ما عليهم جماعتهم من التحليل والتحرير والطاعة فيهما.

١٣٢٠ - ومن قال بما تقول به جماعة المسلمين فقد لزم جماعتهم،

ومن خالف ما تقول به جماعة المسلمين فقد خالف جماعتهم التي أمر

الاستناد في غير هذا للوضع، ولكنه حديث صحيح معروف عن عمر. رواه أحمد في المستند من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن عمر، ومن طريق عبد الملك بن عمار عن جابر بن سمرة عن عمر (رقم ١١٤ و ١٧٧ ج ١ ص ١٨ و ٢٦) ورواه الطيالسي من الطريق الثاني أيضا (ص ٧) وكذلك روى ابن ماجه قطعة منه (ج ٢ ص ٣٤). ورواه الترمذي في أبواب الفتن في باب لزوم الجماعة من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر (ج ٣ ص ٢٠٧ من شرح للباركفوري)، وقال: «حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه». وكذلك رواه الحاكم في المستدرک بأسانيد من طريق عبد الله بن دينار وصححه، ورواه أيضا من طريق حاصر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه عن عمر، وصححه، ووافقه الذهبي (ج ١ ص ١١٣ - ١١٥). وورد المعنى أيضا في أسانيد صحاح، من حديث ابن مسعود وعمران بن حصين وطائفة وجدة بن ميرة، أشار إليها السجلون في كشف الخفا (رقم ١٢٦٥).

(١) هنا في س زيادة «قال القاضي».

(٢) في س «وكيف» وهو مخالف للاصل.

بلزومها ، وإنما تكون الغفلة في الفرقة ، فأما الجماعة فلا يمكن^(١)
 ١٣١ فيها كافة غفلة عن معنى كتاب^(٢) ولا سنة ولا قياس ،
 إن شاء الله .

[القياس^(٣)]

١٣٢١ - قال^(٤) : فن . أين قلت يقال^(٥) بالقياس فيما
 لا كتاب فيه ولا سنة ولا إجماع ؟ أقالقياس^(٦) نص خبر لازم ؟
 ١٣٢٢ - قلت^(٧) : لو كان القياس نص كتاب أو سنة قيل
 في كل ما كان^(٨) نص كتاب « هذا حكم الله »^(٩) ، وفي كل ما كان^(١٠)

- (١) في « فلا يكون » وهو مخالف للأصل .
- (٢) في « كتاب الله » : وإني في الأصل ما أثبتنا .
- (٣) هذا العنوان أنا الذي زده ، وليس في الأصل ولا في سائر النسخ ، إلا أن نسخة س فيها عنوان مطول نصه : « باب إثبات القياس والاجتهاد وحيث يجب القياس ولا يجب ، ومن له أن يقبس » .
- (٤) هنا في النسخ زيادة « قال القاضي » .
- (٥) في النسخ للطبوعة « قال » وهو مخالف للأصل . وقد أمتق بعضهم في نسخة ابن جماعة هام بالالف بخط آخر .
- (٦) في س « قال » وهو خطأ .
- (٧) هنا استفهام واضح ، وممنه بين ، ولكن الناسخين لم يفهموه فلم يحسنوا قراءة ؛ ففي نسخة ابن جماعة و س و ج « وإنما القياس » ، وفي س « إذ القياس » ا
- (٨) في ابن جماعة و ج « قلت » وهو مخالف للأصل .
- (٩) في النسخ للطبوعة في الموضعين زيادة « فيه » وليست في الأصل ولا ابن جماعة .
- (١٠) في النسخ للطبوعة زيادة « في كتابه » وهي مزادة بمحاكاة الأصل بخط آخر ، وبمحاكاة ابن جماعة بالجر . . .

نص السنة^(١) « هذا حكم رسول الله » ، ولم تقل له « قياس »^(٢) .

١٣٢٣ - قال : فما القياس ؟ أهو الاجتهاد ؟ أم هما مفترقان ؟

١٣٢٤ - قلت : هما اسمان لمعنى^(٣) واحد .

١٣٢٥ - قال : فما^(٤) يجامعهما ؟

١٣٢٦ - قلت : كل ما نزل بمسلم ففيه حكم لازم ، أو على سبيل

الحق فيه دلالة موجودة ، وعليه إذا كان فيه بعينه حكم^(٥) . : أتباعه^(٦) ،

وإذا لم يكن فيه بعينه طُلب الدلالة على سبيل الحق فيه بالاجتهاد .

والاجتهاد القياس .

١٣٢٧ - قال : أفرأيت العالمين إذا قاسوا ، على إحاطة^(٧) من

أنهم أصابوا الحق عند الله^(٨) ؟ وهل يسمّهم أن يختلفوا في القياس ؟ وهل

(١) في سائر النسخ « نس سنة » وهو مخالف للأصل . وفي النسخ المطبوعة زيادة « ليل » وليست في الأصل ، وهي زيادة يضطرب لها المعنى ، وقد زيدت بالجرمة بمحاكية ابن جماعة .

(٢) « هل » بالدون في أوله في الأصل . وفي نسخة ابن جماعة « يقل » بالياء وضبط فيها بالبناء للمفعول .

(٣) في س « بمعنى » وهو مخالف للأصل .

(٤) في س « وما » وهو مخالف للأصل .

(٥) في س و ج « وجب اتباعه » ، وزيادة « وجب » هنا مما لا يزال أعجب منه !!

(٦) شرب بسن لارنى الأصل على كلمة « م » وكتب بدلها في الحاشية « منهم » وبذلك

ثبتت في سائر النسخ . وهو خطأ ، بل خلط يقصد به المعنى . لأن قوله « على إحاطة

م » جملة استهلامية حذفت منها الميزة ، وقوله « م » مبتدأ ، و « على إحاطة » خبر

مقدم . كما أنه قال : أم على إحاطة ويقين عند القياس من أنهم أصابوا الحق عند الله ؟

(٧) زاد بعضهم بين السطور في الأصل بخط آخر كلمة « قلت » وقد أثبتت في س و س

ولم تذكر في نسخة ابن جماعة ولا في ج . وكان من زادها ظن أن ماسياً في إجابة

من السابق عن السؤال ، إذ لم يفهم الكلام ، مع أن هذه الفترة كلها استلقت من

السائل ، سيجيب السابق عنها تفصيلاً في الفقرات التالية ، كما هو بين واضح .

كُلُّوْا كُلَّ أَمْرٍ مِنْ سَبِيلٍ وَاحِدٍ^(١)، أَوْ سَبِيلٍ^(٢) مُتَفَرِّقَةٍ؟ وَمَا الْحُجَّةُ فِي أَنْ لَمْ أَنْ يَتَّقِسُوا عَلَى الظَّاهِرِ دُونَ الْبَاطِنِ؟ وَأَنَّهُ يَسْمُهُمْ أَنْ يَتَفَرَّقُوا؟ وَهَلْ يَخْتَلَفُ مَا كُلُّوْا فِي أَنْفُسِهِمْ وَمَا كُلُّوْا فِي غَيْرِهِمْ؟ وَمَنْ الَّذِي لَهُ أَنْ يَجْتَهِدَ فَيَقِيْسَ فِي نَفْسِهِ دُونَ غَيْرِهِ؟ وَالَّذِي لَهُ أَنْ يَقِيْسَ فِي نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ؟

١٣٢٨ - قُلْتُ لَهُ: الْعِلْمُ مِنْ وَجُوهٍ: مِنْهُ^(٣) إِحَاطَةٌ فِي الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ. وَمِنْهُ^(٤) حَقٌّ فِي الظَّاهِرِ.

١٣٢٩ - فَلَا إِحَاطَةَ مِنْهُ مَا كَانَ نَصٌّ حَكَمَ اللَّهُ أَوْ سَنَى لِرَسُولِ اللَّهِ^(٥) تَقْلَاهُ^(٦) الْعَامَّةُ عَنِ الْعَامَةِ. فَهَذَانِ السَّبِيلَانِ اللَّذَانِ يُشْهَدُ^(٧) بِهِمَا فِيمَا أُحِلَّ أَنَّهُ حَلَالٌ، وَفِيمَا حُرِّمَ أَنَّهُ حَرَامٌ. وَهَذَا الَّذِي لَا يَسْعُ أَحَدًا عِنْدَنَا جِهَةً وَلَا الشَّكُّ فِيهِ.

١٣٣٠ - وَعِلْمُ الْخَاصَةِ سَنَةٌ مِنْ خَبَرِ الْخَاصَةِ يَعْرِفُهَا^(٨) الْعُلَمَاءُ،

-
- (١) فِي سَائِرِ النُّسخِ مَا عَدَا «وَاحِدَةً» وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ. وَ«السَّبِيلُ» يَذْكُرُ وَيُؤْتَى وَكَلَامُهُ وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.
- (٢) فِي النُّسخِ لِلطَّبِيعَةِ «أَوْ مِنْ سَبِيلٍ» وَكَلِمَةُ «مِنْ» مُزَادَةٌ بِمَاشِيَةِ الْأَصْلِ بِخَطِّ مُخَالَفٍ، وَبِمَاشِيَةِ ابْنِ جَامِعٍ بِالْمُحَرَّرَةِ.
- (٣) هُنَا فِي النُّسخِ مُزَادَةٌ «قَالَ الْقَائِمِيُّ» وَهِيَ مَكْتُوبَةٌ بِخَطِّ صَنِيعٍ فِي الْأَصْلِ بَيْنَ السُّطُورِ.
- (٤) فِي ابْنِ جَامِعٍ وَجَّحَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ «مِنْهَا» وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ.
- (٥) فِي النُّسخِ الْآخَرَى «لِرَسُولِهِ» وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ وَقَدْ عُبِثَ بِهِ بَعْضُهُمْ لِيُبَسِّطَهُ كُنْهًا.
- (٦) فِي النُّسخِ لِلطَّبِيعَةِ «تَقْلَاهُ» وَقَدْ زَادَ بَعْضُهُمْ فِي الْأَصْلِ تَاءً بَيْنَ اللَّامِ وَالْهَاءِ.
- (٧) فِي «س» «نُصِّدُ» وَفِي «س» «يُشْهَدُ» وَالْمَرْفُوعُ مَقْطُوعٌ فِي الْأَصْلِ نَوَاءً وَلَمْ يَنْقَطْ فِي لِسَانَةِ ابْنِ جَامِعٍ. وَفِي «ج» «نُصِّدُ» وَهُوَ خَطَأٌ أَوْ غَيْرُ جَيِّدٍ.
- (٨) فِي «س» «تَعْرِفُهَا» وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ. وَلَمْ تَنْقَطِ الْيَاءُ فِي ابْنِ جَامِعٍ.

ولم يُكَلِّفْهَا^(١) غيرُهم ، وهى موجودةٌ فيهم أو في بعضهم ، بصدقِ
الخاصِّ المخبرِ عن رسولِ الله بها . وهذا اللازمُ لأهل العلم أن يصيروا
إليه ، وهو الحقُّ في الظاهر ، كما تقتلُ^(٢) بشاهدين . وذلك حقٌّ في
الظاهر ، وقد يمكنُ في الشاهدين الغلطُ .

١٣٣١ - وعلمُ إجماع .

١٣٣٢ - وعلمُ اجتِهَادٍ بقياسٍ ، على طلبِ إصابةِ الحقِّ . فذلك
حقٌّ في الظاهر عند قايِسِه ، لا عند العامة من العلماء ، ولا يعلمُ
الغيبَ فيه إلا الله^(٣) .

١٣٣٣ - وإذا طُلِبَ العلمُ فيه بالقياسِ فقيسَ بصحةٍ :
ايتَّفَقَ^(٤) المقايِسُونُ^(٥) في أكثره ، وقد نجدُهم^(٦) يختلفون .

١٣٣٤ - والقياسُ^(٨) من وجهين : أحدهما أن يكونَ الشيءُ
في معنى الأصل ، فلا يختلفُ القياسُ فيه . وأن يكونَ الشيءُ له في
الأصولِ أشباهٌ ، فذلك يُلْحَقُ بأولاهابه وأكثرها شهباً فيه . وقد
يختلفُ القايِسُونُ في هذا .

(١) في س « ولا تكلفها » وفي س و ج « ولا يكلفها » وكذلك في ابنِ جماعة إلا أن
الياء لم تعطَ فيها ، وكذا عتائف للأصل .

(٢) في النسخ الأخرى « قبل » والى في الأصل بتعطين فوق الفاء وعليها ضمة . ووضع
تحت الفاء نقطة فيه أيضاً لقرأ « قبل » . وأرجح أنها مزادة من بعض الفارسيين ، لناقلها .
منبط عين الفل بالهم .

(٣) هنا بحاشية الأصل : « بلغ السباع في المجلس السادس عشر ، ومع ابنِ سعد .

(٤) هنا في س زيادة « قال » .

(٥) في س « اتفق » وهو عتائف للأصل . وفي ج « يثق » وهو خطأ .

(٦) في النسخ « القايِسُون » بحذف الميم قبل الفاء ، وهي تاجية في الأصل واضحة .

(٧) في س و ج « تجددم » وهو عتائف للأصل .

(٨) في ج « في القياس » وكأن ناسخها جعله متعلقاً بقوله « يختلفون » ! وهو خطأ .

١٣٣٥ - قال : فَأَوْجَدَنِي مَا أَعْرِفُ بِهِ أَنَّ الْعِلْمَ ^(١) مِنْ وَجْهِينَ :
 أَحَدُهُمَا إِحَاطَةٌ بِالْحَقِّ فِي الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ ، وَالْآخِرُ إِحَاطَةٌ بِمَحَقِّ فِي
 الظَّاهِرِ دُونَ الْبَاطِنِ - : بِمَا أَعْرِفُ ؟

١٣٣٦ - فَقُلْتُ لَهُ ^(٢) : أَرَأَيْتَ إِذَا كُنَّا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ
 نَرَى الْكُتُبَةَ - : ، أَكُلَّفْنَا أَنْ نَسْتَقْبِلَهَا بِإِحَاطَةٍ ؟

١٣٣٧ - قَالَ : نَعَمْ .

١٣٣٨ - قُلْتُ : وَفُرِضَتْ ^(٣) عَلَيْنَا الصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ ^(٤) وَالْحَجُّ
 وَغَيْرُ ذَلِكَ - : أَكُلَّفْنَا الْإِحَاطَةَ فِي أَنْ نَأْتِيَ بِمَا ^(٥) عَلَيْنَا بِإِحَاطَةٍ ؟

١٣٣٩ - قَالَ : نَعَمْ .

١٣٤٠ - قُلْتُ : وَحِينَ فُرِضَ عَلَيْنَا أَنْ نَجِلِدَ الزَّانِيَ مِائَةً ، وَنَجِلِدَ
 الْقَاذِفَ ثَمَانِينَ ، وَنَقْتَلَ مَنْ كَفَرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ ، وَنَقْطَعَ مَنْ سَرَقَ - :
 أَكُلَّفْنَا أَنْ نَفْعَلَ هَذَا بَيْنَ ثَبَّتَ عَلَيْهِ بِإِحَاطَةٍ نَعْلَمُ ^(٦) أَنَّا قَدْ
 أَخَذْنَاهُ ^(٧) مِنْهُ ؟

١٣٤١ - قَالَ : نَعَمْ .

- (١) في س - « ما أعرف به العلم » بحذف « أن » وهو مخالف للأصل وخطأ .
- (٢) في س - « قلت له » وهو مخالف للأصل .
- (٣) في س - « وحين فرضت » وهو مخالف للأصل .
- (٤) في ج - « الصلوات والزكوات » وفي س - « الصلاة والزكاة » وكلاهما مخالف للأصل .
- (٥) في س و ج - « فيها » بدل « بما » وهو مخالف للأصل ، بل هو خطأ .
- (٦) في سائر النسخ « حتى نعلم » وكلمة « حتى » مزادة بمباشرة الأصل بخط آخر .
- (٧) في س و س - « أخذنا » بدون الهاء ، وهي تاجية في الأصل ولسنة ابن جماعة .

١٣٤٢ - قلتُ : وسواءٌ ^(١) ما كُلفنا في أنفسنا وغيرنا ، إذا
كُنَّا نَدْرِي مِن أَنْفُسِنَا ^(٢) بَأَنَّا نَعْلَمُ مِنْهَا مَا لَا يَعْلَمُ غَيْرُنَا ، وَمِنْ غَيْرِنَا
مَا لَا يَدْرِكُهُ عِلْمُنَا عِيَانًا كَمَا دَرَا كُنَّا الْعِلْمُ فِي أَنْفُسِنَا ؟

١٣٤٣ - قال : نعم .

١٣٤٤ - قلتُ : وَكُلفنا في أَنْفُسِنَا أَيْنَ مَا كُنَّا ^(٣) أَنْ تَوَجَّهَ

إِلَى الْبَيْتِ بِالْقَبْلَةِ ؟

١٣٤٥ - قال : نعم .

١٣٤٦ - قلتُ : أَفَتَجِدُنَا عَلَى إِحَاطَةٍ مِنْ أَنَا قَدْ أَصَبْنَا الْبَيْتَ

بِتَوَجُّهِنَا ؟

١٣٤٧ - قال : أَمَّا كَمَا وَجَدْتُمْ حِينَ كُنْتُمْ تَرَوْنَ ^(٤) فَلَا ،
وَأَمَّا أَنْتُمْ فَقَدْ أَذَيْتُمْ مَا كُلفْتُمْ .

١٣٤٨ - قلتُ : وَاللَّيْ كُلفنا فِي طَلَبِ التَّيْنِ الْمُغَيَّبِ غَيْرُ الَّذِي

كُلفنا فِي طَلَبِ التَّيْنِ الشَّاهِدِ ^(٥) ؟

(١) فِي النسخ الأخرى « واستوى » وهو مخالف للأصل . وقد رُسمت فيه « وسوا »
فوضع أحد قارئيه أَلْفًا فوق الواو ، وخططين بين السين والواو الثانية .

(٢) فِي س « نَعْرُكُ فِي أَنْفُسِنَا » وفي باقي النسخ « نَعْرُكُ مِنْ أَنْفُسِنَا » . وكله مخالف
للأصل . وقد ضرب بعض قارئيه على الياء مِنْ « نَعْرُ » وكتب فوقها « ك » .

(٣) هَكَذَا رُسمت « أَيْنَ مَا » فِي الأصل وَإِنْ جَاءَتْ .

(٤) فِي النسخ « تَرَوْنَ الْبَيْتَ » وكَلِمَةُ « الْبَيْتَ » مُزَادَةٌ فِي الأصل بَيْنَ السُّطُور بِخَطٍ آخَرَ .
وَالَّذِي عَلَى إِرَادَتِهَا .

(٥) فِي النسخ « لِلشَّاهِدِ » وَلِلَّذِي وَاحِدٌ ، وَلَكِنْ مَا هُنَا هُوَ الَّذِي فِي الأصل ، ثُمَّ ضَرَبَ
عَلَيْهِ بَعْضُ قَارِئِيهِ وَكَتَبَ فَوْقَهُ « لِلشَّاهِدِ » .

١٣٤٩ - قال : نعم .

١٣٥٠ - قلتُ : وكذلك كُلُّنَا أَنْ تَقْبَلَ عَدْلَ الرَّجُلِ عَلَى مَا ظَهَرَ^(١) لَنَا مِنْهُ ، وَنُنَا كِحَةً وَنُوَارِثُهُ عَلَى مَا يَظْهَرُ لَنَا^(٢) مِنْ إِسْلَامِهِ ؟

١٣٥١ - قال : نعم .

١٣٥٢ - قلتُ^(٣) : وَقَدْ يَكُونُ غَيْرَ عَدْلٍ فِي الْبَاطِنِ ؟

١٣٥٣ - قال : قَدْ يُمْكِنُ هَذَا فِيهِ ، وَلَكِنْ لَمْ تُكَلِّفُوا^(٤) فِيهِ إِلَّا الظَّاهَرَ .

١٣٥٤ - قلتُ : وَحَلَالٌ لَنَا أَنْ نُنَا كِحَةً وَنُوَارِثُهُ وَنَجِيزَ شَهَادَتِهِ ، وَنُحَرِّمَ^(٥) عَلَيْنَا دُمَهُ بِالظَّاهِرِ ؟ وَحَرَامٌ عَلَى غَيْرِنَا إِنْ عَلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ كَافِرٌ إِلَّا قَتْلَهُ وَمَنْعَهُ لَنَا كِحَةً وَالْوَارِثَةَ وَمَا أُعْطِيَنَاهُ ؟

١٣٥٥ - قال : نعم .

١٣٥٦ - قلتُ : وَجِدَ^(٦) الْفَرَضُ عَلَيْنَا فِي رَجُلٍ وَاحِدٍ مُخْتَلَفًا عَلَى مَبْلَغٍ عَلَيْنَا وَعَلِمَ غَيْرِنَا ؟

(١) فِي « يَظْهَرُ » وَهُوَ مُخْتَلَفٌ لِلأَصْلِ ، وَكَانَتْ فِي ابْنِ جَاعَةَ كَالأَصْلِ ، ثُمَّ أُلْفِصَتْ بِالْمَجْرُوءِ يَاءٍ فِي أَوَّلِ السَّكَّةِ .

(٢) كَلِمَةُ « لَنَا » لَمْ تَذْكُرْ فِي « وَلِسْتَ ابْنِ جَاعَةَ » ، وَهِيَ تَأْتِي فِي الْأَصْلِ .

(٣) هُنَا فِي « وَجَّ زِيَادَةً » قَالَ .

(٤) فِي « لَمْ يُكَلِّفُوا » وَفِي « لَمْ نُكَلِّفْ » وَكُلُّهُ مُخْتَلَفٌ لِلأَصْلِ .

(٥) فِي « وَنُحَرِّمُ » وَهُوَ خَطَأٌ مُطْبَعِي . وَفِي ابْنِ جَاعَةَ يَهْدَأُ الرِّسْمَ بِدُونِ قَطْعٍ ، فَتَهْرَأُ « وَنُحَرِّمُ » .

(٦) فِي « وَجِدَ » وَنَجِدَ ، وَهَذَا أَلْفَقَ بِضَمِّهِ فِي الْأَصْلِ نَوْنًا فِي رَأْسِ الْمِجْمَعِ .

١٣٥٧ - قال : نعم ، وكلُّكم مؤدِّي^(١) ما عليه على قدر علمه .

١٣٥٨ - قلتُ : هكذا^(٢) قلنا لك فيما ليس^(٣) فيه نصُّ حكم لازم ، وإنما نطلب^(٤) باجتهاد القياس^(٥) ، وإنما كلَّفنا فيه الحقَّ عندنا .

١٣٥٩ - قال : فتجدك^(٦) تحكم بأمر واحد من وجوه مختلفة ؟

١٣٦٠ - قلتُ : نعم ، إذا اختلفت أسبابه .

١٣٦١ - قال : فأذكر منه شيئاً .

١٣٦٢ - قلتُ : قد يُقرُّ الرجلُ عندى على نفسه بالحقِّ لله أو لبعض الآدميين ، فأخذه بإقراره ، ولا يُقرُّ ، فأخذه بينة تقوم عليه ، ولا تقوم عليه بينة ، فيُدَّعى عليه فأمره بأن يحلف ويبرأ ، فيمتنع ، فأمر خصمه بأن يحلف ، وتأخذه^(٧) بما حلف عليه خصمه ، إذا أبى اليمين التي تُبرِّئُه ، ونحن نعلم أن إقراره على نفسه - إشحة^(٨) على

(١) « مؤدِّي » باليم في أوله وإثبات الياء في آخره ، في الأصل وابن جماعة . وفي النسخ المطبوعة « يؤدِّي » .

(٢) في النسخ المطبوعة « فهكذا » وإلقاء ملصقة بالماء ظاهرة التصنع في الأصل وابن جماعة .

(٣) في س و ج زيادة « لك » وليست في الأصل ولا نسخة ابن جماعة ، ولا معنى لها .

(٤) في ابن جماعة و ج « نطلب » وهو مخالف للأصل .

(٥) في س « باجتهاد وقياس » وفي س « باجتهاده بقياس » وهو مخالف للأصل .

(٦) استهزاء مخدوف منه الميزة . وقد كتبها بعضهم فوق السطر في الأصل . وفي س و ج « أنتجدك » بالنون ، وهو مخالف للأصل .

(٧) في النسخ « وآخذه » وهو مخالف للأصل .

(٨) في النسخ « لشحه » وهو مخالف للأصل .

ماله ، وأنه يُخافُ ظَلْمَهُ بالشَّحِّ عليه . : أصدَّقُ عليه من شهادة غيره ، لأن غيره قد يَمْلِطُ ويَكْذِبُ عليه ؛ وشهادة المدول عليه أقربُ من الصدق من امتناعه من اليمين وعين خصمه ، وهو غيرُ عدلٍ ^(١) ، وأُعطي ^(٢) منه بأسباب بعضها أقوى من بعض .

١٣٦٣ — قال : هذا كله هكذا ، غير أنا إذا نكَل ^(٣) عن اليمين أعطينا منه بالنكول ^(٤) .

١٣٦٤ — قلت : فقد أعطيت منه بأضعف ممَّا أعطينا منه ^(٥) ؟

١٣٦٥ — قال : أجل ، ولكني أخالفك في الأصل .

١٣٦٦ — قلت : وأقوى ما أعطيت به منه لإقراره ^(٦) ، وقد

يمكن أن يُقرَّ بحق مسلم ^(٧) ناسياً أو غلطاً ^(٨) ، فأخذه به ؟

١٣٦٧ — قال : أجل ، ولكنك لم تُكَلِّف إلا هذا . ١٣٣

(١) يعني أن الخصم قد يكون غير عدل ، ومع ذلك فقد أعطينا دعواه يمينه التي ردَّها عليه للدمي عليه .

(٢) في النسخ « فأعطي » وهو مخالف للأصل .

(٣) « نكل » ضبط في الأصل بكسر الكاف ، فتيناه ، والفعل من أبواب « ضرب » و « نصر » و « علم » .

(٤) يعني منعب الأضاف الذين يطون للدمي بنكول للدمي عليه ، ولا يرون ردَّ اليمين على الدمي .

(٥) كلمة « منه » لم تذكر في ابن جماعة ، وهي ثاجية في الأصل .

(٦) في النسخ الأخرى زيادة « قال » وليست في الأصل ، وزايدتها تنير للمنى يل تسدده ، لأن ما يأتي تنية السؤال من القاضي إلزاماً لما نظره .

(٧) في النسخ المطبوعة « مسلم » وهو مخالف للأصل ، وقد زاد بعضهم في أول الكلمة حرف التعريف ، فقرأ « للمسلم » .

(٨) في ب وابن جماعة « أو غلطاً » وهو مخالف للأصل .

١٣٦٨ - قُلْنَا : فَلَسْتَ ^(١) تَرَانِي كَلَّفْتُ الْحَقَّ مِنْ وَجْهَيْنِ :
أَحَدُهُمَا حَقُّ بِلَا حَاطَةٍ فِي الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ ، وَالْآخَرُ حَقُّ بِالظَّاهِرِ دُونَ الْبَاطِنِ ؟
١٣٦٩ - قَالَ : بَلَى ، وَلَكِنْ هَلْ تَجِدُ فِي هَذَا قُوَّةً بَكْتَابٍ
أَوْ سُنَّةٍ ؟

١٣٧٠ - قُلْتُ : نَعَمْ ، مَا وَصَفْتُ لَكَ مِمَّا كَلَّفْتُ فِي الْقِبْلَةِ وَفِي
نَفْسِي وَفِي غَيْرِي .

١٣٧١ - قَالَ اللَّهُ : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا
شَاءَ ﴾ ^(٢) فَاتَّكَاهُمْ مِنْ عِلْمِهِ مَا شَاءَ ^(٣) ، وَكَمَا شَاءَ ، لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ ، وَهُوَ
سَرِيعُ الْحِسَابِ .

١٣٧٢ - وَقَالَ لِنَبِيِّهِ : ﴿ يَسْتَأْذِنُكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ تُرْسَاهَا .
فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا . إِلَى رَبِّكَ مُنْتَهَاهَا ﴾ ^(٤) .
١٣٧٣ - ^(٥) سَفِيَانُ ^(٦) عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ قَالَ : « لَمْ يَزَلْ
رَسُولُ اللَّهِ يَسْتَعْلُ عَنْ السَّاعَةِ ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ ﴿ فِيمَ أَنْتَ مِنْ
ذِكْرَاهَا ﴾ فَانْتَهَى » ^(٧) .

(١) استهتام مخوف المدة . وفي سائر النسخ « قُلْتُ أَفَلَسْتَ » وهو مخالف للأصل .

(٢) سورة البقرة (٢٥٥) .

(٣) في س و ج « بِمَا شَاءَ » وهو مخالف للأصل .

(٤) سورة التازعات (٤٢ - ٤٤) .

(٥) هنا في س زيادة « أَخْبَرَنَا » وهي زيادة في الأصل بين السطور بخط آخر . وفي

باقي النسخ زيادة « قَالَ السَّافِي : أَخْبَرَنَا » .

(٦) في النسخ ماعدا س زيادة « بِنِ عَيْنَةٍ » .

(٧) هذا مرسل ، وكذلك رواه مرسلًا سعيد بن منصور وابن المنذر وابن أبي حاتم

وابن مردويه . ورواه البزار والطبري وابن المنذر والحاكم ومحمد وابن مردويه

موصولا عن عائشة . كما في البحر المنثور (٦ : ٣١٤) .

١٣٧٤ - ﴿١﴾ وقال الله : ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ (١).

١٣٧٥ - وقال الله تبارك وتعالى ﴿٢﴾ : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ
السَّاعَةِ ﴾ (٢) وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ ، وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ
مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا ، وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ، إِنَّ اللَّهَ
عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ (٣).

١٣٧٦ - ﴿٤﴾ فالنَّاسُ مُتَعَبِدُونَ بِأَن يَقُولُوا وَيَفْعَلُوا مَا أُمِرُوا بِهِ ،
وَيَنْتَهُوا إِلَيْهِ ، لَا يُجَاوِزُونَهُ ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يُعْطُوا ﴿٥﴾ أَنْفُسَهُمْ شَيْئًا ، إِنَّمَا
هُوَ عَطَاءُ اللَّهِ . فَتَسْتَلِ اللَّهُ عَطَاءَ مُؤَدِّيَا حَقِّهِ ، مُوجِبًا لِمَنْ يَدِهِ ﴿٦﴾ .

(١) هنا في ب زيادة « قال الثاني » .

(٢) سورة النمل (٦٥) .

(٣) في ب « وقال تعالى » .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : علم خير » .

(٥) سورة لقمان (٣٤) .

(٦) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الثاني » .

(٧) في ج « لا يسلطون » وهو بخلاف للاصل .

(٨) هنا بجاشية الأصل « بلغ مما عا » .

[باب الاجتهاد^(١)]

١٣٧٧ — قال : أفتجدُ تجويزَ ما قلتَ من الاجتهادِ ، مع ما وصفتَ ، فقد كرهه ؟

١٣٧٨ — قلتُ : نعم ، استدلالاً بقول الله : ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ^(٢) ، وحيثُ ما كنتم قَوْلُوا أُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ^(٣) .

١٣٧٩ — قال : فما « شَطْرُهُ » .

١٣٨٠ — قلتُ : تِلْقاءُهُ ، قال الشاعرُ :

إِنَّ الصَّيْبَ بِهَا دَاوُدُ غَاوِرُهَا فَشَطْرُهَا بَصَرُ الْمَيْتِ مَسْجُورُ ^(٤)

(١) العنوان ليس من الأصل ولكنه كتب بحاشيته بخط آخر ، وبحاشية لسنة ابن جماعة بالحرة ، وثبت في النسخ المطبوعة .

(٢) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال القاضي » .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٤) سورة البقرة (١٥٠) .

(٥) سبق هذا البيت والكلام عليه في الفقرة (١٠٩) وقد تكرر في الأصل هنا كما كان فيها معنى بلفظ « الصيب » و « مسجور » بالميم ، وقد كنا أصلحناها هناك « الصير » و « مسجور » ، ولكن تكرر في الحرفين على حال واحدة في هذا الأصل الصحيح الثقة يمت على الجزم بأن ما في الأصل صحيح ، وأنه رواية الشافعي للبيت ، وإن أشكل للمنى علينا واشتبه ، ونفوق كل ذي علم عليم . فمن هنا أبتناه هنا عن ما في الأصل . وقد ثبت البيت أيضا في نسخة ابن جماعة في الموضحين على النص الذي في الأصل . وثبت هنا في س كنفك ، ولكن كتب مصححها بحاشيتها رواية اللسان ، وثبت في ج . « يغارها » و « نضر » وهو تحريف . وأما نسخة س فأثبت مصححها في أصل الكتاب كرواية اللسان ، ثم خرج معنى « الصير » و « مسجور » عن اللسان والمصباح ، ثم قال : « وهذا علم أن ما وقع في نسخة الرسالة من الصيب بالوحدة ، ومسجور »

١٣٨١ - (١) فالعلم يحيطُ أن من توجّه تلقاء المسجد الحرام ممن نأت داره عنه - على صواب بالاجتهاد للتوجّه إلى البيت بالدلائل عليه ، لأن الذي كُلف (٢) التوجّه إليه ، وهو لا يدرى أصاب بتوجّهه قصد المسجد الحرام أم أخطأه (٣) ، وقد يرى دلائل يعرفها فيتوجّه بقدر ما يعرف ، [ويعرف غيره دلائل غيرها فيتوجّه بقدر ما يعرف] (٤) وإن اختلفت توجّههما .

١٣٨٢ - قال : فإن أجزت لك هذا أجزت لك في بعض الحالات الاختلاف .

١٣٨٣ - قلت : فقل في ما شئت .

١٣٨٤ - قال : أقول (٥) : لا يجوز هذا (٦) .

١٣٨٥ - قلت : فهو أنا وأنت (٧) ، ونحن بالطريق حاليان ،

أو مسجور : كل هذا من تعريف النسخ . وأقول . ليس في الموضوع تعريف نسخ ، لأن أصل الريح لا يهل عليه في الضبط والتوقي .

(١) هنا في النسخ زيادة « قال القاضي » .

(٢) في النسخ للطبوعة زيادة « الباء » وليست في الأصل ولا في ابن جماعة . و « التوجه » خبر « أن » .

(٣) هذه الجملة عبت فيها في الأصل بضم ثانيه ، حتى لم توجه لي صواب قراءتها ، فأثبتها على ما في نسخة ابن جماعة .

(٤) الزيادة مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر ، وهي ثابتة في نسخة ابن جماعة ، وأخفى أن يكون إثباتها واجباً لتسام الكلام .

(٥) في ب زيادة « فيه » وليست في الأصل ولا في ابن جماعة .

(٦) كلمة « هنا » ثابتة في الأصل وضرب عليها بضم الفارحين . ولم تذكر في سائر النسخ !

(٧) يعني : فقال فلان أنا وأنت . وفي س « فهل » بدل « فهو » وهي نسخة بحاشية ابن جماعة ، وهي خطأ ولا معنى لها .

قلت : وهذه ^(١) القبلة ، وزعمت خلافى ، على أينما يتبع صاحبه ؟

١٣٨٦ - قال : ما على واحد منكما ^(٢) أن يتبع صاحبه .

١٣٨٧ - قلت : فما يجب عليهما ؟

١٣٨٨ - قال : إن قلت لا يجب عليهما أن يصليا حتى يعلما بإحاطة - : فهما لا يعلمان أبداً للنسب بإحاطة ، وهما إذا يدان الصلاة ، أو يرتفع عنهما فرض القبلة فيصليان حيث شاءا ، ولا أقول واحداً من هذين ، وما أجدُ بدءاً من أن أقول يصلى كل واحد منهما كما يرى ، ولم يكلفا ^(٣) غير هذا ، أو أقول كُلف ^(٤) الصواب في الظاهر والباطن ، ووضع عنهما الخطأ في الباطن دون الظاهر .

١٣٨٩ - قلت : فأيهما قلت فهو حجة عليك ، لأنك فرقت بين حكم الباطن والظاهر ^(٥) ، وذلك الذى أنكرت علينا ، وأنت تقول : إذا اختلفتم قلت ولا بدء ^(٦) أن يكون أحدهما غلطى ؟

١٣٩٠ - قال : أجل .

١٣٩١ - قلت : فقد أجزت الصلاة وأنت تعلم أحدهما ^(٧)

-
- (١) في النسخ « منه » بدون الواو ، وهى ثابتة في الأصل وإن شرب عليها بهم .
 (٢) في ب « ما على واحدنا » وفي س و ج « ما على كل واحدنا » وكله مخالف للأصل وللسنة ابن جماعة .
 (٣) في س و ج « ولم يكلفنا » وهو مخالف للأصل ، بل هو أقرب إلى الخطأ .
 (٤) في النسخ « كلفنا » بضمير للثنى ، والذى في الأصل بوجه ، والمراد : كلف كل واحد منهما .
 (٥) في ب « الظاهر والباطن » وكذلك في نسخة ابن جماعة ولكن وضع على كل منهما حرف م إمارة التقديم والتأخير ، ليورد الكلام كالأصل .
 (٦) في س و ج زيادة « من » وليست في الأصل .
 (٧) في النسخ « أن أحدهما » وحرف « أن » ليس في الأصل ، وكتب فيه بخط آخر بين السطور ، والكلام على حذفه صحيح .

خطئي^(١)، وقد يمكن أن يكونا مما خطئني .

١٣٩٢ - «قلت له : وهذا يلزمك في الشهادات وفي القياس .

١٣٩٣ - قال : ما أجد^(٢) من هذا بدءاً ، ولكن^(٣) أقول : هو خطأ موضوع^(٤) .

١٣٩٤ - «قلت له^(٥) : قال الله : ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ﴾^(٦) وأنتم حرّمتم ، ومن قتل منكم مستعمداً جزاء مثل ما قتل من النعم ، يحكم به ذوا عدل منكم ، هدياً بالغ الكعبة^(٧) .»

١٣٩٥ - فأمرهم بالمثل ، وجعل المثل إلى عدلين يحكان فيه ، ١٣٤
فلما حرّم ما كوك الصيد صاماً كانت لدواب^(٨) الصيد أمثال على الأبدان .

١٣٩٦ - حكم من حكم من أصحاب رسول الله^(٩) على ذلك ،

(١) في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » وهي زيادة غريبة في وسط الكلام .

(٢) هنا في النسخ ما مالم بزيادة « قال الشافعي » .

(٣) في ب « وما أجد » وهو مخالف للأصل .

(٤) في سائر النسخ « ولكن » وهو مخالف للأصل .

(٥) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٦) في ابن جماعة « قلت له » وهو مخالف للأصل .

(٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : بالغ الكعبة » .

(٨) سورة المائدة (٩٥) .

(٩) في سائر النسخ « لقوات » بالفتح للجمعة والهاء للثناة في آخره ، وهو خطأ صرف ،

بل الصواب « لدواب » بالفتح للمهمة ، جمع دابة ، وقد ضبطت في الأصل بدقة ،

فوضع تحت الحال قطة ، علامة على إهمالها ، ووضع فوق الباء شدة .

(١٠) في س و ج « من أصحاب النبي » .

جَفَضَ فِي الصَّبْعِ بِكَبْشٍ ، وَفِي النَّزَالِ يَمْزِ ، وَفِي الْأَرْبِ بَسَاقٍ ،
وَفِي الْيَرْبُوعِ يَجْفَرَةٌ ^(١) .

١٣٩٧ - وَالْعِلْمُ يَحِيطُ أَنَّهُمْ أَرَادُوا فِي هَذَا الْمَثَلِ بِالْبَدَنِ ^(٢)
لَا بِالْقِيَمِ ، وَلَوْ حَكَمُوا عَلَى الْقِيَمِ اخْتَلَفَتْ أَحْكَامُهُمْ ، لِاخْتِلَافِ أَثْمَانِ
الصَّيْدِ فِي الْبُلْدَانِ وَفِي الْأَزْمَانِ ، وَأَحْكَامُهُمْ فِيهَا وَاحِدَةٌ .

١٣٩٨ - وَالْعِلْمُ يَحِيطُ أَنَّ الْيَرْبُوعَ لَيْسَ مِثْلَ ^(٣) الْجَفَرَةِ
فِي الْبَدَنِ ، وَلَكِنَّمَا كَانَتْ أَقْرَبَ الْأَشْيَاءِ مِنْهُ شَبَهَا ، فَصُلِحَتْ مِثْلَهُ ،
وَهَذَا مِنَ الْقِيَاسِ يَتَقَارَبُ تَقَارُبَ الْعَزِ وَالظُّفَى ^(٤) ، وَيَتَعَدُّ قَلِيلًا بَعْدَ
الْجَفَرَةِ مِنَ الْيَرْبُوعِ .

١٣٩٩ - وَلِأَنَّ ^(٥) كَانَ الْمَثَلُ فِي الْأَبْدَانِ فِي السَّوَابِ مِنَ الصَّيْدِ
دُونَ الطَّائِرِ لَمْ يَحْزُ فِيهِ إِلَّا مَا قَالَ هُمَزٌ - وَاقِهِ أَعْلَمُ - مِنْ أَنْ يُنْظَرَ إِلَى
الْمَقْتُولِ مِنَ الصَّيْدِ فَيُحْزَى بِأَقْرَبِ الْأَشْيَاءِ ^(٦) شَبَهَا مِنْهُ فِي الْبَدَنِ ،

(١) « الساق » بفتح السين للهامة : هي الأذن من أولاد اللز نالِمَ يَمَ له ستة . و« الجفرة »
ما يبلغ أربعة أشهر وفصل عن أمه وأخذ في الرمي . وانظر للوطا (١ : ٣٦٣)
والأم (٢ : ١٧٥) ونيل الأوطار (٥ : ٨٤ - ٨٦) .

(٢) في س « أَرَادُوا فِي مِثْلِ هَذَا الْمَثَلِ بِالْبَدَنِ » . وفي س و ج « أَرَادُوا فِي هَذَا
نَثْلَ شَبَهَا بِالْبَدَنِ » وزيادة « مِثْل » ليست في الأصل ، ولا في ابن جماعة . وزيادة
« شَبَهَا » ليست في الأصل ، وكُتِبَتْ فِي ابْنِ جَمَاعَةَ وَعَلَيْهَا عَلَامَةُ لِسْنَةٍ . وَالَّذِي فِي
الْأَصْلِ هُوَ الصَّحِيحُ .

(٣) في س « يَحِيطُ » وَهُوَ غَنَافٌ لِلْأَصْلِ .

(٤) فِي سَائِرِ النُّسخ « مِنَ الظُّفَى » وَهُوَ غَنَافٌ لِلْأَصْلِ .

(٥) هُنَا فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ زِيَادَةُ « قَالَ الْمَشَافِي » .

(٦) فِي ابْنِ جَمَاعَةَ « فَلَمَّا » وَالْأَصْلُ بِالْوَاوِ ، ثُمَّ غَيَّرَهَا بِضَمِّهَا لِيَسْلُهَا قَاءٌ .

(٧) كَلِمَةُ « دِه » لَمْ تَذَكَرْ فِي س وَهِيَ تَأْنِيَةٌ فِي الْأَصْلِ ، وَيُظْهَرُ أَنَّهَا كَانَتْ مَكْتُوبَةً فِي نُسْخَةٍ =

فَإِذَا فَاتَ مِنْهَا شَيْئًا^(١) رَفَعَ إِلَى أَقْرَبِ الْأَشْيَاءِ بِهِ شَبَهَا ، كَمَا فَاتَتْ
الضَّبْعُ الْعَزَّزَ فَرَفَعَتْ إِلَى الْكَبْشِ ، وَصَغُرَ الْيَزْبُوعُ عَنِ التَّنَاقِ
فَخَفِضَ إِلَى الْجَفَرَةِ .

١٤٠٠ - وكان طائرُ الصَّيْدِ لَا مِثْلَ لَهُ فِي النِّعَمِ ، لِاخْتِلَافِ
خِلْقَتِهِ وَخَلْقَتِهِ ، فَخِزَيٌّ خَيْرًا وَقِيَامًا^(٢) عَلَى مَا كَانَ مِمْنوعًا لِلْإِنْسَانِ
فَأَتْلَفَهُ إِنْسَانٌ ، فَعَلِيهِ قِيمَتُهُ لِمَالِكِهِ .

١٤٠١ - قَالَ الشَّافِعِيُّ^(٣) : فَالْحُكْمُ فِيهِ^(٤) بِالْقِيَمَةِ يَجْتَمِعُ^(٥)
فِي أَنَّهُ يُقَوِّمُ قِيَمَةَ^(٦) يَوْمِهِ وَبَلَدِهِ ، وَيَخْتَلِفُ فِي الْأَرْزَانِ وَالْبُلْدَانِ ، حَتَّى
يَكُونَ الطَّائِرُ يَبْلِي تَمَنُّ دَرَاهِمَ ، وَفِي الْبِلَادِ الْآخِرِ تَمَنُّ بَعْضُ دَرَاهِمَ .

-
- == ابن جماعة ثم كسفت ، وكتب فوق موضعها « منه » وضرب الكاتب على كلمة « منه »
التي بعد كلمة « شها » . وهذا خطأ ، والصواب ما في الأصل .
- (١) « شها » مفسول « فات » أى : إذا تجاوز الصيد منها شيئاً في البدن وزاد عن مقدار
حجمه . وهذا واضح بين . وفي نسخة ابن جماعة « و س و س » شها « بالرفع ،
وهو خطأ وقد عثت حابت في الأصل ليحاول جعلها بالرفع . وفي ج « فإذا قرب
منها شيئاً » وهو خطأ من النسخ .
- (٢) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وهي مرادة بحاشية ابن جماعة .
- (٣) ينى : غزى استدلالاً بالخبر والقياس إلخ ، ومع وضوح هذا ظن كلمة « خبراً » حرفت
في نسخة ابن جماعة « و س و ج » لجئت « جبراً » بالجم ١١ ثم قد زاد بعضهم في الأصل
بين السطور بعد كلمة « غزى » كلمة « قيته » وأثبتت هذه الزيادة في ابن جماعة ،
وأثبت أيضاً في النسخ للطبوعة بلفظ « القية » .
- (٤) قوله « قال الشافعي » ثابت في الأصل ، وحذف من س .
- (٥) في النسخ « والحكم » بالواو وحذف « فيه » وهو مخالف للأصل .
- (٦) في س « يجتمع » وهو مخالف للأصل .
- (٧) في النسخ « بغية » والباء ألحقها ببنى طارئ الأصل في النصف .

١٤٠٢ - وأمرنا بإجازة شهادة العدل ، وإذا شُرِطَ علينا أن نقبل العدل ففيه دلالة على أن نرد ما^(١) خالفه .

١٤٠٣ - وليس للعدل علامة تُفَرِّق بينه وبين غير العدل في بدنه ولا لفظه ، وإنما علامة صدقه بما يُحْتَبَرُ من حاله في نفسه .

١٤٠٤ - فإذا كان الأغلب من أمره ظاهر الخير قليل ، وإن كان فيه تقصير عن بعض أمره ، لأنه لا يُعْرَى^(٢) أحدٌ رأيناه من الذنوب .

١٤٠٥ - وإذا^(٣) خلطَ الذنوب والعمل الصالح فليس فيه إلا الاجتهاد على الأغلب من أمره ، بالتمييز بين حسنه وقبيحه ، وإذا كان هذا^(٤) هكذا فلا بُدَّ من أن يختلف المجتهدون فيه .

١٤٠٦ - وإذا ظهر حسنه فقبلنا شهادته ، فجاء حاكمٌ غيرنا فعلم منه ظهور السيئ^(٥) كان عليه رده .

(١) هنا في س زيادة « قال الثاني » وهي مزادة بحاشية ابن جماعة .

(٢) كلمة « ما » كُشِطَتْ في نسخة ابن جماعة وكتب فوقها « الذي » وهو مخالف للأصل .

(٣) « يرى » ضبطت في الأصل بضم الياء وتشديد الراء . وضبطت في ابن جماعة بفتح الياء وتخفيف الراء ، ووافق الأصل أصح وأجود ، قال في اللسان : « وعرضه من الأمر : خَلَصَ به وجرَّده . » وقال : ما عُرِيَ فلان من هذا الأمر : أي ما تخلص .

(٤) في س « فذا » وهو مخالف للأصل .

(٥) كلمة « هنا » لم تذكر في سائر النسخ ، وهي ناجية في الأصل ، وضرب عليها بطن فارسي ، ثم كتب فوقها « صح » .

(٦) في س « سيئة » وهو مخالف للأصل . وفي س « العي » وهو تصحيف سخي .

١٤٠٧ - وقد حكم الحاكمان في أمر واحد برّد وقبول ، وهذا اختلاف^(١) ، ولكن كل قد فعل ما عليه .

١٤٠٨ - قال : فتذكر^(٢) حديثاً^(٣) في مجوز الاجتهاد ؟

١٤٠٩ - قلت : نعم ، أخبرنا عبد العزيز^(٤) عن يزيد بن عبد الله^(٥) بن الهادي عن محمد بن إبراهيم^(٦) عن بُشر بن سعيد^(٧) عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص^(٨) عن عمرو بن العاص : أنه سمع رسول الله يقول : « إذا حَكَمَ الحَاكِمُ فاجتهد فأصاب فله أجران ، وإذا حَكَمَ فاجتهد ثم أخطأ^(٩) فله أجر » .

(١) في النسخ المطبوعة بعد قوله « وهذا اختلاف » زيادة « وليس هذا اختلافاً » ١١ وهي زيادة لأزال في حجة من أمرها ، من أين أتوا بها ، وكيف يجمعون التبعين في جلتين متتابعين ؟

(٢) في سائر النسخ « أتذكر » زيادة هزة الاستفهام المخفوفة ، وقد زادها بعضهم في الأصل أيضاً .

(٣) في س و ج « حديثاً له » وكلمة « له » لا معنى لها هنا ، وليست في الأصل .

(٤) في النسخ زيادة « بن عبد » وهي زيادة في الأصل بين السطور ، وفيها ما عدا ب زيادة « المروزي » وهي مكتوبة بمجاشية الأصل .

(٥) في س و ج زيادة « بن أسامة » وهي مكتوبة في ابن جماعة وملفوظ بالهجرة ، وهو « يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهادي اللبي اللدني » وهو من شيوخ مالك ، جهة كثير الحديث ، مات بالمدينة سنة ١٣٩ .

(٦) في ب زيادة « التميمي » وهي زيادة في الأصل بين السطور ، وفي باقي النسخ زيادة « بن الحرث التميمي » .

(٧) « بسر » بضم الباء وسكون السين المهملة ، وفي س و ج « بسر » وهو تصحيف وغلط . وبسر بن سعيد هو للذي المأبد التامبي الثقة ، شهد له عمر بن عبد العزيز بأنه أفضل أهل المدينة ، مات بها سنة ١٠٠ عن ٧٨ سنة .

(٨) هو تامبي ثقة ، وكان أحد قهواء اللوالب ، ويقال أنه أدرك أبا بكر الصديق ، وشهد فتح مصر وخطط بها ، ومات سنة ٤٠ هـ .

(٩) في ابن جماعة و ب « فأخطأ » وهو مخالف للأصل .

١٤١٠ - أخبرنا عبد العزيز^(١) عن ابن الهادي^(٢) قال : فُذِّتُ بهذا الحديث أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فقال : هكذا حدثني أبو مسلمة^(٣) عن أبي هريرة^(٤) .

١٤١١ - فقال : هذه رواية منفردة ، يردُّها على^(٥) عليك غيري وغيرك ، ولنيرى عليك فيها موضعُ مطالبة^(٦) .

١٤١٢ - قلت : نحن^(٧) وأنت ممن يُثبِتُها ؟

١٤١٣ - قال : نعم .

١٤١٤ - قلت : فالذين يردُّونها يعلمون ما وصفنا^(٨) من ١٣٥

تثبيتها وغيره .

- (١) حنا في س و ج زيادة « قال الثاني » وفي س « قال و » .
- (٢) في النسخ ما هنا س زيادة « بن محمد » وليست في الأصل .
- (٣) في سائر النسخ « عن يزيد بن الهادي » وكلمة « يزيد » مكتوبة في الأصل بين السطور بخط آخر .
- (٤) في سائر النسخ زيادة « بن عبد الرحمن » وليست في الأصل .
- (٥) الحديثان : حديث أبي هريرة وعمرو بن الحارث صحيحان . حديث أبي هريرة رواه أحمد وأصحاب الكتب الستة ، وحديث عمرو بن الحارث رواه أيضا ما هنا الترمذي . والحديثان رواهما أيضا ابن عبد الحكم في فروع مصر بأسانيد من طريق ابن الهادي (س ٢٢٧ - ٢٢٨) .
- (٦) حنا في النسخ زيادة « قال الثاني » وهي زيادة في الأصل بين السطور بخط آخر .
- (٧) يعني موضع اعتراف ، يطلب منه الجواب .
- (٨) في س « قلت نعم ونحن » وفي س و ج « قلت نعم نحن » . وكلمة « نعم » مكتوبة بمحاشية ابن جماعة وعليها « صح » وليست هي ولا الراوي في الأصل ، وإثباتها خطأ صرف ، لأن الثاني يريد أن يسأل مناظره : هل هذا الحديث ثابت عنده كما هو ثابت عند الثاني ؟ وعن ذلك أجابه مناظره : نعم ، فليس هناك مني ، لأن قدم الثاني بين يدَي السؤال كلمة « نعم » !!
- (٩) في س « يكلمون بما وصفنا » وفي باقي النسخ « تكلموا بما وصفنا » والتي في الأصل ما أكتبنا ، ثم ضرب بعض طريقه على كلمة « يكلمون » وكتب فوقها « يكلمون » .

- ١٤١٥ - قلتُ : فأين ^(٢٧) موضعُ المطالبةِ فيها ؟
- ١٤١٦ - فقال : قد ^(٢٨) سمى رسولُ الله فيما رويت ^(٢٩) من الاجتهادِ « خطاً » و « صواباً » ؟
- ١٤١٧ - ^(٣٠) قلتُ : فذلك الحجةُ عليك .
- ١٤١٨ - قال ^(٣١) : وكيف ؟
- ١٤١٩ - قلتُ ^(٣٢) : إذْ ذَكَرَ النبي ^(٣٣) أَنَّهُ يُكْتَبُ عَلَى أَحَدِهِمَا أَكْثَرُ مِمَّا يُكْتَبُ عَلَى الْآخَرِ ، وَلَا يَكُونُ الثَّوَابُ فِيهَا لَا يَسَعُ ، وَلَا الثَّوَابُ فِي الْخَطِّ الْمَوْضُوعِ .
- ١٤٢٠ - لَأَنَّهُ لَوْ كَانَ إِذَا قِيلَ لَهُ اجْتَهِدْ عَلَى الْخَطِّ ، فَاجْتَهِدْ عَلَى

-
- والسببُ بآءٍ في « ما » ثم ضرب عليها وكتب فوقها « بما » . وعن هذا جاء الاختلاف والاضطراب ، والمصحيح ما في الأصل .
- (١) في ابنِ جماعة و س و ج « وأين » وقد عثت طابت بالغاء في الأصل ليهلها واواً ، وفي س « وقلتُ فأين » وزيادة الواو غلظة للأصل .
- (٢) في س « قد » وهو مخالف للأصل .
- (٣) في س زيادة « عنه » وليست في الأصل .
- (٤) هنا في س و ج زيادة « قال الثاني » .
- (٥) في س و ج زيادة « له » وهي زيادة في نسخة ابنِ جماعة بين السطور ، وعليها « صح » وليست في الأصل .
- (٦) في النسخ ما عدا س « فقال » وهو مخالف للأصل .
- (٧) في النسخ المطبوعة « قلت » وهو مخالف له أيضاً .
- (٨) كلمة « إذ » لم تذكر في ابنِ جماعة ، وكتب على موضعها « صح » وهي ثابته في الأصل ، وضرب عليها بعضُ تارخيه ، وإثباتها الصواب . وفي س « إذا » وهو خطأ . وفي كل النسخ « رسول الله » بدل « النبي » وما هنا هو الذي في الأصل .

الظاهر كما أمر^(١) كان مُخْطِئًا^(٢) خطأً مَرْفُوعًا كما قلتَ - : كانت المقبولة^(٣) في الخطأ - فيما ترى والله أعلم - أولى به ، وكان أكثرُ أمره أن يُعْفَرَ له ، ولم يُشَبَّهْ أن يكونَ له ثوابٌ على خطأٍ لا يَسْمُهُ .

١٤٢١ - وفي هذا دليلٌ على ما قلنا : أنه إنما كُلفَ في الحكم الاجتهاد على الظاهر ، دون المغيب ، والله أعلم^(٤) .

١٤٢٢ - قال : إن هذا لَيَحْتَمِلُ أن يكونَ كما قلتَ ، ولكن مامنى « صواب » و « خطأ » ؟

١٤٢٣ - قلتُ له : مثلُ معنى استقبال الكعبة ، يُصِيبُهَا مَن رآها بإحاطةٍ ، ويحترأها مَن غابت عنه ، بَمَدٍّ أَوْ قَرَبَ منها ، فيصِيبُهَا بعضٌ وَيُخْطِئُهَا بعضٌ ، فنفسُ التوجُّه يُحْتَمِلُ صوابًا وخطأً ، إذا حَصَدْتَ بالإخبار عن الصواب والخطأ قَصْدَ أن يقول^(٥) : فلانُ أَصَابَ

(١) في سائر النسخ « إذا قيل له اجتهد على الظاهر فاجتهد كما أمر على الظاهر » وقد عبت في الأصل مايت ، فضربت على بعض الكلمات وزاد غيرها بالحاشية وبين السطور حتى قرأ كافي النسخ الأخرى و مرجع ذلك إلى اشتباه اللحن عليهم ، لأنراعه بقوله « إذا قيل له اجتهد على الخطأ » أن يؤمر بالاجتهاد على احتمال الخطأ ، وبذلك يكون الكلام سليما لاغير عليه .

(٢) قوله « كان مُخْطِئًا » الخ جواب « إذا » .

(٣) قوله « كانت المقبولة » الخ جواب « لو » .

(٤) هنا بحاشية الأصل ما نصه « بلغ ظفر » . وظفر هذا هو ابن المظفر بن عبدالله الناصري الحلبي التاجر الفقيه ، مات في شوال سنة ٤٢٩ هـ ، وسمع (كتاب الرسالة) من عبدالرحمن بن عمر بن نصر بن رمضان سنة ٤٠١ هـ ، والسمع ثابت عليه بخط شيخه عبد الرحمن ، كما ستبين ذلك في المقدمة . فهذا البلاغ يطلب على ظني أنه بخط ظفر نفسه ، إما عند مقابته فسخته على أصل الربيع ، وإما عند قراءته على عبد الرحمن ، وإما عند قراءة أحد من الناس على ظفر نفسه ، والله أعلم .

(٥) يعني : أن يقول القائل .

قَصَدَ مَطْلَبَ فَلَمْ يَخْطِئْهُ ، وَفَلَانٌ أَخْطَأَ^(١) قَصَدَ مَطْلَبَ وَقَدْ جِهَدَ فِي طَلْبِهِ .

١٤٢٤ - فقال : هذا هكذا ، أفرأيت الاجتهاد ، أيقال له « صواب » على غير هذا المعنى ؟

١٤٢٥ - قلت : نعم ، على أنه إنما كُلفَ فيما غاب عنه الاجتهاد ، فإذا فعل فقد أصاب بالإتيان بما كُلفَ ، وهو صوابٌ عنده على الظاهر ، ولا يعلم الباطن إلا الله .

١٤٢٦ - ونحن نعلم أن المختلفين في القبلة وإن أصابا بالاجتهاد إذا اختلفا يُريدان عينا - : لَمْ يَكُونَا مُصِيبَيْنِ لِلْعَيْنِ أَبَدًا ، ومصيبان في الاجتهاد . وهكذا ما وصفنا في الشهود وغيرهم^(٢) .

١٤٢٧ - قال : أَفْتُوجِدُني مثلَ هذا ؟

١٤٢٨ - قلت : مَا أَحْسَبَ^(٣) هذا يُوضَحُ بأقوى من هذا !

(١) في الأصل « أصاب » وكتب فوقها بين السطور « أخطأ » وسياق الكلام يدل على أن ما في الأصل سهو من الريب .

(٢) هنا في النسخ كلها زيادة نصها : « قال : أفيجوز أن يقال صواب على معنى ، خطأ على الآخر ؟ قلت : نعم ، في كل ما كان متيقنا » . وهذه الزيادة مكتوبة بحاشية الأصل بخط مخالف لحظه ، ولم تر ضرورة لإثباتها ، لأنها تكرر لبعض ما مضى في المعنى .

(٣) ضبطت في الأصل بفتح السين ، وجاز في مضارع « حسب » بمعنى « ظن » فتح العين وكسرها ، وقد قرئ بهما قوله تعالى : « لَا تَحْسِبَنَّ » و « لَا تَحْسِبَنَّ » . وانظر لسان الرب .

١٤٢٩ - قال : فاذا كُرَّ غيرَه ؟

١٤٣٠ - قلتُ : أحلَّ الله لنا أن ننكِحَ من النساءِ مَنَى وثلاثَ ورُباعَ وما ملكتِ أيماننا ، وحرَّم الأمهاتِ والبناتِ والأخواتِ .

١٤٣١ - قال : نعم .

١٤٣٢ - قلتُ : فلو أن رجلاً اشترى جاريةً فاستبرأها ، أَيْحِلُّ له إصابتُها ؟

١٤٣٣ - قال : نعم .

١٤٣٤ - قلتُ : فأصابها وولدتَ له دهرًا ، ثم علم أنها أخته ، كيف القولُ فيه ؟

١٤٣٥ - قال : كان ^(١) ذلك حلالًا ^(٢) حتى علم بها ، فلم ^(٣) يَحِلُّ له أن يموِّدَ إليها .

١٤٣٦ - قلتُ : فيقالُ لك في ^(٤) امرأةٍ واحدةٍ حلالٌ له حرامٌ ^(٥)

(١) في س و س « قد كان » وحرف « قد » مكتوب في الأصل بين المطور ، ولم يذكر في ابن جماعة .

(٢) في ج « له حلال » وفي باقي النسخ « حلال له » وكلمة « له » زيادة في الأصل بين السطور قبل كلمة « حلالا » .

(٣) في ابن جماعة و س « فلا » وهو مخالف للأصل .

(٤) في س « هي » بدل « في » . وفي ج لم تذكر كلمة « لك » وبهذا في ابن جماعة « له » وكل ذلك مخالف للأصل .

(٥) في س و ج « وحرام » والواو ليست في الأصل .

عليه ، بتغير إحداث^(١) شيء أحدثه هو ولا أحدثته^(٢) ؟

١٤٣٧ — قال : أما في النسيب فلم تزل أخته أولاً وآخر^٣ ،
وأما في الظاهر فكانت له حلالاً ما لم يتعلم^٤ ، وعليه حرام^(٥) حين علم .
١٤٣٨ — وقال : إن غيرنا ليقول : لم تزل أمّا بإصابتها ،
ولكنه ما تم مرفوع عنه^(٦) .

١٤٣٩ — فقلت : الله أعلم^(٧) ، وأيهما كان فقد قرئوا فيه بين
حكم الظاهر والباطن ، وأنفوا المأثم عن المجتهد على الظاهر ، وإن
أخطأ عندهم ، ولم يلغوه عن المأمّد .
١٤٤٠ — قال : أجل .

١٤٤١ — وقلت له^(٨) : مثل هذا الرجل ينكح ذات محرم منه
ولا يعلم^(٩) ، وخامسة وقد بلغت وقلة رابعة كانت^(١٠) زوجة له ،
وأشياء لهذا .

- (١) كلمة «إحداث» لم تذكر في س وهي تاجية في الأصل وسائر النسخ .
- (٢) في النسخ المطبوعة «ولا أحدثه هي» وكلمة «هي» ليست في الأصل ، وزيدت في حاشيته بخط جديد ، وزيدت أيضاً بحاشية نسخة ابن جماعة .
- (٣) في س «وحراماً عليه» وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .
- (٤) هنا في س و ج زيادة «قال القاضي» .
- (٥) في نسخة ابن جماعة « والله أعلم » وفي س و ج «قلت له والله أعلم» والزيادةتان ليستا في الأصل .
- (٦) في س «قلت له» وهو مخالف للأصل .
- (٧) في س «وهو لا يعلم» وهو مخالف للأصل .
- (٨) في س و ج «وكانت» والواو مزادة في الأصل بين الكلمتين ظاهرة التصنع ، وكذلك في ابن جماعة ، والمربوب حذفها .

- ١٤٤٢ - قال ^(١) : نعم ، أشباه هذا كثير .
- ١٤٤٣ - ^(٢) فقال : إنه ليكن ^(٣) عند من ثبت الرواية منك أنه لا يكون الاجتهاد أبداً إلا على طلب عين قاطعة معينة ^(٤) بدلالة ، وأنه قد يسع الاختلاف من له الاجتهاد .
- ١٤٤٤ - فقال ^(٥) : فكيف ^(٦) الاجتهاد ؟
- ١٤٤٥ - فقلت ^(٧) : إن الله جل ثناؤه من على العباد بقول ، فدلهم بها على الفرق بين المختلف ، وهذا هم السبيل إلى الحق نصاً ودلالة .
- ١٤٤٦ - قال ^(٨) : قتل من ذلك شيئاً ؟
- ١٤٤٧ - قلت : نصب ^(٩) لهم البيت الحرام ، وأمرهم بالتوجه إليه إذا رأوه ، وتأخيه ^(١٠) إذا غابوا عنه ، وخلق لهم سماً وأرضاً وشمساً وقرراً ونجوماً وبحاراً وجبالاً ورياحاً ^(١١) .

(١) في س « قال » وهو مخالف للأصل .
 (٢) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الثاني » .
 (٣) في ج « لين » وفي باقي النسخ « لين » وما هنا هو الذي في الأصل .
 (٤) أي غائبة عن الرؤية وللشاهدة . وفي النسخ المطبوعة « معينة » وهو مخالف للأصل ولنسخة ابن جماعة . ويظهر أن مصححيها ظنوا أن قوله « بدلالة » متعلق بكلمة « معينة » وهو خطأ ، بل هو متعلق بقوله « طلب » .
 (٥) في سائر النسخ « قال » وهو مخالف للأصل .
 (٦) في س و ج « وكيف » وهو مخالف للأصل .
 (٧) في سائر النسخ « قلت » وهو مخالف للأصل .
 (٨) في س و س « نصب الله لهم » ولفظ الجلالة مكتوب في الأصل بين السطور .
 (٩) الثاني : التمرى والقصد إلى الشيء ، وانظر الفقرة (١٤٥٦) .
 (١٠) في س « ورياحاً وجبالاً » بالتقديم والتأخير ، وهو مخالف للأصل .

- ١٤٤٨ - فقال : ﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ^(١) ﴾ .
- ١٤٤٩ - وقال : ﴿ وَأَعْلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ^(٢) ﴾ .
- ١٤٥٠ - فأخبر ^(٣) أنهم يهتدون بالنجم ^(٤) والعلامات .
- ١٤٥١ - فكانوا يعرفون مِنهُ جِهَةَ الْيَمِينِ ، بِمَعْنَى لَهْمُ ، وَتَوْفِيقُهُ لِيَأْتَهُمْ ، بَأَن قَدْ رَأَوْهُ مِنْ رَأْيِهِ ^(٥) مِنْهُمْ فِي مَكَانِهِ ، وَأَخْبَرَ مَنْ رَأَاهُ مِنْهُمْ مِنْ لَمْ يَرَهُ ، وَأَبْصَرَ مَا يَهْتَدَى ^(٦) بِهِ إِلَيْهِ ، مِنْ جَبَلٍ يُقْصَدُ قَصْدُهُ ، أَوْ نَجْمٍ يُؤْتَمُّ بِهِ ، وَشِمَالٍ وَجَنُوبٍ ، وَشَمْسٍ يُعْرَفُ مَطْلِعُهَا وَمَغْرِبُهَا ، وَأَيُّ تَكُونُ مِنَ الْمُسَلَّى بِالْعَشِيِّ ، وَيُجُورُ ^(٧) كَذَلِكَ .
- ١٤٥٢ - وكان ^(٨) عليهم تَكْلُفُ الدَّلَالَاتِ بِمَا خَلَقَ لَهُمْ مِنَ الْعُقُولِ الَّتِي رَكَّبَهَا فِيهِمْ ، لِيَقْصِدُوا قَصْدَ التَّوَجُّهِ لِلتَّيْنِ الَّتِي قَرَضَ عَلَيْهِمْ اسْتِقْبَالَهَا .

(١) سورة الأنعام (٩٧) .

(٢) سورة النمل (١٦) .

(٣) في س و ج « فأخبرهم » وهو مخالف للأصل .

(٤) في سائر النسخ « بالنجوم » وعليها في ابن جماعة « صح » ولكنها واضحة في الأصل بالإنفراد .

(٥) في س « من قدره » وكلمة « قد » ليست في الأصل ولا في سائر النسخ .

(٦) في سائر النسخ « يهتدون » وعليها في ابن جماعة « صح » . والقي في الأصل هكذا « يهتدوا » ولكن الواو ملغاة وفوق الياء ضمة ، فيبين قراءتها « يهتدى » وهو يكتب مثل هذا دائما بالألف .

(٧) في س و ج « ويجوز » !! وهو تصحيف سنييف ، ومن التريب أن الأصل وضع فيه تحت الماء وفوق الرأء علامتا الإجمال ، ثم تصحف الكلمة هذا التصحيف للدمش .

(٨) في سائر النسخ « فكان » وهو مخالف للأصل .

١٤٥٣ - فإذا طلبوها مجتهدين بمقولهم وعلمهم بالدلائل ، بعد استعانة الله ، والرغبة إليه في توفيقه - : فقد أدوا ما عليهم .

١٤٥٤ - وأبان لهم أن فرضه عليهم التوجه شطر المسجد الحرام ، والتوجه شطره ^(١) ، لإصابة البيت بعينه بكل حال .

١٤٥٥ - ^(٢) ولم يكن لهم إذا كان لا تمكنهم الإحاطة في الصواب إمكان من عاين البيت - : أن يقولوا تتوجه حيث رأينا ^(٣) ، بلا دلالة .

[باب الاستحسان ^(٤)]

١٤٥٦ - قال : هذا ^(٥) كما قلت ، والاجتهاد لا يكون إلا على مطلوب ، والمطلوب لا يكون أبداً ^(٦) إلا على عين قاعة تطلب بدلالة

(١) تكرار قوله « والتوجه شطره » تكرار يذيع بليغ ، يريد أن يدل به على أن الفرض في التوجه محصور في التوجه شطر البيت لمن غابت عنه عينه . كأنه قال : التوجه شطره فقط .

(٢) هنا في النسخ زيادة « قال القاضي » .

(٣) في ج « توجه حيث رأيت » والأصل يحتمل أن يقرأ هكذا ، ولكنني لست على يقين منه .

(٤) العنوان لم يذكر في الأصل ، وزيد بمحاشية نسخة ابن جماعة ، ولكن أشير إلى موضعه فيها قبل الفقرة السابقة (١٤٥٥) وعلى ذلك وضع قبلها في النسخ للطباعة ، وهو خطأ ظاهر ، لأنها تمة لما قبلها ، وموضع العنوان هنا ، لأنه به بحث جديد .

(٥) في س « فهذا » وهو مخالف للأصل .

(٦) في س « والمطلوب أبداً لا يكون » وهو مخالف للأصل .

يُقَصَّدُ بِهَا إِلَيْهَا^(١) ، أو تشبيه على عينِ قاعة ، وهذا يُبَيِّنُ أَنَّ حَرَامًا عَلَى أَحَدٍ أَنْ يَقُولَ بِالْإِسْتِحْسَانِ ، إِذَا خَالَفَ الْإِسْتِحْسَانَ الْخَبَرَ ، وَالْخَبْرُ — مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ — عَيْنٌ يَتَأَخَّى^(٢) مِنْهَا الْمُجْتَهِدُ لِيُصِيبَهُ ، كَمَا الْيَتُّ^(٣) يَتَأَخَّاهُ مَنْ غَابَ عَنْهُ لِيُصِيبَهُ ، أَوْ قَصَدَهُ بِالْقِيَاسِ ، وَأَنْ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الْجَهْدِ ، وَالْإِجْتِهَادِ مَا وَصَفَتْ مِنْ طَلَبِ الْحَقِّ . فَهَلْ تَمِيزُ أَنْتَ^(٤) أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ : أَسْتَحْصِنُ ، بِغَيْرِ قِيَاسٍ ؟ ١٤٥٧ — قُلْتُ^(٥) : لَا يَحُوزُ هَذَا عِنْدِي — وَاللَّهِ أَعْلَمُ — لِأَحَدٍ ، وَإِنَّمَا كَانَ لِأَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَقُولُوا دُونَ غَيْرِهِمْ ، لِأَنَّهُمْ يَقُولُوا فِي الْخَبَرِ بِاتِّبَاعِهِ فَيَا^(٦) لَيْسَ فِيهِ الْخَبْرُ بِالْقِيَاسِ كُلِّي الْخَبْرِ .

- (١) فِي سَائِرِ النُّسخِ « إِلَيْهِ » وَقَدْ كَشَطَ بَعْضُهُمُ الْأَلْفَ مِنْ طَرَفِ الْمَاءِ فِي الْأَصْلِ ، وَهُوَ غَيْرُ جَيِّدٍ ، لِأَنَّ الضَّمِيرَ مَائِدٌ عَلَى الْبَيْنِ الَّتِي تَطْلُبُ .
- (٢) « تَأَخَّى الشَّيْءُ » تَحَرَّاهُ . قَالَ فِي الْلسَانِ (ج ١٨ ص ٢٥) : « وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مَرٍ . يَتَأَخَّى مُنَازِحَ رَسُولِ اللَّهِ . أَيْ يَصْرِى وَيَقْصِدُ ، وَيَقَالُ فِيهِ بِالْوَاوِ أَيْضًا ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ . » وَقَالَ أَيْضًا (ج ٢٠ ص ٢٦٠ — ٢٦١) : « يُقَالُ : تَوَخَّيْتُ مَجْنُوكًا ، أَيْ تَحَرَّيْتُ ، وَرَبَّمَا قُلْتُ بِالْوَاوِ أَلْفًا قَتِيلًا تَأَخَّيْتُ » وَآلِي فِي الْأَصْلِ « يَتَأَخَّى » بِالْأَلْفِ وَوَضَعَ فِيهِ عَلَى الْأَلْفِ الْأَوَّلَى هَمْزَةً ، وَكَذَلِكَ « يَتَأَخَّاهُ » الْآتِيَةُ ، وَرَبَّمَا ذَلِكَ فِي نَسْخَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ ، وَفِي النُّسخِ لِلطَّبُوعَةِ « يَتَوَخَّى » وَ« يَتَوَخَّاهُ » .
- (٣) فِي ب — « كَمَا أَنَّ الْيَتَّ » وَهُوَ مُخْتَلَفٌ لِلْأَصْلِ وَسَائِرِ النُّسخِ .
- (٤) قَوْلُهُ « فَهَلْ تَمِيزُ أَنْتَ » أَخْرَجَ مِنْ كَلَامِ مُنَازِحِ الشَّافِعِيِّ ، فَرَادَ التَّاسِخُونَ قَوْلَهُ كَلِمَةً « هَلْ » وَثَبَّتَ فِي سَائِرِ النُّسخِ ، وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَكَلِمَةُ « أَنْتَ » لَمْ تَذْكُرْ فِي ب وَهِيَ نَائِلَةٌ فِي الْأَصْلِ وَسَائِرِ النُّسخِ .
- (٥) فِي سَائِرِ النُّسخِ « قُلْتُ » وَهُوَ مُخْتَلَفٌ لِلْأَصْلِ .
- (٦) فِي سَائِرِ النُّسخِ « وَفِيهَا » وَالْوَاوُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَالصُّوَابُ حَذَفَهَا ، لِأَنَّهُ يَرِيدُ أَنْ أَهْلَ الْعِلْمِ الَّذِينَ لَمْ يَحْدِثْ لَهُمْ يَمْسُوا ، بِأَنَّهُمْ يَقُولُوا فَيَا لَيْسَ فِيهِ نَسْ بِالْقِيَاسِ عَلَى النَّاسِ ، وَبِذَلِكَ يَكُونُونَ مُتَبِعِينَ الْخَبَرَ ، إِذَا أَخَذُوا بِمَا اسْتَبْطَوْهُ مِنْهُ . فَقَوْلُهُ « فَيَا » مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « بِاتِّبَاعِهِ » .

- ١٤٥٨ - ولو^(١) جاز تعطيلُ القياس جاز لأهلِ القولِ من غيرِ أهلِ العلم أن يقولوا فيما ليس فيه خبرٌ بما يحضّرهم من الاستحسان^(٢).
- ١٤٥٩ - وإن القولَ بنفي خبرٍ ولا قياسٍ لتغيرِ جائزٍ ، بما ذكرتُ من كتاب الله وسنة رسوله^(٣) ، ولا في القياسِ .
- ١٤٦٠ - فقال : أما الكتابُ والسنةُ فيدلّان على ذلك ، لأنه إذا أمرَ النبيُّ بالاجتهاد ، فالاجتهادُ أبدًا لا يكونُ إلا على طلبِ شيءٍ ، وطلبُ^(٤) الشيء لا يكونُ إلا بدلائلَ ، والدلائلُ^(٥) هي القياسُ ، قال : فأينَ القياسُ مع الدلائلِ على ما وصفتُ ؟
- ١٤٦١ - قلتُ : ألا ترى أن أهلَ العلم إذا أصاب رجلٌ^(٦)

(١) هكذا في النسخ بالواو . والله في الأصل يحتمل أن يكون بالواو أو بالهاء ، وقد ثبت فيه بعض قارئيه ليسله واوأكيرة الجيم ، ولذلك لم أكتب بما كان عليه الحرف .

(٢) قد كان ما ذهبى الشافعى أن يكون ، بل خرج الأمر في هذه الصور من حدة ، فصرنا نرى كل من عرف شيئا من المعارف زعم نفسه أنه يفتى في الدين والعلم ، وأنه أعلم به من أهله ، وخاصة من أشربوا في قلوبهم علوم أوربية وعقائدها ، يزعمون أن عقولهم تهديهم إلى إصلاح الدين !! وإلى الحق في التصريح ، وخرجوا من الجبر ومن القياس ، إلى الرأي والهوى ، حتى تشكك تخفى أن تخرج بلاد المسلمين من الإسلام جملة ، والعلماء ساهون لاهون ، أو مستضعفون ، يخافون الناس ، ويخافون كلمة الحق ، فأتاه وإنا إليه راجعون . وانظر الأم (ج ٧ ص ٢٧٣) .

(٣) في س « وسنة نبيه » وفي سائر النسخ « وسنة نبيه عهد » . وما هنا هو القياس في الأصل .

(٤) في س « فطلب » وهو مخالف للأصل .

(٥) في س و ج « بدلائل » وهو مخالف للأصل .

(٦) في س « الرجل » وهو مخالف للأصل .

لرجل عبداً لم يقولوا لرجل^(١) : أقيم عبداً ولا أمة^(٢) إلا وهو خاير^(٣)
بالشوق^(٤) ، لئقيم بمعينين^(٥) : بما يُخبركم^(٦) ثمن مثله في يومه ،
ولا يكون ذلك^(٧) إلا بأن يتخير عليه^(٨) بنفسيه ، فيقيسه عليه ،
ولا يقال لصاحب سلعة : أقيم إلا وهو خاير^(٩) .

(١) في ب « لرجل » وهو خطأ ، لأن المراد : لم يقولوا لرجل آخر أن يقوم قيمة العبد ،
وليس مقولاً أن يكتفوا بذلك صاحب الواقعة ، وهو الذي سيلزمونه قيمة ما جنى
على العبد .

(٢) أى : قدر ثمن العبد أو الأمة ، من الثمن ، ولكن استعمال النفل من « الإقامة »
شبه طريف ، لم أجده إلا في كلام الشافعي . وأصل النفل « قام » ثلاثي لازم ، ثم
عدى رباعياً بالهزة والتضعيف فقالوا : « أقمته الشيء وفوضته قام » بمعنى استقام ،
وعدى بالتضعيف في معنى تقدير الثمن ، فقالوا : « قومت الشيء » ولم يذكر في المعاجم
تعديته في هذا المعنى بالهزة ، والقياس جوازه ، فاستعمال الشافعي إياه إثبات له سماه
أيضاً ، إذ كانت لثمة حجة . وقد جاء في هذا المعنى فعل شاذ معاماً ، في اللسان :
« قومت السلعة واستقامها » قلرها ، وفي حديث عبد الله بن عباس : إذا استقمت^١
بتدقيمت بتدق فلا بأس به ، وإذا استقمت بتدقيمت بتدقيمت فلا خير فيه ، فهو
مكروه . قال أبو عبيد : قوله إذا استقمت ، يعني قومت ، وهذا كلام أهل مكة ،
يقولون : استقمت^٢ للتأخر ، أى قومت ، وهو بمعنى^٣ .

(٣) « الخاير » المختار المحبوب ، و « الخير » الذي يجزى الشيء بهله .

(٤) في ب « ليقوم لعين » وهو خطأ ومختلف للأصل .

(٥) في ب « أن يجزى بما يجزى » ، وزيادة « أن يجزى » خطأ لأمس لها هنا . وفي نسخة
ابن جماعة و ج « بما يجزى » وهو خطأ ، وما أثبتنا هو الذي في الأصل .

(٦) في س و ج « في ذلك » وزيادة « في » خطأ ومختلف للأصل .

(٧) « عليه » لم تنطق في الأصل ، وفي ابن جماعة و س « غلته » والمعنى صحيح على
كل حال .

(٨) في سائر النسخ « خاير بالقيم » والزيادة ليست في الأصل .

وهنا بمشاحة الأصل السبع السابع عشر ، ولكنه غير واضح لتأكل أطراف
الورق . ومما يشبه نسخة ابن جماعة « آخر الجزء السادس » .

١٤٦٢ - «ولا يجوزُ أن يقالَ لقيهِ عدلٌ غيرُ عالمٍ يقيمُ الرقيقَ: أقيمُ هذا المبدَ ولا هذه الأمةَ ولا إجارةَ هذا العاملِ ، لأنَّهُ إذا أقامه على غيرِ مثالٍ بدلالةٍ^(١) على قيمته كان متعسفًا .

١٤٦٣ - فإذا كان هذا مكنافيا تَقَلُّ قيمته من المال وَيُسَرُّ^(٢) الخطأ فيه عَلَى المَقَامِ له والمَقَامِ عليه - : كان حلالُ الله وحرأه أولى أن لَا يقالَ فيهما^(٣) بالتعسف والاستحسان^(٤) .

١٤٦٤ - وإنما الاستحسانُ تَلَذُّذٌ .

١٤٦٥ - ولا يقول فيه^(٥) إلا عالمٌ بالأخبار ، عاقلٌ للتشبيه^(٦)

عليها .

١٤٦٦ - وإذا كان هذا هكذا كان على العالم أن لَا يقول إلا

مِنْ جهة العلم ، - وجهةُ العلمِ الخبرُ اللازمُ - بالقياسِ^(٨) بالدلائل

(١) هنا في س و ج زيادة « قال القاضي » .

(٢) في سائر النسخ « بدله » وهو صحيح في المعنى ولكنه مخالف للأصل وقد عث به بعضهم فحُرب على اللام والألف ووضع تحت الباء هُطَّة ثانية وفوقها هُطَّة ، انظرأ « بدله » . واتفق في الأصل صحيح المعنى أيضا .

(٣) « يَسِرُّ الشيء » من بابي « قَرُب » و « قَرِح » أى سَهْل ، فهو « يسِرُّ » . وفي س « ويسر » وفي ابن جاعقوج « ويقين » وبمحاشية ابن جماعة نسخة « تيسر » وكله مخالف للأصل .

(٤) في سائر النسخ « فيه » وهو مخالف للأصل ، وضرب بعض كاتبيه على « فيهما » وكتب فوقها « فيه » .

(٥) في النسخ المطبوعة « ولا الاستحسان أبداً » وهو مخالف للأصل ، وقد زاد بعضهم بين السطور في الأصل وفُسِّتة ابن جماعة حرف « لا » .

(٦) قوله « فيه » أى في القياس والاستدلال .

(٧) في س « بالتشبيه » وهو مخالف للأصل .

(٨) في سائر النسخ « والقياس » واتفق في الأصل « بالقياس » ثم حاول بعضهم كشط

على الصواب ، حتى يكون صاحبُ العلم أبداً مُتَّبِعاً خبراً وطالبُ
الخبر بالقياس^(١) ، كما يكون متَّبِعَ البيت^(٢) بالبيان ، وطالبُ قصده^(٣)
بالاستدلال بالأعلام مجتهداً .

١٤٦٧ - ولو قال بلا خبر لازم ولا قياس كان أقرب من الإثم
من الذي قال وهو غير عالم^(٤) ، وكان^(٥) القول لنير أهل العلم جائزاً .
١٤٦٨ - ولم يحمل الله لأحدٍ بعد رسول الله^(٦) أن يقول إلا
من جهة علم مَضَى قبله ، وجهة العلم بعد الكتاب والسنة^(٧) والإجماع^(٨)
والآثار ، وما وصفت^(٩) من القياس عليها .

-
- = الباء وكتب وأوأ في موضعها . والذي في الأصل صحيح ، لأنه يريد أن جهة العلم
الخبر اللازم الذي يقاس عليه ما لم يشكك فيه ، مما شاركه في علة الحكم .
- (١) « وطالب الخبر » مطوف على « متبياً خبراً » كما هو ظاهر ، فلذلك ضبطناه بالتصحيح .
وضبط في نسخة ابن جماعة مرقوعاً ، وليس له وجه .
- (٢) في ابن جماعة « متبياً البيت » وهو مخالف للأصل .
- (٣) « طالب » منصوب ، ورسم في الأصل بدون ألف وعليه فتحان ، وفي س و ج
« وطالب بالاصد » وحرف « ما » مكتوب في الأصل بين السطور بخط آخر ، ومكتوب
بمحاشية ابن جماعة وعليه علامة « هـ » ولم شجته لعدم ثبوته من الأصل .
- (٤) نعم ، فقد يكون للجاهل عذر من جهله ، وإنما أخطأ في الإقدام على ما لا يعلم . أما
العلم الذي يقول من غير دليل ، فاعلم يضم ويحذف على الخوض بالباطل مأمناً .
- (٥) في سائر النسخ « ولكن » واللام زائدة في الأصل ظاهرة التصنيع .
- (٦) في س « بعد رسوله » وما هنا هو الذي في الأصل .
- (٧) « بعد » ظرف مبنى على الضم ، و « الكتاب » خبر « جهة العلم » . وفي ج
« فالسنة » . وقد كشط بعضهم حرف المطف بعد كلمة « الكتاب » في الأصل
ونسخة ابن جماعة ، فصار الكلام « وجهة العلم بعد الكتاب : السنة » فيكون قوله
« السنة » خبر المبتدأ ، وكل له وجه ، واختارنا ما رجحنا أنه كان في الأصل .
- (٨) في سائر النسخ « ثم ما وصفت » ووضع فوق « ثم » في نسخة ابن جماعة « صبح »
بالجر ، والذي في الأصل الواو ، وغيرها بعضهم ليبسها « ثم » .

١٤٦٩ - ولا يقيسُ إلا من جَمَعَ الآلة^(١) التي لَهُ القياسُ بها،

(١) في ج «الأداة» وهو خطأ .

وهذه الضرر التالية ، والحكم البالغة ، والفرق الرائعة ، من أول هذه الفقرة ،
إلى (رقم ١٤٧٩) هي أحسن ملاحظات في شروط الاجتهاد .

وقد كتب الشافعي نحواً من هذا في (كتاب إبطال الاستحسان) في الجزء السابع
من الأم (ص ٢٧٤) قال : « وليس للمحاكم أن يقبلَ ، ولا للوالى أن يدع
أحدًا ، ولا ينبغي للمفتي أن يفتيَ أحدًا - : إلا متى يجمعُ أن يكونَ عالمًا
عِلْمَ الكتّابِ ، وعِلْمَ ناسخه ومنسوخه ، وخاصه وعامه ، وأديه ، وعلمًا
بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأقوال أهل العلم قديماً وحديثاً ،
وعلمًا بلسان العرب ، عاقلًا ، يميزُ بين الشبهة ، ويعقلُ القياس . فإن
عَدِمَ واحدًا من هذه الخصال لم يحلَّ له أن يقولَ قياسًا ، وكذلك لو كان
عالمًا بالأصول غيرَ عاقلٍ للقياس الذي هو القرعُ - : لم يميزُ أن
يقالَ لرجلٍ : قسْ ، وهو لا يعقلُ القياسَ ، وإن كان عاقلًا للقياس وهو
مضيعٌ لعلمِ الأصولِ أو شيء منها - : لم يميزُ أن يقالَ له : قسْ على ما لا تعلمُ ،
كما لا يجوزُ أن يقالَ : قسْ ، لأعشى وصفته : لاجلِ كذا من عينك ، وكذا من
يسارك ، فإذا بلغت كذا فانتقلْ مُتَيَّمينًا ، وهو لا يُبصر ما قيلَ له يجعله
عينًا ويسارًا !! أو يقالَ : سرْ بلادًا ، ولم يسرها قط ، ولم يأتها قط ، وليس له
فيها علمٌ يعرفه ، ولا ثبت له فيها قصدٌ تمتَّ بضبطه ، لأنه يسرها على غير
مثالٍ قويمٍ !! وكما لا يجوزُ لعالمٍ بسوقٍ سلعةٍ منلزمِ زمانٍ ثم خفيت عنه سنة - :
أن يقالَ له : قوِّم عبدًا من صفته كذا وكذا ، لأن السوقَ تختلفُ ، ولا
لرجلٍ أبصرَ بعضَ صنفٍ من التجارات ، وجهلَ غيرِ صنفه ، والتغيرُ
الذي جهلَ لا دلالةَ له عليه ببعضِ عِلْمِ الذي عِلْمُ - : قوِّم كذا ، كما
لا يقالَ لبناء : انظرْ قيمةَ الخياطةِ ! ولا خياط : انظرْ قيمةَ البناءِ ! » .

وهي العلمُ بأحكام كتاب الله : فرضه ، وأدبه ، وناسخه ، ومنسوخه ، وعامته ، وخاصته ، وإرشاده .

١٤٧٠ - ويستدل على ما احتل التأويل منه بسنن رسول الله ،

فاذا^(١) لم يجد سنة في إجماع المسلمين ، فإن لم يكن إجماع في القياس .

١٤٧١ - ولا يكون^(٢) لأحد أن يقيس حتى يكون عالماً بما

مضى قبله من السنن ، وأقوال السلف ، وإجماع الناس ، واختلافهم ، ولسان العرب .

١٤٧٢ - ولا يكون له أن يقيس حتى يكون صحيح العقل ،

وحتى يفرق بين المشبه ، ولا يتجمل بالقول به ، دون التثبيت^(٣) .

١٤٧٣ - ولا يمتنع من الاستماع بمن خالفه ، لانه قد يثبت^(٤)

بالاستماع لترك الفسلة ، ويزداد به تثبيتاً^(٥) فيما اعتقد من الصواب .

(١) في س « وإنذا » وهو مخالف للأصل .

(٢) في س « ولا يجوز » وهو مخالف للأصل .

(٣) في النسخ للطبوعة « التثبت » ولكنها في الأصل واحدة القطع كما أبتجناها ، وكانت كذلك في نسخة ابن جماعة ثم كسخت الياء .

(٤) في ابن جماعة و ج « يثبه » والى في الأصل ما ذكرنا ، وقد قرأ « يثبت » ولكن لا أستطيع الجزم بذلك ، لثب بعضهم بالكلمة في التثبط والتثبط .

(٥) في س « تثبجا » وهو مخالف للأصل وابن جماعة .

١٤٧٤ - وعليه في ذلك بلوغ غاية جهده، والإنصاف من نفسه ، حتى يعرف من أين قال ما يقول ، وترك^(١) ما يترك .

١٤٧٥ - ولا يكون بما قال أعتى منه بما خالفه ، حتى يعرف فضل ما يصير إليه على ما يترك ، إن شاء الله .

١٤٧٦ - فأما من تم عقله ولم يكن عالماً بما وصفنا فلا يحل له أن يقول بقياس ، وذلك أنه لا يعرف ما يقيس عليه ، كما لا يحل لفقهاء عاقل أن يقول في ثمن درهم ولا خيرة له بسوقه .

١٤٧٧ - ومن كان عالماً بما وصفنا بالحفظ لا بمحقيقة المعرفة : فليس له أن يقول أيضاً بقياس ، لأنه قد يذهب عليه عقل الماعى .

١٤٧٨ - وكذلك لو كان حافظاً مقصراً العقل ، أو مقصراً عن علم لسان العرب - : لم يكن له أن يقيس ، من قبل نقص عقله^(٢) عن الآلة التي يجوز بها القياس .

١٤٧٩ - ولا تقول^(٣) يسع هذا - والله أعلم - أن يقول أبداً إلا أتباعاً ، لا قياساً^(٤) .

(١) في ابن جماعة و س و ج « وترك » وهو مخالف للأصل .

(٢) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في س « لأنه » وهو مخالف للأصل .

(٤) في النسخ المطبوعة « قصير عقله » وهو مخالف للأصل وابن جماعة .

(٥) في ابن جماعة « فلا قول » وفي س « فلا قول » وفي ج « فلا قول » وكلها

مخالف للأصل ، والأخيرتان خطأ أيضاً .

(٦) الشافعي يأبى التقليد وينفيه ، ولذلك تراه يقول إن حفظ وكان مقصر العمل أو غير متسكن من لسان العرب أنه يبيع ما عرف من العلم ويمنه أن يقيس ، ولكنه لم يجر له أن يكون مقلداً .

١٤٨٠ - (١) فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَأَذْكُرُ مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي تَقْبَلُ

عَلَيْهَا، وَكَيْفَ تَقْبَلُ (٢) ؟

١٤٨١ - قِيلَ لَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ: كُلُّ حُكْمٍ لَّهُ أَوْ لِرَسُولِهِ وَجِدَتْ

عَلَيْهِ دِلَالَةٌ فِيهِ أَوْ فِي غَيْرِهِ مِنْ أَحْكَامِ اللَّهِ أَوْ رَسُولِهِ بِأَنَّهُ حُكْمٌ بِهِ
لَمَعْنَى مِنَ الْمَعْنَى، فَتَرَلْتُ نَازِلَةً لَيْسَ فِيهَا نَصٌّ حُكْمٌ - بِحُكْمٍ فِيهَا (٣)
حُكْمٌ النَّازِلَةُ الْمَحْكُومُ فِيهَا، إِذَا كَانَتْ فِي مَعْنَاهَا .

١٤٨٢ - وَالْقِيَاسُ وَجُوهٌ (٤)، يَجْمَعُهَا « الْقِيَاسُ » (٥)، وَيَتَفَرَّقُ

= وَقَدْ قَالَ فِي اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ (ص ١٤٨ - ١٤٩): « وَالْعِلْمُ مِنْ وَجْهَيْنِ:
إِتِّبَاعٌ، وَاسْتِنْبَاطٌ، وَالْإِتِّبَاعُ إِتِّبَاعُ كِتَابٍ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فُسْنَةً، فَإِنْ لَمْ
تَكُنْ قَوْلًا عَامَّةً مِنْ سَلَفِنَا لَا نَعْلَمُ لَهُ خَالِقًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قِيَاسًا عَلَى
كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قِيَاسًا عَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قِيَاسًا عَلَى قَوْلِ عَامَّةٍ سَلَفِنَا لَا يَخَالَفُ لَهُ. وَلَا
يَجُوزُ الْقَوْلُ إِلَّا بِالْقِيَاسِ، وَإِذَا قَاسَ مَنْ لَهُ الْقِيَاسُ فَاخْتَلَفُوا -: وَسِعَ
كَلَامًا أَنْ يَقُولَ بِمَبْلَغِ اجْتِهَادِهِ، وَلَمْ يَسْمَعْ إِتِّبَاعٍ غَيْرِهِ فَمَا أَذَى إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ
بِخِلَافِهِ » .

(١) هُنَا فِي سَائِرِ النُّسخِ زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٢) « تَقْبَلُ » بِنَاءُ الْمُخَاطَبِ وَاحِدَةُ التَّطَعُّلِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ فِي الْأَصْلِ، وَفِي ابْنِ جَرَّادٍ هُطَّتِ
الْأُولَى بِالنونِ وَلَمْ تَهْطُ الثَّانِيَةُ .

(٣) فِي ابْنِ جَرَّادٍ وَجَّ « يَحْكُمُ فِيهَا » وَهُوَ غَالِفٌ لِلأَصْلِ .

(٤) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « وَالْقِيَاسُ وَجُوهٌ » وَفِي ابْنِ جَرَّادٍ « وَالْقِيَاسُ مِنْ وَجُوهٍ » وَكَلَامُهَُا
غَالِفٌ لِلأَصْلِ .

(٥) فِي سَائِرِ النُّسخِ « يَجْمَعُهَا اسْمُ الْقِيَاسِ » وَكَلِمَةُ « اسْمٌ » لَيْسَتْ مِنَ الْأَصْلِ، وَلَكِنَّهَا
كُتِبَتْ فِيهِ بَيْنَ السُّطُورِ بِحُطِّ آخِرٍ .

بها^(١) ابتداء قياس كل واحد منهما ، أو مصدره ، أو هما ، وبعضهما^(٢)

أوضح من بعض . ١٣٨

١٤٨٣ - فأقوى القياس أن يحرم الله في كتابه أو يحرم

رسول الله^(٣) القليل من الشيء ، فيعلم أن قليله إذا حرم كان كثيره

مثل قليله في التحريم أو أكثر ، بفضل^(٤) الكثرة على القلة .

١٤٨٤ - وكذلك إذا حرم^(٥) على يسير من الطاعة كان ما هو

أكثر منها أولى أن يحمد عليه .

١٤٨٥ - وكذلك إذا أباح كثير شيء كان الأقل منه أولى أن

يكون مباحاً .

١٤٨٦ - ^(٦) فإن قال : فاذكر^(٧) من كل واحد من هذا شيئاً

يبين لنا ما في معناه^(٨) ؟

(١) في س و ج « فيها » بدل « بها » وهو مخالف للأصل .

(٢) في ابن جماعة و ب « وبعضها » وهو مخالف للأصل .

(٣) في سائر النسخ « رسوله » وما هنا هو الذي في الأصل .

(٤) في ابن جماعة و س و ج « بفضل » وهو مخالف للأصل .

(٥) ضبط في الأصل ولسنة ابن جماعة يضم الحاء ، على البناء لما لم يتم فاعله .

(٦) في ب « قال القاضي رحمه الله تعالى : فان قال قائل » وهو زيادة مما في الأصل

ويأتي النسخ .

(٧) في س زيادة « لنا » وليست في الأصل ولا غيره .

(٨) في ابن جماعة و س و ج « مثل مثله » وكلمة « مثل » ليست في الأصل ،

ولكنها كتبت فيه بين السطور بخط مخالف .

١٤٨٧ - قلت: قال رسول الله: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مِنَ الْمُؤْمِنِ دَمَهُ وَمَالَهُ، وَأَنْ يُظَنَّ بِهِ إِلَّا خَيْرًا»^(١).

١٤٨٨ - فإذا حَرَّمَ أَنْ يُظَنَّ^(٢) بِهِ ظَنًّا مُخَالَفًا لِلْخَيْرِ يُظْهِرُهُ^(٣)

:- كَانَ مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنَ الظَّنِّ الْمُظْهِرِ ظَنًّا^(٤) مِنَ التَّصْرِيحِ لَهُ

(١) «يُظَنُّ» منبسط في الأصل بضم الياء على البناء لما لم يسم فاعله، ويكون المجرور وهو «به» نائب الفاعل، وهنا جاز على منذهب الكوفيين وغيرهم، واستدلوا له بقرأة شعبة وأبي جعفر وطاسم في رواية عنه في الآية (١٤) من سورة الباقية: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾. وانظر شروح الألفية في باب نائب الفاعل. قال أبوحيان في البحر (ج ٨ ص ٤٥): «وفيه حجة لمن أجاز بناء الفعل للمفعول على أن ينام المجرور، وهو [بما] وينصب للفعل به الصريح، وهو [قوما] ونظيره: ضرب بسوط زيدا، ولا يميز ذلك الجمهور». وانظر أيضا تفسير الطبري (ج ٢٥ ص ٨٧) وأعراب القرآن للصبكي (ج ٢ ص ١٢٥). وهذا الحديث بهذا اللفظ لم يذكره الشافعي إسناده، ولم أجده بعد كثرة البحث، ومعناه صحيح وارد في أحاديث كثيرة.

(٢) وهذه ضبطت أيضا في الأصل بفتح الياء وضمة فوقها، وبفتح فوق الظاء وشدة فوق التون. ولم تنقط ولم تضبط في نسخة ابن جماعة. وفي النسخ المطبوعة «نظن».

(٣) «يُظْهِرُهُ» واضحة في الأصل بتعطين تحت الياء وإلغاء في آخرها. ولم تنقط الياء في ابن جماعة وكشفت الماء، وموضع كشطها ظاهر، وفي «ب» «نظهره» وكلاهما مخالف للأصل وغير واضح للمعنى. والمسيح ماضي الأصل، والضمير الفاعل في «يُظْهِرُهُ» حائد على الظان، والضمير للمفعول حائد على «الظن». يبنى: حرم الله علينا أن نظن بالمؤمن ظنا يظهره له فيشعر به إذا كان هذا الظن مخالفا للخير.

(٤) بمباشرة. ما نصه: «قوله ظنا، كذا في جميع النسخ، وانظر أين موقعه من الكلام، وما إعرابه؟ ولعله من زيادة النسخ، فتأمل، كتيب مصححه! والكلام صحيح واضح جدا، فقوله «الظهر» اسم مفعول يفتح الماء كما ضبط في الأصل، وهو صفة لقوله «الظن» وقوله «ظنا» حال، يبنى: أن الظن المخالف للخير الذي أظهره الظان للظنون به حال كونه ظنا فقط. - حرام، بالتصريح له بقول غير الحق أشد حرمة، لكون الإساءة فيه إلى المؤمن أشد من الإساءة إليه باظهار الظن المخالف للخير.

بقول^(١) غير الحق أولى أن يُحرّم ، ثم كيف ما^(٢) زيد في ذلك كان أحرّم .

١٤٨٩ — قال الله^(٣) : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ .

وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾^(٤) .

١٤٩٠ — فكان ما هو أكثر^(٥) من مِثْقَالِ ذَرَّةٍ من الخير

أحمد ، وما هو أكثر^(٦) من مِثْقَالِ ذَرَّةٍ من الشر أعظم في الأثم^(٧) .

١٤٩١ — وأباح لنا دماء أهل الكفر المقاتلين غير المهادين

وأموالهم^(٨) ، لم يحظر^(٩) علينا منها شيئاً أذكركم ، فكان ما نلنا

من أبدانهم دون الدماء ، ومن أموالهم دون كلهما^(١٠) : أولى أن

يكون مباحا .

١٤٩٢ — وقد^(١١) يمتنع بعض أهل العلم من أن يُسمى

(١) في س و ج « بقوله » وهو خطأ وعكاف للأصل ونسخة ابن جماعة .

(٢) حكنا رسمت في الأصل وابن جماعة .

(٣) في سائر النسخ « وقال الله » والواو ليست في الأصل .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٥) سورة الزلزلة (٧ و ٨) .

(٦) في س في اللوامين « أكبر » وهو عكاف للأصل وابن جماعة .

(٧) في س « في نأثم أعظم » بالتقديم والتأخير ، وهو عكاف لهما أيضا .

(٨) في س « وأباح أموالهم » والزيادة ليست فيها .

(٩) في النسخ المطبوعة « ولم يحظر » والواو ليست في الأصل ، وزيدت في نسخة ابن جماعة

تحت السطر .

(١٠) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

هذا « قياساً » ، ويقول : هذا معنى ما أحل الله وحرم ، وحده وذم ، لأنه داخل في جلته ، فهو بعينه ^(١) ، لا قياس ^(٢) على غيره .

١٤٩٣ - ويقول مثل هذا القول في غير هذا ، مما كان في معنى الحلال فأحل ، والحرام فحرم .

١٤٩٤ - ^(٣) ويمتنع أن يسمى « القياس » ، إلا ما كان يحتمل أن يشبه به ^(٤) احتمل أن يكون فيه شبهة ^(٥) من معنيين مختلفين ، فصرفة على ^(٦) أن يقيد على أحدهما دون الآخر .

١٤٩٥ - ويقول غيرهم من أهل العلم : ما عدا النص من الكتاب أو السنة ^(٨) فكان ^(٩) في معناه فهو قياس ، والله أعلم .

(١) في سائر النسخ « فهو هو بعينه » وكلة « هو » الثانية ليست في الأصل ، وزيدت فيه بخط آخر بين السطور .

(٢) في ابن جماعة « س و ج » لا قياساً وهو مخالف للأصل .

(٣) هنا في ابن جماعة زيادة « قال » وهي زيادة في الأصل بين السطور بخط آخر ، وفي النسخ للطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٤) رسم في الأصل « يسا » بالألف ، فذلك ضبطناه بالبناء لما لم يسم فاعله ، ويكون نائب الفاعل محذوفاً ، و « القياس » مفعول ثان . وقد ضرب بعضهم على الكلمة في الأصل وكتبها بالياء ، وبذلك ثبتت في سائر النسخ ، وعليها تصحّل القراءة بالبناء للفاعل ، كالتي قبلها في الفقرة (١٤٩٢) .

(٥) في النسخ للطبوعة « ما » بدون الباء ، وهي تاجدة في الأصل وابن جماعة .

(٦) وهذا شاهد آخر لاستعمال الشافعي اسم « كان منصوباً » إذا تأخر بعد الجار والمجرور ، كما مضى مراراً . وهو ثابت بالنصب في الأصل وفي سائر النسخ .

(٧) في سائر النسخ « إلى » وهو مخالف للأصل ، وقد ضرب بعضهم على حرف « على » وكتب فوقه « إلى » بخط آخر ، والشافعي يفتن في استعمال الحروف بعضها بدلا من بعض ، وللسي واضح .

(٨) في ب « والسنة » وهو مخالف للأصل .

(٩) في النسخ للطبوعة « وكان » والتي في الأصل ونسبة ابن جماعة بإفاء ، ثم تصرف القارئون فيها ، فنعوا الفاء إلى الواو ، وأثر التغيير واضح ، وقطلة الفاء بآية في الأصل .

١٤٩٦ - ^(١) فَإِنْ قَالَ قَاتِلُ: فَاذْكُرْ مِنْ وَجْهِ الْقِيَاسِ مَا يَدُلُّ عَلَى اخْتِلَافِهِ فِي الْبَيَانِ وَالْأَسْبَابِ، وَالْحِجَّةُ فِيهِ، سَوَى هَذَا الْأَوَّلِ، الَّذِي تَدْرِكُ ^(٢) الْعَامَّةُ عَلَيْهِ؟

١٤٩٧ - قِيلَ لَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ: قَالَ اللَّهُ: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ^(٣) لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ، وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ^(٤)﴾.

١٤٩٨ - وَقَالَ: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا ^(٥) أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ ^(٦)﴾.

١٤٩٩ - فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ هِنْدَ بِنْتَ ^(٧) عَتَبَةَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْ مَالِ زَوْجِهَا أَبِي سَفْيَانَ مَا يَكْفِيهَا وَوَلَدَهَا - وَهُمْ وَلَهُ - بِالْمَعْرُوفِ، بِغَيْرِ أَمْرٍ ^(٨).

١٥٠٠ - قَالَ: فَدُلَّ كِتَابُ اللَّهِ وَسَنَّهُ نَبِيهِ أَنْ عَلَى الْوَالِدِ ^(٩)

رِضَاعَ وَلَدِهِ وَتَفْقَهُمْ صِبَاً.

(١) هنا في س و ج زيادة « قال القاضي » .

(٢) في س و ج « يدرك » وهو مخالف للأصل .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٤) سورة البقرة (٢٣٣) .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٦) سورة البقرة (٢٣٣) .

(٧) في ابن جاعة « هنداً بنت » بصرف « هند » وهو جائز ، ويجوز منه كما في الأصل ، وقد زاد بعضهم فيه ألفاً بعد الدال . وفي س و ج « هند ابنة » .

(٨) هذا ملخص من حديث صحيح ، رواه القاضي في الأم بإسنادين عن عائشة (ج ٥ ص ٧٧ - ٧٨) ورواه الجماعة إلا الترمذي ، كما في للتحق (رقم ٣٨٧١) ونيل الأوطار (ج ٧ ص ١٣٩) .

(٩) في النسخ المطبوعة « هل أن على الوالد » وحرف « على » الأول ليس في الأصل ، وهو في ابن جاعة ، وضرب عليه بالجرمة وكعب فوقه « ص » ، وحذفه جاز صحيح .

١٥٠١ - فكان الولد^(١) من الوالد، فجبر على صلاحه^(٢) في الحال التي لا يُعني الولد فيها نفسه، فقلت^(٣) : إذا بلغ الأبُ ألا يُعني نفسه بكسب ولا مال فلي ولده صلاحه^(٤) في نفقته وكُسوته، قياساً على الولد.

١٥٠٢ - وذلك أن الولد من الوالد، فلا يضيع شيئاً هو منه، كما لم يكن للولد^(٥) أن يضيع شيئاً من ولده، إذ^(٦) كان الولد منه، وكذلك الوالدون وإن بُعدوا، والولد وإن سفلوا، في هذا المعنى، والله أعلم، فقلت: يُنفقُ على كل محتاج منهم غير محترف، وله النفقة على الغني المحترف.

١٥٠٣ - وقضى رسول الله في عبد ذلّ للمبتاع فيه بمبيع

١٣٩

(١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في ابن جماعة « فكان الولد » بهزّة فوق الألف وشدة فوق النون، وهو خطأ .

(٣) في ابن جماعة « جبر » وفي ج « يجبر » وكلاماً خطأً وخالف للأصل . وفي النسخ المطبوعة « إصلاحه » بالألف في أول الكلمة، وليس في الأصل، واستعمال « الإصلاح » في معنى « الإصلاح » جائز كثير .

(٤) في سائر النسخ « قلنا » وهو مخالف للأصل .

(٥) في س « إصلاحه » وهو مخالف للأصل .

(٦) في سائر النسخ « الوالد » وهو مخالف للأصل، وقد زاد بعضهم فيه ألفاً فوق الواو، ويظهر أنه زعم تصحيحاً، ولكن المعنى صحيح على الأصل، لأنه يريد : أن الولد إذا كان لا يجوز له أن يضيع ولده التي هو فرع منه، فكذلك لا يجوز له أن يضيع والده التي هو أصله .

(٧) في ابن جماعة و ج « إذا » وهو خطأً وخالف للأصل، فإن هذا تليل لاضطر .

فَظَهَرَ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا اسْتَقْلَهُ أَنْ لِمَبْتَاعِ رَدَّهُ بِالْعَيْبِ، وَلَهُ جِسُّ الثَّلَاةِ بِضَمَانِهِ الْعَبْدُ^(١).

١٥٠٤ - فَاسْتَدَلَّنَا إِذَا كَانَتْ الثَّلَاةُ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهَا صَفْقَةُ الْبَيْعِ فَيَكُونُ لَهَا حَصَّةٌ مِنَ الثَّمَنِ، وَكَانَتْ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي فِي الْوَقْتِ الَّذِي لَوْ مَاتَ فِيهِ الْعَبْدُ مَاتَ مِنْ مَالِ الْمُشْتَرِي - : أَنَّهُ إِنَّمَا جَعَلَهَا لَهُ لِأَنَّهَا حَادِثَةٌ فِي مِلْكِهِ وَضَمَانِهِ، فَقَلْنَا كَذَلِكَ فِي ثَمْرِ النَّخْلِ، وَلَبِنِ الْمَاشِيَةِ وَصُوفِهَا وَأَوْلَادِهَا، وَوَلَدِ الْجَارِيَةِ، وَكُلُّ مَا حَدَّثَ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي وَضَمَانِهِ، وَكَذَلِكَ وَطَهُ الْأَمَةَ الثَّيِّبَ وَخِدْمَتَهَا.

١٥٠٥ - قَالَ^(٢) : فَفَرَّقَ عَلَيْنَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَغَيْرُهُمْ فِي هَذَا.

١٥٠٦ - فَقَالَ : بَعْضُ النَّاسِ : الْخَرَاجُ وَالْخِدْمَةُ وَالْمَتَاعُ^(٣) غَيْرُ الْوَطءِ مِنَ الْمَمْلُوكِ وَالْمَمْلُوكَةِ لِمَا لَكُمَا الَّذِي اشْتَرَاهَا، وَلَهُ رَدُّهَا بِالْعَيْبِ، وَقَالَ : لَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يَرُدَّ الْأَمَةَ بَعْدَ أَنْ يَطَّأَهَا، وَإِنْ كَانَتْ ثِيْبًا، وَلَا يَكُونُ لَهُ ثَمْرُ النَّخْلِ، وَلَا لَبْنُ الْمَاشِيَةِ^(٤) وَلَا صُوفُهَا، وَلَا

(١) أَيْ بَأَنِ الْمُشْتَرِي كَانَ ضَمَانًا لِلْعَبْدِ إِذَا هَلَكَ قَبْلَ رَدِّهِ، فَالْعَبْدُ فِي «ضَمَانِهِ» ضَمِيرُ الْفَاعِلِ، وَ«الْعَبْدُ» مَقْصُولٌ. وَفِي النسخِ الطَّبُوعَةُ «ضَمَانَةُ الْعَبْدِ» وَهِيَ خَطَأٌ. وَهَذَا الْحَدِيثُ ذَكَرَهُ الشَّافِعِيُّ هُنَا بِالنِّسْبَةِ، وَهُوَ حَدِيثُ «الْخَرَاجِ بِالضَّمَانِ» وَقَدْ رَوَاهُ لِيَا مَضِي (بِرَقْمِ ١٢٣٢) وَتَكَلَّمْنَا عَلَيْهِ هُنَاكَ.

(٢) فِي ابْنِ جَامَةَ وَسُ وِج «قَالَ الشَّافِعِيُّ» وَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ.

(٣) فِي سَائِرِ النسخِ «وَالْمَتَاعُ» وَمَا هُوَ الَّذِي فِي الْأَصْلِ، ثُمَّ ضُرِبَ عَلَيْهِ بِهَشْمٍ وَكُتِبَ فَوْقَهُ بِحِطِّ آخِرِ «وَالْمَتَاعُ» وَلِلْفَتْحِ فِي الْأَصْلِ صَحِيحٌ.

(٤) فِي ابْنِ جَامَةَ وَسُ وِج «الْثَمِّ» بَدَلُ «لِلْمَاشِيَةِ» وَهُوَ عَنَافِئُ لِلْأَصْلِ.

ولاء الجارية ، لأنَّ كلَّ هذا - من الماشية والجارية والنخل
والخراج - : ليس بشيء من العبد^(١) .

١٥٠٧ - «قلت لبعض من يقول هذا القول : أرايت
قولك : الخراج ليس من العبد ، والتمرُّ من الشجر ، والولد من الجارية
- أليسا يجتمعان في أن كلَّ واحدٍ منهما كان حادثاً في ملك المشتري لم
تقع^(٢) عليه صفقة البيع ؟

١٥٠٨ - قال : بلى ، ولكن : يفرقان^(٣) في أن ما وصل إلى
السيد منهما مفترق^(٤) ، وتمرُّ النخل^(٥) منها ، وولد الجارية والماشية
منها ، وكسبُ الغلام ليس منه ، إنما هو شيء يتحرَّف^(٦) فيه
فأكتسبه .

(١) هنا في س زيادة « والتمر من الشجر والولد من الجارية » ولا أدرى من أين أتى بها
فلمسناها أو مصححها ، وليست في شيء من النسخ ١١

(٢) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في س و ج « لم يقع » بالتحية ، وهي منقولة في الأصل بالثلاثة الفوقية ، ولم تنقط
في ابن جماعة .

(٤) في س « يفرقان » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٥) في س « يفرق » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٦) « تمر » منقولة في الأصل بالثلاثة ، ولم تنقط في ابن جماعة . وفيها وفي س و ج
« النخلة » والتي في الأصل « النخل » ثم ضرب عليها بعضهم وكتب
فوقها « النخلة » .

(٧) في ج « يتحرَّف » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ . و « تحرف » بمعنى احترف
استعمال طريف ، لم أجده في شيء من مساجم اللغة ، وكذلك مصدره « التحرف » الآتي
في الفقرة التالية . وإنما المذكور في المساجم « حرف لأهله واحترف : كسب وطلب
واحترف » قال في الميزان : « حرف لئلاَّ حرفاً ، كتحرب : كسب ، والاسم الحرفة ج
حرف ، كحرفة وغرف ، كاحترف حتى اتصل ، والاسم الحرفة ج حرف ، كسيرة
وسمر » . فيضاد من استعمال الشافعي قائمة زائدة ، أن « تحرف تحرفاً » يأتي
في معنى الاكتساب ، ولم للشافعي من نوادر نوادر .

١٥٠٩ - قُلْتُ لَهُ : أَرَأَيْتَ إِنْ عَارَضَكَ مَعَارِضٌ بِمِثْلِ
حُجَّتِكَ فَقَالَ : قَضَى النَّبِيُّ أَنَّ الْخُرَاجَ بِالضَّمَانِ ، وَالْخُرَاجُ لَا يَكُونُ إِلَّا
بِمَا وَصَفْتَ مِنَ التَّحَرُّفِ ، وَذَلِكَ يَسْغُلُهُ عَنْ خِدْمَةِ مَوْلَاهُ ، فَيَأْخُذُ
لَهُ بِالْخُرَاجِ الْيَوْمَ مِنْ الْخِدْمَةِ وَمَنْ تَفَقَّهَ عَلَى مَمْلُوكِهِ ، فَإِنَّ^(١) وَهَبْتَ
لَهُ هِبَةً فَالْهِبَةُ^(٢) لَا تَسْغُلُهُ عَنْ شَيْءٍ - : لَمْ تَكُنْ^(٣) لِمَالِكِهِ الْآخِرِ ،
وَرُدَّتْ إِلَى الْأَوَّلِ ؟

١٥١٠ - قَالَ : لَا ، بَلْ تَكُونُ لِلْآخِرِ الَّذِي وَهَبْتَ لَهُ وَهُوَ
فِي مِلْكِهِ .

١٥١١ - قُلْتُ : هَذَا لَيْسَ بِخُرَاجٍ ، هَذَا مِنْ وَجْهِ غَيْرِ الْخُرَاجِ .

١٥١٢ - قَالَ : وَإِنْ^(٤) . فَلَيْسَ مِنَ الْعَبْدِ .

١٥١٣ - قُلْتُ^(٥) : وَلَكِنَّهُ يُفَارِقُ^(٦) مَعْنَى الْخُرَاجِ ، لِأَنَّهُ مِنْ

غَيْرِ وَجْهِ الْخُرَاجِ ؟

(١) هَذَا فِي ب زِيَادَةِ « قَالَ » وَفِي س وَ ج « قَالَ الثَّانِي » .

(٢) فِي ب « وَلَئِنْ » وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْأَصْلِ ، وَغَيْرُ جَيِّدٍ فِي اللَّسَنِ ، وَالْوَجْهُ الْقَاءُ .

(٣) فِي ب « وَالْهِبَةُ » وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْأَصْلِ .

(٤) فِي س وَ ج « لَمْ يَكُنْ » وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْأَصْلِ وَنُسَخَةُ ابْنِ جَاعَةَ ، وَقَدْ وَضَعَ بَعْضُهُمْ
فِي الْأَصْلِ قَطْعَيْنِ تَحْتَ التَّاءِ لِقَرَأَاءَةٍ ، وَهُوَ خَطَأٌ ، لِأَنَّ الضَّمِيرَ لَيْسَ مَائِداً عَلَى
« شَيْءٍ » بَلْ هُوَ عَائِدٌ عَلَى « الْهِبَةِ » .

(٥) فِي سَائِرِ النُّسخِ « وَإِنْ كَانَ » وَكَلِمَةُ « كَانَ » لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَلَكِنَّهَا مَكْتُوبَةٌ فِيهِ
بَيْنَ السُّطُورِ بِخَطِّ آخَرٍ . وَهِيَ عَنُوفَةٌ مُقَدَّرَةٌ ، وَهَذَا مِنَ الْكَلَامِ الْقَصِيحِ الْعَالِي .

(٦) فِي س وَ ج زِيَادَةُ « لَهُ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَكُتِبَتْ فِي ابْنِ جَاعَةَ ثُمَّ ضُرِبَ
عَلَيْهَا بِالْحَمْرَةِ .

(٧) فِي س « مُفَارِقٌ » وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْأَصْلِ وَابْنُ جَاعَةَ .

١٥١٤ - قال : وإن كان من غير وجه المخرج ، فهو حادث في ملك المشتري .

١٥١٥ - قلت : وكذلك الثمرة والتناج^(١) حادث^(٢) في ملك المشتري ، والثمره إذا بايئت النخلة فليست من النخلة ، قد^(٣) تباع الثمرة ولا تتبعها النخلة ، والنخلة ولا تتبعها الثمرة ، وكذلك تناج الماشية . والمخرج أولى أن يرد مع العبد ، لأنه قد يتكلف فيه ما تبعه^(٤) من ثمر النخلة ، لو جاز أن يرد واحد منهما^(٥) .

١٥١٦ - وقال بعض أصحابنا بقولنا في المخرج ووطه الثيب وثمر النخل ، وخالفنا في ولد الجارية .

١٥١٧ - وسواء ذلك كله ، لأنه حادث في ملك المشتري ، لا يستقيم فيه إلا هذا ، أو لا يكون^(٦) لملك العبد المشتري شيء^(٧) .

(١) « التناج » يكسر التون الاسم ، وأما المصدر فبفتحها .

(٢) في س و ج « فهو حادث » وكلمة « فهو » ليست في الأصل ، وكتبت في ابن جماعة وضرب عليها بالحرمة .

(٣) في س « وقد » وهو مخالف للأصل .

(٤) في النسخ المطبوعة « يتبعه » وهو مخالف للأصل . ويظهر أن نسخة ابن جماعة كانت كالأصل ، ثم كسخت الكلمة وكتب بدلها « يتبع » وموضع الكشط بين .

(٥) في النسخ المطبوعة « واحدا » وهو مخالف للأصل ، بل ضبطت في ابن جماعة بالرفع .

(٦) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الثاني » .

(٧) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الثاني » وزيد في الأصل بين السطور « قال » .

(٨) في النسخ المطبوعة « ولا يكون » . وألف « أو » ثابته في الأصل وضرب عليها بعض قاريه ، وكذلك كانت في ابن جماعة ، ثم كسخت ووضع على الواو « صح » . وكل هنا عيب وخطأ ، من عدم فهم الكلام ، لأن الثاني يقتض على مخالفه رأيه فيقول له : إن ولد الجارية الحادث في ملك المشتري سواء هو وغيره ، في أنه لا يرد مع الجارية بالبيع ، ولا يستقيم في التماس غيره ، وإن لم تعلم بهذا لزم على قولا أنه لا يكون للمشتري شيء إلا المخرج والجمعة .

(٩) في س و ج « في شيء » وهو خطأ ومخالف للأصل .

إِلَّا الْخِرَاجُ وَالْخِدْمَةُ ، وَلَا يَكُونُ لَهُ مَا مَوْهَبَ الْعَبْدِ ، وَلَا مَا التَّقَطُّ ، وَلَا
غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ شَيْءٍ أَفَادَهُ مِنْ كَنْزٍ وَلَا غَيْرِهِ ، إِلَّا الْخِرَاجُ وَالْخِدْمَةُ ، وَلَا تُعْرَفُ
التَّخْلِيلُ ^(١) ، وَلَا لِبْنُ الْمَاشِيَةِ ^(٢) وَلَا غَيْرُ ذَلِكَ ، لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِخِرَاجٍ .

١٥١٨ - ^(٣) وَنَعَى رَسُولُ اللَّهِ عَنْ النَّهْبِ بِالْزَهَبِ ^(٤) ، وَالتَّمْرِ
بِالتَّمْرِ ، وَابْتَرَّ بِالْبَرِّ ، وَالشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ - : إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ ، يَدَا يَدٍ ^(٥) .

١٥١٩ - فَلَمَّا خَرَجَ ^(٦) رَسُولُ اللَّهِ فِي هَذِهِ الْأَصْنَافِ الْمَأْكُولَةِ
الَّتِي شَعَّ النَّاسُ عَلَيْهَا حَتَّى بَاعُوهَا كَيْلًا - : بِمَعْنَيْنِ ^(٧) : أَحَدُهُمَا أَنْ يُبَاعَ

- (١) فِي ب - « وَلَا يَكُونُ لَهُ تَمْرُ التَّخْلِ » وَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .
- (٢) فِي سَائِرِ النُّسخ « وَلَا لِبْنُ الشَّاةِ » وَاقَى فِي الْأَصْلِ « لِلْمَاشِيَةِ » ثُمَّ ضُرِبَ عَلَيْهَا
بِضَمِّهِمْ وَكُتِبَ لَوْفُهَا بِحُطِّ آخِرِ « الشَّاةِ » .
- (٣) هَذَا فِي سَائِرِ النُّسخ زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » وَزَيْدٌ فِي الْأَصْلِ بَيْنَ السُّطور « قَالَ »
بِحُطِّ آخِرِ .
- (٤) هَذَا فِي س و ج زِيَادَةُ « وَالْفَضَّةُ بِالْفَضَّةِ » وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ وَإِنْ كَانَتْ مَرْفُوعَةً فِي
الْأَحَادِيثِ إِلَّا أَنَّهَا لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَفِي نُسْخَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ .
- (٥) هَذَا اللَّحْنُ وَارِدٌ فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ ، مِنْهَا حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، وَقَدْ رَوَى الشَّافِعِيُّ
بِهِضَهُ فِيمَا مَضَى (رَقْمُ ٧٥٨) وَانْظُرِ الْأُمَّ (ج ٣ ص ١٧) وَلِلتَّقِيقِ (رَقْمُ ٢٨٩٠ -
٢٩٠٠) وَتِلْكَ الْأَوَّلُ (ج ٥ ص ٢٩٧) .
- (٦) « خَرَجَ » بِالْحَاءِ الْمَجْهُودَةِ وَالرَّاءِ وَالْجِيمِ ، مِنَ الْخُرُوجِ ، وَهَذَا اللَّحْنُ عِجَازٌ طَرِيفٌ ، فَإِنْ
الْفِعْلُ لَا يَصْدُقُ بِنَفْسِهِ ، وَإِنَّمَا يَصْدُقُ بِالْمَرْفُوعِ أَوْ الْمَجْهُودِ أَوْ التَّضْعِيفِ ، فَتَقَالُ فِيهِ مِنْ
الْجِجَازِ : « خَرَجَ فَلَانَ حَلْمَهُ » إِذَا جَعَلَهُ ضَرْوِيًّا يَخَالَفُ بِهِضَهُ بِهَضًا ، كَمَا هُوَ
فِي الْقِسْمِ ، وَكَأَنَّهُ لَيْسَ بِالْمَجْهُودِ فِي الْأَسَاسِ عَلَى أَنَّهُ جِجَازٌ ، فَيُظْهِرُ لِي أَنَّ الشَّافِعِيَّ
اسْتَعْمَلَ قِسْمَ الْجِجَازِ ، وَلَكِنْ جَمْدِيَّةُ الْفِعْلِ بِالْمَرْفُوعِ لَا بِالتَّضْعِيفِ ، وَهَذَا تَوْجِيهٌ جَيِّدٌ
عِنْدِي ، وَسَيَأْتِي لِلشَّافِعِيِّ اسْتِعْمَالُ هَذَا الْجِجَازِ ، لَكِنْ جَمْدِيَّةُ الْفِعْلِ بِالْمَجْهُودِ (رَقْمُ
١٥٤٦) . وَيُظْهِرُ أَنَّ بَعْضَ قَارِئِي الْأَصْلِ ظَنَّ السَّكْمَةَ غَلَطًا ، لَمْ يَدْرِكْ تَوْجِيهَهَا ،
فَبَشَّرَ فِي الْجِيمِ لِيُجْلِسَهَا مِمَّا ، ثُمَّ كَتَبَ هُوَ أَوْ غَيْرُهُ لَوْفُهَا « حَرَمَ » وَبِذَلِكَ ثَبَتَتْ فِي سَائِرِ
النُّسخِ ، وَاسْتَخَرْنَا إِثْبَاتَ مَا فِي الْأَصْلِ .
- (٧) قَوْلُهُ « بِمَعْنَيْنِ » مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « خَرَجَ » . وَفِي ب - « لِحَنِيفٍ » وَهُوَ
مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

منها شيء بمثله أحدهما تقدُّ والآخر دَيْنٌ ، والثاني : أن يُزَادَ^(١)
في واحدٍ منهما شيء على مثله يدًا بيدٍ - : كَانَ^(٢) ما كَانَ في معناها^(٣)
عمرًا قياسًا عليها .

١٥٢٠ - وذلك كلُّ ما أُكِلَ مما يبيع موزونًا ، لآئٍ وجدتها
مجتمعة للماني في أنها ما كولة ومشروبة ، والمشروب في معنى
الماكول ، لأنه كَلَّه للناس إما قوتٌ وإما غذاءٌ وإما هماً ، ووجدتُ
الناسَ شَحَّوا عليها حتى باعوها وزناً ، والوزن أقرب من الإحاطة من
الكيل ، وفي معنى الكيل^(٤) ، وذلك مثلُ العسلِ والسمنِ والزيتِ^(٥)
والشكر وغيره ، مما يؤكل ويشرب ويباع موزونًا .

١٥٢١ - ^(٦) فإن قال قائلٌ : أفيمكنُ ما يبيع موزونًا أن يُقاسَ

(١) في سائر النسخ « يزاد » وهو مخالف للأصل ، وقد كتب بعضهم في الأصل دالا
فوق الزاي قبل الألف .

(٢) قوله « كان » الخ جواب « لما » في قوله « فلما خرج رسول الله » الخ .

(٣) في س « بمعناها » وهو مخالف للأصل .

(٤) يعني : وإما قوت وغذاء مأكلاً ، و « القوت » ما يملك الرق ، و « الغذاء » ما يكون

به تمام الجسم وقوامه ، من الطعام والشراب واللبن . والفرق بين المئين دقيق .

(٥) في س « أو في معنى الكيل » . وفي ابن جماعة و س و ج « أو في مثل

معنى الكيل » . وكلمة « مثل » ليست في الأصل ، وألف « أو » مزادة في الأصل ،

وظاهر أنها ليست منه .

(٦) في س « تقديم الزيت » على « السمن » وهو مخالف للأصل . و « السمن »

معروف ، وهو عرقي نصيح ، جمه « أَسْمِنُ » و « تُسْمِنُ » و « تُسْمِنَانِ »

ويظن اللمعة من البكائين في عصرنا أنها ليست عربية ، فيسونه « السلي » |

(٧) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

على الوزن من الذهب والورق، فيكون الوزن بالوزن أولى بأن
يُقاس^(١) من الوزن بالكيل ؟

١٥٢٢ — قيل إن شاء الله له^(٢) : إن الذي متنعنا مما وضعت -

من قياس الوزن بالوزن - أن صحيح القياس إذا قست الشيء بالشيء
أن تحكم له بحكمه ، فلو قست العسل والسمن بالدنانير والدرهم ،
وكنتم^(٣) إنما حرمت الفضل في بعضها على بعض إذا كانت جنساً
واحداً قياساً على الدنانير والدرهم - : أكان^(٤) يجوز أن يشتري^(٥)
الدنانير والدرهم نقداً عسلاً وسمناً إلى أجل ؟

١٥٢٣ — فإن قال : يميزه^(٦) بما أجاز به المسلمون^(٧) .

(١) في ابن جماعة و - و ج « أن يقاس » والباء تاجية في الأصل ، وفي - زيادة
« عليه » وليست في الأصل .

(٢) في سائر النسخ « قيل له إن شاء الله » وهو مخالف للأصل .

(٣) في سائر النسخ « فكنت » بالفاء ، وفي في الأصل بالواو .

(٤) في النسخ للطبوعة « لكان » وهو خطأ ومخالف للأصل وابن جماعة ، بل اللام هنا
تبطل المعنى وتقض ، إذ لو كان باللام لقال : لكان لا يجوز الخ ، لأن شراء السمن
والسل بالتد إلى أجل جائز ، والثاني يريد الرد على قياس الوزن بالوزن هنا ، فهو
يسأل منظره : أكان يميز بين السمن والسل بالتد إلى أجل وما موزونان ، إذا
قاسهما على الدرهم والدنانير ؟

(٥) « يشتري » كتبت في الأصل « يشتري » بالآلف وعلى الياء في أولها ضمة ، توكيداً
لفراءتها على البناء لما لم يسم فاعله ، ويكون نائب الفاعل الجار والمجرور ، كما مضى
مثله في رقم (١٤٨٧) .

(٦) « يميزه » منقوط في الأصل بالناء التوقية والياء الضحية ، لغيراً بالخطاب والنية ،
وفي سائر النسخ « يميزه » بالنون .

(٧) هنا بحاشية الأصل « بلغ مما » .

١٥٢٤ — قيل ^(١) إن شاء الله: فإجازة المسلمين له دللتني على أنه غير قياسي عليه، لو كان ^(٢) قياساً عليه كان حكمه حكمه، فلم يحل أن يُباع ^(٣) إلا يداً بيد، كما لا تحل ^(٤) الدنانير بالدرهم إلا يداً بيد .
١٥٢٥ — فإن قال ^(٥): أفتجدك حين قسنته على الكيل حكمت له حكمه؟

١٥٢٦ — قلت: نعم، لا أفرق بينه في شيء بحال .
١٥٢٧ — قال ^(٦): أفلا يجوز ^(٧) أن تشتري ^(٨) مد حنطة ^(٩) نقدًا بثلاثة أرطال زيت ^(١٠) إلى أجل .

- (١) في سائر النسخ زيادة « له » وليست في الأصل .
- (٢) في س و ج « ولو كان » والواو ليست في الأصل ، وكانت في نسخة ابن جماعة وكسفت ، وموضع الكشط ظاهر .
- (٣) « يباع » والوجه في الأصل ، ثم عبت بها عابت لخرأ « يتباع » . واضطربت النسخ ، ففي ابن جماعة و س « يتباع » وفي س و ج « يتباع أبداً » وكله مخالف للأصل ، وكله « أبداً » ليست فيه ، وكتبت في ابن جماعة وضرب عليها بالجرة .
- (٤) في س و ج زيادة « له » وهي مزادة في الأصل بين الطور ، وزايتها خطأ .
- (٥) في س و ج زيادة « قائل » وليست في الأصل ، وهي في ابن جماعة ، ملناة بالجرة .
- (٦) في سائر النسخ « فان قال » وكله « فان » مزادة في الأصل فوق السطر .
- (٧) في ابن جماعة و س و ج « فلا يجوز » بجذف همزة الاستطعام ، وهي ثابجة في الأصل .
- (٨) في ابن جماعة « مشترا » بدون هاء أولها وبالألف في آخرها ، كأنه بناء للجهول . وما هنا هو الذي في الأصل .
- (٩) في سائر النسخ « بمد حنطة هذا ثلاثة » وما هنا هو الذي في الأصل ، وإن عبت فيه بعض قارئيه .
- (١٠) في س « زيتا » وهو مخالف للأصل .

١٥٢٨ - [قلت: لا يجوز أن يشتري، ولا شيء من المأكول والمشروب بشيء من غير صنفه إلى أجل] ^(١).

١٥٢٩ - حكم المأكول المكيل حكم المأكول الموزون.

١٥٣٠ - قال ^(٢): فما تقول في الدنانير والدرهم؟

١٥٣١ - قلت: حُرِّمَت في أنفسها، لا يُقاسُ شيء من المأكول عليها، لأنه ليس في معناها، والمأكول المكيل حُرِّمَ في نفسه، ويُقاسُ به ما في معناه من المكيل والموزون عليه، لأنه في معناه.

١٥٣٢ - ^(٣) فإن قال: فافرق بين الدنانير والدرهم؟

١٥٣٣ - قلت: لم أعلم ^(٤) مخالفاً من أهل العلم في إجازة أن يشتري بالدنانير والدرهم الطعام المكيل والموزون إلى أجل، وذلك لا يحل ^(٥) في الدنانير بالدرهم، وإن لم أعلم منهم مخالفاً في أني لو علمت معدناً فأدبته الحق فيما خرج منه، ثم أقامت فضته أو ذهبه عندي دهري ^(٦) - : كان على في كل سنة أدله زكاتها، ولو حصلت

(١) هذه الفقرة كلها مزادة بحاشية الأصل بخط آخر، وأثبتتها أحباطاً، لوضوح الإجابة فيها، وإلا فالفقرة التالية لها تصلح وحدها جواباً عن السؤال.

(٢) في سائر النسخ «فإن قال» والزيادة ليست في الأصل.

(٣) هنا في النسخ المطبوعة زيادة «قال الثاني».

(٤) في س و ج «لا أعلم» وهو مخالف للأصل.

(٥) في س «لا يجوز» وهو مخالف للأصل.

(٦) بحث في الأصل ثابت، فضرب على الكلمة وكتب فوقها «عملت» وهذا

سخف غريب.

(٧) في س و ج «دهراً» وهو مخالف للأصل، وقد تصرف في الكلمة بين قارئيه

فضرب على الياء وكتب بجوار الراء ألفاً عليها فتحلان، وهو تصرف غير سديد.

طعام أرضي^(١) فأخرجت عُشْرَهُ ثُمَّ أَقَامَ عِنْدِي دَهْرَهُ^(٢) - : لم يكن على فيه زكاة، وفي أنى لو استهلك لرجل شيئاً قَوْمٌ عَلَى دَنَائِرٍ أَوْ دِرَاهِمٍ، لِأَنَّهَا الْأَمَانُ فِي كُلِّ مَالٍ لِمُسْلِمٍ^(٣)، إِلَّا الدِّيَّاتُ .
١٥٣٤ - فَإِنْ قَالَ : هَكَذَا^(٤) .

١٥٣٥ - قُلْتُ : فَلَا شَيْءَ تَتَفَرَّقُ بِأَقْلٍ عَمَّا وَصَفْتُ لَكَ .

١٤١

١٥٣٦ - ^(٥) وَوَجَدْنَا طَائِفًا فِي أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَفِيَ فِي جَنَائِةِ الْحَرِّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْحَرِّ الْمُسْلِمِ^(٦) خَطَأً بِمِائَةِ مِنَ الْإِبِلِ عَلَى حَافِلَةِ الْجَانِي، وَعَامًّا فِيهِمْ أَنَّهَا فِي مُضِيِّ ثَلَاثِ سِنِينَ، فِي كُلِّ سَنَةٍ ثُلُثُهَا، وَبِأَسْتَانٍ مَعْلُومَةٍ .

١٥٣٧ - ^(٧) فَدَلَّ عَلَى مَعَانِي^(٨) مِنَ الْقِيَاسِ، سَأَذْكَرُ مِنْهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بَعْضَ مَا يَحْضُرُنِي^(٩) :

-
- (١) في ب « أرض » وهو مخالف للأصل .
 - (٢) في ب « دهر » وهو مخالف للأصل .
 - (٣) في ابن جماعة « مال للمسلم » وفي ب « مال للمسلم » وكلاهما مخالف للأصل .
 - (٤) في النسخ المطبوعة « هنا هكذا » وكلمة « هنا » ليست في الأصل . وقد زادها بعضهم بحاشيته ، وكذلك زبدي في نسخة ابن جماعة وكتب عليها « صح » وما في الأصل صحيح ، و « هكذا » إما مبتدأ وخبره عنون تقديره : هكذا يقول ، أو نحوه ، وإما خبر وللمبتدأ عنون ، كأنه قال : هنا هكذا .
 - (٥) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .
 - (٦) كلمة « للمسلم » ثابته هنا في الأصل ، ولم تذكر في سائر النسخ .
 - (٧) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .
 - (٨) في النسخ المطبوعة « سان » والياء ثابته في الأصل وابن جماعة .
 - (٩) في سائر النسخ زيادة « منها » وليست في الأصل ولكنها مزادة فيه بين السطور بخط آخر .

١٥٣٨ - إِنَّا وَجَدْنَا عَالِمًا فِي أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ مَا جَنَى الْحُرُّ الْمُسْلِمُ مِنْ جَنَايَةِ عَمْدٍ^(١) أَوْ فُسَادِ مَالٍ لِأَحَدٍ عَلَى نَفْسٍ أَوْ غَيْرِهِ - : فَقِي مَالِهِ ، دُونَ عَاقِلَتِهِ ، وَمَا كَانَ مِنْ جَنَايَةٍ فِي نَفْسٍ خَطَأً فَعَلَى عَاقِلَتِهِ .
١٥٣٩ - ثُمَّ وَجَدْنَاهُمْ يَجْمَعُونَ^(٢) عَلَى أَنْ تَعْمَلَ الْعَاقِلَةُ مَا يَبْلُغُ ثُلُثَ الدِّيَةِ مِنْ جَنَايَةٍ^(٣) فِي الْجِرَاحِ فَصَاعِدًا .

١٥٤٠ - ثُمَّ افْتَرَقُوا فِيمَا دُونَ الثَّلَاثِ : فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : تَعْمَلُ الْعَاقِلَةُ الْمَوْضِعَةَ^(٤) ، وَهِيَ نِصْفُ الْعُشْرِ ، فَصَاعِدًا ، وَلَا تَعْمَلُ مَا دُونَهَا^(٥) .

١٥٤١ - فَقُلْتُ لِبَعْضِ مَنْ قَالَ تَعْمَلُ نِصْفَ الْعُشْرِ وَلَا تَعْمَلُ مَا دُونَهُ : هَلْ يَسْتَقِيمُ الْقِيَاسُ عَلَى الشُّنَّةِ إِلَّا بِأَحَدٍ وَجِهَيْنِ ؟

(١) فِي النُّسخِ « مِنْ جَنَايَةِ عَمْدًا » وَضَبَطْتُ فِي ابْنِ جَامَةَ بِذَلِكَ . وَمَا هُنَا هُوَ الْقَبِيحُ فِي الْأَصْلِ . وَزَادَ بَعْضُهُمْ فِيهِ أَلْفًا بَعْدَ الْبَاءِ مِنْ « عَمْدٍ » .

(٢) هُنَا فِي س وَ جِ زِيَادَةُ « هَالِ الشَّافِعِيِّ » .

(٣) فِي سَائِرِ النُّسخِ « يَجْمَعُونَ » وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْأَصْلِ ، وَقَدْ حَاوَلَ بَعْضُهُمْ زِيَادَةَ التَّاءِ فِيهِ فِي الْكَلِمَةِ .

(٤) ضَرَبَ بَعْضُهُمْ عَلَى الْكَلِمَةِ فِي الْأَصْلِ وَكَتَبَ فَوْقَهَا « جَنَاحَهُ » وَبِذَلِكَ ثَبَتَ فِي سَائِرِ النُّسخِ .

(٥) فِي سَائِرِ النُّسخِ : « فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا [لَا] تَعْمَلُ الْعَاقِلَةُ [مَا دُونَ الثَّلَاثِ] ، وَهِيَ غَيْرُهَا : تَعْمَلُ الْعَاقِلَةُ [الْمَوْضِعَةَ] . وَالزِّيَادَاتُ هُنَا لَيْسَتْ مِنَ الْأَصْلِ ، بَلْ زَادَ بَعْضُهُمْ كَلِمَةَ « لَا » فَوْقَ السُّطْرِ وَزَادَ الْبَاقِي بِالْمُشَابَهَةِ . وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ لَا دَاعِيَ إِلَيْهَا ، بَلْ لَامَوْضِعَ لَهَا الْآنَ ، لِأَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّهَا لَا تَعْمَلُ مَا دُونَ الثَّلَاثِ سَيَذْكُرُهُ الشَّافِعِيُّ فِيمَا يَأْتِي ، فِي الْفَتْوَى (١٥٥٠) وَمَا بَدَعَا . وَ « الْمَوْضِعَةُ » بِكَسْرِ الضَّادِ : الْجِرَاحُ الْقَتْلِيُّ يَنْبَغِي وَضْعُ النُّظْمِ ، أَيْ يَبَاضُهُ .

(٦) هُنَا مَذْهَبُ الْأَخْفَاقِ ، انْظُرِ الْمُدَايَةَ مَعَ قَتْلِ الْقَدِيرِ (ج ٨ ص ٤١٧) وَلَقَدْ احْتَجُّوا لِقَوْلِهِمْ هُنَا بِمَعْنَى لَا أَصْلَ لَهُ (وَانْظُرِ نَسْبَ الرَّايَةِ (ج ٤ ص ٣٩٩) .

(٧) هُنَا فِي ابْنِ جَامَةَ وَ س وَ جِ زِيَادَةُ « هَالِ الشَّافِعِيِّ » .

١٥٤٢ - قال : وما هما ؟

١٥٤٣ - قلت : أن تقول : لما وجدتُ النبيَّ قُضِيَ بالدية على

المقالة قلتُ به اثباتاً ، فما كان دونَ الدية في مالِ الجاني ، ولا تقيسَ على الدية غيرهما ، لأنَّ الأصلَ : الجاني ^(١) أولى أن يَغرَمَ ^(٢) جنايته من غيره ، كما يغرَمُها في غير الخطأ في الجراح ، وقد أوجبَ الله على القاتل خطأ ديةً ورَقَبَةً ، فزعمتُ أنَّ الرقبة في ماله ، لأنها من جنايته ، وأُخرجتُ الديةَ مِنْ هذا المعنى اثباتاً ، وكذلك أتبعُ في الدية ، وأُصرفُ ^(٣) بما دونها إلى أن يكونَ في ماله ، لأنه أولى أن يَغرَمَ ^(٤) ما جئني من غيره ، وكما أقولُ في المسح على الخفين : رخصةٌ - بالخبر عن رسول الله ، ولا ^(٥) أقيسُ عليه غيره .

١٥٤٤ - أو يكونَ القياسُ من وجهٍ ثاني ^(٦) ؟

١٥٤٥ - قال ^(٧) : وما هو ؟

(١) في سائر النسخ «أن الجاني» وكلمة «أن» مزادة في الأصل بين السطور ،

ثم ضرب عليها كاتبها أو غيره ، وحذفها جيد ، إذ المراد حكاية لفظ الأصل

الذي يستند إليه الشافعي في احتجاجه .

(٢) «غرم» من باب «سمع» .

(٣) في س «فأُصرف» وهو مخالف للأصل .

(٤) في ابن جماعة و س «أولى يرم» وهو مخالف للأصل .

(٥) في ابن جماعة و س و ج «فلا» وهو مخالف للأصل .

(٦) في سائر النسخ «ثان» والياء ناجية في الأصل .

(٧) في س و ج «قال» وفي س «ثان قال» وكلاهما مخالف للأصل .

١٥٤٦ - قلتُ : إذْ أخرج رسولُ الله ^(١) الجنايةَ خطأً على النفسِ مما جَنَى الجاني على غيرِ النفسِ وما جَنَى ^(٢) على نفسٍ ممدّا ، فجعلَ على ^(٣) عاقلته ، يضمنونها ، وهي الأكثرُ - : جعلتُ على ^(٤) عاقلته يضمنون الأقلُّ من جناية ^(٥) الخطأ ، لأنَّ الأقلَّ أولى أن يضمنوه ^(٦) عنه من الأكثر ، أو في مثلِ منناه .

١٥٤٧ - قال : هذا أولى للمنين أن يُقَامَ عليه ، ولا يشبه هذا المسحَ على الخفين .

١٥٤٨ - قلتُ له ^(٧) : هذا كما قلتُ إن شاء الله ، وأهلُ العلمِ مجمعون على أن تَعَرَّمَ العاقلةُ الثُلثَ وأكثرَ ، وإجماعهم دليلٌ على أنهم قد قاسوا بعضَ ما هو أقلُّ من الديةِ بالديةِ !

١٥٤٩ - قال : أجلّ .

- (١) « أخرج » هنا مجاز ، لأنها بمعنى : فرق بين الجناية خطأً على النفس وبين غيرها من الخطأ على غير النفس ومن المدد . وانظر حاشية الفقرة (رقم ١٥١٩) .
- (٢) في سائر النسخ « ومما جنى » وهو مخالف للأصل .
- (٣) كلمة « على » في الموضعين لم تذكر في سائر النسخ ، ومما يثبتان في الأصل ، وضرب عليهما بعضُ قارئيه ، ظنَّ أنهما خطأ ، لثبوت التركيب .
- (٤) في س « جناحه » وهو مخالف للأصل ، وقد عبث به بعضهم لمحاول زيادة التاء بعد الياء .
- (٥) في س « أن يضمنوا » وفي ج « أول ما يضمنون » وكلاهما مخالف للأصل .
- (٦) هنا في س زيادة « قال القاضي رحمه الله تعالى » .
- (٧) « هـ » لم تذكر في س ، وهي تاجدة في الأصل ، وكانت مكتوبة في ابن جماعة وكسفت .

١٥٥٠ - « قُلْتُ لَهُ : فَقَدْ قَالَ صَاحِبُنَا ^(١) : أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ

أَنْ تَقْرَمَ الْعَاقِلَةُ ثَلَاثَ الدِّيَةِ فَصَاعِدًا ، وَحَكَى أَنَّهُ الْأَمْرُ عِنْدَهُمْ ،
أَفَرَأَيْتَ إِنْ اخْتِجَّ لَهُ ^(٢) مُخْتِجٌ بِمُحِبِّينَ ؟

١٥٥١ - قَالَ : وَمَا هِيَ ؟

١٥٥٢ - قُلْتُ : أَنَا وَأَنْتَ جَمْعَانِ عَلَى أَنْ تَقْرَمَ الْعَاقِلَةُ الثَّلَاثَ ^(٣)

فَأَكْثَرَ ، وَخِطْلَفَانِ فِيمَا هُوَ أَقْلُ مِنْهُ ، وَإِنَّمَا قَامَتِ الْحُجَّةُ بِإِجْمَاعِي ١٤٢

وَإِجْمَاعِكَ عَلَى الثَّلَاثِ ، وَلَا خَبَرَ عِنْدَكَ فِي أَقْلٍ مِنْهُ ^(٤) - : مَا تَقُولُ لَهُ ؟

١٥٥٣ - قَالَ : أَقُولُ : إِنْ إِجْمَاعِي مِنْ غَيْرِ الْوَجْهِ الَّذِي ذَهَبَتْ

إِلَيْهِ ، إِجْمَاعِي إِنَّمَا هُوَ قِيَاسٌ عَلَى أَنْ الْعَاقِلَةُ إِذَا غَرِمَتْ الْأَكْثَرَ

ضَمِنَتْ مَا هُوَ أَقْلُ مِنْهُ ، فَمِنْ حَدِّ لَكَ الثَّلَاثُ ؟ أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ لَكَ

غَيْرُكَ : بَلْ تَقْرَمُ تِسْعَةَ أَعْشَارٍ وَلَا تَقْرَمَ مَادُونَهُ ؟

١٥٥٤ - قُلْتُ : فَإِنْ قَالَ لَكَ : فَالْثَّلَاثُ ^(٥) يَفْذَحُ ^(٦) مِنْ غَرِمَتِهِ ،

(١) هنا في النسخ زيادة « ههنا الثاني » .

(٢) في س « وقلت له قد » وفي ج « قلت له قد » وكلاما مخالف للأصل .

(٣) يريد الثاني بصاحبه شيخه مالك بن أنس ، وهو يبر عنه بهذا كثيراً ، فأدب منه ،
عند ما يريد الرد عليه . ومنه للوطأ في هنا (ج ٣ ص ٦٩) : « قال مالك : والأمر

عندنا أن الدية لا تجب على العاقلة حتى تبلغ الثلث فصاعداً » ، فما بلغ الثلث فهو على

العاقلة ، وما كان دون الثلث فهو في مال الجراح خاصة » .

(٤) في س « لهم » وهو مخالف للأصل .

(٥) في النسخ المطبوعة « ثلث الدية » وهو مخالف للأصل وابن جماعة .

(٦) في س « فليأقل منه » وهو مخالف للأصل .

(٧) في ابن جماعة و س « الثلث » يليون الفاء ، وهي ناجية في الأصل .

(٨) فذحه الأمر والحمل والذين يفذحه فذحاً : أمله . فله في اللسان .

فإنما^(١) قلت يُعْرَمُ^(٢) معه أو عنه لأنه فادحٌ ، ولا يُعْرَمُ^(٣) مادونه
لأنه غير فادح .

١٥٥٥ - قال : أفرأيت من لامال له إلا درهين ، أما يَفْدَحُهُ
أن يعرَمَ الثلث والدرهم^(٤) فَيَبْقَى لامال له ؟ أرايت^(٥) من له دنيا
عظيمة^(٦) ، هل يَفْدَحُهُ^(٧) الثلث ؟

١٥٥٦ - قلت له : أفرأيت لو قال لك : هو لا يقول لك^(٨)
« الأمرُ عندنا » إلا والأمرُ مجتمعٌ عليه بالمدينة .

-
- (١) في ابن جماعة و ب « وإنما » وهو مخالف للأصل .
(٢) في النسخ « نعزم » في اللوحين ، وهو مخالف للأصل .
(٣) في الأصل « والدرم » كآبنتا ، وهو واضح ، لأن من يعزم درهما من درهمين نفسه
الدرم . وعبت به عابت فألصق بالميم ياء ونونا وكتب فوقها هو أو غيره « الدرهمين » !!
واضطربت سائر النسخ ، فبق ب « أن يعزم الثلث من درهمين » ، ولست أدرى من
أين يخرج تلك الدية من درهمين ١٢ وفي ابن جماعة و س و ج « أن يعزم الثلث
فيعزم الدرهمين » !
(٤) في سائر النسخ « أو رأيت » وهو مخالف للأصل .
(٥) « فدح » من باب « قح » ولكن ضبط المضارع هنا في الأصل بضمة فوق الياء ،
وهو حجة في التثنية والضبط ، والشافي لنته مباح وحجة . ويظهر أن استعمال الفعل
من الرباعي كان قديماً ، ولم يرثه علماء اللغة ، لأنهم لم يسموه صحيحاً ممن يحض بلفته ،
فقد قال ابن حريد في الجمهرة (ج ٧ ص ١٢٣) : « فأما أنفسى فلم يقله أحد من
يوتق به » . وفي اللسان (ج ٣ ص ٣٧٤) : « فأما قول بعضهم في القول مُفْدَحٌ
فلا وجه له ، لأن لا أصل أفدح » . وقال أيضاً : « ولم يسمع أفدحه الدين من يوتق
ببريئته » . وقد آبنتا صحتها وشاعدها من كلام الشافي من أصل صحيح يوتق به ،
ويؤيده أن الكلمة ضبطت أيضاً في نسخة ابن جماعة بضم الياء .
(٦) هنا في النسخ للطبعة زيادة « قال الشافي » .
(٧) في سائر النسخ « لا يقول » كأنهم جعلوا قوله « هو » فاعل « قال » . ولكن الذي في
الأصل « لا يقول » فتكون « هو » من مقول القول ، وهو الصواب ، لأن هنا
الكلام بضم الشافي على لسان من يحض لفصرة رأى مالك ، والضبير « هو » راجع
إلى مالك . وقوله « لك » لم يذكر في النسخ ، وهو ثابت في الأصل .

١٥٥٧ - قال : والأثرُ المَجْتَمَعُ عليه بالمدينة أقوى من الأخبار المنفردة^(١) ١٩ قال^(٢) : فكيف تَكَلَّفُ^(٣) أن حَكِي لنا الأضعف من الأخبار المنفردة ، وامتنع^(٤) أن يُحَكِّي لنا الأقوى اللازم من الأمرِ المَجْتَمَعِ عليه ١٩

١٥٥٨ - قلنا : فإن قال لك قائلٌ : لِقَلَّةِ الخبرِ وكثرة الإجماع عن أن يُحَكِّي ، وأنتَ قد تصنع مثلَ هذا ، فتقولُ : هذا أثرٌ مجتمَعٌ عليه ١

١٥٥٩ - قال : لستُ أقولُ ولا أحد^(٥) من أهل العلم « هذا مجتمَعٌ عليه » - : إلّا لما لا تلقى حاليماً أبداً إلّا قاله لك وحكاه عن من قبله ، كالظاهر أربع^(٦) ، وكتحريم الحمر ، وما أشبه هذا^(٧) ، وقد أجده

(١) الظاهر عندي أن هذا الكلام من قول المناظر الشافعي ، ساقه على سبيل الاستفهام الإنكاري ، يستغرب به الاحتجاج بما يسموه « حمل أهل المدينة » ، وأن قوله بعد ذلك « قال فكيف تكلف » الخ إتمام للاعتراض ، أو بيان للانكسار . ويؤيد ذلك أن كلمة « قال » الثانية كتبت في نسخة ابن جماعة وشرب عليها بالجر ، متناً للاشتباه ، حتى يصل كلام مناظر الشافعي بدون فعل .

(٢) كلمة « قال » ثابته في الأصل والنسخ للطبوعة ، وثبتت أيضاً في ابن جماعة ثم شرب عليها بالجر ، كما بينا في الحاشية السابقة . والضمير فيها راجع إلى مناظر الشافعي .

(٣) في س « تكلف » بالتون ، وهو خطأ ويخالف للأصل وابن جماعة .

(٤) في سائر النسخ « وامتنع من » وحرف « من » ليس في الأصل .

(٥) في س « واحد » وهو يخالف للأصل .

(٦) يعني أن الإجماع لا يكون إجماعاً إلّا في الأمر المعلوم من الدين بالضرورة ، كما أوضحنا ذلك وأقنا الحجة عليه مراراً في كثير من حواشينا على الكتب المختلفة .

يقول « المَجْمَعُ عليه ^(١) » وأجد من المدينة ^(٢) من أهل العلم كثيرًا يقولون بخلافه ، وأجد مائة أهل البلدان على خلاف ما يقول « المَجْمَعُ عليه ^(٣) » .

١٥٦٠ — قال ^(٤) : فقلتُ له ^(٥) : فقد يلزمك في قولك « لا تمقل ما دون الموضحة » مثل ما زلّمه في الثالث .

١٥٦١ — فقال لي : إن فيه ^(٦) علة بأن رسول الله لم يقض فيما دون الموضحة بشيء .

١٥٦٢ — فقلتُ له : أفرأيت إن عارضك معارضٌ فقال : لا أقضي فيما دون الموضحة بشيء ، لأن رسول الله لم يقض فيه بشيء ؟
١٥٦٣ — قال : ليس ذلك له ، وهو ^(٧) إذا لم يقض فيما دونها بشيء فلم يهدر ^(٨) مادونها من الجراح .

- (١) في ابن جماعة وس و ج « المجمع عليه » وفي س « الأمر المجمع عليه » ، وكلها مخالف للأصل .
- (٢) في سائر النسخ « بالمدينة » وهو مخالف للأصل ، وقد حاول بعضهم تغيير « من » في الأصل ليصلها بـ « وألفاً » .
- (٣) هنا وإن كان كلام الناظر الشافعي يحكيه عنه ، إلا أنه رأى القى أطنب فيه كثيراً ، إذ برز دعوى الاحتجاج بإجماع أهل المدينة ، أو بما يسمونه « عمل أهل المدينة » . وانظر كلامه في ذلك في اختلاف الحديث بمحاشية الأم (ج ٧ ص ١٤٧ - ١٤٨) وفي اختلاف مالك والشافعي في نفس الجزء في مواضع كثيرة أهمها (ص ١٨٨) .
- (٤) كلمة « قال » لم تذكر في ابن جماعة و س . وفي س و ج « قال الشافعي » وما هنا هو القى في الأصل .
- (٥) في س « قلت له » بدون الفاء ، وهي تاجية في الأصل .
- (٦) في ابن جماعة « قال إن لي فيه » . وفي النسخ للطبوعة « فقال إن لي فيه » وكلاما مخالف للأصل ، وقد ضرب بعضهم فيه على كلمة « لي » قبل « إن » وكتبها فوقها .
- (٧) في س « هو » بدون الواو ، وهي تاجية في الأصل .
- (٨) « هدر » من باب « ضرب » و « طلب » يستعمل لازماً ومتدياً ، وقال أيضاً « أهدر » بالهمزة ، وكلها في معنى إبطال العلم وتركه بغير قود ولادية .

١٥٦٤ - قال ^(١) : وكذلك ^(٢) يقول لك : وهو إذا ^(٣) لم يقل
لا تمقل المائلة ما دون الموضحة فلم يحرم أن تمقل المائلة ما دونها ،
ولو قضى في الموضحة ولم يقض فيما دونها على المائلة ما منع ذلك المائلة
أن تفرم ما دونها ، إذا غرمت الأكثر غرمت الأقل ، كما قلنا نحن
وأنت واحتجبت على صاحبنا ، ولو جاز هذا لك ^(٤) جاز عليك .
١٥٦٥ - ولو قضى النبي بنصف المشر على المائلة - : أن يقول
قاتل ^(٥) : تفرم نصف المشر والدية ولا تفرم ما بينهما ، ويكون ذلك
في مال الجاني ؟ ولكن هذا غير جائز لأحد ، والقول فيه : أن
جميع ما كان خطأ فلي المائلة ، وإن كان درهما ^(٦) .

١٥٦٦ - ^(٧) وقلت له : قد قال بعض أصحابنا : إذا جنى الحر على
العبد جناية فأتى على نفسه أو ما دونها خطأ ففى في ماله ، دون

(١) « قال » ينى الثانى منه ، وهذا تنويع منه في البيارة . وضرب بعضهم عليها
في الأصل وكتب فوقها « قلت » وبذلك ثبت في ابن جماعة و ب . وفي س و ج
« قال قلت » .

(٢) في سائر النسخ « فكذلك » وهو مخالف للأصل .

(٣) في ب « هو وإذا » وهو مخالف للأصل ، بل هو غير جيد .

(٤) في س و ج « ولو جاز لك هذا » بالتقديم والتأخير . وهو مخالف للأصل ، ويظهر
أن ذلك جاء لمصحبيهما من نسخة ابن جماعة ، ولكن فيها حرف م بالجرعة فوق
« لك » وفوق « هذا » علامة التقديم والتأخير في اصطلاح الناسخين والماء القدماء .
(٥) قوله « أن يقول قاتل » كأنه فاعل لفعل مخوف ، تهديد : أيجوز أن يقول
قاتل الخ ؟

(٦) هنا بمحاشية الأصل « بلغ » .

(٧) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الثانى » . وزيد في الأصل بين السطرين « قال » .

ماقلته ، ولا تَعْقُلُ الماقلَةَ عبداً ، قفلنا هي جناية حُرٍّ ، وإذا^(١) قَضَى ١٤٣
رسولُ الله أن عاقلة الحرِّ تَحْمِلُ^(٢) جنايَتَه في حرٍّ^(٣) إذا كانت غُرماً
لاحقاً بجناية خطأ^(٤) ، وكذلك^(٥) جنايَتُه في العبد إذا كانت غُرماً
من خطأ ، والله أعلم ، وقلتَ بقولنا فيه ، وقلتَ : مَنْ قال لا تعقلُ
العاقلَةَ عبداً احتملَ قوله لا تعقلُ جنايةَ عبدٍ ، لأنها في عقه ، دونَ
مالِ سيِّده غيره^(٦) ، فقلتَ بقولنا ، ورأيتَ ما احتججتُ^(٧) به من
هذا حجةً صحيحةً^(٨) داخلةً في معنى السُّنة ؟

١٥٦٧ — قال : أجل .

١٥٦٨ — قال^(٩) : وقلتُ له : وقال^(١٠) صاحبُك وغيرُه من

(١) في النسخ المطبوعة « وإذا » وهو مخالف للأصل وابن جماعة .

(٢) في س « تحمّل » وهو خطأ .

(٣) في س « في الحر » وهو مخالف للأصل .

(٤) في سائر النسخ « بجناية خطأ » . وقد ضرب بعضهم على الياء والهاء من « بجناية »

وكتب فوقها « جه » .

(٥) في سائر النسخ « فكذلك » بالياء ، وللمنى عليها ، ولكن الأصل بالواو ،

والثاني يرب في استعمال الحروف ووضع بعضها موضع بعض .

(٦) « غيره » بدل من « سيده » . وفي س « دون مال غيره » بخلف « سيده »

وفي باقي النسخ « دون مال سيده وسيده غيره » . وزيادة « وسيده » مكتوبة في

الأصل بين السطور بخط آخر .

(٧) في سائر النسخ « احجبنا » وقد عث بعضهم في الأصل فالنسخ ألقا في الظاء وأزال

إحدى هجتها لغير « نا » .

(٨) في س وج « من هذه الحجة الصحيحة » وهو مخالف للأصل ولسخة ابن جماعة ،

وهو أيضاً خطأ واضح .

(٩) في سائر النسخ زيادة « الثاني » .

(١٠) في س « قال » بدون الواو ، وهي تاجدة في الأصل .

أصحابنا: جراحُ العبدِ في ثمنه كجراحِ الحرِّ في دينه ، ففي عينه نصفُ ثمنه ، وفي موضحته نصفُ عشرِ ثمنه ، وخالفنا فيه ، فقلت : في جراحِ العبدِ ما نقص من ثمنه .

١٥٦٩ - قال : فأنا أبدأ فأسألك عن حجتك في قولِ جراحِ العبدِ في دينه^(١) - : أخبرنا قلته أم قياساً ؟

١٥٧٠ - قلت : أما الخبرُ فيه فمن سعيد بن المسيَّب .

١٥٧١ - قال : فاذا ذكره ؟

١٥٧٢ - قلت : أخبرنا سفيان^(٢) عن الزهري^(٣) عن سعيد بن المسيَّب أنه قال : عقلُ العبدِ في ثمنه ، فسمعتُه منه كثيراً هكذا^(٤) ،

(١) أى في القول بأن جراح العبد في دينه ، بمنى في تشبيه ثمن العبد بالدية . فقوله « جراح » مرفوع على الابتداء . والجملة كلها مضافة إلى « قول » . وهنا هو الذي في الأصل ، وهنا توجيهه . وقد عث بضمهم فيه ، فألصق كافاً في كلمة « قول » ، وزاد بحاشيته بعد كلمة « العبد » « في ثمنه كجراح الحر » ، زعمانه أن الكلام ناقص فيتمه ١١ وعن ذلك اضطربت النسخ الأخرى ، ففي ابن جماعة « في قولك جراحه في ثمنه كجراح الحر في دينه » . وفي النسخ المطبوعة « في قولك جراحة العبد في ثمنه كجراح الحر في دينه » .

(٢) في ابن جماعة و س و ج زيادة « بن صينة » .

(٣) في ابن جماعة و س « عن ابن شهاب » وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم زاد بضمهم بحاشيته « ابن شهاب » وأشار إلى موضعها بعد كلمة « عن » ، فاشتبه الأمر على النسخ من فسكت « عن الزهري عن ابن شهاب » ١١ والزهري هو ابن شهاب .

(٤) في سائر النسخ « هكذا كثيراً » بالتقديم والتأخير ، وهو مخالف للأصل .

وربما قال : كَجَرَّاحِ الْحَرْفِ فِي دِيَّتِهِ ^(١) قال : ابنُ شهابٍ : فَإِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ ^(٢) : يَقُومُ سِلْعَةً ^(٣) .

١٥٧٣ - ^(٤) فقال : إني ^(٥) سألتك خبراً تقومُ به حجبتُ .

١٥٧٤ - فقلتُ : قد ^(٦) أخبرتك أني لأعرفُ فيه خبراً عن

أحدٍ أعلى من سعيد بن المسيَّب .

١٥٧٥ - قال : فليس في قوله حجةٌ .

١٥٧٦ - قال ^(٧) : وما ادعيتُ ذلك فترده عليَّ !

١٥٧٧ - قال : فاذكر الحجةَ فيه ؟

١٥٧٨ - قلتُ ^(٨) : قياساً على الجنائفة على الحرِّ .

١٥٧٩ . قال : قد يفارقُ الحرُّ في أن ديةَ الحرِّ مُوتَتُهُ ،

-
- (١) هنا بمحاشية الأصل بخط آخر زيادة نصها : « قال الشافعي : أخبرنا الثقة يميني يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن ابن المسيَّب أنه قال : جراح البدن في منه كجراح الحر في دية » . وهذه الزيادة ثبتت في سائر النسخ مع اختلاف قليل في بعض الألفاظ . ورواية سعيد التي في الأصل ورواها الشافعي أيضاً في الأم (ج ٦ ص ٩٠) بدون قوله « فسمعت منه كثيراً » الخ ثم روى بعدها هذه الزيادة .
- (٢) في ابن جماعة و س و ج « وإن ناساً يقولون » وفي س « وإن ناساً يقولون » وما هنا هو الأصل ، ثم حاول بعضهم تغيير الفاء وأوا ، وكتب فوقها « وإن » وحذف لآماً في الياء من « يقولون » .
- (٣) عبارة الأم : « وقال ابن شهاب : وكان رجال سواه يقولون : يقوم سلعة » .
- (٤) هنا في النسخ للطبوعة زيادة « قال الشافعي » . وزيد في الأصل بين السطور « قال » .
- (٥) في ابن جماعة « قال فأنما » وفي ج « فقال فأنما » وكلامها مخالف للأصل .
- (٦) في س « فقلت له قد » . وفي س و ج « فقلت قد » .
- (٧) « قال » يمين الشافعي نفسه ، وضرب عليها بضمهم في الأصل وكتب فوقها « قلت » وبذلك ثبتت في سائر النسخ .
- (٨) في سائر النسخ « قلت قلته » . والقي في الأصل كلمة واحدة ، تحمل أن تقرأ « قلت » وتحمل أن تقرأ « قلته » . وعلى كل فالمراد واضح ، على تقدير حذف الأخرى .

وَدَيْتُهُ تَمْنَهُ ، فَيَكُونُ بِالسَّلْعِ مِنَ الْإِبِلِ وَالِدَوَابِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ أَشْبَهَ ،
لَأَنَّ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَمْنَةً ؟

١٥٨٠ - قُلْتُ : فهذا ^(١) حجة لمن قال لا تعقل العاقلة ممن
العبد - : عليك .

١٥٨١ - قال : ومن أين ؟

١٥٨٢ - قال ^(٢) : يقول لك : لم قلت تعقل العاقلة ممن العبد
إذا جنى عليه الحر قيمته ، وهو عندك بمنزلة الثمن ؟ ولو جنى على بعير
جناية صَنِيعَهَا في ماله ؟

١٥٨٣ - قال : فهو ^(٣) نفسٌ مُحَرَّمَةٌ .

١٥٨٤ - قلت : والبعير نفسٌ مُحَرَّمَةٌ على قَاتِلِهِ ؟

١٥٨٥ - قال : ليست كحرمة المؤمن .

١٥٨٦ - قلت : ويقول لك ولا العبد كحرمة الحر
في كُلِّ أَمْرٍ .

(١) في ب « قلت وهذا » وهو مخالف للأصل .

(٢) « قال » أي الشافعي . وضرب عليها بضمهم في الأصل وكتب بلحا من بين السطر

« قلت » وبلغ ثبت في سائر النسخ .

(٣) في سائر النسخ « هو » وإفاء ثابثة في الأصل ، وكشطت منه وأثرها باق .

١٥٨٧ - قُلْتُ: فهو^(١) عندك مُجَامِعُ الْحُرِّ في هذا المعنى ،
أفتمقله^(٢) المأفلة ؟

١٥٨٨ - قال : ونعم^(٣) .

١٥٨٩ - قُلْتُ : وَحَكَمَ اللَّهُ فِي الْمُؤْمِنِ يُقْتَلُ خَطَاً بَدِيَّةً
وَتَحْرِيرِ رَقِيَّةٍ ؟

١٥٩٠ - قال : نعم^(٤) .

١٥٩١ - قُلْتُ : وَزَعَمْتَ أَنَّ فِي الْعَبْدِ تَحْرِيرَ رَقِيَّةٍ كَهَيِّ
فِي الْحُرِّ وَثَمَنٍ^(٥) ، وَأَنَّ الثَّمَنَ كَالْأَدِيَّةِ ؟

١٥٩٢ - قال : نعم^(٦) .

١٥٩٣ - قُلْتُ : وَزَعَمْتَ أَنَّكَ تَقْتُلُ الْحُرَّ بِالْعَبْدِ ؟

١٥٩٤ - قال : نعم^(٧) .

(١) هنا في سائر النسخ زيادة « قال المأفلة » .

(٢) في س « قتلته » ، وفي باقي النسخ « قتلته لمعه » وما هنا هو الذي في الأصل .

(٣) مزية الاستفهام ناجية في الأصل وضرب عليها بضمهم ، وحذفت في سائر النسخ .

(٤) في س و س « نعم » بخفف الواو ، وهي ناجية في الأصل ، وكانت مكتوبة في
ابن جماعة ثم كسفت ، وأثر الكسف ظاهر .

(٥) في ج « ونعم » وكذلك في ابن جماعة وعلى الواو « صح » ، وليس في الأصل ،
ولكنها مكتوبة فيه بين السطور .

(٦) « وثمن » رسم في الأصل و س و ج بدون الألف ، وهو منصوب عطفًا على
« تحرير » وكذلك رسم في ابن جماعة ولكن ضبط بالجر ، وهو خطأ ، ورسم في
س « ثمن » .

(٧) في ابن جماعة و ج « ونعم » والواو ليست في الأصل .

(٨) فيها أيضاً « ونعم » والواو مكتوبة في الأصل فوق السطر .

١٥٩٥ - قلتُ: وزعمنا أَنَّا نقتل العبدَ بالعبد؟

١٥٩٦ - قال: وأنا أقوله.

١٥٩٧ - قلتُ: فقد جامعَ الحرُّ في هذه المعاني عندنا وعندك،

في أن يئنه وبين الملوكة مثله قصاصاً في كل جرح، وجامعَ البعير

في معنى أن ديتَه ثمنه، فكيف اخترتَ في جراحته ^(١) أن تجعلها

كجراحة بعير ^(٢)، فتجعل فيه ما نقصه، ولم تجعل جراحته ^(٣) في ثمنه

كجراح الحرِّ في ديتِه؟ وهو يُجامعُ الحرَّ في خمسة معاني ^(٤)، ويفارقه

في معنى واحدٍ؟ أليس أن تقيسه على ما يجامعه في خمسة معاني ^(٥) أولى

بك من أن تقيسه على ما جامعه في معنى واحدٍ؟ مع أنه يجامعُ الحرَّ

في أكثر من هذا: أن ما حُرِّمَ على الحرِّ حُرِّمَ ^(٦) عليه، وأن عليه

الحدود والصلاة والصوم وغيرها من الفرائض، وليس ^(٧) من

البهائم بسبيل ١١

١٥٩٨ - قال: رأيتُ ^(٨) ديتَه ثمنه؟

(١) في س «جراحه» وهو غلط للأصل.

(٢) في ابن جماعة «كجراحة البعير»، وفي س «كجراح البعير» وكلاما غلط للأصل.

(٣) في النسخ للطبوعة «معان» والياء ثابتة في الأصل وابن جماعة.

(٤) في س «محرم» وفي س و ج وابن جماعة «محرم» والأصل «حرم» ثم ألحق بعضهم رأس الماء حرفاً يشبه بين الماء والماء بدون هاء، فمن ذلك اضطربت النسخ.

(٥) في سائر النسخ «وأن ليس»، وحرف «أن» مضاف في الأصل بين السطور، ثم ضرب عليه.

(٦) في ج «وقد رأيت» وفي س و س «قد رأيت» وحرف «قد» ليس في الأصل، وكان مكتوباً في نسخة ابن جماعة ثم كُشط.

١٥٩٩ ... قلتُ : وقد رأيت ديةَ المرأة نصفَ ديةِ الرجل ،
فما منعَ ذلك جراحها أن تكونَ في ديتها ، كما كانت جراحُ الرجل
في ديته ؟!

١٦٠٠ - ^(١) وقلتُ له : إذا كانت الديةُ في ثلاثِ سنينَ
إبلاً^(٢) ، أفليس^(٣) قد زعمتَ أن الإبلَ تكونُ بصفةِ ديناً^(٤) ؟ فكيف
أنكرتَ أن تُشترىَ الإبلُ بصفةٍ إلى أجلٍ ؟ ولم تقيسه^(٥) على الديةِ
ولا على الكتابةِ ولا على المهرِ ، وأنتَ تميزُ في هذا كله أن تكونَ
الإبلُ بصفةِ ديناً ؟! فخالفتَ فيه القياسَ ، وخالفتَ الحديثَ نصّاً عن
النبيِّ : أنه استسلفَ بعيراً^(٦) ثم أقرَّ بقضائه بعدُ ؟!

- (١) هنا في ب زيادة « قال الشافعي رحمه الله تعالى » .
(٢) في النسخ المطبوعة زيادة « أثلاً » وليست في الأصل ، ولكنها مزادة بحاشيته بخط
آخر ، وزيدت أيضاً في ابن جماعة فوق السطر ، وعليها « صح » .
(٣) في س و ج « فليس » بخلف حمزة الاستفهام ، وهي ثابتة في الأصل وابن جماعة .
(٤) يعني تكون ديناً في القصة بالوصف .
(٥) « لم » هي الثانية المجازمة ، وذلك كتب في النسخ الأخرى « ولم هه » بخلف الياء
بعد اللام ، ولكنها ثابتة في الأصل ، فضبطنا الفعل بالرفع والجزم ، على احتمالين :
أن يكون مجزوماً والياء لإشباع لمركبة اللام ، أو تكون « لم » نافية قطع بمعنى
« ما » فلا تجزم ، على ما مضى مراراً من صنيع الشافعي في الرسالة ، لأنها لغة شروفة
وإن كانت فادحة ، كما هل صاحب اللغز من ابن مالك : أن رفع الفعل بعدها لغة
لا ضرورة ، وانظره بحاشية الأمير (ج ١ ص ٣٧٠ - ٣٧١) . وانظر أيضاً
تليقات صديقنا العلامة الشيخ محمد محي الدين على شرح ابن عيسى على الفصل
(ج ٧ ص ٨ - ٩) .
(٦) « استسلف » أي اقترض ، والعرب تسمى القرض « سلفاً » .

- ١٦٠١ — قال : كرهه ابن مسعود .
- ١٦٠٢ — قلنا^(١) : وفي أحد^(٢) مع النبي^(٣) حجة^(٤) ؟
- ١٦٠٣ — قال : لا ، إن ثبت عن النبي .
- ١٦٠٤ — قلتُ هو ثابتٌ باستسلافه بغيراً وقضاه^(٥) خيراً منه ، وثابت في الدياتِ عندنا وعندك ، هذا^(٦) في معنى السنة .
- ١٦٠٥ — قال : فما الخبرُ الذي يُقاسُ عليه ؟
- ١٦٠٦ — قلتُ : أخبرنا مالك^(٧) عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع : « أن النبي استسلف من رجل بغيراً ، فجاءه إبل^(٨) ، فأمرني أن أقضيه إياه ، فقلتُ : لا أجِدُ في الإبل إلا جلاً خياراً^(٩) ، فقال : أعطه إياه ، فإن خيارَ الناس أحسنهم قضاءً^(١٠) » .
-
- (١) في ابن جماعة و س « قلت » وفي ب « قلت له » وفي ج « قلنا » وكلها بخلاف الأصل .
- (٢) في النسخ المطبوعة « أوفي أحد » بالبات همزة الاستفهام ، وليست في الأصل ولا ابن جماعة .
- (٣) في ب « مع رسول الله » . وما هنا هو الذي في الأصل وابن جماعة .
- (٤) في النسخ المطبوعة « وقضاه » وما هنا هو الذي في الأصل وابن جماعة . فيحمل أن يكون مصدراً سهلت فيه الهمزة وحذفت ، وأن يكون فعلاً ماضياً ، بمعنى : وأنه قضاه خيراً منه .
- (٥) في سائر النسخ « وهنا » والواو ليست في الأصل ، وزادها بعضهم بكلف بين الكلمتين .
- (٦) الحديث في الموطأ (ج ١ ص ١٦٨) وقد رواه الشافعي هنا بالفتح مع شيء من الاختصار .
- (٧) هنا في ابن جماعة و س و ج زيادة « قال » وهي زيادة في الأصل بين انطوار .
- (٨) « خياراً » أي مختاراً . وقد زاد بعضهم هنا بحاشية الأصل « رباعياً » وهي زيادة أيضاً بحاشية ابن جماعة . و « رباعياً » يفتح الراء وكسر الهمزة وتخفيف الباء الموحدة والياء التحتية ، وهو البعير الذي استكمل ست سنين ودخل في السابعة .
- (٩) الحديث رواه أحمد أيضاً وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه كما في =

١٦٠٧ - قال : فما الخبر الذي لا يُقاسُ عليه ؟

١٦٠٨ - قلت^(١) : ما كانَ اللهُ فيه حكمٌ منصوصٌ ثم كانت لرسولِ الله^(ص) سُنَّةٌ بتخفيفٍ في بعضِ الفرضِ دونِ بعضٍ - : مُعْمَلٌ بالرخصة فيما رَخَّصَ فيه رسولُ الله ، دونَ ما سِوَاهَا ، ولم يُقَسَّ ما سِوَاهَا عليها^(٢) ، وهكذا ما كانَ لرسولِ الله من حُكْمٍ عامٍّ بشيءٍ ثم سَنَّ فيه سُنَّةً تُفَارِقُ حُكْمَ العامِّ .

١٦٠٩ - قال : وفي^(٣) مِثْلُ مَاذَا ؟

١٦١٠ - قلتُ : فرضَ اللهُ الوضوءَ على مَنْ قامَ إلى الصلاة من نومه ، فقال : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا^(٤) وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ^(٥) ﴾ .
١٦١١ - قَفَّصَدَ قَفَّصَدَ الرَّجُلَيْنِ بِالْفَرْضِ ، كما قَفَّصَدَ قَفَّصَدَ ما سِوَاهُمَا مِنْ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ .

== في المتن رقم (٢٩١٥) رواه الثاني في الأم عن مالك (ج ٣ ص ١٠٣)

وله مناظرة طويلة رائعة ، مع بعض اختلافه في هذه المسئلة ، ومنهم محمد بن الحسن (ج ٣ ص ١٠٦ - ١٠٨) فأقرأها ، فأنها بحث نفيس مجمع .

(١) في النسخ المطبوعة زيادة « له » وهي مزادة في الأصل بين الكلمتين ، ولم تذكر في ابن جماعة ، وكتب في موضعها « محمد » دلالة على عدم إيجابها .

(٢) في - زيادة « فيه » وليست في الأصل .

(٣) في سائر النسخ « ولم يمس ما سِوَاهَا عليه » وهو مخالف للأصل ، بل قد ضبطت فيه الياء من « يقس » بضم الياء وفتح الهمزة . والضمير في « عليها » راجع إلى الرخصة .

(٤) حرف « في » لم يذكر في النسخ إلا في س وهو ثابت في الأصل .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٦) سورة الواقعة (٦) .

- ١٦١٢ — فلما مَسَحَ رسولُ الله على الخفين لم يكن لنا -
والله أعلم - أن نَمَسَحَ على عمامةٍ ولا بُرْقعٍ ولا قُفَّازَيْنِ -: قياساً
عليهما^(١) ، وأثبتنا الفرضَ في أعضاء الوضوء كلها ، وأرخصنا^(٢)
بمسحِ النبي في المسحِ على الخفين ، دونَ ما سواها .
- ١٦١٣ — قال^(٣) : فَتَمَدُّ^(٤) هذا خلافاً للقرآن ؟
- ١٦١٤ — قلتُ : لا تخالفُ سنةَ رسولِ الله كتابَ الله بحالٍ .
- ١٦١٥ — قال : فما معنى هذا عندك ؟
- ١٦١٦ — قلتُ : معناه أن يكونَ قَصْدَ بَرُضٍ إِمَاسٍ
التقدمين الماءَ من لَأَخْي^(٥) عليه لَبْسُهُمَا كَامِلَ الطَّهَارَةِ .
- ١٦١٧ — قال : أَوْ يَجُوزُ هذا في اللسان ؟
- ١٦١٨ — قلتُ : نعم ، كما جاز أن يقومَ إلى الصلاةِ مَنْ هو

(١) في س و ج زيادة « على » .

(٢) أما منع التماس على المسح على الخفين فتم ، فلا مسح على برقع ولا قفازين ، وأما العمامة
فإن جواز المسح عليها إنما هو اتباعاً لسنة الصحيحة فيها ، لا قياساً على الخفين ،
وانظر الأحاديث في المسح على العمامة في الترمذي بصرحنا (رقم ١٠٠ - ١٠٢) .
ونيل الأوطار (ج ١ ص ٢٠٤ - ٢٠٧) .

(٣) في س « ورخصنا » وهو مخالف للأصل .

(٤) في النسخ المطبوعة « فقال » والقاء مزادة في الأصل ملصقة بالقاف .

(٥) هذا استفهام مخوف الميزة ، وقد زينت في الأصل واضحة التسل .

(٦) في س و ج « خفين » بآيات التور ، وهو مخالف للأصل وابن جماعة ، والظر
ماضي برقم (٦٤٠) .

على وضوء ، فلا يكون المراد بالوضوء ، استدلالاً بأن رسول الله صلى صلاتين وصلواتٍ بوضوءٍ واحد^(١) .

١٦١٩ - وقال الله^(٢) : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنْ اللَّهِ ، وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ^(٣) .

١٦٢٠ - فدلَّت السنة على أن الله لم يُرِدْ بالقطع كلَّ السارقين .

١٦٢١ - فكذلك دلَّت سنة رسول الله بالمسح أنه قَصَدَ بالفرض في غسل القدمين مَنْ لَا خُفَّ عَلَيْهِ لِبَسَهُمَا كَامِلِ الطَّهَارَةِ^(٤) .

١٦٢٢ - قال : فامِثِلُ هذا في السنَّة ؟

١٦٢٣ - قُلْتُ : نَعَى رسولُ الله عن بيعِ الثمرِ بالتمرِّ إِلَّا مِثْلًا

بمثل . و « سئِلَ عن الرُّطْبِ بالتمرِّ ؟ فقال : أَيْتَقَصُّ الرُّطْبُ إِذَا يَبَسَ ؟ فقيل : نَعَمْ ، فَنَهَى عنه » . و « نَهَى عن المَزَابَنَةِ » وهى كُلُّ مَا عُرِفَ كَيْلُهُ مِمَّا فِيهِ الرُّبَا مِنَ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ يُجْزَأُ لَا يُعْرَفُ كَيْلُهُ مِنْهُ ، وَهَذَا كُلُّهُ مُجْتَمِعٌ الْمَعْنَى . « وَرَخَّصَ أَنْ تُبَاعَ التَّرَايَا بِخَرْصِهَا تَمْرًا يَأْكُلُهَا أَهْلُهَا رُطْبًا »^(٥) .

(١) انظر شرحنا على الترمذى (رقم ٥٨ - ٦١) ونيل الأوطار (ج ١ ص ٢٥٧ - ٢٥٨)

و (٢٦٤ - ٢٦٥) .

(٢) فى سر « قال الثانى وقال الله » وفى ابن جاعة و ج « قال الثانى قال الله » وما هنا هو الذى فى الأصل .

(٣) فى الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٤) سورة المائدة (٣٨)

(٥) انظر ماضى فى الفترات (٢٢٠ - ٢٢٧ و ٣٣٣ - ٣٣٥ و ٦٣٦ - ٦٤٨) .

(٦) انظر ماضى فى الفترات (٩٠٦ - ٩١١) .

١٦٢٤ - فرخصنا في المرايا بإرخاصه ، وهى بيع الرطب بالتمر ، وداخلة في المزبنة ، بإرخاصه^(١) ، فأثبتنا التحريم محرماً^(٢) عاماً في كل شيء من صنف واحد مأكول ، بعضه جُزأف وبعضه بكيل - : للمزبنة ، وأحللنا المرايا خاصة بإحلاله من الجملة التى حرّم ، ولم يُبطل أحد الخبرين بالآخر ، ولم نجعله قياساً عليه .

١٦٢٥ - قال : فافهم هذا ؟

١٦٢٦ - قُلت : يحتمل وجهين ، أولاً بما به عندى - والله أعلم - أن يكون ما نعى عنه جملة أراد به ما سوى المرآيا ، ويحتمل أن يكون أرخص^(٣) فيها بعد وجوبها^(٤) في جملة النعى ، وأيهما^(٥) كان فعملينا طاعته ، بإحلال ما أحلّ وتحريم ما حرّم .

(١) قوله « بإرخاصه » تكرار للتأكيد ، وهى متعلقة كالتى قبلها بقوله « فرخصنا » .

(٢) كتب مصحح س هنا بمحاشيتها ما قصه « حكنا في جميع النسخ والنظر » ولم أر في الكلام وجهاً للنظر ، بل هو صحيح واضح .
(٣) في ابن جماعة و س و ج « رخص » ، والألف ثابته في الأصل ، ثم ضرب عليها بعضهم .

(٤) أصل « الوجوب » السقوط والوقوع ، ثم استعمل في الثبوت ، ثم جاء منه المعنى المصرعى للمروف للوجوب . والثانى أراد به هنا للمنى القنوى : الثبوت . ولم يفهم مصححو النسخ للطبوعة هنا فتحروا الكلمة وجعلوها « بد دخولها » . وهو مخالف للأصل ونسخة ابن جماعة .

(٥) فى س « فأيهما » وهو مخالف للأصل .

١٦٢٧ - ^(١) وقضى رسول الله بالدية في الحر المسلم يقتل خطأ مائة من الإبل ، وقضى بها على العاقلة .
١٦٢٨ - ^(٢) وكان ^(٣) الممد يخالف الخطأ في القود والمائم ، ويوافق في أنه قد تكون فيه دية ^(٤) .

١٦٢٩ - فلما كان قضاء رسول الله في ^(٥) كل امرئ فيما لزمه إنما هو في ماله دون مال غيره ، إلا في الحر ^(٦) يقتل خطأ - : قضينا على العاقلة في الحر يقتل خطأ ما ^(٧) قضى به رسول الله ، وجعلنا الحر يقتل صمداً إذا كانت فيه دية - : في مال الجاني ، كما كان كل ما جنى في ماله غير الخطأ ، ولم تقس ما لزمه من غرم بغير جراح خطأ على ما لزمه بقتل الخطأ ^(٨) .

١٦٣٠ - ^(٩) فإن قال قائل : وما الذي يفرم الرجل من جنايته

وما لزمه غير الخطأ ؟

-
- (١) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .
 - (٢) هنا في ابن جماعة و س و ج زيادة « قال الشافعي » .
 - (٣) في س « فكلان » وهو يخالف للأصل .
 - (٤) « تكون » مقبولة في الأصل بالثناة القوية ، وفي سائر النسخ بإياء التحية . وفي س « دية » وهو خطأ وخالف للأصل .
 - (٥) في سائر النسخ « على » والتي في الأصل « في » ثم ثبت بها بعضهم لفظها « على » وما في الأصل صحيح بين .
 - (٦) في س و ج زيادة « للعلم » وهو قيد صحيح ، ولكنه لم يذكر في الأصل ولا في ابن جماعة ، فلا أدري من أين أثبت فيهما .
 - (٧) في سائر النسخ « بما » والباء ملصقة باليم زيادة في الأصل وليست منه . والنسب يمدى بنفسه وبالحر ، كما هو معروف .
 - (٨) انظر ماضي برقم (١٥٣٦) وما بعده .

- ١٦٣١ - قُلْتُ: قَالَ اللَّهُ: ﴿وَاتُوا النِّسَاءَ صِدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾^(١).
- ١٦٣٢ - وَقَالَ: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾^(٢).
- ١٦٣٣ - وَقَالَ: ﴿فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾^(٣).
- ١٦٣٤ - وَقَالَ: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾^(٤) ثُمَّ يَمُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا^(٥).
- ١٦٣٥ - وَقَالَ: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّداً﴾^(٦) فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ، يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَذِيحَ الْكُتَبَةِ، أَوْ كِفَارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ، أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا، لِيَذُوقُوا وَعَالَ أَمْرِهِ، عَفَا اللَّهُ عَنْمَا سَلَفَ، وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ. وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ^(٧).

(١) سورة النساء (٤).

(٢) سورة البقرة (٤٣) ومواضع كثيرة من القرآن.

(٣) سورة البقرة (١٩٦).

(٤) في ابن جماعة و ب و ج « والذين يظاهرون منكم من نسائهم » وهو خطأ مخالف للتلوة، وكلمة « منكم » كتبت في الأصل ثم ضرب عليها. وقد اشتبهت عليهم الآية بالتي قبلها. والتي قبلها أولها « الذين » بدون الواو.

(٥) سورة المجادلة (٣).

(٦) في الأصل إلى هنا، ثم قال « الآية ».

(٧) سورة المائدة (٩٥).

١٦٣٦ - وقال : ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ^(١) أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ^(٢) ۖ ﴾ .

١٦٣٧ - وَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « أَنْ عَلَى أَهْلِ الْأَمْوَالِ حِفْظُهَا بِالنَّهَارِ ، وَمَا أَفْسَدَتِ اللَّوْثِيُّ بِاللَّيْلِ فَهُوَ ضَامِنٌ عَلَى أَهْلِهَا^(٣) » .

١٦٣٨ - فَدَلَّ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَمَا لَمْ يَخْتَلَفِ^(٤) الْمُسْلِمُونَ فِيهِ : أَنَّ هَذَا كُلَّهُ فِي مَالِ الرَّجُلِ ، بِحَقِّ وَجِبِّ عَلَيْهِ اللَّهِ ، أَوْ أَوْجِبَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ لِلْأَدَمِيِّينَ ، بِوُجُوهٍ لَزِمَتْهُ ، وَأَنَّهُ^(٥) لَا يُكَلِّفُ أَحَدٌ غُرْمَةً عَنْهُ .

١٦٣٩ - وَلَا يَحُوزُ أَنْ يَجْنِيَ رَجُلٌ وَيَغْرَمَ غَيْرُ الْجَانِي ، إِلَّا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهِ خَاصَّةً ، مِنْ قَتْلِ الْخَطَا وَجَنَائِثِهِ عَلَى الْآدَمِيِّينَ خَطَأً .

(١) فِي الْأَصْلِ إِلَى حَنَا ، ثُمَّ قَالَ « آيَةٌ » .

(٢) سُورَةُ الْمَائِدَةِ (٨٩) .

(٣) مَكْنَى فِي الْأَصْلِ بَابُث « عَلَى » وَلَمْ تَثْبُتْ فِي سَائِرِ النُّسخِ ، وَالْعَاقِبِيُّ يَضَنُّ فِي اسْتِمَالِ الْحُرُوفِ ، وَإِذَا بَعْضُهَا مُتَابِعٌ بِسَمٍ .

(٤) « ضَامِنٌ عَلَى أَهْلِهَا » أَيُّ مَضْمُونٍ عَلَيْهِمْ قِيَمَةٌ مَا أَفْسَدَتِ اللَّوْثِيُّ ، قَالَ الرَّافِعِيُّ : « كَقَوْلِهِمْ سِرْكَاتٍ ، أَيُّ مَكْنُومٍ ، وَعَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ أَيُّ مَرْضِيَّةٍ » . وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ مَاكُ فِي الْمَوْطَأِ (ج ٢ ص ٢٢٠) مِنْ حَدِيثِ حِرَامِ بْنِ سَعْدِ بْنِ بَحِيمَةَ . وَرَوَاهُ أَيْضًا أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ . وَالنَّظَرُ لِلتَّنْقِيحِ (رَقْم ٣١٥٦) وَنِيلُ الْأَوْطَارِ (ج ٦ ص ٧٢ - ٧٣) .

(٥) فِي سَمٍ وَ « لَمْ يَخْتَلَفْ » بِجَنْفٍ « مَا » وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ وَابْنُ جَاعَةَ ، وَهُوَ الصَّوَابُ .

(٦) فِي سَمٍ « قَالَهُ » وَهُوَ غَيْرُ جَيِّدٍ وَخَالَفَ لِلْأَصْلِ .

١٦٤٠ - والقياسُ فيما جَنَى على بَهيمَةٍ أو متاعٍ أو غيره - على ما وصفتُ - : أن ذلك في ماله ، لأن الأكثرَ المعروفَ أَنَّ ما جَنَى في ماله ، فلا يقاسُ على الأقلِّ ويُتْرَكُ الأكثرُ المعقولُ ، ويُخصَّصُ الرجلُ الحرُّ يُقتلُ^(١) الحرُّ خطأً فتمتَعِلُه العاقلةُ ، وما كان من جنائيه خطأً على نفسٍ وجرحٍ^(٢) - : خَبَرًا وقياسًا^(٣) .

١٦٤١ - وقَضَى رسولُ الله في الجنينِ بئرَةً ، عبدٌ أو أمةٌ^(٤) ، وقوَّمَ أهلُ العلمِ العرَّةَ خمسًا من الإبلِ^(٥) .

١٦٤٢ - قال^(٦) : فلما لم يُحْكَمْ^(٧) أَنَّ رسولَ الله سألَ عن الجنينِ : أذكرُ أم أنثى ؟ إذ^(٨) قَضَى فيه - : سوَّى^(٩) بين الذكورِ والأنثى

-
- (١) « يُقتل » فعل مضارع واضح التقط بإلواء التحية في الأصل ، وفي سائر النسخ « يقتل » بإاء الجرِّ وللصدر . وما في الأصل أجود وألحق بالسياق .
 - (٢) في سائر النسخ « أو جرح » والألف مزادة في الأصل وليست منه .
 - (٣) في س « أو قياساً » وهو مخالف للأصل .
 - (٤) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .
 - (٥) مضى هنا الحديث بإسناده برقم (١١٧٤) .
 - (٦) وقومها بعضهم عمرًا من الإبل ، وانظر نيل الأوطار (ج ٧ ص ٢٢٧ - ٢٣٢) .
 - (٧) كلمة « قال » تاجية في الأصل ، ولم تذكر في ابن جماعة و س و ج . وفي س « قال الشافعي رحمه الله تعالى » .
 - (٨) مكنا هو بآليات حرف اللام مع الجازم ، وهكذا رسم بالألف في الأصل ، لحافظنا على رسمه . وفي سائر النسخ « لم يحكم » على الجادة .
 - (٩) في س و ج « إذا » وهو مخالف للأصل .
 - (١٠) « سوَّى » رمت في الأصل بالألف « سوا » وعلى البين قصة وعلى الواو شدة ، فتكون مبنية للفاعل ، وهي جواب الفرط « فلما » . والفاعل مستتر ، يمدد على معلوم من المقام ، كأنه قال : سوَّى أهل العلم الخ ، ويدل على ذلك قوله بند : « ولو سقط حيا فأت جلاوا » الخ . ولم يفهم فارتو الأصل ومن يمدم وجهه هنا ، فتصرف فيه بعضهم وألصق في الأصل فاء بالسين ، لتصير « سوَّى » وبذلك ثبتت في سائر النسخ ، وهو خطأ ، لأن الكلام يمتس بهذه جواب الفرط .

إذا سقط ميتاً ، ولو سقط حياً فات جملوا في الرجل مائة من الإبل ،
وفي المرأة خمسين .

١٦٤٣ - (١) فلم يحز أن يقاس على الجنين شيء ، من قبل أن
الجنائيات على من عرفت جنائته موقوفات معروفات ، مفروقة فيها
بين الذكر والأنثى . وأن لا يختلف الناس في أن لو سقط الجنين حياً
ثم مات كانت فيه دية كاملة ، إن كان ذكراً فثأته من الإبل ،
وإن كانت أنثى (٢) تخمسون من الإبل ، وأن المسلمين - فيما علمت -
لا يختلفون أن رجلاً (٣) لو قطع الموتى لم يكن في واحد منهم دية
ولا أرثن ، والجنين لا يمدو أن يكون حياً أو ميتاً .

١٦٤٤ - (٤) فلما حكم فيه (٥) رسول الله بحكم فارق حكم
النفوس (٦) ، الأحياء والأموات ، وكان منسحب الأمر - : كان
الحكم بما (٧) حكم به على الناس اتباعاً لأمر رسول الله .

-
- (١) هنا في النسخ زيادة « قال الثاني » .
(٢) في ابن جماعة و س و ج « وإن كان أنثى » وهو مخالف للأصل .
(٣) في ابن جماعة و س « لا يختلفون في أن الرجل » وهو مخالف للأصل .
(٤) هنا في س و ج زيادة « قال الثاني » .
(٥) كلمة « فيه » لم تذكر في س ، وهي ثابتة في الأصل وابن جماعة .
(٦) كلمة « النفوس » لم تذكر في س و س ، وهي ثابتة في الأصل وابن جماعة . وقد
ضرب عليها بعضهم في الأصل ، ثم كتب فوقها هو أو غيره « صح » لاثبات صحتها .
(٧) في ج « فيها » بدل « بما » وهو خطأ ومخالف للأصل .

١٦٤٥ - قال : فهل تُعرف له وجهاً ؟

١٦٤٦ - قلت : وجهاً واحداً ، والله أعلم .

١٦٤٧ - قال : وما هو ^(١) ؟

١٦٤٨ - قلت : يقال : إذا لم تُعرف له حياة ، وكان لا يُصلى عليه ولا يَرثُ - : فالحكم فيه أنها جناية على أمه ، وقت فيها رسول الله شيئاً قَوَّمةُ المسلمون ، كما وقت في الموضحة .

١٦٤٩ - قال : فهذا وجه ^(٢) .

١٦٥٠ - قلت : وجه لا يُبين الحديث أنه حَكَمَ به له ، فلا يصح ^(٣) أن يقال إنه حَكَمَ به له ، ومن قال إنه حَكَمَ به ^(٤) لهذا المعنى قال : هو للمرأة دون الرجل ، هو ^(٥) للأم دون أبيه ، لأنه عليها جُنَيْ ، ولا حَكَمَ للجنين يكون به موروثاً ، ولا يُورث من لا يَرثُ .

١٦٥١ - قال : فهذا قولٌ صحيحٌ ؟

(١) في ابن جماعة و س و ج « ما هو » والواو تاجية في الأصل .

(٢) يعني : فهذا وجه جيد يؤخذ به ، كما هو مفهوم من سياق الكلام .

(٣) في س « يصلح » والقي في الأصل « يصلح » ثم حاول بعضهم وضع لام بين الماد والهاء . وفي ج « فلا تصح الأخبار أن يقال » الخ ١ وهو كلام لاسنن له .

(٤) هنا في س و ج زيادة « له » وليست في الأصل .

(٥) في سائر النسخ « وهو » بزيادة الواو ، وعليها في ابن جماعة « سم » ، وليست في

الأصل ، وحذفها الصواب ، لأن الجملة بدل من التي قبلها ، ليست متباعدة لها .

١٦٥٢ — قلتُ: الله أعلم .

١٦٥٣ — قال: فإن لم يكن هذا وجهه^(١) فما يقال لهذا الحكم؟

١٦٥٤ — قلنا: يقالُ له: سنةٌ تُعْبَدُ الْيَاسُ بَأَن يَحْكُمُوا بِهَا .

١٦٥٥ — ^(٢) وما يقالُ لغيره مما يدلُّ الخبرُ على المعنى الذى

له حُكْمٌ بِهِ ؟

١٦٥٦ — قيل: حُكْمُ سُنَّةٍ تُعْبَدُ بِهَا لِأَمْرِ عَرَفُوهُ بِمَعْنَى

الذى تُعْبَدُ لَهُ فِي السُّنَّةِ ، ففاسوا عليه ما كَانَ فِي مِثْلِ مَعْنَاهُ ^(٣) .

١٦٥٧ — قال: فاذا كَرِهَ مِنْهُ وَجْهًا غَيْرَ هَذَا، إِنْ خَصَرَكَ ، تَجَمُّعٌ

فِيهِ مَا يُقَاسُ عَلَيْهِ وَلَا يُقَاسُ ^(٤) ؟

(١) فِي ب « وَجْهًا » وَهُوَ خَطَأٌ وَخِطَافٌ لِلأَصْلِ .

(٢) هُنَا فِي سَائِرِ النُّسخِ زِيَادَةٌ « قَالَ » وَلَيْسَتْ فِي الأَصْلِ ، وَالْكَلَامُ عَلَى لِرَادَتِهَا ، لِأَنِّ مَنَظَرَ التَّصَافِي سَأَلَهُ مَا يَمْنَى هَذَا الْحُكْمَ الَّذِي لَمْ يَكُنْ وَجْهًا وَلَا عِلَّةً ؟ فَأَجَابَهُ بِأَنَّهُ حُكْمٌ تَقِيدِي ، فَسَأَلَهُ ثَانِيًا عَمَّا يَمْنَى بِهِ الْحُكْمَ الَّذِي يَرُدُّ فِي الْكِتَابِ أَوَّ السَّنَةِ وَكَانَ وَجْهًا وَالْعِلَّةُ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا حُكْمٌ بِهِ ، وَهُوَ الْحُكْمُ الَّذِي لَنَا التَّحْيِيزُ عَلَيْهِ ؟ فَأَجَابَهُ بِقَوْلِهِ « قِيلَ حُكْمُ سُنَّةٍ » الْخ ، أَيْ أَنَّهُ حُكْمٌ عَرَفْنَا الْعِلَّةَ فِيهِ فَتَحْيِيزُ عَلَيْهِ ؟ وَقَدْ تَقِيدَتْهُ أَلْفًا بِهِ أَيْضًا . فَلَمَّا لَمَّا الطَّاعَةُ فِي كُلِّ الأَحْكَامِ ، مَا عَرَفْنَا عِلَّتَهُ أَطْنَاهُ وَقَسْنَا عَلَيْهِ مَا اشْتَرَكِ مِنْهُ فِي الْعِلَّةِ ، وَكُنَّا بِذَلِكَ مُطِيعِينَ لَهُ نَحْنُ وَاسْتِغْنَاءًا ، فَكَانَ بِهِ عِلَّةٌ قَاعِدَةٌ عَامَةٌ تَشْمَلُهُ وَتَشْمَلُ مَا اشْتَرَكِ مِنْهُ فِي الْعِلَّةِ ، وَمَا لَمْ يَكُنْ عِلَّتَهُ أَطْنَاهُ وَلَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ لَنَا أَنْ نَدْعَ الأَخْذَ بِهِ إِذْ لَمْ يَكُنْ عِلَّتَهُ .

(٣) فِي سَائِرِ النُّسخِ « عَرَفُوا الْمَعْنَى » الْخ ، وَهُوَ خِطَافٌ لِلأَصْلِ ، وَلَكِنْ نَحْنُ نَصْرِفُ فِيهِ بِضَمِّهِمْ جَبَلَ الْمَاءِ أَلْفًا وَالْبَاءَ أَلْفًا وَلَا مَا . وَهُوَ عَمَلٌ غَيْرُ سَدِيدٍ ، وَمَا فِي الأَصْلِ هُوَ الْمَوْجِبُ .

(٤) هُنَا بِمَحَاشِيَةِ الأَصْلِ : « بَلَغَ السَّيَاحُ فِي المَجْلِسِ الثَّامِنِ عَشَرَ ، وَبَعِثَ ابْنَ عَمْدٍ .

(٥) فِي س وَج « وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ » وَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الأَصْلِ وَلَا فِي ابْنِ جَاعَةَ ، بَلْ كَتَبَ فِي مَوْضِعِهَا فِي ابْنِ جَاعَةَ « سَجَّ » دَلَالَةً عَلَى أَنَّ حَقَّقَهَا هُوَ التَّاهِتُ فِي النُّسخِ الَّتِي قَرِئَتْ عَلَيْهَا .

١٦٥٨ - فقلتُ له : قَضَى رسولُ الله في المَصْرَةِ^(١) من الإبل والغنم إذا حَلَبها مُشْتَرِيها : « إِنْ أَحَبَّ أَمْسَكها ، وَإِنْ أَحَبَّ رَدَّها وصاماً من تمرٍ^(٢) » . وقَضَى « أَنْ الخراجُ بالضمان^(٣) » .

١٦٥٩ - فكان معقولاً في « الخراجُ بالضمان » أنى إذا ابتعتُ عبداً فأخذتُ له خراجاً ثم ظَهَرَتْ منه على عيب يكونُ لي رَدُّه^(٤) :-

فما أخذتُ من الخراجِ والعبدُ في مِلْكي فقيه خَصَلتان : إحداهما : أنه لم يكن في ملكِ البائع ولم يكن له حصَّةٌ من الثمن ، والأخرى^(٥) :

(١) في السان (ج ٦ ص ١٢١) : « صَرَّ النَّاقَةَ يَصْرِثُهَا صَرّاً وَصَرَّيْهَا شَدَّ صَرَّعَهَا » وفيه أيضاً (ج ١٩ ص ١٩٠) : « قَالَ أَبُو عَبيد : المَصْرَةُ هِيَ الناقَةُ أَوِ البَقرة أَوِ الشاةُ يَصْرِثُ اللَّبَنُ فِي صَرَّعِها ، أَيْ يَجْمَعُ وَيُحْبِسُ ، وَيُقَالُ مِنْهُ : صَرَّيْتُ المَاءَ وَصَرَّيْتُهُ » وفيه أيضاً : « وَصَرَّيْتُ الشاةَ تَصْرِيةً : إِذَا لَمْ تَحْلِبْها أَيْاماً حَتَّى يَجْتَمِعَ اللَّبَنُ فِي صَرَّعِها ، وَالشاةُ مُصَرَّاةٌ » . وقد حكى اللزني في مختصره (ج ٢ ص ١٨٤ - ١٨٥ بحاشية الأم) عن الثاقفي تفسيرها واضحاً ، قال : « قال الثاقفي : والصصرية أن تربط أخلاف الناقة أو الشاة ، ثم تترك من الحلاب اليوم واليومين والثلاثة ، حتى يجمع لها لبن ، فبهاه مشترتها كثيراً ، فيزيد في ثمنها لذلك ، ثم إذا حلبها بعد تلك الحلبة حلبه أو اثنتان عرف أن ذلك ليس بلبنها ، بتقصاته كل يوم عن أوله . وهذا غرور للشترى » .

(٢) اختصر الثاقفي الحديث ورواه بالعمى بنير إسناده ، وقد رواه مالك في الموطأ (ج ٢ ص ١٧٠) من حديث ابن عمر ، ورواه اللزني عن الثاقفي (ج ٢ ص ١٨٤) من حديث أبي هريرة ، وكذلك رواه الشيخان وغيرهما ، وانظر نيل الأوطار (ج ٥ ص ٣٢٧) .

(٣) الحديث مضمي برقم (١٢٣٢) وانظر أيضاً (رقم ١٥٠٣ - ١٥١٧) .

(٤) في سائر النسخ زيادة « به » وليست في الأصل .

(٥) في ابن جاعة « والآخر » وهو خطأ وظائف للأصل .

أنها^(١) في ملكي ، وفي الوقت^(٢) الذي خرج فيه العبد من ضمان
بائعه إلى ضمان ، فكان العبد لو مات مات من مالى وفي ملكي ، ١٤٧
ولو^(٣) شئت حبستهُ بسببه ، فكذلك الخراج .

١٦٦٠ - قلنا بالقياس على حديث « الخراج بال ضمان » ،
قلنا : كل ما^(٤) خرج من عمر حائطٍ اشترته ، أو ولد ماشية أو جارية
اشترتها - : فهو مثل الخراج ، لأنه حدث في ملكٍ مشترته ، لا في
ملك بائعه .

١٦٦١ - وقلنا في المصراة اتباعاً لأمر رسول الله ، ولم نقس
عليه ، وذلك أن الصفقة وقعت على شاة بعينها ، فيها ابن محبوبٍ مُغَيَّبٌ
المعنى والقيمة ، ونحن نُحِيطُ أَنَّ ابْنَ الْإِبِلِ وَالنَّمِ يَخْتَلِفُ ، وَأَبْنَاؤُ كُلِّ
وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَخْتَلِفُ^(٥) ، فلما قَضَى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ بِشَيْءٍ مُؤَقَّتٍ ، وَهُوَ
صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ - : قلنا به ، اتباعاً لأمر رسول الله .

(١) كتب مصحح - بحاشيتها : « كنا في جميع النسخ بأنيت ضمير أنها ، ولطه من
تعريف الناسخ ، والوجه التذكير » . والذي في الأصل بضمير المؤنث ، وهو صواب
فإن العرب كثيراً ما تعيد الضمير على المعنى دون اللفظ ، والمعنى هنا يجعل التأنيث جأول .

(٢) في النسخ المطبوعة « في الوقت » بدون الواو ، وهي ثابته في الأصل وابن جماعة ،
والمنى على اتباعها صحيح .

(٣) في سائر النسخ « فلو » والذي في الأصل يجعل الواو والفاء ، ولكنه أقرب إلى
الفراءة بالواو .

(٤) رويت في الأصل وابن جماعة « كلما » .

(٥) هكذا نقلت في الأصل بإيالة التحية ، وهو جائز جأول . وفي النسخ المطبوعة
« تختلف » .

١٦٦٢ - قال : فلو اشترى رجلُ شاةً مُصَرَّاةً فخلبها ، ثم رَضِيها بعدَ العلمِ بِعَيْبِ التَّضَرِّيَةِ ، فأمسكها شهراً حَلَبها^(١) ، ثم ظَهَرَ منها على عيبٍ دَلَّسَهُ له البائعُ غيرَ التَّضَرِّيَةِ - : كان له رَدُّها ، وكان له اللبَنُ بِغيرِ شيءٍ ، بمنزلة الخراج ، لأنَّه لم يَقَعْ عليه صفقةُ البيعِ ، وإنما هو حادثٌ في ملكِ المشتري ، وكان عليه أن يَرُدَّ فيما أَخَذَ من لبَنِ التَّضَرِّيَةِ صاعاً من تمرٍ ، كما قَضَى به رسولُ الله .

١٦٦٣ - فنكونُ قد قُلْنَا في لَبَنِ التَّضَرِّيَةِ خَبَرًا ، وفي اللبَنِ بعدَ التَّضَرِّيَةِ قياساً على « الخراجُ بالضمَان » .

١٦٦٤ - ولَبَنِ التَّضَرِّيَةِ مفارقٌ لِللَّبَنِ الحَادِثِ بعده ، لأنَّه وقعتْ عليه صفقةُ البيعِ ، واللَّبَنُ بعده حادثٌ في ملكِ المشتري ، لم يَقَعْ عليه صفقةُ البيعِ .

١٦٦٥ - ^(٢) فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : وَيَكُونُ^(٣) أَمْرٌ وَاحِدٌ يُوْخَذُ مِنْ وَجْهَيْنِ ؟

١٦٦٦ - قيل له : نعم ، إِذَا جَمَعَ أَمْرَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ ، أَوْ أَمُورًا مُخْتَلِفَةً .

(١) في الأصل « حَلَبها » كما أثبتنا ثم أُلصِقَ بضمهم ياء في الحاء ، وبذلك ثبت في ابنِ جماعة « يحلبها » ، وفي النسخ المطبوعة « يحلبها » .

(٢) « تقع » هُتِط في الأصل بالناء من فوق ، وفي س و ج - « يقع » .

(٣) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » وزيد في الأصل فوق السطر « قال » ولم يزد شيء في ابنِ جماعة .

(٤) هنا استغناء واضح ، ومع ذلك كتب في س - « وقد يكون » .

١٦٦٧ — فإن قال: فَمَثَلُ (١) من ذلك شيئاً غيرَ هذا ؟

١٦٦٨ — قلت: المرأة تبليها وفاة زوجها فتتخذ ثم تزوج ويُسْمَلُ (٢) بها الزوج (٣)، لها (٤) الصداق وعليها العدة، والولد للاحق، ولا حد على واحد منهما، ويُفَرَّقُ بينهما، ولا يتوارثان، وتكون الفرقة فسخاً بلا طلاق.

١٦٦٩ — يُحْكَمُ (٥) له إذ (٦) كان ظاهره حلالاً حكم الحلال، في ثبوت الصداق والعدة وحقوق الولد ودرء (٧) الحد، وحكم عليه إذ كان حراماً في الباطن حكم الحرام، في أن لا يُقَرَّأَ عليه، ولا يحل له إصابتها بذلك النكاح إذا علما به، ولا يتوارثان، ولا يكون الفسخ طلاقاً، لأنها ليست بزوجة (٨).

١٦٧٠ — ولهذا أشباه، مثل المرأة تنكح في عدتها.

(١) في سائر النسخ زيادة « لي » وهي زيادة فوق السطر في الأصل، وليست منه.

(٢) في ابن جماعة و ج « فيسمل » وهو مخالف للأصل.

(٣) هنا في ب زيادة « فيظهر حيا » وهي زيادة ليست في الأصل ولا شيء من النسخ الأخرى، ولعلها كانت حاشية في بعض النسخ لبيان أنها مرادة في الكلام، فظنها للمسح من الأصل، فأدخلها فيه.

(٤) في ب « فلها » والفاء ليست في الأصل ولا غيره.

(٥) في الأصل كما أجبنا « يحكم » وألحق بعضهم رأس فاء في الياء ولكنه نسي قطعها. اقرأ « حكم » وذلك ثبت في سائر النسخ.

(٦) في النسخ المطبوعة في المومنين « إذا » وهو مخالف للأصل وابن جماعة.

(٧) رسمت في الأصل « ودرى ».

(٨) في ب « زوجة » بدون الباء، وهي تاجية في الأصل.

[باب الاختلاف ^(١)]

- ١٦٧١ - قال ^(٢) : فإنني أجدُ أهلَ العلمِ قديماً وحديثاً مختلفين في بعضِ أمورهم ، فهل يسمُّهم ذلك ؟
- ١٦٧٢ - قال ^(٣) : قلتُ له : الاختلافُ من وجهين : أحدهما مُحَرَّمٌ ، ولا أقول ^(٤) ذلك في الآخر .
- ١٦٧٣ - قال : فما الاختلافُ المحرَّمُ ؟
- ١٦٧٤ - قلتُ - : كلُّ ما أقام الله به الحجةَ في كتابه أو على لسانِ نبيِّه منصوباً يديناً - : لم يحلَّ الاختلافُ فيه لمن علمه .
- ١٦٧٥ - وما كان من ذلك يحتملُ التأويلَ ويُدرَكُ ^(٥) قياساً ، فذهب المتأولُّ أو القايِسُ إلى معنَى يحتمله الخبرُ أو القياسُ ، وإن خالفه فيه غيره - : لم أقلَّ إنه يُضَيِّقُ عليه ضيقُ الخلافِ ^(٦) في المنصوص .

-
- (١) هذا العنوانُ مذكور في س وحدها ، وليس في الأصل ولا غيره ، وأجبتُه لأن الموضوع يبدو من أم مواضع الكتاب ، فأحتاج لتتويجه .
- (٢) في س « قال القاضي رحمه الله تعالى : قال لي قائل » . وليس شيء من هنا في الأصل ولا باقي النسخ .
- (٣) كلمة « قال » لم ترد في ابن جماعة و س ، وفي س و ج « قال القاضي » . وانظر في هذا المعنى أيضاً بحثاً تفصيلاً للأعلام القاضي ، في (كتاب إبطال الاستحسان) الملحق بالجزء السابع من الأم (س ٢٧٥ - ٢٧٧) .
- (٤) في النسخ الأخرى « قول » وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم ضرب عليه بعضهم وكتب قوله « قول » ولم يقط أوله .
- (٥) في النسخ للطبوعة « أو يدرك » وهو غلط للأصل وابن جماعة . وفي ج « أو يدرك قياس مذهب المتأول » الخ ، وهو غلط .
- (٦) في س « الاختلاف » وهو غلط للأصل .

١٦٧٦ - قال : فهل في هذا حجة^(١) تُبينُ فرقَ بين الاختلافين؟

١٦٧٧ - قلتُ : قال الله في ذمِّ التفرُّقِ^(٢) : ﴿ وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَةُ^(٣) ﴾ .
١٦٧٨ - وقال جلُّ ثناؤه : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ^(٤) ﴾ .

١٦٧٩ - فذمُّ الاختلافِ فيما جاءتهم به البيناتُ .
١٦٨٠ - فأما ما كُلفوا فيه الاجتهادُ فقد مثَّلته لك بالبقية والشهادة وغيرهما^(٥) .

١٦٨١ - قال^(٦) : قُتِلَ لي بَعْضُ ما افترقَ عليه^(٧) مَنْ رَوَى قوله من السلفِ ، مما لَّه فيه نصٌّ حكمٌ يحتملُ التأويلَ ، فهل^(٨) يوجدُ على الصوابِ فيه دلالةٌ ؟

(١) في ابنِ جماعة و س و ج « من حجة » وحرف « من » ليس في الأصل .

(٢) في س « في ذم الاختلاف والتفرق » والزيادة ليست في الأصل .

(٣) سورة البينة (٤) .

(٤) سورة آل عمران (١٠٥) .

(٥) في س « وغيرهما » وهو مخالف للأصل .

(٦) في س و ج « قال الشافعي فقال » .

(٧) في سائر النسخ « فيه » والقي في الأصل « عليه » ثم ضرب عليها بعضهم وكتب فوقها

« فيه » ثم ضرب عليها وكتب بجوارها « عليه » . والقي في الأصل صحيح ، لكن

الشافعي في استعمال الحروف .

(٨) في ابنِ جماعة و س « وهل » والقي في الأصل بالقاء ، ثم مدحا بعضهم ليسلها واواً

وفي س و ج « وهو » بدل « فهل » !!

١٦٨٢ - قلت^(١) : قَلَّ مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ إِلَّا وَجَدْنَا فِيهِ عِنْدَنَا دِلَالَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ أَوْ سُنَّةِ رَسُولِهِ ، أَوْ قِيَاسًا عَلَيْهِمَا ، أَوْ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا .

١٦٨٣ - قال : فَاذْكُرْ مِنْهُ شَيْئًا ؟

١٦٨٤ - قلتُ له^(٢) : قُلْتُ لَهُ^(٣) : قَالَ اللَّهُ : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ^(٤) ﴾ .

١٦٨٥ - فقالت عائشة : « الْأَقْرَاءُ الْأَطْهَارُ » ، وَقَالَ بِمِثْلِ مَعْنَى قَوْلِهَا زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَابْنُ عُمَرَ وَغَيْرُهُمَا^(٥) .

١٦٨٦ - وَقَالَ تَقَرَّرَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ : « الْأَقْرَاءُ الْحَيْضُ^(٦) » ، فَلَا يُحِلُّونَ^(٧) الْمُطَلَّقةَ حَتَّى تَغْتَسِلَ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ .

(١) في ابن جماعة و س و ج « قلت » وهو مخالف للأصل .

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال القاضي » .

(٣) كلمة « له » لم تذكر في س و ج وهي ناجية في الأصل .

(٤) سورة البقرة (٢٢٨) .

(٥) الروايات عن عائشة وزيد وابن عمر رواها القاضي في الأم (ج ٥ ص ١٩١ - ١٩٢) والبيهقي في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٤١٤ - ٤١٦) وخرجها السيوطي في البر المنثور (ج ١ ص ٢٧٤) .

(٦) الروايات عنهم كثيرة ، في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٤١٦ - ٤١٨) والبر المنثور (ج ١ ص ٢٧٥) . وقال ابن القيم في زاد المعاد (ج ٤ ص ١٨٤) : « وهذا قول أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وأبي موسى وعبد الله بن الصامت وأبي برداء وابن عباس وصاذ بن جبل رضي الله عنهم » . وقد أطلال القول في الخلاف في ذلك ، إلى (ص ٢٠٣) ورجع القول بأن الأقراء الحيض .

(٧) في النسخ المطبوعة « فلا تحل » وهو مخالف للأصل وابن جماعة . وحذف النون من « يحلون » هنا للتخفيف ، من غير ناصب ولا جازم ، وقد بينا شواهد صحة في شرحنا على الترمذي (ج ٢ ص ٣٨٥) .

١٦٨٧ - قال^(١) : فإلى أى شيء تُرى^(٢) ذهب هوألى^(٣) وهوألى^(٤) ؟

١٦٨٨ - قلت : يُجمع^(٥) الأقرء أنها أوقات ، والأوقات فى هذا علامات تَمَرُّ على المطلقات^(٦) ، تُحبسُ بها^(٧) عن النكاح حتى تستكملها .

١٦٨٩ - وذهب من قال « الأقرء الحيض » - فيما تُرى واقعهُ أعلم - إلى أن قال : إن المواقيت أقلُ الأسماء ، لأنها أوقات ، والأوقات أقلُ مما بينها ، كما حُدودُ الشيء^(٨) أقلُ مما بينها ، والحيض

(١) فى س - « قال » ، وفى ابن جماعة و س و ج « قال الثانى قال » ، وكله زيادة من الأصل .

(٢) فى س - « وإلى أى شيء تراه » ، وفى باقى النسخ « قال أى شيء تراه » ، وكلها بخلاف للأصل .

(٣) فى سائر النسخ « هوألاء وهوألاء » ، وهو بخلاف لما رسم فى الأصل . ومن المعروف أن « أولى وأولاء » كلاهما اسم يشار به إلى الجمع ، ويدخل عليهما حرف التنبيه . قال الجوهري : « وأما أولى فهو أيضاً جمع لا واحد له من لفظه ، واحده ذا المذكر وذه للوثن ، ومعد وقصر ، فإن قصرته كتبته بالياء ، وإن مددته بنيته على الكسر » . والثانى استعمل هنا للتصور ، فكتبته بالياء .

(٤) « جمع » ضبطت فى الأصل بضم أولها ويتعطين قوله وآخرين تحته ، ليعرأ « تجمع » و « يجمع » ، وفى ابن جماعة « تتجمع » وهو بخلاف للأصل .

(٥) فى سائر النسخ « للطفة » وفى الأصل بالجمع ، ثم حاول بعضهم تغييره إلى المفرد .

(٦) فى ابن جماعة و س « فيها » والثى فى الأصل « بها » ثم ألحق بعضهم ثاء بالياء ، وفى س « تحبس » بدل « تحبس » وهو بخلاف للأصل .

(٧) فى النسخ المطبوعة « كما أن حدود الشيء » وحرف « أن » ليس فى الأصل ولا ابن جماعة .

أقل من الطهر ، فهو في الأمة أولى للعِدَّة^(١) أن يكون وقتاً ، كما يكون الهلال وقتاً فاصلاً بين الشهرين .

١٦٩٠ - ولعله ذهب إلى أن النبي أمر في سبئي أو طاس^(٢) أن يُستبرأ قبل أن يُوطئ^(٣) بحبضة ، فذهب إلى أن العِدَّة استبراء ، وأن الاستبراء حيض ، وأنه فرق بين استبراء الأمة والحرة ، وأن الحرة تُستبرأ بثلاث حيض كواحد ، تخرج منها إلى الطهر ، كما تُستبرأ الأمة بحبضة^(٤) كاملة ، تخرج منها إلى الطهر .

١٦٩١ - فقال : هذا مذهب ، فكيف اخترت غيره ،

والآية محتملة للمعنيين عندك ؟

- (١) كلمة « العِدَّة » لم تذكر في ب ، وهي حاجة في الأصل وابن جماعة .
- (٢) « أو طاس » واد في ديار هوازن ، كانت فيه وعة حين قلبي صلى الله عليه وسلم بيني وهوازن ، ويوشك قال النبي صلى الله عليه وسلم : « حي الوطيس » ، وذلك حين استمرت الحرب ، وهو صلى الله عليه وسلم أول من قاله . هذا نس يافوت في البلدان . وقال الحافظ في التتبع (ج ٨ ص ٣٤) : « والراجح أن وادي أو طاس غير وادي حنين » . ثم استدلل يمش ما في سيرة ابن إسحق ، ثم قال عن أبي عبيد البكري قال : « أو طاس واد في ديار هوازن ، وهناك عسكروا ثم وهب ، ثم القوا بحنين » . والظاهر أنها أودية متقاربة أو متجاورة .
- وحدثني سبي أو طاس : « عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سبي أو طاس : لاوطاً حامل حتى تضع ، ولا غير حامل حتى تحيض حبضة » . رواه أحمد وأبو داود ، كما في التتبع (رقم ٣٨٣٣ ونيل الأوطار ج ٧ ص ١٠٩) وقال : « أخرجه أيضاً الحاكم وصححه ، وإسناده حسن » . وانظره في مسند أحمد بألفاظ كثيرة (رقم ١١٢٤٦ و ١١٦١٩ و ١١٧١٤ و ١١٨٢٠ و ١١٨٢١ و ١١٨٤٦ ج ٣ ص ٢٨ و ٦٢ و ٧٢ و ٨٤ و ٨٧) .
- (٣) « يستبرأ » و « يوطئ » رسمتا هكذا في الأصل وابن جماعة ، ورسمتا في النسخ المطبوعة « يستبرأ » و « يوطئ » بالهمزة . والفتى في الأصل على تسميها فتكتب وتطوق بإء .

(٤) هنا في س زيادة « واحدة » ولا أدري من أين أتى بها فاستها أو مصبها ١٢

(٥) هنا في سائر النسخ زيادة « قال القاضي » .

١٦٩٢ - قال^(١) : فقلتُ له : إن الوقتَ برؤية الأُمَّةِ إنما هو علامةٌ جعلها الله للشهور ، والهِلالُ غيرُ الليلِ والنهارِ ، وإنما هو جامعُ ثلاثين وتسعٍ وعشرين^(٢) ، كما يكونُ الهلالُ الثلاثونَ والعشرونَ جامعاً^(٣) يُستأنَفُ بِمدَّةِ المددِ ، ليس له معنى هنا^(٤) ، وأنَّ القرءَ^(٥) وإن كان وقتاً فهو من عددِ الليلِ والنهارِ ، والحِضُّ والظهرُ

(١) في سائر النسخ « قال القاضي » والذي في الأصل « قال » فقط .

(٢) ثبت الفارئون بالأصل في هذا الموضع ، فلم أجزم بما كان فيه عن يمين . وفي ابن جماعة « جامع الثلاثين » أو تسع وعشرين ، ولكن الألف في « الثلاثين » يظهر أنها مزادة وليست من أصل النسخة ، وأما ألف « أو » فاتها ظاهرة الزيادة في الأصل وليست منه ، فلذلك لم أنبتها . وفي النسخ المطبوعة « جامع ثلاثين » ، أو تسع وعشرين .

(٣) كلما في الأصل ، ولم أقهر مراده ولا وجهه ، ويظهر أنه أشكل أيضاً على قارئه ، فزاد بعضهم بين السطور « والعشرون » ، ثم غيرها بعضهم وجعلها « والعرة » ! وذلك ثبت الجملة في ابن جماعة و س و ج هكذا : « كما يكون الهلال الثلاثون والعرة والعشرون جامعاً » . وأما في س فحذفت كلمة « الهلال » فصارت : « كما يكون الثلاثون والعرة والعشرون جامعاً » .

والذي أظنه ، ولا أدري أهو سواب أم خطأ ، أن كلمة « الهلال » سبق بها فلم الرياح ، وأن أصل الكلام « كما يكون الثلاثون والعشرون جامعاً يستأنف بمدَّة العدد » يعني : أن كلا منهما نهاية عقد من عقود الأعداد ، يستأنف العدد بمدَّة العدد ، فكذلك الهلال يدل على عدد معين من الأيام عند ظهوره ، ثم يستأنف العدد كلما ظهر ! ولكن هل هنا كلام له معنى ، أو له وجه ؟ لا أدري !

(٤) هكذا أيضاً في الأصل ، ثم غير بعضهم كلمة « هنا » ليحصلها « هذا » وكتب بين السطور كلمة « غير » وذلك ثبت الجملة في سائر النسخ هكذا : « ليس له معنى غير هنا » . وهي ظاهرة للعي ، ومثلها الأصل غير مفهوم !!

(٥) كلمة « القرء » رسمت في الأصل - هنا وفيما يأتي - على الرسم القديم « القرو » بالواو وضبطت التالف بالضم في هذا الموضع فقط ، ولم تنقبض في اللواضع الأخرى ، ويموز فيها أيضاً فتح التالف .

في الليل والنهار من المدّة ، وكذلك شُبّه الوقت بالحدود ، وقد تكون^(١) داخلة فيما حُدث^(٢) به وخارجة منه غير بائن^(٣) منها^(٤) ، فهو وقت^(٥) معنى .

١٦٩٣ - قال : وما المعنى ؟

١٦٩٤ - قلت : الحيض هو أن يُرخي الرَّحِمُ الدَّمَّ حتى يظهر ، والطُّهر أن يقرى الرَّحِمُ الدَّمَّ فلا يظهر ، ويكون الطهر والقرى^(٦)

(١) في سائر النسخ « وقد تكون الحدود » . وكلمة « الحدود » ليست من الأصل ، ولكنها مزادة فيه بين السطور بخط آخر .

(٢) كلمة « حُدث » أبتها كما جاءت في سائر النسخ ، وأما ما في الأصل فلم أتمكن من اليقين منه ، لبت بعضهم بالكلمة فيه .

(٣) في ابن جماعة و س و ج « منها » وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٤) يعني : فالقرء وقت في المعنى ، أى توقيت وتحديد . وكلمة « معنى » ألحق بها بضمهم لآما لقراء « لمعنى » وبذلك ثبتت في س و ج ، وهو خطأ ، وفي ابن جماعة و س « بمعنى » وهو مخالف للأصل .

(٥) « القرى » رسمت في الأصل بالياء ، وفي سائر النسخ « القرء » بالهمزة ، وهو خطأ ، لأن الشافعي يريد مصدر « قرى » بمعنى جمع . ففي اللسان (ج ٢٠ ص ٣٨) : « قَرَيْتُ الْمَاءَ فِي الْحَوْضِ قَرِيًّا وَقَرِيًّا : جَعَلْتُهُ . وفي اللب : « وَقَرِي الْمَاءِ فِي الْحَوْضِ قَرِيًّا كَرَحِي ، وَقَرِي كَعَلَى : جَعَلْتُهُ واسمُ ذَلِكَ الْمَاءِ الْقَرِي ، كَالْيَ . »

والتي قال الشافعي هنا شبيه به ما نقل في اللسان (ج ١ ص ١٢٦) عن أبي إسحق في معنى « القرء » قال : « الَّذِي عِنْدِي فِي حَقِيقَةِ هَذَا : أَنَّ الْقَرَاءَ فِي اللُّغَةِ الْجَمْعُ ، وَأَنَّ قَوْلَهُ قَرَيْتُ الْمَاءَ فِي الْحَوْضِ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ أُلْزِمَ الْيَاءَ فَهُوَ جَعَلْتُهُ . »

وقرأت القرآن لفظت به مجموعاً . والقرء يُقرى ، أى يجمع ماياً كلُّ

في فيه . فإنما القرء اجتماع الدم في الرحم ، وذلك إما يكون في الطهر .

الجلس لا الإرسال ، فالطهر - إذ^(١) كان يكون وقتاً - أولى في اللسان
بمعنى القرء ، لأنه حبس القدم .

١٦٩٥ - وأمر رسول الله ﷺ حين طلق عبد الله بن عمر
امراته حائضاً أن يأمره برجعها وحبسها حتى تطهر ، ثم يطلقها طاهراً
من غير جماع ، وقال رسول الله : « فذلك المدة التي أمر الله أن
يطلق لها النساء »^(٢) .

١٦٩٦ - يعني قول الله - والله أعلم - : ﴿ إِذَا طَلَقْتُمْ
النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِمَدَّتِهِنَّ ﴾^(٣) . فأخبر رسول الله أن المدة الطهر
دون الحيض^(٤)

(١) في النسخ المطبوعة « إذا » وهو مخالف للأصل وابن جماعة .

(٢) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الثاني » .

(٣) في ب - زيادة « بن الخطاب رضي الله تعالى عنه » .

(٤) حديث صحيح ، رواه مالك في الموطأ (ج ٢ ص ٩٦) عن نافع عن ابن عمر ، ورواه
الثاني في الأم من مالك (ج ٥ ص ١٦٢) ، ورواه الشيخان وغيرهما من طريق
مالك وغيره ، وانظر فتح الباري (ج ٩ ص ٣٠١ - ٣٠٦) ونيل الأوطار (ج ٢
ص ٤ - ١١) وكتابتنا (نظام الطلاق في الإسلام) .

(٥) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الثاني » .

(٦) سورة الطلاق (١) .

(٧) لا توافق الثاني - رضي الله عنه - على هذا الاستنباط ، لأن معنى قوله تعالى

(لِمَدَّتِهِنَّ) : في استبجال عدتهن . ويؤيد هذا للمعنى رواية مسلم (ج ١ ص ٤٢٢)
وغيره من حديث ابن عمر في نفس هذه القصة : « قال عمر النبي صلى الله عليه وسلم
عن ذلك ؟ فأمره أن يراجعها حتى يطلقها طاهراً من غير جماع . وقال : يطلقها في
قبل عدتها » . ورواه أيضاً (ج ١ ص ٤٢٣) عن ابن عمر قال : « طلق ابن عمر
امراته وهي حائض على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال عمر رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال : إن مبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض ؟ فقال له النبي صلى الله
عليه وسلم : يراجعها ، فردها ، وقال : إذا ظهرت فليطلق أولئك ، قال ابن عمر : =

١٦٩٧ - وقال الله : ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾ وكان^(١) على المطلقة
أن تأتي بثلاثة قروء ، فكان^(٢) الثالث لو أبطل عن وقته زماناً لم تحل
حتى يكون^(٣) ، أو تؤيس من الحيض^(٤) ، أو يخاف ذلك عليها ،
فتعتد بالشهور ، لم يكن للغسل معنى ، لأن الغسل رابع غير ثلاثة^(٥) ،
وتلزم من قال « الغسل عليها »^(٦) أن يقول : لو أقامت سنة
وأكثر^(٧) لا تغسل لم تحل^(٨) !!

== وقرأ النبي صلى الله عليه وسلم : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقَ الْمَرْءُ الْمَرْأَةَ فَطَلَّقْهُنَّ
فِي قُبُلِ عِدَّتِهِنَّ » . وهذه الرواية رويت من طرق كثيرة صحيحة أيضاً ، وفي بعضها

« قبل عدتهن » . وانظر الدر المنثور (ج ٦ ص ٢٢٩ - ٢٣٠) وليست كلمة « في
قبل » ولا « قبل » من الثلاثة ، وإنما تلاها النبي صلى الله عليه وسلم مكثراً بينا للمعنى
على سبيل التفسير ، كأنه يريد أن يبين أن معنى قوله تعالى (لعدتهن) هو : « في
قبل عدتهن » أو « قبل عدتهن » بمعنى استقبال المدة . وإذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم أن يكون طلاق المرأة في طهر لم يحسب فيه ، وأبان أن هذا هو الطلاق الذي
أذن الله بإيقاعه ، وأن ذلك هو المدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء . فلا تكون
المدة الطهر أبداً ، ولا تكون إلا الحيض ، لأنه أمر بالطلاق لتستقبل المرأة عدتها ،
وهي طاهر لا تستقبل المدة إلا أن تكون المدة بالحيض ، لأنها لا تستقبل ما هي فيه من الطهر ،
إنما تستقبل ما بعده ، وهو الحيض . وهذا بين لا يكاد يكون موضع نظر .

- (١) في ب « فكان » وفي س وج « فلا كان » وكلاما يخالف للأصل وابن جماعة .
- (٢) في النسخ المطبوعة « وكان » وهو يخالف لها أيضاً .
- (٣) أى : حتى يوجد الفراء الثالث . وفي ب « حتى تكون حائضاً » . وهو خطأ .
- (٤) في ابن جماعة و ب « يؤيس من الحيض » ، وفي ج « يؤيس من الحيض » .
وما أثبتنا هو الحق في الأصل .
- (٥) ضرب بعضهم على كلمة « ثلثة » في الأصل وكتب فوقها « الثلاثة » وبذلك أثبتت
في سائر النسخ .

- (٦) في س وج « إن النسل عليها » وحرف « إن » ليس في الأصل ولا ابن جماعة .
- (٧) في النسخ « أو أكثر » والألف ليست في الأصل ، وزيدت في ابن جماعة بخط صغير .
- (٨) هذا القول يحكى عن شريك بن عبد الله القاضي ، أنها إن فرطت في الغسل عشرين سنة
فطلقتها الرجعة عليها !! انظر المحلى لابن حزم (ج ١٠ ص ٢٥٩) وبداية المجتهد
لابن رشد (ج ٢ ص ٧٥) . واشترط الغسل أو صلى وقت صلاة كاملة عليها بعد ==

١٦٩٨ — فكان قول من قال : « الأقراء الأطهار » أشبه
بمعنى كتاب الله ^(١) ، واللسان واضح على هذه المعاني ، والله أعلم ^(٢) .

الطهر أو غير ذلك مما قاله بعض الفقهاء ... : لادليل على شيء منه ، إلا أقوالا عن
بعض الصحابة وغيرهم . وإحدى يدل عليه الكتاب والسنة أن العدة ثلاثة قروء ،
والقرء هنا الحيض ، فالعدة ثلاث حيض كروامل ، لايزاد عليها ولا ينقص منها ، فمن
زاد أو نقص ، فله البطلان . وهذا أيضا من الحجة لنا على أن القرء الحيض ، لأن
الفاصلين بأنه الطهر متفقون على أنه إذا طلقها في طهر احتسب من العدة ، ولو كان
الطلاق في آخره ، قال الشافعي في الأم (ج ٥ ص ١٩٢) : « فإذا طلق الرجل
امراة طهرا قبل جماع أو بعده اعتدت بالطهر التي وقع عليها فيه الطلاق ، ولو كان
ساعة من نهار ، وتمت بطهرين تامين بين حيضتين ، فإذا دخلت في الم من الحيضة
الثالثة حلت » .

وأما القائلون بأن القرء الحيض ، فإن منهم من ذهب إلى أنه إذا طلقها في الحيض لم
يقع الطلاق أصلا ، ولا يكون الطلاق إلا في طهر لم يسها فيه ، وهو الذي ذهب
إليه ، وأثبتنا الأدلة عليه في كتابنا (نظام الطلاق في الاسلام) . ومنهم من ذهب إلى
وقوع الطلاق في الحيض ، ولكنهم جميعا متفقون على أن الحيضة التي وقع فيها الطلاق
لا تحسب من العدة ، بل تستأف للعدة ثلاث حيض كروامل ، ولا تزال ممتدة حتى
تطهر من الحيضة الثالثة . قال ابن رشد في بداية المجتهد (ج ٢ ص ٧٤) : « وإذا
وصفت الأقراء بأنها الأطهار أمكن أن تكون العدة عندم بقرءين وبسفره
لأنها عندم تمتد بالطهر التي تطلق فيه وإن مضى أكثره ، وإذا كان كذلك فلا ينطلق
عليها اسم الثلاثة إلا تجوزأ ، واسم الثلاثة ظاهر في كمال كل قرء منها ، وذلك لا ينقض
إلا بأن تكون الأقراء هي الحيض » . وأقول : إنه لو كان ما ذهبوا إليه جميعا ،
من اعتبار جزء الطهر من العدة ، وأن المراد بالثلاثة تنقلب الأكثر ، لو صح هنا
لصح التمسك عليه في عدة غير الحائض ، أنها تمتد بجزء الصبر التي طلقت فيه
وشهرين بعده ، على التعليل أيضا !! ولا تأكل به قيا أعلم .

(١) في سائر النسخ « بمعنى الكتاب » وهو مخالف للأصل .

(٢) « القرء » نس ابن حريز في المجهرة (ج ٢ ص ٤١٠) على أنه مبهوم . وقال أيضا
(ج ٣ ص ٢٧٦) : « وأقرأت المرأة إقراء فهي قرء » . واختلفوا في ذلك : فقال
قوم : هو الطهر ، وقال قوم : هو الحيض . وكل مصيب ، لأن الإقراء هو الجمع
والانتقال من حال إلى حال ، فكأنه انتقال من حيض إلى طهر ، وهو الأصح والأكثر
ويجوز أن يكون انتقالا من طهر إلى حيض . وهل البخاري في صحيحه (ج ٩
ص ٤٢٠ — ٤٢١ من التلخيص) عن أبي عبيدة ممر بن المثنى قال : « يقال أقرأت
المرأة إذا دنا حيضها ، وأقرأت إذا دنا طهرها » . وقال ابن قتيبة في غريب القرآن
(ج ١ ص ٧٨ من كتاب الفهرطين) : « ولما جعل الحيض قرءا والطهر قرءا لأن »

== أصل القراء في كلام العرب الوقت ، يقال : رجع فلان لفرقه ، أى لوفقه الذى كان يرجع فيه ، ورجع لفرقه أيضاً . وقال الفاضى عياض فى مشارق الأنوار (ج ٢ ص ١٧) : « وحقيقته الوقت عند بعضهم ، والجمع عند آخرين ، والانتقال من حال إلى حال عند آخرين ، وهو أظهر عند أهل التحقيق » . وانظر أيضاً مفردات الراغب (ص ٤١١) والفائق للزعمرى (ج ٢ ص ١٦٣ - ١٦٤) ولسان العرب فى مادى (ق ر أ) و (ق ر إ) .

وهذا كله يدل على أن « القراء » يطلق فى اللغة إطلاقاً حقيقياً صحيحاً على الجيش وعلى الطهر ، وليس مشتركاً ، لأنه فى معنى أهم منهما ، يشمل كل واحد منهما . فلاحتياج لتفسيره فى الآية بالشواهد القوية وحدها غير كاف ، وإنما يرجع فى ذلك إلى أدلة الصريفة ومصونها ، ليعرف هل يراد باللفظ فيها أحد المعنيين أوهما . وقد ذكرنا فى ماضى بعض ما يرجع أنه فى لسان الشارع يراد به الجيش فقط ، وتزيد عليه : أن أحاديث كثيرة وردت فى نستعاضة ، وفيها : أنها تتبع الصلاة أيام « أفرانها » ، أو نحو هذا ، وانظرها فى سنن أبى داود (ج ١ ص ١١١ - ١٢٠) وسنن النسائى (ج ١ ص ١٦٥) ونصب الرأية (ج ١ ص ٢٠١ - ٢٠٢) وهذه الأحاديث على اختلاف رواياتها تدل على أن « القراء » فى لسان الشارع إنما يراد به الجيش فقط . ومم حجة أخرى : أن الفقهاء جميعاً اتفقوا - ما عدا ابن حزم فى أعلم - على أن عدة الأمة على النصف من عدة الحرة ، وأنهم لم يستدلوا على ذلك بكبير شيء إلا بمحدث مرفوع ورد من طرق فيها كلام كثير ، فنقطة : « طلاق الأمة ثنتان ، وعدتها جيشتان » أو نحو ذلك ، وانظر طرده فى نصب الرأية (ج ٣ ص ٢٢٦ - ٢٢٧) ثم تأمل صحاح عن كثير من الصحابة يقولون « عدتها جيشتان » ، فروى مالك فى الموطأ (ج ٢ ص ٩٤) عن نافع : « أن عبد الله بن عمر كان يقول : إذا طلق البعد امرأته تطليقتين فقد حرمت عليه حق تنكح زوجها غيره ، حرة كانت أو أمة » ، وعدة الحرة ثلاث جيش ، وعدة الأمة جيشتان » . وروى الشافى فى الأم (ج ٥ ص ١٩٩) عن سفيان بن عيينة عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة عن عمر بن الخطاب قال : « ينكح البعد امرأتين » ويطلق تطليقتين ، وتعد الأمة جيشتين ، فإن لم تكن تحيض فمهرين ، أو شهرأ ونصفا » . وهذا إسناده صحيح . ثم روى نحوه عن عمر بإسناد آخر فيه رجل مبهم ، وانظر أيضاً نيل الأوطار (ج ٧ ص ٩٠ - ٩٢) والمحلى لابن حزم (ج ١٠ ص ٣٠٦ - ٣١١) . وقد دخل هذا اللفظ على الفائقين بأن الأقراء الأطهار ، أعنى قولهم فى عدة الأمة أنها جيشتان ، فى الموطأ (ج ٢ ص ١٠٠) : « قال مالك فى الرجل تكون تحتة الأمة ثم يتناعها فيقتها : إنها تعد عدة الأمة جيشتين مالم يصيبها » . وقال الشافى فى الأم (ج ٥ ص ١٩٨ - ١٩٩) : « فلم أعلم مخالفاً من حفظت عنه من أهل العلم فى أن عدة الأمة نصف عدة الحرة » ، فيما كان له نصف مدود ، مالم تكن حاملاً ، فلم يجوز إذ وجدنا ما وصفت من الدلائل على الفرق فيها ذكرنا وغيره بين عدة الأمة والحرة . ==

١٦٩٩ - (١) فَأَمَّا (٢) أَمْرُ النَّبِيِّ أَنْ يُسْتَبْرَأَ السَّيُّ بِحَيْضَةٍ
فَبِالظَّاهِرِ (٣) ، لِأَنَّ الطَّهْرَ إِذَا كَانَ مُتَقَدِّمًا لِلْحَيْضَةِ ثُمَّ حَاضَتْ الْأُمَةُ
حَيْضَةً كَامِلَةً صَحِيحَةً بَرَّتْ مِنَ الْحَبْلِ فِي الطَّهْرِ (٤) ، وَقَدْ تَرَى الدَّمَ
فَلَا يَكُونُ صَحِيحًا ، إِنَّمَا يَصْحُحُ حَيْضَةً بَأَنْ تُكْمَلَ الْحَيْضَةُ ، فَبِأَيِّ (٥)
شَيْءٍ مِنَ الطَّهْرِ كَانَ قَبْلَ حَيْضَةٍ كَامِلَةٍ (٦) فَهُوَ بَرَاءَةٌ مِنَ الْحَبْلِ
فِي الظَّاهِرِ .

١٧٠٠ - (٧) وَالْمُعْتَدَةُ تَعْتَدُ بِمَعْنَيْنِ : اسْتِبْرَاءٍ ، وَمَعْنَى غَيْرِ

== إِلَّا أَنْ نَجْعَلَ عِدَّةَ الْأُمَةِ نِصْفَ عِدَّةِ الْحُرَّةِ ، فَيَا لَهُ نِصْفٌ ، وَذَلِكَ الْمَهْوُورُ ، فَأَمَّا
الْحَيْضُ فَلَا يَعْرِفُ لَهُ نِصْفٌ ، فَتَكُونُ عِدَّتُهَا فِيهِ أَقْرَبُ الْأَشْيَاءِ مِنَ النِّصْفِ إِذَا لَمْ يَسْقُطْ
مِنَ النِّصْفِ شَيْءٌ ، وَذَلِكَ حَيْضَتَانِ ، وَلَوْ جُعِلَتَا حَيْضَةً اسْقَطْنَا نِصْفَ حَيْضَةٍ ، وَلَا
يُجُوزُ أَنْ يَسْقُطَ عَنْهَا مِنَ الْعِدَّةِ شَيْءٌ . ثُمَّ قَالَ يَدُ اسْطَر : « تَعْدُ إِذَا كَانَتْ مِنْ تَحِيضٍ
حَيْضَتَيْنِ » ، إِذَا دَخَلَتْ فِي الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّانِيَةِ حَلَّتْ . وَهَذَا تَأْوِيلُ مِنَ الشَّافِعِيِّ
لِقَوْلِهِ « عِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ » ، وَإِلَّا فَانِ الْقَفْظُ غَلَبَ عَلَيْهِ فِي كَلَامِهِ ، فَبَرُّهُ عَنْ عِدَّتِهَا
بَأَنَّهَا حَيْضَتَانِ . وَقَدْ قَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي الْحَبْلِ . « قَالُوا كَلِمَةً : عِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ » ، إِلَّا
الشَّافِعِيُّ ، فَانْهَ قَالَ : طَهْرَانِ ، فَإِذَا رَأَتْ الدَّمَ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّانِيَةِ فَهُوَ خُرُوجُهَا مِنْ
مِنَ الْعِدَّةِ . وَهَذَا مِنْ ابْنِ حَزْمٍ بَيَانٌ عَنْ مَرَادِ الشَّافِعِيِّ ، لِاحْتِكَاكِهِ لِقَوْلِهِ ، وَإِلَّا
فَلَفْظُهُ كَمَا تَرَى « حَيْضَتَانِ » .

وَكُلُّ هَذَا يَدُلُّ - كَمَا قُلْنَا - أَنَّ « الْفَرْءَ » فِي لِسَانِ الْمَرْءِ إِنَّمَا هُوَ الْحَيْضُ ، وَإِنْ
أُطْلِقَ عَلَى الطَّهْرِ فِي الْفَتَا .

- (١) هَذَا فِي سَائِرِ النُّسخِ زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .
- (٢) فِي سِ وَ ج « فَلَا » وَهُوَ خَطَأٌ وَمُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ وَإِنْ جَاءَتْ .
- (٣) فِي س « فَالظَّاهِرِ » وَهُوَ خَطَأٌ .
- (٤) فِي سَائِرِ النُّسخِ « فِي الظَّاهِرِ » وَالَّذِي فِي الْأَصْلِ « الطَّهْرِ » ثُمَّ ضُرِبَ عَلَيْهَا بَعْضُ
فَارْتِيهِ وَكُتِبَ فَوْقَهَا « الظَّاهِرِ » . وَأَمَّا مَا فِي الْأَصْلِ ، وَلِلْمَنِيِّ صَحِيحٌ بِكُلِّ حَالٍ .
- (٥) فِي سِ وَ س « فَأَيُّ » بِمَنْفِ الْبَاءِ ، وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ وَإِنْ جَاءَتْ .
- (٦) فِي النُّسخِ لِلطَّبُوعَةِ زِيَادَةُ « صَحِيحَةً » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَلَكِنَّهَا زِيَادَةٌ بِمَحَاشِيهِ
وَبِمَحَاشِيهِ نَسَخَةِ ابْنِ جَاءَةٍ .
- (٧) هَذَا فِي النُّسخِ لِلطَّبُوعَةِ زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

استبراء مع استبراء ، فقد جاءت بمحيضتين وطهرتين وطهر ثالث ، فلو أريد بها الاستبراء كانت قد جاءت بالاستبراء مرتين ، ولكنه أريد بها مع الاستبراء التَّحْيُذُ .

١٧٠١ — قال ^(١) : أَفْتَوْجِدُونِي فِي غَيْرِ هَذَا مَا ^(٢) اخْتَلَفُوا فِيهِ

مِثْلَ هَذَا ؟

١٧٠٢ — قلتُ : نعم ، وربما وجدناه أَوْضَحَ ، وقد يَلْتَأُ بِمُضٍ هَذَا فِيمَا اخْتَلَفَتْ الرِّوَايَةُ فِيهِ مِنَ السَّنَةِ ^(٣) ، وَفِيهِ دَلَالَةٌ لَكَ عَلَى مَا سَأَلْتَ عَنْهُ وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

١٧٠٣ — ^(٤) وَقَالَ اللَّهُ ^(٥) : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ ^(٦) .

١٧٠٤ — وَقَالَ : ﴿ وَاللَّائِي يَتَّبِعْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبَسْنَ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِيضْ ^(٧) ، وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ^(٨) ﴾ .

(١) في ابن جماعة « فقال » وهو مخالف للأصل .

(٢) في سائر النسخ « بما » بدل « ما » ، وهو مخالف للأصل .

(٣) يشير إل ماضى في (باب الطل في الأحاديث ص ٢١٠) وما بعده إلى (ص ٣٤٢) وكذلك كتاب (اختلاف الحديث) كله في هذا المعنى .

(٤) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعى » .

(٥) في ب « قال الله » بدون حرف العطف ، وهو ثابت في الأصل .

(٦) سورة البقرة (٢٢٨) .

(٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » . وأيضاً فإنه في الأصل لم يذكر أول الآية ، بل ذكر فيه من أول قوله « من نسائك » وذكر أولها في سائر النسخ ، فأجبتاه ليفهم القارى غير الحافظ .

(٨) سورة الطلاق (٤) .

١٧٠٥ — وقال : ﴿ وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ ﴾ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ^(١) .

١٧٠٦ — فقال ^(٢) بَعْضُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ : ذَكَرَ اللَّهُ الْمُطَلَّاقَاتِ ^(٣) أَنْ عِدَّةَ الْحَوَامِلِ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ، وَذَكَرَ فِي الْمَتَوَفَّى عَنْهَا ^(٤) أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ، فَعَلَى الْحَامِلِ الْمَتَوَفَى عَنْهَا أَنْ تَمْتَدَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ، وَأَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا ، حَتَّى تَأْتِيَ بِالْمَدَّيْنِ مَعًا ، إِذْ لَمْ يَكُنْ وَضْعُ الْحَمْلِ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ نَصًّا إِلَّا فِي الطَّلَاقِ ^(٥)

١٧٠٧ — ^(٦) كَأَنَّهُ يَنْهَبُ إِلَى أَنْ وَضَعَ الْحَمْلَ بَرَاءَةً ، وَأَنْ الْأَرْبَعَةَ الْأَشْهُرَ وَعَشْرًا تَمَبُّدٌ ، وَأَنْ الْمَتَوَفَى عَنْهَا تَكُونُ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا فَتَأْتِي بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ^(٧) ، وَأَنَّهُ وَجِبَ عَلَيْهَا شَيْءٌ مِنْ وَجْهَيْنِ ،

(١) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٢) سورة البقرة (٢٣٤) .

(٣) هنا في النسخ للطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٤) في سائر النسخ « في الطلقات » وحرف « في » ليس بالأصل ، ولكنه كتب فيه فوق السطر بخط آخر .

(٥) في النسخ للطبوعة زيادة « أن تمتد » وليست في الأصل ولا ابن جماعة .

(٦) هنا القول مروى عن ابن عباس وعطى وغيرهما من الصحابة ، انظر الوطائ (ج ٢ ص ١٠٥ - ١٠٦) والأم (ج ٥ ص ٢٠٥ - ٢٠٦) والبر للثور (ج ٦ ص ٢٣٥ - ٢٣٦) ونبيل الأوطار (ج ٧ ص ٨٨ - ٨٩) والمحلى (ج ١٠ ص ٢٦٣ - ٢٦٥) .

(٧) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » وزيد في الأصل « قال » بين السطور .

(٨) في ابن جماعة و ب زيادة « وعصر » ، وفي س و ج « وعصرًا » ، وليس ذلك في الأصل ، وكتب بعضهم فوق السطر « وعصرًا » ، والذى أراه أن الشافعي أراد الإشارة إلى مدة الوفاة فذكر لفظ « بأربعة أشهر » قطع .

فلا يَنْقُطُ^(١) أحدهما ، كما لو وجبَ عليها حقانِ لرجلين لم يُسْقِطْ أحدهما حقَّ الآخر ، وكما^(٢) إذا نَكَحَتْ في عدَّتْها وأُصِيبَتْ^(٣) اعتدَّتْ من الأوَّلِ ، واعتدَّتْ^(٤) من الآخر .

١٧٠٨ - قال^(٥) : وقال غيره من أصحاب رسول الله : إذا وضعتَ ذَا بطنها فقد حَلَّتْ ، ولو كان زوجها على السرير .

١٧٠٩ - قال الشافعي : فكانت الآيةُ محتملةً للمعنيين معاً ، وكان أشبههما بالمعقول الظاهر أن يكونَ الحملُ انقضاءَ المدَّةِ .

١٧١٠ - قال^(٦) : فدلَّتْ سُنَّةُ رسول الله على أنْ وضعَ الحملِ آخرُ المدَّةِ في الموتِ ، مثْلُ معناه الطلاقُ^(٧) .

١٧١١ - أخبرنا سفيان^(٨) عن الزهري عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن

(١) في س « ولا يسقط » ، وفي باقي النسخ « فلا يسقطه » والتي في الأصل بالفاء ، وأما الماء فقد زادها بعضهم ملصقة في الطاء .

(٢) في س « كما » بحذف الواو ، وهو خطأ ، وهي تاجية في الأصل وابن جماعة .

(٣) في س « فأصِيبَتْ » وهو مخالف للأصل .

(٤) في ابن جماعة و س و ج « ثم اعتدَّتْ » وفي س « ثم اعتدَّتْ بعد » وكله مخالف للأصل ، وقد كتب بعضهم فيه كلمة « ثم » فوق الواو وكلمة « بعد » فوق السطر أيضاً .

(٥) في سائر النسخ « قال الشافعي » وهو زيادة عن الأصل .

(٦) كلمة « قال » تاجية في الأصل ، ولم تذكر في ابن جماعة و س و ج . وفي س « قال الشافعي » .

(٧) في ابن جماعة و س « وفي مثل مناه الطلاق » ، وقوله « وفي » ليس في الأصل ولكنه مكتوب فوق السطر بخط آخر . وفي س و ج « وفي مثل مناه في الطلاق » . ومافي الأصل صحيح ، لأن « الطلاق » مبتدأ مؤخر ، و « مثل » خبر مقدم .

(٨) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

(٩) في النسخ زيادة « بن عبيدة » وليست في الأصل .

عبد الله^(١) عن أبيه: «أن سبيعة الأسلمية^(٢) وصنت بدم وفاة زوجها بليل، فقرأ بها أبو السنايل بن بركك^(٣)، فقال: قد تصنعت للأزواج! إنها أربعة أشهر وعشرا^(٤)! فذكرت ذلك سبيعة^(٥) لرسول الله؟ فقال: كذب أبو السنايل، أو ليس كما قال أبو السنايل، قد حلفت فتزوجي^(٦)».

- (١) في النسخ زيادة «بن عتبة» وليست في الأصل، ولكنها مزادة بحاشيته.
 (٢) زاد بعضهم فوق اسمها في الأصل «بنت الحرث» وأثبت هذه الزيادة في ابن جماعة.
 مكنا «أن سبيعة الأسلمية ابنت الحرث» وفي س و ج «أن سبيعة الأسلمية بنت الحرث» وفي س «أن سبيعة بنت الحرث الأسلمية». و «سبيعة» بضم السين المهملة وفتح الباء اللوحي وفتح العين المهملة، وهي بنت الحرث، صحابية من المهاجرات، وزوجها الذي توفي عنها هو «مسد بن خولة».
 (٣) «بركك» بفتح الباء اللوحي وسكون العين المهملة، وزن «جفر». وأبو السنايل هذا قرشي من بني عبد العار بن قصي، اختلف في اسمه كثيرا، وهو صحابي معروف.
 (٤) كتب مصحح س بحاشيتها: «مكنا في جميع النسخ بالنصب، وكأنه على اللغة الأسدية، إن لم يكن تحريفا من النسخ الأول» ١١ وأقول: يريد باللغة الأسدية نصب معمول «إن». والألف في «عمرأ» ثابثة في الأصل وسها فتحتان، وكانت ثابثة في ابن جماعة وكشطت، وموضع الكشط ظاهر. والذي أراد أرجح أنه جاء به منصوبا على حكاية اللفظ في الآية، إشارة منه إلى الاستدلال بها.
 (٥) في س «فذكرت سبيعة ذلك» وفي س و ج «فذكرت ذلك سبيعة الأسلمية» وكلاما يخالف للأصل وابن جماعة.
 (٦) الحديث رواه الشافعي في الأم بشوّه بهذا الإسناد (ج ٥ ص ٢٠٦). وهذا الإسناد ظاهره الإرسال، لأن عبد الله بن عتبة بن مسعود لم يترك القصة، ولكن روى البخاري من طريق الليث عن يزيد: «أن ابن شهاب كتب إليه أن يعيد له بن عبد الله أخبره عن أبيه أنه كتب إلى ابن الأرقم أن يسأل سبيعة الأسلمية: كيف أفتاهما النبي صلى الله عليه وسلم» الخ، وروى مسلم من طريق يونس عن ابن شهاب: «حدثني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن أباه كتب إلى عمر بن عبد الله بن الأرقم الزهري يأمره أن يدخل على سبيعة بنت الحرث الأسلمية» الخ، قال الحافظ في الفتح (ج ٩ ص ٤١٥): «قد سلف في تفسير الطلاق أن ابن سيرين حدث به عن عبد الله بن عتبة عن سبيعة، فيحتمل أن يكون عبد الله لقي سبيعة بعد أن كان بلغه عنها ممن سيذكر من الوسائط». وهذا الاحتمال الذي ذكره الحافظ هو الواقع الصحيح، فقد روى أحد في البند (ج ٦ ص ٣٢٢) عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري

١٧١٢ — ^(١) فقال: «أما ما دلّت عليه السنة فلا حجة في أحد»^(٢)
خالف قوله السنة، ولكن أذكر من خلافهم ما ليس فيه نص سنة،
بما دلّ عليه القرآن نصاً واستنباطاً، أو دلّ عليه القياس؟

١٧١٣ — ^(٣) فقلت له: قال الله: ﴿الَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾^(٤)

من عبادة بن عبادة قال: «أرسل مروان عبادة بن عتبة إلى سبيعة بنت الحرث يسألها عما أضافها به رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فأخبرته أنها كانت تحت سعد بن خولة فتوفى عنها في حجة الوداع، وكان بهرباً، فوضعت حملها قبل أن يتنصّل أربعة أشهر وعشر من وفاته، فلقبها أبو السائب، يعني ابن بكك، حين تمت من نفاسها، وقد اكتحلت، فقال لها: اربى على نفسك، أو نحو هذا، لملك تريدن التسكح؟! إنما أربعة أشهر وعشر من وفاة زوجك، قالت: فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له ما قال أبو السائب بن بكك، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم: قد حالت حين وضعت حملك». وهذا إسناد صحيح متصل ليست له علة، ويظهر أن عبد الله بن عتبة حدث مروان القصة وذكر له أنه لم يسمها من سبيعة نفسها، فأمره أن يلحق إليها ومألفها، حتى يخرق من صحة الرواية.

وأما أصل القصة فإنه ثابت صحيح في الصحيحين وغيرهما، من أحاديث الصحابة، انظر الموطأ (ج ٢ ص ١٠٥ - ١٠٦) والأم (ج ٥ ص ٢٠٥ - ٢٠٦) وطبقات ابن سعد (ج ٨ ص ٢١٠ - ٢١١) ومسند أحمد (ج ٦ ص ٤٣٢ - ٤٣٣، وج ٤ ص ٣٠٤ - ٣٠٥) وفتح الباري (ج ٩ ص ٤١٤ - ٤٢٠) وصحيح مسلم (ج ١ ص ٤٣٣) والهر المشهور (ج ٦ ص ٢٣٥ - ٢٣٧) والاصابة (ج ٨ ص ١٠٣).

- (١) هنا في سائر النسخ زيادة «قال الشافعي»، وزيد في الأصل بين السطور «قال».
- (٢) في «فلا حجة لأحد» وهو مخالف للأصل.
- (٣) هنا في النسخ للطبوعة زيادة «قال الشافعي».

(٤) في الأصل إلى هنا، ثم قال «إلى: صحيح علم». والایلاء: أن يحلف الرجل أن لا يقرب امرأته، فإن حدد ذلك أجلاً أقل من أربعة أشهر فلا شيء عليه، وإن زاد عنها أولم يحدد أجلاً كان مولياً، وعليه إما أن يفد في الأربعة الأشهر ويكفر من عيته، وإما أن يطلق، والحلف إنما يكون بالله عز وجل. قال الشافعي في الأم (ج ٥ ص ٢٤٨): «ولا يحلف بغيره دون الله تبارك وتعالى، فنزل النبي صلى الله عليه وسلم: إن الله تعالى إنما أن تحلفوا بآبائكم، فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليعصمت،

تَرْبُصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ، فَإِنْ فَأَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ . وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٧١٤﴾ .

١٧١٤ فقال الأكثرُ ممن رَوَى عنه من أصحاب النبي ﷺ

عندنا : إذا مضتُ أربعة أشهرٍ وثُفِّ المولى ، فإِذَا أَنْ يَفِيءَ ، وَإِذَا أَنْ يُطَلَّقَ ﴿١٧١٥﴾ .

١٧١٥ - وَرَوَى عَنْ غَيْرِهِمْ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ : غَرِيبَةُ الطَّلَاقِ انْقِضَاءُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴿١٧١٦﴾ .

== قال الشافعي : فمن حلف بالله عز وجل عليه الكفارة إذا حنث ، ومن حلف بغير الله تعالى فليس بمحاث ، ولا كفارة عليه إذا حنث ، وللولي من حلف يمين يلمه بها كفارة . وهذا هو الحق ، وفي الأيلاء تفاصيل كثيرة عند الفقهاء .

(١) سورة البقرة (٢٢٦ و ٢٢٧) .

(٢) في س « من أصحاب رسول الله » وما هنا هو الثابت في الأصل .

(٣) هذا مذهب ابن عمر ، رواه عنه البخاري (ج ٩ ص ٣٧٧) وقال : « ويذكر ذلك عن عثمان وعلى وأبي البرداء ومائسة وأثنى عشر رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم » . وذكر الحافظ في الفتح تخریج الآثار عنهم بذلك ، ثم قال : « وهو قول مالك والشافعي وأحمد وإسحق وسائر أصحاب الحديث » .

(٤) في س « رسول الله » وما هنا هو الذي في الأصل .

(٥) في س و ج « الأربعة أشهر » وفي ابن جماعة و س « الأربعة الأشهر » . وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم ألتحق بعضهم في الكلمتين ألفاً ولأما في أول كل منهما . وهذا القول قول ابن مسعود وجماعة من التابعين ، وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه والثوري وأهل الكوفة ، كما حكاه ابن رشد في بداية المجتهد (ج ٢ ص ٨٣) والترمذي في سننه (ج ٢ ص ٢٢٢ - ٢٢٣ من شرح المباركفوري) .

١٧١٦ - (١) ولم يُحفظ (٢) عن رسول الله في هذا (٣) - بأبي هو وأمي - شيئاً (٤).

١٧١٧ - قال : فأى القولين (٥) ذهب ؟

١٧١٨ - قلت : ذهب إلى أن اللولي لا يلزمه طلاق ، وأن امرأته إذا طلبت حَقَّها منه لم أعرض له حتى تخفى أربعة أشهر ، فإذا مضت أربعة أشهر قلت له : في أو طلق ، والقيسة (٦) الجاع .

١٧١٩ - قال : فكيف اخترته على القول الذي يخالفه ؟

١٧٢٠ - قلت : رأيت أشبه بمعنى كتاب الله وبالمعقول (٧).

١٧٢١ - قال (٨) : وما دل عليه من كتاب الله ؟

(١) هنا في سائر النسخ زيادة « قال القاضي » .

(٢) « يحفظ » تعطلت في الأصل بالياء التحية وفوقها ضمة ، على البناء لما لم يسم فاعله ، وقوله « شيئاً » كتب فيه بالالف ، فيكون نائب الفاعل إما قوله « عن رسول الله » وإما قوله « في هذا » ، على لغة من أجاز ذلك ، كما بينا آخفاً في (رقم ١٤٨٧) . وفي ابن جاعة « تحفظ » بالنون على البناء للفاعل ، وفي سائر البناء للفعول ورفع « هي » . وكله مخالف للأصل .

(٣) في ابن جاعة و ب « في هذا عن رسول الله » بالتقديم والتأخير ، وهو مخالف للأصل .

(٤) في سائر النسخ « قال أي القولين » وهو مخالف للأصل . وما فيه صحيح على تقدير « ذهب إليه » .

(٥) « القيسة » بفتح الفاء ويكسرهما : الرجوع ، ولم تضبط الفاء في الأصل إلا مرتين فيها يأتي ، إحداها بالفتح ، والأخرى بالفتح والكسر معاً .

(٦) في س و ج « بالمعقول » بدون واو العطف ، وهو مخالف للأصل وابن جاعة ، وهو خطأ أيضاً ، لأنه يريد الاستدلال بقوله بالكتاب والعقل ، ولذلك سيأتي سؤال مناظره له قريباً ، إذ يقول : « فما يسد من قبل القول » .

(٧) في س « وقال » وهو مخالف للأصل وبقي النسخ .

١٧٢٢ - قلت : لَمَّا قَالَ اللَّهُ : ﴿ الَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ
تَرْبِصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ^(١) ﴾ - : كَانَ الظَّاهِرُ فِي الْآيَةِ أَنَّ مَنْ أَنْظَرَهُ اللَّهُ
أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فِي شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ ^(٢) عَلَيْهِ سَبِيلٌ حَتَّى تَنْقُضِيَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ .
١٧٢٣ - قَالَ : فَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ ^(٣) عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَ لَهُ
أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ يَنْتَظِرُ فِيهَا ، كَمَا تَقُولُ : قَدْ أَجَلْتِكَ فِي بِنَاءِ هَذِهِ الدَّارِ أَرْبَعَةَ
أَشْهُرٍ قَرُغُ فِيهَا مِنْهَا ؟

١٧٢٤ - قَالَ ^(٤) : فَقُلْتُ لَهُ : هَذَا لَا يَتَوَحَّمُ مَنْ خُوِّلِبَ بِهِ
حَتَّى يُشْتَرَطَ فِي سِيَاقِ الْكَلَامِ ^(٥) ، وَلَوْ قَالَ : قَدْ أَجَلْتِكَ فِيهَا أَرْبَعَةَ
أَشْهُرٍ - : كَانَ لِنِهَا أَجَلُهُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ لَا يَحْدُ عَلَيْهِ سَبِيلًا حَتَّى تَنْقُضِيَ وَلَمْ
يَقْرُغْ مِنْهَا ، فَلَا ^(٦) يُنْسَبُ إِلَيْهِ أَنْ لَمْ يَقْرُغْ مِنَ الدَّارِ وَأَنَّهُ أَخْلَفَ
فِي الْفَرَاغِ مِنْهَا مَا بَقِيَ مِنَ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ شَيْءٌ ، فَإِذَا لَمْ يَبْقَ مِنْهَا شَيْءٌ
لَزِمَهُ اسْمُ الْخُلْفِ ، وَقَدْ يَكُونُ فِي بِنَاءِ الدَّارِ دِلَالَةٌ عَلَى أَنْ يُقَارَبَ ^(٧)

(١) سورة البقرة (٢٢٦) .

(٢) كلمة « له » لم تذكر في سائر النسخ ، وهي ثابته في الأصل ، وإن ضرب عليها بعضهم
بإشارة خفيفة .

(٣) في س - « أَنْ يَكُونَ كِتَابُ اللَّهِ » ، وكلمة « كِتَابُ » ليست في الأصل ولا غيره
من النسخ .

(٤) كلمة « قَالَ » ثابته في الأصل ، ولم تذكر في ابن جاعة و س و ج .
وفي س - « قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى » .

(٥) في ب زيادة « ذَلِكَ » ولا أدري من أين أتى بها مصححها .

(٦) في س « وَلَا » بالواو ، والتي في الأصل يحتمل القراءة بالواو والقاء ، ولكنه
بالقاء أقرب إلى مادته في الكتابة .

(٧) في النسخ للطبوعة « هَارِب » وهو مخالف للأصل وابن جاعة ، وخطأ أينما .

الأربعة ، وقد بقي منها ما يحيط العلم أنه لا يبينه فيما بقي من الأربعة^(١).

١٧٢٥ - وليس في الفيتحة دلالة على أن لا يقي الأربعة إلا مضيقها^(٢) ، لان الجماع يكون في طرفه عين ، فلو كان على ما وصفت ترأيل^(٣) حاله حتى تضي أربعة أشهر ، ثم ترأيل^(٤) حاله الأولى ، فإذا زالها صار إلى أن لله عليه حق^(٥) ، فإما أن يقي وإما أن يطلق .

١٧٢٦ - فلو لم يكن في آخر الآية ما يدل على أن معناها غير ما ذهب إليه كان قوله^(٦) أو لأتأبها ، لما وصفنا ، لأنه ظاهرها .

١٧٢٧ - والقرآن على ظاهره ، حتى تأتي دلالة منه أوسنة^(٧) أو إجماع بأنه على باطن دون ظاهر^(٨) .

(١) في النسخ للطبوعة « الأربعة الأهر » وكلمة « الأهر » ليست في الأصل ولا ابن جماعة .

(٢) في ابن جماعة و « على أن لا يقي في الأربعة إلا مضيقها » . وفي س « على أن لا يقي في الأربعة الأهر إلا مضيقها » وكذلك في ج ولكن بلفظ « الأربعة أهر » . وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم زاد بعضهم بين السطور كلمتي « في » و « الأهر » والصق لهما في « مضيقها » لهما « مضيقها » . وكل هنا عبث ، وما في الأصل صحيح .

(٣) « ترأيل » في الموضعين منقولة بالباء التوقية في الأصل وابن جماعة . و « الترأيل » البابين . وفي س و ج « ترأيل » في الموضعين ، وفي س « ترأيل » في الموضع الأول ، وكل هذا خطأ ولا معنى له .

(٤) في سائر النسخ « حقا عليه » بالتقديم والتأخير . وما هنا هو الأصل ثم عبث به عابث فضر به على كلمة « عليه » ثم كتبها بالحاءية ، وأشار إلى جبل موضعها بعد « حقا » . (٥) في سائر النسخ « قولنا » ، وهو مخالف للأصل . والمضيق في « قوله » راجع إلى « غير » ، أي : كان القول يغير ما ذهب إليه أولى القولين بالآية .

(٦) في النسخ للطبوعة « أو من سنة » . وحرف « من » مكتوب بخط شليل في الأصل فوق السطر ، وكذلك كتب في ابن جماعة فوق السطر .

(٧) في س « الظاهر » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

١٧٢٨ - قال : فما في سياق الآية ما يدل^(١) على ما وصفت ؟

١٧٢٩ - قلت : لما ذكر الله عز وجل أن للعولي أربعة أشهر

ثم قال : ﴿ فَإِنْ فَأَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ۚ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ

فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝ ﴾ فذكر الحكيم معاً بلا فصل بينهما - :

أنهما إنما يقعان بعد الأربعة الأشهر ، لأنه إنما جعل عليه الفئنة

أو الطلاق ، وجعل له الخيار فيهما في وقت واحد ، فلا^(٢) يتقدم

واحد منهما صاحبه وقد ذكرنا في وقت واحد ، كما يقال له في الرهن

أفديه أو نبيمة^(٣) عليك ، بلا فصل ، وفي كل ما خير^(٤) فيه : افعل

كذا أو كذا ، بلا فصل .

١٧٣٠ - ولا يجوز أن يكونا ذكرنا بلا فصل فيقال ١٥١

الفئنة فيما بين أن يؤلى أربعة أشهر^(٥) ، وعزعة الطلاق انقضاء

الأربعة الأشهر ، فيكونان^(٦) حكيم ذكرنا معاً ، يُفسح في أحدهما

ويُضيق في الآخر .

(١) في س و ج « مما يدل » وهو مخالف للأصل وابن جماعة ، بل كتب في ابن جماعة على « ما » كلمة « صح » .

(٢) سورة البقرة (٢٢٦ و ٢٢٧) .

(٣) في ب « لا » بدون الفاء ، وهي ثابتة في الأصل وابن جماعة .

(٤) منطه في ابن جماعة بالرفع بضمة فوق الميم ، والنصب أسح ، لأنه منصوب بـ « أن » مضرة وجوبا بعد « أو » في جواب الأمر .

(٥) في س « خيرت » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٦) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

(٧) في سائر النسخ « إلى أربعة أشهر » وحرف « إلى » ليس في الأصل ولكنه كتب فوق السطر بخط آخر .

(٨) في س « فيكونا » بخلاف التون ، وهي ثابتة في الأصل وباقي النسخ .

١٧٣١ - قال : فأنت تقول : إن فاء قبل الأربعة أشهر^(١)
فهي قِيَّة ؟

١٧٣٢ - قلت : نعم ، كما أقول : إن^(٢) قضيت حقاً عليك إلى
أجل قبل محله فقد برئت منه وأنت محسنٌ مُتَسَّرِعٌ^(٣) بتقديعه قبل
يحل^(٤) عليك^(٥) .

١٧٣٣ - فقلت له^(٦) : أرايت من الإثم كان^(٧) مُزِمّاً على
الفَيْتَةِ في كل يومٍ إلا أنه لم يجامع حتى تنقضي أربعة أشهر ؟
١٧٣٤ - قال : فلا يكونُ الإِثْمُ على الفَيْتَةِ شيءٌ^(٨) حتى
ينى^(٩) ، والنَّيَّةُ الجَماعُ إذا كان قادراً عليه .

١٧٣٥ - قلت : ولو جامع لا يتنوى فَيْتَةً خرج من طلاقِ
الايلى^(١٠) ! لأن المعنى^(١١) في الجماع ؟

(١) كلمة « الأشهر » تاجية في الأصل . وفي ابن جماعة بلغها « أشهر » وضرب
عليها بالجمرة .

(٢) في س « كما تقول إذا » وهو مخالف للأصل وفاق النسخ .

(٣) في سائر النسخ « متطوع » ، والذي في الأصل « متسرع » وهو أصح وأجود معنى .

(٤) في النسخ المطبوعة « قبل أن يحل » ، وحرف « أن » ليس في الأصل ، ولا نسخة
ابن جماعة ، بل كتب فيها في موضعه « صبح » ، ولم يمتع هنا أن يزيد الحرف
بضمهم بحاشيتها ! !

(٥) في سائر النسخ زيادة « الأجل » ولم تذكر في الأصل .

(٦) في س « وج » وقلت له^(٦) ، وفي س « قال وقلت له » وفي ابن جماعة « قال
الشافعي وقلت له » وكلها مخالف للأصل .

(٧) يعني : أرايت من الإثم الصورة الآتية : كان مُزِمّاً إلخ ؟

(٨) هكذا رسم في الأصل على صورة المرفوع بشر ضبطه ، فضيظناه بالنصب مع بقاء رسمه .

(٩) « الأيلاء » مهوز ، ولغة قريش تخفيف الميزات في أكثر الكلام . فإنا حذفنا
صار على صورة للصور ، فيكتب بالياء ، والربيع يكتب أكثر الكلمات بالآلف ،

ولكنه يحرس على كتابة بعضها بالياء ، إذا خشي أن يقرأها القارئ بالآلف ،

ولذلك كتب كلمة « الايلى » هنا وفيما يأتي في كل اللواضع بالياء ، ليرشد القارئ إلى

أنها في لغة الشافعي بخلاف الهزئة .

(١٠) في س « لأه المعنى » وهو خطأ ومخالف للأصل .

١٧٣٦ - قال : نعم .

١٧٣٧ - قلتُ : وكذلك ^(١) لو كان مازماً على أن لا يفيء ، يحلفُ في كُلِّ يومٍ ألا يفيء ، ثم جامع قبلَ مُضيِّ الأربعةِ الأشهرِ بطرفةِ عينٍ - : خَرَجَ مِنْ طَلاقِ الْإِيلَى ؟ وإن كان جماعُه لغيرِ الْفَيْئَةِ خَرَجَ بِهِ ^(٢) مِنْ طَلاقِ الْإِيلَى ؟

١٧٣٨ - قال : نعم .

١٧٣٩ - قلتُ : ولا يَصْنَعُ ^(٣) عزمه على أن لا يفيء ؟ ولا يَمْنَعُهُ جَمَاعُهُ بِلَذَّةِ لغيرِ الْفَيْئَةِ ، إذا جاءَ بِالْجَمَاعِ - : مِنْ أَنْ يَخْرُجَ بِهِ مِنْ طَلاقِ الْإِيلَى عِنْدَنَا وَعِنْدَكَ ؟

١٧٤٠ - قال : هذا كما قلتَ ، وخروجهُ بِالْجَمَاعِ ، على أَىِّ معنى

كان الْجَمَاعُ .

(١) في ابنِ جماعة « كذلك » بحذف الواو ، وفي س - « فكذلك » بالفاء ، وكلاماً

مخالف للأصل .

(٢) كلمة « به » لم تذكر في س - وهي تاجية في الأصل - . وأما نسخة ابنِ جماعة فقد سقطت منها الجملة كلها ، ثم كتب بعضها بالملاشية ، وهو « وإن كان جماعه لغير الفئمة » ولم يكتب ما بعده .

(٣) في ابنِ جماعة و س - « ولا يضيغ » ، وفي ج - « ولا يضع » ، وفي س -

« فلا يضيغ » ، وكتب مصححها بحاشيتها : « هكذا هو في بعض النسخ » ، وفي

بعض آخر : فلا يضع ، بغير ياء ، وانظر « . وكل هذا خطأ ومخالف للأصل ، وقد

وضع به تحت العباد نقطة ، أما رد على إهمالها ، والتون واضحة فيه . والمثل أن الطافى

يسأل منظره عما إذا كان للولى عازماً أن لا يفيء . وجامع بلذة وهو لا ينوى الفئمة ،

ألا يصنع عزمه ذلك شيئاً ؟ ولا يمنع من أن يكون جماعه فئمة وإن خالف عزمه ؟

فقوله « يصنع » حذف مفعوله لفتهمة من سياق الكلام .

- ١٧٤١ - قلتُ : فكيف ^(١) يكونُ لازماً على أن يفيء في كل يومٍ ، فإذا مضت أربعة أشهرٍ لزمه الطلاقُ ، وهو لم يعزِم عليه ، ولم يتكلم به ؟ أترى هذا قولاً يصحُّ في الثقول ^(٢) لأحدٍ ؟
- ١٧٤٢ - قال : فما يُفسدُه من قبل الثقول ^(٣) ؟
- ١٧٤٣ - قلتُ : أرايتَ إذا قال الرجلُ لامرأته : والله لا أقربُك أبداً - : أهو كقوله : أنت طالقٌ إلى أربعة أشهرٍ ؟
- ١٧٤٤ - قال : إن ^(٤) قلتُ نعم ؟
- ١٧٤٥ - قلتُ : فإن جامع قبل الأربعة ^(٥) ؟
- ١٧٤٦ - قال : فلا ، ليس مثلَ قوله أنت طالقٌ إلى أربعة أشهرٍ .

١٧٤٧ - قال ^(٦) : فتكلمُ المولى بالأبلى ليس هو طلاقٌ ، ^(٧)

(١) في س « وكيف » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٢) في اللوزيين في سائر النسخ « للثقول » وهو مخالف للأصل .

(٣) حرف « إن » لم يذكر في س و ج . وهو ثابت في الأصل وابن جماعة ، وحذفه خطأ .

(٤) في س زيادة « الأشهر » وفي س و ج « أشهر » وليس شيء من هذا في الأصل ولا ابن جماعة .

(٥) في سائر النسخ « قلت » ، والذي في الأصل « قال » وللراذبه الشافعي ، وهذا من تنويه في استكمال ضمير التكلم أو النائب .

(٦) في ج « طالق » وهو خطأ . و « طلاق » منصوب خبر « ليس » ، و « هو » ضمير فصل ، ولم تضبط السكتة في الأصل ، وضبطت في ابن جماعة بالرفع ، فتكون كلمة « هو » مبتدأ ، و « طلاق » خبر ، والجملة خبر « ليس » .

إِنَّمَا هِيَ^(١) يَمِينٌ، ثُمَّ جَاءَتْ عَلَيْهَا مُدَّةٌ جَمَلْتُهَا طَلَاً، أَيْحُوزُ لِأَحَدٍ
يَعْقُلُ مِنْ حَيْثُ يَقُولُ أَنْ يَقُولَ مِثْلَ هَذَا إِلَّا يُخْبِرُ لِأَمْرٍ ۝
١٧٤٨ - قَالَ^(٢) : فَهُوَ يَدْخُلُ عَلَيْكَ مِثْلُ هَذَا .

١٧٤٩ - قُلْتُ : وَأَيْنَ^(٣) ؟

١٧٥٠ - قَالَ : أَنْتَ تَقُولُ : إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَوَقِفَ ،
فَإِنْ فَاءُ وَإِلَّا جَبَرَ عَلَى أَنْ يُطْلَقَ .

١٧٥١ - قُلْتُ : لَيْسَ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْإِثْلَى طَلَاً ، وَلَكِنْهَا
يَمِينٌ جَمَلَ اللَّهُ لَهَا وَقَدْ مَتَّعَ بِهَا الرُّوحَ مِنَ الضَّرَارِ ، وَحَكَمَ عَلَيْهِ إِذَا
كَانَتْ أَنْ جَمَلَ^(٤) عَلَيْهِ إِمَّا أَنْ يَقَى ، وَإِمَّا أَنْ يُطْلَقَ ، وَهَذَا حَكْمُ
حَادِثٍ بَعْضُ أَرْبَعَةِ^(٥) الْأَشْهُرِ ، غَيْرُ الْإِثْلَى ، وَلَكِنَّهُ مُؤْتَفٍ^(٦) ،
يُخْبِرُ^(٧) صَاحِبَهُ عَلَى أَنْ يَأْتِيَ بِأَيِّمَا شَاءَ : فَيَثْبُتُ^(٨) أَوْ طَلَاً ، فَإِنْ امْتَنَعَ

(١) فِي س « إِنَّمَا هُوَ » وَهُوَ خِلَافٌ لِلأَصْلِ وَسَائِرِ النُّسخِ .

(٢) فِي ب « قَالَ الثَّانِي رَجَعَ اللَّهُ تَعَالَى فَقَالَ » وَهُوَ زِيَادَةٌ عَمَّا فِي الْأَصْلِ وَسَائِرِ النُّسخِ .

(٣) فِي ب « وَأَيْنَ هُوَ » وَكَلِمَةُ « هُوَ » لَمْ تَذَكَّرْ فِي الْأَصْلِ وَلَا غَيْرِهِ .

(٤) فِي سَائِرِ النُّسخِ « يَجِبُ » . وَالْقِيَاسُ فِي الْأَصْلِ « جَلَّ » ثُمَّ عُبِيَ بِهِ بِضَمِّهِمْ فَأُلْصِقَ
بَاءُ فِي الْجَمْعِ ، وَهِيَ ظَاهِرَةُ الْأَصْطِنَاعِ .

(٥) فِي سَائِرِ النُّسخِ « الْأَرْبَعَةُ » وَهُوَ خِلَافٌ لِلأَصْلِ ، وَقَدْ أُلْصِقَ بِضَمِّهِمْ أَيْضاً وَلَا بَاءَ فِي
أَوَّلِ الْكَلِمَةِ .

(٦) « مُؤْتَفٍ » أَيُّ جَدِيدٍ مُسْتَأْذَنٍ . وَفِي ب وَ س « مُؤْتَفٍ » وَفِي ج « مُؤْتَفٍ »
وَكَلِمَةُ خِلَافٌ لِلأَصْلِ وَإِنْ جُمِعَتْ .

(٧) فِي س وَ ج « يَخْبِرُ » وَهُوَ خَطَأٌ وَخِلَافٌ لِلأَصْلِ وَإِنْ جُمِعَتْ .

(٨) « ثَبُتَ » ثَبُتَتْ هُنَا فِي الْأَصْلِ بِفَتْحَةٍ فَوْقَ الْفَاءِ وَكَسْرَةٍ تَحْتِهَا .

منهما أَخَذَ منه الذى يُقَدَّرُ على أَخْذِهِ منه ، وذلك أَن يَطْلُقَ عليه ،
لأنه لا يَحِلُّ^(١) أَن يُجَامَعَ عنه ١١

❦ (٢)

١٧٥٢ - (٣) واختلفوا فى الموارِيث : فقال زيد بن ثابت وَمَنْ
ذَهَبَ مَذْهَبُهُ : يُعْطَى كُلُّ وَاْرَثٍ مَا سَمِيَ لَهُ ، فَاَنْ فَضْلَ فَضْلٌ وَلَا
عَصْبَةَ لِلْمَيْتِ وَلَا وِلَاءَ - : كَانَ مَا بَقِيَ لِلْجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ .

١٧٥٣ - وعن غيره^(٤) منهم : أَنَّهُ كَانَ يَرُدُّ فَضْلَ الْمَوَارِيثِ
عَلَى ذَوَى الْأَرْحَامِ ، فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا تَرَكَ أُخْتَهُ ، وَرِثَتُهُ النِّصْفَ وَرُدُّ
عَلَيْهَا النِّصْفُ .

(١) هنا فى سائر النسخ زيادة « له » وعليها فى ابن جماعة « صح » . وهى مزايدة فى
الأصل فوق السطر ، وزايدتها غير جيدة ، لأن كلمة « يطلق » ضبطت فى الأصل بشدة
وقسمة فوق اللام ، فتبين بذلك بناؤها لما لم يسم فاعله ، وعليه يتبين أيضاً قراءة كلمة
« يجتمع » بالبناء للتجهول ، فلا تصح زيادة « له » هنا ، ولا تبين أن يكون النسلان
بينين للفاعل ، كما هو واضح يديهي .

(٢) هنا فى ابن جماعة عنوان « باب للموارِيث » وليس فى الأصل ، ولكنه مكتوب بحاشيته
بخط آخر ، وفى النسخ المطبوعة « باب فى الموارِيث » . وهذا العنوان لاعمى له هنا ،
لأن الشافعى لم يفتد الكلام لأجل الموارِيث ، وإنما الكلام الآتى فى مسئلة رد الميراث
ثم ما يبدى فى توريث الجد - : ذكرهما الشافعى مثالين آخرين من الاختلاف بين أهل
العلم مما « ليس فيه نس ستة » مما دل عليه الفران نصاً واستنباطاً أو دل عليه القياس
كما مضى فى الفقرة (١٧١٢) .

(٣) هنا فى سائر النسخ زيادة « قال الشافعى » .

(٤) فى سائر النسخ « وروى عن غيره » ، وكلمة « روى » ليست فى الأصل .

١٧٥٤ - فقال : بعض الناس : لم لم ترد فضل الموارث ؟

١٧٥٥ قلت : استدلالاً بكتاب الله .

١٧٥٦ - قال : وأين يدل كتاب الله على ما قلت ؟

١٧٥٧ - قلت : قال الله : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ، وَهُوَ يَرِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ ﴾ .

وله أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ، وهو يريها إن لم يكن لها ولد ﴿ ١ ﴾ .

١٧٥٨ - وقال : ﴿ وَإِنْ ﴾ كانوا إخوة رجالاً ونساءً فَلِلَّذَكَرِ

مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ ﴿ ٢ ﴾ .

١٧٥٩ - فذكر الأخت منفردة ، فاتتني بها - جل ثناؤه -

إلى النصف ، والآخر منفرداً ، فاتتني به إلى الكل ، وذكر الإخوة

والأخوات ، فجعل للأخت نصف ما للأخ .

١٥٢

١٧٦٠ - وكان حكمه - جل ثناؤه - في الأخت منفردة ومع

الأخ سواءً ، بأنها لا تساوي الأخ ، وأنها تأخذ النصف مما يكون

له من الميراث .

١٧٦١ - فلو قلت في رجل مات وترك أخته : لها النصف

(١) سورة النساء (١٧٦) .

(٢) في الأصل « فان » ، وهو سهو من الربيع لمخالفته التلاوة . وكانت أيضاً بالناء

في نسخة ابن جماعة ، ثم أصلحت لجلت وأو .

(٣) في ابن جماعة و س و ج زيادة « مقررة » وليست في الأصل .

بالميراث وأردد^(١) عليها النصف - : كنت قد أعطيتها الكل منفردة ،
ولمّا جعل الله لها النصف في الانفراد والاجتماع .
١٧٦٢ - فقال : فاني لست أعطيتها النصف الباقي ميراثاً ،
إنما أعطيتها^(٢) إياه ردّاً .

١٧٦٣ - قلت : وما معنى « ردّاً » ؟! أشي به استحسنته ، وكان
إليك أن تصمّه حيث شئت ؟ فان شئت أن تمطيه جيرانه أو بعيد
النسب منه ، أكون ذلك لك ؟

١٧٦٤ - قال : ليس ذلك للحاكم ، ولكن^(٣) جعلته ردّاً
عليها بالرحم .

١٧٦٥ - ميراثاً^(٤) ؟

١٧٦٦ - قال : فإن قلت^(٥) ؟

١٧٦٧ - قلت : إذن تكون ورثتها غير ما ورثها الله^(٦) .

(١) في سائر النسخ « وأرد » بالإدغام ، والقى في الأصل بنائين . وفك الإدغام

جائز ، وهو لغة أهل الحجاز كما نس عليه أبو حيان في البحر (ج ٢ ص ١٥٠) .

(٢) هنا في ب زيادة « قال القاضي رحمه الله تعالى » .

(٣) في س و ج « أعطيتها » وهو مخالف للأصل .

(٤) في ب « ولكن » وهو مخالف للأصل .

(٥) قوله : « ميراثاً » ذكره القاضي في الرد على مناظره إنكاراً لقوله وإلزاماً له الحجة .

وزاد بضمهم في الأصل فوق السطر كلمة « قلت » بيانا لتك ، وثبتت في سائر النسخ .

(٦) في س و ج « فان قلت ميراثاً » والزيادة ليست في الأصل ، وليست جيدة هنا .

(٧) ذكر القاضي في الأم (ج ٤ ص ٦ - ٧) نحو هذه المناظرة بينه وبين بعض الناس

في الخلاف في رد اللواثيث ، وقال في آخرها : « قلت له : وأي اللواثيث كلها

تدل على خلاف رد اللواثيث . قال : فقال : أرايت إن قلت لأعطيها النصف

١٧٦٨ - قال : فأقول : لك ذلك ^(١) ، لقول الله : ﴿ وَأُولُوا

الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ ^(٢) .

١٧٦٩ - ^(٣) قلت له ^(٤) : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ

بِبَعْضٍ ﴾ نزلت ^(٥) بأن الناس توارثوا بالخلف ، ثم توارثوا بالإسلام والهجرة ، فكان المهاجر يرث المهاجر ، ولا يرثه من ورثته من لم يكن مهاجراً ، وهو أقرب إليه ممن ورثه ، فنزلت ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ ﴾ الآية - : على ما فرض لهم ^(٦) .

١٧٧٠ - قال : فاذا ذكر الدليل على ذلك ؟

١٧٧١ - ^(٧) قلت ^(٨) : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ

الباقى ميراثاً ؟ قلت له : قل ماشئت . قال : أراها موضحة . قلت : فإن رأى غيرك غيرهما موضحة ، فأعطها جارة له محتاجة ، أو جارا له محتاجاً ، أو غريباً محتاجاً ؟ قال : فليس له ذلك . قلت : ولا لك ، بل هذا أعذر منك ، هذا لم يخالف حكم الكتاب نصاً ، وإنما خالف قول عوام المسلمين ، لأن عوام منهم يقولون هو لجماعة للمسلمين » .

- (١) في ابن جماعة : قال : فأقول ذلك « بحذف « لك » وهي ثاجية الأصل ، و ضرب عليها بعضهم فيه . وفي س و ج « قلت فأقول ذلك » وهو خطأ واضح .
- (٢) سورة الأهل (٧٥) . وسورة الأحزاب (٦) .
- (٣) هنا في ب زيادة « قال » . وفي باقي النسخ زيادة « قال العاصي » .
- (٤) كلمة « له » لم تذكر في س و ج وهي ثاجية في الأصل .
- (٥) في ابن جماعة و ب « وأولوا الأرحام نزلت » وما هنا هو الثابت في الأصل .
- (٦) « فرض » ضبط في الأصل بضم الفاء ، وضبطت في ابن جماعة بضمها . وفي ب « على ما فرض الله لهم » . وانظر في نزول الآية لباب القول للسيوطي (ص ١١٤) والحرر المنثور له أيضا (ج ٣ ص ٢٠٧) .
- (٧) في ابن جماعة و ب و ج « قلت » وهو مخالف للأصل .

يَمْنُضِي فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ : - عَلَى مَا فُرِضَ لَهُمْ^(١) ، أَلَا تَرَى أَنَّ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ مَنْ يَرِثُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَرِثُ ؟ وَأَنَّ الزَّوْجَ يَكُونُ أَكْثَرَ مِيرَاثًا مِنْ أَكْثَرِ ذَوِي الْأَرْحَامِ مِيرَاثًا ؟ وَأَنْتَ^(٢) لَوْ كُنْتَ إِنْمَا تُورِثُ بِالرَّحِمِ كَانَتْ رَحِمُ الْبَنَتِ^(٣) مِنَ الْأَبِ كَرَحِمِ الْإِبْنِ ؟ وَكَانَ ذَوُو الْأَرْحَامِ يَرِثُونَ مَعًا ، وَيَكُونُونَ^(٤) أَحَقَّ^(٥) مِنَ الزَّوْجِ الَّتِي لَا رَحِمَ لَهُ ۚ

١٧٧٢ ولو كانت الآية كما وصفت كنت قد خالفتها فيما ذكرنا ، في أن يترك^(٦) أخته ومواليه^(٧) ، فتعطى أخته النصف ومواليه النصف ، وليسوا بذوي أرحام^(٨) ، ولا مفروض لهم في كتاب الله فرض منصوص^(٩) .

(١) « فرض » ضبطت أيضا في الأصل بضم الفاء . وفي س و ج « على ما فرض الله لهم » .

وفي ابن جماعة و س « فيها فرض الله لهم » . وكله مخالف للأصل .

(٢) في ج « فأنك » وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٣) في س « الابنة » وهو مخالف للأصل .

(٤) في ابن جماعة « ويكون » وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٥) في سائر النسخ زيادة « به » وليس في الأصل ، ولكنها زيادة فيه بين السطور .

(٦) « يترك » يعني المورث . وقد قط أولها في الأصل بالتحية ، ولم يقطع في ابن جماعة

وفي س « يترك » وهو خطأ غريب !!

(٧) هنا في س و س زيادة « وهي إليه أقرب » وليس في الأصل ولا ابن جماعة ،

وقد زادها بعضهم بحاشية الأصل .

(٨) في س « الأرحام » وهو مخالف للأصل ، وقد زاد بعضهم فيه فوق السطر لاما وألفا .

(٩) وانظر أيضا الأم (ج ٤ ص ١٠ - ١١) .

(١)***

١٧٧٣ - واختلقوا في الجَدِّ: فقال زيد بن ثابت، ورؤي
عن عمر وعثمان وعليّ وابن مسعود: يُورَثُ^(١) معه الإخوة.
١٧٧٤ - وقال أبو بكر الصديقُّ وابنُ عباسٍ ورؤي عن
عائشة وابن الزبير وعبد الله بن عُتبة: أنهم جعلوه أباً، وأسقطوا
الإخوة معه^(٢).

١٧٧٥ - فقال^(٣): فكيف صرتم إلى أن ثبتتم^(٤) ميراث
الإخوة مع الجَدِّ؟ أيدلّالة من كتاب الله أو سنة^(٥)؟
١٧٧٦ - قلت: أما شيءٌ مُبينٌ في كتاب الله أو سنة فلا أعلمه.
١٧٧٧ - قال: فالأخبارُ متكافئة^(٦)، والدلائلُ بالقياس
مع مَنْ جعله أباً وحجّب به الإخوة.

(١) هنا بحاشية الأصل عنوان «باب اختلاف الجدِّ»، وفي باقي النسخ «باب الاختلاف

في الجدِّ» وليس العنوان هنا موضع، كما بينا في الحاشية التي قبل الفقرة (١٧٥٢).

(٢) هنا في سائر النسخ زيادة «قال القاضي».

(٣) في س و ج «يرث»، وهو مخالف للأصل. والذي فيه يحصل أن يقرأ أيضاً «تورث».

(٤) انظر أيضاً للوطأ (ج ٧ ص ٥٢ - ٥٣).

(٥) هنا في ابن جماعة و س و ج زيادة «قال القاضي».

(٦) في س «قال» وهو مخالف للأصل.

(٧) في س و ج «أثبتتم» وهو مخالف للأصل.

(٨) في س «أو بسنة» والباء ليست في الأصل، وحذفها أصح وأجود. وفي ج
«أو سنته» وهو خطأ.

(٩) في النسخ المطبوعة زيادة «فيه» وليست في الأصل ولا ابن جماعة.

١٧٧٨ - قلت^(١) : وأين الدلائل ؟

١٧٧٩ - قال : وجدتُ اسمَ الأبوةِ تلزمه^(٢) ، ووجدتكم مجتمعين على أن تحجبوا به بني الأم ، ووجدتكم لا تنقصونه من السدس ، وذلك كله حكم الأب .

١٧٨٠ - قلتُ له : ليس باسم^(٣) الأبوةِ فقط نُورثه .

١٧٨١ - قال : وكيف ذلك ؟

١٧٨٢ - قلتُ : أجد^(٤) اسمَ الأبوةِ يلزمه وهو لا يرث .

١٧٨٣ - قال : وأين^(٥) ؟

١٧٨٤ - قلتُ : قد يكونُ دونه أبٌ ، واسمُ الأبوةِ تلزمه وتلزمُ آدمَ ، وإذا كان^(٦) دون الجدِّ أبٌ لم يرث ، ويكون مملوكاً وكافراً وقاتلاً فلا يرث ، واسم الأبوةِ في هذا كله لازمٌ له ، فلو كان باسم الأبوةِ فقط يرثُ ورثَ في هذه الحالات .

(١) في ابن جماعة و س و ج « قلت » وهو مخالف للأصل .
(٢) حكنا ههنا من فوق في الأصل هنا وفي بعض اللواضع الآتية ، وهو جائز ، لأن المضاف إليه مؤنث لفظاً ، فاكسب للمضاف التأنيث منه . وفي سائر النسخ « يلزمه » على التذكير .

(٣) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٤) في س « لاسم » باللام ، وهو مخالف للأصل وبقي النسخ .

(٥) في سائر النسخ « قد أجد » ، وحرف « قد » لم يذكر في الأصل ، ولكنه زيد فيه فوق السطر .

(٦) في س « فأين » وهو مخالف للأصل .

(٧) في س « وإن كان » وهو مخالف للأصل .

١٧٨٥ - وَأَمَّا حَبِيبًا بِهِ بَنِي الْأُمِّ فَأِنَّمَا حَبِيبَانِ بِهِ خَبَرًا ،
لَا بِاسْمِ الْأَبَوَةِ ، وَذَلِكَ : أَنَّا نَحْبِئُ بَنِي الْأُمِّ يَنْتِ^(١) ابْنِ ابْنِ
مُتَسَفِّلَةٍ^(٢) .

١٧٨٦ - وَأَمَّا أَنَّا لَمْ نَنْقُصْهُ مِنَ الشُّدْسِ فَلَسْنَا نَنْقُصُ الْجِدَّةَ
مِنَ الشُّدْسِ .

١٧٨٧ - وَإِنَّمَا فَعَلْنَا هَذَا كُلَّهُ اتِّبَاعًا ، لَا أَنَّ حَكَمَ الْجِدَّةِ إِذْ^(٣)
وَأَفَقَ حَكَمَ الْأَبِ فِي مَعْنَى كَانَ مِثْلَهُ فِي كُلِّ مَعْنَى ، وَلَوْ كَانَ حَكَمُ
الْجِدَّةِ إِذَا وُافَقَ حَكَمَ الْأَبِ^(٤) فِي بَعْضِ الْمَعَانِي كَانَ مِثْلَهُ فِي كُلِّ الْمَعَانِي - :
كَانَتْ بِنْتُ^(٥) ابْنِ الْمُتَسَفِّلَةِ^(٦) مُوَافِقَةً لَهُ ، فَإِنَّا نَحْبِئُ بِهَا سَبِي

(١) فِي س وَ ج « وَذَلِكَ لِإِنَّمَا نَحْبِئُ بَنِي الْأُمِّ بِنْتُ » الخ ، وَهُوَ عَنَّا لِلأَصْلِ ،
وَفِي س كَالأَصْلِ وَلَكِنْ فِيهَا « بَابَةٌ » بِدَلِّ « يَنْتِ » .

(٢) فِي سَائِرِ النُّسخِ « مُتَسَفِّلَةٌ » بِتَقْدِيمِ السَّيْنِ عَلَى التَّاءِ ، وَالتَّاءُ فِي الْأَصْلِ بِتَقْدِيمِ التَّاءِ .

(٣) فِي سَائِرِ النُّسخِ « إِذَا » وَالتَّاءُ فِي الْأَصْلِ « إِذْ » ثُمَّ زَادَ بَعْضُهُمُ الْهَاءَ بَعْدَ التَّاءِ .

(٤) مَكْنَى ضَبَطَتْ فِي الْأَصْلِ بِشِدَّةٍ فَوْقَ الْبَاءِ وَهِيَ لَفَةٌ نَادِرَةٌ ، فَنَاقِلُ اللِّسَانِ (ج ١٨ ص ٩) :

« وَيُقَالُ : اسْتَنْبِئَ أَبًا ، وَاسْتَنْبِئَ أَبًا ، وَتَنَابَّ أَبًا ، وَاسْتَنْبِئَ^(٥) أُمًّا ،

وَاسْتَنْبِئَ أُمًّا ، وَتَنَامَمَ أُمًّا . قَالَ أَبُو مَنصُورٍ : وَإِنَّمَا شَدَّدَ الْأَبُ وَالْقَعْلُ

مِنْهُ ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ غَيْرُ مُشَدَّدٍ لِأَنَّ الْأَبَ أَصْلُهُ أَبَوٌ ، فَزَادُوا بَدَلَ الْوَاوِ

بَاءً ، كَمَا قَالُوا : قِنٌّ ، لِلْعَبْدِ ، وَأَصْلُهُ قِنِيٌّ ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ قَالَ لِلْبَيْدِ :

يَدِيَّ ، فَشَدَّدَ الْمَالِ ، لِأَنَّ أَصْلَهُ يَدِيٌّ » .

وَفِي الْمَصْبَاحِ : « وَفِي لَفَةٍ قَلِيلَةٍ تَشَدَّدُ الْبَاءُ عِوَضًا مِنَ الْخَفُوفِ » ، يُقَالُ : هُوَ الْأَبَةُ » .

(٥) فِي س « أَبَةٌ » وَهُوَ عَنَّا لِلأَصْلِ .

(٦) فِي ابْنِ جَامَةَ وَ س « الْمُسَفِّلَةُ » بِتَقْدِيمِ السَّيْنِ ، وَالتَّاءُ فِي الْأَصْلِ بِتَقْدِيمِ التَّاءِ وَشِدَّةٍ

فَوْقَ التَّاءِ .

الأمّ، وحكمُ الجدّةِ موافقٌ له، فإنّا^(١) لا تنقصُها من الشدسِ .
 ١٧٨٨ — قال : فما حجّتكم في ترك قولنا نحسبُ^(٢) بالجدّةِ
 الإخوةَ ؟

١٧٨٩ — قلتُ : بُعِدُ قولكم من القياسِ .
 ١٧٩٠ — قال : فما كنّا نراه إلّا القياسَ نفسه ؟
 ١٧٩١ — قلتُ : أرايتَ الجدّ والأخ : أيّدلي واحد^(٣) منها
 بقرابةِ نفسه ، أم بقرابةِ غيره ؟

١٧٩٢ — قال : وما تمّني ؟
 ١٧٩٣ — قلتُ : أليسَ إنمّا^(٤) يقول الجدّ : أنا أبو أبي الميتِ ؟
 ويقول الأخ : أنا ابنُ أبي الميتِ ؟
 ١٧٩٤ — قال : بلى .

١٧٩٥ — قلتُ : (٥) وكلاهما^(٦) يَدُلّ بقرابةِ الأبِّ بِقَدَرِ
 موَاقِعِهِ منها ؟
 ١٧٩٦ — قال : نعم .

(١) في ابنِ جماعة و س و ج « بأنّا » وهو مخالف للأصل .
 (٢) في سائر النسخ « يحسب » بإيلاء التحية ، والذي في الأصل بالنون .
 (٣) في النسخ للطبوعة « كل واحد » ، وكلمة « كل » ليست في الأصل ولا ابنِ جماعة .
 (٤) كلمة « إنمّا » غير واضحة في الأصل ، لبس بين قارئيه بها ، وقد أظن أن أصلها
 « أن » أو « أنه » ، ولكنني لا أجزم بذلك .
 (٥) في ج و س « فقلت » وهو مخالف للأصل .
 (٦) في س « فكلاهما » وهو مخالف للأصل .

١٧٩٧ - قلتُ: فأجعل الأب الميتَ ورثةَ ابنته وأباه ، كيف ميراثهما منه ؟

١٧٩٨ - قال : لا يثمة ^(١) خمسة أسداس ^(٢) ولأبيه السدس .

١٧٩٩ - قلتُ: فإذا كان الابنُ أولى بكثرة الميراث من الأب ، وكان ^(٣) الأخ من الأب الذي يُدلى الأخُ بقرابته ، والجدة أبو الأب من الأب الذي يُدلى بقرابته كما وصفت - : كيف حُجبت الأخُ بالجدة ؟ ولو كان أحدهما يكونُ محجوباً بالآخر أتبني أن يُحجب الجدُّ بالأخ ، لأنه أولاهما ^(٤) بكثرة ميراث الذي ^(٥) يُدليان معاً بقرابته ، أو تجعل ^(٦) للأخ أبداً خمسة أسداس وللجدِّ سدس ^(٧) .

١٨٠٠ - قال : فما منعك من هذا القول ؟

١٨٠١ - قلتُ: كلُّ المختلفين مجتمعون ^(٨) على أن الجدَّ مع

(١) في سائر النسخ « لا يثمة منه » وكلمة « منه » ليست في الأصل .

(٢) في ب زيادة « المال » وليست في الأصل ولا باقي النسخ .

(٣) عت بالأصل عات ، فجعل الواو فاء ، ولم يوافق شيء من النسخ على ذلك .

(٤) في ب « أولى » وهو مخالف للأصل وباقي النسخ .

(٥) في ب « من الذي » ، وحرف « من » ليس في الأصل ولا غيره .

(٦) « تجعل » منقوطة في الأصل بالناء القوية ، ولم تنقط في ابن جماعة ، وفي ب « تجعل » وفي ج « يجعل » .

(٧) « سدس » ضبطت في ابن جماعة بالرفع ، وضبطناها به وبالنصب لاحتمال الإعرابين . وفي س و ج « السدس » وهو مخالف للأصل .

(٨) في ابن جماعة و ب « مجتمعون » وهو مخالف للأصل . وفي ج « مجتمعين » وهو لحظ .

الأخ مثله أو أكثر خطأ منه ، فلم يكن لي عندي ^(١) خلافتهم ، ولا التهاب إلى القياس ، والقياسُ مُخْرِجٌ من جميع أقاويلهم .

١٨٠٢ — وذهبت ^(٢) إلى إثبات ^(٣) الإخوة مع الجد ، أو إلى الأمرين ، لما وصفت ^(٤) من الدلائل التي أوجدنيها القياس ^(٥) .

١٨٠٣ — مع أن ما ذهبت إليه قول الأكثر من أهل الفقه بالبلدان ^(٦) قديماً وحديثاً .

١٨٠٤ — مع ^(٧) أن ميراث الإخوة ثابت في الكتاب ، ولا ميراث للجد في الكتاب ، وميراث الإخوة أثبت في السنة من ميراث الجد .

[أقاويل الصحابة ^(٨)]

١٨٠٥ — فقال : قد سمعت قولك في الإجماع والقياس ، بعد قولك في حكم كتاب الله وسنة رسوله ، رأيت أقاويل أصحاب رسول الله إذا تفرقوا فيها ؟

(١) كلمة «لي» ثابتة في الأصل وضرب عليها بهمضم ، فلم تثبت في ابن جماعة و س و ج .

وبعثت في س ولكن بجلف كلمة «عندي» والنسواب ماني الأصل .

(٢) في ابن جماعة و س و ج « فذهبت » والتي في الأصل بالواو .

(٣) في سائر النسخ « إلى أن إثبات » ، وحرف « أن » ليس في الأصل . وما فيه صواب ، لأن قوله بعد « أولى الأمرين » خبر لجدل عتوف ، كأنه قال : وهو أولى الأمرين .

(٤) في ج « كما وصفت » ، وفي س « لما وصفنا » وكلاهما مخالف للأصل .

(٥) في س و ج « التي وجدت بها القياس » وهو مخالف للأصل .

(٦) في ابن جماعة « في البلدان » وهو مخالف للأصل .

(٧) في النسخ للطبوعة « ومع » ، والواو ليست في الأصل وزيدت فيه فوق السطر ، وليست في ابن جماعة أيضاً ، وكتب فوق السطر في موضحها « صح » أمارة صحة حذفها .

(٨) هنا الضوان زده أنا ، لم يذكر في الأصل ولا غيره من النسخ .

(٩) هنا في سائر النسخ زيادة « قال القاضي » .

١٨٠٦ - فقلتُ: نصيرُ منها^(١) إلى ماوافقَ الكتابَ، أو السنةَ، أو الإجماعَ، أو كان^(٢) أصحَّ في القياسَ .

١٨٠٧ - قال^(٣): أفرأيتَ إذا قال الواحدُ منهم القولَ لا يُحفظُ^(٤) عن غيرِهِ منهم فيه له موافقةٌ ولا خلافاً^(٥) - أتعجبُ^(٦) لك حجةً باتباعه في كتابٍ أو سنةٍ أو أمرٍ أجمع الناسُ عليه ، فيكونَ من الأسبابِ التي قلتَ بها خبراً ؟

١٥٤

١٨٠٨ - قلتُ له : ما وجدنا في هذا كتاباً ولا سنةً ثابتةً ، ولقد وجدنا أهلَ العلمِ يأخذونَ بقولِ واحدِهِمْ^(٧) مرّةً ويتركونه أخرى ، ويتفرقوا^(٨) في بعضٍ ماأخذوا به منهم^(٩) .

١٨٠٩ - قال : فإلى أيِّ شيءٍ صرّتَ من هذا ؟

-
- (١) بحاشية ابن جماعة أن في نسخة « فيها » والتي في الأصل « منها » .
 (٢) في س و ج « أو ما كان » ، وحرف « ما » ليس في الأصل ولا ابن جماعة .
 (٣) في س و ج « فقال » وهو مخالف للأصل .
 (٤) كلمة « يحفظ » مقبولة في الأصل بإياد النحبة ، فحين قرأتها بالبناء لما لم يسم فاعله .
 وكلمة « خلافاً » كتبت في الأصل وابن جماعة بالألف . وعلى ذلك يكون شاهداً لجمل نائب الفاعل متعلق الجار والمجرور في قوله « منهم » أو « فيه » أو « له » ، كما مضى مراراً . وفي ب « خلاف » وفي س و ج « خلافاً » .
 (٥) في سائر النسخ « أتعجب » وهو مخالف للأصل .
 (٦) في س و ج « واحد منهم » وهو غير جيد ، ومخالف للأصل .
 (٧) حكنا في الأصل بحذف التون وإثبات ألف بعد الواو . وهو شاهد آخر على استعمال الفعل المرنوع بصورة للتصويب والمجزوم تخفيفاً ، كما مضى في الفقرة (١٦٨٦) وكما أوهنناه في شرحنا على الترمذى (ج ٢ ص ٣٨٥) . وفي سائر النسخ « وضرقون » وهو مخالف للأصل .
 (٨) في ابن جماعة و ب « منه » والتي في الأصل « منهم » ثم ضرب عليه بض الفارحين وكتب فوقه « منه » والضمير في « منهم » راجع إلى الصحابة .

١٨١٠ - قلتُ: إلى اتِّباع قولِ واحدٍ^(١)، إذا لم أجِدْ كتاباً ولا سنة ولا إجماعاً ولا شيئاً في معناه^(٢) يُحكِّم^(٣) له بحكمه، أو وُجِدَ معه قياسٌ.

١٨١١ - وقلَّ ما يُوجَدُ من قولِ الواحدِ منهم لا يخالفُه غيرُه من هذا.

[منزلة الإجماع والقياس^(٤)]

١٨١٢ - قال^(٥): فقد^(٦) حكمتَ بالكتاب والسنة، فكيف حكمتَ بالإجماع، ثمَّ حكمتَ بالقياس، فأقْتَمَهما مع^(٧) كتاب أو سنة؟

١٨١٣ - قلتُ: لأنِّي وإن حكمتُ بها^(٨) كما أحكمُ بالكتاب والسنة -: فأصلُ ما أحكمُ به منها^(٩) مفترقٌ.

١٨١٤ - قال: أفيجوزُ أن تكونَ أصولُ مُفَرَّقةٍ^(١٠) الأسبابِ

-
- (١) في ابنِ جماعة و س و ج «واحد» وهو مخالف للأصل .
 - (٢) في ابنِ جماعة و س و ج «في معنى هذا» وهو مخالف للأصل .
 - (٣) في ابنِ جماعة و ج «نحكِّم» وهو مخالف للأصل . بل فيه الباء متروكة واضحة وعليها ضمة .
 - (٤) العنوان زيادة مني، لم يذكر في الأصل ولا غيره .
 - (٥) في س «قال فقال» . وفي س و ج «قال الثاني قال» .
 - (٦) في س «قد» بدون الفاء، وهي ثانية في الأصل وبقى النسخ .
 - (٧) في سائر النسخ «مقام» بدل «مع»، وما هنا هو الأصل، ثم ضرب بعضهم على كلمة «مع» وكتب فوقها «مقام» .
 - (٨) في النسخ «بها»، وقد زاد بعضهم في الأصل ميًا في الكلمة . وما فيه صحيح، والمراد بهذه الأنواع .
 - (٩) في النسخ «منها» وزاد بعضهم في الأصل ميًا أيضاً . وبماشية ابنِ جماعة أن في نسخة «فيها» وكل ذلك مخالف للأصل .
 - (١٠) في النسخ «مفترقة» وهو مخالف للأصل .

يُحْكَمُ فِيهَا حَكْمًا وَاحِدًا^(١) ؟

١٨١٥ - قلتُ : نعم ، يُحْكَمُ بِالْكِتَابِ^(٢) وَالسَّنَةِ^(٣) الْمَجْتَمِعِ عَلَيْهَا^(٤) ، الْقِيَاسُ^(٥) لاختلاف فيها^(٦) ، فنقولُ لهذا^(٧) : حَكَمْنَا بِالْحَقِّ فِي الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ .

١٨١٦ - وَيُحْكَمُ بِالسَّنَةِ^(٨) قَدْ رُوِيَ مِنْ طَرِيقِ الْاِئْتِرَادِ ، لَا يَجْتَمِعُ^(٩) النَّاسُ عَلَيْهَا ، فنقولُ : حَكَمْنَا بِالْحَقِّ فِي الظَّاهِرِ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَكُنُ الْغَلَطُ فِيمَنْ رَوَى الْحَدِيثَ .

١٨١٧ - وَنَحْكُمُ بِالْإِجْمَاعِ ثُمَّ الْقِيَاسِ ، وَهُوَ أَضْعَفُ مِنْ هَذَا^(١٠) ، وَلَكِنَّهَا مَنْزِلَةٌ ضَرُورِيَّةٌ ، لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ الْقِيَاسُ وَالْخَبَرُ مَوْجُودٌ ، كَمَا

- (١) « يُحْكَمُ » منقولة في الأصل بإلواء التحيّة وعليها ضمة ، وهذا شاهد آخر لإلواء الجار والمجرور مناب الفاعل . وفي النسخ للطبوعة « تحم بها » وفي ابن جماعة « يحكم بها » وعلى الباء فتحة ، وكله مخالف للأصل .
- (٢) في « ب » « تحم » . وفي ابن جماعة « يحكم بكتاب الله » وعلى الباء فتحة ، وكلها مخالف للأصل .
- (٣) في ابن جماعة « وبالسنة » وقد ألحق بعضهم في الأصل باء في الأصل .
- (٤) في ابن جماعة و « ج » « عليها » ، و « فيها » وهو مخالف للأصل .
- (٥) في « ب » « التي » وهو مخالف للأصل .
- (٦) في « ج » « بها » وهو مخالف للأصل .
- (٧) في سائر النسخ « ونحكم بسنة » وهو مخالف للأصل .
- (٨) حرف « قد » لم يذكر في « ب » ، وهو ثابت في الأصل وبقي النسخ .
- (٩) في ابن جماعة و « ج » « ولا يجتمع » والواو ليست في الأصل .
- (١٠) الذي يظهر لي أن الشافعي يريد بقوله « وهو أضعف من هنا » أن الحكم بالإجماع والقياس أضعف من الحكم بالكتاب والسنة المجتمعة عليها والسنة التي رويت بطريق الائتراد ، وأنه يريد بالإجماع هنا اتفاق العلماء المبني على الاستنباط أو القياس ، لا الإجماع الصحيح ، الذي هو قطعي الثبوت ، وهو الذي فسرناه مراراً في كلامنا بما يفهم منه أنه المعلوم من الدين بالضرورة ، كالظاهر أريح ، وكثير من الخبر ، وأشبه ذلك .

يكونُ التَّيَمُّمُ طَهَارَةً فِي السَّفَرِ عِنْدَ الْإِعْوَازِ مِنَ الْمَاءِ ، وَلَا يَكُونُ طَهَارَةً إِذَا وُجِدَ الْمَاءُ ، إِنَّمَا يَكُونُ طَهَارَةً فِي الْإِعْوَازِ ،
 ١٨١٨ - وَكَذَلِكَ ^(١) يَكُونُ مَا بَعْدَ السَّنَةِ حُجَّةً إِذَا أُعْزَرَ مِنَ السَّنَةِ .

١٨١٩ - وَقَدْ وَصَفْتُ الْحُجَّةَ فِي الْقِيَاسِ وَغَيْرِهِ قَبْلَ هَذَا ^(٢) .

١٨٢٠ - قَالَ ^(٣) : أَفْتَجِدُ شَيْئًا شَبِيهًا ^(٤) ؟

١٨٢١ - قُلْتُ : نَعَمْ ، أَقْضِي عَلَى الرَّجُلِ بِعَلْمِي أَنَّ مَا أَدْعِي عَلَيْهِ كَمَا أَدْعِي ، أَوْ إِقْرَارِهِ ^(٥) ، فَإِنْ لَمْ ^(٦) أَعْلَمْ وَلَمْ يُقَرِّ قَضَيْتُ عَلَيْهِ بِشَاهِدَيْنِ ، وَقَدْ يَغْلِطَانِ وَيَهْمَانِ ، وَعَلِمِي وَإِقْرَارُهُ أَقْوَى عَلَيْهِ مِنْ شَاهِدَيْنِ ، وَأَقْضِي عَلَيْهِ بِشَاهِدٍ وَبِعَيْنٍ ، وَهُوَ أَضْعَفُ مِنْ شَاهِدَيْنِ ، ثُمَّ أَقْضِي عَلَيْهِ بِكَوَلِهِ عَنِ الْيَمِينِ وَبِعَيْنِ صَاحِبِهِ ، وَهُوَ أَضْعَفُ مِنْ شَاهِدٍ وَبِعَيْنٍ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَنْكِلُ خَوْفَ الشُّهْرَةِ ، وَاسْتِصْفَارَ مَا يَحْلِفُ عَلَيْهِ ، وَيَكُونُ ^(٧) الْخَالِفُ لِنَفْسِهِ غَيْرَ ثَقَّةٍ وَحَرِيصًا فَالْجَرَأُ ^(٨) .

(١) فِي س وَ ج « فَكَذَلِكَ » وَهُوَ خَالِفٌ لِلأَصْلِ وَابْنُ جُمَاعَةَ .

(٢) انْظُرْ مَاضِيَّ فِي بَابِ (الْقِيَاسِ) وَ (الْاجْتِهَادِ) ص (٤٧٦ - ٥٠٣) .

(٣) فِي س « قَالَ الثَّانِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالِ » وَهُوَ زِيَادَةٌ عَمَّا فِي الْأَصْلِ .

(٤) فِي س « يَشَبَّهُ » وَقَدْ أُلْصِقَ بَعْضُهُمْ فِي الْأَصْلِ الْبَاءَ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ ..

وَفِي ابْنِ جُمَاعَةَ وَ س وَ ج « تَقْبِهُ بِهِ » .

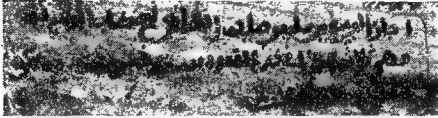
(٥) فِي س « أَوْ بِإِقْرَارِهِ » وَالْبَاءُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ وَلَا غَيْرُهُ .

(٦) فِي س « وَلَئِنْ لَمْ » وَهُوَ خَالِفٌ لِلأَصْلِ .

(٧) فِي س وَ س « وَقَدْ يَكُونُ » ، وَحَرْفُ « قَدْ » لَيْسَ فِي الْأَصْلِ وَلَا ابْنُ جُمَاعَةَ .

(٨) فِي النُّسخِ لِلطَّبِيعَةِ « وَفَالْجَرَأُ » ، وَالْوَاوُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ وَلَا ابْنُ جُمَاعَةَ .

آخر كتاب الرسالة والحمد لله وصلى الله على محمد^(١)



هذه صورة خط الريع بن سليمان بالاجازة في آخر نسخته

وهذا نص ما فيها :

« أجاز الريع بن سليمان صاحب الشافعي نسخ كتاب الرسالة ،

وهي ثلاثة أجزاء ، في ذى القعدة سنة خمس وستين ومائتين .

وكتب الريع بخطه »

(١) هذا الختام من أصل الكتاب بنفس الخط . وأما نسخة ابن جماعة فحقت بما يأتي :

« آخر كتاب الرسالة ، من كتب الإمام أبي عبد الله الشافعي رضي الله عنه ،
بجته وكرمه » .

« الحمد لله رب العالمين حق حمده ، وصلواته على محمد خير خلقه ، وعلى آله
وصحبه وسلم وشرف وكرم ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، وهو حسبنا
ونعم الوكيل » .

وكتب بمحايتها : « بلغ مقابلة وفاة الحمد على أصول عديدة قدعة » . ثم كتب في
بقي الصفحة صياح النسخة على أبي عبد الله بن محمد بن جماعة في مجالس آخرها ١٧
صفر سنة ٨٥٦ وسنذكر نس الساج ونضع صورة في القعدة إن شاء الله .



وقد آمنت بتحقيق الكتاب وتطبيق ما عمل عليه في عصر يوم السبت ٢٥ رجب
سنة ١٣٥٨ - ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٩ والحمد لله على التوفيق %

كتب
إبراهيم
الحمد لله

الاستدراك

حرف (ص) لرقم الصفحة ، وحرف (س) لرقم السطر ،
وإذا كان بجوار الرقم حرف (هـ) فهو رقم السطر في الهامش .

ص	س
١٤	٨١٩
٢٨	٢
»	٣
٣٦	١
٣٩	١٤
٤٨	١٤
٦٦	١٣
٧٢	١
٧٧	٢
٧٨	٦
٨١	٤ وهـ
٨٥	١٠
٨٨	
٨٩	

(متصل) . صوابه : متصل

الزيادة وهي [في الآيتين وكان] نابعة أيضا في نسخة ابن جماعة .

في ابن جماعة « زيادة تُبَيِّنُ جماع العدد » .

سيأتي البيت مرة أخرى في رقم (١٣٨٠) وقد رجحنا هناك وجوب إثبات ما في الأصل .

(لدليل) صوابه : (الدليل) .

(وذلك) صوابه : (ذلك) .

يوضع على يمين السطر رقم (٢٧) وهو رقم صفحة الأصل .

يوضع على يمين السطر رقم (٢٨) وهو رقم صفحة الأصل .

(رسولاً منهم) صوابه : (رسولاً من أنفسهم) .

يوضع على يمين السطر رقم (٢٩) وهو رقم صفحة الأصل .

(٦ الآية ٣) من سورة الأحزاب .

(النبي) (النبي) على قراءة حفص .

يزاد على الحاشية رقم ١ : والأجود أن يكون من باب حذف الوصول

لدلالة صلته عليه ، كما هو مذهب الكوفيين والأخفش ، وانظر شواهد

التوضيح والتصحيح لابن مالك (ص ٥٩) وسيأتي نحوه هذا الاستعمال

في الفقرة (٩٦٨) .

الحديث بإسناده (رقم ٢٩٥ ، ٢٩٦) سيأتي مرة أخرى بهما في رقبى

(١١٠٦ ، ١١٠٧) وسيأتي بالاستناد الأول في رقم (٦٢٢) .

ص	س
٩١	٩
	يزاد بعد السطر الشاهد الثاني الذي رواه الحاكم ، قد نسيتنا أن نكتبه ، وهو حديث عقبة بن خالد الشني « حدثنا الحسن قال : بينا عمران بن حصين يحدث عن سنة نبينا صلى الله عليه وسلم . إذ قال له رجل : يا أبا نعيم ! حدثنا بالقرآن ؟ فقال له عمران : أنت وأصحابك تقرأون القرآن ، أكنتَ محدثي عن الصلاة وما فيها وحدودها ؟! أكنتَ محدثي عن الزكاة في الذهب والإبل والبقر وأصناف المال ؟! ولكن قد شهدتُ وغبتُ أنت . ثم قال : فرض علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في الزكاة كذا وكذا . فقال الرجل : أحيتني أحياءك الله . قال الحسن : فامات ذلك الرجل حتى صار من قهواء المسلمين .
٩٣	
	الحديث (٣٠٦) رواه الشافعي في باب إبطال الاستحسان (ج ٧ ص ٢٧١ من الأُم) بهذه الاسناد مطولا ، كالرواية التي مضت برقم (٢٨٩) .
١٠٣	
	يزاد في الحاشية رقم (٢) : تبين لي بعد ذلك مما وجدت في الكتاب مراراً أن الشافعي ينصب اسم (كان) للؤخر بعد الجار والمجرور ، فإما أن يكون ذلك لغة في هذا فقط ، وإما أن يكون لغة في نصب معمولي (كان) . لم يذكرها علماء العربية ، إذ لم تصل إليهم ، كما وصلت إليهم لغة نصب معمولي (أن) . وانظر ما يأتي في الفقرات (٣٤٥ ، ٣٩٧ ، ٤٤٠ ، ٤٨٥ : ١٤٩٤ ،
١٠٨	٢
	(أو نُسبها) أفادني الأخ العلامة الشيخ محمد خميس هيبه أن الواجب كتابتها على قراءة ابن كثير ، وهي التي كان يقرأ بها الشافعي . (أو نُسبها) لأن الشافعي فسرها بعد ذلك في الفقرة التالية بالتأخير ، وهو المعنى على قراءته . وانظر تفسير القرطبي (ج ٢ ص ٦١) .
١١١	١
	(٣٢١) صوابه (٣٣١) .

ص	س
١٢٣	الحديث رقم (٣٦٥) سيأتي مرة أخرى بهذا الإسناد برقم (١١١٣) .
١٢٤	كلمة « القبلة » كتبت كذلك في ابن جماعة ، وكتب فوقها بالحرمة « الكعبة » وبجوارها علامة نسخة . وكلمة « فاستقبلوها » ضبطت في ابن جماعة أيضاً بفتح الباء وكسرها ، وكتب فوقها « معاً » .
١٢٦	الحديث (٣٧٠) سيأتي أيضاً في (٤٩٨ ، ٤٩٧)
١٢٨	(الفتح ٦) صوابه (الفتح ٨) .
١٢٩	الحديث رقم (٣٧٨) سيأتي بهذا الإسناد برقم (٦٨٦) .
١٣١	(معى) صوابه : (فى)
١٣١	يزاد في الحاشية (٣) أن حديث أبي هريرة وزيد بن خالد سيأتي في (٦٩١ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦)
١٣٢	الفقرة رقم (٣٨٢) انظر أيضاً ماسيأتي في الفقرات (٦٨٥ ، ٦٨٩) (١١٢٥ ، ١١٢٦)
١٣٣	الفقرة رقم (٣٨٤) انظر أيضاً ماسيأتي في (٦٨٣ ، ٦٨٤)
١٥٣	(اللبين) صوابه (اللبين)
١٦٨	الحديث رقم (٤٧٢) ستأتي إشارة إليه في (١٢٤٤)
١٦٩	(وقته) صوابه : (واقته)
١٧٨	(سول) صوابه : (رسول)
١٨٠	الحديث رقم (٥٠٦) سيأتي أيضاً في (٦٧٤)
١٨٢	الحديث رقم (٥٠٩) سيأتي أيضاً في (٦٧٧)
١٨٣	الحديث رقم (٥١٠) سيأتي أيضاً في (٦٧٨) ، وستأتي الإشارة إليه والى (٥٠٩) في (٧١١)

ص	ص
	١٨٤
الحديثان رقم (٥١٣، ٥١٤) ستأتى إشارة إليهما ، فى (٧١٢)	
(سفيان) هو الثورى .	١٨٥
الفقرة (٥٤٥) : قصة سُبَيْمَةَ الأَسْلَمِيَّة ستأتى أيضاً بإسنادها	٢٠٠
فى (١٧١١)	
(فَتْرَوَجِي) صوابه : (فَتْرَوَجِي) .	٢٠٠
الحديث رقم (٦٢٢) سيأتى أيضاً فى (١١٠٦ ، ١١٠٧)	٢٢٥
(يتطوعوا) صوابه : (يتطوعوا بها)	٢٤٠
(ويهبط) صوابه : (ويهبط)	٢٤٠
الحديث رقم (٦٧٨) مضى بهذا الإسناد فى (٥١٠) ، وستأتى إشارة	٢٤٤
إليه وإلى (٦٧٧) فى (٧١١)	
الحديث رقم (٦٩١) ستأتى الإشارة إليه بهذا الإسناد وإسناد آخر	٢٤٨
فى (١١٢٥ ، ١١٢٦)	
(٥٠٩ ، ٥١٠) يزداد أيضاً (٦٧٧ ، ٦٧٨)	٢٥٩
الفقرة (٧٥٥) : سيأتى كلام عن الرواية بالمضى فى (١٠٠١) وما بعدها .	٢٧٥
الحاشية (٦) يزداد فى آخرها : وانظر شرحنا على الترمذى فى الحديثين .	٣٠٦
(٥٢٨ ، ٥٢٩)	
قوله « فإن رسول الله باع فيمين يزيد » إشارة إلى حديث أنس :	٣١٦
« أن النبي صلى الله عليه وسلم باع قَدْحًا وِجْلَسًا فيمين يزيد » . رواه أحمد .	
والترمذى وحسنه ، ورواه أبو داود أيضاً . وانظر المنتقى رقم (٢٨٤٧)	
ونيل الأوطار (ج ٥ ص ٢٦٩)	

ص	س
٣١٨	٨١٢ (أبو عبيد الله) صوابه : (أبو عبد الله)
٣٢٤	٨١ (قارئ صوابه : قارئ)
٣٣٠	الحديث رقم (٩٠٣) سيأتي أيضاً لابن عباس حديث في النهي عن الصلاة بعد العصر في (١٢٢٠)
٣٣٢	٢٨ (عمران بن أبي أنيس) هكذا في تحفة الأحوزي بالتمنيير، وهو خطأ، وصوابه : (عمران بن أبي أنس) بالتكبير.
٣٩٣	رقم صفحة الأصل (١٤٣) وضع خطأً بجوار السطر (٨) والصواب أن يوضع بجوار السطر (٩)
٤٠١	الحديث رقم (١١٠٢) سيأتي مختصراً بالإسناد نفسه في (١٣١٤)
٤٠١	٨١٠ (على ذلك) صوابه : (على أنه لم يسمع منه)
٤٢٦	الحديث رقم (١١٧٤) وما بعده ينظر أيضاً ماسيأتي في (١٦٤١ - ١٦٥٦)
٤٥٣	٧ (سعيد) الظاهر عندي أنه سعيد بن السيب
٤٥٥	الحديث رقم (١٢٤٤) ذكره هنا معلقاً ، وقدمضى بإسناده في (٤٧٢)
٤٥٦	٨ (عطاء) هو عطاء بن أبي رباح ، قفيه مكة ومفتيها .
٤٧٧	٩ (المالين) هكذا ضبطت في الأصل بفتح اللام وهو صواب .
٤٩٤	الحديثان رقم (١٤٠٩، ١٤١٠) رواهما أيضاً الشافعي في كتاب (إبطال الاستحسان) في الجزء (٧ من الأم ص ٢٧٥) ونسب السيوطي

في الجامع الصغير برقم (٥٦٥) الحديث الأول لأحمد والشيخين
وأبي داود والنسائي وابن ماجه ، ونسب الثاني لأحمد وأصحاب
الكتب الستة .
(ألا ي) صوابه (ألا تَرَى)

ص	س
٥٠٥	٩

جريدة المراجع

الكتب التي رجعت إليها في تحقيق الكتاب ذكرت أكثرها في آخر مقدمة الجزء الأول من شرحي على الترمذی (ص ٩٧ - ١٠٣) وأذكر هنا ما زاد عليها ولم أذكره هناك .

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته	الطبع وتاريخه
تفسير البحر المحیط	٨	أبو حيان محمد بن يوسف ٧٥٤	مصر ١٣٢٨
كتاب القرطین ^(١)	٢	محمد بن أحمد بن مطرف الكنتانی ٤٥٤	مصر ١٣٥٥
تفسير الفخر	٦	محمد بن عمر الرازی ٦٠٦	بلاق ١٢٧٨
جامع العلوم والحكم	١	عبد الرحمن بن أحمد بن رجب ٧٩٥	مصر ١٣٤٦
مسند الشافعی	١	محمد بن يعقوب الأصم ٣٤٦	خط ١١٦٣
» »	١	» » » »	مصر ١٣٢٧
الشافعی في شرح مسند الشافعی	٥	محمد الدين للبارك بن الأثير ٦٠٦	خط ١٣٥٥ ^(٢)
موطأ محمد بن الحسن	١	محمد بن الحسن الشیبانی ١٨٩	الهند ١٣٢٨
الاعتبار في التأسیخ والمنسوخ	١	محمد بن موسى الحارمى ٥٨٤	مصر
المجازات النبویة	١	الشريف الرضى محمد بن الحسين ٤٠٦	مصر ١٣٥٦
تذكرة للوضوعات	١	محمد طاهر بن علی الفتی ٩٨٦	مصر ١٣٤٣
كشف الخفا	٢	إسماعیل بن محمد العجلونی ١١٦٢	مصر ١٣٥١
سيرة ابن هشام	١	عبد الملك بن هشام ٢١٨	أوربة ١٨٥٩ م
توالی التأسیس بمالی ابن إدريس	١	أحمد بن علی بن حجر المستقلانی ٨٥٢	بلاق ١٣٠١
طبقات القراء	٢	أبو الخیر محمد بن الجزری ٨٣٣	مصر ١٣٥١

(١) جم مؤلفه فيه كتابي (مكمل القرآن) و (غرب القرآن) لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن عتبة .

الدينوري المتوفى سنة ٢٧٦

(٢) مدار الكتب المصرية

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته	الطبع وتاريخه
تهذيب الكمال	١٢	يوسف بن عبد الرحمن اللزى ٧٤٢	خط ٧١٢ (١)
الجرح والتعديل	٦	عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازى ٣٢٧	خط ٧٤٦ (٢)
ترتيب ثقات ابن حبان	٢	على بن أبى بكر الهيثمى ٨٠٧	خط (٣)
نظام الطلاق فى الإسلام	١	أحمد محمد شاكر	مصر ١٣٥٤
تاريخ الطبرى	١٣	أبو جعفر محمد بن جرير ٣١٠	مصر ١٣٢٩
شرح نهج البلاغة	٢٠	عبد الحميد بن هبة الله بن أبى الحديد ٦٥٦	مصر ١٣٢٩
طبقات الشعراء	١	ابن قتيبة ٢٧١	لندن ١٩٠٢ م
الأغاني	٢١	أبو الفرج على بن الحسين الأصبهاني ٣٥٦	مصر
لؤلؤة واختلاف	١	الحسن بن بشر الآمدى ٣٧٠	مصر ١٣٥٤
الخزانة الكبرى	٤	عبد القادر بن عمر البغدادى ١٠٩٣	بولاق ١٢٩٩
مختارات ابن الشجرى	١	أبو السعادات هبة الله ٥٤٢	مصر ١٣٤٤
الكامل للبرد	٢	محمد بن يزيد المبرد ٢٨٥	مصر ١٣٠٨
شرح أشعار المذليين		أبو سعيد السكرى ٥٩٨	أوربة ١٨٥٤ م
لباب الآداب	١	الأمير أسامة بن منقذ ٥٨٤	مصر ١٣٥٤
القول الفصل فى ترجمة القرآن	١	الشيخ محمد شاكر ١٣٥٨	مصر ١٣٤٣
حاشية الأمير على المغنى	٢	محمد بن محمد الأمير ١٢٣٢	مصر ١٢٩٩
مع الموامع	٢	جلال الدين السيوطى ٩١١	مصر ١٣٢٧

مفاتيح الكتاب

- ١ - فهرس آيات القرآن المذكورة في الكتاب
- ٢ - » أبواب الكتاب على ترتيبها
- ٣ - » الأعلام
- ٤ - » الأماكن
- ٥ - » الأشياء ، من حيوان ونبات ومعدن ونحو ذلك
- ٦ - » للفردات المفردة في الكتاب
- ٧ - » القوائد القنوية المستنبطة منه
- ٨ - » مواضيع الكتاب ومسائله في الأصول والحديث والفقہ على حروف
المعجم

١ - فهرس آيات القرآن^(١)

رقم الفقرات	اسم السورة ورقها	رقم الآيات
٢٠٧	٢ البقرة	٢٤
١٦٣٢ ، ٥١٧ ، ٤٨٧ ، ٩٣		٤٣
١٢		٧٩
٥١٧ ، ٤٨٧		٨٣
٣٢١		١٠٦
٥١٧ ، ٤٨٧		١١٠
٢٤٥		١٢٩
٣٦٤		١٤٢
٣٦٤ ، ٣٦٢ ، ٦٣		١٤٤
١٣٧٨ ، ١٠٤ ، ٦٤		١٥٠
٢٤٦		١٥١
٣٩٣		١٨٠
٤٣٤ ، ١٨٩ ، ٧٩		١٨٣
٤٣٤ ، ١٨٩ ، ٧٩		١٨٤
٤٣٥ ، ٨٠		١٨٥
١٦٣٣ ، ٩٤ ، ٧٣		١٩٦
٢٠٥		١٩٩

(١) علم الشافعي وقهه من الكتاب والسنة . فهذا الفهرس جليل جداً . إذ يفيد منه الفأري* تفسير الشافعي لكثير من آيات الكتاب الحكيم . ولوضع مثل هذا لكل كتب الشافعي كانت لنا مجموعة قيسة رائعة من قول الشافعي وقهه في تفسير القرآن . لا نكاد نجد مثلها في كتاب من كتب التفسير .

رقم الفقرات	رقم الآيات	اسم السورة ورقها
٢٦	٢١٣	٢ البقرة
٣٤٦	٢٢٢	
١٧٢٩ ، ١٧٢٢ ، ١٧١٣	٢٢٦	
١٧٢٩ ، ١٧١٣	٢٢٧	
١٧٠٣ ، ١٦٩٧ ، ١٦٨٤ ، ٥٤٢	٢٢٨	
٤٤٢ ، ٤٤١	٢٣٠	
٢٤٩	٢٣١	
١٤٩٨ ، ١٤٩٧	٢٣٣	
١٧٠٥ ، ٥٦٣ ، ٥٤٢	٢٣٤	
٩٣٤	٢٣٦	
٧٩٧ ، ٧٨٤	٢٣٨	
٦٧٥ ، ٦٧٤ ، ٥٠٦ ، ٣٦٧	٢٣٩	
٣٩٤	٢٤٠	
١٣٧١	٢٥٥	
٦٥٠ ، ٦٤٦ ، ٦٤٤ ، ٤٨٢ ، ٣٣٣ ، ٣٠٣	٢٧٥	
١١٥	٢٨٢	
٤٢	٣٠	٣ آل عمران
١١	٧٨	
٥٣٥ ، ٤٨٩	٩٧	
٢١	١٠٣	
١٦٧٨	١٠٥	
١٢١٠	١٤٤	
٦١	١٥٤	
٢٤٧	١٦٤	
١٩٧	١٧٣	
١٦٣١	٤	٤ النساء
٤٦٧	٧	
٤٦٨ ، ٢١٤ ، ٨٩	١١	

رقم الفقرات	اسم السورة ورقها رقم الآيات
٤٦٩ ، ٤٦٨ ، ٢١٧ ، ٢١٥ ، ٩٠	١٢ ع النساء
٦٨٧ ، ٦٨٢ ، ٣٧٥	١٥
٦٨٢ ، ٣٧٥	١٦
٦٣٣ ، ٦٢٧ ، ٥٤٦	٢٣
٦٢٨ ، ٦٢٧ ، ٥٥٢ ، ٥٥٠ ، ٥٤٧ ، ٥٤٦	٢٤
٦٤٦ ، ٦٣٥ — ٦٣٣	
٦٨٤ ، ٦٨٣ ، ٣٨٩ ، ٣٨٤ ، ٢٢٦	٢٥
٦٤٤ ، ٤٨١ ، ٣٠٣	٢٩
٤٤٩ ، ٣٥٣ ، ٨٥	٤٣
١٤	٥١
١٤	٥٢
٢٥٩	٥٩
٢٧٢	٦٥
٢٦٧	٦٩
١٨٣	٧٥
٤٦٦	٧٦
٢٧٠	٨٠
٩٩٦	٨٦
٨٣٦	٩٢
٩٨٦ ، ٩٨٢	٩٥
٥٠٨	١٠١
٧٢٦ ، ٥٠٨	١٠٢
٧٢٧ ، ٥٠٤ ، ٤٨٦ ، ١٩٠ ، ٩٢	١٠٣
٤٣٣ ، ٢٨٧ ، ٢٥٠	١١٣
٢٣٧	١٣٦
٤٣٣	١٤٥
٥١٧	١٦٢
١٢٠٩ ، ١٢٠٤	١٦٣
٢٣٧	١٧١
١٧٥٨ ، ١٧٥٧	١٧٦

رقم الفقرات	اسم السورة ورقها	رقم الآيات
١٦١٠ ، ٤٦٠ ، ٤٥٤ ، ٤٤٨ ، ٢٢٠ ، ٨٤	٥ المائدة	٦
١٦١٩ ، ٦٤٨ ، ٦١٦ ، ٣٣٣ ، ٢٢٣		٣٨
٢٨٥		٦٧
١٦٣٦		٨٩
١٦٣٥ ، ١٣٩٤ ، ١١٧		٩٥
٤٣٣٥	١٠٢ ، ١٠١	
١٤٤٨ ، ١١٢ ، ٦٦	٩٧	٦ الأنعام
١٧٩٥	١٠٢	
٢٨٣	١٠٦	
٥٣١	١٤١	
٦٤١ ، ٥٥٩ ، ٥٥٥	١٤٥	
١٢٠٥	٦٥	٧ الأعراف
١٢٠٦	٧٣	
١٢٠٧	٨٥	
٦٢	١٢٩	
٧٦	١٤٢	
٦٤٣	١٥٧	
٣٣٧٥	١٥٨	
٢٠٨	١٦٣	
٢٦٨	٢٠	٨ الأنفال
٣٦٦٥	٣٥	
٢٣٣ ، ٢٢٨	٤١	
٣٧٣ ، ٣٧١	٦٥	
٣٧٣ ، ٣٧٢	٦٦	
١٧٧٢ ، ١٧٧١ ، ١٧٦٩ ، ١٧٦٨	٧٥	

اسم السورة ورقها ورق الآيات رقم الفقرات

١١٣٤	٩	التوبة	ذكر اسمها في
٩٧٥	٥		
١١٨٥ ، ٩٧٦	٢٩		
١٣	٣٠		
١٣	٣١		
٩٧٤	٣٦		
٩٧٨	٣٨		
٩٩١ ، ٩٧٨	٣٩		
٩٧٩	٤١		
٥١٩ ، ٤٨٨	١٠٣		
٩٧٣	١١١		
١٨١	١٢٠		
٩٨٨	١٢٢		
١٦٣ ، ٢٩	١٢٨		
٣١٧ ، ٣١٥	١٥	١٠	يونس
١٧٩	٣	١١	هود
١٢٠٣	٢٥		
١٢٠٥	٥٠		
١٢٠٦	٦١		
١٢٠٧	٨٤		
٢١٢	٨٢ ، ٨١	١٢	يوسف
٨٧٣	٩٠		
١٥٦	٣٧	١٣	الرعد
٣٢٠ ، ٣١٨	٣٩		

رقم الفقرات	رقم الآيات	اسم السورة ورقها
٤٩	١	١٤ إبراهيم
١٥٠	٤	
١٧٩	٣٢	
١٤٤٩، ١١٣، ٦٦	١٦	١٦ النحل
٩٢٠	٣٢	
٥٠	٤٤	
٥١	٨٩	
٣٢٣	١٠١	
١٦١	١٠٣	
٤٣٣	٦٠	١٧ الإسراء
٣٤٢، ٣٤١	٧٩	
١٨٤	٧٧	١٨ الكهف
١٩	٤٢، ٤١	١٩ مريم
٨٨٦	١٤	٢٠ طه
٢١٠	١٢، ١١	٢١ الأنبياء
١٠٣	٢٣	
٣٦١	٨٠	
٢٠٧	١٠١	
٦٧٣	٢٨	٢٢ الحج
٦٧٣	٣٦	
٢٠٢	٧٣	
١٢٠٣	٢٣	٢٣ المؤمنون
٦٤٩، ٦١٦، ٣٧٦، ٣٣٣، ٢٢٥	٢	٢٤ النور
٦٨٥، ٦٨٣		
٤٢١	٤	
٤٢٣	٩-٦	
٢٧٧	٥٢-٤٨	

رقم الفقرات	رقم الآيات	اسم السورة ورقها
٢٣٨	٦٢	٢٤ النور
٢٧٦	٦٣	
٧٥٢	ذكر اسمها في	٢٥ الفرقان
٢٠	٦٩ - ٧٣	٢٦ الشعراء
١٢٠٨	١٦٠ - ١٦٣	
١٥٥	١٩٢ - ١٩٥	
١٦٦ ، ٣١	٢١٤	
١٣٧٤	٦٥	٢٧ النمل
١٢٠٣	١٤	٢٩ النكبات
١٢٠٧	٣٦	
١٣٧٥	٣٤	٣١ لقمان
٢٨٢	٢٤١	٣٣ الأحزاب
١٧٧٢ ، ١٧٧١ ، ١٧٦٩ ، ١٧٦٨	٦	
٦٧٤ ، ٥٠٦	٢٥	
٤٣٣٥ ، ٢٥١	٣٤	
١٢٢٠ ، ٢٦٥ ، ٢٥٨	٣٦	
١٢١٢	١٣ - ١٥	٣٦ يس
٤٣٣٥	١٠٢	٣٧ الصافات
١٥٩	٢٨	٣٩ الزمر
١٧٩	٦٢	
٤٠	٤٢ ، ٤١	٤١ فصلت
١٦٢	٤٤	

رقم الفقرات	اسم السورة ورقها رقم الآيت
١٦٦، ١٥٧، ٣٠	٤٢ الشورى ٧
٢٩٢، ٢٨٦، ٥٢	٥٢
١٥٨	٤٣ الزخرف ٣-١
١٧	٢٣
١٦٥، ٣٢	٤٤
٢٨٤	٤٥ الجاثية ١٨
٦٠	٤٧ محمد ٣١
٢٦٩	٤٨ الفتح ١٠
١٨٨	٤٩ الحجرات ١٣
١٦٣٤	٥٨ المجادلة ٣
٣٩١	٥٩ الحشر ١٤
٢٤٨، ١٦٤	٦٢ الجمعة ٢
٤٣٣	٦٣ المنافقون ١
٢٣٧، ٥	٦٤ التوبة ٨
١٦٩٦	٦٥ الطلاق ١
١١٥	٢
١٧٠٤، ٥٤٣	٤
٢٠٧	٦٦ التحریم ٦
١٢٠٢	٧٤ نوح ١
١٨	٢٤، ٢٣
٣٣٩، ٣٣٦	٧٣ المنزل ٤-١
٣٣٦	٢٠

اسم السورة ورقها	رقم الآيات	رقم الفقرات
٧٥ القيامة	٣٦	٦٩
٧٩ النازعات	٤٤ - ٤٢	١٣٧٣ ، ١٣٧٢
٩٤ الشرح	٤	٣٧
٩٨ البينة	٤	١٦٧٧
٩٩ الزلزلة	٨ ، ٧	١٤٨٩
١٠٧ الماعون	٧ - ٤	٥١٧

فهرس أبواب الكتاب

صفحة		صفحة	
٦٤	باب ما نزل عاما دلت السنة	٥	الجزء الأول
	خاصة على أنه يراد به الخاص	٦	رموز النسخ
٧٣	بيان فرض الله في كتابه اتباع	٧	الخطبة
	سنة بنيه	١٦	الصلاة على النبي
٧٩	باب فرض الله طاعة رسول	٢١	باب كيف البيان
	الله مقرونة بطاعة الله	٢٦	» البيان الأول
	ومذكورة وحدها	٢٨	» » الثاني
٨٢	» ما أمر الله من طاعة	٣١	» » الثالث
	رسول الله	٣٢	» » الرابع
٨٥	» ما أبان الله خلقه من فرضه	٣٤	» » الخامس
	على رسوله اتباع مأوى	٥٣	» ما نزل من الكتاب عاما
	إليه وما شهد له به من		يراد به العام ويدخله
	اتباع ما أمر به ومن هداة		الخصوص
	وأنه هاد لمن اتبعه	٥٦	» ما أنزل من الكتاب عام
١٠٦	ابتداء النسخ والنسوخ		الظاهر وهو يجمع العام
١١٣	النسخ والنسوخ الذي يدل		والخصوص
	الكتاب على بعضه والسنة	٥٨	» بيان ما نزل من الكتاب عام
	على بعضه		الظاهر يراد به كله الخاص
١١٧	باب فرض الصلاة الذي دل	٦٢	» الصنف الذي يبين سياقه
	الكتاب ثم السنة على من		معناه

صفحة		صفحة
٢٥١	وجه آخر	نزول عنه بالسدر وعلى من
٢٦٧	وجه آخر من الاختلاف	لا تكتب صلاته بالمصيبة
٢٧٦	اختلاف الرواية على وجه غير	الناسخ والنسوخ الذى تدل
	الذى قبله	عليه السنة والإجماع
٢٨٢	وجه آخر مما يد مختلفا	باب الفرائض التى أنزل الله
	وليس عندنا يختلف	نصا
٢٩٢	وجه آخر مما يد مختلفا	الفرائض للنصوص التى من
٢٩٧	وجه آخر من الاختلاف	رسول الله معها
٣٠٢	[فى غسل الجمعة]	الفرض للنصوص التى دلت
٣٠٧	النهى عن معنى دل عليه معنى	السنة على أنه إنما أراد به الخاص
	فى حديث غيره	جل الفرائض
٣١٣	النهى عن معنى أوضح من	فى الزكاة
	معنى قبله	[فى الحج]
٣١٦	النهى عن معنى يشبه الذى قبله	[فى العَدَد]
	فى شىء ويفارقه فى شىء غيره	[فى محرمات النساء]
٣٣١	باب آخر	الجزء الثانى
٣٣٥	وجه يشبه للمعنى الذى قبله	[فى محرمات الطعام]
٣٤٣	[صفة نهى الله ونهى	[فيما تمسك عنه الممتدة من
	رسوله]	الوفاة]
٣٥٧	[باب العلم]	باب الملل فى الأحاديث
٣٦٩	[باب خبر الواحد]	وجه آخر
٣٨٩	الجزء الثالث	

صفحة		صفحة
[باب الاجتهاد] ٤٨٧	الحجة في تثبيت خبر الواحد	٤٠١
[باب الاستحسان] ٥٠٣	[باب الإجماع]	٤٧١
[باب الاختلاف] ٥٦٠	[القياس]	٤٧٦

فهرس الأعلام*

وأشباها

• إبراهيم بن أبي يحيى = إبراهيم بن محمد	بنو آدم ١٩٣ ، ٢١١
• إبراهيم بن يزيد الخوزى ٥٣٥	• آدم بن أبي لياس ٢٧٠
• الأبركان ٢٣٧	• أم أبان بنت الحكم بن أبي العاص ٣٠٦
• أبي بن كعب ١١٢٠ ، (١٢١٨ ح) ،	• أبان بن سعيد بن العاص ١١٣٩
٣٥٨ ١٢١٩	• إبراهيم النبي عليه السلام ١٩ ، ٢٠ ،
الأخبار ١٣	٣٩ ، ١١٣٢ ، ١٢٠٤
• أحمد بن حنبل ١٤٢ ، ٢٩٦ ، ١٧١٤	• إبراهيم بن الحسن ٩١٢
• أبو إدريس الخولاني = عاتق الله بن عبد الله	• إبراهيم بن سعد ٤٣٣ ، ٤٧٦
• أرواف للوك ١١٣٨	• إبراهيم بن عبد الرحمن بن صوف ١٢٤٦
• ابن الأرقم = عمر بن عبد الله بن الأرقم	• إبراهيم بن طلي بن سلة بن مرة ٣٠٦
• أبو أسامة ٦٩٩	• إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ٣٠٦ ، ٣٧٩
• أسامة بن زيد (٤٧٢ ، ٧٦٣ ح) ، ٧٦٨	• إبراهيم بن ميسرة ٦٦١
• ٧٧٢ ، ٨٥٩ - ١٢٤٠ ، (١٢٤٤ ح)	• إبراهيم النخعي بن يزيد ٧٠١
• ٧٧٣	
• أسامة بن مفضل ٣٠٦	
• أسد بن عمرو ٤٧٦	

(*) الأرقام كلها أرقام الفترات . ولم تفتقر ترتيباً للأعلام كلمات (أبو) و (أم) و (ابن) ونحو ذلك . وإذا كان العلم مذكوراً في الحاشية وحدهما كتبناه بحرف صغير ووضعنا قبله حرف (هـ) وإذا ذكر في الرسالة والحاشية معاً قدمنا أرقام الرسالة ثم ذكرنا أرقام الفترات التي ذكر في حاشيتها مسبوقة بحرف (هـ)

وإذا وضع الرقم بين قوسين ومجواره حرف (ح) دل على حديث مرفوع من صحابي ، وإذا كان مجواره حرف (س) دل على حديث مرسل ، وإذا كان مجواره حرف (ث) دل على أثر لصحابي أو تابعي .

أصحاب رسول الله ٧٥٥ ، ٧٦٢ ، ٧٧٦	بنو إسرائيل ١٠٩٤ ، ١٠٩٧ ، ١١٠٠ ،
٧٨٢ ، ٩٠٣ ، ٩٨٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٧ ،	١٢١٩ ، ١٢١٨
١٢٨٥ ، ١٣٩٦ ، ١٣١٥ ، ١٣٠٢ ، ١٢٨٥	أ ابن إسحق = جد
١٧٠٦ ، ١٧٠٨ ، ١٧١٤ ، ١٧١٥ ، ١٨٠٥	أ أبو إسحق ٥٧٧
أصحاب القرية ١٢١٢	أ لإسحق بن راهويه ١٧١٤
أصحابنا ١٠٣٩	إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة ١١٢٠
الأعراب ١٨١	أ لإسحق بن عيسى الطباع ٣٦٥ ، ٨٧٤
أعرابي ٣٤٤ ، ٣٨٢ ، ١٢٩٠	أ لإسحق بن منصور الكوسج ٨٧٤
الأعرج = عبد الرحمن بن هرمز	إسماعيل النبي عليه السلام ١٢٠٤
أغرة الرب ١٠٦	أ لإسماعيل بن إبراهيم ٩١٤
الأكابر من أصحاب رسول الله ٧٦٢	أ لإسماعيل بن أبي الحرث ٨٧٤
أبو أمانة الباطل ٣٠٦ ، ٤٠٢	إسماعيل بن أبي حكيم ٥٦٢
أمرأة السرايا ١١٤٤ - ١١٤٦	أ لإسماعيل الصائغ ٨٧٤
امرأة ١١٠٩	أ لإسماعيل بن عمر ٣٦٥
امرأة الأسلى ٣٨٢ ، ٦٨٨ ، ١١٢٥	أ د عياش ٣٠٦ ، ٤٠٢
٣٨٠	أ د قسطنطين ٢٥
امرأة أشيم الضبابي ١١٧٢	أ د يحيى المزني ١٣٦
امرأة رفاعة القرظي ٤٤٦	الأسود بن سفيان ٨٥٦ ، ٩٠٧
أمرأة كعب الأجار ١٢١٨	أ د يزيد ٧٠١ ، ١٢٤٧
أبو أمية ٣٠٦	أسيد بن أبي أسيد وأمه ١٠٩٣
	أ أسيد بن خضير ٧٠٦
	أ أصهب بن عبد العزيز ٨٤٦
	أشيم الضبابي ١١٧٢

- أناس من أصحاب رسول الله ٧٥٥
الأنصار ١١١٤، ١١٦٧، ١٢١٥
أهل مكة ١١٣٥
بنو أنمار ٤٩٨، ٤٩٧، ٣٧٠
أنس بن مالك (٣٩٩ ح)، (٦٦١ ث)،
٦٦٥، (٦٩٦ ح)، ٦٩٨، ٧٩٩
٨٨٧، (١١٢٠ ح)
٣٠٦، ٤٠٦، ٧٨٥، ٩٤٦، ١١٠٢، ١١٧٣
ابن أنيس ١٤٤
أنيس بن الضحاك الأسلمي ٦٩١، ٣٨٢
١١٢٥ ٣٨٠
أهل البادية ٦٥٨
تهامة ١١٧٩
أهل الحجاز ٤٠٢، ٥٣٣
أهل الردة ١١٣٨
الشورى ١١٥٥
أهل العراق ٥٣٣
أهل قباء ١١١٣، ١١١٤
الكتاب ١٠، ١١٨٢، ١١٨٥
أهل الكوفة ١٧١٥
أهل المدينة ١٨١، ١٣٣٣، ١٢٤٦
٣٠٦
أهل مكة ١١٣٥
٥٩٩، ١١٦
أهل نجد ٣٤٤، ١١٧٩
العين ١١٦٣
الأوزاعي ٣٠٦، ٤٧٢
أبو أوس ٥١٠
أبو أيوب الأنصاري (٨١١ ح)، ٨١٧
أيوب بن أبي تميمة السخثياني ٤٠٨، ٩١٤
أيوب بن موسى ٥١٣
يحيى بن عتبة ١١٨٣، ١١٨٦
بجيلة ٩٠٢
البدعان ٢٣٢
الباء بن طرب ٣٦٦
بسر بن سعيد ٨٨٣، ١٤٠٩
البصريون ٨٤٥
بعض أصحابنا ٨٩٤، ١٥٦٦
التابعين ٧٥٥
الشاميين ٤٠٠

١٢٠٦ ثمود	بعض من سمعت من أهل العلم ٣٣٩
أ. الثوري = سفيان بن سعيد	» الناس ٧٠٦
✽	
أ. ابن جابر ٤٠٢	أبو بكر بن سالم بن عبدالله بن عمر ١٠٩٢
أ. جابر بن زيد ٧٠٦	» أبو بكر بن أبي شيبة ٥١٣
أ. جابر بن سمرة ١٣١٥	أبو بكر الصديق ٦٩٩ ، ٧٠١ ، ٧٩٩
جابر بن عبدالله الأنصاري (٣٦٩ ، ٣٧٠)	٨٠٠ ، ١١٣٣ ، ١١٣٥ ، ١١٥٥ ، ١١٧٤
٤٩٧ ، ٤٩٨ (ح) ، ١٧١٤ ، ١٧١٧ ، ٧٤٤	٢٣٢٨ ، ٢٣٤ ، ٧٠٦ ، ٨٧٤ ، ٩١٢ ، ١٤٠٩
١٢٤٥	١٦٨٦
أ. ٣٠٦ ، ٥٣٣ ، ٦٣٠ ، ٦٧٣ ، ٧٠٦	» أبو بكر بن عمار القرني ٣٥
٨١٠ ، ١٢٢٥ ، ١٢٩٠	» أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ١٤١٠
أ. جابر بن يزيد الجعفي ٧٠٦	» بكر بن وائل ٧٢٢
الجبتي ١٤	بلال بن أبي رباح ٥٠٦ ، ٦٧٤
أ. جبيل ٣٠٦	✽
جبيل بن مطعم (٨٨٩ ح) ، ٨٩١	بنو تميم ١٠٧ ، ٧٢٧
١١٠٢ ، ٢٣٢	تميم بن أوس الناري (١٧٢ ح)
أبن جريج = عبد الملك بن عبد العزيز	» بنو تميم بن مرة ٨٩٥
أ. جرير بن لحزم ٣٧٩ ، ٥١٣ ، ٥٢٧	✽
جرير بن عبدالله البجلي ١٧١	أبو ثعلبة الخشني (٥٦١ ح)
أ. جرير بن عبد الحميد ٧١٣	الثقة ٣٧٩ ، ٦٦٠ ، ٧٤٣ ، ٨٤٣ ، ٩١٤
أ. جعدة بن هبيرة ١٣١٥	١٢٩٩ ، ١٣٠١
أ. أبو جعفر النصور ٣٠٦	» ٢٣٢ ، ٦٩٩ ، ٧١٣ ، ١٠٧٢
أ. جعفر بن إياس بن أبي وحشية ٩١٤	

حطان بن عبد الله الرقاشى ٣٧٩ ، ٣٨٢

• حصن بن ميسرة ٨٧٤

ابن أبي الحقيق = سلام

• الحكيم بن المطلب بن حنظل ٣٠٦

حكيم بن حزام (٩١٢ - ٩١٤ ح)

• حماد بن زيد ٧٦٣ ، ٩١٤

• حماد بن سلة ٦٩٩ ، ٧٠١

• حماد بن أبي سليمان ٧٠٦

سمل بن مالك بن النابغة (١١٧٤ ح)

• أبو حيد السامعى ٣٠٦

• حيد الطويل ٣٧٩

حيد بن عبد الرحمن بن عوف ١٢٤٦

• • قيس ٧٦٠

• حميدة بنت محمد بن إياس ٤٥٣

• المجيدى ٢٩٦

• حميد ١٢١٨

• ابن الحنفية = محمد

أبو حنيفة بن سمالك بن الفضل الشهابى

١٢٣٤

• أبو حنيفة النعمان بن ثابت ٥٢٧ ، ٧٠٦

١٧١٥

• حيان العموى ٧٧٣

جفر بن أبي طالب ١١٤٤

• • محمد بن علي ١١٨٢

أبو جهم بن حذيفة بن غنم القرشى ٨٥٦ ،

٨٥٧

•

• الحرث الأعور ٥٢٧

• حبيب للعلم ١٢٩٠

• حجاج بن أرطاة ٤٧٦

• حجاج بن محمد ٩١٣

• حذيفة بن إيمان ٣٠٦

• حرام بن سعد بن بحينة ١٦٣٧

• حريز بن عثمان ١٠٩٠

• حزام بن حكيم بن حزام ٩١٣

الحسن بن أبي الحسن البصرى ٣٧٨ ،

٣٧٩ ، ٦٨٦ ، ١٢٤٧ (١٣٠١ ص) ،

٣٨٢ •

الحسن بن علي بن أبي طالب ٩٠٠ ،

(٩٠٢ ث) • ٣٠٦ ، ٩٩٦

• الحسن بن حمارة ٥٢٧

الحسن بن مسلم بن يثاق ١٢١٦

الحسين بن علي بن أبي طالب ٩٠٠ ،

(٩٠٢ ث)

✽

أبو ذر ٢٩٥
ذو القربى ٢٣٥ ٢٣٢
أبو ذؤيب المنلى ١٠٧
ابن أبي ذئب = محمد بن عبد الرحمن
بن للغيرة

✽

أبو رافع مولى رسول الله (٢٩٥ ح)
٣٠٩، (٦٢٢، ١١٠٦، ١٦٠٦ ح)
٢٩٦، ٣٠٦
رافع بن خديج (٧٧٤ ح)، ٧٧٧
٧٨٦، ٨٠٣، (١٢٢٥ ح)، ١٢٢٦
٢٢٤
ريصة بن أبي عبد الرحمن الراى (١١٩٨ س)

١٢٣٣ ٣٠٦

ريصة بن النابغة ٦٦٠

رجل ٥١٤، ١١٠٩، ١١١٠، ١٢٣٠

١٢٣١، ١٢٩٠، ١٢٩٩، ١٣٠١، ١١٤٨

رجل من أصحاب النبي ٢٧٣، ٨٤٢

١٢٤٦ ٢٣٤، ٨٨٦

✽

خارجة بن زيد بن ثابت ١٢٤٦ ٣٠٦
أ. خارجة بن مصعب ٨٧٤
أ. خالد بن رباح ٣٠٦
أ. خالد بن عبد الله القسرى ٣٠٦
أ. خالد بن مهران ٥١٣
خالد بن الوليد ٧١٣، ٧١٩، ١١٣٨

بنو خلدرة ١٢١٤

أ. خديجة أم المؤمنين ٩١٢

الخصر ١٢١٨، ١٢١٩

خفاف بن ثذبة (١٠٦ شعر)

خنساء بنت خديج ١٢٤٣

أ. الخنساء بنت عمرو بن المريد الفاهرة ١٠٦

خوات بن جبيل (٥١٠، ٦٧٨ ح)

٧٢٢، ٧٢٨، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٤

✽

أ. داود المطار ٢٣٢

دحية بن خليفة الكلبي ١١٤٩

أبو الدرداء عويمر الخزرجي (١٢٢٨ ح)

١٢٢٩

أ. دهن بن صاوية ٩٠٢

٣٦ زهير بن عمرو	١١١٠ رجل من الأنصار
٨٧٤ د د د	رجل مرغوب عن الرواية عنه ٧٠٦
١٢١٤ زوج القرية بنت مالك	رسل رسول الله ١١٤٨
٤٣٠ زوجة المجلاني ٤٢٧	رفاعة القرظي ٤٤٦
١٧١ زياد بن علاقة	الرهبان ١٣
٨٨٣، ٨٧٤، ٥٠٢، ٤٥٢ زيد بن أسلم	ابن رواحة = عبد الله
١١٠٩، ١٢٢٨، ١٦٠٦، ٢٩٦، ٩٩٦	روح بن عبادة ٩١٢
١٠٩٠	الروم ٧٠٦
٧٨٥، ٧٧٦، ٩٠٨ زيد بن ثابت	##
١٧٢٨، ١٦٨٥، ١٢١٧، ١٢١٦ (ح ٩٠٩)	الزبرقان بن بدر ١١٣٨
١١٠٢، ٣٠٦، ١٧٧٣، ١٧٥٢	زبيبة أم عنترة ١٠٦
١١٤٤ زيد بن حارثة	الزبير بن العوام ٢٧٣
د د خال الجني (١١٣٦، ٩٩١ ح)	أبو الزبير السكي = محمد بن مسلم بن
٣٨٥، ٣٨٠	تدرس
١١٢٠ زيد بن سهل أبو طلحة الأنصاري	أبو الزناد = عبد الله بن ذكوان
١١٢٢	أم زنياع ١٠٧
٩٠٧ زيد أبو عياش	أبو زنياع الجفائي ١٠٧
٣٧٠ زينب بنت عمر بن الخطاب	الزهرى = محمد بن مسلم بن عبيد الله بن
١٢١٤ زينب بنت كعب بن مجبرة	شهاب
##	
١٠٧ ساعدة بن جؤنة (شمر)	

ابن سعيد بن العاص = أبان

هـ أبو سعيد مولى قائد ٣٠٦

سعيد بن السيب (٣٦٦ س) ، ٥٣٣ ،

٨٦٤ ، (٨٦٦ هـ) ٨٨٧ ، ١١٦٠ هـ

(۱۱۷۲ھ) ۱۲۳۸، ۱۵۲۰، (۱۵۷۲ء)

۷۶۳ ۷۳۲ ۱۵۷۵ ۱۵۷۴

• سید بن منصور ۷۱۳

سعيد بن يسار ۷۵۹

أبوسفیان بن حرب ۱۴۹۹

هـ سفيان بن سعد الثوري ٢-٤ هـ ١٣٥ هـ

1410, 1413

سفیان بن عیینة ۳۳، ۳۷، ۱۷۱، ۱۷۲،

272, 227, 202, 177, 197, 190

• 709 • 722 • 061 • 044 • 272

-A23, A11, VV0, VV2, V73, 771

١٩٠١ ١٩١٩ ١٩٤٤ ١٩٤٦ ١٩٤٠ ١٩٢٥

611.2, 61.92, 917, 9.9, 9.2

6 117-61132, 1137, 11-071, 1-7

• 1220, 1218, 1213, 1212, 1211

1072, 1373, 1310, 1314, 149.

141

6 V1P679162P36 PA+6P.76442 A

179A

سَلَامُ بْنُ أَبِي الْحَقِيقِ ٨٢٤ - ٨٢٦

١٠٦ هـ الملكة أم السليك

• فيو سلامة ٢٣٤

مسالم بن عبد الله بن عمر ٤٧٤ ، ٥١٤ ،

1.92, 9.9, 8.53, 8.54, 8.5.

(۱۱۸۰ شمس) ۵۱۳۸

سالم أبو النصر مولى عمر بن عبد الله ٢٩٥،

• 11-7-744

۸۹۵۔ السائب بن یزید

سُدِيعة بنت الحرث الأسلمية ١٧١١، ٥٤٥

سعد بن ابرہیم بن عبدالرحمن بن عوف

1444

سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة ١٢١٤

• مسجد بن خولة ٥٤٥ هـ، ١٢١١

سعد بن أبي وقاص (٩٠٧ ح) ٤٣٣ هـ

1310

مسجد بن حيدر ۷۴۳، ۱۲۱۸، ۳۰۶۵

• سعيد بن خالد الخزاعي ٩٩٦

أبو سعيد الخدري سعد بن مالك (٥٠٦هـ)

$$(7.708), 7.70, (7.714), 0.7$$

123A, 123B, 123C, 123D, 123E

1212 119A11-2 987 8773

سعيد بن سالم القلاح ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤

د د أبو سعيد المقبري ٥٠٦، ٦٧٤،

1942

سهل بن أبي حشمة ٧٢٢ هـ ١٠٥	أم سلمة أم المؤمنين ١١٠٩ ، ١١١١
سعد الساعدي ٤٢٧ ، ٤٢٨ ،	١١١٠ ، ٣٠٦ هـ
٣٠٦ هـ ٧٨٥ ، ٧٧٦	أم سلمة بنت الحكم بن أبي العاص ٣٠٦ هـ
سهيل بن أبي صالح ١٧٢	أبو سلمة بن عبد الرحمن ٥٣٣ ، ٨٥٦ هـ
أبو سهيل بن مالك بن أبي عامر ٣٤٤	٩٧٧ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٤ ، ١٢٤٦ هـ
سَوَاع ١٨	١٤١٠
سويد بن سعيد ٨٧٤	أم سلمة خال المطلب بن حنطب ٣٠٦ هـ
سُوَيْد بن مِقْرَن اللزني ٩٠٢	السليك بن صمير السدي ١٠٦ هـ
ابن سيرين = محمد	بنو سليم ٧١٣ هـ
سُرَّاج	سليم بن عامر ٤٠٢ هـ
الشاعر ١٠٩	أم سليم بنت ملحان ١٢١٦ هـ
ابن شبة ٣٧٣ هـ	سليمان الأحول ٤٠٢ هـ
شبل بن عباد أبو داود المكي ٣٥	بن أرقم ١٣٠١ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٥ هـ
شبل بن معبد (١١٢٦ ح)	سليمان بن بلال ٣٠٦ ، ٣٦٥ هـ
شريحيل بن مسلم الخولاني ٤٠٢	سليمان بن عبد الحميد البرقي ٤٠٢ هـ
أبو شريح الكمي ١٢٣٤	سليمان بن يسار ١٢٤٦ ، ١٣١٥ هـ
شريك بن عبد الله القاضي ١٦٩٨	١٦٩٨ هـ
س = د = أبي نمر ٣٥	ابن سليمان بن يسار = عبد الله
أبو شعبة ٩٠٢	سليمان بن الفضل الصماني ١٢٣٤ هـ
شعبة بن الحجاج ١٧١ ، ٧٠٦ ، ٧١٣ هـ	سمرة بن جندب ١٠٩٨ هـ
٩١٤	سمي ١٧٢ هـ
الشعي = عامر بن شراحيل	أبو السنايل بن بمكك ١٧١١ هـ

شبيب النبي ١٢٠٧

• شعب بن أبي حنزة ٤٧٢

• • • محمد بن عبد الله بن عمرو ٤٧٦، ١٢٩٠

ابن شهاب = محمد بن مسلم بن عبيد الله

• شهر بن حوشب ٤٠٢

صاحبنا ١٥٥٠، ١٥٦٤

صالح النبي ١٢٠٦

• أبو صالح ذكروان السلمي ١٧٢

صالح بن خوات بن جبير ٥٠٩، ٥١٠

٦٧٧، ٦٧٨ • ٧١١

الصعب بن جثامة (٨٣٣ ح)، ٨٢٥،

٨٢٦

صفوان بن سليم ٨٣٩

• • • موهب ٩١٢

• صنّاج ٨٧٤

• الضنّاج الأحمرى ٨٧٤

• • • بن الأسر ٨٧٤

• الصنّاجى ٨٧٤

الضحاك بن مفيان ١١٧٢ • ١١٧٩

• الضحاك بن مزاحم ٥١٨

• ضرار بن الأزور ١١٣٨

الطاغوت ١٤

• أبو طالب ٢٩٥

طاوس ٤٠٥، ٤٠٦، ٧٤٣، ١١٧٤،

١٢١٦، ١٢٢٠ - ١٢٢٤، ١٢٤٧

ابن طاوس ١١٧٤

أبو طلحة الأنصاري = زيد بن سهل

طلحة بن عبد الله بن عوف ١٢٤٦

طلحة بن عبيد الله (٣٤٤ ح)

عاد ١٢٠٥

• عاتكة بنت مرة ٢٣٢

• عاصم بن ضمرة ٥٢٧

عاصم بن عمر بن قتادة ٧٧٤

• أبو عاصم التميمي ٧٦٣

• عاصم بن سعد بن أبي طالب ٤٣٣، ١٣١٥

عاصم بن شراحيل الشعبي ١٢٤٧ • ٥٣٣

٦٣٠، ٧٠٦

• عاصم بن مصعب ١٢٢٠

عائذ الله بن عبد الله أبو إدريس الخولاني

بنو عيد شمس ٢٣٠	عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار القسّ
١١٣ هـ عبد العزيز بن رفيع	١٢٤٧
٥١٠ هـ عبد العزيز بن عبد الله الأويسى	عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود ١١٠٢
٧١٣ هـ عبد العزيز بن عبد الصمد	١٣١٤
عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي	٣٠٦ هـ عبد الرحمن بن عتيك الحاطي
٢٨٩ ، ٣٠٦ ، ٤٥٢ ، ٩٧٧ ، ١٠٩٠ ،	عبد الرحمن بن حوف ١١٥٥ ، ١١٨٠ ،
١٠٩١ ، ١٠٩٣ ، ١١٢٧ ، ١٤٠٩ ، ١٤١٠ ،	(١١٨٢ ، ١١٨٣ ح) ١١٨٥ ،
١١٠٠ هـ	٨٧٤ هـ عبد الرحمن بن عتبة
٣٠٦ هـ عبد العزيز بن المطلب بن خطب	عبد الرحمن بن عثم الأشعري ١٢٤٧
عبد المجيد بن عبد العزيز ٨٩٠ ، ٩٠٣ ،	٤٠٢ هـ
١٢٢٠	عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر
بنو عيد المطلب ٨٩٠	٣٤٨
٧٠٦ هـ عبد الملك بن حبيب	عبد الرحمن بن كعب بن مالك ١٢٤٦
٣٠٦ هـ عبد الملك بن سعيد بن سويد	٨٢٤ هـ
٦١٧ هـ د د د عبد ربه أبو حاضر	عبد الرحمن بن مطعم البناني أبو النبال
عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح ٤٩٨ ،	٩١٦
٨٩٠ ، ٩٠٣ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ١٢١٦ ،	٨ هـ عبد الرحمن بن مهدي ٢٣٢ ، ٤٧٢
١٢٢٠	عبد الرحمن بن هرمز الأعرج ٨٤٧ ،
٧٦٣ ، ٤٧٢ ، ١١١٠ هـ	٨٨٣ ، ٨٧٢ هـ ٥٣٢ ، ٦٢٨
عبد الملك بن عمير ١١٠٢ ، ١٣١٤	عبد الرحمن بن يزيد بن جارية ١٢٤٣
١٣١٥ هـ	٨ هـ عبدالرزاق بن همام الصنائي ٤٠٢ ، ٤٧٢ ،
٣٥ هـ عبد الملك بن هشام	٥٧٢ ، ٦٦٠ ، ٧١٣ ، ٨٧٤ ، ١١١٠
١٣١٥ هـ د د د يار	
بنو عيد مناف ١٥ ، ٣٩ ، ٨٨٩ ،	
٨٩٠	

١٧١٤ ، ١٦٨٦	عبد الواحد النصرى ١٠٩٠
٢٣٢ بن عمر	عبد الوهاب بن بخت ١٠٩٠
الجلاني = عويمر	» » » عبد المجيد الثقفي ٣٧٨
الحجم ١٦ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، ٤١٠	٧٠٦ ، ١١٦٠ ، ٦٨٦ ، ٤٠٨
العرب ١٥ ، ٣٣ ، ١٠٥ ، ١٢٧ ، ١٣٧ -	أبو عبيد سعد بن عبيد مولى ابن أضر
١٦٧ ، ١٦٠ ، ١٤٩ - ١٤٥ ، ١٤٣ ، ١٣٩	٦٦٠ ، ٦٥٩
١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٣ ، ٢٠٠ ، ٢٠٦ ، ٢٠٥	عبد الله بن الأخنس ١٢٩٠
٢٣٥ ، ٢٦١ ، ٤١٠ ، ٨١٣ ، ١٤٧١	عبيد الله بن أبي رافع ٢٩٥ ، ٦٢٢ ،
١٤٧٨	١١٠٦ ، ١٢٤٥ ، ٢١٦
عروة بن الزبير ٤٤٦ ، ٥٠١ ، ٦٩٧	عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود
(٦٩٩ س) ٧٠١ ، ٧٣٨ ، ٧٥٢ ، ٧٧٥	٣٨٠ ، ٣٨٠ ، ١٧١١ ، ١١٢٦ ، ٨٢٣ ، ٦٩١
١٢٣٢ ، ١٢٣٩ - ١٢٤١ ، (١٣٧٣ س)	عبد الله بن علي بن أبي رافع ٧٦٣
٢٧٣	عبيد الله بن عمر بن حفص ٥١٠ ، ٦٧٨ ،
عزير ١٣	١٠٩٢ ، ٢٢٢ ، ٥١٣
عصام بن خالد ١٠٩٠	عبد الله بن مسلم ١٧٢
عطاء بن أبي رباح ٩٠١ ، ٩١٢ ، ٩١٣	عبيد الله بن أبي يزيد ٧٦٣ ، ١٢٤٧
١٢٤٧	أبو عبيدة بن الجراح ١١٢٠
عطاء بن يزيد اللبي ١٧٢ ، ١١١	عبيدة بن سفيان الحضرمي ٥٦٢
» » يسار ٢٤٢ ، ٤٥٢ ، ٥٠٢	عثمان بن عبد الله بن سراقه ٣٧٠ ، ٤٩٧
٨٣٩ ، ٨٧٤ ، ٨٨٣ ، (٨٩٠ ، ١١٠٩ س)	» » عثمان ٧٦١ ، ٧٧٢ ، ٧٩٩
١٢٢٨ ، ١٢٤٦ ، ١٦٠٦	٨٠٠ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ١١٥٥ ، ١٢١٤ ،
١٣١٥	١٢١٥ ، ١٧٣٣
عقار بن مسلم الصغار ١٢٩٠	
عقير بن ممدان الحمصي ٣٠٦	
عقيل بن خالد الأيلي ٢٣٢ ، ٤٧٢	
عكرمة بن إبراهيم الأزدي ١٩٥	

٧٤٤، (٧٥٢ ح)، ٧٩٩، ٨٤٢، ٨٠٠، ٨٤٤، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٧، ١١٥٥،
 (١١٦٠ ث)، ١١٦١، ١١٦٧، ١١٦٩، ١١٧٢، ١١٨٠، ١١٨٢،
 ١١٨٣، ١١٨٥، ١١٨٨، ١١٩٥، ١١٩٨، ١٢٠٠، ١٢٤١، (١٣١٥ ح)،
 ١٣٩٩، ١٦٩٥، ١٧٧٣، ٢٣٢، ٢٣٤، ٣٠٦، ٢٥٤، ٣٧٠،
 ٤٧٦، ٨٤٦، ٩١٢، ٩٩٩، ١٦٨٦، ١٦٩٦،
 هـ عمر بن أبي سلمة ١١١٠
 هـ و عبد الله بن الأرقم الزهري ١٧١١
 عمر بن عبد العزيز (١٢٣٢ ث) ١٤٠٩ هـ
 هـ عمر بن عثمان بن عفان ٤٧٢ هـ
 هـ و علي اللبني ١٢٣٢ هـ
 هـ و كثير بن أفلح ٢٣٤ هـ
 عمرو (١٠٦ في شعر)
 آل عمرو بن حزم ١١٦٢، ١١٦٣،
 هـ عمرو بن خليفة ٤٠٢ هـ
 عمرو بن دينار ٣٧٣، ٨٢٣، ٩٠١،
 ١١٣٢، ١١٧٤، ١١٨٣، ١٢١٨،
 ١٢٢٥، ١١٣٢، ٣٠٦ هـ
 عمرو بن أبي سلمة التنيسي ١٠٩٣ هـ
 هـ و مسلم الأرقم ١١٢٧ هـ

هـ عكرمة البربري ١٢٤٧ هـ
 عكرمة بن خالد بن العاص الخزوي ١٢٤٧ هـ
 علقمة بن قيس النخعي الكوفي ١٢٤٧ هـ
 هـ أبو علقمة المصري مولى بني هاشم ٧٠٦ هـ
 هـ علي بن إسحق ٢٩٦ هـ
 علي بن حسين زين العابدين ٤٧٢ هـ،
 ١٢٤٤ هـ
 هـ علي بن زيد بن جندب ٦٦٠ هـ
 علي بن أبي طالب (٦٥٩ ث، ٦٦٠ ح) ٦٦٢ - ٦٦٤، ٧٧٢، ٧٩٩، ٨٩٦،
 ٩٨٨، (١١٢٧ ح)، ١١٣٤، ١١٣٥، ١٧٧٣ هـ
 ١٩٥، ٣٥٤، ٥١٨، ٥٢٧، ٦٧٣، ٩٩٦، ١٠٩٨، ١٦٨٦، ١٧١٤،
 هـ علي بن عياش ١٠٩٠ هـ
 هـ و للنبني ٤٧٢، ٨٧٤ هـ
 هـ و مسهر ١١٠٠ هـ
 ابن أبي عمار = عبد الرحمن بن عبد الله
 وعمار بن مائة الدهني ٩٠٢ هـ
 هـ عمار بن غزوة ٣٠٦ هـ
 عمر بن الحكم (٢٤٢ ح) و صوابه
 (مماثلة بن الحكم) ٢٤٣ هـ
 عمر بن الخطاب (٧٣٨ ح)، ٧٤٠ هـ

- أم عمرو بن سليم الزرقى = النوار بنت عبد الله
 عمرو بن شبيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص (٤٧٦ س) ١٢٩٠ هـ
 عمرو بن العاص (١٤٠٩ ح)
 » عبد الله بن صفوان ١١٣٢
 » عثمان ٤٧٢ ، ١٢٤٤
 » أبو عمرو بن العلاء ٣٥
 عمرو بن أبي عمرو مولى للطلب ٢٨٩ ، ٣٠٦
 » عمرو بن مالك ٢٣ ، ٢٧
 عمرو بن يحيى بن عمار بن أبي حسن الساذنى ٤٥٣
 » عمران بن أبي أسى ٩٠٧
 عمران بن حصين (٤٠٨ ح) ، ٤٠٩ ، ٨٨٧ ، ١٣١٥ ، ٣٠٦
 عمرة بنت عبد الرحمن ٥٠٠ ، ٦٥٨ ، ٨٤٦
 » عنقة بن شداد البيسى ١٠٦
 عويمر المجالى ٤٢٧ هـ ٤٣٠ ، ٤٣٣
 أبو عياش الزرقى (٧١٣ ح) ، ٧١٧ ، ٩٠٧ هـ
 عيسى ابن مريم عليه السلام ١٣ ، ٢٣٧
 ابن عينة = سفيان بن عينة
 *
 غير واحد من العلماء ١١٩٨
 *
 » فارس ٧٠٦
 فاطمة بنت قيس (٨٥٦ ح) ، ٨٥٧
 ابن أبي فديك = محمد بن إسماعيل بن أبي فديك
 » أم فروة ٧٩٢
 القريضة بنت مالك بن سنان (١٢١٤ ح)
 » ابن فضال ٣٧٩
 فلاة الأنصارية (١٢١٦ ح) ، ١٢١٧
 *
 » آل فطر بن شبة ١٢٤٧
 القاسم بن محمد بن أبي بكر ٣٤٨ ، ٥١٠ ، ٦٧٨ ، ١٢٤٢ ، ٧٤٧
 » قيصة بن المخارق ٣٦

##

لقيط بن يسمُر الإيادي ١٠٨ (شعر)

ه ابن لهية = عبدالله

لوط النبي ١٢٠٨

الليث بن سعد ٧٤٣ ٢٣٢٨، ٢٩٦، ٤٠٢،

١٥٧٢

ه ابن أبي ليلى ٤٠٢

##

ماهر بن مالك الأسلمي ٣٨٢، ٦٨٨

مالك بن أنس ٢٤٢، ٢٤٣، ٣٤٨، ٣٤٤

٣٦٥، ٣٦٦، ٤٥٣، ٤٧٦، ٥٠٠ -

٥٠٢، ٥٠٩، ٥١٣، ٥٦٢، ٦٥٨،

٦٧٧، ٦٧٩، ٦٩٢، ٦٩٦، ٦٩٧،

٦٩٩، ٧٣٨، ٧٥٢-٧٦٠، ٨١٢، ٨٣٩،

٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٥٦، ٨٦٣،

٨٧٢-٨٧٤، ٨٨٣، ٨٨٦، ٩٠٦-٩٠٨،

١١٠٩، ١١١٣، ١١٢٠، ١١٢٦، ١١٨٠،

١١٨٢، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢١٤، ١٢٢٨،

١٦٠٦

ه ٢٢٤، ٢٣٤، ٢٩٦، ٣٠٦، ٣٦٨،

٣٨٠، ٣٨٥، ٤٧٢، ٥٣٣، ٦٢٨، ٧٠١،

٨٤٦، ٨٦٢، ٨٩٥، ٩٩٩، ١٤٠٩، ١٥٠٠،

١٧١٤

مالك بن أبي عامر الأصبحي ٣٤٤

» نوبة ١١٣٨

أبو قتادة الأنصاري فارس رسول الله

(١٠٩٣ ح) ه ١٩٥، ٢٣٤

ه قتادة بن دعامة السدوسي ٣٧٩، ٤٠٢

ه قتيبة بن سعيد ٥٠٩، ٧٤٣، ٩١٤

ه قدامة بن زائدة بن قدامة ٣٠٦

قريش ٣٣، ٣٣٠، ٢٣٢، ٣٩٨، ٣٦٨

٩١٢

ه القس = عبد الرحمن بن عبدالله

القضاة ١١٥٦

ه القناع بن حكيم ١٧٢

أبو قلابة = عبدالله بن يزيد الجرمي

قوم لوط ١٢٠٨

ه قيس بن خويلد المخزومي ١٠٨

قيس بن حاصم ١١٣٨

أبو قيس مولى عمرو بن الناص ١٤٠٩

ه قيس بن العيزارة ١٠٨

ه قيس بن قهد ٧٠٦

##

ه كثير بن زيد ٣٠٦

ه كثير بن يحيى ٩٩٦

ه كسرى ١٠٨

ابن كعب بن مالك من عمه ٨٢٤، ٨٢٥

أخو كعب بن مالك (٨٢٤ ح)

النكدر بن عبد الله بن الهدير ٨٩٥
 من لائهم ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ٢٧٩ ، ٢٠٦٥
 أبو للنهال = عبد الرحمن بن مطعم
 المهاجرون ١١٦٧ ، ١٢١٥ ، ١١٧٩
 أبو للهب الجري ٤٠٨
 موسى النبي عليه السلام ٧٦ ، ١٢١٨ ،
 ١٢١٩
 أبو موسى الأشعري ٧٤٤ ، ٧٩٩ ،
 ١١٩٦ ، ١١٩٨
 ٣٠٦ ، ٣٧٩ ، ١٦٨٦
 موسى بن أبي تميم ٧٥٩
 موسى بن عبد الله بن قيس ٢٩٦
 موسى بن عتبة ٥١٣
 ميمونة بنت الحارث أم المؤمنين ١٣١٥
 ٥١٣
 النافذة (والد ربيعة) ٦٦٠
 نافع بن جبير بن مطعم ١٢٤٦ ، ٨٨٦
 » عجير بن عبد يزيد ١٢٤٦
 » مولى ابن عمر ٥١٣ ، ٦٩٢ ، ٧٥٨ ،
 ٨٤٨ ، ٨٦٣ ، ٨٧٣ ، ٩٠٦ ، ٩٠٨ ،
 ٣٦٨ ، ٧٤٧ ، ١٦٩٨
 » نافع مولى أبي قتادة ١٠٩٣

١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ٢٩٥ ، ٧٧٢ ،
 ٩١٢
 معمر بن راشد ٦٦٠ ، ٨٤٣ ، ١٣٠١
 ٢٣٢ ، ٤٧٢ ، ٨٧٤
 » ممن بن عيسى الفزاز ٢٠٦
 » أبو النيرة ١٠٩٠
 » النيرة بن شبة ١٠٩٨ ، ١١٧٥
 » للنيرة بن قسم ٧٠٦
 ٧٦٢
 المقبري = سميد بن أبي سميد
 » المقدم بن مديكر ٢٩٦
 ابن أم مكتوم = عبد الله
 مكحول ١٢٤٧
 السكيون ٧٩٤ ، ١٢٤٧
 ابن أبي مليكة = عبد الله بن عبيد الله
 من أدركنا ١٠٣٩
 » من أرض دينة ٤٣٣
 من سمع عبد الله بن عمر العمري ٦٧٧ ، ٥١٠
 من صلى مع رسول الله صلاة الخوف
 (٦٧٧ ، ٥٠٩ ح) ٧١١
 » منصور بن زاذان ٣٧٩
 » منصور بن المشير ٢١٣
 ابن النكدر = محمد

أ. تافع بن يزيد ٢٣٢

ابن أبي نجيح = عبد الله

أ. ثبة أم خلف ١٠٦

تشر ١٨

النصارى ١٣

أ. نصر بن علي الجهني ٢٩٦

أ. النعمان بن بشير ١١٠٢

أ. أم النعمان بنت أبي حية ٤٥٣

قمر بن أصحاب النبي ١٦٨٥

النوار بنت عبد الله أم عمرو بن سليم الزرق

١١٢٧

نوح النبي ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٩

نوف بن فضالة البكالي ١٢١٨

بنو نوفل ٢٣٢

أ. بن نورة = مالك

أ. ابن نير ٦٩٩

✱

أ. ابن الهاد = يزيد بن عبد الله بن

أسامة

أ. مروان الرشيد ٣٠٦

أ. مروان بن سعد مولى قريش ٣٠٦

بنو هاشم ٢٢٩ - ٢٣٢

أ. مفلح ١٠٧

أ. ابن مرمة = إرميم بن علي بن سلمة

أبو هريرة (٥٣٣، ٥٦٢ ح) ، ٦٣٠

(٦٩١، ٧٥٩ ح) ، ٧٧٢ ، ٨٤٧

٨٦٤، ٨٧٢، ٨٨٣، ٩٧٧، ٩٩١، ١٠٩٤

(١١٢٦ ح) ، ١٢٣٨، ١٢٤٥، ١٤١٠ ح

أ. ٣٦، ٨٨، ١٧٢، ٢٩٥، ٣٨٠، ٣٨٠

٥٢٧، ٦٢٨، ٧٠٦، ٨٦٩، ٨٨٦

٩٤٦، ٩٩٦، ١١٠٠، ١١٧٥، ١٢٤٧

١٦٥٨

هشام بن حكيم بن حزام ٧٥٢

أ. هشام بن سعد ١٠٩٠

أ. هشام بن عبد الملك ٣٠٦

هشام بن عروة بن الزبير ٦٩٩، ٦٩٧، ٥٠١

أ. هشام بن عمار ٣٠٦

أ. هشام بن بشير ٢٣٢، ٤٧٦

هلال بن أسامة = هلال بن علي

» » علي بن أسامة ٢٤٢

أ. هلال بن أبي ميمونة = هلال بن علي

هند بنت عتبة ١٤٩٩

أ. بنو موازن ١٦٩٠

هود النبي ١٢٠٥

والله بن الأسقع (١٠٩٠ ح)

واسع بن حبان ٨١٢

• واقعة بنت أبي عدى ٢٢٢

وَدَّ ١٨٥

وفد البحرين ١١٣٩

• وكيع بن الجراح ٥٣٥

الولادة ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٩، ١١٥١،

١١٥٦ • ٢٢٣

• الوليد بن مسلم ٤٠٢

• الوليد بن يزيد ٣٠٦

• ابن وهب = عبد الله

وهب بن ابنه ١٢٤٧

##

• يحيى بن ادم ٥١٣

• يحيى بن بكير ٢٢٢

يحيى بن حسان ٧٤٣

• ٣٧٩، ٦١٩، ٧٠١، ١٥٧٢

• يحيى بن خلف الجوبارى ١٢٣٢

يحيى بن سعيد الأنصارى ٣٦٦، ٤٧٦،

٥٠٠، ٨١٢، ٨٤٦، ١١٦٠، ٢٣٤،

٣٤٥، ٧٠٦، ٧٤٧،

• يحيى بن سعيد القطان ٤٧٢، ١٢٩٠

يحيى بن سليم الطائفي ١٠٩٢

• • عبد الرحمن بن حاطب ١٢٤١

• • عمارة بن أبي حسن اللاتفي

٤٥٣

• يحيى بن أبي كثير ٩١٤

• يحيى بن سين ٨٧٤

##

يزيد بن رومان ٥٠٩، ٥١٠، ٦٧٧،

• يزيد بن زريع ٣٧٩، ١٢٩٠

يزيد بن شيبان ١١٣٢

• • طلحة بن ركانة ١٢٤٦

• • عبد الله بن أسامة بن المساد

١١٢٧، ١٤٠٩، ١٤١٠

• يزيد بن عبد ربه ٤٠٢

• يزيد بن هرون ٢٢٢، ٣٦٦، ٤٧٦

• يسار (والد سليمان) ١٣١٥

• يعقوب بن إرميم بن سعد ٤٧٦

يوسف النبي وإخوته ٢١٢	هـ يعقوب بن سفيان ٢٠٦
يوسف بن ماهك ٩١٤	هـ يعقوب بن الوليد المدني ٧٨٨
هـ يونس بن جبير ٣٧٩	هـ يعلى بن حكيم ٩١٤
يونس بن عبيد ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٦٨٦	هـ يعلى بن عطاء ٧٠٦
هـ يونس بن يزيد ٢٣٢ ، ٤٧٢ ، ٨٨٦	يموق ويشوث ١٨
	اليهود ١٣ ، ٦٩٢

٤ - فهرس الأماكن

وما ألحق بها

أحد ٢٩٥ هـ	أحد ٢٥ هـ
أرض بنى سليم ٧١٣ هـ	السوق ٨٤٢، ١٤٦١ هـ
أوطاس ١٦٩٠ هـ	الثمام ٣٦٥، ٨١١، ١١١٣، ١١٨١ هـ
البادية ٦٥٨ هـ	١٢٤٧ هـ ٨٧٤ هـ
البحرين ١١٣٩ هـ	الشَّعب ٢٣٢٨ هـ
بلر ٣٦٦، ٢٧٣٨، ٢٩٥ هـ	الصحراء ٨١٧، ٨٢٠ هـ
البصرة ١٦٦١، ٦٦٥، ١٢٤٧ هـ	أ. الصيد الأعلى ٥٢٦ هـ
بعت مؤنة ١١٤٤ هـ	أ. الصفا ٣٤٨ هـ
بلدنا = مكة	أ. صفين ٧٢٢ هـ
البيت = الكعبة	أ. طم حنين ٢٣٤ هـ
بيت المقدس ٣٢٨، ٣٥٩، ٣٦٠ هـ	عام الفتح ٣٩٨، ١٢٣٤، ١٠٦٨، ١١٢ هـ
٣٦٦، ٦٠١، ٦٠٢، ٨١٢، ٨١٩ هـ	أ. الرقاق ٣٠٦، ٥٢٥، ٥٢٣ هـ
أ. تامة ١٧٩ هـ	عرفة ٢٠٥، ٥٣٥، ١١٣٢ هـ
الجابية ٣١٥ هـ	أ. عصفان ٧١٣ هـ
أ. الجباز ٥٢٥، ٥٣٣، ٨٢٤ هـ	غزوة بنى أنمار ٣٧٠، ٤٩٧، ٤٩٨ هـ
أ. حبة الوفا ٤٠٢، ١٧١١ هـ	« تبوك ٩٨٨، ٣٠٦ هـ
أ. دمشق ١٦٩ هـ	أ. النور ٥٢٥ هـ
أ. ديار هواز ١٦٩٠ هـ	قباء ٣٦٥، ١١١٣، ١١١٤ هـ
ذو طوى ٨٩٥، ٨٩٥ هـ	القبلة = الكعبة

المسجد النبوي ١٢١٤	أم القرى = مكة
المشاعر ١١٣٢	الكعبة ٦٣ ، ١١٧ ، ١٢٢ ، ٣٢٨ ،
أ. مصر ١٤٠٩ ، ٥٢٦	٣٦٨ ، ٣٦٥ ، ٣٦٠ ، ٣٥٩ ، ٣٤٨ ،
مكة ٣٠ ، ١٥٧ ، ١٦٦ ، ٢٦١ ، ١٠٣١ ،	٤٩٦ ، ٤٩٥ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٧١٣ ،
١١٣٥	٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٧ ،
أ. ٣٥ ، ٣٠٦ ، ٣٤٨ ، ٣٦٦ ، ٥٩٩ ،	٨١٩ ، ٨١٩ ، ٨٩١ ، ٩٦٣ ، ١١١٣ ،
٧١٣ ، ٨٩٤ ، ١١٦	١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٣٣٦ ، ١٣٤٤ ،
مقي ١١٢٧ ، ٥٣٥	١٣٤٦ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٨ ،
نجد ٣٤٤ ، ١١٧٩	١٣٩٤ ، ١٤٢٣ ، ١٤٢٦ ، ١٤٤٧ -
هَجَر ١١٨٣	١٤٥٦ ، ١٤٦٦ ، ١٦٣٥ ، ١٦٨٠ ،
أ. وادي أوطاس ١٦٩٠	٣٦٦ ، ٣٠٦ ،
أ. وادي حنين ١٦٩٠	الكوفة ١٢٤٧ ، ٣٠٦ ،
أ. وقعة حنين ١٦٩٠	ليلة الحرير ٧٢٢
العين ١١٤٠ ، ١٢٤٧ ، ١٠٢٥ ، ١١٤٣ ،	أ. الحصب ٥٤٨
يوم الأحزاب ٥٠٥	المدينة ١٨١ ، ٨٩٥ ، ٩١٦ ، ١٢٣٣ ،
أ. الخنلق ٦٧٤ ، ٥٠٦	١٢٣٨ ، ١٢٤٦ ، ١٥٥٦ ، ١٥٥٧ ،
أ. يوم خير ٢٩٦	١٥٥٩ ، ٣٠٦ ، ٣٦٦ ، ٤٧٢ ، ٧١٣ ،
يوم ذات الرقاع ٥٠٩ ، ٧٧ ، ٧١١ ،	١١٣٩ ، ١٢١٤ ، ١٤٠٩ ،
٧٢١ ، ٧١٦	أ. المروة ٣٤٨
يوم عُثْقَان ٧١٣	المزدقة ٥٣٥
أ. يوم بدر ٣٠٦	المسجد الحرام ٦٣ - ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٣ ،
	١٠٤ ، ١١٤ ، ٣٦٢ ، ١٣٣٦ ، ١٣٧٨ ،
	١٣٨١ ، ١٤٥٤ ،

٥ - فهرس الأشياء

من حيوان ونبات وجماد وغير ذلك

الباقلي ٥٢٥	الإبل ٥٢١، ١٥٣٦، ١٥٧٩، ١٥٨٢ -
البحر والبحار ١١٢، ٢٠٨، ٢٠٩، ١٤٤٧،	١٥٨٥، ١٥٩٧، ١٦٠٠، ١٦٠٤،
١٤٤٨، ١٥٥١	١٦٠٦، ١٦٢٧، ١٦٤١، ١٦٤٣،
البر ١٢٢، ١٤٤٨، ١٥٢٧	١٦٥٨، ١٦٦١، ٤٧٦،
البر ٥٢٥، ٧٦٨، ١٥١٨، ١٥٢٧، ٧٧٣	الأحجار = الحجارة
البرقع ١٦١٢	الأدم ٥٢٥
البركة ٩٤٩	الأرز ٥٢٥
هـ بزر قطونا ٥٢٦	الأرنب ١٣٩٦
البعير = الإبل	الأرواح = الرياح
البنغال ٥٢١	الأريكة ٢٩٥ - ٢٩٧
البقر ٥٢١	هـ الأسفيوس ٥٢٦
التبر ٥٢٨	هـ الأسفيوش ٥٢٦
هـ الترمس ٥٢٥	الأسقية ٦٥٨
التمر ٧٦٨، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩١٠، ٩١١،	الأسلحة ٥٠٨، ٧٢٦
٩١٦، ٩٤٣، ٩٤٦، ١١٢٠، ١٥٠٨،	الأشبيوس ٥٢٦
١٥١٥ - ١٥١٨، ١٦٣٣، ١٦٢٤،	هـ الأشبيوش ٥٢٦
١٦٥٨، ١٦٦٢	الأصنام ٢٠
هـ ٣١، ٧٧٣، ٩٠٨	الإنجيل ٩٧٣، ٣٠٥

٥٢٦ حزران	التوراة ٩٧٣
الحمر ٥٢١	التين ٥٢٤
الحصص ٥٢٥	الثفاء ٥٢٦
الحنطة = البر	الثمر ٩٠٦، ١٥٠٤، ١٥٠٦، ١٥٠٧،
الحوت ١٦، ٢٠٨	١٥١٥ - ١٥١٧، ١٦٦٠
الحيات ٩٥٠	٩٠٨
الخاصة والخواص ٥٢٩، ٩٦٧، ٩٧١،	الثياب ٩٤٦، ٩٤٨ -
١٠٨٦، ١٣٣٠	الجاورس ٥٢٥
الخبز ٥٢٥	الجبال ٦٧، ١٤٤٧، ١٥٥١
الحردل ٥٢٦	الجرار ١١٢٠، ١١٢٢
الخشب ١٥	الجفرة ١٣٩٦، ١٣٩٨، ١٣٩٩
الحار ٢٢٥	البلبان ٥٢٥
الحرق ٥٦، ٣٥٤، ٣٥٦، ٩٦٣، ١١٢٠،	الجنوب ١٤٥١
١١٢٢، ١٥٥٩	الجوز ٥٢٤
الخزير ٥٦، ٥٥٥، ٦٤١	الحائط ١٦٦٠، ٢٣٤
الخيل ٥٢١، ٦٩٦، ٧٠٢	حب الجاورس ٥٣٥
الذابة والسواب ١٧٩، ١٩٣، ١٣٩٥،	حب الرشاد ٥٢٦
١٣٩٩، ١٥٧٩	حب الصفر ٥٢٦
السبر ٥٢٥	الحبل ٣٨٥
الخن ٥٢٥	الحجارة ١٥، ٨٦، ٨٨، ٢٠٧، ٣٨٥
الغرام ٦٤٤، ٧٥٩، ٧٦٠، ١٤٠١،	الحديد ٥٢٨
١٤٧٦، ١٥٢٢، ١٥٢٤، ١٥٣٠ - ١٥٣٣	الحرق ٥٢٥
١٥٥٥، ٥٢٧، ٧٦٣	

الزنج ٥٢٢	الم ٥٦ ، ٥٥٥ ، ٦٤١ ، ١٦٩٤
الزيت ١٥٢٧ ، ١٥٢٠	الدينار ٢٢٧ ، ٦١٧ ، ٦٤٤ ، ٦٤٨ ،
الزيتون ٥٢٤ ، ٥٢٣	٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٨٦٦ ، ٨٦٨ ، ١٥٢٢ ،
الزينة ٥٦٦	١٥٢٤ ، ١٥٣٠ - ١٥٣٣ ، ٥٢٧
السباع ٦٤٧ ، ٦٤١ ، ٥٦٢ ، ٥٦١	النباب ٢٠٢
السبت ٢٠٩ ، ٢٠٨	الدرّة ٥٢٥
السرحان ٨١٠	الذهب ٤٨٣ ، ٥٢٧ - ٥٢٩ ، ٧٥٨ ،
السقاية ١٢٢٨	٧٦١ ، ٧٦٨ ، ١٢٢٨ ، ١٥١٨ ، ١٥٢١ ،
السكر ١٥٢٠	١٥٢٢ ، ١٥٣٣ ، ٧٧٣
السمن ١٥٢٢ ، ١٥٢٠	الرجس ٥٥٥
السوس ٩٤٦	الرصاص ٥٢٨
السوق ١٤٦١ ، ١٤٦٩	الرطب ٩٠٧ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩٤٣ ،
السويق ٥٢٥	١٦٢٣ ، ١٦٢٤ ، ٩٠٨
الشجر ١٨٠ ، ١٥٠٧	الرطل ١٥٢٧
شعبان ٤٣٦	الركاز ٥٣٢ ، ٥٣٣
الشعر ٥٢٥ ، ١٥١٨	رمضان ٨٠ ، ٨٣ ، ٣٤٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ،
الشمال ١٤٥١	٤٣٨ ، ٩٦٣
الشمس ٦٧ ، ٨٧٢ - ٨٧٤ ، ٨٨٣ ،	الرياح ٦٧ ، ١٤٤٧
١٤٥١ ، ٨٨٤ ، ٨٩٤ ، ٩٠١ ، ١٤٤٧ ،	الزاد ٥٣٥
٨٨٦	الزبرجد ٥٢٩
	الزيب ٩٠٦ ، ٥٣١

شوال ٤٣٦	العامة والعوام ٣٩٩، ٤٠١، ٤٠٤، ٤٠٣، ٤٠٤
الشيء = التهم	٥٣٠، ٩٦١، ٩٦٤، ٩٦٧، ٩٧١
الشیطان ٨٧٤، ١٣١٥	١٠٨٦، ١٠٨٩، ١٣٢٩
الصاع ١٦٥٨، ١٦٦١، ١٦٦٢	٥٢٥ الممس
الصفحة ٩٤٦	العسل ١٥٢٠، ١٥٢٢
الضور ١٥	العصيلة ٥٢٥
الصوف ١٥٠٤، ١٥٠٦	المس ٥٢٥
الصيد ١١٧، ١١٨، ١٣٩٤، ١٣٩٥	العامة ١٦١٢
١٣٩٧، ١٣٩٩، ١٤٠٠	عرة النبي ٢٨٦
الصيف ٥٢٥، ٥٢٦	التناق ١٣٩٦، ١٣٩٩
الضيق ١٣٩٦، ١٣٩٩	المنب ٥٢٢ - ٥٢٤، ٩٠٦، ٩١٨
الضغير = الحبل	الغز ١٣٩٦، ١٣٩٨، ١٣٩٩
الطاعون ١١٨١	العير ٢١٢، ٢١٣
الطائر ١٣٩٩، ١٤٠١	التين ٥٢٢
الطيخ ٥٢٥	الغذاء ١٥٢٠
الطريق ٩٤٦، ٩٥٠	الغراس ٥٢٢، ٥٢٤
الطعام ٩١٢، ٩٤٧، ٩٤٩، ١٥٣٣	الغرب ٥٢٢
الطيب ٥٣٥، ٥٦٦، ٥٦٧	الغزال ١٣٩٦
الظبي ١٣٩٨	القم ٥٢١، ٦٩١، ١٦٥٨، ١٦٦١
	١٦٦٢

الورز ٥٢٤	الفرس = الخليل
المش ٥٢٥	الفضة = الوريق
الماشية ٥٢١، ٥٣٠، ١٥٠٤، ١٥٠٦	الفضيخ ١٢٢٠
١٥٠٨، ١٥١٥، ١٥١٧، ١٦٣٧	الفلّك ٦٦
١٦٦٠	المش ٥٢٥
المتاع ١٥٠٦	المش السكر ٥٢٥
المحرف = الحائط	القطاني والقطنية ٥٢٥
اللذ ١٥٢٧	القفازان ١٦١٢
المرط ٧٧٥	القمر ٦٧، ١٤٤٧
الركب ٥٣٥	القوت ٥٢٥، ١٥٢٠
السطح ١١٧٤	الكبش ١٣٩٦، ١٣٩٩
المشرق ٣٦٤، ٣٧٠، ٤٩٧	الكرّم = العنب
المطالع ٦٧	الكثيرة ٥٢٦
المدن ١٥٣٣	الكث ٥٢٣
المغرب والمغرب ٦٧، ٣٦٤	اللبن ١٥٠٤، ١٥١٧، ١٦٦١ -
المنبر ٧٣٨	١٦٦٤
المهراس ١١٢٠	لسان العرب ١٢٧ - ١٧٨، ٢٠٣ -
الميتة ٥٦، ٥٥٥، ٦٤١، ٦٤٣	٢٠٦، ١٤٧٨، ٤٢٣
النبات ٥٢٦	لسان المعجم ١٤٨، ١٥١
النجم والنجوم ٦٦، ٦٧، ١١٢، ١١٣	الملاوياء ٥٢٥
١٤٤٧ - ١٤٥١	

الفلال ١٦٩٢	التحاس ٥٢٨
المواثم ٩٥٠	التخل ٤٨٥ ، ٥٢٢ - ٥٢٤ ، ١٥٠٤ ،
الودك ٦٥٨	١٥٠٦ ، ١٥٠٨ ، ١٥١٥ - ١٥١٧
الورق ٤٨٣ ، ٥٢٧ - ٥٢٩ ، ٧٥٨ ،	٩٠٨ ، ٥٣١ ،
١٥٣٣ ، ١٥٢٢ ، ١٥٢١ ، ١٢٢٨ ، ٧٦٨	التسم ١١٧ - ١١٩ ، ١٣٩٤ ، ١٤٠٠ ،
٧٧٣ ،	١٦٣٥
الياقوت ٥٢٩	النقد ٥٢٧ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٩٠٨ ،
اليربوع ١٣٩٦ ، ١٣٩٨ ، ١٣٩٩	

٦- فهرس المفردات المفسرة في الكتاب وشرحه

أ ب ب	«الأب» ١٧٨٧	ح م ر	«محسور» ١٠٩، ١٣٧٩،
أ خ ي	«يتأخى» ١٤٥٦		١٣٨٠
أ ر ز	«الأرز» ٥٢٥	ح ص ن	«الإحصان» ٣٩٢
أ س ب ش	«الأسبيوش» ٥٢٥	ح و ط	«تُحيط» ١١٠٢
أ ل ي	«الإيلاء» ١٧١٣	خ ب ر	«الخابرة» ١٢٢٥
أ ن ف	«مؤنّف» ١٧٥١		«خَابِرٌ» ١٤٦١
أ ه ل	«الاستهال» ١١٩٣	خ ر ج	«خرج في هذه الأصناف» و
أ و ل	«مناوّل» ٨٦١		«أخرج الجناية» ١٥١٩،
ب ح ب ح	«بَحْبَحَةُ الجنة» ١٣١٥		١٥٤٦
ب ي ع	«البيّع» ٨٦٦	خ ر ص	«الخَرَص» ٩٠٨
ث ف أ	«الثفاء» ٥٢٦	خ ز ر	«خَزَرَ البصرُ» ١٠٩
ج م ل	«أَجْلُوا في الطلب» ٣٠٦	خ م س	«الخمسة» و «تُحَسُّ»
	«يَجْلُون منها الودك» ٦٥٨		٢٣٤
ح ب و	«يحتبى» ٩٤٦	خ ي ر	«جَمَلًا خَيْرًا» ١٦٠٦
ح ر ف	«تَحَرَّف فيه» «احترف»	د خ ر	«داخرين» ١٢٣٤
	١٥٠٨	د خ ل	«دخل» «تمتد بالحرف وب نفسه»
ح م ب	«أَحْسَبُ» ١٤٢٨		٩٢٠

ش ط ر « الشطر » ١٣٧٩، ١٠٩

١٣٨٠

ش غ ر « الشَّخَر » ٩٣٩

ش م ل « يشتمل السماء » ويشتمل

على السماء » ٩٤٦

ص د ر « تصدُر الحائضُ » ١٢١٦

ص ر د } « الصُّرَاة » ١٦٥٨
ص ر ي }

ص م م « يشتمل السماء » ٩٤٦

ص و ب ج « الصُّرْبُج » ١١٧٤

ط ع م « الطعمة » ٩٤٩

ظ ن ن « الظلَّة » و « الظَّن »

١٠٨٤، ١٠٤٢

ع ر ص « يمرس على ظهر الطريق »

٩٤٦

ع ر ي « يُمَرِّي » ١٤٠٤

« القرية » ٩٠٨

ع م ب « العسيب » ١٠٩

ع م ر « العسير » ١٠٩

د خ ن « الدُّخْن » ٥٢٥

د ف ف « دَقَّتِ الدَّافَةُ » ٦٥٨

ر ب ع « رَبَاعِيًا » ١٦٠٦

ر غ ب « تَرَعِبَتْ عَنْهُ » و « التَّرْعِبُ »

٨٦١

ر ف ق « مِرْفَق » ٨١٤

ر ك ز « الرِّكَاز » ٥٣٣

ز و ل « تَزَايَلَ حَالُهُ » ١٧٢٥

س ح ر « مسحور » ١٣٧٩، ١٠٩

١٣٨٠

س ط ح « السِّطْح » ١١٧٤

س ف ل « المُتَسَفِّلَةُ » ١٧٨٧

س ل ت « السُّلْت » ٥٢٥

س ل ف « سَلَف » ٩١٦

س ل ك « يُتْلِكُوهُ سَبِيلَ السَّنَةِ »

٥٩٤

س م ن « السَّمْن » ١٥٢٠

ش ر ك « شَرِك » ١٠٠١، ١٢٦٥

ع س ل « الصَّيْلَةُ » ٤٤٤	ق ب ل « الإقبال » ٢٣٤
ع ص ف ر « العصفَر » ٥٢٦	ق د م « القلوم » ١٢١٤
ع ظ م « المَظْم » ٩٨٩	ق ر أ « القرآن » ٣٥
ع ق ل « عَقِلَ التقوى منهم » ١٩٣	« الأقراء » و « القروء » ١٦٨٤ - ١٧٠٠
ع ل س « اللَسُ » ٥٢٥	ق ر ن « القرآن » ٣٥
ع م د « عَمَدَ خَلَامَهَا » ٥٩٩	« يَقْرُنُ بَيْنَ الثَّمَرَتَيْنِ » ٩٤٦
ع ن ق « الصَّنَاقُ » ١٣٩٦	ق ر و « الأقراء » و « القروء » ١٦٨٤ - ١٧٠٠
غ ر ب « الغَرَبُ » ٥٢٢	ق ر ي « القرَى » ١٦٩٤
غ ر س « الغراس » ٥٢٢	ق ض ي « قضى به » و « قضاء » و « قضى عليه » ١٦٣٧، ١٦٢٩
غ ر م « يَغْرَمُ » ١٥٤٣	ق ط ن « القَطَائِي » و « القطنية » ٥٢٥
غ ز و « غَزَى مَهْ جَاعَةً » ٩٨٨	ق و م « أقيم » ١٤٦١
غ ل س « اللَسُ » ٧٧٥	ك س ب ر « الكسيرة » ٥٢٦
غ ل ل « يُنْزِلُ » ١١٠٢	ل ب ب « اللَّبَبُ » ٧٥٢
ف د ح « يَفْدَحُ » و « يُفْدَحُ » ١٥٥٥، ١٥٥٤	ل ب ن « اللَّابِنُ » ٨١٢
ف ر ي « الرِّي » ١٠٩٠	م ر ط « المرط » ٧٧٥
ف ض خ « القضيخ » ١١٢٠	
ف ي أ « القَيْثَةُ » ١٧١٨	

ن ك ل « نَكَلَ » ١٣٩٣	م س ع « الْمَسْعَ » ١٠٩
ن ه م « النَّهْمَ » ٩٤٩	ن ب ت « نَبَتَ » ٥٢٥
ه د ب « هُدْبَةُ الثَّوْبِ » ٤٤٦	ن ت ج « النَّتَاجَ » ١٥١٥
ه د ر « يَهْدُرُ » ١٥٦٣	ن ذ ر « النَّذَارَةُ » ٣٥
ه ر س « الْمَهْرَاسَ » ١١٢٠	ن س أ « النَّسِيَةَ » ٤٨٣
و ج ب « الْوَجُوبَ » ١٦٢٦	ن س خ « نَسَخَ » ٣٦١
و ج ه « وَجَّهَ » ٥٥٧	ن س ع « النَّسْعَ » ١٠٩
و ش ج « الْوُشَايِجَ » ٢٣٥	ن ض ر « نَضَّرَ » ١١٠٢
و د ك « الْوَدَكَ » ٦٥٨	ن ظ ر « خَيْرُ النَّظَرَيْنِ » ١٢٣٤
و ه م « أَوْهَمَ بَعْضُ النَّاسِ »	ن ع س « النَّعُوسَ » ١٠٩
٧٠٦	ن ف ل « مُنْعَلٍ » و « مُتَعَلِّقٌ »
ي س ر « يَنْسِرُ » ١٤٦٣	٩٦٨

٧- فهرس الفوائد اللغوية

المستنبطة من الرسالة (٥)

١	حذف «أن» للصدرية قبل المضارع	٧	حذف نون المثق المضاف إلى الضمير
	١٦٨ ، ٧٣١ ، ١٧٣٢		مع إحصاء حرف الجر بينهما
٢	» اللام في جواب «لو» ٢٣٥		١٦١٦ ، ٦٤٠
	٦٤٧	٨	» المبتدأ وإبقاء الخبر ٧٧٦
٣	» الموصول وإبقاء الصلة ٢٩١		١٨٠٢ ، ١٥٣٤ ، ٧٨٩
	٩٦٨	٩	» الموصول به ٨٥٠ ، ١١٢٦
٤	» للوصف وإبقاء الصفة		١٣١١
	٧٩٨ ، ٣٠٨	١٠	» اسم «كان» للعلم به ٩٢٢
٥	» المضاف وإبقاء المضاف إليه	١١	» خبر «كان» للعلم به ١١٨٩
	٧٧٦	١٢	» «كان» ومموليها على
٦	» الفاعل للعلم به ١٣١١ ، ٥٥٧		إرادتها ١٥١٢
	١٦٤٢		

(٥) الشافعي لثمة حجة ، لتصلحته وعلمه بالبرية ، وأنه لم يدخل على كلامه لكثرة ، ولم يحفظ عليه خطأ أو لحن . وأصل الريح من هذا الكتاب «كتاب الرسالة» أصل صحيح ثابت ، غاية في البقة والصحة . فما وجدناه فيه مما شذ عن القواعد المروية في البرية ، أو كان على لغة من لغات العرب ، لم نحمله على الخطأ ، بل جعلناه شاذاً لما استعمل فيه ، وحيث في محله ، واستنبطنا من ذلك بعض المسائل ، ولله ثباته منه غيرها . ولم نجد بنا حاجة إلى تكلف ترتيبها على الأبواب أو حروف المبجم ، فلهذا عمدنا ، وإمكان رجوع القارئ إليها في الوقت القصير ، واجتهدنا في تصنيف أنواعها المتألفة والمفارقة .

١٣ حذف الفعل لدلالة التفاعل والسياق	٢٠ نصب المفعول بفعل محذوف
١٥٦٥	٩٦٤
١٤ » جواب الشرط للعلم به ١٢٢٧ ،	٢١ التذكير والتأنيث في العدد ٧٤
١٢٤٨ ، ١٣١٢ وقد كتبنا	٢٢ تذكير الفعل مع المؤنث المجازي
في التعليل في الموضع الأول	٧٣٩
أنه من حذف خبر «لم يكن»	٢٣ إعادة الضمير مؤنثاً على إرادة المعنى
وهو خطأ	١٦٥٩ ، ١٢٣٩
١٥ » النون في الأفعال الخمسة من	٢٤ إعادة الضمير مذكراً على إرادة
غير ناصب ولا جازم ١٦٨٦ ،	المعنى ١٦٦١
١٨٠٨	٢٥ تأنيث الضمير العائد إلى المضاف
١٦ » حمزة الاستفهام على إرادتها	إذا كان المضاف إليه مؤنثاً ١٧٧٩ ،
٩٦٨ ، ١٢٣٤ ، ١٣٢٧ ،	١٧٨٤
١٣٥٩ ، ١٣٦٨ ، ١٤٠٨ ،	٢٦ « الطريق » مما يذكر ويؤنث
١٦١٣ ، ١٦٦٥ ، ١٧٦٥	واستعمال الشافعي الوجهين
١٧ » أن مع جمل الجملة خبراً	في جملة واحدة ٩٥٠
في تأويل مصدر ١٥٤٣	
١٨ تسهيل الميزة أو حذفها ٤٨٣ ،	٢٧ قلب فاء الأفعال حرف لين ،
٧٣٧ ، ٧٦٣ ، ٩٠٧ ، ١٠٠١ ،	بدلاً من قلبها تاء ٩٥ ، ٥٦٩ ،
١٦٩٠	٥٧٤ ، ٦٦٢ ، ١٢٧٥ ،
١٩ التنبه على نزع الخافض	١٣٣٣
٦٠١	

- ٢٨ كتابة المنصوب بدون الألف على لغة
ريعية بالوقف عليه كالوقف على المرفوع
١٩٨ ، ٢٤٣ ، ٦٩١ ، ١٢١٨ ،
١٢٣٨ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٧ ، ١٣٩١ ،
١٤٦٦ ، ١٥٩١ ، ١٧٤٧ ، ١٧٧٢ ،
١٧٩٩
- ٢٩ « أبو فلان » استعمالها بالواو
في النصب والجر ٢٩٥
- ٣٠ « أَيْتُ » رسمها بالتاء ٨٤٢
- ٣١ « نَمَتْ » رسمها بالهاء ٨٤٥
- ٣٢ استعمال « نَمَمَ » بواو العطف
١٥٨٨
- ٣٣ استعمال اسم التفضيل غير مراد به
التفضيل ١٠٢٠
- ٣٤ استعمال المصدر في معنى اسم المفعول
١٧٧
- ٣٥ استعمال الفاعل في معنى اسم المفعول
١٦٣٧
- ٣٦ استعمال « إنا » ظرفية غير متضمنة
معنى الشرط ١١١٥
- ٣٧ نصب اسم « كان » للتوخر بعد الجار
والجور ٣٠٧ ، ٣٤٥ ، ٤٤٠ ،
٤٨٥ ، ١٤٩٤
- ٣٨ جل اسم « كان » ضمير الشأن
والجلاة بعدها خبر ٥٤٨
- ٣٩ نصب معمولي « أن » ١٢٤٩ ، ٩٣٧
- ٤٠ تمضية الفعل بالتضعيف والحرف معا
أو بأحدهما ٦٣٤ ، ١٥١٩ ، ١٥٤٦
- ٤١ ذكر الفعل المجزوم على صورة المرفوع
٧١٢ ، ٧٥٥ ، ٨٥٨ ، ٨٧٣ ، ٨٧٦ ،
٨٨٨ ، ٨٩٤ ، ٩١١ ، ٩٢٥ ، ٩٥٢ ،
٩٨٢ ، ٩٨٦ ، ١٠٩٠ ، ١١٦٤ ،
١٢٧١ ، ١٦٠٠ ، ١٦٤٢
- ٤٢ إسناد الفعل إلى المثنى أو الجمع مع
وجود ضميره مظهرًا ٧٧٥
- ٤٣ الفصل بين الموصوف والصفة بجملته
٧٠٦
- ٤٤ إثبات الياء في المقوص النكرة
رفعا وجرًا ٨١٥ ، ١١٣٧ ، ١١٤٦ ،
١١٨٨ ، ١٣٥٧ ، ١٥٤٤ ، ١٥٩٧
- ٤٥ إنابة الجار والجور مناب الفاعل مع
ذكر المفعول منصوبًا ١٤٨٧ ،
١٤٨٨ ، ١٥٢٢ ، ١٨٠٧ ، ١٨١٤
- ٤٦ إنابة بعض الحروف مناب بعض
٩٨٣ ، ١١٩٠ ، ١٤٩٤ ، ١٦٣٧ ، ١٦٨١

وكتابتها بالياء « إِنَّمَا لِي » ١٢١٦	٤٧ استعمال الواو بمعنى الفاء ١٣١١، ١٥٦٦
٥٣ « هُوَ لاء » استعمالها مقصورة وكتابتها	٤٨ زيادة بعض الحروف ٩٤٦، ١٠٠٣
بالياء « هُوَ لِي » ١٦٨٧	١١٩٣
٥٤ « الِإِيْلَاء » استعمالها مقصورة وكتابتها	٤٩ التكرار للتأكيـد ١٤٥٤، ١٦٢٤
بالياء « الِإِيْلِي » ١٧٣٥، ١٧٣٧،	٥٠ تكرار كلمة « كل » للتأكيـد ٩٩٥
١٧٣٩، ١٧٥١	٥١ جمع « مفق » على « مفتتين » ٧٦٢
	٥٢ إمالة « لا » في قولهم « إِنَّمَا لَآ »

٨ - فهرس مواضيع الكتاب ومسائله

في الأصول والحديث والفقہ على حروف المعجم وهو الفهرس الملقى

- * الأب : هل يملك مال ابنه؟ ١٢٩٠-١٢٩٧
- * الاجتهاد والتقليد: ذم التقليد ١٣٦ ٣٢٨٨
- ذم من يقول في العلم عن غير معرفة ١٣١ -
- ١٣٦، ١٧٨، ٦٥٢، ٦٥٤
- غير العالم بمسألة الاتباع ولا بمسألة القياس ١٤٧٦-
- ١٤٧٩
- لا يوسع لأحد يعلم سنة لرسول الله أن يخالفها
- ٥٣٩ - ٥٤١، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٦٧
- وانظر مادة الحديث
- الاجتهاد بمعنى الاستنباط = القياس
- اجتهاد الحاكم = أولو الأمر
- * الإجماع: حجية الإجماع ١١٠٢، ١١٠٥
- ١٣٠٩ - ١٣٢٠
- لا يجمع العلماء على خلاف السنة ٨٨١، ١٣٠٧،
- ١٣١٢
- الاختياط في إدماء الإجماع ١٢٤٨، ١٢٤٩،
- ١٥٥٩
- القول بالإجماع والقياس ضرورة لا يصار إليها إلا عند
- عدم وجود الخبر، كالقياس لا يصار إليه إلا عند
- الإعواز من الماء ١٨١٢ - ١٨٢١
- إجماع أهل المدينة ليس بحجة ١٥٥٦ - ١٥٥٩
- * الاختلاف: الاختلاف منه محرم وغير محرم
- ١٦٧١ - ١٦٨٠
- قل ما اختلفوا في شيء إلا وجد فيه دليل على
- الصواب، وأمثلة ذلك ١٦٨٢ - ١٨٠٤
- * الاستحسان: بطلانه وأنه لا يجوز القول به
- ١٤٥٦، ١٤٦٨
- * الأشربة: تحريم الخمر ٣٠٣ - ٣٥٨،
- ١١٢٠ - ١١٢٤
- * الأطعمة: حرمت الطام ٥٥٥ - ٥٦٢،
- ٦٤١ - ٦٤٣، ٦٤٧
- مأخوذ من أدب الطام ٩١٦، ٩٤٩،
- ٩٥٥، ٩٥٦
- * الأمراء = أولو الأمر
- * أهل الكتاب: كفرهم وتبديلهم ١٠ - ١٤
- * أولو الأمر والأمراء والولاة والقضاة
- والحكام والمفتون:
- أولو الأمر ومن هم وما يجب من طاعتهم ٢٥٩ -
- ٢٦٦
- الخليفة ١١٥٥
- إجماع المسلمين على أن يكون الإمام واحداً والقاضي
- واحداً والأمير واحداً ١١٥٤
- الولاة الذين يشتم رسول الله وقبائل الحجة على
- الناس بهم ١١٢٧ - ١١٥٣
- قضاء القاضي ١١٥٦ - ١١٥٩،
- الحجج التي يحكم بها الحاكم ١٣٦٢ - ١٣٧٦،
- ١٨٢١

التقى من المخابرة ١٢٢٥، ١٢٢٦
السلف والتقى عن بيع ماليس عنده ٩١٧ -
٩٢٥
خيار البيع ، وبيع الرجل على بيع أخيه ، والبيع
فيم يزد ٨٦٣ - ٨٧١
مراء الحيوان بالصفة إلى أجل واستلاف
الميوان ١٦٠٠ - ١٦٠٦
الخراج بالضم ١٢٣٧ ، ١٢٣٩ ، ١٥٠٣ -
١٥١٧ ، ١٦٥٨ - ١٦٦٤
ماردة باليب وما لا يرد ١٥٠٣ - ١٥١٧ ،
١٦٥٨ - ١٦٦٤
* التابسون : مراسيل التابسين ١٢٦٤ - ١٣٠٨
لا يرم الأخذ بأقوال التابسين ١٢٥٤
* التقليد : = الاجتهاد والتقليد
* الجزية : أخناخز من الجيوس ١١٨٧ - ١١٨٦
* الجنائر : الصلاة على الجنائر ودقتها ٩٩٥ -
٩٩٧
* الجهاد : فرض الجهاد ٩٧٣ - ٩٩٧
نزول سورة براءة ١١٣٤
وجوب ثبات الواحد للاتبين ، ونسخ وجوب
ثبات الواحد للصفرة ٣٧١ - ٣٧٤
التقى من قتل النساء والولدان في الحرب ، وما
عنى منه من ذلك في البيات ٨٢٣ - ٨٣٧
التائم وتفسير ذى القرنى ٧٢٨ - ٧٣٢ ، ٧٣٥
إعطاء السلب للقاتل ٢٣٣ - ٢٣٥
* الحجج : بضع أحكامه ٥٣٥ ، ١١٣٢ -
١١٣٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٦
* الحدود والقصاص والديات :
حد السرقة ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٧ ، ٢٣٥ ،
٦١٦ ، ٦٤٨ ، ١٦١٩ ، ١٦٢٠

ثبت الحاكم بطلب زيادة العمود ١١٩١
اجتهاد الحاكم ورصاحه وخطوه ١٤٠٨ - ١٤٢٨
* الواجب على الحاكم والفتن الحكم بالظاهر
من الأدلة ، وليس لهم أن يحدوا أحكاما لا ترجع
إلى الكتاب أو السنة أو الاجماع ، إما نصا وإما
اجتهادا ٤٣٣
* الإيلاء بحكمه ، وهل هو طلاق ، أو وقت للول
عند انقضاء الأرملة الأهم ؟ وترجيح النافى
ذلك ١٧١٣ - ١٧٥١
* البيان : درجات البيان في القرآن ٥٣ - ٧٢
البيان الأول ، وهو الذى لا يحتاج إلى بيان ٧٣ -
٨٣
البيان الثانى ، وهو مالى بضعه إجمال بيته السنة
٨٤ - ٩١
البيان الثالث ، وهو المجهل الذى بيته السنة
٩٢ - ٩٥
البيان الرابع ، وهو الذى لم ينس عليه في القرآن
وبين في السنة ٩٦ - ١٠٣
البيان الخامس ، وهو مالى ينس عليه ويؤخذ
بالقياس ١٠٤ - ١٢٥
البيان بالسموم والخصوص = العلم والخاص
البيان بمخلف للمضاف ٢٠٨ - ٢١٣
البيان من وجوه ، ولا يخفى إلا عند من يحصر
علمه ٤٢٠
* البيوع : بضع أحكامه بضعها ٤٨١ - ٤٨٥ ،
٦٤٤ - ٧٤٧ ، ٦٥٠ ، ٦٥١
تحريم ربا الفضل ٧٥٨ - ٧٦٢ ، ١٢٢٨
تحريم ربا النتيجة والجمع بين حديثه وأحاديث ربا
الفضل ٧٦٣ - ٧٧٣
الربويث وما يقاس عليها ١٥١٨ - ١٥٣٥
التقى عن المزانية والترخيص في الرأيا ٩٠٦ -
٩١١ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ١٦٢٢ - ١٦٢٦

لا حجة في أحد خالف قوله السنة ١٧١٧
ليس في أحد حجة مع التي ١٦٠١ - ١٦٠٣
لا توجد سنة ثابته خالفها الناس كلهم ١٣٠٦
١٣٠٧ ، ١٣١٢
يجب القول بالحديث على عمومته ، حتى يرد ما يخصه
٨١٨ ، ٨٢١ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٩٢٣
يجب حل الحديث على ظاهره ، حتى تأتي دلائله
على إرادته غيره ٨٨٢ ، ٩٢٣
الحديث يخص الكتاب ٢١٤ - ٢٣٥ ، ٤٦٦ -
٤٨٥ ، ١٦١٠ - ١٦٢١
الحديث بين التامس والمتمسوخ من الكتاب ==
النسخ
لا يخالف حديث كتاب الله أبداً ٢٧٨ - ٢٨١
٢٨٦ - ٣٠٩ ، ٣٢٦ ، ٤١٩ ، ٤٥٧ ،
٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٥٢٧ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ،
٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٢٩ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ،
٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٤٤ ، ١٦١٣ ، ١٦١٤
كل الأحاديث مظنة ، وما كان ظاهره العارض
أمكن الجمع بينه ٥٧٤ - ٥٩٠ ، ٧١٠ -
٩٢٥ ، ١١٠٢
في الحديث تاسخ ومسنون كالفران == النسخ
وجوب تبليد الحديث ١١٠٢ ، ١٣١٤
الوعيد في الكذب على رسول الله ١٠٨٩ -
١١٠٠
شروط صحة الحديث والحجة في تثبيت خبر الواحد
٦٣٠ ، ٩٩٨ - ١٢٦١
شرط الحفظ في الراوي ، والاحتراز من غلط
الرواة ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٤٤ - ١٠٤٨
الرواية بالمعنى ٧٤٤ ، ٧٥٧ ، ١٠٠١ ،
١٠١٣ - ١٠١٥ ، ١٠٣٦ - ١٠٤٢
قبول حديث المدلس ، إذا صرح بالتحديث ١٠٢٨ -
١٠٣٥
زيادة التثبت في الرواية طلب لإسناد آخر
١١٧٨ - ١٢٠٠

حد الزنا ٢٢٥ - ٢٢٧ ، ٢٣٥ ، ٣٧٥ -
٣٩٢ ، ٦١٦ ، ٦٤٩ ، ٦٨٢ - ٦٩٥ ،
١١٢٦ ، ١١٢٥
الذف ٤٢١ ، ٤٢٢
اللعان ٤٢٣ - ٤٢٣
من قتل له قتيل خير بين الدية والقتل ١٢٣٤
ما يجب فيه الدية من القتل ٨٣٦ ، ٨٣٧
دية السد ونحوه من الجنائيات في مال الجاني ،
ودية الخطأ على العاطلة ١٥٣٦ - ١٥٦٧
تورث امرأة القتيل من دية ١١٧٢
في الجنين غرة ١١٧٤ - ١١٧٩ ، ١٦٤١ -
١٦٥٦
دية الأصابع ١١٦٠ - ١١٦٨
ما يجب في جراح اليد ١٥٦٨ - ١٥٩٩
* الحديث : جمع السنة وأنه لا يحيط بها فرد
واحد ، وأنه إذا جمع علمامة أهل العلم بها أتى على
السنة ١٣٩ - ١٤٢ ، ١٣١٢
وجوب العمل بالحديث وجوب طاعة الرسول ،
وأنها من طاعة الله ، وأن الحديث بيان
الكتاب ٥٧ ، ٥٨ ، ٩٦ ، ١٠٣ ،
١٢٩ ، ٢٣٦ ، ٣١٠ ، ٣٢٦ ، ٤١٨ -
٤٢٠ ، ٤٤٨ ، ٤٦٥ ، ٥٣٦ ، ٥٤١ ،
٥٨٣ ، ٥٨٥ ، ٥٩٤ ، ٥٩٩ ، ٦٥٥ -
٦٢٣ ، ٦٤٥ ، ٦٥٤ ، ١١٠٦ - ١٢٦١ ،
١٣٠٩ - ١٣١٤ ، ١٨١٥ ، ١٨١٦
الحديث الثابت لازم لجميع من عرفه ، لا يفرقه
ولا يؤمنه شيء غيره ٥٩٤ ، ٥٩٩ ، ٩٠٤ ،
٩٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٨ ، ١١١٤ -
١١١٩ ، ١١٢٨ ، ١١٣١ ، ١١٦٤ -
١١٨٥ ، ١٢٠٠ ، ١٢١٤ - ١٢٦١ ،
١٣٠٩
الانكسر على من ردت الحديث الصحيح ١٢٢٠ -
١٢٢٢ ، ١٢٢٨ ، ١٢٣٤ ، ١٣٠٨

زكاة المدن وزكاة الحصاد ١٥٣٣
 * السفر: انتهى عن الترس على ظهر الطريق
 ٩٤٦-٩٥٦
 * السلام: وجوب رد السلام ٩٩٦، ٩٩٧
 * السلف = البيوع
 * السنة = الحديث . الحكمة
 * الشافعي: يرجو أن لا يؤخذ عليه آه خالف
 حديثاً كاجاً ٥٩٨
 ألف « الرسالة » وقد غاب عنه بس كنه ،
 فكتب من حفظه ١١٨٤
 * الشهادات: عدالة المهود ٧٠ ، ٧١ ،
 ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٨ - ١٠٢٣ ، ١٠٢٩ ، ١٠٤٢ ،
 ١٠٤٣ ، ١٠٩٧ ، ١٤٠٢ - ١٤٠٧
 نصاب الشهادة وأحوالها في قبول والرد
 ١٠٠٧ - ١٠١٤ ، ١٠١٨ - ١٠٣٠ ،
 ١٠٣٦ - ١٠٤٤ ، ١٠٤٩ - ١٠٨٥ ،
 ١١٩١
 لا يجوز للحاكم أن يرد شهادة عدل إلا بسبب
 ١٢٠٠
 * الصحابة : يضلهم ١٣١٥
 قل ما اخطوا في شيء إلا وجد البليل من
 الكتاب أو السنة أو القياس على الصواب منه
 ١٦٨٧-١٨٠٤
 أقوالهم إذا اخطوا يصير منها إلى ماوافق
 الكتاب أو السنة أو القياس ١٨٠٥ ، ١٨٠٦
 هل قول الصحابي حجة ؟ وإذا قالوا حديثهم قولاً
 لم نجله فيه مخالفاً هل يلزم الأخذ به ؟
 ١٨٠٧ - ١٨١١

لا يجوز أن ينسب إلى رسول الله حديث إلا
 ماورد مسموماً ١٣٠٩ - ١٣١٢
 ماخالف فيه الرواية المفهومة وماوافق ١٠٠٣ -
 ١٠٨٨
 الحديث للقطع والمرسل ، وهل هجوم به حجة ؟
 ١٢٦٢ - ١٣٠٨
 مراسيل كبار التابعين ١٢٦٤ - ١٢٧٦
 مراسيل صغار التابعين ١٢٧٧ - ١٣٠٨
 كل حديث كتبه الشافعي منقطعاً فقد رواه متصلاً
 أو مشهوراً ١١١٠ ، ١١٨٤
 أقوال الصحابة = الصحابة
 أقوال التابعين = التابعون
 ه تحقيق حديث « إن الروح الأمين أتني
 في روعي » ٣٠٦
 ه تحقيق حديث « لا وصية لوارث » ٤٠٢
 ه تحقيق حديث « ليس لقاتل شيء » ٤٧٦
 * الحكم = أولو الأمر
 * الحكمة : يراد بها في الفرقان السنة ٩٦ ،
 ٢٤٥ - ٢٥٧ ، ٣٠٥ - ٣٠٧
 * أبو حنيفة بن محمد بن الفضل الشهابي:
 شيخ من شيوخ الشافعي : تحقيق ذلك ، ويان
 أن علماء الرجال أخطوا سرعته ، فثم من لم
 يذكره ، ومنهم من ذكره على الخطأ ١٢٣٤
 * اخلاص = العلم والمخاص
 * الخراج = البيوع
 * الديات = الحدود
 * الربا = البيوع
 * الزكاة : ينسب أحكامها وماجيب فيه وما لا يجز
 ٥١٢ - ٥٣٤

• تحقيق أنه ليس من باب النسخ ، وأنه فرض
لما يورسها وجوباً وعدماً ٦٧٣ هـ

• الطاعون : انتهى عن القدوم على أرض بها
الطاعون ١١٨٠ ، ١١٨١ هـ

• الطلاق : حل للبتة بعد إصابتها زوج آخر
٤٤١ — ٤٤٧ هـ

الطلاق في الحيض ١٦٩٥ ، ١٦٩٦ ، ١٦٩٧ هـ

• الطهارة : الوضوء ٨٤ — ٨٨ هـ ، ٢٢٠ —
٢٢٢ هـ ، ٤٤٨ — ٤٦٥ هـ ، ٦٣٦ — ٦٤٠ هـ ،
٦٤٧ هـ

اللسع على الحفين لا يمس عليه ١٦١٠ — ١٦١٨ هـ ،
١٦٢١ هـ

ضلع الحديث الوارد في نفس الوضوء بالضمك
في الصلاة ١٢٩٩ — ١٣٠٥ هـ

التي عن استعمال القبلة أو استدبرها عند قضاء
الحاجة ، وما ورد في إباحة ذلك ، والجمع بين
التصاريح فيه ٨١١ — ٨٢٢ هـ

الاستنجاء ٨٦ ، ٨٨ هـ

الحيض ٣٤٦ — ٣٥٠ هـ

الجنابة ٨٥ ، ٨٦ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٦٣ —
٤٦٥ هـ

غسل الجمعة ، وترجيح الشافعي أنه ليس بواجب
٨٣٨ — ٨٤٦ هـ

• تحقيق أنه واجب مستقل ٨٤٦ هـ

• العلم والخاص : ١٧٣ ، ١٧٩ ، ٢٠٧ هـ ،
٢١٤ ، ٢٣٥ هـ ، ٤٢٥ — ٤٦٦ هـ ، ٤٨٥ هـ ،
٥٥٨ ، ٦٢٤ — ٦٥٤ هـ

• المدد : الخلاف «الأقراء» ، وترجيح الشافعي
أنها الأطهار ١٦٨٤ — ١٧٠٠ هـ

• ترجيحنا أن «الأقراء» الحيض ، وتحقيق
ذلك ١٦٩٦ — ١٦٩٨ هـ

• الصلاة : فرض الصلوات الخمس ، ونسخ
فرض قيام الليل ٣٣٦ — ٣٣٥ هـ

مروط وجوبها ومجتها ٣٤٦ — ٣٥٨ هـ

يسن أحكم مما ينته السنة في الصلاة ٤٩١ هـ —
٥١٦ هـ

التفصيد والروايات فيه ٧٣٧ — ٧٥٧ هـ

فضل التلبس بالقبر ، والجمع بين أحاديثه
وأحاديث الإسفار ٧٧٤ — ٨١٠ هـ

صلاة الإمام قاعداً للمنفرد ، وآتهم يصلون وراءه
معوداً ونسخ ذلك ٦٩٦ — ٧٠٦ هـ

• تحقيق أن ذلك لم ينسخ ، ووجوب صلاتهم
وراءه موقفاً ٧٠٦ هـ

صلاة الخوف = القبلة

نزول صلاة الخوف ، ونسخ تأخير الصلوات فيه
٦٧٤ — ٦٨١ هـ

صفة صلاة الخوف ، والجمع بين الروايات فيها
٧١٠ — ٧٣٦ هـ

التي عن الركعتين بعد العصر ١٢٢٠ — ١٢٢٤ هـ

الأوقات التي عن التغلب فيها إعاشها فيما لا يلزم
من الصلاة وفي غير الطواف ٨٧٢ — ٩٠٥ هـ

• «الصنابحي» : تحقيق أن «الصنابح» غير
«عبد الله الصنابحي» وغير «أبي عبد الله
الصنابحي» ٨٧٤ هـ

• الصوم : وجوبه ٧٩٤ ، ٨١٠ ، ٤٣٤ — ٤٣٨ هـ

قضاء الفائت والمساقر الصوم ٣٥٢ ، ٣٥٩ هـ

القبلة للصائم ١١٠٩ — ١١١٢ هـ

الأيام التي تنهى عن صومها ١١٢٧ — ١١٣١ هـ

• الصيد : فديته إذا صاده المحرم ٧٠ ، ٧١ هـ ،
١١٧ — ١١٩ هـ ، ١٣٩٤ — ١٤٠١ هـ

• الضحايا : التي من إصابتها بعد ثلاث ،
ونسخه ٦٥٨ — ٦٧٣ هـ

* القبلة : وجوب استقبالها عند المائدة ،
والتوجه خطرها إذا لم يأت بين ٦٣ - ٦٨ ،
١٠٤ - ١١٤ ، ١٣٣٦ - ١٣٤٩ ، ١٣٧٨ -
١٣٩٣ ، ١٤٢٣ - ١٤٢٨ ، ١٤٤٦ - ١٤٥٥
ترك الاستقبال في النافلة لراكب ٣٦٩ ، ٣٧٠ ،
٤٩٦ ، ٤٩٥
ترك الاستقبال في صلاة الخوف ٣٦٧ ، ٣٦٨ ،
٤٩٥ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨
نسخ استقبال بيت المقدس ٣٥٩ - ٣٦٥ ،
٦٠١ ، ٦٠٢ ، ١١١٣ - ١١١٩
* القرآن : وصفه وآله رحمة وحجة ٤٠ - ٤٣ ،
٣٣٥
وجوب الاستكثار من علمه ، وآله التلخيص على
سبيل الهدى ٤٣ - ٥٢
القرآن كله بلسان العرب ١٢٧
الرد على من زعم أن في القرآن عرياً وأهجباً
١٣١ - ١٧٨
أ. منع ترجمة القرآن ١٦٨
منع إزالته على سبغة أحرف ٧٥٢ - ٧٥٥
استدلال النافى بيسى الآيات فيذكرها محذوفاً
منها حرف الطلف في أولها ٦٤٣ ، ٩٧٤ ،
٩٧٥
البيان في القرآن = البيان . العام والخاص
* القصص = الحدود
* القضاة = أولو الأمر

استبراء الأمة قبل الوطء ١٦٩٠ ، ١٦٩٩
عدة الحامل في الطلاق والوفاء ٥٤٢ - ٥٤٥
عدة الحامل التوفى عنها ، والخلاف فيها وترجيح
أن عنتها وضع الحمل ١٧٠٣ - ١٧١٢
ماتك عنه المصعة من الوفاة ٥٦٣ - ٥٦٨
اعتداد التوفى عنها في بيت زوجها ١٧١٤ ،
١٧١٥
* العلم = الاجتهاد والتقليد
العلم بالقرآن وفرجات الناس فيه ٤٣ - ٤٦
جهة العلم الخير في الكتاب أو السنة أو الاجماع
أو القياس ١٢٠ ، ٢٥٨ - ٢٦٨ ، ١٤٦٦ -
١٤٦٨
العلم وجهان : الإجماع والاختلاف ١٢٦
العلم علان : علم العامة ، وهو للعلوم من الدين
ضرورة ، وعلم الخاصة ، وهو ما عداها ٩٦١ -
٩٩٧ ، ١٢٥٦ - ١٢٦١ ، ١٣٠٦ -
١٣٠٨ ، ١٣٢٨ - ١٣٣٢ ، ١٦٧٤ ،
١٦٧٥
العالم لا يتوق أحد أن يقول له حاراً ١٢٢٤
* التعصب : لا يجوز التعصب إلا بالخبر بالسوق
١٤٦١ - ١٤٦٣
* القرائن والوصايا : ينسأ حكمها ٨٩ -
٩١ ، ٢١٤ - ٢١٩ ، ٣٩٣ - ٤١٥ ،
٤٦٦ - ٤٧٨
لا يرث العلم الكافر ٤٧٢ ، ١٢٤٤
الخلاف في الرد على ذوى الأرحام ، وترجيح
النافى عدم الرد ١٧٠٢ - ١٧٢٢
الخلاف في ميراث الاخوة مع الجد ، وترجيح
النافى تورثهم ١٧٧٣ - ١٨٠٤
* القرص = الواجب

٢٩٨-٣١٠، ٤٤٨، ٥٦٨
 * محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 رحمة الناس به ، وصوم بشفه ، والثناء عليه
 ٢٥-٣٨ ، ١٥١-١٦٦
 الصلاة عليه بصيغة بليغة من روائع الأدب ٣٩
 وجوب طاعته = الحديث
 * المطلب بن حنطب : تحقيق أن هذا الاسم
 لأكثر من واحد ، وأن أحدهم صحابي ٣٠٦
 * المفتون = أولو الأسم
 * المواريث = الفرائض
 * موسى عليه السلام : موسى صاحب الخضر
 هو نبي بني إسرائيل ١٢١٨ ، ١٢١٩
 * النسخ : الكتاب لا ينسخ إلا بالكتاب ،
 والنسخ لا ينسخ إلا بالنسخة ، والنسخة لا ينسخ والنسخ
 من الكتاب ٣١١-٣٤٥ ،
 ٦٠٤-٦١٦
 نسخ السنة بالنسخة ٥٧٢-٥٧٤
 أمثلة من النسخ ٣٥٩-٤٢٠ ، ٦٠١-
 ٦٠٣ ، ٦٥٥-٧٣٦ ، ١١١٣-١١١٩
 * النص الذي لا يحتاج إلى بيان : ٥٦ ، ٩٨ ،
 ٢٩٨-٣٠٠ ، ٤٢١-٤٦٥
 * النصيحة : وجوبها ١٧٠-١٧٢ ، ١١٠٢-
 * النفقات : نفقة الولد والوالدة ١٤٩٧ -
 ١٥٠٢

* القياس : مناه وبيان ٢٢٢-٢٢٥
 ٢٦٦ ، ٥٩٢-٥٩٩
 الحجة للأخذ بالقياس وبيان صفة ١٣٢١ -
 ١٤٥٦
 شروط العالم التي يجوز له أن يقيس ١٤٦٥ -
 ١٤٧٩
 ما يقاس عليه من الأنبار ، وكيف يقاس ١٤٨٠
 ١٤٩٥
 أمثلة من القياس ١٤٩٦-١٦٠٦
 مالا يقاس عليه من الأحكام ١٦٠٧-١٦٥٦
 مثال يجمع ما يقاس عليه ومالا يقاس ١٦٥٧ -
 ١٦٧٠
 القول بالإجماع والقياس ضرورة لا يصار إليها
 عند عدم وجود الخبر كالتيم لا يصار إليه إلا عند
 الإغواء من الماء ١٨١٢-١٨٢١
 * الكتاب = القرآن
 * لسان العرب : الواجب على كل مسلم أن يعلم
 منه ما بلغه جهده ، ثم ما زاد من العلم به كان
 خيراً له ١٦٧ ، ١٦٨
 لسان العرب أوسع الألسنة منجبا ، ولا ينهب
 منه على العرب شيء ، ويجب أن يؤخذ عنهم ١٣٨ ،
 ١٤٣-١٤٨
 توسع العرب في لسانها وبيانها ١٧٣-١٧٧
 * اللباس : بعض ما نهى عنه من حالات في اللبس
 ٩٤٦-٩٤٨
 * المجمل والمفسر : ٥٧ ، ٩٠ ، ١٠١ ، ١٢٩ ،

* النكاح : محرمات النساء وحلائل ٥٤٦ —	تحريم الأصل ويطل منه ماخالف النهي ١٦
٩٦٠ — ٩٤٤	٩٦٠ — ٩٤٤
٦٢٧ ، ٥٥٤ — ٦٣٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧	النهي عن فعل متصل بما أسله مباح لا
٩٣١ — ٩٤٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ١٤٢٩ —	تحريم الأصل ٩٤٥ — ٩٦٠
١٤٤٣	
النهي عن خطبة الرجل على خطبة أخيه ٨٤٧ —	* الواجب والقرض : فرض العين
٨٦٢	الكفاية ٩٧١ — ٩٧٧
المرأة تبلغها وفاة زوجها وللمتعة إذا نكحها خطأ	* الوثنيون : ١٥ — ٢٠
١٦٦٥ — ١٦٧٠	* الوصايا = الفرائض
لا يغفلون رجل بامرأة ١٣١٥	* الولاية = أولو الأمر
* النهي وصفته : النهي عما أسله محرم يقتضي	

خاتمة الطبع

بمؤن الله وحسن توفيقه تم طبع كتاب [الرسالة للإمام محمد بن
إدريس الشافعى رضى الله عنه] بشرح وتحقيق الأستاذ الجليل الشيخ
أحمد محمد شاكر القاضى الشرعى

رئيس التصحيح

أحمد سعد على

من علماء الأزهر الشريف

القاهرة فى يوم الاثنين { ٢١ ذى القعدة سنة ١٣٥٨ هـ }
أول يناير ١٩٤٠ م

مدير المطبعة

ملاحظ المطبعة

رستم مصطفى الحلبي

محمد أمين عمارة

مؤلفات الشارح

- ١ - شرح الخراج ليعحي بن آدم
- ٢ - نظام الطلاق في الإسلام
- ٣ - شرح الترمذى جزء أول
 « « « ثان (وباقية تحت الطبع)
- ٤ - أوائل الشهور العربية وإثباتها بالحساب
- ٥ - الجزء الثانى من كتاب الكامل للبرد بتحقيق الشارح ، وأما
 الثالث والرابع فهما تحت الطبع ، وأما الأول فهو بتحقيق الدكتور
 زكى مبارك .
- ٦ - شرح ألفية السيوطى فى المصطلح
- ٧ - « مختصر علوم الحديث للحافظ ابن كثير
- ٨ - كتاب لباب الآداب للأمير أسامة بن منقذ بتحقيق الشارح

BIBLIOTHECA AUSTRIACA



0368518